L'Orient LE JOUR

Vendredi 21 Juin 2019

Torbey à sa sortie de Baabda : Le secteur bancaire libanais est l'un des plus importants au monde

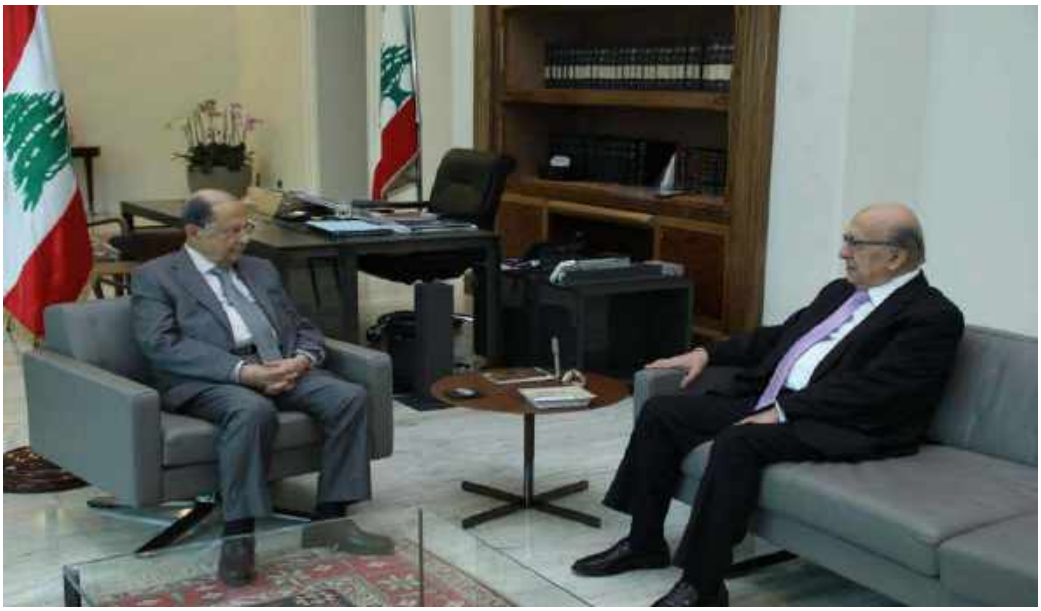

Le président de l'Association des banques, Joseph Torbey, a affirmé hier que « le secteur bancaire libanais est l'un des plus importants dans le monde et constitue un pilier de la stratégie de développement de l'économie libanaise ». « Quelles que soient les circonstances, le secteur bancaire restera le secteur le plus fort au Liban », a-t-il insisté à l'issue d'une rencontre à Baabda avec le chef de l'État, Michel Aoun.

Soulignant que les discussions ont notamment porté sur la situation économique et bancaire dans le pays, M. Torbey a expliqué que le président Aoun a mis l'accent sur « la solidité du secteur bancaire qui, malgré les événements dans la région, a réussi à maintenir des niveaux stables de liquidité et de dépôts, même à des coûts plus élevés ». « Ce qui est rassurant pour l'avenir », a souligné M. Torbey, signalant que les discussions ont également porté sur le dossier de l'électricité et le gaz offshore.

À la question de savoir si les élections de l'Association des banques étaient à l'ordre du jour de la rencontre, M. Torbey a expliqué que celles-ci se tiendront le 29 juin. « Cette phase est consensuelle et on fait une rotation des postes au sein du conseil de l'association, a-t-il ajouté. Nous nous sommes entendus sur le fait que notre collègue Salim Sfeir préside l'association. Nous espérons que la base bancaire approuvera ce choix qui nécessite une approbation de l'assemblée générale. »

النهار

الخميس ٢٠ حزيران ٢٠١٩

رئيس جمعية المصارف من بعبدا: عون نوّه بالصمود القوي للقطاع المصرفي

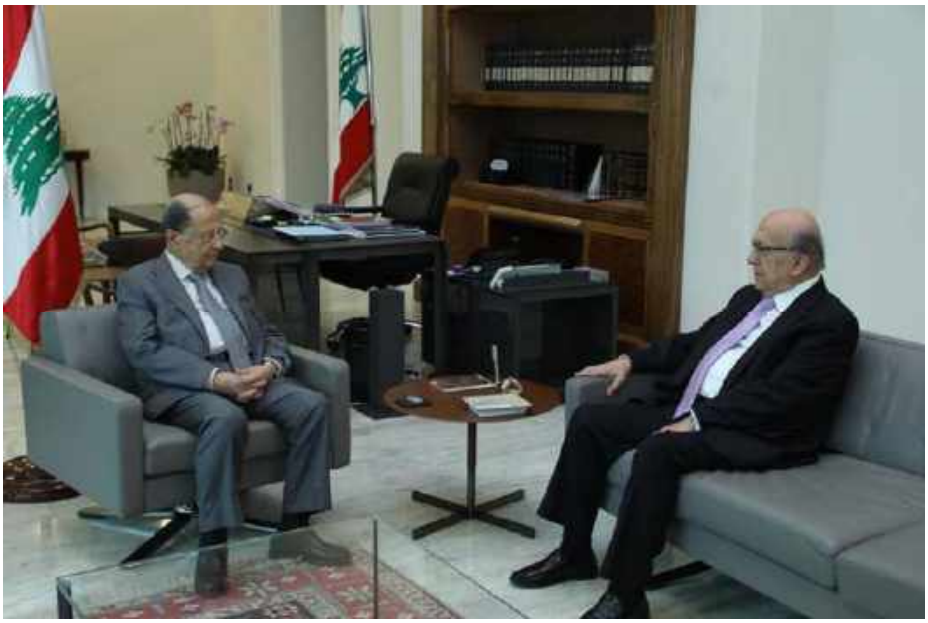

أشار رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه بعد لقائه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون في القصر الجمهوري في بعبدا، إلى أن "عون نوّه بالصمود القوي للقطاع المصرفي على الرغم من كل الأحداث في المنطقة سواء استراتيجية التوتير التي تحصل في الخليج أو عبر استراتيجية الهجمة الشعبوية على القطاع المصرفي".

وقال: "القطاع المصرفي استطاع المحافظة على مستويات السيولة والودائع طبعاً بكلفة أعلى، ولكن هذا الأمر يرسخ الطمأنينة للمستقبل، إذ مهما تقلبت الظروف يبقى القطاع المصرفي هو القطاع الأقوى في لبنان وسيبقى الأقوى وهو خادم كل اللبنانيين".

وأضاف: "تناولنا مع الرئيس عون مسألة تسريع الإصلاحات في قطاع الكهرباء، والبحث في موضوع استخراج الغاز حيث ستبدأ نهاية العام الحالي عملية التنقيب وهذا امر مهم جداً".

ورداً على سؤال قال طربيه: "انتخابات جمعية المصارف ستجري في التاسع والعشرين من الحالي، وبالطبع هذا الوقت هو الوقت للتوافق ولا منافسة على مصلحة شخصية، ونحن توافقنا على اتجاه توافقي على أن يتولى الزميل سليم صفير قيادة الجمعية، ونأمل أن تؤيد القاعدة المصرفية هذا الاختيار الذي كان بارزاً في مجلس الإدارة، إنما يتطلب موافقة الجمعية العمومية.

الجمهورية

الخميس ٢٠ حزيران ٢٠١٩

رئيس جمعية المصارف: القطاع المصرفي اللبناني هو أنجح قطاع في المنطقة العربية

رئيس جمعية المصارف: القطاع المصرفي اللبناني هو أنجح قطاع في المنطقة العربية

أكد رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ان القطاع المصرفي اللبناني هو انجح قطاع في المنطقة العربية وهو ركيزة استراتجية لازدهار اقتصاد لبنان.

وقال طربيه بعد لقائه رئيس الجمهورية العماد ميشال عون: "هناك اتجاه للتوافق على تولي الدكتور سليم صفير رئاسة جمعية المصارف ونأمل ان تؤيد القاعدة المصرفية هذا الإختيار".

الى ذلك، نوّه رئيس الجمهورية بالصمود القوي للقطاع المصرفي على الرغم من كل الاحداث في المنطقة.

الشرق الأوسط
جريدة العرب الدولية

الخميس ٢٠ حزيران ٢٠١٩

رئيس جمعية المصارف: قطاعنا الأقوى في لبنان

الرئيس ميشال عون خلال استقباله رئيس جمعية المصارف أمس (دالاتي ونهرا)

أكد رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه أن القطاع المصرفي هو القطاع الأقوى في لبنان، مشدداً على أن هذا القطاع «هو من أهم القطاعات المصرفية في العالم، وأنجح قطاع في المنطقة العربية، وهو بالفعل ركيزة استراتيجية للازدهار والاقتصاد اللبناني المقبل».

ونقل طربيه عن الرئيس اللبناني ميشال عون بعد لقائه به أمس، تنويهه «بالصمود القوي للقطاع المصرفي»، برغم الأحداث والتطورات في المنطقة؛ حيث «استطاع أن يحافظ على مستويات السيولة والودائع، وإن كان بكلفة أعلى». وقال: «هذا يعطي طمأنينة للمستقبل بأنه مهما تقلبت الظروف، فإن القطاع المصرفي هو القطاع الاقتصادي الأقوى في لبنان وسيبقى». وشدد على أن «الودائع الصغيرة عزيزة على أصحابها أكثر من الودائع الكبيرة. وأعتقد أن من المهم للشعب اللبناني بأسره أن يتأكد أن هذا القطاع هو من أهم القطاعات المصرفية في العالم، وأنجح قطاع في المنطقة العربية، وهو بالفعل ركيزة استراتيجية للازدهار والاقتصاد اللبناني المقبل».

وأشار طربيه إلى أن انتخابات جمعية المصارف ستجري في التاسع والعشرين من الشهر الجاري، لافتاً إلى أن «هذه المرحلة هي مرحلة توافق، ونحن نتداول المواقع فيما بيننا في المجلس. وقد توافقنا على أن يتولى زميلنا سليم صفير رئاسة الجمعية، ونأمل أن تؤيد القاعدة المصرفية هذا الخيار الذي يتطلب موافقة الجمعية العمومية، وهذا ما سنعرفه يوم الانتخاب».

الخميس ٢٠ حزيران ٢٠١٩

رئيس الجمهورية بحث الأوضاع المالية والاقتصادية مع رئيس جمعية المصارف طربيه: مهما تقلبت الظروف قطاعنا هو الاقوى في لبنان وركيزة استراتيجية للازدهار

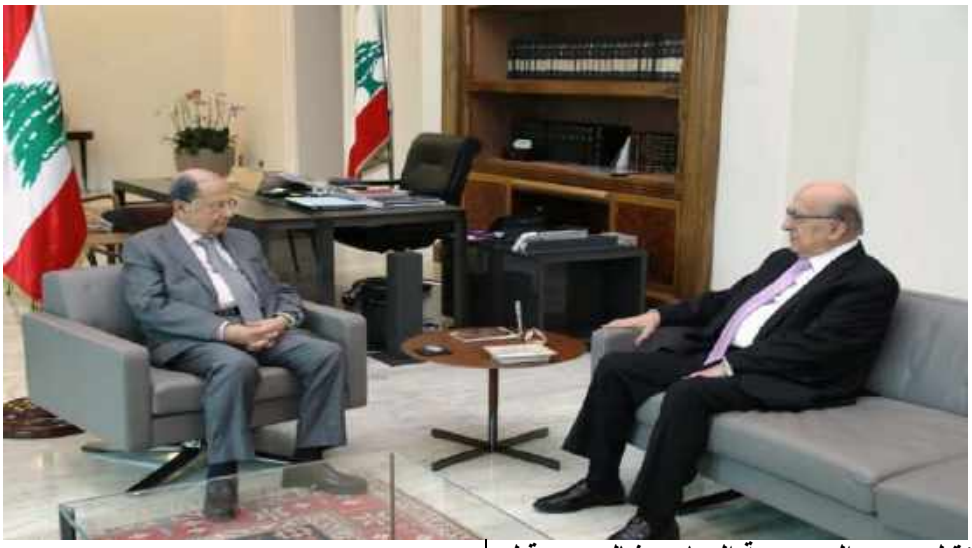

وطنية - إستقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون قبل ظهر اليوم في قصر بعبدا، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، وبحث معه الأوضاع المالية والاقتصادية في البلاد.

وبعد اللقاء، تحدث الدكتور طربيه الى الصحافيين، فقال: "زرت فخامة الرئيس وتناولنا في حديثنا الاوضاع المالية والمصرفية الراهنة. وكان هناك تبادل للافكار والآراء بالنسبة الى ما يجري من مناقشات في الموازنة العامة. وقد نوه فخامة الرئيس بالصمود القوي للقطاع المصرفي، الذي برغم الاحداث والتطورات في المنطقة، سواء في استراتيجية التوتير في الخليج، او في استراتيجية الهجمة الشعبوية على القطاع المصرفي، استطاع ان يحافظ على مستويات السيولة والودائع، وان كان بكلفة اعلى. وهذا يعطي طمأنينة للمستقبل بأنه مهما تقلبت الظروف، فإن القطاع المصرفي هو القطاع الاقتصادي الاقوى في لبنان وسيبقى، وهو خادم كل اللبنانيين بمعنى انه خزينتهم. فالودائع الصغيرة عزيزة على أصحابها اكثر من الودائع الكبيرة. واعتقد انه من المهم للشعب اللبناني بأسره أن يتأكد ان هذا القطاع هو من اهم القطاعات المصرفية في العالم، وانجح قطاع في المنطقة العربية، وهو بالفعل ركيزة استراتيجية للازدهار والاقتصاد اللبناني المقبل".

أضاف: "تطرقنا ايضا الى مسألة تسريع ملف الكهرباء، وموضوع استخراج الغاز الذي سيبدأ التنقيب عنه آخر السنة، مما يعطينا البرهان القاطع بأن ما هو مرتقب موجود وبالحجم المتوقع. والاعمال هي المهمة وليس التفكير فقط، وشعار القطاع المصرفي هو العمل، العمل ثم العمل".

سئل: هل اطلعتم فخامة الرئيس على اجواء انتخابات جمعية المصارف؟

اجاب: "ستجري انتخابات الجمعية في التاسع والعشرين من الشهر الجاري. هذه المرحلة هي مرحلة توافق، ونحن نتداول المواقع في ما بيننا في المجلس. وقد توافقنا على ان يتولى زميلنا سليم صفير رئاسة الجمعية، ونأمل ان تؤيد القاعدة المصرفية هذا الخيار الذي يتطلب موافقة الجمعية العمومية، وهذا ما سنعرفه يوم الانتخاب".

يذكر ان الدكتور طربيه انتخب الشخصية المصرفية العربية للعام ٢٠١٩ من اتحاد المصارف العربية الذي يضم ٣٢٠ مصرفا، وسيقام يوم الثلاثاء المقبل احتفال في روما يتم خلاله تكريم طربيه، في حضور الامين العام لجامعة الدول العربية احمد ابو الغيط، وشخصيات رسمية ومصرفية لبنانية وعربية ودولية.

اللواء
الأربعاء ١٩ حزيران ٢٠١٩

مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجيش يشكر «جمعية المصارف» على دعمها له

قام وفد من مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في قيادة الجيش، ضمّ العميد هشام ذبيان والعقيد أحمد إدلبي والعقيد حسام عبدالله والملازم شربل زغيب، بزيارة جمعية مصارف لبنان حيث استقبله رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه وأعضاء مجلس الإدارة بحضور الأمين العام مكرم صادر.

وقد سلّم الوفد الدكتور طربيه رسالة شكر من قائد الجيش جوزيف عون على الدعم الذي تقدّمه جمعية المصارف سنوياً للمؤتمر الإقليمي الذي ينظّمه المركز والذي عقد دورته التاسعة في ٢٦ آذار الماضي. وفي المناسبة، قدّم الوفد عرضاً موجزاً عن أعمال المؤتمر الذي شاركت فيه نخبة من كبار الباحثين اللبنانيّين والأجانب، والذي سوف تصدر توصياته قريباً في كتاب خاص من منشورات المركز.

وقد أثنى الدكتور طربيه على الجهد المميّز الذي يقوم به مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني والذي يعطي صورة مشرقة عن المؤسّسة العسكرية اللبنانية واهتمامها بالشؤون الإستراتيجية الإقليمية التي لها تأثير أكيد على أوضاعنا المحلية، مؤكّداً أن دعم الجيش اللبناني هو من ثوابت جمعية المصارف انطلاقاً من اليقين الراسخ بأن القطاع المصرفي والجيش يشكّلان الركيزتين الأساسيّتين للاستقرار الأمني والإجتماعي- الإقتصادي في لبنان.

وحمّل طربيه الوفد العسكري تحيات الجمعية الى قائد الجيش العماد جوزاف عون وسائر أركان المجلس العسكري والقيادة العليا، مثمّناً المساعي الدؤوبة التي يقومون بها للحفاظ على أمن الوطن والمواطن وعلى تعزيز قدرات الجيش عديداً وعتاداً.

كما زار جمعية المصارف وفد من جمعية الصناعيّين برئاسة الدكتور فادي الجميّل الذي عرض لبعض العوائق التي تواجه القطاع الصناعي في المرحلة الراهنة، خصوصاً لجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج والنفقات التشغيلية وأعباء التصدير، ما يرتّب على بعض الصناعيّين التزامات متراكمة تجاه المصارف. وطرح الوفد بعض الأفكار التي يراها كفيلة بتنشيط الحركة الإقتصادية بعامة ونشاط المؤسّسات الصناعية بوجه خاص، ما ينعكس إيجاباً على النمو وعلى أداء المصارف.

وقد اتّفق الطرفان على متابعة التواصل لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك والتنسيق مع السلطات النقدية من أجل توفير الشروط المؤاتية لزيادة إنتاجية الصناعة الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية ، نظراً لما للقطاع الصناعي من دور حيوي في إيجاد فرص العمل وفي تنشيط الحركة الإقتصادية، واقتناعاً بأن من مصلحة المصارف أن يتمكّن هذا القطاع من تجاوز الصعوبات التي تعيق نشاطه.

الديار

الأربعاء ١٩ حزيران ٢٠١٩ – العدد ١٠٨٢٤

طربيه : الجيش والمصارف الركيزتان للإستقرار

«جمعيّة المصارف» التقت وفدين من مركز البحوث في الجيش وجمعيّة الصناعيين

قام وفد من مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في قيادة الجيش، ضمّ العميد هشام ذبيان والعقيد أحمد إدلبي والعقيد حسام عبدالله والملازم شربل زغيب، بزيارة جمعية مصارف لبنان حيث استقبله رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه وأعضاء مجلس الإدارة بحضور الأمين العام مكرم صادر. وقد سلّم الوفد الدكتور طربيه رسالة شكر من قائد الجيش العماد جوزاف عون على الدعم الذي تقدّمه جمعية المصارف سنوياً للمؤتمر الإقليمي الذي ينظّمه المركز والذي عقد دورته التاسعة في ٢٦ آذار الماضي. وفي المناسبة، قدّم الوفد عرضاً موجزاً عن أعمال المؤتمر الذي شاركت فيه نخبة من كبار الباحثين اللبنانيّين والأجانب، والذي سوف تصدر توصياته قريباً في كتاب خاص من منشورات المركز. وقد أثنى طربيه على الجهد المميّز الذي يقوم به مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني والذي يعطي صورة مشرقة عن المؤسّسة العسكرية اللبنانية واهتمامها بالشؤون الإستراتيجية الإقليمية التي لها تأثير أكيد على أوضاعنا المحلية، مؤكّداً أن دعم الجيش اللبناني هو من ثوابت جمعية المصارف انطلاقاً من اليقين الراسخ بأن القطاع المصرفي والجيش يشكّلان الركيزتين الأساسيّتين للاستقرار الأمني والإجتماعي – الإقتصادي في لبنان. وقد حمل طربيه الوفد العسكري تحيات الجمعية الى قائد الجيش العماد جوزاف عون وسائر أركان المجلس العسكري والقيادة العليا، مثمّناً المساعي الدؤوبة التي يقومون بها للحفاظ على أمن الوطن والمواطن وعلى تعزيز قدرات الجيش عديداً وعتاداً.

جمعية المصارف مع وفد جمعية الصناعيين

كما زار جمعية المصارف وفد من جمعية الصناعيّين برئاسة الدكتور فادي الجميّل، الذي عرض لبعض العوائق التي تواجه القطاع الصناعي في المرحلة الراهنة، خصوصاً لجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج والنفقات التشغيلية وأعباء التصدير، ما يرتّب على بعض الصناعيّين التزامات متراكمة تجاه المصارف. وطرح الوفد بعض الأفكار التي يراها كفيلة بتنشيط الحركة الإقتصادية بعامة ونشاط المؤسّسات الصناعية بوجه خاص، ما ينعكس إيجاباً على النمو وعلى أداء المصارف. وقد اتّفق الطرفان على متابعة التواصل لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك والتنسيق مع السلطات النقدية من أجل توفير الشروط المؤاتية لزيادة إنتاجية الصناعة الوطنية وتعزيز قدراتها التنافسية، نظراً لما للقطاع الصناعي من دور حيوي في إيجاد فرص العمل وفي تنشيط الحركة الإقتصادية، واقتناعاً بأن من مصلحة المصارف أن يتمكّن هذا القطاع من تجاوز الصعوبات التي تعيق نشاطه.

الشرق
El Sharq Online
الأربعاء ١٩ حزيران ٢٠١٩ – العدد ٢٠٩٧٦

طربيه: دعم الجيش اللبناني من ثوابت جمعية المصارف

طربيه يتسلم هدية الجيش من ذبيان والى جانبه سعد ازهري

قام وفد من مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في قيادة الجيش، ضمّ العميد هشام ذبيان والعقيد أحمد إدلبي والعقيد حسام عبدالله والملازم ثربل زغيب، بزيارة جمعية مصارف لبنان حيث استقبله رئيس الجمعية د. جوزف طربيه وأعضاء مجلس الإدارة بحضور الأمين العام مكرم صادر. وقد سلّم الوفد د. طربيه رسالة شكر من قائد الجيش العماد جوزاف عون على الدعم الذي تقدّمه جمعية المصارف سنوياً للمؤتمر الإقليمي الذي ينظّمه المركز والذي عقد دورته التاسعة في ٢٦ آذار الماضي.

وفي المناسبة، قدّم الوفد عرضاً موجزاً عن أعمال المؤتمر الذي شاركت فيه نخبة من كبار الباحثين اللبنانيّين والأجانب، والذي سوف تصدر توصياته قريباً في كتاب خاص من منشورات المركز. وقد أثنى طربيه على الجهد المميّز الذي يقوم به مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني والذي يعطي صورة مشرقة عن المؤسّسة العسكرية اللبنانية واهتمامها بالشؤون الإستراتيجية الإقليمية التي لها تأثير أكيد على أوضاعنا المحلية، مؤكّداً أن دعم الجيش اللبناني هو من ثوابت جمعية المصارف انطلاقاً من اليقين الراسخ بأن القطاع المصرفي والجيش يشكّلان الركيزتين الأساسيّتين للاستقرار الأمني والإجتماعي - الإقتصادي في لبنان.

كما زار جمعية المصارف وفد من جمعية الصناعيّين برئاسة د. فادي الجميّل، الذي عرض لبعض العوائق التي تواجه القطاع الصناعي في المرحلة الراهنة، خصوصاً لجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج والنفقات التشغيلية وأعباء التصدير، ما يرتّب على بعض الصناعيّين التزامات متراكمة تجاه المصارف.

وقد اتّفق الطرفان على متابعة التواصل لبحث سبل تعزيز التعاون المشترك والتنسيق مع السلطات النقدية من أجل توفير الشروط المؤاتية لزيادة إنتاجية الصناعة الوطنية وتعزيز قدرتها التنافسية، نظراً لما للقطاع الصناعي من دور حيوي في إيجاد فرص العمل وفي تنشيط الحركة الإقتصادية.

النهار

الاثنين ٣ حزيران ٢٠١٩

"طربيه يفوز بجائزة "الشخصية المصرفية العربية ٢٠١٩

إختار مجلس إدارة اتحاد المصارف العربية بالإجماع رئيس مجلس إدارة مجموعة الاعتماد اللبناني ورئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه لجائزة "الشخصية المصرفية العربية لعام ٢٠١٩"، والتي تعد أرقى جائزة يقدّمها اتحاد المصارف العربية سنوياً لأكثر الشخصيات المصرفية العربية تميزاً وقيادةً.

وأوضح الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، أن اختيار الدكتور طربيه لهذه الجائزة المرموقة قد تمّ خلال اجتماع مجلس الإدارة السنوي الـ١٠٤ لاتحاد المصارف العربية، الذي عقد أخيراً، أذ أجمع أعضاء المجلس الممثلون لـِ ٢٠ دولة عربية على استحقاق الدكتور طربيه لهذه الجائزة، تقديراً لجهوده المتواصلة وإدارته الحكيمة للمناصب القيادية التي اضطلع بها وخبرته على مدى أربعين عاماً، والتي أسهمت في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي خلال مسيرته المهنية المصرفية الطويلة.

وأضاف: "من المزمع أن يتم تسليم الجائزة خلال حفل التكريم الكبير الذي ينظمّه الاتحاد في شهر حزيران الجاري في العاصمة الإيطالية في روما، وذلك خلال أعمال القمة المصرفية العربية – الدولية التي ستعقد هذه السنة تحت عنوان "الحوارات المتوسطية العربية – الأوروبية من أجل منطقة اقتصادية أفضل" في ٢٥ حزيران الجاري و٢٦ منه في إيطاليا.

الجمهورية

الأربعاء ١٥ أيار ٢٠١٩

الوفد المصرفي عاد من واشنطن بتطمينات

عاد الوفد المصرفي اللبناني الذي زار واشنطن بانطباعات إيجابية بعدما سمع اعضاؤه كلاماً مطمئناً من قبل المسؤولين الأميركيين الذين التقوهم، والذين أشادوا بمهنية المصارف اللبنانية في تعاملها مع المصارف المراسلة الأميركية وعلى متانة العلاقة واستمراريتها ونجاحها.

في إطار الزيارات الدورية التي تنظّمها جمعية مصارف لبنان إلى العواصم المالية بهدف تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الأجنبية، قام وفد من مجلس إدارة جمعية المصارف الأسبوع الماضي بزيارة إلى نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة الأميركية.

ترأس الوفد رئيس الجمعية جوزف طربيه وضمَّ في عضويته نائب رئيس الجمعية سعد أزهري وأعضاء مجلس الإدارة: نديم القصّار، شهدان جبيلي، بالإضافة إلى الأمين العام مكرم صادر.

عقد الوفد المصرفي اللبناني اجتماعات عمل في واشنطن مع بعض كبار المسؤولين في وزارة الخزانة الاميركية ووزارة الخارجية المعنيّين بالشأن المصرفي والمالي.

كما التقى الوفد أعضاء في مجلس النواب الأميركي بالإضافة إلى أعضاء بارزين في لجنتي الخدمات المالية والشؤون الخارجية ومكافحة الإرهاب في الكونغرس الأميركي، وبعضهم من أصل لبناني.

وفي السياق نفسه، عقد الوفد المصرفي اللبناني لقاءات مع مسؤولين تنفيذيين ومع مدراء الالتزام والتحقق في المصارف الأميركية المراسلة – بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي.بي.مورغن، وستاندرد تشارترد بنك.

وجرى التأكيد خلال هذه الاجتماعات على صوابية النموذج المصرفي اللبناني الذي يُقيم توازناً إيجابياً بين العمل التجاري وجدّية تطبيق القواعد المصرفية المتعارَف عليها دولياً.

وأثنى المسؤولون المصرفيون الأميركيون الذين التقاهم الوفد على مهنية المصارف اللبنانية في تعاملها مع المصارف المراسلة الأميركية وعلى متانة العلاقة واستمراريتها ونجاحها.

وأكَّد المسؤولون الأميركيون جميعاً خلال هذه اللقاءات دعم لبنان وتقوية دوره كنموذج في المنطقة. وركّزوا كذلك على أهمية القطاع المصرفي اللبناني كونه يشكّل مع الجيش اللبناني عنصرَيْ استقرار البلد، ومن الضروري المحافظة عليهما مع تقديم كل الدعم اللازم على هذا الصعيد.

وكرّر الرسميّون الإشادة بدور القطاع المصرفي الرائد لجهة حُسنْ احترامه للقواعد المصرفية العالمية، وخصوصاً منها تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

من جانبه، تمنّى الوفد المصرفي اللبناني على مختلف هذه الجهات الأميركية الرسمية أن لا يكون لأيّ إجراء عقابي محتمل أيّ تأثير سلبي على القطاع وعلى البلد ككل، تأكيداً للموقف الرسمي الأميركي الحريص على استقرار لبنان واستمرار نجاح القطاع المصرفي فيه. وقوبل هذا الطرح بإيجابية من الجهات الرسمية الأميركية.

أخيراً، ساهمت هذه الزيارة الدورية، كما سابقاتها، في تعزيز مكانة الجهاز المصرفي اللبناني، بمكوِّنَيْه القطاع المصرفي والمصرف المركزي، داخل المنظومة المصرفية العالمية على رغم من كلّ التحدّيات الإقليمية والدولية المحيطة في المنطقة. وكانت مناسبة أكَّد خلالها المسؤولون الأميركيون في الكونغرس والإدارة كما في المصارف المراسلة الحرص على استقرار لبنان ومنعته وعلى سلامة العمل المصرفي فيه.

الثلاثاء ١٤ أيار ٢٠١٩

وفد من جمعية المصارف زار نيويورك برئاسة طربية وعقد اجتماعات مع كبار المسؤولين

اعلنت جمعية المصارف انه في إطار الزيارات الدورية التي تنظّمها جمعية مصارف لبنان إلى العواصم المالية بهدف تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الأجنبية، قام وفد من مجلس إدارة جمعية المصارف الأسبوع الماضي بزيارة إلى نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة الاميركية.

ترأس الوفد رئيس الجمعية جوزف طربيه وضمَّ في عضويته نائب رئيس الجمعية الأستاذ سعد أزهري وأعضاء مجلس الإدارة السادة : نديم القصّار، شهدان جبيلي، بالإضافة إلى الأمين العام الدكتور مكرم صادر.

وزار الوفد المصرفي اللبناني واشنطن حيث عقد اجتماعات عمل مع بعض كبار المسؤولين في وزارة الخزانة الاميركية ووزارة الخارجية المعنيّين بالشأن المصرفي والمالي. كما التقى الوفد أعضاء في مجلس النواب الأميركي بالإضافة إلى أعضاء بارزين في لجنتي الخدمات المالية والشؤون الخارجية ومكافحة الإرهاب في الكونغرس الأميركي، وبعضهم من أصل لبناني.

وفي السياق نفسه، عقد الوفد المصرفي اللبناني لقاءات مع مسؤولين تنفيذيين ومع مدراء الالتزام والتحقق في المصارف الأميركية المراسلة – بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي.بي.مورغن، وستاندرد تشارترد بنك. وجرى التأكيد خلال هذه الاجتماعات على صوابية النموذج المصرفي اللبناني الذي يُقيم توازناً إيجابياً بين العمل التجاري وجدّية تطبيق القواعد المصرفية المتعارف عليها دولياً. وأثنى المسؤولون المصرفيون الأميركيون الذين التقاهم الوفد على مهنية المصارف اللبنانية في تعاملها مع المصارف المراسلة الأميركية وعلى متانة العلاقة واستمراريتها ونجاحها.

وأكَّد المسؤولون الأميركيون جميعاً خلال هذه اللقاءات دعم لبنان وتقوية دوره كنموذج في المنطقة. وركّزوا كذلك على أهمية القطاع المصرفي اللبناني كونه يشكّل مع الجيش اللبناني عنصرَيْ استقرار البلد، ومن الضروري المحافظة عليهما مع تقديم كل الدعم اللازم على هذا الصعيد. وكرّر الرسميّون الإشادة بدور القطاع المصرفي الرائد لجهة حُسنْ احترامه للقواعد المصرفية العالمية، ومنها بخاصة تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ومن جانبه، تمنّى الوفد المصرفي اللبناني على مختلف هذه الجهات الأميركية الرسمية أن لا يكون لأيّ إجراء عقابي محتمل أيّ تأثير سلبي على القطاع وعلى البلد ككل، تأكيداً للموقف الرسمي الأميركي الحريص على استقرار لبنان واستمرار نجاح القطاع المصرفي فيه. وقوبل هذا الطرح بإيجابية من الجهات الرسمية الأميركية.

أخيراً، ساهمت هذه الزيارة الدورية، كما سابقاتها، في تعزيز مكانة الجهاز المصرفي اللبناني، بمكونَيْه القطاع المصرفي والمصرف المركزي، داخل المنظومة المصرفية العالمية بالرغم من كلّ التحدّيات الإقليمية والدولية المحيطة في المنطقة. وكانت مناسبة أكَّد خلالها المسؤولون الأميركيون في الكونغرس والإدارة كما في المصارف المراسلة الحرص على استقرار لبنان ومنعته وعلى سلامة العمل المصرفي فيه.

الجمهورية

الجمعة ١٠ ايار ٢٠١٩

طربيه من الكسليك: التشريع المالي غير كافٍ

نظمت كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الروح القدس- الكسليك مؤتمرها الدولي الثالث حول القانون التجاري بعنوان «قانون الأسواق المالية»، بحضور نائب رئيس الجامعة للشؤون الإدارية الأب طلال هاشم ورئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه.

وشدّد طربيه على «أهمية الموضوع المطروح بالنسبة إلى لبنان واقتصاده، لاسيما وأنّ القطاع المصرفي في لبنان هو مصدر التمويل الأساسي، لا بل الوحيد، للاقتصاد اللبناني في قطاعيه العام والخاص. في حين يبقى التمويل الصادر من السوق المالي خجولاً لجهة القيمة السوقية للأسهم المتداولة، من جهة، والإصدارات الأوّلية للأسهم والسندات في السوق، من جهة ثانية. وإنّ هذا الخلل الذي يميّز بنية تمويل الاقتصاد يشكّل إحدى نقاط الضعف الأساسية لاقتصاد البلدان الناشئة في حين أنّ التمويل السليم لأيّ اقتصاد يرتكز على بنية أكثر توازناً تقوم بدورها على ركيزتين، هما السوق المالي والمصارف».

وتابع طربيه: «تشير الإحصاءات إلى تمركز بنية التمويل في القطاع المصرفي، الأمر الذي أدى إلى إصدار قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية في العام 2011 كهيئة تنظيمية رسمية لإدارة ومراقبة بورصة بيروت والأسواق المالية، وتطوير عدد من القوانين والأنظمة التي تنظم إنشاء الشركات في لبنان ورسملتها وإدارتها وإدراجها في البورصة. ويكمن هدف الهيئة في: أولاً، تشجيع وتطوير الأسواق المالية بالتعاون مع مختلف القطاعات المعنية؛ ثانياً، حماية الإدّخار الموضوع في الأدوات المالية. ولتحقيق أغراضها المرجوّة، تتعاون الهيئة وتنسّق مع نظيراتها ومع المصرف المركزي وكل جهة معنية في لبنان والخارج».

وختم بالقول: «على رغم من الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال وقت قصير، يبقى التشريع غير كافٍ لضمان عمل الأسواق المالية بفاعلية تامة. ويعود ذلك إلى عدد من العوائق، وهي: الأعراف والثقافة المالية عند الأفراد والمؤسسات، حيث إنّ غالبية الشركات اللبنانية هي عائلية وبالتالي تبقى غير منفتحة على الخارج، كما أنّ اللبنانيين معتادون على ادّخار أموالهم على شكل ودائع مصرفية...؛ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ونقص الحماسة والتحضير لدى الشركات؛ أسباب ثقافية، وهنا يبرز دور المؤسسات الأكاديمية في توعية الرأي العام والمستثمرين على أهمية المشاركة في الأسواق المالية نظراً إلى تأثيرها الإيجابي في تطوير الشركات ونموّها واستدامتها. وختاماً، قد ساعد إطلاق البورصة الإلكترونية وخصخصة بورصة بيروت على تطوير الاقتصاد الرقمي وخلق فرص جديدة للمستثمرين اللبنانيين والعرب والأجانب...»

البناء
يومية سياسية قومية اجتماعية
الاثنين ٦ ايار ٢٠١٩

عون التقى رئيس جمعية المصارف

طربيه: متفائلون بموازنة توافقية تعبر عن مصلحة البلد العليا

عون وطربيه (دالاتي ونهرا)

استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، في قصر بعبدا، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، وعرض معه الوضع المالي والمصرفي على ضوء التطورات الأخيرة ودراسة الحكومة للموازنة العامة.

وبعد اللقاء، أكد طربيه في تصريح قال فيه: «زرت فخامة رئيس الجمهورية، ضمن إطار الزيارات التي نقوم بها إلى المسؤولين، قبل سفرنا كجمعية مصارف إلى الولايات المتحدة لنتابع ما قام به النواب والوزراء الذين زاروا مراكز القرار المالي هناك، ونبحث ما يتعلق أيضا بالعلاقات المصرفية وتلك التي تعود إلى مشاكل العقوبات التي يجري تشديدها على حزب الله. وكان اللقاء مناسبة استعرضنا فيها المسائل المتعلقة بالموازنة العامة. ونحن متفائلون بأن تصدر بالنتيجة عن مجلس الوزراء موازنة توافقية يجري فيها الاستماع إلى كل أصحاب الرأي والمصالح، لأنه يجب أن تعبر الموازنة بالفعل عن مصلحة البلد العليا التي لا يمكن أن تتحقق إلا بالتوافق ومراعاة كل الحاجات التي تجب مقاربتها من خلالها.»

وأضاف: «توقفت بصورة خاصة عند موضوع الضريبة على الفوائد، فبرأينا ورأي الاقتصاديين الذين يدرسون الأوضاع معنا، فإنه لا يمكن فرض ضرائب اضافية في وقت الأزمات الاقتصادية. من هنا فإنه بالنسبة إلى الودائع الموجودة وتلك الآتية إلينا، لا يجب أن يتحول النظام الضريبي اللبناني إلى نظام طارد للاستثمارات. نحن نريده ان يكون نظاماً جاذباً للودائع. وبالنسبة إلى تخفيض الفوائد

على الودائع، فإنه بمجرد ان تظهر في الأفق انجازات سواء كانت على صعيد الموازنة أو لجهة ترقب تنفيذ خطة الكهرباء أو ما وعدنا به من بدء التنقيب عن الغاز والنفط في نهاية العام، فإن كل هذه الإشارات الايجابية عندما ستبدو مؤكدة، ستنخفض الفوائد وسيستفيد من ذلك ليس القطاع العام فحسب انما أيضاً الاقتصاد بشكل عام.«

أضاف: «هدفنا الأول ومصلحة لبنان الأولى هي في عودة النمو إلى اقتصادنا، وعودة دوران عجلته. هذا الأمر سيكون بالفعل موضع عناية ومتابعة كي نصل به إلى نتيجة إيجابية. وقد تكلمنا أيضاً في مسألة توقف موظفي مصرف لبنان عن العمل في الأسبوع المقبل. هذا أمر يجمّد العمل المصرفي، لأن المصارف تضع سيولتها النقدية في مصرف لبنان وتأخذها منه لتسيير عملها اليومي. من هنا لا يمكن أن يقفل مصرف لبنان أبوابه من دون أن تتأثر المصارف وجمهورها بذلك. وقد تمنينا على فخامته بأن يضع أيضاً إصبعه على هذا الملف كي تتم معالجته في أسرع وقت، لأن موضوع العمل المصرفي حساس بالنسبة إلى المواطنين وإلى البلد واقتصاده، لا سيما في هذه الظروف الدقيقة التي تتوجه فيها كافة الأنظار إلى الشأنين المالي والاقتصادي.«

ورداً على سؤال حول ما اذا كان بالإمكان طمأنة المواطنين إزاء القلق الذي يساورهم من زيادة الضرائب وإمكانية ان تطاول الفقراء أكثر من غيرهم، أجاب: «لا يمكننا أن نحسّن توازن الموازنة من دون أن يحصل بعض التصحيح الضريبي، ولكننا نريد الا تكون هذه الضرائب معرقلة للاقتصاد او تعمل ضد النمو. ففي الأصل الضريبة هي أداة سياسة اقتصادية وليست فقط أداة جباية. من هنا يجب أن تتم مقاربة الموضوع وفق هدف أعلى للموازنة يقوم على إعادة إنماء الاقتصاد وجذب السيولة والودائع إلى لبنان وعودة الاقتصاد اللبناني إلى تحقيق معدلات النمو السابقة، ولبنان يستحق ان يعود وينتج في هذا السياق.«

وردا على سؤال آخر حول رده على الجو السائد الذي يوجه اصابع الاتهام إلى المصارف التي تشكل ركناً أساسياً للاقتصاد اللبناني، وعما إذا كانت مستهدفة اليوم مع ما يعني ذلك من خطر على الليرة والودائع، أجاب: «لقد استمعتم إلى حاكم مصرف لبنان الذي يدير السياسة النقدية، وقد أعطى التطمينات في هذا الإطار. وهو لا يزال يعطيها منذ ٢٥ سنة، وقد نجح بالفعل في أن تكون واقعية وحقيقية. أما بالنسبة إلى الهجمة على المصارف وجمعية المصارف، فإننا نعتبر ان هذا الاستهداف له أسباب لا علاقة للمصارف بها، بل هو استهداف للبلد ولاقتصاده. وأنا أسأل: ماذا يمكن ان يقال عن المصارف التي تمول الاقتصاد اللبناني وحجم تسليفاتها له تفوق الدخل القومي في لبنان، كما أن حجم تسليفاتها للخزينة أبقت الدولة اللبنانية مستمرة برواتبها ورواتب أجهزتها؟.

REUTERS

الخميس ٢ ايار ٢٠١٩

رئيس جمعية مصارف لبنان يحذر من زيادة الضريبة على دخل الفائدة

بيروت (رويترز) - حذر رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه يوم الخميس من أن الزيادة المقترحة للضريبة على دخل الفائدة ستؤثر على تدفقات رأس المال إلى لبنان وستُضعف قدرة البنوك على الاضطلاع بدورها المالي في الاقتصاد وستعرقل النمو.

وتناقش الحكومة اللبنانية في الوقت الراهن مسودة ميزانية عام ٢٠١٩ التي سترفع الضريبة على دخل فائدة الودائع إلى عشرة من سبعة بالمئة. وظل دخل الفائدة معفيا من الضرائب حتى فُرضت الضريبة في العام الماضي.

ولبنان مُثقل بأحد أكبر أعباء الدين العام في العالم وتعهدت حكومة رئيس الوزراء سعد الحريري بتطبيق إصلاحات طال تأجيلها لوضع المالية العامة على مسار مستدام.

وقال طربيه إن البنوك اللبنانية تأمل أن ترى الحكومة تتفق على ميزانية تقشفية ودعا إلى "خفض جوهري" في الإنفاق.

لكنه حذر خلال مؤتمر اقتصادي في بيروت من التقليل من حجم تأثير تعريض النظام المصرفي وودائعه إلى ودائع موسمية في كل فرصة ممكنة مثلما حدث في العام الماضي، في إشارة للضريبة الجديدة في عام ٢٠١٨.

وأضاف أن هذا قد يتكرر اليوم عبر زيادة معدل الضريبة على فائدة الودائع إلى عشرة بالمئة مما يؤثر على تدفقات رأس المال إلى لبنان ويُضعف قدرة القطاع المصرفي على الاضطلاع بدوره المالي، ويؤثر سلبا على أسعار الفائدة وتكلفة تمويل الاقتصاد اللبناني ويعرقل النمو.

وقال وزير المالية علي حسن خليل لرويترز إن مسودة الميزانية تتوقع عجزا يقل عن تسعة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع ١١,٢ بالمئة في ٢٠١٨.

وقال خليل إن الميزانية تستند إلى توقعات بتحقيق نمو اقتصادي بنسبة ١,٥ بالمئة في العام الحالي قد يرتفع إلى نحو اثنين بالمئة مع انتعاش الاقتصاد. ويُنظر للميزانية على أنها اختبار حساس لإرادة لبنان في إجراء إصلاحات.

ويبلغ الدين العام في لبنان نحو ١٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتعاني الأوضاع المالية للبلاد من ضغوط بسبب تضخم القطاع العام وارتفاع تكاليف خدمة الدين ودعم سخي يُنفق على قطاع الكهرباء.

وقد تؤدي خطوات جادة نحو الإصلاح في الإفراج عن تمويلات بقيمة ١١ مليار دولار تم التعهد بها خلال مؤتمر للمانحين في العام الماضي لمساعدة لبنان على تعزيز البنية التحتية لدعم النمو الاقتصادي.

REUTERS

Thursday May 2, 2019

Top Lebanese banker warns against raising interest income tax

BEIRUT, May 2 (Reuters) - A top Lebanese banker warned on Thursday that a proposed hike in the tax on interest income would affect capital flows to Lebanon, weaken banks' ability to play their financing role in the economy, and obstruct growth.

The Lebanese government is currently discussing a draft 2019 budget that would raise the tax paid on deposit interest income to 10 percent from 7 percent. Interest income had been tax free until the levy was introduced last year.

Lebanon is saddled with one of the heaviest public debt burdens in the world and Prime Minister Saad al-Hariri's government has vowed to enact long-delayed reforms to put state finances on a sustainable path.

Joseph Torbey, chairman of the Association of Banks in Lebanon, said Lebanese banks hope to see the government succeed in agreeing an austerity budget, calling for a "fundamental reduction" in spending.

But, addressing a Beirut economic conference, Torbey warned against underestimating the impact of "subjecting the banking system and its deposits to seasonal taxes at every opportunity - as happened last year" - a reference to the new levy in 2018.

This "may be repeated today through raising the tax rate on deposit interest to 10 percent, affecting capital flows to Lebanon, weakening the ability of the banking sector to play its its financing role, negatively affecting interest rates and the cost of financing the Lebanese economy, and obstructing growth".

Finance Minister Ali Hassan Khalil told Reuters the draft budget projects a deficit of less than 9 percent of GDP compared to 11.2 percent in 2019.

The budget, seen as a critical test of Lebanon's will to reform, is based on an economic growth forecast of 1.5 percent in 2019, which could rise to around 2 percent as the economy picks up, Khalil said.

Lebanon's public debt issome 150 percent of GDP. State finances are strained by a bloated public sector, high debt servicing costs and hefty subsidies spent on the power sector.

Serious steps toward reform could unlock $11 billion in financing pledged at a donor conference last year to help Lebanon build infrastructure to boost economic growth. (Reporting by Tom Perry, Ellen Francis and Laila Bassam Editing by Mark Heinrich)

الأنباء
الأربعاء ١٠ نيسان ٢٠١٩

منتدى المال والأعمال لبنان في عين المؤتمرات الدولية

طربيه: القطاع المصرفي ملتزماً مساندة الدولة بمؤسّساتها وسلطاتها الدستورية

سلامة: مصرف لبنان ملتزم بسياسته الهادفة إلى استقرار سعر صرف الدولار

أطلقت شركة «كونفكس انترناشيونال» بالتعاون مع مصرف لبنان المركزي، فعاليات منتدى المال والأعمال بعنوان «لبنان في عين المؤتمرات الدولية»، وذلك برعاية رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، في فندق «فينيسيا»- بيروت.

حضر المنتدى الرئيس الحريري ممثلاً بوزير الدولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والإستثمار عادل أفيوني، الرئيس ميشال سليمان، الرئيس حسين الحسيني، الرئيس فؤاد السنيورة، الرئيس تمام سلام، وزيرة الداخلية والبلديات ريا الحسن، وزير المالية علي حسن خليل، وزير الإعلام جمال الجراح، نائب رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان نبيل فهد ممثلاً وزير الإتصالات محمد شقير، وزير السياحة أواديس كيدانيان، وزير العمل كميل ابو سليمان، والنائب زياد حواط، والوزير السابق فريج صابونجيان، والنائب السابق سليم دياب، وعدد من السفراء، حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، رئيس غرفة طرابلس ولبنان الشمالي توفيق دبوسي، رئيس بلدية بيروت جمال عيتاني، رئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس مجلس الإدارة – المدير العام لمجموعة الإعتماد اللبناني، رئيس مجلس إدارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، رئيس مجلس إدارة «بنك لبنان والمهجر» سعد أزهري، رئيس مجلس إدارة الندوة الإقتصادية، وشركة «كونفكس» رفيق زنتوت، رئيس جمعية الضرائب اللبنانية هشام المكمل، ونخبة من المسؤولين وأصحاب الإختصاص في القطاعين العام والخاص، ومسؤولين من كبرى الشركات اللبنانية والمؤسسات المالية.

وتمحورت جلسات العمل حول سبل الإستفادة من المؤتمرات الدولية الداعمة للبنان، ومستقبل الإقتصاد اللبناني في ظل التحركات الخارجية.

زنتوت

بعد النشيد الوطني، قدمت المنتدى الزميلة جويل الحاج موسى، ثم ألقى زنتوت كلمة مما قال فيها: يتجدد اللقاء معكم، لنسلّط الضوء على الانعكاسات الإيجابية للمؤتمرات الدولية، ولنخرج من الصورة القاتمة «بصيص أمل» يسهم في تحقيق النهضة الاقتصادية، فقد شبعنا تضخيماً لخطورة الأوضاع الإقتصادية. والجميع يعلم بأن الدولة وفت بالتزاماتها في كثير من المحطات الداهمة، وهنا أستطيع القول، استناداً لما يتم طرحه من مشاريع استنهاضية، أن الأمل موجود طالما أن هناك مساع رسمية، محلية ودولية، لمساعدة لبنان على الخروج من النفق الإقتصادي المظلم، لأنه لا بد في نهايته من نور مقبل.«

طربيه

ثم تحدث طربيه داعياً الى «خريطة طريق تليق بلبنان وموقعه ودوره وبمواطنيه الذين نشروا ثقافاتهم واسهاماتهم ونجاحاتهم وانجازاتهم عملاً واغتراباً في المنطقة والعالم، آخذين بعين الاعتبار ما يلي:

أولاً: نحن ننظر بايجابية الى كثافة الاهتمام الخارجي بلبنان، وحفز مسؤوليه على تسريع المعالجات في المجالات التي اصبحت معروفة للقاصي والداني، وفي مقدمها المالية العامة، حيث تتكاثر مصادر عجز الموازنة.

ثانياً: هناك سباق مع الزمن لانجاز الاصلاح المرتجى والوقت مكلف في ظل تباطؤ الاقتصاد وتفاقم أزمة المالية العامة وانحدار مجمل الأنشطة الانتاجية وتوسع عجز الميزان التجاري الى نحو ١٧ مليار دولار وتراكم عجز ميزان المدفوعات الى مستويات مقلقة، والتراجع في أغلب القطاعات الانتاجية.

المطلوب جدول أولويّات يتقدمه بند إجراء الإصلاحات الجذرية والبنيوية المنتظرة منذ مدة في المجالات المالية والإدارية والإقتصادية وتنفيذ المقرّرات المتّخذة في المحافل والمؤتمرات الدولية.

ثالثاً: ان القطاع المصرفي، والذي أتشرف بتمثيله، ليس محايدا في صناعة الانقاذ وفي إعادة تصويب مسار الاقتصاد على سكة النهوض والنمو. وما من شك أن القطاع المصرفي اللبناني سيظلّ ملتزماً مساندة الدولة بمؤسّساتها وسلطاتها الدستورية. فهذا خيار استراتيجي لم نفرط باي من ركائزه حتى في أصعب الظروف التي مر بها لبنان .

سلامة

بدوره، ألقى سلامة كلمة أكد فيها مواصلة «مصرف لبنان دعمه اقتصاد المعرفة الرقمية، من خلال تقديم ضمانات للمصارف التي تموّل أصحاب المبادرات في هذا المجال اذ حتى الآن، تمّ استثمار ما مجموعه ٢٥٠ مليون دولار في اقتصاد المعرفة، وهناك مبلغ مماثل أي ٢٥٠ مليون دولار ما زال متاحاً للإستثمار.«

وأضاف: «على صعيد آخر، قامت وكالة «موديز» بتخفيض تصنيف لبنان. وقامت أيضا وكالتا التصنيف الرئيسيتان الأخريان «ستاندارد أند بورز» و»فيتش» بتعديل نظرتهما للبنان إلى سلبية. واستبق مصرف لبنان الأمور

وعزّز رسملة المصارف التجارية، فبفضل الهندسات المالية التي أجراها سنة ٢٠١٦، بلغت نسبة الملاءة لدى المصارف ١٦% وتمكنت هذه الأخيرة من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9. هذا ما سمح للمصارف بتجنّب تداعيات تخفيض تصنيف لبنان، من دون أن تتأثر قدراتها التسليفية.«

وأشار إلى أن «لبنان، بفضل نظام الإمتثال المطبق لديه، وبفضل إلتزامه التبادل التلقائي للمعلومات لغايات ضريبية بهدف مكافحة التهرب الضريبي، هو بلد أهل للإستفادة من تمويل مؤسسات دولية كهذه أو من تمويل الجهات المشاركة في مؤتمر سيدر.«

وختم قائلاً: «إن مصرف لبنان ملتزم بالإبقاء على سياسته الهادفة إلى استقرار سعر الصرف بين الليرة والدولار ويؤكد أن لديه القدرة على تحقيق هذا الهدف الذي بات مطلبا وطنيا. وخير دليل على ذلك ما ورد في البيان الوزاري للحكومة لنيل ثقة مجلس النواب.«

فهد

من جهته، ألقى فهد كلمة الوزير شقير، ومما قال: ينصب الاهتمام على موضوعين أساسيين، الأول يتعلق بالنازحين السوريين ومساعدتنا كدولة مضيفة، والثاني يتعلق بمساعدة لبنان في الخروج من أزمته الاقتصادية ووضعه على سكة النمو والازدهار، اي ما نعنيه هنا هو الفرص المتاحة والمشاريع المقررة في مؤتمر سيدر. في ما يتعلق بالموضوع الأول نرى ضرورة ماسة لمعالجة أزمة النزوح لتأثيرها العميق في البلد وعلى مختلف المستويات، اقتصادياً اجتماعياً بيئياً وسكانياً. وفي الموضوع الثاني يبقى مؤتمر «سيدر هو الحدث، لأنه حتى الآن يشكل على المدى القصير، المعبر الوحيد لتنشيط الاقتصاد واعادته الى طريق التعافي والنهوض .

أفيوني

ثم ألقى الوزير أفيوني كلمة الرئيس الحريري، مما جاء فيها: أخذنا قراراً بالإجماع، للسير بالإصلاح والانتقال إلى بناء إقتصاد عصري، لأنه هو الطريق الحقيقي لإنقاذ لبنان، لقد أقرينا بالامس خطة الكهرباء بجو إيجابي وبناء، وبعد عمل دؤوب وجدي من قبل وزارة الطاقة وأعضاء اللجنة الوزارية المكلفة متابعة دراسة الخطة، وكل المكونات السياسية، وهذا أبلغ دليل، لأننا لا نملك الوقت للترف السياسي، وأي تلكؤ أو إهمال سيعرض إقتصادنا لمزيد من الضرر، وما يحصل اليوم وبالرغم من كل المصاعب التي نعيشها، يدل على أننا نخطو أول خطواتنا نحو الإصلاح، وأن هناك إجماعا سياسيا على محاربة الخلل في الاقتصاد، وإتفاقا ناجزا على أن الإصلاحات المطلوبة في»سيدر»، يجب ان تستبق الإستثمارات، وهنا نجد أنه من المفيد التذكير بان البيان الوزاري،حدد كل الإصلاحات المطلوبة وكل الاحزاب المشاركة في الحكومة وافقت على البيان. وقال: «وضعت حكومة «إلى العمل» برنامجاً واضحاً وصريحاً، بالإصلاحات بهدف تشجيع المستثمرين، فجوهر مؤتمر «سيدر» هو الشراكة ما بين لبنان والمجتمع الدولي، والشراكة ما بين لدولة والقطاع الخاص لتحقيق الاستقرار، وتحقيق نمو مستدام وإيجاد فرص عمل للشباب، وتعاون لمواجهة تداعيات أزمة النازحين السوريين، ولحماية النموذج اللبناني للسلم الأهلي والعيش المشترك»، مشيراً إلى ان «الإصلاح ضروري وواجب علينا أن نقوم به، بغض النظر إن كان هناك مؤتمر «سيدر» أم لا، لأنه من المستحيل أن نكمل من دون إصلاحات، ترتكز على برنامج إنفاق استثماري بالبنى التحتية، وإصلاح مالي وخفض للعجز وإصلاحات هيكلية لتحديث الإدارة ومكافحة الفساد، وتحديث التشريعات لتسهيل عمل القطاع الخاص، وإصلاحات قطاعية لتحقيق الفائدة القصوى من الإستثمارات بالقطاعات، ووضع استراتيجية لتطوير القطاعات الإنتاجية وزيادة حجم الصادرات.

الجلسة الأولى

بعد ذلك، عقدت جلسة بعنوان «مستقبل الإقتصاد اللبناني في ظل المؤتمرات الداعمة»، تحدث فيها كل من وزيرة الداخلية والبلديات ريا الحسن، وزير المالية علي حسن خليل، وزير السياحة أواديس كيدانيان، وزير العمل كميل أبو سليمان، ورئيس نقابة مقاولي الأشغال العامة والبناء اللبنانية مارون الحلو الذي تحدث عن واقع لبنان الإقتصادي، والفرص التي توفرها المؤتمرات الدولية في هذا الشأن، ثم أدار الجلسة بين المتحدثين.

الجلسة الثانية

ثم عقدت جلسة ثانية بعد الإفتتاحية، بعنوان «مشاريع المؤتمرات فرصة لإنعاش اقتصاد لبنان»، تحدث فيها كل من وزير الإعلام جمال الجراح، وزير دولة لشؤون تكنولوجيا المعلومات والاستثمار عادل أفيوني، رئيس بلدية جبيل السابق النائب زياد حواط، والخبير الاقتصادي البروفسور جاسم عجاقة، ورئيس مجلس إدارة مدير عام «بنك لبنان والمهجر» سعد أزهري، الذي أدار الجلسة بين المتحدثين، بعد أن تناول الإنعكاسات الإيجابية للمؤتمرات الدولية الداعمة للبنان، وما توفره من مشاريع تصب في سياق اخراج البلد من كبوته.

THE DAILY STAR
LEBANON

Wednesday April 10, 2019

Salameh renews commitment to $1B stimulus package

BEIRUT: Lebanon's Central Bank Gov. Riad Salameh Tuesday reiterated his commitment to a $1 billion package to finance housing loans and the productive sectors.

Speaking at the opening of a forum on finance and business organized by Confex, Salameh told participants that Banque du Liban had launched new subsidized loans for 2019, with $500 million allocated for the productive sectors in dollars, and $220 million for housing loans in Lebanese pounds.

It has also allocated $100 million in loans for non-Lebanese residents.

Salameh said the subsidized loans for expatriates would be in dollars, not Lebanese pounds.

The governor also said that Kuwait's Arab Fund for Economic and Social Development had provided a $165 million loan for the Housing Bank.

"Thus, the total amount for housing loans ranges between $450 million to $500 million for this year, and this does not include the housing loan programs launched by some commercial banks," he added.

Salameh said the $1 billion package should contribute to 1.5 percent GDP growth in 2019.

The Central Bank governor said the cost of financing in Lebanon had risen, but emphasized that the subsidized loans would help reduce these costs further.

Salameh also said Lebanon's Capital Market Authority had made progress toward the planned launch of an electronic trade platform.

"We expect the CMA to grant a license to operate this platform in June, although the purpose of this launching is to secure more liquidity for the private sector," he added.

The new electronic platform will list small and medium-sized companies as well as bonds for the private sector so they can be traded in secondary markets.

Salameh said Lebanon's GDP growth in 2018 reached 1 percent, compared to 2 percent growth in the MENA region.

"Obtaining local funding from Lebanese banks has become more difficult. Bank loans to the private sector represent 110 percent of GDP," the governor said.

Salameh said BDL had issued a circular encouraging the creation of real estate funds.

"We hope to establish more real estate funds in order to liquidate the unsold apartments, and this would secure more liquidity in the market that can be used for lending," Salameh added.

He also touched on the support of the digital economy.

"Till this date, around $250 million has been invested in the knowledge economy and there is an additional $250 million which is also available for investment in this sector," Salameh said.

"Meanwhile, Moody's agency has downgraded Lebanon's rating. Standards and Poor's also revised Lebanon's outlook to negative," Salameh said.

"BDL has anticipated these matters and beefed up the capital of the commercial banks.

"Thanks to the financial engineering in 2016, the capital adequacy ratio of Lebanese banks has reached 16 percent," he added.

The governor stressed that these measures had allowed the banks to circumvent the ramifications of Lebanon's downgrade without affecting the capabilities of these lenders to provide loans. "BDL once again reassures [the Lebanese of] the soundness of the banking sector in Lebanon," Salameh said.

He repeated that BDL was committed to maintaining a policy whose aim was to preserve the stability of the Lebanese pound against the dollar.

Finance Minister Ali Hasan Khalil also talked about the Treasury's finances during the forum.

Responding to a question from a member of the audience on the health and social affairs sectors, contractors and hospitals that are waiting on government payments, Khalil said, "Frankly, March is not a secret. It was a difficult month for liquidity, and it was largely handled quietly away from the hype. From Feb. 24 to the end of March, we largely froze about 99 percent of spending that was beyond salaries, wages, debt service and the payment of dues to hospitals, social affairs, health and contractors. The funds will be in their accounts soon after the funds allocated to them have been disbursed. Last Sunday, I worked all day for this purpose, and we injected LL700 billion [$466.67 million] for that."

Asked if there were clear instructions at the level of political blocs to proceed with reforms, the minister said: "This process is not a luxury. This is a matter related to our survival and our existence. We have no reservations about any action that contributes to the alleviation of waste and corruption and the reconsideration of all existing matters."

Khalil said there would be no protection for anyone involved any corruption. "But I would like to point out that the nature of our system is rotten: We cannot talk about real reform as long we offer sectarian and factional interests over the logic of citizenship. And so when we reach this, we will have achieved reform," the minister said.

President of the Association of Banks in Lebanon Joseph Torbey underlined the urgent need to proceed with reforms to pull the country out of its economic crisis.

"The first [reform] is in the electricity file, and the approval of the budget for the current year, with the restructuring of expenditures and imports, leading to a reduction of the deficit rate from 11 percent to 8 percent of output in the first phase, and then reconsideration of the commitment to reduce the deficit to 5 percent of output within five years," Torbey said.

ELNASHRA

الثلاثاء ٩ نيسان ٢٠١٩

طربيه دعا إلى خريطة طريق تليق بلبنان وموقعه ودوره وبمواطنيه

لفت رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه خلال افتتاح "منتدى المال والأعمال"، الذي تنظمه "شركة كونفكس انترناشيونال" بالتعاون مع مصرف لبنان في فندق فنيسيا، بعنوان "لبنان في عين المؤتمرات الدولية"، إلى أنه "للمصادفة الزمنية، نلتقي اليوم بعد عام بالتمام على انعقاد مؤتمر "سيدر"، وما تم بعده من انجاز للانتخابات النيابية وفق قانون جديد، ثم تأليف حكومة جديدة برئاسة رئيس الحكومة سعد الحريري لاقت دعم المجتمع الدولي، مع وعدها بالتزام اصلاح شامل وقد سبق الانجازين المذكورين خروج لبنان من دوامة الفراغ الدستوري وانطلاقة العهد الجديد برئاسة العماد ميشال عون، مما وفر فرصة طيبة لتثبيت ركائز الاستقرار والعودة الى الاهتمام بالاقتصاد وتعويض خسائر الركود المتمادي بعد العام ٢٠١١."

وأشار إلى أنه "برزت عناوين الاجراءات المطلوبة في مذكرة الحكومة السابقة الى مؤتمر سيدر وصارت لاحقا جزءا ملزما لخطة النهوض ومستلزماتها من مساعدات وقروض للقطاعين العام والخاص، وبما يتجاوز ١١,٦ مليار دولار، تمثل أكثر من ٢٠ في المئة من اجمالي الناتج المحلي"، لافتاً إلى "انني لا أجد فائدة مرجوة في عرض وقائع ومحطات عايشناها معا طوال عام مضى، انما أردت التوقف امام المشهد العام وتأثير التأخير في عكس وجهة النتائج المتوخاة وانه التأخير، انه الوقت الثمين الذي نستهين بوزنه في تغيير المعادلات مع كل ذلك، نحن لا نستسلم والقطاع الخاص هو قاطرة النمو للبلد وناسه واقتصاده ولن ندخر جهدا ممكنا للدعوة في اتجاه الايفاء بالتزامات مؤتمر سيدر، ولمطالب كل مكونات الشعب اللبناني، وتوصيات الدول والمؤسسات الشقيقة والصديقة، التي تظهر عزمها في معاونة بلدنا على معاودة النهوض، خصوصا وان اللبنانيين كلهم متفقون في الجوهر، وما يفرقهم هي التفاصيل التي يمكن تجاوزها امام تفاقم الاخطار."

ودعا طربيه الى "خريطة طريق تليق بلبنان وموقعه ودوره وبمواطنيه الذين نشروا ثقافاتهم واسهاماتهم ونجاحاتهم وانجازاتهم عملا واغترابا في المنطقة والعالم، آخذين بعين الاعتبار ما يلي، نحن ننظر بايجابية الى كثافة الاهتمام الخارجي بلبنان، وحفز مسؤوليه على تسريع المعالجات في المجالات التي اصبحت معروفة للقاصي والداني، وفي مقدمها المالية العامة، حيث تتكاثر مصادر عجز الموازنة .ومن ابرز المهتمين بذلك البنك الدولي، وهو شريك استراتيجي في التزامات مؤتمر سيدر ويحمل حصة الدعم الأكبر. والوصف عينه ينطبق على الدولة الفرنسية التي تطوعت بدور المنسق المركزي للمؤتمر. كما يتمدد التقييم الى كل الدول والمؤسسات المهتمة والراغبة بدعم

لبنان واقتصاده، وخصوصا الدول العربية الشقيقة المساهمة في تمويل برنامج سيدر وهناك سباق مع الزمن لانجاز الاصلاح المرتجى والوقت مكلف في ظل تباطؤ الاقتصاد وتفاقم أزمة المالية العامة وانحدار مجمل الأنشطة الانتاجية وتوسع عجز الميزان التجاري الى نحو ١٧ مليار دولار وتراكم عجز ميزان المدفوعات الى مستويات مقلقة، والتراجع في أغلب القطاعات الانتاجية."

وأكد ان "المطلوب جدول أولويات يتقدمه بند إجراء الإصلاحات الجذرية والبنيوية المنتظرة منذ مدة في المجالات المالية والإدارية والإقتصادية وتنفيذ المقررات المتخذة في المحافل والمؤتمرات الدولية التي سبقت الإنتخابات النيابية الأخيرة لما فيها من مبادرات ومشاريع والتزامات محفزة للنمو الإقتصادي والاستقرار الاجتماعي في لبنان"، لافتاً إلى أن "البداية هي في ملف الكهرباء، واقرار الموازنة العامة للعام الحالي، مع اعادة هيكلة النفقات والواردات بما يفضي الى اعادة خفض معدل العجز من ١١ الى ٨ % من الناتج في المرحلة الأولى، ومن ثم اعادة الاعتبار لالتزام خفض العجز الى ٥ % من الناتج خلال ٥ سنوات، مضى منها واحدة، وفقا لما التزمته الحكومة أمام المجتمع الدولي."

وأشار طربيه إلى أن "لبنان اليوم يجب ان يواجه الحقيقة بشجاعة، ويجري التحسينات الهامة المطلوبة في المجالات السياسية والاقتصادية والمالية، والالتزام بالانضباط المالي والتقشف مراعاة للامكانات الحقيقية للدولة وبمنأى عن المكرمات الشعبوية"، لافتاً إلى أن "الاصلاحات المطلوبة تتخطى موضوع الموازنة ومعالجة ملف الكهرباء، فقد أتى الوقت لمعالجة الخلل البنيوي في الميزان التجاري، الذي يشكل السبب الاول في عجز ميزان المدفوعات الذي تفاقم في الفترة الاولى من هذا العام حيث قارب المليار دولار اميركي، وهو ناتج عن ارتفاع فاتورة الاستهلاك في اقتصاد استهلاكي مع ضعف مستوى الصادرات ولبنان يستهلك اكثر مما ينتج باضعاف ويتم تمويل هذا العجز من خلال الاستدانة وان تفاقم العجز يخفض تصنيف لبنان ويرفع سعر الفوائد ويزيد الكلفة ويهدد الاستقرار."

كما اكد ان "المطلوب اصلاحات هيكلية لتحسين الميزان التجاري وليس الكلام النظري عن تخفيض الفوائد فيما يزيد تفاقم العجز من الاسباب التي تؤدي لرفعها"، مشيراً إلى أن "هذا الموضوع حري بالمعالجة لانه احد اسباب العلل البنيوية للعجز، اما الاسباب الاخرى، فنحن نرصد على هذا الصعيد، ومنذ فترة مقاربة جديدة في اعداد مشروع قانون الموازنة العامة وفي التوجهات المالية للدولة عموما."

واوضح طربيه انه "يصب في هذا السياق المحاولات الجادة لضرب مناخ الفساد، ووقف التوظيف العشوائي واعادة هيكلة وتنسيق أعمال الجمارك والمديريات العقارية والتدقيق في طلبات سلف الخزينة ومشروع قانون الغاء الاعفاءات الجمركية غير المبررة، ويأتي في مقدمة كل ذلك الخطوات المنتظرة في مجال الكهرباء وكذلك تسريع ملف النفط والغاز وان القطاع المصرفي، والذي أتشرف بتمثيله، ليس محايدا في صناعة الانقاذ وفي اعادة تصويب مسار الاقتصاد على سكة النهوض والنمو. وما من شك أن القطاع المصرفي اللبناني سيظل ملتزما مساندة الدولة بمؤسساتها وسلطاتها الدستورية، فهذا خيار استراتيجي لم نفرط باي من ركائزه حتى في أصعب الظروف التي مر بها لبنان."

وذكر بأن "القطاع المصرفي يدير مدخرات اللبنانيين في لبنان والخارج، ويجب عدم استنزافه بضرب مناخ الثقة به وبفرض ضرائب جائرة عليه صعبة الاحتمال، كما حصل العام الماضي، في فرض الازدواج الضريبي على فوائد ايداعات المصارف، وهو أمر مستغرب وغير موجود في اي مكان في العالم. وادى هذا التدبير الى تدمير هيكلية ميزانيات المصارف، وخلق الاضطراب في سوق الفوائد التي ارتفعت بسرعة غير مسبوقة ملحقة الضرر بكل طالبي القروض من سكنية وتجارية وشخصية وعقارية، وبالاقتصاد اللبناني وبالمصارف نفسها"، مشيراً إلى أن "استسهال التعرض لقاعدة الودائع ولرساميل المصارف نفسها نتيجة التدابير الضريبية المجحفة، يضعف قدرتها على الاستمرار في جذب الودائع، وبالتالي يحد من قدرتها على التسليف الميسر للاقتصاد في وقت تستمر حاجة الدولة والمجتمع الى التمويل المصرفي. لذلك فان ما نسمعه من بعض الاصوات التي تستهدف المصارف وتوظيفاتها في الدين العام كسبب لتفاقم عجز الموازنة، بدلا من معالجة الاسباب الحقيقية لهذا العجز، ينتج عنه في المحصلة ابقاء الوضع دون معالجة اسبابه وتسميم المشهد المالي بما يؤدي الى خفض التصنيف الائتماني واقفال الاسواق المالية العالمية والمحلية امام الدولة في وضع تستمر فيه حاجتها للاستدانة مجددا."

وأضاف: "حاولت بايجاز عرض حيثيات الواقع والمرتجى. لا أوافق القائلين بأننا في مركب واحد. أؤثر القول اننا في وطن واحد طالما كان وسيبقى واحة للفكر وللثقافة وللحرية ويملك قوة اغترابية فريدة وطالما كان وسيظل مقصدا لسياحة العرب واصطيافهم وتعليمهم واستشفائهم ومؤتمراتهم المهنية والمتخصصة، وتوسعت الدائرة الى السياح الأجانب. وطننا ينعم باستقرار داخلي محمود في ظل عواصف عاتية تضرب طول المنطقة وعرضها."

وتابع: "ماليا، لا يزال لدينا ميزات تفاضلية على المستوى النقدي بفعل احتياطات مصرف لبنان من العملات الاجنبية والذهب، ونجاح حاكميته في تأمين الاستقرار النقدي لمدة جاوزت الربع قرن. كما ان أغلب ديننا العام محمول من بنوك ومؤسسات وطنية ومن البنك المركزي"، مشيراً إلى "اننا في مرحلة دقيقة وحساسة. جل ما هو مطلوب هو: شد ألأحزمة وشحذ الهمم للخروج منها، بعدها من حق اللبنانيين أن يتطلعوا الى نجاح الخطة الطموحة للاستثمار في البنى التحتية وتحديثها، وأن يشاركوا في ورشة وطنية جامعة تتوخى اعادة الاعتبار لمقومات أساسية في مجالات مكافحة الفساد واحقاق مرجعية القضاء واستقلاله وتحديث الادارة، تزامنا مع تسريع التوجه الى الحوكمة والحكومة الالكترونية."

الخميس ٢٨ شباط ٢٠١٩

طربية بحث مع رئيس جمعية تجار الشمال الاوضاع الاقتصادية

وطنية - استقبل رئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية تجار لبنان الشمالي أسعد الحريري وبحث معه الاوضاع الاقتصادية.

وبعد اللقاء، قال الحريري:"لقد تشرفنا بزيارة الدكتور طربيه وهو قامة وطنية كبرى، وبحثنا معه سبل الاستثمار في السوق الواعد في الشمال، بعد الاجواء الايجابية التي تظهرت بعد تشكيل الحكومة."

أضاف:"لقد عبر طربيه عن تجاوبه لمطلبنا لتشجيع الاستثمار في محافظة الشمال."

وختم:"لقد وجهنا اليه دعوة باسم الجمعية لزيارة الشمال ووعدنا بتلبيتها في أسرع وقت ممكن".

الشرق

الجمعة ٢٢ شباط ٢٠١٩

طربيه: المصارف ستلعب دورها بالشق المالي لمقررات سيدر

أعلن رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه أنه يُرتقب أن تلعب المصارف اللبنانية دورها في الشق المالي لمقررات «سيدر»، «لجهة مواكبة ودعم الإجراءات المالية الملازمة للتنفيذ، من تحويل للأموال وتقديم ضمانات حسن التنفيذ والتسليف للمتعهّدين من زبائنها...». وأكد إبلاغه من قِبَل المسؤولين «بانطلاق عمليّة مكافحة الفساد والتي ستتواكب مع إصلاحات أساسيّة في مجموعة من القوانين.«

وقال: «نجح مؤتمر «سيدر» في تأمين دعم للبنان تجاوزت قيمته ١١ مليار دولار على شكل قروض ميسَّرة ومِنَح. غير أن هذا الدعم هو بمثابة تعهّدات إذ أن التحويل الفعلي للأموال من قِبَل المقرِضين والجهات المانحة، والذي هو مربوط بشكل كبير بمشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص، سيكون رهن تنفيذ جميع الإصلاحات، والالتزامات، والتعهّدات التي نصّت عليها خلاصة المؤتمر، وستكون هناك آليّة متابَعة مستمرّة وصارمة للتأكُّد من حسن التنفيذ ومراقبة صرف القروض.«

واضاف: انه «من المرتقب أن تلعب المصارف اللبنانية دورها في الشق المالي لـ»سيدر»، لجهة مواكبة ودعم الإجراءات المالية الملازمة للتنفيذ من تحويل للأموال وتقديم ضمانات حسن التنفيذ والتسليف للمتعهّدين من زبائنها...»، وأشار إلى أن «القطاع المصرفي ليس دوره إدارة المشاريع الاستثماريّة المعنيّة والتي ستكون من مسؤوليّة إما الدولة اللبنانية أو شريكٍ من القطاع الخاص ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (بحسب المشروع) يتمّ تكليفه لإدارة مشروع معيّن وتنفيذه، ويتمّ اختياره بدقّة عن طريق المناقصة على أساس كفاءته وخبرته في هذا المضمار.«

وعما إذا كانت المصارف في طور التحضير لهذا الاستحقاق المتمثل في تطبيق مقررات «سيدر»، قال طربيه: «إن القطاع المصرفي اللبناني على استعداد دائم لدعم الاقتصاد والتنمية الوطنيّة، وهو يتابع عن كثب الاجتماعات التي تعقَد حالياً لدرس ووضع خطّة عمل واضحة للبدء بتنفيذ المشاريع التي تمّ التعهُّد بها، كي يبدأ بدوره بتحضير تركيبة مشاركته في إنجاح المشاريع المندرجة تحت مقرَّرات مؤتمر «سيدر.«

وعن قراءة التحضيرات الجارية في السراي الحكومي لهذا الغرض، اعتبر أن «تشكيل الحكومة كان الخطوة الأولى والأساسيّة نحو وضع لبنان على السكّة الصحيحة للبدء بتنفيذ الإصلاحات التي تمّ التعهّد بها في مؤتمر «سيدر» والتي من شأنها أن تفيد الاقتصاد اللبناني بكامله ونظرة المجتمع الدولي تجاه لبنان.«

أضاف: «كذلك يكتسب الاجتماع الذي عُقد مطلع الأسبوع في السراي الحكومي مع الجهّات المانحة، أهميّة كبيرة لناحية تحديد أولويّة القطاعات والمشاريع التي ستعمل عليها الحكومة والمؤسّسات الرسميّة اللبنانيّة بدعم من الجهات المانحة، والمواءمة بين تمويل هذه المشاريع وتنفيذها. ولعلّ الأهم في كل ذلك إعادة تأكيد المسؤولين عزمهم الأكيد على الإفادة من مشروع «سيدر» والإيفاء بالتزاماته، وذلك في مقابل التأكد من استمرار الالتزام الدولي تجاه لبنان بالتمويل الموعود.«

وعن أجواء لقاءات وفد جمعية المصارف الأخيرة مع كبار المسؤولين، قال طربيه: تلمّسنا خلال لقاءاتنا الأخيرة تفاؤل المسؤولين تجاه الملفّات الماليّة وإقرار موازنة عامة مقبولة، كما أُبلِغنا عن انطلاق عمليّة مكافحة الفساد والتي ستتواكب مع إصلاحات أساسيّة في مجموعة من القوانين بهدف توجيه إشارات الى المجتمع الدولي حول جديّة الدولة في عملية الإصلاح التي تناولها البيان الوزاري للحكومة الجديدة. كذلك أُبلغنا عدم وجود أي نيّة حالياً لفرض ضرائب جديدة، أكان على المؤسسات أو على المواطنين وبأنّ التركيز سينصبّ حالياً على إعادة النهوض بالاقتصاد وخصوصاً عن طريق برنامج «سيدر» بدءًا بمعالجة ملف الكهرباء، وكذلك ترشيد الانفاق ومكافحة الفساد وتعزيز الجباية لا سيما للرسوم الجمركية باستيفائها على أساس اعتماد الوثائق الصادرة عن مصدر البضائع عند شحنها إلى لبنان.«

أضاف: من جهتنا، أبلغنا المسؤولين أن القطاع المصرفي قد تمكّن من الصمود خلال فترة الفراغ الحكومي والتي كانت صعبة على لبنان واقتصاده، وذلك بفعل تماسك هذا القطاع وقوّته. كما أبلغناهم بالتطوّرات الإيجابية في السوق المالية المحلية في الفترة التي تلت تأليف الحكومة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على طريقة تعاطي المودعين مع المصارف خصوصاً من خلال العودة إلى الليرة اللبنانية.

الجمعة ٢٢ شباط ٢٠١٩

طربيه كرم القصيفي ومجلس نقابة المحررين: لبنان ليس مفلسا والقطاع المصرفي أنقذ البلاد منذ ١٩٧٥

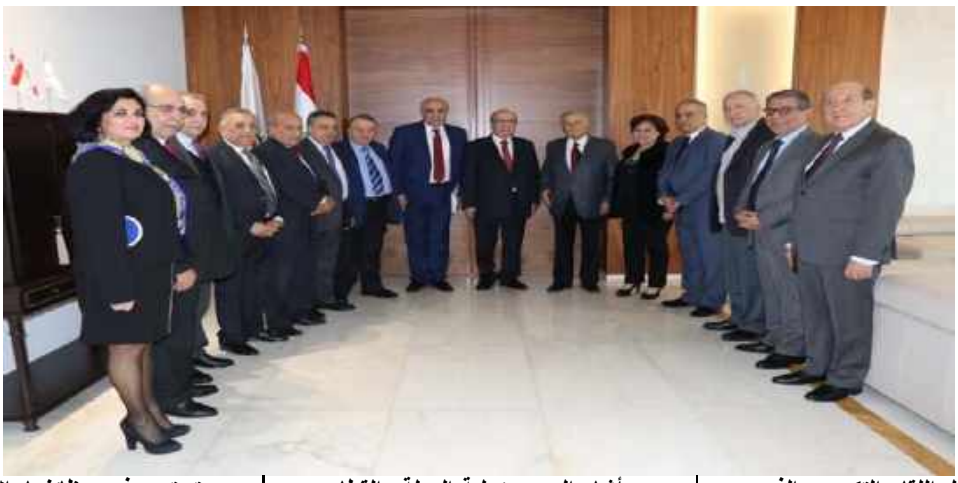

وطنية - تحول اللقاء التكريمي الذي أقامه رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه لنقيب محرري الصحافة جوزف القصيفي وأعضاء مجلس النقابة الجديد، إلى حوار اقتصادي مالي عرض سبل حماية لبنان من خطر الأفلاس وكيفية إنقاذ الصحافة الورقية والتحديات التي تهددها بالإقفال.

شارك في مأدبة التكريم أمين صندوق نقابة الصحافة الزميل جورج بشير ممثلا النقيب عوني الكعكي الموجود خارج لبنان، وعدد من المصرفيين.

طربيه
وألقى طربيه كلمة هنأ فيها المجلس الجديد على ثقة زملائهم بهم، وقال: "مهنتكم تحاصرها التحديات، وتطوقها المعوقات، حتى تكاد تختنق، لئلا نقول تندثر كليا.

إن محنة الصحافة المكتوبة والاعلام تخفي أخطارا وجودية، في ظل احتجاب صحف وصرف محررين".

وأشار الى مسؤولية الدولة والقطاع الخاص، وفي مقدمه القطاع المصرفي في معالجتها.

وقال: "يعيش الصحافيون والاعلاميون أسوأ الاوقات بعدما باتوا مهددين بلقمة عيشهم. وإني من موقعي كرئيس لجمعية المصارف أرحب بأي حوار بين نقابة محرري الصحافة اللبنانية والجمعية للبحث في سبل اجتياز هذه الضائقة، وكذلك التعاون مع نقابة الصحافة لتعزيز وسائل مساعدة الصحف ووسائل الاعلام الاخرى."

وأضاف: "إن الصحافة مطالبة - خصوصا في هذا الظرف الدقيق - بأن تكون على قدر عال من الوعي والمسؤولية، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بمصالح لبنان العليا التي يأتي في مقدمها الاستقرار المالي والنقدي، والثقة بالقطاع المصرفي ليبقى المرفأ الامن لمدخرات اللبنانيين، والممول الاساسي للاقتصاد اللبناني، وكذلك للدولة اللبنانية التي لا يمكنها ان تستمر في وظائفها الاساسية من سلطات حكومية وادارة وامن وديبلوماسية وخدمات صحية واجتماعية وثقافية، لولا التمويل المصرفي."

القصيفي
ورد القصيفي بكلمة شكر فيها طربيه "على عاطفته وتقديره لدور الصحافة في بناء الأوطان والمجتمعات." وقال: "إن نقابة المحررين تحمل هموم الصحافيين والاعلاميين، خصوصا في هذه الايام العجاف التي تشهد احتضار الصحافة الورقية التي كانت ولا تزال في خط الدفاع الأول عن الحرية والديموقراطية. الصحافة اللبنانية المنذورة للحرية، والضاربة بسيفها والتي تخطى تأثيرها تخوم الوطن، كانت من العناصر الرئيسية في ازدهار لبنان وقطاعاته الخدماتية والإنتاجية، ووثقت ذاكرته الجمعية، وخطت مسودة تاريخه الحديث، وكانت الحاضن لثقافته الوطنية وإبداعات أبنائه. كما كان فرسانها في

طليعة من قدموا أرواحهم حتى الأمس القريب لكي يبقى لبنان متألقا بقيمه."

وأضاف: "إننا نتطلع الى إسهام القطاع المصرفي الجاد الى جانب نقابة المحررين في توفير الحماية الاجتماعية للصحافيين والاعلاميين عبر سلة من القروض والمساعدات المختلفة التي تعينهم على مواجهة تحديات الحياة في هذه المرحلة الدقيقة، والاتفاق على بروتوكول يحدد آليات التعاون، على غرار ما جرى مع العديد من الاسلاك في القطاعين العام والخاص."

وأمل القصيفي بوضع "الأسس لخطة متكاملة لإنقاذ الصحافة مؤسسات وافرادا، وان عملا بهذا الحجم سيكون له الوقع الحسن، ويحفر في ذاكرتنا صورة زاهية عن تعاون نموذجي بين قطاعينا."

حوار

وقبيل تحول اللقاء إلى حوار اقتصادي- مالي- معيشي رد فيها طربيه على استفهامات الصحافيين، ألقى بشير كلمة شكر فيها طربيه باسم نقيب الصحافة على التكريم، داعيا إلى تعزيز التعاون القائم بين الصحافة والمصارف.

وقال طربيه ردا على سؤال: "ما نراه يحصل بحق المودعين في المصارف في لبنان وبحق السيولة في وطننا وبحق عملتنا الوطنية هو ظلم كبير. ونحن لسنا نطلب من أهل الإعلام والصحافة ألا يقولوا الحقيقة أو أن يغضوا النظر عما هو سيئ، لا سمح الله، الأوضاع المالية العامة في لبنان سيئة نتيجة الهدر الحاصل وعدم ترشيد الإنفاق وعدم وجود سياسة اقتصادية واضحة وعدم وجود سياسة عليا، تتنبه للشأن الاقتصادي وتجعله من مرتكزات مقومات السياسة العليا للوطن. ماذا ينفع لبنان لو نجح في كل سياساته ولم يتنبه للأضرار التي تلحق بسياسته النقدية وسياسته المصرفية؟. أقول هذا في ظل حصار كامل للبنان، ولكن هذا الحصار لم يقلل من قدرة لبنان. وكما تعرفون، إن القطاع المصرفي في لبنان وخارجه هو رهينة العقوبات الدولية، وعليه العمل دائما لتجنبها. وهنا أتحدث عن العقوبات على "حزب الله" وسوريا وإيران وداعش، كذلك العقوبات بالسياسة. كل هذه العقوبات هي أضرار رئيسية على القطاع المصرفي المستهدف، لأن الدول الكبرى اليوم تفضل الحرب الناعمة التي تدمر الاقتصاد وتدمر حياة الشعوب وإمكاناتها المادية وإداراتها، بدلا من الحروب العسكرية. لأن الحرب الإقتصادية والنقدية تقتل من دون أن تجرح."

وأشار الى أن "لبنان استطاع تجاوز كل هذه الصعوبات، نتيجة تحييد القطاع المصرفي نفسه ونتيجة تمتعه بقواعد الامتثال بشهادة العالم بأسره. نحن لا نأخذ شهادات من إدارة حكومية خارجية ولا من مجتمع دولي، بل من المصارف الدولية المراسلة التي نتعامل معها."

وقال طربيه: "الموارد المالية للبنان هي موارد مهمة، ومعظمها من اللبنانيين المنتشرين في كل العالم. لا تصدقوا أن الموارد التي تأتي إلى لبنان هي من مستثمرين دوليين. ومن هنا إن المودع في المصارف اللبنانية يشعر بالأمان لأن القطاع المصرفي لم يتدخل في الحروب الداخلية ولا الخارجية. نعم، القطاع المصرفي يتمتع بثقة اللبنانيين لأنه أمين على مدخراتهم. من هنا أستطيع القول إن لبنان ليس مفلسا. لبنان لديه ٢٤٠ مليار دولار في ميزانيات المصارف. القطاع المصرفي في لبنان، أنقذ منذ عام ١٩٧٥ البلاد وجعل كيانها مستمرا، بعكس ما حصل في الكثير من الدول المتعثرة، وعلى سبيل المثال الصومال."

وتابع: "تسألون كيف ما زال لبنان مرفقا ماليا آمنا والدولة اللبنانية مدينة له ب ٨٢ مليار دولار. لقد سمعنا مسؤولين كبارا مدنيين وروحيين وإعلاميين يقولون إن لبنان دولة مفلسة، ودعا البعض المصارف إلى عدم تمويل الدولة. المدين يكون مفلسا عندما يستحق عليه ما يجب تسديده ولا يسدده. استحقاقات الدين العام على لبنان هي استحقاقات طويلة الأجل ولا يوجد استحقاق في المدى المنظور لا تستطيع الدولة تسديده، نتيجة الاحتياط في مصرف لبنان ونتيجة الدعم الدولي الآتي عن طريق برنامج "سيدر"، والذي إذا التزمت الدولة اللبنانية شروطه سيساعد على إعادة النهوض بالاقتصاد وإعادة الثقة بلبنان."

وقال: "نحن لا ندير لعبة خطرة بل ندير سوقا ماليا وفقا للقواعد العامة للسوق المالية. ونحن إذا قررنا، لا سمح الله، معاقبة الدولة وعدم الاكتتاب بالسندات التي تتوجب عليها شهريا، نكون أوقعنا الدولة بما لا أحد يريده. هناك مصالح مشتركة بين الدولة اللبنانية والشعب اللبناني بأن تبقى المسيرة المالية مستمرة مع الضغط على الدولة لتصحيح مسارها المالي وعدم ارتكاب الأخطاء، كأن تقول إنني لا أريد جدولة الدين. وهناك أمل بإعادة إحياء الثقة على أساس أن تنظم الدولة أوضاعها، لا أن تقع في مطبات التوظيفات العشوائية التي هي ضد قانون الموازنة. علينا معرفة من الذي يضر بالأوضاع المالية الدقيقة في لبنان، ولكن ليست أوضاعا ميؤوسا منها أو على شفير الأفلاس كما يعتقد البعض."

وختم: "نعتبر أن الحملات الداخلية التي يتعرض لها القطاع المصرفي أحيانا تدفع في اتجاه الايذاء المجاني الرامي الى الاضرار بسيولة البلاد عن طريق اخافة المودعين وحملهم على الخروج من الليرة اللبنانية، مع ما يستتبع ذلك من تهديد للاستقرار النقدي وما يجره تراجع سعر الليرة من اضعاف للقوة الشرائية للرواتب والاجور. لذلك فإن أي جنوح أو خطأ في ايراد الانباء وتسويقها، أو التحليلات المفتقرة الى الصدقية يفضي إلى عواقب تطاول جميع الفئات دون استثناء. فالوضع حساس ولا يحتمل أي مغامرة، من نتائجها اتساع عدم الثقة بلبنان من خلال القطاع المصرفي الذي نجح في الحفاظ على تماسكه، وأثبت قدرة في مواجهة الرياح العاتية، والتقلبات السياسية والاقتصادية. فعسى أن يقوم بيننا تعاون، لا يلغي حرية الصحافي والاعلامي، بل يعزز مناخات الثقة ويدفع الامور في الاتجاه الصحيح ."

الأربعاء ٢٠ شباط ٢٠١٩

الحريري استقبل وفدا من جمعية المصارف طربيه: الوضع المالي ممسوك بفعل تماسك القطاع المصرفي وقوته

وطنية - استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ظهر اليوم في السراي الحكومي، وفدا من مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان برئاسة جوزيف طربيه، وعرض معه الاوضاع المالية والمصرفية.
طربيه
بعد الاجتماع، تحدث طربيه فقال: "زرنا كمجلس ادارة جمعية مصارف لبنان اليوم الرئيس الحريري وهنأناه على تشكيل الحكومة الجديدة، وبحثنا معه في كل المواضيع التي ستتطرق لها الحكومة في المستقبل القريب، ومنها الملف المالي والاصلاحات والموازنة. وقد ابدى تفاؤله ازاء هذه المواضيع. ونحن بالطبع نشاركه هذا التفاؤل فيما اذا تم الالتزام بكل الخطط التي تحتاج الى توافق، ويبدو ان هناك توافقا على الامور الاساسية حتى الان.

اضاف: "اخذنا من رئيس مجلس الوزراء وعدا بعدم التعرض للموضوع الضريبي، اي عدم فرض ضرائب جديدة، لا على المؤسسات ولا على المواطنين. اذ ان المطلوب حاليا هو اعادة النهوض بالاقتصاد وبصورة خاصة عن طريق برنامج "سيدر"، الذي يتضمن متطلبات عديدة تساعد على هذا النهوض."

وتابع: "على الصعيد المصرفي، طمأنا الرئيس الحريري الى ان الوضع ممسوك جدا من قبل المصارف ومصرف لبنان، وان القطاع استطاع الصمود خلال الاشهر التسعة الماضية التي كانت صعبة على لبنان وعلى اقتصاده، وذلك بفعل تماسك هذا القطاع وقوته وبفعل النظام المصرفي اللبناني والقواعد التي يتبعها واحترام الالتزامات التي يتمسك بها لبنان والتي تشكل اساسا لنجاحه حاليا وفي المستقبل. وسيكون لنا مع دولته لقاءات لاحقة لمتابعة وضع الخطة الاقتصادية قيد التنفيذ، وقد خرجنا من هذا الاجتماع وقد ابدى هو اعلى مستويات التفاؤل ونحن بالطبع كنا متفائلين معه لسماع هذا الكلام ."

الأنباء
الأربعاء ٢٠ شباط ٢٠١٩

طربيه بعد لقائه الحريري: لا ضرائب جديدة على المواطنين

استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري ظهر اليوم في السراي الحكومي وفدا من مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان برئاسة جوزيف طربيه وعرض معه الاوضاع المالية والمصرفية.

بعد الاجتماع تحدث طربيه فقال: زرنا كمجلس ادارة جمعية مصارف لبنان اليوم الرئيس الحريري وهنأناه على تشكيل الحكومة الجديدة، وبحثنا معه كل المواضيع التي ستتطرق لها الحكومة في المستقبل القريب ومنها الملف المالي والاصلاحات والموازنة ، وقد ابدى تفاؤله ازاء هذه المواضيع. ونحن بالطبع نشاركه هذا التفاؤل فيما اذا تم الالتزام بكل الخطط التي تحتاج الى توافق، ويبدو ان هناك توافقا على الامور الاساسية حتى الان.

وقد اخذنا من رئيس مجلس الوزراء وعدا بعدم التعرض للموضوع الضريبي، اي عدم فرض ضرائب جديدة، لا على المؤسسات ولا على المواطنين، اذ ان المطلوب حاليا هو اعادة النهوض بالاقتصاد وبصورة خاصة عن طريق برنامج" سيدر" الذي يتضمن متطلبات عديدة تساعد على هذا النهوض.

اضاف: وعلى الصعيد المصرفي طمأنا الرئيس الحريري الى ان الوضع ممسوك جدا من قبل المصارف ومصرف لبنان، وان القطاع استطاع الصمود خلال الاشهر التسعة الماضية التي كانت صعبة على لبنان وعلى اقتصاده وذلك بفعل تماسك هذا القطاع وقوته، وبفعل النظام المصرفي اللبناني والقواعد التي يتبعها واحترام الالتزامات التي يتمسك بها لبنان والتي تشكل اساسا لنجاحه حاليا وفي المستقبل. وسيكون لنا مع دولته لقاءات لاحقة لمتابعة وضع الخطة الاقتصادية قيد التنفيذ، وقد خرجنا من هذا الاجتماع وقد ابدى هو اعلى مستويات التفاؤل ونحن بالطبع كنا متفائلين معه لسماع هذا الكلام.

THE DAILY STAR
LEBANON

Wednesday February 20, 2019

Hariri promises no new taxes to reduce budget deficit

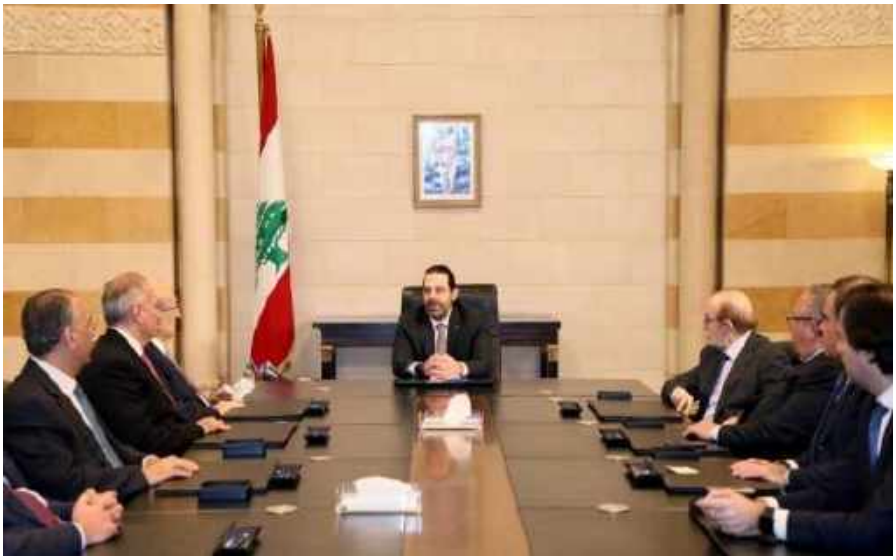

Prime Minister Saad Hariri promised Wednesday that he would not impose new taxes on institutions or individuals as a means of reducing Lebanon's budget deficit.

Association of Banks in Lebanon Chairman Joseph Torbey, who headed a delegation to meet with Hariri, had reiterated to the premier the importance of rebuilding the Lebanese economy "according to the stipulations of the CEDRE program, which includes a number of demands that would help [this process]," according to a statement from Hariri's press office.

At last year's CEDRE conference, which was held to boost Lebanon's ailing infrastructure and economy, members of the international community pledged $11 billion in grants and soft loans to finance Lebanon's ambitious Capital Investment Project, a five-year program aiming to rehabilitate Lebanon's degraded infrastructure.

To unlock these funds, Lebanon has promised to first carry out much needed reforms - chief among them the country's budget deficit, which currently stands at about 150 percent its GDP.

As the new government worked to form its policy statement, a number of politicians, including Telecommunications Minister Mohamed Choucair, said they would oppose any attempt to address the deficit that involved new taxes. They called instead for Cabinet to focus on the wallowing electricity sector and wasteful spending.

Torbey added Wednesday that he would be able share Hariri's optimism about any proposed economic reforms only if his government reaches an agreement on how best to carry out such plans. He said that "up until now, it seems that there is consensus on fundamental issues."

الشرق

السبت ١٦ شباط ٢٠١٩

مجلس جمعية المصارف عند بري

طربيه: قطاعنا هو ام الصبي

استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة مجلس إدارة جمعية المصارف برئاسة رئيسها جوزف طربيه الذي قال بعد اللقاء: زرنا دولة الرئيس بري وأبدينا تفاؤلنا بتأليف الحكومة الجديدة وقرب حصولها على الثقة لتستأف العمل. نحن بانتظار بدء العمل لأن الوضع الإقتصادي لا يتحمل التأجيل وأمام الحكومة برنامج واسع جداً من المتطلبات الإقتصادية. وبالطبع القطاع المصرفي ينتظر تحسين هذا الجو، الجو الإستثماري ليعود وينكب على الملفات الأساسية ومنها ملف الدين العام وملف إعادة تحسين تصنيف لبنان الذي نتيجة التأخير في تأليف الحكومة تعرض للتخفيض، وهذا أمر رئيسي لنا، وبالطبع سنعمل عليه بعد بدء الحكومة بنشاطها.

اضاف «استمعنا من دولته الى رؤيته والى الدور الذي سيقوم به المجلس النيابي في الفترة القادمة وهو دور المساءلة والمحاسبة بحيث أن المجلس سيعقد جلسات شهرية لمتابعة أداء الحكومة وتقييمه، وبالتالي سيشكل قوة ضغط أيضاً على الوضع وبصورة خاصة في ما يتعلق بالملفات الملحة وعلى رأسها موضوع محاربة الفساد وهذا الموضوع نشترك جميعاً في الإهتمام بمكافحته والمطالبة والمساءلة لوضع حد له.

وتابع: بالطبع نحن سنتابع إجتماعاتنا في الشهور المقبلة مع دولة الرئيس لمتابعة كافة الأوضاع الإقتصادية لأننا نعتبر أن القطاع المصرفي هو أم الصبي بالنسبة للأوضاع الإقتصادية.

الاربعاء ١٣ شباط ٢٠١٩

عون التقى ادارة جمعية المصارف: خطة لتعزيز الثقة بالاقتصاد والليرة ومكافحة الفساد انطلقت ولن تتوقف وستواكبها اصلاحات ضرورية

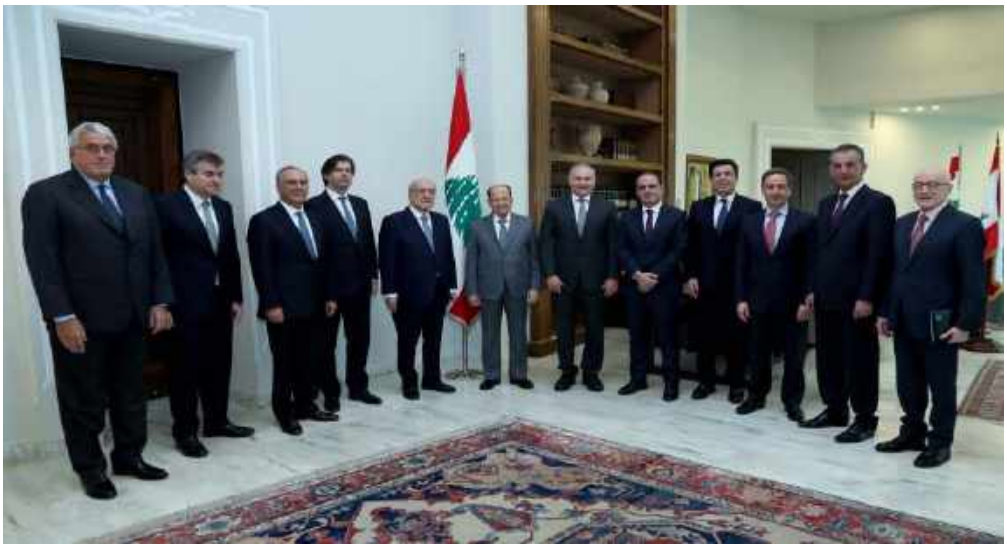

وطنية - طمأن رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، اعضاء مجلس ادارة جمعية المصارف في لبنان برئاسة الدكتور جوزف طربيه، الذين استقبلهم ظهر اليوم في قصر بعبدا، ان "لبنان تجاوز الازمة التي مر بها خلال الاشهر الماضية والتي انعكست سلبا على الوضعين الاقتصادي والمالي في البلاد". واكد ان "بعد تشكيل الحكومة الجديدة، وفي ضوء الاجراءات التي اعتمدت، لا سيما في الاجتماع المالي الذي عقد في قصر بعبدا قبل اسبوعين، فان الحركة الطبيعية بدأت تعود الى الاسواق المالية وثمة خطة ستعتمد لتعزيز الثقة بالاقتصاد اللبناني عموما وبالليرة اللبنانية خصوصا ."

ودعا رئيس الجمهورية جمعية المصارف وسائر الفاعليات الاقتصادية الى "التعاون في استكمال مسيرة النهوض الاقتصادي التي ستكون الشغل الشاغل للحكم والحكومة في الايام المقبلة"، مشددا على ان "عملية مكافحة الفساد انطلقت ولن تتوقف مهما كانت الضغوط والمداخلات وستشمل القطاعات والمؤسسات والادارات التي سوف يثبت نتيجة التحقيقات ضلوع القيمين عليها او العاملين فيها باعمال مخالفة للقانون، مثل الرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ وغير ذلك من المخالفات، خصوصا ان مكافحة الفساد ستواكبها اصلاحات ضرورية في عدد من القوانين، لتوجيه اشارات الى المجتمع الدولي بان الدولة اللبنانية جادة في عملية الاصلاح التي تناولها البيان الوزاري للحكومة الجديدة."

وخلال اللقاء تم التداول بين الرئيس عون ورئيس واعضاء مجلس ادارة الجمعية في عدد من المواضيع التي تهم القطاع المصرفي والاتصالات التي يقوم بها رئيس الجمهورية لحماية هذا القطاع من الضغوط الخارجية التي يتعرض لها.

طربيه

بعد اللقاء، قال طربيه: "زيارتنا لفخامة الرئيس، بصفتنا مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان، لابداء ارتياحنا

لتأليف الحكومة الجديدة ولبرنامجها الاقتصادي والاجتماعي. وتبادلنا مع فخامته الرأي في ما خص التطورات، وتحديدا، الزيارات الدولية التي شهدها لبنان هذا الشهر، كما اطلعناه على التطور الحاصل في السوق المالية بعد تأليف الحكومة الذي ترك ارتياحا كبيرا انعكس ايجابا على طريقة تعاطي المودعين في لبنان والخارج مع المصارف، وخصوصا من خلال العودة الى الليرة اللبنانية وهو مؤشر مهم جدا بالنسبة الينا."

اضاف: "واطلعنا من فخامة الرئيس على اللقاءات الدولية التي اجراها، خصوصا مع المسؤولين الاميركيين الذين زاروا لبنان اخيرا، سواء نائب وزير الخارجية او نائب وزير الخزانة، وهما مسؤولان مهمان في ما يتعلق بالتعاطي مع الامور الجارية في لبنان. ونحن بدورنا كنا عقدنا اجتماعات مع وزارة الخزانة الاميركية، ويمكننا القول ان القطاع المصرفي العامل في لبنان يتمتع بحصانة قانونية نتيجة تقيده بكل الالتزامات الدولية وقواعد الامتثال، وبثقة المصارف المراسلة التي تتعاطى مع لبنان وتعتبر ان المصارف اللبنانية حاليا هي من الافضل التزاما بالقوانين والقواعد الدولية، في ظل رعاية مصرف لبنان ودوره الفاعل والاساسي في الحفاظ على سمعة لبنان المالية وضبط الامور المصرفية والنقدية. وقد خرجنا من الاجتماع بتفاهم مع فخامته على متابعة ما ستقوم به الحكومة، كي تكون منتجة وتنفذ ما وعدت به في برنامجها المطروح امام المجلس النيابي في الوقت الراهن لاخذ الثقة على اساسه."

حوار

سئل: هل هناك زيادة على الفوائد للاشخاص الراغبين بالاستفادة من قروض الاسكان؟

اجاب: "ان سوق الفوائد يتغير على غرار ما يحصل في دول العالم، وهي تطورت ارتفاعا في الفترة الاخيرة في ضوء المستجدات السياسية التي كانت سائدة. ونأمل، بعد الذي حصل، ان تعود الفائدة الى الانخفاض والاستقرار على معدل معين، وهو امر مرهون بعودة الاستقرار السياسي بشكل كامل وتحقيق الحكومة انجازات عملية ملموسة ليعود الوضع الاقتصادي بما فيه التسليف الاسكاني الى الوضع الطبيعي."

سئل: هل هناك دور للمصارف في هذا المجال؟

اجاب: "نعم، وقد تم التصويت رسميا على حزمة دعم للاسكان ولكن الطلب تجاوز كثيرا ما هو معروض، لان المنزل بالنسبة الى اللبناني عنصر استقرار وضمانة. والطلبات الحالية تتزايد بسبب ما شهده موضوع الاسكان العام الفائت وكضمانة للمستقبل مخافة الا يبقى الوضع على ما كان عليه سابقا".

النهار

الجمعة ١ شباط ٢٠١٩

جمعية مصارف لبنان: تشكيل الحكومة أشاع على الفور حالة من التعافي في الأسواق المالية

أعرب رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه، باسمه الشخصي وباسم أعضاء مجلس إدارة الجمعية، عن الارتياح الكبير لتشكيل الحكومة الجديدة بعد مخاض طويل، ويشارك سائر اللبنانيّين الأمل بأن تسود عمل الحكومة الجديدة روح التعاون البنّاء والمثمر وأن تنطلق بلا إبطاء في تنفيذ برنامج النهوض المالي والاقتصادي الموعود وتفعيل عمل المؤسّسات الدستورية وأداء الإدارة العامة وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد ومكافحة الفساد وتقوية سلطة الدولة.

وإذ لاحظت الجمعية أن "تشكيل الحكومة أشاع على الفور حالة من التعافي في الأسواق المالية اللبنانية، ما قد ينعكس إيجاباً على درجة تصنيف لبنان من قبل وكالات التصنيف الدولية ، لا سيّما تلك التي خفّضت مؤخّراً تقييمها لمخاطر البلد السيادية."، رأت ضرورة أن تعيد الحكومة، في بيانها الوزاري المرتقب، التذكير بتمسّك لبنان باحترام التزاماته المالية واستحقاقاتها وحماية ودائع العملاء، المقيمن وغير المقيمين، والنظام المصرفي برمّته."

وأكدت الجمعية أنها تتطلع الى أن يكون في أولويّات المرحلة القادمة إجراء الإصلاحات الجذرية والبنيوية المنتظرة منذ مدة في المجالات المالية والإدارية والإقتصادية وتنفيذ المقرّرات المتّخذة في المحافل والمؤتمرات الدولية التي سبقت الإنتخابات النيابية الأخيرة (سيدر، وروما وبروكسيل) لما فيها من مبادرات ومشاريع والتزامات محفّزة للنمو الإقتصادي والاستقرار الاجتماعي في لبنان.

وذكرت الجمعية بأن الشعب اللبناني تحمّل أعباء ضريبيّة جديدة وكبيرة في سبيل تقوية الدولة بجميع وظائفها، وأن القطاع المصرفي اللبناني سيظلّ ملتزماً، كما في كلّ الظروف، مساندة الدولة بمؤسّساتها وسلطاتها الدستورية، ومواصلة تطبيق قواعد الإمتثال والشفافية تحت سقف السلطات النقدية والرقابية الرسمية، والحرص على أدائه المعهود والمتميّز بحسن إدارة المخاطر وباحترام قواعد العمل المصرفي الدولي، ضماناً لإنخراط لبنان الآمن والمستدام في المنظومة المالية الدولية.

الأنوار

عدد خاص – تشرين الثاني ٢٠١٨

رئيس جمعية المصارف في لبنان د. جوزيف طربيه: لبنان ملتزم بسداد ديونه في مواعيد استحقاقها

رأى رئيس جمعية المصارف في لبنان رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزيف طربيه أن زيادة الضغوط الإقتصادية الناجمة عن تدني متوسطات النمو منذ العام ٢٠١١ وتكاثر الصعوبات المالية بفعل تنامي عجز الموازنة وتفاقم الدين العام، خصوصاً الناجمة عن التشنجات الداخلية واستمرار تأثر لبنان بأزمات المنطقة وصراعاتها، ينتجان مؤشرات ضعف في الأداء الإقتصادي العام، إلا أنه استبعد في الوقت عينه خفض التصنيف الإئتماني إذ قال: لا أعتقد ان الأوضاع الحالية تفرض على الوكالات الدولية إجراء أي خفض للتصنيف الإئتماني للديون الحكومية، لاسيما أن لبنان ملتزم بسداد ديونه أصولاً وفوائد في مواعيد استحقاقاتها.

وفي حوار شامل مع الدكتور طربيه حول القطاع المصرفي العربي واللبناني كان الآتي:

□ ما مدى تأثير الأوضاع الإقليمية المتوترة على القطاع المصرفي العربي؟

– في الواقع، إنّ التحدّيات التي تواجه عالمنا العربي اليوم ليست إقتصادية وسياسية فقط بل هي كيانية في ظلّ خلط الأوراق وتغيير الثوابت. إن دولنا وحكوماتنا أمام مشهد شديد التعقيد لم تعتد عليه. ونحتاج حكما الى مشروع « مارشال » يوازن بين مقاربات التحديات الاقتصادية المقبلة ومتطلبات الاعمار والتنمية. وينبغي على المجتمع الدولي والمؤسسات الدولية، والحكومات العربية، والقطاع الخاص، البدء بوضع الخطط لإعادة الإعمار، والحذر من التسويات السياسية الناقصة التي قد ترفع إحتمال عودة الصراعات في المستقبل.

ولا شك، ان مصارفنا العربية تتموضع في صلب القدرات الاقتصادية الوطنية، وبالأخص في مجالات الادخارات والتمويل والاستثمارات. لذا فقد تلقت الاضرار والتداعيات وفقا لقربها من الأحداث والوقائع المؤلمة. لكن طبيعة المهنة المصرفية القائمة على ادارة الأموال وما ترتكز به من مرونة وتكنولوجيا مصرفية، والعلاقات التواصلية بين القطاعات المصرفية العربية ضمن اطاري اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ساعدت ادارات المصارف على تجنب العديد من المخاطر في الأسواق المضطربة.

وستبقى الظروف التشغيلية الصعبة التي تواجهها بعض القطاعات المصرفية العربية، والناتجة بشكل اساسي عن الأوضاع الأمنية والسياسية المضطربة، من ابرز التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي. ولكن بشكل عام، تتعامل المصارف العربية مع التطوّرات السلبية التي تشهدها المنطقة بطريقة سليمة مستفيدة من خبراتها السابقة خصوصاً خلال الأزمة المالية العالمية ومن سياساتها المحافظة ومن الرقابة الرصينة عليها. كما إتخذت المصارف العربية بشكل عام سلسلة من الإجراءات الوقائية، تمثلت بالسياسات المحافظة التي تتبعها على صعيد إدارة المخاطر وكفاية رأس المال والسيولة، إضافة إلى التوسّع الخارجي بهدف تنويع المخاطر والإيرادات، وعمليات الدمج بين المصارف العربية للإستفادة من وفورات الحجم والفرص وتقوية الميزانية ودعم رأس المال.

ورغم كل هذه الظروف الضاغطة، لا يزال القطاع المصرفي العربي يمثل حجر الزاوية للإقتصاد العربي، ولا يزال يلعب دور محرّك الإقتصاد وشريانه الحيوي الذي يمدّه بالتمويل اللازم ويعمل على دعم القطاعات الإقتصادية لتتمكن من مواجهة الإضطرابات ولتعود تمارس دورها المطلوب. وإن المصارف العربية، وبالنظر إلى الإمكانات المالية، والبشرية والمصرفية الكبيرة التي تمتلكها، يمكنها المساهمة بشكل فعّال في تعزيز التنمية الإقتصادية ومشاريع إعادة الإعمار في الدول العربية.

□ كيف ترون مستقبل المصارف العربية عموماً واللبنانية خصوصاً في ظل القوانين الدولية الجديدة؟

– من البديهي ان لا تكون القطاعات المصرفية العربية متماثلة في اعتماد السياسات والآليات التي تضمن الاستجابة لمتطلبات القوانين الدولية والسيادية. فلكل بلد خصوصياته وسلطاته التشريعية والنقدية التي تعمل على ادارة التعامل مع هذا النوع من التحديات ، وتتولى تحديد خطوط وخطوات خريطة طريق خاصة للانسجام مع المنظومة القانونية الدولية. لكن ما نلمسه من خلال الأطر المهنية الجامعة، أن القطاعات المصرفية العربية، وكمثيلاتها في العالم اجمع، خضعت مبكرا للتبدل في انظمة وقواعد العمل المالية على المستوى الدولي، وتعاظم شروط إنفاذ العمليات المالية عبر الحدود. وعملت على ضخ استثمارات نوعية في استقطاب المزيد من الكفاءات والتدريب والتطوير المتواصل للبرامج والتكنولوجيا المصرفية .

ومن المهم جدا ، أن المرجعيات المعنية تقف الى جانب القطاعات المالية الوطنية، وتدرك جيدا ضرورات تحصينها قانونيا واجرائيا، لتصبح بمأمن من مخاطر عدم التزام القوانين الدولية والسيادية، والمساهمة في مكافحة كل انواع الجرائم المالية، والانخراط الفعال في الحرب المالية العالمية ضد تمويل الإرهاب ومنعه من استخدام القنوات المصرفية. كما وضعت ادارات المصارف في صدارة اهتماماتها ضرورة اعتماد أكثر المعايير تشددا لتأمين سلامة العمليات، وبما يسهم في طمأنة البنوك المراسلة في الأسواق الكبرى، وحفظ خطوط التعاملات والمعاملات معها.

بدورنا، نسعى من خلال الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب واتحاد المصارف العربية، إلى ترسيخ الوعي التقني والتكنولوجي، وتطوير أداء المصرفيين والمختصين للوصول إلى أرقى معايير وأساليب مكافحة هذه

نعمل من خلال الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب واتحاد المصارف العربية على مكافحة الجرائم المالية

الجريمة، وتحقيق الأمان المالي، وتعزيز التنسيق على كافة المستويات بدءا من تبادل المعلومات بين المصارف واجهزة إنفاذ القانون، والتواصل المستمر مع القطاعين العام والخاص، ورفع مستوى الوعي لدى المصرفيين، والعاملين في مكافحة هذه الآفة الخطيرة، وذلك من خلال التركيز على موجبات المصارف والمؤسسات المالية من حيث سياساتها الداخلية بالنسبة لإجراءات الإمتثال، وتحديث انظمة المعلومات، والعلاقة مع المصارف المراسلة، والتدابير الواجب إتخاذها في العمليات الإلكترونية المتعلقة بالتجار والأفراد.

كما طورنا في الاطار عينه، حزمة علاقات قوية وشبكة تعاون مع حكومات وهيئات قانونية ووكالات قانونية، ومن بينها وزارة الخزانة الأميركية وصندوق النقد والبنك الدوليين إضافة إلى المؤسسات المعنية في متابعة هذا الخطر الداهم مثل الـFATF، وغيرها، سعيا، لتفعيل وتحديث الإتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويله، وبخاصة مصادر التمويل المرتبطة بالجريمة المنظمة باشكالها كجرائم غسل الأموال وتهريب الأسلحة وإستخدام شبكة الإنترنت، وتجميد الأصول التابعة للإرهابيين وتعزيز الإجراءات الأمنية والقضائية. وتواصل السعي لتعاون دولي فاعل في مجال كشف ومكافحة وضبط حالات تمويل الإرهاب والجماعات المتطرفة لأن هذه الجرائم أصبحت ذات صبغة دولية عابرة للمجتمعات والدول.

أمّا بالنسبة إلى لبنان ، فان المرجعيات الدولية المعنية ، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف والبنوك المراسلة، تنوه تكرارا وتبلغنا خلال اجتماعات عامة وثنائية، بأداء القطاع لجهة الإلتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وبآليات الإمتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب والتهرّب الضريبي. كما تثني على الحرفية المهنية العالية التي اظهرتها المصارف اللبنانية في هذا المجال، والتي أمّنت استمرار اندماج القطاع المصرفي اللبناني بسلاسة في النظام المالي العالمي وانسياب تعاملاته بشكل طبيعي مع الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

□ هل من خطط مصرفية عربية مشتركة للحد من تبييض الاموال وتمويل الارهاب؟

لقد أكدت وزارة المال تكرارا، وبوصفها المرجعية التنفيذية التي حددها المشرّع، ان لبنان، الذي أصدر القانون الخاص بمقتضى تشريع الضرورة نظرا لأهميته في حماية المعاملات الخارجية، يؤكد التزامه التبادل التلقائي للمعلومات بالاضافة الى التزامه بالمعايير الدولية لتبادل المعلومات. وذلك يشمل المعيار الدولي للتبادل التلقائي للبيانات لغايات ضريبية، والذي اعتمدته منظمة OECD، ويلزم الدول أن تتبادل البيانات والمعلومات الضريبية العائدة لأنواع محددة ومعينة من الزبائن الذين يخضعون للضرائب او ما يعرف بدافعي الضرائب.

فمن المعلوم ان لبنان من الدول التي التزمت بهذا المعيار بموجب المرسوم رقم ١٠٢٢ بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/٢١، وذلك بناء على القانون الصادر من مجلس النواب بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٧، والذي يتضمن نطاق هذا المعيار والإجراءات الخاصة بالإبلاغ والعناية الواجبة لغايات التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية.

ومن المهم التنويه بان المجتمع الدولي يراعي خصوصيات الدول وتبريراتها المشروعة، والتي تشمل حكما تاخير تاليف الحكومة الجديدة، في حال التعذر المؤقت في استكمال المنظومة القانونية باي مراسيم واجراءات تطبيقية اضافية مطلوبة من المرجعية الدولية المعنية.

النهار

١٩ تشرين الثاني ٢٠١٨

صعوبات تأليف الحكومة شوكة تؤلم خاصرة الاقتصاد طربيه لـ"النهار": معدّلات الفوائد المصرفية إلى ارتفاع

سلوى بعلبكي

في ظل الارتجاجات السياسية محليا ودوليا وتصدّع بنيان الدولة، يأتي تأخر تأليف الحكومة كشوكة مؤلمة في خاصرة مؤتمر "سيدر" والآمال المعقودة عليه لتلتقي مع شوكة العقوبات الأميركية على ايران و"حزب الله" ومفاعيلها الموجعة على الاقتصاد.في المقابل، ولمواجهة هذه التحديات، اتخذ مصرف لبنان قرارا برفع الفوائد بغية استقطاب واستيعاب اكبر سيولة نقدية وتحديدا بالعملة الصعبة لرفع منسوب الاحتياط وتعزيز القدرة والموجودات لدى المصارف والبنك المركزي لتخطي المرحلة الصعبة من دون كدمات .

وقّع الرئيس الأميركي دونالد ترامب قانون تعديل تجفيف تمويل "حزب الله" الذي يُعرَف بـ HIFPA، ويستهدف أيضاً المنظّمات والمؤسّسات الإجتماعيّة والماليّة للحزب، لذا كان لا بد أولا من سؤال رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه عن العقوبات الأميركية وتداعياتها على الاقتصاد اللبناني عموما والمصرفي خصوصا؟ من المؤكد أن هذا الامر يأخذه المعنيون في القطاع المصرفي على محمل الجد، إذ قال طربيه لـ "النهار": "إننا ننظر إلى هذا الموضوع بأعلى درجات المسؤولية ونقارب تداعياته وانعكاساته بكل وعي وإدراك". ويبدو أن اطمئنانه نابع من الاجراءات التي اتخذها مصرف لبنان، مشيراً الى "أننا نقف على رأس الهرم المصرفي كسلطة نقدية وضعت تعاميم وتعليمات وإجراءات من أجل تأمين الإنضباط المالي بما يحصّن القطاع المصرفي من خلال مراقبة ادائه وكيفية ممارسة مهماته". ويطمئن الى "ان المصارف في لبنان تلتزم في الاساس عدم التعامل مع لوائح الاسماء والجهات المدرجة في لوائح العقوبات الاميركية وآخرها مندرجات قانونHIFPA ، وذلك من أجل حماية أموال المودعين وتجنيب القطاع أي خضات"، مع التأكيد "ان جمعية المصارف تواكب التطورات الحاصلة على هذا الصعيد باستمرار، من أجل المحافظة على سلامة المصارف واستمرار سلاسة تعاطيها مع الاسواق الدولية."

إلا أن تأثير العقوبات الدولية لا يقل اهمية عن تأثير التأخير في تأليف الحكومة، وهذا الامر يدركه طربيه جيدا بدليل تأكيده أنّ تأخير تأليف الحكومة له أثر سلبي على العمل المصرفي والإقتصادي ويتجلّى من خلال أوجه عدّة، يذكر منها "انخفاض ثقة المستهلك الذي أصبح ميّالاً أكثر إلى خفض حجم إنفاقه وإحجام الشركات عن الإستدانة وتوسعة أعمالها (الأمران اللذان يؤثّران على الدورة الإقتصاديّة في البلاد)،

وتعثّر بعض الأفراد والشركات في سداد القروض. إضافة إلى ذلك، فإنّ التأخير في تشكيل الحكومة يؤدّي إلى التأخير في تحرير الأموال التي تعهّدها المجتمع الدولي للبنان في مؤتمر "سيدر" الذي تمّ التعويل عليه كثيراً لتحديث البنى التحتيّة المتهالكة في لبنان وتطويرها، وتاليا تحريك العجلة الإقتصاديّة وجلب الإستثمارات الخارجيّة وتوفير فرص عمل جديدة". من هنا يناشد طربيه المسؤولين والقوى السياسيّة "التخلّي عن الحسابات الضيّقة وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل المصلحة العليا، وتاليا تسريع تأليف الحكومة التي تنتظرها مهمات جسام لمعالجة الوضع الإقتصادي المتردّي في البلاد."

ارتفاع الفوائد وأثره على النمو

الاوضاع التي تعيشها البلاد أثرت على الاقتصاد، وبطريقة أو أخرى على الفوائد المصرفية التي ارتفعت الى معدلات غير مسبوقة بما حدّ من عمليات الاقتراض لتطوير المشاريع القائمة أو إقامة مشاريع جديدة. وما قاله حاكم مصرف لبنان رياض سلامة عن ان الاقتصاد بشكل عام يتأثر بالفوائد، وإن "كان هذا التأثر محدودا"، يؤكد هذا الشيء. واذا كان الحاكم يعتبر أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يرتبط بمستوى الفوائد فقط، إذ "ثمة عناصر اخرى مهمة كتوافر السيولة ونوعيتها، والمناخ السياسي، والاستقرار في القوانين، وضبط العجز العام لتعزيز الثقة لدى المستثمرين"، فإن طربيه يلاقي الحاكم في رأيه ويقول إن "التوتّرات السياسيّة القائمة حاليا والتحدّيات المختلفة التي يواجهها لبنان، ومنها الفراغ الحكومي، من شأنها أن تساهِم أيضاً في استمرار ارتفاع معدّلات الفائدة التي تعبّر عن عدم الاستقرار وازدياد المخاطر السياسية". وعلى المدى المنظور، يتوقع طربيه "أن تبقى معدّلات الفوائد في لبنان على ارتفاع لتجاري المنحى التصاعدي في الأسواق العالميّة، علما أنّ الفيديرالي الأميركي رفع أسعار الفائدة ٣ مرات خلال ٢٠١٨ كان آخرها في أيلول حين زادت ربع نقطة لتراوح ما بين الـ٢,٠٠% والـ٢,٢٥%، أي عند المستوى الذي كانت عليه في نيسان ٢٠٠٨". وأكثر فإن طربيه يتوقع "زيادة رابعة في معدّلات الفائدة الأميركيّة خلال ما تبقّى من هذه السنة، لتتبعها ٣ زيادات جديدة في ٢٠١٩ وزيادة واحدة في العام ٢٠٢٠."

ولا بد من التذكير بأن سلامة ركز على موضوع الفوائد أخيرا، فأوضح أن "معدلات الفوائد في لبنان اليوم أعلى ممّا كانت عليه منذ سنة. في تشرين الثاني ٢٠١٧، عمد مصرف لبنان إلى رفع الفوائد بسبب الأزمة السياسية التي ولّدتها استقالة الرئيس سعد الحريري أثناء تواجده في السعودية. كان رفع الفوائد ضروريا آنذاك في ظلّ ضغوط السوق. تحمّلنا حينها كلفة زيادة الفوائد للمودعين، وتأكدنا أن المودع وليس المصرف، هو المستفيد من هذه الزيادات. بعدها، خلال ٢٠١٨، ارتفعت معدلات الفوائد في الولايات المتحدة وفي الأسواق الناشئة. ولجأ مصرف لبنان الى عمليات مالية من شأنها أن تصون قدرة المصارف اللبنانية التنافسية على استقطاب الرساميل. هذه العمليات المالية بقيت محدودة ولم تشمل أكثر من ١% من مجموع الودائع في لبنان. لذا فإنّ معدل الفوائد على الودائع المصرفية هو ٤,٧% على الودائع بالدولار و٧,٦٥% على الودائع بالليرة. أما الفوائد على القروض فبلغت ٨,١٢% +٢/١ % على الدولار على سنة و٩،١٣ % + ١% على الليرة على سنة، وهي فوائد ادنى من الفائدة المرجعية لجمعية المصارف بسبب تأثير الفوائد المدعومة من مصرف لبنان، وتاليا على الموازنة والاقتصاد ان يتأقلما مع واقع عدم خفض الفوائد."

ولكن هل لبنان مضطر الى رفع الفوائد؟ يوضح وزير المال السابق دميانوس القطار لـ"النهار" أنه "في العادة يتم رفع الفائدة عند الحاجة الى سيولة لتحصين الاحتياط في وجه الازمات. أما بالنسبة الى لبنان فنحن حاليا في حاجة الى كبح الفرامل عبر رفع الفوائد لجذب النقد من الاقتصاد ووضعه في الاحتياط المصرفي. في هذه الفترة نحن مضطرون الى رفع الفوائد. ولكن اذا تطور الامر، فإن هذه العملية ستؤذي عمق الاقتصاد لأن الناس سوف تخرج أموالها من الاقتصاد لوضعها في الاحتياط النقدي."

الزيارة الى واشنطن روتينية

أوضح رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن الزيارة التي سيقوم بها وفد الجمعيّة في نهاية هذا الشهر الى نيويورك تندرج ضمن خانة الزيارات الدوريّة الروتينيّة لمراكز القرار المالي، وخصوصا للتواصل مع البنوك المراسلة الاميركية وتوطيد العلاقات معها، إضافة إلى التداول بكل الامور المشتركة التي تهم الطرفين

الجمهورية
السبت ٢٧ تشرين الأول ٢٠١٨

طربيه: متفائلون رغم صعوبة الوضع

أكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أمام السفير البريطاني بأنه «على الرغم من أن الوضع الاقتصادي في لبنان لا يزال صعباً، إلاّ أننا متفائلون بأنه سيتمّ قريباً تشكيل حكومة جديدة للتعامل بجدّية مع مكامن الضعف الحالية، والشروع في إصلاحات تعزيز النمو، وتنفيذ برنامج استثمار في البنى التحتية».

استقبل مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان سفير المملكة المتحدة الجديد في لبنان كريس رامبلينغ، الذي إطّلع من رئيس الجمعية جوزف طربيه ومن مجلس الإدارة على واقع القطاع المصرفي اللبناني وأدائه وخصائصه المميّزة، وفي مقدّمها تمتّعه بدرجة عالية من الملاءة والسيولة والإنفتاح على الخارج ومساهمته الناشطة في تمويل الإقتصاد المحلي والإغتراب اللبناني.

وبعد عرض التحرّك الخارجي الذي تقوم به الجمعية منذ سنوات من أجل تعزيز التواصل مع أهم المراجع والهيئات المالية والمصرفية في كبرى العواصم الدولية كما مع المصارف الأجنبية المراسلة للمصارف اللبنانية، لا سيّما لجهة إبراز الجهود الدؤوبة التي يبذلها الجهاز المصرفي اللبناني، ممثلاً بالسلطات النقدية والرقابية والمصارف، لتفعيل أداء هذه الأخيرة في مكافحة الجرائم المالية والإرهاب والحدّ من التهرّب الضريبي، حرص طربيه على التأكيد أمام السفير البريطاني بأنه «على الرغم من أن الوضع الاقتصادي في لبنان لا يزال صعباً، إلاّ أننا متفائلون بأنه سيتمّ قريباً تشكيل حكومة جديدة للتعامل بجدّية مع مكامن الضعف الحالية، والشروع في إصلاحات تعزيز النمو، وتنفيذ برنامج استثمار في البنى التحتية بشكل تدريجي كما تمّ تقديمه في مؤتمر «سيدر» في باريس قبل بضعة أشهر».

وأعرب طربيه عن الأمل بأن «تقوم السلطات المعنيّة، بمساعدة أصدقاء لبنان، وفي طليعتهم المملكة المتحدة، بمزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال ولمعالجة مواطن الضعف في الاقتصاد الكلّي بما يتماشى مع رؤية الحكومة اللبنانية لتحقيق الاستقرار والنمو واستحداث فرص العمل، والتي تمّ عرضها خلال مؤتمر سيدر في نيسان الماضي».

وشدّد على «أن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق تطبيق القواعد والأنظمة الدولية واحترام سيادة القرارات الدولية وقوائم العقوبات، كانت وستظلّ على الدوام التزاماً راسخاً من جانب مصارفنا. ذاك أن الأولوية المطلقة عندنا هي لسمعة مصارفنا ولحماية عملائنا وخدمة اقتصادنا».

في هذا السياق، ذكّر طربيه السفير رامبلينغ بأن جمعية المصارف تقوم منذ سنوات بحملة تهدف إلى كسب التأييد والدعم لحماية النظام المالي اللبناني وتعزيز العلاقات السليمة والنزيهة مع المصارف المراسلة، باعتبار أن «العلاقات مع المصارف المراسلة هي ذات أهمية حيوية بالنسبة الى صناعتنا المصرفية المحلية والى اقتصادنا الوطني». كما تمّ التطرّق الى الزيارة التي قام بها أعضاء الجمعية في تشرين الثاني الماضي الى بريطانيا بالتزامن مع تنظيم «يوم المصارف اللبنانية في لندن»، وجرى التوافق على ضرورة استمرار هذا النوع من الزيارات واللقاءات، لتعزيز التواصل والتعامل مع سوق لندن المالية

المستقبل

الجمعة ٢٦ تشرين الأول ٢٠١٨

طربيه: أولويتنا سمعة مصارفنا وخدمة اقتصادنا

هذا ما عرضه سفير بريطانيا مع مجلس إدارة جمعية المصارف

أعلنت جمعية مصارف لبنان في بيان، أن مجلس إدارتها "استقبل سفير المملكة المتحدة الجديد في لبنان كريس رامبلينغ، الذي اطلع من رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه ومن مجلس الإدارة على واقع القطاع المصرفي اللبناني وأدائه وخصائصه المميزة، وفي مقدمها تمتعه بدرجة عالية من الملاءة والسيولة والإنفتاح على الخارج ومساهمته الناشطة في تمويل الإقتصاد المحلي والإغتراب اللبناني".

وأشار البيان الى أنه "بعد استعراض التحرك الخارجي الذي تقوم به الجمعية منذ سنوات من أجل تعزيز التواصل مع أهم المراجع والهيئات المالية والمصرفية في كبرى العواصم الدولية كما مع المصارف الأجنبية المراسلة للمصارف اللبنانية، لا سيما لجهة إبراز الجهود الدؤوبة التي يبذلها الجهاز المصرفي اللبناني، ممثلا بالسلطات النقدية والرقابية والمصارف، لتفعيل أداء هذه الأخيرة في مكافحة الجرائم المالية والإرهاب والحد من التهرب الضريبي، حرص طربيه على التأكيد أمام السفير البريطاني بأنه "على الرغم من أن الوضع الاقتصادي في لبنان لا يزال صعبا، إلا أننا متفائلون بأنه سيتم قريبا تشكيل حكومة جديدة للتعامل بجدية مع مكامن الضعف الحالية، والشروع في إصلاحات تعزيز النمو، وتنفيذ برنامج استثمار في البنى التحتية بشكل تدريجي كما تم تقديمه في مؤتمر سيدر في باريس قبل بضعة أشهر".

وأمل طربيه أن "تقوم السلطات المعنية، بمساعدة أصدقاء لبنان، وفي طليعتهم المملكة المتحدة، بمزيد من الجهود لتحسين بيئة الأعمال ولمعالجة مواطن الضعف في الاقتصاد الكلي بما يتماشى مع رؤية الحكومة اللبنانية لتحقيق الاستقرار والنمو واستحداث فرص العمل، والتي تم عرضها خلال مؤتمر سيدر في نيسان الماضي"، مشددا على أن "مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق تطبيق القواعد والأنظمة الدولية واحترام سيادة القرارات الدولية وقوائم العقوبات، كانت وستظل على الدوام التزاما راسخا من جانب مصارفنا. ذاك أن الأولوية المطلقة عندنا هي لسمعة مصارفنا ولحماية عملائنا وخدمة اقتصادنا".

وذكر طربيه السفير البريطاني بأن "جمعية المصارف تقوم منذ سنوات بحملة تهدف إلى كسب التأييد والدعم لحماية النظام المالي اللبناني وتعزيز العلاقات السليمة والنزيهة مع المصارف المراسلة، باعتبار أن العلاقات مع المصارف المراسلة هي ذات أهمية حيوية بالنسبة الى صناعتنا المصرفية المحلية والى اقتصادنا الوطني".

ولفت البيان الى أنه "تم التطرق الى الزيارة التي قام بها أعضاء الجمعية في تشرين الثاني الماضي الى بريطانيا بالتزامن مع تنظيم يوم المصارف اللبنانية في لندن، وجرى التوافق على ضرورة استمرار هذا النوع من الزيارات واللقاءات، لتعزيز التواصل والتعامل مع سوق لندن المالية. وفي الختام، شكر طربيه السفير البريطاني على زيارته وعلى هذا الاجتماع القيم والمفيد، معربا عن تطلع جمعية المصارف الى مزيد من التعاون والى تقوية العلاقات التجارية والمالية بين أبناء بلدينا وبين الشركات اللبنانية والبريطانية".

الشرق
El Sharq Online
الجمعة ٣ آب ٢٠١٨ – العدد ٢٠٧٢٦

طربيه: القطاع المصرفي منيع ولن تهزه شائعة أو خبر ملفق

بعد تعرّض القطاع المصرفي اللبناني في الفترة الأخيرة «لاستهداف خطير من أجل المسّ بسمعته ومناعته»، آثر رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه دعوة «جميع المواطنين في لبنان والعراق وجميع لبنانيّي الانتشار ومواطني العالم العربي الواسع، إلى التحلّي كالمعتاد، بالثقة الكاملة بأداء قطاعنا المصرفي الذي برهن على مرّ العقود الماضية عن مناعة راسخة في مواجهة التحديات المحلية والإقليمية والدولية كافة، والذي لا تهزّه ولن تهزّه شائعة من هنا أو خبر ملفّق من هناك»، مشيراً إلى أن «حكمة السلطات النقدية ويقظة السلطات الرقابيّة والأمنيّة كفيلة بصون الاستقرار النقدي على نحو مستدام، وبحماية النظام المصرفي اللبناني ومصالح المستثمرين والمودعين كافة». وأكد أن «القطاع المصرفي اللبناني لا يزال يتمتّع بمناعة راسخة في وجه التحدّيات الداخلية والخارجية، وبقدرة واضحة على التكيّف مع أصعب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وأكثرها تعقيداً».

وبشّر بأن «الأيام المقبلة ستحمل المزيد من الرزم المالية لدعم القروض، لا سيما السكنية منها، لكن يبقى حجم هذا الدعم والأموال المخصّصة له، تحت سقف عدم المسّ بالاستقرار النقدي».

وكان طربيه عقد امس مؤتمراً صحافياً في مقرّ الجمعية، تناول فيه مستجدات الوضع المصرفي في ظل كشف شبكة احتيال تعمل بين لبنان والعراق تبتزّ المصارف اللبنانية.

وأشاد بالكشف عن «شبكة من مرتكبي أعمال الاحتيال ومروّجي الأخبار الكاذبة والملفّقة بهدف الابتزاز والنيل من سمعة قطاعنا المصرفي الذي أثبت ولا يزال، تقيّده التام بأصول ومتطلّبات العمل المصرفي السليم والتزامه الكامل والمطلق بقواعد ومعايير الشفافية والإدارة الرشيدة ومكافحة تبييض الأموال وأعمال الإرهاب ومختلف أنواع الجرائم المالية». وجدد دعوة «جميع المواطنين في لبنان والعراق وجميع لبنانيّي الانتشار ومواطني العالم العربي الواسع للتحلّي، كالمعتاد، بالثقة الكاملة بأداء قطاعنا المصرفي الذي برهن على مرّ العقود الماضية عن مناعة راسخة في مواجهة كافة التحديات المحلية والإقليمية والدولية، والذي لا تهزّه ولن تهزّه شائعة من هنا أو خبر ملفّق من هناك». وأكد

«أن حكمة السلطات النقدية ويقظة السلطات الرقابيّة والأمنيّة كفيلة بصون الاستقرار النقدي على نحو مستدام، وبحماية النظام المصرفي اللبناني ومصالح المستثمرين والمودعين كافة».

ولفت الى أن آلاف المؤسّسات في القطاعات المنتجة وآلاف الأُسَر اللبنانية استفادت من القروض المدعومة. فنرجو أن يُعرف ذلك وأن يُقدَّر هذا الإنجاز من جميع اللبنانيين.

واضاف: «يبقى أن إيجاد آليات جديدة لتفعيل الإقراض السكني هو أولاً رهن السياسة الإسكانية التي من المرتقب أن تضعها الحكومة المقبلة، والمصارف على أتمّ الإستعداد، كعادتها، لتأدية دور ناشط وفعّال من أجل إنجاح هذه السياسة. ثمّ أن حاكم مصرف لبنان أكّد مؤخّراً أن «الأيام المقبلة ستحمل المزيد من الرزم المالية لدعم القروض، لا سيما السكنية منها، ولكن يبقى حجم هذا الدعم والأموال المخصّصة له تحت سقف عدم المسّ بالاستقرار النقدي».

وتحدث عن الوضع الاقتصادي والمصرفي العام وقال: «يعلم الجميع أن الاقتصاد يسجّل معدل نمو ضعيفاً قد لا يتجاوز 2% في العام الجاري، بحسب مختلف التوقّعات. وتشير المعطيات المتوافرة منذ بداية السنة إلى تفاوت في أداء مؤشّرات القطاع الحقيقي خلال النصف الأول من 2018، فثمّة إشارات إيجابيّة تتمثّل في حركة السياحة وأخرى سلبية تتمثّل في تراجع الحركة في القطاع العقاري».

وتابع: «ولكن، بالرغم من ضعف النمو الاقتصادي، فقد سجّل قطاعنا المصرفي نمواً في موجوداته الإجمالية بلغت نسبته 5,7% خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية فيما نمت الودائع بنسبة 2,0% أي بنسبة نمو قريبة (2,4%) في الفترة ذاتها من العام 2017، ويعني هذا المعدّل ازدياداً في حجم الودائع بما يناهز 3,4 مليارات دولار في الأشهر الخمسة الأولى من السنة الجارية، وهو حجم كافٍ لتغطية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني بقطاعَيْه العام والخاص.

أما رساميلنا وأموالنا الخاصة، فقد قاربت مستوىً تاريخياً بلغ 20,7 مليار دولار في نهاية أيار 2018، وتكتسب هذه الأموال الخاصة أهمية كبرى لجهة تعزيز ثقة المودع المحلّي والأجنبي بالقطاع المصرفي اللبناني، كما أنها تقوّي المراكز المالية للمصارف بحيث من المقدّر أن يكون معدل الملاءة في القطاع قد فاق الـ 15% في الوقت الراهن».

وأوضح «ان إجمالي قروض المصارف التجارية للقطاع الخاص، المقيم وغير المقيم، من دون احتساب محفظة الأوراق المالية، قارب 59,5 مليار دولار في نهاية أيار 2018». مشيراً الى أن التسليفات المصرفية لم تترافق مع أيّ تدهور في نوعية محفظة الإقراض للقطاع الخاص، إذ بقيت نسبة الديون الصافية غير العاملة (S'NPL) إلى إجمالي المحفظة في مستوى متدنٍ وبحدود 4%.

وعلى صعيد تمويل القطاع العام، أكد أن القطاع المصرفي لا يزال المموّل الأول للدولة رغم ارتفاع

مخاطر البلد السيادية.

وقال: «إن لبنان بحاجة إلى ورشة تشريعية كبرى وورشة نهوض اقتصادي متمحورة حول برنامج الإنفاق الاستثماري المرفوع الى مؤتمر باريس الأخير(سيدر). ولا شكّ في أن إطلاق هاتين الورشتين، مع ما قد يحملهما من انعكاسات إيجابية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية العامة، رهن تشكيل الحكومة العتيدة، التي نرجو ألاّ يطول انتظارها».

وجدد «التأكيد أن القطاع المصرفي اللبناني يشكّل الركيزة الأساسيّة للاستقرار الاقتصادي المالي والاجتماعي في البلاد، وهو أيضاً دعامة دائمة للاستقرار الأمني الذي يضمنه ويظلّله الجيش اللبناني وسائر المؤسّسات العسكرية والأمنية الشرعية». وقال: «نغتنم هذه المناسبة لنقدِّم للجيش اللبناني أسمى عبارات التقدير والتهنئة بعيده الثالث والسبعين. ففي العالم الثالث النامي، قليلة هي الدول التي لجيوشها هذا القِدَم والأصالة.

وشدد على أن «القطاع المصرفي اللبناني لا يزال يتمتّع بمناعة راسخة في وجه التحدّيات الداخلية والخارجية، وبقدرة واضحة على التكيّف مع أصعب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وأكثرها تعقيداً. فالنتائج التي يحقّقها قطاعنا إيجابية وجيّدة في ظلّ الأوضاع التي تعيشها البلاد ووسط الحروب والاضطرابات التي تعانيها المنطقة».

وقال: «بقدر ما تقتضي المسؤولية الوطنية والمهنية من إدارات المصارف التزام أصول العمل المصرفي السليم وقواعد الشفافية والإدارة الرشيدة والقوانين المحلية والدولية المرعيّة، بقدر ما تقتضي المسؤولية الوطنية والمهنية أيضاً أن يجري التذكير دائماً بهذه الحقائق من قبل وسائل الإعلام كافة تعزيزاً للثقة بالقطاع المصرفي بما فيه خدمة لبنان واقتصاده».

الديار
الجمعة ٣ آب ٢٠١٨ - العدد ١٠٥٠٥

دعا لبنانيي الإنتشار «الى الثقة الكاملة بالقطاع المصرفي»

طربيه : القطاع لديه «مناعة» ولن تهزه شائعة... لدينا المزيد من الرزم الماليّة لدعم القروض وخصوصاً السكنيّة

نفى رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه في مؤتمر صحافي عقده، ظهر اليوم في مقر الجمعية في الصيفي، «الشائعات التي يتعرض لها القطاع المصرفي»، واضعا اياها في سياق استهداف القطاع، مؤكدا «معاودة العمل بالقروض السكنية للفئات المحدودة والمتوسطة الدخل مطلع السنة المقبلة».

وقال طربيه: «تعرض مؤخرا عدد من المصارف اللبنانية لحملات افتراء واضحة استخدمت فيها بعض وسائل الإعلام، وفي معظم الأحيان وسائل التواصل الإجتماعي، وركزت على أداء فروع المصارف العاملة في دولة العراق الشقيقة، فاحدثت نوعا من البلبلة في نفوس المواطنين. غير أن الجهود المشتركة التي قامت بها الأجهزة الأمنية المختصة في لبنان والعراق، أدت الى الكشف عن شبكة من مرتكبي أعمال الإحتيال ومروجي الأخبار الكاذبة والمفبركة بهدف الابتزاز والنيل من سمعة قطاعنا المصرفي، الذي أثبت ولا يزال يثبت تقيده التام بأصول ومتطلبات العمل المصرفي السليم والتزامه الكامل والمطلق بقواعد ومعايير الشفافية والإدارة الرشيدة ومكافحة تبييض الأموال وأعمال الإرهاب ومختلف أنواع الجرائم المالية».

وتحدث عن القروض السكنية فأوضح «ان التسليف الاسكاني أتى بغالبيته لمصلحة ذوي الدخل المحدود حيث استفاد منه الألوف من أبناء هذه الفئات الاجتماعية، ووصل مجموع المواطنين اللبنانيين الذين استفادوا من هذه القروض السكنية بمختلف صيغها حوالي ١٣١٠٠٠ مواطن (مئة وواحد وثلاثين ألفا) توافرت لهم شروط الإستقرار الإجتماعي والأسري اللائق، وباتوا من الملاكين العقاريين»، مشيرا الى ان «جمعية مصارف لبنان وقعت طوال العقدين المنصرمين عددا من بروتوكولات التعاون لدعم تسليف بعض الفئات التي لها دور استراتيجي في خدمة لبنان، وفي مقدمتها الأجهزة القضائية والعسكرية والأمنية، كما مع المؤسسة العامة للإسكان، في إطار السياسة التحفيزية التي أطلقها المصرف المركزي لدعم القطاع السكني».

طربيه خلال المؤتمر

وقال: «ان إيجاد آليات جديدة لتفعيل الإقراض السكني هو أولا رهن السياسة الإسكانية التي من المرتقب أن تضعها الحكومة المقبلة، والمصارف على أتم الإستعداد، كعادتها، لتأدية دور ناشط وفعال من أجل إنجاح هذه السياسة. ثم أن حاكم مصرف لبنان أكد مؤخرا أن «الأيام المقبلة ستحمل المزيد من الرزم المالية لدعم القروض، وبخاصة السكنية منها، ولكن يبقى حجم هذا الدعم والأموال المخصصة له تحت سقف عدم المساس بالإستقرار النقدي».

من جهة اخرى لفت الى أن «الاقتصاد يسجل معدل نمو ضعيفا قد لا يتجاوز ٢٪ في العام الحالي»، الا انه تحدث عن «إشارات إيجابية تتمثل في حركة السياحة وأخرى سلبية تتمثل في تراجع الحركة في القطاع العقاري».

وقال: «رغم ضعف النمو الاقتصادي، فقد سجل قطاعنا المصرفي نموا في موجوداته الإجمالية بلغت نسبته ٥,٧٪ خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، فيما نمت الودائع بنسبة ٢,٠٪ أي بنسبة نمو قريبة (٢,٤٪) في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٧، ويعني هذا المعدل ازديادا في حجم الودائع بما يناهز ٣,٤ مليارات دولار في الأشهر الخمسة الأولى من السنة الحالية، وهو حجم كاف لتغطية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص».

اضاف: «أما رساميلنا وأموالنا الخاصة، فقد قاربت مستوى تاريخيا بلغ ٢٠,٧ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠١٨ ، وتكتسب هذه الأموال الخاصة أهمية كبرى لجهة تعزيز ثقة المودع المحلي والأجنبي بالقطاع المصرفي اللبناني، كما أنها تقوي المراكز المالية للمصارف بحيث من المقدر أن يكون معدل الملاءة في القطاع قد فاق الـ ١٥٪ في الوقت الراهن».

وتابع: «من جهة أخرى، فإن إجمالي قروض المصارف التجارية للقطاع الخاص، المقيم وغير المقيم، من دون احتساب محفظة الأوراق المالية، قارب ٥٩,٥ مليار دولار في نهاية أيار ٢٠١٨».

ورأى «ان لبنان بحاجة الى ورشة تشريعية كبرى والى ورشة نهوض اقتصادي متمحورة حول برنامج الإنفاق الإستثماري المرفوع الى مؤتمر باريس الأخير (سيدر)، ولا شك في أن إطلاق هاتين الورشتين، مع ما قد يحملهما من انعكاسات إيجابية على الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية العامة، رهن تشكيل الحكومة العتيدة».

وختم: «ان القطاع المصرفي اللبناني لا يزال يتمتع بمناعة راسخة في وجه التحديات الداخلية والخارجية، وبقدرة واضحة على التكيف مع أصعب الظروف السياسية والأمنية والإقتصادية وأكثرها تعقيدا».

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday 3 August 2018

Saddam-era Iraq deposits were repatriated: Torbey

BEIRUT: The President of the Association of Banks in Lebanon Joseph Torbey said Thursday that the money deposited in Lebanese banks during the era of former President Saddam Hussein had been repatriated. “Naturally there are financial ties between Lebanon and Iraq [from a] long time ago. There was money deposited in Lebanese banks by the Iraqi central bank before the fall of Saddam Hussein.

“After the fall of the old regime and the emergence of a new government, these deposits were transferred to the account of the Iraqi central bank at the U.S. Federal Reserve.

Osama Habib| The Daily Star

“Banking secrecy does not apply on these deposits and hence this money eventually went to the Iraqi authorities,” Torbey told reporters during a news conference at the headquarters of ABL in Beirut.

The banker was responding to media reports on the foiled attempts to extort money by some Iraqi and Lebanese nationals, who claimed that Iraqi money deposited in Lebanese banks belonged to them.

Lebanon’s General Security, headed by Maj. Gen. Abbas Ibrahim, and Iraqi intelligence jointly uncovered a network that tried to extort several Lebanese banks, including Bank Audi.

The suspects presented fake documents and accounts to the banks and tried to persuade the lenders that the deposits belonged to them.

But the banks rejected the claims and called on the Lebanese and Iraqi authorities to investigate and apprehend those behind the scam.

Abbas earlier estimated that the would-be extortionists tried to claim over $1 billion.

The Lebanese and Iraqi authorities managed to apprehend some of the suspects and are investigating who is behind the criminal network.

Torbey emphasized that the main goal of those claiming money in Lebanese banks was extortion.

"These people were willing to settle for money from the banks in return for their silence. But we did not fall for this scam and went straight to the Lebanese and Iraqi authorities," he added.

Torbey also stated that the Lebanese banks did not lose any money as a result of the scam.

"After the banks confronted these individuals legally, no one will try from now on to extort the Lebanese banks," he added.

"We would like to extend our sincere thanks and appreciation to the competent security services in Iraq and Lebanon, especially to [Maj.] Gen. Abbas Ibrahim.

Our banks have demonstrated over the past decades a strong immunity in the face of all local, regional and international challenges," Torbey said.

He added that the Lebanese banking sector would not be shaken by rumors.

Torbey also touched on the subsidized housing loan crisis in Lebanon and the efforts to find a solution for it.

He added that the new government would find a mechanism to activate housing lending.

"The governor of Banque du Liban recently confirmed that the coming days will carry more financial packages to support loans, especially residential ones, but the size of this support and allocated funds remain under the ceiling set by the monetary authority," Torbey said.

The ABL president also gave details about the loans provided by the Lebanese banks for the productive sectors and real estate.

"Bank lending is not limited to housing loans and social loans. Banks play an important role in financing the economy, including the real estate sector, where prosperity in Lebanon has often been associated with the boom in real estate and construction projects of all sizes and types.

"About 131,000 citizens benefited from these housing loans," Torbey said.

He added that despite weak economic growth, the banking sector recorded 5.7 percent in total asset growth during the first five months of the current year, while deposits grew by 2 percent or close to 2.4 percent in the same period of 2017.

"This means that the volume of deposits will increase by about $3.4 billion in the first five months of the current year, which is sufficient to cover the financing needs of the national economy in the public and private sectors," Torbey said.

L'Orient LE JOUR

Vendredi 3 août 2018

Liban : Le secteur bancaire fait le point sur plusieurs dossiers chauds

CONFÉRENCE DE PRESSE

L'Association des banques du Liban est revenue sur le démantèlement récent d'un réseau irakien de malfaiteurs et la suspension provisoire des prêts subventionnés.

Philippe HAGE BOUTROS | OLJ

Le président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, a tenu une conférence de presse hier au siège de l'organisation à Beyrouth pour faire le point sur plusieurs dossiers sensibles auxquels a été confronté le secteur ces derniers mois. Cette intervention survient dans le sillage de l'annonce par les services de renseignements irakiens, puis libanais, du démantèlement d'un réseau de malfaiteurs qui tentaient d'extorquer des fonds à de grandes banques libanaises implantées entre le Tigre et l'Euphrate, dont notamment Bank Audi. C'est d'ailleurs par ce dossier que M. Torbey, qui est également le PDG du Crédit libanais – une autre banque libanaise établie en Irak –, a démarré son intervention dans le but de couper court aux « rumeurs » qui « créent un climat d'incertitude et de confusion » vis-à-vis du secteur bancaire libanais.

« Copies de documents »

En début de semaine, les services de renseignements irakiens ont annoncé avoir démantelé, en coopération avec la Sûreté générale libanaise, un réseau qui répandait de fausses informations et tentait d'extorquer des fonds à des banques du pays du Cèdre. Le lendemain, le directeur de la SG, le général Abbas Ibrahim, fraîchement rentré d'Irak, expliquait sur la chaîne al-Manar que les membres du réseau étaient des Irakiens et des Libanais qui pourraient être liés à une organisation plus vaste.

Selon les informations supplémentaires fournies par M. Torbey, les malfaiteurs réclamaient la restitution de dépôts réalisés dans des banques

libanaises avant 2003 en présentant des « copies de documents » qui prétendaient en attester l'existence. Les documents en question étaient « faux », a-t-il précisé, ajoutant que l'Irak avait rapatrié par le passé la quasi-totalité des fonds déposés par ses ressortissants dans les banques libanaises avant la chute de Saddam Hussein en 2003. M. Torbey a également souligné qu'à sa connaissance, seuls des Irakiens avaient été arrêtés à l'issue de l'opération lancée par les renseignements des deux pays. Selon plusieurs sources bancaires, toutes les tentatives d'extorsion lancées contre celles des 10 banques libanaises visées par ce type de pratique ont échoué.

(Pour mémoire : Oyez, c'est de la croissance qu'il s'agit !)

Nouveaux mécanismes

M. Torbey est également revenu sur la suspension provisoire, début 2018, par la Banque du Liban (BDL) des mécanismes de subventions des prêts au logement en livres libanaises qu'elle avait mis en œuvre pendant des années. Cet arrêt a progressivement paralysé un secteur immobilier devenu accro à ces subventions et dont l'activité a été impactée par l'instabilité politico-sécuritaire au niveau local et régional depuis le début de la guerre en Syrie en 2011. Il a également provoqué une crise sociale, en suspendant de facto l'octroi de prêts bonifiés à des taux très réduits que les ménages les plus modestes peuvent obtenir via l'Établissement public de l'habitat (EPH). À ces facteurs s'ajoute enfin la polémique lancée fin juin par le journaliste Salem Zahran. Ce dernier a en effet déclaré que des personnalités politiques et grosses fortunes du pays avaient indûment bénéficié de ces prêts, avant de porter l'affaire devant le parquet financier, qui a demandé un complément d'information à la BDL. Sans s'attarder sur ce dernier épisode, le président de l'ABL a souligné que les prêts au logement subventionnés à travers les plans de relance de la BDL (mis en place en 2013 et suspendus en mars) ou financés via les réserves obligatoires des banques (un mécanisme généralisé en 2009 et arrêté en octobre dernier) avaient représenté 75 % du total du crédit dans cette catégorie, soit 9,5 milliards de dollars. Il a ensuite appelé à « trouver de nouveaux mécanismes » pour soutenir le crédit immobilier, après avoir rappelé que la BDL a prévu de débloquer un nouveau plan de relance en 2019, comme l'a annoncé son gouverneur, Riad Salamé, le 24 juillet. M. Torbey a par ailleurs espéré que le nouveau gouvernement, qui n'a toujours pas été formé près de trois mois après les élections législatives du 6 mai, s'attaque en priorité à la résolution de ce dossier.

Hausse des dépôts

Enfin, sur un plan plus large, le président de l'ABL est revenu sur les dernières performances du secteur bancaire, marquées par une « hausse des actifs de 5,7 % sur les cinq premiers mois de 2018 » et une « augmentation des dépôts de 2 % sur la même période, soit environ 3,4 milliards de dollars », sans toutefois communiquer de données complètes sur cette période. Soulignant, comme souvent, la résistance du secteur à un contexte de croissance molle, M. Torbey a appelé les responsables politiques à tenir les engagements de réformes – notamment budgétaires – pris par le Liban vis-à-vis de ses soutiens lors de la conférence CEDRE, tenue le 6 avril à Paris, contre le déblocage de plus de 11 milliards de prêts et dons pour réhabiliter les infrastructures du pays. Lors d'une rencontre organisée avec la presse mardi, le vice-président du groupe de la Banque mondiale pour la zone Moyen-Orient et Afrique du Nord (MENA), Ferid Belhaj, a mis le pays en garde contre les conséquences négatives qui pourraient survenir si ces engagements n'étaient pas respectés.

L'Orient LE JOUR

Mardi 31 Juillet 2018

Torbey: Si le pari de l'économie est perdu, la politique elle aussi succombe

Joseph Torbey, le président de l'Association des banques.

Le président de l'Association des banques estime que la transformation digitale est inévitable pour les banques afin d'offrir des services plus agiles à une clientèle devenue plus connectée et exigeante.

Que pensez-vous de la santé du secteur bancaire à l'heure actuelle malgré de nombreuses nouvelles plus ou moins alarmistes ?

Le secteur bancaire libanais demeure solide, bien réglementé et fonctionne en conformité avec les nombreuses exigences réglementaires internationales. Il bénéficie d'un cadre humain hautement qualifié et des investissements considérables en technologie. Nos banques libanaises sont présentes dans 130 villes du monde.

De plus, les fonds propres des banques libanaises ont atteint les 21 milliards de dollars en juin 2018, affichant un taux de croissance continu de l'ordre de 12 %. Le total des actifs gérés a atteint les 233 milliards de dollars, représentant près de 400 % du PIB. Les prêts au secteur privé sont de l'ordre de 60 milliards de dollars, dont 55 milliards octroyés au secteur privé local. Le secteur bancaire libanais possède donc les fonds nécessaires à des investissements dans les projets économiquement viables, et nous possédons les moyens et l'expertise, en collaboration avec la Banque du Liban, pour assurer le financement à long terme de tels projets.

Par ailleurs, les dépôts des clients dans les banques libanaises ont dépassé la barre des 177 milliards de dollars en juin 2018. Et en dépit du contexte économique difficile et de la conjoncture géopolitique complexe dans lesquels nos banques opèrent, celles-ci gardent des capacités professionnelles et des réseaux relationnels importants leur permettant d'attirer des dépôts et de réaliser des taux de croissance variant entre 5 et 6 %. Les agences de notation les plus importantes soulignent la capacité des banques libanaises à attirer des dépôts pour ainsi préserver la stabilité économique et financière du pays.

N'oublions pas que tout au long des 7 dernières années, le flux des réfugiés syriens a exacerbé les problèmes économiques déjà existants au Liban et détérioré davantage les infrastructures dégradées et les services publics engorgés.

Le gouvernement, une fois formé, est donc appelé à entamer d'urgence des réformes structurelles nécessaires stipulées dans la conférence CEDRE pour améliorer le climat des affaires, moderniser l'économie et le secteur public, et ainsi donner l'essor nécessaire au secteur privé lui permettant de réaliser son potentiel. Le plus grand défi des responsables politiques à l'heure actuelle est de relancer l'économie agonisante, car si le pari de l'économie est perdu, la politique elle aussi succombe.

Que pensez-vous de la tentative de piratage subie par des établissements bancaires ces dernières semaines et quelles mesures préconisez-vous pour renforcer la sécurité informatique ?

Les tentatives de piratage existent partout ces temps-ci dans notre monde interconnecté et visent toutes les sociétés et pas seulement les banques. Cependant, ces dernières appliquent des mesures de sécurité plus robustes que d'autres institutions, étant donné qu'elles se doivent de sauvegarder la confidentialité des informations des clients et bien évidemment leur fortune. Des standards internationaux de sécurité informatique sont appliqués dans ce domaine, tels que l'ISO 27001 et le PCI-DSS (Payment Card Industry-Data Security Standard). La sécurité informatique est également un processus permanent qui évolue avec l'évolution rapide de la technologie et vise à protéger et à maîtriser le contrôle d'accès et les droits des utilisateurs du système d'information. De plus, la sécurité informatique, ce ne sont pas uniquement des solutions techniques, mais également des mesures de formation et de sensibilisation à l'intention des employés et des utilisateurs, ainsi qu'un ensemble de règles clairement définies. Les circulaires de la Banque centrale portant les mesures strictes à appliquer dans ce domaine sont nombreuses, à savoir : les circulaires numéro 69, 144, 222,225 et 272. Le chemin de renforcement de la sécurité informatique est donc continu.

Avec la crise actuelle, encouragez-vous les fusions-acquisitions entre banques et la numérisation des services pour créer des synergies et réduire les coûts ?

Concernant les fusions-acquisitions, la Banque du Liban exclut toute fusion-acquisition entre les banques alpha de la place pour éviter d'éventuels risques systémiques.

Par contre, dans notre marché libanais saturé de banques dont le nombre s'élève à 49 banques commerciales ayant 1 065 agences, les fusions-acquisitions sont encouragées entre les petites banques pour stimuler la compétitivité d'une part, ou avec les banques alpha d'autre part, pour éviter des difficultés éventuelles dues aux coûts élevés de la mise en conformité avec les réglementations internationales de lutte contre le blanchiment d'argent, le renforcement de la liquidité, les normes comptables IFRS9 ou de protection du consommateur, FATCA, RGPD, et la liste est longue… Toute opération de

fusion-acquisition devrait cependant être étudiée au cas par cas, et dépend beaucoup des négociations entre les banques elles-mêmes.

Quant à la question de la numérisation et la réduction des coûts, la transformation digitale est inévitable pour les banques dont la majorité a déjà entamé ce parcours afin d'offrir des services plus agiles à la clientèle, devenue de plus en plus connectée et exigeante. Le monde digital et l'innovation ont contribué à une plus grande souplesse d'utilisation pour les consommateurs, surtout les jeunes, et une réduction des coûts pour les banques. Cependant, toutes les opérations ne peuvent pas se faire en ligne ou sur les distributeurs automatiques de billets (DAB, ATM), surtout lorsqu'il s'agit d'opérations complexes ou de conseils financiers et de gestion de fortune par exemple ; les clients dans ce cas préfèrent s'adresser à une personne de confiance à la banque.

Les banques libanaises continuent de multiplier les agences à travers le pays, alors que partout ailleurs dans le monde celles-ci sont en train de disparaître au profit des applications mobiles. Comment expliquez-vous ce phénomène ?

Dans notre société, le réseau d'agences continue de jouer un rôle important, étant donné que le critère de base dans le choix de la banque est la présence d'une agence proche du domicile, et beaucoup de clients préfèrent toujours le face-à-face. Cela dit, l'amélioration de la relation client passera certainement par la technologie. Les DAB ont beaucoup facilité le retrait et le dépôt d'argent et de chèques sans passer par le guichet. De même, les cartes bancaires ont redéfini la façon dont les consommateurs gèrent leurs paiements au quotidien, et la consultation de compte sur smartphone gagne de plus en plus de terrain. Pourtant, le numérique n'est pas la solution à tout, et beaucoup de défis demeurent encore à relever, surtout sur le plan de la réglementation qui doit suivre le cours très rapide de l'innovation technologique de l'industrie bancaire

الديار

الأربعاء ١٨ تموز ٢٠١٨

ورشة عن التطوير والتصدير الصناعي في ESA برعاية سلامة

طربيه: نناشد الحكومة العتيدة لوضع خطة إنقاذية للقطاع الصناعي

الجميّل: نسعى لمضاعفة حجم صادراتنا خلال الأعوام الثلاثة المقبلة

برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومعهد المال والحوكمة وبالشراكة مع جمعية الصناعيين اللبنانيني، أقيمت ورشة عمل حول «التطوير والتصدير الصناعي» في معهد التعليم العالي ESA، برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ومعهد المال والحوكمة وبالشراكة مع جمعية الصناعيين اللبنانيين. شارك في الورشة نائب حاكم مصرف لبنان الدكتور سعد عنداري، رئيس جمعية المصارف فادي الجميل.

الدكتور جوزف طربيه ورئيس جمعية الصناعيين الدكتور

افتتح اللقاء بكلمة ترحيبية لمنسق معهد المال والحوكمة هادي الاسعد، اعتبر فيها ان موضوع الورشة هو «شأن اقتصادي وطني بامتياز. ومن ثم تحدث الجميل فقال: ان الصناعة اللبنانية قادرة ان تكبر وتتوسع بفضل القدرات التي يتمتع بها الصناعي اللبناني، وجودة المنتجات اللبنانية التي يقدمها والتي تتطابق مع المواصفات العالمية.

لكن هذه النجاحات تخفي وراءها كما من معاناة الصناعيين زادت مع بداية الازمة السورية وتدفق النازحين السوريين الى لبنان الذين نقلوا معهم مصانعهم الى لبنان لينافسونا في غياب تكافؤ الفرص في ما بيننا ببساطة لانهم يعملون بطرق غير شرعية. وتفاقمت أزمات القطاع مع اقفال معبر نصيب في العام ٢٠١٥ باب لبنان الرئيسي الى الدول العربية والخليج فتراجع معها التصدير بشكل دراماتيكي، فتخطت خسائرنا المليار دولار خلال السنوات الثلاث الماضية. وقد استبشرنا خيرا بأن يعاد العمل على الخط البري مع الحديث عن إعادة فتح المعبر

مجددا».
ان التحديات والصعاب التي نواجهها تثقل كاهلنا، من الإغراق الذي نتعرض له الى المنافسة غير المتكافئة من بلدان تقدم كل الدعم والتسهيلات لصناعييها، ورغم ذلك نواجه ونصمد من دون ان نلقى بعد أي دعم في الاكلاف على غرار ما تقدمه كل دول العالم لصناعييها. لكن ما يعزينا ان للصناعيين طاقات أكيدة ورغبة بالصمود رغم كل الصعاب فهل يجوز ان يبقى ناتجنا الوطني ٥٢ مليار دولار بينما لدينا طاقات تفوق ٢٣٦ مليار دولار ولدينا طاقة بشرية واقتصادية لا مثيل لها. تجاه كل هذه القوة الموجودة، لا يمكننا الا ان نطمح بأن يكون لدينا اقتصاد أكبر ولا شك اننا قادرون على ذلك، خصوصا اذا ما توفرت لنا بعض المطالب الآنية، منها:
- عدم تجميد السيولة في ظل هذه الأوضاع.
-تمويل المؤسسات الصغرى.
- توفير آلية لمساندة المؤسسات الصناعية المتعثرة والواعدة.
- تسهيل التمويل بفائدة منخفضة وثابتة مع مؤسسات دولية.
أما مطالبنا على المدى المتوسط فتتمثل بـ :
- تشجيع الاستثمار في القطاعات الصناعية المتطورة والمبدعة.
- السماح لمصارف الاعمال بالاستثمار في الصناعة».
ثم كانت كلمة لطربيه دعا فيها الى «الانطلاق في المشاريع الإصلاحية التي طال انتظارها بهدف إنعاش الحركة الإقتصادية»، مشددا على أهمية «الإلتفات إلى القطاع الصناعي لتنويع الإقتصاد اللبناني الذي يرتكز بغالبيته على قطاع الخدمات». وقال: «انطلاقا من ذلك، نناشد الحكومة العتيدة وضع خطة إنقاذية للقطاع الصناعي. ان اول بند في هذه الخطة هو الجواب على السؤال الاساسي: اي صناعة نريد، وهل هي تقليدية او حديثة، ذات قيمة مضافة، توفرها قدرات الموارد البشرية اللبنانية وكفاءاتها، صديقة للبيئة، تحترم خصائص لبنان المناخية والصحية. والبند التالي للخطة هو السعي الى خلق قدرات تصديرية، مع ما تتطلبه من حوافز ومواصفات تلبية لشعار جمعية الصناعيين القائل: نصدر او نموت». ان الخطة يجب ان تتضمن تقديم إعفاءات ضريبية وتحفيزات للصناعيين، بما فيها تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة بهدف التصنيع، وإلغاء بعض الرسوم الأخرى ذات المردود المنخفض للدولة، وغيرها. كما ندعو السلطات المعنية إلى تحفيز الإستثمارات الجديدة في القطاع الصناعي التي يمولها القطاع الخاص ومساعدته على تأمين سبل التمويل الميسر لها، إضافة إلى إزالة العوائق والحواجِز البيروقراطية أمام الإستثمارات المماثلة.
ثم توقف طربيه بإيجاز عند «بعض أحدث المعطيات الخاصة بالقطاع المصرفي والمالي في لبنان الذي يشكل قاطرة النمو الاقتصادي لكل القطاعات، وفي مقدمها القطاع الصناعي الذي يحتاج دائما، بالإضافة الى التحديث التكنولوجي، الى تأمين التمويل اللازم لاستثماراته واستمراريته». وقال: اننا ندعو في الوقت عينه الى خفض التوترات السياسية وتسريع تأليف حكومة تعبر عن طموحات الاجيال الصاعدة وتمسك بقوة الملف الاقتصادي، من اجل عودة الاقتصاد الى النمو بمعدلات متقدمة وخلق فرص عمل تساعد على الحد من هجرة الشباب الى الخارج».

الثلاثاء ١٠ تموز ٢٠١٨

بوعاصي تابع أزمة القروض مع طربيه: نعمل على تصور واضح وصلب ومستدام للسياسة الإسكانية

وطنية - زار وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الاعمال بيار بو عاصي، رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه يرافقه المدير العام للمؤسسة العامة للاسكان روني لحود ومستشار بو عاصي للشؤون المالية والاسكان جورج نصر، في مكتب طربيه في المقر الرئيسي لبنك "الاعتماد اللبناني" في العدلية.

وأكد بو عاصي ان "هذا الاجتماع يهدف الى النظر معا، كقطاع رسمي، بصفتي الوزير الوصي على المؤسسة العامة للاسكان، وكقطاع خاص متمثل برئيس جمعية المصارف، في كيفية مقاربة القروض السكنية المدعومة وقال: "اتفقنا على انه موضوع اجتماعي وانساني، ولكن هو ايضا موضوع اقتصادي، فالركود الذي حصل منذ توقف الدعم للقروض الاسكانية واضح، وكذلك انعكاساته على القطاعات كافة. ."

أنا كوزير وصاية من واجبي ان اطرح كل فكرة قد تساهم في الحل. فقد طلبت حصر القروض المصرفية بشروط المؤسسة العامة للاسكان كي يكون لدينا سياسة اسكانية واضحة تستهدف الشباب ذوي الدخل المحدود، ونخرج من القروض المدعومة بقيمة كبيرة، لامس بعضها ٨٠٠ الف دولار، مما أدى الى تدهور القدرة على تمويل القروض."

وأضاف: "هناك شركاء يجب المرور بهم، من بينهم المصارف، لذا جاءت هذه الزيارة كي تكون المصارف مساهمة معنا في إعادة إطلاق عمل الاسكان والقروض المدعومة. من الاساس آمنت بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومنذ بداية اللازمة ركزت على اهمية هذه الشراكة وتحديدا بين المواطن والمصرف والدولة، التي يمكن بشكل او آخر ان تدعم هذه القروض. وكان من اقتراحاتنا الاعفاء من الضرائب او خلق حوافز للمصارف."

وكشف بو عاصي انه سيكون له محطات أخرى "ضمن جولتنا المستمرة مع شركاء آخرين في مجال الاسكان للخروج بأفضل تصور يكون مستداما ويستمر للسنوات المقبلة، ويسمح للشباب من ذوي الدخل المحدود بتملك منزل، كما يعزز ثقة المصارف بهذه العملية، فتكون شريكة كاملة فيها وتسمح للمهندسين وتجار البناء والقطاعات المعنية باعادة اطلاق هذه العجلة المهمة للاقتصاد اللبناني."

وردا على سؤال، قال انه لم يتم البحث في اقتراح القانون المعجل

المكرر الذي تقدمت به كتلة المستقبل، بل في النقاط التي نتحدث عنها منذ حصول الازمة لدرس عناصرها بشكل جدي ومستدام وطرحها بالشكل الانسب لدعم القروض."

وأكد "أننا في طور دراسة الاعفاء الضريبي للمصارف، لذا نجتمع اليوم مع رئيس جمعيتها للأخذ برأيها، فهي مؤسسات تجارية ناجحة في لبنان، وأي شراكة معها تتطلب بحثا جديا. وبعد استطلاع رأيها سنواصل جولتنا على كل قطاعات الدولة المعنية كي نبني تصورا واضحا وشراكة حقيقية."

وختم بو عاصي: "يهمنا النتيجة وليس من قدم اولا اقتراح قانون او حل، فهدفنا الاساسي حصول المواطن على قرض لشراء شقة سكنية وقيام سياسة اجتماعية واسكانية صلبة ومستدامة وناجحة في لبنان."

طربيه
من جهته، أبدى طربيه ترحيبه "بأي آلية جديدة تتيح استئناف تمويل هذه الشريحة الاجتماعية الفائقة الاهمية"، ورحب "بعودة الدولة الى ادارة ورعاية هذا الموضوع الذي يدخل في صلب اهتماماتها."

وقال: "لقد بذل القطاع المصرفي في السنوات العشر الاخيرة أقصى الجهد لتأمين التمويل للبنانيين لشراء مسكن بفوائد ميسرة ولمدد طويلة تصل الى ٣٠ سنة، وذلك بتمويل من الاحتياطي الالزامي للمصارف حتى نفد، ومن السيولة التي تفضل مصرف لبنان بتأمينها بفائدة رمزية.
لذلك نرى في تحركات المسؤولين في الفترة الاخيرة خطوات مشكورة من شأنها أن تعيد إحياء الامل لدى الوف الشباب والشابات لتملك مسكن في الوطن وتأسيس عائلات. وان القطاع المصرفي سيبقى دائما حاضرا ليكون القاطرة التي تحمل هذا التمويل الاجتماعي الى مستحقيه، ضمن إطار التمويل الانمائي الذي توفره المصارف بدعم من مصرف لبنان للتعلم والبيئة واقتصاد المعرفة وغير ذلك، ام بدعم الدولة لفوائد القروض من الموازنة العامة ."

الحياة

٧ تموز ٢٠١٨

لبنان: ممثلو هيئات اقتصادية يطمئنون عون: وضع الليرة والمصارف ممسوك... فشكّلوا حكومة

حرص ممثلو هيئات اقتصادية ومصرفية في لبنان على طمأنة اللبنانيين إلى «أن وضع الليرة والمصارف ممسوك وتحت السيطرة الكاملة لمصرف لبنان الذي يدير السياسات النقدية»، لكن هذه الشخصيات التي زارت رئيس الجمهورية ميشال عون أمس، غداة تصاعد القلق اللبناني من تدهور الوضع الاقتصادي والذي يتجلى في إغلاق مؤسسات تجارية وصرف عمال وموظفين، شددت على ضرورة الإسراع في تشكيل الحكومة العتيدة معتبرة أن هذه الإجواء تصب في إطار «تجاذبات التشكيل.«

وشدد عون أمام الوفد الذي ضم رئيس «الهيئات الاقتصادية» محمد شقير ورئيس «جمعية المصارف في لبنان» جوزف طربيه ورئيس اتحاد رجال أعمال المتوسط جاك صراف على «أهمية تعاون الجميع في سبيل مواكبة عمل الدولة لأن المسؤولية جماعية ولا يمكن أن تكون مسؤولية فرد أو هيئة»، داعياً إلى «التعاطي مع الأوضاع الاقتصادية في البلاد بموضوعية وواقعية والتوقف عن تعميم معطيات سلبية غير حقيقية في وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، لأنها معطيات مغلوطة ولا ينفد من ضررها أحد، بما في ذلك

مروجيها.«

وجدد عون مواقفه في شأن الأوضاع الاقتصادية مؤكداً أنها «ستكون من أولى اهتمامات الحكومة الجديدة بعدما أنجزت «الخطة الاقتصادية الوطنية» التي ستنعكس نتائجها على مختلف المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، لاسيما أنها تحدد القطاعات الأكثر إنتاجية»، مشدداً على أن «تحسين البنى التحتية والطرق وغيرها من المشاريع الإنشائية سيساهمان في تعزيز النهوض الاقتصادي، بالتوازي مع الإصلاحات التي تنوي الحكومة العتيدة تحقيقها، انسجاماً مع توصيات مؤتمر سيدر.«

وقال شقير إن الوفد طمأن عون إلى الوضع الاقتصادي والمالي على رغم من كل ما يُحكى، «ونحن في انتظار تشكيل الحكومة في أسرع وقت ممكن، وطمأننا إلى أن العمل يتم في سبيل تحقيق هذا التشكيل. وعلينا ألاّ ننسى التزامات مؤتمر «سيدر»، ومسألة التنقيب عن النفط والغاز التي أصبحت حقيقة، وكلها أمور تفاؤلية. لكننا نريد السرعة في تأليف الحكومة.«

واستغرب «استهداف أنفسنا في السياحة أو الاقتصاد، مع بدء موسم الصيف، من خلال بعض الكلام التخويفي الذي يصدر». وأكد دعم «الهيئات الاقتصادية لخطة «ماكنزي»، ونقوم بدراستها. والأفكار التي تتضمنها جيدة جداً، لكن الأهم يبقى في تطبيقها. والتطبيق يحتاج إلى حكومة، لتطبيق أيضاً مقررات مؤتمر «سيدر» ونعجّل في تطبيق قانون «أوف شور» وكل المشاريع التي سبق وتمّ إقرارها.«

وتوقف طربيه عند «إعلام سلبي يتناول أحوال الليرة والمصارف وميزان المدفوعات». وقال: «نضع كل التشنج الحاصل في خانة «شد الأصابع» في مرحلة تشكيل الحكومة. أمّا بخصوص التقويم الفعلي للوضع المالي، فنعتمد فيه على مؤسسات التصنيف الدولية التي تعتبر هذا الوضع مستقراً ولا توقعات سلبية له أبداً. وبالنسبة إلى الليرة والمصارف فإنّ وضعهما ممسوك وتحت السيطرة الكاملة لمصرف لبنان الذي يدير السياسات النقدية، والذي استطاع في خلال الـ٢٥ سنة الماضية أن يحفظ استقرار الليرة، ولا شيء الآن يمكن أن يؤدي إلى فشل المصرف المركزي في متابعة هذه السياسات.«

وتوقف عند «عامل الاستقرار الأمني والسياسي الذي يتمتع به لبنان، على رغم اللعبة السياسية الدائرة حول تشكيل الحكومة والتي هي وجه من وجوه الديموقراطية اللبنانية، والقائمة على حصول تجاذبات في مرحلة التأليف. وفهمنا من رئيس الجمهورية أن الخطط التي أُعدّت وتلك التي تُعد، على الصعيد الاقتصادي تُحدث نهضة في لبنان مبنية على خطة «ماكنزي» التي هي من أهم مؤسسات الدراسات في العالم، وعلى برنامج مؤتمر «سيدر»، كما على عودة لبنان كمكان رئيسي لعقد المؤتمرات الاقتصادية والمالية، إضافة إلى قوة اللبنانيين وإرادتهم وقدراتهم العالمية، لا سيما على الصعيد الاقتصادي. من هنا كان الاجتماع، بنظرنا، متفائلاً وموفقاً. ونأمل بأن تُشكّل الحكومة الجديدة بأسرع وقت، لأن هذا التشكيل يساعد على استقرار الوضع.«

ونفى «الكلام على توقف بعض المصارف عن الدفع»، قائلاً: «لا أساس له، لا علمياً ولا تقنياً. وليس بمعلوماتنا، ولا باطلاعنا أن هناك أي مصرف في لبنان بوضع يشكل خطراً لا على نفسه ولا على المودعين لديه. ومصرف لبنان، وجهاز الرقابة لديه، من أقوى الأجهزة الرقابية الموجودة لدى المصارف المركزية، ساهر على الأوضاع. ولا توجد مؤشرات تدل على أن هناك أي أزمة من أي نوع كان. وليس هناك أي تقرير لأي جهاز رقابي، ولا أي أمر على أرض الواقع يؤشر إلى مثل ذلك. المصارف اللبنانية من أكثر المصارف مرونة وسيولة، والنظام المصرفي برمّته في لبنان متمتع بأعلى قدر من السيولة بالنسبة إلى النظام المصرفي العالمي.«

وأشار صراف إلى فكرة «تتكامل مع الخطة التي وضعتها مؤسسة «ماكنزي»، وتقوم على إنشاء «اتحاد المستثمرين اللبنانيين» لربط رجال الأعمال اللبنانيين مع رجال الأعمال في الخارج، لدفعهم إلى إعادة الاستثمار في لبنان بمشاريع في البنى التحتية، وفق ما أقرّه مؤتمر «سيدر» كما في مشاريع أخرى، وضخ أموال من الخارج إلى لبنان. وستكون هناك أموال ستأتي من الخارج لتشجيع المصانع اللبنانية على تكبير حجمها التمويلي.«

الديار

السبت ٧ تموز ٢٠١٨

عون مع زواره الأوضاع الإقتصاديّة بموضوعيّة
شقير : الإسراع في تأليف الحكومة ودعم خطة ماكنزي
طربيه : لا أساس للكلام على توقف بعض المصارف عن الدفــع

اكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ان معالجة الاوضاع الاقتصادية ستكون من اولى اهتمامات الحكومة الجديدة خصوصاً بعدما انجزت «الخطة الاقتصادية الوطنية» التي ستنعكس نتائجها على مختلف المسائل الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية، لاسيما وانها تحدد القطاعات الاكثر انتاجية. ولفت عون الى ان تحسين البنى التحتية والطرق وغيرها من المشاريع الانشائية سيساهم في تعزيز النهوض الاقتصادي في البلاد، بالتوازي مع الاصلاحات التي تنوي الحكومة العتيدة تحقيقها، انسجاما مع توصيات مؤتمر « سيدر» الذي عقد في باريس قبل اشهر.

مواقف عون جاءت خلال استقباله قبل ظهر امس وفدا ضم رئيس الهيئات الاقتصادية اللبنانية محمد شقير ورئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه ورئيس اتحاد رجال اعمال المتوسط الاستاذ جاك صراف، الذين عرضوا مع رئيس الجمهورية الاوضاع الاقتصادية والمالية والاجتماعية في البلاد، ومرحلة ما بعد الاعلان عن « الخطة الاقتصادية الوطنية» ومسار تشكيل الحكومة الجديدة.

وبعد اللقاء تحدث شقير وطربيه وصراف عن حصيلة لقائهم بالرئيس عون.

وقال شقير: «كان اللقاء اكثر من جيد مع فخامة الرئيس، واطمأنينا منه على الوضع السياسي والامني في البلد، ونحن طمأناه على الوضع الاقتصادي والمالي. وإننا متفائلون، على الرغم من كل ما يُحكى، ولا زلنا مستمرين بالتفاؤل، كما لا زلنا في انتظار تشكيل الحكومة في اسرع وقت ممكن. وقد طمأننا فخامته ان العمل يتم في سبيل تحقيق هذا التشكيل. وعلينا الآ ننسى التزامات مؤتمر «سيدر»، ومسألة التنقيب عن النفط والغاز التي اصبحت حقيقة، وكلها امور تفاؤلية. لكننا نريد السرعة في تأليف الحكومة».

اضاف: «اننا نلحظ بداية جيدة لموسم الصيف، لكن يبدو وكأننا نقوم باستهداف انفسنا في السياحة او الاقتصاد، من خلال بعض الكلام التخويفي الذي يصدر. لا. ان لبنان حلو، وجيد وله مستقبل. ونحن مستمرون في هذا التفاؤل».

وختم بالقول: «ونحن، كهيئات اقتصادية، من اول داعمي خطة «ماكنزي»، وذلك منذ بدء الكلام عنها. وقد باتت اليوم موجودة، ونقوم بدراستها. ان الافكار التي تتضمنها جيدة جدا، لكن الاهم يبقى في تطبيقها».

بعده تحدّث طربيه فقال: «لقد استعرضنا ايضا مع فخامة الرئيس الوضع المصرفي والمالي. ونعرف ان هناك اعلاما سلبيا في الفترة الحالية يتناول احوال الليرة والمصارف وميزان المدفوعات. واننا نضع كل التشنج الحاصل حاليا في خانة «شد الاصابع» في مرحلة تشكيل الحكومة. امّا بخصوص التقييم الفعلي للوضع المالي، فإنّنا نعتمد فيه على مؤسسات التصنيف الدولية التي تعتبر هذا الوضع مستقرا ولا توقعات سلبية له ابدا. من هنا فإنه بالنسبة الى الليرة والمصارف فإنّ وضعهما ممسوك وهو تحت السيطرة الكاملة لمصرف لبنان الذي يدير السياسات النقدية، والذي استطاع في خلال ال٢٥ سنة الماضية ان يحفظ استقرار الليرة، ولا شيء الآن يمكن ان يؤدي الى فشل المصرف المركزي في متابعة هذه السياسات». اضاف: «ولنضف الى كل ذلك، عامل الاستقرار الأمني والسياسي الذي يتمتع به لبنان، على الرغم من اللعبة السياسية الدائرة حول تشكيل الحكومة والتي هي وجه من وجوه الديموقراطية اللبنانية، والقائمة على حصول تجاذبات خصوصا في مرحلة التأليف. وقد فهمنا من فخامة الرئيس ان الخطط التي أُعدّت وتلك التي تُعد، بصورة خاصة على الصعيد الاقتصادي من شأنها ان تُحدث نهضة في لبنان مبنية على خطة «ماكنزي» التي هي من اهم مؤسسات الدراسات في العالم، وعلى برنامج مؤتمر «سيدر»، كما على عودة لبنان كمكان رئيسي لعقد المؤتمرات الاقتصادية والمالية، اضافة الى قوة اللبنانيين وارادتهم وقدراتهم العالمية، لا سيما على الصعيد الاقتصادي. من هنا كان الاجتماع، بنظرنا، متفائلا وموفقا. ونحن نأمل ان تُشكّل الحكومة الجديدة بأسرع وقت، لأن هذا التشكيل يساعد على استقرار الوضع».

وختم بالتأكيد على «ان الكلام على توقف بعض المصارف عن الدفع لا اساس له، لا علمي ولا تقني. وليس بمعلوماتنا، ولا باطلاعنا ان هناك اي مصرف في لبنان بوضع يشكل خطرا لا على نفسه ولا على المودعين لديه. وان مصرف لبنان، وجهاز الرقابة لديه، وهو من اقوى الاجهزة الرقابية الموجودة لدى المصارف المركزية، ساهر على الاوضاع. ولا يوجد مؤشرات تدل على ان هناك اي ازمة من اي نوع كان. على ماذا يستند من يطرح الاخبار المقلقة في الاعلام ؟ ليس هناك اي تقرير لاي جهاز رقابي، ولا اي امر على ارض الواقع يؤشر لمثل ذلك. ان المصارف اللبنانية هي من اكثر المصارف مرونة وسيولة، والنظام المصرفي برمّته في لبنان متمتع بأعلى قدر من السيولة بالنسبة الى النظام المصرفي العالمي».

وتحدث صراف، فقال: «لقد عرضنا، خلال اللقاء مع فخامة الرئيس، الفكرة التي نعمل على انجازها في الهيئات الاقتصادية، وهي تتكامل مع الخطة التي وضعتها مؤسسة «ماكنزي»، وتقوم على انشاء «اتحاد المستثمرين اللبنانيين»، لربط رجال الاعمال اللبنانيين مع رجال الاعمال في الخارج، وفي الاغتراب، من اجل دفعهم الى اعادة الاستثمار في لبنان بمشاريع في البنى التحتية، وفق ما اقرّه مؤتمر «سيدر» كما في مشاريع اخرى، وضخ اموال من الخارج الى لبنان.

واوضاع بيروت وحاجاتها كانت محور لقاء بين الرئيس عون والمجلس البلدي لمدينة بيروت برئاسة المهندس جمال عيتاني الذي قدم لرئيس الجمهورية النسخة الاولى من التقرير الذي اعده حول المشاريع التي خطط لها المجلس بغية تحقيق الرؤية المستقبلية للعاصمة بيروت.

الجمهورية
الأربعاء ٤ تموز ٢٠١٨ – العدد ٢١٦٠

طربيه: «السلسلة» أسوأ إجراء إقتصادي في تاريخ لبنان

انتقد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه بشدة زيادة الانفاق من خلال «سلسلة الرتب والرواتب» معتبرا ان "هذا القرار كان اسوأ اجراء اقتصادي في تاريخ لبنان خاصة وان العجز المالي الذي اصبح في حدود ثمانين مليارا من الدولارات لا يستطيع ان يتحمل اي زيادة في الانفاق، ناهيك عن الوضع الاقتصادي المتردي الذي يلزمه علاج فوري.

زار نقيب الصحافة اللبنانية عوني الكعكي يرافقه امين صندوق النقابة جورج بشير امس، رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، حيث تم البحث في موضوع التخوف من الوضع الاقتصادي والمالي وتأثير الواقع السياسي على النقد الوطني.

وأشار طربيه الى أن «حاكم مصرف لبنان يقوم بواجبه على اكمل وجه في الحفاظ على الوضع المالي لكن هنالك مسؤولية مترتبة على الدولة اللبنانية في العمل على خفض العجز المالي في الموازنة العامة ووقف التوظيف السياسي في مختلف الاوجه.»

وانتقد بشدة زيادة الرواتب، قائلا ان «هذا القرار كان اسوأ اجراء اقتصادي في تاريخ لبنان خاصة وان العجز المالي الذي اصبح في حدود ثمانين مليارا من الدولارات لا يستطيع ان يتحمل اي زيادة في الانفاق، ناهيك عن الوضع الاقتصادي المتردي الذي يلزمه علاج فوري.»

ولفت الى أن «الاحتياطي الكبير الذي كوّنه مصرف لبنان هو في غالبيته ودائع للزبائن وليس ملكا لهذه المصارف»، محذرا من «اتخاذ بعض القرارات الجائرة غير المدروسة في حق الاقتصاد اللبناني تلبية للمطالب الشعبية والتي لها طابع شعبوي.»

كما ذكر طربيه ان «مصرف لبنان لديه احتياط نقدي بالعملة الصعبة يبلغ حوالي ٤٥ مليار دولار فضلا عن احتياطي الذهب، الى جانب احتياطي المصارف البالغ حوالي ٢٢٥ مليار دولار تشكل في معظمها ودائع الزبائن واحتياطي هذه المصارف. والقطاع المصرفي لا يتوانى عن التعاون والتنسيق مع مصرف لبنان وحاكمه رياض سلامه في ما يعود بالخير على الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد. والقطاع المصرفي اللبناني واثق بأن سلامة يتمتع بثقة لبنانية ودولية وخبرة واسعة تمكنه من الحفاظ على الثقة بالنقد الوطني ومناعته.»

وعرض الكعكي مع رئيس جمعية المصارف للوضع المالي «الصعب الذي يواجه الصحافة اللبنانية وسائر وسائل الاعلام بحيث ان هذا الوضع دفع احدى الصحف الى التوقف عن الصدور، فيما تعاني صحف اخرى من هذا الوضع وانعكاساته عليها وعلى الصحافيين العاملين»، مناشدا القطاع المصرفي «العمل على مضاعفة دعمه وتعاونه مع الصحافة ووسائل الاعلام اللبنانية لمواجهة هذا الوضع.»

وأشاد طربيه بـ«دور الصحافة اللبنانية والاعلام الوطني في تمتين الثقة بالوضع المالي في لبنان ومناعته، وحث المسؤولين والسياسيين على تجاوز كل ما من شأنه ان يؤدي الى استحداث ازمات سياسية واقتصادية واجتماعية»، مناشدا إياهم «تقديم التسهيلات اللازمة لتشكيل حكومة جديدة تعزّز الثقة بلبنان.»

وقد جرى تبادل وجهات النظر حول كل ما له علاقة بهذا الموضوع مع الحلول المقترحة في هذا المجال.

الديار

٢٨ حزيران ٢٠١٨

رئيس جمعية المصارف جوزف طربية في حديث لـ«الديار»: قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكل حجر اساس في رحلة لبنان الاصلاحية لانعاش الاقتصاد

اكد رئيس جمعية لبنان الدكتور جوزف طربية ان الدور المرتقب للمصارف اللبنانية بعد انعقاد مؤتمر سيدر هو الوساطة في تحويل الاموال من قبل المقرضين والمانحين الدوليين الى البلاد عبرها.

واعتبر طربية ان قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يشكل حجر اساس في رحلة لبنان الاصلاحية لانعاش الاقتصاد الوطني، غير ان مشاريع الشراكة يجب ان تترافق مع وضع وتطبيق تدابير اصلاحية اخرى موجهة نحو تحسين المالية العامة بما فيها ترشيق الانفاق ومكافحة الهدر والفساد وتحسين عملية تحصيل الضرائب.

جاء ذلك في حديث طربية الى ملحق «الديار» المصرفي على الشكل الآتي:

رئيس جمعية المصارف جوزف طربية

■ **ما هو الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في مشروع سيدر الذي ألم في باريس وما هو حجم هذا الدور ان على صعيد التمويل او ادارة المشاريع او في أطر أخرى؟**

□ تمّ إنعقاد مؤتمر «سيدر» او «المؤتمر الإقتصادي للإنماء عبر الإصلاحات بمشاركة القطاع الخاص»، في باريس بتاريخ ٦ نيسان ٢٠١٨، وهو مؤتمر دولي يهدف إلى تأمين الدعم اللازم للبنان، بمشاركة ٤٨ دولة ومؤسسة بالإضافة إلى ممثلين عن القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد نجح مؤتمر سيدر بتأمين دعم للبنان تجاوزت قيمته الـ ١١ مليار د.أ.: ١٠,٢ مليار د.أ. منه على شكل قروض ميسرة و٨٦٠ مليون د.أ. كمنح. إنّ هذا الدعم هو بمثابة تعهدات إذ أنّ التحويل الفعلي للأموال من قبل المقرضين والجهات المانحة سيكون رهن تنفيذ جميع الإلتزامات، والإصلاحات، والتعهدات التي نصت عليها خلاصة المؤتمر. وسوف يكون هناك آليّة متابعة مستمرّة وصارمة بعد المؤتمر للتأكد من حسن هذا التنفيذ ومراقبة صرف القروض.

وعن المرتقب أن يكون دور المصارف اللبنانية هو الوساطة في تمويل الأموال من قبل المقرضين والمانحين الدوليين إلى البلاد عبرها. من منظار آخر، يجدر التذكير أنّ القطاع المصرفي ليس دوره إدارة المشاريع الإستثمارية المعنيّة حيث أنّ إدارة هذه المشاريع ستكون مسؤولية إمّا الدولة اللبنانيّة أو شريك من القطاع الخاص ضمن مشاريع الشراكة بين القطاعين العامّ والخاص (حسب المشروع) يتمّ تكليفه لإدارة وتنفيذ مشروع معين ويتمّ إختياره بدقّة عن طريق المناقصة على أساس كفاءته وخبرته في هذا المجال.

■ **هل يمكن للقطاع المصرفي أن يشارك في تمويل وتحديث البنى التحتيّة وما هي شروط هذه المشاركة؟**

□ إنّ مشاريع تطوير البنى التحتيّة تتميّز بطبيعتها الضخمة في غالبيّة الأحيان، وتتطلّب بذلك حجم تمويل كبير، لذا يكون تمويل المصارف لها بالعادة عمليّاً على شكل قروض مشتركة تضمّ عدّة مصارف في آن واحد (ما يُعرف Syndicated Loans) وعندما يُطرح على مصرفٍ معيّن فرصة المشاركة في مثل هذه القروض، يقوم المصرف برأسة المشروع المعني لجهة المخاطر المحتملة، وجدوى المشروع وربحيّته، وإمكانيّة كلّ مشروع توليد تدفّقات نقديّة كافية لتسديد القروض الممنوح من قبل المصرف حسب الجدول المتّفق عليه. إضافةً إلى فرض ضمانات عينيّة وشخصيّة كالرهن والكفالات وغيرها. لكنّ المعضلة الكبرى التي قد تواجه المصارف في مشاريع معادلة تكمن في عدم التوافق بين موارد التمويل القصيرة الأجل، والتي هي بأغلبها الأكبر منها بين ودائع الزبائن، والقروض الممنوحة بهدف تمويل هذه المشاريع، والتي هي بطبيعتها طويلة الأجل (Asset/Liability Mismatch) كذلك فإنّ المصارف اللبنانيّة شديدة الحرص على المحافظة على مستويات سيولة وملاءة صلبة وفق معايير بازل ٣ وعلى مستويات أموال خاصّة قادرة على تأمين تلك الملاءة والسيولة.

□ قانون الشراكة □

■ **هل يمكن التعويل على قانون الشراكة في القطاعين العام والخاص، وهل هو الحلّ الرتجى لقيام الدولة الحديثة؟**

□ يشكّل قانون الشراكة بين القطاعين العامّ والخاص، توازياً مع الإنجازات المختلفة التي شهدها الإقتصاد اللبناني في الآونة الأخيرة لجهة إطلاق مشاريع شراكة وخصخصة في قطاعات عدّة، حجر أساس في رحلة لبنان الإصلاحيّة لإنعاش الإقتصاد اللبناني. غير أنّ هذه الإنجازات وحدها، وعلى الرغم من أهمّيتها وفعاليّتها، تبقى غير كافية للخروج من دوّامة الركود التي يتخبّط بها الإقتصاد اللبنانيّ منذ فترة. فمثل مشاريع الشراكة بين القطاعين العامّ والخاص ومشاريع الخصخصة أن تترافق مع وضع وتطبيق تدابير إصلاحيّة أخرى موجّهة نحو تحسين المالية العامّة في البلاد، بما فيها ترشيد الإنفاق العامّ، ومكافحة الهدر والفساد، وتحسين عمليّة تحصيل الضرائب. للتذكير لا الحصر، كذلك من الضروري أن تكثّف السلطات اللبنانيّة جهودها لإرساء جوّ من الإستقرار السياسي في البلاد لما في ذلك من تأثير مباشر على ثقة المستثمرين المحلّيين والأجانب وعلى نشاط القطاعات الإقتصاديّة كافّة. بالتوازي، من المهمّ وضع خطط واضحة لتنويع الإقتصاد اللبناني، والذي يرتكز بشكل كبير على قطاع الخدمات، وذلك عبر دعم وتفعيل نشاط قطاعي الزراعة والصناعة. كما ودعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة الحجم نظراً لدورها الحيوي في تحريك عجلة النموّ الإقتصادي، وتشجيع وتحفيز الإستثمارات الجديدة من قبل القطاع الخاصّ ومساعدته على تأمين سبل التمويل لها. ومن المهمّ أيضاً إستمرار العمل نحو إيجاد سبل تصدير للمنتجات اللبنانيّة كسبيل للعبور البرّيّة عبر سوريا، إضافةً إلى إبرام إتّفاقيّات ثنائيّة للتبادل التجاري مع دول المنطقة، والعمل على التخفيف من الرسوم الجمركيّة والضرائب وعلى إنشاء منطقة حرّة للتبادل التجاري، والإسراع في عمليّة إنضمام لبنان إلى منظّمة التجارة العالميّة، وذلك بهدف تخفيض العجز التجاري الذي تعاني منه البلاد.

■ **كيف يمكن لمصرف لبنان أن يكون منسّقاً بين القطاع المصرفي وبين القطاع الخاص من حيث إقامة المشاريع؟**

□ نعتقد أنّ دور البنك المركزي يكمن في دعم المصارف عن طريق خطوط إئتمانيّة ميسّرة وطويلة الأمد لتمويل الشريك من القطاع الخاصّ في مشاريع الشراكة كالزم التحفيزيّة التي فعّلها في القطاع المصرفي في السنوات القليلة الفصرمة لتحفيز النمو الإقتصادي.

□ أوضاع الاعتماد اللبناني □

■ **ما هي أوضاع مصرفكم وما هي مشاريعكم على هذا الصعيد؟**

□ نجحت مجموعة بنك الإعتماد اللبناني كالعادة بتحقيق أداء جيد في العام ٢٠١٧، مسجّلةً إرتفاعاً سنوياً في مجموع الموجودات بنسبة ٤٩,٨٪ إلى ١١,٩٦ مليار د.أ.، توازياً مع زيادة صافي محفظة القروض بنسبة ٧,٧٥٪ إلى ٣,٤٦ مليار د.أ. وقد نمّت ودائع الزبائن بنسبة ٤,٤٣٪ إلى ٩,٣٠ مليار د.أ. أمّا الجهة الربحيّة، فقد حقّقت المجموعة زيادة بنسبة ١٤,٧٢٪ في إيراداتها الصافية في العام ٢٠١٧ إلى ٨١,٤ مليون د.أ.

أمّا فيما يختصّ بمشاريع تحديث البنى التحتيّة ومشاريع الشراكة بين القطاعين العامّ والخاص، فمصرفنا في حالة ترقّب للتطوّرات على صعيد البدء بتنفيذ برنامج الإستثمارات العامّة (Capital Investment Program) الذي أطلقته الحكومة اللبنانيّة مؤخّراً وتحويل الأموال التي تمّ التعهّد بها من المجتمع الدولي خلال مؤتمر سيدر، إضافةً إلى التطوّر في الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي اللبناني في هذه المرحلة.

الجمهورية

السبت ٢٣ حزيران ٢٠١٨ – العدد ٢١٥١

طربيه: لدينا القدرة لمواكبة مشاريع الحكومة

أكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ان القطاع المصرفي لا يزال يتمتع بالقدرة التمويلية لمواكبة المشاريع الحكومية، بما فيها مشاريع الشراكة المرتقبة بين القطاعين العام والخاص، ما قد يشكل عاملا أساسيا لإنجاح تنفيذ الرؤية الإقتصادية الموضوعة من قبل الحكومة".

خلال الجمعية العمومية

التأمت الجمعية العمومية السنوية العادية لجمعية مصارف لبنان أمس وقدم خلالها رئيس الجمعية جوزف طربيه ملخصاً بأهم انجازات مجلس الإدارة في السنة الأولى من ولايته عارضا أهم التطورات الإقتصادية والمالية والمصرفية في ظل الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية التي كانت سائدة.

ومما قال: «استمر القطاع المصرفي في أدائه المميز على الرغم من الظروف الداخلية والخارجية الصعبة. ففي الخارج، تنامت التوجهات نحو مزيد من العقوبات الأميركية. فكان لا بد من حركة اتصالات دولية عبر زيارات مباشرة واجتماعات مكثفة قمنا بها كرئاسة وكمجلس مع بعض مواقع القرار في الولايات المتحدة الأميركية كما في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وكويرات العواصم الأوروبية والمصارف العالمية المراسلة لمصارفنا. وقد عرضنا في كل تلك اللقاءات على إطلاع الجهات الخارجية على نشاط الجمعية وإبراز أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره الحيوي في استقرار لبنان، مع التركيز على تبيان الجهود المبذولة محليا في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة الى عمل إداري وتشريعي منظم ومتواصل والى تعاون مع الجهات الدولية المختصة ضمن مبادئ وقواعد عملها على هذا الصعيد. ومع التشديد على التزام قطاعنا المصرفي في تطبيق قواعد الإمتثال من خلال الآلية التي وضعها البنك المركزي اللبناني وقبول المرجعيات الدولية بعلا بما فيها وزارة الخزانة الأميركية».

أضاف «أما على الصعيد الداخلي، فتواصلت الضغوطات الضريبية على القطاع لا سيما قبيل الانتخابات النيابية فقد صدر عام 2017 القانون رقم 64 الذي استحدث سيلا من الضرائب الجديدة انعكست بمعظمها على القطاع المصرفي، فارتفعت اسعار الفوائد ورفعت معها كلفة تمويل الاقتصاد بمختلف قطاعاته وتضمن القانون ثلاثة تعديلات أساسية على المادة 51 من القانون رقم 2003/497 المتعلق بالضريبة على الفوائد. فجاء في أول هذه التعديلات أن ضريبة الفوائد على المصارف (7% حاليا) تعتبر عبئا ينزل من المداخيل وليس ضريبة تقتطع مسبقا وتنزل من ضريبة الأرباح. فأحدث التعديل ازدواجا ضريبيا مستغربا. أما التعديل الثاني، فتمثل في توسيع نطاق هذه الضريبة الى شهادات الإيداع باليرة وبالدولار التي يصدرها البنك المركزي وتكتتب بها المصارف. ثم الحقت التعديلات المشار إليها بواحدة غير مسبوقة في العالم، طاولت عمليات الإنترنيت بين المصارف وبين مصرف لبنان. مما رفع عمليا الضرائب على المصارف الى مستويات قياسية».

وأشار الى أنه «مقابل معدل نمو قدره 3,8% للاقتصاد العالمي، رجحت تقديرات معدل نمو الإقتصاد اللبناني عام 2017 بين 1,2% و2,5% بحسب اختلاف المصادر. وفي مطلق الأحوال، يبقى هذا النمو غير كاف لتأمين فرص عمل جديدة بالوتيرة المطلوبة ولتعزيز الرفاهية الإقتصادية. ولا شك في أن لبنان حقق إنجازات في العام المنصرم، تمثلت بإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وانطلاق عمليات الإستكشاف وتلزيم النفط وإقرار أول موازنة عامة بعد 12 سنة من الإنقطاع. بالإضافة الى إقرار قانون الإنتخابات النيابية. وهي كلها خطوات تؤسس لإنتظام عمل المؤسسات كمدخل للسعي الى تكبير حجم الإقتصاد وتفعيل آدائه شرط أن توكبها وتتبعها رزمة من الإصلاحات الإدارية والمالية والبنيوية، تعهد بها لبنان خلال المؤتمرات الدولية الثلاثة التي انعقدت لدعمه في باريس وروما وبروكسيل. كما نجح القطاع المصرفي، بفضل المتميز بالحفاظ على استمرار الثقة به، إذ استمرت تحويلات العاملين في الخارج الى لبنان في مستواها المقبول. في المقابل، شهدت المديونية العامة في 2017 تطورا سلبيا إذ إرتفع الدين العام بنسبة تزيد عن 6 % قياسا على العام الذي سبق. وتجاوز نمو الدين العام الى حد كبير معدل النمو الإقتصادي في العام 2017 بحيث إرتفعت نسبته الى ما يقارب 151% من الناتج المحلي الإجمالي، ما ينطوي على أكلاف باهظة في غياب المعالجات ويستدعي بالتالي برنامجا للتصحيح المالي طال انتظاره لتثبيت مستوى المديونية ومن ثم تراجعها».

وتابع طربيه: «في ظل استتباب الوضع السياسي الناشئ، عاود مصرف لبنان عملياته المالية الاستباقية مع المصارف، ما سمح باستقطاب مزيد من الأموال الوافدة وتعزيز موجودات المصرف من العملات الأجنبية وسندات اليوروبوند التي وصلت في نهاية العام 2017 الى 42,0 مليار دولار أميركي.

> طربيه: لعدم تفويت المزيد من الفرص والتأخر في تحقيق النمو

وبالإضافة الى مساهمتنا الفاعلة في الإستقرار النقدي وبانتظار تفعيل الأسواق المالية استمرت مصارفنا في توفير التمويل للإقتصاد الوطني بحجم كاف وبكلفة مقبولة قياسا على ما هو سائد في دول تتمتع بتصنيف أفضل لمخاطرها السيادية وبمعزل عن ذلك حجم التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي تخطى 60 مليار دولار في نهاية العام 2017 مشكلا ما نسبته 115% من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يزال القطاع المصرفي يتمتع بالقدرة التمويلية لمواكبة المشاريع الحكومية بما فيها مشاريع الشراكة المرتقبة بين القطاعين العام والخاص، ما قد يشكل عاملا أساسيا لإنجاح تنفيذ الرؤية الإقتصادية الموضوعة من قبل الحكومة».

الاهتمامات المطلوبة

وشدد على أن «استعادة موقع لبنان الإقتصادي على خريطة المنطقة وإعادة علاقاته مع محيطه العربي الى زخمها المعهود وتعزيز علاقاته مع مختلف الأسواق الإقليمية والدولية، وتوفير مقومات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتأمين المخرجات الضرورية لاستقطاب الموارد الخارجية والاستثمارات الأجنبية، ومعالجة مكامن الهدر في المال العام، ومكافحة الفساد المستشري في مختلف هيكليات الدولة، وتحديث أداء الإدارة العامة وتفعيل إنتاجية المرافق العامة وتحسين جودة وكلفة الخدمات المقدمة للمواطن، وحماية حقوق المستهلك، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية والحفاظ على الطبقة المتوسطة كنواة صلبة للنمو المطرد باتت كلها من أهم المسائل التي يتعين إدراجها في صدارة جدول أعمال مختلف السلطات والوزارات المعنية. وأملت الجمعية في أن تحتل هذه القضايا حيزا محوريا في اهتمامات الحكومة المقبلة، بحيث يحرص أصحاب القرار السياسي على عدم تفويت المزيد من الفرص وعدم تسجيل المزيد من التأخر في تحقيق مؤشرات النمو الممكنة وفي بلورة الأفق المستقبلية الواعدة لجيل الشباب اللبناني».

وفي الختام شكر طربيه أعضاء مجلس الإدارة الذين شكلوا فريق عمل واحدا ومتجانسا طوال السنة الأولى من ولاية المجلس وكرسوا الكثير من جهدهم ووقتهم في خدمة الأسرة المصرفية». ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس لعام 2017 ووافقت عليه. وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة 2017، أبرأت الجمعية العمومية ذمة مجلس الإدارة ثم ناقشت وأقرت الموازنة التقديرية لسنة 2019.

الجمعة ٢٢ حزيران ٢٠١٨

طربيه في الجمعية العمومية لجمعية المصارف: هذا ما يتعين إدراجه في صدارة جدول أعمال السلطات والوزارات

وطنية - التأمت ظهر اليوم الجمعية العمومية السنوية العادية لجمعية مصارف لبنان. وفي مستهل الجلسة، ألقى رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه كلمة لخص فيها أهم منجزات مجلس الإدارة في السنة الأولى من ولايته، عارضا أهم التطورات الإقتصادية والمالية والمصرفية في ظل الأوضاع السياسية المحلية والإقليمية التي سادت في السنة المنصرمة.

ومما قال: "لقد استمر القطاع المصرفي في ادائه المميز على الرغم من الظروف الداخلية والخارجية الصعبة. ففي الخارج، تنامت التوجهات نحو مزيد من العقوبات الأميركية. فكان لا بد من حركة اتصالات دولية عبر زيارات مباشرة واجتماعات مكثفة قمنا بها كرئاسة وكمجلس مع بعض مواقع القرار في الولايات المتحدة الأميركية، كما في البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وكبريات العواصم الأوروبية والمصارف العالمية المراسلة لمصارفنا. وقد حرصنا في كل تلك اللقاءات على إطلاع الجهات الخارجية على نشاط الجمعية وإبراز أهمية القطاع المصرفي اللبناني ودوره الحيوي في استقرار لبنان، مع التركيز على تبيان الجهود المبذولة محليا في مجال مكافحة تبييض الأموال ومحاربة الإرهاب والمستندة الى عمل إداري وتدريبي منظم ومتواصل والى تعاون مع الجهات الدولية المختصة ضمن مبادىء وقواعد عملها على هذا الصعيد، ومع التشديد على التزام قطاعنا المصرفي في تطبيق قواعد الإمتثال من خلال الآلية التي وضعها البنك المركزي اللبناني وقبول المرجعيات الدولية بها، بما فيها وزارة الخزانة الأميركية".

أضاف: "أما على الصعيد الداخلي، فتواصلت الضغوطات الضريبية على القطاع لا سيما قبيل الانتخابات النيابية. فقد صدر عام ٢٠١٧ القانون رقم ٦٤ الذي استحدث سيلا من الضرائب الجديدة انعكست بمعظمها على القطاع المصرفي، فارتفعت اسعار الفوائد، ورفعت معها كلفة تمويل الاقتصاد بمختلف قطاعاته. وتضمن القانون ثلاثة تعديلات أساسية على المادة ٥١ من القانون رقم ٢٠٠٣/٤٩٧ المتعلق بالضريبة على الفوائد. فجاء في أول هذه التعديلات أن ضريبة الفوائد على المصارف (٧% حاليا) تعتبر عبئا ينزّل من المداخيل

وليس ضريبة تقتطع مسبقا وتنزَل من ضريبة الأرباح. فأحدث التعديل ازدواجا ضريبيا مستغربا. أما التعديل الثاني، فتمثل في توسيع نطاق هذه الضريبة الى شهادات الإيداع بالليرة وبالدولار التي يصدرها البنك المركزي وتكتتب بها المصارف. ثم ألحقت التعديلات المشار إليها بواحدة غير مسبوقة في العالم، طاولت عمليات الإنتربنك بين المصارف وبين مصرف لبنان. مما رفع عمليا الضرائب على المصارف الى مستويات قياسية".

وأشار الى أنه "مقابل معدل نمو قدره ٣،٨% للاقتصاد العالمي، راوحت تقديرات معدل نمو الإقتصاد اللبناني عام ٢٠١٧ بين ١،٢% و٢،٥% بحسب اختلاف المصادر. وفي مطلق الأحوال، يبقى هذا النمو غير كاف لتأمين فرص عمل جديدة بالوتيرة المطلوبة ولتعزيز الرفاهية الإقتصادية. ولا شك في أن لبنان حقق إنجازات في العام المنصرم، تمثلت بإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وانطلاق عمليات الإستكشاف وتلزيم النفط وإقرار أول موازنة عامة بعد ١٢ سنة من الإنقطاع، بالإضافة الى إقرار قانون الإنتخابات النيابية، وهي كلها خطوات تؤسس لإنتظام عمل المؤسسات كمدخل للسعي الى تكبير حجم الإقتصاد وتفعيل أدائه، شرط أن تواكبها وتتبعها رزمة من الإصلاحات الإدارية والمالية والبنيوية، تعهد بها لبنان تجاه المؤتمرات الدولية الثلاثة التي انعقدت لدعمه في باريس وروما وبروكسيل. كما نجح القطاع المصرفي بادائه المتميز بالحفاظ على استمرار الثقة به، إذ استمرت تحويلات العاملين في الخارج الى لبنان في مستواها المقبول. في المقابل، شهدت المديونية العامة في ٢٠١٧ تطورا سلبيا، إذ ارتفع الدين العام بنسبة تزيد عن ٦ % قياسا على العام الذي سبق. وتجاوز نمو الدين العام الى حد كبير معدل النمو الإقتصادي في العام ٢٠١٧ بحيث ارتفعت نسبته الى ما يقارب ١٥١% من الناتج المحلي الإجمالي، ما ينطوي على أكلاف باهظة في غياب المعالجات، ويستدعي بالتالي برنامجا للتصحيح المالي طال انتظاره لتثبيت مستوى المديونية ومن ثم تراجعها".

وتابع طربيه: "في ظل استتباب الوضع السياسي الناشىء، عاود مصرف لبنان عملياته المالية الاستباقية مع المصارف، ما سمح باستقطاب مزيد من الأموال الوافدة وتعزيز موجودات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وسندات اليوروبوند التي وصلت في نهاية العام ٢٠١٧ الى ٤٢،٠ مليار دولار أميركي. وبالإضافة الى مساهمتنا الفاعلة في الإستقرار النقدي وبانتظار تفعيل الأسواق المالية، استمرت مصارفنا في توفير التمويل للإقتصاد الوطني بحجم كاف وبكلفة مقبولة قياسا على ما هو سائد في دول تتمتع بتصنيف أفضل لمخاطرها السيادية. وخير معبر عن ذلك حجم التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، والذي تخطى ٦٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مشكلا ما نسبته ١١٥% من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يزال القطاع المصرفي يتمتع بالقدرة التمويلية لمواكبة المشاريع الحكومية، بما فيها مشاريع الشراكة المرتقبة بين القطاعين العام والخاص، ما قد يشكل عاملا أساسيا لإنجاح تنفيذ الرؤية الإقتصادية الموضوعة من قبل الحكومة".

وشدد على أن "استعادة موقع لبنان الإقتصادي على خريطة المنطقة وإعادة علاقاته مع محيطه العربي الى زخمها المعهود، وتعزيز علاقاته مع مختلف الأسواق الإقليمية والدولية، وتوفير مقومات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتأمين المحفزات الضرورية لاستقطاب الموارد الخارجية والاستثمارات الأجنبية، ومعالجة مكامن الهدر في المال العام، ومكافحة الفساد المستشري في مختلف هيكليات الدولة، وتحديث أداء الإدارة العامة، وتفعيل إنتاجية المرافق العامة، وتحسين جودة وكلفة الخدمات المقدمة للمواطن، وحماية حقوق المستهلك، وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة اللبنانية والحفاظ على الطبقة المتوسطة كنواة صلبة للنمو المطرد باتت كلها من أمهات المسائل التي يتعين إدراجها في صدارة جدول أعمال مختلف السلطات والوزارات المعنية. وتأمل الجمعية أن تحتل هذه القضايا حيزا محوريا في اهتمامات الحكومة المقبلة بحيث يحرص أصحاب القرار السياسي على عدم تفويت المزيد من الفرص وعدم تسجيل المزيد من التأخر في تحقيق مؤشرات النمو الممكنة وفي بلورة الآفاق المستقبلية الواعدة لجيل الشباب اللبناني".

وختم: "لا يسعني غير أن أوجه تحية تقدير الى جميع زملائي أعضاء مجلس الإدارة الذين شكلوا فريق عمل واحدا ومتجانسا طوال السنة الأولى من ولاية المجلس وكرسوا الكثير من جهدهم ووقتهم في خدمة الأسرة المصرفية، كما أنوه باسم المجلس وباسمكم جميعا، إذا سمحتم، بالأمين العام وسائر كوادر وموظفي الأمانة العامة الذين مكننا تفانيهم المهني من تأدية مهامنا على المستوى المطلوب".

ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس لعام ٢٠١٧ ووافقت عليه. وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠١٧، أبرأت الجمعية العمومية ذمة مجلس الإدارة ثم ناقشت وأقرت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٩.

الشرق

ملحق المصارف – أيار ٢٠١٨

طربيه: الإصلاح هو المدخل لمعالجة المشكلات الإقتصادية والمالية
الإزدواجية الضريبية دونها محاذير والمطلوب إدارة كفوءة للدين العام

رأى رئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه أن الشروع بالإصلاح المالي والإداري هو المدخل لمعالجة مشكلات الإقتصاد والمالية العامة، وأشار الى أن إعادة انتظام عمل المؤسسات وبدء ورشة الإصلاحات وتعزيز أدوار الأجهزة الرقابية والقضائية هي أهداف تتلاقى مع المتطلبات التي ينادي بها المجتمع الدولي ومؤسساته الفاعلة، واعتبر أن حجم الدين العام وضغط كلفة خدمته السنوية على الموازنة والإقتصاد يمثلان جوهر الأزمة الإقتصادية والمالية مطالبا بإدارة كفوءة للدين العام وأكد أن العودة الى إعتماد الموازنات الدستورية هي المدخل المثالي لمعالجة كامل الأوضاع المالية للدولة مشددا على أنه سيكون من المشجع جدا إنجاز قطع الحسابات عن السنوات السابقة، وقال انه "ليس عدلاً تحميل المصارف إزدواجات ضريبية رفعت مساهمتها الضريبية الى معدلات لا سابق دوليا لها" محذرا من ان العملاء سيتحملون جزءا من التكلفة المستجدة كما أن التأثيرات ستتمدد الى الإقتصاد بكامله، وأعرب بالتالي عن أمله في تعزيز الحوار مع الحكومة في هذا الشأن، قائلا: «إننا في مركب واحد وليس منطقيا التسبب بإحداث ثقوب أو إختلالات في هذا المركب وتوازنه». ولفت الى أن برامجنا التسليفية لقطاع الإسكان وسواه متواصلة ونحن سنؤمن التمويل للأفراد والمؤسسات ضمن الشروط السوقية المعروفة».

وفي ما يلي نص الحوار مع الدكتور طربيه

• ثمة إستحقاقات يواجهها لبنان خلال هذه الفترة، أبرزها المؤتمرات الدولية والإنتخابات النيابية. كيف ينظر القطاع المصرفي الى هذه الإستحقاقات ومدى إنعكاساتها على الوضعين المصرفي والإقتصادي؟ وكيف تنظرون الى الرؤية الإقتصادية للحكومة وهل الإصلاحات التي أرفقت بموازنة العام ٢٠١٨ كافية لمعالجة الخلل الموجود في السياسة المالية للدولة؟

– لعل المصادفة، في التوقيت بين انعقاد عدد من المؤتمرات الدولية الداعمة للبنان من روما الى باريس الى بروكسل مع توجه اللبنانيين الى انجاز الاستحقاق الانتخابي بعد تأخير زادت مدته عن ٤ سنوات، تكون فأل خير على لبنان واقتصاده ودعم قدراته الأمنية والاستثمارية ومعاونته على استيعاب وتخفيف التداعيات الناجمة عن أزمة النزوح السوري.

في الحقيقة، نحن نعاني تراجعا مقلقا في انتعاش الاقتصاد ومحدودية نموه السنوي بين ١ و ٢ في المئة، وتراجع الاستثمارات والرساميل الوافدة، بما يتركه من آثار واضحة على ميزان المدفوعات بموازاة تنامي عجوزات الموازنة وزيادة الدين العام الذي يمثل نحو ١٥٠ في المئة من الناتج المحلي. لذا فإن اعادة تشكيل السلطة التشريعية سيدفع من دون شك مسيرة العهد برئاسة العماد ميشال عون، وبالأخص انها ستؤمن انطلاقة الحكومة الجديدة.

تعزيز الرقابة

فوفقا للتوصيف الذي حدده الرئيس سابقة، ستكون حكومة العهد الأولى وهي موكلة حكما بتنفيذ مندرجات خطاب القسم، بما يشمل من تعهدات لاعادة انتظام عمل المؤسسات وبدء ورشة الاصلاحات وتعزيز أدوار الأجهزة الرقابية والقضائية. هذه أهداف تتلاقى تماما مع المتطلبات التي ينادي بها المجتمع الدولي ومؤسساته الفاعلة كما تتلاقى مع مطالبنا المزمنة لوضع خريطة طريق متكاملة تضمن المباشرة بتصويب الوضع المالي العام وحفز نمو الاقتصاد بوتيرة أعلى من نمو الدين، وهو ما يمكن تحصيله عبر الاستثمار في المشاريع والبنى التحتية كما حددتها الحكومة في ورقتها الى مؤتمر «سيدرا».

• في ظل نمو الدين العام، والارتفاع المتصل في عجز الموازنة. ما هي الإنعكاسات السلبية على الأوضاع الإقتصادية في لبنان في حال اقرار الموازنة من دون القيام بإصلاحات اقتصادية؟

من المفهوم أن حجم الدين العام الذي تجاوز عتبة ٨٠ مليار دولار، وهو من بين الأعلى عالميا قياسا الى اجمالي الناتج المحلي (نحو ١٥٠ ٪)، والضغط المتزايد الذي تنتجه كلفة خدمته السنوية أصولا وفوائد على الموازنة العامة خصوصا وعلى الاقتصاد عموما، يمثلان جوهر الأزمة الاقتصادية والمالية. وفي زمن تراجع النمو تزداد الضغوط السلبية التي ينتجها هذا العنصر الحيوي، وخصوصا انه لا يمكن مقاربته كما الرواتب والأجور لموظفي القطاع العام، بإجراءات تقشفية أو مقترحات عشوائية وعديمة الجدوى.

قطع الحسابات

نحن نطالب دوما بإدارة كفوءة للدين العام، وهذا ما تعكف وزارة المال ولجنة المال النيابية على تطوير هيكليته وخططه. ونسجل أن العودة الى اعتماد الموازنات الدستورية هي المدخل المثالي لمعالجة كامل الأوضاع المالية للدولة، وبالأخص المقاربة الموضوعية لكتلة العجز السنوي الذي يناهز ١٠ في المئة من اجمالي الناتج وبسبب. فلنا مشروعا بشأن المستقبل المالي للبنان وسيكون من المشجع جدا انجاز قطع الحسابات عن السنوات السابقة. فالانتظام المالي وحده يكفل بدء حملات الاصلاح المطلوبة في هذا الجانب، وذلك عبر ضم البنود الاصلاحية المطلوبة تباعا الى مشاريع قوانين الموازنة.

• ما هي المخاطر المترتبة على الضرائب الجديدة على القطاع المصرفي؟

– لقد شرحنا مطولا للمرجعيات الحكومية والمالية انعكاسات الموضوع الضريبي الخاص المستجد بالقطاع المصرفي وكان لنا صولات وجولات مع وزير المال علي حسن خليل، كما اتبعنا منهج التشاور والتواصل مع حاكمية مصرف لبنان المعنية. بالنسبة الينا، صريحة وشفافة الحق الطبيعي لوزارة المال، بل هي مهمتها الأساسية، أن تعزز موارد الخزينة. وبالأخص في اطار جهودها لوقف التنامي السلبي للعجوزات السنوية، وبالتالي تراكم الدين العام. بالموازاة، القطاع المصرفي شريك استراتيجي ضمن الثلاثية المالية التي تضم الوزارة والبنك المركزي، وهو الممول شبه الوحيد للاقتصاد وللقطاع العام.

وقد أبلغنا الشركاء في القطاع المالي، ووضعنا المراجع الرئاسية في البلد بأهمية صوغ نظام ضريبي متكامل يضمن خصوصا ضبط التهرب ورفع كفاءة التحصيل وتوسعة قاعدة المكلفين بالتوازي مع ايقاف الهدر ومكافحة الفساد وايقاف مزاريب الانفاق أو خفضه في مجالات غير مجدية، وترشيق القطاع العام بعد منع التوظيف لغير الضرورات القصوى، والتخلص نهائيا من مكمن المرض المالي في موضوع الكهرباء.

الضرائب المزدوجة

حسابات المصارف تتمتع بشفافية تامة، وليس عدلا تحميلها ازدواجات ضريبية رفعت مساهمتها الضريبية الى معدلات لا سابق دوليا لها وهذا ما سيؤثر حكما على المردود الاستثماري بالنسبة للمساهم، وعلى الأنشطة وبرامج الاستثمار ومنتجات التمويل، حيث سيتحمل العملاء حكما جزءا من التكلفة المستجدة، وتتمدد التأثيرات الى الاقتصاد بكامله.

في الاجمال زادت مفاعيل الضرائب المزدوجة الأعباء على كل المصارف العاملة التي ستنوء بالحمل وثقله وتأثيره على الميزانية والمردود في ظل تراجع النشاط الاقتصادي المحلي وضيق أسواق الرساميل والتمويل، والصعوبات الاقليمية المتزايدة وزيادة الضغوط المهنية. علما أن عائدات المصارف اللبنانية، وقبل الضرائب المستجدة، تبلغ نحو واحد في المئة على اجمالي الأصول، وأقل من متوسط ١٥ في المئة على الأموال الخاصة الأساسية والمساندة وهذه ربحية تقل عن أغلب المتوسطات في المنطقة والعالم بخلاف ما يتم ترويجه من معلومات مغلوطة.

ومن منطلق الشراكة، نقلنا هواجسنا بصدق وصراحة الى كافة المسؤولين. ونتطلع في المرحلة القادمة الى تعزيز الحوار. نحن جميعا في مركب واحد، وليس منطقيا التسبب بإحداث ثقوب أو اختلالات في هذا المركب، وتوازنه. لقد ضخت المصارف التمويل الضروري والمطلوب للدولة وللأفراد وللقطاعات الانتاج في أصعب الظروف ومصارفنا هي رافعة للاقتصاد وقاطرة للنمو في السنوات العادية ومانعة للانهيار في السنوات العجاف.

فرصة ثمينة

• بعد اقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، هل تعتقدون أن المصارف سيتاح لها الفرصة للمشاركة في القطاع النفطي بعد بدء أعمال التنقيب؟

شرع قانون الشراكة الأبواب أمام تعاون مالي وتمويلي فعال يمكن للحكومة تفعيله من ضمن برنامجها الاستثماري الذي جذبت اليه مساهمات دولية تناهز ١١ مليار دولار في مؤتمر «سيدرا». وسيشكل دخول لبنان نادي الدول النفطية بعيد انجاز الحفريات الأولى في المياه الاقليمية خلال العام المقبل وفقا للبرنامج المعلن والعقود المبرمة، رافعة أساسية ومهمة يمكن أن تغير بنية اقتصاد لبنان وهيكليته، وتفتح آفاقا واعدة للمستقبل.

في السياق، نعتقد أن البنوك عموما والاستثمارية خصوصا ستجد وستبتكر فرصا استثمارية وتوظيفية واستشارية بمواصفات دولية في نطاق مشاريع البنى التحتية التي تم اعدادها من قبل الحكومة وعرضها كبرنامج محدد المشروعات والقطاعات والآجال في مؤتمر «سيدرا». وأيضا المشاريع والخدمات المرتبطة لصالح الشركات والمشروعات في قطاع النفط والطاقة لدى مصارفنا الكوادر البشرية والتجهيز التكنولوجي وأيضا لديها المال والقدرة على جذب المزيد من الرساميل والتوظيفات عند توفر الفرص المجدية. لقد كنا شركاء في تأمين المؤتمرات الدولية السابقة، وكانت لنا كجمعية وكوحدات مصرفية، مساهمات فعالة مالية واستشارية في مواكبة وانضاج مفاعيل الدعم الدولي وفي كل الأوقات نحن على تواصل دائم مع المؤسسات المالية الدولية، وفي مقدمها صندوق النقد والبنك الدوليين ووكالات التصنيف وسائر المرجعيات المصرفية الدولية.

الحكومة الحالية وعدت، والحكومة المقبلة ملزمة بالايفاء. الشروع بالاصلاح المالي والاداري هو المدخل لمعالجة مشكلات الاقتصاد والمالية العامة. المجتمع الدولي استجاب بما يفوق التوقعات. هذه فرصة ثمينة وقد يصعب تكرارها للبنان ولمواطنيه واقتصاده ولادارة حكيمة واستيعابية لتداعيات أزمة النازحين السوريين.

• ما هي الآلية المطروحة لحل مشكلة القروض السكنية على المدى البعيد، خصوصا ان البعض يعتقد بأن مشكلة السكن في لبنان هي من مسؤولية الحكومة وليس البنك المركزي والمصارف التجارية؟

– وضعا للقضية في سياقها الصحيح، فان التمويل لأغراض سكنية أو للتطوير العقاري يقع في صلب البرامج التسليفية المصرفية. ويحوز القطاع العقاري أولوية وأهمية خاصة لدى كل المصارف العاملة. وتزيد حصة قطاع المقاولات والبناء وفقا للبيانات المصرفية المجمعة، على نحو ١٧ في المئة من اجمالي التسليفات المصرفية الموجهة للقطاع الخاص. والنسبة الأكبر من التسليفات الموجهة للأفراد (التجزئة) التي تسيطر على نحو ٣٤ في المئة من اجمالي محفظة التسليف للقطاع الخاص، والتي تزيد عن ١٩ مليار دولار.

البرامج التسليفية

بدءا من العام 2013، بادر مصرف لبنان الى وضع رزم تسليف مدعومة بتصرف المحتاجين للتمويل وبمتوسط بلغ مليار دولار سنويا لقطاع الاسكان أو القروض السكنية المدعومة استحوذ على الجزء الأكبر من هذه الرزم، الى جانب حصص أخرى لقطاعات التعليم واقتصاد المعرفة والمعلوماتية والطاقة البديلة وسواها وأوكل الى المصارف ضمن هوامش ربحية، عقد قروض اسكانية لصالح المواطنين بفوائد تقارب ٣ في المئة سنويا في حدها الأقصى، ولآجال تصل الى ٣٠ سنة. كذلك تم انجازه لصالح آلاف المقترضين، وساهم بفعالية في حماية القطاع العقاري وانشطته، بالتعاون مع البنك المركزي والمؤسسة العامة للاسكان وبنك الاسكان التي تساهم فيه المصارف أيضا.

ما حصل أخيرا يتعلق حصرا بنفاد مبالغ الدعم المرصدة لدعم التمويل وصار لزاما على الحكومة ايجاد القنوات البديلة. فما ضخه مصرف لبنان دعما للقروض السكنية والشبابية والقطاعية دعما للأسر وللاقتصاد وتداركا للركود الذي طاول أسواق التسليف، انما هو تعويض موقت عن الغياب المؤسساتي للدولة وأجهزتها المختصة ومن الممكن أيضا اعادة اطلاق برامج تمويل مدعومة جديدة عبر تضمين كلفتها في الموازنة العامة أو عبر تعاون مشترك مع مصرف لبنان.

بالنسبة الينا كمصارف، فان برامجنا التسليفية لقطاع الاسكان وسواه متواصلة. ونحن سنؤمن التمويل المطلوب للأفراد والمؤسسات ضمن الشروط السوقية المعروفة، ومرتكزها التوازن بين تكلفة الودائع ومعدلات الفوائد على التسليف. كما اننا على استعداد تام لمواكبة أي مبادرات جديدة للدولة أو للبنك المركزي.

المستقبل

الأربعاء ٣٠ أيار ٢٠١٨

وفد «المصارف» يُطلع باسيل على الاتصالات الدولية مع مراكز القرار المالي

طربيه: القطاع المصرفي في لبنان مستقل عن السياسة

أعلن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه إبلاغ الأسواق الدولية أن «القطاع المصرفي ليس تحت أي تأثيرات سياسية، وهو يعمل بصورة مستقلة عن كل العمل السياسي في البلد، ويخدم كل اللبنانيين»، مؤكداً «أننا نحترم القواعد الدولية ولسنا تحت أي تأثيرات لها طابع سياسي أكان ذلك في لبنان أو في المنطقة.

كلام طربيه جاء خلال زيارته على رأس وفد من الجمعية، وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل في الوزارة.

وتحدث طربيه بعد اللقاء عن مدى انعكاس أي تأخر في تشكيل الحكومة على القطاع المصرفي، فتمنى «التشكيل في أسرع وقت، وأن يكون متوازناً ويعبّر بالفعل عن ديموقراطية لبنانية أفرزتها الانتخابات الأخيرة، لأن من شأن ذلك أن يفيد الوضع الاقتصادي ككل وليس فقط القطاع المصرفي.

وقال: «أبلغنا الأسواق الدولية أن القطاع المصرفي ليس تحت أي تأثيرات سياسية، وهو يعمل بصورة مستقلة عن كل العمل السياسي في البلد، ويخدم كل اللبنانيين، وإذ نعمل في ٣٣ دولة خارج لبنان، نؤكد أننا نحترم القواعد الدولية ولسنا تحت أي تأثيرات لها طابع سياسي أكان ذلك في لبنان أو في المنطقة.«

وأطلع طربيه باسيل على أجواء الاتصالات الدولية التي تقوم بها الجمعية مع مراكز القرار المالي أميركياً وأوروبياً، «والتي تصبّ في مصلحة القطاع المصرفي اللبناني ومصلحة لبنان» على حدّ تعبيره.

وقال «شجعنا الوزير باسيل على الاستمرار فيها وإطلاعه من قت إلى آخر على ما يحصل في هذا الموضوع». ولفت إلى أن «القطاع المصرفي اللبناني استطاع في السنوات العشر الماضية أن يحفظ نفسه خصوصاً في ظل استمرار تمسّكه بقواعد العمل المصرفي الدولية، واحترام العقوبات الدولية، وأيضاً في ظل سلطة نقدية فاعلة على تواصل مع النظام العالمي المالي وتساعد أيضاً في حماية هذا القطاع.

النهار

١٧ أيار ٢٠١٨

المصارف تحض على إتمام الإستحقاقات الدستورية المقبلة في أسرع وقت

أبدى مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان ارتياحه الكبير لإتمام الإستحقاق النيابي "في أجواء أمنية هادئة ووفق إجراءات تنظيمية وإدارية سليمة شكّلت نجاحاً للعهد وللحكومة وعزّزت الممارسة الديموقراطية للشعب اللبناني". وأمل المجلس اثر اجتماع عقده أمس أن يشكّل إنجاز هذا الإستحقاق بداية نقلة نوعية في حياة لبنان العامة باتجاه المزيد من تفعيل عمل المؤسّسات الدستورية وأداء الإدارة العامة وتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد ومكافحة الفساد المستشري وتقوية سلطة الدولة.

ودعا المجلس القوى السياسية كافة الى إتمام الإستحقاقات الدستورية المقبلة في أسرع وقت ممكن، ولا سيّما التعجيل في تشكيل حكومة جديدة يكون في أولويّات بيانها الوزاري وبرنامج عملها للمرحلة القادمة إجراء الإصلاحات الجذرية والبنيوية الموعودة في المجالات المالية والإدارية والإقتصادية وتنفيذ المقرّرات المتّخذة في المحافل والمؤتمرات الدولية التي سبقت الإنتخابات النيابية الأخيرة (سيدر، وروما وبروكسيل) لما فيها من مبادرات ومشاريع والتزامات محفّزة للنمو الإقتصادي والاستقرار الاجتماعي في لبنان.

وإذ أكّد المجلس بالإجماع أهمية بناء الدولة العادلة والقادرة بعيداً عن مشاركتها سلطتها من أيّ جهة كانت، ذكَّر بأن الشعب اللبناني تحمّل أعباء ضريبية جديدة وكبيرة في سبيل تقوية الدولة بجميع وظائفها.

وبمناسبة إنجاز الانتخابات النيابية والعمل لتأليف حكومة جديدة، أعاد المجلس التأكيد على التزام القطاع المصرفي اللبناني، في كلّ الظروف، تطبيق قواعد الإمتثال والشفافية تحت سقف السلطات النقدية والرقابية الرسمية، والحرص على أدائه المعهود والمتميّز بحسن إدارة المخاطر وباحترام قواعد العمل المصرفي الدولي بصورة دقيقة، ولا سيّما القواعد الأميركية والأوروبية ضماناً لإنخراط لبنان الآمن والمستدام في المنظومة المالية الدولية.

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday 17 May 2018

ABL renews compliance to all banking rules

The Daily Star

BEIRUT: The Association of Banks in Lebanon reiterated Wednesday the commitment of the banking sector to all rules of compliance and transparency under the supervision of the financial authorities in the country.

"On the occasion of the completion of the parliamentary elections and the effort to form a new government, the association reiterated the commitment of the Lebanese banking sector, in all circumstances, to implement the rules of compliance and transparency under the umbrella of the official monetary and supervisory authorities, and to ensure its proper performance, particularly American and European rules, to ensure Lebanon's secure sustainable engagement in the international financial system," ABL said in a statement.

Lebanese banks have seized every occasion to assure that the sector will continue to cooperate with the financial authorities in Lebanon and abroad, with special emphasis on combating money laundering and terrorism financing.

The statement added that ABL expressed its great satisfaction over the completion of parliamentary elections which were held on May 6 2018 and in accordance with the sound organizational and administrative procedures, adding this constituted a success for the authorities and the government.

"The association hoped that the accomplishment of this task [elections] would mark the beginning of a qualitative leap in Lebanon's public life toward further activating the work of the constitutional institutions, the performance of public administration, revitalizing the country's economic movement, combating rampant corruption and strengthening state authority," the statement explained.

ABL saw a need to speed up the formation of a new government to address all the country's problems.

"The Association called upon all political forces to complete the next constitutional tasks as soon as possible, particularly the acceleration of the formation of a new Government whose priorities and ministerial plan for the next phase will be the implementation of the promised structural and financial reforms in the financial sector," the statement said.

It also shed light on CEDRE, Rome and Brussels conferences which were all held to help Lebanon achieve growth.

"The association unanimously affirmed the importance of building a just and capable state. [It also] stated that the Lebanese people bore significant new tax burdens in order to strengthen the state with all its functions," according to the statement.

L'Orient LE JOUR

17 Mai 2018

Les banques libanaises réaffirment leur volonté d'appliquer les réglementations « américaines et européennes »

Après la tenue des élections législatives et dans le cadre des efforts déployés pour la formation du nouveau cabinet, l'Association des banques a réitéré hier « l'engagement du secteur bancaire libanais, en toutes circonstances, à appliquer les règles de la conformité et de la transparence sous la houlette des autorités fiduciaires et de contrôle officielles ».

Dans un communiqué publié hier, l'association a réitéré « son attachement à la performance connue et distinctive du secteur bancaire en matière de bonne gestion des risques et de respect de l'action bancaire internationale de manière précise, notamment les règles américaines et européennes, afin de garantir l'intégration sûre et permanente du Liban au sein du système financier international ».

Les législatives se sont déroulées dans un climat international tendu entre les États-Unis et l'Iran, à la veille de l'imposition de nouvelles sanctions américaines contre des parties accusées de financement clandestin du Hezbollah.

L'association a exprimé sa satisfaction après la tenue de l'échéance législative « dans des circonstances sécuritaires calmes et des mesures organisationnelles et administratives saines, qui ont constitué un succès pour le régime et le gouvernement, et consacré la pratique démocratique du peuple libanais ». L'association a souhaité que la tenue de cette échéance « constitue le début d'un saut qualitatif dans la vie publique du Liban en vue de plus de dynamisation de l'action des institutions constitutionnelles, de la pratique des administrations publiques, du flux économique national, de la lutte contre la corruption et du renforcement du pouvoir de l'État ».

L'association a ensuite appelé « l'ensemble des forces politiques à mener à bon port les échéances constitutionnelles à venir dans les plus brefs délais possibles, notamment à accélérer la formation du nouveau cabinet ». « L'une des priorités de la déclaration ministérielle et du plan d'action du nouveau gouvernement pour la prochaine étape devrait être la mise à exécution des réformes radicales et structurelles promises aux plans financier, administratif et économique, ainsi que la mise en application des résolutions prises par les instances internationales et dans le cadre des conférences qui ont précédé les dernières législatives (Paris, Rome et Bruxelles), compte tenu des initiatives, projets et engagements qu'elles comportent et qui incitent au développement économique et à la stabilité sociale au Liban », note le communiqué.

L'association a souligné « à l'unanimité la nécessité de l'édification d'un État juste et capable, sans que ce dernier ne partage son autorité avec quiconque ». L'association a enfin rappelé dans ce cadre que « le peuple libanais a enduré un nouveau fardeau fiscal important dans le but de renforcer l'État dans toutes ses fonctions ».

L'Orient LE JOUR

Lundi 23 Avril 2018

Les banques toujours mobilisées contre la « double taxation »

Le président de l'Association des banques (ABL), Joseph Torbey (à g.), et le secrétaire général de l'organisation, Markram Sader. Photo P. H. B.

FINANCE

L'Association des banques du Liban a défendu le bilan et les revendications du secteur lors de sa réunion annuelle avec la presse.

Philippe HAGE BOUTROS* | *OLJ

Le secteur bancaire a une nouvelle fois exhorté cette semaine le gouvernement à revoir sa copie en matière de fiscalité en supprimant notamment la « double taxation » à laquelle il estime être soumis depuis l'année dernière.

Devant un parterre de journalistes locaux réunis jeudi à l'occasion de sa réunion annuelle avec la presse, le président de l'Association des banques (ABL), Joseph Torbey, son vice-président, Saad Azhari, et le secrétaire général de l'organisation, Makram Sader, ont en effet confirmé que les banques étaient toujours mobilisées pour obtenir l'amendement de certaines dispositions contenues dans la loi n° 64 adoptée le 10 octobre 2017. Le texte avait été voté quelques jours avant l'adoption du budget de 2017 au Parlement – le premier après douze ans de blocage provoqué par des tensions politiques. Il contient une vingtaine de mesures fiscales devant financer le relèvement de la grille des salaires de la fonction publique entrée en vigueur en août dernier.

Pas d'unanimité

Trois de ces mesures en particulier avaient suscité une levée de boucliers de la part des banques : la hausse de deux points de la taxe sur les intérêts bancaires de 5 à 7 %, qui touche donc ceux qui s'appliquent sur leurs propres dépôts ou sur ceux perçus sur les bons du Trésor ; la hausse de l'impôt sur les bénéfices des sociétés de capitaux de 15 à 17 % ; et, surtout, la suppression de la possibilité pour les banques de déduire le paiement de la taxe sur les intérêts bancaires lors du règlement de l'impôt sur le revenu.

Dans son discours, M. Torbey a réaffirmé l'opposition de l'ABL à ces mesures jugées injustes vis-à-vis du secteur et qui peuvent dans certains cas « taxer jusqu'à 50 % des bénéfices de certaines banques » – celles qui tirent l'essentiel de leurs revenus du rendement des obligations émises par l'État. M. Torbey a également déclaré que les banques avaient demandé que les députés « rectifient » cette situation au moment d'adopter le budget 2018. Ce dernier a finalement été voté le 29 mars sans que la question ne soit abordée. Toujours est-il que la position des banques – qui est partagée par plusieurs représentants du patronat – ne fait pas l'unanimité au sein de l'opinion publique.

L'ABL est également revenue sur le bilan du secteur bancaire à l'issue d'un exercice 2017 compliqué, marqué par une croissance molle – estimée à 1,5 % par le Fonds monétaire international – et les répercussions de la crise de novembre provoquée par la démission avortée de Saad Hariri sur fond de tensions irano-saoudiennes, à l'issue de laquelle l'équivalent de presque 3 milliards de dollars de dépôts en livres ont été convertis, selon un rapport de Bank Audi publié en février. Répondant aux questions des journalistes, M. Torbey a estimé que la croissance des dépôts en 2017, qui a atteint 3,8 % à 173 milliards de dollars, avait été « suffisante » et même « excellente au regard de la situation » au double niveau local et régional. « Il ne faut plus s'attendre à ce que les dépôts augmentent de 15 % par an », a lancé M. Torbey, appelant notamment à relativiser les inquiétudes sur la situation financière du pays soulevées par le FMI et plus récemment la Banque mondiale dans deux rapports publiés respectivement en février et en avril. Il reste que la dette publique du Liban, détenue en majorité par les banques, a passé la barre des 80 milliards de dollars en janvier.

Enfin, parmi les autres sujets abordés, le président de l'ABL s'est réjoui de l'annonce faite la semaine dernière par le ministère des Finances de subventionner les intérêts de prêts immobiliers contractés dans le cadre de nouvelles demandes formulées auprès de l'Établissement public de l'habitat (EPH) – qui a pour mission d'aider les ménages aux revenus modestes à acquérir un logement. La suspension de ces subventions accordées dans le cadre des plans de relance de la BDL a provoqué un affaissement de l'activité sur le marché immobilier, tandis que le sujet a fait l'objet de nombreuses tractations entre les hauts responsables et le secteur bancaire. Plusieurs voix ont récemment reproché aux banques de refuser d'accorder ce type de prêts après que la banque centrale a décidé de resserrer le mécanisme de subvention mis en place, ce que le président de l'ABL a contesté. Enfin, dans un entretien publié vendredi par le Daily Star, le président de l'EPH, Rony Lahoud, a indiqué que les subventions promises par le ministère des Finances devaient être approuvées par le Parlement, évoquant un délai de deux à trois mois.

النهار

الجمعة ٢٠ نيسان ٢٠١٨

عندما انفجرت أزمة الإقراض السكني بعد نفاد شريحة القروض المدعومة من مصرف لبنان (الـ٧٥٠ مليار ليرة لسنة ٢٠١٨)، وضع البعض اللوم على المصارف كونها لم تعط القروض الى مستحقيها فيما ذهب وزير الشؤون الاجتماعية بيار بو عاصي ابعد من ذلك بتوجيه الإتهام مباشرة الى المصارف بإعطاء القروض للميسورين: "تبيّن لي أن هناك من يأخذ قرضاً بقيمة ٨٠٠ ألف دولار مدعومة لكي يستطيع أن يستملك. لا أعتقد أن على المواطن اللبناني أن يدفع من جيبه ضرائب لدعم قرض لمن يستطيع شراء شقة بـ٨٠٠ ألف دولار ."

هذه الاتهامات رد عليها رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ببرودة أعصاب في مؤتمره الصحافي الذي عقده أمس: "إذاً، نحن متهمون بتمويل الشعب اللبناني لشراء ١٣٠ ألف وحدة سكنية في الاعوام العشرة الماضية، علماً أن المصارف هي التي أعادت احياء الطبقة الوسطى عن طريق تمويل تأمين المسكن بالتعاون مع مصرف لبنان والمؤسسة العامة للاسكان". وإذ نفى أن تكون المصارف تجاوزت سقف التمويل الذي حددته الدولة اي ٢٠٠ الف، قال "في حال تجاوز المصارف هذا السقف فإن ذلك يعني أن التمويل أصبح غير مدعوم". كلام طربيه أكده أيضاً مصدر مصرفي لـ "النهار" بالقول "ان القطاع المصرفي اعطى ١٣١ الف قرض بقيمة ١٣ مليار دولار، وهذا يعني أن متوسط القرض بين ٩٠ الف ومئة ألف دولار"، مرجحاً أن يكون المقصود بتمويل شراء الشقق السكنية الكبيرة هو الاجراء الذي اتخذه مصرف لبنان لفترة قصيرة عندما فتح باب القروض خارج الدعم الاسكاني للشقق الكبيرة بهدف تحريك بيع هذا النوع من الشقق"، مؤكداً ان اي قرض تعطيه المصارف حتى ولو كان إفرادياً يجب أن يحظى بموافقة مصرف لبنان."

المستقبل

الجمعة ٢٠ نيسان ٢٠١٨

أكد أن المصارف تلتزم كل تعاميم «المركزي» بما فيها المتعلقة بالإقراض السكني طربيه: نأمل معالجة إيجابية لـ«الازدواج الضريبي».. ولاستكمال شروط الشراكة

هلا صغبيني

مواضيع كثيرة أُثيرت في اللقاء السنوي الذي تنظمه جمعية مصارف لبنان مع الإعلاميين الاقتصاديين والذي عرض خلاله رئيس الجمعية جوزف طربيه لأهم المؤشرات المالية والاقتصادية، وموقف الجمعية من أبرز القضايا والشؤون الوطنية والاقتصادية والمهنية المطروحة.

فخلال الحوار طرحت المواضيع التالية:

-1القروض السكنية: أكد طربيه أن المصارف اللبنانية تلتزم كل التعاميم الصادرة عن مصرف لبنان، في توضيح له على ما أثاره وزير الشؤون الاجتماعية بيار بو عاصي أول من أمس بعد لقائه ووزير المالية علي حسن خليل ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للإسكان روني لحود، رئيس الحكومة سعد الحريري، حيث قال إن الأخير «طلب تطبيق التعميم (الصادر عن مصرف لبنان) مع كل مصرف يتلكأ في تقديم القرض الذي تم توقيعه من المصرف والمواطن.«

وكان بو عاصي قدّم للرئيس الحريري تصوراً عملت عليه وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسة العامة للإسكان لاستمرارية القروض المدعومة واستدامتها. فيما أعلن خليل في تغريدة له أن وزارة المالية ستغطي فرق فوائد قروض إسكان جديدة بقيمة ألف مليار ليرة.

»إن ما أعلنه وزير المالية هو حجم جيد وكاف على المدى المنظور»، قال طربيه مثنياً على المبادرة التي اطلقت من السراي والتي «كان ينتظرها أصحاب القروض السكنية». «ما حصل في السراي كان قراراً مهماً جداً ونحن في جمعية المصارف نحيّي هذا القرار.«

ويقول ضاحكاً «نحن متهمون بأننا موّلنا الشعب اللبناني ليشتري وحدات سكنية». فبالأرقام، أمّن القطاع المصرفي، ومن خلال مختلف آليات الإقراض السكني، مسكناً لنحو ١٣١ ألف أُسرة لبنانية في مختلف المناطق، ما رفع حجم محفظة القروض السكنية إلى نحو ١٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧. وهي بمعظمها لصالح ذوي الدخل المحدود وبفوائد متدنّية ومدعومة. علماً أن المصارف أضافت إلى هذه المحفظة خلال العام المنصرم أكثر من ٦ آلاف قرض سكني جديد، كدليل إضافي على أن الإستقرار الإجتماعي هو من أولويّاتها.

-2في موضوع تراجع نمو ودائع المصارف ومدى قدرتها على الاستمرار في تمويل حاجات الدولة، يفسّر طربيه أن لبنان يواجه تحديات عديدة. وهي ليست بطارئة. فخلال السنوات العشرين الماضية، صدرت تنبيهات عديدة من المؤسسات الدولية بأنه على لبنان تنفيذ حزمة من الإصلاحات، وأن يقارب الموضوع المالي بشكل مختلف. وهي تنبيهات برزت بقوة في مؤتمر «سيدر» حيث طلب المجتمع الدولي من الحكومة القيام بإصلاحات جذرية. ويرى طربيه أن نمو الودائع مقبول جداً، إذ بلغ ما نسبته ٤ في المئة في العام ٢٠١٧، وهي نسبة قريبة مما حققته المصارف في دول الخليج. علماً أن البنك الدولي أشار في تقريره الأخير إلى تباطؤ نمو الودائع وربطه بقدرة القطاع على تمويل حاجات الدولة المتنامية. «ولت المرحلة التي كان فيها القطاع المصرفي اللبناني يحقق معدلات نمو مرتفعة جداً في الودائع في ظل التطورات الدولية. لذلك، فنحن نسعى إلى الحفاظ على مستوى النمو نفسه الذي حققناه في ٢٠١٧ و٢٠١٦. ويمكن تحقيق هذه النسبة إذا ما استمر الاستقرار على ما هو عليه اليوم، ونجحت العملية الانتخابية وتم تأليف حكومة سريعاً، وهي كلها تعطي الثقة بلبنان ومؤسساته.«

-3في موضوع ارتفاع حجم محفظة الديون المشكوك في تحصيلها، فأنها لا تزال تشكل أقل من ٤ في المئة من إجمالي التسليفات، قال طربيه. وبالتالي، لا يمكن القول أن تدهوراً حصل في محفظة التسليفات، إنما هناك نوع من التباطؤ في التسليف يعالج من خلال التعاميم التي يصدرها مصرف لبنان من حين إلى آخر. كما أن المؤونات التي كوّنتها المصارف على محفظة الديون المشكوك في تحصيلها كافية لتجنيب الاقتصاد اللبناني أي أزمة.

وكان طربيه عرض في كلمة له في بداية المؤتمر الصحافي للمعطيات التالية:

-لا يزال الإقتصاد اللبناني يسجّل معدّل نمو ضعيفاً قارب ١،٥ في المئة في العام ٢٠١٧، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فيما بلغ معدل التضخم ٤،٥ في المئة حسب دائرة الإحصاء المركزي. وهو مستوى لا يكفي لتأمين فرص العمل اللازمة للحدّ من البطالة العالية ولا لضمان التراجع التدريجي لعجز المالية العامة ولمديونية الدولة.

-على الصعيد المصرفي: ما زالت الودائع المصرفية تشكّل أهم محرّكات نمو النشاط المصرفي. وهي بلغت في نهاية ٢٠١٧ ما يوازي ١٧٣،٠ مليار دولار مسجّلةً زيادةً سنوية بنسبة ناهزت ٤ في المئة. إن حجم الودائع كافٍ لتغطية الاحتياجات التمويلية للإقتصاد الوطني بقطاعَيْه العام والخاص، وتسعى المصارف باستمرار إلى استقطاب المزيد من الودائع من العملاء المقيمين وغير المقيمين.

أما رساميل المصارف وأموالها الخاصة، فهي قاربت مستوى تاريخياً بلغ ١٩،١ مليار دولار مشكّلة نحو ٨،٧ في المئة من إجمالي الميزانية المجمّعة. وهي تقوّي المراكز المالية للمصارف، بحيث ناهز معدل الملاءة في القطاع ١٦ في المئة، حسب معايير بازل ٣ في نهاية العام ٢٠١٧.

أما إجمالي قروض المصارف للقطاع الخاص، المقيم وغير المقيم، من دون احتساب قروض مصارف الأعمال والاستثمار، فقارب ٦٠،٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٥٧،٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتُها ٥،٥ في المئة. علماً أن معدّل ارتفاع هذه التسليفات آخذ في التباطؤ عموماً، عاكساً مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان. لكنّه يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ عدم الاستقرار السائد في المنطقة.

علماً أن القروض الشخصيّة الممنوحة من المصارف في العام ٢٠١٧ زادت بنسبة ٨،١ في المئة، وهي تشمل خصوصاً القروض التعليمية والقروض السكنية. وتُظهر الإحصاءات أن إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد، الموافق عليها في فترة ١٩٩٧- نهاية أيلول ٢٠١٧ وصل إلى ١١،٠٢٨ مليار ليرة (ما يعادل ٧،١٣ مليار دولار). وقد شكّلت حصة الصناعة من إجمالي هذه التسليفات ٥٩ في المئة مقابل ٣٠ في المئة للسياحة و١١ في المئة للزراعة.

-التزام الحكومة والمجلس النيابي إعداد وإقرار الموازنة العامة لسنة ٢٠١٨، في دليل واضح على حرص السلطات المختصّة على إعادة الإنتظام والشفافيّة إلى المالية العامة، ووقف التسيّب الإنفاقي المتفلّت من أي ضوابط. وتناشد الجمعية استمرار هذا النهج وتأمل استكماله بالتصديق على قطع حسابات السنوات الطويلة السابقة، كما تؤكد مجدداً موقفها الرافض للتشريع الجديد الوارد في موازنة العام ٢٠١٧، والذي فرض الإزدواج الضريبي الذي طاول بعض النشاطات وطاول القطاع المصرفي بشكل خاص. وكانت الجمعية تأمل إدراج نص في صلب قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ يصحّح هذا الإجراء، فـ«ليس طبيعياً أن يُكلَّف القطاع المصرفي بضريبة تصل نسبتُها عملياً إلى ٥٠ في المئة على أرباحه، ما يحدّ من تطوير رساميله وتالياً من قدرته على استقطاب الودائع وعلى تمويل الدولة والاقتصاد في فترة تضمّن برنامج الاستثمار بالبنى التحتية حصةً عالية من التمويل على عاتق القطاع الخاص». كما تأمل الجمعية أن تجد السلطة النقدية المشرفة على القطاع والسلطات المالية معالجة إيجابية لهذا الموضوع.

-دولياً، جاء انعقاد مؤتمر «سيدر» ليشكّل بدوره، سواء من خلال مشاركة عدد كبير من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية أم من خلال التعهّدات المالية تجاه لبنان، علامة إيجابيّة في رصيد العهد والحكومة اللبنانية، وهو برهان جديد على حرص المجتمع الدولي على مواصلة حماية الإستقرار في لبنان والحؤول دون إنزلاق بلدنا إلى ما دون الخطوط الحمر الإقتصادية والإجتماعية والمالية. وتضم الجمعية صوتها إلى أصوات الدول والمنظمات المشاركة في هذا المؤتمر والتي طالبت لبنان الرسمي بإجراء سلسلة إصلاحات جذرية وبنيوية باتت ملحّة في المجالات المالية والإدارية والإقتصادية. وتأمل أن يتمكّن لبنان من تشكيل حكومة جديدة بعد الإنتخابات النيابيّة، في أقصر وقت ممكن، وأن تعكف السلطتان التنفيذية والتشريعية على تنفيذ التعهّدات الإصلاحية المقطوعة، تأكيداً على مواكبة الالتزام الخارجي حيال لبنان بالتزام داخلي رسمي لا مناص منه. كما أن الجمعية جددت التأكيد على أهميّة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وعلى ضرورة استكمال الشروط والتدابير التنظيمية الواجبة لمباشرة تطبيق القانون الجديد الناظم لهذه الشراكة.

-على صعيد الزيارة التي قام بها مؤخّراً وفد من جمعية المصارف إلى واشنطن ونيويورك في إطار برنامج الإتصالات الدورية مع مراكز القرار الأميركية ومع المنظمات الدولية المعنيّة بالشؤون المالية والمصرفية: كانت مناسبة جدّدت فيها هذه المرجعيّات الخارجيّة تقديرها لحسن أداء القطاع المصرفي اللبناني في تطبيق قواعد الإمتثال تحت سقف السطات النقدية والرقابية المحليّة، كما أعربت المصارف الأميركية المراسلة عن ارتياحها للتعامل مع النظام المصرفي اللبناني استناداً إلى عاملين: الأول هو حسن إدارة المخاطر من قبل المصارف العاملة في لبنان، والثاني هو التزام المصارف اللبنانية قواعد العمل المصرفي الدولي، بما فيها القواعد الأميركية.

وختم طربيه بالقول إن هذه المعطيات «تثبت أن القطاع المصرفي اللبناني استطاع أن يبرهن مرةً أخرى عن مناعة راسخة في وجه التحدّيات الداخلية والخارجية، وعن قدرة واضحة وأكيدة على التكيّف مع أصعب الظروف وأكثرها تعقيداً».

النهار
الخميس ١٩ نيسان ٢٠١٩

طربيه: لبنان ليس على شفير أزمة بل نجح في معالجة انعكاسات أزمة المنطقة

في لقائه الدوري مع الصحافة الاقتصادية، عرض رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه تطور أهم المؤشّرات المالية والاقتصادية، وموقف الجمعيّة من أبرز القضايا والشؤون الوطنية والاقتصادية والمهنية المطروحة في البلاد.

وفي كلمته أكد طربيه أن "الاقتصاد اللبناني لا يزال يسجّل معدّل نمو ضعيفاً قارب ١،٥% في العام ٢٠١٧، بحسب تقديرات صندوق النقد الدولي، فيما بلغ معدل التضخم ٤،٥% بحسب دائرة الإحصاء المركزي. والكل يدرك أن هذا المستوى من النمو لا يكفي لتأمين فرص العمل اللازمة للحدّ من البطالة العالية ولا لضمان التراجع التدريجي لعجز المالية العامة ولمديونية الدولة.

أما على الصعيد المصرفي، فأشار طربيه الى "أن الودائع المصرفية لا تزال تشكّل كالعادة أهم محرّكات نمو النشاط المصرفي. وقد بلغت هذه الودائع في نهاية ٢٠١٧ ما يوازي ١٧٣،٠ مليار دولار مسجّلةً زيادةً سنوية بنسبة ناهزت ٤%. كما أن حجم الودائع كافٍ لتغطية الحاجات التمويلية للاقتصاد الوطني بقطاعَيْه العام والخاص، وتسعى المصارف باستمرار الى استقطاب المزيد من الودائع من العملاء المقيمين وغير المقيمين. أما رساميلنا وأموالنا الخاصة، فقد قاربت مستوىً تاريخياً بلغ ١٩،١ مليار دولار مشكّلةً نحو ٨،٧% من إجمالي الميزانية المجمّعة. وتكتسب هذه الأموال الخاصة أهمية كبرى لجهة تعزيز ثقة المودع المحلّي والأجنبي بالقطاع المصرفي اللبناني. كما أنها تقوّي المراكز المالية للمصارف بحيث ناهز معدل الملاءة في القطاع ١٦% بحسب معايير بازل ٣ في نهاية العام ٢٠١٧. من جهة أخرى، فإن إجمالي قروضنا للقطاع الخاص، المقيم وغير المقيم، من دون احتساب قروض مصارف الأعمال والاستثمار، قارب ٦٠،٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧ مقابل ٥٧،٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٦، أي بزيادة نسبتُها ٥،٥%؛ علماً أن معدّل ارتفاع هذه التسليفات آخذ في التباطؤ عموماً، عاكساً مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان. لكنّه يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ عدم الاستقرار السائد في المنطقة، ويدلّ على التزام المصارف بتمويل حاجات القطاع الخاص في جميع الأوقات."

وإذ أكد أن "المصارف مستمرة في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسّسات، بكلفة مقبولة بالليرة وبالعملات الأجنبية، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها"، أوضح أن القروض الشخصيّة الممنوحة من المصارف في العام ٢٠١٧ زادت بنسبة ٨،١%، وهي تشمل خصوصا القروض التعليمية والقروض السكنية، وقد أمّن القطاع المصرفي من خلال مختلف آليات الإقراض السكني مسكناً لحوالى ١٣١ ألف أُسرة لبنانية في مختلف المناطق، ما رفع حجم محفظة القروض السكنية الى نحو ١٣ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٧؛ وهي بمعظمها لمصلحة ذوي الدخل المحدود وبفوائد متدنّية ومدعومة، علماً أننا أضفنا الى هذه المحفظة خلال العام الماضي أكثر من ٦ آلاف قرض سكني جديد، كدليل إضافي على أن الاستقرار الإجتماعي هو من أولويّات المصارف اللبنانية. وتُظهر الإحصاءات أن إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد، الموافَق عليها في فترة ١٩٩٧- نهاية أيلول ٢٠١٧ وصل الى ١١،٠٢٨ مليار ليرة (ما يعادل ٧،١٣ مليارات دولار). وقد شكّلت حصة الصناعة من إجمالي هذه التسليفات ٥٩% مقابل ٣٠% للسياحة

و١١% للزراعة. ولم تترافق زيادة التسليفات المصرفية مع تدهور في نوعية محفظة الإقراض للقطاع الخاص، إذ بقيت نسبة الديون الصافية غير العاملة (NNPL'S) إلى إجمالي المحفظة في مستوى متدنٍّ وبحدود ٣،٨٦%، فيما بلغت نسبة المؤونات إلى الديون المشكوك بتحصيلها ٦٠،٩%. فيما بلغت التسليفات للقطاع العام في نهاية العام ٢٠١٧ ما يوازي ٣١،٩ مليار دولار مسجّلة تراجعاً بنسبة ٨%، شأنها في العام ٢٠١٦."

وفي آخر التطورات المحليّة والدوليّة، توقف طربيه عند حدثين مهمّين، واحد محلي وآخر دولي، سيكون لهما أثر أكيد في حياتنا العامة، لا سيّما من الناحيتين الإقتصادية والمالية.

فقد شهد الشهر المنصرم التزام الحكومة والمجلس النيابي التعهّد المقطوع للرأي العام بإعداد وإقرار الموازنة العامة لسنة ٢٠١٨، في ما شكّل دليلاً واضحاً على حرص السلطات المختصّة على إعادة الانتظام والشفافيّة الى المالية العامة، ووقف التسيّب الإنفاقي المتفلّت من أي ضوابط. وإننا إذ نحيّي هذا النهج ونناشد الإستمرار فيه، نأمل استكماله بالتصديق على قطع حسابات السنوات الطويلة السابقة، لإزالة كلّ التباس يشوب إدارة المال العام في لبنان.

وجدد موقف جمعية المصارف الرافض للتشريع الجديد الوارد في موازنة العام ٢٠١٧، والذي فرض الازدواج الضريبي الذي "طاول بعض النشاطات وطاولنا كقطاع مصرفي بشكل خاص. وكنّا نأمل إدراج نص في صلب قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٨ يصحّح هذا الإجراء. فليس طبيعياً أن يُكلَّف القطاع المصرفي بضريبة تصل نسبتُها عملياً إلى ٥٠% على أرباحه، ما يحدّ من تطوير رساميله وتالياً من قدرته على استقطاب الودائع وعلى تمويل الدولة والاقتصاد في فترة تضمّن برنامج الاستثمار بالبنى التحتية حصةً عالية من التمويل على عاتق القطاع الخاص. نأمل أن تجد السلطة النقدية المشرفة على القطاع والسلطات المالية الحريصة على العدالة الضريبيّة معالجة إيجابية لهذا الموضوع. فليس من سلطة في العالم تكلّف مصارفها بالضرائب على ودائعها لدى البنوك المركزية، ثم تعود وتكلّفها بالضريبة على أرباحها من المبالغ نفسها."!

أما على الصعيد الدولي، أشار طربيه الى انعقاد مؤتمر " سيدر" جاء ليشكّل بدوره، سواء من خلال مشاركة عدد كبير من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية أو من خلال التعهّدات المالية تجاه لبنان، علامة إيجابيّة في رصيد العهد والحكومة اللبنانية، وهو برهان جديد على حرص المجتمع الدولي على مواصلة حماية الإستقرار في لبنان والحؤول دون انزلاق بلدنا الى ما دون الخطوط الحمر الإقتصادية والإجتماعية والمالية"، وقال: "نضمّ صوتنا الى أصوات الدول والمنظمات المشاركة في هذا المؤتمر والتي طالبت لبنان الرسمي بإجراء سلسلة إصلاحات جذرية وبنيوية باتت ملحّة في المجالات المالية والإدارية والإقتصادية."

وجدد تأكيده أهميّة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام وعلى ضرورة استكمال الشروط والتدابير التنظيمية الواجبة لمباشرة تطبيق القانون الجديد الناظم لهذه الشراكة، تسريعاً للإفادة من انعكاسات المشاريع المقترحة للتمويل الدولي الميسّر على الحركة الاقتصادية في البلاد وعلى تحفيز النمو واستحداث فرص عمل جديدة، لافتاً الى أن القطاع المصرفي اللبناني الذي يشكّل الركيزة الأساسيّة للاقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص، يعتبر نفسه معنيّاً بصورة مباشرة وأولويّة بالمشاركة بفعاليّة في تمويل مشاريع البنى التحتية الملحظة في البرامج الحكوميّة، وخصوصاً أن قطاعنا يتمتّع بالقدرات التمويليّة كما بالخبرات والكفايات اللازمة لتأدية هذا الدور البديهي، على نحو يعزّز دوره الإنمائي المعهود."

وأشار الى الزيارة التي قام بها أخيراً وفد من جمعية المصارف الى واشنطن ونيويورك في إطار برنامج الإتصالات الدورية مع مراكز القرار الأميركية ومع المنظمات الدولية المعنيّة بالشؤون المالية والمصرفية، لافتا الى أنها مناسبة جدّدت فيها هذه المرجعيّات الخارجيّة تقديرها لحسن أداء القطاع المصرفي اللبناني في تطبيق قواعد الإمتثال تحت سقف السطات النقدية والرقابية المحليّة، كما أعربت المصارف الأميركية المراسلة عن ارتياحها للتعامل مع النظام المصرفي اللبناني استناداً الى عاملين اثنين: الأول هو حسن إدارة المخاطر من المصارف العاملة في لبنان، والثاني هو التزام المصارف اللبنانية بقواعد العمل المصرفي الدولي، بما فيها القواعد الأميركية.

وردا على سؤال عن صيغة شراكة المصارف اللبنانية في المشاريع المرصودة لخطة الحكومة والتي كانت محور مؤتمر "سيدر"، قال طربيه: "ينظم صيغة الشراكة المشترع والقانون والمرسوم التطبيقي، ونحن نموّل في الأساس الشركات والمتعهدين الذين سيتولون التنفيذ ولسنا ضالعين مباشرة في تنفيذ أشغال أو صفقات. ولن تأتي الحاجة دفعة واحدة لكل المشاريع وبإمكاناتنا الحالية يمكن أن نواكب عملية مؤتمر "سيدر" وتمويل المشاريع التي سيؤمنها المؤتمر من خلال التدرج بالتمويل المصرفي حتى تغطية كامل الحاجات التي تمتد لسنوات.

وأكد طربيه أن لبنان ليس على شفير أزمة بل هو في منطقة تشهد أزمة، ونجحنا حتى الآن في معالجة نتائج انعكاسات الأزمة في المنطقة.

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday 5 April 2018

Torbey: Banks support ethical industry

The Daily Star

BEIRUT: Head of the Association of Banks in Lebanon Joseph Torbey said Wednesday that banks are fully complying with all procedures and laws as part of efforts to combat money laundering and terrorism financing. "In accordance with the principles of the Basel Committee, all banks should have adequate policies and procedures as well as due diligence rules on clients to promote ethical and professional standards in the banking sector and to prevent any bank from being used in any illegal activity," Torbey, who is also the chairman of the Executive Committee of the Union of Arab Banks, told a conference on combating money laundering organized by the Union of Arab Banks.

Lebanese and Arab banks have been updating their procedures and guidelines in a concerted effort to crackdown on money laundering and terrorism funding.

These banks hold regular meetings with U.S. and European officials to keep them abreast of the latest measures adopted by these lenders.

"We have chosen our meeting today to be under the title 'One Hand to Meet the Challenges of Our Arab Banks' based on the fact that the banking sector is the mainstay of the economic and financial life of our Arab countries. The issue of combating money laundering, the mechanisms of drying up the sources of terrorism and tax evasion has become the concern of the international regulatory organizations," Torbey said.

He added that sanctions are a clear and decisive message for banks so they won't be too lax in self-monitoring, and to apply international standards and laws to combat money laundering and terrorism funding.

"This requires all of us to make every effort to protect and safeguard our financial system and to maintain its integrity and efficiency," Torbey explained, adding that financial institutions in general and banks in particular, have become the target for those behind the financial crimes.

"Anti-money-laundering and the financing of terrorism have become important and interrelated. The perpetrators of the crime are making every effort to access the banking system of countries. The banking systems have become one of the most important battlefields for money laundering and terrorist financing," Torbey said.

He commended the cooperation between the Arab banks and interior ministries in Arab countries to combat all attempts to launder money through the financial systems.

For his part, Interior Minister Nouhad Machnouk said that the cooperation between banks and the security forces has become a success story in Lebanon.

Machnouk added that the Lebanese banking sector remained solid and robust even in difficult times and during severe financial crisis in the world.

Machnouk said that the Lebanese banking sector is still the backbone of the economy.

The minister also noted that the deposits of the lenders are three times the size of the GDP.

الجمهورية

الأربعاء ١٤ آذار ٢٠١٨ – العدد ٢٠٧٢

طربيه: المصارف والجيش ركيزتا الإستقرار في لبنان

رأى رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن "دعم الجيش اللبناني هو من ثوابت الجمعية انطلاقاً من اليقين الراسخ بأن القطاع المصرفي والجيش يشكّلان الركيزتين الأساسيتين للاستقرار في لبنان".

وفد المقاولين في جمعية المصارف

قام وفد من مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في قيادة الجيش، ضمّ العميد الركن فادي أبي فراج والعميد الركن الطيار هشام ذبيان والعميد الركن سعيد قزح، بزيارة جمعية مصارف لبنان حيث استقبله رئيس الجمعية جوزف طربيه ونائب الرئيس سعد الأزهري بحضور الأمين العام مكرم صادر ومدير الإعلام جورج أبي صالح.

> المقاولون عرضوا لتأخر الدولة في سداد حقوقهم بما يُراكم قروضهم للمصارف

شكر الوفد مجلس إدارة الجمعية على الدعم الذي تقدّمه سنوياً للمؤتمر الإقليمي الذي ينظّمه المركز والذي عقد دورته الثامنة في 20 شباط الماضي بعنوان: دعم الإستقرار والتنمية في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وفي المناسبة، قدّم الوفد الى رئيس الجمعية نسخة عن التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الثامن الذي شاركت فيه نخبة من كبار الباحثين اللبنانيين والأجانب. وأثنى طربيه على الجهد المميّز الذي يقوم به مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش اللبناني والذي يعطي صورة مشرقة عن المؤسسة العسكرية اللبنانية واهتمامها بالشؤون الإستراتيجية الإقليمية والتي لها تأثير أكيد على أوضاعنا المحلية، مؤكّداً أن دعم الجيش اللبناني هو من ثوابت الجمعية انطلاقاً من اليقين الراسخ بأن القطاع المصرفي والجيش يشكّلان الركيزتين الأساسيتين للاستقرار في لبنان. وقد حمّل الوفد العسكري تحيات الجمعية الى قائد الجيش العماد جوزف عون وسائر أركان المجلس العسكري والقيادة العليا، مثمّناً المساعي الدؤوبة التي يقومون بها للحفاظ على أمن الوطن والمواطن وعلى تعزيز قدرات الجيش عديداً وعتاداً.

كما زار جمعية المصارف وفد من نقابة المقاولين برئاسة مارون الحلو، في حضور رئيسها الفخري الشيخ فؤاد الخازن، حيث عرض العقبات التي تواجه قطاع المقاولات في المرحلة الراهنة، لا سيّما بسبب تأخر الدولة في سداد حقوق المتعهّدين المالية، ما يرتّب على بعض شركات المقاولات التزامات متراكمة تجاه المصارف. وقد اتفق الطرفان على متابعة التواصل لما فيه مصلحة الإقتصاد الوطني، باعتبار أن لقطاع المقاولات دوراً حيوياً في إيجاد فرص العمل وتنمية البنى التحتية للبلاد وتنشيط الحركة الإقتصادية، وأن من مصلحة المصارف أن يتمكّن هذا القطاع من تجاوز الصعوبات التي تعيق نشاطه.

وكان طربيه استقبل أيضاً وفداً من نقابة الصيارفة في لبنان برئاسة النقيب سمير سرور عرض لممثلي جمعية المصارف بعض المعوقات التي تواجه أهل المهنة في تعاملهم مع المصارف.

الوكالة الوطنية للإعلام

الثلاثاء ١٣ آذار ٢٠١٨

وفد من مركز البحوث في قيادة الجيش زار جمعية المصارف

المناسبة، قدم الوفد الى رئيس الجمعية نسخة من التوصيات التي صدرت عن المؤتمر الثامن الذي شاركت فيه نخبة من كبار الباحثين اللبنانيين والأجانب.

وأثنى طربيه على "الجهد المميز الذي يقوم به مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في الجيش والذي يعطي صورة مشرقة عن المؤسسة العسكرية اللبنانية واهتمامها بالشؤون الإستراتيجية الإقليمية، والتي لها تأثير أكيد على أوضاعنا المحلية"، مؤكدا أن "دعم الجيش من ثوابت الجمعية انطلاقا من اليقين الراسخ أن القطاع المصرفي والجيش يشكلان الركيزتين الأساسيتين للاستقرار في لبنان."

وطنية - زار وفد من مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية في قيادة الجيش، ضم العميد الركن فادي أبي فراج والعميد الركن الطيار هشام ذبيان والعميد الركن سعيد قزح، جمعية مصارف لبنان، حيث استقبله رئيس الجمعية جوزف طربيه ونائب الرئيس سعد الأزهري، في حضور الأمين العام مكرم صادر ومدير الإعلام جورج أبي صالح.

وشكر الوفد مجلس إدارة الجمعية على الدعم الذي تقدمه سنويا للمؤتمر الإقليمي الذي ينظمه المركز والذي عقد دورته الثامنة في ٢٠ شباط الماضي بعنوان "دعم الإستقرار والتنمية في الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط". وفي

وحمل الوفد العسكري تحيات الجمعية الى قائد الجيش العماد جوزف عون وسائر أركان المجلس العسكري والقيادة العليا، مثمنا "المساعي الدؤوبة التي يقومون بها للحفاظ على أمن الوطن والمواطن وعلى تعزيز قدرات الجيش عديدا وعتادا."

كذلك زار جمعية المصارف وفد من نقابة المقاولين برئاسة المهندس مارون الحلو، في حضور رئيسها الفخري الشيخ فؤاد الخازن، حيث عرض العقبات التي تواجه قطاع المقاولات في المرحلة الراهنة، "ولا سيما بسبب تأخر الدولة في سداد حقوق المتعهدين المالية، ما يرتب على بعض شركات المقاولات التزامات متراكمة تجاه المصارف."

واتفق الطرفان على متابعة التواصل "لما فيه مصلحة الإقتصاد الوطني، باعتبار أن لقطاع المقاولات دورا حيويا في إيجاد فرص العمل وتنمية البنى التحتية للبلاد وتنشيط الحركة الإقتصادية، وأن من مصلحة المصارف أن يتمكن هذا القطاع من تجاوز الصعوبات التي تعيق نشاطه."

وكان طربيه استقبل وفدا من نقابة الصيارفة في لبنان برئاسة النقيب سمير سرور عرض لممثلي جمعية المصارف بعض المعوقات التي تواجه أهل المهنة في تعاملهم مع المصارف .

النهار
الخميس ١ آذار ٢٠١٨ – العدد ٢٠٦١

"جمعيّة المصارف" كرمت القصار: مرجعية ذات وزن مرجح وموثوقية عالية

كرمت جمعية مصارف لبنان الرئيس السابق للهيئات الاقتصادية عدنان القصار، في حفل غداء أقيم ظهر امس في فندق لو غراي، في حضور شخصيات مصرفية واقتصادية ورجال اعمال .

والقى رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه كلمة شدد فيها على دور القصار في عالم الاعمال والمصارف وقال: "لقد لعبت غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان طوال ثلاثة عقود ونيف، برئاسة الرئيس عدنان القصار، دورا محوريا في تعبئة جهود مختلف الهيئات الإقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية، وفي توفير الظروف المؤاتية للتعاون والتشاور وتوحيد الرؤية والموقف إزاء القضايا الوطنية الهامة، ولا سيما إزاء شؤون الإقتصاد اللبناني وشجونه.

ونظرا للخبرة الكبيرة التي راكمها الرئيس عدنان القصار، فقد أجمع اتحاد الغرف في لبنان، ومن ثم الهيئات الإقتصادية كافة على اختياره رئيسا لها، وتم تجديد الثقة بشخصه المرة تلو المرة ليستمر في تولي هاتين الرئاستين."

أما على الصعيد المصرفي، فأوضح طربيه أنه "منذ العام ١٩٨٠، دخل عدنان القصار وشقيقه عادل، نادي أصحاب المصارف بتملكهما أكثرية أسهم "فرنسبنك" المتولد عن اندماج بنك صباغ والبنك الفرنسي للشرق الأوسط. ومنذ ذلك التاريخ، لا يزال فرنسبنك ينتخب عضوا في مجلس إدارة جمعية المصارف، كما أصبح يحتل مركزا طليعيا في القطاع المصرفي اللبناني المؤلف حاليا من ٦٥ مصرفا. ويشكل الرئيس القصار، على الصعيد المصرفي، مرجعية ذات وزن مرجح، وذات موثوقية عالية، بحيث يعتبر طلب مشورتها

ودعمها ركيزة أساسية لنجاح كل موقف أو تحرك يمس الإقتصاد اللبناني عموما والأسرة المصرفية خصوصا."

ثم تحدث القصار، فقال: "إن تكريمكم لي كجمعية مصارف لبنان، له بصمة خاصة في قلبي وعقلي، لأن أولى ثمرات دخولي إلى القطاع المصرفي، كانت مع شقيقي عادل، من خلال مصرف فرنسبنك وذلك في العام ١٩٨٠، والذي تمكنا من تحويله إلى مجموعة مصرفية ومالية لها مكانتها المتقدمة لبنانيا وعربيا."

وتابع: "لقد حملتم، شعلة العمل المصرفي، ورفعتم إسم قطاعنا المصرفي اللبناني عاليا، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بنضالكم وتضحياتكم الكبرى، في ظروف صعبة للغاية، مرو بها لبنان، خلال محطات تاريخية معينة، وكنتم خلالها مجموعة واحدة متكاملة في الرؤية والأهداف والأعمال، فحققتم الإنجازات والنجاحات، في بيئة مصرفية تتسم بتسارع التحديات والاستحقاقات والضغوط، ولا سيما على الصعيد الرقابي والتشريعي."

وقال القصار: "لقد حولتم قطاعنا المصرفي إلى قلعة قوية وصامدة، مدافعة عن لبنان، ومعززة لثقة المجتمع الدولي ببلدنا، وقطاعنا المصرفي، واقتصادنا الوطني. لقد عرفتم كيف تتعاملون مع الأزمات التي عصفت ببلدنا، وخرجتم بالقطاع عافيا وسليما ومتناميا. كل ذلك في وقت قاد فيه جمعيتكم الموقرة، رجالات عظام، على امتداد السنوات الماضية، عرفوا كيف يحافظون على مصداقية القطاع المصرفي اللبناني، ويعززون موقعه، ودوره الاقتصادي والوطني. وها هو الأخ والصديق الصدوق، رفيق الدرب، الدكتور جوزف طربيه، يواصل مسيرة هذه الجمعية، محققا سجلا متميزا من الإسهامات والأدوار المقدرة، في جعل قطاعنا المصرفي، في صلب عملية النهضة الاقتصادية في بلدنا."

وأكد "ان نجاح القطاع المصرفي اللبناني، طوال الاعوام السابقة، ما كان ليتحقق أيضا لولا الدور الفريد لمصرف لبنان، ولحاكمه القادر والحكيم والعتيد رياض سلامة، وذلك بفضل السياسات النقدية والمصرفية التي تبناها ويتبناها اليوم، والتي ساهمت في ترسيخ الإستقرار العام في أسواقنا المالية واقتصادنا الوطني، وأمنت ثقة إستثنائية من المجتمع الدولي في قطاعنا المالي."

الأنوار

الخميس ١ آذار ٢٠١٨

القصّار مكرّماً من جمعية المصارف: حوّلتم قطاعنا المصرفي إلى قلعة قوية

كرّمت جمعية مصارف لبنان الرئيس السابق للهيئات الاقتصادية عدنان القصار، في حفل غداء أُقيم ظهر أمس في فندق لو غراي، بحضور رئيس الجمعية الدكتور جوزيف طربيه والرئيس السابق للجمعية فرانسوا باسيل ونائب رئيس مجلس إدارة مجموعة فرنسبنك عادل القصار والمدير العام لمجموعة فرنسبنك نديم القصار وحشد من الشخصيات المصرفية والاقتصادية ورجال الاعمال.

طربيه

وللمناسبة، ألقى طربيه كلمة مما قال فيها: لعبت غرفة تجارة بيروت وجبل لبنان طوال ثلاثة عقود ونيف، برئاسة الرئيس عدنان القصار، دورا محوريا في تعبئة جهود مختلف الهيئات

الإقتصادية الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية، وفي توفير الظروف المؤاتية للتعاون والتشاور وتوحيد الرؤية والموقف إزاء القضايا الوطنية الهامة، ولا سيما إزاء شؤون الإقتصاد اللبناني وشجونه. ونظرا للخبرة الكبيرة التي راكمها الرئيس عدنان القصار، فقد أجمع اتحاد الغرف في لبنان، ومن ثم الهيئات الإقتصادية كافة على اختياره رئيسا لها، وتم تجديد الثقة بشخصه المرة تلو المرة ليستمر في تولي هاتين الرئاستين.

وأكد طربيه ان الهيئات الإقتصادية في لبنان حافظت، طيلة رئاسته لها، على روح الإلفة والتعاضد والتكافل، وعاشت مكوناتها جميعا في بوتقة واحدة في ظل رئاسة حاضنة للجميع، حريصة على الوحدة والتشاور الدائم في ما بينها ومع الفاعليات النقابية والمهنية، وعلى التطلع باستمرار الى مصلحة الوطن العليا، بمعزل عن الطروحات الشعبوية، متجاوزة كل الإعتبارات الطائفية والحزبية والمناطقية التي كانت ولا تزال تشكل أبرز العقبات أمام تقدم لبنان وازدهاره ورفاهية شعبه.

وقال: كان من الطبيعي أن ينتقل هذا التقدير لشخص عدنان القصار من المستوى اللبناني الى المستويين العربي والدولي، فجاء انتخابه رئيسا لإتحاد الغرف العربية ومن ثم لغرفة التجارة الدولية تتويجا لمسيرة الرجل واعترافا إقليميا وعالميا بمزاياه القيادية والإنسانية. وقد سخر القصار شبكة العلاقات العربية والدولية الواسعة التي نسجها طوال مساره هذا في خدمة لبنان واللبنانيين، ولاسيما قطاع الأعمال بمختلف مكوناته الإقتصادية والمصرفية.

وأردف طربيه: «على الصعيد العام، فالكل يدرك ويقدر دور عدنان القصار السياسي من خلال توليه وزارة الاقتصاد والتجارة ومشاركته عن كثب في صنع العديد من القرارات السياسية والاقتصادية طوال العقود المنصرمة، كما يقدر الكل دوره الريادي والطليعي في قيادة اتحادات الغرف في لبنان والعالم العربي، وحتى على المستوى العالمي، في قيادته غرفة التجارة الدولية كأول رئيس عربي لها.«

وتابع: «أما على الصعيد المصرفي، فمنذ العام ١٩٨٠، دخل عدنان القصار وشقيقه عادل، نادي أصحاب المصارف بتملكهما أكثرية أسهم «فرنسبنك» المتولد عن اندماج بنك صباغ والبنك الفرنسي للشرق الأوسط. ومنذ ذلك التاريخ، لا يزال فرنسبنك ينتخب عضوا في مجلس إدارة جمعية المصارف، كما أصبح يحتل مركزا طليعيا في القطاع المصرفي اللبناني المؤلف حاليا من ٦٥ مصرفا. ويشكل معالي الرئيس القصار، على الصعيد المصرفي، مرجعية ذات وزن مرجح، وذات موثوقية عالية، بحيث يعتبر طلب مشورتها ودعمها ركيزة أساسية لنجاح كل موقف أو تحرك يمس الإقتصاد اللبناني بعامة والأسرة المصرفية بوجه خاص".

وختم: «إن الرئيس عدنان القصار يغادر اليوم رئاسة الهيئات الاقتصادية تاركا وراءه تراثا أصيلا من التعاون ووحدة الموقف، وهو يسلم الأمانة الى الرئيس محمد شقير الذي اختارته الهيئات بالإجماع لمتابعة المسيرة. وإننا إذ نهنىء الرئيس الجديد للهيئات الأستاذ محمد شقير على الإجماع الذي حظي به لخلافة معالي الرئيس عدنان القصار، فإننا نعرب عن الآمال التي يعلقها الجميع، في ضوء التجارب الماضية والقناعات الراسخة، بمواصلة نهج التوافق والتعقل والاعتدال الذي رسمه الرئيس القصار في مسيرته الناجحة. أخي الرئيس عدنان، لنا منك القدوة الدائمة، ولك منا المحبة الدائمة، مع الدعاء الصادق بدوام الصحة والعطاء وطول العمر.«

القصار

ثم تحدّث القصّار، ومما قال: إن تكريمكم لي كجمعية مصارف لبنان، له بصمة خاصة في قلبي وعقلي، لأن أولى ثمرات دخولي إلى القطاع المصرفي، كانت مع شقيقي عادل، من خلال مصرف فرنسبنك وذلك في العام ١٩٨٠، والذي تمكنا من تحويله إلى مجموعة مصرفية ومالية لها مكانتها المتقدمة لبنانيا وعربيا.

وتابع: «لقد حملتم شعلة العمل المصرفي، ورفعتم إسم قطاعنا المصرفي اللبناني عاليا، على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بنضالكم وتضحياتكم الكبرى، في ظروف صعبة للغاية، مر بها لبنان، خلال محطات تاريخية معينة، وكنتم خلالها مجموعة واحدة متكاملة في الرؤية والأهداف والأعمال، فحققتم الإنجازات والنجاحات، في بيئة مصرفية تتسم بتسارع التحديات والاستحقاقات والضغوط، ولا سيما على الصعيد الرقابي والتشريعي.«

وقال القصار: «لقد حولتم قطاعنا المصرفي إلى قلعة قوية وصامدة، مدافعة عن لبنان، ومعززة لثقة المجتمع الدولي ببلدنا، وقطاعنا المصرفي، واقتصادنا الوطني. لقد عرفتم كيف تتعاملون مع الأزمات التي عصفت ببلدنا، وخرجتم بالقطاع عافيا وسليما ومتناميا. كل ذلك في وقت قاد فيه جمعيتكم الموقرة، رجالات عظام، على امتداد السنوات الماضية، عرفوا كيف يحافظون على مصداقية القطاع المصرفي اللبناني، ويعززون موقعه، ودوره الاقتصادي والوطني. وها هو الأخ والصديق الصدوق، رفيق الدرب، الدكتور جوزف طربيه، يواصل مسيرة هذه الجمعية، محققا سجلا متميزا من الإسهامات والأدوار المقدرة، في جعل قطاعنا المصرفي، في صلب عملية النهضة الاقتصادية في بلدنا".

الديار

الأربعاء ١٤ شباط ٢٠١٨

«جمعيّة المصارف» تتشاور مع عون وبري
طربيه : يهمّنا أن يبقى لبنان مركزاً مالياً يتمتّع بكلّ المميّزات التفاضليّة للعب هذا الدور

جال وفد من جمعية المصارف على رئيس الجمهورية والمجلس النيابي ميشال عون ونبيه بري للتشاور والتداول في المواضيع ذات الاهتمام المشترك.

وطلب عون من جمعية مصارف لبنان المحافظة على استمرارية العمل الاقتصادي، واستمرار التسليفات التي من شأنها ان تدعم الطبقة الوسطى في لبنان.

موقف عون نقله عنه رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه الذي زار قصر بعبدا قبل ظهر امس على رأس وفد من الجمعية، حيث عرض مع رئيس الجمهورية الاوضاع العامة في البلاد والتطورات الاخيرة، ودور المصارف في المحافظة على الاستقرار المالي. كما تم التطرق الى الاجراءات

التي تتخذها المصارف بالتنسيق مع مصرف لبنان، والتي كانت موضع بحث في زيارة نائب وزير الخزانة الاميركية لشؤون مكافحة الارهاب السيد مارشال بيلنغسلي. واثار رئيس الجمعية واعضاء الوفد موضوع الرسوم المطروحة على القطاع المصرفي والازدواج الضريبي والرسوم على الفوائد، مشددين على اعتماد العدالة في تطبيق الضرائب .

وتم التداول خلال الاجتماع بعدد من الاقتراحات التي وعد الرئيس عون بدرسها مع المعنيين

وبعد اللقاء ادلى الدكتور طربيه بتصريح الى الصحافيين فقال:

»قمنا بزيارة لفخامة الرئيس على رأس جمعية مصارف لبنان ضمن اطار الزيارات الدورية التي نقوم بها لفخامته، وخصوصاً بعد تلاحق الاحداث على الساحة اللبنانية والمنطقة. وكان تركيز على استمرار الاستقرار السياسي والامني في لبنان الذي قطع في الاسبوعين الماضيين اشواطا بعيدة، بفضل قدرة فخامة الرئيس على استيعاب التطورات التي حصلت.«

وأكد طربيه على «ان الاحداث القادمة تفرض علينا استمرار التحاور، سواء كان ذلك يتعلق بالمراجعات التي تقوم بها وزارة الخزانة الاميركية على القوانين المتعلقة بقضايا الامتثال، او بمتابعة العقوبات على بعض الجهات الموجودة في لبنان او في الخارج، إضافة الى مواضيع اقتصادية اخرى تبرز من وقت الى آخر كقضية الغاز والتحرش الاسرائيلي في موضوع استكشاف الغاز اللبناني، إضافة الى المعارك العسكرية الدائرة في سوريا وما يحصل خلالها من استعمال للاجواء اللبنانية. فكل هذه المواضيع من شأنها التأثير على الاستقرار، ونحن كنا بالفعل ممتنين لفخامة الرئيس عون على التكاتف الوطني الذي حصل على هذا الصعيد، والذي اتاح للاسواق الاستمرار بالعمل بصورة جيدة، وقد طمأننا فخامته الى استمرار الاستقرار المبني على التعاون والوحدة الوطنية.«

سئل: هل تم حل مسألة القروض السكنية والفوائد المتعلقة بها؟

أجاب: «في الموضوع الاقتصادي التقني، هناك توجيهات من قبل فخامة الرئيس بضرورة المحافظة على استمرارية العمل الاقتصادي، واستمرار التسليفات التي من شأنها أن تدعم الطبقة الوسطى. وهناك ثقة كبيرة بالقطاع المالي وبمصرف لبنان الذي يدير هذه الامور. وبالفعل نحن لسنا في جو ازمة، بل في جو معالجات تتطور على ضوء الحاجة.«

سئل: كيف كانت انعكاسات توقيع عقود النفط مع الشركات حول البلوكين رقم ٤ و٩ على الوضع الاقتصادي؟

أجاب: «إن التوقيع بالنسبة للبنان كبلد نفطي واعد، يعتبر قضية مهمة جداً. فليس فقط لبنان من يترقب نتائجه، بل جميع الاسواق المالية التي تتعاطى معه، وكذلك المصارف التي لها ديون عليه، إضافة الى المودعين اللبنانيين الذين ينتظرون دائماً إيجابيات تشجعهم على استمرار التعاطي مع الاقتصاد اللبناني. فهذا حدث مهم جداً، وستكون له تفاعلات ايجابية في المستقبل على ضوء الاستكشاف والتقدم الذي سيحصل على صعيد تنفيذ العقود التي وُقّعت.«

عند بري

ثم استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري ظهر امس في عين التينة جمعية المصارف برئاسة رئيسها جوزف طربيه، وجرى عرض للأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد.

وقال طربيه بعد اللقاء: زرنا كجمعية مصارف الرئيس بري للتشاور والتداول في المواضيع التي ذات الاهتمام المشترك تبدأ بتعزيز الوفاق الوطني، الى الوضع المالي، الى موضوع الموازنة، الى ما هنالك من تشريعات لنا كجمعية مصارف رأي بأنها يجب ان تعتمد بالسرعة اللازمة والتي تتلعق بصورة خاصة بمواضيع منها مستجد ومنها ما نشأ في السنة الماضية بصورة خاصة في موضوع الضرائب. نحن يهمنا ان يبقى لبنان مركزاً مالياً يتمتع بكل المميزات التفاضلية التي تتيح له ان يلعب هذا الدور ولقينا اقصى التجاوب من دولة الرئيس بري ونحن بالفعل ممتنين له لهذه الجلسة التي غطّت كل المواضيع التي كانت موضع تداول والتي كان له رأي مسبق فيها مبني على الاطلاع والتعاطي بصورة خاصة مع المواضيع التي تتعلق بالمواضيع الاستراتيجية التي تهم كل اللبنانيين

THE DAILY STAR
LEBANON

Wednesday 14 February 2018

Lebanese banks will keep offering loans: ABL chief

The Daily Star
BEIRUT: Head of the Association of Banks in Lebanon Joseph Torbey reaffirmed that the lenders will continue to offer private-sector loans, after a meeting Tuesday with President Michel Aoun. "We have visited the president in the framework of the association's meetings with other officials. Our discussions focused on political and security stability in Lebanon. We also renewed our commitment to the development of the economy," Torbey told reporters.

He said the meeting with the president also touched on U.S. sanctions on some parties in Lebanon.

Torbey reiterated that banks would continue to provide loans to in order to support the middle class.

"The banking and financial sector have great faith in the policies of the Central Bank and I can assure [you] that there is no crisis. We also listened to the guidance of the president who advised us to preserve the economy and continue our lending," he said.

Torbey also underlined the importance of gas exploration off the Lebanese coast in the future, which will have a positive impact on the economy.

The meeting between the Association of Banks and the president also reviewed new taxes on the banking sector.

Lebanese banks consider the new taxes unfair as they would drastically cut their annual profits.

The bankers have been urging the government to seek different options to increase the state's revenues, such as combating waste, carrying out reforms and improving tax collection.

The new taxes came into effect at the start of 2018.

النهار

الخميس ٨ شباط ٢٠١٨ – الكل في جريدة

مصارف لبنان، دعامة الاستقرار والنمو

جوزيف طربيه - رئيس جمعية مصارف لبنان

يشكّل القطاع المصرفي اللبناني دعامةً وطنية أساسية في تعزيز الاستقرار والنمو، وهو نتاج تعاونٍ وثيق بين مساهمين وإدارات خبيرة وذات رؤية من جهة، وبين سلطات نقدية ورقابية هي بدورها على قدر كبير من الخبرة والكفاءة من جهة ثانية. ومصارف لبنان نشاطاتها شاملة تؤمّن لعملائها خدمات الصيرفة بالتجزئة وصيرفة الشركات والصيرفة الالكترونية والاستثمارية وخدمات أسواق القطع والأسواق الماليّة والصيرفة الإسلاميّة وغيرها من المنتجات التي تلبّي مختلف حاجات العملاء. كما يوظف القطاع اكثر من ٣٥٠٠٠ شخصاً من اصحاب المؤهلات العلمية والكفاءات العالية. وتشكّل موجوداته اكثر من ٤ أضعاف الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد، وهو منتشر في أكثر من ١١١ مدينة في ٣٢ دولة في العالم.

وقد حرص القطاع المصرفي اللبناني على مرّ السنين على توفير التمويل للقطاعين الخاص والعام، مومّناً بذلك ديمومة الاقتصاد اللبناني واستمرارية الدولة ومؤسساتها والحفاظ على مدّخرات اللبنانيّين المقيمين والمغتربين، في ظل توالي الظروف الصعبة.

وقد بقي نشاط القطاع المصرفي اللبناني واداؤه سليمين، سيّما لجهة النمو في ميزانيات المصارف، والنسب العالية لمعدلات السيولة وكفاية رأس المال. وبلغت الميزانية المجمّعة للقطاع في نهاية تشرين الأول ٢٠١٧ نحو ٢١٦ مليار د.أ. وبلغ اجمالي الودائع ما يعادل ١٧٣,٥ مليار د.أ.. كما بلغت الاموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 18.7 مليار د.أ. في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٧.

وقد بادر النظام المصرفي اللبناني باكراً الى اعتماد المعايير الدولية والممارسات الفضلى في المهنة المصرفية، بما في ذلك الادارة الرشيدة وادارة المخاطر والتدقيق والتحقق، وكفاية رأس المال ونسب الملاءة، والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، وتطبيق العقوبات ومكافحة التهرّب الضريبي. وفي هذا السياق، طبّق لبنان كل ما هو مطلوب في ما

يختص بمعايير بازل ٣ ، اذ تجاوزت ملاءة القطاع المصرفي الـ١٥% في نهاية ٢٠١٧، وكذلك، فان رؤوس الاموال متوفرة لتطبيق معيار الـ IFRS9، الذي شرعت المصارف اللبنانية بالالتزام بتطبيقه منذ مطلع العام ٢٠١٦.

ان الصناعة المصرفية اللبنانية تقف بثبات في وجه نوعين من التحدّيات: التحدّي الاول داخلي وخاص بالاقتصاد اللبناني، والثاني تحدٍ إقليمي ودولي. ويواجه القطاع المصرفي اللبناني للسنة السابعة على التوالي، الآثار السلبية للأزمة السورية وما انتجته من حجم هائل للنازحين على أراضيه، ما اعاق نموّ اقتصاده الذي تراجع الى معدلات ضئيلة تراوحت بين ١ و٢,٥%. أما على الساحة الدولية، فالكل ملمّ بالقوى المؤثّرة والضاغطة على الصناعة المصرفية العالمية، وما ترتّبه من تحدّيات وأكلاف كبيرة ناجمة عن التغيّر السريع للقوانين والتحوّط للمخاطر.

واليوم اكثر من اي وقت مضى، يبقى قدرنا التأقلم الدائم والمضي قدماً نحو الأمام، في ظل الارادة الدائمة للبنانيين بعدم الشروع في أي مغامرة سياسية كانت او أمنية؛ وفي جو من الحسّ القوي بالوحدة الوطنية. والمطلوب من الدولة اللبنانية الاسراع في:

- **المحافظة على جوّ من الإستقرار السياسي والأمني في البلاد لما في ذلك من تأثيرٍ مباشر على ثقة المستثمرين المحليّين والأجانب، بهدف الخروج من دوامة الركود الذي نشهده حاليّاً.**
- **الحدّ من إعتماد الدولة على المصارف اللبنانيّة لتمويل الدين العامّ والبحث عن سبل تمويلٍ أخرى كالخصخصة والشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ.**
- **دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة لما لهذه المؤسسات من دور حيويّ في تحريك عجلة النموّ الإقتصادي، وتشجيع وتحفيز الإستثمارات الجديدة من قبل القطاع الخاصّ.**
- **إعطاء أولويّة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الميزات التفاضلية للبنان والمحافظة على استقرار التشريعات الراعية للاستثمار وخاصة الضريبية منها، وحماية حقوق الملكية، وتحرير الأسواق وإزالة العوائق أمام الإستثمارات الجديدة من خلال تسهيل عمليّات البدء بممارسة الأعمال (تأسيس الشركات وتشغيلها)، بالإضافة إلى تبسيط الإمتثال الضريبي.**
- **إستكمال تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونيّة (e-government) الذي بدأ مع وزارة الماليّة اللبنانيّة، بهدف الحدّ من البيروقراطيّة والفساد وتعزيز الشفافيّة، مما سيساهم في جذب الإستثمارات الأجنبيّة.**
- **تعزيز القوانين والتشريعات التي تحافظ على لبنان كمركزٍ ماليٍّ في المنطقة (مثل قانون شركات الهولدنغ والأوفشور وغيرها).**
- **إلتزام لبنان بالمعاهدات الماليّة الدوليّة**

جوزف طربيه
رئيس جمعية مصارف لبنان

مصارف لبنان دعامة الاستقرار والنمو

يشكّل القطاع المصرفي اللبناني دعامةً وطنية أساسية في تعزيز الاستقرار والنمو. إنّه نتاج تعاون وثيق بين مساهمين وإدارات خبيرة وذات رؤية من جهة، وبين سلطات نقدية ورقابية على قدر كبير من الخبرة والكفاية من جهة اخرى.

ونشاطات مصارف لبنان شاملة، تؤمّن لعملائها خدمات الصيرفة بالتجزئة وصيرفة الشركات والصيرفة الإلكترونية والاستثمارية وخدمات أسواق القطع والأسواق المالية والصيرفة الإسلامية وغيرها من المنتجات التي تلبّي مختلف حاجات العملاء.

كذلك يوظف القطاع اكثر من 35 الف شخص من اصحاب المؤهلات العلمية والكفايات العالية. وتشكّل موجوداته أكثر من 4 أضعاف الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد، والذي ينتشر في أكثر من 111 مدينة في 32 دولة في العالم.

حرص القطاع المصرفي اللبناني، على مرّ السنين، على توفير التمويل للقطاعين الخاص والعام، مؤمناً بذلك ديمومة الاقتصاد اللبناني واستمرار الدولة ومؤسساتها، ومحافظاً على مدّخرات اللبنانيّين، المقيمين والمغتربين، في ظل توالي الظروف الصعبة.

وبقي نشاط القطاع المصرفي اللبناني وادائه سليمين، لا سيّما لجهة النمو في ميزانيات المصارف، والنسب العالية لمعدلات السيولة وكفاية رأس المال. وبلغت الميزانية المجمّعة للقطاع في نهاية تشرين الأول 2017 نحو 216 مليار د.أ. وبلغ اجمالي الودائع ما يعادل 173,5 مليار د.أ. كذلك بلغت الاموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 18,7 مليار د.أ. في نهاية تشرين الثاني 2017.

وبادر النظام المصرفي اللبناني باكراً الى اعتماد المعايير الدولية والممارسات الفضلى في المهنة المصرفية، بما في ذلك الادارة الرشيدة وادارة المخاطر والتدقيق والتحقق، وكفاية رأس المال ونسب الملاءة، والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، ومكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، وتطبيق العقوبات ومكافحة التهرب الضريبي. وفي هذا السياق، طبّق لبنان كل ما هو مطلوب في ما يختص بمعايير بازل 3 ، اذ تجاوزت ملاءة القطاع المصرفي الـ15% في نهاية 2017. كذلك، تتوافر رؤوس الاموال لتطبيق معيار الـ IFRS9 الذي شرعت المصارف اللبنانية في التزام تطبيقه منذ مطلع العام 2016.

تقف الصناعة المصرفية اللبنانية بثبات في وجه نوعين من التحدّيات: الأول داخلي وخاص بالاقتصاد اللبناني، والآخر إقليمي ودولي. ويواجه القطاع المصرفي اللبناني، للسنة السابعة على التوالي، الآثار السلبية للأزمة السورية وما انتجته من حجم هائل للنازحين على أراضيه، مما اعاق نموّ اقتصاده الذي تراجع الى معدلات ضئيلة راوحت ما بين 1% و2,5%.

أما على الساحة الدولية، فالكل ملمّ بالقوى المؤثرة والضاغطة على الصناعة المصرفية العالمية، وما ترتّبه من تحدّيات وتكاليف كبيرة ناجمة عن التغيّر السريع للقوانين والتحوّط للإخطار.

واليوم اكثر من اي وقت مضى، يبقى قدرنا التأقلم الدائم، والمضي قدماً إلى الأمام، في ظل ارادة دائمة للبنانيين بعدم الشروع في أي مغامرة، اكانت سياسية ام أمنية؛ وفي جو من الحسّ القوي بالوحدة الوطنية. ومطلوب من الدولة اللبنانية الاسراع في:

- الحفاظ على جوّ من الاستقرار السياسي والأمني في البلاد، لما في ذلك من تأثير مباشر على ثقة المستثمرين المحليّين والأجانب، بهدف الخروج من دوامة الركود الذي نشهده حاليًا.
- الحدّ من اعتماد الدولة على المصارف اللبنانية لتمويل الدين العامّ، والبحث عن سبل تمويل أخرى، كالخصخصة والشركة بين القطاعين العامّ والخاصّ.
- دعم المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، لما لهذه المؤسسات من دور حيويّ في تحريك عجلة النموّ الإقتصادي، وتشجيع القطاع الخاصّ الاستثمارات الجديدة وتحفيزها.
- إعطاء أولويّة لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز الميزات التفاضلية للبنان والحفاظ على استقرار التشريعات الراعية للاستثمار، خصوصا الضريبية منها، وحماية حقوق الملكية، وتحرير الأسواق، وإزالة العوائق أمام الاستثمارات الجديدة من خلال تسهيل عمليّات البدء بممارسة الأعمال (تأسيس الشركات وتشغيلها)، إضافة إلى تبسيط الإمتثال الضريبي.
- إستكمال تطبيق مشروع الحكومة الإلكترونية (e-government) الذي بدأ مع وزارة المال اللبنانية، بهدف الحدّ من البيروقراطية والفساد وتعزيز الشفافية، مما يساهم في جذب الإستثمارات الأجنبية.
- تعزيز القوانين والتشريعات التي تحافظ على لبنان كمركز مالي في المنطقة (مثل قانون شركات الهولدنغ والأوفشور وغيرها).
- الالتزام لبنان المعاهدات المالية الدولية.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية

العدد ٥٥٤ ـ كانون الثاني ٢٠١٨

مال ومصارف

د. جوزف طربيه (رئيس جمعية المصارف في لبنان وبنك الاعتماد اللبناني):

المصارف اللبنانية اتخذت كل التدابير الاحترازية والحيطة اللازمة من تكوين المؤونات وإجراء اختبارات الضغط وتحسين جودة الأصول والتزامها تطبيق المعايير الدولية

رأى رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه ضرورة ان يشكل الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية حجر الزاوية الأساسي لتطوير القطاع المصرفي والمالي، واعتبر مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص من المجالات التي يمكن للمصارف الانخراط فيها والاستفادة منها، وتطرق الى تحديات المصارف والمؤسسات المالية وفي مقدمها ضعف نمو الإقتصاد اللبناني والارتفاع الكبير للدين العام والتقلبات السياسية والأمنية في المنطقة، مطمئناً الى اتخاذ المصارف اللبنانية كل التدابير الاحترازية والحيطة اللازمة من تكوين المؤونات وإجراء اختبارات الضغط وتحسين جودة الأصول والتزامها تطبيق المعايير الدولية، منوهاً بثبات علاقات القطاع مع المصارف المراسلة وتمتعه بشبكة علاقات قوية معها، متناولاً إجراءات حماية أمن المعلومات المعتمدة في بنك الإعتماد اللبناني، مذكراً بأنه الأول في لبنان الذي يحقق الامتثال بالـPCIDSS منذ العام ٢٠١٥، معدداً منتجاته وخدماته، مسلطاً الضوء على نتائج المجموعة.

قانون الشراكة

■ تمارس المصارف والمؤسسات المالية أعمالها في ظل ظروف صعبة، أين ترون فرص ومجالات العمل في الوقت الراهن؟

– في ظل الظروف والبيئة التشغيلية الصعبة التي تمارس فيها المصارف والمؤسسات المالية أعمالها، يجب على هذه الأخيرة التطلّع الى المجالات الواعدة والأسرع نمواً من أجل تركيز مشاريعها ونشاطاتها المستقبلية فيها. في هذا الإطار، يجب ان يشكّل الإستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية حجر الزاوية الأساسي لتطوير القطاع المصرفي والمالي خلال السنوات القليلة المقبلة. بالتفاصيل، يجب على المصارف اللبنانية الإستمرار في اعتماد آليات مبتكرة تهدف الى تسهيل حياة عملائها وبتقديم خدمات جديدة تواكب التطورات في مجال الخدمات المصرفية الإلكترونية عالمياً.

من جهة أخرى، من المجالات والفرص التي يمكن للمصارف الإنخراط فيها والإستفادة منها هي مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. فبعد إقرار القانون الخاص بهذه الشراكة في المجلس النيابي مؤخراً، يمكن للمصارف ان يكون لها دور كبير وحصة واسعة في المشاريع التي تتخذ هذا الطابع. بالإضافة، يعتبر أيضاً قطاع النفط والغاز مجالاً واعداً للإستثمار والنشاط المصرفي خصوصاً مع تسارع وتيرة إقرار المشاريع وإطلاق التلزيمات الخاصة به. كما وسيكون للقطاع المصرفي دور أساسي وفعّال في خطة تُعنى بمشاريع البنى التحتية في لبنان، تقدر قيمتها بـ ٢٠ مليار دولار أميركي ومن المتوقع ان يعلن رسمياً عنها خلال العام المقبل وهي ستكون على مرحلتين، الأولى تشمل إنفاق حوالى ٤ مليارات دولار على ٤٠ مشروعاً قيد التنفيذ، فيما تقوم المرحلة الثانية على استثمار ٩٦ مليار دولار أميركي في ٢٤٠ مشروعاً جديداً. وسيكون للمصارف دور ودعم كبير ومساهمة واسعة في نجاح هذه الخطة، التي لا شك أنها تعد فرصة ثمينة للمصارف للإستثمار والنشاط في المدى المنظور. إلا أنه من الضروري تأمين حدّ أدنى من الإستقرار السياسي ومن الثقة من أجل خلق مناخ ملائم للسير في المشاريع المذكورة آنفاً.

تدابير احترازية

■ ما هي اكثر التحديات التي تواجهونها في الوقت الحالي؟ وما هي خططكم لتخفيف وطأتها؟

– تواجه المصارف والمؤسسات المالية تحديات تتمثل بالآتي، أولاً، ضعف نمو الإقتصاد اللبناني والإرتفاع الكبير للدين العام. فمن جهة، إن الوضع الإقتصادي الذي يتأثر الى حدّ بعيد بالتقلبات السياسية والأمنية في المنطقة يؤثر بشكل مباشر وملحوظ على تدفق الرساميل في لبنان. من جهة أخرى ان وجود ارتباط وثيق بين الوضع الإقتصادي ومديونية الدولة، بحيث ان ضعف النمو الإقتصادي يؤدي الى تفاقم العجز في ميزانية الدولة، يؤدي بدوره الى تصاعد الدين العام، وزيادة المخاطر التي يواجهها القطاع المصرفي كونه لا يزال الممول الرئيسي للإقتصاد ولحاجات الدولة.

وتجدر الإشارة الى ان المصارف اللبنانية تعمل دوماً على إتخاذ كل التدابير الإحترازية وتدابير الحيطة اللازمة من تكوين مؤونات وإجراء إختبارات ضغط (STRESS TESTS) وتحسين جودة الأصول والتزامها تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية رقم ٩ (IFRS 9) بدءاً من العام ٢٠١٨ وغيرها من الأمور لحماية عملياتها عند الحاجة ولدرء المخاطر الإئتمانية.

ثبات العلاقات مع المصارف المراسلة

■ تراجعت مؤخراً العلاقات المصرفية بين المصارف العربية وتلك المراسلة، وقد كشف مدير عام صندوق النقد العربي د. عبد الرحمن الحميدي ان ٣٩٪ من المصارف العربية تأثرت من جراء ذلك، على الرغم من قيام السلطات المالية الإشرافية بتطبيق المعايير الدولية لمحافحة الإرهاب وتبييض الأموال. كيف ينعكس هذا الأمر على المصارف العربية؟ وما المطلوب (حلول) لإعادة العلاقات الى طبيعتها والمحافظة عليها؟

– إن تراجع العلاقات المصرفية مع المصارف المراسلة ليس محصوراً بالمصارف العربية، بل هو اتجاه تبرّره غالباً المصارف المراسلة بانخفاض حجم الأعمال بينها وبين بعض المصارف، إضافة الى ارتفاع كلفة التدقيق والرقابة للتثبّت من حُسن تطبيق قواعد الإمتثال، مع الإشارة الى ان قوة القطاع المصرفي اللبناني هي ثبات علاقاته الناجحة مع المصارف المراسلة وتمتعه بشبكة علاقات قوية معها.

أنظمة آمنة

■ مع تنامي اعتماد التكنولوجيا الرقمية في المعاملات المصرفية، ارتفعت مخاطر الإعتداءات الإلكترونية. كيف يمكن الحدّ من هذه المخاطر؟ وبماذا يقوم مصرفكم في هذا المجال؟

– في ظل التطوّر السريع للتكنولوجيا، وترقباً لأية مخاطر مرتبطة بها، يتبع مصرفنا إجراءات حماية أمن المعلومات من المخاطر المحتملة عبر تطبيق المعايير الدولية ISO27002 و ISO27001 & PCI-DSS، والتي تتلخص كالآتي: سياسة أمن المعلومات، وإجراءات أمن المعلومات، ومعايير أمان للأجهزة الموجودة لدى المصرف، وتقييم أمني منتظم، وجمع ورصد السجلات من الأنظمة، وغيرها. بالتوازي، يلتزم مصرفنا بشتى المعايير الدولية، كما ويحدّث باستمرار جميع الإجراءات الأمنية لتكنولوجيا المعلومات التي يعتمدها، ومن ضمنها محرّك مكافحة الفيروسات ونمط الفيروس المثبّتة على جميع أجهزة النظام، وأحدث SERVICE PATCHES والتحديثات الأمنية المثبتة على جميع أجهزة النظام، وانشاء الشبكة المحلية الظاهرية المناسبة مع قوائم الوصول المناسبة، للذكر لا الحصر، إضافة الى ذلك، يطبّق بنك الإعتماد اللبناني معايير TLS.1.2 ENCRYPTION بدلاً من نظام الـ SSL في الأنظمة والتطبيقات عبر الـ WEB، علماً ان نظام الـ TLS 1.2 هو الأحدث والأكثر أماناً بين الأنظمة. ويستخدم المصرف نظام IPS/IDS، والذي يشمل IPS DEDICATED، IPS INCLUDED WITHIN THE FIREWALLS، و HOST BASED IPS/IDS. يجدر الذكر ان بنك الإعتماد اللبناني لا يزال أول مصرف في لبنان يحقق الإمتثال بالـ PCI DSS منذ العام ٢٠١٥، كما وأنه يطبّق منهجية الدفاع في العمق وفقاً للمعايير الدولية مثل ISO و PCI.

ويقدم بنك الإعتماد اللبناني كونه مصرفاً شاملاً سلّة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية منها بطاقات الدفع الفوري والبطاقات الإئتمانية على أنواعها، والقروض والتسليفات للأفراد وللشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، وخدمات التمويل التجاري، وخدمات صيرفة الإستثمار والإستشارات المالية، وخدمات الوساطة المالية والخزينة وأسواق المال، والصيرفة الإلكترونية، والصيرفة الإسلامية، وخدمات التأمين، للذكر لا الحصر.

أما على صعيد الأداء المالي لمجموعة الإعتماد اللبناني، فقد ارتفعت أرباحها الصافية بنسبة ٩,٧١٪ على صعيد سنوي الى ٥٧,٧٢ مليون دولار أميركي مع نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي. كذلك نمت ميزانية المجموعة بنسبة ٤,٩٢٪ منذ بداية العام الى ١١,١٨ مليار دولار أميركي في نهاية شهر أيلول ٢٠١٧، كما وزادت ودائع الزبائن لديها بنسبة ٢,٤٥٪ الى ٩,١٣ مليارات دولار أميركي توازياً مع ارتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة ٥,٩٣٪ الى ٣,٤٠ مليارات دولار أميركي ونحن على ثقة بقدرة المجموعة على المحافظة على أدائها الجيد خلال الفترة المتبقية من هذا العام حيث نتوقع ان تزيد الأرباح الصافية بحوالى ١٠٪ في العام ٢٠١٧، وان تنمو محفظة التسليفات بحدود الـ ٧,٥٪ كما وان تسجّل ودائع الزبائن ارتفاعاً بنحو ٤٪. ■

الديار

ملحق المصارف – كانون الثاني ٢٠١٨

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربية:
القطاع المصرف اللبناني سيحقق المزيد من النجاح وبرهن عن قدرة تاريخية في تخطي المحن

اكد رئيس مجلس ادارة ومدير عام مجموعة بنك الاعتماد اللبناني - رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربية ان القطاع المصرفي اللبناني سيحافظ على ادائه الجيد وان يحقق المزيد من النجاح وانه لطالما برهن عن قدرة تاريخية في تخطي المحن حتى عند اصعب الظروف.

واعتبر طربية بأن قوة القطاع المصرفي اللبناني هي ثبات علاقاته الناجحة مع المصارف المراسلة وتمتعه بشبكة علاقات قوية معها.

جاء ذلك في حديث طربية لـ«الملحق المصرفي» على النحو الآتي:

□ كيف يمكن للقطاع المصرفي اللبناني مواجهة التحدّيات الداخليّة والخارجيّة في ظلّ الظروف المحليّة والإقليميّة التي يعيشها لبنان؟

وهل يمكن تحييد القطاع المصرفي عن الأوضاع السياسيّة وكيف من أجل الإستمرار في تحقيق معدّلات نموّ معقولة وتحقيق المزيد من الأرباح؟

■ ليس من السهل، بالإجمال، تحييد القطاع المصرفي في أيّ دولة حول العالم عن الأوضاع السياسيّة القائمة فيها. فنشاط القطاع المصرفي يرتبط ويتأثّر بشكلٍ كبير بالوضع الإقتصادي وبمستوى الثقة لدى المُستهلك والمُستثمر في البلاد، الذي يتأثّر بدوره بالتطوّرات السياسيّة والأمنيّة الحاصلة فيها. إنّما وبالرغم من البيئة التشغيليّة الصعبة والأزمات السياسيّة الداخليّة والنزاعات الإقليميّة المتجدّدة، فقد تمكّن القطاع المصرفي اللبناني من تخطّي الصعوبات وأثبت صموده في وجهها. ويأتي ذلك كون القطاع المصرفي اللبناني موضع ثقة وتمتّع بسُمعة جيّدة وقدرة عالية على التأقلم مع مختلف الأوضاع، علماً أنّه دائم الإلتزام بالقوانين والتشريعات الدوليّة والمعايير المصرفيّة العالميّة (مثل معايير لجنة بازل، ومعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومتطلّبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم ٩، ومعايير إدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة، وغيرها). فالمصارف اللبنانيّة تعمل دوماً على إتّخاذ كلّ التدابير الإحترازيّة وتدابير الحيطة اللازمة من تكوين

الدكتور جوزف طربية

مؤونات وإجراء إختبارات ضغط (Stress Tests) وتحسين جودة الأصول وغيرها لحماية عمليّاتها عند الحاجة ولدرء المخاطر الإئتمانيّة. كذلك تتمتّع المصارف اللبنانيّة بمعدّلات

(التتمة صفحة ٢٠)

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربية:

القطاع المصرف اللبناني سيحقق المزيد من النجاح وبرهن عن قدرة تاريخية في تخطي المحن

(تتمة صفحة ١)

سيولة مرتفعة ومستويات رسملة جيّدة ونسب ملاءة مرتفعة، ممّا يساهم في حمايتها. بالإضافة، وفي هذا الإطار أيضاً، يجب الإضاءة على دور مصرف لبنان وحكمة سياسته النقديّة وتدخّلاته المتكرّرة في السوق التي دائماً ما ساهمت في دعم الإقتصاد المحلّي والقطاع المصرفي وساعدتهما على الصمود.

□ ما هو دور القطاع المصرفي في تنمية الإقتصاد الوطني وهل باستطاعته الاستمرار في تحقيق معدّلات نموّ معقولة وتحقيق المزيد من الأرباح؟

■ يشكّل القطاع المصرفي العمود الفقري للإقتصاد اللبناني، مموّلاً قطاعَيه الخاصّ والعامّ في شتّى الظروف. فقد أطلق مصرف لبنان، على سبيل المثال، سلسلة رزم تحفيزيّة تخطّت قيمتها الـ٧ مليار د.أ. منذ العام ٢٠١٣ لتشجيع حركة التسليف ودعم نشاط قطاعات إقتصاديّة عدّة، منها القطاعات الإنتاجيّة، وقطاع السكن، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات، والمشاريع الصديقة بالبيئة، وإنتاج الأعمال الفنيّة اللبنانيّة، وغيرها. وقد لعبت هذه الرزم دوراً مهمّاً في تسريع عجلة النموّ الإقتصادي في البلاد، مشكّلةً حوالي نصف نسب النموّ المسجّلة خلال السنوات القليلة المنصرمة. يجدر الذكر، في هذا الإطار، أنّ الرزم التحفيزيّة الجديدة المعلّبة تحت التعميم الوسيط رقم ٤٧٥ الصادر عن البنك المركزي في تشرين الأوّل أصبحت تطال المغتربين اللبنانيّين أيضاً. كما وتقوم المصارف اللبنانيّة بمبادرات فرديّة لدعم شرائح معيّنة من المجتمع، مقدّمةً سلّةً من المنتجات والخدمات المعدّة خصّيصاً لفئات متنوعة من المجتمع اللبناني و الشرائح كافراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، والقضاة، للذكر وليس للحصر.

بالتوازي، لا تزال حصّة القطاع المصرفي اللبناني من الدين العامّ مقبولة بحدود الـ٤٢,٤٪ كما في نهاية شهر أيلول ٢٠١٧، ما يؤكّد الدعم الكبير من قبل القطاع المصرفي لإحتياجات الدولة بهدف تأمين جوّ من الإستقرار والثقة وتحفيز النموّ.

نظراً لكلّ ذلك، إنّنا على ثقة بأنّ القطاع المصرفي اللبناني سيحافظ على أدائه الجيّد وأن يحقّق المزيد من النجاح، خاصّة وأنّه لطالما برهن عن قدرة تاريخيّة في تخطّي المحَن حتّى عند أصعب الظروف.

□ كيف تصفون العلاقة مع المصارف المراسلة التي أصبحت أكثر تطلّباً مما يؤثّر على عمل المصارف في لبنان والدول العربيّة. كيف يُمكن معالجة هذا الأمر؟

■ إنّ تراجُع العلاقات المصرفيّة مع المصارف المراسلة لا ينطبق فقط على المصارف العربيّة، بل هو إتّجاه تُبرّره غالباً المصارف المراسلة بتدنّي حجم الأعمال بينها وبين بعض المصارف إضافةً إلى إرتفاع الأعباء المتعلّقة بالتدقيق والرقابة للتأكّد من حُسن تطبيق قواعد الإمتثال؛ مع الإشارة إلى أنّ قوّة القطاع المصرفي اللبناني هي في ثبات علاقاته الناجحة مع المصارف المُراسلة وتمتّعه بشبكة علاقات قويّة معها.

□ كيف هو الوضع في مصرفكم؛ الأرباح التطوّر الإهتمام؟

■ حقّق بنك الإعتماد اللبناني زيادةً سنويّةً بنسبة ٩,٧١٪ في أرباحه الصافية إلى ٥٧,٧٢ مليون د.أ. مع نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧. كذلك نمت ميزانيّة المصرف بنسبة ٤,٩٢٪ منذ بداية العام إلى ١١,١٨ مليار د.أ. في نهاية شهر أيلول توازياً مع إرتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة ٥,٩٣٪ إلى ٣,٤٠ مليار د.أ.

وينوي مصرفنا أن يحافظ على مركزه القويّ ضمن مجموعة ألفا إضافةً إلى تطوير حصّته السوقيّة وموقعه الريادي في مجال الصيرفة بالتجزئة والصيرفة الإلكترونيّة، وذلك من خلال هندسته المستمرّة لباقة واسعة وشاملة من المنتجات والخدمات المصرفيّة التي تواكب شتّى التغيّرات في حاجات ومتطلّبات العملاء. كذلك ينوي المصرف أن يستكمل عمليّة تنشيط حركة صيرفة الشركات، بما فيها القروض والتسليفات للشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم وللشركات الكبيرة، وتطوير خدمات الإستشارات الماليّة للعملاء والصيرفة الإستثماريّة. بالتوازي، سيستمرّ بنك الإعتماد اللبناني في تطبيق سياسته التوسّعيّة، أكان على الساحة المحليّة أو في الخارج، وخاصّةً في منطقة الإتّحاد الإقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والتي يتواجد فيها حالياً من خلال مصرف تابع له في دولة السنغال، وذلك نظراً للإمكانات الهائلة التي تتمتّع بها هذه المنطقة ونسب النموّ المرتفعة التي تحققها مقارنة بالإقتصاد العالمي.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الخميس 28 كانون الاول 2017

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربية:
القطاع المصرف اللبناني سيحقق المزيد من النجاح وبرهن عن قدرة تاريخية في تخطي المحن

اكد رئيس مجلس ادارة ومدير عام مجموعة بنك الاعتماد اللبناني، رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربية ان القطاع المصرفي اللبناني سيحافظ على ادائه الجيد وان يحقق المزيد من النجاح وانه لطالما برهن عن قدرة تاريخية في تخطي المحن حتى عند اصعب الظروف.

واعتبر طربية بأن قوة القطاع المصرفي اللبناني هي ثبات علاقاته الناجحة مع المصارف المراسلة وتمتعه بشبكة علاقات قوية معها.

جاء ذلك في حديث طربية لـ«الملحق المصرفي» على النحو الآتي:

□ كيف يمكن للقطاع المصرفي اللبناني مواجهة التحدّيات الداخليّة والخارجيّة في ظلّ الظروف المحليّة والإقليميّة التي يعيشها لبنان؟

وهل يمكن تحييد القطاع المصرفي عن الأوضاع السياسيّة وكيف من أجل الإستمرار في تحقيق معدّلات نموّ معقولة وتحقيق المزيد من الارباح؟

■ ليس من السهل، بالإجمال، تحييد القطاع المصرفي في أيّ دولة حول العالم عن الأوضاع السياسيّة القائمة فيها. فنشاط القطاع المصرفي يرتبط ويتأثر بشكل كبير بالوضع الإقتصادي وبمستوى الثقة لدى المُستهلك والمُستثمر في البلاد، الذي يتأثر بدوره بالتطوّرات السياسيّة والأمنيّة الحاصلة فيها. إنّما وبالرغم من البيئة التشغيليّة الصعبة والأزمات السياسيّة الداخليّة والنزاعات الإقليميّة المتجدّدة، فقد تمكّن القطاع المصرفي اللبناني من تخطّي الصعوبات واثبت صموده في وجهها. ويأتي ذلك كون القطاع المصرفي اللبناني موضع ثقة وتمتّع بسُمعة جيّدة وقدرة عالية على التأقلم مع مختلف الأوضاع، علماً أنه دائم الإلتزام بالقوانين والتشريعات الدوليّة والمعايير المصرفيّة العالميّة (مثل معايير لجنة بازل، ومعايير مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ومتطلّبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم ٩، ومعايير إدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة، وغيرها). فالمصارف اللبنانيّة تعمل دوماً على إتّخاذ كلّ التدابير الإحترازيّة وتدابير الحيطة اللازمة من تكوين

الدكتور جوزف طربية

مؤونات واجراء إختبارات ضغط (Stress Tests) وتحسين جودة الأصول وغيرها لحماية عمليّاتها عند الحاجة ولدرء المخاطر الإئتمانيّة. كذلك تتمتّع المصارف اللبنانيّة بمعدّلات

سيولة مرتفعة ومستويات رسملة جيّدة ونسب ملاءة مرتفعة، ممّا يساهم في حمايتها. بالإضافة، وفي هذا الإطار أيضاً، يجب الإضاءة على دور مصرف لبنان وحكمة سياسته النقديّة وتدخّلاته المتكرّرة في السوق التي دائماً ما ساهمت في دعم الإقتصاد المحلّي والقطاع المصرفي وساعدتهما على الصمود.

□ ما هو دور القطاع المصرفي في تنمية الإقتصاد الوطني وهل باستطاعته الاستمرار في تحقيق معدّلات نمو معقولة وتحقيق المزيد من الأرباح؟

■ يشكّل القطاع المصرفي العمود الفقري للإقتصاد اللبناني، مموّلاً قطاعيه الخاصّ والعامّ في شتّى الظروف. فقد أطلق مصرف لبنان، على سبيل المثال، سلسلة رزم تحفيزيّة تخطّت قيمتها الـ٧ مليار د.أ. منذ العام ٢٠١٣ لتشجيع حركة التسليف ودعم نشاط قطاعات إقتصاديّة عدّة، منها القطاعات الإنتاجيّة، وقطاع السكن، والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات، والمشاريع الصديقة بالبيئة، وانتاج الأعمال الفنيّة اللبنانيّة، وغيرها. وقد لعبت هذه الرزم دوراً مهمّاً في تسريع عجلة النموّ الإقتصادي في البلاد، مشكّلةً حوالي نصف نسب النموّ المسجّلة خلال السنوات القليلة المنصرمة. يجدر الذكر، في هذا الإطار، أنّ الرزم التحفيزيّة الجديدة المعلّبة تحت التعميم الوسيط رقم ٤٧٥ الصادر عن البنك المركزي في تشرين الأوّل أصبحت تطال المغتربين اللبنانيّين أيضاً. كما وتقوم المصارف اللبنانيّة بمبادرات فرديّة لدعم شرائح معيّنة من المجتمع، مقدّمة سلّة من المنتجات والخدمات المعدّة خصّيصاً لفئات متنوعة من المجتمع اللبناني و الشرائح، كأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي، والقضاة، للذكر وليس للحصر.

بالتوازي، لا تزال حصّة القطاع المصرفي اللبناني من الدين العامّ مقبولة بحدود الـ٤٢.٤٪ كما في نهاية شهر ايلول ٢٠١٧، ما يؤكّد الدعم الكبير من قبل القطاع المصرفي لإحتياجات الدولة بهدف تأمين جوّ من الإستقرار والثقة وتحفيز النموّ.

نظراً لكلّ ذلك، إنّنا على ثقة بأنّ القطاع المصرفي اللبناني سيحافظ على أدائه الجيّد وأن يحقّق المزيد من النجاح، خاصّة وأنّه لطالما برهن عن قدرة تاريخيّة في تخطّي المحن حتّى عند أصعب الظروف.

□ كيف تصفون العلاقة مع المصارف المراسلة التي أصبحت أكثر تطلّباً مما يؤثّر على عمل المصارف في لبنان والدول العربيّة. كيف يُمكن معالجة هذا الأمر؟

■ إنّ تراجع العلاقات المصرفيّة مع المصارف المراسلة لا ينطبق فقط على المصارف العربيّة، بل هو إتّجاه تبرزه غالباً المصارف المراسلة بتدنّي حجم الأعمال بينها وبين بعض المصارف إضافة إلى إرتفاع الأعباء المتعلّقة بالتدقيق والرقابة للتأكّد من حُسن تطبيق قواعد الإمتثال؛ مع الإشارة إلى أنّ قوّة القطاع المصرفي اللبناني هي ثبات علاقاته الناجحة مع المصارف المراسلة وتمتّعه بشبكة علاقات قويّة معها.

□ كيف هو الوضع في مصرفكم الأرباح التطوّر الإهتمام؟

■ حقّق بنك الإعتماد اللبناني زيادة سنويّة بنسبة ٩.٧١٪ في أرباحه الصافية إلى ٥٧.٧٢ مليون د.أ. مع نهاية الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠١٧. كذلك نمت ميزانيّة المصرف بنسبة ٤.٩٢٪ منذ بداية العام إلى ١١.١٨ مليار د.أ. في نهاية شهر أيلول توازياً مع إرتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة ٥.٩٣٪ إلى ٣.٤٠ مليار د.أ.

وينوي مصرفنا ان يحافظ على مركزه القويّ ضمن مجموعة ألفا إضافة إلى تطوير حصّته السوقيّة وموقعه الريادي في مجال الصيرفة بالتجزئة والصيرفة الإلكترونيّة، وذلك من خلال هندسته المستمرّة لباقة واسعة وشاملة من المنتجات والخدمات المصرفيّة التي تواكب شتّى التغيّرات في حاجات ومتطلّبات العملاء. كذلك ينوي المصرف أن يستكمل عمليّة تنشيط حركة صيرفة الشركات، بما فيها القروض والتسليفات للشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم وللشركات الكبيرة، وتطوير خدمات الإستشارات الماليّة للعملاء والصيرفة الإستثماريّة. بالتوازي، سيستمرّ بنك الإعتماد اللبناني في تطبيق سياسته التوسّعيّة، أكان على الساحة المحليّة أو في الخارج، وخاصّة في منطقة الإتحاد الإقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والتي يتواجد فيها حالياً من خلال مصرف تابع له في دولة السنغال، وذلك نظراً للإمكانات الهائلة التي تتمتّع بها هذه المنطقة ونسب النموّ المرتفعة التي تحققنا مقارنة بالإقتصاد العالمي.

mtv

١ كانون الأول ٢٠١٧

رئيس جمعية المصارف يردّ على الجبير: نتمتّع بصدقيّة دولية

ردّ رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه عبر الـmtv على تصريحات وزير الخارجية السعودية عادل الجبير، بأنّها "كلام سياسي من دون أيّ سند قانوني أو واقعي له، وليس لصاحبه أيّ صفة فنية أو رقابيّة لاثباته."

وأضاف طربيه: "انّ مصارف لبنان نجحت في اكتساب صدقية دولية جراء تحييد أعمالها عن نشاطات "حزب الله" وغيرها من التنظيمات المدرجة على لائحة العقوبات الدولية."

وتابع بالقول: "القانون اللبناني والمصرف المركزي يفرض عقوبات على أيّ مصرف لا يحترم القرارات الدولية".

لافتاً إلى انّ "المرجعيات الدولية تعتبر لبنان من أفضل البلدان رقابة على قطاعه المصرفي، كما انّ الجانب الأميركي يعتبر مصارف لبنان مثالاً يُحتذى به بالنسبة للمصارف الموجودة في المناطق الملتهبة."

وكان الجبير قد قال انّ "حزب الله "خطف" لبنان الذي لن ينجو أو يزدهر إلا بعد نزع سلاح الحزب"، ولفت أيضاً إلى انّ "حزب الله يستخدم المصارف اللبنانية لتهريب الأموال"

الأنوار

الخميس ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ – العدد ١٩٦٦٢

طربيه يعلن من لندن برنامجا استثماريا للبنى التحتية بـ ٢٠ مليار دولار

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف جوزف طربيه أن لبنان «يعمل جاهداً في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية والحكومات، لوضع برنامج استثماري واسع النطاق للبنى التحتية تبلغ قيمته ٢٠ مليار دولار، بهدف تحقيق قفزة نوعية وتحوّل مهم في النمو الاقتصادي»، موضحاً أن هذا البرنامج «الذي نأمل أن يعلن عنه في العام ٢٠١٨، من المتوقع تنفيذه على مرحلتين: الأولى تقتضي بإنفاق ٤ مليارات دولار على ما يقارب ٤٠ مشروعاً حالياً يشمل البنى التحتية. إن تمويل هذه المرحلة مؤمّن من جهات خارجية ويتطلب استثماراً من الجانب اللبناني بقيمة ٧٠٠ مليون د.أ.، منها ٤٠٠ مليون د.أ. سيؤمّنها المصرف المركزي اللبناني ووزارة المال. أما المرحلة الثانية من هذا المشروع، فتقتضي بتأمين ١٦ مليار د.أ. لتمويل ٢٤٠ مشروع بنى تحتية، ومن المتوقع أن يكون التمويل على شكل قروض ميسّرة لمدة ٣٠ سنة مع فترة سماح تمتد الى ١٠ سنوات»، ولفت إلى أنه «كان لإعلان استقالة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري من منصبه، التأثير المهمّ على الحياة السياسية في لبنان... إلا أننا لا نتوقع تصعيداً كبيراً للوضع».

كلام طربيه جاء في كلمة ألقاها خلال مؤتمر المصارف اللبنانية في لندن، أبرز ما جاء فيها: لبنان جاهداً في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية والحكومات، لوضع برنامج استثماري واسع النطاق للبنى التحتية تبلغ قيمته ٢٠ مليار دولار، بهدف تحقيق قفزة نوعية وتحوّل مهم في النمو الاقتصادي، بعدما وصلت الأوضاع السائدة الحائط المسدود. هذا البرنامج الذي نأمل أن يعلن عنه في العام ٢٠١٨ من المتوقع تنفيذه على مرحلتين: المرحلة الأولى تقتضي بإنفاق ٤ مليارات دولار على ما يقارب ٤٠ مشروعاً حالياً يشمل البنى التحتية. إن تمويل هذه المرحلة مؤمّن من جهات خارجية ويتطلب استثماراً من الجانب اللبناني بقيمة ٧٠٠ مليون د.أ.، منها ٤٠٠ مليون د.أ. سيؤمّنها المصرف المركزي اللبناني ووزارة المال.

أما المرحلة الثانية من هذا المشروع، فتقتضي بتأمين ١٦ مليار د.أ. لتمويل ٢٤٠ مشروع بنى تحتية. وسيتولى البنك الدولي الإدارة والموافقة على كل مشروع، على أن يضع صندوق النقد الدولي الأطر المالية والماكرو -اقتصادية لها. ومن المتوقع أن يكون التمويل على شكل قروض ميسّرة لمدة ٣٠ سنة مع فترة سماح تمتد الى ١٠ سنوات، تمنحها مؤسسات وصناديق تمويل إقليمية وعالمية، مثل البنك الأوروبي للاستثمار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، والبنك الاسلامي للتنمية، وغيرها. ونحن كمصارف ومصرفيين، نرحّب وندعم هذه المشاريع المهمة ونتطلع الى المشاركة في إنجاحها.

الصناعة المصرفية اللبنانية قوية، وتقف بثبات في وجه نوعين من التحدّيات: التحدّي الاول داخلي وخاص بالاقتصاد اللبناني، والثاني تحدٍ دولي. وكما تعلمون، يواجه القطاع المصرفي اللبناني، للسنة السابعة على التوالي، الآثار السلبية للأزمة السورية وما انتجته من حجم هائل للنازحين على أراضيه، ما أعاق نموّ اقتصاده الذي تراجع إلى معدلات ضئيلة تراوحت بين ١ و٢.٥٪، وأثر سلباً على قطاعات السياحة والتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. كما أن النشاط الاقتصادي المحلي لم يتعافَ بعد الى المستوى المطلوب، بسبب الوضع الإقليمي المعقّد.

نشاط المصارف

وتابع: في ظلّ الأوضاع هذه، يبقى نشاط القطاع المصرفي اللبناني وأداؤه سليمين، وسنلقي الضوء في اجتماعنا اليوم (امس) على النمو في ميزانيات المصارف، وعلى النسب العالية لمعدلات السيولة وكفاية رأس المال. ان صلابة القطاع المصرفي اللبناني في وجه الخضات والازمات الاقليمية والدولية، اضافة الى ثقة المستثمرين والمودعين وادارة المخاطر الحكيمة التي يتمتع بها، هي لا شك عوامل اساسية في دعم النشاط المصرفي اللبناني والأداء الجيّد للقطاع. إضافة الى تطبيق القوانين والرقابة الفعلية واعتماد الأنظمة الدولية والممارسات الفضلى في الصناعة المصرفية.

الشرق
الخميس ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٧ – العدد ٢٠٥٢١

طربيه يكشف في مؤتمر المصارف اللبنانية بلندن عن برنامج استثماري للبنى التحتية بـ 20 مليار دولار

أعلن رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف جوزف طربيه أن لبنان «يعمل جاهداً في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية والحكومات، لوضع برنامج استثماري واسع النطاق للبنى التحتية تبلغ قيمته 20 مليار دولار، بهدف تحقيق قفزة نوعية وتحوّل مهم في النمو الاقتصادي»، موضحاً أن هذا البرنامج «الذي نأمل أن يعلن عنه في العام 2018، من المتوقع تنفيذه على مرحلتين: الأولى تقضي بإنفاق 4 مليارات دولار على ما يقارب 40 مشروعاً حالياً يشمل البنى التحتية والثانية تقضي بتأمين 16 مليار، لتمويل 240 مشروع بنى تحتية، ومن المتوقع أن يكون التمويل على شكل قروض ميسّرة لمدة 30 سنة مع فترة سماح تمتد الى 10 سنوات».

كلام طربيه جاء في كلمة ألقاها خلال مؤتمر المصارف اللبنانية في لندن، وجاء فيها: «(...) ان لبنان يعمل جاهداً في الآونة الأخيرة، بالتعاون مع المؤسسات المالية العالمية والحكومات، لوضع برنامج استثماري واسع النطاق للبنى التحتية تبلغ قيمته 20 مليار دولار، بهدف تحقيق قفزة نوعية وتحوّل مهم في النمو الاقتصادي، بعدما وصلت الأوضاع السائدة

طربيه متحدثاً

الحائط المسدود. هذا البرنامج الذي نأمل أن يعلن عنه في العام 2018 من المتوقع تنفيذه على مرحلتين: المرحلة الأولى تقتضي بإنفاق 4 مليارات دولار على ما يقارب 40 مشروعاً حالياً يشمل البنى التحتية. وتمويل هذه المرحلة مؤمّن من جهات خارجية ويتطلب استثماراً من الجانب اللبناني بقيمة 700 مليون دولار، منها 400 مليون دولار سيؤمّنها المصرف المركزي اللبناني ووزارة المال. أما المرحلة الثانية من هذا المشروع، فتقضي بتأمين 16 مليار دولار، لتمويل 240 مشروع بنى تحتية. وسيتولى البنك الدولي الإدارة والموافقة على كل مشروع، على أن يضع صندوق النقد الدولي الأطر المالية والماكرو –اقتصادية لها. ومن المتوقع أن يكون التمويل على شكل قروض ميسّرة لمدة 30 سنة مع فترة سماح تمتد الى 10 سنوات، تمنحها مؤسسات وصناديق تمويل إقليمية وعالمية، مثل البنك الأوروبي للاستثمار، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية، والبنك الاسلامي للتنمية، وغيرها. ونحن كمصارف ومصرفيين، نرحّب وندعم هذه المشاريع المهمّة ونتطلع الى المشاركة في إنجاحها.

وأشار الى التحديات الداخلية والخارجية مؤكداً أنه رغم هذه الأوضاع، يبقى نشاط القطاع المصرفي اللبناني وأداؤه سليمين.

واعلن أن إجمالي معدل كفاية رأس المال سيصل الى ما نسبته 14,5٪ و15٪ في نهاية السنتين 2017 و 2018 تباعاً، وحصة الأسهم العادية الى نسبة أقلّها 9٪، ورأس مال أساسي 12٪. وتتضمن النسب هذه عازل الحفاظ على الرأسمال الذي يجب أن يبلغ 4,5٪ من مجموع الموجودات المرجّحة بأوزان المخاطر، في نهاية العام 2018.

وتابع: «إن الحرب ضد تبييض الأموال وتمويل الإرهاب عن طريق اعتماد القوانين والأنظمة الدولية وتطبيقها، اضافة الى احترام سيادة القرارات الدولية ولوائح العقوبات، كانت وستبقى التزاماً قوياً تنتهجه مصارفنا، وهو عملية مستمرة وأولوية لقطاعنا وتتصدّر حماية سمعة مصارفنا وعملائنا كل انشغالاتنا واهتمامنا».

وقال: «في ظل الاوضاع الراهنة، كان لإعلان استقالة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري من منصبه، التأثير المهمّ على الحياة السياسية في لبنان، خصوصاً أن الاستقالة أتت في ظل تصعيد للصراع السياسي بين المملكة العربية السعودية وإيران. إلا أننا لا نتوقع تصعيداً كبيراً للوضع في لبنان. على العكس، فإن التعاطي الحكيم مع الأزمة السياسية قد يحوّل المشكلة إلى فرصة لبناء توافق سياسي جديد محوره الإرادة الدائمة للبنانيين بعدم الشروع في أي مغامرة سياسية كانت أو أمنية».

L'Orient LE JOUR

Jeudi 16 novembre 2017

INFRASTRUCTURES

Torbey annonce un plan d'investissement massif pour 2018

Le président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, a annoncé hier que le pays du Cèdre est sur le point de lancer un programme d'investissement massif consacré aux infrastructures, évoquant une enveloppe de 20 milliards de dollars.

Il s'exprimait lors du Forum bancaire libanais organisé à Londres par le *Financial Times* en coopération avec l'ABL. Selon M. Torbey, « le Liban a travaillé dur récemment, en collaboration avec des institutions financières et des gouvernements sur la conception de ce programme (...) » qui doit permettre de relancer durablement la croissance. Le président de l'ABL n'a toutefois pas précisé la durée de ce programme qui pourrait en principe être lancé « en 2018 » et s'articulera en deux phases.

Prêts concessionnels

Une première va répartir une enveloppe de 4 milliards de dollars sur 40 projets déjà existants. « Les financements pour cette phase sont disponibles auprès de parties externes et nécessitent un investissement du côté libanais de 700 millions de dollars dont 400 millions de dollars seront garantis par la Banque du Liban et le ministère des Finances, a précisé M. Torbey. La seconde phase va consacrer 16 milliards de dollars au financement de 240 projets d'infrastructures », a poursuivi le président de l'ABL. Celle-ci sera gérée par la Banque mondiale pour la validation de chaque projet et par le FMI pour définir les cadres macroéconomiques et fiscaux. « Les financements devraient prendre la forme de prêts concessionnels de 30 ans assortis d'un délai de grâce de 10 ans, accordé par les institutions et fonds financiers internationaux et régionaux, tels que la Banque européenne d'investissement, le Fonds arabe de développement économique ou encore le Fonds de développement islamique », a encore détaillé M. Torbey.

En avril dernier, le conseiller du Premier ministre Saad Hariri – désormais démissionnaire –, Nadim Munla, avait estimé auprès du *Daily Star* que « le Liban avait besoin de 10 à 12 milliards de dollars d'investissements en infrastructures en provenance de la communauté internationale afin de faire face à l'énorme présence de réfugiés syriens dans le pays ». « Nous considérons que nous avons besoin d'environ 1,5 milliard de dollars en investissements dans l'infrastructure chaque année. Le Conseil du développement et de la reconstruction travaille sur un plan directeur pour les besoins du Liban et nous enverrons ce rapport à la communauté internationale, la Banque mondiale et d'autres banques internationales pour obtenir des prêts à long terme avec un taux d'intérêt de 1,4 % seulement », avait-il confié.

الجمهورية

الثلثاء ٧ تشرين الثاني ٢٠١٧ – العدد ١٩٧٢

إجتماع مالي في بعبدا: الوضع ممسوك ومستقر

ترأس رئيس الجمهورية العماد ميشال عون امس، اجتماعاً مالياً في القصر الجمهوري، لعرض الوضع المالي مع بداية الاسبوع وبعد التطورات السياسية التي حصلت أخيراً.

اعرب رئيس الجمهورية العماد ميشال عون عن ارتياحه للتقارير المالية التي تلقاها عن الحركة الطبيعية للاسواق المالية في البلد مع بداية الاسبوع، داعيًا الى المزيد من التنسيق بين وزارة المال وحاكمية مصرف لبنان وجمعية المصارف، بهدف المحافظة على الاستقرار المالي في لبنان. وأكد بعد الاجتماع، ان «الاسواق مستقرة ولا حركة سحوبات استثنائية».

وقد عون جاء خلال ترؤسه اجتماعاً مالياً أمس في قصر بعبدا حضره وزير المال علي حسن خليل، رئيس لجنة المال والموازنة النيابية النائب ابراهيم كنعان، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ورئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه. وتم خلال الاجتماع عرض الوضع المالي مع بداية الاسبوع بعد التطورات السياسية التي نتجت عن اعلان رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري استقالته من الخارج، والاجراءات التي اتخذت للمحافظة على استقرار سعر صرف الليرة في مقابل العملات الاجنبية.

بعد اللقاء، وخلال حوار مع الاعلاميين قال خليل: «بدأ فخامة الرئيس الى هذا الاجتماع لمتابعة الوضع المالي، وقد عكست الاتصالات السياسية في البلد جواً من الاطمئنان على حركة السوق المالي، ان الطبابعاتنا جيدة ومضمونة، والتقديرات ان لبنان من خلال مؤسساته المالية قادر على استيعاب كل التطورات التي حصلت. وأكدنا على ان اجتماعنا مع بعض يطمئن الى استقرار الوضع المالي والنقدي في البلد، وعلى الرغم من عدم وجود تحديات كبيرة لمواجهها، هناك اجراءات يجب اعتمادها للابقاء على استقرار الامور بما يطمئن اللبنانيين والاسواق المالية والنقدية، والخارج ايضاً».

اضاف: «ان الدولة قادرة على تمويل نفسها وعلى ادارة هذه العملية وفق الآليات الدستورية والقانونية. وهناك تنسيق وثيق بين وزارة المالية ومصرف لبنان وجمعية المصارف وجميع المعنيين بهذا الملف».

ثم تحدث طربيه فقال: «ان الاسواق المالية اليوم (امس) كانت هادئة وهو امر مردد الى حسن ادارة الأزمة السياسية حيث تم احتواءها وتفاعل الفرقاء بصورة ايجابية للتعاطي معها بطريقة مسؤولة. وأي أرقام غير صادرة عن البنك المركزي اعتبروها غير صحيحة. ان امكاناتنا وامكانات المصرف المركزي وحسن ادارة الشؤون المالية، تسمح في ابقاء الاوضاع مستقرة. وقد حافظت الليرة اللبنانية على قوتها الشرائية واستقرارها منذ العام 1993 حتى اليوم، وليس هناك من سبب لخطاحة بهذا الاستقرار بعد هذا الثبات الطويل. لذلك نطمئن الى انه لم يحصل اي تهافت على الدولار الاميركي، والاسواق استمرت في عملها المعتاد. كما ان لبنان حافظ على الحريات الاقتصادية الاساسية (تحويل الاموال والعملات)، ولا نرى بالتالي اي سبب، من اجل خوف اي مودع في القطاع المصرفي اللبناني».

> رئيس الجمهورية يطلب زيادة التنسيق بين "المالية" و"المركزي" والمصارف

وسئل خليل: رغم كل الاتصالات التي يقوم بها فخامة الرئيس والاجواء الايجابية سياسياً، نحن امام ازمة. فكم يمكن للبنان تحمل ذلك في ظل التراجع الاقتصادي؟

اجاب: «دعونا لا نخلط الامور. نأمل ان تتجه الأزمة السياسية نحو الحل قريباً. ان فخامة الرئيس يبذل جهداً كبيراً من خلال سلسلة اتصالات داخلية وخارجية، ووعي كل الفرقاء السياسيين في البلد وتعاطيهم بمسؤولية عالية، ما يمكن تأكيده انه في امكاننا استيعاب هذه المشكلة من خلال قدراتنا المالية والنقدية. ولا نتوقع مخاطر جدية على هذا الاستقرار المالي. اما الموضوع الاقتصادي فمرتبط بالوضع العام ككل».

أما عن لقاء قريب بين عون وبري؟ اجاب خليل: «ان الرئيس بري كان على تواصل مفتوح مع الرئيس عون خلال اليومين الماضيين. وليس هناك من مانع للقائهما في اي وقت».

وحول وجود قلق على مصير رئيس الحكومة ومن ملابسات الاستقالة؟ قال خليل: «علينا ان ننتظر. ونحن مطمئنون الى ادارة فخامة الرئيس الأزمة حيث تعالج الامور وفق ما يلزم».

مشيراً الى انه لا يملك اي معطيات ان الامور ستحل بايجابية وقريباً.

أما عن حصول تحويلات مالية تصل قيمتها الى 500 مليون دولار، اجاب طربيه: «ان هذا الامر غير صحيح اطلاقاً. ليس هناك من تحويلات ضخمة. واي ارقام غير صادرة عن المصرف المركزي، هي مدسوسة وغير صحيحة».

حسن خليل وطربيه

مؤشر

زعيتر يتابع ملفات زراعية

استقبل وزير الزراعة غازي زعيتر في مكتبه أمس، الاتحاد الوطني للتعاونيات في لبنان. وتطرق البحث الى تطوير العمل التعاوني وإحياء تفعيل لجنة التدريب التعاوني لمساعدة الجمعيات التعاونية على تنظيم أعمالها وفق النظم والقوانين واعداد الموازنة والنهوض الاقتصادية لمشاريعها، والى ملف المساعدات التي تقدمها الوزارة.

وكان زعيتر استقبل في حضور المدير العام للزراعة المهندس نويس لحود وفدا مشتركا بين الجمعية التعاونية «بترونيات» والرهبنة اللبنانية البلدية - أديار. وقدم الوفد عرضا لمشروع تبريد وتوضيب للتفاح والزيتون وعصير التفاح وزيت الزيتون يتم العمل عليه لبخدم مناطق البترون وبشري والكورة وزغرتا وجبيل. وأبدى زعيتر استعداد الوزارة للتعاون بكل الإمكانات المتوافرة لهذا المشروع الرائد الذي يخدم مزارعي التفاح والزيتون.

النهار

الجمعة ٣ تشرين الثاني ٢٠١٧

وفد جمعية المصارف في بعبدا طربيه: لا استهداف للقطاع المصرفي

الرئيس عون مستقبلا وفد جمعية المصارف.

اكد رئيس الجمهورية ميشال عون ان ما انجز خلال السنة الاولى من عهده في مجالي الاستقرار الامني والتشكيلات القضائية، "يوفر الاجواء الملائمة لتطوير الاقتصاد اللبناني والتشجيع على الاستثمار للنهوض بالبلاد من جديد".

وابلغ وفد جمعية المصارف برئاسة الدكتور جوزف طربيه، ان "اقرار الموازنة وتحديد الانفاق والايرادات، يضعان حدا للهدر ويؤمنان الانتظام المالي الذي غاب طوال 12 سنة".

وشدد على ان اقرار قانون الانتخاب وإجراء الانتخابات النيابية على اساسه في الربيع المقبل، "سوف يعطي العمل الديموقراطي في لبنان قيمة مضافة ويمكّن اللبنانيين من انتاج مجلس نيابي يعبر عن طموحاتهم وآمالهم".

وأشار عون الى ان "الرؤية الاقتصادية الجديدة التي يعمل على تحقيقها بالتعاون مع الحكومة، سوف ترسم التوجهات الضرورية للاقتصاد اللبناني في السنوات المقبلة، وستحدد القطاعات الانتاجية التي تحقق النمو الاقتصادي المنشود، لا سيما أنها ستتضمن مشاريع نموذجية تساعد المستثمرين الراغبين في الاستثمار في لبنان".

وكان طربيه عرض مع أعضاء الوفد نتائج الاجتماعات التي عقدت في واشنطن. وأوضح ان "الوفد المصرفي اللبناني حصل على تأكيدات من جميع المسؤولين الذين التقاهم بأن لا استهداف للقطاع المصرفي إذا استمر في التقيد بالقواعد الموضوعة".

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الجمعة ٣ تشرين الثاني ٢٠١٧

طربيه : لا استهداف للقطاع المصرفي إذا التزم القواعد

عون لوفد «جمعيّة المصارف» : الرؤية الجديدة سترسم توجّهات الإقتصاد للسنوات المقبلة

عون مجتمعاً مع جمعية المصارف (دالاتي ونهرا)

اعتبر رئيس الجمهورية العماد ميشال عون أن «ما أنجز خلال السنة الأولى من عهده، في مجالي الاستقرار الأمني والتشكيلات القضائية، يوفر الأجواء الملائمة لتطوير الاقتصاد اللبناني والتشجيع على الاستثمار للنهوض بالبلاد من جديد. وأبلغ عون وفد جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه أن «إقرار الموازنة وتحديد الإنفاق والإيرادات يضع حداً للهدر ويؤمّن الانتظام المالي الذي غاب طوال ١٢ سنة».

وكشف عون أن «الرؤية الاقتصادية الجديدة التي يعمل على تحقيقها بالتعاون مع الحكومة، سترسم التوجهات الضرورية للاقتصاد اللبناني في السنوات المقبلة، وستحدد القطاعات الإنتاجية التي تحقق النمو الاقتصادي المنشود، لا سيما أنها ستتضمّن مشاريع نموذجية تساعد المستثمرين الراغبين في الاستثمار في لبنان». وشدد على أن «الاستقرار الأمني يبقى الأساس وأن القوى العسكرية والأمنية تواصل من خلال العمليات الاستباقية التي تقوم بها ملاحقة الخلايا الإرهابية النائمة بعدما نجحت في تحرير الجرود من المنظمات الإرهابية، ما يعزز الثقة بالوضع الأمني في البلاد ويفعّل الزيارات والمؤتمرات الاقليمية والدولية التي تعقد فيها».

وكان طربيه هنّأ الرئيس عون في بداية الاجتماع بمرور السنة الأولى من العهد، متمنياً أن تشهد السنوات الآتية المزيد من التقدم والخير للبنان واللبنانيين. وعرض مع أعضاء الوفد نتائج الاجتماعات التي عُقدت في واشنطن في ما خص الإجراءات التي تتخذها الإدارة الأميركية حول العقوبات ودور المصارف اللبنانية، والتدابير التي اتخذتها للتفاعل معها بالتنسيق مع حاكمية مصرف لبنان». وشدد طربيه على أن «الوفد المصرفي اللبناني حصل على تأكيدات من جميع المسؤولين الذين التقاهم أن لا استهداف للقطاع المصرفي اللبناني إذا استمر في التقيّد بالقواعد الموضوعة». كما تناول النقاش الواقع الاقتصادي في البلاد والتطورات الراهنة.

وبعد اللقاء أدلى طربيه بتصريح قال فيه: زرنا رئيس الجمهورية كجمعية مصارف، أولاً لمناسبة مرور سنة على العهد الرئاسي، وثانياً لإطلاعه على نشاط الجمعية في الولايات المتحدة خلال الأسبوعين الأخيرين، إن عبر مشاركتها في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أو في المؤتمر الذي نظمه البنك الفدرالي الأميركي في نيويورك.

وأشار الى أن «الموضوع الأبرز الذي يهمّ لبنان واللبنانيين هو العقوبات على «حزب الله» الذي لا يزال يتفاعل على الصعيد التشريعي وهو موضع مداولات مستمرة، حيث هناك قانون أعدّ وتُدخل عليه تعديلات وحوارات بين مجلس الشيوخ والكونغرس الاميركي». وقال: نحن، كقطاع مصرفي لنا مداخلة مهمة في هذا الموضوع تتعلق فقط بالشق الذي يتناولنا، وهو تحييد القطاع المصرفي عن العقوبات والتدابير، كي نجنّبه أي انعكاسات سلبية لهذه العقوبات التي لا شك في أنها تؤثر على لبنان والاوضاع في المنطقة و«حزب الله». فهناك تشدد كبير في هذا الموضوع من قبل الإدارة الأميركية الجديدة وحاولنا، ونسعى وسنبقى دائماً ساعين إلى منع الضرر عن القطاع المصرفي.

وأكد طربيه أن «جمعية المصارف تلقت تأكيدات بأن القطاع المصرفي اللبناني غير مستهدف إطلاقاً بهذه العقوبات طالما انه يتقيّد بقواعد الاستثمار الجارية سابقاً، وأخذ لبنان على عاتقه عبر تعاميم صادرة عن البنك المركزي التقيّد بالإجراءات الدولية التي تتناول موضوع العمل المصرفي. وكان هناك أيضاً تأكيد على الثقة بالمصرف المركزي وحاكمه الذي يُشرف على أداء القطاع المصرفي اللبناني الذي لا يزال حتى اليوم ناجحاً وجرى التنويه به في كل الظروف».

الأنوار
الجمعة ٣ تشرين الثاني ٢٠١٧

عون لجمعية المصارف: إقرار الموازنة يؤمّن الإنتظام المالي

طربيه: القطاع المصرفي غير مستهدف طالما يتقيد بالإجراءات الدولية

اكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون، ان ما انجز خلال السنة الاولى من عهده في مجالي الاستقرار الامني والتشكيلات القضائية «يوفر الاجواء الملائمة لتطوير الاقتصاد اللبناني والتشجيع على الاستثمار للنهوض بالبلاد من جديد».

وابلغ الرئيس عون وفد جمعية مصارف لبنان برئاسة الدكتور جوزف طربيه، ان «اقرار الموازنة وتحديد الانفاق والايرادات، يضع حدا للهدر ويؤمن الانتظام المالي الذي غاب طوال ١٢ سنة».

وشدد على ان «اقرار قانون الانتخاب وإجراء الانتخابات النيابية على اساسه في الربيع المقبل، سوف يعطي العمل الديموقراطي في لبنان قيمة مضافة ويمكن اللبنانيين من انتاج مجلس نيابي يعبر عن طموحاتهم وامالهم». ولفت الى ان «صورة لبنان الخارجية استعادت ثالقها وحضورها، وإن الزيارات التي قمت بها لعدد من الدول العربية والاجنبية اعادت لبنان الى خريطة الاهتمامات الدولية».

وكشف الرئيس عون ان «الرؤية الاقتصادية الجديدة التي يعمل لتحقيقها بالتعاون مع الحكومة، سوف ترسم التوجهات الضرورية للاقتصاد اللبناني في السنوات المقبلة، وستحدد القطاعات الانتاجية التي تحقق النمو الاقتصادي المنشود، لا سيما وانها ستتضمن مشاريع نموذجية تساعد المستثمرين الراغبين في الاستثمار في لبنان». وشدد على ان «الاستقرار الامني يبقى الاساس، والقوى العسكرية والامنية تواصل من خلال العمليات الاستباقية التي تقوم بها، ملاحقة الخلايا الارهابية النائمة بعدما نجحت في تحرير الجرود من المنظمات الارهابية، مما يعزز الثقة بالوضع الامني في البلاد ويفعّل الزيارات والمؤتمرات الاقليمية والدولية التي تعقد فيها».

وكان الدكتور طربيه هنا الرئيس عون في مستهل الاجتماع، بمرور السنة الاولى من العهد، متمنيا «ان تشهد السنوات الآتية المزيد من التقدم والخير للبنان واللبنانيين».

وعرض مع اعضاء الوفد نتائج الاجتماعات التي عقدت في واشنطن، في ما خص الاجراءات التي تتخذها الادارة الاميركية حول العقوبات ودور المصارف اللبنانية، والتدابير التي اتخذتها للتفاعل معها بالتنسيق مع حاكمية مصرف لبنان.

وشدد على ان «الوفد المصرفي اللبناني حصل على تأكيدات من جميع المسؤولين الذين التقاهم، أن لا استهداف للقطاع المصرفي اللبناني إذا استمر في التقيد بالقواعد الموضوعة».

كما تناول النقاش «الواقع الاقتصادي في البلاد والتطورات الراهنة».

وبعد اللقاء، قال طربيه: «زرنا رئيس الجمهورية كجمعية مصارف، اولا لمناسبة مرور سنة على العهد الرئاسي، وثانيا لاطلاعه على نشاط الجمعية في الولايات المتحدة خلال الاسبوعين الاخيرين، إن كان عبر مشاركتها في اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، او في المؤتمر الذي نظمه البنك الفدرالي الاميركي في نيويورك».

وقال: «الموضوع الابرز الذي يهم لبنان واللبنانيين هو العقوبات على حزب الله الذي لا يزال يتفاعل على الصعيد التشريعي وهو موضع مداولات مستمرة، بحيث ان هناك قانونا قد اعد وتجرى عليه تعديلات وحوارات بين مجلس الشيوخ والكونغرس الاميركي. ونحن، كقطاع مصرفي، لنا مداخلة مهمة في هذا الموضوع تتعلق فقط بالشق الذي يتناولنا. وهو تحييد القطاع المصرفي عن العقوبات والتدابير كي نجنبه اي انعكاسات سلبية لهذه العقوبات التي لا شك انها تؤثر على لبنان وعلى الاوضاع في المنطقة وحزب الله. فهناك تشديد كبير في هذا الموضوع من قبل الادارة الاميركية الجديدة، وحاولنا ونسعى وسنبقى دائما ساعين لمنع الضرر عن القطاع المصرفي».

واكد ان «جمعية المصارف تلقت تأكيدات، بأن القطاع المصرفي اللبناني غير مستهدف اطلاقا بهذه العقوبات طالما انه يتقيد بقواعد الامتثال الجارية سابقا. وقد اخذ لبنان على عاتقه عبر تعاميم صادرة عن البنك المركزي، التقيد بالاجراءات الدولية التي تتناول موضوع العمل المصرفي. وكان هناك ايضا تأكيد على الثقة بالمصرف المركزي وحاكمه الذي يشرف على اداء القطاع المصرفي اللبناني الذي لا يزال حتى اليوم ناجحا وجرى التنويه به في كل الظروف».

واستقبل الرئيس عون، نقيب المحامين في بيروت انطونيو الهاشم، الذي عرض ابرز ما تحقق من انجازات خلال فترة رئاسته لنقابة المحامين في بيروت، شاكرا لرئيس الجمهورية على «التعاون الذي لقيه لا سيما في ما يتعلق بعطالب المحامين وجسم العدالة ككل».

والتقى رئيس الجمهورية، مجلس الادارة الجديد لمستشفى البوار الحكومي برئاسة الدكتور اندريه قزيلي، الذي شكر الرئيس عون على «الثقة التي اولاها ومجلس الوزراء لرئيس واعضاء مجلس الادارة، عارضا الواقع الراهن للمستشفى من «النواحي الادارية والطبية والتقنية».

سامي الجميل اطلع شمعون على نتائج زيارته لموسكو

بحث رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميل مع رئيس حزب الوطنيين الأحرار دوري شمعون، في بيت الكتائب المركزي في الصيفي، في مجمل الملفات المطروحة على الساحة اللبنانية والتي تشكل اهتماما مشتركا، بحضور نائب رئيس حزب الكتائب جوزيف ابو خليل ومستشار رئيس الحزب المحامي سامين سامين.

وياتي اللقاء في إطار التنسيق الدوري بين قيادتي الحزبين.

ووضع الجميل شمعون في أجواء زيارته الأخيرة للعاصمة الروسية، والترحيب الروسي بالطرح الذي رفعه الى الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون دول الشرق الأوسط وافريقيا ميخائيل بوغدانوف، حول «اهمية أن تلعب موسكو دور الوسيط بين الدولة اللبنانية والأطراف في سوريا لاعادة النازحين السوريين الى بلادهم».

THE DAILY STAR
LEBANON
Tuesday, October 24, 2017

No need to expand sanctions, bankers tell U.S.

Osama Habib| The Daily Star

BEIRUT: Lebanese bankers urged the U.S. Treasury and American officials to stick to the current sanctions against Hezbollah instead of adopting new amendments, the head of the Association of Banks in Lebanon Joseph Torbey said Monday. Torbey, who headed the ABL delegation to Washington and New York, said that the U.S. officials and correspondent banks expressed their satisfaction with the measures adopted by Lebanese banks in terms of combating money laundering and terrorism financing.

"Through these meetings, the association sought to shield the Lebanese economy from the negative repercussions of the proposed legislation, on the one hand, and to fortify the banking sector against the possible ramifications of the new law. The delegation reiterated that existing legislation is adequate, eliminating the need for additional legislation, especially as banks have succeeded in applying compliance rules through the mechanism set by the Central Bank of Lebanon and adherence to international resolutions, including the U.S. Treasury Department," he stressed in a news conference at ABL's headquarters.

The Lebanese delegation reviewed with the American side the much-talked-about Hezbollah International Financing Prevention Amendments Act of 2017, which is expected to be discussed by the U.S. Senate in the near future.

HIFPA 2017 seeks to cut off the flow of resources to the Hezbollah, labeled by Washington as a terrorist group. Introduced by Sens. Marco Rubio (R-FL) and Jeanne Shaheen (D-NH) and Reps. Ed Royce (R-CA) and Eliot Engel (D-NY), the measure targets foreign governments that knowingly provide significant financial support to Hezbollah and foreign individuals and companies that aid its fundraising or recruitment activities.

Torbey said that during the meetings, the delegation urged the U.S. administration and correspondent banks not to implement any new legislation that would be detrimental to or cause collateral damage to Lebanon, its economy and its banks, which are entrusted with the savings of the Lebanese. But it remains to be seen if the intensive lobbying by the Lebanese banks in Washington will succeed in getting the U.S. Congress and Senate to water down the amendments so they will not be harmful to banks and the economy.

"We basically considered that past or current U.S. legislation is appropriate and sufficient to pursue the goals of the U.S. legislator. We have already said several times that it is better not to introduce new sanctions into new legislation that require new mechanisms from the banking sector, especially the Lebanese banking sector," Torbey said.

He added that the emphasis of the ABL mission was to ensure that the Lebanese banking sector was not exposed to new obligations.

"The Americans are fully aware of the role played by this sector [banking] in financing the Lebanese economy. It is worth mentioning that we finance the Lebanese state to continue to carry out its sovereign duties, and the Americans are aware of this," Torbey said.

He also defended the Central Bank's monetary policy, which has allowed Lebanon to avoid numerous crises. "The Association of Banks in Lebanon wishes all political parties and influential forces to take into account the delicate economic and financial conditions, especially the monetary situation, and the great efforts exerted by Banque du Liban to maintain monetary stability, and its success in protecting the Lebanese pound," Torbey said.

الأنوار
يومية سياسية عربية
السبت ٢٤ تشرين الأول ٢٠١٧

البنوك المراسلة الأميركية تعتزّ بالقطاع المصرفي اللبناني

طربيه: نسعى لتحييد الإقتصاد عن تداعيات التشريعات الجديدة

طربيه متحدثاً خلال المؤتمر الصحفي (تصوير: جمال الشعمة)

أوضح رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه في مؤتمر صحفي عقده في مقر الجمعية، أن «وفدا من الجمعية شارك في الاجتماعات السنوية المشتركة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت في العاصمة الأميركية، وكذلك في المؤتمر السنوي الذي يعقده البنك الفدرالي الاميركي في نيويورك حول مكافحة تمويل الإرهاب وتعزيز العلاقات مع المصارف المراسلة».

وأشار الى أن «الوفد الى واشنطن تألف من: سعد أزهري، وليد روفايل، نمال صباح، نديم القصار، سمعان باسيل، شهدان جبيلي والأمين العام الدكتور مكرم صادر وأجرى الوفد خلال الفترة من ١٠ إلى ١٣ تشرين الأول سلسلة لقاءات تم التحضير لها من قبل مكتب المحاماة الدولي (DLAPIPER) الذي يتولى متابعة مصالح جمعية المصارف منذ خمس سنوات وشملت الزيارة بداية المسؤولين في مجلسي النواب والشيوخ، ولاسيما مسؤولي اللجان المختصة بمشروع القانون المتعلق بحزب الله ٢٠١٧ HIFPA والذي جرى التداول به في الإعلام كما شملت كبار المسؤولين عن لبنان في وزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي - البيت الأبيض وكان للوفد لقاء عمل هام في وزارة الخزانة مع المساعد الجديد لوزير الخارجية لشؤون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

ولفت الى أن «الجمعية سعت من خلال هذه اللقاءات كلها، إلى تحييد الاقتصاد اللبناني عن الانعكاسات السلبية للتشريعات الجديدة، من جهة، وكذلك إلى تحصين القطاع المصرفي إزاء التداعيات الممكنة التي قد تترتب على القانون الجديد، من جهة ثانية، وشدد الوفد تكرارا على كون التشريعات الحالية كافية، ما ينفي الحاجة إلى تشريع إضافي خصوصا وأن المصارف نجحت في تطبيق قواعد الامتثال من خلال الآلية التي وضعها البنك المركزي اللبناني وقبول المرجعيات الدولية بها، بما فيها وزارة الخزانة الأميركية».

وقال: «كما في السابق، هدفت الزيارة إلى الحفاظ على تواصل لبنان مع العالم وعلى علاقات لبنان المصرفية الدولية التي تعد حيوية لكافة اللبنانيين وتواصلهم مع الخارج سواء بالنسبة الى تعاملهم مع الأسواق العالمية أو بالنسبة الى الارتباطات العائلية مع الانتشار اللبناني في كل أنحاء العالم وجددت الجمعية في كل لقاءاتها مع مسؤولي المصارف المراسلة أو مع الكونغرس والإدارة الأميركية الالتزام بالقواعد المصرفية العالمية، ومنها الأميركية بوجه خاص، كون معظم العمليات تتم بالدولار الأميركي وعبر المصارف الأميركية المراسلة وقد أبدت إدارات هذه المصارف لوفد الجمعية ارتياحها لكون العلاقات تتسم بالإيجابية والاستمرارية نظرا لحسن إدارة المخاطر لديها كما الذي مسؤولو المصارف الأميركية المراسلة على شفافية العلاقة مع المصارف اللبنانية وعلى سرعة ودقة المعلومات المتعلقة بالعمليات المصرفية».

وأضاف: «في المحصلة، شدد وفد الجمعية سواء لدى الإدارة الأميركية أم لدى المصارف المراسلة، على ألا يكون أي تطبيق للتشريعات الجديدة مضرا أو أن تنتج عنه أضرار جانبية بلبنان وباقتصاده ومصارفه المؤتمنة على مدخرات اللبنانيين».

وختم: «تتمنى جمعية مصارف لبنان على جميع الجهات السياسية والقوى الحية المؤثرة في المصير الوطني اللبناني مراعاة الأوضاع الاقتصادية والمالية الدقيقة، خصوصا ما يتعلق منها بالوضع النقدي والجهود الكبيرة التي يقوم بها مصرف لبنان للمحافظة على الإستقرار النقدي ونجاحه في حماية الليرة اللبنانية، ومن خلالها الحفاظ على القوة الشرائية لمداخيل اللبنانيين ومما يؤدي الى إضعاف الثقة بهذا المرفق وضعه قيد التشكيك، علما أن قانون النقد والتسليف يضع اليات ضبط ومراقبة لا بد أن تكون فعالة وكافية».

الأنوار

الثلاثاء ١٠ تشرين الأول ٢٠١٧

سلامة ووفد مصرفي برئاسة طربيه الى اجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين في واشنطن

طوال الأسبوع الحالي، تُعقد الإجتماعات السنوية المشتركة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد من المؤسّسات المالية الأخرى في العاصمة الأميركية واشنطن، وسيشارك فيها وفد مصرفي لبناني كبير.

يترأس وفد جمعية مصارف لبنان رئيسها الدكتور جوزف طربيه الى جانب أعضاء مجلس الإدارة: سعد الأزهري، وليد روفايل، د. تنال الصباح، نديم قصّار، سمعان باسيل، د. فريدي باز، أنطون صحناوي، والأمين العام د. مكرم صادر. ويُشارك في هذه الإجتماعات السنوية بالإضافة الى مجلس إدارة الجمعية عدد كبير من المصرفيّين يفوق ٣٠ مصرفيا.

تجدر الإشارة الى أن جمعية مصارف لبنان تنظّم حفلة إستقبال في واشنطن يوم الجمعة في ١٣ تشرين الأول الجاري من المتوقّع أن يحضرها أكثر من ٤٠٠ مصرفي من الوفود العربية والعالمية المشاركة في الإجتماعات السنوية للبنك والصندوق الدوليّين.

بعد ذلك، ينتقل الوفد المصرفي اللبناني الى نيويورك للمشاركة في المؤتمر الذي ينظّمه إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيّين العرب مع بنك الإحتياطي الفدرالي ويفتتحه الدكتور جوزف طربيه. وأخيراً، يقوم فريق عمل مكوّن من رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية بزيارة المصارف المراسلة في نيويورك.

يذكر أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة غادر الى واشنطن السبت الفائت لهذه الغاية.

وفيما كان من المقرر أن يشارك وزير المال علي حسن خليل في اجتماعات واشنطن، عدل فيما بعد عن المشاركة نظراً إلى «تزامن تلك الاجتماعات مع موعد الجلسة التشريعية لمجلس النواب» كما أوضحت مصادر في وزارة المال لـ«المركزية»، مشددة على «ضرورة مشاركته فيها كونها تتعلق بالضرائب المقترحة لتمويل سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام ومشروع الموازنة».

وأكدت رداً على سؤال، أن «لا علاقة لقراره عدم المشاركة في اجتماعات واشنطن بموضوع العقوبات الأميركية، فهي اجتماعات البنك وصندوق النقد الدوليين، كما أن الاجتماعات الأبرز تبدأ من ٩ الجاري وتستمر إلى ١٥ منه».

وأشارت المصادر إلى أن «اجتماعات دولية كثيرة لا يشارك فيها الوزير خليل بسبب تزامنها مع مواعيد جلسات نيابية مهمة».

يُذكر أن الإثنين ١٦ الجاري تُفتتح الدورة الثامنة للمؤتمر المشترك الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والبنك الفيدرالي الأميركي في نيويورك.

الجمهورية

السبت ٣٠ أيلول ٢٠١٧ ـ العدد ١٩٤١

المصارف مُستنفرة: سنرفض مجدداً الإزدواج الضريبي

وجّه رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه دعوة طارئة إلى أعضاء مجلس الإدارة، للاجتماع اليوم في مقرّ الجمعية، من أجل البحث في المستجدات سيما ما يتعلق منها بموضوع الضرائب التي سيبتّها مجلس الوزراء في جلسته المقبلة.

يأتي هذا الاجتماع في ضوء اللقاء الذي عُقد بين رئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير نهاية الاسبوع الفائت، حيث اتفق الجانبان على أن تقدّم الهيئات الاقتصادية ورقة إلى الرئيس الحريري تتضمّن بعض الضرائب التي تساعد على تأمين كلفة السلسلة. وأجرى شقير لهذه الغاية، اتصالات برئيس جمعية المصارف للبحث في كيفية تأمين موارد لتغطية هذه الكلفة.

وفي ظل التكتم الذي يحيط بهذه المحادثات، ذكرت مصادر مصرفية، أن المصارف «سترفض مجدداً الازدواج الضريبي خصوصاً أن هناك اتجاهاً لإلغاء هذه الضريبة على المهن الحرة وحصرها بالمصارف والقطاع التجاري، وهذا ما ترفضه الهيئات الاقتصادية التي ستعقد بدورها اجتماعاً في الحادية عشرة قبل اليوم لإعداد الورقة الموعودة التي سيرفعها شقير الى رئيس مجلس الوزراء الإثنين المقبل.

واستغربت هذه المصادر «الهجوم السياسي على المصارف، علماً أنها لم تكن في أي وقت من الاوقات ضد منح الموظفين المستحقين حقوقهم، والسلطتان التنفيذية والتشريعية هما المسؤولتان عن زيادة الحد الأدنى للأجور لموظفي القطاع العام والقضاة وأساتذة التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية والأسلاك الأمنية والعسكرية لمواكبة زيادة غلاء المعيشة والتضخم.

غير أن الهيئات الاقتصادية، بما فيها المصارف، «عارضت صراحة وعلناً، فرض ضرائب عشوائية بقرارات متسرّعة وغير دستورية لتمويل السلسلة في مرحلة من التباطؤ الاقتصادي الواضح والمتمادي، من شأنه أن يفاقم الركود الاقتصادي ويكبح النمو المنشود ويطيح فرص العمل الجديدة» بحسب المصادر.

وأكدت أن تمويل السلسلة «مؤمّن راهناً، وفي جزء كبير منه من الايرادات التي قبضتها الدولة من أرباح المصارف الاستثنائية من عمليات الهندسة المالية (825 مليون دولار)، ومن المفارقات أن هذه الهندسة التي هاجمها البعض بمنهجية متعمّدة، أصبحت في النهاية وكأنها المنفذ المنقذ في ظل المنحى الذي اتخذته التطورات الأخيرة.

الأنوار
الثلاثاء 1 آب 2017

المصارف سلّمت عون ملاحظاتها حول الضرائب
طربيه: لإعادة السلسلة إلى مجلس النوّاب لقراءة ثانية

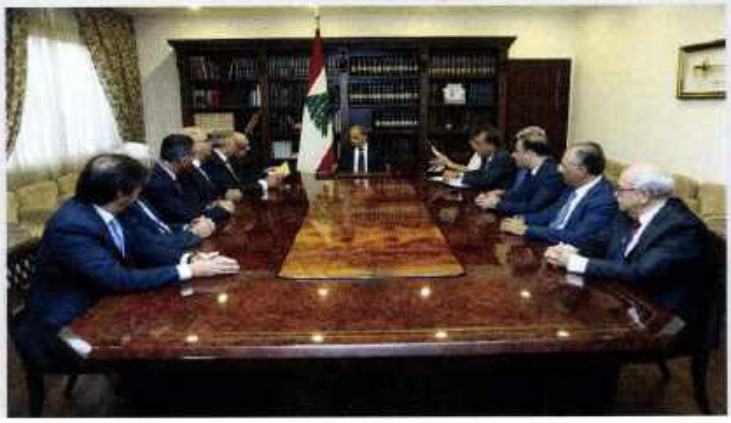

استقبل رئيس الجمهورية ميشال عون وفد جمعية المصارف في لبنان برئاسة جوزف طربيه الذي قدم مذكرة تناولت ملاحظات الجمعية على بعض الاحكام الضريبية التي اقرها مجلس النواب مع سلسلة الرتب والرواتب، معتبراً أنها «مخالفة للدستور والمبادئ العامة للقانون.»

وأشار إلى أنّ من أبرز هذه المخالفات تلك الواردة في المادة 17 التي تطاول المصارف والمؤسسات المالية، كما تطاول المهن الحرّة ومنها استحداث ازدواج ضريبي على نفس الدخل ومخالفة مبدأ عدم تراكم الضرائب النوعية، ومخالفة مبدأ عدم جواز اعطاء مفعول رجعي للقوانين الضريبية، ومخالفة مبدأ اليقين القانوني.

وأكد عون لوفد جمعية المصارف أنه يدرس كل النقاط الواردة في سلسلة الرتب والرواتب والاحكام الضريبية في ضوء الواقع الراهن للمالية العامة للدولة والتوقعات المرتقبة، داعياً الى جعل النقاش حول سلسلة الرتب والرواتب وامتداداتها خارج نطاق المزايدات السياسية والشعبية لان البلاد لا تحتمل ترف مثل هذه المواقف.

بعد اللقاء، تحدّث طربيه الى الصحافيين فقال: «قمنا بزيارة فخامة الرئيس، كمجلس ادارة جمعية مصارف لبنان، ضمن الزيارات الدورية التي نتشرف بمقابلته خلالها، وتداولنا بالوضع المالي من كافة جوانبه، وخصوصاً في الاعباء الاضافية التي ستترتب على الاقتصاد الوطني نتيجة التشريع الاخير الذي أقره مجلس النواب في الاسبوعين الماضيين والذي يزيد نفقات الدولة بصورة كبيرة جدا، ترافقه تشريعات ضرائبية جديدة هناك اعتراض كبير عليها من جهات اقتصادية عدة، وخصوصا ما يتعلق منها بالازدواج الضريبي الذي اثارته نقابات المهن الحرة، ونثيره نحن كجمعية مصارف لأنه يتناول تشديد العبء الضريبي بشكل غير متوازن وغير متساو وغير مضبوط بالنسبة لأرباح المصارف، فإذا كانت الضريبة سترتفع من 15 الى 17%، الا انه بالنسبة الى المصارف فستكون بحسب توظيفات كل مصرف في سندات الخزينة وقد تصل الى 40 او 50%، بحيث ان كل مصرف ستكون الضريبة المفروضة عليه مختلفة عن المصرف الآخر، وهذا امر غير سوي بالنسبة الى التشريع يقتضي المعالجة.»

وختم: «لقد تمنينا على فخامة الرئيس اعادة القانون الى المجلس النيابي من اجل قراءة ثانية له، كما يسمح بذلك الدستور اللبناني للتوقف عند كل الاعتراضات التي اتت من مختلف الجهات وليس من جهة واحدة".

THE DAILY STAR
LEBANON

Monday July 31, 2017

Bankers cry foul over 'double taxation,' look to Aoun

BEIRUT: The Association of Banks in Lebanon and other private sector leaders are weighing the few options open to them as recently approved new tax measures, poised to be implemented soon, threaten to have a detrimental effect on their businesses and the overall economy. The few available options include trying to persuade President Michel Aoun to use his prerogatives to block some of the tax measures that were approved by Parliament to finance the salary scale increase for state employees. If this option fails to produce any concrete results, then the ABL and other private professional associations such as the Order of Engineers and Beirut Bar Association could contest and challenge the tax measure before the Shura Council and other constitutional institutions. But the ABL prefers to persuade the president and other senior officials to amend some of these taxes before pursuing this course. For this purpose, a delegation from the ABL headed by its president, Joseph Torbey, is expected to visit Aoun at the presidential palace Monday to explain to him the serious repercussions of some of the taxes on the country in general. Torbey will assure the president that the association is not against tax increases in principle but it has serious concerns about what bankers see as double taxation. Lebanese commercial banks are paying a 5 percent tax on interest generated from Treasury bills, certificates of deposit and Eurobonds, not to mention a 15-percent tax on their profits. However, the bankers stress that the authorities agreed in the past not to tax profits generated from Treasury bills and Eurobonds since the lenders have already paid the 5 percent tax on interest on deposits. "We can swallow increasing taxes on interest on deposits from 5 to 7 percent and we can swallow increasing taxes on profits from 15 percent to 17 percent. But we really can't digest taxing us twice on the bonds in our portfolio. This is clearly a tantamount to double taxation and this runs against the avoidance of double taxation which Lebanon agreed on it in the past," one banker told The Daily Star. The ABL argues that many banks depend heavily on revenues generated from T-bills and Eurobonds to make a profit. Bankers note that the taxes imposed on the income generated from the financial engineering last year alone covers two-thirds of the cost of the salary scale. "In some cases [double taxation will drastically reduce] the income of some banking institutions. The concerned authorities must realize the magnitude of the difficulties they have been facing due to the deterioration situation in the region, growing cost of complying with financial standard requirements, growing operational costs and growing costs of complying with measures to combat money laundering and terrorism funding," one banker said. One source said that some banks count heavily on government T-bills and Eurobonds to generate revenues and some of them hardly have any real customer deposits. One banker added that the authorities should take into consideration that the flow of funds to Lebanon may drop once the taxes on interest on customer deposits are implemented. "I don't think that depositors will be too thrilled to be charged 7 percent on the interest of their deposits, and could take their money somewhere else. The remittances and capital inflows could be the first victims of such hasty decisions," the banker said. The ABL said that the double taxation mandate imposed by the draft law on banks would also weaken the return on private funds in the banking sector, which does not exceed 11-12 percent in Lebanon – already a low rate. Banks also have strong reservations about increasing taxes on dividends which contradicts previous agreements with the successive governments. "Increasing the tax on these shares from 5 to 10 percent contradicts all the official statements and proposals calling for the development of the capital markets in Lebanon and the strengthening of capital stock," one banker said. Bankers and the private sector believe that the president can rectify the serious errors in some clauses in the tax package before it is too late.

They added that some of these taxes would inflict great harm to various economic sectors in the country. "We hope that the president would return the tax measures to Parliament with a recommendation that some of the tax measures should be reviewed or even cancelled," one banker said. Bankers and other associations wonder why Parliament did not endorse the 2017 draft budget first instead of passing the 20 tax items.

They insist that the state can easily finance the salary scale if it cut waste, combat corruption and improved tax collection. Opponents of the tax measures hint that if all efforts to dissuade the authorities from implementing these taxes, then they may have no other choice but to contest these taxes before the Shura Council. "One item which will be challenged is the double taxation. We hope that we won't reach this stage. Many countries are avoiding double taxation to lure investors and Lebanon should not run against this trend," one banker said.

النهار

الجمعة ٢٨ تموز ٢٠١٧

طربيه: نسعى إلى تعديل مشروع العقوبات الأميركيّة وتجنب أي عقوباتٍ إضافية على أيّ فريقٍ لبناني

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه

منذ إعلان الإدارة الأميركية عقوبات اقتصادية ومالية تجاه لبنان، لم تهدأ جمعية المصارف في متابعة القوانين والقرارات المزمع إصدارها ولم تألُ جهداً في العمل للتخفيف من آثارها السلبية على الاقتصاد الوطني وتحديداً القطاع المصرفي وشركات تحويل الأموال.

وبعد انتخابات الجمعية جدّد المجلس الجديد أولوياته في متابعة هذا الملف، إذ يسعى وفق ما يقول رئيس الجمعية جوزف طربيه لـ "النهار" إلى "تعديل مشروع العقوبات الأميركيّة المقترح على حزب الله لحصر تداعياته على الاقتصاد إلى أقصى حدٍّ ممكن وتجنب أي عقوباتٍ إضافية على أيّ فريقٍ في لبنان". التحديات التي تواجه القطاع المصرفي خصوصاً والاقتصاد عموماً لخّصها طربيه في الحديث الآتي:

■ ما هي التهديدات الجدّية التي تواجه القطاع المصرفي محلّياً: ضعف الاقتصاد أو الدين المرتفع للدولة وخصوصاً أنّ القطاع ممولٌ رئيس للاقتصاد واحتياجات الدولة؟

- لا نرى حالياً أي تهديد فعلي مباشر على القطاع المصرفي، وإن كنا غير راضين عن استمرار الارتفاع في عجز الموازنة وتصاعد دين الدولة دون سقف محدد على المدى المنظور، حيث بلغ إجمالي الدين العام في نهاية شهر أيار من العام الحالي 76,7 مليار دولار أميركي استقرت حصة المصارف منه عند نحو 49%.

وفي هذا السياق وجّهت وكالات التصنيف الدوليّة نداءات متكرّرة حذّرت فيها من استمرار تصاعد الدَين العام وضرورة اعتماد إصلاحات من شأنها أن تحسّن المالية العامة، وإلّا تفاقمت أزمة الدين العام اللبناني وازدادت المخاطر على البلاد. ونحن نشارك الهيئات الاقتصادية صرختها لتصحيح المسار الاقتصادي وإعادة التوازن إلى المالية العامة، لا بزيادة الضرائب على اقتصاد عازم، بل بتفعيل منشّطات النموّ الاقتصادي وتكبير الاقتصاد وترشيد الإنفاق الحكومي وتحقيق الإصلاحات.

■ برأيكم، ما هي معدّلات الفوائد التي تتلاءم والعمل المصرفي في هذه المرحلة التي تزدحم باستحقاقاتٍ سياسيّةٍ وأمنيّة سواء إقليميّاً أو دوليّاً؟

- استطاع لبنان أن يحافظ على معدّلات فوائد مستقرّة عبر السنين حتّى خلال حقبات التوتّر السياسي والأمني الشديد، بما فيها فترة الفراغ الرئاسي واندلاع أحداث الربيع العربي وغيرها من المِحَن. ويعود ذلك بالأخص إلى الدور الجوهري الذي يؤديه مصرف لبنان من خلال إدارة السياسة النقدية، القائمة بصورة خاصة على المحافظة على استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية. في هذا الإطار، يقوم المصرف المركزيّ بهندساتٍ ماليّةٍ عند الحاجة، بهدف المحافظة على مستوياتٍ عالية من الاحتياطات بالعملة الأجنبيّة من جهة، ومعالجة أيّ عجزٍ في ميزان المدفوعات من جهةٍ أخرى. ومن المتوقّع أن يستمرّ هذا الاستقرار في أسعار الفوائد في لبنان في ظلّ الأجواء السياسيّة الوفاقية، وخصوصاً بعد إتمام انتخاب رئيس للجمهوريّة، وتشكيل حكومة جديدة، والاتّفاق على قانون انتخابي جديد، وإقرار مجلس الوزراء لمشروع موازنة عام 2017، وتمرير مرسومين في ملفّ النفط والغاز، وغيرها من الأمور التي تخدم الاقتصاد اللبناني. إلّا أنّ هذه الهندسات الماليّة التي أطلقها مصرف لبنان، انعكست على رفع أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأميركي بعض الشيء، بهدف استقطاب ودائع جديدة من الخارج وتمرير ◄ ٤

> لا نرى حالياً أي تهديد فعلي مباشر على القطاع المصرفي

طربيه: نسعى إلى تعديل مشروع العقوبات الأميركيّة

1 نسب السيولة بالعملات الأجنبيّة.

■ إلى أيّ مدى تلتزم المصارف القرارات الدوليّة حول التهرّب الضريبي ومكافحة تبييض الأموال؟

- عَرِفَ القطاع المصرفيّ اللبنانيّ بسمعته الجيّدة في تطبيق شتّى المعايير الدوليّة، وأهمّها متطلّبات لجنة بازل لجهة كفاية رأس المال، مع العلم أنّ لبنان كان سبّاقاً في تطبيق متطلّبات لجنة بازل 3. كذلك تتبنّى المصارف اللبنانيّة دوماً أحدث المعايير المحاسبيّة العالميّة كمتطلّبات المعيار الدولي للتقارير الماليّة رقم 9 (IFRS 9) على سبيل المثال. ويبقى القطاع المصرفي اللبناني شديد الحرص على التزامه بكامل القوانين والتشريعات الدوليّة، خاصّةً قانون الامتثال الضريبي "فاتكا" والتبادل التلقائي للمعلومات الضريبيّة تحت إطار اتفاقيّة "غاتكا" للامتثال الضريبي على الحسابات العالميّة، والقوانين والمعايير التي تتعلّق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة، للذكر لا الحصر. وقد حافظ ذلك، ولا يزال، على صورة المصارف اللبنانيّة وسمعتها لدى المجتمع الدولي.

■ أنتم متّهمون بأنّكم لا تريدون للمصارف الصغيرة أن يكون لها دور ريادي في الجمعيّة، لهذا لا تُحتكم مؤلّفة من المصارف الكبيرة؟

- إنّ مجلس إدارة جمعيّة المصارف يجمع المصارف الكبرى والوسطى والصغرى، وهذه الأخيرة تتمثّل في مجلس الإدارة بنسبة 25% من الأعضاء (أي 3 أعضاء من أصل 12)، وإن التواصل مستمرّ بين مجلس الإدارة والمصارف كافة لإطلاعها على الأمور كافة التي تهمّ المهنة، والموضوع ليس تنافساً بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغرى على قيادة الجمعية، فالجمعية بحاجة إلى تعاون كل المصارف بمختلف أحجامها. وقد أخذنا على عاتقنا كمجلس إدارة أن نقترح خطّة تتيح تغييرات دورية على أعضاء مجلس الإدارة عند نهاية كل ولاية مجلس، بحيث يخرج منه بعض الأعضاء ليدخل آخرون بناءً على آلية إلزامية.

■ ما هي أولويّاتكم في المرحلة المقبلة؟

- إننا نحمل قضية كبرى هي حماية استقرار القطاع لبنان وتأمين تمويله. كذلك تكمن أولويّة جمعيّة المصارف في لبنان حاليّاً في السعي إلى تعديل مشروع العقوبات الأميركيّة المقترح على حزب الله لحصر تداعياته على الاقتصاد اللبناني إلى أقصى حدٍّ ممكن وتجنّب أيّ عقوباتٍ إضافية على أيّ فريقٍ في لبنان، بذلك الحقول دون الأذى الذي قد يلحق بسلامة الاقتصاد اللبناني وقطاعه المالي والمصرفي نتيجة عقوباتٍ جديدة في غير محلّها.

كذلك تتطلّع جمعيّة المصارف في لبنان إلى الحفاظ على سلامة وسمعة القطاع المصرفي اللبناني وأدائه الجيّد وتحصينه تجاه أيّ تحدّياتٍ محتملة على الساحتين المحليّة والعالميّة وللقيام بالإصلاحات اللازمة لمواجهتها، وتطوير القطاع وتحديثه بشكلٍ مستمرّ لمواكبة شتّى التغيّرات والمتطلّبات العالميّة، إضافةً إلى تعزيز التعاون بين المصارف العاملة في لبنان ودعم الاقتصاد اللبناني من خلال توفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجيّة والمشاريع التي من شأنها أن تحفّز النموّ الاقتصاديّ.

■ كيف تلخّص مسيرة المصارف في حقل المسؤوليّة الاجتماعيّة للشركات (بيئيّاً واجتماعيّاً)؟

- قامت المصارف اللبنانيّة بسلسلةٍ من الخطوات الهادفة إلى تحفيز التنمية الاجتماعيّة في البلاد، بحيث طرحت في السوق منتجاتٍ وخدماتٍ عدّة لدعم شرائح معيّنة من المجتمع وذوي الدخل المحدود وأفراد الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وعائلات شهداء الجيش اللبناني وغيرهم.

وتضمّ تلك المنتجات قروضاً وبطاقات ائتمانيّة ذات فوائد وشروط تنافسيّة، للذكر لا الحصر. كذلك وقّعت جمعيّة المصارف في لبنان اتفاقيّاتٍ وبروتوكولاتٍ مختلفة تتيح لشرائح عديدة الحصول على قروضٍ سكنيّةٍ بفائدة ميسّرة عبر المؤسّسة العامّة للإسكان، وجهاز إسكان العسكريّين، ووزارة الزراعة، وصندوق تعاضد القضاة، ووزارة المهجّرين، والمديريّة العامّة لقوى الأمن الداخلي، وصندوق تعاضد القضاة الشرعيّين والمذهبيّين. بالتوازي، عَقَدَ البنك المركزي إلى إطلاق قروضٍ مدعومة، أهمّها "القرض السكني المدعوم من مصرف لبنان"، ورزم تحفيزيّة يضخّ من خلالها خطوطاً ائتمانيّة عبر المصارف بهدف تأمين تمويل بفوائد متدنيّة للقطاعات السكن والتعليم وغيرها. أمّا في ما يخصّ البيئة، فقد تضمّنت القروض المدعومة والرزم التحفيزيّة التي أطلقها مصرف لبنان، والمذكورة آنفاً، قروضاً ذات فوائد متدنيّة لدعم المشاريع الصديقة للبيئة. كذلك أطلقت المصارف اللبنانيّة مبادراتٍ عديدة في هذا المجال، إن وضعت بين أيدي العملاء منتجاتٍ بيئيّةً مختلفة.

المستقبل

الجمعة ٢١ تموز ٢٠١٧

طربيه يزور سليمان والسنيورة

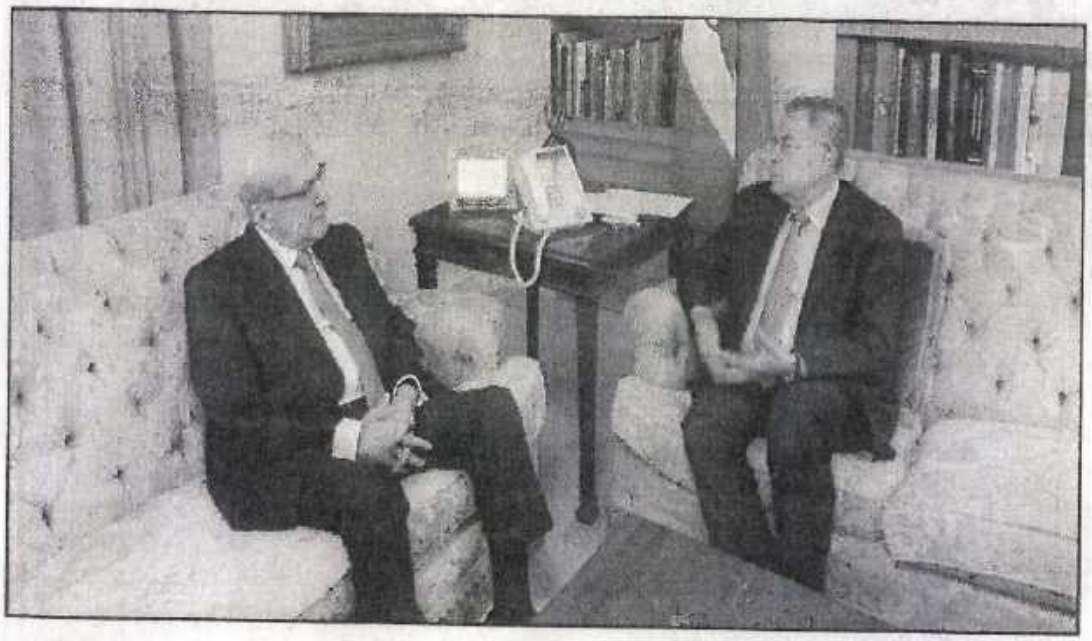

■ الرئيس السنيورة مستقبلا طربيه

استعرض الرئيس ميشال سليمان الاوضاع المالية والاقتصادية مع رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، حيث تناول البحث موضوع العقوبات المالية التي تهدد لبنان.

كما عرض رئيس كتلة «المستقبل» النيابية الرئيس فؤاد السنيورة في مكتبه في بلس، مع طربيه، الاوضاع العامة في البلاد.

المستقبل

الأربعاء ١٢ تموز ٢٠١٧

بحث مع جمعية المصارف زيارته لواشنطن وطرح العقوبات

الحريري يعرض المستجدات مع السنيورة وصليبا

عرض رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري في السراي الحكومي أمس، مع الرئيس فؤاد السنيورة لآخر المستجدات السياسية في البلاد والأوضاع العامة.

واستقبل وفداً من جمعية المصارف برئاسة جوزيف طربيه الذي قال: «بحثنا مع الرئيس الحريري في مجموعة من المواضيع من بينها زيارته للولايات المتحدة الاميركية، وأطلعناه على آخر المعلومات لدينا بالنسبة الى موضوع طرح العقوبات الموجودة لدى الكونغرس الاميركي، كما أبلغناه أننا في زيارتنا السابقة لواشنطن خلقنا مناخاً إيجابياً في ما يتعلق بحماية القطاع المصرفي، وبالتالي فإن زيارته ستكون مهمة جداً لأنه يمثل الدولة ويرافقه فيها وفد رسمي، وعلى هذا الصعيد فإن الدولة تستطيع أن تعطي وتأخذ التزامات، ونحن معلق آمالاً كبيرة على نجاح هذه الزيارة».

أضاف: «كما كانت مناسبة لبحث موضوع الموازنة الجديدة وتصاعد الحجز في الموازنة والدين العام أيضاً، واستخرضنا كل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع وتمنينا عليه أن يشاركنا القلق والضغط لعدم زيادة الحجز في الموازنة لأنه وصل الى حدود يجب التعامل معها بكل حذر ودقة. ودولة الرئيس يحمل هذا الملف أيضاً وكلنا في مركب واحد ويجب أن نتعاون لايجاد الحلول المناسبة، لأن مستقبل الاقتصاد اللبناني مرتبط ويرتهن بموضوع الإدارة السليمة للمالية العامة وبصورة خاصة بمسألة ضبط الانفاق وتحسين الإيرادات».

وبحث رئيس مجلس الوزراء مع المدير العام لأمن الدولة اللواء عباس صليبا ونائبه العميد سمير شحتان في حضور الأمين العام لمجلس الوزراء فؤاد فليفل، في الأوضاع الأمنية وشؤون الحدود.

والتقى وفداً من لجنة مهرجانات القبيات برئاسة رئيسة اللجنة سيدتها هادي حبيش التي أوضحت أن الوفد وجه الى الرئيس الحريري دعوة لحضور افتتاح مهرجانات القبيات في ١١ آب المقبل، وهي المهرجانات الوحيدة التي تقام في محافظة عكار برعاية وزارة الثقافة والسياحة ويحضرها نحو ١٠ آلاف شخص.

الحريري مجتمعاً مع وفد جمعية المصارف (دالاتي ونهرا)

وزار السراي وفد من مؤسسة «LIFE»، ضم رئيس المؤسسة مارك مالك وعضو مجلس الادارة عادل أفيوني الذي أوضح أن «المؤسسة تمثل كل اللبنانيين الذين يعملون في القطاعين المالي والاقتصادي في الخارج، وقد وضعت امكانياتها بتصرف الرئيس الحريري والحكومة لدعم لبنان ومساعدته على الصعيدين الاقتصادي والاستثماري».

واطلع الرئيس الحريري من الامين العام للاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر في العالم كريستوفر الراسي ورئيس الصليب الاحمر اللبناني أنطوان الزغبي على رأس وفده، على نشاطات الجمعيات وما يبذله الصليب الاحمر من مساعدات انسانية في لبنان.

والتقى النائب محمد الحجار مع وفد من ذوي الاحتياجات الخاصة العاملين في الادارات العامة بصفة أجراء ومياومين. وقال الحجار: «عرضنا أوضاع ذوي الاحتياجات الخاصة وكان قد صدر في عهد حكومة الرئيس الشهيد رفيق الحريري العام ٢٠٠٠ قانون يتعلق بحقوق المعوقين وأكد على دور الهيئة الوطنية لشؤون المعوقين في تأمين وتحسين حقوقهم في كل المجالات، وأطلعنا الرئيس الحريري على أنه في العام ٢٠١٢ تم تحويل مرسوم عدله تحويل مشروع قانون الى المجلس النيابي لإعادة السماح لهؤلاء العاملين في القطاع العام بأن يتم تثبيتهم لكي يحصلوا على الحد الادنى من الاستقرار، وكان دولته متجاوبا مع كل ما شرحناه له الى أبعد الحدود وأعطى تعليماته وتوجيهاته الى الامين العام لمجلس الوزراء فؤاد فليفل لأن يصار خلال شهر كحد أقصى الى اتخاذ كل الإجراءات اللازمة، سواء بالعمل لإعداد المراسيم التنظيمية الخاصة بتطبيق القانون أو باتخاذ الاجراءات اللازمة لتثبيت هؤلاء في القطاع العام. ونحن نشكر الرئيس الحريري على انسانيته وتحسسه مع هذه المطالب، ونتمنى أن ينسحب ذلك على كل المسؤولين في الدولة».

Lebanon Debate.com
الخبر اليقين

١١ تموز ٢٠١٧

طربيه: عجز الموازنة وصل الى حدود يجب التعامل معه بكل حذر ودقة

استقبل رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري وفدا من جمعية المصارف برئاسة جوزيف طربيه الذي قال بعد اللقاء: "التقينا الرئيس الحريري وبحثنا معه مجموعة من المواضيع من بينها زيارته الى الولايات المتحدة الاميركية، واطلعناه على آخر المعلومات لدينا بالنسبة لموضوع طرح العقوبات الموجودة لدى الكونغرس الاميركي، كما ابلغناه اننا في زياراتنا السابقة لواشنطن خلقنا مناخا إيجابيا في ما يتعلق بحماية القطاع المصرفي، وبالتالي فان زيارته ستكون مهمة جدا لأنه يمثل الدولة ويرافقه فيها وفد رسمي، وعلى هذا الصعيد فان الدولة تستطيع ان تعطي وتأخذ التزامات، ونحن نعلق آمالا كبيرة على نجاح هذه الزيارة".

أضاف: "كما كانت مناسبة لبحث موضوع الموازنة الجديدة وتصاعد العجز في الموازنة والدين العام أيضا، واستعرضنا كل الجوانب المتعلقة بهذا الموضوع، وتمنينا عليه ان يشاركنا القلق والضغط لعدم زيادة العجز في الموازنة لأنه وصل الى حدود يجب التعامل معها بكل حذر ودقة. ودولة الرئيس يحمل هذا الملف أيضا وكلنا في مركب واحد ويجب ان نتعاون لايجاد الحلول المناسبة، لان مستقبل الاقتصاد اللبناني مرتبط ومرتهن بموضوع الإدارة السليمة للمالية العامة وبصورة خاصة بمسألة ضبط الانفاق وتحسين الايرادات".

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday July 7, 2017

Aoun keen to revitalize Lebanese economy

BEIRUT: President Michel Aoun Thursday reiterated his stance on developing Lebanon's economy during a meeting with the recently re-elected president of the Association of Banks in Lebanon, Joseph Torbey.

In a statement from Aoun's press office, he was quoted as saying, "We are still suffering from the compilation of several crises."

Aoun and Torbey discussed the role of the banking sector in improving the economy and addressing the crises faced in Lebanon.

Aoun identified two of the crises as "the international economic crisis, which directly affected Lebanon's economic opportunities through [the economic crisis in] the Gulf and Mediterranean countries ... [and] the war in Syria that, in addition to affecting the economy, resulted in the refugee crisis."

Torbey stated that "we [the ABL] are Lebanon's strategic partner and ally, and if Lebanon succeeds we do [too]; if it fails, we fail."

Torbey announced that the banking association would work to ensure economic progress through improving the security and political situation in Lebanon.

On June 30, Joseph Torbey was re-elected president of the ABL, with allies securing almost all of the seats on the board of directors.

The election was the first of its kind in 23 years. Previously, the president and the board of directors were agreed upon among Lebanon's 10 largest banks, without competitive elections.

الجمهورية
الجمعة ٧ تموز ٢٠١٧ ـ العدد ١٨٧٢

عون يلتقي وفد المصارف: نأمل إحراز نمو مشجِّع

اكد رئيس الجمهورية ميشال عون استمرار العمل لتعزيز الاقتصاد اللبناني لمواجهة انعكاسات تراكم الأزمات الاقليمية والدولية، لافتا الى التحسن الذي طرأ على ميزان المدفوعات خلال الاشهر السنة الماضية، ما يمكن ان يرفع نسبة النمو وفق تقديرات البنك الدولي.

عون مع رئيس واعضاء مجلس ادارة جمعية المصارف

استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال عون امس رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه على راس وفد مجلس الادارة الجديد المنتخب الاسبوع الماضي. وتم خلال الزيارة التداول في دور القطاع المصرفي في لبنان وفي عمل الجمعية للمرحلة المقبلة. واوضح طربيه ان القطاع المصرفي حليف العهد وشريك في نجاحه، مؤكدا على دوره الايجابي في تعزيز الاقتصاد اللبناني وقطاعات الانتاج. وركز طربيه على الميزات التي يتمتع بها لبنان لاسيما في مجال التنافسية نظرا لوجود مبادىء وقوانين توفر مقومات النجاح للقطاع المصرفي اللبناني، معربا عن امله في ان يتحقق في عهد الرئيس عون تقدم في الملف الاقتصادي بعد النجاحات التي تحققت امنيا وسياسيا.

طربيه: المصارف حليف وشريك استراتيجي للدولة اللبنانية

وفيما أثنى الرئيس عون على الدور المحوري الذي تتولاه المصارف في نهضة الاقتصاد اللبناني، قال: «بقدر ما تنجحون في ما تقومون به بقدر ما تنجح مختلف القطاعات الاقتصادية الاخرى من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها». واشار الى ان مؤشرات ميزان المدفوعات ايجابية وقد سجلت تحسنا قياسا الى ما سبق على رغم الظروف المحيطة. وشدد على «اننا لا زلنا نعاني من تداعيات تراكم الأزمات، من الأزمة الاقتصادية العالمية التي طاولت بشكل مباشر الاقتصاد اللبناني عبر دول الخليج وحوض المتوسط، اضافة الى الحرب في سوريا التي اثرت على الوضع الاقتصادي اللبناني وجعلت النشاط الاقتصادي المحلي يتم بأكلاف كبيرة. وقد نتجت عن هذه الحرب ازمة النازحين مع كامل اعباء تحملها». وامل عون في «ان نتمكن قريبا من الخروج من انعكاسات هذه الأزمات وديمومتها واحراز تقدم في نسبة النمو تكون مشجعة».

اما طربيه فاكد بعد اللقاء ان المصارف هي حليف وشريك استراتيجي للدولة اللبنانية، مندمج معها، وانا لا سمح الله خسرت تخسر معها، وبالتالي، نحن على هذا الصعيد عاملون على ان يتقدم الوضع الاقتصادي بقوة خصوصاً نتيجة تحسن المناخين الامني والسياسي، وهي عناصر تساعد على التقدم الاقتصادي».

اضاف: سجلنا ايضاً بروز تحسن ايجابي في ميزان المدفوعات، وهذا يعني ان كل المعطيات تشير الى أن العسيرة هي نحو التقدم والايجابية، وفي الوقت نفسه ان ما يحدث في المنطقة كبير جداً ونحاول أن نعزل لبنان عن كل هذه الاحداث التي اذت الى موجة مقاطعة اقتصادية في المنطقة، والى سحب ودائع من بعض البلدان، وبقي لبنان بالفعل في منأى عنها.

مجموعة «بولوريه»

من جهة اخرى، وفي اطار تعزيز حضور المؤسسات والشركات الدولية في لبنان ومساهمتها في الاستثمار في المشاريع التنموية، استقبل الرئيس عون وفدا من مجموعة «بولوريه» Bolloré الفرنسية الرائدة في مجالات المواصلات والنقل والتواصلات والكهرباء.

وقد اطلع اعضاء الوفد الرئيس عون على عمل المجموعة التي تأسست في العام 1822 والتي تضم 54 الف عامل موزعين في 155 بلداً بينها لبنان، معربين عن رغبة المجموعة في الاستثمار في لبنان في المجالات التي تتوافقا لاسيما في قطاع النقل البحري والاتصالات، وذلك بهدف تعزيز التعاون اللبناني- الفرنسي في المجال الاقتصادي، والاستفادة من الفرص التي يوفرها لبنان في مجال الاستثمار، وكذلك الدول الافريقية حيث الوجود اللبناني فاعل ومؤثر، خصوصا ان مجموعة «Bolloré» موجودة في 43 دولة افريقية.

واعتبر عون ان رغبة مجموعة «بولوريه» بالاستثمار في لبنان دليل ثقة بمستقبل هذا البلد وبالقطاع الاقتصادي وما يقدمه من فرص.

«سيزوبيل»

كما استقبل عون مجلس ادارة مؤسسة الخدمة الاجتماعية لسلامة الطفولة «سيزوبيل» sesobel برئاسة فادية صافي التي عرضت على رئيس الجمهورية عمل المؤسسة والظروف المالية الصعبة التي تمر بها بعد تأخرها في الحصول على مستحقاتها من وزارة الشؤون الاجتماعية والمؤسسة العسكرية والتي تبلغ 3 مليارات ليرة لبنانية. ولفتت صافي الى ان المؤسسة لن تكون قادرة بعد اليوم على الوفاء بالتزاماتها اذ ان مدخراتها نفذت. وطلبت من الرئيس عون التدخل لتمكين «سيزوبيل» من الحصول على مستحقاتها، وايجاد وسائل اخرى من خلال مصرف لبنان لمساعدة المؤسسات المماثلة ومن ضمنها الاستفادة من قروض مدعومة الى حين تحديد موعد الدفع كما طالبت صافي بالإبقاء الى المؤسسات الدولية التي توجه كل مساعداتها للنازحين السوريين، الاهتمام ايضا بالمؤسسات الانسانية اللبنانية وعدم حرمانها من المساعدات الملحة.

ووعد عون بالاهتمام بمطالبها لدى الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية، مشددا على ضرورة تمكين المؤسسات الانسانية الجدية والتي تعمل بشفافية واندفاع من القيام بمهامها وتذليل العقبات التي يمكن ان تواجهها.

الجمهورية

الخميس 6 تموز 2017

عون: مستمرون في العمل لمواجهة انعكاسات تراكم الأزمات

أكد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون "استمرار العمل لتعزيز الاقتصاد اللبناني لمواجهة انعكاسات تراكم الأزمات الإقليمية والدولية"، لافتاً الى "التحسن الذي طرأ على ميزان المدفوعات خلال الأشهر الستة الماضية، ما يمكن أن يرفع نسبة النمو وفق تقديرات البنك الدولي." كلام الرئيس عون جاء خلال استقباله رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه مع وفد مجلس الإدارة الجديد المنتخب الأسبوع الماضي. وتم خلال الزيارة البحث في دور القطاع المصرفي في لبنان وفي عمل الجمعية للمرحلة المقبلة. وأوضح طربيه أن "القطاع المصرفي هو حليف العهد وشريك في نجاحه"، مؤكدا "دوره الايجابي في تعزيز الاقتصاد اللبناني وقطاعات الانتاج." وركز رئيس جمعية المصارف على "الميزات التي يتمتع بها لبنان، ولاسيما في مجال التنافسية، نظراً الى وجود مبادىء وقوانين توفر مقومات النجاح للقطاع المصرفي اللبناني، معرباً عن امله في أن يتحقق في عهد الرئيس عون تقدم في الملف الاقتصادي بعد النجاحات التي تحققت أمنياً وسياسياً."

عون

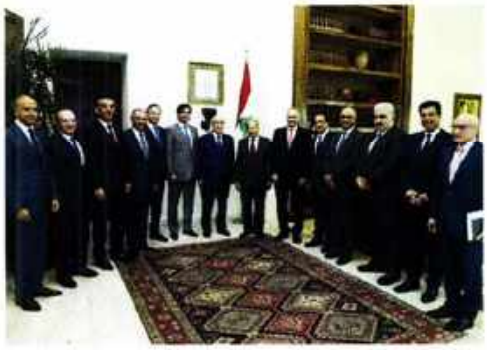

ورد عون بكلمة هنأ فيها الجمعية الجديدة على انتخابها متمنياً لها النجاح في مهمتها، ومثنياً على الدور المحوري الذي تتولاه المصارف في نهضة الاقتصاد اللبناني. وقال: "بقدر ما تنجحون في ما تقومون به، تنجح مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى من صناعة وزراعة وسياحة وغيرها." وأشار عون الى أن "مؤشرات ميزان المدفوعات ايجابية وقد سجلت تحسناً قياساً الى ما سبق على رغم الظروف المحيطة"، وشدّد على "اننا ما زلنا نعاني تداعيات تراكم الازمات، والأزمة الاقتصادية العالمية التي طاولت بشكل مباشر الإمتداد الاقتصادي اللبناني عبر دول الخليج وحوض المتوسط، إضافة الى الحرب في سوريا التي اثرت على الوضع الاقتصادي اللبناني وجعلت النشاط الاقتصادي المحلي يتم بكلاف كبيرة، وقد نتجت من هذه الحرب أزمة النازحين مع كامل أعباء تحملها." وأمل عون "ان تتمكن قريبا من الخروج من انعكاسات هذه الازمات وديولها، واحراز تقدم في نسبة النمو تكون مشجعة."

طربيه

وتحدث طربيه بعد اللقاء فقال: "تشرفنا بزيارة فخامة الرئيس كمجلس إدارة جمعية مصارف منتخب حديثا، وعبر لنا عن تهانيه بالإنتخاب وتمنى التوفيق للمجلس. ونحن بدورنا سجلنا الإهتمام الذي تقوم به المصارف بالنسبة للاقتصاد اللبناني ولعلاقاتها مع الدولة. فنحن حليف وشريك استراتيجي للدولة اللبنانية، ننجح معها، واذا لا سمح الله خسرت، نخسر معها. وبالتالي، نحن على هذا الصعيد، عاملون على ان يتقدم الوضع الاقتصادي بقوة خصوصا نتيجة تحسن المناخين الامني والسياسي، وهي عناصر تساعد على التقدم الاقتصادي. وقد سجلنا ايضا بروز تحسن ايجابي في ميزان المدفوعات، وهذا يعني ان كل المعطيات تشير الى أن المسيرة هي نحو التقدم والايجابية، وفي الوقت نفسه ان ما يحدث في المنطقة كبير جدا ونحاول أن نعزل لبنان عن كل هذه الاحداث التي ادت الى موجة مقاطعة اقتصادية في المنطقة، والى سحب ودائع من بعض البلدان، وبقي لبنان بالفعل بمنأى عنها. وقد تمنى لنا فخامة الرئيس النجاح ونحن مستمرون في التعاون بما فيه خير الاقتصاد اللبناني وخير البلد."

L'Orient LE JOUR

Samedi 1 juillet 2017

LOBBYING

Élections de l'ABL : les banques choisissent Torbey

Président sortant de l'Association des banques, le PDG du Crédit libanais Joseph Torbey a été reconduit à son poste à l'issue du premier scrutin organisé en 23 ans.

Philippe HAGE BOUTROS

La liste « Décision bancaire » du PDG du Crédit libanais, Joseph Torbey, a remporté le scrutin organisé hier à Beyrouth par l'Association des banques du Liban (ABL) pour renouveler les douze membres de son conseil d'administration (CA) pour deux ans. Les représentants de 61 banques sur les 63 que compte l'assemblée générale de l'ABL – deux abstentions – ont en effet majoritairement accordé leurs suffrages à 11 des 12 inscrits sur la liste de M. Torbey, qui a personnellement recueilli 41 voix. Son adversaire, le PDG de Bank of Beirut, Sélim Sfeir, obtient 32 voix et conserve son siège au CA. Il est cependant le seul parmi les huit membres de sa « liste du changement » à intégrer la nouvelle équipe qui a déjà pris ses fonctions.Après l'élection, le nouveau CA s'est réuni pour reconduire M. Torbey à sa tête et confirmer la répartition des autres postes. Ainsi, le PDG de BLOM Bank, Saad Azhari, remplit au poste de vice-président ; le PDG de la Banque Libano-Française, Walid Raphaël, à celui de secrétaire ; tandis que le PDG de Lebanese Swiss Bank, Tanal Sabbah, reste trésorier. Le vice-président du CA du groupe Bank Audi, Freddie Baz ; le PDG de Bankmed, Mohammad Hariri ; le PDG de Byblos Bank, Semaan Bassil ; le PDG de Fenicia Bank, Abdel Razzak Achour ; le directeur général de Francabank, Nadim Kassar ; et le PDG de la SGBL, Antoun Sehnaoui conservent leurs sièges respectifs dans un conseil qui accueille un nouveau venu : le PDG de BBAC, Ghassan Assaf.

Les mêmes priorités

« Le processus électoral s'est déroulé de façon civilisée », s'est réjoui M. Torbey après l'annonce des résultats, estimant que ce scrutin avait « validé le travail de l'ABL » jusqu'à présent. M. Sfeir a pour sa part souligné le caractère « historique » de cette élection.

Il s'agit, pour rappel, du premier scrutin organisé au sein de l'ABL depuis 23 ans, pendant lesquels son CA était renouvelé par consensus. Un processus qui a notamment conduit l'association à désigner M. Torbey à la tête de cette instance de 2001 à 2005 puis de 2009 à 2013 – le règlement de l'ABL n'autorisant pas un candidat à occuper plus de deux mandats consécutifs. Dénonçant cette situation, M. Sfeir avait décidé il y a quelques semaines de soumettre sa propre liste de candidats face à celle de

Le PDG de Bank of Beirut, Sélim Sfeir (à g.), n'a pas réussi à prendre l'avantage sur son concurrent, le PDG du Crédit libanais, Joseph Torbey. Photo DR

M. Torbey. Les deux hommes s'étaient ensuite réunis une dernière fois avant le scrutin le 16 juin pour tenter de s'entendre sur une liste commune, en vain.

Pour se démarquer de son adversaire, M. Sfeir a notamment fait part de sa volonté de réformer le fonctionnement de l'ABL et exigé que le CA soit plus à l'écoute des banques de petite et moyenne taille, ainsi que des établissements étrangers. M. Torbey a, de son côté, souhaité maintenir le cap suivi par l'Association sur les principaux dossiers tout en « tenant compte des besoins de l'ensemble des banques représentées à l'ABL », a-t-il rappelé à *L'Orient-Le Jour*. « Une partie des banques réclament du changement », indique de son côté une source bancaire anonyme, qui avance que « la différence des suffrages entre les candidats des deux listes n'est pas écrasante ».

« L'ABL a les mêmes priorités indépendamment de qui la dirige », estime pour sa part le directeur du département de recherche du groupe Byblos Bank, Nassib Ghobril. « L'Association doit notamment contribuer à maintenir la stabilité sociale du pays à travers la stabilité monétaire, économique et financière, encourager l'État à réduire son niveau d'endettement et encore veiller à respecter la réglementation bancaire internationale », explique-t-il. Il ajoute que « l'ABL doit également entretenir de bonnes relations avec ses partenaires internationaux pour défendre les intérêts du secteur sur plusieurs dossiers », comme le renforcement des sanctions visant les soutiens financiers du Hezbollah qui est actuellement envisagé par Washington.

THE DAILY STAR
LEBANON

Saturday July 1, 2017

Torbey – and old guard – victorious at ABL

BEIRUT: Joseph Torbey retained his position as president of the Association of Banks in Lebanon for another two years after his list grabbed 11 of the 12 seats on the board of directors, while his rival Salim Sfeir managed to win a seat in the board.

The highly publicized election saw two lists vying for the highly coveted 12 positions on the board of directors for the first time in 23 years, potentially ushering in a new era in the long history of ABL.

Out of the 63 members of the association, 61 attended the general assembly to cast their vote as ABL's staff read aloud the names of candidates from both lists.

After counting all the votes, the winners got the following votes: Torbey (Credit Libanais) 41, Saad Azhari (BLOM Bank) 44, Tanal Sabah (Lebanon-Swiss Bank) 44, Ghassan Assaf (Bank of Beirut and Arab Countries) 42, Walid Raphael (Banque Libano-Francaise) 41, Freddie Baz (Bank Audi) 41, Semaan Bassil (Byblos Bank) 39, Antoine Sehnaoui (SGBL) 38, Mohammed Hariri (Bankmed) 36, Abdul Razzak Achour (Fenecia Bank) 35, and Sfeir (Bank of Beirut) 32.

Torbey told participants in the election that he would continue to uphold the interests of the banking sector and cooperate with all members of the association, even those who voted against his list.

He stressed that the association is an essential component of Lebanon's economic bodies, representing a vital sector that plays an active and effective role in supporting the national economy.

Torbey underlined the need to continue coordination and consultation with all members of the banking family and to continue close cooperation with the monetary authorities, especially in light of the rapid political, economic and security developments in neighboring countries.

"There is also a need to support the monetary policy of the Central Bank and to maintain contacts and cooperation with financial institutions in the region and abroad," Torbey said.

الجمهورية

السبت 1 تموز 2017 – العدد 1867

المصارف أكدت ثقتها بقيادتها: طربيه رئيساً لولاية جديدة

جدّدت المصارف اللبنانية ثقتها بقيادتها الحالية برئاسة جوزف طربيه، الذي أعيد انتخابه على رأس مجلس إدارة الجمعية اثر فوز اللائحة التي ترأسها في الانتخابات بـ11 مقعدا من أصل 12 مقعدا .صوّت 61 مصرفيًا خلال انتخابات مجلس ادارة جميعه المصارف أمس، وجاءت النتيجة لمصلحة لائحة «القرار المصرفي» برئاسة رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه، في حين سجلت اللائحة المنافسة لائحة «التغيير حتماً» برئاسة سليم صفير خرقاً واحداً يعود لصفير نفسه. وقد ترجمت النتيجة توافق اصحاب القطاع المصرفي على القيادة الحالية لجمعية المصارف وعلى رغبتهم باستمرارها في تمثيل القطاع المصرفي محلياً وعالمياً. وقد حاز صفير على 32 صوتاً، وأخذ مكان المرشح فاروج ترغيزيان عن بنك الامارات ولبنان والذي يتواجد خارج لبنان ولم يحضر انتخابات الجمعية. كما ان المرشح علي حجيج عن بنك الشرق الأوسط وأفريقيا اعلن سحب ترشيحه خلال الجمعية العمومية لجمعية المصارف، ولهذا السبب لم يحصل على أي صوت في الانتخابات. وكانت الجمعية العمومية العادية السنوية لجمعية مصارف لبنان التأمت أمس، حيث ناقشت التقرير السنوي للمجلس للعام 2016 ووافقت عليه. وبعد الإطّلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة 2016، أبرأت ذمّة مجلس الإدارة الحالي ثم ناقشت وأقرّت الموازنة التقديرية لسنة 2018. وعلى الأثر، انتقلت الجمعية العمومية الى انتخاب مجلس إدارة جديد من 12 عضواً لمدة سنتين. ففاز المرشحون: نديم القصار (فرنسبنك ش.م.ل.)، سعد ازهري (بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.)، عبد الرزاق عاشور (فينيسيا بنك ش.م.ل.)، سمعان باسيل (بنك بيبلوس ش.م.ل.)، انطون صحناوي (بنك سوسيتيه جنرال في لبنان ش.م.ل.)، محمد الحريري (بنك البحر المتوسط ش.م.ل.)، وليد روفايل (البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.)، غسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.)، نقال الصبّاح (البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.)، جوزف طربيه (الاعتماد اللبناني ش.م.ل.)، فريدي باز (بنك عوده ش.م.ل.) وسليم صفير (بنك بيروت ش.م.ل.). عقب إعلان فوز المرشحين الإثني عشر، إجتمع مجلس الإدارة المنتخب، وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس على الشكل التالي: الرئيس - جوزف طربيه، نائب الرئيس - سعد أزهري، أمين السرّ - وليد روفايل، وأمين الصندوق - نقال الصبّاح. وإثر انتخاب هيئة مكتب مجلس الإدارة، تحدّث طربيه، متوجّهاً بالشكر الى أعضاء المجلس على الثقة التي أولوه إياها، مؤكّداً أن "الجمعية هي ركن أساسي من الهيئات الإقتصادية اللبنانية تمثّل قطاعاً حيوياً يؤدي دوراً نشطاً وفعّالاً في دعم الإقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص، ومشدّداً على ضرورة مواصلة التنسيق والتشاور مع أعضاء الأسرة المصرفية كافة وعلى استمرار التعاون الوثيق مع السلطات النقدية، لا سيّما في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها المنطقة، وفي ظلّ تطورات متسارعة تشهدها الأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية في بلدان مجاورة، وعلى وجوب دعم سياسة الحفاظ على الإستقرار النقدي التي ينتهجها المصرف المركزي، في الداخل، ومتابعة التواصل والتعاون مع المرجعيات المالية الإقليمية والدولية، في الخارج." وكان طربيه أشار في الكلمة التي ألقاها خلال الجمعية العمومية الى أن "مجلس إدارتنا واجه خاصةً خلال السنتين الماضيتين فترة عصيبة من تاريخنا المصرفي بل والوطني الحديث، تمثّلت داخلياً بالهجمة الضريبية على القطاع، وخارجياً بتوجّه جديد الى تشديد العقوبات الأميركية. وقد واجهناهما بحركة اتصالات كانت بدورها دولية ومحلية. فقد تمّت حركة الاتصالات الدوليّة عبر زيارات مباشرة واجتماعات مكثّفة قمنا بها كرئاسة وكمجلس مع شخصيّات ذات نفوذ وتأثير في مواقع القرار في الولايات المتحدة الأميركية كما في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية وكبريات العواصم الأوروبية والمصارف العالمية المراسلة لمصارفنا." وقال: "آخر زيارة قمنا بها الى الولايات المتحدة الأميركية كانت في شهر أيار الماضي حيث ركّزنا خلال اللقاءات على متابعة موضوع القانون الجديد المقترح لمزيد من العقوبات ضد حزب الله والجهات المموّلة، وقد شدّدنا على الآثار السلبية التي يمكن أن تترتّب على هذا القانون في حال إقراره وعلى الضرر الذي قد يلحقه بلبنان وبالعمل المصرفي فيه. وأصرّ وفد الجمعية خلال إجتماعاته في واشنطن ونيويورك على أن التشريعات الأميركية الحالية المرعية الإجراء كافية وكفيلة بأن تلغي الحاجة الى أيّة نصوص جديدة قد تترك تفسيرات غير مناسبة، خصوصاً وأن المصارف اللبنانية نجحت في تطبيق قواعد الإمتثال تحت سقف البنك المركزي وقبول المرجعيات الدولية بها، بما فيها وزارة الخزانة الأميركية." أضاف: "لننظر تطورات إيجابية لجهة مراعاة سلامة القطاع، استناداً الى قناعة الأوساط الدولية التي تُراجعها بانتظام بأهميّة الاستقرار في لبنان. والقطاع المصرفي ركيزة أساسيّة لهذا الاستقرار." محلياً، ذكر طربيه "أن الجمعية واجهت وضعاً سياسياً واقتصادياً ونقدياً صعباً ومعقّداً نتيجة الفراغ الرئاسي وتأزّم الأوضاع الإقليمية وتوجّه لدى مجتمع السياسة إلى فرض ضرائب عشوائية بمطارحها وبمعدّلاتها. وقد أفتت وزارة العدل / هيئة التشريع والاستشارات، بعدم جواز الارتداد على القطاع بضرائب ذات مفاعيل رجعية. كما أثمرت مراجعات مجلس إدارتنا للرؤساء وللجان المجلس النيابي بالوصول الى نتيجة ممثلة، إذ قاربت لجان المجلس النيابي والحكومة بطلاقية كبيرة موضوع الضرائب وقبلت بفصل الضرائب عن مشروع الموازنة العامة وإرسالها الى المجلس بقوانين منفصلة فتُتاح مناقشتها والاستئناس برأي الهيئات الاقتصادية المعنيّة وفي مقدمتها جمعية المصارف." ولفت طربيه الى أن "معدل نمو الإقتصاد اللبناني في العام 2016 استقرّ على 1% بحسب التقديرات الأولية"، مشيراً الى أن "تحويلات العاملين في الخارج حافظت على مستواها المرتفع رغم تراجعها الطفيف. وقال ان المديونية العامة شهدت في 2016 تطوراً سلبياً، إذ ارتفع الدين العام بنسبة تزيد عن 6% قياساً على العام الذي سبق. وتجاوز نمو الدين العام الى حدّ كبير معدل النمو الإقتصادي في العام 2016 بحيث ارتفعت نسبتُه الى ما يقارب 148% من الناتج المحلي الاجمالي، ما ينطوي على أكلاف باهظة ويستدعي بالتالي عملية تصحيح مالي طال انتظارها لتأمين ثبات المديونية ومن ثم تراجعها."

الحياة AL HAYAT

السبت ١ تموز ٢٠١٧ - العدد ١٩٨١١

معركة حامية لم تشهدها منذ ٣٠ سنة شارك فيها ٦١ مصرفاً من أصل ٦٣

جمعية مصارف لبنان تنتخب طربيه رئيساً

□ بيروت – *دانيال الضاهر*

■ للمرة الأولى منذ ٣٣ سنة، تسجل انتخابات جمعية مصارف لبنان معركة حقيقية باستمرار ترشّح لائحتين متنافستين، بعدما كان يسبق جلسة الجمعية العمومية وعلى مدى هذه السنوات التوافق بالتزكية. وفازت لائحة «القرار المصرفي» برئاسة جوزف طربيه وهي تضم ممثلي مصارف كبيرة ومتوسطة الحجم (ربع العدد)، في مقابل لائحة «التغيير حتماً» برئاسة رئيس مجلس إدارة «بنك بيروت» سليم صفير التي لم تكن مكتملة وضمت ممثلي المصارف المتوسطة والصغيرة.

وبهذا الفوز، يعود المجلس ذاته بأعضائه السابقين مع استمرار صفير فيه بعدد الأصوات التي حصل عليها، باستثناء «بنك الموارد» الذي حلّ مكانه «بنك بيروت والبلاد العربية» ممثلاً برئيسه غسان عساف وذلك بناء على اتفاق بين المصرفين على المداورة.

وكان النصاب ايضاً لافتاً ومؤشراً إلى حدة المعركة، إذ لم يسبق ان حقق هذا الرقم بحضور ٦١ مصرفاً من أصل ٦٣، واعتبرت مصادر في القطاع أن فوز لائحة طربيه رسّخ شرعية التوافق الذي درجت على اعتماده الجمعية في الانتخابات.

وعقب إعلان فوز المرشحين الـ١٢ الذين يشكلون مجلس الإدارة، انتخب المجلس بدوره هيئة مكتب المجلس كالآتي: طربيه رئيساً، ورئيس «بنك لبنان والمهجر» أسعد أزهري نائباً للرئيس، ورئيس «البنك اللبناني الفرنسي» وليد روفايل أميناً للسر، ورئيس «البنك اللبناني السويسري تنال الصباح أميناً للصندوق. وتألف مجلس الإدارة من الأعضاء نديم القصار (فرنسبنك) وعبد الرزاق عاشور (فينيسيا بنك)، وسمعان باسيل (بنك بيبلوس)، وانطون صحناوي (بنك سوسيتيه جنرال في لبنان)، ومحمد الحريري (بنك البحر المتوسط)، وغسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية)، وفريدي باز (بنك عوده)، وصفير (بنك بيروت).

وإثر انتخاب هيئة مكتب مجلس الإدارة، أكد طربيه، «ضرورة مواصلة التنسيق والتشاور مع أعضاء الأسرة المصرفية، واستمرار التعاون الوثيق مع السلطات النقدية خصوصاً في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها المنطقة، وفي ظلّ تطورات متسارعة تشهدها الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في بلدان مجاورة».

ولم يغفل أيضاً ضرورة «دعم سياسة الحفاظ على الاستقرار النقدي، ومتابعة التواصل والتعاون مع المرجعيات المالية الإقليمية والدولية في الخارج».

واستهل طربيه جلسة الجمعية العمومية بكلمة لخّصت إنجازات المجلس السابق، مذكّراً بـ «الفترة العصيبة من تاريخنا المصرفي في العامين الماضيين، وتمثلت داخلياً في الهجمة الضريبية على القطاع، وخارجياً في توجّه جديد إلى تشديد العقوبات الأميركية». وأعلن أن المواجهة كانت بـ «حركة اتصالات دولية ومحلية». وقال: «ركّزت الزيارة الأخيرة للولايات المتحدة في آيار (مايو) الماضي، على متابعة موضوع القانون الجديد المقترح لمزيد من العقوبات ضد «حزب الله»، والجهات المقرّبة، وشدّدنا خلال اللقاءات على الآثار السلبية التي يمكن أن تترتّب على هذا القانون في حال إقراره وعلى الضرر الذي قد يلحقه بلبنان وبالعمل المصرفي فيه».

وأكد أن وفد الجمعية «أصرّ خلال اجتماعاته في واشنطن ونيويورك، على أن التشريعات الأميركية الحالية المرعية الإجراء كافية وكفيلة بإلغاء الحاجة الى أية نصوص جديدة قد تترك تفسيرات غير مناسبة، خصوصاً أن المصارف اللبنانية نجحت في تطبيق قواعد الامتثال تحت سقف البنك المركزي وقبول المرجعيات الدولية بها، بما فيها وزارة الخزانة الأميركية». ولفت إلى أن الوفد أوضح أن «التشريع الجديد المقترح ربما يتطلّب إعادة نظر في كل الآليات الإجرائية الناجحة التي طُبّقت والتزمها لبنان».

ولم يغفل طربيه أن المصارف الأميركية المراسلة للبنوك اللبنانية «أبدت ارتياحها للتعامل مع النظام المصرفي اللبناني». وتوقع حصول «تطورات إيجابية لجهة مراعاة سلامة القطاع، استناداً إلى قناعة الأوساط الدولية التي تُراجعها بانتظام، باهمية الاستقرار في لبنان، والقطاع المصرفي ركيزة أساسية لهذا الاستقرار».

المستقبل

الخميس 29 حزيران 2017

معركة انتخابية غداً بين لائحتي «القرار المصرفي» و«التغيير حتماً» طربيه لـ«المستقبل»: هدفنا الدفاع الجماعي عن المصارف ونطرح المداورة الإلزامية

غدا الجمعة انتخابات جمعية مصارف لبنان. لائحتان اعلنتا ترشيحهما لعضوية مجلس ادارة الجمعية المؤلف من 12 عضوا، هما لائحة «القرار المصرفي» مكتملة الاعضاء وتضم اعضاء مجلس الادارة الحالي ما عدا بنك بيروت الذي شكل رئيسه سليم صفير لائحة «التغيير حتما» من 8 اعضاء. وقد تم ترشيح بديل من بنك بيروت هو بنك الامارات ولبنان المملوك من بنك الشارقة الاماراتي بنسبة 80 في المئة. ويحتاج المرشح الى 30 صوتا للفوز لعضوية مجلس الادارة، علما ان عدد المصارف هو 62 مصرفا يصوت في هذه الانتخابات. وكانت بذلت جهود عدة لدفع صفير الى التخلي عن ترشحه وتفادي معركة انتخابية في هذه المرحلة الحرجة على القطاع المصرفي، وذلك في وقت يدرس الكونغرس تشديد العقوبات على «حزب الله» وهو امر سيفاقم الضغوط على المصارف اللبنانية وإن لن تكون مستهدفة بحسب التطمينات الاميركية لوفد المصارف الذي كان زار واشنطن ونيويورك في نيسان الماضي. ولان لائحة «التغيير حتما» تم اعلانها خلال مؤتمر صحافي، فيما لائحة «القرار المصرفي» اعلنت في بيان، كان لا بد لـ«المستقبل» من طرح بعض الاسئلة على رئيس مجلس ادارة الجمعية الحالي جوزف طربيه الذي شكل و11 اخرين لائحتهم. يقول طربيه ان الهم الاساسي هو حماية القطاع المصرفي وتحصينه في هذه المرحلة التي يحتل ملف معالجة تداعيات العقوبات الاهمية القصوى. علما ان مصارف كثيرة تعرضت لعقوبات في السنوات الخمس الاخيرة منها «باركليز» و«سوسييتيه جنرال فرنسا» و«اتش اس بي سي»، و«كريدي سويس». واللائحة تطول. فيما لم يطل اي منها اي مصرف لبناني بعد حالة البنك اللبناني – الكندي في العام 2012. وحول مطالبة صفير بتعديل النظام الاساسي وتطويره، يقول ان تطوير عمل جمعية المصارف هو عمل مستمر، وان الجمعية هي في حاجة الى تعاون كل المصارف بمختلف احجامها. وكشف ان ما يطرح حاليا «هو المداورة في عضوية مجلس ادارة من خلال وضع آلية الزامية في النظام الاساسي وهو ما اعددنا المشاريع له.

هنا نص الحوار:

] لماذا يأخذ موضوع العقوبات على«حزب الله» الصدارة في انتخابات جمعية المصارف هذا العام؟ وما هي الخطوات التي تقوم بها الجمعية حاليا بعد الزيارة التي قامت بها لواشنطن ونيويورك؟

- إن الهدف الاول لجمعية المصارف وفقاً لنظامها الاساسي هو«تمثيل المهنة والدفاع الجماعي عن مصالح القطاع المصرفي». ومن الطبيعي أن نتوجه الى زملائنا في الجمعية العمومية ليحاسبونا على هذا الموضوع الحيوي الذي هو الاهم في مستقبل القطاع المصرفي في لبنان. وهو موضوع الساعة الاخطر الآن حتى على الصعيد الوطني بما يمكن أن يلحقه تصعيد العقوبات من هز الاستقرار السياسي والاجتماعي والمصرفي، بحيث يمكن أن يؤدي عملياً الى استهداف التحويلات المالية الى لبنان، بما يسبب استنكاف المصارف الاجنبية المراسلة للتعاطي مع مصارف لبنان بسبب خطر العقوبات عليها، مما يشكل مقتلاً للعمل المصرفي في حال تمرير مشاريع القوانين التي هي معروضة على الكونغرس الاميركي الآن لإقرارها. ان معالجة جمعية المصارف لموضوع العقوبات منذ توليها هذا الملف مع مصرف لبنان منذ سقوط البنك اللبناني - الكندي تحت سيف العقوبات وحتى الآن، سجل نجاحات متواصلة في التعاطي مع الجانب الأميركي بحيث أنه منذ خمس سنوات لم تحصل اي عقوبات على اي مصرف في لبنان، فيما فرضت الولايات المتحدة الاميركية عقوبات على عشرات المصارف العالمية منها مصارف اميركية واوروبية رئيسية، وهذا كله نسيج علاقات مستمرة وراءها عشرات الزيارات لوفود جمعية مصارف لبنان الى الولايات المتحدة وكلها تتمحور حول تجنب العقوبات والجهود التي يقوم بها القطاع المصرفي اللبناني لتطبيق قواعد الامتثال، وعقد ندوات حوار في قلب البنك الفدرالي الاميركي وفي وزارة الخزانة الاميركية، وفي اهم مراكز المصارف المراسلة، وهي زيارات شارك فيها كل مرة اكثر من نصف اعضاء مجلس ادارة جمعية المصارف، وهم رؤساء مصارف تركوا اشغالهم للانكباب على هذا الموضوع لخطورته، يدعمنا في ذلك احد اكبر مكاتب المحاماة في الولايات المتحدة الاميركية.

] وهل انتم متفائلون بامكان التوصل الى صيغة تخفيفية للقانون الاميركي سيما وان مجلس الادارة الحالي لعب دورا بارزا في حمل الادارة الاميركية على شطب اسم لبنان من الصيغة السابقة الصادرة في العام 2015؟

- بالطبع نحن لقينا تفهماً في الكونغرس الاميركي ولدى الادارة ايضاً بشأن مطلبنا تحييد القطاع المصرفي اللبناني عن موضوع العقوبات، وكذلك عدم التعرض لرموز السلطات الدستورية في لبنان. ان نجاحنا في هذا الموضوع حصل، ولكن لا يمكن تقويم مقداره إلا بعد صدور القانون، ونحن لا نزال نتابع الموضوع.

] قلت ان استمرارية مجلس الادارة الحالي ضرورة في وقت يتم التفاوض مع الجانب الاميركي في مسألة العقوبات على «حزب الله»، وان التبديل يعطي انطباعا سيئا. هل هذا السبب الوحيد لمطالبتكم بالإبقاء على المجلس الحالي ام انكم لا تريدون للمصارف الصغيرة ان يكون لها دور ريادي في الجمعية؟

- بالطبع اننا في ذروة التعاطي مع هذا الملف الذي يشكل خطراً رئيسياً على البلد. ولا يخدم لبنان الكلام الانتخابي التشكيكي في دور جمعية مصارف لبنان وصفتها التمثيلية، وهي تحمل في هذا الوقت الدقيق منفردةً قضية استقرار النظام المالي بكامله ورد قدر العقوبات الاسود عن مصارف لبنان جميعاً.

] يعتبر الدكتور صفير ان ما حصل في الجمعية على مدى 23 عاما هو عبارة عن بطولات وهمية. فما هو تعليقكم؟

- لا اريد ان أدخل في مساجلة حول هذا الموضوع مع زميل بقي عضواً في مجلس ادارة جمعيتنا لاكثر من 20 سنة متواصلة دون ان يكون له حضور او يمارس دوراً معيناً، وهو اليوم يخرج عن زمالة 11 عضوا من زملائه رؤساء المصارف الاعضاء في مجلس الادارة دون ان يلقى تأييداً.

] هل تعتبرون ان اللائحة التي اعلنتم عنها تؤمن التمثيل الصحيح اي انها تضم كافة فئات المصارف؟ فهي لا تحمل تغييرا كبيرا في الوجوه كما قلتم في البيان الصادر عنكم؟ ولكن هل سيكون هناك تغيير في اداء عمل الجمعية؟

- قد لا تحمل لائحتنا تغييراً كبيراً في الوجوه، ووجوهنا عرفتموها وخبرتموها وواكبتم أعمالها وإنجازاتها. فهدفنا في المرحلة الحاضرة يطمح الى حماية المصارف وتحصين وزيادة المكتسبات التي حققناها في القطاع طيلة فترة تولينا المسؤولية، وهي فترة حققت نقلة نوعية في عمل جمعية المصارف ودورها. ونحن فخورون بكل ما نجحنا في تحقيقه بما يضمن مصلحة القطاع وعملائه وموظفيه. وسيكون التواصل مستمر بين مجلس الادارة والمصارف كافة لإطلاعها على المساعي والانجازات التي سيتم تحقيقها. وتتطلّع الى مواكبة متطلبات التطوير والحداثة والقيام بالاصلاحات اللازمة لمواجهة التحديات المستجدة على الساحتين المحلية والعالمية.

ان تطوير عمل جمعية المصارف هو عمل مستمر وهو في صلب خطط فريقنا، والموضوع ليس هو تنافسا بين المصارف الكبيرة والمصارف الصغرى على قيادة الجمعية، فالجمعية هي في حاجة الى تعاون كل المصارف بمختلف احجامها. والامر الذي نطرحه هو المداورة في عضوية مجلس ادارة من خلال وضع آلية الزامية في النظام الاساسي وهو ما اعددنا المشاريع له. اما الخروج عن الزمالة بحجة تكبير حصة المصارف الصغيرة في مجلس الادارة، فلماذا لا يبدأ بها بنفسه بعد عضوية لاكثر من 20 سنة، ويخلي موقعه لغيره.

ما سنقوم به فعلاً خلق آلية الزامية للمداورة في العضوية تبعد الشعبوية بطرح الشعارات ويحفظ استقرار جمعية المصارف.

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday, June 23, 2017

Torbey announces ABL elections list

BEIRUT: The current Association of Banks in Lebanon President Joseph Torbey announced Thursday his 12-member list that will run against the new "Change List" for ABL's board of directors.

The list included for the first time Emirates Lebanon Bank after Bank of Beirut Chairman Salim Sfeir quit the current board of directors and decided to form a list of eight small- and medium-size banks.

The remaining banks in Torbey's list remained the same and included BLOM Bank, Byblos Bank, Bank Audi, Fransabank, SGBL, Banque Libano-Francaise, Bank of Beirut and the Arab Countries, Credit Libanais, Lebanese-Swiss Bank and Fenicia Bank.

The elections will take place on June 30 of this year.

Torbey's list was named the "Banking Decision List."

A statement from the new list said the candidates will be like "a single team that will lead the assembly for the next two years with more [of the] strength, experience and efficiency that characterized our work during the period."

"Our goal in the current stage aims to protect the banks and fortify and increase the gains we have achieved in the sector throughout the period we assumed responsibility, a period that has achieved a quantum leap in the work of the Association of Banks and its role, and we are proud of all that we have succeeded in achieving to the benefit of the sector and its customers and employees. We will continue communication between the board of directors and all banks to inform them of all endeavors and achievements. We look forward to meeting the requirements of development and modernity and to undertake the necessary reforms to meet the challenges emerging in the local and international arenas," the statement said.

The ABL elections will take place on June 30 of this year

It added that the aim of the new list is to secure broad representation for all components of the Association of Banks, from small, medium and large banks, and banks with Lebanese, Arab and foreign capital, which would give them the legitimacy of representing the banking sector and defending its interests at home and abroad.

Sfeir asked in his news conference this week why the current board of directors didn't carry out the necessary reforms and why they waited 23 years to execute these measures.

Sfeir stressed that he refused to remain in the current board of directors because small- and medium-size banks were not properly represented.

Torbey argued that the current board has wide experience in handling any crisis that could hit the Lebanese banking sector and most notably the looming U.S. sanctions against Hezbollah and its affiliates.

"We will continue to work to meet the delicate conditions of our region and its banking business and its implications for all banks in Lebanon: from the escalating American sanctions system to the escalating public debt risks and enhancing cooperation with the Banque du Liban to achieve economic growth," the statement by Torbey's list said.

Both Sfeir and Torbey seemed confident that their lists have a good chance of winning the June 30 elections. One thing for sure is that financial and economic circles will monitor the elections with great interest because the banking sector in Lebanon plays a vital role in shaping the Lebanese economy. – *The Daily Star*

النهار

الخميس ٢٢ حزيران ٢٠١٧

طربيه لـ"النهار" عن انتخابات الجمعية... والعقوبات الأميركية: من القواعد المعروفة أن لا تغيّر القائد والمعركة محتدمة

سلوى بعلبكي

قبل نحو أسبوع من موعد انتخابات جمعية مصارف لبنان، يبدو أن التسوية التي جرى الحديث عنها باتت مستبعدة بعد اعلان رئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير "لائحة التغيير" المكونة من 8 اعضاء، فيما ينتظر أن يعلن رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني جوزف طربيه لائحته خلال اليومين المقبلين.

ووقت يبدي صفير ارتياحه الى الاتصالات التي يقوم بها اعضاء "لائحة التغيير" والتي تجد قبولاً من المصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم والمصارف الاجنبية، يرى البعض أن هذه الانتخابات ستأخذ منحى المواجهة المباشرة مع اصرار صفير على خوضها. إلا أن رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه لا يحبذ اطلاق تسمية "المواجهة المباشرة" كون الجمعية أمام "انتخابات هي الاساس في الاختيار والديموقراطية. ونحن عائلة واحدة لا يتجاوز أعضاؤها 63 مصرفاً، ونعرف بعضنا بعضاً جيداً والخيارات أمامنا مفتوحة وتتيح الحظوظ للجميع، مع الإشارة الى أنه أياً تكن نتائج الانتخابات لا بد من أن تنتهي غايتها في خدمة القطاع المصرفي ولبنان".

لكن الجمعية لم تشهد مثل هذه "المعركة الانتخابية" منذ 23 عاماً ما حدا ببعض المصادر المصرفية الى اعتبارها صراعا بين المصارف الكبرى (الفا) والمصارف الصغرى، فيما نفى طربيه الامر مؤكدا أن "لا صراع بين المصارف على أساس الاحجام، فالنظام المصرفي في معظم البلدان يتألف من مصارف كبرى ووسطى وصغرى ولكل منها دوره الاقتصادي وتعلّق زبائنه به، وقد تكسب الصغرى أحياناً ثقةً كبرى نتيجة نوعية خدماتها القريبة من العملاء وحسن الاهتمام بهم، لذلك يقتضي أن نعتاد أن العمل المصرفي لا يقاس بأحجام المصارف بل بنوعية وكفاية خدماتها. أما في لبنان وقد بدأنا كلنا مصارف صغرى ثم تدرجنا في النمو حتى اصبح المشهد المصرفي في لبنان من أفضل المشاهد، وانتشرت المصارف في العاصمة بيروت ثم في القصى نواحي البلاد".

فمجلس إدارة جمعية المصارف، وفق ما يؤكد طربيه، يجمع المصارف الكبرى والوسطى والصغرى، والاخيرة تمثل بنسبة 25% من الأعضاء (أي 3 أعضاء من اصل 12)، "القضية ليست كوتا انما يمكن أن تتغير بحسب الظرف. وقد أخذنا على عاتقنا كمجلس ادارة أن نقترح على الجمعية العمومية للمصارف خلال فترة الثلاثة أشهر الأولى تعديلاً على النظام الاساسي يتيح إجراء تغييرات دورية لأعضاء مجلس الإدارة عند نهاية كل ولاية مجلس بحيث يخرج منه بعض الأعضاء ليدخل آخرون بناءً على آلية الزامية".

ماذا لو حصل التغيير في جمعية المصارف... هل يعني ذلك حكماً تغييراً في سياسة الجمعية لمواجهة العقوبات الأميركية؟ من "القواعد المعروفة" التي يشير اليها طربيه ضرورة "أن لا تغيّر القائد، والمعركة محتدمة كما هي الحال اليوم"، إذ يعتبر "أن التبديل خلال هذه المرحلة التي تحتدم فيها النقاشات امام الكونغرس الاميركي حول مشروع القانون الذي جرى اعداده لتشديد العقوبات وتوسيع المستهدفين منها، يتطلب بالفعل مواكبة يومية لهذا الموضوع مع المعنيين ومؤسسات الضغط التي جندتها جمعية المصارف لحماية القطاع المصرفي في لبنان من اي تطرف في موضوع العقوبات، وهو من الاهمية بمكان بتجاوز اهمية الاستحقاقات الانتخابية. فمجلس ادارة جمعية

المصارف الحالي الذي واكب الموضوع منذ سنتين حتى اليوم، هو الفريق الذي يستطيع التأثير بهذا الموضوع بالتعاون مع حاكم مصرف لبنان. وقد نجحت الجمعية في الماضي باحتواء هذا الموضوع مع الاميركيين ابتداءً من عام 2015".

ومع تأكيده أن العقوبات على "حزب الله" أمر محتوم، نسأل طربيه عما اذا كان من أمل ولو بسيطاً في إمكان تفادي هذه العقوبات او على الاقل تخفيف حدتها؟ يقول: "أن العقوبات المفروضة على حزب الله سارية، لكن المستجد ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى، بعد مجيء الرئيس الأميركي دونالد ترامب، إلى إصدار قانون جديد لتشديد هذه العقوبات وتوسيع حلقة المستهدفين منها بشكلٍ قد يؤدي، بالصيغة المعروضة على الكونغرس، الى إلحاق الأذى بالبنية الاقتصادية والمصرفية في لبنان. والمعالجات التي تجري من قبلنا على هذا الملف تتناول التأثير والسعي لتعديل المشروع المقترح لحصر أثاره ضمن أضيق حلقة ممكنة، وإبعاد شبح العقوبات العشوائي عن أي فريق مستهدف من اللبنانيين".

ماذا لو صحت الشائعات بأن ثمة رموزاً في السلطة يمكن أن تشملها العقوبات، كيف يمكن المصارف أن تتعامل مع الموضوع؟ يشرح طربيه ان الامر "لا يتعلق بالشائعات انما بمشاريع نصوص مكتوبة ومعروضة على الكونغرس الاميركي تتيح للادارة الاميركية واحياناً تلزمها أن تتعرض لعدد غير محدود من الجهات سواءً كانت في السلطة او خارج السلطة. وقد ابلغنا الاميركيين ان التعرض لرموز الدولة في لبنان ينعكس فوراً على القطاع المصرفي والبنوك المراسلة بما يتعارض مع التأكيدات الاميركية بأن البنك المركزي والقطاع المصرفي والجيش اللبناني هم عماد الاستقرار الذي تصرح الادارة الاميركية بأنها حريصة على حمايته واستمراره".

selwa.baalbaki@annahar.com.lb

النهار

الأربعاء ١٤ حزيران ٢٠١٧

غياب لافت عن اجتماع جمعية المصارف صفير مستمر وطربيه لمزيد من المشاورات

"النهار"

كما كان منتظراً، عقد أمس في مقر جمعية المصارف في لبنان اجتماع برئاسة رئيس مجلس ادارتها الدكتور جوزف طربيه حيث تم التشاور في مضمون جدول أعمال اجتماع الجمعية العمومية العادية السنوية التي حددها لها مجلس ادارة الجمعية موعدا للانعقاد في 30 حزيران، بحسب ما أكدت مصادر مصرية متابعة لهذا الملف.

خلال الاجتماع، أعلن طربيه فتح باب الترشح لرئاسة وعضوية مجلس ادارة جمعية المصارف بدءاً من اليوم الاربعاء وحتى يوم الانتخاب في 30 حزيران حيث يقترع 64 مصرفاً لاختيار الاعضاء 12 من المجلس الجديد لجمعية المصارف. وقد حضر اجتماع الامس عدد من أعضاء جمعية المصارف ومجلس ادارتها، الى رئيس مجموعة بنك الاعتماد اللبناني ورئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، المدير العام لفرنسبنك نديم القصار، رئيس مجلس الادارة والمدير العام لبنك بيبلوس سمعان باسيل، المدير العام ورئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير وغيرهم، فيما لم يحضر الاجتماع اي ممثل عن بنك عوده كما مثل عمرو ازهري رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك لبنان والمهجر سعد ازهري، ومثل مارون الاسمر رئيس مجلس ادارة "بنك البحر المتوسط" محمد الحريري. وبحسب ما علمت "النهار"، ركز الاجتماع حول ايجاد صيغة تبعد كأس الانتخابات عن الجمعية مع استمرار صفير بترشحه لرئاسة الجمعية فيما تمنى طربيه في كلمته التجديد للمجلس الحالي بالتوافق والاجماع لما تحمله هذه المرحلة من تحديات مصرفية ومالية صعبة تستوجب الاستمرار في أجواء التوافق وعدم اقحام القطاع المصرفي في انقسامات انتخابية. وفي كلمته، فصل طربية معظم التهديدات التي يمر فيها القطاع، الخارجية والمحلية، شارحاً ما تمكن من انجازه المجلس الحالي خلال ولايته الحالية التي تنتهي في 30 حزيران.

كما كانت لصفير مداخلة خلال الاجتماع أكد فيها استمراره في الترشح لقيادة الجمعية، مشدداً على أهمية المداورة والتغيير وادخال التعديلات على النظام الداخلي للجمعية مع اعطاء فسحة أكبر لتمثيل المصارف الصغيرة والمتوسط، كما أكد ضرورة ادخال تغييرات على أعضاء مجلس الادارة ووقف من يعرف بتوريث المقاعد، من جيل الى جيل، ما يحرم المصارف الاخرى من ان تكون ممثلة داخل مجلس ادارة الجمعية.

وتبقى الانظار متجهة الى الايام المقبل والمساعي المستمرة للخروج بصيغة توافقية تثمر مجلساً من 12 عضواً لجمعية المصارف يوم 30 حزيران، في الوقت التي تتكثف فيه الاتصالات التي تصب في هذا الاتجاه. وقد علمت "النهار" ان صفير أرجأ الاعلان عن لائحته المكوّنة من 8 أعضاء يمثلون المصارف الصغيرة والمتوسط حتى يوم الاثنين المقبل افساحاً في المجال لمزيد من التشاور وبطلب من رئيس الجمعية جوزف طربيه الحصول على مهلة لأيام لربما حملت معها بشارة التوافق. كما علمت "النهار" ان طربيه دعا الحاضرين في الاجتماع والغائبين عنه الى لقاء تشاوري في مكتبه في مصرف الاعتماد اللبناني، الساعة 12 ظهر الجمعة 16 حزيران الجاري، لمزيد من التشاور في هذا الملف.

المستقبل

الثلاثاء ١٣ حزيران ٢٠١٧

النظام الأساسي يسمح لطربيه بولاية ثانية من دون الحاجة الى تعديله

انتخابات جمعية المصارف.. بين التجديد والتغيير

هلا صغبيني

يبدأ اليوم الثلاثاء العد العكسي لانتخابات جمعية مصارف لبنان اخر الشهر الجاري. اذ يعقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعاً في الثانية عشرة والنصف في مقرّ الجمعية، برئاسة رئيسها جوزف طربيه، لـ«تحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية للمصارف» وعلى جدول أعمالها بنداً: إبراء ذمّة مجلس الإدارة، وانتخاب أعضاء وزئيس».

وتناقش الجمعية العمومية التقرير السنوي للمجلس للعام ٢٠١٦ للموافقة عليها كما تطلع وتوافق على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠١٦، وتبرئ ذمّة مجلس الإدارة الحالي لتنتقل بعدها الى مناقشة واقرار الموازنة التقديرية لعام ٢٠١٨.

تقول مصادر مصرفية لـ«المستقبل» ان اتصالات حثيثة تجري من اجل الوصول الى توافق على التجديد للرئيس الحالي جوزف طربيه لولاية سنتين. علما ان النظام الإساسي للجمعية يسمح له بولاية ثانية خلافا لما تداولته بعض وسائل الاعلام. فللرئيس الحق في رئاسة الجمعية لولايتين كاملتين متتاليتين، وهو امر لم يحصل مع طربيه. فهذا الاخير الذي قال انه لن يترشح لولاية جديدة الا في حال طلبت منه الجمعية العمومية.

كان تسلم في الخامس من تموز ٢٠١٥ الشعلة من الرئيس السابق رئيس مجلس ادارة مجموعة «بنك بيبلوس» فرانسوا باسيل.

وتضيف المصادر المصرفية ان المصارف الكبرى تريد تجنيب الجمعية معركة في المرحلة الراهنة حيث تشتد التحديات التي سيواجهها القطاع المصرفي اللبناني مع العقوبات الاميركية الجديدة الآتية على «حزب الله» وتداعيات هذا الامر على المصارف اللبنانية ككل وان لم يصر الى تسميتها. وقالت ان طربيه كان خلال العامين الماضيين رجل المرحلة، وهو بات يملك من الخبرة المصرفية الكافية التي تسمح بتجنيب القطاع اي خضات، كونه ساهم، الى جانب حاكم مصرف لبنان واعضاء مجلس ادارة الجمعية، في التخفيف من وطأة قانون العقوبات الاميركي الذي صدر في نهاية العام ٢٠١٥. وبالتالي، تقول المصادر، فان طربيه هو ايضا رجل المرحلة المقبلة مع العقوبات الجديدة المنتظرة التي هو على اطلاع وثيق بهذا الملف الدقيق والحساس.

الا ان مصادر مصرفية اخرى تتحدث في تصريح لـ«المستقبل» عن مقاجآت ولا تؤكد التوصل الى توافق على التجديد لطربيه في ظل اصرار رئيس مجلس ادارة «بنك بيروت» سليم صفير للعمومة من المصارف الصغيرة والمتوسطة، الترشح لرئاسة الجمعية. وهو سيعلن في الايام القليلة المقبلة ترشحه وفق مبدأ تداول السلطة، لأن في هذا التداول يتحقق التجدّد والابتكار والتطوّر»، وفق تصريح سابق له. واوضح ايضا أن «هناك رئيساً جديداً وحكومة جديدة ودعوات إلى انتخابات نيابية على أساس قانون جديد.. ولا يجوز لجمعية المصارف إلا أن تكون سبّاقة في التغيير وفي القيادة».

وطرح المصدر خيارا كان طبق سابقا يرتكز الى إمكان ان تكون

■ طربيه

رئاسة جمعية المصارف مداورة لسنة بين طربيه وصفير على غرار ما حصل في السابق بين رئيس مجلس ادارة «بنك عوده» ريمون عوده، وبين فرنسوا باسيل.

وكان القطاع المصرفي حقق ارقاما ايجابية جدا على صعيد ميزانيته الخاصة في العام ٢٠١٦. اذ ارتفعت بواقع نحو ١٠ في المئة او ١٨.٣ مليار دولار لتصل الى ٢٠١.٣ مليار دولار اميركي. فيما نمت ودائعه بنسبة ٧.٢ في المئة او ١٠.٩ مليارات دولار الى ١٦٢.٥ مليار دولار في نهاية العام الماضي الذي اقفل على ربحية قيمتها ١.٨٧٦ مليار دولار مقارنة بنهاية العام ٢٠١٥.

ويتألف مجلس ادارة الجمعية من ١٣ عضوا هم حاليا اضافة الى طربيه: سعد زهري نائبا للرئيس، فريدي باز امينا للصر، تنال الصباح امينا للصندوق، وناديم قصارو عبد الرزاق عاشور وسمعان باسيل وانطوني صعناوي ومحمد الحريري وسليم صفير ومروان خير الدين ووليد روفايل اعضاء.

وتقول الجمعية التي تأسست عام ١٩٥٩، انها تسعى الى تحقيق الأهداف التالية:

■ توثيق أواصر التعاون بين المصارف الأعضاء من خلال وضع تصور مشترك لمصلحة القطاع العليا.

■ صفير

■ تمثيل المهنة والدفاع الجماعي عن مصالح القطاع المصرفي.

■ إبراز دور المصارف المحوري في النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال توفيره جزءاً هاماً من الحاجات التمويلية اللازمة لتحفيز النمو وتنشيطه.

■ العمل لدى السلطات المعنيّة لإيجاد الأنظمة وتطويرها وسنّ التشريعات الكفيلة بتطوير المهنة المصرفية، وإبداء الرأي في المشاريع والقوانين المتعلقة بالشؤون المالية والمصرفية.

■ إبراز صورة القطاع المصرفي الإيجابية لدى الرأي العام المحلي والخارجي، من خلال جهد إعلامي دؤوب وموضوعي ومتعدد الوسائل.

■ رفع مستوى الأداء المصرفي من خلال تحسين كفاءات الموارد البشرية العاملة في هذا القطاع وزيادة مؤهّلاتها بصورة مستمرة، وإيجاد مناخ من التفاهم المتواصل مع مستخدمي القطاع حفاظاً على استقرار العمالة فيه وعلى المصلحة المشتركة لجميع شركاء الإنتاج.

■ السعي الى توثيق أواصر التعاون مع المصارف في جميع البلدان الأخرى، ولا سيما البلدان العربية الشقيقة، في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الجمعية.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الأربعاء ٧ حزيران ٢٠١٧

أمل مُعالجة الأزمة السعوديّة ـ القطريّة. طربيه يدرس العقوبات الرسميّة

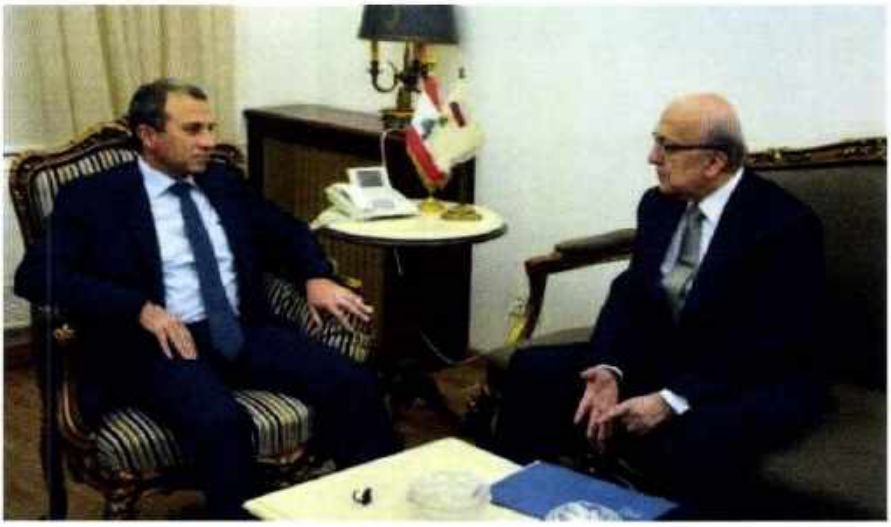

التقى وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه الذي قال بعد اللقاء: بحثنا في موضوع العقوبات على لبنان الذي يُناقش حالياً في الولايات المتحدة الأميركية من كل جوانبه، وأطلعته على مضمون مداخلة جمعية المصارف حوله والذي يُعتبر أساساً من مسؤولية الدولة. إن الوزير باسيل يوليه أقصى الاهتمام، ويستعدّ ليكون هذا الموضوع قيد المعالجة من خلال وفد حكومي كبير مشترك قد يكون برئاسة رئيس الحكومة ومشاركة وزراء، للتوجّه إلى الولايات المتحدة للبحث مع الجهات التي تُحضّر للقانون الذي هو موضع بحث متلاحق بحسب المعلومات التي لدينا.

وتابع: تُعقد غداً جلسة في الكونغرس الأميركي لدرس المسودة الرسمية، وبالتالي فإن الموضوع ملحّ جداً، وما طمأنني أن الوزير باسيل محيط بكامل القضية وهي مدار متابعة، خصوصاً أن مسؤولين كباراً في الدولة يتولون متابعة الموضوع مثل حاكم مصرف لبنان، إلى جانب المسؤولين السياسيين بدءاً من رئيس مجلس النواب إلى الوفد النيابي الذي زار واشنطن لهذه الغاية. وعن مقاطعة الدول العربية لقطر وإمكان انعكاسها على لبنان، قال طربيه: هذه الخطوة غير المنتظرة فاجأت المجتمع السياسي والاقتصادي، ونأمل معالجتها سريعاً، خصوصاً أنها تُلحق أضراراً كبيرة بالاقتصاد العربي المتشابك مع بعضه، وكرئيس للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب أعرف عمق العلاقات المالية والاقتصادية التي تربط العالم العربي، لا سيما دول الخليج ببعضها، لذلك نأمل المعالجة السريعة لهذا الوضع والعودة عنه.

المستقبل

الأربعاء ٧ حزيران ٢٠١٧

سلامه الى واشنطن نهاية الشهر وطربيه يرجّح زيارة وفد حكومي

الكونغرس يبحث غداً «خيارات استهداف الشبكة المالية لحزب الله»

هلا صغبيني

تعقد لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاميركي غدا الخميس جلسة استماع تحت عنوان «استهداف الشبكة المالية لحزب الله: الخيارات المتاحة» حول مسودة مشروع قانون العقوبات الذي يشدد الحصار المالي على «حزب الله» ويدخل تعديلات على القانون الصادر ضده في العام ٢٠١٥ تحت الرقم ٢٢٩٧.

يقول رئيس اللجنة النائب الجمهوري اد رويس، حول جلسة الإستماع هذه «ان حزب الله هو أكبر تهديد إرهابي للولايات المتحدة وحلفائنا. وباعتباره الوكيل الإيراني، فهو يعمل على مستوى دولي - يقتل المدنيين في سوريا، ويهاجم الاميركيين والإسرائيليين، ويقوم بتبييض الاموال وتجارة المخدرات وتحويل النقد. وستبحث هذه الجلسة أدوات إضافية لاستهداف موارد حزب الله وقدرته على استغلال النظام المالي الدولي لمصلحته».

وسيتم الاستماع الى كل من مائيو ليفيت الذي يحتل منصب مدير برنامج «ستاين» لمكافحة الإرهاب والاستخبارات في معهد واشنطن للشرق الادنى، وديفيد أشر عضو مركز الجزاءات والعقوبات المالية غير المشروعة، وسارا كارلين وهي مدير مشارك للدراسات الإستراتيجية في جامعة جونز هوبكنز.

وهناك خيارات عدة تلي جلسة الإستماع هذه. فاما يتم اتخاذ قرار بكتابة تقرير لمصلحة المشروع والتوصية باقراره، او رفض كتابة اي تقرير بخصوص المشروع ويكون بذلك قد قضى عليه، او كتابة تقرير بخصوص المشروع بعد تعديله واقراره او التقدم بمشروع قانون يكون بديلا عن المشروع الاصلي.

وقالت مصادر متابعة لهذا الملف بالامس، ان لا شيء واضحا حتى الان بالنسبة الى الصيغة النهائية للمشروع الذي تبين صيغة مسربة له انه يسمي حركة امل وحلفاء «حزب الله»، مع توقعها بأن يأتي قاسيا بحيث تفرض المزيد من الضغوط على «حزب الله» ولكن في الوقت نفسه مع حرص الادارة على القطاع المصرفي اللبناني الذي زار وفد منه واشنطن ونيويورك في الفترة ما بين ١٥ ايار و١٩ منه والتقى ممثلين عن المصارف المراسلة ومسؤولين في وزارة الخزانة الاميركية ونواب وممثلين عن مجلس الامن القومي لشرح تداعيات الاجراء الاميركي على لبنان واقتصاده وقطاعه المصرفي. كما عرض الوفد للاجراءات التي تطبقها المصارف اللبنانية بهدف منع تمويل الارهاب وتبييض الاموال، وهي اجراءات اتخذت انفاقا لتعاميم اصدرها مصرف لبنان عقب صدور القانون ٢٢٩٧ في العام ٢٠١٥.

■ باسيل أثناء لقائه طربيه امس (دالاتي نهرا)

وكان ليفيت قال في وقت سابق في هذا الاطار انه «يمكن قول الكثير عن موازنة التأثير المتعمد لتشريع كهذا على الإقتصاد اللبناني. القطاع المصرفي هو العمود الفقري للاقتصاد اللبناني، ولا أحد يريد تقويضه.. فيما الهدف هو دعم المصرفيين اللبنانيين لتحديد التمويل غير المشروع داخل نظامهم المصرفي، بدل تقويض النظام نفسه».

وكشفت مصادر اخرى ان حاكم مصرف لبنان رياض سلامه قد يتوجه في نهاية الشهر الجاري الى واشنطن حيث يتم التحضير حاليا للقاءات له مع المعنيين في الادارة الاميركية.

وفي الاطار نفسه، زار رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه امس وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل وتناول معه موضوع العقوبات وتأثيرها على لبنان. وقال طربيه بعد اللقاء انه اطلع باسيل «على مضمون مداخلة جمعية المصارف حوله والذي يُعتبر أساساً من مسؤولية الدولة». واوضح ان باسيل «يوليه أقصى الاهتمام، ويستعدّ ليكون هذا الموضوع قيد المعالجة من خلال وفد حكومي كبير مشترك قد يكون برئاسة رئيس الحكومة ومشاركة وزراء، للتوجّه إلى الولايات المتحدة للبحث مع الجهات التي تُحضّر للقانون الذي هو موضع بحث متلاحق بحسب المعلومات التي لدينا».

وتابع: «تُعقد غدا جلسة في الكونغرس الأميركي لدرس المسودة الرسمية، وبالتالي فإن الموضوع ملحّ جداً، وما طمأنني أن الوزير باسيل محيط بكامل القضية وهي مدار متابعة، خصوصاً أن مسؤولين كباراً في الدولة يتولون متابعة الموضوع مثل حاكم مصرف لبنان، إلى جانب المسؤولين السياسيين بدءاً من رئيس مجلس النواب إلى الوفد النيابي الذي زار واشنطن لهذه الغاية».

الجمهورية
الأربعاء ٧ حزيران ٢٠١٧ – العدد ١٨٤٨

المصارف تستنفر: الكونغرس يدرس اليوم قانون العقوبات

تحرك ملف العقوبات الاميركية امس بشكل مفاجئ، بعدما تبين ان الكونغرس الاميركي سيعقد اليوم الاربعاء جلسة لدرس المسودة الرسمية لمشروع القانون بنسخته المُعدّلة، الامر الذي حتّم تحركا سريعا لرئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، لتسليط الضوء على خطورة ودقة الوضع.

بحث وزير الخارجية جبران باسيل مع رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب- رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه في موضوع العقوبات الاميركية على لبنان.

وأوضح طربيه انه اطلع باسيل «على مضمون مداخلة جمعية المصارف في هذا الموضوع الذي يعتبر أساسا من مسؤولية الدولة، والوزير باسيل يوليه اقصى الاهتمام، ويستعد ليكون هذا الموضوع قيد المعالجة من خلال وفد حكومي كبير مشترك قد يكون برئاسة رئيس الحكومة ومشاركة وزراء للتوجه الى الولايات المتحدة والبحث مع الجهات التي تحضّر للقانون الذي هو موضع بحث متلاحق وفق المعلومات التي لدينا».

وذكر طربيه ان الكونغرس الاميركي سيعقد اليوم جلسة لدرس المسودة الرسمية، «وبالتالي فإن الموضوع ملحّ جدًا، وما طمأنني أن الوزير باسيل محيط بكل القضية وهي مدار متابعة، خصوصا ان مسؤولين كبار في الدولة يتولون متابعة الموضوع مثل حاكم مصرف لبنان، الى جانب المسؤولين السياسيين بدءا من رئيس مجلس النواب الى الوفد النيابي الذي كان زار واشنطن لهذه الغاية».

وكانت مصادر مطلعة على المسألة أبلغت «رويترز» انه لا تزال هناك رغبة قوية في واشنطن للضغط بشكل أكبر على إيران وحزب الله وان من المرجح صياغة إجراءات أخرى.

وتهدد مسودة التعديلات على قانون العقوبات القائم، بفرض عقوبات على أي شخص يموّل حزب الله.

كما أن مساعد في الكونغرس الأميركي صرّح لـ«رويترز» إن مندوبين جمهوريين ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب إد رويس الذي صاغ القانون الأصلي في 2015، يدرسون توسيع نطاق التشريع. وقال: «لو كانت البنوك لا تتعامل مع حزب الله فليس لديها ما تخشاه».

> طربيه: وفد حكومي كبير سيتوجه الى واشنطن لمتابعة الملف

اما وفد جمعية المصارف والوفد النيابي اللذان زارا واشنطن في أيار للضغط من أجل منع العقوبات، فقد أفادوا ان المسؤولين الاميركيين أدركوا مخاوفهم من مسودة المقترحات التي ستوسع نطاق القانون بفرض عقوبات أو تدقيق على حلفاء حزب الله السياسيين. وعبّر المسؤولون اللبنانيون عن اعتقادهم بأن أي توسيع لنطاق القانون سيكون نسخة مخففة من الاقتراحات.

لكنّ شخصيات سياسية ومالية لبنانية تخشى أن يضرّ أي ضغط تنظيمي بقطاع المصارف، وهو حجر زاوية في اقتصاد لبنان غير المستقر، ويعرض للخطر الاستقرار المالي الذي حافظ لبنان عليه رغم الحرب في سوريا.

وكان رئيس الجمهورية ميشال عون قد أعلن إن المسودة كما هي قد تسبب ضررا كبيرا للبنان وشعبه. في حين سبق للنائب ياسين جابر الذي رأس الوفد النيابي الى واشنطن أن أعلن أن المسودة باتت الآن «قديمة». وأبلغ رويترز أن «الموقف في هذه اللحظة هو أنه ربما يفكر بعض أعضاء الكونغرس ومجلس الشيوخ في إعداد مشروع قانون لكنني أعتقد أن مشاوراتنا ستساعد في تخفيف لهجته عما شهدناه في المسودة».

لما السبب الأساسي للقلق بالنسبة للمصارف فهو أن بنوك المراسلة الأميركية ربما تقرر في نهاية الأمر أن مخاطر التعامل مع البنوك اللبنانية كبيرة، حيث تواجه بنوك المراسلة الأميركية غرامات كبيرة إذا اكتشف أنها تتعامل مع أشخاص أو شركات فرضت عليهم عقوبات بموجب تشريع مكافحة تمويل الإرهاب. وسيهدد هذا الامر التحويلات التي يعتمد عليها اقتصاد لبنان.

باسيل اطلع من طربيه على جديد قانون العقوبات (الاناضول)

أزمة قطر

وعن مقاطعة الدول العربية لقطر وإمكان انعكاسها على لبنان، قال طربيه: «هذه الخطوة غير المنتظرة فاجأت المجتمع السياسي والاقتصادي، وتأمل معالجتها سريعا، خصوصا أنها تلحق أضرارا كبيرة بالاقتصاد العربي المتشابك. وكرئيس للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، أعرف عمق العلاقات المالية والاقتصادية التي تربط العالم العربي خصوصا دول الخليج ببعضها، لذلك نأمل المعالجة السريعة لهذا الوضع والعودة عنه سريعا».

الحياة AL HAYAT

الأربعاء ٣١ أيار ٢٠١٧

جمعية المصارف: لا للنيران الصديقة

أكد الرئيس اللبناني ميشال عون أن «الخطة الاقتصادية المتكاملة باتت قريبة». واطلع عون من رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه على نتائج الاتصالات التي أجراها الوفد المصرفي في الولايات المتحدة أخيراً، وعاد بـ «أجواء إيجابية بشأن مشروع قانون يتضمن عقوبات جديدة ستفرض على حزب الله»، بحسب قول طربيه.

ونوه عون بـ «الجهود التي تقوم بها جمعية المصارف في هذا الاتجاه». ولفت إلى أن «حاكم مصرف لبنان رياض سلامة سيتابع المسألة مع الجهات المعنية في الإدارة الأميركية». وأوضح طربيه بعد اللقاء أن «جولتنا ترافقت مع جولة أخرى مستقلة قام بها نواب بتكليف من رئيس المجلس النيابي نبيه بري. وهدف الجولتين محاولة عزل لبنان والقطاع المصرفي عن موضوع العقوبات الجديدة التي تعرقل عمل القطاع المصرفي وتؤدي إلى انعكاسات غير إيجابية على الوضع السائد في لبنان إن كان بالنسبة إلى المصارف أو إلى العمل السياسي».

وقال:» لمسنا تجاوباً جيداً جداً، إذ إن الزيارة كانت استباقية، خصوصاً أن الموضوع قيد التداول وسيمرّ عبر مراحل عدة، في البرلمان ومن ثم مجلس الشيوخ وفي إدارات أخرى لإبداء رأيها به»، موضحاً أن «الوفد قال إنه لا يمكن فرض عقوبات على رموز السلطة في لبنان وفي الوقت ذاته نحافظ على الشراكة مع الجيش اللبناني أو مع القطاع المصرفي. فالعلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والجيش اللبناني قائمة على دعم الجيش وتأمين التسلح له».

ولفت إلى أن «دعم القطاع المصرفي والحفاظ عليه، لا يستقيمان في حال فرضت شروط تعجيزية على تسيير الحياة الطبيعية في لبنان، سواء كان ذلك يتعلق بالمصارف أم بالأمن». وقال: «لا يمكن أن تطلق نيران صديقة على القطاع المصرفي. وبالتالي يجب الحفاظ على هذا القطاع ليتمكن من خدمة المجتمع اللبناني الذي يتحمل ثقلاً كبيراً نتيجة للنزوح السوري، والدين العام والوضع الاقتصادي السائد في المنطقة».

وكان طربيه زار رئيس المجلس النيابي نبيه بري للغاية ذاتها.

الأنوار

السبت ٢٧ أيار ٢٠١٧ ــ العدد ١٩٥٢١

طربيه: موضوع العقوبات الأميركية سياسي بامتياز ومشروع القانون قائم وهناك تنويه باداء المصارف اللبنانية

اعلن رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه ان «موضوع العقوبات الاميركية سياسي بامتياز، وبالتالي المقصود من هذه العقوبات ليس القطاع المصرفي، إنما جهات أخرى، وقد تؤثر على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي اللبناني»، ونفى إمكان فرض عقوبات على رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، وقال: «لا يمكن فرض عقوبات على رموز السلطة في لبنان، وبالتالي لا يمكن ان نعمل تحت سلطة ونطبق قوانينها وان تكون موضع معاقبة»، مؤكداً أن «مشروع القانون لا يزال قائماً وبالتالي لا نعلم متى صدوره، ومكتب المحاماة الذي يتولى شؤون الجمعية في الولايات المتحدة الاميركية وهو سيتابع الموضوع حتى النهاية»، وأعلن أن «القطاع المصرفي لا يمكنه حل هذا الموضوع لأنه سياسي»، نافياً وجود عقوبات سرية «فكل شيء موثق، وبالتالي لا يوجد أي ملف مصرفي عالق، بل هناك تنويه وتأييد للقطاع المصرفي الذي يقوم بتطبيق كل القوانين المتعلقة بهذا الموضوع».

طربيه خلال المؤتمر الصحافي (جوزف فضول)

كلام طربيه جاء في مؤتمر صحافي عقده أمس في مقر الجمعية، خصصه للحديث عن زيارة الوفد المصرفي الأخيرة إلى الولايات المتحدة الأميركية، في حضور نائب رئيس الجمعية سعد أزهري، عضو جمعية المصارف جورج صفير، والأمين العام للجمعية مكرم صادر.

وقال طربيه: «أتوجه باسمي الشخصي وباسم مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان والأسرة المصرفية فائطية بأصدق التهاني لسعادة الاستاذ رياض سلامة بمناسبة تجديد الثقة به حاكماً لمصرف لبنان، وبخالص الشكر للسلطات اللبنانية الرسمية ولا سيما الرؤساء الثلاثة ميشال عون ونبيه بري وسعد الحريري، كما لجميع اعضاء مجلس الوزراء بخاصة وزير المال علي حسن خليل على اتخاذ قرار التجديد هذا، والذي سبق لنا أن نادينا به منذ مدة.

فسعادة الحاكم رياض سلامة برهن طوال العهود الأربعة التي اضطلع فيها بمهام الحاكمية، عن قدر عال من المسؤولية الوطنية، وعن مستوى نادر ورفيع من الخبرة والحكمة والحنكة وعن موثوقية استثنائية لدى المؤسسات والمراجع المالية والمصرفية العربية والعالمية التي تربطه بها علاقات وطيدة ما يجعله الرجل الأنسب لمتابعة تولي هذا المنصب البالغ الأهمية لا سيما في الظروف الدقيقة الراهنة، فله منا مجدداً أحر التهاني مشفوعة بعبارات الاحترام والتقدير وبتجديد وتأكيد الجمعية على مواصلة التعاون كالمعادة مع الحاكمية والسلطتين النقدية والرقابية.

أردنا عقد هذا اللقاء معكم من أجل وضع الرأي العام اللبناني من خلالكم في أجواء زيارة الوفد المصرفي اللبناني إلى الولايات المتحدة الأميركية وهي زيارة جرى التحضير لها بتأن كبير وبالتشاور مع مكتب المحاماة الدولي الذي يتولى متابعة شؤون جمعية المصارف في الولايات المتحدة منذ سنوات، وشملت اتصالاتنا في واشنطن ونيويورك ومختلف مراكز القرار الأميركية المعنية بموضوع اقتراح القانون الجديد الذي يجري إعداده والذي يتضمن كالحة عقوبات تتناول «حزب الله» والجهات المقربة منه. وفي هذا الاطار التقى الوفد المصرفي اللبناني اعضاء في مجلسي النواب والشيوخ ومسؤولين كباراً في وزارة الخزانة والمسؤول عن مكتب لبنان وسوريا في مجلس الامن القومي.

أما أبرز ما يهمنا تبيانه في هذا اللقاء، فهو الوقائع التالية:

– ان التنسيق بين وفد جمعية مصارف لبنان ووفد مجلس النواب اللبناني كان تاماً بحيث لم ينقطع التواصل بين الوفدين طوال فترة اقامتنا في الولايات المتحدة الاميركية، وذلك من منطلق الحرص على التحدث بلغة وطنية واحدة والدفاع عن مصلحة لبنان العليا قبل اي شيء آخر.

– لقد سمع الوفد المصرفي اللبناني في جميع لقاءاته، عبارات الإشادة بأداء القطاع لجهة الالتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وبآليات الامتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال والارهاب والتهرب الضريبي، وأثنى المسؤولون الاميركيون وممثلو المصارف الأميركية المراسلة لمصارفنا، على الحرفية المهنية العالية التي أظهرتها المصارف اللبنانية في هذا المجال والتي أمّنت استمرار اندماج القطاع المصرفي اللبناني بسلاسة في النظام المالي العالمي وانسياب تعاملاته بشكل طبيعي مع الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

وفي هذا السياق، أعرب الجانب اللبناني عن ضرورة تحييد القطاع المصرفي اللبناني عن اي انعكاسات سلبية قد تترتب من جراء اي عقوبات مالية جديدة يمكن ان تفرضها السلطات الاميركية على «حزب الله» والجهات المقربة منه، خصوصاً أن التشريعات الحالية المرعية الاجراء كافية وكفيلة بإلغاء الحاجة الى اي نصوص جديدة قد تترك تفسيرات غير مناسبة وتلحق ضرراً غير مبرر بلبنان وبعمل المصارف اللبنانية.

– جدّد الوفد اللبناني التأكيد على ان المصارف في لبنان نجحت تحت إشراف البنك المركزي في تطبيق قواعد الامتثال، وهذا التطبيق بمختلف الياته لاقى قبولاً لدى المرجعيات الدولية بما فيها وزارة الخزانة الاميركية، وان التشريع الجديد المقترح قد يتطلب في حال إقراره، إعادة نظر في كل الآليات الإجرائية الناجحة التي جرى تطبيقها والالتزام بها في لبنان.

– أعرب الجانب الاميركي عن اقتناعه بطروحات الوفد اللبناني التي ابرزت أهمية الحفاظ على الاستقرارين الامني والنقدي في لبنان، باعتبارهما الركيزتين الاساسيتين لاستقرار البلاد وسمّ البركان الاقليمي الذي يغلي من حولنا منذ سنوات والذي أصابت اضراره وحممه عدداً من دول المنطقة وأسفر محلياً عن تدفق حوالي مليون ونصف مليون من النازحين السوريين الى وطننا، مع ما خلفه ذلك من اعباء ومخاطر سلبية على البنى التحتية المادية وعلى اوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية، وشدد الوفد المصرفي على ان لبنان الذي لا يزال يرزح تحت هذه الضغوط، في غنى عن اي ضغوط إضافية من شأنها أن تعيد فيه عقارب الساعة الى الوراء وان تنهد الصمود اللافت الذي يبديه منذ سنوات، خصوصاً أن مختلف القوى السياسية اللبنانية تتعاون في المرحلة الراهنة لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وان المطلوب اليوم هو التأسيس على المبادرات التوافقية الأخيرة المتمثلة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وطنية جامعة تسعى إلى ضمان الثقاف اللبنانيين حولها لتنفيذ برنامج نهوض اجتماعي واقتصادي واعد ومثمر في ظل اوضاع إقليمية بالغة الدقة والصعوبة.

وردا على اسئلة الصحافيين، قال طربيه: إن موضوع العقوبات الاميركية هو سياسي بامتياز، وبالتالي المقصود من هذه العقوبات ليس القطاع المصرفي، إنما جهات أخرى، وقد تؤثر على الاقتصاد الوطني والقطاع المصرفي اللبناني. ومشروع القانون لا يزال قائما وبالتالي لا نعلم متى صدوره، وقد تحاورنا مع كل المرجعيات بما فيها رئيس مجلس الشيوخ الاميركي الذي زار لبنان منذ شهرين، وقمنا بهذه المهمة بمساعدة مكتب المحاماة الذي يتولى شؤون الجمعية في الولايات المتحدة الاميركية، وهو سيتابع الموضوع حتى النهاية وهو مكتب فاعل.

الجمهورية

الأربعاء ٣١ أيار ٢٠١٧ – العدد ١٨٤٢

طربيه أطلع عون وبري على نتائج زيارة واشنطن

أبلغ رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري ان الوفد المصرفي الذي زار واشنطن في الآونة الأخيرة، أوضح للمسؤولين الأميركيين "أنه لا يمكن فرض عقوبات على رموز السلطة في لبنان"، مشيرا الى انه لمس تجاوبا أميركيا كبيرا في هذا الاطار.

حال وفد من جمعية المصارف برئاسة رئيسها جوزف طربيه أمس على كل من رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري لاطلاعهما على نتيجة الزيارة التي قام بها الوفد المصرفي الى الولايات المتحدة الاميركية والتي هدفت الى الاطلاع على قانون العقوبات الجديد المرتقب والذي يتعلق بتشديد العقوبات على حزب الله.

واستفسر عون من طربيه على المعطيات التي تكوّنت لدى الوفد منوّهاً بالجهود التي تقوم بها جمعية المصارف في هذا الاتجاه، لافتاً الى ان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة سوف يتابع المسألة مع الجهات المعنية في الادارة الاميركية.

واكد طربيه ان هدف الزيارتين اللتين قام بهما الوفد المصرفي والوفد النيابي «محاولة عزل لبنان والقطاع المصرفي عن موضوع العقوبات، لأن العقوبات الجديدة المفروضة تعوّق بالفعل عمل القطاع المصرفي وتؤدي الى إنعكاسات غير ايجابية على الوضع السائد في لبنان إن كان بالنسبة للمصارف او للعمل السياسي».

> رئيس جمعية المصارف: قلنا للأميركيين انه لا يمكن فرض عقوبات على رموز الدولة

أضاف: «لمسنا تجاوباً جيداً جداً، إذ ان الزيارة كانت استباقية خصوصاً انه لم يوضع بعد نص نهائي للموضوع وهو لا يزال قيد التداول وسيمرّ عبر مراحل عدة في مجلس النواب ومن ثم مجلس الشيوخ وكذلك في إدارات أخرى لإبداء رأيها به. وفي الخلاصة، قلنا انه لا يمكن فرض عقوبات على رموز السلطة في لبنان، وفي الوقت ذاته نحافظ على الشراكة مع الجيش اللبناني او مع القطاع المصرفي. فالعلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة والجيش اللبناني القائمة على دعم الجيش وتأمين التسلح له، ودعم القطاع المصرفي والمحافظة عليه، لا تستقيم في حال فرضت شروط تعجيزية على تسيير الحياة الطبيعية في لبنان سواء كان ذلك يتعلق بالمصارف او بالأمن. ولمسنا تجاوباً كبيراً من خلال هذا الموقف، ونحن نتابع هذه المسألة».

ورداً على سؤال، قال طربيه: «من المستغرب أن يتم وضع قانون يسمّي أشخاصاً سيستهدفهم، إذ أنه من المفروض أن يترك هذا الامر للإدارة التنفيذية. فالقانون الحالي، والذي لا يزال يطبق، يترك للإدارة التنفيذية تحديد من يجب أن يكون مشمولاً من وقت الى آخر في العقوبات التي ينص عليها لأنه عندما توضع الاسماء ضمن القانون يعني انه تم تقييد الادارة التنفيذية في الولايات المتحدة ولم يترك لها مجال لمعاينة المصلحة العامة المشتركة بين أميركا والدول الاخرى التي سيسري عليها القانون. علماً انه قانون عالمي يشمل دولاً أخرى غير لبنان ويستهدف بصورة خاصة أميركا اللاتينية وشبكات التمويل التي يعتبرونها موجودة فيها».

وسأل طربيه: «لماذا وضع قانون جديد وهناك رضى عما قام به لبنان من تطبيق لقواعد الامتثال الدولية والقوانين المرعية الاجراء. فهل هناك سبب جديد يتعلق بإداء لبنان او القطاع المصرفي كي يصعّد الامر عبر قانون جديد؟ أجاب: هذا طبعاً يأتي في سياق الصراع القائم بين حزب الله والحكومة الاميركية. ونحن قلنا في جولتنا أنه لا يمكن أن تطلق نيران صديقة على القطاع المصرفي، وبالتالي يجب المحافظة على هذا القطاع كي يتمكن من خدمة المجتمع اللبناني الذي يتحمل ثقلاً كبيراً نتيجة للنزوح السوري، والدين العام والوضع الاقتصادي السائد في المنطقة.

وما سمعناه في جولتنا هو التأييد المطلق للجيش اللبناني بنجاحاته وللقطاع المصرفي الذي لا يزال قادراً على جذب الودائع والسيولة وخدمة لبنان وكأنه بلد طبيعي خال من المشاكل».

بري

ثم انتقل الوفد لزيارة بري، واثر اللقاء قال طربيه: ابلغنا الرئيس بري تفاصيل المفاوضات التي قمنا بها في الولايات المتحدة، واستطيع ان أؤكد ان نتيجة الزيارة، وبالطبع هي ليست نهائية، وإنما اخذنا الإنطباع بان رموز الدولة لا يمكن ان تتناولها عقوبات لأنها تتناول الوطن. وعلى هذا الصعيد سيتابع المجلس النيابي بوفود لزيارة الولايات المتحدة ونحن كذلك.

عون مستقبلاً طربيه (دالاتي ونهرا)

خيرالدين

وكان الوزير السابق مروان خيرالدين الذي انضم الى الوفد المصرفي بجزء من زياراته في واشنطن، قد قال لـ«الجمهورية»: انه لا يمكن إنكار «وجود نيّة لدى الادارة الاميركية لفرض عقوبات على حزب الله. لكن، ومن جهة اخرى، أكد لنا المسؤولون الاميركيون انهم يتفهمون وضع لبنان والنسيج الوطني اللبناني وشددوا على عدم رغبتهم في توليد اي عواقب غير مقصودة. واعتبر خيرالدين ان زيارة الوفد المصرفي كان لها بلا شك صدى ايجابي، «لأن التواصل مع الادارة الاميركية تكون نتائجه دائماً ايجابية، كونه يمكّننا من إطلاعهم على وجهة نظرنا وبالتالي شرح الوضع القائم بطريقة مباشرة».

وكرّر ان العمل الجدّي في هذا الاطار، يقع على عاتق مصرف لبنان وليس جمعية المصارف او الوفود النيابية، لأن المركزي سيكون مسؤولاً عن متابعة دقائق تطبيق القوانين الاميركية الصادرة في المستقبل.

وبالنسبة لمسودة قانون العقوبات الاميركي، اشار خيرالدين الى ان تلك المسودة لم تضعها الادارة الاميركية، بل ان بعض النواب والذين لا يتعدّى عددهم الثلاثة، اقترحوا ان تكون هذه المسودة انطلاقة للبحث، لافتاً الى ان ما قامت به جميعة المصارف والوفود النيابية أمرٌ جيّد، لانها استبقت الامور، واجتمعت مع عدد كبير من النواب الاميركيين ومن اصدقاء لبنان في واشنطن «وجزء كبير منهم لم يكن على علم بمسودة القانون».

وفيما شدد على ان الزيارات اللبنانية الى واشنطن كانت استباقية، وصفها خيرالدين بالايجابية لانها سلطت الضوء على خطورة ان يتم إقرار قوانين أميركية من دون دراستها بشكل دقيق.

التجديد لطربيه لا يحتاج تعديلاً في القانون

أوضح مصدر في جمعية المصارف ان ما تناقلته بعض وسائل الاعلام حول الحاجة الى تعديل النظام الداخلي للجمعية للتجديد لجوزف طربيه على رأس الجمعية لولاية جديدة تستمر لسنتين غير صحيح.

أضاف المصدر: أمضى طربيه ولاية واحدة، وله الحق من ضمن قانون الجمعية بالتجديد لولاية ثانية دون الحاجة الى أي تعديل في النظام. تابع المصدر: قد تكون الامور اختلطت على البعض على اعتبار ان طربيه سبق له ان كان في فترة سابقة رئيساً للجمعية، لكنه أنهى ولايته، وحل بدلا منه في حينه فرانسوا باسيل، وبالتالي، يحق لطربيه اليوم التجديد لولاية ثانية من ضمن القانون السائد.

الشرق

السبت 27 ايار 2017

طربيه العائد مع الوفد المصرفي من الولايات المتحدة: الأميركيون مقتنعون بالحفاظ على الإستقرار الأمني والنقدي في لبنان

أعلن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه إن الجانب الأميركي أعرب خلال زيارة وفد من الجمعية للولايات المتحدة على إقتناعه بطروحاته التي برزت أهمية الحفاظ على الإستقرار الأمني والنقدي في لبنان. عقد رئيس جمعية المصارف، أمس، مؤتمرا صحافيا تناول فيه زيارة الوفد المصرفي للولايات المتحدة، وقال: «أود أن أتوجه باسمي الشخصي وباسم مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان والأسرة المصرفية قاطبة بأصدق التهاني لسعادة الأستاذ رياض سلامة بمناسبة تجديد الثقة به حاكما لمصرف لبنان، وبخالص الشكر للسلطات اللبنانية الرسمية، ولا سيما الرؤساء ميشال عون ونبيه بري وسعد الحريري كما لجميع أعضاء مجلس الوزراء، خصوصاً وزير المالية علي حسن خليل على اتخاذ قرار التجديد هذا، والذي سبق لنا أن نادينا به منذ مدة». واضاف أن «سلامة برهن طوال العهود الأربعة التي اضطلع فيها بمهام الحاكمية عن قدر عال من المسؤولية الوطنية وعن مستوى نادر ورفيع من الخبرة والحكمة والحنكة، وعن موثوقية استثنائية لدى المؤسسات والمراجع المالية والمصرفية العربية والعالمية التي تربطه بها علاقات وطيدة، ما يجعله الرجل الأنسب لمتابعة تولي هذا المنصب البالغ الأهمية، لا سيما في الظروف الدقيقة الراهنة. فله منا مجددا أحر التهاني مشفوعة بعبارات الإحترام والتقدير وبتجديد تأكيد الجمعية على مواصلة التعاون كالعادة مع الحاكمية والسلطتين النقدية والرقابية». وتابع: «لقد أردنا عقد هذا اللقاء معكم من أجل وضع الرأي العام اللبناني من خلالكم في أجواء زيارة الوفد المصرفي اللبناني للولايات المتحدة الأميركية، وهي زيارة جرى التحضير لها بتأن كبير وبالتشاور مع مكتب المحاماة الدولي الذي يتولى متابعة شؤون جمعية المصارف في الولايات المتحدة منذ سنوات. وقد شملت اتصالاتنا في واشنطن ونيويورك مختلف مراكز القرار الأميركية المعنية بموضوع اقتراح القانون الجديد الذي يجري إعداده والذي يتضمن لائحة عقوبات تتناول حزب الله والجهات المقربة منه. وفي هذا الإطار، التقى الوفد المصرفي اللبناني أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ ومسؤولين كباراً في وزارة الخزانة والمسؤول عن مكتب لبنان وسوريا في مجلس الأمن القومي». وأوضح أن «التنسيق بين وفد جمعية مصارف لبنان ووفد مجلس النواب اللبناني كان تاما بحيث لم ينقطع التواصل بين الوفدين طوال فترة إقامتنا في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك من منطلق الحرص على التحدث بلغة وطنية واحدة والدفاع عن مصلحة لبنان العليا قبل أي شيء آخر». وأكد أن «الوفد المصرفي اللبناني سمع في جميع لقاءاته عبارات الإشادة بأداء القطاع لجهة الالتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وبآليات الإمتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب والتهرب الضريبي. وقد أثنى المسؤولون الأميركيون وممثلو المصارف الأميركية المراسلة لمصارفنا على الحرفية المهنية العالية التي أظهرتها المصارف اللبنانية في هذا المجال، والتي أمنت استمرار اندماج القطاع المصرفي اللبناني بسلاسة في النظام المالي العالمي وانسياب تعاملاته بشكل طبيعي مع الأسواق المالية الإقليمية والدولية». وتابع أن «الجانب اللبناني أعرب عن ضرورة تحييد القطاع المصرفي اللبناني عن أي انعكاسات سلبية قد تترتب على أي عقوبات مالية جديدة يمكن أن تفرضها السلطات الأميركية على حزب الله والجهات المقربة منه، خصوصا أن التشريعات الحالية المرعية الإجراء كافية وكفيلة بإلغاء الحاجة الى أي نصوص جديدة قد تترك تفسيرات غير مناسبة وتلحق ضررا غير مبرر بلبنان وبعمل المصارف اللبنانية». ولفت الى أن : «الوفد اللبناني جدد التأكيد أن المصارف في لبنان نجحت تحت إشراف البنك المركزي في تطبيق قواعد الامتثال، وأن هذا التطبيق بمختلف آلياته لاقى قبولا لدى المرجعيات الدولية، بما فيها وزارة الخزانة الأميركية، وأن التشريع الجديد المقترح قد يتطلب في حال إقراره إعادة نظر في كل الآليات الإجرائية الناجحة التي جرى تطبيقها والتزامها في لبنان». وأشار الى أن « الجانب الأميركي اعرب عن اقتناعه بطروحات الوفد اللبناني التي أبرزت أهمية الحفاظ على الاستقرار الأمني والنقدي في لبنان، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لاستقرار البلاد وسط البركان الإقليمي الذي يغلي من حولنا منذ سنوات، والذي أصابت أضراره وحممه عددا من دول المنطقة، وأسفر محليا عن تدفق حوالى مليون ونصف مليون من النازحين السوريين الى وطننا، مع ما خلفه ذلك من أعباء ومضاعفات سلبية على البنى التحتية المادية وعلى أوضاعنا الإجتماعية والإقتصادية». وأوضح ان: «الوفد المصرفي شدد على أن لبنان الذي لا يزال يرزح تحت هذه الضغوط بغنى عن أي ضغوط إضافية، من شأنها أن تعيد فيه عقارب الساعة الى الوراء وأن تتهدد الصمود اللافت الذي يبديه منذ سنوات، خصوصا أن مختلف القوى السياسية اللبنانية تتعاون في المرحلة الراهنة لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وأن المطلوب اليوم هو التأسيس على المبادرات التوافقية الأخيرة المتمثلة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وطنية جامعة تسعى الى ضمان التفاف اللبنانيين حولها لتنفيذ برنامج نهوض اجتماعي واقتصادي واعد ومثمر في ظل أوضاع إقليمية بالغة الدقة والصعوبة».

L'Orient LE JOUR
Samedi 27 mai 2017

COMPTE-RENDU

L'ABL salue la reconduction de Salamé à la tête de la BDL

L'Association des banques du Liban (ABL) a salué hier le renouvellement pour six ans du mandat de Riad Salamé à la tête de la Banque centrale (BDL).

Le Conseil des ministres a décidé mercredi à l'unanimité, malgré les réserves des membres du Courant patriotique libre (CPL), sa reconduction pour un cinquième mandat consécutif depuis 2013.

« Je remercie infiniment les autorités libanaises (...) pour leur décision », a déclaré hier le président de l'ABL, Joseph Torbey, lors d'une conférence de presse. « M. Salamé a fait preuve tout au long de ces quatre précédents mandats d'une grande responsabilité nationale, de compétences rares, de sagesse et d'une fiabilité exceptionnelle auprès des institutions financières internationales, avec lesquelles il entretient des liens étroits », a-t-il ajouté. Plusieurs organismes patronaux et sectoriels, comme la Fédération des Chambres de commerce de Beyrouth et du Mont-Liban ou l'Association des promoteurs immobiliers (Redal), avaient déjà salué cette décision ces trois derniers jours.

« M. Salamé est l'homme le mieux placé pour assurer cette fonction, surtout dans les circonstances critiques actuelles », a martelé M. Torbey, en référence à la stabilité du taux de change et, surtout, au durcissement attendu des sanctions américaines à l'encontre du Hezbollah.

Sanctions américaines : des « préjudices injustifiés »

M. Torbey est d'ailleurs revenu sur la visite menée par une délégation de l'ABL la semaine dernière aux États-Unis pour discuter de ce dossier ; visite à laquelle M. Salamé n'a pas participé. « Nous avons rencontré des membres du Congrès ainsi que des responsables du Trésor, du secrétariat d'État américain et du bureau du Conseil national de sécurité chargé du Liban et de la Syrie. Il y a eu une coordination permanente entre la délégation de l'ABL et celle des députés qui était également sur place. Nous avons exprimé la nécessité de protéger le secteur bancaire libanais des répercussions négatives pouvant découler de toutes nouvelles sanctions financières qu'imposeraient les autorités américaines contre le Hezbollah et des parties qui lui sont proches », a affirmé M. Torbey. « D'autant que la législation en vigueur est suffisante et ne rend pas nécessaire l'émission de nouveaux textes dont les motivations sont inappropriées et peuvent causer des préjudices injustifiés au Liban et au travail des banques libanaises », a-t-il dit, dans des termes similaires à ceux déjà utilisés dans un communiqué publié lundi par l'ABL au retour de la délégation. Cette fois encore, M. Torbey n'a pas livré de détails sur les mesures spécifiquement évoquées.

Selon plusieurs sources concordantes, le président de la commission des Affaires étrangères de la Chambre des représentants, Ed Royce, travaille sur une proposition de loi intitulée Hezbollah International Financing Prevention Amendments Act of 2017 (Hifpa 2017) qui pourrait être présentée au Congrès américain dans les semaines qui viennent. Le sénateur Marco Rubio préparerait un texte similaire au Sénat. Les sanctions qui visaient les banques et les institutions financières en lien avec le parti chiite dans le cadre de la loi actuelle (Hifpa 2015) seraient élargies à toute personne physique ou morale liée directement ou indirectement au Hezbollah ou à ses institutions affiliées. Il viserait aussi les organismes et États fournissant au parti des aides financière ou matérielles, et prévoirait l'élaboration de rapports sur les patrimoines des dirigeants du Hezbollah et ceux du mouvement Amal, jusque-là épargné par les textes américains.

Pour rappel, l'application par le secteur financier libanais des précédentes sanctions prévues dans le cadre du Hifpa 2015 avait suscité de vives tensions avec le parti chiite. La BDL avait alors émis en mai 2016 une circulaire régissant leur application et soumettait néanmoins à un quitus préalable de la Commission d'enquête spéciale la fermeture par les banques des comptes suspects mais ne figurant pas nommément dans les listes américaines. Et ce afin notamment d'éviter que les banques locales excluent une partie de la population libanaise en tentant de réduire les risques encourus en cas de non-respect des injonctions américaines.

الحياة
AL HAYAT
الثلثاء ٢٧ أيار ٢٠١٧ - العدد ١٩٧٧٦

رئيس جمعية مصارف لبنان أكد الإشادة الأميركية بأداء القطاع

طربيه: نرفض أن نكون ضحية لتجاذبات سياسية

□ بيروت - «الحياة»

■ اكد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، أن اقتراح القانون الجديد الذي يُعدّ له ويتضمن لائحة عقوبات تتناول «حزب الله» والجهات المقرّبة منه، هو «موضوع سياسي بامتياز وليس مقصوداً فيها القطاع المصرفي بل جهات أخرى». ورفض أن «تذهب ضحية هذا التشنج بين الجهات الأميركية وتلك المستهدفة».

وشدد طربيه في مؤتمر صحافي عقده أمس لعرض نتائج زيارة الوفد المصرفي الولايات المتحدة للبحث في هذا الاقتراح وتجنيب لبنان «أي أذى»، ورداً على سؤال عما إذا كانت المصارف ستطبق العقوبات التي قيل إنها تمس رئيسي الجمهورية ميشال عون والمجلس النيابي نبيه بري، أوضح أن «عدم إمكان فرض عقوبات على رموز السلطة في لبنان سواء كانت تتعلق بالرئيس عون أو بالرئيس بري، إذ لا يمكن العمل تحت إشراف سلطة وإشراف تنظيماتها القانونية، وأن تكون هذه السلطة معاقَبة». وأكد التنويه «بعمل المجلس النيابي الذي اصدر ٤ قوانين كانت مطلوبة في حقل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، في وقت كانت أبوابه مقفلة، وتالياً لا يمكننا العمل إذا لم يكن المجلس النيابي هو المظلة القانونية الراعية لعمل لبنان وليس المصارف فقط».

وهنّأ طربيه حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة بـ «تجديد الثقة فيه»، شاكراً السلطات اللبنانية «على اتخاذ قرار التجديد»، إذ اعتبر أن سلامة «برهن عن قدر عال من المسؤولية الوطنية وعن مستوى نادر ورفيع من الخبرة والحكمة والحنكة، وعن موثوقية استثنائية لدى المؤسّسات والمراجع المالية والمصرفية العربية والعالمية التي تربطه بها علاقات وثيقة، ما يجعله الرجل الأنسب لمتابعة تولّي هذا المنصب المهم جداً».

ولفت إلى أن الاتصالات «شملت مراكز القرار الأميركية المعنيّة باقتراح القانون الجديد»، مؤكداً «التنسيق التام بين الجمعية ووفد المجلس النيابي اللبناني، (الذي تزامنت زيارته مع زيارة الوفد المصرفي) إذ لم ينقطع التواصل طيلة فترة إقامتنا في الولايات المتحدة، من منطلق الحرص على التحدّث بلغة وطنية واحدة والدفاع عن مصلحة لبنان العليا».

وكشف أن الوفد المصرفي «سمع في لقاءاته إشادة بأداء القطاع لجهة الالتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وبآليات الامتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والنهج الضريبي». كما نقل عن المسؤولين الأميركيين وممثلي المصارف الأميركية المراسلة «الثناء على الحرفية المهنية العالية التي أظهرتها البنوك، والتي أمّنت استمرار اندماج القطاع بسلاسة في النظام المالي العالمي، وانسياب تعاملاته في شكل طبيعي مع الأسواق المالية الإقليمية والدولية».

وأوضح طربيه أن الجانب اللبناني «شدد على ضرورة تحييد القطاع عن أية انعكاسات سلبية قد تترتّب من أية عقوبات مالية جديدة يمكن أن تفرضها السلطات الأميركية على «حزب الله» والجهات المقرّبة منه، مؤكداً أن التشريعات الحالية كافية وكفيلة بإلغاء الحاجة إلى أي نصوص جديدة».

واشار إلى أن الوفد «جدّد التأكيد على نجاح المصارف تحت إشراف البنك المركزي في تطبيق قواعد الامتثال، وأن التشريع الجديد المقترح ربما يتطلّب في حال إقراره إعادة نظر في كل الآليات الإجرائية الناجحة التي طُبقّت والتزمها لبنان».

وأعلن أن الجانب الأميركي «أعرب عن اقتناعه بطروح الوفد، التي أبرزت أهمية الحفاظ على الاستقرارين الأمني والنقدي، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لاستقرار البلاد وسط البركان الإقليمي». كما شدّد الوفد وفق رئيس الجمعية على أن لبنان «يعاني من أية ضغوط إضافية، تهدّد الصمود اللافت الذي يبديه منذ سنوات، خصوصاً أن القوى السياسية اللبنانية تتعاون في المرحلة الراهنة لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية».

وإذا كان هناك تراجع عن المشروع، لفت إلى أن مشروع القانون «لا يزال قائماً وتحاورنا مع المرجعيات المؤثرة في القانون وتحديداً لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ ورئيسها الذي زار لبنان، ولاحظ الجهد الذي يقوم به لبنان لجهة مكافحة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي فيه. كما أطلعنا الجهات الرئيسة الفاعلة في التشريع في الكونغرس وأبلغناهم أن هذا النص مثلما هو موضوع، يلحق أذى بالغاً بالاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان».

وأوضح أن الوفد النيابي «شرح الوضع اللبناني بدقة ووفق بحسب رأيي برسم الصورة الكاملة، لأن التشريع يسبب أذى ليس للقطاع المصرفي وحسب، بل أيضاً للبنان بكامله». ونفى أن «يكون أي مصرف أو عدد منها مستهدفاً، وسمعنا تنويهاً بأن القطاع المصرفي في لبنان هو نموذج للامتثال وللعمل المصرفي السليم».

وإذا كان يوجد وعد بإجراء تعديلات على المشروع، أعلن ثقته «في حصول تلطيف وتهذيب وتجذيب للقانون المطروح، بحيث يمنع الأذى».

THE DAILY STAR
LEBANON

Saturday May 27, 2017

Torbey: Washington keen to protect banks

BEIRUT: A proposal to expand sanctions on Hezbollah and some of its associates maybe drastically watered down before it is introduced in the U.S. Congress, a leading banker said Friday.

"All of the U.S. officials and congressional and Senate leaders we met in Washington assured us that Washington has no interest in undermining the Lebanese banking sector. They all agreed the Central Bank and the Lebanese banks have fully complied with the previous resolutions to combat money laundering and terrorism financing," Joseph Torbey, the president of the Association of Banks in Lebanon, told reporters after paying a visit to Washington to explain the dangers of the draft proposal on Lebanon. "I believe that the proposals made by some U.S. congressmen to tighten sanctions on Hezbollah will be at least amended to ensure no harms befalls on Lebanon and its banking system," he said. A number of congressmen had hammered out a draft called the "Hezbollah International Financing Prevention Amendments Act of 2017," mainly aimed at cutting off all forms of financial support to the party, which Washington labels a terrorist organization. The purpose of the amendments, according to the draft, was also to target all political groups in Lebanon that have strong alliance with Hezbollah, and the name of the Amal Movement surfaced for the first time in the new proposal. Torbey said that his banking delegation told the U.S. officials that if the proposals passed without any amendments then they would hurt the Lebanese economy, financial sector and the country in general. "These proposals are politically driven. We can't handle the political angle of these proposals. But we told the U.S. officials that if you pass these proposals as they are, then you will be inflicting harm on the banking sector and this damage will be unbearable," he added. Torbey denied media allegations that a number of Lebanese banks would be blacklisted by the U.S. Treasury. "The U.S. Treasury publishes the names of any bank or party suspected of money laundering or terrorist funding on its website. I can attest that no Lebanese banks have been recently targeted by the Americans," he added. Torbey stressed that the renewal of Central Bank Gov. Riad Salameh's term would also help in the ongoing efforts to address the proposals to expand sanctions on Hezbollah and all its affiliates. "I would like to extend my sincere congratulations to Riad Salameh on behalf of the board of directors of the Association of Banks in Lebanon and the banking family. I would like to thank the Lebanese authorities, especially President Michel Aoun, Speaker of Parliament Nabih Berri, Prime Minister Saad Hariri, the Cabinet, in particular Finance Minister Ali Hassan Khalil, for taking this renewal decision, which we have already advocated for a while," he said. Torbey said that ABL delegation met with members of the House of Representatives and the Senate and senior officials of the Treasury and the Bureau of Lebanon and Syria at the National Security Council. "The most important thing that we are interested in showing at this meeting is the coordination between the delegation of the Association of Banks in Lebanon and the delegation of the Lebanese Parliament was so complete that the two delegations did not cease to communicate during the entire period of our stay in the United States of America, out of concern to speak in one national language and defend Lebanon's supreme interest above all else," he added. He added that he Lebanese delegation reaffirmed that the banks in Lebanon succeeded under the supervision of the Central Bank in applying the rules of compliance. "The American side highlighted the importance of preserving the security and monetary stability in Lebanon as the two pillars of the stability of the country amid the regional volcano that has been boiling around us for years and which has caused damage to a number of countries in the region," Torbey said. He also said the delegation conveyed that Lebanon is already struggling to cope with the presence of more than 1.5 million Syria refugees. "The banking delegation stressed that Lebanon, which is still under pressure, does not need additional problems, which would threaten the country's stability," Torbey said.

النهار

السبت ٢٧ أيار ٢٠١٧

طربيه: لا يمكن فرض عقوبات على رموز السلطة في لبنان

حسم رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه الجدل حول المعلومات المتداولة عن امكان فرض عقوبات اميركية على رئيس الجمهورية ميشال عون ورئيس مجلس النواب نبيه بري، فأكد أنه "لا يمكن فرض عقوبات على رموز السلطة في لبنان سواء كانت هذه العقوبات تتعلق بالرئيس عون أو بالرئيس بري، اذ لا يمكن أن نعمل باشراف سلطة وباشراف تنظيماتها القانونية ومي سلطة معاقبة. وسأل كيف يمكن معاقبة مجلس النواب الذي أصدر 4 قوانين كانت مطلوبة في حقل تبييض الاموال وتمويل الارهاب، في وقت كانت أبواب هذا المجلس مقفلة؟".

وإذ اعتبر أن موضوع العقوبات "سياسي بامتياز وليس مقصوداً فيها القطاع المصرفي بل جهات أخرى"، رفض أن يذهب القطاع ضحية هذا التشنج بين الجهات الأميركية وتلك المستهدفة".

هذا الحسم جاء في وقت تنفس القطاع المصرفي الصعداء، التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة "الذي برهن عن قدر عال من المسؤولية الوطنية وعن مستوى نادر ورفيع من الخبرة والحكمة والحنكة، وعن موثوقية استثنائية لدى المؤسّسات والمراجع المالية والمصرفية العربية والعالمية التي تربطه بها علاقات وطيدة، ما يجعله الرجل الأنسب لمتابعة تولّي هذا المنصب البالغ الأهمية"، وفق طربيه الذي عقد مؤتمراً صحافياً أضاء فيه على أجواء زيارة الوفد المصرفي الى الولايات المتحدة الأميركية، ومما قاله: "شملت اتصالاتنا في واشنطن ونيويورك مختلف مراكز القرار الأميركية المعنيّة بموضوع اقتراح القانون الجديد الذي يجري إعداده والذي يتضمّن لائحة عقوبات تتناول "حزب الله" والجهات المقرّبة منه".

الى ذلك أعرب الجانب الأميركي وفق طربيه "عن اقتناعه بطروحات الوفد اللبناني التي أبرزت أهمية المحافظة على الاستقرارين الأمني والنقدي في لبنان، وان لبنان لا يزال يرزح تحت الضغوط التي خلفتها الأوضاع في المنطقة وخصوصاً حيال لجوء السوريين اليه، وهو في غنى عن أي ضغوط اضافية من شأنها أن تعيد عقارب الساعة الى الوراء".

الجمهورية

السبت ٢٧ أيار ٢٠١٧ – العدد ١٨٣٩

طربيه عن نتائج زيارة واشنطن: لتحييد المصارف عن تداعيات العقوبات

اعلن رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، ان الوفد المصرفي اللبناني أعرب خلال زيارته واشنطن، "عن ضرورة تحييد القطاع المصرفي اللبناني عن أية انعكاسات سلبية قد تترتب من جراء أية عقوبات مالية جديدة يمكن أن تفرضها السلطات الأميركية على "حزب الله" والجهات المقربة منه"

عقد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه امس، مؤتمرا صحافيا في مقر الجمعية، خصصه للحديث عن نتائج الزيارة التي قام بها وفد مصلافي لبناني برئاسته الى الولايات المتحدة الاميركية.

واعلن «أن التشريعات الحالية المرعية الإجراء كافية وكفيلة بإلغاء الحاجة الى اية نصوص جديدة قد تترك تفسيرات غير مناسبة وتلحق ضرراً غير ميزر بلبنان وبعمل المصارف اللبنانية».

واشار طربيه الى ان اتصالات الوفد المصرفي في واشنطن ونيويورك شملت مختلف مراكز القرار الاميركية المعنيّة بموضوع اقتراح القانون الجديد الذي يجري إعداده والذي يتضمن لائحة عقوبات تتناول حزب الله والجهات المقرّبة منه. وفي هذا الإطار، التقى الوفد المصرفي اللبناني أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ ومسؤولين كبار في وزارة الخزانة والمسؤول عن مكتب لبنان وسوريا في مجلس الأمن القومي.

وشدد طربيه على ان «التنسيق بين وفد جمعية مصارف لبنان ووفد مجلس النواب اللبناني كان تاماً بحيث لم ينقطع التواصل بين الوفدين طوال فترة إقامتنا في الولايات المتحدة الأميركية، وذلك من منطلق الحرص على التحدث بلغة وطنية واحدة والدفاع عن مصلحة لبنان العليا قبل أي شيء آخر».

واكد ان «الوفد المصرفي اللبناني سمع في جميع لقاءاته عبارات الإشادة بأداء القطاع لجهة الالتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وبآليات الإمتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب والتهرب الضريبي. وقد أثنى المسؤولون الأميركيون وممثلو المصارف المراسلة لمصارفنا على الحرفية المهنية العالية التي أظهرتها المصارف اللبنانية في هذا المجال، والتي أتت استمرار اندماج القطاع المصرفي اللبناني بسلاسة في النظام المالي العالمي وانسياب تعاملاته بشكل طبيعي مع الأسواق المالية الإقليمية والدولية».

> رئيس جمعية المصارف: سمعنا في كل اللقاءات عبارات إشادة بأداء القطاع

وجدد الوفد اللبناني التأكيد على أن المصارف في لبنان نجحت تحت إشراف البنك المركزي في تطبيق قواعد الإمتثال، وأن هذا التطبيق يختلف آلياته لاقى قبولاً لدى المرجعيات الدولية، بما فيها وزارة الخزانة الأميركية، وأن التشريع الجديد المقترح قد يتطلّب في حال إقراره إعادة نظر في كل الآليات الإجرائية الناجحة التي جرى تطبيقها والإلتزام بها في لبنان.

وذكر طربيه ان «الجانب الأميركي اعرب عن اقتناعه بطروحات الوفد اللبناني التي أبرزت أهمية الحفاظ على الإستقرارين الأمني والنقدي في لبنان، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لاستقرار البلاد وسط البركان الإقليمي الذي يغلي من حولنا منذ سنوات، والذي أصابت أشراره وحممه عدداً من دول المنطقة، وأسفر محلياً عن تدفق حوالي مليون ونصف مليون من النازحين السوريّين الى وطننا، مع ما خلّفه ذلك من أعباء ومضاعفات سلبية على البنى التحتية المادية وعلى أوضاعنا الإجتماعية والإقتصادية».

وقد شدّد الوفد المصرفي على أن لبنان الذي لا يزال يرزح تحت هذه الضغوط يغني عن أيّة ضغوط إضافية، من شأنها أن تعيد فيه عقارب الساعة الى الوراء وأن تتهدد الصمود اللافت الذي يبديه منذ سنوات، خصوصاً أن مختلف القوى السياسية اللبنانية تتعاون في المرحلة الراهنة لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وأن المطلوب اليوم هو التأسيس على المبادرات التوافقية الأخيرة المتمثلة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وطنية جامعة تسعى الى ضمان التفاف اللبنانيّين حولها لتنفيذ برنامج نهوض اجتماعي واقتصادي واعد ومثمر في ظلّ أوضاع إقليمية بالغة الدقة والصعوبة».

من جهة اخرى، توجّه طربيه باسم مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان والأسرة المصرفية قاطبة بأصدق التهاني لرياض سلامة بمناسبة تجديد الثقة به حاكماً لمصرف لبنان واشار الى ان سلامة «برهن طوال العقود الأربعة التي اضطلع فيها بمهام الحاكمية عن قدر عال من المسؤولية الوطنية وعن مستوى نادر ورفيع من الخبرة والحكمة والحنكة، وعن موثوقية استثنائية لدى المؤسّسات والمراجع المالية والمصرفية العربية والعالمية التي تربطه بها علاقات وطيدة، بما يجعله الرجل الأنسب لمتابعة تولّي هذا المنصب البالغ الأهمية، لا سيّما في الظروف الدقيقة الراهنة».

خلال المؤتمر الصحافي

الأنوار
يومية سياسية عربية
السبت ٢٧ أيار ٢٠١٧

طمأن إلى نظرة واشنطن تجاه القطاع المصرفي اللبناني

طربيه: الأميركيون مقتنعون بالحفاظ على الإستقرار النقدي

كشف رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه عن سماع الوفد المصرفي اللبناني خلال لقاءاته الأخيرة في واشنطن، عبارات الإشادة بأداء القطاع لجهة الالتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وباليات الإمتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب والتهرّب الضريبي، مؤكداً أنّ الجانب الأميركي أعرب عن اقتناعه بطروحات الوفد اللبناني التي أبرزت أهمية الحفاظ على الاستقرارين الأمني والنقدي في لبنان، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لاستقرار البلاد.

طربيه متوسّطاً أعضاء مجلس إدارة جمعية المصارف خلال المؤتمر الصحفي (تصوير: محمود يوسف)

لقاءات لبنانية أميركية

كلام طربيه جاء خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في مقر جمعية المصارف في الصيفي، تناول فيه زيارة الوفد المصرفي الى الولايات المتحدة الأميركية، ومما قال: «جرى التحضير للزيارة الى واشنطن بتان كبير وبالتشاور مع مكتب المحاماة الدولي الذي يتولى متابعة شؤون جمعية المصارف في الولايات المتحدة منذ سنوات، وقد شملت اتصالاتنا في واشنطن ونيويورك مختلف مراكز القرار الأميركية المعنية بموضوع اقتراح القانون الجديد الذي يجري إعداده والذي يتضمن لائحة عقوبات تتناول حزب الله والجهات المقربة منه وفي هذا الإطار، التقى الوفد المصرفي اللبناني أعضاء في مجلسي النواب والشيوخ ومسؤولين كبار في وزارة الخزانة والمسؤول عن مكتب لبنان وسورية في مجلس الأمن القومي».

وأشار الى ان «التنسيق بين وفد جمعية مصارف لبنان ووفد مجلس النواب اللبناني كان تاما بحيث لم ينقطع التواصل بين الوفدين طوال فترة إقامتنا في الولايات المتحدة الاميركية، وذلك من منطلق الحرص على التحدث بلغة وطنية واحدة والدفاع عن مصلحة لبنان العليا قبل اي شيء آخر».

واكد طربيه ان الوفد المصرفي اللبناني سمع في جميع لقاءاته عبارات الإشادة بأداء القطاع لجهة الالتزام الكامل والدقيق بأصول العمل المصرفي السليم وباليات الإمتثال وتطبيق القواعد والعقوبات المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال والإرهاب والتهرب الضريبي، وقد أثنى المسؤولون الأميركيون وممثلو المصارف الأميركية المراسلة لمصارفنا على الحرفية المهنية العالية التي أظهرتها المصارف اللبنانية في هذا المجال، والتي امنت استمرار اندماج القطاع المصرفي اللبناني بسلاسة في النظام المالي العالمي وانسياب تعاملاته بشكل طبيعي مع الأسواق المالية الإقليمية والدولية.

ولفت إلى أنّ «الجانب اللبناني أعرب عن ضرورة تحييد القطاع المصرفي اللبناني عن اي انعكاسات سلبية قد تترتب من جراء اي عقوبات مالية جديدة يمكن ان تفرضها السلطات الأميركية على حزب الله والجهات المقربة منه، خصوصا ان التشريعات الحالية المرعية الإجراء كافية وكفيلة بإلغاء الحاجة الى اي نصوص جديدة قد تترك تفسيرات غير مناسبة وتلحق ضررا غير مبرر بلبنان وبعمل المصارف اللبنانية».

وجدّد الوفد اللبناني، بحسب طربيه، تأكيد ان المصارف في لبنان نجحت تحت إشراف البنك المركزي في تطبيق قواعد الامتثال، وان هذا التطبيق بمختلف آلياته لاقى قبولا لدى المرجعيات الدولية، بما فيها وزارة الخزانة الأميركية، وان التشريع الجديد المقترح قد يتطلب في حال إقراره إعادة نظر في كل الآليات الإجرائية الناجحة التي جرى تطبيقها والتزامها في لبنان.

موقف واشنطن

وعن موقف الجانب الاميركي قال طربيه: أعرب الجانب الأميركي عن اقتناعه بطروحات الوفد اللبناني التي أبرزت أهمية الحفاظ على الاستقرارين الأمني والنقدي في لبنان، باعتبارهما الركيزتين الأساسيتين لاستقرار البلاد وسط البركان الإقليمي الذي يغلي من حولنا منذ سنوات، والذي أصابت اضراره وحممه عددا من دول المنطقة، وأسفر محليا عن تدفق حوالى مليون ونصف مليون من النازحين السوريين الى وطننا، مع ما خلفه ذلك من أعباء ومضاعفات سلبية على البنى التحتية المادية وعلى أوضاعنا الإجتماعية والإقتصادية.

وختم: «شدّد الوفد المصرفي على أن لبنان الذي لا يزال يرزح تحت هذه الضغوط بغنى عن أي ضغوط إضافية، من شأنها أن تعيد فيه عقارب الساعة الى الوراء وأن تهدد الصمود اللافت الذي يبديه منذ سنوات، خصوصا ان مختلف القوى السياسية اللبنانية تتعاون في المرحلة الراهنة لإخراج البلاد من أزماتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية، وأن المطلوب اليوم هو التأسيس على المبادرات التوافقية الأخيرة المتمثلة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية وتشكيل حكومة وطنية جامعة تسعى الى ضمان التفاف اللبنانيين حولها لتنفيذ برنامج نهوض اجتماعي واقتصادي واعد ومثمر في ظل أوضاع إقليمية بالغة الدقة والصعوبة».

الحياة AL HAYAT

الثلثاء ٢٣ أيار ٢٠١٧ - العدد ١٩٧٧٢

أكدت أن بيروت تطبّق قواعد الامتثال

"مصارف لبنان": لا ضرورة لقانون أميركي جديد

□ بيروت - «الحياة»

■ أبلغت «جمعية مصارف لبنان» الجهات الأميركية السياسية والمالية والنقدية، أن التشريعات الحالية المرعية الإجراء في لبنان «كافية»، وأكدت خلال لقاءات عقدها وفد الجمعية برئاسة جوزيف طربيه في واشنطن في إطار متابعة اقتراح القانون المتداول في الإعلام، ويتضمّن لائحة عقوبات تتناول «حزب الله» والجهات المقرّبة منه، أن المصارف «نجحت في تطبيق قواعد الامتثال تحت سقف المصرف المركزي اللبناني وقبول المرجعيات الدولية بها، بما فيها وزارة الخزانة».

وضم الوفد المصرفي سعد أزهري ووليد روفايل وتنال صباح ونديم القصّار ومحمد علي بيهم وشهدان جبيلي، والأمين العام للجمعية مكرم صادر، وفق بيان للجمعية عرضت فيه نتائج زيارة واشنطن ونيويورك، والتي «حضر لها مكتب المحاماة الدولي (DLA PIPER) الذي يتولّى متابعة مصالح الجمعية منذ خمس سنوات» ولفتت إلى أن اللقاءات «شملت مراكز القرار الأميركية المعنيّة بهذا الموضوع، أي مجلسي النواب والشيوخ ووزارتا الخارجية والخزانة، والمسؤول عن مكتب لبنان وسورية في مجلس الأمن القومي».

وأعلنت الجمعية أنها أبدت خلال اللقاءات «ملاحظات حول نصّ القانون المقترح وآثاره السلبية التي قد تترتّب عليه وتلحق بلبنان وبالعمل المصرفي فيه». وأصرّ الوفد على أن «التشريعات الحالية المرعية الإجراء كافية ما يُلغي الحاجة الى أي نصوص جديدة، ربما تترك تفسيرات غير مناسبة، خصوصاً أن المصارف في لبنان نجحت في تطبيق قواعد الامتثال تحت سقف المصرف المركزي اللبناني وقبول المرجعيات الدولية بها، بما فيها وزارة الخزانة». وأوضحت أيضاً أن التشريع الجديد المقترح «قد يتطلّب إعادة نظر في كل الآليات الإجرائية الناجحة التي طُبّقت والتزمها لبنان».

وقبل توجّه وفد الجمعية إلى واشنطن، زار المصارف الأميركية المراسلة، وهي «جي بي مورغن» و «بنك أوف نيويورك» و «سيتي بنك»، في مقارّها الرئيسة في نيويورك. وكشفت الجمعية أن هذه المصارف «أبدت ارتياحها للتعامل مع النظام المصرفي اللبناني، استناداً إلى عاملين، هما حسن إدارة الأخطار من قبل المصارف العاملة في لبنان، والتزام المصارف قواعد العمل المصرفي الدولي، بما فيها القواعد الأميركية». وأثنى المسؤولون التنفيذيون عن المصارف الأميركية المراسلة على «شفافية العلاقة وسرعة المعلومات المتعلّقة بالعمليات المصرفية ودقّتها».

وخلُصت الجمعية مؤكدة أن «الهدف من الجهود المنظّمة التي ما فتئت تبذلها على امتداد السنوات الماضية، هو خدمة الاقتصاد في علاقاته المالية الخارجية، وتالياً خدمة زبائن المصارف من مليمين وغير مقيمين أفراداً ومؤسّسات».

THE DAILY STAR
LEBANON

Saturday May 20, 2017

Torbey's ABL reign may face challenge

BEIRUT: Joseph Torbey is expected to run for another two-year term as head of the prestigious Association of Banks in Lebanon amid signs another candidate will vie for the position, banking sources said Friday. Torbey, whose term will end in June of this year, hopes to renew his mandate for another two years if there is a general agreement on his candidacy, one banker told The Daily Star. But this time Torbey may face Salim Sfeir, the chairman of Bank of Beirut, if the latter insists on running for the position. "Over the past 20 years or so, this post was rotated between not more than three leading Lebanese bankers. No one ran against these candidates, who won the election uncontestedly. Maybe it's time to have free election, and may the best man win" one banker told The Daily Star on condition of anonymity. The banker said Sfeir has not officially or publicly declared his intention to run for this post and will probably wait to make his announcement at the right time. The post of the president of the banking association is traditionally held by a Maronite banker. Lebanon's 10 leading banks usually agree on who should occupy the post before the election is held, without the need for voting. They also coordinate this position with other small- and medium-size banks. The banker added that Central Bank Governor Riad Salameh never intervenes in the ABL elections nor takes sides. The government is expected to renew the term of Salameh for another six years after several political blocs voiced support for the governor. ABL has tremendous leverage both in Lebanon and abroad thanks to its enormous resources and broad relations with the international financial community, most notably in the United States. Bankers agree no drastic change will take place in the policy of ABL if a fresh new face occupies the helm of the powerful association. The Association of Banks in Lebanon was founded in 1959, by virtue of License No. 1643, dated Oct. 6, 1959. ABL groups all or most of the Lebanese and foreign banks operating in Lebanon. According to ABL's website, the association "works with the concerned authorities to find and develop the regulations and promulgate the legislations in order to develop the banking profession, in addition to expressing opinions regarding the projects and laws pertaining to the financial and banking affairs." The expected election coincides with efforts by some U.S. congressmen and senators to introduce proposals to tighten sanctions against Hezbollah and some of its allies in Lebanon. Torbey is currently heading a delegation from ABL to Washington and New York to hold talks with officials from the U.S. Treasury, congressmen and leading American correspondent banks. The delegation will likely raise the issue of the new proposals with American officials. All Lebanese banks have fully complied with U.S. measures against the finances of Hezbollah. Another delegation from the Parliament is also holding talks with U.S. officials in Washington in a bid to discourage U.S. authorities from accepting the new terms in the proposals.

الحياة
AL HAYAT
الخميس ٤ أيار ٢٠١٧ - العدد ١٩٧٥٣

عون مستقبلاً طربيه (دالاتي ونهرا)

عون لحل سياسي لأزمة سورية: عودة النازحين تقلل أعباء لبنان

□ بيروت - «الحياة»

■ امل رئيس الجمهورية اللبنانية ميشال عون بالتوصل الى اتفاق على حلول سياسية للأزمة السورية، من اجل إعادة الاستقرار والأمن الى سورية وإيجاد حل لمعاناة النازحين السوريين من خلال توفير عودة آمنة لهم الى بلدهم، معتبراً أن «هذه العودة تحدّ من الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية والأمنية التي يرزح تحتها لبنان نتيجة انتشار النازحين في المناطق اللبنانية، وتجاوز عددهم المليون و٥٠٠ الف نازح سوري».

ونوّه عون بالدور الذي يلعبه برنامج الاغذية العالمي (WFP) في العناية بالنازحين في لبنان، داعياً الى «زيادة المساعدات الغذائية التي تقدم اليهم وشرائها من الانتاج اللبناني المحلي».

واستمع عون من المدير التنفيذي الجديد لبرنامج الأغذية العالمي ديفيد بيسلي الذي رافقه وفد ضم عدداً من معاونيه، الى ما يقدمه البرنامج من مساعدات للنازحين السوريين في لبنان لجهة تامين الغذاء لنحو ٧٥٠ الف نازح بتكلفة تبلغ ٢٠ مليون دولار شهرياً، ويشمل شراء بضائع وماكولات من الأسواق اللبنانية ومن الخارج.

ونوّه بيسلي بالدعم الذي يقدمه لبنان للنازحين، واضعاً «إمكانات البرنامج في تصرف الدولة اللبنانية لمساعدتها على تحمل هذه الاعباء الضخمة»، ومشيداً بالتعاون الذي تقدمه الوزارات والادارات اللبنانية لهذه الغاية.

والتقى عون رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه عشية سفره مع وفد من مجلس ادارة الجمعية الى الولايات المتحدة. وتركز البحث على الأوضاع النقدية وهدف الزيارة الأميركية وهو البحث في مشروع القانون حول العقوبات المالية بحق مؤسسات وأشخاص وأحزاب لبنانيين.

وقال طربيه إنه بحث مع رئيس الجمهورية «المعالجات التي تدعم موقف لبنان على كل الصعد وخصوصاً دور القطاع المصرفي ضمن المنظومة الاقتصادية اللبنانية»، واشار الى انه لمس «اهتمامه بمعالجة كل المواضيع المطروحة».

والتقى عون وفداً من غرفة التجارة اللبنانية - الأسترالية في سيدني برئاسة جو خطار وقال رئيس العلاقات التجارية في الغرفة مايكل رزق إن «الغرفة منذ تاسيسها قبل ٣٢ سنة تهدف الى أن يكون لبنان نقطة انطلاق لترويج البضائع الأسترالية ليس للبنان فحسب، بل لكل منطقة الشرق الأوسط».

وأكد عون «اهتمامه في شكل شامل بالاغتراب اللبناني. وأكد ان «علاقة لبنان باستراليا من خلال اللبنانيين الموجودين فيها ومن خلال القيم التي لا تتعارض ابداً مع قيمنا من حيث الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان، هي علاقة قوية».

واعتبر عون أمام وفد من الخبراء في الأمم المتحدة الذين اجتمعوا في بيروت للتداول في موضوع المرأة والأرض في العالم الإسلامي، «اننا في لبنان لا نزال في حاجة الى مرحلة من النضال كي نصل الى قانون موحّد للأحوال الشخصية»، مشدداً على انه يدعم مطالب المرأة المحقة، آملاً بان يكون النجاح حليف هذه التوجّهات.

الأنوار

٣ أيار ٢٠١٧ - العدد ١٩٥٠٢

ازمة قانون الانتخاب تثير تحذيرات من «السقوط في الهاوية»

يبدو ان الاجتماعات البعيدة عن الأضواء التي تعقد في وزارة الخارجية بين «التيار الوطني الحر» وحركة «أمل» و«تيار المستقبل» و«حزب الله» و«القوات اللبنانية» والحزب التقدمي الاشتراكي لم تحرز تقدما على صعيد التوافق على قانون الانتخاب، بالرغم من دخول البلاد في شهر أيار والاقتراب من ١٥ منه موعد الجلسة التشريعية لاقرار اقتراح التمديد لمجلس النواب بالرغم من اعلان جميع الأفرقاء رفضه. ومعه رفض الفراغ وكذلك قانون الستين.

وأمس نقل زوار الرئيس بري عنه قوله ان ما يهمه أن يكون القانون الجديد وطنيا من جهة وعادلا في تصحيح التمثيل المسيحي من جهة أخرى في اطار الصيغة الميثاقية والكيانية.

كذلك احتل قانون الانتخاب حيزا من اطلالة الأمين العام «لحزب الله» السيد حسن نصرالله بمناسبة «يوم الجريح المقاوم» اكد فيها ان قانون حساس في البلد، وان المسألة قضية حياة او موت بالنسبة الى كثيرين، متابعا: «عندما نكون أمام ملف حساس في لبنان تتم متابعة الموضوع من قبل البعض لتسجيل مواقف سياسية وتخريب تحالفات»، مشيرا الى ان حزب الله طرح النسبية منذ العام ١٩٩٦ ولم تكن التحالفات ولا الظروف... نحن نقارب قانون الانتخاب من مصلحة وطنية ونريد مجلسا وطنيا للبنان ولم نرفع سلاحا كي نطالب بالنسبة ولم ننزل الى الشارع لفرضها، ورأى انه اذا لم نصل الى قانون انتخاب جديد فكل الخيارات سيئة، داعيا الى تقديم تنازلات جميعا لننقذ بلدنا».

وفي اول تعليق على كلام نصرالله اكد النائب وليد جنبلاط ان كلام الأمين العام لحزب الله دقيق جدا وشامل في اهمية التوافق وضرورة الخروج من الحلقة المفرغة الآتية وابعادها المقلقة.

موقف باسيل

بدوره أعلن الوزير جبران باسيل بعد اجتماع تكتل «التغيير والاصلاح» أمس ان «لا خلافات سياسية عميقة في قانون الانتخاب بل جزئيات بسيطة، ولهذا التصويت ممكن، والخيارات الأخرى أي الستين والتمديد والفراغ مرفوضة وهناك امكانية باقرار قانون جديد حتى ١٩ حزيران، ولا نقبل وضعنا امام واقع غير صحيح كتاريخ ١٥ ايار. ونفى انه طرح تأهيل مقعدين مقابل الـ ١٠ بالمئة وقال: طرحنا التأهيل في دوائر موسعة حتى يشارك

التتمة ٢

النائبة بهية الحريري ممثلة رئيس الحكومة تتوسط حاكم مصرف لبنان ورئيس جمعية المصارف خلال المنتدى الاقتصادي المرئي الثالث الذي عقد امس في بيروت بمناسبة يوبيله الفضي وشارك فيه رؤساء مصارف مركزية وغرف عربية، واكدت الكلمات على الدور الذي تلعبه المصارف العربية لتنمية واردهار المنطقة العربية، في ظل تحديات المنطقة السياسية والامنية المؤثرة على البيئة الاستثمارية

الجمهورية

الأربعاء ٣ أيار ٢٠١٧ – العدد ١٨١٩

منتدى الإقتصاد العربي : مواجهة التحديات في منطقة مضطربة

افتتح رئيس الحكومة سعد الحريري ممثلاً بالنائب بهية الحريري الدورة الـ25 من "منتدى الاقتصاد العربي" (دورة اليوبيل الفضي) في حضور حشد من الفعاليات العربية واللبنانية في قطاعات مالية واقتصادية متنوعة.

من افتتاح المنتدى

تحدث في افتتاح المنتدى كل من النائب بهية الحريري، وزير الاقتصاد والتجارة رائد خوري، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، رئيس الاتحاد العام للغرف العربية نائل كباريتي، رئيس مؤسسة ايدال نبيل عيتاني، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، والرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال، رؤوف أبو زكي.

الحريري

تحدثت النائب بهية الحريري ممثلة راعي المنتدى الرئيس الحريري، فدعت الى البدء بالتحضير الجدي للمرحلة المقبلة، مرحلة إعمار سورية والعمل على وضع خريطة طريق عربية مشتركة لورشة الاعمار التي يجب أن تبدأ مع العودة المرتقبة للأمن والسلام في سورية، كما إن لقاءنا اليوم يكتسب جانباً كبيراً من الأهمية حيث أن منطقتنا تواجه تحديات اقتصادية تحملنا على إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والمالية في عالمنا العربي وتدفعنا نحو القيام بالإصلاحات الضرورية بهدف مجاراة التطورات العالمية التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد دولنا العربية.

خوري

ثم ألقى خوري كلمة شدد خلالها على ضرورة القيام بمشاريع يكون من شأنها إنعاش الاقتصاد وجعل الحياة أسهل للمواطنين وخفض كلفة الإنتاج وتحقيق الاستقرار وضبط أوضاع المالية العامة. ودعا الى وضع الإستراتيجية المناسبة لإشراك القطاع الخاص في التنمية عبر إقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وشدد على ضرورة رفع حجم الصادرات اللبنانية للحد من العجز في الميزان التجاري وذلك من خلال البحث في سبل ولوج المنتجات إلى أسواق جديدة ومحتملة وتحقيق التنوع الاقتصادي في السلع والخدمات.

الكباريتي

من جهته، اعتبر الكباريتي أن هناك حاجة اليوم لأن تقوم الحكومات العربية بمبادرات جدية لمزيد من التقارب الاقتصادي العربي، ولفت الى أن التدفقات الخارجية المباشرة إلى المنطقة انخفضت بنسبة 43 في المئة بين عامي 2010 و2015، كما تراجعت حصة العالم العربي من الإجمالي العالمي للاستثمار من نسبة 5.1 في المئة عام 2010 إلى 2.3 في المئة عام 2015.

عيتاني

أما عيتاني فقال: يكثر الحديث عن تراجع مؤشراتنا الاقتصادية وعن أثرها على الحياة الاجتماعية، ولكن هل هناك من يستطيع أن ينفي حقيقة أن لبنان بقي محافظاً على استقراره النقدي والمالي والسياسي والاجتماعي؟ وأعلن أن «ايدال اتخذت على عاتقها تسهيل بيئة العمل الاقتصادي في لبنان وتعزيز دور القطاعات الإنتاجية».

شقير

ثم كانت كلمة لشقير أكد فيها أننا «ما زلنا نحلم بتكامل اقتصادي عربي، وبسوق حرة مفتوحة، وبإلغاء الحواجز الجمركية، وتسهيل الانتقال والتنقل، وبالربط بين الدول العربية على اختلافها، نعم ما زلنا نحلم بجمع قدرات العرب وطاقاتهم وإمكاناتهم ليشكلوا قوة اقتصادية يحسب لها حساب، يكون مردودها الأول ازدهاراً لدولنا ورفاهية لشعوبنا».

طربيه

بدوره، عرض طربيه أبرز المعطيات التي تتعلق بالقطاع المصرفي المحلي، منها:

- أن مؤسساتنا المصرفية ووحداتها الخارجية تحوز موقعاً متقدماً في التزام وتنفيذ الأصول والقواعد المهنية للأعمال المصرفية. هذا يشمل المعايير الخاصة بالملاءة والسيولة وأحدث المتطلبات المحاسبية والرقابية والبرامجية والتكنولوجية.

- أغلب مؤسساتنا، ان لم نقل كلها، يملك هوية اقليمية صريحة، فضلاً عن شبكات علاقات تواصلية مع الجاليات اللبنانية العاملة في الخارج والمغتربة، وشبكات موازية مع مجتمعات الأعمال والمستثمرين في المنطقة.

- تدير مصارفنا أصولاً محلية تفوق 206 مليارات دولار، أي ما يماثل نحو أربعة أضعاف الناتج المحلي، وتضخ تمويلات تفوق 95 مليار دولار داخل لبنان وخارجه، منها نحو 60 مليار دولار موجهة للقطاع الخاص، ونحو 36 مليار دولار للقطاع الحكومي. ولدينا قاعدة ترسملية تناهز 19 مليار دولار، مرشحة لمزيد من التقدم في ضوء تعزيز الالتزام بأرقى متطلبات كفاية الرساميل والمعايير المحاسبية الجديدة.

ختم طربيه: هذه الوضعية السليمة وهذه الامكانات الكبيرة، تعني أن القطاع المصرفي مفخرة للبنان واقتصاده، ومؤهل لقيادة عملية تحفيز النمو مع تقدم المسار السياسي الداخلي، كما هو مؤهل للعب دور وساطة وتمويل واستشارات في المدى الاقليمي الرحب.

أبو زكي

ثم تحدث أبو زكي الى أن العلاقات مع دول الخليج تحسنت نسبياً ونأمل أن تعود إلى سابق عهدها ونتوقع موسم صيف جيد في لبنان وأن الأشقاء الخليجيين، لاسيما من السعودية والكويت، سيكونون في طليعة المصطافين.

سلامة: اهتمام دولي للتداول بالأوراق المصدّرة من الجمهورية اللبنانية

سلامة

من جهته، أكد سلامه أن الليرة اللبنانية ستبقى ركيزة للثقة والنمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي». وقال: في العام 1993 كان الناتج المحلي لا يفوق العشرة مليارات دولار وأصبح اليوم في حدود الـ55 مليار دولار أميركي. كانت الاحتياطات لدى المصرف المركزي لا تفوق المليار دولار، وأصبحت تقارب الآن الـ 40 مليار دولار. كان حجم القطاع المصرفي أقل من عشر ما هو الآن. وكانت الليرة اللبنانية ما قبل 1993 تفقد من قدرتها الشرائية بشكل سريع مؤثرة على مستوى الفقر في لبنان.

بعد العام 1993 وبتوجّه وطني وحكومي مستمر لغاية اليوم وبهندسات مصرف لبنان، أصبحت الليرة اللبنانية مستقرة. وأدّى هذا الاستقرار إلى تعزيز الثقة وانخفاض الفوائد التي كانت تتراوح في حينه بين 14 و16% وأصبحت اليوم بين 6 و7%. كما تعززت الثقة الدولية، فشهدنا اهتماماً دولياً للتداول بالأوراق المصدرة من الجمهورية اللبنانية.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار

الاربعاء 12 نيسان 2017

«مُنتدى المال والأعمال» بعنوان استعادة الثقة
الحريري : استثمروا بالبنى التحتيّة والخدمات العامة
سلامة : إرتفاع الفوائد يزيد الكلفة على ميزانيّة الدولة

افتتحت «كونفكس انترناشيونال»، بالتعاون مع مصرف لبنان، منتدى المال والاعمال بعنوان «استعادة الثقة: السهل الممتنع»، في فندق فينيسا، برعاية رئيس الحكومة سعد الحريري وحضوره. كما حضر الرئيس ميشال سليمان، الرئيس حسين الحسيني، الرئيس فؤاد السنيورة، وزير الصناعة حسين الحاج حسن، وزير الاتصالات جمال الجراح، النائب عمار حوري، الوزير السابق عدنان القصار، الوزير السابق حسن السبع، حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، القاضي سعيد ميرزا، وعدد من الشخصيات السياسية والاقتصادية ورجال الاعمال ومهتمون. النشيد الوطني، فكلمة تقديم للاعلامية غادة ابو عضل حسون، ألقى بعدها رئيس شركة «كونفكس انترناشيونال» رفيق زنتوت كلمة أشار فيها الى «ان لبنان تحت ضغط اقتصادي ملحوظ، لكنه طائر الفينيق»، وقال: «يأتي هذا المنتدى بعد خروج لبنان من أزمته السياسية باتخاب رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وتكليف الرئيس الحريري». واعلن مستشار المنتدى العالمي للشركات الكبيرة والصغيرة فادي صعب عن مخاوفه على مستقبل لبنان الإقتصادي، لكنه اشار الى بعض الإيجابيات.

وأعلن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه «ان منسوبي الامل والثقة قد إرتفعا فعلا بعد الانطلاق الانسيابي للحكومة، وما يظهر من تفهم وتفاهم منتج بين أركان الحكم. هذا ما تؤكده حيوية مجلس النواب ولجانه وإنتاجية الحكومة مجتمعة والوزراء في مواقعهم. عمليا، نحن ندرك جيدا صعوبة التقدم السريع والانجاز في ظل وهن مؤسسات الدولة والركود المتمادي للاقتصاد منذ العام 2011، وعنف العواصف «الربيعية» وتداعياتها التي ضربت في طول المنطقة وعرضها، ولم تزل تنتج القتل والتدمير والتهجير الذي كان للبنان الحصة الوافرة منه». وتابع طربيه: «نحن في القطاع المصرفي، نثمن بإيجابية تامة التقدم المحقق في مجالات متعددة بعد شهور قليلة من انطلاقة العهد. ونتطلع الى تثمير نوايا التفاهم التعاون بين مرجعيات الدولة، في تسريع معالجة المشكلات المزمنة التي يعاني منها الناس والاقتصاد، وبالأخص منها الخدمات العامة الأساسية. ونرى أن رفع عبء الكهرباء عن المالية العامة كمثال، من شأنه أن يغير وجه قوام الموازنة وأهدافها، وتصبح أكثر قابلية في تلبية مطالب مزمنة وفي حفز الانفاق الاستثماري الذي تتعاظم الحاجة اليه، اذ أصبح ترهل البنى التحتية أحد أبرز معوقات الانتاج والنمو والتنمية». واكد «ان الاستقرار النقدي يمثل عنوانا رئيسيا لسياسة متكاملة انتهجها لبنان والبنك المركزي، وتحظى بأوسع قبول سياسي واجتماعي واقتصادي. وأثبتت التجربة المتواصلة على مدى عقدين متتاليين صوابية هذا الخيار الاستراتيجي ونجاعته. فهو درع حام للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الظروف الصعبة، وهو محفز للنمو في الظروف الملائمة». وقال: «لن يتردد القطاع المصرفي في تمويل الاحتياجات المالية للدولة، رغم الملاحظات والانتقادات التي ترد من مؤسسات مالية دولية ومن مؤسسات التصنيف. نحن نحرص في اجتماعاتنا مع مسؤولي هذه المؤسسات وفي مشاركاتنا في المنتديات الاقليمية والدولية على تظهير صوابية هذا الخيار، ومشروعية المساهمة في حماية الأمن المالي الوطني، علما أن لبنان لم يتخلف يوما عن سداد أي مستحقات في مواعيدها». اضاف: «من المهم أن تستفيد الدولة والاقتصاد من الفوائض المالية لدى المصارف، من خلال فتح فرص تمويل المشاريع المرتبطة بالخدمات العامة، وبالاخص منها ذات العوائد لصالح الخزينة العامة. نحن ندير أصولا تناهز 205 مليارات دولار، ركيزتها تعبئة ودائع ومدخرات تقارب 165 مليار دولار، فيما يبلغ اجمالي التسليفات نحو 95 مليار دولار، منها نحو 60 مليار دولار لصالح القطاع الخاص. اذ، وبرغم الركود المتنامي في السنوات الست الأخيرة، ظل مؤشر التمويل الخاص الأكثر نموا ونشاطا لصالح المؤسسات والأفراد. اجمالي تمويلاتنا للقطاع المحلي الخاص يزيد عن اجمالي الناتج المحلي». وتابع: «ليس افشاء لأسرار أو معلومات، أن كل مصارف العالم ملزمة بالانخراط في الحرب العالمية ضد الجرائم المالية والتطوير المستمر للآليات والوسائل، وخصوصا مكافحة تمويل الارهاب وتبييض الأموال والتهرب الضريبي. مصارفنا في وضعية سليمة بفضل خريطة الالتزام التي طورناها بالتنسيق والتعاون التامين مع حاكمية البنك المركزي وسائر مكونات السلطة النقدية. وسنواصل بقناعة هذا المسار ضمن مبدأ تحصين الجهاز المصرفي ووحداته الناشطة داخليا وخارجيا».

سلامة

ثم ألقى حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كلمة قال فيها: «نحن متأكدون أنه في ظل حكومة دولة الرئيس سعد الحريري، سيكون هناك مبادرات لتحسين أوضاع المالية العامة. أما القطاع المصرفي، فقد حقق في عام 2016 نموا نسبته 9%، وذلك يعود بشكل رئيسي لنجاح الهندسة المالية التي قام بها مصرف لبنان، هذه الهندسة التي سمحت أيضا بإعادة تكوين احتياطيات مهمة للمركزي وساعدت في الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة وفي جلب أموال وتحسين ميزان المدفوعات دون رفع الفوائد، باعتبار أن أي زيادة في الفوائد تشكل خطرا على الاقتصاد وكلفة أكبر بكثير من جميع التكاليف التي تم التحدث عنها بخصوص الهندسة المالية. فإن زيادة بنسبة 1% على قاعدة الفوائد في لبنان تشكل كلفة اضافية بحدود مليار و300 مليون دولار. وهذه الكلفة ستبقى ولن تزول، لأن الدين العام بلغ اليوم نحو 75 مليار دولار وهو على تزايد، كما وأن الدين الخاص في القطاع الخاص هو بحدود 58 مليار دولار». وأكد سلامة «ان ارتفاع الفوائد في لبنان يزيد الكلفة على ميزانية الدولة وعلى ميزانية القطاع الخاص ويمكنه بالتالي تعطيل النمو الاقتصادي. نحن ملتزمون بفضل الامكانيات التي نملكها، ليس فقط بالحفاظ على سعر صرف الليرة، بل أيضا بالحفاظ على استقرار الفوائد، مع أن هذه الفوائد ترتفع عالميا واقليميا. اليوم، إن الفوائد التي تدفع على الليرة اللبنانية هي أقل من الفوائد التي تدفع على الجنيه المصري أو على الليرة التركية. ونحن نشهد أيضا ارتفاعا للفوائد في الخليج العربي». وقال: «لبنان يرتكز إلى حد بعيد على اللبنانيين غير المقيمين الذي يحولون أموالهم الى لبنان. هذه التحاويل هي التي تسد عجز الميزان التجاري وتفيض عنه. لذا يهمنا أن يبقى القطاع المصرفي منخرطا عالميا ومتقيدا بالقوانين العالمية، مع الحفاظ بالتأكيد على سيادة لبنان، لتبقى حركة التحاويل من وإلى لبنان ميسرة».

الحريري

وأخيرا القى الرئيس الحريري كلمة قال فيها: «هنا لا نستطيع أن نستعيد الثقة بتوقيع، أو بقرار، أو بلحظة سياسية. لكننا نستطيع أن نبدأ بأن نثبت للبنانيين وللعالم أننا نفهم المشكلة، ولدينا الحل. وهذا تحديدا ما قمنا به. وضعنا رؤية موحدة للحكومة اللبنانية وحملناها بلقاءات عربية ودولية وصولا إلى مؤتمر بروكسيل الأسبوع الماضي. باختصار، نقول للعالم: نحن واجبنا أن نستقبل إخواننا السوريين، وبعد المجزرة الكيميائية التي وقعت في إدلب، لم يعد هنا من داع لأن نذكر أحدا لماذا». اضاف: «استثمروا بالبنى التحتية والخدمات العامة، والكل سيستفيد: اللبناني أولا والنازحون ثانيا. وهكذا نعيد إطلاق النمو باقتصادنا، ونوجد فرص العمل للشباب بشكل خاص. نحن لن ننتظر المجتمع الدولي، لأن هذا هو بلدنا ونحن نعمل لتحسين وضعه، لكن واجب المجتمع الدولي أن يعترف بأن لبنان يقدم خدمة للعالم أجمع ويتحمل مسؤولياته في هذا المجال». وقال: «الحمد لله، في لقاءاتي العربية والدولية، وفي فرنسا وألمانيا، وفي لقاءات مؤتمر بروكسيل وجدت تجاوبا مع رؤية الحكومة الجديدة لا بل تهنئة على المقاربة للحل. نحن بلد يتفاعل بسرعة وتحسن كبير مع الصدمات الإيجابية. وهذا واحد من أسرار مناعتنا. والصدمات الإيجابية منذ انتخاب رئيس للجمهورية إلى تشكيل حكومة والقرارات التي اتخذتها، إلى الإنجازات التي حققها الجيش وقوى الأمن الداخلي والأجهزة الأمنية كلها، كان له أثر إيجابي كبير على طريق استعادة الثقة. وهذا يتضح بتحسن نظرة المجتمع الدولي لبلدنا، ولرفع المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية لمؤشرات لبنان الاقتصادية في المرحلة المقبلة. وفي الوقت نفسه، شكلت زيارات فخامة الرئيس إلى السعودية وقطر ومصر، ومشاركتنا معا بالقمة العربية، والزيارة الأخيرة التي قمت بها إلى السعودية، شكلت كلها خطوات باتجاه تعزيز الثقة مع إخوتنا العرب. وقريبا بإذن الله، سنعقد أول اجتماع لجنة عليا لبنانية سعودية في الرياض ونعمل على عدة قرارات واتفاقات نعلن عنها في هذا الاجتماع». اضاف: «كما تعلمون جميعا، فإن استعادة الثقة طريق صعب وطويل. ولكن إن كانت هناك ثقة واحدة لا لزوم لاسترجاعها، لأنها لم تفقد لحة، فهي ثقتي بلبنان، وباللبنانيين واللبنانيات، ثقتي بكم جميعا، بقدرتكم على الإبداع والإنجاز والانطلاق وإدهاش العالم. هذه ثقة، بعد ثقتي بالله سبحانه وتعالى، فعلا ليس لها حدود. دعونا نعمل سوية، لمصلحة كل شيء يجمعنا، ونمنع عودة الانقسامات، ونعزز وحدتنا الوطنية لنحمي وطننا في هذه المنطقة الخطرة، ولنستعيد الثقة بدولتنا وباقتصادنا، ونضمن للمواطن اللبناني الحياة الكريمة التي يستحقها».

THE DAILY STAR
LEBANON

Tuesday April 4, 2017

Torbey: Stability crucial for economic recovery in region

BEIRUT: Economic recovery in the Arab countries will be difficult to achieve amid the raging wars and conflicts in some states, Joseph Torbey, the president of the World Union of Arab Bankers, told participants at a conference in Amman.

"The economic cost from wars and fighting is very big and this puts us in front of challenges and should prompt us to apply pressure to end the existing conflicts and rebuild political, economic and social institutions," Torbey said in his speech in the Arab Economic Forum, which was held in the Jordanian capital.

The event was organized by the Union of Arab Banks.

Citing some figures released by the World Bank, Torbey said that the cost of the "so-called Arab Spring" has exceeded $834 billion over the past six years. He added that among the countries that were affected by the Arab Spring were Egypt, Syria, Tunisia, Libya, Bahrain, Jordan, Yemen and Lebanon.

Torbey said these conflicts had caused the displacement of more than 14 million people.

"In Syria, the cost of conflict is around $700 billion up to 2016. This war has left quarter of a million dead and 5 million refugees who are living outside Syria," he added.

He stressed that Lebanon and Jordan are most affected by the size of the Syrian refugee influx.

"Against this backdrop and in the face of these challenges, we must redraw the course of Arab development. This should be done through the improvement of the investment climate, buttressing economic freedom and upholding the rule of the law. Of course this also requires stable political environment that protects society and preserves civil liberties," Torbey said.

He also touched on the role of Arab banks in shaping the economies of the region.

"The Arab banking sector represents the springboard of the economy and plays a leading role in stimulating various economic sectors through perpetual financing," Torbey said.

He added that the combined assets of all Arab banks in 2016 reached $3.4 trillion, representing 140 percent of the GDP of the Arab states.

"This shows the great contributions the Arab banks are making in financing the Arab economies despite the drop in the price of oil as well as the security, economic and social turmoil in a number of Arab states that were fragmented by the wars," Torbey said.

However, Torbey said liquidity in Arab banks could diminish in light of expected slow growth in deposits and fall in asset quality. He added that the drop in the surpluses of Arab governments was among the reasons that have affected liquidity in the markets.

البلد
الثلثاء 28 آذار 2017

الترابط بين المياه والطاقة والغذاء يتطلب حوكمة رشيدة

صدى البلد

افتتح وزير الطاقة والمياه سيزار ابي خليل "الاسبوع السادس للمياه" الذي تنظمه الشبكة المتوسطية لهيئات الاحواض تحت عنوان "ما بعد الـ 22 - COOP قمة المناخ، اي حوكمة ممثلة لمتلازمة المياه والطاقة والتغذية؟"، في فندق "لو رويال" في ضبيه، في حضور ووزراء وسفراء ونواب وشخصيات عالمية ورؤساء اكاديميات، بالتعاون مع الجامعتين اللبنانية والاميركية وفروع كليات الهندسة، وحشد من الفاعليات والمهتمين في لبنان والعالم، وممثلي منظمات دولية ومديرين عامين، وممثلي قيادات عسكرية وامنية وخبراء وكوادر من النخب في وزارة الطاقة والمياه.

بعد كلمة الترحيب من نائب رئيس المركز اللبناني لحفظ الطاقة زياد الزين، القى الرئيس الفخري للشبكة المتوسطية لهيئات الاحواض المدير العام للموارد المائية والكهربائية فادي قمير كلمة اكد فيها "اهمية المياه وضرورة التعاطي مع هذا المورد بحكمة"، مشيرا الى ان "الترابط بين المياه والطاقة والغذاء أمر يتطلب حوكمة رشيدة. وهذا من أهداف المؤتمر"، ولفت الى ان "التغير المناخي الذي نشهد له اثره على الامن الغذائي، ويكمن الهدف من هذا المنتدى في البحث عن الرهانات الاساسية التي تلوح في الافق من اجل الوصول الى الحلول المرجوة".

وقال: "يجب اداء الخدمة لدول المتوسط وبلورة خريطة الطريق مع صناع القرار السياسي للوصول الى السياسات المجدية وخصوصا بعد الـ GOOP 21 و22 والتعاون مع الخبراء الاقتصاديين لتحقيق الامن الغذائي".

طربيه

والقى رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه كلمة اكد فيها أن "القطاع المصرفي يشكل عجلة الاقتصاد وان اصول البنوك التجارية وصلت الى 200 مليار دولار، ما يعني وجود سيولة لدى المصارف تسمح بتمويل المشاريع المائية من دون اعباء اضافية بالشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي جذب المستثمرين المحليين والدوليين".

وتلاه الرئيس الفخري للمجلس العالمي للمياه رئيس هيئة المياه في مرسيليا لويك فوشون شاكرا للوزير ابي خليل والدكتور قمير "جهودهما واستمرار التعاون مع المديرية العامة للموارد في لبنان، في اطار الحوار والنقاش عن احوال المياه في الدول المتوسطية".

واعتبر ان "بيروت هي احدى العواصم الاولى في الدول المتوسطية في العالم التي تستوعب اهمية هذا الموضوع لكون المياه تترابط بالسياسة، لذا يجدر ايجاد ديبلوماسية مائية لكون الموارد المائية مفصلية وتثير شهية الدول وتكون سببا للنزاعات الامنية، من هنا اهمية الحديث عن الحوكمة الرشيدة لتدخل المياه في صلب الحوارات السياسية والاقتصادية وفي صلب الاستراتيجيات من اجل التشجيع على الاستثمارات".

والقى ممثل رئيس بعثة الاتحاد الاوروبي في لبنان السفيرة كريستينا لاسن الكسس لوبر كلمة شدد على ان "شح الموارد المائية في العالم يفاقم المشكلة ويدفع الى الهجرة بحثا عن اماكن آمنة". وتطرق الى "انعكاس الازمة السورية والنزوح الى لبنان"، مشيرا الى ان "الاتحاد الاوروبي قدم بعض الحلول عبر توقيع عقود بنحو 72 مليون يورو لتأهيل شبكات المياه والخزانات ومشاريع اجتماعية وميدانية اخرى". واكد ان "الاتحاد يعمل على بذل المزيد من الجهود من خلال صندوق الائتمان".

ثم القى السيناتور في مجلس الشيوخ الفرنسي ممثلا الفرنسيين خارج فرنسا اوليفيه كاريديك كلمة اكد فيها أنه "جال على 55 دولة للحصول على نتائج مجدية لقطاع المياه للحد من الشح المائي وضمان ديمومة البشرية ومن اجل تقاسم عادل للمياه"، شاكرا الدكتور قمير على "السعي الدائم الى التوعية على اهمية الموارد المائية والكهربائية وطريقة استخدام الموارد المائية وتقسيمها بين الدول المتوسطية حيث الانهر العابرة للحدود تتشاركها دول، وبالتالي تقاسم غير عادل وشوب للنزاعات والخلافات". ونوه بـ"اهمية البحث عن سبل ادارة الموارد المائية وان تتضاعف الحوارات في المنتديات العالمية وارساء دعائم والمساهمة سويا بدا بيد من اجل توفير مستقبل افضل للجميع".

موراتينوس

والقى الوزير السابق للخارجية الاسبانية البروفسور ميغل انخيل موراتينوس كلمة شدد خلالها على "أهمية العلاقة المتبادلة لمستقبل الشرق المتوسط التي تخضع لتغيرات كثيرة، وخصوصا اننا نستمر في افكار التحولات في العالم مما يؤخر الحلول لكوننا نستخدم المقاربات القديمة نفسها من دون مواكبة ما يحصل والتغيير المناخي". وأبرز "اهمية النقاش العلمي بين خبراء وسياسيين واقتصاديين للتوصل الى الاجوبة والحلول على مستوى تطلعات مجتمعاتنا والتحديات التي نواجهها في ظل مجتمع استهلاكي". واضاف: "ان المياه والغذاء والطاقة هي ثلاثي مترابط يجب ان يحظى بالحماية اكثر في المستقبل

ابي خليل

والقى راعي المؤتمر الوزير ابي خليل كلمة قال فيها: "يعلق لبنان أهمية قصوى وخصوصا على التنمية في مجال الطاقة المتجددة التي تشكل احدى المتلازمات للثلاثي المرتبط، المياه الطاقة والغذاء والضرورية لتحقيق الامن الطاقوي، والنمو الاقتصادي حماية البيئة.

ولبنان يعمل حاليا على تحقيق برنامج طموح من اجل استمرار تطبيق السياسات في قطاع المياه بحيث اقترح خطة وطنية في هذا المجال تهدف الى تطبيق الادارة المتكاملة للموارد المائية بالارتكاز على عنصرين اساسيين، الاول هو مشاريع السدود والبحيرات الجبلية وتغذية طبقات المياه الجوفية وتأهيل الشبكات وغيرها، اما الثاني، فهو الحوكمة والتدريب والتوعية على ادارة الازمات والافادة من المعلوماتية من خلال قاعدة البيانات والوسائل التقنية والمعلوماتية الحديثة".

واضاف: "ان هذا العنصر الثاني ابصر النور من خلال المصادقة على مشروع مركز المعلومات والتدريب على علوم المياه في لبنان الموجود في وزارة الطاقة والمياه"، شاكرا الاتحاد من اجل المتوسط ووكالة التنمية الفرنسية والمكتب الدولي للمياه على "دعمهم في انشاء هذا المركز".

وتابع: "ان الرهان الأخر في لبنان يتعلق بقطاع الكهرباء بحيث التزمنا تطبيق الخطة الوطنية الاستراتيجية التي اقرها مجلس الوزراء عام 2010، ونحن نواكب التطورات التي طرأت وخصوصا بعد النزوح السوري وما تسبب به من استهلاك اضافي يفوق قدرتنا الانتاجية بحيث ان اللبنانيين يحرمون خمس ساعات كهرباء اضافية بسبب النزوح السوري بكلفة مقدارها نحو 333 مليون ليرة سنويا، الامر الذي اوقع لبنان في عجز اضافي، وان لبنان يتحمل منفردا بنسبة اعباء كبيرة وان المساهمة الدولية قليلة نسبة الى الاعباء، لذلك نطالب بزيادة الدعم للبنان لكونه لا يمكنه تحمل العبء نتيجة حرب لم يمولها وليس له فيها".

وتطرق الى موضوع النفط، مؤكدا ان "لبنان احرز تقدما في الاونة الاخيرة بعد توقيع المرسومين الاخيرين، وان دورة التراخيص ستكتتم في شهر تموز المقبل، كما ان 46 شركة عالمية موجودة مما يعزز الديناميكية الاقتصادية".

خلال افتتاح الأسبوع السادس للمياه في بيروت

المستقبل

الثلاثاء 28 شباط 2017

طربيه يحذر من المساس بالنظام الضريبي وخلق مناخات منفرة للمستثمرين

من على منبر «الملتقى الاقليمي لمجموعات مدراء الشؤون القانونية في المصارف العربية» الذي افتتحه وزير العدل سليم جريصاتي، حذر رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، السلطة اللبنانية من المساس بالنظام الضريبي اللبناني ومن خلق مناخات منفرة للمستثمرين في هذا الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد والمنطقة وكان افتتح امس الملتقى الذي نظمه إتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب في فندق «فينيسيا» وينتهي اليوم، في حضور مديري الشؤون القانونية في عدد من المصارف من مصر وتونس وفلسطين والاردن والامارات العربية المتحدة وقضاة ومصرفيين لبنانيين

فتوح

بعد النشيد الوطني، أعلن الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح إفتتاح الملتقى، مشيرا الى «حرص الاتحادين على تعزيز الثقافة المصرفية العربية من خلال مجمل نشاطاتهما ومتابعة التطورات المصرفية على الصعيدين العربي والدولي، وإتاحة الفرص للتلاقي وتبادل المعلومات، وكسب المهارات في شتى الميادين المصرفية، والتواصل مع المؤسسات المالية والدولية لتعزيز الحوار المصرفي العربي - الدولي».

طربيه

ثم تحدث رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، فأشار الى أن «الملتقى يشكل خطوة متقدمة، لبدء حوار قانوني مصرفي عربي لمناقشة دور الدوائر القانونية في المصارف وإرتباطها الوثيق مع كافة الدوائر الأخرى، ولا سيما منها ضباط الإلتزام وإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي»، معلنا «إنطلاقة مجموعة عمل جديدة هي مجموعة مدراء الشؤون القانونية في المصارف العربية، تضاف إلى مجموعات العمل المهنية المتخصصة التي تعتبر العصب الأساسي للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب»، موضحا أن «الهدف من الملتقى هو تعزيز الحوار القانوني المصرفي العربي، وفتح قنوات مناقشة التشريعات المصرفية العربية والدولية، وإظهار مدى تأثير هذه التشريعات، وخصوصا الدولية منها، على النشاط المصرفي العربي والمحلي، وما مدى دور إدارات الشؤون القانونية في المصارف في تطبيق هذه التشريعات».

وشدد على ضرورة أن «يبنى القطاع المصرفي العربي، الذي يعتبر دعامة أساسية لتطوير الإقتصادات وتعزيز وتحقيق الشمول المالي والعدل الإجتماعي، على أسس قوية ومتينة وقائمة على التخطيط والتشريع والقوانين الواقية، لكي يساهم بشكل أساسي في التنمية والإستثمار، إنطلاقا من أن التشريعات المتطورة تكون جاذبة لرؤوس الأموال المستثمرة، بإعتبار أن المستثمر يضع محط إهتمامه على القوانين التي تحمي إستثماره، الأمر الذي يوجب خلق بيئة تشريعية قوية تعزز الإستثمار المباشر وغير المباشر، وكذلك القوانين التي تدعم الإستثمار»، محذرا السلطة اللبنانية، في هذا السياق، من المساس بالنظام الضريبي اللبناني ومن خلق مناخات منفرة للمستثمرين في هذا الظروف الاقتصادية التي تمر بها البلاد والمنطقة»

جريصاتي

من جهته، القى جريصاتي كلمة قال فيها ان القطاع المصرفي العالمي عموما عام والقطاع المصرفي العربي خصوصا، يواجه تحديات كبيرة ومتعددة، في ظل بيئة عالمية تتصف بالديناميكية القصوى، إبتداء من تحرير الأسواق المالية الذي تفرضه إتفاقيات منظمة التجارة العالمية والمعايير الدولية سيما معايير لجنة بازل 1و2، مرورا بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وتبادل المعلومات التلقائي وصولا الى تحديات التقدم التكنولوجي في مجال العمل المصرفي.

ولفت الى ان مبيضي الأموال أو ممولي الإرهاب والمتهربين من الضرائب يسعون سعيا دائما للبحث عن البلدان التي لا تتوافر فيها أنظمة حماية فاعلة أو تلك التي تؤمّن سرية مصرفية متقدمة للمودعين لديها، مما يدفع البعض إلى إيداع أموالهم فيها بعيدا عن رقابة سلطاتهم المحلية، وإزاء هذا التطور الكمي والنوعي السريع والهائل في الأساليب المستخدمة لتبييض الأموال وتمويل الإرهاب وسائر العمليات المالية غير المشروعة كالتهرب الضريبي وحيال هروب رؤوس الأموال، إنهمكت السلطات التشريعية في العالم، بالتعاون مع المصارف والمؤسسات المالية، للقيام بعملية تعديل جذرية لتقنيات الرصد المتبعة حتى تتمكن من إقتفاء آثار هذه العمليات والعمل على مكافحتها، وكان أبرزها تشريعات الولايات المتحدة التي هيمنت على المشهدية بشكل شبه كامل بحيث أصبحت تطبق على العمليات المصرفية العابرة لحدودها.

وأشار جريصاتي الى ان «قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية (FATCA) وما يستتبعه من إلزام المؤسسات المالية الاجنبية (غير الأميركية) بتقديم تقارير عن عملائها الى مصلحة الضرائب الاميركية، يشهد على هذه الهيمنة القانونية. ولم يبق أمام المجلس النيابي اللبناني، إلا أن يبادر حديثا الى إقرار ثلاثة قوانين أساسية في أواخر العام 2015 وفي جلسة تشريع الضرورة، وهي: تعديل قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وقانون يرمي الى مراقبة نقل الأموال النقدية عبر الحدود وقانون تبادل المعلومات الضريبية تلقائيا».

مرقص

من جهته تحدث ممثل نقيب المحامين المحامي بول مرقص، فأشار الى أن «القوانين اللبنانية قديمة العهد وتحتاج الى تطوير لا سيما التشريع المصرفي»، لافتا الى أن «قانون التجارة صادر عام 1942، وقانون النقد والتسليف عام 1963 وقانون السرية المصرفية عام 1956، وقانون إنشاء الحساب المشترك عام 1961»، مشددا على «الحاجة الى قونتة كما هي الحال في فرنسا وسائر الدول المتقدمة حيث هناك قانون مصرفي في مجالات وقطاعات متعددة بينما في لبنان والدول العربية ما زالت القوانين قديمة وبعضها يحيل الى قانون آخر وبعضها يلغي قوانين اخرى صراحة او ضمنا فيتعذر على المحامي او المستشار او المصرفي الرجوع الى الاحكام الصحيحة، فضلا عن الثغر المتعلقة بالتشريعات، لذا يلجأ محامي المصرف الى الاستئناس بالاحكام الاجنبية المتطورة، فضلا عن الاعراف المصرفية إضافة الى إستنباط موجبات مصرفية وكل ذلك بحاجة الى توثيق وإستجماع وقونتة على نحو واضح وهادف».

وفي الختام، قلد طربيه الوزير جريصاتي درعا تكريمية وعينه رئيسا فخريا لـ«مجموعة مدراء الشؤون القانونية في المصارف العربية».

المستقبل

الخميس 23 شباط 2017

«الجمعية» سلّمت الحريري مذكرة بانعكاسات إجراءات «الموازنة» على وضع المصارف
طربيه: هل أولوية الدولة فرض ضرائب أم إيجاد السيولة لإنهاض الاقتصاد؟

استكملت جمعية مصارف لبنان لقاءاتها امس لشرح وجهة نظرها حيال الاجراءات الضريبية المقترحة في مشروع موازنة العام 2017 وانعكاساتها على الاقتصاد عموما والقطاع المصرفي خصوصا. فالتقت لهذه الغاية رئيس الحكومة سعد الحريري قبيل ترؤسه جلسة مجلس الوزراء المخصصة لاستكمال البحث في مشروع موازنة العام 2017. وقد اكد رئيس الجمعية جوزف طربيه على ما اعلنه الرئيس الحريري اول من امس بوجوب اقرار اصلاحات، مشيرا الى انه «لا يمكن أن نتكلم عن جبايات ضريبية إضافية من دون إصلاحات»، ومشددا على ان المصارف لا تعتبر ابدا ان هناك استهدافا لها بل هي «ام الصبي» وهي التي حمت الاقتصاد وحملت همومه، وهي التي مولت الدولة ولا تزال تمولها. وسأل الدولة عن اولوياتها: «هل هي فرض ضرائب في هذا المكان الحساس والدقيق بالذات في الوقت الحالي، أو التمويل وايجاد السيولة الذي تحتاج اليه بشكل أولي لإعادة النهوض بالاقتصاد واستمراره؟» وعلم ان جمعية المصارف سلمت الرئيس الحريري مذكرة تشرح فيها انعكاس التعديلات الضريبية المقترحة الخاصة بالقطاع المصرفي على عمل المصارف وعلى السوق المالية وعلى مركز لبنان المالي. والتعديلات التي اشارت اليها الجمعية وتطال المصارف هي: رفع ضريبة الفوائد من 5 في المئة إلى 7 في المئة، ورفع ضريبة الأرباح على المصارف من 15 في المئة إلى 17 في المئة، وتكليف الفوائد التي خضعت للضريبة على الفوائد (7 في المئة) مرة ثانية للضريبة على الأرباح 17 في المئة. وبحسب الجمعية، فان الطريقة المقترحة في الاحتساب تؤدي إلى ازدواج ضريبي يرفع معدل الضريبة الفعلية على أرباح المصارف إلى معدلات ضريبية تتراوح بين 17 في المئة و76 في المئة وذلك تبعاً لنسبة توظيفات المصرف في سندات الخزينة اللبنانية)، وذلك بدلاً من ضريبة الشركات المقترحة البالغة 17 في المئة. كما تشكل هذه الطريقة في الاحتساب، وفق الجمعية، تمييزاً بين فئات المكلفين وخرقاً لمبدأ دستوري ولتشريعات ضريبية مستقرة منذ عشرات السنين، كون المصارف هي شركات مساهمة، شأنها في ذلك شأن سائر شركات القطاع الخاص، ويتوجب إخضاعها لمعدل ضريبة واحد.

طربيه

وقال طربيه في تصريح بعد اللقاء مع رئيس الحكومة: «اجتمعنا مع الرئيس الحريري لاستكمال البحث في الموضوع الذي يهم كل اللبنانيين والاقتصاد اللبناني، وهو موضوع الموازنة وما فيها من تشريعات ضريبية، سواء أكانت فرض ضرائب أو وضع تدابير لإعادة تنشيط الاقتصاد والنهوض به وتحقيق سيولة إضافية للموازنة. وقد عرضنا لائحة طويلة من التدابير، ونحن نعتبر أننا حرصاء على الاقتصاد اللبناني الذي نعمل من خلاله، وعلى التعاطي مع الدولة بالشكل الذي يساعدها على القيام بواجباتها. وتباحثنا في موضوع الإصلاحات المطلوبة، فلا يمكن أن نتكلم على جبايات ضريبية إضافية من دون إصلاحات، والدولة كلها لديها اقتناع بأنها في حاجة إلى إصلاحات، والتي لن تأتي بالطبع دفعة واحدة، فإقرار الموازنة يجب ان يكون سريعا، فيما الإصلاحات تتطلب معالجة ملفات ومواضيع عديدة». أضاف «نحن بالطبع نعتمد على حكمة المسؤولين، وخصوصا الحكومة والوزراء جميعا، ولا نعتبر أن هناك استهدافا للمصارف، بل نعتبر أن المصارف هي أم الصبي التي حمت الاقتصاد وحملت همومه، وهي التي مولت الدولة ولا تزال تمولها، ومولت الاقتصاد. فتمويلنا للاقتصاد اليوم يتجاوز قيمة الدخل القومي للبنان، وهذه من النوادر في الاقتصادات العالمية كلها».

سئل: هل أنتم مع زيادة الضريبة على فوائد الودائع المصرفية؟ فأجاب: «لا نريد أن ننظر إلى الضريبة فقط من ناحية زيادة الجباية، بل علينا أن ننظر إلى تأثيراتها. فإن كان هناك اليوم شح في السيولة وتراجع في حركة الرساميل في المنطقة ككل، فبالتالي بقدر ما تزيد الأعباء على حاملي الرساميل بقدر ما تخفف من الزخم الذي يحتاج اليه البلد. واعتقد أن الدولة ووزارة المالية يجب أن تقوم حساباتها بحسب هذه المعادلة، فنحن لا ننظر إلى الموضوع كمكلفين بالضرائب بل الى أولويات الدولة، هل هي فرض ضرائب في هذا المكان الحساس والدقيق بالذات في الوقت الحالي؟ أو التمويل وايجاد السيولة الذي تحتاج اليه الدولة بشكل أولي لإعادة النهوض بالاقتصاد واستمراره؟».

سئل: هل توافقون وزير المالية على هذه النظرة؟ فأجاب: «لقد تحاورنا مع وزير المالية، ونحاول الإقناع بوجهة نظرنا ونقتنع حين نسمع وجهات نظر أخرى. من هنا نعتبر أننا في حوار إيجابي مع كل المسؤولين بمن فيهم طبعا وزير المالية».

وهل يؤثر إقرار سلسلة الرتب والرواتب ضمن الموازنة على الوضع المصرفي؟ اجاب: «نحن في جمعية المصارف بحثنا في موضوع السلسلة ونعتبر أن كل صاحب حق يجب أن يأخذ حقه، لكن ليس علينا كمصارف أن نحل محل الدولة، ونقرر ما إذا كانت يجب أن تعطى السلسلة بهذه الطريقة أو بطريقة أخرى. السلسلة اليوم هي حركة مطلبية كبيرة جدا ولا يمكن الوقوف في وجهها بسهولة، ولسنا نحن من يريد أن يعرقل أو يبدي رأيا في موضوع لسنا مسؤولين عنه. هؤلاء موظفون لدى الدولة وهي مسؤولة عنهم وعن طريقة التعامل معهم وعن طريقة درس موضوع السلسلة بحيث لا تلقي أعباء غير محتملة على الاقتصاد، هذا الأمر يعود إلى وزارة المالية أولا وإلى مجلس الوزراء. نحن لا نريد أن نحل محل أحد، بل نتكلم فقط في ما يتعلق بوضعنا كمركز مالي في المنطقة. نحن قطاع رائد في المنطقة وليس فقط في لبنان، وبالتالي ما نسعى إليه هو ألا نفقد ميزاتنا التفاضلية ونتراجع أمام أماكن أخرى بدأت بالفعل بحركة أسرع من حركتنا لاستقطاب الاستثمارات والودائع والرساميل، كما هي الحال، مثلا، في دبي أو قبرص».

L'Orient LE JOUR

Mardi 22 Fevrier 2017

Les banques et le patronat poursuivent leur lobbying contre la hausse des taxes

Les représentants du secteur bancaire et des organisations patronales multiplient les sorties médiatiques et visites officielles chez les responsables gouvernementaux pour exprimer leur refus des mesures fiscales incluses dans l'avant-projet de budget 2017. Le Conseil des ministres poursuit aujourd'hui, pour la cinquième fois depuis le 8 février, l'examen de ce texte. Déposé sept mois plus tôt par le ministre des Finances Ali Hassan Khalil au Grand Sérail, il contient 27 nouvelles mesures fiscales devant générer 1,61 milliard de dollars de recettes supplémentaires.

L'Association des banques du Liban (ABL), qui a, à maintes reprises, dénoncé les nouvelles mesures visant spécifiquement le secteur bancaire, s'est entretenue hier matin avec M. Khalil à ce sujet, a indiqué un communiqué du ministère des Finances. La principale disposition décriée par l'ABL prévoit la hausse de deux points de la taxe sur les intérêts bancaires (de 5 à 7 %). Le président de l'ABL, Joseph Torbey, a plaidé auprès de M. Khalil pour que l'application de cette nouvelle taxe « n'obéisse pas au principe de rétroactivité, afin qu'elle ne puisse concerner les souscriptions réalisées avant (son entrée en vigueur). Ces souscriptions ont été faites en fonction de règles et de conditions (actuelles), et doivent continuer de répondre à ces mêmes règles et conditions ». « Sont concernés par la taxe sur les intérêts bancaires, conformément à l'article 51 de la loi de finance n°497/2003, certains revenus de capitaux mobiliers à l'instar des intérêts produits par les comptes bancaires et fiduciaires, les produits des bons du Trésor, ou encore les revenus des obligations émises par les sociétés anonymes... » a précisé à L'Orient-Le Jour l'avocat fiscaliste Karim Daher.

« Double taxation »

M. Torbey a également contesté « la double taxation » occasionnée par la suppression – prévue dans l'avant-projet de budget 2017 – de la possibilité pour les banques de déduire le paiement de la taxe sur les intérêts bancaires lors du règlement de leurs impôts sur leurs revenus. Cet impôt sur les bénéfices des sociétés de capitaux devant par ailleurs être relevé de deux points (à 17 %), selon l'avant-projet de budget.

M. Torbey dénonce aussi la création d'inégalités d'imposition entre les banques du fait de la suppression de cette déduction, en fonction de la part des produits des intérêts bancaires dans les bénéfices réalisées par chacune des banques. « Il est inconcevable que certaines banques paient des impôts (représentant) 17 % de leurs bénéfices, tandis que d'autres paient des impôts (représentant) 75 % de leurs bénéfices car elles souscrivent à des bons du Trésor », s'est-il insurgé. Plus tard dans la journée, une délégation des Organismes économiques (OE, une organisation patronale) a été reçue par le Premier ministre Saad Hariri pour lui faire part de ses « inquiétudes vis-à-vis des mesures fiscales susceptibles d'être imposées pour financer le creusement du déficit budgétaire », selon un communiqué des OE. M. Hariri a pour sa part indiqué que ces mesures font encore l'objet de « discussions au sein du Conseil des ministres, qui prendra en compte les intérêts des citoyens et des secteurs économiques, ainsi que les ressources nécessaires au financement du budget ». « En contrepartie, nous veillerons à inclure dans le budget des mesures incitatives visant à redynamiser le secteur privé », a promis M. Hariri. S'agissant du relèvement de la grille des salaires, dont le coût est estimé à 796 millions de dollars sur l'exercice 2017, M. Hariri a affirmé « que son adoption ne pouvait se faire qu'après une réforme de la fonction publique » (voir page 4). Par ailleurs, M. Hariri a estimé « qu'une hausse des tarifs d'Électricité du Liban ne peut être envisagée sans la hausse des heures d'alimentation et l'amélioration de ces services ». La semaine dernière, le ministre de l'Énergie et de l'Eau César Abi Khalil avait déclaré au quotidien al-Joumhouria qu'il préparait un plan prévoyant une réduction progressive des heures de rationnement et une légère hausse des tarifs d'EDL.

THE DAILY STAR
LEBANON
Wednesday February 8, 2017

Torbey calls for renewal of Salameh's term

Demand for the renewal of Central Bank Governor Riad Salameh's term picked up momentum Tuesday when the head of the Association of Banks in Lebanon underlined the importance of keeping the governor in his post.

"The banking sector pins utmost hope for the continuation of the monetary policy and express wishes that governor Salameh remains in his post to guarantee the success of the stability which he achieved on the monetary and financial levels. What are more important, are the governor's relations with international circles that he built over the past years," Joseph Torbey told the general assembly of ABL.

In principle, Salameh's term ends in August 2017 and the Cabinet usually discusses whether or not to renew the governor's term during the session.

Salameh assumed office in August 1993, a volatile year in Lebanon and at a time when the Lebanese pound depreciated in value against the U.S. dollar and other foreign currencies.

The governor was credited for stabilizing the pound, reducing inflation, beefing up the BDL's foreign currency reserves and regulating the banking sector.

All of the successive governments have renewed the term of Salameh to send a positive signal to the local market and international investors.

It is unlikely that Salameh's term of renewal will be blocked by the Cabinet headed by Prime Minister Saad Hariri despite some claims that some political blocs may call for the appointment of a new candidate.

Torbey said that Lebanon is in great need for the renewal of the governor's term amid growing risks surrounding the region.

He also touched on economic and financial matters in Lebanon.

Torbey hoped that the era of President Michel Aoun would put the country on the right track to achieve success and prosperity.

He reiterated calls for the implementation of administrative reforms, combating corruption, speeding up the oil and gas file, reducing expenditures and improving tax collection.

But Torbey urged the government not to impose new taxes.

He reminded that the banking sector played a pivotal role in financing the needs of the Lebanese state.

Torbey also hailed the incentive packages launched by the Central Bank to stimulate the economy.

He repeated the banking sector will continue to serve the economy and its society.

"Banks have maintained the trust in this sector at a time when the country experienced presidential vacuum, paralysis in the institutions, security turmoil and a drop in the GDP growth," he added.

النهار

الأربعاء ٨ شباط ٢٠١٧

جمعية المصارف توافق على عقد العمل الجديد الصندوق الإستشفائي للموظفين بعد التقاعد أهم مستجدّاته

إجتماع مجلس إدارة جمعية المصارف. خلال اجتماع غير عادي لجمعيتها العمومية، وافقت جمعية مصارف لبنان على مشروع عقد العمل الجماعي لسنتي ٢٠١٦-٢٠١٧ بعد درسه. وتأتي هذه الموافقة في سياق الإجراءات القانونية التي تقضي بأن توافق كل من الجمعية العمومية لجمعية المصارف ولإتحاد موظفي المصارف على مشروع العقد بعد توقيعه الأوّلي من رئيس الجمعية ورئيس وأمين عام الإتحاد. وفي كلمة ألقاها خلال الإجتماع، اعتبر طربيه عقد العمل الجماعي الجديد بمندرجاته حدثاً وإنجازاً حقيقياً للعاملين في القطاع المصرفي، وخاصة في ما يتعلق بتوفير التغطية الصحية للمتقاعدين بما يحفظ صحتهم وكرامتهم في وقت واحد. وقال: "القطاع المصرفي يأمل الكثير من عهد الرئيس ميشال عون لإعادة البلاد الى مسيرة النجاح والازدهار. فالى جانب تنزيه وتفعيل المسيرة السياسية، لا بد من تحقيق حزمة الاصلاحات الادارية المرجوة، ومكافحة الفساد، وتسريع ملف النفط والغاز، وترشيد النفقات، وتحسين الجباية، وتجنب فرض ضرائب جديدة، وإعادة هندسة النموذج الاقتصادي اللبناني ليعود جاذباً للرساميل والاستثمارات في ظل سياسات نقدية حفظت الاستقرار الاقتصادي والنقدي واثار نجاحها إعجاب مختلف المرجعيات الدولية". وتابع: "يعلق القطاع اهمية قصوى على استمرار هذه السياسات، مع التمني ببقاء من ادارها حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، في منصبه لضمان استقرار النجاحات التي حققها على كل صعيد، ما هو بارز منها للعيان، على صعيد الاستقرار النقدي والاقتصادي، وما هو أهم، اي علاقاته مع المرجعيات الدولية التي بناها على مدى السنين الماضية، والتي لبنان اليوم في أمس الحاجة اليها في ظل المخاطر المتصاعدة التي تحاصر منطقتنا وبلدنا من كل صوب". عقد العمل الجماعي في ٢١ كانون الاول ٢٠١٦، وقّع في جمعية المصارف على تجديد عقد العمل الجماعي لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧ في حضور طربيه وأعضاء مجلس إدارة الجمعية ورئيس اتحاد نقابات موظفي المصارف جورج الحاج ووفد من الإتحاد. واعتبرت آلية عمل صندوق التعاضد الإستشفائي لموظفي المصارف بعد سنّ التقاعد أهم مستجدّات هذا العقد. ومنذ الصياغة الموضوعة للعقد سنة ٢٠٠٨ – ٢٠٠٩، لحظ تعديلاً لملاك المستخدمين وسلم الرواتب، ومعطياً أهمية أساسية لتقييم أداء الموظفين وتدريبهم المتواصل والربط بين الرتب وتصنيف الوظائف. كما يسمح هذا العقد لموظفي القطاع الإفادة من مخصصات وتعويضات مختلفة، كالتعويض العائلي الإضافي والمنح التعليمية المدرسية والجامعية التي تفوق مثيلاتها المعطاة في القطاعين العام والخاص. وأيضاً يسمح العقد بتعويض الانتقال المحتسب على أساس المسافة بين مقر العمل ومحل السكن ومنح الزواج والولادة. وقد ساهم عقد العمل الجماعي في تنظيم العلاقة بين المصارف وموظفيها خلال خدمتهم الوظيفية. ولكن، خلال الاعوام الماضية، بقي موضوع استشفاء الموظفين بعد بلوغهم سن التقاعد وتركهم الخدمة هاجساً اساسياً لهم حتى العام ٢٠١٣-٢٠١٤ عندما أقر عقد العمل الجماعي إستفادة الموظفين من الاستشفاء بعد بلوغهم سن التقاعد. وفي نهاية ٢٠١٦، تم وضع وإقرار الآلية التطبيقية لهذا النظام. وهذه الآلية، تساهم في تأمين حق الاستمرارية الاستشفائية بعد التقاعد، لجميع موظفي المصارف، مع إمكان توفير هذه التغطية الصحية من خلال شركة تأمين متعاقدة مع المصرف أو الصندوق التعاضدي لموظفي المصارف، على أن يتحمل الموظف المستفيد قسط التأمين، وذلك مع عدم إدخال أي استثناء على عقد التأمين لم يكن موجوداً قبل التقاعد وبحسب الآلية التي تمّ إقرارها، يتم تحديد سعر بوليصة التأمين الإستشفائي في الدرجة الثانية إستناداً الى التسعيرة الواردة في جدول الأسعار المصرح به سنوياً الى إدارة المصرف بعد بلوغ الموظف سنّ التقاعد. وفي حال توافر لدى المصرف نظام خاص لتأمين التغطية الصحية للمتقاعدين أكثر إفادة لهؤلاء، يبقى هذا النظام معمولاً به ويعتبر إنجاز عقد العمل الجماعي مساهماً اساسياً في توفير الاستقرار المهني والأمان الاجتماعي لعدد كبير من العائلات التي يعمل أحد أفرادها في المصرف. ومع هذا العقد وآلية تطبيق النظام الاستشفائي للمتقاعدين، أصبحت المصارف اللبنانية من المؤسسات الاقتصادية القليلة في القطاع الخاص التي تؤمن للعاملين فيها تغطية صحية أثناء مزاولة العمل، وكذلك الحق بها بعد التقاعد إذا قرر الموظف ممارسة هذا الحق. ومع هذا الانجاز، تبقى الانظار والآمال حيال شمول التغطية الاستشفائية جميع العاملين في لبنان عبر إقرار مشروع قانون ضمان الشيخوخة والذي يعتبر الحل النهائي والشامل للضمان الصحي بعد التقاعد على المستويين القطاعي والوطني

الجمهورية

الاربعاء 8 شباط 2017

طربيه: بقاء سلامة في منصبه حاجة للبنان

أعلن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه عن "تأييد القطاع المصرفي بقاء حاكم مصرف لبنان رياض سلامه في منصبه، لضمان استقرار النجاحات التي حققها على كل صعيد، لكن البارز الإستقرار النقدي والاقتصادي، وعلاقاته مع المرجعيات الدولية التي بناها على مدى السنين الماضية، والتي لبنان اليوم في أمسّ الحاجة اليها"

عقدت امس جمعية المصارف جمعية عمومية غير عادية لدرس مشروع عقد العمل الجماعي لسنتي 2016 - 2017، وقرّرت الموافقة على سياق الموافقة عليه. تأتي هذه التي تقضي بأن توافق كل الإجراءات القانونية لجمعية المصارف واتحاد من الجمعية العمومية موظفي المصارف، على مشروع العقد بعد توقيعه الأوّلي من قبل رئيس الجمعية ورئيس الإتحاد جورج الحاج والأمين العام حكمت السيّد، والتي تشكّل آلية عمل صندوق التعاضد الاستشفائي لموظفي المصارف بعد سنّ التقاعد أهم مستجدّاته.

وقال طربيه في كلمة القاها للمناسبة «ان عقد العمل الجماعي الجديد، وهو بمندرجاته يشكّل حدثاً وإنجازاً حقيقياً للعاملين في القطاع المصرفي، وخصوصاً في ما يتعلق بتوفير التغطية الصحية للمتقاعدين بما يحفظ صحتهم وكرامتهم في وقت واحد. وأكد أن «قطاعنا المصرفي مستمر في عطاءاته لموظفيه، وكذلك للبلد واقتصاده ومجتمعه وقطاعيه العام والخاص. وهو حمل البلد على منكبيه وأبقى الثقة في وقت انحدر فيه لبنان نحو هوّة الفراغ الرئاسي وشلل المؤسسات واضطراب حبل الامن والانخفاض النمو وإقفال المؤسسات وهجرة الكفاءات الى الخارج». وقال: إن الاقتصاد اللبناني عانى في السنوات الاخيرة من انعكاسات حروب المنطقة، والتعثر السياسي في لبنان، ما خفّض بمعدلات النمو لمستويات غير مسبوقة. ولولا التمويل المصرفي والرزم التحفيزية التي طرحها مصرف لبنان في الاسواق لدعم مختلف القطاعات الاقتصادية لتعرّض الاقتصاد اللبناني لأسوأ الأزمات. تابع: إن القطاع المصرفي يأمل الكثير من عهد الرئيس ميشال عون لإعادة البلاد الى مسيرة النجاح والازدهار. فالى جانب تنزيه المسيرة السياسية وتفعيلها، لا بدّ من تحقيق حزمة الإصلاحات الإدارية المرجوة، ومكافحة الفساد، وتسريع ملف النفط والغاز، وترشيد النفقات، وتحسين الجباية، وتجنّب فرض ضرائب جديدة، وإعادة هندسة النموذج الاقتصادي اللبناني ليعود جاذباً للرساميل والاستثمارات في ظل سياسات نقدية حفظت الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وأثار نجاحها إعجاب مختلف المرجعيات الدولية. وأكد ان القطاع المصرفي يعلق أهمية قصوى على استمرار هذه السياسات، مع التمنّي بإبقاء من أدارها حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، في منصبه لضمان استقرار النجاحات التي حققها على كل صعيد، ما هو بارز منها للعيان، على صعيد الإستقرار النقدي والاقتصادي، وما هو أهم أي علاقاته مع المرجعيات الدولية التي بناها على مدى السنين الماضية، والتي لبنان اليوم في أمسّ الحاجة اليها في ظل المخاطر المتصاعدة التي تحاصر منطقتنا وبلدنا من كل صوب.

THE DAILY STAR
LEBANON
Thursday January 12, 2017

Banks willing to help finance Iraq reconstruction: Torbey

BEIRUT: Lebanese banks are willing to help finance the reconstruction drive in Iraq thanks to the big assets held by these lenders, the head of the Association of Banks in Lebanon said Wednesday.

"With our sympathy to the suffering of our Iraqi brothers due to the open war against terrorism and in solidarity with the efforts to rebuilt the state and its institutions, we consider our banking sector, which has assets of close to $200 billion, capable and ready to be a partner in the reconstruction, through direct finance within the legal ceilings and through the attraction and management of joint financing operations," Joseph Torbey told participants in the Iraq Banking Forum held in Beirut.

Several Lebanese banks are already operating in Iraq, which is considered a promising market despite the ongoing war.

"Our banks were among the first to enter Iraq and we have the biggest number of branches and we are the most active among all foreign banks. Our aim is to serve the economic and financial cooperation between both countries," Torbey said.

He added that the Lebanese banks in Iraq are providing banking and financing needs for trade and offer high-quality retail products.

Torbey said that all the Lebanese banks in Iraq comply with the directives and guidelines of the Iraqi Central Bank as well as the instructions of the Central Bank of Lebanon.

He reiterated the Lebanese banks' commitment to the international rules for combating money laundering and terrorism financing, as well as fighting tax evasion and all forms of corruption.

Central Bank Gov. Riad Salameh also stressed that Banque du Liban has always sought to establish the best ties with Arab central banks and most notably Iraq Central Bank.

He added that this relationship has had a positive economic impact on the economies of both Lebanon and Iraq.

Salameh said that BdL will continue to put guidelines and controls on all Lebanese banks wishing to expand outside the country.

He added that Lebanese banks that have subsidiaries in Arab countries and other states must finance their needs through the issuance of instruments in foreign currencies, noting that BdL will soon issue a circular on this issue.

Salameh disclosed that Lebanese banks operating abroad have $38 billion in assets, $4 billion of which is in private equity.

اللواء
ملحق خاص عن المصارف والتأمين – تشرين الثاني ٢٠١٦

رئيس جمعية المصارف ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزيف طربيه

لا أثر سلبيّاً للقوانين الدوليّة على القطاع المصرفي اللبناني

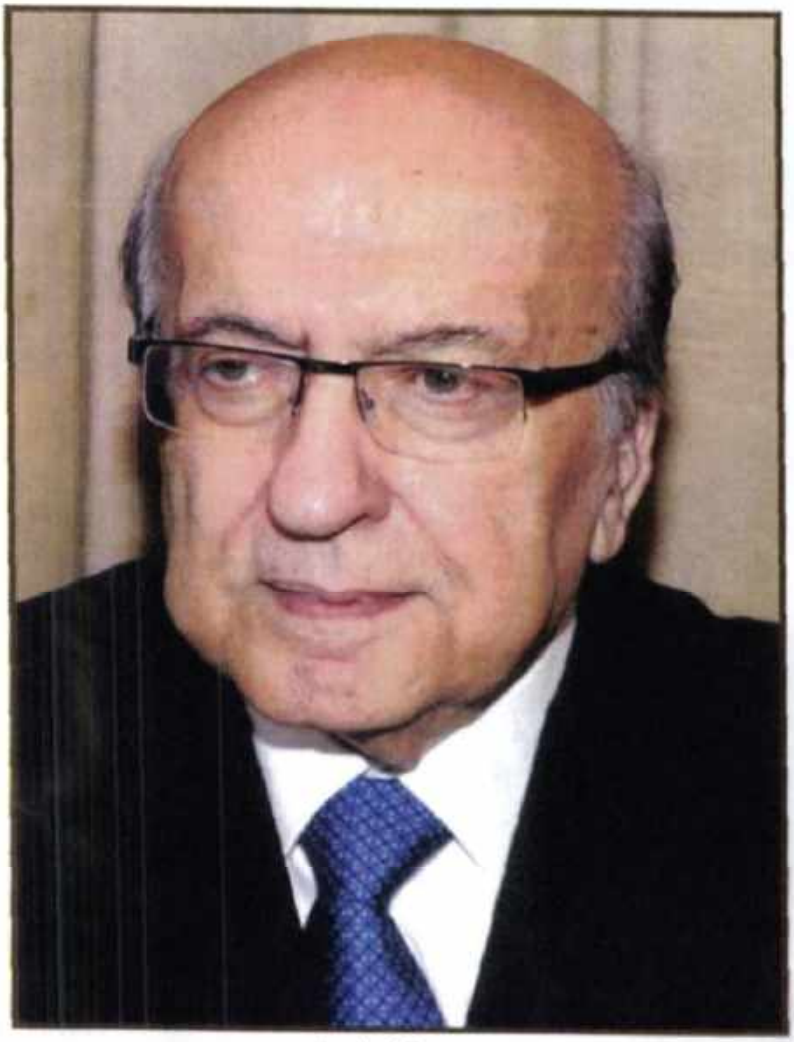

د. جوزيف طربيه

إنّ إلتزام الدول العربيّة بالقوانين الدوليّة الجديدة قد يجنّبها خسائر فادحة، هذا ما أكده رئيس جمعية المصارف اللبنانية ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزيف طربيه، الذي لطالما أصر على التزام المصارف العربية عموماً واللبنانية خصوصاً بتطبيق القوانين الدولية لاسيما لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ولجهة القطاع المصرفي اللبناني رأى طربيه في لقاء أجرته معه «اللواء» إنّ القطاع حريص على الإلتزام بالقوانين والمعايير الدولية بهدف الحفاظ على صورته أمام المجتمع الدولي وتجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الإقتصاد الوطني، وفي ما يلي نص الحوار:

• كيف ترون مستقبل المصارف العربيّة عموماً واللبنانيّة خصوصاً في ظلّ القوانين الدوليّة الجديدة؟

- إنّ إلتزام الدول العربيّة بالقوانين الدوليّة الجديدة قد يجنّبها خسائر فادحة إذ شهدت الأعوام القليلة المنصرمة تخفيف بعض الدول الكبرى كالولايات المتّحدة الأميركيّة وبريطانيا وألمانيا مدى تعاملها مع المصارف العربيّة. فقد كشفت دراسة قام بها صندوق النقد العربي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وشملت 216 مصرفاً عاملاً في 17 دولة عربيّة أنّ 39٪ من تلك المصارف قد عانت من تضاؤل في حجم علاقاتها المصرفيّة المراسلة خلال الفترة الممتدّة بين العامين 2012 و2015. كما تبيّن أنه قد تمّ إقفال حسابات بنوك مراسلة لـ63٪ من المصارف المشمولة في الدراسة خلال العام 2015. وقد عزت الدراسة ذلك إلى تراجع قابليّة المصارف الأجنبيّة للمخاطر وتزايد مخاوفها تجاه مسائل تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والإلتزام بالعقوبات الدوليّة تجاه بلدان معيّنة وتطبيق القوانين الدوليّة الجديدة. لذا من المرتقب أن يكون لتبنّي تلك القوانين في الدول العربيّة أثر إيجابي على القطاع المصرفي الإقليمي إذ من شأنه أن يعزّز ثقة المجتمع الدولي بالنظام المصرفي العربي ويحسّن صورته ويشجّع المصارف والمستثمرين والمودعين الأجانب على التعامل معه.

محليّاً، لا نرى أيّ تأثير سلبيّ للقوانين الدوليّة الجديدة على القطاع المصرفي اللبناني الذي لطالما كان السبّاق في تطبيق أفضل المعايير المصرفيّة العالميّة وكان دوماً ملتزماً بتطبيق القوانين الدوليّة كالفاتكا وقانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها، الأمر الذي ساهم عبر السنين في حماية سمعة القطاع وثقة المستثمرين في نظر المجتمع الدولي.

• هل ترون أنّ لبنان عرضة لإدراج إسمه ضمن اللائحة السوداء للدول غير المتعاونة في مجال التبادل التلقائي للمعلومات الضريبيّة بسبب عدم إصدار القوانين التشريعيّة؟

- إنّ القطاع المصرفي اللبناني وبالتعاون مع مصرف لبنان حريص على الإلتزام بالقوانين والمعايير الدولية وذلك بهدف الحفاظ على صورته أمام المجتمع الدولي وتجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الإقتصاد الوطني، في هذا السياق، يتّبع البنك المركزي سياسةً حذرة وحكيمة، مع تعاميم دوريّة تطال المصارف المحليّة العاملة في لبنان وخارجه على حدّ سواء، إضافة إلى ذلك، وفي إطار الإلتزام بقانون الفاتكا في غياب القوانين التشريعيّة التي تسمح برفع السريّة المصرفيّة تلقائيّاً لتبادل معلومات ضريبيّة، فقد نجح مصرف لبنان في تخطّي حالة الشلل التشريعي عبر

> **مصرف لبنان نجح في تخطّي حالة الشلل التشريعي بما يتماشى والمتطلبات الدولية**

إصداره تعميماً يعالج هذه المعضلة ويتماشى مع المتطلبات الدولية. بالتفاصيل، فقد أصدر مصرف لبنان بتاريخ 5 آب 2016 التعميم الأساسي رقم 138 يطلب فيه من المصارف إتخاذ الإجراءات الاداريّة والتقنيّة المناسبة لتزويد هيئة التحقيق الخاصة بالمعلومات التي تطلبها السلطات الاجنبية المعنية حول حسابات بعض المقيمين في بلدانها تطبيقاً لتوصيات المنتدى العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصاديّة (OECD). وتظهر هذه الخطوة رغبة لبنان في التعاون وتخطّي التأخّر في التشريع بسبب إنكفاء المجلس النيابي عن الإجتماع نتيجة الخلافات السياسيّة، التي ما إن إنحسرت، حتّى أقرّ المجلس النيابي مؤخراً القوانين المطلوبة.

• هل من خطط مصرفيّة عربيّة مشتركة للحدّ من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب؟

- تعمل السلطات المصرفيّة العربيّة بدأ بيد من أجل مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال التوقيع على إتّفاقيّات ومعاهدات عدّة وإقامة ندوات وورشات عمل، البعض منها بالتعاون مع السلطات الأميركيّة والعالميّة، لإثبات إلتزامها الكامل بالمعايير الدوليّة في هذا الخصوص. على سبيل المثال، تمّ التوقيع على «الإتّفاقيّة العربيّة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب» في العام 2010، والتي تتمحور حول التعاون بين الدول العربيّة وتقوية التدابير المتّخذة لمكافحة تبييض الأموال لديها، كما تمّ وضع برنامج عمل تحت عنوان «التعاون العربي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأثره على تعزيز الاقتصادات العربيّة» في العام 2014 للتعمّق في هذا المجال. وقد تمّ تأسيس «مجموعة العمل العربي لمدراء الإلتزام» في العام نفسه بهدف التواصل مع السلطات الأميركيّة المعنيّة لبناء علاقات جيّدة بين المصارف العربيّة والأميركيّة تحت مظلّة برنامج فاعل لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ويعقد إتّحاد المصارف العربيّة والإتّحاد الدولي للمصرفيّين العرب سنويّاً منتديات تتناول التطوّرات والتغيّرات في إمتثال المصارف العربيّة بقوانين ومتطلّبات مكافحة تبييض الأموال، إضافةً إلى طرح بعض المقترحات لتحسين هذا الإمتثال. إلّا أنّ إلتزام المصارف العربيّة بقوانين مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب يبقى رهن كلّ بلد على حدة.

• هل تتوقّعون أيّ خفض للتصنيفات السياديّة في لبنان؟

- من المستبعَد أن يتمّ تخفيض التصنيف السيادي للبنان على المدى المنظور إذ أنّ العوامل التي تشيد بها وكالات التصنيف الدوليّة، والتي أدّت إلى رفع النظرة المستقبليّة للبنان من قبل ستاندرد أند بورز مؤخّراً، لا تزال قائمة منها التدفّق المستمّر لتحويلات المغتربين إلى لبنان وزيادة مستدامة في ودائع الزبائن لدى القطاع المصرفي إضافة إلى مستوى تاريخي للإحتياطات بالعملة الأجنبيّة، وخاصّةً بعد عمليّات الإستبدال الأخيرة مع مصرف لبنان. إنّ أيّ خفض للتصنيف السيادي للبنان يبقى بحسب وكالات التصنيف رهن أيّ إنكماش ملحوظ في تدفّق الودائع إلى القطاع المصرفي اللبناني أو تراجع كبير في إحتياطات البلاد

بالعملة الأجنبيّة أو تفاقم حدّة التوتّرات لسياسيّة في البلاد.

• ما مدى تأثير حالة عدم الإستقرار السياسي في لبنان على أوضاع المصارف؟

– لم يسلم القطاع المصرفي اللبناني من تداعيات الأزمة السوريّة والفراغ الرئاسي في لبنان وعدم التوافق السياسي في البلاد، الأمر الذي إنعكس سلباً على وتيرة النموّ في الودائع والتسليفات وميزانيّة القطاع مقارنةً بالسنوات السابقة. غير أنّنا على ثقة أنّ القطاع المصرفي اللبناني قادر على تخطّي التحدّيات التي تمرّ بها البلاد، الأمر الذي برهنه عبر السنين، من خلال نسب السيولة المرتفعة لديه (حوالى 78٪) ومستويات الملاءة الجيّدة (نسبة كفاية رأس المال تتخطّى الـ14٪ بحسب متطلّبات بازل 3)، وعامل الثقة الذي يساهم في إستقطاب الرساميل وتحويلات المغتربين. كما وإنّ سياسة مصرف لبنان الحكيمة من جهة، والتزام المصارف بشتّى المعايير الدوليّة من جهةٍ أخرى، يلعبان دوراً مهمّاً في المحافظة على سمعة القطاع لدى المجتمع الدولي. ومن المنتظر أن يتغيّر هذا المشهد عند إنتخاب رئيس للجمهوريّة وإستكمال المشهد الدستوري بتأليف حكومة وفاق وطني.

• هل تتوقعون أن يحقّق بنك الإعتماد اللبناني النموّ المستهدف للعام ٢٠١٦؟

– بالرغم من الظروف الصعبة التي تعصف بلبنان وحالة شبه الركود التي يمرّ بها الإقتصاد المحلّي، ما زال بنك الإعتماد اللبناني يسير على خطة ثابتة لتحقيق لا بل لتخطّي نسب النموّ المستهدفة للعام 2016. في هذا السياق، فإنّ المصرف يتوقّع أن تصل أرباحه إلى 71 مليون د.أ. مع نهاية العام 2016 وأن تزيد ميزانيّته المجمّعة إلى حوالي 10,63 مليار د.أ. بفعل إرتفاع محفظة التسليفات والودائع إلى 3,20 مليار د.أ. و9,03 مليار د.أ. بالتتالي.

ويجدر الذكر في هذا الإطار أنّ مجموعة بنك الإعتماد اللبناني قد نجحت بتحقيق أداء ماليّ جيّد مع نهاية النصف الأوّل من العام 2016، محقّقةً نسب نموّ قويّة في محفظة القروض وودائع الزبائن ومستويات

السلطات المصرفيّة العربيّة تعمل يداً بيد لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب

الربحيّة، ومحافظةً بذلك على مكانتها البارزة ضمن المصارف العاملة في مجموعة ألفا. في التفاصيل، نمت ميزانيّة مجموعة بنك الإعتماد اللبناني بنسبة 8,79٪ على صعيدٍ سنويٍّ إلى 10,39 مليار د.أ. في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. كما زادت ودائع الزبائن لدى المجموعة بنسبة 8,07٪ سنويّاً إلى 8,74 مليار د.أ.، توازياً مع إرتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة 7,35٪ إلى 3,13 مليار د.أ. وقد حقّق المصرف أرباحاً صافية بلغت 66,61 مليون د.أ. في العام 2015 و35,84 مليون د.أ. خلال النصف الأوّل من العام 2016.

• هل من خطة مستقبليّة واضحة لبنك الإعتماد اللبناني؟ وما هي أبرز المنتجات المصرفيّة التي تمّ طرحها مؤخّراً؟

– تتمحور إستراتيجيّة بنك الإعتماد اللبناني حول الحفاظ على موقعه الريادي في نطاق الصيرفة بالتجزئة والصيرفة الإلكترونيّة من خلال هندسته لباقة متنوّعة من الخدمات المصرفيّة. بالتوازي، ينوي مصرفنا أن يضاعف نشاطه محليّاً من خلال توسيع شبكة فروعه على أساس فرع إضافيّ كلّ ستّة أشهر لتوسيع إمتداده الجغرافي في

بالرغم من الظروف الصعبة ما زال بنك الإعتماد اللبناني يسير على خطة ثابتة

لبنان. كما سيعمل على متابعة إستراتيجيته التوسّعيّة للخارج إذ أنّه ينوي إستكمال توسّعه في منطقة الإتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، والتي يتواجد فيها حاليّاً من خلال مصرف تابع له في دولة السنغال نظراً للإمكانات الهائلة التي تتمتّع بها هذه المنطقة ونسب النموّ المرتفعة التي تحققها مقارنةً بالإقتصاد العالمي.

بالإضافة إلى ذلك، ترتكز إستراتيجيّة المصرف على تنشيط حركة التسليف للعملاء من الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم والشركات الكبيرة على حدّ سواء والمساهمة في دعم وتمويل قطاعاتٍ إقتصاديّةٍ عدّة في لبنان منها إقتصاد المعرفة والقطاعات الإنتاجيّة وغيرها. ويستند المصرف في تطبيق إستراتيجيّته على سمعته المتينة وشبكة فروعه الواسعة لإستقطاب العملاء، علماً أنّه يحتلّ المرتبة الخامسة في لبنان من حيث شبكة الفروع المحليّة. كذلك ترتكز إستراتيجيّة المصرف على توحيد المراكز الإداريّة المختلفة ضمن المركز الرئيسي الجديد، والذي ساهم في تقليص معدّل الكلفة من الإيرادات.

• هل يمكن أن يؤثّر قانون تبادل المعلومات الضريبيّة على حجم الودائع والتحويلات إلى لبنان؟

– مع التعهّد المبدئي الذي قدّمه لبنان بإقرار التبادل التلقائي للمعلومات الضريبيّة تحت إطار إتّفاقيّة غاتكا للإمتثال الضريبي على الحسابات العالميّة، قد يكون لبنان ملزماً بالإفصاح عن معلوماتٍ ضريبيّة على حساباتٍ مصرفيّة أجنبيّة وذلك من خلال رفع السريّة المصرفيّة بشكلٍ تلقائيّ على هذه الحسابات كي لا يتمّ إدراجه على اللائحة السوداء للدول التي لا تلتزم بهذا القانون. إلاّ أنّنا نستبعد أن يكون لهذا القانون أثر سلبي على حجم الودائع وتحويلات المغتربين الذين لهم إقامة ولو منقطعة في لبنان أو لهم مصالح حيويّة فيه تكسبهم صفة الإقامة الضريبيّة فيه، وتجعلهم في حماية نظام السريّة المصرفيّة في لبنان الذي سيبقى معمولاً به بالنسبة لودائع اللبنانيين والمقيمين أو المغتربين بحكم المقيمين في لبنان.

الأنوار

الخميس ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

طربيه والازهري خلال المؤتمر (جوزف فضول)

طربيه: على الدولة اقرار برنامج نهوض اقتصادي وتكبيره كمدخل جدي لاستيعاب المديونية العامة

رأى رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه انه من حق الاقتصاد على الدولة اقرار برنامج نهوض اقتصادي مشددا على ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية وداعيا الى تكبير الاقتصاد لأنه المدخل الجدي الى استيعاب المديونية العامة.

كلام طربيه هذا جاء في اللقاء الدوري مع الاعلام الاقتصادي في مقر الجمعية - الصيفي - وقال: «لدينا في الجمعية والقطاع تطلعات يمكن إيجازها بنقاط، هي:

اولا - لقد كان القطاع المصرفي، المركزي والتجاري، على الدوام الحين الساهرة على استمرارية الجمهورية من خلال تمويل الدولة حتى في احلك الظروف عندما كانت وظائفها مصادرة ومواردها مفقودة. واستمررنا في ذلك خلال الفراغ الرئاسي الذي امتد لأكثر من عامين ونصف عام بحيث استطاعت الدولة أن تحافظ على وظائفها السيادية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية. يتخطى تمويلنا المباشر للدولة حاليا ٣٥ مليار دولار.

ثانيا - يحتاج القطاع الخاص إلى تطوير البنى التحتية ونحتاج نحن في القطاع المصرفي تغييرا عاجلا في سرعة وسعة شبكة الاتصالات لتطوير خدماتنا للاقتصاد، مؤسسات وافرادا، كما ان الاقتصاد الرقمي بذاته يمكن أن يساهم في تكبير الاقتصاد الوطني وفي جذب استثمارات جديدة وفي خلق وظائف حديثة لشريحة هامة من شبابنا. ولنا تجربة مشجعة جدا في تمويل الشركات الناشئة Start up بأكثر من ٤٠٠ مليون دولار من خلال التعميم ٣٣١. وقد فتح مؤتمر مصرف لبنان ٢٠١٦ Accelérate Lebanon في عامه الثالث كثيرا من الآفاق للشباب اللبناني ولتمويل طموحاتهم.

ثالثا - حق الاقتصاد على الدولة ان تقر برنامج نهوض اقتصادي يحدد الأولويات والإمكانات المتاحة، ويسمح لنا كقطاع مصرفي أن نعين ما أمكن من التمويل والموارد، فنواكب المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية IFC، بالإضافة إلى مصارف الاستثمار والتنمية كالبنك الأوروبي للاستثمار وصناديق التنمية العربية، وهي كلها مصادر لتمويل الطويل الأجل بشروط ميسرة لناحية الفوائد وفترات السماح.

رابعا - نشدد كقطاع مصرفي على ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ولنا في ذلك دور ومسؤولية. يحتاج إطلاق عجلة النمو إلى زيادة متناسبة في حجم التسليفات، وادى المصارف القدرة والخبرة متى استتب الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي. ويحتاج النمو إلى حجم كبير من الاستثمارات الخاصة تأتي من الداخل وكذلك من الخارج. ودعن كقطاع على علاقة متينة مع مجتمع الأعمال ورجاله المقيمين منهم وغير المقيمين. ونلعب على هذا الصعيد دور المحفز Catalyseur للاستثمار ودور الممول للقطاع الخاص ودور الوسيط.

خامسا - نرى في الجمعية والقطاع ان تكبير الاقتصاد هو المدخل الجدي الى استيعاب المديونية العامة. فليس قدر البلد ان يستمر معدل الدين إلى الناتج في الارتفاع، ويمكن خفض هذا المعدل من المستوى الحالي، أي ١٤٤٪ إلى ١٢٠٪ أو ما دون. ولنتذكر ان هذا المعدل تخطى ١٨٦٪ في العام ٢٠٠٦ ثم تراجع إلى ما دون ١٣٠٪ بفضل النمو والمساعدات من الدول المانحة. وإننا نرى الفرصة سانحة كي تتخطى معدلات النمو المستهدفة عتبة الـ ٤٪ بدلا من المعدلات المنخفضة (حوالى ١٪) أو حتى السلبية التي تحققت في السنوات العجاف الماضية. وفي اعتقادنا أن مجتمع الأعمال سيقبل على الاستثمار الكافي، أي بما يفوق ٢٠ إلى ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي معدلات الاستثمار الضرورية حسب المؤسسات المالية الدولية للوصول إلى معدلات نمو مرتفعة.

سادسا - عدم الاكتفاء في المرحلة المقبلة بالسياسة النقدية وحدها. فلقد أكسب مصرف لبنان والمصارف البلد وقتا كافيا، واحيانا بكلفة عالية، للحفاظ على الاستقرار النقدي. وان الأوان لتدعيم هذا الاستقرار بسياسات مالية واقتصادية مؤاتية للنمو الحقيقي. فقوة النقد هي في المحصلة النهائية من قوة الاقتصاد.

الجمهورية
الخميس ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

طربيه: نرفض زيادة الضرائب

عقد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه أمس، لقاءً دورياً مع الإعلام الإقتصادي تناول "الأوضاع الإقتصادية والمالية وتطلّعات القطاع المصرفي مع بداية العهد الجديد".

خلال اللقاء

أشار طربيه الى ان انتخاب رئيس للجمهورية ولّد مشاعر إرتياح، لافتا الى ان جمعية المصارف تتطلع الى «الإسراع في تأليف الحكومة برئاسة سعد الحريري تمهيداً لانطلاق السلطتين التنفيذية والتشريعية في إرساء السياسات الاستثمارية والتنموية وفي معالجة العديد من الشؤون السياسية والإقتصادية والإجتماعية والتي تفاقمت خلال العامين ونصف الفائتين جراء الفراغ الرئاسي».

وعند طربيه تطلّعات جمعية المصارف:

- الاستمرار في تمويل الحكومة «بحيث استطاعت الدولة أن تحافظ على وظائفها السيادية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية»، مشيرا الى ان «تمويلنا المباشر للدولة يتخطى حالياً 35 مليار دولار».

- يحتاج القطاع الخاص إلى تطوير البنى التحتية ويحتاج القطاع المصرفي تفييراً عاجلاً في سرعة وسعة شبكة الاتصالات لتطوير خدماته للاقتصاد، مؤسسات وأفراداً.

- حق الاقتصاد على الدولة أن تقرّ «برنامج نهوض إقتصادي يحدّد الأولويات والإمكانات المتاحة، ويسمح لنا كقطاع مصرفي أن نوفّر ما أمكن من التمويل والموارد، على غرار المؤسسات المالية الدولية».

- نشدّد كقطاع مصرفي على ضرورة تحقيق معدّلات نمو اقتصادي عالية ولذا في ذلك دور ومسؤولية.

- يعتبر تكبير الاقتصاد هو المدخل الجدّي الى استيعاب المديونية العامة. يمكن تخفيض معدل الدين من المستوى الحالي أي 144% إلى 120% أو ما دون. وإننا نرى الفرصة سانحة كي تتخطّى معدّلات النمو المستهدفة عتبة الـ 5 %.

> جاهزون للتمويل وفق خطة اقتصادية متكاملة تضعها الدولة

- عدم الاكتفاء في المرحلة المقبلة بالسياسة النقدية وحدها أكسب مصرف لبنان والمصارف البلد وقتاً كافياً، واحياناً بكلفة عالية، للحفاظ على الاستقرار النقدي. وقد آن الأوان لتدعيم هذا الاستقرار بسياسات مالية واقتصادية مؤاتية للنمو الحقيقي، ومداخيل الخزينة لا بدّ وأن تتأتى من تكبير الاقتصاد. وشدد طربيه على ان «الأولوية لتكبير الاقتصاد وليس لزيادة الضرائب والرسوم، فلا يستسهلنّ أحد فرض ضرائب جديدة لأن مفاعيلها ستكون سلبية على الخزينة وعلى الاقتصاد».

- لإدارة رشيدة لقطاع النفط والغاز بمنتهى الشفافية والمهنية وبعيداً عن المحاصصات الضيّقة.

- لاستكمال التشريعات التي اقرّها المجلس النيابي، ولا سيما قانون تبادل المعلومات الضريبية، «بما يحمي مغتربينا ومواطنينا من مفاعيل اتفاقية التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، فلا يكلّفوا مزيّنين على المداخيل ذاتها».

واشار الى ان الجمعية أكّدت لرئيس الجمهورية «ان القطاع المصرفي على استعداد ولديه الإمكانات لمواكبة انطلاقة العهد الجديد، ليس فقط في مجال تمويل المالية العامة بل وكذلك في مواكبة فاعلة لبرامج تطوير وتحديث البنى التحتية الأساسية من خلال آليات التعاون وصيَغ الشراكة بين القطاعين العام والخاص». قال: المهمّ أن تضع الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص خطة النهوض الاقتصادي المنشودة، والتمويل لن يشكّل مشكلة في ضوء التجارب العديدة التي شهدناها خلال العقود التي أعقبت اتفاق الطائف.

في الختام، اكتفى طربيه بالتوقّف عند مؤشّرين «اليين اثنين»:

- أولاً، لقد سجّل ميزان المدفوعات في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري فائضاً قدره 555 مليون دولار قابله عجز قدره 1771 مليوناً للفترة ذاتها من العام 2015. وهذا التغيّر الإيجابي الذي بلغ مقداره 2326 مليون دولار رغم تفاقم العجز التجاري بما يفوق المليار دولار لفترة أيلول 2015 – أيلول 2016 ما كان ممكناً لولا العمليات المالية الأخيرة التي لجأ إليها المصرف المركزي.

- ثانياً، يشكّل الإقراض المصرفي للمؤسسات والأفراد المحفّز الأول للنمو في لبنان حالياً. وقد قارب مجموعه 57 مليار دولار، أي أكثر من 100% من الناتج المحلي الإجمالي وبزيادة قدرها 4 مليارات دولار في نهاية أيلول 2016 مقارنةً مع أيلول 2015.

وفي الحوار مع الاعلاميين شدّد طربيه على أنه «لا ينبغي زيادة الضرائب في هذه الأزمة وفي ظل الوضع الاقتصادي فنحن في معدلات نمو متراجعة وغير مسبوقة من قبل» وكان يرد على سؤال اذا ما كانت المصارف سترفض زيادة الضرائب على ارباح الفوائد.

وعلّق طربيه على التطورات في الولايات المتحدة، «انه ليس هناك خوف من الادارة الجديدة في الولايات المتحدة أي انتخاب دونالد ترامب رئيسا فنحن نعمل ضمن القوانين الدولية الخارجية، ولا نتصرف سوى من خلال القواعد المتبعة. ونحن كقطاع مصرفي ليس لدينا أي توقعات سلبية على هذا الصعيد».

وحول دور المصارف في تحريك العجلة الاقتصادية قال طربيه: «القطاع المصرفي لم يضيع وقته في السنوات السابقة من أجل تعزيز الوضع الاقتصادي».

الشرق
الخميس ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

طربيه: تكبير الاقتصاد مدخل لاستيعاب المديونية العامة المطلوب وضع خطة نهوض والتمويل ليس مشكلة

رأى رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه أن تكبير الاقتصاد هو المدخل الجدي الى إستيعاب المديونية العامة واعتبر أن الفرصة سانحة كي تتخطى معدلات النمو المستهدفة عتبة 1% وطالب الحكومة بأن تضع بالتعاون مع القطاع الخاص خطة النهوض الإقتصادي المنشودة.

عقد طربيه، اللقاء الدوري مع الإعلام الاقتصادي، في مقر الجمعية في الصيفي وألقى كلمة بعنوان «الأوضاع الإقتصادية والمالية وتطلعات القطاع المصرفي مع بداية العهد الجديد». وقال: «لدينا في الجمعية والقطاع تطلعات يمكن إيجازها بثمانية. هي:

أولا – لقد كان القطاع المصرفي، المركزي والتجاري، على الدوام العين الساهرة على استمرارية الجمهورية من خلال تمويل الدولة حتى في أحلك الظروف عندما كانت وظائفها مصادرة ومواردها مفقودة. واستمررنا في ذلك خلال الفراغ الرئاسي الذي امتد لأكثر من عامين ونصف عام بحيث استطاعت الدولة أن تحافظ على وظائفها السيادية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية بتخطي تمويلنا المباشر للدولة حاليا 35 مليار دولار.

ثانيا – يحتاج القطاع الخاص إلى تطوير البنى التحتية ونحتاج نحن في القطاع المصرفي تغييرا عاجلا في سرعة وسعة شبكة الاتصالات لتطوير خدماتنا للاقتصاد، مؤسسات وأفراد. كما أن الاقتصاد الرقمي بذاته يمكن أن يساهم في تكبير الاقتصاد الوطني وفي جذب استثمارات جديدة وفي خلق وظائف حديثة لشريحة مهمة من شبابنا.

ثالثا – حق الاقتصاد على الدولة أن تقر برنامج نهوض اقتصادي يحدد الأولويات والإمكانات المتاحة. ويسمح لنا كقطاع مصرفي أن نعبئ ما أمكن من التمويل والموارد.

رابعا – نشدد كقطاع مصرفي على ضرورة تحقيق معدلات نمو اقتصادي عالية ولنا في ذلك دور ومسؤولية. يحتاج إطلاق عجلة النمو إلى زيادة متناسبة في حجم التسليفات. وادى والمصارف القدرة والخبرة متى استتب الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي. ويحتاج النمو إلى حجم كبير من الاستثمارات الخاصة تأتي من الداخل وكذلك من الخارج.

خامسا – نرى في الجمعية والقطاع أن تكبير الاقتصاد هو المدخل الجدي الى استيعاب المديونية العامة. (..) وإننا نرى الفرصة سانحة كي تتخطى معدلات النمو المستهدفة عتبة الـ 1% بدلا من المعدلات المنخفضة (حوالي 1%) أو حتى السلبية التي تحققت في السنوات العجاف الماضية. وفي اعتقادنا أن مجتمع الأعمال سيقبل على الاستثمار الكافي، أي بما يفوق 20

من اليسار، الزعني، طربيه، الصباح وصادر

إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهي معدلات الاستثمار الضرورية حسب المؤسسات المالية الدولية للوصول إلى معدلات نمو مرتفعة.

سادسا – عدم الاكتفاء في المرحلة المقبلة بالسياسة النقدية وحدها. فلقد أكسب مصرف لبنان والمصارف البلد وقتا كافيا وأحيانا بكلفة عالية للحفاظ على الاستقرار النقدي. وآن الأوان لتدعيم هذا الاستقرار بسياسات مالية واقتصادية مؤاتية للنمو الحقيقي. فقوة النقد هي في المحصلة النهائية من قوة الاقتصاد. ومداخيل الخزينة لا بد وأن تتأتى من تكبير الاقتصاد. وتاليا، قاعدة التكليف الضريبي الأولوية لتكبير الاقتصاد وليس لزيادة الضرائب والرسوم. فلا يستسهلن أحد فرض ضرائب جديدة لأن مفاعيلها ستكون سلبية على الخزينة وعلى الاقتصاد.

سابعا – نرى في القطاع المصرفي كما في سائر القطاعات الأهمية المطلقة لإدارة رشيدة لقطاع النفط والغاز بمنتهى الشفافية والمهنية وبعيدا عن المحاصصات الضيقة.

ثامنا– أود التنويه بالإنجاز التشريعي المحقق في أواخر شهر تشرين الأول 2016 والمتمثل بإقرار القوانين المالية. ومنها بخاصة قانون تبادل المعلومات الضريبية.

وأكد ان «أملنا كبير أن تستكمل التشريعات قريبا بما يحمي مغتربينا ومواطنينا من مفاعيل اتفاقية التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية. فلا يكتفوا مرتين على المداخيل نفسها».

ورأى « ان المهم أن تضع الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص خطة النهوض الاقتصادي المنشودة. والتمويل لن يشكل مشكلة على ضوء التجارب العديدة التي شهدناها خلال العقود التي أعقبت اتفاق الطائف».

وأقام رئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية مأدبة غداء تكريمية للإعلاميين الاقتصاديين على انتهاء المؤتمر، في مطعم gilt، في المبنى المجاور لمقر جمعية المصارف.

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday, November 17, 2016

Torbey urges new government to increase GDP growth

BEIRUT: The head of the Association of Banks in Lebanon Wednesday outlined the measures the president of the republic and the new government should take to bail out the economy from its deep slumber.

"We want to share with the Lebanese the feeling of satisfaction over the election of President Michel Aoun and the designation of Prime Minister Saad Hariri to form the government," Joseph Torbey told reporters at the headquarters of ABL in Beirut.

Torbey assured that the Lebanese banks would fully cooperate with the new rule to revive the economy in any possible way.

He reminded that the banking sector has always been keen to finance the needs of the state even in the darkest hours when other forms of finance were not available.

"We continued to finance the needs of the state over two and half years during the presidential vacuum. The state was able to preserve its sovereign functions as well as its economic and social duties thanks to these finances. Our direct financing of the state has exceeded $35 billion," Torbey said.

The banker was referring to the loans provided to all the successive governments in the form of subscription of Treasury bills and Eurobonds.

Lebanese banks hold a large chunk of the government's debt and this has increased its exposure to this debt.

Torbey also touched on need to invest in the country's infrastructure. "The private sector wants the development of the infrastructure and we as a banking sector need a speedy action to expand the networks to serve our economy.

Lebanese banks hold a large chunk of the government's debt

The digital economy by itself can enlarge the size of the national economy and this would attract new investments and create more jobs to the youths," Torbey said.

He pointed out to the Central Bank's initiative to finance the start-up companies after allocating $400 million for this purpose.

Torbey emphasized that Lebanese banks are willing to finance major infrastructure projects with the help of international financial institutions such as the World Bank and IFC.

"We as banks underline the need to achieve higher GDP growth and we have a role in this task. Banks have the capabilities and expertise once the political, economic and legislation stability has been achieved."

Torbey said that banks have wide and solid relations with the business community abroad.

He expressed hope that the new rule would expand the size of the economy because it is the prelude for absorbing the public debt.

"No country can sustain high public debt to GDP. The debt to GDP should be lowered to at least 120 percent from the current 144 percent. We should remember that debt to GDP was 186 percent in 2006 but retreated to less than 130 percent thanks to growth and the assistance of the donor states. We also see a chance to raise the GDP growth to 5 percent from the current 1 percent," Torbey said.

He added that the business community will make the necessary investments to achieve a higher GDP growth in Lebanon.

Torbey warned officials not to count on the monetary policy, adding that the Central Bank and commercial banks have given the country ample time although at a higher cost to preserve the monetary stability.

He said that the time is not ripe to slap new taxes amid an economic slowdown. – *The Daily Star*

Torbey said banks have wide and solid relations with the business community abroad.

الأنباء
يومية سياسية عربية
الخميس ١٧ تشرين الثاني ٢٠١٦

آن الأوان لتدعيم الاستقرار النقدي بسياسات مالية واقتصادية مواتية

طربيه: الأولوية لتكبير الاقتصاد وليس لزيادة الضرائب والرسوم

لطالما شكّل القطاع المصرفي اللبناني الممول الرئيسي والمباشر للدولة حتى تخطّى التمويل المباشر حالياً ٣٥ مليار دولار، ولكن لمصارف اللبنانية تطلعات ومطالب على الدولة تلبيتها لتسهيل تحفيز نشاط القطاع المصرفي من جهة ولخفض المديونية العامة من جهة أخرى.

تطلعات القطاع المصرفي استهلها رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه، خلال مؤتمر صحفي عقده أمس في مقر جمعية المصارف في بيروت، بطلب إحداث تغيير عاجل لسرعة وسعة شبكة الاتصالات «لتطوير خدمات القطاع المصرفي للاقتصاد».

وحق الاقتصاد على الدولة، وفق طربيه، أن تقر برنامج نهوض اقتصادي يحدد الأولويات والإمكانات المتاحة، «بما يسمح للقطاع المصرفي بأن يعبئ ما أمكن من التمويل والموارد، فيواكب المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية IFC، بالإضافة الى مصارف الاستثمار والتنمية كالبنك الأوروبي للاستثمار وصناديق التنمية العربية، وهي كلها مصادر للتمويل طويل الأجل بشروط ميسرة ناحية الفوائد وفترات السماح».

طربيه متحدثاً خلال المؤتمر المصرفي وإلى جانبه الأزهري (تصوير: جمال الذيمة)

تطلعات المصارف

وكشف طربيه عن تطلعات للجمعية والقطاع ككل، أوجزها ثماني نقاط هي:

أولاً – كان القطاع المصرفي، المركزي والتجاري، على الدوام لعين الساهرة على استمرارية الجمهورية من خلال تمويل الدولة حتى في أحلك الظروف عندما كانت وظائفها مصادرة مواردها مفقودة. واستمر بنا في ذلك خلال الفراغ الرئاسي الذي امتد لأكثر من عامين ونصف عام بحيث استطاعت الدولة أن تحافظ على وظائفها السيادية وكذلك الإقتصادية والاجتماعية. يتخطى تمويلنا المباشر للدولة حالياً ٣٥ مليار دولار.

ثانياً – يحتاج القطاع الخاص إلى تطوير البنى التحتية نحتاج نحن في القطاع المصرفي تغييراً عاجلاً في سرعة وسعة شبكة الإتصالات لتطوير خدماتنا للإقتصاد، مؤسسات أفراداً، كما أن الاقتصاد الرقمي في حدّ ذاته يمكن أن يساهم في تكبير الاقتصاد الوطني وفي جذب استثمارات جديدة خلق وظائف حديثة لشريحة هامة من شبابنا. ولنا تجربة مشجعة جداً في تمويل الشركات الناشئة Start up بأكثر من ٤٠ مليون دولار من خلال التعميم ٣٣١. وفتح مؤتمر مصرف بنان Accelerate Lebanon ٢٠١٦ في عامه الثالث كثيراً من آفاق للشباب اللبناني وتمويل طموحاتهم.

ثالثاً – حق الاقتصاد على الدولة ان تقرّ برنامج نهوض اقتصادياً يحدّد الأولويات والإمكانات المتاحة، ويسمح لنا قطاع مصرفي أن نعبّئ ما أمكن من التمويل والموارد، فنواكب المؤسسات المالية الدولية كالبنك الدولي ومؤسسة التمويل لدولية IFC، إضافة إلى مصارف الاستثمار والتنمية كالبنك لأوروبي للإستثمار وصناديق التنمية العربية، وهي كلها صادر للتمويل الطويل الأجل بشروط ميسّرة لناحية الفوائد فترات السماح.

رابعاً – تشدد قطاع مصرفي على ضرورة تحقيق معدّلات مو اقتصادي عالية ولنا في ذلك دور ومسؤولية. يحتاج غلاق عجلة النمو إلى زيادة متناسبة في حجم التسليفات، لدى والمصارف القدرة والخبرة متى استتبّ الاستقرار السياسي والأمني والتشريعي، ويحتاج النمو إلى حجم كبير من الاستثمارات الخاصة ثاني من الداخل وكذلك من الخارج. ونحن كقطاع على علاقة متينة مع مجتمع الأعمال ورجاله المقيمين منهم وغير المقيمين. ونلعب على هذا الصعيد دور المحفّز Catalyseur للإستثمار ودور الممول للقطاع الخاص ودور الوسيط.

خامساً – نرى في الجمعية والقطاع أن تكبير الاقتصاد هو المدخل الجدّي الى استيعاب المديونية العامة. فليس قدرّ البلد ان يستمرّ معدّل الدين إلى الناتج في الارتفاع، ويمكن خفض هذا المعدل من المستوى الحالي أي ١٤٤٪ إلى ١٢٠٪ أو ما دون. ولنتذكّر بأن هذا المعدّل تخطى ١٨٩٪ في العام ٢٠٠٦ ثم تراجع إلى ما دون ١٣٠٪ بفضل النمو والمساعدات من الدول المانحة. وإننا نرى الفرصة سانحة كي تتخطّى معدّلات النمو المستهدفة عتبة الـ٥٪ بدلاً من المعدّلات المنخفضة (حوالي ١٪) او حتى السلبية التي تحققت في السنوات العجاف الماضية. وفي اعتقادنا أن مجتمع الأعمال سيُقبل على الاستثمار الكافي، أي بما يفوق ٢٠ إلى ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهي معدّلات الاستثمار الضرورية بحسب المؤسسات المالية الدولية للوصول إلى معدّلات نمو مرتفعة.

سادساً – عدم الإكتفاء في المرحلة المقبلة بالسياسة النقدية وحدها فقد اكسب مصرف لبنان والمصارف البلد وقتاً كافياً، واحياناً بكلفة عالية، للحفاظ على الإستقرار النقدي، وأن الأوان لتدعيم هذا الإستقرار بسياسات مالية والاقتصادية مؤاتية للنمو الحقيقي. فقوة النقد هي في المحصّلة النهائية من قوة الاقتصاد. ومداخيل الخزينة لا بدّ وأن تتأتى من تكبير الاقتصاد، وبالتالي، قاعدة التكليف الضريبي! الأولوية لتكبير الاقتصاد وليس لزيادة الضرائب والرسوم!... فلا يستسهلن احد فرض ضرائب جديدة لأن مفاعيلها ستكون سلبية على الخزينة وعلى الاقتصاد.

سابعاً – نرى في القطاع المصرفي كما في سائر القطاعات الأهمية المطلقة لإدارة رشيدة للقطاع النفط والغاز بمنتهى الشفافية والمهنية وبعيداً من المحاصصات الضيّقة. فالنجاح على هذا الصعيد يشكّل عاملاً حاسماً في معالجة مسألة المديونية العامة وفي توفير التمويل المطلوب والرغبة لأي خطة إنمائية يتمّ التوافق عليها واعتمادها. ويوفّر أخيراً فرص عمل ومداخيل لشبابنا المؤهّل وللأيدي العاملة ذات المهارة المشهود لها.

ثامناً – أوّد التنويه بالإنجاز التشريعي المحقّق في أواخر تشرين الأول ٢٠١٦ والمتمثّل في إقرار القوانين المالية، ومنها خصوصاً قانون تبادل المعلومات الضريبية. ومنذ سنة بالتحديد، كان المجلس النيابي الكريم قد أقر مجموعة هامة أخرى من القوانين المالية، ولا سيما تعديل قانون مكافحة تبييض الأموال. وقد حال إقرار هذه القوانين في غضون سنة واحدة دون إدراج لبنان على لوائح سوداء أو على لوائح عقوبات دولية. فكلمة شكر منا جميعاً لحكومة الرئيس سلام وللمجلس النيابي ورئيسه. وأملنا كبير أن تُستكمَل التشريعات قريباً بما يحمي مقترضينا ومواطنينا من مفاعيل الفاقية التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، فلا يُطلقوا مرتين على المداخيل ذاتها.

بالأرقام

وتوقف طربيه عند مؤشرين اثنين، الأول، سجّل ميزان المدفوعات في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري فائضاً قدره ٥٥٥ مليون دولار قابله عجز قدره ١٧٧١ مليوناً للفترة ذاتها من العام ٢٠١٥. وهذا التغيّر الإيجابي الذي بلغ مقداره ٢٣٢٦ مليون دولار رغم تفاقم العجز التجاري بما يفوق المليار دولار لفترة أيلول ٢٠١٥ – أيلول ٢٠١٦ ما كان ممكناً لولا العمليات المالية الأخيرة التي لجأ إليها المصرف المركزي.

أما الثاني، يشكّ الإقراض المصرفي للمؤسسات والإفراد المحفّز الأول للنمو في لبنان حالياً، وقارب مجموعه ٥٧ مليار دولار أميركي، أي أكثر من ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وبزيادة قدرها ٤ مليارات دولار في نهاية أيلول ٢٠١٦ مقارنة بأيلول ٢٠١٥ علماً أن ودائع القطاع المصرفي للفترة ذاتها سجّلت إرتفاعاً فاق ٩ مليارات دولار. وأضافت رساميل المصارف ١,٢ مليار دولار إلى مواردها بحيث باتت رساميلها عند مستوى ١٧,٥ مليار دولار وكما أسلفت، نأمل أن تساهم التدفقات الخارجية في استمرار فائض ميزان المدفوعات وفي زيادة الودائع، فتقوّي بدورها النشاط الإقتصادي بشقيه الإستهلاكي والإستثماري.

المستقبل

الاربعاء ٩ تشرين الثاني ٢٠١٦

استقبل وفد جمعية المصارف برئاسة طربيه وزواراً

عون: بناء الدولة لا يستقيم من دون تخطيط

شدد رئيس الجمهورية العماد ميشال عون على «أهمية وجود خطة اقتصادية شاملة مبنية على خطط قطاعية للنهوض بالبلاد»، مؤكداً «ضرورة التنسيق بين مختلف الوزارات والمؤسسات العامة وإعتماد التخطيط، لأن بناء الدولة لا يمكن أن يستقيم من دون ذلك».

وأشار عون، خلال استقباله في بعبدا اسي، وفداً من جمعية المصارف في لبنان برئاسة جوزف طربيه، إلى أن «تحسناً ملموساً طرأ على الوضع العام في البلاد خلال الاسبوعين الماضيين»، معتبراً أن «لا عودة الى الوراء». وأوضح أن «الاولوية ستكون لمشاريع التنمية التي تحتاج الى تمويل يمكن أن يشارك فيه الرأسمال الوطني»، لافتاً الى أن «الاستقرار الامني والسياسي لا بد أن يترافق مع الاستقرار الاقتصادي، لأن لبنان المستقر يساعد على تحفيز المستثمرين اللبنانيين والعرب والاجانب للاستثمار فيه»، كما يشجع المقترنين على استمرار التواصل مع وطنهم الام والمساهمة في نهوضه، وهذا التوجه الذي بدأ مع مؤتمرات الطاقات الاغترابية أثبت فاعليته، وسنواصل العمل وفق المنهجية نفسها لربط لبنان العظيم بلبنان المغترب».

وكان طربيه نقل إلى رئيس الجمهورية تهاني القطاع المصرفي، سوهاً بالنوايا التي وردت في خطاب القسم. ولفت إلى الإرتياح الذي حصل في البلاد، وفي حركة الأسواق المالية والقطاع الإقتصادي بعد إنتخاب الرئيس عون، واضعاً أياه في عمل الجمعية ومواكبتها للعهد الجديد.

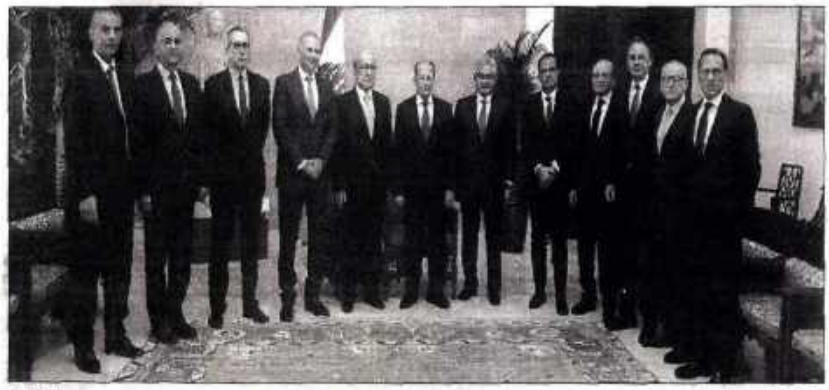

● عون مع وفد جمعية المصارف (دالاتي ونهرا)

وقال بعد اللقاء: «زرنا فخامة رئيس الجمهورية لتهنئته كجمعية مصارف لبنان، وكان حديث في العمق من جانبه وأخذنا تطمينات في مواضيع عدة، سواء في الامن أو الإقتصاد أو الإغتراب أو في ما يتعلق بالاصلاح والتغيير. وقعمنا من فخامة الرئيس أنه يجب أن ننتظر وتية في كل هذه الامور، لأن هناك نية قوية لإعادة إنعاش البلد والتعويض عن سنوات الفراغ الرئاسي وما أصاب المنطقة أيضاً من أضرار. كما أن هناك تفاؤلاً كبيراً بأن يقوم لبنان بدور القاطرة في هذه المنطقة، سواء بالنسبة الى الإستقرار الذي يعم فيه أو الى التفاعلات الإقتصادية التي من شأنها أن تفيد خلق فرص عمل للبنانيين جميعاً».

والتقى عون، بطريرك الارمن الكاثوليك غريغوار غيروبيان على رأس وفد من الطائفة ضم: النواب جورج أسادوريان، المطران خوري خزومیان، المونسنيور كيرتيل موراديان وميشال دو شارفيان. ونقل اليه البطريرك تهاني أبناء الطائفة وتمنياتهم له بالتوفيق في قيادة سفينة البلاد نحو الأمان والاستقرار والتقدم. وقال: «إن خطاب القسم الذي أثلقه الرئيس عون يعكس بأمانة طموحات اللبنانيين في بناء دولة آمنة ومستقرة وسيدة وحرة، مشدداً على «وحدة اللبنانيين وتضامنهم».

وعرض رئيس الجمهورية مع رئيس «حركة الاستقلال» ميشال معوض للأوضاع العامة في البلاد، وتسلم منه «دعوة للقداس الإلهي الذي سيقام في ٤ كانون الأول المقبل في ذكرى إستشهاد الرئيس رينيه معوض في كنيسة مار يوحنا في زغرتا. وأوضح معوض أنه هنأ الرئيس عون، متمنياً التوفيق للعهد الجديد، وقال: «إن اللبنانيين يتوقون الى عودة المؤسسات إلى العمل في دولة فاعلة، وكان المدخل إلى ذلك انتخاب رئيس الجمهورية وانهاء الشغور وعودة القصر الجمهوري إلى روتقه». أضاف: «إن ما نراه مع بداية العهد، سواء ما ورد في خطاب القسم أو في مواقف الرئيس عون، يشكل نقطة التقاء بين اللبنانيين، إضافة إلى أن وجود رئيس مسيحي قوي يعيد التوازن والشراكة، وهذا مدخل حقيقي وفعلي لإتفاق الطائف».

وعرض الرئيس عون مع رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي جان فهد لإوضاع الجسم القضائي، والإجراءات المتعلقة بالفتتاح السنة القضائية ٢٠١٦-٢٠١٧، والسلطات القضائية والخطة النفسية لإدارة المحاكم، إضافة إلى مواضيع أخرى تتصل بتعزيز إستقلالية السلطة القضائية في ضوء خطاب القسم. واستقبل المدعي العام التمييزي القاضي سمير حمود.

وتلقى رئيس الجمهورية مزيداً من برقيات التهنئة لمناسبة انتخابه، أبرزها من الرئيس اليوناني بروكوبيوس بافلوبولس الذي أعرب عن ثقته بأنه «سيكون تدعيما التصميم المشترك لتوطيد علاقاتنا الثنائية الممتازة، متعاونين في المسائل ذات الاهتمام المشترك لمصلحة شعبينا، ومن أجل إستقرار منطقتنا ورفاهيتها»، متمنياً له «النجاح في مهمتكم السامية».

كما بعث ببرقية تهنئة رئيس جمهورية فنلندا ساولي نينستو أشار فيها الى أن «وطنكم يواجه تحديات عدة أخرها تبعية الأزمة السورية»، متمنياً له «كل النجاح في مواجهة هذه التحديات». وأكد أن «فنلندا ملتزمة بدعم بلادكم بما تبذلونه من جهود هائلة لإستضافة اللاجئين السوريين. وستواصل كذلك المساهمة في دعم إستقرار لبنان والمنطقة من خلال مشاركتها المديدة في قوات حفظ السلام اليونيفيل العاملة في جنوب لبنان، وإنني أتطلع قدما إلى لرؤية ثمانكم وتبادل وجهات النظر مع قمانكم بهدف توطيد علاقات الصداقة القائمة بين بلدينا».

L'Orient LE JOUR

Vendredi 4 Novembre 2016

Liban

Conférence

La vitrine de l'écosystème numérique libanais s'embellit

Des entrepreneurs et investisseurs internationaux sont venus partager leur expérience avec les acteurs du secteur technologique local lors de la troisième édition du BDL Accelerate.

Sunniva ROSE

« Si 2014 était l'année où les fondations (de l'écosystème numérique) ont été posées, 2015 l'année de la mise en œuvre, 2016 est l'année de la croissance. » Les premiers mots du discours inaugural de Marianne Hoayek, directrice du bureau exécutif de la Banque du Liban (BDL), étaient révélateurs de la satisfaction générale affichée par les organisateurs de la troisième édition du BDL Accelerate, inauguré hier au Forum de Beyrouth. Près de 23 000 visiteurs, quatre fois plus que l'an dernier, sont attendus lors de cette manifestation, qui réunit pendant trois jours des centaines d'exposants, des investisseurs et des entrepreneurs afin d'inspirer la nouvelle génération de start-up technologiques libanaises.

Le BDL Accelerate est aussi une vitrine pour la circulaire n°331 émise par la BDL en 2013, qui autorise les banques à investir dans l'économie de la connaissance, via une garantie à 75 % des montants investis. « Le but de cette circulaire est de créer un nouveau secteur qui offre des opportunités d'emploi pour les Libanais et de rendre ainsi l'économie plus compétitive », a souligné lors de son discours le gouverneur de la BDL, Riad Salamé. Une économie dont les entrepreneurs ont été invités « à réécrire les codes et les règles » par Nicolas Chammas, président de l'Association des anciens du Massachusetts Institute of Technology (MIT).

« Effet boule de neige »

La star de la cérémonie était sans conteste l'inventeur de l'iPhone et de l'iPod, Tony Fadell, dont les origines libanaises ont été soulignées par les organisateurs. « Ma famille a émigré aux États-Unis au début du XXe siècle de Zahlé », explique celui qui a fait carrière dans la Silicon Valley et dont c'est la deuxième visite au Liban depuis près de 20 ans. Selon lui, tous les éléments importants pour lancer une économie basée sur les nouvelles technologies sont réunis au Liban. De l'accès à de nouveaux marchés à la présence de ressources humaines qualifiées, en passant par l'accès au financement. Un accès ultérieurement renforcé, comme rappelé par Riad Salamé, par le fait que la BDL a relevé le plafond d'investissement des banques dans l'économie de la connaissance de 3 % à 4 % de leurs fonds propres. Cela dégagerait ainsi 650 millions de dollars, a souligné le président de l'Association des banques du Liban, Joseph Torbey, contre les 400 millions théoriquement mis à disposition lors de l'émission de la circulaire n°331.

De gauche à droite : Joseph Torbey, président de l'Association des banques du Liban, Riad Salamé, gouverneur de la BDL, Tony Fadell, inventeur de l'iPhone et de l'iPod, Nicolas Chammas, président de l'Association des anciens de MIT, et Marianne Hoayek, directrice du bureau exécutif de la BDL. Photo D.R.

« C'est une excellente nouvelle », glisse à *L'Orient-Le Jour* l'ancien ministre Nicolas Sehnaoui, président du conseil d'administration de l'accélérateur anglo-libanais l'UK Lebanon Tech Hub. Selon lui, les start-up – dont il évalue la valorisation globale à 500 millions de dollars au Liban – ont besoin d'attirer des sommes importantes pour consolider la confiance dans le secteur et créer un effet « boule de neige ». Selon Henri Asseily, cofondateur du fonds d'investissement libanais Leap Ventures, ce relèvement du plafond d'investissement des banques va « augmenter les liquidités » disponibles. « D'autres banques seront incitées à s'engager auprès des start-up », ajoute celui dont le fonds d'investissement a déjà investi la moitié de son capital de 71 millions de dollars.

« Antidouleur »

Grâce à cette combinaison de facteurs, les entrepreneurs libanais devraient être prêts à s'attaquer à trouver des solutions aux nombreux problèmes – comme ceux des infrastructures – qui minent leur pays, souligne Tony Fadell. « Réfléchissez d'abord à ce que vous pouvez accomplir chez vous », conseille-t-il. « Le but n'est pas de reproduire des produits tape-à-l'œil comme ceux qui sortent de la Silicon Valley. » Autre conseil répété à plusieurs reprises par l'entrepreneur vedette, se concentrer sur les « antidouleur » et non les « vitamines » : « Il faut réfléchir à des solutions à des problèmes que le public n'a pas encore identifiés, tout le monde sait qu'il doit trouver un remède lorsqu'il ressent une douleur, mais personne ne se sentira obligé de prendre des vitamines. »

Dernier conseil, et non des moindres : « Apprenez aussi à accepter les échecs », souligne celui qui a vécu une de ses premières expériences professionnelles au début des années 90 à General Magic comme un énorme ratage. À l'époque, Tony Fadell était chargé de construire des appareils de communication portatifs, dont « l'ancêtre de l'iPhone, mais 15 ans trop tôt ». « Avec un milliard de dollars d'investissements, nous étions une licorne avant même que le concept n'existe. Mais 4 ans plus tard, nous étions en faillite. » Cela n'a pas empêché les membres de son équipe pendant de se lancer dans des carrières brillantes et de faire partie des fondateurs d'e-Bay ou d'Android, lance-t-il.

Reste toutefois à surmonter encore certains défis. « Il reste encore un décalage important entre l'abondance de l'offre de financements et le flux de « deals » conclus. D'où l'importance des investisseurs et des structures d'accompagnement pour aider les start-up à gagner en maturité et réduire ce décalage », estime Walid Mansour, associé gérant de l'investisseur en capital-risque MEVP. Mais l'enjeu majeur, souligné par tous les acteurs interrogés, demeure la capacité du pays à offrir une connexion Internet digne de ce nom. « J'espère que le Liban va rapidement moderniser l'infrastructure des télécommunications », a ainsi déclaré Joseph Torbey, « sinon les jeunes partiront vers d'autres pays où ils sont mieux servis ». Soit le résultat inverse de celui proclamé par les promoteurs de la circulaire N°331.

الأنباء
الجمعة ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦

سلامة في «موتمر مصرف لبنان لتسريع الاعمال ٢٠١٦»:
انتخاب رئيس يمتّن الثقة بالاقتصاد وتشكيل حكومة يستقطب دعماً خارجياً

فاضل حاملاً درعاً تكريمية في حضور سلامة وطربيه وشماس وحديك

طمأن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة إلى أن «انتخاب الرئيس ميشال عون سينعش المؤسسات الدستورية ويمتّن الثقة باقتصادنا، كما أن تشكيل حكومة جديدة سيستقطب المساعدة الخارجية ويحدّ من كلفة الوجود السوري في لبنان التي نقدّرها بـ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي»، وكشف أن «الموجودات الخارجية لمصرف لبنان حققت رقماً قياسياً تجاوز الـ ٤٠ مليار دولار، ما يضفي استقراراً على الليرة اللبنانية وعلى معدلات الفائدة. وفي هذا السياق، أبدت المؤسسات المالية الأجنبية اهتماماً متزايداً بأدواتنا السيادية، فتخطّت عمليات الشراء من قبل صناديق الاستثمار الأجنبية الـ٤ مليارات دولار بالفوائد السارية».

وقائع المؤتمر

افتتح مصرف لبنان أمس مؤتمره الدولي السنوي الثالث لتسريع الأعمال والخاص بالشركات الناشئة BDL Accelerate ٢٠١٦، في الـفوروم دو بيروت، ويعتبر هذا الحدث الأكبر والأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول حوض المتوسط على ثلاثة أيام سيجمع أهمّ الشخصيات والمتحدّثين العالميين، ليختتم نشاطاته في السبت ٥ الجاري.

ويشارك في المؤتمر هذا العام أكثر من ٢٠٠٠٠ زائر، بينهم ما لا يقلّ عن ٣٠٠٠ مشارك اجنبي و٤٠٠٠ مهني و٣٠٠٠ رائد اعمال و٢٠٠٠ طالب، حضروا حلقات عمل ونقاشات ومداخلات ممتدّة على أكثر من ٩٠ منصّات تواصل، أما الضيف الأبرز في BDL Accelerate ٢٠١٦ فهو المتحدث الرئيسي سنيف وزنياك المنقّب بـووز، الشريك المؤسس لشركة أبل Apple وصديق الراحل ستيف جوبز، إلى جانب عدد كبير من المتحدّثين العالميين، وكان لطوني فاضل اللبناني الأصل الذي كان وراء اختراع الأي بود والأي فون ومؤسس شركة Nest التي اشترتها منه غوغل بالمليارات، حلقة نقاش عن الابتكار والتكنولوجيا.

افتتح المؤتمر بكلمة لمديرة المكتب التنفيذي لحاكم مصرف لبنان المؤسس والمنظم للمؤتمر الآنسة ماريان الحويك، رحّبت فيها بالحضور وشدّدت على أهمية انعقاد هذا المؤتمر الدولي «الذي ساهم ومنذ دورته الأولى في تعزيز اقتصاد المعرفة في لبنان وفي تأسيس وتطوير عدد هائل من الشركات الناشئة».

سلامة

ثم ألقى الحاكم سلامة كلمة أكد فيها أن «النجاح الذي حققناه عندما أوجدنا تعاوناً وثيقاً بين القطاع المصرفي ورواد الأعمال بهدف تطوير قطاع اقتصاد المعرفة، ساهم في نشوء شركات مسرّعة للأعمال وحاضنات أعمال، آخرها Smart ESA، فضلاً عن عدد من الصناديق والشركات الناشئة».

ورأى أن نجاح رواد الأعمال في لبنان هو نجاح للبنانيين اجمعين لدى استخدام التمويل المتوفر بموجب التعميم رقم ٣٣١ والاستفادة من ضمانة مصرف لبنان، يجب ان تكون شركاتكم شركات لبنانية عاملة في لبنان ويتوجب على المصارف المهتمة بالاستثمار أن تتأكد من أنها تستثمر اموالها طبقا لأحكام هذا التعميم.

وتابع سلامة: يطلق مصرف لبنان مبادرات لتطوير القطاع الرقمي في لبنان، بالاعتماد على التعاون الدولي والتواصل مع الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا وأخذ مجراه، على أمل أن تؤدي مقاربتنا إلى تعزيز هذا القطاع الواعد. لقد رفعنا سقف الأموال التي يمكن للمصارف أن تخصصها لتمويل القطاع الرقمي، فأعزنا لها ان تستثمر في هذا القطاع، في ظل الضمانة التي يؤمنها المركزي، حتى ٤٪ من أموالها الخاصة، مقابل ٣٪ سابقا، على أمل أن يستخدم القطاع المصرفي ورواد الأعمال هذه الأموال على النحو الأمثل، لافتاً الى وضع أموال إضافية في تصرف القطاع الرقمي، باعتبار أن نمو الأموال الخاصة للمصارف سيتسارع، نتيجة الهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان.

وأضاف: إن المشهد المالي في المنطقة تغيّر، المخاطر تزايدت، في حين تراجع توفر العملات الأجنبية. من هذا المنطلق، وحرصاً على استقرارنا المالي والنقدي، كان لا بدّ من مواجهة الواقع المستجد وقلب الاتجاه السائد، بخفض المخاطر وزيادة توفر العملات الأجنبية. فبفضل هندسته المالية، تمكّن مصرف لبنان من استقطاب مليارات الدولارات الى لبنان، كما تسارع نمو الودائع المصرفية(...) وحققت الموجودات الخارجية لمصرف لبنان رقما قياسيا تجاوز الـ٤٠ مليار دولار، ما يضفي استقرارا على الليرة اللبنانية وعلى معدلات الفائدة.

وتطرق سلامة الى الملف السياسي فرأى أن تشكيل حكومة جديدة سيستقطب المساعدة الخارجية ويحدّ من كلفة الوجود السوري في لبنان التي نقدرها بـ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي.

طربيه

من جهته، حيّا رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه «المبادرة التي قام بها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في حثّ الشركات الناشئة على التقدم لدعم الاقتصاد اللبناني»، وعبّر أيضاً عن «سعادة القطاع المصرفي اللبناني في انتخاب رئيس جمهورية جديد»، قائلاً: «نأمل أن يدعم هذا الإنجاز اليوم رواد الأعمال اللبنانيين. الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة فقد زادت التوعية حول أهمية الدور الفعّال لتأسيس الشركات الصغيرة خلال السنوات الأخيرة وهدفت المبادرات إلى دعم الابتكار في المدارس والجامعات من خلال تنظيم المسابقات وتؤدي شركات رأس المال الاستثماري دوراً فاعلاً في تأمين التمويل اللازم وجمعت مبلغاً كبيراً من المال للتمويل الشركات الناشطة في قطاع المعلومات وتكنولوجيا التواصل وطوّرت هذه الشركات أعمالها لمساعدة رواد الأعمال على تحويل أفكارهم إلى منتجات، عمليات وخدمات».

حضور مفاجئ للحريري

فاجأ رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري الحضور في مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال ٢٠١٦، بزيارة جال خلالها برفقة حويك وفاضل على كل الشركات العارضة، حيث كان لعدد من العارضين بعض الأحاديث المقتضبة معه.

شماس

اما رئيس جمعية تجار بيروت ورئيس جمعية خرّيجي جامعة MIT الأميركية نقولا الشماس فأشار في كلمته بالتعميم ٣٣١ الصادر عن مصرف لبنان الذي مهّد الطريق لقيام اقتصاد المعرفة المستدام في لبنان والذي سهّل مشاركة كافة أطرافه من رواد أعمال، جامعات، مستثمرين ومصرفيين في عالم واحد وهو النظام الايكولوجي او الـEcosystem اي ركيزة اقتصاد المعرفة، إضافة إلى أن تعميم مصرف لبنان ساهم في ضخ الاموال لدعم الشركات الناشئة وتأسيسها والتي وصلت قيمتها إلى ٥٠٠ مليون دولار اميركي، وفي كلمته قارن شماس بين الطبقة السياسية ورؤاد الأعمال.

فاضل

واختتم الحفل الافتتاحي، اللبناني الأصل الذي كان وراء اختراع الـ«اي بود» و«الـ«اي فون»، ومؤسس شركة Nest طوني فاضل الذي استذكر في كلمته، فترة طفولته في منطقة زحلة «حيث تأسس حلمه برفع اسم لبنان عالمياً فلبنان بلد مصدّر للطاقات الإبداعية في ميادين عديدة وعلى رأسها قطاع الأعمال»، وأشار فاضل إلى أن «نجاحه خارجاً هو نجاح لبنان، مسقط رأسه حيث الذكريات والحلم الذي تحوّل حقيقة».

درع تقديرية

بعد انتهاء الكلمات قدّمت حويك درعاً تقديرية إلى فاضل باسم «مؤتمر تسريع الأعمال ٢٠١٦»، في حضور الحاكم سلامة وطربيه وشماس.

وبعد انتهاء حفل الافتتاح، عُقدت حلقة نقاش مطوّلة مع فاضل تشارك خلالها والحضور سنوات خبرته في عالم الشركات الناشئة وقطاع التكنولوجيا والمعرفة، وأعطى مجموعة نصائح وإرشادات للحاضرين حول كل مراحل تأسيس الشركات الناشئة.

حضور مفاجئ للحريري

فاجأ رئيس الحكومة المكلّف سعد الحريري الحضور في مؤتمر مصرف لبنان لتسريع الأعمال ٢٠١٦، بزيارة جال خلالها برفقة حويك وفاضل على كل الشركات العارضة، حيث كان لعدد من العارضين بعض الأحاديث المقتضبة معه.

الشرق
الجمعة ٤ تشرين الثاني ٢٠١٦

الحريري فاجأ المشاركين في المؤتمر الدولي السنوي الثالث لتسريع الأعمال في بيروت

سلامة: إنتخاب عون يمتن الثقة باقتصادنا وتشكيل الحكومة سيستقطب مساعدات خارجية

حاكم المركزي متحدثا

الحريري لدى وصوله الى الفيروم دي بيروت

الخطوات الدستورية الأخيرة على مسلوي انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية وتكليف الرئيس سعد الحريري بتشكيل الحكومة الجديدة، كانت لها أصداء إيجابية في المؤتمر الدولي السنوي الثالث لتسريع الأعمال والخاص بالشركات الناشئة والتي بدأ أعماله أمس في بيروت.

وقد أن حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أوضح في الجلسة الإفتتاحية أن «إنتخاب عون سيدعش المؤسسات الدستورية ويمتن الثقة باقتصادنا كما أن تشكيل حكومة جديدة سيستقطب المساعدة الخارجية، ويعد من كلفة الوجود السوري في لبنان (...)».

وكانت علامة لافتة، الزيارة التي فاجأ بها الرئيس الحريري الحاضرين في المؤتمر حيث جال على المشاركات المعروضة.

افتتح مصرف لبنان مؤتمره الدولي السنوي الثالث لتسريع الأعمال والخاص بالشركات الناشئة أمس في الـ «فوروم دو بيروت»، ويمتد هذا الحدث الأكبر والأكثر تأثيرا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودول حوض المتوسط، على ثلاثة أيام بمشجع أهم الشخصيات والمستثمرين العالميين ليختتم نشاطاته غدا السبت.

ويشارك في المؤتمر هذا العام أكثر من 2000 زائر، بينهم ما لا يقل عن 300 مشارك أجنبي و400 مهني و3000 رائد أعمال و2000 طالب.

حضيرا حلقات عمل ونقاشات ومداخلات ممتدة على أكثر من 8 منصات تواصل. أما الضيف الأبرز في المؤتمر فهو المتحدث الرئيسي ستيف وزنياك العقلب بـ«ووز» الشريك المؤسس لشركة أبل Apple وصديق الراحل ستيف جوبز إلى جانب عدد كبير من المتحدثين العالميين. وكان لطوني فاضل اللبناني الأصل الذي كان وراء اختراع الآي بود والآي فون ومؤسس شركة Nest التي اشترتها منه غوغل بالمليارات، حلقة نقاش عن الابتكار والتكنولوجيا.

افتتح المؤتمر بكلمة لمديرة المكتب التنفيذي لحاكم مصرف لبنان المؤسس والمنظم للمؤتمر، الآنسة مارييان الحويك. رحبت فيها بالحضور وشددت على أهمية انعقاد هذا المؤتمر الدولي الذي ساهم وعلى مدى دورته الأولى في تعزيز اقتصاد المعرفة في لبنان وفي تأسيس وتطوير عدد هائل من الشركات الناشئة.

ثم ألقى سلامة كلمة قال فيها «إن النجاح الذي حققناه عندما أوجدنا تعاونا وثيقا بين القطاع المصرفي ورواد الأعمال بهدف تطوير قطاع اقتصاد المعرفة، ساهم في نشوء شركات مبتكرة للأعمال وحاضنات أعمال، آخرها BSA Smart، فضلا عن عدد من المسابيع والشركات الناشئة». وأضاف أن «الضمانات التي يقدمها مصرف لبنان للمصارف تهدف إلى إنشاء قطاع يؤمن فرص عمل للبنانيين ويعزز فعالية الاقتصاد اللبناني وقدرته التنافسية».

وتابع «أسسوا الشركات في لبنان وانتجوا في لبنان، ثم صدروا بالطريقة الفضلى، عبر المنطقة والعالم».

يطلق مصرف لبنان مبادرات لتطوير القطاع الرقمي في لبنان، بالإعتماد على التعاون الدولي، التواصل مع الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا وفرنسا يأخذ مجراه. على أمل أن تؤدي مقاربتنا إلى تعزيز هذا القطاع الواعد».

أضاف «لقد رفعنا سقف الأموال التي يمكن المصارف أن تخصصها لتمويل القطاع الرقمي فأجزنا لها أن تستثمر في هذا القطاع، في ظل الضمانة التي يؤمنها المركزي، حتى ٤٪ من أموالها الخاصة مقابل ٢٪ سابقا.

وتابع «من جهة أخرى، حفزت الموجودات الخارجية لمصرف لبنان رقما قياسيا تجاوز الـ٤٥ مليار دولار، ما يضفي استقرارا على الثيرة اللبنانية وعلى معدلات الفائدة.

وفي هذا السياق، أبدت المؤسسات المالية الأجنبية اهتماما متزايدا بأدواتنا السيادية، فتخطت عمليات الشراء من قبل مصارف الإستثمار الأجنبية الـ٥ مليارات دولار بالفوائد السارية».

وقال «إن انتخاب الرئيس ميشال عون سيدعش المؤسسات الدستورية ويمتن الثقة باقتصادنا».

كما أن تشكيل حكومة جديدة سيستقطب المساعدة الخارجية ويحد من كلفة الوجود السوري في لبنان التي نقدرها بـ١٪ من إجمالي الناتج المحلي».

من جهته، حيا رئيس جمعية المصارف في لبنان، جوزف طربيه المبادرة التي قام بها حاكم مصرف لبنان في حث الشركات الناشئة على التقدم لدعم الاقتصاد اللبناني، وعبر أيضا عن سعادة القطاع المصرفي اللبناني في انتخاب رئيس جمهورية جديد قائلا «نأمل أن يدعم هذا الإنجاز اليوم رواد الأعمال اللبنانيين، الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، لقد زادت التوعية حول أهمية الدور الفعال لتأسيس الشركات الصغيرة خلال السنوات الأخيرة ودفعت نفسه بالمنطلبات الدولية الجديدة المتعلقة برأس المال والمخاطر».

وأوضح «لذا نقصد هنا القروض الجديدة بالليرة اللبنانية وليس تحويل القروض الموجودة بالدولار إلى قروض بالليرة اللبنانية».

وتابع «من جهة أخرى، حققت الموجودات الخارجية لمصرف لبنان رقما قياسيا تجاوز الـ٤٥ مليار دولار، ما يضفي استقرارا على الثيرة اللبنانية وعلى معدلات الفائدة.

وفي هذا السياق، أبدت المؤسسات المالية الأجنبية اهتماما متزايدا بأدواتنا السيادية، فتخطت عمليات الشراء من قبل مصارف الإستثمار الأجنبية الـ٥ مليارات دولار بالفوائد السارية».

وقال «إن انتخاب الرئيس ميشال عون سيدعش المؤسسات الدستورية ويمتن الثقة باقتصادنا».

كما أن تشكيل حكومة جديدة سيستقطب المساعدة الخارجية ويحد من كلفة الوجود السوري في لبنان التي نقدرها بـ١٪ من إجمالي الناتج المحلي».

من جهته، حيا رئيس جمعية المصارف في لبنان، جوزف طربيه المبادرة التي قام بها حاكم مصرف لبنان في حث الشركات الناشئة على التقدم لدعم الاقتصاد اللبناني، وعبر أيضا عن سعادة القطاع المصرفي اللبناني في انتخاب رئيس جمهورية جديد قائلا «نأمل أن يدعم هذا الإنجاز اليوم رواد الأعمال اللبنانيين، الشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، لقد زادت التوعية حول أهمية الدور الفعال لتأسيس الشركات الصغيرة خلال السنوات الأخيرة ودفعت العبارات إلى دعم الابتكار في المدارس والجامعات من خلال تنظيم المسابقات».

ودعا كل الأطراف المعنية بالشركات الناشئة إلى اغتنام الفرصة لتطوير الرؤى وتطوير الأعمال الجديدة بهدف نقدم المجتمعات والاقتصادات.

أما رئيس جمعية تجار بيروت ورئيس جمعية خريجي جامعة MIT الأميركية، نقولا شماس، فأشاد في كلمته بالتصميم الـ٣٣ الصادر عن مصرف لبنان الذي مهد الطريق نقيام اقتصاد المعرفة المستدام في لبنان والذي سهل مشاركة كافة أطرافه من رواد أعمال جامعات، مستثمرين ومحترفين في عالم واحد وهو النظام الإيكولوجي أو Ecosystem أي ركيزة اقتصاد المعرفة.

إضافة إلى أن تعميم مصرف لبنان ساهم في ضخ الأموال لدعم الشركات الناشئة وتأسيسها والتي وصلت قيمتها إلى 500 مليون دولار أميركي.

واختتم الحفل الافتتاحي للمؤتمر اللبناني الأصل الذي كان وراء اختراع الآي بود والآي فون ومؤسس شركة Nest طوني فاضل.

وبعد انتهاء الكلمات قدمت الآنسة حويك درعا تقديرية إلى فاضل باسم «مؤتمر تسريع الأعمال 2016».

وبعد انتهاء حفل الافتتاح عقدت حلقة نقاش مفتوحة مع فاضل شارك خلالها والحضور سنوات خبرته في عالم الشركات الناشئة وقطاع التكنولوجيا والمعرفة.

وقد فاجأ رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري الحضور بزيارة مفاجئة جال خلالها برفقة الآنسة الحويك وفاضل على كل الشركات العارضة.

بين اليسار طربيه، سلامة، فاضل، شماس والحويك

طربيه متحدثا

L'Orient LE JOUR

Samedi 29 Octobre 2016

Le patronat et le secteur bancaire saluent le probable déblocage de l'élection présidentielle

Le président des organismes économiques (OE, une organisation patronale) et PDG de la Fransabank, Adnane Kassar, a salué hier dans communiqué « l'accord des forces politiques pour l'élection d'un président de la République, qui aura sans doute un impact positif sur la situation économique et les secteurs productifs ».

Le 20 octobre, Saad Hariri a officialisé son soutien à la candidature à la présidence de la République de Michel Aoun. Cet accord devrait permettre à M. Aoun d'être élu lundi lors de la 46e séance parlementaire consacrée à l'élection présidentielle.

M. Kassar a par ailleurs estimé que l'une des premières missions du nouveau président sera de « nouer de meilleures relations avec les pays membres du Conseil de coopération du Golfe (CCG), afin de redynamiser l'économie grâce au retour des touristes et investisseurs de ces pays au Liban ».

Le 23 février, Riyad avait appelé ses ressortissants à ne pas se rendre au Liban ou à quitter le pays, avant d'être imité par ses affidés du Conseil de coopération du Golfe (CCG) – les Émirats arabes unis, le Qatar, le Koweït et Bahreïn. Aucune annonce officielle d'une levée de cette mesure n'a encore été faite à ce jour.

Pour rappel, les OE avaient appelé le 6 septembre toutes les entreprises libanaises « à ne pas travailler pendant 15 minutes » pour dénoncer l'impact de la paralysie politique sur la situation économique. Ils avaient ensuite reporté à deux reprises cette manifestation avant de décider finalement son annulation dans l'attente « des résultats des consultations politiques ».

Les banques, « grands bénéficiaires »

De son côté, le président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, a affirmé dans un entretien accordé à l'agence al-Markaziya que « le secteur bancaire sera le plus grand bénéficiaire de l'élection d'un président de la République ». « La résolution de la crise économique sera le premier objectif du président élu et du nouveau gouvernement, a-t-il ajouté. Les deux ans et demi de paralysie politique ont constitué un dangereux signal pour les investisseurs, qui a été perçu par les grandes puissances et les États traitant avec les pays du Moyen Orient », a déploré M. Torbey.

Il est par ailleurs revenu sur la visite mi-octobre d'une délégation de l'ABL aux États-Unis. « Il est important que le secteur bancaire libanais maintienne un dialogue permanent avec les banques correspondantes. Cela leur permet de nous tenir au courant des derniers développements de la législation internationale et comment s'y conformer. Les banques correspondantes peuvent être exposées à des sanctions internationales si le Liban ne se conforme pas aux normes internationales, c'est pourquoi le Parlement a voté dernièrement les lois financières », a résumé M. Torbey.

Le Parlement a voté lors de la session législative du 19 octobre, dite de nécessité économique, quatre lois visant à permettre au Liban de se conformer aux normes internationales sur la transparence fiscale. La première redéfinit la procédure d'échange d'informations fiscales sur demande et autorise désormais la signature, par le ministre des Finances, puis la ratification par le gouvernement, de deux conventions de l'OCDE ; la deuxième définit la résidence fiscale ; la troisième interdit les actions aux porteurs et la quatrième détaille les obligations légales des fiduciaires (« trustees »).

THE DAILY STAR
LEBANON
Friday, October 28, 2016

Unnamed actors finance armed groups: Torbey

Top banker accuses certain 'quarters' of illegal activity, but says banks are clean

BEIRUT: A leading banker Thursday accused some unnamed "quarters" of using terrorism to finance and arm militant groups to achieve dangerous policies and agendas.

"If we move from theoretical talk to practical talk, there is grand malicious political [behavior] on the issue of terrorism and combating terrorism. We are talking about terrorist organizations and terrorist groups that strive to impose their agendas on nations and people, but we are not talking about countries.

"If we look at the Middle East, we will notice that most of the funding for the organizations does not come from banks or through them, but mostly comes from quarters which sit at the table and talk about peace, justice and human rights. But behind the curtain, they [quarters] use terrorism as means to execute extremely dangerous policies and agendas," the executive chairman of Union of Arab Bankers, Joseph Torbey, said during the opening of a conference on anti-money laundering compliance.

Torbey did not name the "quarters" or parties that allegedly finance and arm military groups in the region.

This is the first time Torbey or any leading banker publically has accused parties of funding armed groups for ulterior motives.

He reiterated that Lebanese and Arab banks are earnestly working to combat terrorism financing and money laundering.

Torbey said that the UAB has organized several conferences, forums and workshops over the past five years to discuss the best ways to combat terrorism funding.

He added that Arab banks have established strong ties with the U.S. Treasury Department, International Monetary Fund and World Bank to activate the international treaties on anti-terrorism funding.

"We are also seeking effective international cooperation in the field of exposing and combating terrorism-funding cases because these crimes have become cross-border and affect many countries around the world," Torbey said.

He revealed that Arab banks intend to conduct more studies to identify the size and nature of such financial crimes and their main causes. "This will help us to bener understand these types of crimes and to take preventive measures," he said.

Wissam Fattouh, the UAB's secretary-general, reminded the participants about the conferences, workshops and training programs organized by the UAB and other organizations on the issues of money laundering and terrorism funding.

'There is grand malicious political [behavior] on the issue of terrorism'

He also talked about the partnership between the private and public sector in the efforts to stem the tide of terrorism funding the region.

For his part, Abdul Hafiz Mansour, secretary of the Special Investigation Commission, said Lebanon has, over the past two years, enacted several laws to combat money laundering and terrorism funding.

He gave a list of the main laws approved by Parliament in 2015.

Lebanese bankers insist that the country has complied with most international resolutions and decisions to combat terrorism funding.
– *The Daily Star*

النهار

الثلثاء ١٨ تشرين الاول ٢٠١٦

إشادة بامتثال المصارف اللبنانية في اجتماعات وفد الجمعية في الولايات المتحدة
طربيه: المصارف المراسلة مطمئنة والتفاوض مريح ومن الضروري إقرار التشريعات

"النهار"

شكّلت الزيارة التي قام بها وفد مصرفي ضمّ 30 مصرفياً لبنانياً الى الولايات المتحدة الأميركية، للمشاركة في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين والتي انعقدت في واشنطن بين 1 تشرين الأول الفائت و5 منه، مناسبة لاطلاع مراكز القرار المالي والمصرفي الكبرى في العالم على أهم الاجراءات التي اتخذها لبنان في الفترة الماضية بما يخص رفع مستوى الامتثال لديه، اضافة الى تأكيده التزام لبنان كل التشريعات والقوانين الدولية وفي مقدمها الاميركية.

الاجتماعات الاخيرة لصندوق النقد في واشنطن.

> القطاع المصرفي اللبناني أصبح قدوة تستعملها السلطات المالية والمصرفية الاميركية لتأكيد كيفية حسن سير عملية الامتثال ليس في المنطقة فحسب وانما في العالم

ترأس وفد جمعية المصارف الى هذه الاجتماعات رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه الذي أكد لـ "النهار" أن هذه الزيارة تندرج أيضاً في سياق الخطوات المستمرة التي تتخذها جمعية المصارف للتنسيق والحوار مع المراجع المالية والمصرفية في الولايات المتحدة، بالإضافة الى تأكيد هذه الروابط المهمة مع اصحاب القرار المالي والمصرفي لما لهذه الخطوات من انعكاسات إيجابية على القطاع المصرفي اللبناني. وفي هذا السياق، يؤكد طربيه ان الجانب الاميركي، بكل مراكزه المالية والمصرفية والسياسية، يطلع بدقة على سير العمل المصرفي والمالي في لبنان وثمة ارتياح كبير تجاه التقدم الذي حصل في هذا القطاع في ما يتعلق بالممارسة الحسنة للأنظمة والتشريعات الدولية. اضافة الى التعليم الإيجابي الصادر عن حاكم مصرف لبنان في ما يتعلق بالامتثال عموماً. من هنا، يؤكد طربيه ان القطاع المصرفي اللبناني أصبح قدوة تستعملها السلطات المالية والمصرفية الاميركية لبرهان وتأكيد كيفية حسن سير عملية الامتثال ليس في المنطقة فحسب وانما في العالم، وهذا ما سمعه الوفد اللبناني خلال إجتماعات في واشنطن. وقد نظّمت جمعية المصارف بالتعاون مع مجموعة " فايننشال تايمز" حفل استقبال تميّز بحضور مصرفي لافت من المصارف التي تتعامل معها المصارف اللبنانية في شتى أنحاء العالم. وقد عقد وفد من مجلس إدارة الجمعية لقاءات عمل في واشنطن مع بعض كبار المسؤولين المعنيين بالشأنين المصرفي والمالي في وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية ولجنتي الخدمات المالية والشؤون الخارجية في مجلس النواب والشيوخ. وبحسب طربيه، أكد المسؤولون الاميركيون موقفهم الداعم والمساند للبنان وأهمية الحفاظ على استقراره الذي يستند برأيهم إلى ركيزتين: القطاع المصرفي والجيش اللبناني. كذلك شهدت هذه اللقاءات إشادات إضافية بدور القطاع المصرفي الرائد لجهة حسن احترامه للقواعد المصرفية العالمية، ومنها خصوصاً تلك المتعلّقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. والى نيويورك حيث عقد وفد جمعية المصارف إجتماعات عمل مع المسؤولين التنفيذيين وكبار الموظفين المتخصصين في الالتزام والتحقق ضمن المصارف الأميركية الأساسية المراسلة للمصارف اللبنانية، وهي تحديداً "ستاندرد تشارترد بنك"، "بنك أوف نيويورك"، "سيتي بنك"، و"جي. بي مورغان"، اضافة الى اجتماع موسّع في البنك الفيدرالي الأميركي في نيويورك. وتركّز النقاش خلال هذه اللقاءات على آليات عمل المصارف اللبنانية في ما يتعلق بالتزام المعايير والقواعد التي تعتمدها المصارف الأميركية نفسها، خصوصاً في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وأبدى هؤلاء المسؤولون ارتياحهم لشفافية التعامل مع المصارف اللبنانية ولسرعة التجاوب مع الإيضاحات التي يطلبونها، كما سمع الوفد اللبناني تأكيداً عن أهمية تعزيز العلاقات مع المصارف المراسلة واستمراريتها وتقويتها أكثر. وبحسب طربيه، من أهم نتائج هذه الزيارة أيضاً تأكيد

> طمأن المسؤولون الأميركيون في الكونغرس والإدارة وبنك الاحتياطي الفيدرالي والمصارف الى مكانة لبنان واستقراره وسلامة العمل المصرفي فيه

المصارف المراسلة والقيمين عليها بالإضافة الى المسؤولين في كبرى المصارف الاميركي على أن لبنان قليل المخاطر بالنسبة اليهم والتعامل مع قطاعه المصرفي سهل ومريح. كما سادت الزيارة أي تعزيز مكانة لبنان المالية في المنظومة المصرفية العالمية رغم كل التحديات الإقليمية المحيطة بلبنان. وكانت مناسبة طمأن خلالها المسؤولون الأميركيون في الكونغرس والإدارة وبنك الاحتياطي الفيدرالي والمصارف المراسلة في نيويورك الى مكانة لبنان واستقراره وسلامة العمل المصرفي فيه.

وفي سياق غير بعيد، اعتبر طربيه أنه ينبغي على مجلس النواب الاسراع في إقرار التشريعات المالية والمصرفية المطلوبة وبخاصة ما يتعلق باتفاق التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية، مما يحمي قطاعه المصرفي وعلاقات المصارف بالنظام المصرفي الدولي. وأكد ان لبنان بدأ تنفيذ التبادل التلقائي للمعلومات الضريبية مع المصارف الاميركية بتنفيذه قانون "فاتكا" الاميركي، والمطلوب اليوم هو نقل هذا التنفيذ الى مستوى أوسع ليشمل كل المصارف العالمية تنفيذاً لتوصيات المنتدى الدولي لمنظمة التنمية الاقتصادية.

وفي سياق آخر، نفى طربيه كل المعلومات التي تحدثت في الفترة الماضية عن لوائح عقوبات جديدة قد تطاول بعض المؤسسات والافراد في لبنان، مؤكداً ان إجراء كهذا لا يمكن لأحد التكهن به، مؤكداً مرة جديدة أن القطاع المصرفي اللبناني غير مستهدف، وهو قوي ويرهن عن متانة وامتثال وحضن نفسه بالتشريعات والقوانين والتعاميم اللازمة التي جعلت منه قطاعاً يحتذى به.

وبالعودة الى زيارة وفد جمعية المصارف، أقامت السفارة اللبنانية في العاصمة الأميركية واشنطن عشاء على شرف حاكم مصرف لبنان والوفود المصرفية واللبنانية الدولية وعلى رأسها الاميركية، بحضور بعض كبار المسؤولين الأميركيين المعنيّين بالشأن اللبناني من وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية ومجلس الأمن القومي.

السفير

الثلثاء ٢٧ ايلول ٢٠١٦

رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه

القطاع المصرفي ملتزم المعايير الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وتبييض الأموال

أكد رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه ان دور القطاع المصرفي سيبقى اساسياً ورئيسياً في تمويل الاقتصاد اللبناني واحتياجات الدولة، مشيراً إلى ان حصة القطاع المصرفي المحلي من التمويل تشكل حوالي 51.3 في المئة من الدين، مؤكداً أن هذه الحصة بدأت بالتراجع واعتبر طربيه ان موضوع العقوبات الأميركية قضية شائكة، مشيرا إلى ان السلطات الاميركية أكدت عدم استعدافها للمصارف اللبنانية معتبراً ان المصارف اللبنانية ملتزمة كل المعايير الدولية في مكافحة تبييض الأموال بل الإرهاب.

رد طربيه على اسئلة السفير فكان الحوار الآتي:

● هل يبقى القطاع المصرفي للصدر الأول لتمويل الاقتصاد اللبناني وتمويل احتياجات الخزينة؟

○ سيبقى القطاع المصرفي اللبناني، على المدى المتوسط، الممول الرئيسي للدولة اللبنانية كما كان الحال في ربيع القرن الاخير أكان في فترات الازدهار أو في فترات الركود الاقتصادي على حدّ سواء. وقد شكّلت حصّة القطاع المصرفي المحلّي 51.39٪ من إجمالي الدين العامّ كما في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. إلّا أنّ هذه الحصّة قد بدأت بالتراجع خلال الأونة الأخيرة، وذلك تلبية لمطالب وكالات التصنيف الدولية، والتي تشدّد باستمرار على ضرورة تخفيض مستوى تعرّض المصارف للديون السيادية.

ولا يخفى دور المصارف في تمويل مختلف الجهات التي تكوّن الاقتصاد المحلّي، معتمدة دوماً منتجات وخدمات لدعم القطاعات الإنتاجيّة والشركات على مختلف أحجامها من جهة، ولتحفيز حركة الاستثمار من جهة أخرى، وتعمل المصارف جاهدةً لرصد الشركات التي تتمتّع بآفاق نموّ واعدة، خاصّة الشركات الصغيرة والمتوسّطة الحجم، والتي من المرتقب أن تخلق فرص عمل جديدة خلال فترة توسّعها الأمر الذي يؤدّي إلى تحريك العجلة الاقتصادية. وقد ارتفعت التسليفات إلى القطاع الخاصّ بنسبة 8.00٪ سنوياً لتصل إلى 55.88 مليار د.أ. مع نهاية شهر حزيران 2016. يجدر الذكر أنّ مصرف لبنان قد لعب دوراً أساسياً في دعم نموّ تلك التسليفات من خلال الرزم التحفيزيّة التي أطلقها منذ العام 2013، والتي بشّح من خلالها خطوط التمانية في المصارف بمعدّلات فائدة متدنّية لا تتخطى الـ٢٪ تهدف إلى دعم حركة التسليف ونشاط قطاعات اقتصاديّة مختلفة كالقطاعات الإنتاجيّة وقطاع السكن والبحث والتطوير والمشاريع الصديقة للبيئة للذكر لا الحصر.

العقوبات الأميركية

● رداً على سؤال حول العقوبات الأميركيّة على القطاع المالي والمصرفي اللبناني هل أثرت هذه العقوبات على النشاط في لبنان وانتشار المصارف في الخارج؟

○ اجاب طربيه:

- يشكل موضوع العقوبات الأميركية موضوعاً دقيقاً وحساساً تعامل معه القطاع المصرفي اللبناني وفقاً لتوجيهات السلطة النقدية التي لها اليد الطولى في رسم الإطار الدقيق للتعامل مع هذا الموضوع ذي الطابع الدولي. من جهة أخرى، فإن السلطات الأميركية قد أكدت عدم استهدافها القطاع المصرفي اللبناني ولا أية شريحة من الشعب اللبناني، مما سهل مقاربة الموضوع من المصارف بروح عملية وموضوعية مع الإشارة بأن القطاع المصرفي اللبناني ملتزم بكامل المعايير الدوليّة لجهة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ويتمتّع بإطار قانوني وتشريعي ورقابي صارم وحذر في هذا المجال. فبالإضافة إلى القانون رقم 44 الصادر عن مجلس النوّاب حول مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، والتعميم الأساسي رقم 83/القرار رقم 7818 الصادر عن مصرف لبنان حول نظام مراقبة العمليّات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وسلسلة التعاميم الوسيطة الصادرة أيضاً عن مصرف لبنان بشكل دوري، تلعب هيئة التحقيق الخاصّة دوراً مهماً في رصد عدد حالات تبييض الأموال المشتبه بها في لبنان والتحقيق بها بهدف معالجتها. يجدر الذكر أنّه قد تمّ شطب لبنان من لائحة الدول غير المتعاونة في محاربة تبييض الأموال منذ العام 2002، وذلك بفضل الإجراءات المتّخذة من قبل الحكومة ومصرف لبنان لمراقبة حركة الأموال الوافدة إلى المصارف اللبنانيّة.

العلاقة مع مصرف لبنان

وحول العلاقة مع مصرف لبنان قال طربيه:

○ تندرج طبيعة علاقة المصارف اللبنانيّة مع مصرف لبنان تحت إطار الحرص على التزام هذا القطاع بالقوانين والمعايير الدولية وذلك بهدف الحفاظ على صورة القطاع المصرفي أمام المجتمع الدولي وتجنّب تعريضه لأيّة مخاطر محتملة نظراً لأهميّة هذا القطاع ودوره المحوري في الاقتصاد الوطني. في هذا السياق، يتبع البنك المركزي سياسة حذرة وحكيمة، مع تعاميم دوريّة تطال المصارف المحليّة العاملة في لبنان وخارجه على حدّ سواء. بدورها، فإنّ المصارف اللبنانيّة قد باتت معروفة بالتزامها في تطبيق معايير الإدارة الرشيدة وإدارة المخاطر بطريقة فعّالة. وعلى التزامها بمختلف المعايير الدوليّة كمعايير بازل 1 و2 و3، الأمر الذي يدعم مرونتها وثقة المستثمرين والمودعين المحليين والأجانب فيها. كما أنّ التزام المصارف اللبنانيّة بمعايير مكافحة تبييض الأموال وبتطبيق قانون الامتثال الضريبي «FATCA» يساهم في تعزيز هذه الثقة وتسهيل معاملاتها في الأسواق الخارجية.

وحول المتغيرات التطورات في المنطقة على القطاع قال طربيه:

○ مما لا شكّ فيه أنّ الاقتصاد اللبناني بمختلف قطاعاته يمرّ بمرحلة دقيقة في ظلّ التوترات السياسيّة والأمنيّة التي تعصف حالياً بالمنطقة، الأمر الذي يثير قلق وكالات التصنيف الدولية. فقد خفّضت وكالة فيتش في 14 تموز 2016 تصنيفها الائتماني الطويل الأمد بالعملة الوطنيّة وبالعملات الأجنبيّة للدولة اللبنانيّة من «B» إلى «B-» مع نظرة مستقبليّة «مستقرّة». من جهة أخرى، حافظت وكالة موديز على تصنيف لبنان السيادي عند مستوى «B2» في 2 حزيران 2016، مؤكّدة نظرتها المستقبليّة «السلبيّة» للبلد. كذلك أبقت وكالة ستاندرد آند بورز في 5 آذار 2016 التصنيف الطويل والقصير الأمد للديون السيادية بالعملات الأجنبيّة والمحليّة للبنان عند «B-» و «B» بالتتالي، مع نظرة مستقبليّة «سلبيّة». وقد عزت

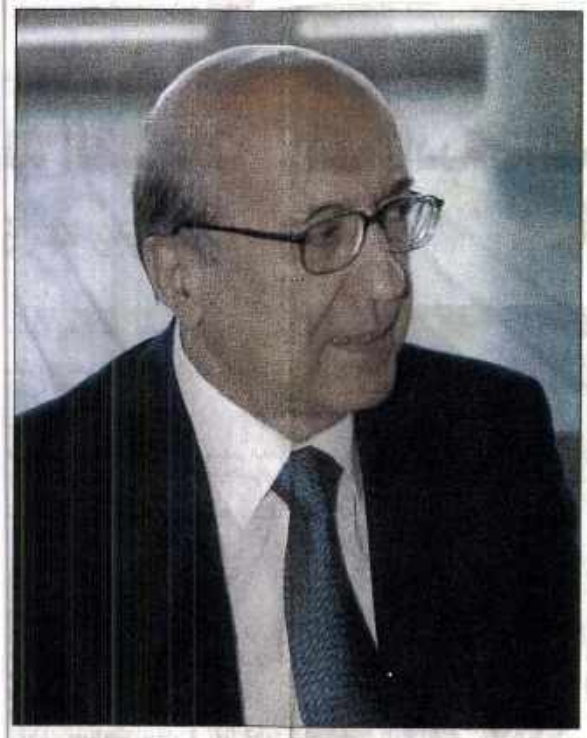

معظم هذه الوكالات تعديلاتها المشار إليها أعلاه إلى المسائل السياسيّة العالقة في البلاد وضعف الماليّة العامّة ومستويات الدين العامّ المرتفعة كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، بالإضافة إلى استمرار تدفّق اللاجئين السوريّين إلى الأراضي اللبنانيّة، وغيرها من الأمور.

في المقابل، لا تزال وكالات التصنيف الدوليّة تشيد بمتانة القطاع المالي والمصرفي اللبناني، والذي نجح بتحقيق أداء ماليّ صلب لغاية النصف الأوّل من هذا العام على الرغم من الاضطرابات المحليّة والإقليميّة، وإن بوتيرة أدنى بقليل من حقبة ما قبل أحداث الربيع العربي والحرب السوريّة. وتأتي هذه المتانة في ظلّ مستويات السيولة والملاءة المرتفعة لدى المصارف اللبنانيّة والتزامها بشتّى المعايير الدوليّة لجهة كفاية الرأسمال ومتطلّبات لجنة بازل ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإدارة المخاطر والحوكمة الرشيدة وقانون فاتكا وغيرها، إضافةً إلى سياسة مصرف لبنان الحذرة والحكيمة.

أمّا لجهة معدّلات النموّ في القطاع المصرفي، فقد ارتفعت محفظة الودائع بنسبة 2.09٪ خلال النصف الأوّل من العام 2016 وبنسبة 4.22٪ على صعيد سنوي إلى 158.19 مليار د.أ. مع نهاية شهر حزيران. كذلك زادت محفظة التسليفات الصافية إلى القطاع الخاصّ بنسبة 3.06٪ منذ مطلع العام وبنسبة 8.00٪ على أساس سنوي إلى 55.88 مليار د.أ. في هذا الإطار، نمت موجودات القطاع المصرفي بنسبة 2.35٪ منذ بداية العام وبنسبة 5.70٪ سنوياً لتصل إلى 190.36 مليار د.أ.

تراجع نمو الودائع

● يلاحظ في المرحلة الأخيرة تراجع النشاط وحركة الودائع المصرفيّة. هل تؤثر هذه التطورات على دور القطاع المصرفي؟

○ لم يسلم القطاع المصرفي اللبناني من تداعيات الأزمة السوريّة والفراغ الرئاسي في لبنان وعدم التوافق السياسي في البلاد، الأمر الذي انعكس سلباً على وتيرة النموّ في الودائع والتسليفات وميزانيّة القطاع مقارنةً بالسنوات السابقة. غير أنّنا على ثقة بأنّ القطاع المصرفي اللبناني قادر على تخطّي التحدّيات التي تمرّ بها البلاد، الأمر الذي برهنه عبر السنين، من خلال نسب السيولة المرتفعة لديه (حوالي 78٪) ومستويات الملاءة الجيّدة (نسبة كفاية رأس المال تتخطّى الـ14٪ بحسب متطلّبات بازل 3)، وعامل الثقة الذي يساهم في استقطاب الرساميل وتحويلات المغتربين. كما وإنّ سياسة مصرف لبنان الحكيمة من جهة، والتزام المصارف بشتّى المعايير الدوليّة من جهة أخرى، تلعب دوراً مهماً في الحافظة على سمعة القطاع لدى المجتمع الدولي.

● هل تأثر القطاع المصرفي نتيجة التطورات في سوريا وما هو وضع المصارف اللبنانية في الخارج؟

○ لقد كان للحرب السوريّة انعكاسات سلبيّة على نشاط العديد من القطاعات الاقتصاديّة في البلاد، الأمر الذي أدّى إلى تباطؤ نسبيّ في وتيرة نموّ الحركة التسليفيّة ومحفظة الودائع لدى القطاع المصرفي اللبناني. غير أنّ هذا التباطؤ قد بقي محدوداً في ظلّ استمرار ثقة المستثمرين والمودعين المحليين والأجانب بالمصارف اللبنانيّة، والتي لطالما عُرفت بمتانتها وقدرتها على تخطّي شتّى الصعوبات. وينعكس ذلك من خلال استمرار تدفّق تحويلات المغتربين إلى لبنان، والتي بلغت حوالي 7.16 مليارات د.أ. في العام 2015 بحسب أرقام البنك الدولي، ممّا يساهم في زيادة الودائع بشكل مستدام. كما شكّلت الرزم التحفيزيّة التي أطلقها مصرف لبنان، والتي بلغت قيمتها حوالي 6 مليارات د.أ.، عاملاً أساسياً في دعم حركة التسليف ووتيرة النموّ الاقتصادي. أمّا في ما يختصّ بعمليّات المصارف اللبنانيّة في الخارج، فإنّ حجمها لا يتعدّى الـ17٪ من مجموع ميزانيّة القطاع المصرفي اللبناني، الأمر الذي يحمي المصارف من أيّ صدمات قد تعرّ بلدان تواجدها.

● ما هي نتائج مصرفكم مقارنةً بالسنوات الماضية؟

○ نجحت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بتحقيق أداء ماليّ مبهر مع نهاية النصف الأوّل من العام 2016، محقّقةً نسب نموّ قويّة في محفظة القروض وودائع الزبائن ومستويات الربحيّة، ومحافظةً بذلك على مكانتها البارزة ضمن المصارف العاملة في مجموعة ألفا. في التفاصيل، نمت ميزانيّة مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بنسبة 8.79٪ على صعيد سنوي إلى 10.39 مليارات د.أ. في نهاية شهر حزيران من العام الحالي. كما زادت ودائع الزبائن لدى المجموعة بنسبة 8.07٪ سنوياً إلى 8.74 مليارات د.أ.، توازياً مع ارتفاع صافي محفظة القروض والتسليفات بنسبة 7.35٪ إلى 3.13 مليارات د.أ. وقد حقّق المصرف أرباحاً صافية بلغت 66.61 مليون د.أ. في العام 2015 و35.84 مليون د.أ. خلال النصف الأوّل من العام 2016. وقد حقّقت المجموعة نسب ربحيّة مجدية في النصف الأوّل من العام الحالي بحيث بلغ العائد السنوي قبل الضريبة على متوسط حقوق المساهمين 11.10٪ والعائد السنوي قبل الضريبة على متوسّط الموجودات 0.81٪. في الإطار نفسه، نجحت مجموعة بنك الاعتماد اللبناني بتقليص معدّل الكلفة من الإيرادات إلى 54.92٪ في النصف الأوّل من العام 2016، مقابل 58.01٪ في نهاية العام 2015.

الجمهورية

السبت ٢٠ آب ٢٠١٦

طربيه: نتعاون مع الأميركيين للنأي بالقطاع المصرفي عن الإتهامات

كشف رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه عن "اعتماد القطاع المصرفي اللبناني مكتباً استشارياً أميركياً دائماً لتنسيق التعاون مع الجانب الأميركي بهدف إبقاء القطاع المصرفي اللبناني في منأى عن أي اتهامات أو تجاوزات".

جانب من اللقاء مع الكعكي وبشير

أشاد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه بالتعاون والتنسيق القائمين بين مصرف لبنان وحاكمه رياض سلامة والحكومة ولا سيما وزير المال علي حسن خليل والقطاع المصرفي اللبناني في مجال تحصين هذا القطاع والوضع المالي للبنان والثقة العالمية بهذا القطاع».

كلام طربيه جاء خلال لقائه نقيب الصحافة عوني الكعكي وعضو مجلس النقابة الزميل جورج بشير في مكتبه في مصرف «الإعتماد اللبناني».

ووصف طربيه التعاون والتنسيق القائمين بين هذه الأطراف اللبنانية المعنية بأنه «ممتاز وبناء ويرتكز على الثقة اللبنانية والإقليمية والدولية بالوضع المالي اللبناني وبالقطاع المصرفي اللبناني الذي يشكّل العمود الفقري للإقتصاد الوطني». وقال: «إنّ لبنانيّي الإنتشار يضخّون سنوياً الى لبنان عبر القطاع المصرفي ما لا يقلّ عن سبعة مليارات ونصف المليار من الدولارات. وهذا مورد كبير نظراً إلى الثقة التي يتمتع بها قطاعنا ونظامنا المصرفي».

التعاون مع الجانب الأميركي

وأكد أنّ «التعاون بين القطاع المصرفي اللبناني ومصرف لبنان ووزارة المال مع الجانب الأميركي، كان ولا يزال مبنياً على الوقائع التي عرضها الجانب اللبناني في حواره مع الجانب الأميركي خصوصاً مع الدكتور داغيد كوهين الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخزانة الأميركي قبل أن يتسلّم مسؤوليته كنائب لمدير المخابرات المركزية «CIA» في ما يتعلق بالمعاملات المصرفية اللبنانية التي تخضع في جميع الأحوال للقوانين اللبنانية والقانون الدولي وتتقيّد بها على نحو يحميها ويصون أداءها تجاه أي اتهامات تطالها، حتى إنّ نظام السرّية المصرفية الذي يحرص عليه لبنان ويتمسّك به كون هذه السرّية عنوان الثقة به وتُرفع بناءً على طلب القضاء اللبناني وهيئة التحقيق في مصرف لبنان تلقائياً. عندما تدعو الحاجة وبشكل لا يترك مجالاً أمام كلّ من يحاول استغلال القطاع المصرفي اللبناني للقيام بأي تجاوزات للقوانين اللبنانية والدولية».

وكشف عن «اعتماد القطاع المصرفي اللبناني مكتباً استشارياً أميركياً دائماً لتنسيق التعاون مع الجانب الأميركي عبر القيّمين على هذا المكتب بالنسبة إلى النظم والقوانين الأميركية لإبقاء القطاع المصرفي اللبناني في منأى عن أي اتهامات أو تجاوزات كونه حريصاً على التقيّد بالقوانين اللبنانية والدولية ويعتمد على الثقة العالمية واللبنانية والعربية بهذا القطاع». وقال طربيه: إنّ منظمة الإتحاد ضدّ إيران النووية» واحد أركانها الديبلوماسي السابق رئيس روسي، كانت وراء الحملة الأخيرة التي تعرّض لها القطاع المصرفي اللبناني، ومصرف لبنان وحاكمه رياض سلامة، وهذه المنظمة تمادت الكذب مع الجانب اللبناني خصوصاً مع حاكم مصرف لبنان ووزعت نصوصها على معظم المصارف المركزية في العالم والمواقف المسؤولة المعتمدة على الوقائع التي اعتمدها الجانب اللبناني في معالجة هذه القضية وفي مضمون ردودها خصوصاً من حاكم مصرف لبنان، كانت فاعلة وساهمت كثيراً في دحض ما علق في أذهان المتعاطين بالشأن المصرفي الدولي والرأي العام من معلومات غير صحيحة.

وأوضح أنّ «نتائج الحوار مع الجانب الأميركي في هذا المجال كانت جيدة جداً، و«اللوبي» الأميركي الذي أوجدناه كهيئة استشارية نتعاون معه بشكل دائم وفاعل وهذا التعاون يقوم على الوقائع والمعلومات الدقيقة والموثّقة بما يصون أداء القطاع اللبناني من جهة، ويعزّز الثقة التي يمحضها المتعاملون مع هذا القطاع داخل لبنان أو خارجه».

ووصف طربيه العلاقة القائمة مع الجانب الأميركي بـ«الممتازة» أما ذلك «بفضل تعاون الأطراف اللبنانية الداخلية المعنية من جهة، والصراحة والواقعية اللتين اعتمدتا في هذا الحوار، وحرص على الإشادة بجهود وزير المال علي حسن خليل وخطابه أمام المسؤولين الأميركيين، وأكد أنّ «ممثلي القطاع المصرفي اللبناني التقوا مراراً ممثلي «مجلب الله» وتعاونوا معهم في الحكومة ومجلس النواب».

الكعكي

من جهته، قال الكعكي بعد اللقاء: «لا شك في أنّ اللقاء مع رئيس جمعية المصارف أكثر من ضروري وأكثر من مفيد، خصوصاً أنّ الظروف الصعبة التي يمرّ بها القطاع المصرفي عبر استهدافه من قبل إسرائيل المتربصة للإنقضاض على لبنان، واتهام مصرف لبنان والقطاع المصرفي بأنهما يؤمّنان

> "ثقة الإستعانة بمحاسبين للتأكد من نظافة القطاع المصرفي اللبناني"

إرتباطاً هائلة لإيران في ظل الخطر الإقتصادي المفروض عليها بسبب الملف النووي».

وأشار الى أن «رئيس جمعية المصارف شرح عن الإجتماع الذي حصل في قبرص مع اللجنة السولية، حيث تمّت الإستعانة بمجموعة من المحاسبين كي يتأكدوا من نظافة القطاع المصرفي اللبناني»، أما عن موضوع تبييض الأموال، فأكد أنّ «مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، اشدّ حرصاً على نظافة القطاع وخلوه من أي عمليات».

المستقبل

السبت ٢٠ آب ٢٠١٦

أكد دعم المصارف للصحافة المكتوبة والتعاون مع وزير الإعلام لتقديم مساعدة إعلانية

طربيه: علاقتنا بواشنطن ممتازة ومنظمة «UANI» كانت وراء الحملة ضدنا

نقل نقيب الصحافة عوني الكعكي عن رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه تأكيده «وقوف الجمعية مع الصحافة اللبنانية المكتوبة، وأن هناك إصراراً على دعم هذه الصحافة لأنها أكثر من ضرورة وطنية، ويجب الوقوف الى جانبها، وانه أعدّ تنسيقاً وتعاوناً مع وزير الإعلام لتقديم مساعدة إعلانية للصحافة المكتوبة كي تبقى وتستمر».

لعل في هذا التصريح خلاصة للقاء الذي جمع الكعكي مع طربيه في مكتب الأخير في «بنك الإعتماد اللبناني»، حيث أشاد طربيه بالتعاون القائم بين مصرف لبنان وحاكمه رياض سلامه والحكومة «لا سيما وزير المالية علي حسن خليل والقطاع المصرفي اللبناني في مجال تحسين هذا القطاع والوضع المالي للبنان والثقة العالمية بهذا القطاع».

ووصف طربيه التعاون والتنسيق القائمين بين هذه الأطراف اللبنانية المعنية بأنه «ممتاز وبناء ويعتمد على الثقة اللبنانية والإقليمية والدولية بالوضع المالي اللبناني وبالقطاع المصرفي اللبناني الذي يشكّل العمود الفقري للإقتصاد الوطني». وقال إن «لبنانيي الإنتشار يضخون سنوياً الى لبنان عبر القطاع المصرفي ما لا يقل عن ٧ مليارات ونصف المليار من الدولارات، وهذا مورد كبير نظراً إلى الثقة التي يتمتع بها قطاعنا ونظامنا المصرفي».

كما أكد أن «التعاون بين القطاع المصرفي اللبناني ومصرف لبنان ووزارة المالية مع الجانب الأميركي، كان ولا يزال مبنياً على الوقائع التي عرضها الجانب اللبناني في حواره مع الجانب الأميركي خصوصاً مع ديفيد كوهين الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخزانة الأميركي قبل أن يتسلّم مسؤوليته كنائب لمدير الإستخبارات المركزية (سي.آي.ايه) في ما يتعلق بالمعاملات المصرفية اللبنانية التي تخضع في جميع الأحوال للقوانين اللبنانية والقانون الدولي وتتقيد بها على نحو يحميها ويصون أداءها تجاه أي اتهامات تطولها، حتى أن نظام السرية المصرفية الذي يحرص عليه لبنان ويتمسك به كون هذه السرية عنوان الثقة به وترفع بناءً على طلب القضاء اللبناني وهيئة التحقيق في مصرف لبنان تلقائياً عندما تدعو الحاجة وبشكل لا يترك مجالاً أمام كل من يحاول استغلال القطاع المصرفي اللبناني للقيام بأي تجاوزات للقوانين اللبنانية والدولية».

وذكر باعتماد القطاع المصرفي مكتباً استشارياً أميركياً دائماً لتنسيق التعاون مع الجانب الأميركي غير القيمين على هذا المكتب بالنسبة إلى النظم والقوانين الأميركية لإبقاء القطاع المصرفي اللبناني في منأى عن أي اتهامات أو تجاوزات كونه حريصاً على التقيّد بالقوانين اللبنانية والدولية ويعتمد على الثقة العالمية واللبنانية والعربية بهذا القطاع»، وقال إن «منظمة الإنحاء ضد ايران نووية (UANI) التي أسسها أركانها الدبلوماسي السابق دنيس روس، كانت وراء الحملة الأخيرة التي تعرّض لها القطاع المصرفي اللبناني، ومصرف لبنان وحاكمه رياض سلامه».

أضاف إن «هذه المنظمة تبادلت الكتب مع الجانب اللبناني خصوصاً مع حاكم مصرف لبنان ووزعت نصوصها على معظم المصارف المركزية في العالم والمواقف المسؤولة المعتمدة على الوقائع التي اعتمدها الجانب اللبناني في معالجة هذه القضية وفي مضمون ردودها خصوصاً من حاكم مصرف لبنان، كانت قاعدة وساهمت كثيراً في دحض ما علق في أذهان المتعاطين بالشأن المصرفي الدولي والرأي العام من معلومات غير صحيحة».

أضاف «كانت نتائج الحوار الذي قام مع الجانب الأميركي في هذا المجال جيدة جداً، والمكتب الأميركي الذي أوجدناه كهيئة استشارية نتعاون معه بشكل دائم وفاعل وهذا التعاون يقوم على الوقائع والمعلومات الدقيقة والموثقة بما يصون أداء القطاع اللبناني من جهة، ويعزز الثقة التي يحظى المتعاملون مع هذا القطاع داخل لبنان أو خارجه».

ووصف العلاقة القائمة مع الجانب الأميركي بالممتازة «وذلك بفضل تعاون الأطراف اللبنانية الداخلية المعنية من جهة، والصراحة والواقعية اللتين اعتمدتا في هذا الحوار»، وحرص على الإشادة بجهود وزير المالية وخطابه أمام المسؤولين الأميركيين، وأكد أن ممثلي القطاع المصرفي اللبناني التقوا مراراً وتعاونوا مع «ممثلي «حزب الله» في الحكومة ومجلس النواب».

من جهته، قال الكعكي «لا شك في أن اللقاء مع رئيس جمعية المصارف أكثر من ضروري، وأكثر من مفيد، خصوصاً أن الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع المصرفي من استهداف من قبل العدو الصهيوني الذي يتربّص للإنقضاض على لبنان من خلال قطاعه المصرفي واتهام مصرف لبنان والقطاع المصرفي بأنه هو الذي يؤمّن أرباحاً هائلة لإيران في ظل الحظر الإقتصادي المفروض عليها بسبب الملف النووي».

أضاف «شرح رئيس جمعية المصارف تفاصيل الإجتماع الذي حصل في البرلمان مع اللجنة الدولية، حيث تمّت الإستعانة بمجموعة من المحاسبين كي يتأكدوا من نظافة القطاع المصرفي اللبناني. وعن موضوع تبييض الأموال أكد أن مصرف لبنان وبحكم الرقابة على المصارف أشدّ حرصاً على نظافة القطاع وخلوّه من أي عمليات».

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
السبت ٢٠ آب ٢٠١٦

التقى الكعكي وأكد على دعم الصحافة المكتوبة

طربيه أعلن عن مكتب استشاري أميركي لتنسيق التعاون مع المصارف اللبنانية لإبعادها عن دائرة الإتهامات

أشاد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزيف طربيه بالتعاون والتنسيق القائمين بين مصرف لبنان وحاكمه رياض سلامة والحكومة «لاسيما وزير المال علي حسن خليل والقطاع المصرفي اللبناني في مجال تحصين هذا القطاع والوضع المالي للبنان والثقة العالمية بهذا القطاع».

تحدث طربيه خلال لقائه نقيب الصحافة عوني الكعكي ظهر اول من امس في مكتبه في مصرف «الاعتماد اللبناني».

ووصف طربيه التعاون والتنسيق القائمين بين هذه الأطراف اللبنانية المعنية بانه «ممتاز وبناء ويعتمد على الثقة اللبنانية والاقليمية والدولية بالوضع المالي اللبناني وبالقطاع المصرفي اللبناني الذي يشكّل العمود الفقري للاقتصاد الوطني». وقال: ان لبنانيي الانتشار يضخون سنوياً الى لبنان عبر القطاع المصرفي ما لا يقل عن سبعة مليارات ونصف المليار من الدولارات. وهذا مورد كبير نظراً الى الثقة التي يتمتع بها قطاعنا ونقاماه المصرفي.

وأكد أن «التعاون بين القطاع المصرفي اللبناني ومصرف لبنان ووزارة المال مع الجانب الأميركي، كان ولا يزال ايجابياً على الوقائع التي عرضها الجانب اللبناني في حوارد مع الجانب الاميركي خصوصاً مع الدكتور نافيد كومين الذي كان يشغل منصب نائب وزير الخزانة الاميركي قبل أن يتسلم مسؤولياته كنائب لمدير المخابرات المركزية C.I.A. في ما يتعلق بالمعاملات المصرفية اللبنانية التي تخضع في جميع الأحوال للقوانين اللبنانية والقانون الدولي وتتقيد بها على نحو يحميها ويصون اداءها تجاه أي اتهامات تطاولها، حتى أن نظام السرية المصرفية الذي يحرص عليه لبنان ويتمسك به كون هذه السرية عنوان الثقة به وترفع بناء على طلب القضاء اللبناني وهيئة التحقيق في مصرف لبنان تلقائيا، عندما تدعو الحاجة وبشكل لا يترك مجالاً أمام كل من يحاول استغلال القطاع المصرفي اللبناني للقيام بأي تجاوزات للقوانين اللبنانية والدولية».

وكشف عن «اهتمام القطاع المصرفي اللبناني مكتباً

طربيه مع وفد نقابة الصحافة

استشارياً أميركياً دائماً لتنسيق التعاون مع الجانب الأميركي عبر القيمين على هذا المكتب بالنسبة الى النظم والقوانين الأميركية لإبقاء القطاع المصرفي اللبناني في منأى عن أي اتهامات او تجاوزات كونه حريصاً على التقيد بالقوانين اللبنانية والدولية ويعتمد على الثقة العالمية واللبنانية والعربية بهذا القطاع»، وقال طربيه: إن «منظمة الإتحاد ضد ايران النووية» التي أعد اركانها الديبلوماسي السابق دنيس روس، كانت وراء الحملة الأخيرة التي تعرض لها القطاع المصرفي اللبناني، ومصرف لبنان وحاكمه رياض سلامة، وهذه المنظمة تبادلت الكتب مع الجانب اللبناني خصوصاً مع حاكم مصرف لبنان ووزعت نصوصها على معظم المصارف المركزية في العالم والمواقف المسؤولة المعتمدة على الوقائع التي اعتمدها الجانب اللبناني في معالجة هذه القضية وفي مضمون ردودها خصوصاً من حاكم مصرف لبنان. كانت فاعلة وساهمت كثيراً في دحض ما علق في أذهان المتعاطين بالشأن المصرفي الدولي والرأي العام من معلومات غير صحيحة.

وكانت نتائج الحوار الذي قام مع الجانب الأميركي في هذا المجال جيدة جداً. «فالتوبي» الأميركي الذي أوجدناه كهيئة استشارية نتعاون معه بشكل دائم وفاعل وهذا التعاون يقوم على الوقائع والمعلومات الدقيقة والموثقة بما يصون أداء القطاع اللبناني من جهة، ويعزز الثقة التي يحظى بها المتعاملون مع هذا القطاع داخل لبنان او خارجه.

ووصف العلاقة القائمة مع الجانب الأميركي بالممتازة «وذلك بفضل تعاون الأطراف اللبنانية الداخلية المعنية من جهة، والصراحة والوالدية اللتين اعتمدتا في هذا الحوار»، وحرص على الإشادة بجهود وزير المال علي حسن خليل وخطابه امام المسؤولين الأميركيين. واكد ان «ممثلي القطاع المصرفي اللبناني التقوا مراراً وتعاونوا مع ممثلي «حزب الله» في الحكومة ومجلس النواب».

الكعكي: من جهته، قال الكعكي بعد اللقاء: لاشك في ان اللقاء مع رئيس جمعية المصارف أكثر من ضروري، واكثر من مفيد، خصوصاً أن ظروف الصعبة التي يمر بها القطاع المصرفي من استهداف من قبل العدو الصهيوني الذي يتربّص للانقضاض على لبنان من خلال قطاعه المصرفي واتهام مصرف لبنان والقطاع المصرفي بانه هو الذي يؤمن أرباحاً عالية لإيران في ظل الحظر الإقتصادي المفروض عليها بسبب الملف النووي. وأضاف: شرح رئيس جمعية المصارف عن الاجتماع الذي حصل في فيرس مع اللجنة الدولية، حيث تمت الإستعانة بمجموعة من المحاسبين كي يناقدوا من نظافة القطاع المصرفي اللبناني

وعن موضوع تبييض الأموال أكد أن «مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف أشد حرصاً على نظافة القطاع وخلوه من أي عمليات».

وختم الكعكي: أكد طربيه وقوف جمعية المصارف مع الصحافة اللبنانية المكتوبة، وهناك إصرار على دعم هذه الصحافة لانها أكثر من ضرورة وطنية، ويجب الوقوف الى جانبها، وأطمئن عن تنسيق وتعاون مع وزير الإعلام لتقديم مساعدة إعلانية للصحافة المكتوبة كي تبقى وتستمر.

النهار

الخميس ٤ آب ٢٠١٦

تسليفات القطاع الخاص 56 مليار دولار والأصول المجمّعة للمصارف 188 مليار دولار نهاية أيّار

طربيه: المصارف قادرة على تخطّي التحدّيات ومستمرة في تسجيل النمو بدعم من مصرف لبنان

الإقتصاد اللبناني مستمر بحالته الضعيفة منذ مطلع العقد الحالي بعدما تراجع معدل نموه الى نحو 1% في العام 2015، فيما تشير تقديرات المؤسسات الدولية الى أن هذه النسبة لن تتغيّر كثيراً خلال سنة 2016 بسبب عدد من التطورات بعضها داخلي، وأبرزها استمرار الفراغ الرئاسي وتعطّل عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبعضها خارجي يتعلق بالأحداث في المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا.

طربيه متحدثاً لـ"النهار"

موريس علي

انعكست هذه التطورات سلباً على الاستثمارات الداخلية والخارجية وعلى حركة الاستهلاك في الداخل اللبناني، بيد أن استمرار تحويلات العاملين في الخارج والتسليفات المصرفية، على رغم التراجع الطفيف للأولى وتباطؤ نمو الثانية، ظلتا تساهمان، كما هي الحال دائماً في دعم الحركة الاقتصادية بحسب رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه الذي يعتبر أنه مما لا شك فيه "أن الإضطرابات التي لا تزال تعصف بلبنان والمنطقة قد عرقلت نشاط العديد من القطاعات الإقتصادية في البلاد، الأمر الذي أدّى إلى تباطؤ نسبيّ في وتيرة نموّ الحركة التسليفية ومحفظة الودائع لدى القطاع المصرفي. غير أنّ هذا التباطؤ بقي محدوداً في ظلّ إستمرار ثقة المستثمرين والمودعين المحليين والأجانب بالمصارف، والتي لطالما عرفت بمتانتها وقدرتها على تخطّي شتّى الصعوبات".

من المؤكد أن المصارف اللبنانية ساهمت في هذا الاستقرار النقدي واستمرت في توفير التمويل للاقتصاد الوطني بحجم كاف وبكلفة متدنية قياساً بما هو سائد في دول تتمتع بتصنيف أفضل بكثير لمخاطرها السيادية. وفي هذا السياق، يشير طربيه الى إرتفاع الأصول المجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان بـ1,42% منذ مطلع 2016 وبـ5,36% على صعيد سنويّ لتصل إلى 188,63 مليار دولار في نهاية أيار 2016. كما نمت التسليفات الممنوحة إلى القطاع الخاص بنسبة 2,39% خلال الأشهر الخمسة الأولى من 2016 و8,09% على أساس سنويّ لتجاوز عتبة الـ 56 مليار دولار في نهاية الفترة المذكورة، وإرداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير الى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 1,4% في الأشهر الخمسة الأولى من 2016 في مقابل إرتفاعه بنسبة أعلى بلغت 1,9% في الفترة ذاتها من 2015. والجدير ذكره أن مصرف لبنان لعب دوراً أساسياً في دعم نموّ تلك التسليفات من خلال الرزم التحفيزية التي أطلقها منذ العام 2013، والتي يضخّ من خلالها في المصارف خطوط إئتمانية بمعدلات فائدة متدنية لا تتخطى 1,5% تهدف إلى دعم حركة التسليف ونشاط القطاعات إقتصادية مختلفة كالقطاعات الإنتاجية وقطاع السكن والبحث والتطوير والمشاريع الصديقة للبيئة على سبيل الذكر لا الحصر. أما نتيجة ودائع الزبائن لدى المصارف التجارية في لبنان، فقد زادت بـ1,71% خلال الأشهر الخمسة الأولى من هذه السنة وبـ4,37% على أساس سنويّ إلى 157,61 مليار دولار كما في نهاية شهر أيار. وقد ساهم التدفق المستمر لتحويلات المغتربين إلى لبنان، والبالغ نحو 7,16 مليارات دولار في 2015، في تحقيق هذه الزيادة المستدامة في ودائع الزبائن.

> بقيت مستويات السيولة عالية في القطاع المصرفي فبلغت السيولة الأوّلية نحو 77,9% مع نهاية أيّار 2016

بالتوازي، يؤكد طربيه أن مستويات السيولة بقيت عالية في القطاع المصرفي إذ بلغت السيولة الأوّلية نحو 77,9% مع نهاية أيار 2016، ترامناً مع تراجع في معدل الدولرة في ودائع القطاع الخاص إلى 64,79%، من 64,88% في نهاية العام 2015 و65,16% في أيار 2016. الأمر الذي يعكس ثقة المودعين المتزايدة بالعملة المحلية، إذا في ما يختص بعمليات المصارف اللبنانية في الخارج، فإنّ حجمها لا يتعدّى 17% من مجموع ميزانية القطاع المصرفي اللبناني، الأمر الذي يحمي المصارف من أيّ صدمات.

وفي سياق غير بعيد، لا تزال وكالات التصنيف الدولية والمؤسسات العالمية المرموقة كصندوق النقد والبنك الدولي على سبيل المثال تشيد بأداء مصرف لبنان وقراراته الحكيمة وفق رئيس جمعية المصارف، والذي تنعكس من خلاله سلامة القطاع المصرفي والمالي واستقرار العملة الوطنية بالرغم من الأوضاع المحلية والإقليمية المتشنجة. ويضيف "حافظ المركزي على سياسته النقدية الحذرة حتى يومنا هذا مستمراً في إصدار التعاميم الدورية التي تواكب شتى متغيرات السوق وتحمي القطاع من مختلف الصدمات. كذلك بقي مشرفاً على إلتزام القطاع المصرفي جميع المعايير الدولية، ومنها معايير لجنة بازل ومعايير إدارة المخاطر والإدارة الرشيدة ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب و"فاتكا". وقد ساهم المركزي خلال الفترة الماضية في تحفيز حركة التسليفات من المصارف إلى القطاع الخاص عبر خطوط إئتمان بدعومة تطاول قطاعات إقتصادية وطبقات إجتماعية عدّة في إطار سياسته النقدية التوسعية".

الدين العام 71,5 مليار دولار

سجل الدين العام الاجمالي 71,5 مليار دولار في نهاية أيار 2016 كما إرتفع العجز العام من 1601 مليار ليرة في الفصل الاول من العام 2015 الى 2172 مليارا في الفصل الاول من 2016، وارتفعت نسبته من 33,9% من مجموع المدفوعات الى 37,2% في الفترتين المذكورتين. وحقق الرصيد الأولي عجزاً قيمته 604 مليارات ليرة في الفصل الاول من 2016، في مقابل عجز أدنى بقيمة 208 مليارات ليرة في الفصل الاول من 2015. وفي هذا السياق، وحول المخاوف من تداعيات هذه المؤشرات على القطاع المصرفي عموماً يؤكد طربيه لـ"النهار" ثقته بأن القطاع قادر على تخطّي التحديات التي تمر فيها البلاد، الأمر الذي برهنه عبر السنوات. في هذا الإطار، توقع أن تحافظ المصارف على وتيرة النمو نفسها التي حققتها في الأعوام الماضية في ما يتعلق بالودائع والتسليفات وحجم الميزانية، معتبراً أن متانة القطاع تأتي من خلال نسب السيولة المرتفعة وهي الرب 78%، ومستويات الملاءة الجيدة إذ تتخطى نسبة كفاية رأس المال 4% وفق متطلبات "بازل 3"، بالاضافة الى عامل الثقة الذي يساهم في إستقطاب الرساميل وتحويلات المغتربين. كما أدت سياسة مصرف لبنان الحكيمة من جهة، وإلتزام المصارف شتى المعايير الدولية من جهة أخرى، دوراً مهماً في المحافظة على سمعة القطاع لدى المجتمع الدولي، بحسب طربيه، ومن المرتقب أن تتوسع قاعدة العملاء لدى المصارف التي تعمل دوماً على إبتكار سلة متنوعة من المنتجات والخدمات المصرفية الدائمة التجدد.

بالفعل، تمكن الوضع النقدي من المحافظة على إستقراره حتى اليوم رغم دقة الأوضاع العامة في البلاد بفضل الإمكانات الكبيرة المتوافرة لدى الجهاز المصرفي والى الإجراءات والهندسات المالية التي اتخذها البنك المركزي بالتعاون الوثيق مع المصارف. ويدعي طربيه جدولة بنظرة من صلابة الليرة اللبنانية، فيقول: "ليس هناك من تخوف في شأن سعر صرف الليرة في ظلّ ربطها بالدولار وتدخل مصرف لبنان كشتر أو بائع للدولار لضمان إستقرار سعر الصرف، ناهيك بمستويات الإحتياطيات العالية للمركزي بالعملة الأجنبية والتي وصلت إلى 36,22 مليار دولار في منتصف تموز 2016".

> أدت سياسة المركزي الحكيمة وإلتزام المصارف المعايير الدولية دوراً مهمّاً في المحافظة على سمعة القطاع دولياً

mouriss.matta@annahar.com.lb
Twitter: @mouriss.matta

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الاثنين 18 تموز 2016

المصارف اللبنانيّة لا يُستغنى عنها في تعزيز النشاط الإقراضي
طربيه: التسليفات للقطاعين العام والخاص تقارب ٨٦ مليار دولار

في ظل احجام او «تقاعس» الدولة عن القيام بواجباتها تجاه مواطنيها تعد المصارف التي الحلول مكانها في شتى المجالات ليصبح القطاع المصرفي الذي لا يستغنى عنه في الحياة اليومية للمواطنين، او على صعيد الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الاطار يقول رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه ان القطاع المصرفي ساهم مساهمة فعالة في الاستقرار النقدي وتوفير التمويل للاقتصاد الوطني بحجم كان وكلفة متدنية جداً قياساً على ما هو سائد في دول تتمتع بتصنيف افضل بكثير لمخاطرها السيادية. وزاد حجم القروض للقطاع الخاص بما يقارب ٣٠٣ مليارات دولار، اي بنسبة ٦٠٥ في المئة وزاد التمويل للدولة بقيمة ٤٤٨ مليون دولار. وأودع المصرف المركزي ما يوازي ٧ مليارات دولار ما قوى احتياطاته، لاسيما بالعملات الاجنبية وبما انعكس استقراراً في سوق القطع، وهذه الزيادة في التوظيفات البالغة ١٠٣ مليارات خلال السنة الماضية انما تم تمويلها من خلال نمو الودائع في القطاع بما يزيد عن ٧ مليارات وزيادة رساميله بما يقارب المليار دولار مع بقاء توظيفاته الخارجية عند مستوى ٢٤ مليار دولار.

ويؤكد طربيه ان حجم التسليفات للقطاعين العام والخاص التي ما يقارب ٨٦ مليار دولار في نهاية ٢٠١٥ موزعة بنسبة ٤٤ في المئة للقطاع العام و٥٦ في المئة للقطاع الخاص، وقد ساهم البرنامج التحفيزي الذي اطلقه مصرف لبنان في تعزيز النشاط الاقراضي. وهو شمل رزمة من السيولة للمصارف بكلفة متدنية، استفاد منها بوجه قطاعي السكن والتكنولوجيا، اضافة الى حوافز معطاة لتسليف اقتصاد المعرفة بضمانة من المصرف المركزي.

قد يكون التحدي الاكبر في المرحلة المقبلة على صعيد الوضع النقدي هو استمرار مضخ التباطؤ في تدفق الودائع الى لبنان خصوصاً في ظل وجود سلسلة عوامل تضغط باتجاه ذلك وباتجاه ارتفاع كلفة التمويل، نذكر منها: التناقص بين الاسواق الاقليمية على اجتذاب الرساميل الذي سيزداد مع لجوء بعض الدول الى الاستدانة من الاسواق واخرى الى زيادة مديونيتها، الاثر الانكماشي لتراجع اسعار النفط وتباطؤ النمو الاقتصادي في الدول الخليجية وفي دول اخرى يعمل فيها اللبنانيون على حجم التحويلات الى لبنان، استمرار الاضطرابات الإقليمية والتردي في الاوضاع السياسية الداخلية، التقصير في الاداء الحكومي في ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في البلد ناهيك عن عدم المضي في الاصلاحات الضرورية على صعيد المالية العامة، وجميعها عوامل تؤدي الى تراجع رغبة المستثمرين في التعرض لمخاطر لبنان.

واستعملت المصارف الزيادة في مواردها لاقراض القطاع الخاص (٣،٣٠١ مليارات دولار)، اي ما يعادل ٣٢،٣٪ من مجموع زيادة الاستعمالات. وشكلت التسليفات للقطاع الخاص المقيم، والبالغة ٤٨ مليار دولار مع نهاية العام ٢٠١٥، حوالي ٩٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقابل حوالي ٩١،٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤. كما استخدمت المصارف في العام ٢٠١٥ جزءاً ولو بسيطاً من النمو في مواردها لاقراض القطاع العام (٤،٤٪ من الزيادة)، اذ اكتتبت بسندات اليوروبوندز التي اصدرتها الخزينة في كل من شباط وتشرين الثاني ٢٠١٥، وبسندات خزينة بالليرة من فئتي ٧ و١٠ سنوات في ظل ضعف رغبتها في الاكتتاب بالفئات ما دون السبع سنوات نظراً لمستويات الفائدة القائمة، مكتفية بتجديد الاستحقاقات. واستعملت جزءا من الزيادة في مواردها للاقراض بالاحتياطي الالزامي والودائع والسيولة الإلزامية، كما اودعت ما تبقى لدى المصرف المركزي على شكل شهادات ايداع بالعملة الوطنية والعملات الاجنبية وودائع حرة. تشير الى ان كامل قيمة الزيادة في الموجودات والموجودات لدى المصرف المركزي بلغ ٧،١ مليارات دولار في العام ٢٠١٥. وتذكر اخيراً ان الموجودات الذابلة زادت بحوالي ٥٢٢ مليون دولار، في اشارة الى الاستثمارات التي اجرتها المصارف في تجهيزاتها وفي انظمة عملها في اجراءاتها الداخلية.

وقد بلغت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، صافية من الديون المشكوك بتحصيلها ٤٤،٢ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ (١١،٤٪ منها للقطاع الخاص غير المقيم)، مسجلة زيادة نسبتها ٦،٥٪ في العام ٢٠١٥ مقابل زيادة اعلى بلغت نسبتها ٧،٤٪ في العام ٢٠١٤. قم ان برامج الإقراض الخاصة التي يقدمها مصرف لبنان، من خلال الرزمة التحفيزية ذات الكلفة المتدنية للمصارف بغية اعادة اقراضها ايضا باقل كلفة للقطاع الخاص ساهمت في تحقيق هذا النمو. وقد استفاد من هذه التسليفات بنوع خاص قطاعا السكن والتكنولوجيا. كما ان دعم مصرف لبنان لاقتصاد المعرفة، استناداً الى التعميم رقم ٣٣١ بدأ يعطي النتائج الموجودة من حيث توظيف الأموال من قبل المصارف في هذا القطاع، مع طاقة تمويلية بحدود ٦٢٣ مليون دولار اميركي يمكن للمصارف استثمارها في هذا المضمار. مع التذكير بأن الغاية من هذا التعميم هي تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً الى شركات بلغت التسليفات للقطاع العام ما يوازي ٣٧،٨ مليار دولار مقابل ما يوازي ٣٧،٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٤، اي بزيادة نسبتها ١٢٪ وشكلت حوالي ٧٥،٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي. ويعود هذا الارتفاع البسيط الى اكتتابات المصارف بسندات خزينة بالعملات الاجنبية تم اصدارها على دفعتين: الاولى في شباط بقيمة ٢،٢ مليار دولار والثانية في تشرين الثاني بقيمة ١،٩ مليار دولار. فارتفعت محفظة المصارف من سندات اليوروبوندز من ١٦٣١١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤ الى ١٧٦٤٥ مليونا في نهاية العام ٢٠١٥. في المقابل، وعلى الرغم من اكتتاب المصارف بسندات خزينة بالليرة طويلة الاجل من فئتي ٧ و١٠ سنوات نظرا لمردودها، انخفضت محفظتها من السندات بالليرة من ٣١٥٩٤ مليار ليرة الى ٣٠٢٤٣ مليارا في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي لعدم رغبتها في الاكتتاب بالفئات ما دون السبع سنوات والاكتفاء بتجديد الاستحقاقات. وبناء عليه، انخفضت حصة المصارف في لبنان من اجمالي الدين العام من حوالي ٥٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ الى حوالي ٥٣،٣٪ في نهاية العام ٢٠١٥، فيما ارتفعت حصة مصرف لبنان من ٢٠،٨ ٪ الى ٢٥،٤ ٪ في التاريخين المذكورين على التوالي.

مبنى جمعية المصارف

غير ان المصارف في لبنان تبقى الممول الاساسي لاحتياجات القطاع العام، ولو اختلف حجم التمويل من فترة الى اخرى بالنظر الى اعتبارات السيولة والمخاطر وغيرها عن الامور. ويمثل تمويل المصارف للدولة في لبنان حوالي ٢٥٪ من اجمالي ودائعها مقابل ٢٣٪ في الدول العربية، بينما يبقى في اوروبا والولايات المتحدة الاميركية دون هذا المستوى. فالحكومات في اوروبا والولايات المتحدة تتمول مباشرة من الاسواق، اي من اكتتابات الافراد والشركات بالاوراق التي تصدرها الحكومات (Sovereign Bonds) وهنا تلفت الى ان حصة القطاع الخاص باتت تتجاوز حصة القطاع العام من التسليفات المصرفية منذ العام ٢٠١٠ وهي آخذة في التصاعد.

على أية حال ورغم الدور الذي تلعبه المصارف فانها ليست جمعية خيرية بل هدفها تحقيق الارباح.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الاثنين 4 تموز 2016

طربيه يعتبر القانون الأميركي لم يعد موضوع الساعة في لبنان
خير الدين : حاكم مصرف لبنان قال للمصارف «الأمر لي»

جوزف فرح

كان رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه جازماً خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية السنوية الرابعة والخمسين بتأكيده «ان تطبيق قانون الكونغرس الاميركي ضد تمويل «حزب الله» لم يعد موضوع الساعة، مما يفسر ان القطاع المصرفي اللبناني «رضخ» لمصرف لبنان بعدم اقفال اي حساب دون الرجوع الى هيئة التحقيق الخاصة التابعة لمصرف لبنان.

ولفت طربيه الى ان القطاع المصرفي اللبناني مستمر في التنسيق مع مصرف لبنان الذي يتولى تحديد سقف النشاطي معلناً ان القطاع له ملء الثقة بالسلطة النقدية.

وباتى هذا الوضوح لرئيس جمعية المصارف بعد ان شعرت المصارف ان مرجعيتها بهذا الخصوص هي مصرف لبنان على ضوء التعميم التوضيحي الاخير الذي وضع هذا القانون الاميركي في اطاره الصحيح وبعد ان ازالت عن كاهلها المشاكل التي يمكن ان تتعرض لها من جراء تطبيقها هذا القانون دون الرجوع الى مصرف لبنان. وبعد اعتماد آلية مشتركة تؤكد مرجعية مصرف لبنان وتفيد القطاع المصرفي اللبناني باحترام الرغبة الدولية من خلال علاقته بالمصارف المراسلة، ضمن اطار القوانين اللبنانية والدولية المرعية الاجراء، اضافة الى عدم رغبتها في مواجهة فئة كبيرة من المودعين يشكلون حوالى ثلث المودعين في القطاع لم ينطبق اليهما القانون الاميركي نفسها تقع ضمن بيئة «حزب الله».

كما أن هذا القطاع لا يمكنه «معاداة» مصرف لبنان نظراً للدور الايجابي الذي يلعبه معها خصوصاً في ما يتعلق بالسلات التحفيزية التي اطلقها واستفاد منها القطاع وحقق ارباحاً كما انه حقق مكاسبها في الاصدار الاخير لليوروبوندز كمصدر اساسي لتمويل الدين العام وادخلها في اصدارشهادات الايداع.

وفي العام ٢٠١٥ اصدرت وزارة المالية سندات خزينة بالليرة اللبنانية طويلة الاجل. تدخل ضمن استراتيجية متوسطة الامد لادارة الدين العام لفترة ٢٠١٤ ـ ٢٠١٦ تم اطلاقها في كانون الثاني وتضاف هذه السندات الى الاصدارات الدورية من الفئات القصيرة الاجل. وقد تركزت اكتتابات المصارف في السندات الطويلة الاجل نظراً لعوائدها المرتفعة نسبياً وتوافر مستوى جيد من السيولة بالليرة لديها.

ويؤكد القطاع المصرفي حرص التقاع المصرفي اللبناني على استمراره في التقيد بالمعايير المصرفية العالمية وبخاصة الاميركية منها، كون اكثر من ٨٠ في المئة من عمليات القطاع مع الخارج تتم بالدولار الاميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف الاميركية.

مهما يكن فان القطاع ساهم بشكل فعّال في الاستقرار النقدي واستمرت المصارف في توفير التمويل للاقتصاد الوطني بحجم كاف وبكلفة مقبولة قياساً على ما هو سائد في دول تتمتع بتصنيف افضل بكثير لمخاطرها السيادية. فقد زاد حجم القروض للقطاع الخاص بما يقارب ٣٠٣ مليارات دولار اي بنسبة ٦،٥ في المئة وزاد التمويل للدولة بقيمة ٤٤٨ مليون دولار، واودع مصرف لبنان ما يوازي ٧ مليارات دولار، بما قوى احتياطاته، لا سيما بالعملات الاجنبية. وبما ينعكس استقراراً في سوق القطع. ووصل حجم التسليفات للقطاعين الى ما يقارب ٨٦ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٥ موزعة بنسبة ٤٤٪ للقطاع العام و٥٦ في المئة للقطاع الخاص. وقد ساهم البرنامج التحفيزي الذي اطلقه مصرف لبنان في تعزيز النشاط الاقراضي، وهو شكل رزمة من السيولة للمصارف بطلقة متدنية، استفاد منها بوجه خاص قطاعا السكن والتكنولوجيا، اضافة الى حوافز معطاة لتسليف اقتصاد المعرفة بضمانة من المصرف المركزي... وكل هذه الحوافز تصب في مصلحة المقترضين وطبعاً مصلحة القطاع المصرفي في زيادة ارباحه.

كل ذلك يبقى ضمن اطار التفاهم الخلق بين مصرف لبنان وجمعية المصارف، الا اذا عاودت الولايات المتحدة الاميركية واصدرت لائحة جديدة او لوائح عندها لا يعرف كيف سيكون هذا التعامل خصوصاً ان القانون الاميركي هو قانون سطاة، سيفه، في مواده.

رئيس مجلس ادارة بنك الموارد وعضو مجلس ادارة جمعية المصارف مروان خير الدين يقول في هذا الاطار:

مما لا شك فيه نحن نعيش في منطقة مليئة بالتحديات ونمر بمرحلة دقيقة جداً ونحاول تمرير الازمات دون ان يكون لها اي مفعول سلبي على لبنان واقتصاده وعلى القطاع المصرفي، خصوصاً ان الازمات كثيرة ابرزها ان يبقى لبنان من ضمن المنظومة المالية العالمية وان يلتزم بالقوانين والاجراءات الدولية في ما يتعلق بموضوع تبييض الاموال. وهذا تحد كبير كالتحدي الذي مر علينا في ما يتعلق بقانون مكافحة تمويل حزب الله الصادر عن الولايات المتحدة الاميركية حيث استطاع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونوابه وفريق عمله تمرير هذه الازمة بحكمة باصدارهم التعاميم التي توحد العمل المصرفي وخلق معايير واضحة على اي حسابات يحق للمصارف ان تقفلها واي حسابات لا يحق لها. وقد اعاد المصرف المركزي ان الامر له في ما يتعلق بحماية السيادة اللبنانية والزم المصارف في لبنان الا تفسر القانون الاميركي كل واحد على هواها. هذا القانون ليس بجديد، فالولايات المتحدة الاميركية وضعت حزب الله على لائحة المنظمات الارهابية عام ١٩٩٣ وبالتالي ما ينطبق على حزب الله قبل صدور القانون ينطبق عليه بعد صدوره.

كان الحزب واضحاً مراراً وتكراراً وعلى لسان امينه العام سماحة السيد حسن نصرالله عندما قال ان الحزب لا يعتمد على المصارف بأي شكل من الاشكال لتمويل نفسه وبالتالي ترى الولايات المتحدة ان تضبط تمويل حزب الله عبر المصارف والحزب لا يتعامل مع المصارف فليس هناك اي شيء للقلق.

عند صدور هذا القانون فسرت المصارف حسب الطريقة التي تراها مناسبة او بتحفظ او اقل من التحفظ او اكثر. فأتى البنك المركزي ليقول لا اريد ان يفسر كل مصرف هذا القانون تفسيراً خاصاً، انا سأفسر هذا القانون، انا المصرف المركزي وهيئة التحقيق الخاصة لهذا كان لدى اي مصرف نية في اقفال اي حساب او عدم فتح اي حساب نسبة الى هذا القانون وتحب ان تأخذ المصارف الاذن مني، اما بالاقفال او عدم الفتح، اي الامر لي.

والدليل على ذلك انه خلال الازمة التي اخذت حيزاً كبيراً في الاعلام بين جمعية المصارف وحاكمية البنك المركزي من جهة والولايات المتحدة الاميركية من جهة اخرى لم نر ضغطاً في اسواق النقد ولم نر طلباً على العملات الاجنبية. فالجميع مطمئن ان البنك المركزي والمصارف في لبنان قادرة ولديها ما يكفي من الرساميل لحماية المودعين.

السفير

الجمعة 1 تموز 2016

طربيه في عمومية «جمعية المصارف»: أودعنا مصرف لبنان 7 مليارات دولار

طربيه متحدثاً في الجمعية العمومية أمس (مصطفى جمال الدين)

استعرض رئيس «جمعية مصارف لبنان» الدكتور جوزيف طربيه تقرير الجمعية السنوي خلال الجمعية العمومية الـ54 أمس، موضحاً أن «الاقتصاد اللبناني في العام 2015، ظل على ضعفه المستمر منذ مطلع العقد الحالي بحيث تراجع معدل نموه الى نحو 1 في المئة بسبب مجموعة تطورات، بعضها داخلي وأبرزها استمرار الفراغ الرئاسي وتعطل عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبعضها خارجي يتعلق بالأحداث في المنطقة العربية وبخاصة في سورية. وقد انعكست هذه التطورات سلباً على الاستثمارات الداخلية والخارجية كما على حركة الاستهلاك». وأضاف «بيد أن استمرار تحويلات العاملين في الخارج والتسليفات المصرفية على رغم التراجع الطفيف للأولى وتباطؤ نمو الثانية، ظلتا تساهمان، كما هي الحال دائماً، في دعم الحركة الاقتصادية».

وبعدما عرض أهم إنجازات مجلس الجمعية الحالي، أوجز طربيه بعض النقاط التي تحوز حولها التقرير السنوي، مشيراً إلى أن «وضع المالية العامة في العام 2015 تراجع قياساً على العام 2014. وقد وازى العجز العام ما نسبته 7.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وانخفض الفائض الأولي المحقق من 2.6 في المئة من الناتج في العام 2014 الى 1.4 في المئة في العام 2015. ومن جراء ذلك زادت المديونية العامة بحيث وصل حجم الدين العام في نهاية العام 2015 الى 70.3 مليار دولار، ما استتبع ارتفاع نسبة الدين العام الإجمالي الى 138 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في مقابل 134 في المئة في نهاية العام 2014».

وأضاف: «غير أن الوضع النقدي في العام 2015 بقي مستقراً، مظهراً متانة لافتة على رغم دقة الأوضاع العامة في البلاد. ويعود ذلك، من جهة، إلى الإمكانات الكبيرة المتوافرة لدى الجهاز المصرفي (مصرف لبنان والمصارف) وإلى الإجراءات والهندسات المالية التي اتخذها البنك المركزي، بالتعاون الوثيق مع المصارف».

وأكد أنه «بالإضافة الى مساهمتنا الفاعلة في الاستقرار النقدي، فقد استمرت مصارفنا في توفير التمويل للاقتصاد الوطني بحجم كاف وبكلفة متدنية قياساً على ما هو سائد في دول تتمتع بتصنيف أفضل بكثير لمخاطرها السيادية. فقد زاد حجم القروض للقطاع الخاص بما يقارب 3.3 مليارات دولار، أي بنسبة 6.5 في المئة وزاد تمويلنا للدولة بقيمة 448 مليون دولار، وأودعنا المصرف المركزي ما يوازي 7 مليارات دولار، بما قوى احتياطاته، لا سيما بالعملات الأجنبية، وبما انعكس استقراراً في سوق القطع. هذه الزيادة في التوظيفات البالغة 10.3 مليارات دولار خلال السنة الماضية إنما تم تمويلها من خلال نمو ودائعنا بما يزيد عن 7 مليارات دولار وزيادة رساميلنا بما يقارب المليار دولار، مع بقاء توظيفاتنا الخارجية عند مستوى 24 مليار دولار».

وأفاد طربيه بأن «حجم التسليفات للقطاعين وصل الى ما يقارب 86 مليار دولار في نهاية العام 2015 موزعة بنسبة 44 في المئة للقطاع العام و56 في المئة للقطاع الخاص. وقد ساهم البرنامج التحفيزي الذي أطلقه مصرف لبنان في تعزيز النشاط الإقراضي وهو شمل رزمة من السيولة للمصارف بكلفة متدنية، أفاد منها خصوصاً قطاعا السكن والتكنولوجيا، إضافة الى حوافز معطاة لتسليف اقتصاد المعرفة بضمانة من المصرف المركزي».

وتابع: «أما على صعيد المهنة المصرفية، فقد تعاونا مع مصرف لبنان لتطبيق مندرجات اتفاقات لجنة بازل للرقابة المصرفية عبر تحقيق التزام المصارف العاملة في لبنان بمستوى من الملاءة يتخطى المعدل المطلوب عالمياً، وقد بلغ 15.1 في المئة في نهاية العام 2015. وتبرر المخاطر العديدة والعالية المحيطة بنا الجهد الاحترازي الإضافي الذي ارتضيناه. كما تبرر هذه المخاطر معدلات السيولة العالية التي نحتفظ بها قياساً على المعايير الدولية، مع كامل إدراكنا لانعكاس هذه السيولة العالية على معدل ربحية توظيفاتنا، لكن سلامة أموال مودعينا ومساهمينا تتقدم على أي اعتبار آخر، بما فيه الربحية».

وقال «يتضمن تعاوننا مع السلطات النقدية والرقابية جوانب مصرفية متعددة في مجال الرقابة الداخلية والمؤونات الإجمالية، بما فيها تلك العائدة إلى محفظة قروض التجزئة، وغطى كذلك التوظيفات الخارجية لمصارفنا بالإضافة إلى العمليات لحسابها الخاص في الأدوات المشتقة والمركبة، واستكمالاً للإطار التنظيمي للجنة بازل، يجري العمل مع السلطات النقدية والرقابية على تعزيز الإدارة الرشيدة في مصارفنا كما على تقوية السياسات والإجراءات التي من شأنها تعزيز حماية المستهلك ولا سيما تثقيف العملاء وتوضيح حقوقهم عبر برامج للتوعية وآليات واضحة للمراجعات مع إدارات المصارف».

وأوضح أنه «على الصعيد المهني تابعنا النقاش الجدي والمعمق مع نقابة موظفينا حول تجديد عقد العمل الجماعي، بعدما وافق مجلس إدارة الجمعية على إنشاء صندوق التقاعد».

وأكد أن «السلطات النقدية والرقابية، وهي الناظم الأمثل والمراقب له، تشهد على حسن أداء هذه الوظيفة ضمن أفضل المعايير الدولية، ودور الوساطة هذا نؤديه كذلك بين الداخل والخارج عبر المصارف العالمية المراسلة. ولمزيد من الحرص على السمعة الإقليمية والدولية للقطاع وعلى انتظام وديمومة تعامل مصارفنا مع النظام المالي العالمي، واصل مجلس الإدارة تطبيق خطة التحرك الداخلي والخارجي التي وضعها والتي تقوم على ثلاث ركائز متزامنة ومتكاملة هي:

- حركة اتصالات محلية بسفراء الدول الكبرى والمؤثرة المعتمدين في لبنان.
- حركة اتصالات دولية عبر زيارات مباشرة واجتماعات كثيفة مع شخصيات ذات نفوذ وتأثير في مواقع القرار داخل السلطات التشريعية والتنفيذية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا ولا سيما فرنسا وبريطانيا كما في البنك الدولي وصندوق النقد وكبريات المصارف العالمية والمراسلة لمصارفنا.
- حملة إعلامية وإرشادية مكثفة خصوصاً بإصدار نشرة دورية إلكترونية متخصصة على موقع الجمعية لإبراز نشاطات القطاع المصرفي اللبناني».

وبعد الاطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة 2015، أبرأت الجمعية مجلس الإدارة الحالي ثم ناقشت وأقرت الموازنة التقديرية لسنة 2017.

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday, July 1, 2016

Lenders deposited $7 billion at Central Bank in 2015

Move beefs up foreign exchange reserves, head of banking union says

Torbey highlighted role of banks in assisting national economy.

BEIRUT: Lebanese banks deposited $7 billion at the Central Bank in 2015 to boost foreign currency reserves, the head of the Association of Banks in Lebanon Joseph Torbey announced Thursday.

"We have deposited around $7 billion at the Central Bank, which will strengthen its reserves especially in foreign currency and could reflect positively in the monetary market. This increase in investments which totaled $10.3 billion last year has been financed through the growth of deposits of around $7 billion and increase in capital by close to $1 billion and we have kept our foreign investments at the $24 billion level," Torbey told reporters during a news conference following a meeting of the ABL directors to discuss and approve the 2015 annual report of the association.

Lebanese banks played a crucial and vital role in beefing up the foreign currency reserves of the Central Bank, allowing monetary authorities more leverage to overcome crises in the country.

Despite the slow economic growth over the past few years which ranged between 0 percent to less than 2 percent, Lebanon did not experience any monetary crisis or a rush to switch Lebanese pound deposits to the U.S. dollar.

Torbey stressed that Lebanon's GDP growth was around 1 percent in 2015 due to several developments such as the presidential vacuum, paralysis in the executive and legislative authorities and events taking place in Syria.

"These developments have reflected negatively on internal and external investments as well as consumption," he explained.

However, Torbey noted that bank loans and remittances from abroad continued despite a slight drop and slow growth.

He added that inflows of cash and bank loans are among the main factors that helped buttress the Lebanese economy.

Torbey also focused on the state of public finance.

"The public finance retreated in 2015 compared to 2014. This public deficit has reached 7.8 percent of the GDP while the primary surplus fell from 2.6 percent of the GDP in 2014 to 1.4 percent in 2015," he said.

According to Torbey, this caused public debt at the end of 2015 to increase by 7.3 billion, translating to a debt-to-GDP of 138 percent compared to 134 percent in 2014.

Torbey shed light on the contribution of the Lebanese banks in beefing up the Central Bank's foreign currency reserves and shoring up the Lebanese economy thanks to loans to the private sector.

He added that bank loans to the private sector in 2015 increased by 6.5 percent to reach $3.3 billion, arguing that the cost of financing the national economy was low compared to other countries with similar credit rankings.

Torbey said that total bank loans to both the private and public sectors at the end of 2015 reached $86 billion, 44 percent to the public sector and 56 percent to the private.

He also highlighted the efforts of the Central Bank and commercial banks to meet all the requirements of Basel III.

Torbey said that the capital-adequacy ratio in Lebanon has exceeded the international average, reaching 15.1 percent at the end of 2015.

He also renewed the banks' full commitment to all international resolutions in terms of international sanctions and FATCA, the U.S. law on foreign financial tax disclosures.

The head of ABL reiterated calls to elect a president to organize Lebanon's politics and the work of constitutional institutions.

In response to a question about the U.S. financial sanctions on Hezbollah, Torbey said that this issue is now being handled by the Central Bank Gov. Riad Salameh.

The heated debate over these sanctions has simmered down in the past few days following Salameh's intervention. – *The Daily Star*

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الاحد 26 حزيران 2016

«جمعيّة المصارف» عرضت مع مسؤولين فرنسيين تعزيز التعاون المصرفي مع لبنان

في إطار الإتصالات الخارجية الدورية التي تجريها جمعية مصارف لبنان، قام وفد من الجمعية برئاسة الدكتور جوزف طربيه وعضوية السادة: سامر ازهري ، وليد روفايل، سمعان باسيل، نديم القصار، جورج صفيني، شهدان جبيلي، والأمين العام الدكتور مكرم صادر بزيارة الى باريس خلال الفترة الواقعة بين ١٤ و١٨ حزيران ٢٠١٦.

إلتقى الوفد خلال الزيارة كبار المسؤولين المعنيّين بالملفات المصرفية والمالية مع لبنان في وزارة الخارجية ووزارة المالية ومصرف فرنسا المركزي ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD. . وتناولت المحادثات اهمية موقع باريس بالنسبة الى العمل المصرفي اللبناني إلى جانب نيويورك ولندن وفرانكفورت، مع التركيز على ضرورة تعزيز التعاون بين المصارف اللبنانية والفرنسية في ما يخص مكافحة تبييض الأموال وعلى التزام المصارف اللبنانية افضل معايير العمل المصرفي الدولي بما فيه المواضيع المتعلّقة بالفساد وبآليات تبادل المعلومات الضريبية.

كما التقى الوفد الإدارات المعنيّة بالعلاقات المصرفية لدى المصارف الفرنسية المراسلة للمصارف اللبنانية، وهي تحديداً بنك سوسيتيه جنرال Société générale، وكريدي أغريكول Crédit Agricole ومصرف ناتيكسيس Natexis

وخلال هذه اللقاءات، أعربت المصارف الفرنسية عن الحرص على مواصلة وتعميق علاقات العمل مع المصارف اللبنانية ضمن شفافية المعلومات العائدة للزبائن والعمليات. كما شدّدت مختلف الجهات الفرنسية والدولية التي شملتها المحادثات على ضرورة استمرار التزام المصارف اللبنانية بكافة معايير العمل المعتمدة في الأسواق المالية الدولية، لا سيّما الأوروبية والأميركية منها، نظراً لموقعها المركزي في تمويل ومقاصة التجارة العالمية.

وقد ساهمت هذه الزيارة في تقوية علاقات المراسلة مع المصارف الفرنسية كما اظهرت مدى انتشار ثقافة مصرفية ومالية جديدة في العالم، عنوانها الرئيسي شفافية المعلومات وآليات تبادلها تسهيلاً للتدفقات التجارية والمالية بين الدول.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الثلثاء 14 حزيران 2016

تراس اجتماعاً حضره خليل وسلامة وطربيه

سلام : التفجير جريمة إرهابية

تراس رئيس مجلس الوزراء تمام سلام في السراي الكبير، إجتماعا حضره وزير المال علي حسن خليل وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه.

واستنكر سلام في بداية الاجتماع، التفجير الذي تعرض له المركز الرئيسي ل«بنك لبنان والمهجر» في بيروت، ووصفه بانه «جريمة إرهابية تهدف إلى ضرب الاستقرار الاقتصادي»، مؤكدا أن «هذا العمل المدان يرقى إلى مرتبة المساس بالأمن القومي للبنان، باعتبار أن القطاع المصرفي هو محرك أساسي للدورة الاقتصادية الوطنية، واحدى الركائز الرئيسية للدولة في ظل الشلل الذي تعاني منه المؤسسات الدستورية».

وأبلغ سلام المجتمعين أنه «على اتصال دائم بالوزارات والاجهزة الأمنية المعنية بمتابعة التحقيق في هذا التفجير»، آملا «الوصول سريعا الى كشف المخططين والمنفذين وإحالتهم الى القضاء».

سلام مترئسا الاجتماع

وعرض المجتمعون الوضع المصرفي في البلاد، مؤكدين «الثقة بالاجراءات التي يقوم بها المصرف المركزي محليا ودوليا لحفظ النظام المالي اللبناني وتعزيز مناعته وتثبيت سمعة لبنان المالية».

وشددوا على «وجوب أن يتحلى جميع المعنيين بهذا الملف باعلى درجات الحكمة والمسؤولية، وان يعتمدوا الحوار الهادىء والعقلاني في معالجة هذه المسالة الدقيقة بعيدا عن صخب المنابر بما يحفظ مصالح جميع اللبنانيين ويحمي موقع لبنان المتقدم في النظام المالي العالمي».

وكان رئيس مجلس الوزراء قد اجرى اتصالات بنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع سمير مقبل ووزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق والمدعي العام التمييزي سمير حمود وقادة الاجهزة الأمنية لمتابعة آخر المستجدات.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الاحد 29 ايار 2016

جمعية المصارف حول الأوضاع الإقتصادية والمالية والمصرفية: ارتفاع الدين إلى ٧١ مليار دولار والدولرة بلغت ٦٥ في المئة

شهد الفصل الأول من العام ٢٠١٦، تحسناً في غالبية مؤشرات القطاع الإقتصادي الحقيقي المتوافرة مقارنة بتلك المحققة في الفصل الأول من العام ٢٠١٥. وعرف النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية نمواً بنسبة ٠,٩٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من العام ٢٠١٦، مسجلاً تحسناً طفيفاً مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٥ (٠,٧٪)، وسجل ميزان المدفوعات عجزاً قدره ٦٤٤ مليون، اما موجودات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية، فبقيت عند مستوى مرتفع إذ بلغت ٣٠,٤ مليار دولار في نهاية آذار ٢٠١٦ وهي تشكل دعامة للإستقرار النقدي.

جاء ذلك في النشرة الشهرية الصادرة عن جمعية المصارف حول الوضع النقدي والمصرفي والإقتصادي في آذار ٢٠١٦، وأبرز ما جاء فيه:

■ أولاً – الوضع الاقتصادي العام

– الشيكات المقاصة: في آذار ٢٠١٦ بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المقاصة ما يعادل ٥٥٩٢ مليون دولار في مقابل ٥٥٢٦ مليوناً في الشهر الذي سبق، و٥٩٠١ مليون في آذار ٢٠١٥.

■ حركة الاستيراد ■

وارتفعت قيمة الواردات السلعية الى ١٧٥٠ مليون دولار في مقابل ١٣٧٧ مليوناً في الشهر الذي سبق، و١٥٠٩ ملايين دولار في آذار ٢٠١٥. لترتفع الواردات السلعية ٢٠١٦ مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٥، في حين زادت التحويلات المسجورة بنسبة كبيرة بلغت ٣١,٤٪.

– حركة التصدير: وبلغت قيمة الصادرات السلعية ٢٢٠ مليون دولار في مقابل ٢٢٨ مليوناً في الشهر الذي سبق، و٢٥٧ مليون دولار في آذار ٢٠١٥. وبذلك تكون الصادرات السلعية سجلت تراجعاً بنسبة ١٤,٨٪ في الفصل الأول من العام ٢٠١٦ مقارنة بالفترة ذاتها من العام ٢٠١٥.

■ ثانياً – المالية العامة

في كانون الأول ٢٠١٥، بلغ العجز الإجمالي ١٠٧٣ مليار ليرة في مقابل عجز بقيمة ٩٧٠ ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٧٤ مليار ليرة في كانون الأول ٢٠١٤). وتبيّن ارقام المالية العامة عند مقارنتها بالعامين ٢٠١٤ و٢٠١٥، المعطيات الآتية:

– انخفاض المنافع الإجمالية المقبوضة من ١٦٤٠٠ مليار ليرة الى ١٤٤٣٥ ملياراً، اي بمقدار ١٩٦٥ مليار ليرة وبنسبة ١٢٪. فانخفضت الإيرادات غير الضريبية (-١٠٤٩ مليار ليرة) والتي تأثرت بتراجع إيرادات الإتصالات بعدما كانت هذه العائدات استثنائية في العام ٢٠١٤ كونها شملت متأخرات عن الاعوام ٢٠١٠-٢٠١٣ وانخفضت كذلك مقبوضات الخزينة (-٨٥٨ مليار ليرة) متأثرة الى حد كبير بانخفاض العائدات من البلديات. كما تراجعت الإيرادات الضريبية (-٥٨ مليار ليرة) متأثرة الى حد كبير بانخفاض الإيرادات من الضريبة على القيمة المضافة بسبب تباطؤ النمو الإقتصادي وانخفاض اسعار النفط.

تجدر الاشارة الى انه اعتباراً من كانون الثاني ٢٠١٥، تسجل فقط المبالغ الفعلية المحوّلة من قبل وزارة الاتصالات الى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً أن في السنوات السابقة كانت تُعتمد المبالغ الشهرية المقدرة من قبل وزارة لاتصالات او وزارة المال.

– انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة ادنى، من ٢١٠٣٢ مليار ليرة الى ٢٠٣٩٣ ملياراً، أي بقيمة ٦٣٩ مليار ليرة وبنسبة ٣,٠٪. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الاولية من خارج خدمة الدين العام من ١٤٤٣٠ مليار ليرة الى ١٣٣٤٣ ملياراً (-٧,٥٪) علماً ان التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة ١٤٤٦ مليار ليرة نتيجة انخفاض اسعار النفط.

– وبذلك يكون العجز العام ارتفع من ٤٦٣٤ مليار ليرة في العام ٢٠١٤ الى ٥٩٥٨ ملياراً في العام ٢٠١٥، وارتفعت نسبته من ٢٢,٠٪ الى ٢٩,٢٪ من مجموع المدفوعات في العامين المذكورين على التوالي.

– وحقق الرصيد الاولي فائضاً بلغت قيمته ١٠٩٣ مليار ليرة في العام ٢٠١٥ في مقابل فائض اعلى بلغ ١٩٧٠ ملياراً في العام ٢٠١٤.

– الدين العام: في نهاية آذار ٢٠١٦، بلغ الدين العام الإجمالي ١٠٧٠٩٢ مليار ليرة (ما يوازي ٧١,٠ مليار دولار) في مقابل ١٠٧٣٥٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق، و١٠٦٠١١ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥. وبذلك يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة ١٠٨١ مليار ليرة في الفصل الاول من العام ٢٠١٦ (في مقابل زيادة قدرها ٤٣٢١ مليار ليرة في الفصل الاول من العام ٢٠١٥).

ونتج ارتفاع الدين العام الإجمالي بين نهاية كانون الاول ٢٠١٥ ونهاية آذار ٢٠١٦، من زيادة كل من الدين المحرر بالليرة اللبنانية بقيمة ٨١٧ مليار ليرة، والدين المحرر بالعملات الاجنبية بما يوازي ٢٦٤ مليار ليرة (١٧٥ مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي ٩٤٣٥ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠١٦، مسجلاً ارتفاعاً نسبته ١,٣٪ قياساً على نهاية العام ٢٠١٥.

■ ثالثاً – القطاع المصرفي

وارتفعت الموجودات / المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان في نهاية آذار ٢٠١٦، الى ما يعادل ٢٨٢٨٩٦ مليار ليرة (ما يوازي ١٨٧,٧ مليار دولار)، في مقابل ٢٨١٢٧٨ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٢٨٠٣٧٩ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥ (٢٦٧٧٥٨ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠١٥) وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير الى حجم النشاط المصرفي، بنسبة ٠,٩٪ في الفصل الاول من العام ٢٠١٦، في مقابل ارتفاعه بنسبة ٠,٧٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٥.

– الودائع الإجمالية في المصارف التجارية: في نهاية آذار ٢٠١٦، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، اضافة الى ودائع القطاع العام، ما يعادل ٢٣٥٠٣٢ مليار ليرة وشكلت ٨٣,١٪ من اجمالي المطلوبات، في مقابل ٢٣٣٣٠٨ مليارات ليرة نهاية الشهر الذي سبقه و٢٣٣٥٨٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥ (٢٢٤١٢٤ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠١٥). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة ٠,٦٪ في الفصل الأول من العام ٢٠١٦، في مقابل ارتفاعها بنسبة ٠,٧٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٥.

وبلغ معدل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم ٦٤,٨١٪ في نهاية آذار ٢٠١٦، في مقابل ٦٤,٦٩٪ في نهاية الشهر الذي سبقه و٦٤,٨٨٪ في نهاية العام ٢٠١٥ (٦٥,٢٥٪ في نهاية آذار ٢٠١٥).

– وبلغ المصارف التجارية لدى مصرف لبنان: وارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان الى ما يوازي ٢٢ ١٠٨٤ مليار ليرة في مقابل ١٠٧٢٣٣ ملياراً في نهاية الشهر الذي سبقه، و١٠٦٣٢٩ ملياراً في نهاية العام ٢٠١٥ (٩٩٦٤٧ مليار ليرة في نهاية آذار ٢٠١٥). وبذلك، تكون هذه الودائع ازدادت بنسبة ٢,٠٪ في الفصل الاول من العام ٢٠١٦، في مقابل ارتفاعها بنسبة ١,٠٪ في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٥.

– التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم: في نهاية آذار ٢٠١٦، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم الى ما يوازي ٧٣٢٣٧ مليار ليرة او ما يعادل ٤٨٥٨٢ مليون دولار، في مقابل ٤٨٢٠٠ مليون في نهاية الشهر الذي سبقه، و٤٨٠٤٥ مليوناً في نهاية العام ٢٠١٥ (٤٩٩٩٠ مليون دولار في نهاية آذار ٢٠١٥). وبذلك، تكون هذه التسليفات ازدادت بنسبة ١,١٪ في الفصل الاول من العام ٢٠١٦، في مقابل ارتفاعها بنسبة ٠,٧٪ في الفصل الاول من العام ٢٠١٥.

– التسليفات المصرفية للقطاع العام: وبلغت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل ٥٧٥٤٠ مليار ليرة، في مقابل ٥٧٧٠٦ مليارات في نهاية الشهر الذي سبقه، و٥٦٩٨٤ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٥ (٥٨٧١٠ مليارات ليرة في نهاية آذار ٢٠١٥). وازدادت هذه التسليفات بنسبة ١,٠٪ في الفصل الاول من العام ٢٠١٦، في مقابل ارتفاعها ٤,٣٪ في الفترة ذاتها من ٢٠١٥.

المستقبل

السبت 28 ايار 2016

طربيه: إلتزامنا بالقوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية ضروري لحماية لبنان

غلايزر يستكمل جولته بزيارة بري وسلام والحريري وإبراهيم و«المصارف»

استكمل مساعد وزير الخزانة الأميركية للشؤون تمويل الإرهاب، مانيال غلايزر، زيارته لبنان، أمس، بجولة شملت رئيس مجلس النواب نبيه بري في عين التينة، ورئيس مجلس الوزراء تمام سلام في السرايا الحكومية والرئيس سعد الحريري في «بيت الوسط»، والمدير العام لأمن العام اللواء عباس إبراهيم، إضافة الى مقر جمعية مصارف لبنان، وكان برفقته القائم بالأعمال الأميركي السفير ريتشارد جونز.

اللقاء مع بري تناول القرارات الأميركية الأخيرة ونية ادراجها على لبنان، فيما حضر اللقاء مع الحريري مستشاره للشؤون الاقتصادية مازن حماد.

في جمعية المصارف، كان في استقبال الموفد الأميركي رئيسها جوزف طربيه ومجلس الإدارة والأمين العام مكرم صادر، حيث مرر تأكيد طربيه مجدداً أن التزام المصارف بالقوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية من مستلزمات حماية مصالح لبنان.

الجمعية أصدرت بعد اللقاء بياناً قالت فيه «إن اللقاء تخلله استعراض للأوضاع المالية والمصرفية في لبنان والمنطقة، مع التركيز على التدابير التي تتخذها المصارف اللبنانية في سياق إدارة المخاطر والتزاما بأصول العمل المصرفي السليم والمتقيد بالقرارات الدولية، لا سيما الالتزام الصحيح والعادل بقانون العقوبات الأميركية الصادر في ١٨/١٢/٢٠١٥ والمتعلق بحزب الله».

وذكر رئيس الجمعية «بأن مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب هي عمل مستمر ولقافة بالنسبة الى القطاع المصرفي اللبناني، كما تدل على ذلك من جهة أولى التشريعات والتعاميم الصادرة عن السلطات اللبنانية كافة، ومن جهة ثانية السياسات والممارسات التي تتقيدها الدولة اللبنانية على كل مستوياتها العامة والخاصة. فكل ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد والبلد واللبنانيين».

وأشار إلى انه يندرج في إطار هذه الجهود القانون رقم ٤٤ الذي أقره المجلس النيابي في ٢٤ تشرين الثاني الماضي، المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك تعاميم مصرف لبنان، خصوصاً منها التعميم ١٢٦ والتعميم ١٣٧، وقد أضيف إليها أخيراً إعلام هيئة التحقيق الخاصة رقم ٢٠ الصادر يوم الخميس الماضي، والذي يوضح آلية تطبيق القانون الأميركي الصادر في ١٨ كانون الأول المنصرم.

ونوه طربيه بـ«أداء السلطتين المالية والنقدية التي نجحت في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي اللبناني حوته الركيزة الأساسية لاقتصاد اللبناني، لافتاً الى أن الجمعية «بعهما أن تؤكد أن التزام المصارف بالقوانين اللبنانية وبالمتطلبات الدولية، بما فيها تطبيق العقوبات موضوع الزيارة هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع أبنائه وعلى مصلحة جميع المواطنين والمتعاملين مع المصارف ما يؤمن لهم سلامة واستمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي».

● الرئيس الحريري أثناء استقباله غلايزر

● الوفد الأميركي في مقر جمعية المصارف أمس

المالية: إستبدال سندات الخزينة بالـ«يوروبوندز» بقيمة مليارَي دولار

اعلنت وزارة المالية في بيان امس، انها نفذت ضمن القوانين المرعية، عملية استبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية بسندات بالدولار الأميركي (Eurobonds) بقيمة مليارَي دولار أميركي لمصلحة مصرف لبنان ضمن إطار التنسيق المتبادل بين الوزارة وبين مصرف لبنان.

وقال البيان ان هذه العملية تساهم في خفض متوسط كلفة الفائدة على السندات المستعدلة من ٧.٥٣ في المئة إلى ٦.٥٩ في المئة على السندات المجمدة واطالة متوسط الاستحقاق من ٧.٩٢ سنوات لسندات «اليوروبوند» وذلك من دون تغيير القيمة الإجمالية للدين العام على ما كانت عليه قبل عملية الاستبدال أو تغيير حصة مصرف لبنان من قيمة السندات الإجمالية للدولة اللبنانية.

اضاف البيان ان هذه العملية تساهم أيضاً في اتاحة أدوات مالية اضافية لمصرف لبنان لإدارة السيولة في الأسواق المالية.

وذكر البيان بان الدين العام المالي بعد هذه العملية، يتكون من ٥٩ في المئة دين بالعملة اللبنانية و ٤١ في المئة دين بالدولار الأميركي بعد أن كان ٦١ في المئة و٣٩ في المئة على التوالي.

وتوزعت السندات الجديدة المصدرة كالآتي: ٥٠٠ الف دولار أميركي استحقاق ٢٠٢٢ يعادله ٦.٢٥ في المئة، ٥٠٠ الف دولار أميركي استحقاق ٢٠٢٣ يعادله ٦.٤٠ في المئة ومليار دولار أميركي استحقاق ٢٠٢٩ يعادله ٦.٨٥ في المئة.

الحياة AL-HAYAT

السبت 28 ايار 2016

جمعية مصارف لبنان متمسكة بالقوانين وتدابير "المركزي"

□ بيروت - «الحياة»

■ انهى نائب وزير الخزانة الأميركية دانيال غلايزر لقاءاته امس في بيروت، وزار يرافقه القائم باعمال السفارة الأميركية ريتشارد جونز، مقر جمعية مصارف لبنان، حيث استقبله رئيسها جوزف طربيه والأعضاء في مجلس الإدارة والأمين العام مكرم صادر. وعرضت خلال اللقاء، وفق بيان اصدرته الجمعية، «الأوضاع المالية والمصرفية في لبنان والمنطقة، مع التركيز على التدابير التي تتخذها المصارف اللبنانية في سياق إدارة الأخطار والتزاماً باصول العمل المصرفي السليم والمتقيد بالقرارات الدولية، خصوصاً الالتزام الصحيح والعادل بقانون العقوبات الأميركية المتعلق بـ «حزب الله».

وذكّر طربيه بان «مكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب هي عمل مستمر وثقافة بالنسبة إلى القطاع المصرفي اللبناني، وتدل على ذلك من جهة اولى التشريعات والتعاميم الصادرة عن السلطات اللبنانية، ومن جهة ثانية السياسات والممارسات التي تنفذها الدولة اللبنانية على كل مستوياتها العامة والخاصة». واعتبر ان «كل ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد والبلد واللبنانيين».

ولفتت الجمعية في بيانها إلى ان «القانون الرقم ٤٤ الذي اقره المجلس النيابي في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥ والمتعلق بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب يندرج في إطار هذه الجهود، وكذلك تعاميم مصرف لبنان، لا سيما منها التعميمان ١٢٦ و١٣٧ ، وأضيف إليها اخيراً إعلام هيئة التحقيق الخاصة الرقم ٢٠ الصادر اول من امس، والذي يوضح آلية تطبيق القانون الأميركي».

ونوهت الجمعية اخيراً بـ«أداء السلطتين المالية والنقدية اللتين نجحتا في بناء شبكة امان حول القطاع المصرفي، كونه الركيزة الأساسية للاقتصاد». وشددت على أن «التزام المصارف القوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية، بما فيها تطبيق العقوبات موضوع الزيارة، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع ابنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، ما يؤمن لهم سلامة العمل واستمراره من خلال النظام المالي العالمي».

وكان غلايزر زار رئيس مجلس الوزراء تمام سلام في السراي، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم في مكتبه، وكان نقاش في الأوضاع العامة لا سيما موضوع قانون العقوبات الأميركية وتداعياته على لبنان. وعلمت «الحياة» أن الجانب الأميركي قرر اختصار زيارة غلايزر، والغى اجتماع كان مقرراً امس مع اللجنة النيابية التي كانت كُلفت زيارة واشنطن لمراجعة السلطات الأميركية في مسألة تطبيق العقوبات واثارها على لبنان.

إلى ذلك، انهى الموفد الخاص لوزارة الخارجية الأميركية منسق شؤون الطاقة الدولية اموس هوكستين زيارته للبنان، واختتم لقاءاته مساء اول من امس مع النائب سعد الحريري والمنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ. دوافاد بيان وزعته السفارة الأميركية في لبنان، بان هوكستين «شجع المسؤولين على الاستفادة من إمكانات لبنان لجذب الاستثمارات لتطوير قطاع الهايدروكاربون بنجاح».

وزارة المال تستبدل سندات بالليرة

□ بيروت - «الحياة»

■ أعلنت وزارة المال اللبنانية «تنفيذ عملية استبدال سندات خزينة بالليرة اللبنانية بسندات بالدولار الأميركي (يوروبوند) من ضمن القوانين المتاحة، بقيمة بليوني دولار لمصلحة مصرف لبنان المركزي، في إطار التنسيق المتبادل بين الوزارة و «المركزي».

وأوضحت في بيان أن هذه العملية «تساهم في خفض متوسط كلفة الفائدة على السندات المستبدلة من ٧,٥٣ في المئة إلى ٦,٥٩ في المئة على السندات الجديدة، وإطالة متوسط الاستحقاق من ٧,٩٢ سنة للسندات بالعملة المحلية إلى ٩,٨٩ سنة لسندات «يوروبوند»، من دون تغيير القيمة الإجمالية للدين العام التي كانت عليه قبل عملية الاستبدال، أو تغيير حصة مصرف لبنان من قيمة السندات الإجمالية للدولة اللبنانية».

ورأت أن هذه العملية «تساهم أيضاً في اتاحة ادوات مالية إضافية لمصرف لبنان المركزي لإدارة السيولة في الأسواق المالية».

وأفادت بأن الدين العام المالي بات «يتكون بعد هذه العملية من ٥٩ في المئة بالعملة اللبنانية و٤١ في المئة بالدولار، بعدما كان ٦١ في المئة و٣٩ في المئة على التوالي». ولفتت الوزارة إلى أن السندات الجديدة المصدرة «توزعت كالآتي: ٥٠٠ مليون دولار استحقاق عام ٢٠٢٢ بعائد ٦,٢٥ في المئة، و٥٠٠ مليون دولار استحقاق عام ٢٠٢٣ بعائد ٦,٤٠ في المئة، ومليون دولار استحقاق عام ٢٠٢٩ بعائد ٦,٨٥ في المئة».

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
السبت 28 ايار 2016

عرض مع بري وسلام والحريري وابراهيم تداعيات القانون الأميركي
غلايزر يستمع من طربية الى التزام المصارف القوانين والتشريعات

جمعية المصارف التقى غلايزر

اللواء ابراهيم مستقبلا الوفد الاميركي

واصل مساعد وزير الخزانة الأميركية لشؤون الإرهاب دانيال غلايزر جولته في بيروت، حيث التقى امس رئيس الحكومة تمام سلام في السراي، يرافقه القائم باعمال السفارة الأميركية في لبنان السفير ريتشارد جونز.

وزار غلايزر ظهراً، المدير العام للأمن العام اللواء عباس ابراهيم، يرافقه جونز ووفد من السفارة، وتم البحث في الأوضاع العامة لا سيما موضوع قانون العقوبات الأميركية وتداعياته على لبنان.

وانتقل غلايزر بعد الظهر إلى عين التينة حيث التقى رئيس مجلس النواب نبيه بري، يرافقه جونز، وتم البحث في التطورات الاميركية الأخيرة وتداعياتها على لبنان. كما زار غلايزر الرئيس سعد الحريري في بيت الوسط حيث تناول اللقاء المواضيع ذات الصلة بزيارته.

في جمعية المصارف: كذلك زار غلايزر برفقة جونز وفريق عمله، جمعية المصارف حيث استقبله رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه ومجلس الإدارة والأمين العام مكرم صادر.

وتخلل اللقاء عرض الأوضاع المالية والمصرفية في لبنان والمنطقة، مع التركيز على التدابير التي نفذتها المصارف اللبنانية في سياق إدارة المخاطر والتزاماً بأصول العمل المصرفي السليم والمتقيد بالقرارات الدولية، لا سيما الالتزام الصحيح والعادل بقانون العقوبات الأميركية الصادر في ١٨/١٢/٢٠١٥ والمتعلق بـ«حزب الله».

وذكر طربيه بأن «مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب هي عمل مستمر ويقاظة بالنسبة إلى القطاع المصرفي اللبناني، كما تدل على ذلك من جهة أولى التشريعات والتعاميم الصادرة عن السلطات اللبنانية كافة، ومن جهة ثانية السياسات والممارسات التي تتقاها الدولة اللبنانية على مستوياتها العامة والخاصة. فكل ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد والبلد واللبنانيين».

وأضاف: يندرج في إطار هذه الجهود القانون رقم ٤٤ الذي أقره المجلس النيابي في ٢٤/١١/٢٠١٥ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وكذلك تعاميم مصرف لبنان لا سيما منها التعميم ١٢٦ والتعميم ١٣٧ وأضيف اليها أخيراً إعلام هيئة التحقيق الخاصة رقم ٢٠ الصادر يوم أمس (٢٦/٥/٢٠١٦) والذي يوضح آلية تطبيق القانون الأميركي الصادر في ١٨/١٢/٢٠١٥.

وقال: يهمّ الجمعية أخيراً أن تنوّه بأداء السلطتين المالية والنقدية التي نجحت في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي اللبناني، كما يهمها أن تؤكد أن التزام المصارف بالقوانين اللبنانية والمنظمات الدولية، بما فيها تطبيق العقوبات موضوع الزيارة، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع أبنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، مما يؤمّن لهم سلامة واستمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي.

ويتوقع أن يعقد غلايزر مؤتمراً صحافياً يتحدث فيه عن زيارته الى لبنان واللقاءات التي طرحت البات تطبيق قانون العقوبات الأميركي على «حزب الله».

ورد غلايزر مؤكداً أن «موقف لبنان يتطابق كلياً مع موقف الولايات المتحدة، لأنها ترفد هذا الموقف في كل مناسبة، فهي تسعى بجدية الى تطبيق القانون، لعلمها لا تستهدف فرض عقوبات جماعية على لبنان الذي لم يرد ذكره في القانون».

وفي جمعية المصارف، وصفت المصادر أجواء اللقاء بـ«الإيجابية»، حيث اطمأن أركان القطاع المصرفي الى التوجهات الأميركية التي أوردها غلايزر، وخصوصاً حين أكد أن المطلوب هو الاستمرار في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهو ما يأب لبنان عليه منذ أعوام، مشيراً الى أن واشنطن لا تطلب شيئاً إضافياً».

وأبدى المسؤول الأميركي وفق المصادر، ارتياحه إلى الآلية التي وضعها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بغية تطبيق القانون على نحو سليم، مشدداً مجدداً على أن القانون لم يوضع ليستهدف أي فئة لبنانية «والمطلوب تطبيق سليم وفق الآلية، وعلى نحو واضح».

AL HAYAT
الحياة
السبت ٢٨ ايار ٢٠١٦

جمعية مصارف لبنان متمسكة بالقوانين وتدابير "المركزي"

□ بيروت – «الحياة»

■ انهى نائب وزير الخزانة الأميركية دانيال غلايزر لقاءاته أمس في بيروت، وزار برافقه القائم باعمال السفارة الاميركية ريتشارد جونز، مقر جمعية مصارف لبنان، حيث استقبله رئيسها جوزف طربيه والأعضاء في مجلس الإدارة والأمين العام مكرم صادر. وعرضت خلال اللقاء، وفق بيان اصدرته الجمعية، «الأوضاع المالية والمصرفية في لبنان والمنطقة، مع التركيز على التدابير التي تتخذها المصارف اللبنانية في سياق إدارة الأخطار والتزاما باصول العمل المصرفي السليم والمتقيّد بالقرارات الدولية، خصوصاً الالتزام الصحيح والعادل بقانون العقوبات الأميركية المتعلق بـ «حزب الله».

وذكّر طربيه بان «مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب هي عمل مستمر ولصيق بالنسبة إلى القطاع المصرفي اللبناني، وتدل على ذلك من جهة اولى التشريعات والتعاميم الصادرة عن السلطات اللبنانية، ومن جهة ثانية السياسات والممارسات التي تنفذها الدولة اللبنانية على كل مستوياتها العامة والخاصة». واعتبر ان «كل ذلك يصب في مصلحة الاقتصاد والبلد واللبنانيين».

ولفتت الجمعية في بيانها إلى ان «القانون الرقم ٤٤ الذي اقره المجلس النيابي في ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠١٥ والمتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب يندرج في إطار هذه الجهود، وكذلك تعاميم مصرف لبنان، لا سيما منها التعميمان ١٢٦ و١٣٧ ، وأضيف إليها أخيراً إعلام هيئة التحقيق الخاصة الرقم ٢٠ الصادر اول من أمس، والذي يوضح آلية تطبيق القانون الأميركي».

ونوهت الجمعية أخيراً بـ«أداء السلطتين المالية والنقدية اللتين نجحتا في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي، كونه الركيزة الأساسية للاقتصاد». وشددت على ان «التزام المصارف القوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية، بما فيها تطبيق العقوبات موضوع الزيارة، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع ابنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، ما يؤمن لهم سلامة العمل واستمراره من خلال النظام المالي العالمي».

وكان غلايزر زار رئيس مجلس الوزراء تمام سلام في السراي، والمدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم في مكتبه، وكان نقاش في الأوضاع العامة لا سيما موضوع قانون العقوبات الأميركية وتداعياته على لبنان. وعلمت «الحياة» ان الجانب الأميركي قرر اختصار زيارة غلايزر، والغى اجتماع كان مقرراً أمس مع اللجنة النيابية التي كانت كُلفت زيارة واشنطن لمراجعة السلطات الأميركية في مسألة تطبيق العقوبات وآثارها على لبنان.

إلى ذلك، انهى الموفد الخاص لوزارة الخارجية الأميركية منسق شؤون الطاقة الدولية أموس هوكستين زيارته للبنان، واختتم لقاءاته مساء أول من أمس مع النائب سعد الحريري والمنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان سيغريد كاغ. ووافاد بيان وزعته السفارة الأميركية في لبنان، بأن هوكستين «شجع المسؤولين على الاستفادة من إمكانات لبنان لجذب الاستثمارات لتطوير قطاع الهايدروكاربون بنجاح».

المستقبل

الجمعة 27 أيار 2016

توافق بين سلامه و«الجمعية» مهّد لولادة آلية التعامل مع مكافحة تمويل «حزب الله»

غلايزر في بيروت بعد اجتماع «طارئ» بين «المركزي» والمصارف

حيدر الحسيني

الآلية المعقدة لكيفية تعاطي المصارف مع القوانين والتشريعات الأميركية الخاصة بالتعامل مع تمويل «حزب الله»، أصبحت أكثر جلاءً بإصدار هيئة التحقيق الخاصة أمس إعلاماً توضيحياً لمضامين التعميم ١٣٧ الصادر عن حاكم مصرف لبنان رياض سلامه، بعدما كان التعميم محط إشكال كبير مع الحزب في الآونة الأخيرة، وانسحب تبليغاً لافتاً وغير مسبوق في وجهات النظر بين السلطة النقدية والمصارف.

إعلام الهيئة استبقه رئيسها الحاكم رياض سلامه باجتماع «طارئ» عقده الثلاثاء مع مجلس إدارة جمعية المصارف، أفضى إلى تقارب بين الطرفين وإلى توافق على الآلية التي نوقشت تفصيلاً بمشاركة فاعلة من أمين سر الهيئة عبدالحفيظ منصور، تم إلى إصدار الهيئة إعلامها أمس، تزامناً مع زيارة قام بها مساعد وزير الخزانة الأميركي لشؤون الإرهاب دانيال غلايزر إلى بيروت، والتقى، برافقه القائم بأعمال سفارة الولايات المتحدة في بيروت ريشارد جونز وعدد من المساعدين، وزير المالية علي حسن خليل.

البحث مع وزير المالية تركز، وفق بيان صادر عن المكتب الإعلامي للوزارة، على موضوع قانون العقوبات الأميركية وآليات تطبيقه والتداعيات التي سيرتبها، حيث برز تأكيد الوزير خليل لزواره أهمية الحفاظ على القطاع المصرفي كأحد أعمدة الاستقرار. وشملت جولة غلايزر كلاً من الحاكم سلامه والرئيسين نبيه بري وتمام سلام وجمعية المصارف، علماً أن سلام بحث قبل يومين مع خليل وسلامه في التدابير المتعلقة بالقانون الأميركي.

الاجتماع الطارئ بين سلامه والمصارف جاء في سياق تطبيق القانون الأميركي الرقم ١١٤ - ١٠٢ الصادر في ١٨ كانون الأول المنصرم وإجراءاته التطبيقية الصادرة منتصف نيسان الماضي، حيث ذكر الحاكم بتعميم «المركزي» الرقم ١٣٧ الذي ألزم المصارف تطبيق القانون المذكور من جهة وإعلام مصرف لبنان بمبررات إقفال أي حساب بموجبه من جهة ثانية.

ولما كان لا يحق لمصرف لبنان الإطلاع على حسابات العملاء، أبلغ سلامه المصارف أن هيئة التحقيق الخاصة ستتولى وضع الآليات التنفيذية في ما خص الحسابات الدائنة، بعدما أصدرت لجنة الرقابة على المصارف مذكرة بالنسبة للحسابات المدينة، متمنياً على المصارف التجاوب مع هذه الآلية.

أمين سر الهيئة عبدالحفيظ منصور أوضح للمشاركين في الاجتماع أبرز مضامين الإعلام، وخلاصتها أنه عند الاشتباه، يبلغ المصرف الهيئة بقراره إقفال الحساب مرفقاً بحركة الحساب المعني وبالأسباب. وبعد انقضاء ٣٠ يوماً (قابلة للتمديد ٣٠ يوماً) يبقى خلالها الحساب يعمل بشكل عادي، وفي حال عدم الإجابة يحق للمصرف إقفال الحساب.

كما ستكون هناك لائحة معايير يستند إليها المصرف لإقفال الحساب والتبرير تضعها الهيئة، على أن يصار إلى تطويرها بالتعاون مع المصارف. أما الأسماء (أشخاص، مؤسسات، منظمات) المدرجة (SDN) على لائحة المكتب الأميركي لإدارة الأصول الخارجية (OFAC)، فتوقف فوراً ولا علاقة لها بالآلية المذكورة، حسبما أوضح منصور.

رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، رأى بدوره أن الموضوع دقيق وأن الحاكم يتحمل مسؤولية عن كل المصارف، وأن الرجوع إلى الهيئة يغطي المصرف المعني، مذكراً بالعلاقة مع المصارف المراسلة التي لديها معلوماتها أو أسبابها، والتي لا تعلنها بالضرورة، وغالباً ما توجه أسئلة إلى المصارف. وبغض النظر عن هذه الدقائق، قال طربيه «إننا كقطاع مصرفي ملتزمون بالقانون الأميركي وبتطبيق العقوبات. وهذا موقف مبدئي ومعلن».

ورأى الحاكم من جهته أن الالتزام، كما جاء في التعميم ١٣٧ بالقانون هو خارج إطار البحث. والنقاش يدور فقط حول الآلية وضرورة أن يكون التطبيق عادلاً من خلال مؤشرات منها حركة الحساب، مدى أهميتها (Significant)، وهي مدرجة في القانون والتشريعات الأميركية ذاتها.

أما بالنسبة للمصارف المراسلة، أضاف الحاكم أن قرارها عدم التعامل يقوم على قاعدة الحد من المخاطر (De Resking)، والعديد منها يعيد النظر بعدد المصارف التي يتعامل معها، وبمدى توفر موارد إدارة المخاطر لديها. ومن الضروري السعي للتعامل مع أكثر من مراسل. كما أكد مجدداً ضرورة القيام بزيارات متكررة إلى المصارف المراسلة واللقاء مع مسؤولي التحقيق لديها.

ودار في نهاية الاجتماع نقاش حول الزبائن الذين يقفلون حساباتهم بإرادتهم. وبرأي الحاكم، لا حاجة للتبليغ، وعندما يتم الإقفال بالتراضي بين الزبون والمصرف في سياق تطبيق القانون الأميركي، يصار إلى إبلاغ الهيئة حتى يكون لديها قاعدة معلومات. واتضح من النقاش أن العميل بعد الإقفال يمكن أن يأخذ رصيد حسابه على شكل شيك أو نقداً حسب رغبته، أو من خلال شيك مصرفي، وهي الوسيلة الأفضل.

الإعلام التوضيحي

الإعلام الصادر عن هيئة التحقيق والذي حمل الرقم ٢٠ والموجه إلى المصارف والمؤسسات المالية وسائر المؤسسات الملزمة بالإبلاغ، نص على الآتي: «بناءً على أحكام القانون رقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/١٤ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لا سيما كل من المادة الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة والثالثة عشرة منه،

وبناءً على أحكام البند (٣) من المقطع «أولاً» من المادة ١٢ من القرار الأساسي الصادر عن مصرف لبنان رقم ٧٨١٨ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٨ وتعديلاته المرفق بتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ٨٣ والمتعلق بنظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب،

وتوضيحاً وتطبيقاً لأحكام البند «ثانياً» من المادة الأولى من القرار الأساسي الصادر عن مصرف لبنان رقم ١٢٢٥٣ تاريخ ٢٠١٦/٥/٣ المرفق بتعميم مصرف لبنان الأساسي رقم ١٣٧ والمتعلق بأصول التعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع أنظمته التطبيقية حول منع ولوج «حزب الله» إلى المؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات،

وتداركاً لحصول أي إجراء أو تدبير تعسفي من شأنه الإضرار بمصالح المودعين والعملاء لا سيما عند إقفال حساب أي منهم أو الامتناع عن فتح حسابات لهم، أو عدم التعامل معهم، كل ذلك بصورة غير مبررة أو بحجة تفادي التعرض للمخاطر (De-risking)،

وضمن إطار الجهود المبذولة من قبل مصرف لبنان لتعزيز الشمول المالي Financial Inclusion وحفاظاً على المصلحة الوطنية العليا،

وبناءً على قرار هيئة التحقيق الخاصة المتخذ في جلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٢٦،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى:

أولاً: يُطلب من المصارف والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة المالية وسائر المؤسسات الملزمة بالإبلاغ، عدم اتخاذ أي تدابير لجهة إقفال أي حساب عائد لأحد عملائها أو الامتناع عن التعامل معه أو عن فتح أي حساب له قبل مرور ثلاثين يوماً على إبلاغ «هيئة التحقيق الخاصة»، وعلى أن يتضمن هذا التبليغ توضيحاً للأسباب الموجبة التي تبرر اتخاذ هذه الإجراءات والتدابير (معلومات متعلقة بالعميل KYC، حركة أو وتيرة أو حجم الحساب...).

ثانياً: في حال لم يرد أي جواب من «هيئة التحقيق الخاصة» خلال المهلة المذكورة أعلاه، يعود للمصارف والمؤسسات المعنية اتخاذ الإجراءات المناسبة بهذا الخصوص.

ثالثاً: لا تطبق هذه الإجراءات في ما خص الحسابات العائدة لأشخاص أو مؤسسات مدرجة أسماؤهم على أي من اللوائح المصدرة المتعلقة بتطبيق القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ والمنوه عنه أعلاه.

المادة الثانية: يتعرض كل من يخالف أحكام هذا الإعلام للملاحقة أمام «الهيئة المصرفية العليا».

المادة الثالثة: يُنشر هذا الإعلام في الجريدة الرسمية ويُعمل به اعتباراً من ٢٠١٦/٥/٣.

واشنطن: الحزب اليوم في أسوأ ضائقة مادية منذ عقود

في سياق الضغوط الأميركية المتصاعدة على «حزب الله»، اعتبر وكيل وزارة الخزانة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية في وزارة الخزانة، آدم سزوين، أن الولايات المتحدة ودولاً شريكة أخرى وضعت حداً للحزب وجعلته في ضائقة مادية هي الأسوأ منذ عقود.

وخلال جلسة استماع أمام لجنة مشرعين تابعة للكونغرس كانت تناقش الإتفاق النووي الإيراني، قال سزوين إن الأعوام الأخيرة التي شهدت فيها إيران عقوبات اقتصادية، جعلت «حزب الله» في أسوأ حال مالية منذ عقود. أضاف «في كانون الثاني الماضي، فرضنا عقوبات على شبكة دعم مالية كبيرة لحزب الله، والشهر الماضي نشرنا عقوبات ومعايير جديدة لمنع تمويل الحزب، إستناداً إلى القانون الأميركي الذي يخولنا تفكيك شبكات الحزب».

وفي شباط الماضي، قال «حصلت عملية دولية دقيقة استهدفت أعضاء من خلية أوروبية لـ«حزب الله» متهمة باستخدام ملايين الدولارات التي يحصل عليها من بيع الكوكايين في جنوب أميركا لشراء أسلحة واستخدامها في القتال الدائر في سوريا». وكشف التحقيق الدولي شبكة جمعت ونقلت ملايين اليورو من عائدات المخدرات من أوروبا إلى الشرق الأوسط، كما عبرت كميات كبيرة من الأموال إلى منظمات بينها الحزب».

وختم قائلاً «في نهاية المطاف ندرك جيداً طبيعة التهديدات غير النووية التي تشكلها إيران. وسنستمر في مكافحة هذه التهديدات باستخدام كل ما لدينا بما في ذلك العقوبات وتعيين أهداف جديدة عندما تقتضي الحاجة». («المستقبل»)

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الجمعة 27 ايار 2016

إجتماع بين جمعيتي المصارف والتجار يعرض الأوضاع المالية

شماس : القطاع ينتقل من «ندرة السيولة» الى «إنعدام الملاءة»

زار وفد تجاري موسع يمثل مختلف المحافظات والقطاعات التجارية كافة برئاسة رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، جمعية المصارف حيث بحث مع مجلس إدارتها، في الأوضاع المصرفية والمالية.

بداية، رحّب رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه بالوفد، مشدداً على العلاقة الوطيدة بين القطاعين المصرفي والتجاري، وطمأن المجتمعين إلى سلامة الوضعين النقدي والمصرفي، وإلى إيجاد الحلول والمخارج التي تواجه القطاع المالي باستمرار، مشدداً على أن «من مصلحة المصارف الانفتاح والتعاون بشكل كبير مع القطاع التجاري أسوة بالقطاعات الاخرى، ما يعني مراعاة الأوضاع الحالية الصعبة وعدم الإقتصاص من اي عميل تجاري ملي»، لما فيه مصلحة التاجر والمصرفي في آن».

ورأ شماس بكلمة اعتبر فيها أن «طربيه محاور مميز ضمن الهيئات الاقتصادية، وهو الى جانب القطاع التجاري»، وشدد على أن

خلال الاجتماع

«القطاع التجاري هو المستفيد والعميل الأول للقطاع المصرفي، وبالتالي ينبغي التعامل معه على هذا الاساس».

ولاحظ شماس أن ثمة شعوراً بأن المصارف تتكيف مع الوضع القائم بوحي من تعاميم مصرف لبنان ذات الصلة»، وطالب القطاع المصرفي بالمزيد من المرونة والليونة في التعامل مع المقترضين بما أن غالبية القطاع هم من اصحاب السمعة الجيدة والعلاقة التجارية النظيفة، وورثوا مؤسساتهم أباً عن جد، فلا يجوز أن يجبر عليهم الزمن في غفلة ما، وتُدفع مؤسساتهم الى الإقفال أو الإفلاس.

وعوّل شماس على التعميم الرقم ١٣٥ «لإعادة جدولة الديون وهيكلتها ضمن تسوية تحفظ حق المصرفي والتاجر على السواء».

وبعد ذلك، أجاب طربيه على أسئلة التجار، ومنها ما يتعلق برؤيته للقطاعين العقاري والتجاري، وللفوائد المدعومة للتجار، ولحل النزاعات خارج الأطر التحكيمية والقانونية وإمكان إقامة تدبير قضائي مثيل بـ Retressement judiciaire في فرنسا أو chapter eleven في الولايات المتحدة للمحافظة على حقوق المؤسسات.

واتفق الجانبان على إبقاء التواصل قائماً بينهما، لما فيه مصلحتهما المشتركة والمحافظة على بعضهما البعض خلال هذه الفترة الحرجة».

وختم شماس: من بنظر إلينا بعين واحدة في أيام العسر، ننظر اليه بعينين في أيام اليسر، خصوصاً أن القطاع التجاري يتنقل شيئاً فشيئاً من مرحلة ندرة السيولة إلى مرحلة انعدام الملاءة.

الجمهورية

الجمعة ٢٧ ايار ٢٠١٦

المسؤولية على عاتق «المركزي»

قال رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه (**الصورة**)، في اللقاء الشهري الاخير مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونواب الحاكم ولجنة الرقابة على المصارف، إن مصرف لبنان يتحمل مسؤولية عن كل المصارف في سياق تطبيق القانون الأميركي. إذ إن الرجوع إلى هيئة التحقيق الخاصة يغطي المصرف المعني. إلا أن طربيه ذكّر بالعلاقة مع مصارف المراسلة «التي لديها معلوماتها أو أسبابها والتي لا تعلنها بالضرورة، وهي غالباً ما توجه إلى مصارفنا أسئلة. وبغض النظر عن هذه الدقائق، فإننا كقطاع مصرفي ملتزمون بالقانون الأميركي وبتطبيق العقوبات. وهذا موقف مبدئي ومعلن».

وردّ سلامة على كلام طربيه، مشيراً إلى أنه بات ضرورياً على المصارف السعي للتعامل مع أكثر من مراسل، إذ إن قرار أي مصرف مراسلة (أميركي) بعدم التعامل يقوم على قاعدة تقليص المخاطر، (أي أنها تطبق القانون الأميركي تجاه مكافحة تمويل حزب الله دولياً) والعديد منها يعيد النظر بعدد المصارف التي يتعامل معها وإلى مدى توفر موارد إدارة المخاطر لديها.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
السبت 21 أيار 2016

الدين تجاوز الـ ٧١.٠٤ مليار دولار

اظهرت إحصاءات جمعيّة المـ ـارف في لبنان ووزارة المال اللبنانيّة إنكماشاً في الدين العام الإجمالي بحوالى ١٧٦,٤٥ مليون دولار خلال شهر آذار من العام ٢٠١٦ إلى ٧١,٠٤ مليار دولار، مقابل ٧١,٢٢ مليار دولار في شهر شباط. امّا على صعيد سنوي، فقد زاد الدين العامّ الإجمالي ١,٦٠ مليار دولار مقارنةً بالمستوى الذي كان عليه في نهاية شهر آذار ٢٠١٥، والبالغ حينها ٦٩,٤٤ مليار دولار.

يجدر الذكر، في هذا السياق، انّ حصّة القطاع المصرفي من الدين العامّ الإجمالي قد إنخفضت بشكل طفيف إلى ٥٣,٧٣٪ في شهر آذار، من ٥٣,٧٥٪ في شهر شباط.

وقد تراجعت حصّة الدين بالليرة اللبنانيّة إلى ٦١,٦٤٪ من إجمالي الدين العامّ خلال الشهر الثالث من العام ٢٠١٦، في حين إرتفعت حصّة الدين بالعملة الأجنبية إلى ٣٨,٣٦٪. في التفاصيل، إنخفض الدين بالليرة اللبنانيّة بنسبة ٠,٤٧٪ على صعيد شهري، في حين زاد بنسبة ٤,٣٥٪ على اساس سنوي إلى ٤٣,٧٩ مليار دولار.

من جهة اخرى، إرتفع الدين بالعملة الاجنبيّة بنسبة ٠,١١٪ شهرياً. إلّا انّه قد تراجع بنسبة ٠,٨١٪ على اساس سنوي ليصل إلى ٢٧,٢٥ مليار دولار.

وقد تراجعت ودائع القطاع العامّ إلى ٨,٤٤ مليارات دولار كما في نهاية الفصل الأول من العام ٢٠١٦، ليرتفع بذلك صافي الدين العامّ بنسبة ٦,٩٨٪ على صعيد سنوي إلى ٦٢,٦٠ مليار دولار.

الجمهورية

الخميس 19 ايار 2016

تحركات مصرفية في كل الإتجاهات بحثاً عن حل

لا تزال قضية قانون العقوبات الأميركي على حزب الله تتصدر واجهة التطورات، وتدفع المسؤولين عن القطاع المصرفي الى التحرك في كل الاتجاهات بحثاً عن حلول، فيما عاد امس حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الى بيروت بما يؤشر الى تكثيف الاتصالات في الداخل للوصول الى تفاهم يرضي حزب الله ولا يشكل خطرا على القطاع المالي في لبنان.

تحرص جمعية المصارف على عقد لقاءات مع المعنيين في ملف قانون العقوبات الأميركية ضد «حزب الله» لتبرير وجهة نظرها حول ضرورة الالتزام بتطبيق القانون وشرح العواقب السلبية لعدم التطبيق والتي قد تترتب عليها وعلى علاقتها مع البنوك المواسلة.

بعد اجتماعه امس الاول بوزير المال علي حسن خليل اجتمع وفد من جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه امس، مع النائب علي فياض في مكتبه في ساحة النجمة في مباحثات مباشرة هي الاولى بين جمعية المصارف وممثلين عن حزب الله.

وذلك بعد صدور بيان «كتلة الوفاء المقاومة» الذي وجه انتقادات لاذعة الى الجمعية، إضافة الى تصريحات فياض الذي اعتبر فيها «أن محاولة تطبيق القانون الاميركي ستترك تأثيرات سلبية على الاستقرار في لبنان وتكون لها تداعياتها السلبية على الوضع اللبناني بزمته».

وفيما تحرص جمعية المصارف على عدم التداول في موضوع القانون الأميركي وآلية تطبيقه من قبل المصارف، عقمت على كل اعضائها

جمعية المصارف توصي الاعضاء والمصرفيين بالتزام الصمت

وعلى المصرفيين عموما ضرورة عدم التصريح الى الاعلام في شأن هذا الملف بما يؤشر الى سعيها معالجته بتكتم بعيداً من الاضواء بسبب حساسيته وخطورته.

وقد تزامنت عودة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الى بيروت امس مع اولى التصريحات الايجابية التي يصدرها حزب الله حول هذا الملف حيث اشارت مصادر مطلعة على موقف «الحزب» امس لـ«الجمهورية» الى إن بيان حاكم مصرف لبنان الصادر امس الاول خطوة إيجابية من شأنها إيجاد ثغرة وتساعد على إيجاد علاج للمشكلة الناشئة.

البحث عن الحلول بعيدا عن الاعلام (جوزف براك)

ومن المرجح ان يجتمع سلامة الذي بعث بنائبه محمد البعاصيري الى الولايات المتحدة للبحث في هذا الملف مع جمعية المصارف للتداول في اقتراحه الاخير حول إصدار هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان تعميماً ينص على إلزام المصارف وقبل إقفال أي حساب إحالة الطلب إليها للنظر فيه وإصدار رأيها في مهلة 30 يوماً.

ويبدو ان المصارف لم تتلقف هذا الاقتراح بالايجابية نفسها لحزب الله، حيث تعتبر انها المسؤولة الوحيدة عن ادارة مخاطرها وتقييمها، خصوصاً ان الجهات الاميركية كانت واضحة في ما يتعلق بأن تطبيق القانون الاميركي هو شأن يعود الى كل مصرف بمفرده، وبالتالي، فان تبعات التخلف عن تطبيقه او غض النظر عن بعض المخاطر لن يتحملها سوى المصرف المعني وستكون نتيجتها إقصائه وعزله عن النظام المالي العالمي.

وبما ان تعاميم مصرف لبنان تهدف في الاساس الى حماية المصارف اللبنانية، ترى ادارات هذه المصارف انها غير ملزمة بالالتزام بأي تعميم لا يضمن حمايتها او مصالحها.

المستقبل

الخميس 19 ايار 2016

محادثات «سرية» بين «حزب الله» وجمعية المصارف

كتب المحرر الاقتصادي:

لا يزال يتفاعل موضوع مفاعيل تطبيق قانون الكونغرس الأميركي الرقم ٢٢٩٧ الخاص بمكافحة الشبكة الدولية لتمويل «حزب الله»، خاصة بعد الحملة المركزة والمنظمة التي يشنها الحزب ضد حاكم مصرف لبنان رياض سلامه على خلفية التعميم الرقم ١٣٧ الذي أصدره الأخير إنفاذاً للقانون المذكور، الأمر الذي استدعى خروج سلامه عن صمته ليؤكد في بيان لاحق بأن التعميم واجب قانوني، وأن الموضوع الذي يواجهه لبنان جدي ويقتضي التعاطي معه بمسؤولية ومهنية ضمن نطاق القانون اللبناني.

فيعد اللقاء الذي جمع أول من أمس وزير المالية علي حسن خليل مع وفد من جمعية مصارف لبنان، أفقد لقاء مطول بقيت مضامين محادثاته سرية أمس في مكتب عضو كتلة «الوفاء للمقاومة» النائب علي فياض بمشاركة وزير الصناعة حسين الحاج حسن، مع وفد من الجمعية برئاسة جوزف طربيه ضم نائبه سعد أزهري وأمين الصندوق نقل الصباح.

وفي المعلومات أن «حزب الله» نقل إلى المصارف هواجس الحزب من استنسابية التعامل مع القانون الأميركي بما قد يضر بمبيئته، وفقاً لمصادر مطلعة على مضامين المحادثات، ونقلت عن وفد الجمعية تأكيده مجدداً أن القانون الأميركي ملزم لكل المؤسسات المصرفية حول العالم تحت طائلة عقوبات متدرجة، وأن لا قدرة لأي مؤسسة على تحملها لكونها تصل إلى حد الخروج التلقائي من النظام المالي والمصرفي العالمي، وبالتالي فإن تحصين الجهاز المصرفي يستلزم الامتثال التام للمتطلبات الدولية.

وأكدت المصادر إياها أن التعميم ١٣٧ لم يصدر إلا بعد التنسيق بين سلامه وخليل.

هذا ويواصل حاكم مصرف لبنان زيارته الخارجية، فيما علمت «المستقبل» أن نائبه الثالث محمد بعاصيري، عاد إلى بيروت من زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة.

المصادر نفسها تقول إن البيان الصادر عن الحاكم سلامه كان الهدف منه أن يشكل مخرجاً يمنع حصول أي استنسابية من جانب المصارف في التعاطي مع عملائها، مع التأكيد، في آن معاً، على ضرورة الالتزام بالقوانين الدولية تلافياً لعزل لبنان مالياً عن العالم.

يذكر أن بيان سلامه يوجب على المصارف التي تريد إقفال حسابات مؤسسات أو أشخاص لأنها تعتبرها مخالفة للقانون الأميركي، أن تقدم التبرير لذلك قبل إقفال الحساب، بحيث يتعين على المصرف أن ينتظر رداً من هيئة التحقيق الخاصة قبل الإقفال، وإن لم يبلغه الرد خلال ٣٠ يوماً يتصرف عندها المصرف على مسؤوليته.

في الميثاق، قالت مصادر في مجلس إدارة جمعية المصارف لـ«المستقبل» إن ما تطبقه المصارف اللبنانية من القانون الأميركي بخصوص تمويل «حزب الله» تطبقه كل المصارف في العالم، بوصفه «قانوناً كونياً» يسري على كافة الدول، بما فيها روسيا والصين، وليس قانوناً محلياً موجهاً ضد الحزب.

وتؤكد المصارف عدم وجود مغالاة من قبلها في تطبيق القانون الأميركي، فهي لا تحاسب ولا تقاسص أحداً، لكنها تطبق ما سوف تضطر إيران بذاتها لتطبيقه في حال عودتها للعمل مالياً ضمن النظام المصرفي العالمي.

وتشير المصادر إلى أن «حزب الله» قام بدوره في تحرير الجنوب من الاحتلال الإسرائيلي، فيما تقوم المصارف بدورها في إنقاذ ودائع اللبنانيين، محذرة من أن تعرّض القطاع المصرفي لأي خطر كبير من شأنه أن ينعكس سلباً على أموال الناس.

المستقبل

الاربعاء 18 ايار 2016

خليل بحث مع وفد «المصارف» المستجدات حيال الإجراءات الأميركية

طربيه: نطبّق قوانين لبنانية ونعمل ضمن أطر عالمية

● خليل اثناء استقباله وفد «المصارف»

زار وفد من جمعية مصارف لبنان برئاسة جوزف طربيه وزير المالية علي حسن خليل حيث جرى التطرق لمجمل الأوضاع المصرفية في ضوء المستجدات حيال تطبيق القانون الأميركي تجاه «حزب الله».

وقال طربيه الى اللقاء: «قمنا بزيارة معالي وزير المالية ضمن إطار الموضوع الذي بمجمله هو بالتكليف من رئيس الحكومة، وبناءً أيضاً لطلب المعاونات التي جرت لجمعية المصارف بالنسبة للتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان. وبالطبع فان وزير المالية هو أكثر الناس اطلاعاً على هذا الموضوع، وبما انه عالج هذا الموضوع سابقاً في زيارته للولايات المتحدة، لذلك، كانت وجهات نظرنا متفقة على انه لا يجب أن يترك هذا الموضوع اي انعكاسات لا على العمل المصرفي ولا على علاقة الحكومة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي، إذ اننا كلنا موجودون في مركب واحد، وهذا المركب وجهته السلامة وليس لدينا اي قلق أو أي خوف بالنسبة لمعالجته».

وسئل عن التعاميم التي اصدرها حاكم مصرف لبنان والتي بدأ بعض المصارف تطبيقها على أفراد وأقرباء «حزب الله»، فأجاب «بدأت المصارف في التطبيق باعتبار أن هذه التعاميم صادرة حديثاً وهي تحت سقف القانون الذي صدر، ونحن كلنا نعمل تحت سلطة الدولة اللبنانية واشرافها والقوانين الصادرة عن المجلس النيابي، وبالتالي ليس هناك اختلاف بين الموقف الذي تقوم به المصارف وتطبقه لمصلحة الشعب اللبناني ولمصلحة مودعيها، وموقف الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان اللذين هما رعاة مصلحة القطاع المصرفي وحسن أدائه».

وماذا عن القول بضرورة العودة عن تطبيق الاجراءات التي تحاصر «حزب الله» وبيئته والتي اعتبرتها «كتلة الوفاء للمقاومة» حرباً عليها؟ قال «هذا سؤال اعلامي وليس واقعي، نحن نطبق قوانين لبنانية ونعمل ضمن اطار قوانين عالمية تطبق على كل المصارف في العالم بما فيها مصارفنا العاملة في لبنان والعاملة ايضاً في ٣٣ بلداً خارج لبنان. ونريد ان نقول لكم اننا نستطيع ان نتفاهم مع السلطة الرسمية وحاكمية مصرف لبنان، وأعتقد ان التطبيق الواعي للقانون نتيجة حسن نية لن يثير الاشكالات كتلك التي أثيرت في الآونة الأخيرة. اضاف «نحن نعرف ان كل العاملين في الحقل العام في لبنان بما فيهم حزب الله يعرفون أن هناك عقوبات وهذا القانون يستهدفهم بالفعل، ونحن لسنا جزء من هذا الموضوع بل العكس، نحن نعتبر أن تطبيق العقوبات في لبنان هو جزء من ضريبة الامتثال الذي يجب ان يتعامل معها القطاع المصرفي، وبالتالي هذا الموضوع كله هو للتعاطي السليم والمتكافئ الذي نتفاهم عليه مع الدولة اللبنانية ومع مصرف لبنان».

وعن تعليقه على «ان هناك بعض المصارف كانت ملكية اكثر من اللزوم»، اجاب: «كيف عرف بعض الفطاحل بهذا الشيء، ومن قوّم هذه القصة التي تحتاج الى كبار القانونيين في لبنان والخارج لتقويم هذه القوانين ولم نبدأ تطبيقها بعد، والتعميم صدر البارحة وحاكمية مصرف لبنان هي من يهتم بهذا الامر».

السفير الفرنسي

الى ذلك، التقى خليل على التوالي سفير فرنسا إيمانوال بون، سفير الدانمارك ستفاند ويفر وسفير ايطاليا ماسيمو ماروتي. وأدلى السفير الفرنسي في نهاية اللقاء تصريحا تلى فيه أن يكون هناك مشروع لعقد مؤتمر دولي حول لبنان وان كل ما نعمل له بلاده هو عقد اجتماع لمجموعة الدعم الدولية للبنان. وقال بون ان الزيارة هي مجاملة لوزير المالية لتقويم الوضعين المالي والاقتصادي، لـ«فرنسا كما اكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، تقف الى جانب لبنان وفي الاطار عينه سيأتي وزير خارجية فرنسا فرانسوا ايرولت للتداول مع السلطات اللبنانية والدراسة الوسائل الكفيلة لدعم لبنان». أضاف ان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند عقد مؤتمر لبنان قال إننا نأمل أن تتمكن مجموعة الدعم الدولية من ان تجتمع في لبنان وهذا ما نتمناه وهذه المجموعة هي التي تعمل على الاستقرار والأمن والحلول السياسية للبنان وليس لدينا طموحات اخرى سوى العمل مع كل الفرقاء الدوليين لمساعدة لبنان على تثبيت استقراره في مواجهة تداعيات الأزمة السورية وليتمكن من معالجة مشاكله الخاصة.

وتابع: «وكما قال الرئيس الفرنسي لدى زيارته لبنان بأنه يجب على اللبنانيين ان يجدوا اتفاقاً سياسياً يضع حداً للأزمة السياسية والمؤسساتية في هذا البلد. وهذه مسؤولية الاحزاب اللبنانية وهذه نحترم هذه المسؤولية كما نحترم سيادة لبنان. نحن نتمنى اخرى ان نعمل مع القوى الدولية ومع كل من يمكنه ان يساهم تثبيت الاستقرار والأمن والازدهار لهذا البلد».

وعن الصيغة الفرنسية المطروحة للخروج من الأزمة الرئاسية، قال بون: «كما قلت، نحن نعمل على عقد اجتماع لمجموعة الدعم الدولي من اجل لبنان. يعود للاطراف اللبنانية ان يتفاهموا على الحل للازمة. ومسؤولية اصدقاء لبنان بمساعدة لبنان».

السفير

الاربعاء 18 ايار 2016

سلامة: تطبيق القانون الأميركي لمصلحة بلدنا واقتصاده على المصارف مراجعة «المركزي» قبل إقفال الحسابات

رد حاكم مصرف لبنان رياض سلامه على المواقف المحلية المعارضة لتطبيق القانون الأميركي القاضي بمكافحة تمويل «حزب الله»، مشدداً على أن «الموضوع الذي تواجهه جدي ويقتضي التعاطي معه بمسؤولية ومهنية وضمن نطاق القانون اللبناني، وهذا ما نفعله من أجل مصلحة لبنان واقتصاده، ومن أجل اللبنانيين وادّخاراتهم. هذا هو نهجنا وسنبقى عليه». لافتاً الانتباه إلى أنه «خلال الاجتماع الأخير لهيئة التحقيق الخاصة تم التوافق على المبادئ الأساسية التي سنتابع بموجبها ومن خلال هذه الهيئة، تصرفات المصارف مع زبائنها بخصوص تطبيق تعميم مصرف لبنان رقم 137»، وكشف أن «إقرار هذه المبادئ وتحويلها إلى تعميم صادر عن هيئة التحقيق الخاصة، سيتم في أقرب وقت، بعد استكمال الدراسات القانونية محلياً ودولياً». كذلك أعلن عزم «لجنة الرقابة على المصارف على إصدار تعميم تطبيقي له صلة بالحسابات المدينة التي توافق على إقفالها وكيفية معالجتها حسابياً ومصرفياً».

- في ما يلي نص البيان الصادر عن الحاكم سلامة:

1- إن القانون الصادر في الولايات المتحدة هو قانون أميركي مطلوب تطبيقه عالمياً وفي لبنان، وبالتالي فإن التعميم رقم 137 الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ 3 أيار 2016 كان واجباً قانونياً لبنانياً.

إن المادة 70 من قانون النقد والتسليف تطلب من مصرف لبنان تأمين الاستقرار التسليفي ولا يمكن تأمين الاستقرار التسليفي إذا لم يطبق هذا القانون الأميركي. إن إصدارنا للتعميم رقم 137 يريح المصارف المراسلة ويؤكد على ملاءمة العمل المصرفي في لبنان مع ما هو مطلوب دولياً.

ولو لم نفعل ذلك لكان بإمكان المصارف المراسلة تطبيق سياسة التقليص من المخاطر (de-risking)، فيصبح قطاعنا المصرفي معزولاً عن العالم.

من المعلوم أن تمويل لبنان يرتكز أساساً على الأموال الوافدة إليه من المغتربين وغير المقيمين، وأن المقيمين بحاجة إلى تواصل مصرفي خارجي واسع ودائم لتمويل الاستيراد والتصدير والحاجات العائلية والشخصية.

2- في ما يتعلق بالآلية التي وضعت حرصاً على المصلحة اللبنانية وعلى الانخراط المالي واستناداً إلى القوانين اللبنانية، فقد ارتكزت هذه الآلية على إصدار تعميم من المجلس المركزي لمصرف لبنان يحدد اتجاهين أساسيين هما تنفيذ هذا القانون الأميركي وتبرير إقفال أو عدم فتح حساب على أساس هذا القانون إلى هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان التي تتمتع باستقلالية وبصفة قضائية.

من المعروف أنه بموجب قانون السرية المصرفية، لا يحق للمجلس المركزي لمصرف لبنان الاطلاع على حركة الحسابات الدائنة، كما لا يمكنه قانوناً إرغام المصارف على إطلاعه على أي حساب دائن، كما لا يحق للجنة الرقابة على المصارف الاطلاع إلا على الحسابات المدينة.

خلال الاجتماع الأخير لهيئة التحقيق الخاصة، تم التوافق على المبادئ الأساسية التي سنتابع بموجبها، ومن خلال هذه الهيئة، تصرفات المصارف مع زبائنها بخصوص تطبيق تعميم مصرف لبنان رقم 137. ويحق قانوناً لهذه الهيئة من دون سواها الاطلاع على الحسابات الدائنة والمدينة من دون الاعتداد تجاهها بالسرية المصرفية.

تلك المبادئ هي:

باستثناء الحسابات العائدة لأشخاص أو مؤسسات مدرجة أسماؤهم على اللائحة السوداء الصادرة عن مكتب مراقبة الأصول الخارجية في وزارة الخزانة الأميركية «OFAC».

(a) على المصارف التي تريد إقفال حسابات مؤسسات أو أشخاص لأنها تعتبرها مخالفة للقانون الأميركي أن تقدم التبرير لذلك قبل إقفال الحساب.

(b) يجب أن يتضمن التبرير حركة الحساب (الوتيرة/الحجم).

(c) على المصرف أن ينتظر رداً من هيئة التحقيق الخاصة قبل إقفال الحساب، وإن لم يبلغه الردّ خلال 30 يوماً، يتصرّف عندها المصرف على مسؤوليته.

(d) يمكن للمصارف ولهيئة التحقيق الخاصة طرح الموضوع على الهيئة المصرفية العليا إن اقتضت الحاجة علماً أن قرارات هذه الهيئة غير قابلة للمراجعة وفقاً للقانون اللبناني.

إن إقرار هذه المبادئ وتحويلها إلى تعميم صادر عن هيئة التحقيق الخاصة سيتم في أقرب وقت، بعد استكمال الدراسات القانونية محلياً ودولياً توخياً للدقة والصوابية في المواد التي تعكس هذه المبادئ، حينها يطرح الموضوع على مجلس هيئة التحقيق الخاصة ويصدر التعميم رسمياً مع مفعول رجعي مطابق لتاريخ إصدار تعميم مصرف لبنان.

كما ستقوم لجنة الرقابة على المصارف بإصدار تعميم تطبيقي له صلة بالحسابات المدينة التي توافق على إقفالها وكيفية معالجتها حسابياً ومصرفياً.

إن الموضوع الذي تواجهه هو موضوع جدي ويقتضي التعاطي معه بمسؤولية ومهنية وضمن نطاق القانون اللبناني.

وهذا ما نفعله من أجل مصلحة لبنان واقتصاده ومن أجل اللبنانيين وادّخاراتهم.

هذا هو نهجنا وسنبقى عليه.

جمعية المصارف بعد لقائها خليل: تعاميم «المركزي» تحت سقف القانون

تطرق وزير المال علي حسن خليل ووفد جمعية المصارف خلال لقاء بينهما الى الأوضاع المصرفية في ضوء المستجدات حيال تطبيق القانون الأميركي تجاه «حزب الله».

وقال رئيس الجمعية جوزيف طربيه: «قمنا بزيارة وزير المالية ضمن إطار الموضوع الذي يبحثه هو بالتكليف من رئيس الحكومة، وبناءً على طلب المداولات التي جرت لجمعية المصارف بالنسبة للتعميم الصادرة عن مصرف لبنان. وزير المالية هو أكثر الناس اطلاعاً على هذا الموضوع، لذلك كانت وجهات نظرنا متفقة على أنه يجب ألا يترك هذا الموضوع أي انعكاسات على العمل المصرفي ولا على علاقة الحكومة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي، وليس لدينا أي قلق أو أي خوف بالنسبة لمعالجته».

أما بالنسبة للتعاميم التي أصدرها حاكم مصرف لبنان وبدأ بعض المصارف تطبيقها على أفراد وأقرباء لـ «حزب الله»، فقال «بدأت المصارف بالتطبيق، باعتبار أن هذه التعاميم صادرة حديثاً وهي تحت سقف القانون الذي صدر، ونحن كلنا نعمل تحت سلطة الدولة اللبنانية وبإشرافها وبموجب القوانين الصادرة عن المجلس النيابي».

أضاف طربيه: نحن نطبق قوانين لبنانية ونعمل ضمن إطار قوانين عالمية تطبق على كل المصارف في العالم، بما فيها مصارفنا العاملة في لبنان، والعاملة أيضاً في 33 بلداً خارج لبنان. وأعتقد أن التطبيق الواعي للقانون نتيجة حسن نية ستثير إشكالات كالإشكالات التي أثيرت في الآونة الأخيرة.

الجمهورية

الاربعاء 18 ايار 2016

أزمة القانون الأميركي تتفاعل: "المركزي" يقترح حلاً وسطياً

سرت شائعات امس تقاها المصرف المركزي حول تلميح حاكم مصرف لبنان بالاستقالة على خلفية الأزمة مع حزب الله حول تطبيق القانون الاميركي المتعلق بمكافحة تمويل حزب الله دوليا. وقد طرأت امس مستجدات مؤثرة تمثلت بالبيان التوضيحي الذي أصدره مصرف لبنان، ورد الفعل الايجابي على البيان من قبل الحزب، بالاضافة الى معلومات نقلتها "رويترز" عن السفارة الاميركية في بيروت حول حرص واشنطن على "حماية الاقتصاد اللبناني والنظام المصرفي قدر الإمكان".

وزير المال مع وفد جمعية المصارف (دالاتي وشقرا)

أصدر حاكم مصرف لبنان رياض سلامه توضيحا متعلقا بقانون مكافحة تمويل حزب الله دوليا، وبتعاطي المصرف المركزي مع هذا القانون.

واشار الى ان القانون الصادر في الولايات المتحدة هو قانون اميركي مطلوب تطبيقه عالميا وفي لبنان، وبالتالي فإن التعميم الرقم 137 الصادر عن مصرف لبنان بتاريخ 3 ايار 2016 كان واجبا قانونيا ايجابيا.

إن المادة 70 من قانون النقد والتسليف تطلب من مصرف لبنان تأمين الاستقرار التسليفي ولا يمكن تأمين الاستقرار التسليفي إذا لم يطبق هذا القانون الاميركي. إن إصدارنا للتعميم الرقم 137 يوضح المصارف المراسلة ويؤكد على ملاءمة العمل المصرفي في لبنان مع ما هو مطلوب دوليا ولو لم يفعل ذلك لكان في إمكان المصارف المراسلة تطبيق سياسة التقليص من المخاطر (de-risking)، فيصبح قطاعنا المصرفي معزولا عن العالم.

السفارة الاميركية: سنحمي الاقتصاد اللبناني والنظام المصرفي قدر الإمكان

ولفت بيان الحاكم الى ان تمويل لبنان يرتكز اساسا على الاموال الوافدة إليه من المغتربين وغير المقيمين، وان المقيمين في حاجة إلى تواصل مصرفي خارجي واسع ودائم لتمويل الاستيراد والتصدير والحاجات العائلية والشخصية.

وفي ما يتعلق بالآلية التي وضعت حرصا على المصلحة اللبنانية وعلى الانخراط المالي واستنادا إلى القوانين اللبنانية، قال البيان انها ارتكزت على إصدار تعميم من المجلس المركزي لمصرف لبنان يحدد اتجاهين اساسيين هما تنفيذ هذا القانون الاميركي وتبرير إقفال او عدم فتح حساب على أساس هذا القانون إلى هيئة التحقيق الخاصة لدى مصرف لبنان التي تتمتع باستقلالية وبصفة قضائية.

أضاف من المعروف أنه بموجب قانون السرية المصرفية، لا يحق للمجلس المركزي لمصرف لبنان الاطلاع على حركة الحسابات الدائنة كما لا يمكنه قانونا إرغام المصارف على إطلاعه على أي حساب دائن، كما لا يحق للجنة الرقابة على المصارف الاطلاع الا على الحسابات المدينة.

وخلال الاجتماع الاخير لهيئة التحقيق الخاصة، تم التوافق على المبادئ الاساسية التي ستتابع بموجبها ومن خلال هذه الهيئة، تصرفات المصارف مع زبائنها في خصوص تطبيق تعميم مصرف لبنان الرقم 137 ويحق قانونا لهذه الهيئة دون سواها الاطلاع على الحسابات الدائنة والمدينة دون الاعتداد تجاهها بالسرية المصرفية.

تلك المبادئ هي:

- باستثناء الحسابات العائدة الى اشخاص او مؤسسات مدرجة اسماؤهم على اللائحة السوداء الصادرة عن مكتب مراقبة الاصول الخارجية في وزارة الخزانة الاميركية OFAC.
- على المصارف التي تريد إقفال حسابات مؤسسات او اشخاص لانها تعتبرها مخالفة للقانون الاميركي ان تعدم التبرير لذلك قبل إقفال الحساب.
- يجب ان يتضمن التبرير حركة الحساب (الوتيرة/الحجم).
- على المصرف ان ينتظر ردا من هيئة التحقيق الخاصة قبل إقفال الحساب، وإن لم يبلغه الرد خلال 30 يوما، يتصرف عندها المصرف على مسؤوليته.
- يمكن للمصارف ولهيئة التحقيق الخاصة طرح الموضوع على الهيئة المصرفية العليا إن اقتضت الحاجة علما ان قرارات هذه الهيئة غير قابلة للمراجعة وفقا للقانون اللبناني.

وأعلن بيان حاكم مصرف لبنان «إن إقرار هذه المبادئ وتحويلها إلى تعميم صادر عن هيئة التحقيق الخاصة، سيتم في اقرب وقت بعد استكمال الدراسات القانونية محليا ودوليا توخيا للدقة والصوابية في المواد التي تعكس هذه المبادئ حينها يطرح الموضوع على مجلس هيئة التحقيق الخاصة، ويصدر التعميم رسميا مع مفعول رجعي مطابق لتاريخ إصدار تعميم مصرف لبنان.

كما ستقوم لجنة الرقابة على المصارف بإصدار تعميم تطبيقي له صلة بالحسابات المدينة التي توافق على إقفالها وكيفية معالجتها حسابيا ومصرفيا».

ختم سلامة مؤكدا «إن الموضوع الذي نواجهه هو موضوع جدي ويقتضي التعاطي معه بمسؤولية ومهنية وضمن نطاق القانون اللبناني وهذا ما نفعله من اجل مصلحة لبنان واقتصاده ومن اجل اللبنانيين وادخاراتهم، هذا هو نهجنا وسنبقى عليه».

تحركات جمعية المصارف

في هذا السياق، التقى وزير المال علي حسن خليل المكلف من قبل رئيس الحكومة تمام سلام متابعة المستجدات حول تطبيق القانون الاميركي تجاه حزب الله، وفدا من جمعية المصارف اللبنانية برئاسة جوزف طربيه.

واكد طربيه أن وزير المالية «هو اكثر الناس اطلاعا على هذا الموضوع بما انه عالجه سابقا في زيارته للولايات المتحدة، لذلك كانت وجهات نظرنا متفقة على انه لا يجب أن يدرك هذا الموضوع اي انعكاسات لا على العمل المصرفي ولا على علاقة الحكومة ومصرف لبنان والقطاع المصرفي، إذ اننا كلنا في مركب واحد وهذا المركب وجهته السلامة وليس لدينا اي قلق او اي خوف بالنسبة لمعالجته».

وردا على سؤال، اكد طربيه ان المصارف بدأت تطبيق تعاميم مصرف لبنان باعتبار ان هذه التعاميم صادرة حديثا وهي تحت سقف القانون الذي صدر، ونحن كلنا نعمل تحت سلطة الدولة اللبنانية واشرافها والقوانين الصادرة عن المجلس النيابي، وبالتالي ليس هناك اختلاف بين الموقف الذي تقوم به المصارف وتطبقه لمصلحة الشعب اللبناني ولمصلحة مودعيها، وموقف الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان اللذان هما رعاة مصلحة القطاع المصرفي وحسن ادائه.

وقال: نحن نطبق قوانين لبنانية ونعمل ضمن اطار قوانين عالمية تطبق على كل المصارف في العالم بما فيها مصارفنا العاملة في لبنان والعاملة ايضا في 33 بلدا خارج لبنان، ونريد ان نقول لكم اننا نستطيع ان نتفاهم مع السلطة الرسمية وحاكمية مصرف لبنان، واعتقد ان التطبيق الواعي للقانون نتيجة حسن نية ستثير اشكالات كالاشكالات التي اثيرت في الآونة الاخيرة.

اضاف: نحن نعرف ان كل العاملين في الحقل العام في لبنان بمن فيهم حزب الله يعرفون ان هناك عقوبات، وان هذا القانون يستهدفهم بالفعل ونحن لسنا جزء من هذا الموضوع بل على العكس نحن نعتبر ان تطبيق العقوبات في لبنان هو جزء من ضريبة الامتثال الذي يجب ان يتعامل معها القطاع المصرفي وبالتالي هذا الموضوع كله هو التعاطي السليم والمتكافيء الذي نتفاهم عليه مع الدولة اللبنانية ومصرف لبنان.

وردا على سؤال ان «بعض المصارف كانت ملكية اكثر من الملك» رد طربيه: كيف عرف بعض «الفلاحل» بهذا الشيء ومن قيم هذه القصة

> "حزب الله": بيان المصرف المركزي ايجابي وقد يؤسس للحل

التي تحتاج الى كبار القانونيين في لبنان والخارج لتقييم هذه القوانين ولم يبدأ تطبيقها بعد والتعميم صدر للبارحة وحاكمية مصرف لبنان هي من يهتم بهذا الامر.

موقف اميركي

وفي حين لم يصدر اي موقف اميركي رسمي بعد اعلان موقف حزب الله المعارض لتطبيق القانون، لفت امس موقف للسفارة الاميركية في بيروت التي نقلت عن مصادرها «رويترز» قولها «بينما لا نزال نتوخى الحذر في محاولاتنا لعزل حزب الله عن النظام المصرفي العالمي فإننا سنفعل ذلك بطريقة تحمي الاقتصاد اللبناني والنظام المصرفي قدر الإمكان هذا الامر لن يستهدف الابرياء».

..وموقف «حزب الله»

الى ذلك، اشارت مصادر حزب الله لـ«الجمهورية» الى ان الحزب ينظر بايجابية الى الاعلان الصادر امس عن مصرف لبنان، والذي يعطي تفسيرا مقبولا للتعميم السابق المتعلق بتطبيق القانون الاميركي لجهة منع المصارف من اقفال اي حساب وفق مندرجات القانون الاميركي قبل اطلاع مصرف لبنان على الامر واحالة القضية الى التحقيق في الهيئة المصرفية التي لديها 30 يوما لاعطاء جواب للمصرف على طلبه.

واعتبرت المصادر نفسها ان البيان امس قد يؤسس للحل في المستقبل للخروج من هذه الازمة.

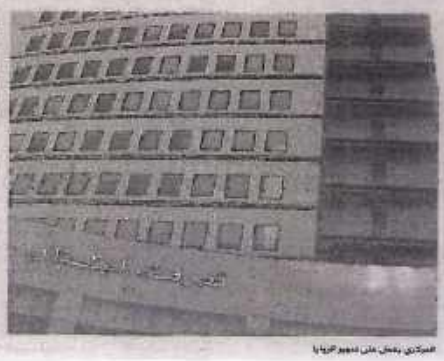

المركزي يعمل على تدوير الزوايا

البلد
الاربعاء 18 ايار 2016

طربيه: نطبّق قوانين لبنانية ونعمل ضمن قوانين عالمية

وفد من جمعية المصارف برئاسة طربيه خلال لقائه وزير المالية علي حسن خليل

أعلن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن "المصارف تطبق قوانين لبنانية وتعمل ضمن اطار قوانين عالمية تطبق على كل المصارف في العالم بما فيها مصارفنا العاملة في لبنان والعاملة ايضاً في 33 بلداً". واعلن "نستطيع ان نتفاهم مع السلطة الرسمية وحاكمية مصرف لبنان. والتطبيق الواعي للقانون نتيجة حسن نية ستثير إشكالات كالتي اثيرت في الآونة الأخيرة".

التقى خليل وفداً من جمعية المصارف برئاسة طربيه حيث جرى التطرق إلى مجمل الأوضاع المصرفية في ضوء المستجدات حيال تطبيق القانون الأميركي تجاه "حزب الله".

وقال طربيه بعد اللقاء: "باشرت المصارف تطبيقها باعتبار أن هذه التعاميم صادرة حديثاً وهي تحت سقف القانون الصادر. وكلنا نعمل تحت سلطة الدولة اللبنانية وإشرافها والقوانين الصادرة عن المجلس النيابي. وبالتالي ليس هناك اختلاف بين الموقف الذي تقوم به المصارف وتطبقه لمصلحة الشعب اللبناني ولمصلحة مودعيها، وموقف الحكومة اللبنانية ومصرف لبنان اللذان هما رعاة مصلحة القطاع المصرفي وحسن ادائه".

واكد انه "نحن نطبق قوانين لبنانية ونعمل ضمن اطار قوانين عالمية تطبق على كل المصارف في العالم بما فيها مصارفنا العاملة في لبنان والعاملة ايضاً في 33 بلداً. ونريد ان نقول لكم اننا نستطيع ان نتفاهم مع السلطة الرسمية وحاكمية مصرف لبنان، وأعتقد ان التطبيق الواعي للقانون نتيجة حسن نية ستثير إشكالات كالتي اثيرت في الآونة الأخيرة، نعرف ان كل العاملين في الحقل العام في لبنان بمن فيهم "حزب الله" يعرفون أن هناك عقوبات وهذا القانون يستهدفهم بالفعل، ونحن لسنا جزءاً من هذا الموضوع، بل على العكس نعتبر أن تطبيق العقوبات في لبنان جزء من ضريبة الإمتثال الذي يجب ان يتعامل معها القطاع المصرفي وبالتالي هذا الموضوع كله هو للتعاطي السليم والمتكافئ الذي نتفاهم عليه مع الدولة اللبنانية ومصرف لبنان".

سفراء أجانب

وكان خليل استقبل على التوالي سفير فرنسا في بيروت إيمانوال بون، سفير الدنمارك سفاند بيغر، وسفير إيطاليا ماسيمو ماروتي.

ونفى السفير الفرنسي أن يكون هناك مشروع لعقد مؤتمر دولي حول لبنان وأن كل ما تعمل له بلاده هو عقد اجتماع لمجموعة الدعم الدولية للبنان. وقال بون: "كانت زيارة مجاملة لوزير المال لتقييم الوضعين المالي والاقتصادي. إن فرنسا كما اكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند، تقف الى جانب لبنان وهي الإطار عينه سيأتي وزير خارجية فرنسا جان – مارك إيرولت للتداول مع السلطات اللبنانية ولدرس الوسائل الفضلى لدعم لبنان".

أضاف: "ان الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند عندما زار لبنان قال "نأمل أن تتمكن مجموعة الدعم الدولية من ان تجتمع في لبنان"، وهذا ما نتمناه وهذه المجموعة هي التي تعمل على الاستقرار والأمن ووضع الحلول السياسية للبنان وليس لدينا طموحات اخرى سوى العمل مع كل الأفرقاء الدوليين على مساعدة لبنان في تثبيت استقراره في مواجهة تداعيات الازمة السورية وليتمكن من معالجة مشكلاته الخاصة".

النهار
الثلثاء 17 ايار 2016

طربيه التقى وفداً اقتصادياً من مونتريال: مصارفنا جاهزة لتمويل التجارة بين البلدين

بحث وفد اقتصادي كندي رفيع برئاسة عمدة مدينة مونتريال - كيبيك فيليب روي مع رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه في كيفية تفعيل التمويل التجاري بين البلدين. ضمّ الوفد المحامي والمستشار جوزف دورة، والمستشار والمفوّض التجاري في السفارة الكندية في مصر ولبنان والسودان محمد علي، والمفوّضة التجارية في السفارة الكندية ناتالي نرسيسيان، إلى وفد لبناني - كندي ضمّ رؤساء شركات في مجالات التكنولوجيا والمواد الغذائية والتطوير العقاري وغيرها. وتمحور اللقاء حول العلاقات اللبنانية الكندية عموماً، والتجارية خصوصاً.

وأكد طربيه للوفد "جهوزية المصارف اللبنانية لتمويل التجارة اللبنانية - الكندية، خصوصاً أن الروابط التي تربط اللبنانيين والكنديين وثيقة ومتينة، لأن اللبنانيين الموجودين في كندا لا يزالون على علاقات وثيقة مع الوطن الأم".

وشمل النقاش أهمية القطاع الخاص في تفعيل التبادل التجاري الذي لا يزال خجولاً عموماً، لا سيما في ظل الحضور الفاعل للجالية اللبنانية في كندا في كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحيوية. إضافة الى دور غرف التجارة والسفارة الكندية لتفعيل التبادل التجاري.

الثلاثاء 17 ايار 2016

وفد إقتصادي كندي عند طربيه

زار وفد اقتصادي كندي رفيع برئاسة عمدة مدينة مونريال - كيبيك فيليب روي رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه للبحث في كيفية تفعيل التمويل التجاري بين البلدين.

ضم الوفد المحامي والمستشار لعمدة مدينة مونريال - كيبيك جوزف دورة، والمستشار والمفوض التجاري في السفارة الكندية في مصر ولبنان السودان محمد علي، والمفوضة التجارية في السفارة الكندية في لبنان نتالي نرسيسيان، الى وفد لبناني-كندي ضم رؤساء شركات في مجالات التكنولوجيا والمواد الغذائية والتطوير العقاري وغيرها، تمحور اللقاء حول العلاقات اللبنانية الكندية عامة، والتجارية خاصة.

وقد لاقى الوفد الكندي ترحيباً من طربيه، الذي أكد على جهوزية المصارف اللبنانية لتمويل التجارة اللبنانية الكندية سيما أن الروابط التي تربط اللبنانيين والكنديين وثيقة ومتينة لأن اللبنانيين الموجودين في كندا لا يزالون على علاقات وثيقة مع الوطن الام.

ودار النقاش أيضاً حول أهمية القطاع الخاص في تفعيل التبادل التجاري الذي لا يزال خجولاً عامة، خصوصاً في ظل الحضور الفاعل للجالية اللبنانية في كندا في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الحيوية كافة، إضافة الى دور غرف التجارة بالتعاون مع السفارة الكندية من أجل تفعيل التبادل التجاري.

الشرق

الاثنين 16 ايار 2016

جمعية المصارف تردّ على «حزب الله» بإعلان تمسكها بتنفيذ القانون الأميركي ومصادر تبلغ «الشرق»: التهرب منه يعرّض القطاع المصرفي لعزلة دولية

كتبت ميريام بلعة:

«القطاع المصرفي اللبناني جزء من النظام المصرفي العالمي، ومصارف لبنان تتواجد في 33 بلداً وتعمل في ظل نظام العولمة المالية وتحترم كل متطلباته». هذه المواقف أطلقتها جمعية المصارف في رد هو الأول لها على بيان «كتلة الوفاء للمقاومة» النيابية التي اعتبرت أن «ما تقوم به المصارف بناء على تعميمات حاكم مصرف لبنان سيعرض البلاد لانهيار نقدي خطير وتفوضي عارمة غير قابلة للاحتواء، ويؤسس لحرب إلغاء محلية يساهم في تأجيجها المصرف المركزي وعدد من المصارف».

وكان الملف أثير في مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة الاسبوع الفائت من وزراء الحزب، على خلفية إقفال حسابات مصرفية لعدد من نواب الحزب ورفض فتح حساب لأمانة نائب سابق ينتمي الى «كتلة الوفاء للمقاومة». وسبق إثارة الملف في الجلسة الحكومية موقف عنيف للكتلة، دعت فيه مصرف لبنان الى إعادة النظر في التعاميم التي اصدرها «لتتوافق مع السيادة الوطنية». وطالبت الحكومة باتخاذ الاجراءات المناسبة لتلافي التداعيات الخطرة التي ستنجم عنها.

وقابل موقف «حزب الله» رفض فوري من قبل رئيس «حزب القوات اللبنانية» سمير جعجع مستنكراً ما يتعرض له حاكم مصرف لبنان والقطاع المصرفي «الذي بقي صامداً لا بل مزدهراً رغم كل ظروف المنطقة ورغم التقلبات السياسية في العقد الأخير، ويعترف الجميع بأن الفضل في ذلك يعود بشكل كبير الى مصرف لبنان وحاكمه بسياساته الرشيدة والشأنية والصائبة».

موقف الحزب مستغرب

كذلك استغربت مصادر مصرفية لـ«الشرق» موقف الحزب من قانون الكونغرس الأميركي «الذي لا يلزم مصارف لبنان فقط، انما هو موجه الى كل المؤسسات المصرفية في العالم وبالتالي لا مفرّ من تطبيقه تحت طائلة تعرض القطاع المصرفي لعزلة دولية بفعل العقوبات التي قد تفرض عليه في حال عدم التزامه».

ولفتت الى أن «المصارف اللبنانية مضطرة الى أن تباشر فوراً وهو ما فعلته وتفعله حالياً، بتطبيق بنود القانون الأميركي وإقفال حسابات الأشخاص والمؤسسات الواردة في اللائحة».

لكنها أشارت في المقابل، الى أن «حاكم مصرف لبنان رياض سلامة كان حريصاً في التعميم الأساسي الموجه الى المصارف رقم 137 على منع أي استنسابية أو إقفال عشوائي لحسابات تابعة للطائفة الشيعية حين فرض على كل مصرف يريد أن يقفل حساباً أن يرسل الى هيئة التحقيق الخاصة التابعة لمصرف لبنان الأسباب الموجبة لهذا الجراء وكذلك في حال رفض المصرف فتح حساب جديد. كما طلب من المصارف تكوين مؤونات في مقابل إقفالها حسابات مدينة بالليرة من دون تعديل التصنيف الائتماني للعملاء الذين يتم إقفال حساباتهم».

المعالجة سياسية

وقد اعتبر الخبير الاقتصادي والمالي غازي وزني أن «القانون الأميركي سياسي بامتياز كما أن المعالجة سياسية أيضاً». وقال لـ«الشرق»: «يمكن القول في المبدأ العام، إن على المصارف التزام القانون الأميركي وأنظمته التطبيقية حفاظاً على سلامة القطاع المصرفي لكن هناك خشية من مبالغات واستنسابية وعشوائية في التطبيق من قبل بعض المصارف ما قد يلحق أضراراً وغبناً بأفراد ومؤسسات قريبة من «حزب الله» أو تنتمي إلى بيئته، تتقيد بالقوانين والتشريعات المحلية والدولية».

ودعا «مصرف لبنان إلى وضع إطار واضح ومحدّد للمصارف يمنع الاستنسابية والعشوائية في التطبيق، ثم تدخل تحذيرات «كتلة الوفاء للمقاومة» من مخاطر المس بالسيادة الوطنية لأن العقوبات تطبق على كل العملات لا سيما العملة الوطنية».

كذلك دعا السلطات النقدية إلى التحاور مع وزارة الخزانة الأميركية حول موضوع التعامل بالعملة الوطنية في عمليات محدودة واضحة وشفافة وغير مهمة ولا تتعلق بتمويل الإرهاب أو تبييض الأموال لأن القانون الأميركي سياسي بامتياز ومن المحتم أن تكون المعالجة سياسية بامتياز أيضاً. وأمل أن يكون هذا القانون «عاملاً مساعداً ومحفزاً للقوى السياسية على انتخاب رئيس للجمهورية حماية للسيادة الوطنية».

جمعية المصارف

وفي اجتماعها الاستثنائي برئاسة رئيسها جوزيف طربيه، أوضحت جمعية المصارف أن «التزام المصارف بالقوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية بما فيها تطبيق العقوبات، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع أبنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف».

وأعلنت أنها تابعت «بارتياح التقدم الذي سجله لبنان على صعيد تثبيت سمعته المالية الدولية بإصدار القوانين المالية الأربعة التي أقرها المجلس النيابي اللبناني انسجاماً مع القواعد المصرفية العالمية والمعاهدات الدولية المعمول بها». كذلك نوهت الجمعية بـ«الجهود التي بذلها وزير المال والمجلس النيابي اللبناني بإرسال وفد نيابي الى الولايات المتحدة الأميركية ومد جسر تواصل مع الإدارة الأميركية من أجل حماية لبنان ونظامه المالي». ونوهت أيضاً «بأداء السلطتين المالية والنقدية التي نجحت في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي اللبناني لكونه الركيزة الأساسية للاقتصاد اللبناني وآخر مستجداتها اعتبار شافي أن لبنان أصبح مستوفياً كل الشروط الدولية».

وأكدت الجمعية أن «التزام المصارف بالقوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية بما فيها تطبيق العقوبات، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع أبنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، ما يؤمن لهم سلامة استمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي. فالقطاع المصرفي اللبناني هو جزء من هذا النظام المصرفي العالمي حيث تتواجد مصارف لبنان في 33 بلداً وتعمل في ظل نظام العولمة المالية وتحترم كل متطلباته».

تجدر الإشارة إلى أن إحصاءات النشرة الشهرية لجمعية المصارف أظهرت زيادة في الميزانية المجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان بنسبة 0,98 % (2,3 17 مليار ليرة) خلال الفصل الأول من السنة إلى 203,896 مليار ليرة (187,461 مليار دولار) مع نهاية آذار 2016، مقابل 200,379 مليار ليرة (185,991 مليار دولار) في نهاية 2015.

أما على صعيد سنوي، فارتفعت موجودات القطاع المصرفي بنسبة 6,05 % مقارنة بالمستوى الذي كانت عليه في نهاية آذار 2015، والبالغ حينها 266,758 مليار ليرة (176,951 مليار دولار). وقد بقيت مستويات السيولة في القطاع المصرفي عالية بحيث زادت نسبة السيولة الأولية إلى 78,37 % من ودائع الزبائن مقارنة مع 78,04 % في الفترة عينها من العام السابق.

النهار

الاثنين 16 ايار 2016

جمعية المصارف بعد انتقاد "حزب الله" لها: مرتاحون لتثبيت سمعة لبنان المالية الدولية

مقر جمعية المصارف في لبنان. (أرشيف)

أعلنت جمعية المصارف في بيان أنها "مرتاحة للتقدم الذي سجله لبنان على صعيد تثبيت سمعته المالية الدولية، بإصدار القوانين المالية الأربعة التي أقرها مجلس النواب انسجاماً مع القواعد المصرفية العالمية والمعاهدات الدولية المعمول بها".

ونوّهت الجمعية بـ "الجهود التي بذلها وزير المال ومجلس النواب بإرسال وفد نيابي إلى الولايات المتحدة الأميركية، ومدّ جسر تواصل مع الإدارة الأميركية لحماية لبنان ونظامه المالي"، كذلك أشادت بـ "اداء السلطتين المالية والنقدية التي نجحت في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي اللبناني لكونه الركيزة الأساسية للاقتصاد اللبناني، وآخر مستجداتها اعتبار GAFI أن لبنان أصبح مستوفياً كل الشروط الدولية". واكدت الجمعية أن "التزام المصارف القوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية، بما فيها تطبيق العقوبات هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع أبنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، ما يوفّر لهم سلامة استمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي. فالقطاع المصرفي اللبناني هو جزء من هذا النظام المصرفي العالمي، إذ تنتشر مصارف لبنان في 33 بلداً وتعمل في ظل نظام العولمة المالية وتحترم كل متطلباته".

الاثنين 16 ايار 2016

جمعية المصارف: مرتاحون لتثبيت لبنان سمعته المالية الدولية

اعلنت جمعية المصارف في بيان انها «مرتاحة للتقدم الذي سجله لبنان على صعيد تثبيت سمعته المالية الدولية، بإصدار القوانين المالية الأربعة التي اقرها المجلس النيابي اللبناني إنسجاما مع القواعد المصرفية العالمية والمعاهدات الدولية المعمول بها».

ونوهت الجمعية بـ«الجهود التي بذلها وزير المالية والمجلس النيابي اللبناني بإرسال وفد نيابي إلى الولايات المتحدة الأميركية، ومد جسر تواصل مع الإدارة الأميركية من أجل حماية لبنان ونظامه المالي»، كما نوهت بـ «اداء السلطتين المالية والنقدية التي نجحت في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي اللبناني لكونه الركيزة الأساسية للاقتصاد اللبناني، وآخر مستجداتها إعتبار GAFI أن لبنان اصبح مستوفيا كل الشروط الدولية».

واكدت الجمعية ان «التزام المصارف بالقوانين اللبنانية وبالمتطلبات الدولية، بما فيها تطبيق العقوبات هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع أبنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، ما يؤمن لهم سلامة استمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي. فالقطاع المصرفي اللبناني هو جزء من هذا النظام المصرفي العالمي، حيث تتواجد مصارف لبنان في ٣٣ بلدا وتعمل في ظل نظام العولمة المالية وتحترم كل متطلباته».

المستقبل

الاثنين 16 ايار 2016

توصية برفع فائدة المصارف لتسليفات الدولار والليرة

أوصى مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان البنوك الأعضاء بزيادة الفائدة المرجعية على تسليفات الدولار الأميركي من ٦.٢٤ في المئة هذا الشهر إلى ٦.٣١ في المئة اعتباراً من بداية الشهر المقبل.

كما أوصت الجمعية المصارف الأعضاء بزيادة الفائدة المرجعية على تسليفات الليرة اللبنانية من ٨.٦٦ في المئة إلى ٨.٦٩ في المئة.

وقد جرى تبنّي هذه الفائدة على الدولار في سوق بيروت في آذار ٢٠٠٩ وعلى الليرة في أيار من العام نفسه، وهي لا تحل محل معدلات الفائدة الفضلى، لكنها تعتبر أساساً لاحتساب الفائدة الفضلى بعد إضافة تكاليف مخاطر السيولة والتسليف وإعادة التمويل وربحية المصارف إلى معدل الفائدة الفضلى.

الاثنين ١٦ ايار ٢٠١٦

جمعية المصارف ملتزمة القوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية

اكدت جمعية مصارف لبنان ان «التزام المصارف القوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية، بما فيها تطبيق العقوبات، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع ابنائه ومصلحة جميع المواطنين والمتعاملين مع المصارف ما يؤمن لهم سلامة استمرار العمل من خلال النظام المالي العالمي».

وشددت الجمعية في بيان بعد اجتماعها (اول من امس) على ان القطاع المصرفي اللبناني «هو جزء من هذا النظام المصرفي العالمي»، حيث تتواجد مصارف لبنان في 33 بلدا وتعمل في ظل نظام العولمة المالية وتحترم كل متطلباته.

وجاء بيان الجمعية بعد بيان كتلة «الوفاء للمقاومة» النيابية (أي نواب «حزب الله») الذي انتقد ما سماه «انصياع المصرف المركزي اللبناني غير المبرر لسلطات الانتداب الاميركي النقدي»، وكذلك حملته على عدد من المصارف.

الحياة
AL HAYAT
الاحد 15 ايار 2016

الحزب يسأل: ماذا عن المؤسسات الإنسانية التي نتعامل معها؟

جمعية المصارف: التزام العقوبات لازم لحماية مصالح اللبنانيين

□ بيروت – «الحياة»

■ أكدت جمعية مصارف لبنان أن «التزام المصارف القوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية بما فيها تطبيق العقوبات، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع ابنائه ومصلحة جميع المواطنين والمتعاملين مع المصارف، ما يؤمن لهم سلامة استمرار العمل من خلال النظام المالي العالمي». وشددت في بيان أصدرته بعد اجتماع أمس، على أن القطاع المصرفي اللبناني «هو جزء من هذا النظام المصرفي العالمي، حيث تتواجد مصارف لبنان في ٣٣ بلداً وتعمل في ظل نظام العولمة المالية وتحترم كل متطلباته».

وأعلنت الجمعية أنها تابعت «بارتياح التقدم الذي سجله لبنان على صعيد تثبيت سمعته المالية الدولية بإصدار القوانين المالية الأربعة التي أقرها المجلس النيابي اللبناني، انسجاماً مع القواعد المصرفية العالمية والمعاهدات الدولية المعمول بها»، ونوّهت بـ «الجهود التي بذلها وزير المال علي حسن خليل والمجلس النيابي بإرسال وفد نيابي إلى الولايات المتحدة، ومد جسر تواصل مع الإدارة الأميركية من أجل حماية لبنان ونظامه المالي». وأشادت بـ «أداء السلطتين المالية والنقدية التي نجحت في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي، كونه الركيزة الأساسية للاقتصاد»، مشيرة إلى أن «مستجداتها الأخيرة اعتبار مجموعة «غافي» GAFI ان لبنان أصبح مستوفياً كل الشروط الدولية».

وجاء بيان جمعية المصارف بعد بيان كتلة «الوفاء للمقاومة» النيابية، اي نواب «حزب الله» الذي انتقد ما سماه «انصياع المصرف المركزي اللبناني غير المبرر لسلطات الانتداب الأميركي النقدي»... وكذلك حملته على «عدد من المصارف».

كما أن بيان الجمعية جاء بعد المناقشات التي حصلت خلال جلسة مجلس الوزراء الخميس الماضي، وأثار فيها وزيرا الحزب محمد فنيش وحسين الحاج حسن مسألة العقوبات الأميركية على قادة «حزب الله» وتعاملاتهم المالية مع المصارف، والتي تطاول المصارف اللبنانية في حال تعاملها مع هؤلاء القادة. ورأى فنيش والحاج حسن أن التعميمين اللذين أصدرهما حاكم المصرف المركزي رياض سلامة حول منهجية تطبيق القانون الأميركي ضد قادة «حزب الله» وتطبيق بعض المصارف التدابير التي طاولت حسابات عدد من نواب الحزب، «تجاوزا الخط الأحمر نحو الخط الأسود». وأوضحت مصادر وزارية أن موقف الوزيرين لم يكن بالحدة نفسها التي اتسم بها بيان كتلتهما النيابية، على رغم ما قالاه خلال الجلسة، وأن ملاحظاتهما تركزت على إمكان أن تطاول العقوبات شريحة أوسع من قادة الحزب ومن الشريحة الضيقة حوله، وأوردا أمثلة على ذلك حين سألا ماذا إذا طاولت العقوبات مؤسسات إنسانية يتعاطى معها الحزب، مثل جمعية المبرات الخيرية (التابعة لمؤسسة العلامة الراحل السيد محمد حسين فضل الله) التي لديها مدارس ومستشفيات. كما أبدى فنيش والحاج حسن الخشية من أن تقوم المصارف اللبنانية، بحكم تطبيقها القانون الأميركي، بإجراءات تطاول المؤسسات الإنسانية التي تخدم فئة واسعة من المواطنين يقدرون بعشرات الآلاف.

وسأل وزيرا «حزب الله» «جمعية المبرات مثلاً لديها فرع في الولايات المتحدة الأميركية (ديترويت، ميشيغان) ومبنى تعارس من خلاله الأعمال الخيرية، فهل تكون المصارف اللبنانية متشددة أكثر من الأميركيين في حال اتخاذها تدابير؟».

وذكرت مصادر وزارية أن موقف الوزراء الآخرين تراوح بين تأكيد أن مصارف لبنان لا تستطيع إلا التزام القانون الأميركي، وبين الدعوة إلى التوفيق بين تطبيق القانون الأميركي ومصالح شريحة واسعة من الناس، في مقاربة التعميمين اللذين صدرا عن مصرف لبنان في هذا الصدد. وقالت المصادر أن النقاش في مجلس الوزراء انتهى إلى المخرج الذي تم اعتماده بأن يتولى رئيس الحكومة تمام سلام، بالاشتراك مع وزير المال علي حسن خليل (الذي كان زار واشنطن للبحث في التدابير الأميركية والعقوبات ضد قادة «حزب الله»)، والحاكم سلامة لعلاعة تنفيذ العقوبات مع النواحي التي تجنب اللبنانيين أن تؤثر في شريحة واسعة من اللبنانيين، لكن على قاعدة أن لا مفر من تنفيذ السلطات المالية اللبنانية هذه العقوبات من حيث المبدأ منعاً لأن تطاول الإجراءات الأميركية القطاع المصرفي وللحؤول دون فرض قيود على تحويلات المصارف في حال اتهامها بالتعامل مع الحزب.

وقالت مصادر في جمعية المصارف لـ «الحياة» أن بيانها أمس هو «توضيح لما أثير في اليومين الأخيرين، في ضوء قرار معالجة الأمر بين سلام وسلامة والوزير خليل، لأن الموضوع سياسي وليس مالياً...».

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الاحد 15 ايار 2016

رداً على طلب اعادة النظر بتعميم مصرف لبنان حول القرار الأميركي

جمعية مصارف لبنان : القطاع جزء من النظام المصرفي العالمي ويلتزم بالقوانين والمتطلبات الدولية بما فيها العقوبات

عقدت جمعية المصارف اجتماعاً استثنائياً قبل ظهر اليوم، برئاسة رئيسها الدكتور جوزيف طربيه، واصدرت على اثره البيان الآتي:

«تابعت جمعية المصارف بارتياح التقدّم الذي سجّله لبنان على صعيد تثبيت سمعته المالية الدولية، بإصدار القوانين المالية الأربعة التي اقرّها المجلس النيابي اللبناني انسجاماً مع القواعد المصرفية العالمية والمعاهدات الدولية المعمول بها.

كذلك نوّهت الجمعية بالجهود التي بذلها وزير المال والمجلس النيابي اللبناني بإرسال وفد نيابي إلى الولايات المتحدة الأميركية ومد جسر تواصل مع الإدارة الأميركية من أجل حماية لبنان ونظامه المالي. ونوّهت أيضاً بأداء السلطتين المالية والنقدية التي نجحت في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي اللبناني لكونه الركيزة الأساسية للاقتصاد اللبناني، وآخر مستجداتها اعتبار GAFI أن لبنان اصبح مستوفياً كل الشروط الدولية.

وأكدت الجمعية أن التزام المصارف بالقوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية بما فيها تطبيق العقوبات، هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع ابنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، ما يؤمّن لهم سلامة استمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي. فالقطاع المصرفي اللبناني هو جزء من هذا النظام المصرفي العالمي حيث مصارف لبنان موجودة في ٣٣ بلداً، وتعمل في ظلّ نظام العولمة المالية وتحترم كل متطلباته».

وكان رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه قد تطرق الى هذا الموضوع في منتدى الاقتصاد العربي الذي انعقد يوم الخميس الماضي في فندق فنيسيا وقال: كفر اللفظ في شأن القانون الاميركي الهادف الى منع ولوج حزب الله الى المؤسسات المالية وكيفية التعامل المصرفي مع هذا الاستحقاق. وضعاً للأمور في نصابها الصحيح، لا بد من التنويه بالمبادىء الأساسية التي تحدد أصول واليات هذا التعامل:

أ – القانون موجه وملزم لكل المؤسسات المصرفية حول العالم تحت طائلة عقوبات متدرجة، لا قدرة لأي مؤسسة على تحملها كونها تصل الى حد الخروج التلقائي من السوق.

ب – بادر البنك المركزي الى تعميم آلية تطبيقية واضحة ومرنة، بحيث يتم التزام مقتضيات القانون لجهة لوائح العقوبات، والحؤول، في المقابل، دون أي استنسابية محلية قد تضر بمصالح او حقوق للغير، حيث سبق للمصارف خوض تجربة التزام قانون «فاتكا» الأميركي ايضا، دون ضجيج ولا انعكاسات على الزبائن وأصحاب الحقوق.

ج – يستلزم تحصين الجهاز المصرفي ووحداته الناشطة داخليا وخارجيا، الالتزام التام بالمتطلبات الدولية. هذا ما تم تعزيزه، قبل أشهر، بالإنجاز التشريعي المتمثل بإقرار حزمة قوانين مالية مهمة جداً. وهذا ما دفع مجموعة غافي للإعلان رسمياً أن لبنان يستوفي كل الشروط المطلوبة من حيث القانون ومن حيث الممارسة لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وسلاح الدمار الشامل، ولن يكون هناك اي مطالبة او متابعة تخص لبنان».

وتابع: «يملك القطاع المصرفي ميزات تنافسية تفتقر اليها معظم الأسواق في العالم. لدينا معدلات ملاءة تفوق متوسط ١٤ في المئة وفقاً لمعايير بازل ٣ ووصلت القاعدة النرسملية لمصارفنا الى نحو ١٧ مليار دولار. ولدينا نسب سيولة مرتفعة ومريحة بالعملات الأجنبية. ولدينا فوائض مالية تناهز نصف الناتج المحلي، علماً أن حجم تمويلنا للقطاع الخاص المحلي قارب ٤٩ مليار دولار، واصبح قريبا من ١٠٠ في المئة من اجمالي الناتج. تنتشر مصارفنا في ٣٣ بلدا خارج لبنان. واجمالي أصولنا في هذه الأسواق يوازي نحو ٢٠ في المئة من اجمالي الموجودات البالغ نحو ١٨٧ مليار دولار، والذي يمثل ٣,٧ مرات الناتج المحلي. ولدينا كفاءات وخبرات ومصارف أعمال وشركات مالية واستثمارية وسيطة مؤهلة لتأدية ادوار حيوية في مرحلة إعادة البناء والإعمار في بلدان المنطقة. يمثل الاستقرار المالي والنقدي عنوانا رئيسيا لسياسة متكاملة انتهجها لبنان والبنك المركزي، وتحظى باوسع قبول سياسي واجتماعي واقتصادي. واثبتت التجربة المتواصلة على مدى عقدين متتاليين صوابية هذا الخيار الاستراتيجي ونجاعته».

وقال: «لسنا نعتقد باي حال بأن أي تطورات جديدة سياسية كانت او غير سياسية يمكن أن تغير في الاجماع الوطني والاقتصادي على مواصلة اعتماد هذه السياسة كخيار استراتيجي للاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي».

المستقبل

الاحد ١٥ ايار ٢٠١٦

جمعية المصارف تؤكد التزام القطاع بالقوانين اللبنانية والمتطلبات الدولية

اعلنت جمعية المصارف في بيان أمس انها «مرتاحة للتقدم الذي سجله لبنان على صعيد تثبيت سمعته المالية الدولية، بإصدار القوانين المالية الأربعة التي أقرها المجلس النيابي اللبناني إنسجاما مع القواعد المصرفية العالمية والمعاهدات الدولية المعمول بها».

وتوهت الجمعية بـ«الجهود التي بذلها معالي وزير المالية والمجلس النيابي اللبناني بإرسال وفد نيابي إلى الولايات المتحدة الأميركية، ومد جسر تواصل مع الإدارة الأميركية من أجل حماية لبنان ونظامه المالي»، كما نوهت بـ«اداء السلطتين المالية والنقدية التي نجحت في بناء شبكة أمان حول القطاع المصرفي اللبناني لكونه الركيزة الأساسية للاقتصاد اللبناني، وآخر مستجداتها إعتبار GAFI أن لبنان أصبح مستوفيا كل الشروط الدولية».

واكدت الجمعية أن «التزام المصارف بالقوانين اللبنانية وبالمتطلبات الدولية، بما فيها تطبيق العقوبات هو من المستلزمات الضرورية لحماية مصالح لبنان والحفاظ على ثروة جميع أبنائه وعلى مصلحة كل المواطنين والمتعاملين مع المصارف، ما يؤمن لهم سلامة استمرارية العمل من خلال النظام المالي العالمي. فالقطاع المصرفي اللبناني هو جزء من هذا النظام المصرفي العالمي، حيث تتواجد مصارف لبنان في ٣٣ بلدا وتعمل في ظل نظام العولمة المالية وتحترم كل متطلباته».

المستقبل

الخميس 5 ايار 2016

مصرف لبنان يحدد أصول التعامل مع القانون الأميركي ضد «حزب الله» والمصارف مرتاحة لإيجاد آلية تطبيق قانونية ولتحديد سقف للسيادة

في اطار الاجراءات الاحترازية التي يتخذها مصرف لبنان تداركا لاي اجراء تعسفي قد تتخذه واشنطن ضد المصارف اللبنانية بسبب القانون الاميركي الصادر في ١٨ كانون الاول ٢٠١٥ والمتعلق التطبيقية والتي تنص على وجوب اتخاذ التدابير التي تحول دون تعامل «حزب الله» مع او من خلال المؤسسات المالية الاجنبية وغيرها من المؤسسات، وقع حاكم مصرف لبنان على القرار الاساسي الذي يحمل الرقم ٢٢٥٣ حول «اصول التعامل مع القانون الاميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع انظمته التطبيقية» والذي يؤكد، في موقف رسمي لا لبس فيه، التزام المصارف الكامل تطبيق القانون الاميركي، والطلب منها في المقابل ابداع هيئة التحقيق الخاصة قورا بالتبريرات اللازمة لاقفال اي حساب، والى اي جهة اقفلت حساب، او اذا رفضت فتح حساب ما.

ويأتي التوقيع على هذا القرار بالتقاطع مع اصدار مصرف لبنان تعميما وسيطا طلب بموجبه من المصارف تكوين مؤونات مقابل الحسابات المدينة التي يتم اقفالها تطبيقا للعقوبات المقررة من المنظمات الدولية الشرعية. فالمصارف مضطرة قورا الى تطبيق النوعين التنفيذية وشطب التعامل مع الاسماء الواردة في لائحة العقوبات الاميركية، ما يفرض عليها لزاما تكوين مؤونات في مقابل اقفال هذه الحسابات الى حين تحصيل هذه الديون من العملاء المعنيين.

وفي تعليق له امس، اكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ان التعميم الذي اصدره «سلامة من شأنه ان يوحد تفسيرات القانون الاميركي، مضيفا «نحن اليوم امام تعميم يعطي سقف للسيادة الوطنية، ويشمل مسؤولية التفسيرات نتيجة وجود آلية قانونية تمكن مصرف لبنان من اصدار التعليمات التي يجب ان تكون موحدة لكل المصارف، وتاليا تؤيد هذا التعميم وتقول ان من واجبات السلطة النقدية ان تصدره وتطبقه على المصارف».

وتعقيبا على زيارة مساعد وزير الخزانة الاميركية لشؤون الإرهاب داليان غلايزر الى لبنان، اوضح طربيه، انها ان تمت، تأتي في سياق جولة للمسؤول الاميركي الى المنطقة «اي انه لا يأتي خصيصا الى لبنان، وتاليا يجب الا نقول اننا ننتظر زيارة منه لشرح مراسيم القانون، وهي منشورة سابقا»، لافتا الى ان وفد جمعية المصارف الى اميركا التقى كبار المسؤولين المعنيين بالملف بمن فيهم غلايزر، «وأتينا بتطمينات كاملة للقطاع المصرفي اللبناني، لجهة تفهمهم بان التطبيق يجب الا يمس سلامة القطاع وسمعته، علما انه يشكل عمود الاستقرار الاساس للبنان. هذه امور يجب ان تبقى واضحة، ولدى مصرف لبنان التطمينات عينها». وقال «نحن امام تشريع يستهدف جهة معينة على خصام شديد مع الولايات المتحدة «لكننا نقول بضرورة تطبيق القانون ضمن اطار النوايا التي تصدر بصورة واضحة وصريحة عن الاميركيين. وهذا ما ورد ايضا في تعميم حاكم مصرف لبنان».

وفي ما يأتي نص التعميم الاساسي:

«تود مكتم ربما نسخة عن القرار الأساسي رقم ١٢٢٥٣ تاريخ ٢٠١٦/٥/٣ المتعلق بأصول تعامل مع القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومع أنظمته التطبيقية حول منع وقوع «حزب الله» إلى المؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات.

إن حاكم مصرف لبنان،

بناء على قانون النقد والتسليف سيما المواد ٧٠ و١٧٤ و١٨٢ منه،

وبناء على أحكام قانون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رقم ٤١ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ سيما كل من المادة الرابعة والسادسة والسابعة منه،

وبناء على القرار الأساسي رقم ٧٨١٨ تاريخ ٢٠٠١/٥/١٨ وتعديلاته المتعلق بنظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، المرفق بالتعميم الأساسي رقم ٨٣.

وبناء على القرار الأساسي رقم ١٠٩٦٥ تاريخ ٢٠١٢/٤/٥ المتعلق بعلاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين، المرفق بالتعميم الأساسي رقم ١٢٦،

ولما كان القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ والمتممة التطبيقية قد نصت على وجوب اتخاذ التدابير التي تحول دون تعامل «حزب الله» مع أو من خلال المؤسسات المالية الأجنبية وغيرها من المؤسسات،

وتداركاً لحصول أي إجراء تعسفي، يتجاوز نطاق القانون ولأنتفاء المذكورة في الفقرة أعلاه، من شأنه الإضرار بمصالح المودعين والعملاء، سيما عند اقفال حساب أو الإمتناع عن فتح حسابات لهم أو عدم التعامل معهم، كل ذلك بصورة غير مبررة أو بحجة تفادي التعرض للمخاطر (De-risking)،

وحفاظاً على المصلحة الوطنية العليا،

وبناء على قرار المجلس المركزي لمصرف لبنان المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢١،

يقرر ما يأتي:

المادة الأولى: على المصارف والمؤسسات المالية، ضمن إطار تطبيقها لأحكام القرار الأساسي رقم ١٠٩٦٥ تاريخ ٢٠١٢/٤/٥ المرفق بالتعميم الأساسي رقم ١٢٦ المتعلق بعلاقة المصارف والمؤسسات المالية مع المراسلين، وعلى سائر المؤسسات الخاضعة لرقابة مصرف لبنان، كل في ما خصه أن تقوم على كامل مسؤوليتها، بما يلي:

أولاً: بتنفيذ عملياتها بما يتناسب مع مضمون القانون الأميركي الصادر بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١٨ ومضمون الأنظمة التطبيقية الصدرة بالاستناد إليه.

ثانياً: بإبلاغ «هيئة التحقيق الخاصة» قورا بالإجراءات والتدابير التي قد تتخذها عملاً بما هو منصوص المشار إليها في المقطع «أولاً» من هذه المادة سيما لجهة تجميد أو إقفال أي حساب عائد لأحد عملائها أو الإمتناع عن التعامل أو عن فتح أي حساب له وتوضيح الأسباب الموجبة التي تبرر اتخاذ هذه الإجراءات والتدابير.

المادة الثانية: تعلق سارية المفعول، في ما خص الإجراءات والتدابير المنصوص عليها في المقطع «ثانياً» من المادة الأولى من هذا القرار، سائر الأحكام المخالفة والتطبيقية غير المخالفة.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار فور صدوره.

المادة الرابعة: ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية».

الكويت تضيق الخناق على «حزب الله»

اوردت صحف كويتية امس ان مصرف الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة الكويتية، اعلنت عدم وجود تعاملات للمصارف والشركات الكويتية مع «حزب الله» الذي صنفته العديد من الجهات العربية كمنظمة إرهابية، والكيانات الإيرانية المصطورة وفق القرارات الدولية.

وكشفت وثيقتان صادرتان عن مصرف الكويت المركزي ووزارة التجارة والصناعة، أن «المصارف الكويتية، وكذلك الشركات المحلية ملتزمة عدم التعامل مع أي من الأسماء المدرجة بقوائم التجميد الصادرة عن الأمم المتحدة والمطبق عليها عقوبات دولية، وأن الحظر يمتد ليس فقط إلى قوائم مجلس الأمن بل إلى أسماء الأشخاص والكيانات التجارية التي تصدر عن مكتب إدارة الأصول في وزارة الخزانة الأميركية».

وبناء عليه، فإن «جميع المصارف المحلية والشركات الكويتية لا تتعامل مع كيانات تجارية إيرانية محظورة أو شركات وأفراد تابعين لحزب الله المدرجين وفق القائمة الأميركية».

وذكر المصرف المركزي، انه رغم ان قائمة الحظر المتعلقة بوزارة الخزانة الأميركية غير ملزمة دولياً، فإن المركزي الكويتي ألزم المصارف المحلية وشركات الصرافة وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابته، عدم التعامل مع الدول والكيانات التجارية والأفراد المدرجة اسماؤهم بالقائمة المعدة بمعرفة الخزانة الأميركية. ويأتي ذلك الأمر في ضوء أهمية استمرارية علاقات المراسلة المحلية مع المؤسسات المالية الخارجية، فإن هذه البنوك تحرص على التأكد من عدم التعامل مع أي من الأسماء المدرجة على قوائم OFAC قبل تمرير اي معاملات تنفذ عبر المصارف الخارجية».

كما كشفت وثيقة أخرى صادرة عن وزارة التجارة والصناعة أنه لا توجد شركات كويتية مقيدة في سجلات الوزارة، سواء كانت شركات مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية أو غير مدرجة، تتعامل مع كيانات محظورة دولياً، سواء كانت إيرانية أو غيرها. ولفتت إلى أن الحظر يأتي بناء على طلب من وزارة الخارجية المسؤولة عن تعميم وتطبيق قرارات مجلس الأمن المتعلقة بملف الإرهاب وتمويل الإرهاب. وبناء على القوائم المرسلة من وزارة الخارجية والصادرة عن الجهة الدولية التي يصدر عنها التجريم، فلا توجد شركات كويتية تتعامل مع جهات محظورة دولياً متهمة بتمويل الإرهاب أو تبييض الأموال.

الجمهورية

الاربعاء 27 نيسان 2016

جمعية المصارف: نتائج زيارة واشنطن مُريحة

أشارت جمعية المصارف اللبنانية الى نتائج ايجابية حققتها زيارة وفد الجمعية الى واشنطن، كاشفة عن طروحات قدمها الجانب اللبناني وتفهمها الجانب الأميركي لجهة عدم اتخاذ أي إجراء يمكن يؤثر سلبيا على المصارف اللبنانية وعلى البلد.

أعلنت جمعية المصارف، انه «في إطار الزيارات الدورية التي تنظمها الجمعية إلى العواصم المالية في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية بغية تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الاجنبية، زار وفد من مجلس إدارة جمعية المصارف الأسبوع الماضي نيويورك وواشنطن في الولايات المتحدة الاميركية.

ترأس الوفد رئيس الجمعية جوزف طربيه وضم في عضويته نائب رئيس الجمعية سعد الزهري وأعضاء مجلس الإدارة: نتال الصباح، نديم القصار، محمد علي بيهم، شهدان جبيلي، سمعان باسيل وموريس اسكندر اضافة إلى الأمين العام مكرم صادر.

شارك الوفد في المؤتمر الذي نظمه اتحاد المصارف العربية، برعاية بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك وافتتحه نائب الرئيس التنفيذي للاحتياطي الفدرالي توماس باكستر رئيس الجمعية ورئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية جوزف طربيه. واشار البيان الى «ان الحضور المصرفي اللبناني كان لافتا على مستوى المصارف التجارية او على مستوى البنك المركزي ولجنة الرقابة، مقارنة مع حضور المصرفيين من سائر الدول العربية، وكانت للمصرفيين اللبنانيين مشاركة فعالة وملحوظة ما اسهم في إعادة تأكيد مكانة لبنان الوازنة ودور مصارفه الرائد والمستمر في نشر وتوسيع المعايير الدولية للصناعة المصرفية، وسجل كذلك الحضور المميز في المؤتمر لممثلين من المصارف الأميركية الأساسية ومن بعض الإدارات».

وعقد الوفد المصرفي اللبناني لقاءات مع مسؤولين تنفيذيين ومع مدراء الالتزام والتحقق في المصارف الأميركية المراسلة - بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي بي مورغن، ستاندرد تشارترد بنك.

وتم التأكيد خلال الاجتماعات على صوابية النموذج المصرفي اللبناني الذي يقيم توازنا إيجابيا بين العمل التجاري وجدية تطبيق القواعد المصرفية المتعارف عليها دوليا. وأثنى المسؤولون المصرفيون الأميركيون الذين التقاهم الوفد على مهنية المصارف اللبنانية في تعاملها مع المصارف المراسلة الأميركية وعلى متانة العلاقة واستمراريتها ونجاحها.

في السياق نفسه، زار الوفد المصرفي اللبناني واشنطن حيث عقد اجتماعات عمل مع بعض كبار المسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية المعنيين بالشأن المصرفي والمالي، وقد التقى الوفد رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي Ed Royce اضافة إلى أعضاء بارزين في لجنتي الخدمات المالية والشؤون الخارجية ومكافحة الإرهاب في الكونغرس الأميركي وبعضهم من أصل لبناني.

وأكد المسؤولون الأميركيون خلال هذه اللقاءات دعم لبنان وتقوية دوره كنموذج في المنطقة، وأكدوا كذلك أهمية القطاع المصرفي اللبناني كونه يشكل مع الجيش اللبناني عنصري استقرار البلد، ومن المهم المحافظة عليهما مع تقديم كل الدعم اللازم على هذا الصعيد.

واشار بيان جمعية المصارف الى ان الرسميين اشادوا بدور القطاع المصرفي الرائد لجهة حسن احترامه للقواعد المصرفية العالمية، ومنها خصوصا تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

من جانبه، تمنى الوفد المصرفي اللبناني على مختلف هذه الجهات الأميركية الرسمية اولا ان يكون أي إجراء يتخذ في مجال مكافحة تبييض الأموال مرتكزا إلى القواعد القانونية

> الوفد اللبناني طالب بحق المراجعة والدفاع وسلامة الأدلة

لجهة احترام حق المراجعة والدفاع وسلامة الأدلة، وان لا يكون ثانيا لأي إجراء ممكن ان يتخذ أي تأثير سلبي على القطاع وعلى البلد تأكيدا للموقف الرسمي الأميركي الحريص على استقرار لبنان واستمرار نجاح القطاع المصرفي، وقوبل هذا الطرح بإيجابية من الجهات الرسمية الأميركية.

واكدت الجمعية، «ان هذه الزيارة الدورية ساهمت، كما سابقاتها، في تعزيز مكانة لبنان قطاعا مصرفيا ومصرفا مركزيا في المنظومة المصرفية العالمية، رغم كل التحديات الإقليمية والدولية المحيطة في المنطقة، وكانت مناسبة أكد خلالها المسؤولون الأميركيون في الكونغرس والإدارة كما في المصارف المراسلة الإطمئنان والحرص على مكانة لبنان وسلامة العمل المصرفي فيه».

تحركات لحماية القطاع

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة "الحقيقة في كل دار
الخميس ٢١ نيسان ٢٠١٦

إشادة بالقطاع المصرفي اللبناني لتطبيقه القوانين الدولية

تشدّد أميركي في «المنتدى المصرفي» الذي عقد في نيويورك لتطبيق قرار الكونغرس وعدم التسرّع في التعامل مع إيران

جوزف فرح

بعد انتهاء اعمال المنتدى المصرفي العربي – الاميركي الذي عقد في نيويورك والذي استضافه البنك الاحتياطي الفدرالي وبحضور حشد من الشخصيات المصرفية العربية والاميركية الكبار، بدات تتكشف ما دار في المنتدى بين الجانب الاميركي ومنهم مساعد وزير الخزينة الاميركية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب دانيال غليزر ونائب الرئيس التنفيذي للمصرف الاحتياطي الفدرالي طوماس باكستر وكبير المحققين في الاحتياطي الفدرالي سين او مالي وغيرهم وبين الجانب العربي واللبناني ومنهم رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه والامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح.

وقد شدد الجانب الاميركي على عدم السرعة والتسرع في التعامل، كبنوك عربية مع ايران على الرغم من رفع العقوبات الاقتصادية على ايران، بالاضافة الى ضرورة التطبيق الكامل لقرار الكونغرس الاميركي الصادر في ١٦ كانون الاول الماضي المتعلق بالمصارف التي تتعامل مع حزب الله.

من ناحية اخرى اشاد مسؤول رفيع المستوى من وزارة الخزانة الاميركية بالقطاع المصرفي اللبناني والانظمة التي يتبعها في تطبيق القوانين – ولا سيما ايضا تعاميم مصرف لبنان.

وافتتح المؤتمر الدكتور جوزيف طربيه، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، وتوماس باكستر، القنصل العام للبنك الفيدرالي الاتحادي الاميركي، والقنصل العام لصندوق النقد الدولي.

وشهد مؤتمر الحوار المصرفي العربي الاميركي، والذي ينظمه اتحاد المصارف العربية بمقر الاحتياطي الفيدرالي الاميركي – البنك المركزي الاميركي في العاصمة المالية للولايات المتحدة الاميركية، نيويورك حضور ١٣٠ مسؤولا وشخصية مصرفية من كافة الدول العربية، خصوصا في لبنان، بحضور اميركي رسمي من المباحث الفيدرالية الاميركية، ومساعد المدعي العام الاميركي، ومسؤولين من البنك الاحتياطي الفيدرالي الاميركي – البنك المركزي الاميركي، ووزارة الخزانة الاميركية.

ووجه توماس باكستر القنصل العام للبنك الفيدرالي الاتحادي الاميركي، الشكر الى اتحاد المصارف العربية على الدور الذي لعبه خلال الـ ١٠ سنوات الماضية، والعالم العربي على التطور الذي شهده مؤكدا ان العالم العربي لا يعتمد فقط على البترول، ولكن على عدة منتجات مثل الخدمات والسياحة.

وقالت ساندرا دو باولو، رئيسة قطاع مكافحة الارهاب في بنك اوف نيويورك ميلون، ان البنوك الاميركية، تؤكد على اهمية العمل مع المؤسسات المصرفية العربية، وهي من افضل المؤسسات للعمل مع الجانب الاميركي، مطالبة بالعمل على تحقيق الشفافية في التعامل، وتبادل المعلومات في التوقيت المناسب، والدقة في التعاملات مع البنوك الاميركية.

وركز مسؤول اميركي على ضرورة الحذر من تمويل داعش والعمليات الارهابية التي حدثت مؤخرا في بلجيكا وفرنسا ولبنان، مطالبة بالكشف عن اية تحويلات مصرفية تتم في هذا الشان.

وقال وسام فتوح، الامين العام لاتحاد المصارف العربية، ان عملية بلجيكا الارهابية لم تتجاوز الكلفة المادية لها الـ ٩ الاف دولار اميركي، وهي مصروفات طبيعية في مسارات لا يمكن الشك فيه، مثل ايجار منزل او شراء حقيبة سفر، وهي عمليات معتادة، مطالبا بضرورة عدم تحميل المؤسسات المصرفية العربية، فوق طاقتها، وان السلطات الاميركية مطالبة بالتعاون القطاع الامني والقضائي والمصرفي مع نظيراتها العربية، مما يساهم في مكافحة الارهاب وغسيل الاموال.

ويأتي المؤتمر في اطار اهتمام وحرص السلطات الاميركية على متابعة التعاون مع البلدان العربية، لما له من امكانيات هائلة بشرية ومالية.

وكان وسام فتوح الامين العام لاتحاد المصارف العربية قال ان المؤتمر يأتي بالتعاون مع وزارة الخزانة الاميركية وصندوق النقد الدولي والاحتياطي الفيدرالي الاميركي – البنك المركزي الاميركي – في نيويورك لافتا الى ان السلطات الاميركية لديها اهتمام بحضور لبنان والاردن في فعاليات المؤتمر، وان اهم محاور المؤتمر تتمثل في البنوك المراسلة والعمليات التجارية والتحويلات المصرفية وتخفيف المخاطر ومكافحة غسل الاموال وتمويل المنظمات الارهابية.

وتابع وسام فتوح الامين العام لاتحاد المصارف العربية، في تصريحاته ان تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يعمل على محاربة ظاهرة البطالة وخلق وزيادة فرص العمل، حيث هناك اكثر من ٥٠ مليون عاطل عن العمل في العالم العربي، وهناك تقرير حديث لاحدى المنظمات الدولية، اورد ان نسبة البطالة في المنطقة العربية اكثر من ٢٧ ومتوقع ان ترتفع في ٢٠١٧ ولا بد من زيادة تمويلات البنوك لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لافتا الى ان هناك نحو ٨ ملايين مواطن عربي اعمارهم تتراوح بين ١٥ و٢٤ سنة هم اميون – لا يعرفون القراءة والكتابة – وهم احد اهداف «داعش» لاستقطابهم لتنفيذ العمليات الارهابية.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
السبت 16 نيسان 2016

الوفد المصرفي يُغادر الى أميركا برئاسة طربيه للمشاركة في «المنتدى العربي ـ الأميركي»

بدأ وفد جمعية المصارف برئاسة رئيس مجلس الإدارة الدكتور جوزيف طربيه مغادرة بيروت إلى الولايات المتحدة الأميركية، للمشاركة في المنتدى المصرفي العربي – الأميركي الذي يستضيفه البنك المركزي الفيدرالي الأميركي في نيويورك الإثنين ١٨ الجاري، بتنظيم اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الاحتياطي الفدرالي، والذي من المقرر أن يفتتحه طربيه إلى جانب اللفنصل العام ونائب الرئيس التنفيذي لبنك الإحتياطي الفيدرالي في نيويورك توماس باكستير، بمشاركة البنوك المركزية العربية والمشرّعين الأميركيين في وزارة الخزانة والبنك الفيدرالي وصندوق النقد الدولي ومنظمة العمل المعنية بمكافحة تبييض الأموال، إضافة إلى ممثلين من الكونغرس الأميركي ووحدة المخابرات المالية.

مصادر مصرفية أوضحت أن «مشاركة الوفد اللبناني في المنتدى، تهدف إلى استكمال البحث وتبادل وجهات النظر بين القطاع المصرفي اللبناني والأميركي من جهة، والتأكيد أن المصارف اللبنانية تلتزم جميع القوانين والتشريعات الدولية وتطبقها بحذافيرها، علماً أن مصرف لبنان يصدر قوانين وتشريعات وتعاميم تُظهر صلابة القطاع المصرفي اللبناني وتؤكد تطبيقه القوانين والتشريعات الدولية وفق متطلبات المؤسسات الدولية والبنوك المراسلة في الولايات المتحدة».

ولفتت إلى أن زيارة الوفد المصرفي اللبناني إلى الولايات المتحدة لن تقتصر فقط على المشاركة في المنتدى المذكور، بل ستتضمّن لقاءات مع مسؤولين في وزارة الخزانة والكونغرس الأميركي ومسؤولي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، «في إطار التنسيق الدائم وتبادل المعلومات والاستماع إلى وجهات النظر الأميركية وتقديم الشروحات المناسبة حتى لا يتعرّض القطاع المصرفي لأي مشكلة غير مُدركة»، خصوصاً أن أواخر نيسان الجاري يبدأ تطبيق قانون العقوبات الأميركي على المصارف والمؤسسات المالية في العالم التي تتعامل مع «حزب الله».

ولم تغفل المصادر ذاتها الإشارة إلى أن «أهداف هذه الجولة لا تختلف عن تلك التي كانت محددة في الزيارة التي لم تحصل في الأشهر القليلة الماضية بسبب العاصفة الثلجية التي ضربت الولايات المتحدة وعطّلت الملاحة الجوية آنذاك، والمفارقة اليوم أن الطقس ملائم لا أكثر».

النهار
لبنانية، سياسية، مستقلة — الحقيقة في كل دار

الاثنين ٤ نيسان ٢٠١٦

مهنت كزيارة وفد مُصغر منها لوضع الأرضية الصالحة لمحادثاتها

المصارف اللبنانية ستجد الفرصة سانحة للشروع في درس تفاصيل قرار الكونغرس الأميركي مع انعقاد المنتدى المصرفي في نيويورك

جوزف فرح

وجدت جمعية مصارف لبنان «الفرصة» سانحة لها بمشاركتها في المنتدى المصرفي العربي - الاميركي الذي سيقام في الولايات المتحدة الاميركية في ١٨ الجاري ومن مقر وزارة الخزانة الاميركية وبالتعاون مع اهم المصارف الاميركية والذي ينظمه اتحاد المصارف العربية لمتابعة البحث مع المسؤولين الاميركيين ومع المصارف الاميركية المراسلة في كيفية تطبيق قرار الكونغرس الاميركي المتعلق بالعقوبات الاميركية على المصارف التي تتعامل مع حزب الله، خصوصا ان القرار بدأ تطبيقه منذ اوائل السنة الجارية وان «الغموض» ما زال يلف بعض مواده، حيث يقول احد المصرفيين اللبنانيين ان الشياطين تكمن في التفاصيل.

حتى الساعة، لم يعرف كيف يمكن تطبيق هذا القرار لكن المصرفيين يتفقون على انه سيطال المسؤولين المعروفين في حزب الله والوزراء والنواب والشخصيات المنتمين اليه، لكن لم يعرف بعد اذا كان سيطال المؤسسات التي تتعامل معه، او الذين يقدمون خدمات له كالاطباء الذين يتعاطون معه دون ان يكونوا منتسبين اليه. وهؤلاء المصرفيون يعتبرون ان القرار يطال فقط اعضاء حزب الله المعروفين والمؤسسات المنتمية اليه، وليس كل الذين يتعاطون معه، خصوصا ان الولايات المتحدة الاميركية اعربت اكثر من مرة عن دعمها للمجتمع اللبناني وبالتالي ان تتطرق الى شمول قرارها اوسع من اعضاء حزب الله، والا تكون الولايات المتحدة الاميركية تعاقب لبنان كله وليس حزب الله. وقد رافقت ذلك عندما عمدت المملكة العربية السعودية الى مساعدة لبنان كله وليس حزب الله وطالبت باستمرار الدعم للجيش اللبناني عبر الهبة السعودية المقدرة بـ ٣ مليارات دولار كما انها اجرت اتصالات مع المسؤولين في المملكة لعدم الاستمرار في التصعيد ضد لبنان.

واذا كانت جمعية المصارف ستشارك في المؤتمر المصرفي العربي - الاميركي برئاسة رئيسها الدكتور جوزف طربيه وبفعالية، فانها عمدت الى ارسال وفد مصغر منها الى الولايات المتحدة الاميركية منذ اكثر من اسبوعين الذي زار واشنطن ونيويورك وعمد الى اجراء اتصالات تمهيدية للزيارة التي سيقوم بها وفد الجمعية في ١٨ نيسان للبحث مع المسؤولين في وزارة الخزانة الاميركية والبنك الفيدرالي الاميركي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصارف الاميركية المراسلة في تفاصيل القرار الاميركي الذي يبدو مهما للمصارف اللبنانية اكثر من القرار نفسه، وبعد ان قامت بورشة في مصارفها تمهيداً لهذه الزيارة مع العلم ان

حزب الله وبلسان امينه العام السيد حسن نصر الله كان قد اكد ان حزبه لا يتعامل مع القطاع المصرفي اللبناني ولا يملك حسابات مصرفية فيها، وهذا ما سهّل زيارتها التي كانت على اساس روتينية يقوم بها وفد المصارف كل ستة مرتين، ولكنها اكتسبت بعداً عميقاً خصوصا بعد الزيارتين اللتين قاما بهما وفد من مجلس النواب اللبناني ووفد برئاسة وزير المالية علي حسن خليل.

على اية حال تعتبر المصارف اللبنانية انها تقوم بتطبيق العقوبات الدولية بحذافيرها وانها ستقيدة بالقائمة الاسمية التي تحظر التعامل او فتح حسابات مصرفية، كما انها ستتقيد بالقرار الاميركي والامتثال له، لان القطاع المصرفي اللبناني مرتبط شبه كلي بالقطاع المصرفي الاميركي باعتبار ان الاقتصاد الوطني مدولر بنسبة ٦٦ في المئة وبالتالي فان الحظر يشمل اعضاء حزب الله وبالتالي كل العملات ان كانت اميركية او اوروبية وحتى لبنانية.

وفي هذا الاطار لم يخف اتحاد المصارف العربية تفرجاً ازاء قرار الكونغرس الاميركي بل سارع الى القيام بمؤتمر مصرفي عربي دولي في ١٨ نيسان في نيويورك يستضيفه بنكا لاحتياطي الفدرالي الاميركي ويدعم من وزارة الخزانة الاميركية من اجل تأمين التواصل بين المصارف العربية بما فيها المصارف اللبنانية وبين القطاع المصرفي الاميركي العالمي والمراجع المالية والنقدية المؤثرة في القرار المالي والمصرفي العالمي.

وتقول مصادر مصرفية ان انعقاد هذا المؤتمر في هذا التوقيت جاء مناسباً للقطاع المصرفي اللبناني لان وزارة الخزانة الاميركية ستدرس في ٧ نيسان الجاري ملاحظاتها على القرار حيث سيتم الاخذ بها خلال الشهر المذكور وبالتالي فان وجود القطاع المصرفي اللبناني في نيويورك قد يساعد على عدم اتخاذ اجراءات تصعيدية.

وتؤكد هذه المصادر ان هذا المنتدى سوف يسلط الضوء على فهم العقوبات المفروضة من المؤسسات والمنظمات الرقابية ولا سيما الاميركية منها ومدى تأثيرها وانعكاساتها على الاقتصاد والمصارف اللبنانية والعربية. كما سينطوق الى قراءة معمقة لقرار الكونغرس الاميركي.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة ● الحقيقة في كل دار
الخميس ٣١ آذار ٢٠١٦

«جمعية المصارف»: العمليات المصرفية بين لبنان والخليج والسعودية طبيعية

اعلنت جمعية مصارف لبنان، في بيان امس، انه ورد في بعض وسائل الإعلام يوم امس خبر مفاده أن «التحويلات المصرفية بين السعودية ولبنان قد توقفت»، استنادا الى مصادر مصرفية، وان إدارات المصارف في لبنان عممت على فروعها خبر هذا التوقف»، مع الاستطراد الى حد الجزم بانه «مع توقف التحويلات المصرفية بين السعودية ولبنان، انقطع آخر شريان تغذي بين البلدين، بعدما أوقفت في السابق ايضا التحويلات المالية عبر الصرافين أو مؤسسات تحويل الأموال».

اضاف البيان: توضيحا، يهم الجمعية أن تعلن الآتي:

– إن هذا الخبر لا أساس له من الصحة جملة وتفصيلا، وان العمليات المصرفية بين لبنان وبلدان الخليج العربي عموما والمملكة العربية السعودية خصوصا، سائرة كالمعتاد على نحو طبيعي تماما، بما فيه التحويلات المالية في الإتجاهين.

– إن الجمعية تهيب بالإعلاميين الكرام العودة اليها للاستفسار عن صحة اي خبر أو معلومة تتعلق بالقطاع المصرفي اللبناني عوضا عن التسرع بنشر الأخبار استنادا الى مصادر مجهولة الهوية وغير موثوقة، حرصا على صدقية الإعلام، من جهة، وعلى مصالح لبنان واللبنانيين، من جهة أخرى.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة "الحقيقة في كل دار"
الخميس 24 آذار 2016

المصارف اللبنانية وتخفيض الفائدة

اوصى مجلس ادارة جمعية المصارف في لبنان خلال اجتماعه الاخير بتخفيض معدل الفائدة المرجعية في السوق على التسليفات بالليرة بـ ١٠ نقاط اساس الى ٨,٦١ في المئة اعتبارا من نيسان المقبل. وفي المقابل حث مجلس ادارة الجمعية على رفع معدل الفائدة المرجعية في السوق على التسليفات بالدولار بـ٥ نقاط اساس الى ٦,٢٦ في المئة.

الديار

لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار

الجمعة ٢٦ شباط ٢٠١٦

«الليرة اللبنانية ثابتة ومدعومة باحتياطات المركزي»

طربيه : المصارف قويّة ومُحيّدة عن كلّ النزاعات

طمأن رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه إلى أن «الليرة اللبنانية ثابتة وقوية، ومدعومة باحتياطات البنك المركزي تتجاوز الـ٣٨ مليار دولار إضافة إلى احتياطي الذهب».

وقال في حديث تلفزيوني: لنفصل موضوع التجاذبات السياسية والأزمات المتلاحقة في لبنان والتي لا علاقة للقطاع المصرفي بها، فهو قطاع قوي وثابت ومحيّد عن كل النزاعات السياسية وكذلك عن النزاعات الإقليمية. كما ان علاقته مع زبائنه مبنية على التواصل الدائم والثقة، وبرغم الأزمات المالية العالمية بقي القطاع المصرفي اللبناني موضع ثقة، فكيف الحال إذا كانت أزمة إقليمية لا بد من ان تعالجها الدولة اللبنانية والحكومة.

وإذ شدد على «ضرورة وضع حدّ لهذه الأزمة في أسرع وقت ممكن»، قال طربيه: نترك موضوع الليرة جانباً وكذلك ودائع القطاع المصرفي اللبناني والتي في معظمها اليوم لبنانية، وبالتالي لن يؤثر الموضوع السياسي على تعاطي المودعين مع مصارفهم.

وأكد أن «الخليج داعم أساسي للإقتصاد اللبناني، وما هو حاصل حالياً هو خلاف سياسي لا علاقة له بمصالح الناس الذين تصرّح دول الخليج على انها لا تستهدفهم، وبالتالي تخويف الناس بان هناك مَن سيضر بودائعهم ومصدر عيشهم، فهو مجرّد تهويل ولن نسمع به لا عبر تصاريح رسمية، ولم تحدث سوابق من هذا النوع من ان يمنع بلد تحويلات إلى بلد آخر، خصوصاً بين دول شقيقة.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
السبت ٢٠ شباط ٢٠١٦

يُشارك فيه اكثر من ١٠٠ مصرف عربي

«جمعيّة المصارف» تستعيض عن زيارة أميركا بالمشاركة في «المؤتمر المصرفي العربي الدولي»

ذكرت مصادر مصرفية مطلعة أن جمعية المصارف «قررت صرف النظر عن تشكيل وفد مصرفي لزيارة الولايات المتحدة الأميركية للتواصل مع المصارف المراسلة والمسؤولين الماليين والمصرفيين الأميركيين، واستعاضت عن ذلك بالمشاركة في «المؤتمر المصرفي العربي الدولي» الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية في ١٨ نيسان المقبل في نيويورك والذي يستضيفه بنك الاحتياط الفيديرالي الأميركي»، لافتة إلى أن رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه كشف عن مشاركة أكثر من ١٠٠ مصرف عربي اضافة إلى عدد من المصارف اللبنانية وبإشرافه «لكونه اضافة الى رئيس جمعية المصارف فهو في الوقت نفسه رئيس للجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، علماً أن قرار الكونغرس الاميركي نال الاكثرية في المجلس النيابي الاميركي ولا يمكن العدول عنه، لكن هكذا مؤتمر يوفر إمكان التواصل مع المصارف المراسلة والاطلاع على ما استجد على صعيد القرارات المصرفية العالمية».

وفي هذا الاطار، اوضحت المصادر أن جمعية المصارف تقوم بزيارتين سنوياً الى الولايات المتحدة الاميركية، والهدف من إحداها المشاركة في المؤتمر الذي يُعقد في تشرين الأول في حضور البنك الدولي وصندوق النقد ومسؤولين في بنك الاحتياطي الفيديرالي ووزارة الخزانة الاميركية، «لكن انتقال مكان انعقاد المؤتمر إلى البيرو أدّى إلى صرف النظر عن الزيارة في التاريخ المذكور».

وتعوّل المصادر ذاتها «أهمية قصوى على المؤتمر الذي يعقده اتحاد المصارف العربية في الولايات المتحدة»، وتأمل أن «تتوضح صورة الواقع المصرفي وكيفية التعامل مع القطاع المصرفي الأميركي بعد الزيارة التي يقوم بها غداً الوفد النيابي وبعد ذلك وزير المال علي حسن خليل، متسلحين بمجموعة القوانين المالية الأربعة التي أقرّها المجلس النيابي قبل نهاية السنة الماضية والتي تعكس تقيّد المصارف اللبنانية بقواعد العمل والمعايير المصرفية والمالية العالمية لا سيما الأميركية منها، لكون غالبية عمليات القطاع مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيين، تتم بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك.

السفير

الجمعة 19 شباط 2016

طربيه: المصارف دعامة للقطاعين العام والخاص

طربيه متوسطا سعد الازهري ومكرم صادر خلال اللقاء مع الإعلام الاقتصادي (هادي ابو غليوم)

رأى رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن «لبنان يمرّ حالياً في فترة سياسية حرجة تنعكس على عمل المؤسسات الدستورية مع فراغ متمادٍ في الرئاسة الأولى»، معبراً عن ارتياحه لقيام «الجيش والقوى الأمنية بمهامها بما يحفظ الأمن على الحدود وفي الداخل»، لافتا الانتباه الى أن «الحد الأدنى من التفاهم ومن لقاءات الحوار بين مكوّنات النسيج المجتمعي اللبناني يحصّنان البلاد والعباد من الانفلات والفوضى اللذين يضربان معظم الدول في جوارنا، وأن حكمة المصرف المركزي تصون الاستقرار النقدي بشكل راسخ ومستدام»، وذلك في اللقاء الدوري مع الإعلام الاقتصادي.

تناول طربيه الوضع الاقتصادي، مشيرا الى انه «يُسجّل معدّل نمو ضعيفاً يقارب 1 في المئة في العام 2015»، لكنه أشار الى الايجابيات المتمثلة في «تراجع طفيف في أسعار السلع والخدمات، واستقرار في مستوى الاجور وفي معدّلات الصرف والفوائد». لافتا الانتباه الى «اختلالات متكرّرة في المدفوعات الخارجية حيث سجّل ميزان المدفوعات في العام 2015 عجزاً بلغ 3.4 مليارات دولار أميركي على الرغم من تراجع العجز في الميزان التجاري بما يقارب المليارَي دولار، ما يعني أن ثمّة تراجعاً ملحوظاً في التدفقات المالية الوافدة، وبخاصة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة»، مشيرا الى أن القطاع المصرفي سجل نمواً في الودائع قدره 5 في المئة عام 2015، ويعني هذا المعدّل ازدياداً في حجم الودائع بما مقداره 7.3 مليارات دولار عام 2015، وهو أكثر من كاف لتغطية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد الوطني بقطاعَيْه العام والخاص، والتي لم تتعدّ في مجملها ما يقارب 3.1 مليارات دولار خلال العام 2015».

وصف طربيه الرساميل والأموال الخاصة بأنها «قاربت مستوى تاريخياً بلغ 16.7 مليار دولار إذ تمّت إضافة 937 مليون دولار عام 2015». وقال: «قارب إجمالي القروض للقطاع الخاص المقيم والمغترب 54.2 مليار دولار في 2015». ومع تراجع الاستثمارات الخاصة المحلية الوافدة، ولولا هذا النشاط التسليفي لكان الناتج المحلي الإجمالي للبلد قد سجّل معدّل نمو سلبياً يحدود 1.5 في المئة».

وعلى سبيل الذكر، يقول طربيه، «أمّن القطاع المصرفي مسكناً لحوالى 112 ألف أسرة لبنانية وهي بمعظمها لمصلحة ذوي الدخل المحدود وبفوائد متدنّية ومدعومة، علماً أننا أضفنا الى هذه المحفظة خلال العام المتصرم وحده حوالي 7 آلاف قرض سكني جديد، كدليل إضافي على أن الاستقرار الاجتماعي هو من أولويات المصارف اللبنانية. أما إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد الموافق عليها في فترة 1997 – نهاية حزيران 2015 فوصل الى 9694 مليار ليرة (ما يعادل 6.4 مليارات دولار). وقد شكّلت حصة الصناعة 59 في المئة، مقابل 30 في المئة للسياحة و11 في المئة للزراعة». فيما «بلغ مجموع القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بضمانة شركة «كفالات»، ما يوازي 93 مليون دولار في العام 2015 مقابل 110 ملايين دولار في العام 2014، استفادت منها 677 مؤسّسة مقابل 838 في العام 2014».

أما على صعيد تمويل القطاع العام، فلفت طربيه الانتباه الى أن «العام 2015 شهد إصدارين (في شباط وتشرين الثاني) لسندات يوروبوند بقيمة إجمالية قدرها 3.8 مليارات دولار أميركي، لآجال تراوح بين 10 و20 سنة، وقد اكتنفت المصارف بجزء كبير منها، حرصاً منها على تلبية حاجة الدولة إلى التمويل بالعملات الأجنبية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها ومن تغطية نفقاتها بالعملات الأجنبية في ظلّ استمرار العجز في المدفوعات الخارجية. وباتت المصارف تحمل في ميزانياتها 70 في المئة من محفظة سندات اليوروبوندز ونسبة تقارب 54 في المئة من مجمل مديونية الدولة العامة بالليرة والعملات الأجنبية».

توقف طربيه «عند الإنجاز التشريعي المتمثل بإقرار مشاريع القوانين المالية الأربعة حول: تبادل المعلومات الضريبية، وتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال، والتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بتجفيف مصادر تمويل الإرهاب. فهذه النصوص التشريعية الجديدة تُوفّر إطاراً قانونياً صلباً للمصارف من أجل مكافحة الجرائم المالية والتعاون لبنان مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب وتبييض الأموال، وتوجّه رسالة قوية حول جدّية التزام الدولة اللبنانية والقطاع المصرفي على هذا الصعيد. كما أنها تعزّز تعامل القطاع المصرفي اللبناني مع الأسواق العالمية والمصارف المراسلة».

وأكد طربيه أن «القطاع المصرفي اللبناني استطاع أن يبرهن مرةً أخرى عن مناعة راسخة في وجه التحدّيات الداخلية والخارجية، وعن قدرة واضحة وأكيدة على التكيّف مع أصعب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية وأكثرها تعقيداً».

LE JOUR
Vendredi 19 Février 2016

Torbey : Le retrait de NCB du Liban n'est pas révélateur

Le président de l'Association des banques du Liban, Joseph Torbey, a réagi hier à la décision de la banque saoudienne National Commercial Bank (NCB), aussi connue sous le nom d'al-Ahli Bank, de se retirer du Liban. « Ce choix ne doit pas être interprété comme le signe révélateur d'une dégradation du secteur bancaire libanais », a ainsi déclaré M. Torbey à l'occasion de la conférence de presse annuelle de l'association.

« Si NCB est effectivement un acteur majeur en Arabie saoudite, la banque ne totalisait que 9 millions de dollars de dépôts selon les derniers chiffres disponibles, ce qui revient à dire que ses activités sur notre territoire étaient quasiment à l'arrêt », a-t-il ajouté.

Auparavant, M. Torbey est longuement revenu sur les performances du secteur bancaire libanais en 2015, qui s'est notamment distingué par une hausse des dépôts de 5 % à 151,6 milliards de dollars ainsi qu'une augmentation annuelle des prêts accordés par les banques commerciales au secteur privé de 6,5 % à 54,2 milliards de dollars.

Enfin, M.Torbey a indiqué qu'une délégation de dirigeants de banques libanais devait se rendre aux États-Unis en avril afin de participer à une conférence internationale axée sur l'harmonisation des procédures bancaires – notamment entre banques correspondantes – dans le cadre du renforcement de la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme.

P.H.B.

Le vice-président de l'ABL, Saad Azhari, et son président, Joseph Torbey, lors de la conférence de presse annuelle de l'association.
Photo Nasser Trabolsi

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الخميس 18 شباط 2016

«جمعية المصارف» أولمت على شرف السفير الفرنسي

طربيه : نتطلّع الى زيارة باريس وبروكسل لتعزيز الروابط

خلال اللقاء

أعلن رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه تطلّع الجمعية إلى دعم السفير الفرنسي في لبنان إيمانويل بون «كي ننظّم هذا العام إن أمكن، زيارة إلى باريس وبروكسل بهدف تعزيز الروابط مع المصارف الفرنسية وعقد لقاءات مثمرة مع السلطات النقدية والرقابية الفرنسية والأوروبية». ولم يغفل القول إنّ في جميع لقاءات الجمعية في العواصم المالية الدولية، «شدّدنا على التزام القطاع المصرفي اللبناني تطبيق العقوبات الدولية ومكافحة تبييض الأموال، كما على الدور الاستراتيجي الذي يؤدّيه قطاعنا كركيزة لاستقرار بلدنا الى جانب الجيش والقوى الأمنية في منطقة غير مستقرّة».

لبّى السفير بون دعوة جمعية المصارف إلى غداء عمل في مقرّ الجمعية حيث استقبله طربيه وأعضاء مجلس الإدارة والأمين العام مكرم صادر. وجرى التداول في شؤون القطاع المصرفي اللبناني، وفي تعزيز علاقات المصارف اللبنانية مع المصارف المراسلة في أوروبا عموماً، وفرنسا خصوصاً.

وألقى طربيه كلمة ترحيبية، بدأها بالقول: وفي هذا السياق، يُدير قطاعنا المصرفي تحديات وخاطر متنوّعة، سواء على صعيد العمليات المصرفية أم على صعيد المخاطر السياسية والأمنية، ومن ضمنها الالتزام بالعقوبات الدولية. ونجح القطاع المصرفي اللبناني في رفع التحدّي بإظهار قدرته على اعتماد وتطبيق القواعد والمعايير الدولية المطلوبة.

وقال: تعزيزاً لصناعتنا المصرفية، اتبّعنا على مدى السنوات الـ ٢٥ الماضية، سياسة انفتاح على الخارج بحيث باتت شبكة انتشارنا الخارجي تشمل ٣٣ بلداً وأكثر من ١٠٠ مدينة، وفق أشكال قانونية مختلفة ولديها موجودات في الخارج تفوق ٤٥ مليار دولار أميركي. ومن المسلّم به أننا نعمل ضمن الإحترام الكامل والتام لقواعد العمل المصرفي ومعاييره الدولية المحددة من قبل مجموعة «غافي»، ولجنة «بازل»، والمؤسسات المالية الدولية، واخيراً الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. ولم يكن تصدير خدماتنا المصرفية ممكناً لولا الإطار القانوني والتنظيمي المتين والفعّال والحكيم الذي وضعه مصرف لبنان وذراعه الرقابية المتمثلة بلجنة الرقابة على المصارف، إضافةً الى هيئة التحقيق الخاصة المُنشأة حديثاً نسبياً.

واعتبر أن «من أجل تعزيز علاقات المراسلة مع المراكز المالية والمصارف الدولية، تنظّم جمعيتنا منذ خمس سنوات زيارات دورية الى الخارج، فبعد لندن (تشرين الثاني ٢٠١٠) وباريس (تشرين الأول ٢٠١١)، أقمنا «يوم المصارف اللبنانية» في نيويورك (شباط ٢٠١٣) في موازاة تحرّك ضاغط وناشط منذ العام ٢٠١٢ داخل الولايات المتحدة الأميركية، حيث عقدنا اجتماعات مع البنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك ومع أهم المصارف المراسلة، ثم مع دوائر القرار في الحكومة الأميركية، ومن بينها وزارة الخزانة ووزارة الخارجية واللجان المختصّة داخل الكونغرس الأميركي». وتابع: من البديهي أن هذه الجهود في اتجاه الولايات المتحدة الأميركية، تعليها أيضاً درجة الدولرة العالية للاقتصاد اللبناني وللصناعة المصرفية في لبنان. وفي جميع لقاءاتنا في العواصم المالية الدولية، شدّدنا على التزام القطاع المصرفي اللبناني تطبيق العقوبات الدولية ومكافحة تبييض الأموال، كما على الدور الاستراتيجي الذي يؤدّيه قطاعنا كركيزة لاستقرار بلدنا الى جانب الجيش والقوى الأمنية في منطقة غير مستقرّة. وإننا نتطلع الى دعمكم سعادة السفير، كي ننظّم إن أمكن، زيارة هذا العام الى باريس وبروكسل بهدف تعزيز الروابط مع المصارف الفرنسية وعقد لقاءات مثمرة مع السلطات النقدية والرقابية الفرنسية والأوروبية.

الجمهورية

الخميس 18 شباط 2016

جمعية المصارف تستضيف بون: لزيارة باريس لتعزيز الروابط المصرفية

أشار رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه الى ان القطاع المصرفي يدير تحديات ومخاطر متنوعة، سواء على صعيد العمليات المصرفية أم على صعيد المخاطر السياسية والأمنية، ومن ضمنها الالتزام بالعقوبات الدولية. وقد نجح القطاع المصرفي اللبناني في رفع التحدي بإظهار قدرته على اعتماد وتطبيق القواعد والمعايير الدولية المطلوبة.

طربيه مستقبلا السفير الفرنسي

أقامت جمعية المصارف اللبنانية امس، غداء عمل على شرف سفير فرنسا في لبنان إيمانويل بون، حيث جرى التداول في شؤون القطاع المصرفي اللبناني وفي تعزيز علاقات المصارف اللبنانية مع المصارف المراسلة في أوروبا عموماً، وفي فرنسا بوجه خاص.

ألقى رئيس الجمعية جوزف طربيه كلمة قال فيها: «ان هذه الدعوة هي تعبير عن الصداقة والتعاون بين مصارف لبنان وفرنسا، وعن رغبتنا في تعزيز القيم الكبرى التي تجمع بين بلدينا».

قال: من المسلّم به اننا نعمل ضمن الإحترام الكامل والتام لقواعد العمل المصرفي ومعاييره الدولية المحدّدة من قبل مجموعة غافي، ولجنة بال، والمؤسسات المالية الدولية. وأخيراً الإتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الأميركية. ولم يكن تصدير خدماتنا المصرفية ممكناً لولا الإطار القانوني والتنظيمي المتين والتفاعل والحكيم الذي وضعه مصرف لبنان وذراعه الرقابية، المتمثلة بلجنة الرقابة على المصارف، إضافة الى هيئة التحقيق الخاصة المنشأة حديثاً نسبياً.

وتوجه طربيه الى السفير الفرنسي قائلا انه «من أجل تعزيز علاقات المراسلة مع المراكز المالية والمصارف الدولية، تنظم جمعيتنا منذ خمس سنوات (بإرات دورية الى الخارج، فبعد لندن (تشرين الثاني 2010) وباريس (تشرين الأول 2011)، أقمنا يوم المصارف اللبنانية في نيويورك (شباط 2013) في عواصم تحرك ضاغط ونشيط منذ العام 2012 داخل الولايات المتحدة الأميركية، حيث عقدنا اجتماعات مع بنك الإحتياطي الفدرالي في نيويورك ومع أهم المصارف المراسلة، ثم مع دوائر القرار في الحكومة الأميركية، ومن بينها وزارة الخزانة ووزارة الخارجية واللجان المختصة داخل الكونغرس الأميركي، ومن البديهي أن هذه الجهود هي اتجاه الولايات المتحدة الأميركية كممثلها أيضاً درجة الدولرة العالية للاقتصاد اللبناني وللصناعة المصرفية في لبنان. وفي جميع لقاءاتنا في العواصم المالية الدولية، شددنا على التزام القطاع المصرفي اللبناني تطبيق العقوبات الدولية ومكافحة تبييض الأموال كما على الدور الاستراتيجي الذي يؤديه قطاعنا كركيزة لاستقرار بلدنا الى جانب الجيش والقوى الأمنية في منطقة غير مستقرة.

طربيه: نتطلّع الى زيارة باريس لتعزيز الروابط مع المصارف الفرنسية

أضاف: إننا نتطلع الى دعمكم، سعادة السفير، لكي نتمكن إن أمكن زيارة هذا العام الى باريس وبروكسيل بهدف تعزيز الروابط مع المصارف الفرنسية وعقد لقاءات مثمرة مع السلطات النقدية والرقابية الفرنسية والأوروبية.

كما أبلغ طربيه السفير الفرنسي أن اتحاد المصارف الفرنكوفونية سيعقد مؤتمره السنوي الثالث في بيروت بتاريخ 12 تشرين الثاني 2016 حول موضوع «الأمان المصرفي» بعد المؤتمرين السابقين في باريس ومراكش.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار

الجمعة 12 شباط 2016

«جمعية المصارف» تلتقي نقابة الصرافين ووفداً عمانياً

طربيه سلّط الضوء على مزايا النظام المصرفي اللبناني

خلال الاجتماع في جمعية المصارف

قام وفد من الهيئة الإدارية لنقابة الصرّافين برئاسة السيد ايلي سرور بزيارة جمعية مصارف لبنان في الصيفي حيث التقى مجلس إدارة الجمعية برئاسة الدكتور جوزف طربيه، وطالب بتطوير علاقات العمل بين المصارف وشركات الصرافة، من خلال وضع آليات لتسهيل التعامل الثنائي في ضوء القوانين الجديدة المرعية الإجراء في لبنان والخارج، وضمن الإحترام التام لموجبات الشفافيّة ولمتطلّبات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي يلتزم بها القطاع المصرفي اللبناني.

وقد أعربت الجمعية عن استعدادها لدرس أيّة مقترحات عملية ملموسة تُرفع اليها في هذا الصدد، وأكّدت دعمها لتوجّه النقابة في مكافحة ظاهرة انتشار مكاتب الصرافة غير المرخّصة التي تعمل على نحو مخالف للقوانين بعيداً عن رقابة السلطات المختصّة وإشرافها.

كما استقبل مجلس إدارة الجمعية وفداً اقتصادياً رفيع المستوى من سلطنة عُمان، برئاسة رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة فيها سعيد بن صالح الكيومي، وبحضور رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير وسفير سلطنة عمان في لبنان أحمد بن بركات آل ابرهيم وسفير لبنان في السلطنة حسام دياب.

وبعد الترحيب بالوفد الزائر، سلّط جوزف طربيه الضوء على مزايا النظام المصرفي اللبناني وقوته ومناعته تحت إشراف السلطات النقدية والرقابية، وعلى ما يتمتّع به القطاع المصرفي اللبناني من خبرات معترف بها ومن كفايات مهنية عالية وانفتاح على الأسواق المالية والمصرفية العربية والدولية، داعياً الى الإستثمار في هذا القطاع الناجح.

وقد ردّ أعضاء مجلس إدارة الجمعية على استفسارات الجانب العماني، لا سيّما حول العلاقة بين الجمعية ومصرف لبنان وشروط عمل المصارف الإسلامية وآليات الإقراض المصرفي للأفراد. وأبدت الجمعية استعداد المصارف اللبنانية لمواكبة التوجّهات الراهنة التي أعرب عنها رئيسا غرف التجارة والصناعة في كلا البلدين، والتي تسعى الى تعزيز العلاقات الإقتصادية الثنائية عبر استكشاف الآفاق الواعدة والمجالات المتاحة لتحقيق هذا الهدف في المستقبل المنظور.

الجمعة ١٢ شباط ٢٠١٦

نقابة الصرافين تزور جمعية المصارف

قام وفد من الهيئة الإدارية لنقابة الصرّافين برئاسة ايلي سرور بزيارة جمعية مصارف لبنان في الصيفي، حيث التقى مجلس إدارة الجمعية برئاسة جوزف طربيه، وطالب بتطوير علاقات العمل بين المصارف وشركات الصرافة، من خلال وضع آليات لتسهيل التعامل الثنائي في ضوء القوانين الجديدة المرعية الإجراء في لبنان والخارج، وضمن الإحترام التام لموجبات الشفافيّة ومتطلّبات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب التي يلتزم بها القطاع المصرفي اللبناني. وقد أعربت الجمعية عن استعدادها لدرس أيّ مقترحات عملية ملموسة تُرفع اليها في هذا الصدد. وأكّدت دعمها لتوجّه النقابة في مكافحة ظاهرة انتشار مكاتب الصرافة غير المرخّصة التي تعمل على نحو مخالف للقوانين بعيداً من رقابة السلطات المختصة وإشرافها.

السبت 30 كانون الثاني 2016

طربيه: سلامة المصارف اللبنانية أولوية

نالت مصادر مقربة من رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه أن الأخير موجود حالياً في أوروبا حيث يتابع ملف القطاع المصرفي اللبناني مع المرجعيات المعنية بعد صدور قوانين الكونغرس الأميركي الأخيرة بشأن التشدد في التعاطي مع حزب الله.. وان سلامة المصارف اللبنانية في هذه الظروف هي أولوية على اي اهتمام آخر.

وفي سياق متصل، نفت المصادر ان يكون طربيه يقوم حالياً باي نشاط انتخابي يتعلق بانتخابات الرابطة المارونية ترشيحاً او تأييداً لوائح.

وأشارت المصادر إلى أن المطلعون على شؤون الرابطة المارونية يرون ان اية انتخابات هي محسومة النتائج لصالح طربيه إذا ما قرّر خوضها، وذلك بفعل التأييد الواسع الذي يتمتع به في أوساط الرابطة التي خدمها في السابق كرئيس لمدة ولايتين متتاليتين أبرز خلالها أهمية دور الرابطة المارونية على الصعيد الوطني.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الثلثاء ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٦

«جمعيّة المصارف»: الدين العام ٧٠,٤ مليار دولار في ت٢

أظهرت نتائج مؤشرات القطاع الاقتصادي الحقيقي في تشرين الثاني ٢٠١٥ تبايناً عما كانت عليه في الشهر الذي سبق، وارتفع الدين العام في الشهر المذكور حيث جرى إصدار سندات «يوروبوندز» بما يوازي ١,٦ مليار دولار منها استبدال اختياري بقيمة ٣١٨ مليون دولار لسندات تستحق في كانون الثاني ٢٠١٦ وبقيت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة مستقرة في تشرين الثاني ٢٠١٥، في حين سجلت معدلات الفائدة المصرفية تغيّرات بسيطة صعوداً او نزولاً وذلك مقارنة بالشهر الذي سبق.

اما ميزان المدفوعات فسجل عجزاً إضافياً في تشرين الثاني ٢٠١٥ بلغ ٨١٦ مليون دولار ليصبح العجز التراكمي في حدود ٣ مليارات في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٥، في مقابل عجز ادنى بلغت قيمته نحو ١,٣ مليار دولار في الفترة المماثلة من العام ٢٠١٤.

ثانيا- المالية العامة: في ايلول ٢٠١٥، بلغ العجز العام الاجمالي ٩٣٤ مليار ليرة في مقابل عجز ادنى بقيمة ١٩٨ ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة ٨٥١ مليار ليرة في ايلول ٢٠١٤). وتبين ارقام المالية العامة عند مقارنتها في الأشهر التسعة الاولى من العامين ٢٠١٤ و٢٠١٥ المعطيات الآتية:

- انخفاض المبالغ الاجمالية المقبوضة من ١١٩٢٤ مليار ليرة الى ١٠٨٩٧ ملياراً أي بمقدار ١٠٢٧ مليار ليرة وبنسبة ٨,٦٪. فانخفضت مقبوضات الخزينة (-٧٨٩ مليار ليرة) متأثرة الى حد كبير بانخفاض عمليات القبض من البلديات، وكذلك الإيرادات غير الضريبية (-١٢٢ مليار ليرة) نتيجة انخفاض ايرادات الإتصالات والإيرادات الضريبية (-١١٦ مليار ليرة) متأثرة بتراجع إيرادات الضريبة على القيمة المضافة. تجدر الاشارة الى انه اعتباراً من كانون الثاني ٢٠١٥ تسجل فقط المبالغ الفعلية المحوّلة من وزارة الاتصالات الى حساب الخزينة اللبنانية لدى مصرف لبنان، علماً انه في السنوات السابقة كانت تعتمد المبالغ الشهرية المقدّرة من وزارة الاتصالات او وزارة المال.

- انخفاض المبالغ الاجمالية المدفوعة بوتيرة ادنى من ١٥٢٧٣ مليار ليرة الى ١٤٨٢٩ ملياراً اي بقيمة ٤٤٤ مليار ليرة وبنسبة ٢,٩٪. ونتج ذلك من انخفاض النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة ٧٣٣ مليار ليرة وبنسبة ٦,٩٪ اي من ١٠٦١٧ مليار ليرة الى ٩٨٨٤ ملياراً. علماً أن التحويلات الى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة ٩٠٩ مليارات ليرة نتيجة انخفاض اسعار النفط.

- بذلك يكون العجز العام ارتفع من ٣٣٤٩ مليار ليرة في الاشهر التسعة الاولى من العام ٢٠١٤، الى ٣٩٣٢ ملياراً في الاشهر التسعة الاولى من العام ٢٠١٥. وارتفعت نسبته من ٢١,٩٪ من مجموع المدفوعات الى ٢٦,٥٪ في الفترتين المذكورتين.

وحقق الرصيد الأولي فائضاً بقيمة ١٠١٣ مليار ليرة في الاشهر التسعة الاولى من العام ٢٠١٥، في مقابل فائض أعلى قدره ١٣٠٧ مليارات في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤.

■ الدين العام ■

في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٥، بلغ الدين العام الاجمالي ١٠٦١٨١ مليار ليرة (ما يوازي ٧٠,٤ مليار دولار) بزيادة نسبتها ٢,٠٪ قياساً على نهاية الشهر الذي سبق. أما قياساً على نهاية العام ٢٠١٤ فيكون الدين العام الاجمالي ازداد ٥٨٢٥ مليار ليرة نتيجة ارتفاع الدين المحرر بالليرة اللبنانية بقيمة ٣٥٤٧ ملياراً، وارتفاع الدين المحرر بالعملات الاجنبية بما يوازي ٢٢٧٨ ملياراً (١٥١١ مليون دولار). يذكر ان الدين الاجمالي كان ارتفع بقيمة ٤٧٤٣ مليار ليرة في الاشهر الاحد عشر الاولى من العام ٢٠١٤.

وبلغ الدين العام الصافي المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي ٩١٨٧٣ مليار ليرة في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٥، مرتفعاً بنسبة ٦,٣٪ قياساً على نهاية العام ٢٠١٤.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الاحد 24 كانون الثاني 2016

٣/٢ التحاويل بالعملة الأميركيّة والودائع أكثريتها بالدولار والاقتصاد مدولر

وفد جمعيّة المصارف سافر اليوم الى الولايات المتّحدة الأميركيّة متسلحاً بالقوانين المالية التي أقرّت وتقيّد لبنان بالمنظومة الماليّة العالميّة

جوزف فرح

بتوجه اليوم بقية وفد جمعية مصارف لبنان الى الولايات المتحدة الاميركية بعدان سبقهم الامين العام والجمعية مكرم صادر وعدد من اعضاء وفد مجلس الادارة ولي جعجع:

١- التزام لبنان الدائم بقواعد العمل والمعايير المصرفية والمالية العالمية الاجراء خصوصاً الاميركية منها كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيين تتم بالدولار وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك.

٢- القوانين المالية التي اقرها مجلس النواب قبيل اواخر العام ٢٠١٥ وتتعلق بانضمام لبنان الى اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب ووجوب التصريح عن المبالغ التي يحملها اي شخص عبر المنافذ الحدودية انا تجاوزت قيمتها ١٥ الف دولار اميركي، وتبادل المعلومات من اجل مكافحة التهرب من الضرائب والتعديلات على قانون مكافحة تبييض الاموال. وهذه القوانين التي تمت ترجمتها الى اللغة الإنكليزية تؤكد بلا مجال لأي شك ان لبنان منضو في المنظومة المالية والمصرفية العالمية.

٣- المواكبة السياسية لزيارة الوفد المصرفي اللبناني من خلال التحرك الذي قام به رئيس مجلس النواب نبيه بري وتأليفه لجنة نيابية لمعالجة تداعيات قرار الكونغرس الاميركي ضد حزب الله وتوقع زيارة وفد نيابي لبناني الى الولايات المتحدة الاميركية في شباط المقبل لمتابعة ما قام به الوفد المصرفي على صعيد المصارف وللبحث في تفاصيل هذا القرار الاميركي على السياسة الداخلية في لبنان.

وكان نائب رئيس جمعية مصارف لبنان سعد الازهري وخلال مأدبة الغداء التي نسبح في المجال امام اسئلة الصحافيين التي انصبت على هذه الزيارة الى الولايات المتحدة الاميركية، فيقول ان هذه الزيارة يقوم بها وفد من جمعية المصارف كل سنة، وخلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وخلال خمس السنوات الماضية وذلك لاطلاع السلطات المالية والمصرفية الاميركية على اوضاع القطاع المصرفي اللبناني ومعاييره افضل المعايير الدولية التي يطبقها بحذافيرها اكثر من اي بلد اخر خصوصاً في ظل الجهود المشتركة التي قام بها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وبالتعاون والتنسيق مع جمعية المصارف. وكان القيمون على هذا القطاع على تواصل دائم وعلاقة جيدة مع المصارف المواسلة.

ويضيف الازهري: هذه السنة تأخر الوفد المصرفي في الذهاب الى الولايات المتحدة الاميركية لان اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كانت في عاصمة البيرو ليما، وقد شارك فيها وفد من جمعية مصارف لبنان، وبالتالي فقد اخرنا الزيارة الى الولايات المتحدة الاميركية لان بعض اعضاء الوفد الذي شارك في اجتماعات ليما كان ينوي المشاركة ايضاً في اجتماعات واشنطن ونيويورك نظراً للاهمية التي يعولها على هذه الاجتماعات.

واعتبر الازهري ان الاجتماعات التي تعقدها للاسباب التي ذكرتها ولكن طرأ هذا الموضوع وبالتالي مفروض ان نعالجه ونتطرق اليه خصوصاً بعد اقرار القوانين المالية في المجلس النيابي والتي تصب لمصلحة لبنان والقطاع المصرفي اللبناني، وبالتالي فان الزيارة ستشمل البنك الاحتياطي الفدرالي الاميركي ووزارة الخزانة الاميركية، اما في واشنطن فسنزور كل المسؤولين الماليين وذلك من اجل تقوية العلاقات مع المصارف المواسلة للمصارف اللبنانية والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الاجنبية، بالاضافة الى اعضاء بارزين من لجنتي الخدمات المالية والمصارف في الكونغرس الاميركي وبعضهم من اصل لبناني.

واكد الازهري خلال اللقاء ان تلقي التحويلات الى لبنان هي بالعملة الاميركية والودائع بأكثريتها بالدولار الاميركي وبالتالي فان لبنان مدولر، ولكن نؤكد ان وضع القطاع المصرفي اللبناني سليم ويملك سيولة كبيرة وقوية وعلاقات مع الدول الخارجية جيدة.

واعتن الازهري ان قرار الكونغرس الاميركي الذي صدر منذ سنوات كرر اسم لبنان ٣٧ مرة، وقد تمكن «اللوبي المصرفي» من ازالة اسم لبنان من هذا القرار خصوصاً في ظل رؤية السلطات الاميركية ان القطاع المصرفي اللبناني يطبق العقوبات الدولية لا ضد سوريا وثانياً ضد ايران وبالتالي فهو يتقيد بكل القوانين الدولية في ما يختص بالعقوبات المفروضة. كما ساعدت السفارة الاميركية في عملية التوضيح، وبالتالي ادى ذلك الى تعديل في هذا القانون.

واكد الازهري ان قرار الكونغرس ليس ضد لبنان ولكنه لا يمكن ان يحمي حزب الله، وبالتالي مفروض ان تكون المقابلة سياسية وديبلوماسية، وان الوفد المصرفي اللبناني سيركز محادثاته مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية من اجل طمأنتها وتأكيد لبنانيي لها بتقيده بالقوانين الدولية.

لكن من المؤكد ان مصادر اقتصادية مطلعة تعتبر ان الغياب السياسي اللبناني عن المحافل الدولية بسبب التجاذبات السياسية والشغور في الرئاسة اللبنانية ادى الى صدور قرار جائر ضد لبنان، وبالتالي لايعرف ما يمكن ان يفعله الوفد المصرفي اللبناني، لان ما كتب قد كتب، ولا الوفد النيابي اللبناني الذي جاء متأخراً... افضل من ان لايأتي ابداً، خصوصاً ان استهداف القطاع المصرفي اللبناني يعني استهداف اقتصاده المنهوك وبالتالي انهاك لبنان رغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي يعيشها.

لكن البيان الذي اصدرته جمعية المصارف قبل سفر وفدها الى الولايات المتحدة الاميركية اكد ان هذه الزيارة الدورية، كما سابقاتها من شأنها ان تعزز مكانة لبنان، قطاعاً مصرفياً ومصرفاً مركزياً في المنظومة المصرفية العالمية بالرغم من كل التحديات الاقليمية والدولية المحيطة في المنطقة.

الوفد المصرفي اللبناني الذي سافر اليوم يأمل المعنيون ان يحقق بعض الانجازات خصوصاً على صعيد قرار الكونغرس الا انه يمكن القول ان ما كتب قد كتب وبالتالي فان هذه الزيارة قد تحقق بعض المكاسب ولكن لن تحقق الانجازات المنشودة.

الجمعة 22 كانون الثاني 2016

وفد المصارف الى واشنطن: تأكيد الإلتزام بالمعايير الدولية

في إطار الزيارات الدورية التي تنظّمها جمعية مصارف لبنان إلى العواصم المالية في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية بهدف تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الاجنبية، يغادر وفد من مجلس إدارة جمعية المصارف اليوم الجمعة في زيارة إلى الولايات المتحدة الاميركية تمتد من 25 الى 29 كانون الثاني الجاري.

يرأس الوفد رئيس الجمعية جوزف طربيه ويضمّ نائب رئيس الجمعية سعد أزهري وأعضاء مجلس الإدارة: تنال الصباح، وليد روفايل، نديم القصار، محمد علي بيهم، شهدان جبيلي بالإضافة إلى الأمين العام مكرم صادر.

وجاء في بيان صادر عن جمعية المصارف اللبنانية ان الوفد سيعقد لقاءات عمل في نيويورك مع مسؤولين في بنك الاحتياطي الفدرالي ومع المديرين التنفيذيين في المصارف الأميركية المراسلة – بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي.بي.مورغن، ستاندرد تشارترد بنك وإتش.إس.بي. سي.HSBC.

في السياق نفسه، يزور الوفد واشنطن ويعقد اجتماعات عمل مع مسؤولي البيت الابيض ووزارة الخزانة

> الهدف الاساسي دعم العلاقات مع المصارف المراسلة

الاميركية ووزارة الخارجية المعنيّين بالشأن المصرفي والمالي، بالإضافة إلى أعضاء بارزين من لجنتي الخدمات المالية والمصارف في الكونغرس الأميركي، وبعضهم من أصل لبناني.

كما يقيم طربيه عشاء تكريميا على شرف السفير اللبناني في واشنطن انطوان شديد يحضره أعضاء الوفد المصرفي وأعضاء في الكونغرس الاميركي ومسؤولون كبار في وزارة الخارجية ووزارة الخزانة.

يحمل وفد الجمعية في زياراته هذه مجموعة القوانين المالية الأربعة الهامة التي أقرّها المجلس النيابي اللبناني والتي جاءت لتعكس التزام الدولة اللبنانية، إضافة إلى المصارف، بقواعد العمل والمعايير المصرفية والمالية العالمية المرعية الإجراء خصوصا الأميركية منها، كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيين تتمّ بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك.

ختم البيان:إن هذه الزيارة الدورية، كما سابقاتها، من شأنها أن تعزّز مكانة لبنان، قطاعاً مصرفياً ومصرفاً مركزياً في المنظومة المصرفية العالمية بالرغم من كل التحديات الإقليمية والدولية المحيطة في المنطقة.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة العتيقة في كل دار

الجمعة 22 كانون الثاني 2016

«جمعية المصارف»: تعديلات ضريبية

قدمت جمعية مصارف لبنان ملاحظات اساسية على التعديلات المقترحة لقانون الاجراءات الضريبية، وذلك على ضوء مشروع القانون الذي تناقشه حاليا لجنة الادارة والعدل النيابية. وتركزت الملاحظات على ما خص التعامل بالأسهم ومنها الاسهم لحاملها، مشيرة الى ان تداول الاسهم غير خاضع للضريبة التي تقتطع عند المنشأ.

وبحسب راي مصرف لبنان، تلغي هذه الفئة من الأسهم (أي لحاملها) في العديد من دول العالم، لصعوبة تحديد أصحاب الحق الاقتصادي لحامليها وللحؤول دون استعمالها من قبل مُبيّضي الاموال، وبالتالي يفضّل عدم قبولها في حسابات المصارف حتى وإن عرف اصحابها، ويندرج ذلك في سياق المعايير الدولية لل OECD، والمطلوب الابلاغ عن الالتزام بها حتى ٢٠١٧.

المستقبل

الجمعة ٢٢ كانون الثاني ٢٠١٦

يغادر وفد من مجلس إدارة جمعية المصارف اليوم في زيارة إلى الولايات المتحدة الاميركية تمتد من ٢٥ كانون الثاني الى ٢٩ منه، «في إطار الزيارات الدورية التي تنظمها جمعية مصارف لبنان إلى العواصم المالية في أوروبا والولايات المتحدة الاميركية بغية تقوية العلاقات مع المصارف المراسلة للمصارف اللبنانية، والتواصل مع السلطات الرسمية والمراجع المالية والنقدية الاجنبية».

واشار بيان للجمعية أمس الى أن الوفد يرأسه رئيس الجمعية جوزف طربيه ويضم نائب رئيس الجمعية سعد أزهري وأعضاء مجلس الإدارة: نقل الصباح، وليد روفايل، نديم القصار، محمد علي بيهم، شهدان جبيلي بالإضافة إلى الأمين العام مكرم صادر.

وسيعقد الوفد لقاءات عمل في نيويورك مع مسؤولين في الاحتياط الفيدرالي، ومع المديرين التنفيذيين في المصارف الأميركية المراسلة - بنك أوف نيويورك، سيتي بنك، جي.بي.مورغن، ستاندرد تشارترد بنك وإش.إس.بي.سي.، HSBC.

في السياق نفسه يزور الوفد واشنطن ويعقد اجتماعات عمل مع مسؤولي البيت الابيض ووزارة الخزانة الاميركية ووزارة الخارجية المعنيين بالشأن المصرفي والمالي، بالإضافة إلى أعضاء بارزين من لجنتي الخدمات المالية والمصارف في الكونغرس الأميركي، وبعضهم من أصل لبناني.

كما يقيم طربيه عشاء تكريميا على شرف السفير اللبناني في واشنطن انطوان شديد يحضره أعضاء الوفد المصرفي وأعضاء في الكونغرس الاميركي ومسؤولون كبار في وزارة الخارجية ووزارة الخزانة.

ويحمل وفد الجمعية في زياراته هذه مجموعة القوانين المالية الأربعة الهامة التي أقرها المجلس النيابي اللبناني والتي جاءت لتعكس التزام الدولة اللبنانية، إضافة إلى المصارف، بقواعد العمل وبالمعايير المصرفية والمالية العالمية المرعية الإجراء وخصوصا الأميركية منها، كون معظم عمليات القطاع المصرفي اللبناني مع الخارج وتمويل تجارة لبنان الخارجية وتحويلات اللبنانيين تتم بالدولار الأميركي وعبر حسابات المراسلة مع المصارف في نيويورك.

واشار الى أن «هذه الزيارة الدورية، كما سابقاتها، من شأنها أن تعزز مكانة لبنان، قطاعا مصرفيا ومصرفا مركزيا في المنظومة المصرفية العالمية بالرغم من كل التحديات الإقليمية والدولية المحيطة في المنطقة».

المستقبل

الثلاثاء ١٩ كانون الثاني ٢٠١٦

«الجمعية» وضعت سلامه في أجواء الزيارة المرتقبة للولايات المتحدة

هل يضع قانون الكونغرس ضد «حزب الله» المصارف أمام اختبار جديد؟

هلا صغبيني

قرأ رئيس مجلس النواب نبيه بري في تداعيات الأزمة النقدية المتأتية عما يمكن أن يتعرض له لبنان من ضغوط مالية واقتصادية بفعل قرار الكونغرس الماضي بتشديد الحصار المالي على «حزب الله»، ما شكل برهاناً على حجم الخطر المحدق بلبنان وبقطاعه المصرفي الذي يستعد وفد منه للتوجه الى الولايات المتحدة في الثاني والعشرين من الشهر الجاري للقاء عدد من المسؤولين والمعنيين في الادارة الاميركية.

وقد وضع وفد الجمعية امس حاكم مصرف لبنان رياض سلامه في لقائهما الشهري في أجواء الزيارة المرتقبة. وكان الحديث عن هذه الزيارة من ضمن عناوين اخرى ابرزها الاجراءات الضريبية التي تدرسها اللجان النيابية. مصادر مصرفية حضرت الاجتماع امس، استغربت تضخيم اهداف اللقاء بسلامه وربطه بزيارة جمعية المصارف المرتقبة للولايات. رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، وقالت ان وفد الجمعية ابلغ الحاكم بنيته التوجه الى الولايات المتحدة الجمعة المقبل في اطار الزيارة الدورية التي تقوم بها الجمعية الى اوروبا والولايات المتحدة. اضافت ان الوفد «سيجدد التأكيد للادارة الاميركية مدى التزام القطاع المصرفي اللبناني كل القوانين المالية الدولية لاسيما تلك المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب وتلك التي ترعى المصارف المراسلة، والدليل على ذلك اقرار مجلس النواب التشريعات المالية والمصرفية التي من شأنها ان تقي لبنان من اي عزلة مالية دولية. كما انه سيشدد على «عمل المصارف تحت سقف مصرف لبنان الذي يفرض رقابة مشددة كي يمنعها من الوقوع في المحظور». وأوضحت المصادر ان المصارف اللبنانية ترفض رفضاً قاطعاً التعامل مع اي عميل اذا كان اسمه او اسم التنظيم الذي ينتمي اليه مدرجاً على لائحة العقوبات الاميركية.

وتعتبر مصادر مالية متابعة ان حال القلق التي انتشرت في اليومين الماضيين بعد الاعلان عن اللجنة النيابية الخماسية (وتضم كلاً من محمد قباني، ياسين جابر، باسم الشاب، روبير فاضل، وآلان عون) وعن زيارة جمعية المصارف الى الولايات المتحدة تبرهن مدى وعي اللبنانيين الى خطورة سياسة المواجهة التي يعتمدها «حزب الله» وتأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى لقمة عيشهم وعلى مدخراتهم.

وكان الكونغرس الاميركي اقر بالاجماع في ١٦ كانون الاول الماضي قانوناً يحمل الرقم ٢١٩٧ ينص على فرض عقوبات على المؤسسات المالية والأفراد التي تدعم «حزب الله»، وربط نشاطات الحزب المزعومة بتهريب المخدرات بالعقوبات [illegible] المعتمدة عليه.

الاستخباراتية. وستحدد والشخص في غضون ٩٠ يوماً المشتغلين الذين يحتفظون بتعامل مع «المنار».

ويفرض HR 2297 على الرئيس الاميركي إدراج قوائم لمختلف المؤسسات المالية التي تقوم بمعاملات مع «حزب الله» أو تبييض أموال لفائدته.

وسيكون على الإدارة الاميركية تقديم تقارير إلى الكونغرس بهدف تسليط الضوء على الشبكات العالمية لـ«حزب الله»، خصوصاً في جنوب الصحراء الافريقية وآسيا. كما على الإدارة الاميركية أن تحصي الدول التي تدعم «حزب الله» أو التي يحتفظ الحزب فيها بقاعدة لوجستية مهمة. كما سيتم إعلام الكونغرس بالمصارف المركزية الوطنية التي تخضع للمرة الاولى في اي قرار او تدبير أميركيا التي يحتمل أن تكون لها صلة بتعاملات «حزب الله» المالية.

ويتوقع أن يقدم الرئيس باراك أوباما بحلول نيسان المقبل، تقارير تصف نشاطات «حزب الله» في مجال تهريب المخدرات ونشاطات إجرامية مختلفة عبر الحدود مثل الاتجار بالبشر.

وتشدد مصادر مالية وقانونية متابعة للملف على مدى الجدية التي يتعامل بها الاميركيون في مسألة التشدد في حصار «حزب الله» مالياً، مشيرة الى اربعة معطيات في هذا الإطار هي:

- التوسع في الجهات التي يمكن أن تطالها العقوبات الاميركية.
- تناول الامين العام لـ«حزب الله» حسن نصرالله هذه المسألة في خطاب له للمرة الاولى وحضه المصارف اللبنانية على عدم الخضوع والانصياع الى الادارة والإرادة الاميركية.
- مسارعة الرئيس بري الى تشكيل لجنة نيابية تعمل على متابعة تداعيات القانون الاميركي على القطاع المصرفي، وتلميع صورة لبنان مالياً سيما وأن القطاع يلعب دوراً أساسياً في الاقتصاد وهو يعتبر رافعة له وكان سبباً في المناعة التي اكتسبها الاقتصاد في مواجهة الخضات في مختلف الظروف.
- ردة فعل المصارف اللبنانية ومنح هذا الموضوع الاهمية اللازمة والحذر المنشود لتجنب الخطأ في اي شيء.

فقرار الكونغرس يهدد العلاقة بين المصارف اللبنانية والمصارف المراسلة، ومن شأنه أن يفرض عبئاً جمياً عليها من اجل الامتثال. اذ يمكنه أن يطال أي مؤسسة مالية تظهر الدلائل تعاملها مع أي شخص تابع لـ«حزب الله» أو قريب منه، وستمنع بالتالي من التعامل مع اي من المصارف المراسلة، ومن القيام بتحويلات بالدولار، وستعطش وصولاً حتى الى اقفالها، وهنا يكمن الخطر الحقيقي.

وينص القانون في هذا الإطار على أن الرئيس الاميركي سيحدد بعد ١٢٠ يوماً على تطبيقه يجب أن يفرض قواعد محددة على فتح او الابقاء على حساب في الولايات المتحدة او على حساب تتم منه دفع مبالغ من قبل مؤسسة مالية يعتبرها الرئيس الاميركي تمارس نشاطاً مخالفاً وفق ما حدده القانون.

وترى المصادر ايضاً أن الجدية التي تظهرها الإدارة الاميركية في عدم التهاون بمسألة تمويل «حزب الله» هي نفسها تلك التي تم تلمسها عند معالجتها لملف البنك اللبناني - الكندي حين تم شراء اصول هذا المصرف وحفظ ماء الوجه لاصحابه والمودعين والقطاع المصرفي برمته. لكن الفارق اليوم، بحسب المصادر، تغيير سلوك الادارة الاميركية، اذ لن يكون هناك خيار امام الادارة اللبنانية او مصرف لبنان في التدخل لمعالجة اي تهاون او عدم التزام من اي مصرف لبناني بل ستعاقب المصرف غير الملتزم مباشرة من الإدارة الاميركية. وهنا تكمن ايضاً خطورة هذا الاجراء ليس على القطاع المصرفي فقط انما على الاقتصاد اللبناني ككل.

وتؤكد المصادر في ردها على ما اثير من تساؤلات في موقف واشنطن حيال انفتاحها على ايران من جهة وتشددها على «حزب الله» من جهة اخرى، ان الادارة الاميركية ترحب بتوجه محمد لايران في انخراطها في المجتمع الدولي. فهي ترسل اليها اشارة الى وجوب تقيدها بالقوانين الدولية كشرط لدخولها الفضاء الدولي وانه ممنوع عليها الازدواجية بين الانفتاح وبين تمويل الاجرام والارهاب.

اخيراً، تجدر الاشارة الى ان استخدام القانون الاميركي تعبير «النشاطات الجرمية» يطرح اكثر من تساؤل: فهل ان هذا يعني ان مؤسسات «حزب الله» يمكن ان تخضع لاجراءات عقابية؟ وهل سيفرض على الدولة اللبنانية اتخاذ اي اجراءات بحق مؤسسات تابعة للحزب؟

الديار

لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار

السبت 16 كانون الثاني 2016

العقد الجماعي بين المصارف والموظفين على طاولة المفاوضات

من المتوقع ان يباشر اتحاد موظفي المصارف اجتماعاته مع جمعية المصارف للبحث معه في موضوع العقد الجماعي وقد اعطى الاتحاد مهلة حتى نهاية آذار كي يبت بهذا الموضوع والالجا الى الخيارات الاخرى ومنها اللجوء الى التحكيم. الان ذلك سابق لأوانه باعتبار ان الحوار بين الجانبين سيبدأ في الاسبوع المقبل.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الخميس 14 كانون الثاني 2016

وفد «جمعية المصارف» يستعدّ لزيارة الولايات المتحدة الأميركية

يستعد وفد من جمعية مصارف لبنان برئاسة رئيسها جوزف طربيه للتوجه الى الولايات المتحدة الاميركية في اواخر الشهر الجاري للبحث مع المسؤولين الاميركيين في الأوضاع المصرفية العالمية وتداعيات قرار الكونغرس الأميركي المتعلق بموضوع حزب الله. في الوقت الذي يؤكد بعض اعضاء الوفد انها زيارة روتينية كان من المقرر ان يقوم بها وفد الجمعية في تشرين الثاني الماضي وتأجلت اليوم بعد ان عقدت اجتماعات صندوق النقد الدولي في البيرو بدلاً من الولايات المتحدة الأميركية.

المستقبل

الاربعاء ٦ كانون الثاني ٢٠١٦

وفد من جمعية المصارف يزور بري

طربيه: التشريعات المالية تحسّن وضع لبنان

بري خلال استقباله وفد جمعية المصارف

زار وفد من مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان برئاسة جوزف طربيه، رئيس مجلس النواب نبيه بري، بمناسبة الأعياد وحلول السنة الجديدة وكذلك لشكر الرئيس بري على اقرار المجلس النيابي لمجموعة من التشريعات المالية، ذات التأثير على العلاقات المالية بين لبنان والأسواق العالمية.

ونوّه وفد الجمعية بالدور الذي أداه الرئيس بري لإصدار التشريعات المالية، التي تشكّل تحصيناً إضافياً لعمل القطاع المصرفي، إذ أنه من الأهمية بمكان أن يتوافر مثل هذا الإطار التشريعي الذي من شأنه أن يعزّز الممارسات السليمة التي تنتهجها المصارف اللبنانية في أعمالها. وأعرب الوفد خلال الزيارة عن بالغ التقدير لموقف النواب الذي سمح بهذا الإنجاز الذي من شأنه أن يعزّز التمويلات المالية من وإلى لبنان، وأن يعزّز دور بيروت كمركز مالي اقليمي في المنطقة.

الديار
الأربعاء 6 كانون الثاني 2016

وفد من «جمعية المصارف» زار بري شاكراً له إقرار التشريعات المالية

بري مع جمعية المصارف

زار وفد من مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان برئاسة الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس النواب نبيه بري، لمناسبة الاعياد وحلول السنة الجديدة».

وأفاد بيان للجمعية أن «الزيارة كانت ايضا، بهدف شكره على إقرار المجلس النيابي لمجموعة من التشريعات المالية ذات التأثير على العلاقات المالية بين لبنان والاسواق العالمية».

ونوه وفد الجمعية «بالدور الذي أداه الرئيس بري لإصدار التشريعات المالية، التي تشكل تحصينا إضافيا لعمل القطاع المصرفي، إذ أنه من الأهمية بمكان أن يتوافر مثل هذا الإطار التشريعي الذي من شأنه أن يعزز الممارسات السليمة التي تنتجها المصارف اللبنانية في أعمالها».

وأعرب الوفد خلال الزيارة، عن «بالغ التقدير لموقف السادة النواب الذي سمح بهذا الانجاز، الذي من شأنه أن يسهل التحويلات المالية من والى لبنان، وأن يعزز دور بيروت كمركز مالي اقليمي في المنطقة».

المستقبل

الجمعة ٢٥ كانون الاول ٢٠١٥

في تكريم أبو شقرا وإطلاق كتابه «مهنة خبراء المحاسبة»

طربيه: ضروري وجود تشريعات محاسبية يُعتمد عليها

أعلن رئيس جمعية المصارف في لبنان، جوزف طربيه، انه «في ظل الفراغ التشريعي الذي كان سائداً في الحقل المحاسبي والمالي آنذاك، والاستنسابية الحسابية التي تبنى عليها نتائج المؤسسات لعدم الارتكاز على أنظمة محاسبية عصرية وشفافة، كان لا بد من الإقدام على ايجاد تشريعات تحدد القواعد المحاسبية المعتمدة في لبنان وتمكّن من الإفادة القصوى من علوم المحاسبة وأهدافها»، معتبراً أنه «مشروع طموح لا يمكن للدولة أن تقوم به من دون جس نبض القطاع الخاص ومؤازرته» ولا سيما قطاع المحاسبة»، موضحاً أن «الإيمان بأهمية العمل الجماعي وتكامل الادوار قضى بضرورة تعاون وزارة المال مع نقابة خبراء المحاسبة المجازين في لبنان».

فقد احتفلت نقابة خبراء المحاسبة بتكريم النقيب السابق وائل ابو شقرا، بمناسبة صدور كتابه «مهنة خبراء المحاسبة في لبنان» في قاعة قصر الاونيسكو، بحضور الرئيس حسين الحسيني، نجيب ابو مرعي ممثلا الرئيس سعد الحريري، النائب معين المرعبي، العقيد يوسف خوري حمّا ممثلا قائد الجيش العماد جون قهوجي، ممثل المجلس المذهبي الدرزي فاروق الجردي، وعدد من الشخصيات الحزبية، والادارية، والاقتصادية.

بداية، القى طربيه، كلمة، أكد فيها أن «وائل ابو شقرا شعلة لن تنطفئ ونحتفل بكتابه المرجعي عن مهنة خبراء المحاسبة التي كرس لها الجزء الاكبر من حياته، حيث كان نقيبا لمدة ١٧ عاما، وأول رئيس لنقباء خبراء المحاسبة الدوليين الناطقين بالفرنسية».

وأشار طربيه الى أنه تألفت لجنة بين الوزارة والنقابة لهذه الغاية وشاركنا فيها انا شخصياً والنقيب ابو شقرا، إضافة الى ممثلين عن غرفة التجارة والصناعة، وجمعية المصارف، وكانت الاتصالات مع وزارة المال الفرنسية أدّت الى تعاون مشترك بين لبنان وفرنسا في هذا الشأن حيث شاركت نقابة خبراء المحاسبة في فرنسا والمجلس الاعلى المحاسبي الفرنسي، ولاحقاً الاتحاد الدولي لخبراء المحاسبة الناطقين بالفرنسية في إنجاز هذه التشريعات، وفي مقدمها التصميم المحاسبي العام للمؤسسات، ثم التصميم المحاسبي للمصارف، وبعده التصميم المحاسبي لمؤسسات الضمان، وهذه التصاميم هي البنية التحتية المحاسبية والمالية للمؤسسات، نقلت لبنان من عهد الفوضى والتخلف المحاسبي والاحصائي الى عهد المحاسبة كعلم وتشريع قانوني.

وتحدث الوزير السابق عادل حميه، عن «الأنظمة المحاسبية والانجازات التي اوردها أبو شترا في كتابه، والتي ساعدت في تأمين إحصائيات وضعت في خدمة الدولة، والوقوف على حقيقة الواقع المالي والاقتصادي، وأمنت معلومات تحتاجها الدولة لوضع محاسبتها الوطنية، كما خلقت فرصا ايجابية ساعدت المستثمرين في اعداد دراسات الجدوى الاقتصادية».

والقى النقيب ايلي عبود كلمة، رأى فيها انه «في ظل التحديات الإقتصادية والإجتماعية، تصر نقابة خبراء المحاسبة المجازين على بناء نقابة عصرية تلبي طموحات أعضائها وتواكب متطلبات المهنة عالميا»، وتابع «اننا بصدد الإنتهاء من دراسة مشروع حيوي للنقابة، حيث سيتم رفعه الى المجلس الذي سيحيله بدوره بعد الموافقة عليه الى الجمعية العمومية، وذلك ضمن اقرار مشروع موازنة النقابة للعام ٢٠١٦».

وكانت كلمة للنقيب المكرم ابو شقرا، أشار فيها الى أنه مطلوب من الوزارة الكثير من الامور، ومن بينها:

-تعزيز تكامل أدوار الرقابة بين أبناء المهنة ومراقبي الضرائب على الدخل.

- تفعيل دور المجلس الأعلى المحاسبي.

-تصحيح مرسوم تصنيف مكاتب المحاسبة بما يتوافق مع قانون تنظيم المهنة رقم ٩٤/٣٦٤ وضمان حقوق أعضاء النقابة.

-استكمال تطبيق المادة ٥٩ من نفس القانون لجهة أعمال الرقابة على كامل المكلفين على أساس الربح الحقيقي». وتابع «إن كل ما تحقق جاء يمثل ما أردنا وما نحتاج إليه على الصعيدين المحلي والعالمي، أما ما هو مطلوب اليوم يتمثل بالمحافظة على هذه الإنجازات وتأمين مواكبتها الدائمة لتطوراتها وفقا للأحداث العالمية والاقتصادية التي نشهد تقلباتها بين يوم وآخر».

المستقبل

الاثنين ٢١ كانون الاول ٢٠١٥

«حزب الله مدرج على لائحة العقوبات والتصعيد الأميركي إشارة تهديد جديدة»

طربيه: انتخاب رئيس يحسّن التصنيف ويضاعف مخزون الذهب

اعتبر رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه أن التقاء الأطراف السياسية على ملء الفراغ بانتخاب رئيس للجمهورية من شأنه أن يحسّن التصنيف السيادي لديون لبنان، واصفاً هذا الأمر، إن تحقق، كأنه في تأثيره يضاعف مخزون الذهب لدى المصرف المركزي، وذلك أثناء لقاء مع أعضاء مجلس نقابة محرري الصحافة اللبنانية واعضاء لجنتها الإقتصادية لقاء حواريا مع رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه تناولوا فيه كل المواضيع على الساحة اللبنانية سياسيا واقتصاديا وماليا.

بالنسبة للمخاطر السياسية على الوضع الإقتصادي قال طربيه «ما من بلد يشهد فراغا رئاسيا وجمودا في السلطات التشريعية وجمودا في السلطة التنفيذية والعمل الحكومي وفي ظل سوء إداء للإدارات والنفايات في الشوارع، يبقى ويستمر، بفضل السرية المصرفية وكل ما يحمي المودع.

وردا على سؤال حول التطورات السياسية الأخيرة التي شهدها لبنان في الأسابيع الماضية، قال طربيه «ان انتخاب رئيس جديد للجمهورية في لبنان يضاعف مخزون الذهب الذي لدينا في المصرف المركزي. إذا نهض لبنان من الفراغ الرئاسي والدستوري والصدام بين ٨ و١٤ آذار وحقق إنتخابات رئاسية تُعبر عن توافق اللبنانيين تتضاعف ثروة الذهب التي لدينا».

ورأى أن «إلتقاء الفريقين المتصادمين لملء الفراغ في المنصب الأول في الدولة بالوفاق وليس بالتوافق، له قيمة كبيرة بالنسبة للتوجه الإقتصادي للبنان بالنسبة لمؤسسات التصنيف الدولية الذي كان سلبيا في آخر تصنيف له. نحن اليوم في تصنيف باء سلبي ليس لأن الوضع المالي سيئاً، بل لأن الوضع السياسي في لبنان سيئ وعطل المؤسسات، أي نحن بتنا في بيئة غير صالحة للإستثمار على المدى المتوسط والطويل».

وأكد «أن لبنان يمر الآن في فترة من الهدوء تجاه الأحداث السياسية الكبرى. ان ما حصل هو إشارة إيجابية في ظل إلتقاء الأضداد، وأمل أن يكون عام ٢٠١٦ استثمارا لهذه الإيجابيات. وان استقبل ممثلين لمؤسسات سياسية دولية، كمؤسسات الخزانة الأميركية، نسمع منهم تأكيدا أن العمودين الفقريين للبنان هما الأمن والنظام المصرفي. ما دام هذان العمودان ثابتين ما دام الإستقرار في لبنان ثابتاً والبقاء على النظام اللبناني، الذي وعلى الرغم من كل سيئاته، سيصبح قدوة نسبة لما يحصل في المنطقة، التي تشهد حروبا طائفية وعشائرية وإثنية».

وتابع أن «موضوع حزب الله ما يزال مدرجا على لائحة العقوبات، والأميركيون يصرون على التصعيد من خلال قوانين جديدة، على قانون موجود. وهذا التصعيد هو بمثابة إشارة تهديد جديدة. الضغط هو على التنظيمات، كما حصل مع داعش بعدما أصبح هذا التنظيم مصدر تمويل لذاته وللخارج. وتم تحذيرنا للتنبه إلى كل دولة لنا فيها مصارف وداعش موجودة فيها».

وردا على سؤال حول السرية المصرفية قال طربيه «العالم كله بات ضد السرية المصرفية، حتى في سويسرا لم تعد هناك سرية مصرفية، إلا نادرا. أما لبنان عمل بشكل تدريجي تهذيبا للسرية المصرفية التي لم تعد حامية لأي مال. السرية المصرفية في لبنان هي حامية للمال النظيف، وليست حامية للمال الذي تحوم فوقه الشبهات».

وردا على سؤال حول لبنان ومصلحة الواطن فيه والنمو المصرفي والنظام المالي الدولي المتصل مباشرة بالولايات المتحدة وعما إذا كان تبرئة ذمة الغرب، قال «نحن جزء من سوق عالمي وله قواعده. ونحن نرتبط بالنظام المالي العالمي، لأن إقتصاد لبنان «مدولر» أي بالدولار. ولو كان إقتصادي بالليرة فقط لا يستطيع أحد فرض شيء علي. نحن بلد يستورد معظم حاجاته. فالثورة الإستيراد اللبنانية هائلة. علينا احترام القوانين الدولية اذا أردنا العمل مع العالم. لا نمو إقتصادياً لبلد لا مصارف فيه».

وردا على أسئلة أخرى، قال طربيه «لا ليست المصارف جزءا من الإنقسام السياسي في لبنان. أؤكد أن أي مصرف لبناني لديه مشكلة مع أي مرجعية دولية، سواء كانوا الأميركيين أو غيرهم. ومصرف لبنان يمارس رقابة شديدة على المصارف كي لا تقع في المحظور. نحن لا نمتنع عن التعاطي مع أي عميل إلا إذا كان اسمه أو اسم التنظيم الذي ينتمي إليه مدرجا على لائحة العقوبات».

وردا على سؤال، قال طربيه «حزب الله يتجنب إحراج المصارف بصورة مطلقة، وهو يقول إذا كان هناك أي حرج في أي عمل ويضر القطاع المصرفي، قوموا بواجباتكم ولا تعطوا أي إعتبار آخر يسيء إلى العمل المصرفي الذي هو ثروة لبنان واللبنانيين».

وردا على سؤال قال «لم يحصل تخفيض على التصنيف الإئتماني، بل اشارة ان الإتجاه هو سلبي إذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه اليوم في لبنان. والتقييم نفسه شرح بإيجابية إداء القطاع المصرفي اللبناني الذي كان ناجحا ومجليا على الرغم من كل الظروف التي يعيش فيها».

● صورة جامعة بالمناسبة

THE DAILY STAR
LEBANON
Friday December 11, 2015

France unveils partnership with Lebanese startups

French ambassador announces scheme at BDL Accelerate 2015 conference

By Dana Halawi
The Daily Star

BEIRUT: France announced Thursday that it is working on creating partnerships between Lebanese and French innovators and startups.

"We are committed to further enhance our cooperation with Lebanon in the sector of innovation, and we are currently in the process of identifying partners and projects to bring together French and Lebanese innovators," French Ambassador to Lebanon Emmanuel Bonne said during the opening of BDL Accelerate 2015.

The United Kingdom also announced last year a partnership between British and Lebanese start-up companies.

BDL Accelerate is a yearly event organized by Lebanon's Central Bank to gather entrepreneurs, investors and support institutions from key emerging startup ecosystems across five continents.

Dubbed "Emerging Startup Ecosystems," BDL Accelerate 2015 hosts 7,000 attendees, 100 speakers, 200 exhibitors and 100 startups from around the world, with two stages, two startup competitions, two hackathons and two workshop spaces, in a total conference space spanning 11,000 square meters.

Bonne said that the French government succeeded in engaging in proactive public policies at all levels in a bid to support the creation of startups by both citizens and foreign investors.

One of the initiatives undertaken by the French government is the French Tech Ticket which is a program designed for non-French entrepreneurs from all over the world who want to set up their start-up in Paris.

This six-month program offers end-to-end support on the journey from the early stages of a start-up to successful a business – from financial support and training to first customer acquisition.

Selected entrepreneurs will work closely with one of nine leading French Incubators providing services such as mentoring, fundraising strategy, expert advice and pitch practice.

Among other efforts in this field, Bonne continued, is the creation by the Ecole Superieure des Affaires of academic programs from bachelor to doctorate, dedicated to innovation, creativity creation and growth of businesses.

"Moreover, ESA has created a center for corporate social responsibility [CSR] in cooperation with Al Ahli Group which led to the creation of several startups focused on CSR," he said. "More focus will be given in the near future to further develop programs by establishing partnerships among startups, accelerators, incubators and business schools," he added.

Bonne praised the Central Bank for the incentives it is offering to entrepreneurs through circular 331. "With circular 331, BDL is offering wonderful funding opportunities to Lebanese entrepreneurs," he said while praising as well the Lebanese for their high entrepreneurship spirit.

Central Bank Circular 331, announced in August 2013, aims to give a boost to local startups, giving them a greater incentive to set up shop in Lebanon, keeping their talent and money at home, by making funding more easily available. The $400 million in this new initiative is 75-percent guaranteed by the BDL for local banks, equity investment accelerators, incubators, funds and startups.

"Circular 331 has created a synergy between the financial sector and the digital knowledge sector. The success in the implementation of this circular will motivate us to continue our efforts to back financially and in the long term this emerging sector," Central Bank Governor Riad Salameh said in his speech.

Salameh said that the Central Bank's aim in 2016 is to launch an electronic trading platform (ETP). "This platform will allow the listing of startups and funds, and will be an exit for those who have a successful company," he said. "The participants on this platform will be banks, financial companies, brokers, family offices, professionals. This ETP will represent a legal and transparent vehicle for both local and foreign financial companies," he said.

Salameh added that the Capital Markets Authority will authorize companies wishing to be listed and the participants who want to be part of that platform for trading purposes. "Our real aim is to create liquidity that will serve the startups, among others," he said.

Salameh said that the Central Bank has embraced the changing world by investing its means and its skills to help Lebanon integrate the new global environment.

"Backing the knowledge economy is one of our approaches for that," he said.

"We have also made a lot of efforts in other sectors, especially for eco-friendly projects. We have backed financial laws and regulations that kept Lebanon integrated in the globalization of the financial world, and we have always acted to protect our reputation and our integrity," he added.

Meanwhile, Joseph Torbey, chairman of the Association of Banks in Lebanon, said that since the Central Bank issued Circular 331, a dozen banks or more have so far invested around $250 million in specialized funds established by venture capital firms, which in turn will contribute to the launch and operation of start-up companies in the information technology, communications and other creative industries, in exchange for a minority stake in the company.

"It is expected that this type of bank investment in venture capital funds will expand in the future with the growing demand and experience in the local market, and with the availability of more projects that are economically feasible and have good growth prospects," he said.

"In this respect total bank loans to the private sector, individuals and corporations, reached around $53 billion at the end of October 2015, exceeding in that the country's GDP," he added.

Torbey also noted that credits to the public sector surpassed $37.5 billion, reflecting the commitment of Lebanese banks to the financing of Lebanon's economy in its private and public sectors.

Torbey, Bonne and Salameh participate in the annual event.

المستقبل

الجمعة ٢٠ تشرين الثاني ٢٠١٥

إجماع على دور الجالية اللبنانية في التنمية

بيروت تستضيف مؤتمر الاقتصاد الاغترابي في ١٥ ك١

أعلن امس انعقاد «مؤتمر الاقتصاد الاغترابي ... لبنان جسر للتواصل» في بيروت في ١٥ كانون الأول المقبل، في مؤتمر صحافي نظمته مجموعة الاقتصاد والاعمال في فندق فينيسيا، بمشاركة رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات (إيدال) نبيل عيتاني والرئيس التنفيذي لمجموعة الاقتصاد والأعمال رؤوف أبو زكي.

وشدد المتحدثون على أهمية استفادة لبنان من الطاقات الاغترابية في الداخل والخارج، عبر وضع إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف لجمع الطاقات اللبنانية في بوتقة منظمة هادفة للإفادة من إمكانياتهم.

بداية تحدث أبو زكي، فأشار الى ان «المؤتمر سيناقش الواقع الاغترابي ودرس مجالات الإفادة من هذه الإمكانات الكبيرة، توفير إطار لتلاقي المغتربين بما يفسح في المجال لتعاون وإقامة شركات ومبادرات في ما بينهم، محاولة بلورة دور عربي- دولي للمغترب اللبناني، بلورة دور جديد للمغترب اللبناني في البلدان الإفريقية. وكذلك محاولة بلورة صيغ شراكات مع المستثمرين العرب في بلدان الاغتراب»، لافتا الى انه سيشارك في المؤتمر رجال أعمال من مختلف بلدان الاغتراب لاسيما من الخليج وأفريقيا.

أما التسكار، فأكد ان «الاغتراب اللبناني هو دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد اللبناني، بل أبعد ذلك، لأنه يرمز للدور الحضاري للبنان وأبنائه في الإنتشار العظيم، وأعتبره الثروة الأهم للبنان لأنهم شركاء أساسيين في الوطن بكامل مكوناته». وقال: «يأتي هذا المؤتمر كرسالة قوية بعد الجريمة الإرهابية التي استهدفت مواطنين لبنانيين أبرياء في برج البراجنة، بأن لبنان العشارة والبناء أقوى من الإرهاب، وبأننا وإخواننا المغتربين اللبنانيين مؤمنين بلبنان وباقتصاده ورسمه الواعدة وملتزمون الاستثمار فيه وإنمائه بكل ما نقتنيه»، مشيرا إلى أن هذا المؤتمر سيكون بمثابة تحية وفاء للطاقات الاغترابية المغتربة، والذي لا يزالون يشكلون أحد أهم ركائز لبنان الاقتصادية، والمحافظة الأساسية له على مدى العصور».

وتحدث شقير فقال: «يسأل البعض، كيف لاقتصاد لبنان أن يصمد ويقاوم كل هذه السنوات في ظل هذا الكم الهائل من المشاكل؟ كما يسألون، لماذا حتى الآن لم يحصل انفجار اجتماعي رغم ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية؟ نقول، لولا هذا الاغتراب، وخصوصاً اللبنانيين العاملين في دول الخليج العربي، لكانت الكارثة الاقتصادية والاجتماعية حلت منذ زمن»، معتبراً أن الاغتراب اللبناني يشكل علامة فارقة لبلدنا وميزة خاصة تعطيه قيمة مضافة كبيرة لا سيما في علاقاته الاقتصادية مع دول عربية شقيقة وأجنبية صديقة».

وأكد شقير انه «آن الأوان أن نبدأ بوضع إستراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف لجمع الطاقات اللبنانية في بوتقة منظمة هادفة للإفادة من الريادي في منطقتنا والعالم. كلنا أمل، أن نتمكن من خلال هذا المؤتمر من وضع القطار على السكة الصحيحة، وأعتقد أن فرص النجاح متاحة لا سيما أن الموضوع في يد القطاع الخاص وبعيدا عن الإستثمار السياسي».

تحدث طربيه فركز على وقائع أساسية تشكل مرتكزات تواصلية بين لبنانيي الداخل والخارج، أبرزها:

بزيد عدد المغتربين على ثلاثة أضعاف أعداد المقيمين. ويحوز لبنانيو الخارج سمعة طيبة ومرموقة لجهة فعاليتهم وإسهاماتهم القيمة في بناء مجتمعاتهم وتطورها، وديهم ثروات علمية وثقافية ومالية هائلة.

بضخ لبنانيو الخارج نحو ٨.٥ مليارات دولار سنويا في شرايين الإقتصاد الوطني، هذا رقم يوازي نحو ٢٠ في المئة من الناتج المحلي، وهو من المعدلات الأعلى عالميا.

أدركت إدارات المصارف أهمية هذه المعادلة. فكانت إلى جانب أول المبادرين لفتح قنوات التواصل مع لبنانيي الخارج. حاليا تنتشر وحداتنا المصرفية في ٣٣ بلداً و٨٠ مدينة حول العالم وفي القارات الخمس.

تمثل ودائع غير المقيمين نحو ٣١ مليار دولار من اجمالي ودائع القطاع البالغة نحو ١٥٢ مليار دولار. ولدينا محفظة تسليفات خارجية تناهز ٦ مليارات دولار، والجزء الأكبر منها يستفيد منها لبنانيي الخارج.

وأكد طربيه اهمية صدور قانون استعادة الجنسية لاسيما بالنسبة للمستثمرين ورجال الأعمال المغتربين في ظل قوانين العولمة وبخاصة قانون فاتكا»، مشيرا إلى أن من مصلحة المغتربين استعادة الجنسية واعتماد مقر إقامة لهم في لبنان للإستفادة من العمل تحت مظلة قانون الضرائب اللبناني.

ثم تحدث شماس، فأشار إلى أن دور الاقتصاد الاغترابي في دعم الاقتصاد اللبناني ليس حديث العهد بل يعود إلى أكثر من مئة عام حيث أكد الخبراء أن الاغتراب اللبناني هو «اليد الخفية» التي أطعمت دعمت لبنان وحمته في أصعب الظروف ولا سيما خلال الحرب حين وازت تحويلات اللبنانيين المغتربين نحو ٣٠ في المئة من الناتج المحلي وكانت من المعدلات الأعلى عالمياً». مؤكداً أن لبنان يحتاج إلى أن يتم توظيف أموال المغتربين في مجال الاستثمار لذلك من المهم توطيد العلاقات الاقتصادية مع المغتربين وأن تنسحب علاقاتهم الجيدة مع القطاع المصرفي على القطاعات الإنتاجية أيضاً لا سيما أننا مقبلون على مرحلة أفضل اقتصادياً على ضوء المستجدات التي تتم في ملف التنقيب عن النفط والغاز إضافة إلى التركيز على الاقتصاد المعرفي».

وتحدث عيتاني فقال: «إن انعقاد هذا المؤتمر وتسليطه الضوء على الطاقات الاغترابية اللبنانية المنتشرة في أصقاع الأرض هو من الأهمية بمكان لاسيما وأن جميع الدول في العالم تسعى لإيجاد سبل ووسائل للتواصل مع مغتربيها في إطار برامج الهجرة والتنمية، حيث شهدنا في السنوات الأخيرة على تحرك على أعلى المستويات في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في هذا الاتجاه، لما لهذا التواصل من أثر على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية».

● من المؤتمر الصحافي (أحمد عزاقير)

L'Orient LE JOUR

Mercredi 11 Novembre 2015

Geagea : Nous approuverons les lois financières avant la fin de l'année

Samir Geagea s'entretenant avec une délégation de l'Association des banques. Photo Ani

Le chef des Forces libanaises (FL) Samir Geagea a rencontré hier une délégation de l'Association des banques présidée par Joseph Torbey, en présence du chef du département des banques des FL Rami Nahas.

À l'issue de la rencontre, M. Geagea a indiqué avoir fait part de la position des FL « concernant l'importance des lois financières que (nous appuyons) ». « J'ai promis à la délégation que nous allons approuver ces législations ultérieurement, dans les délais voulus, au cours de cette année », a-t-il ajouté avant de signaler que « la conformité au pacte national est un sujet très sensible. Ainsi, le fait de ne pas le respecter équivaudrait à une atteinte à l'accord de Taëf, ce qui est impossible en l'absence de toute autre alternative ». Selon le chef des FL, « les contacts entre les différentes parties avant les séances législatives (prévues demain et vendredi) se poursuivent ».

De son côté, M. Torbey a déclaré que « M. Geagea a donné des garanties concernant l'approbation des lois financières avant la fin de l'année, surtout que nous voulons qu'elles soient votées dans le cadre du respect du pacte national, et que c'est notre seule revendication ».

Par ailleurs, Samir Geagea a reçu hier aussi le membre du Congrès américain Mike Pompeo en présence du chargé d'affaires à l'ambassade des États-Unis, Richard Jones, et du chef du département Amérique du Nord des FL, Joseph Jbeily. La discussion a porté sur la situation locale et régionale. M. Pompeo s'est également entretenu avec le commandant en chef de l'armée, le général Jean Kahwagi.

الأنوار

الاربعاء ١١ تشرين الثاني ٢٠١٥

جعجع بعد اجتماعه بوفد جمعية المصارف : أي تلاعب بالميثاقية يعني التلاعب بالطائف

جعجع ووفد جمعية المصارف (الدو ايوب)

إلتقى رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في معراب، امس، وفدا من جمعية المصارف برئاسة الدكتور جوزيف طربيه، في حضور رئيس دائرة المصارف رامي نحاس والخبير الاقتصادي البروفسور حبيب حسني.

وعقب اللقاء، قال جعجع: «هذا القطاع الذي كان وما زال أساسيا في اقتصاد لبنان ولاسيما في السنوات الأخيرة، نقلت إليه موقفنا الفعلي الذي اعلنته بالأمس في المؤتمر الصحافي حول أحقية القوانين المالية التي تهمه ولا خلاف عليها مع أحد، ونحن نؤيدها وقد وعدته اننا سنقوم بإقرارها لاحقا على مسؤوليتنا ضمن المهل المطروحة خلال هذا العام».

واذ جدد مناشدته الكتل السياسية ولاسيما رئيس مجلس النواب نبيه بري «لياخذ في الاعتبار المواضيع المطروحة كافة حتى ننتهي منها في الجلسة التشريعية المحددة في ١٢ و١٣ الجاري»، قال جعجع: «موضوع الميثاقية حساس جدا، واي تلاعب بهذه الميثاقية يعني التلاعب باتفاق الطائف، وهذا امر لا يمكن أن يحصل باعتبار اننا لا نملك بديلا في الوقت الحاضر».

وعول على «الدور التوفيقي الكبير لتيار المستقبل ولرئيس سعد الحريري».

وردا على سؤال، اشار جعجع الى ان «الاتصالات مستمرة ومتواصلة بين الأفرقاء قبل موعد انعقاد الجلسة التشريعية».

طربيه

بدوره، وضع طربيه الزيارة الى معراب في إطار «الجولة التي يقوم بها وفد جمعية المصارف على القيادات السياسية»، وقال: «اليوم اعطانا الدكتور جعجع التطمينات الكافية لجهة صدور القوانين المالية المطلوبة دوليا قبل نهاية العام الحالي وبالتالي يهمنا أن تصدر هذه القوانين ضمن الميثاقية وليس ان تكون ظرفا لتخطي الميثاقية، واعتقد ان زعماء البلد يستطيعون الجلوس معا والاتفاق ولا سيما اذا حسنت النيات». وأضاف: «القوانين المالية يجب ان تصدر قبل نهاية العام لأنه ليس لدينا خيار آخر للبنان بعدم إقرارها، وهذا التأكيد من قبل رئيس حزب القوات يكفينا وليس لنا اي مطلب آخر».

وكان جعجع عرض مساء الاثنين مع عضو الكونغرس الأميركي لولاية كنساس الجمهوري مايك بومبيو على رأس وفد، في حضور القائم بالأعمال في السفارة الاميركية ريتشارد جونز ورئيس مقاطعة اميركا الشمالية في القوات اللبنانية الدكتور جوزيف جبيلي، الأوضاع السياسية العامة في لبنان والمنطقة. وقد استبقى جعجع ضيوفه على مائدة العشاء.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الاثنين ٩ تشرين الثاني ٢٠١٥

لبنان الدولة الوحيدة مع «جزر القمر» خارج الشرعيّة الماليّة الدوليّة؟؟
«لوبي» مصرفي فاعل باتجاه السياسيين أعطى مفاعيله والتنفيذ يوم ١٢ الجاري لإقرار المشاريع الماليّة الإلزاميّة

جوزف فرح

رياض سلامة

جوزف طربيه

غازي وزني

خلال الاجتماع الشهري بين حاكمية مصرف لبنان وجمعية مصارف لبنان حيث يتم درس مختلف المواضيع المتعلقة بالشأنين النقدي والمصرفي في لبنان تطرق المجتمعون الى ضرورة اقرار مشاريع القوانين التي تتناول مكافحة تبييض الاموال وتبادل المعلومات الضريبية بين لبنان والاتحاد الاوروبي ونقل الاموال النقدية عبر المعابر، لانه في حال عدم اقرارها فان تداعياتها على لبنان ستكون «ثقيلة» على المستويين المالي والمصرفي، وقد اتفق الطرفان على القيام بحملة «لوبي» باتجاه السياسيين لوضعهم في الاجواء المقلقة التي يعيشها القطاع المصرفي اللبناني.

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة سارع الى لقاء رئيسي المجلس النيابي والحكومة واضعاً امامهما التداعيات السلبية لعدم اقرار مثل هذه المشاريع خصوصاً ان المجتمع الدولي يطالب بها وباقرارها، لتأثيرها في الاوضاع المالية والاقتصادية، اما جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه فاتجهت صوب الاحزاب اللبنانية وزارت البطريرك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي حيث كان طربيه صريحاً وواضحاً واضعاً البطريرك في اجواء التداعيات وذهب الى القول ان عدم اقرار هذه المشاريع سيؤدي الى ادراج لبنان على لائحة الدول غير المتعاونة بموضوع مكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب وهذا امر يؤدي الى منع التحويلات المالية من والى لبنان ويقضي على شرايين حياة اللبنانيين والاقتصاد اللبناني اضافة الى المجتمع اللبناني.

وفي لقاء آخر مع احدى المرجعيات السياسية، اكد طربيه ان المهل المعطاة للبنان لاقرار هذه القوانين تنتهي في نهاية هذا العام وانا لم يقرها لبنان لا سمح الله، سيصبح الدولة الوحيدة مع دولة جزر القمر خارج الشرعية المالية الدولية.

اضافة الى ذلك، عمد اعضاء مجلس نقابة المصارف الى اجراء اتصالات مع السياسيين الذين يتواصلون معهم ووضعوهم في اجواء تداعيات عدم اقرار مثل هذه المشاريع. كل ذلك يمكن القول انه حتى الاحزاب المسيحية التي قد تقاطع جلستي ١٢ و١٣ تشرين الثاني لاقرار هذه المشاريع ليست ضدها ولكن لديها تحفظات حول عقدها دون تمرير قانون الانتخاب وقانون الجنسية.

لكن من المؤكد ان هذا «اللوبي» المصرفي سيعطي مفاعيله خصوصاً ان رئيس المجلس النيابي الذي يدير ويحرك المجلس مقتنع اكثر من سواه بضرورة اقرار هذه المشاريع والا تكون ذهب بارادتنا الى الانتحار وهذا لن يكون مقبولاً. كما ان البطريرك الماروني سارع الى التحذير من عدم اقرار المشاريع التي تهدد الاستقرار المالي والنقدي في لبنان.

بات الجميع مقتنعاً بضوابية وضرورة تشريع هذه القوانين خصوصاً ان حاكم مصرف لبنان وما يتمتع به من مصداقية هو من يطالب بذلك، وهو المدرك للوضعين المالي والنقدي في لبنان.

الخبير المالي والمصرفي الدكتور غازي وزني اعتبر ان هذه القوانين منها ما هو ضروري ومنها ما هو الزامي.

بالنسبة للمشاريع الضرورية وهي مشاريع انمائية تساهم في الاستقرار الاجتماعي وتحسين وضع معيشة المواطن وتتعلق بالقروض من البنك الدولي والصناديق العربية الاخرى وتفوق قيمتها المليار ونصف المليار دولار اميركي وتعود الى مشاريع حيوية من العامة السدود والجسور والكهرباء تخص باكثر من مليون ونصف المليون نسمة في لبنان، وان خسارتها ستؤدي الى خسارة الانماء ومصداقية لبنان حيال المؤسسات المالية الدولية خاصة ان الخزينة العامة ليس لديها الامكانات لتمويلها لاسيما ان العام ٢٠١٦ سيبقى الانفاق على قاعدة الاثني عشرية، اي من دون موازنة عامة.

اما التشريعات المالية الإلزامية فتعود الى حماية النظام المالي اللبناني والقطاع المصرفي، وعدم اقرار هذه التشريعات سيؤدي الى تدابير واجراءات دولية ضد القطاع المالي في لبنان من قبل الدول الخارجية، لان ذلك يعني ان لبنان يرفض التقيد بالنظام المالي العالمي الجديد وشروطه، وهذه المشاريع اهمها حالياً موجود في المجلس النيابي ومنها مشروع مكافحة تبييض الاموال، مشروع تبادل المعلومات الضريبية بين لبنان والاتحاد الاوروبي، مشروع نقل الاموال النقدية عبر المعابر، وبالتالي فان غالبية الدول في العالم انطلاقاً من سويسرا الى لوكسمبورغ وجميع الجنات الضريبية اضطرت الى الالتزام بالمعايير الدولية خوفاً من الاجراءات والتدابير ضدها.

ويضيف وزني ان عدم تشريع القروض يؤدي الى خسارة لبنان مصداقيته حيال البنك الدولي، اي خسارة المساعدات الممكن تحصيلها من الدول المانحة عبر البنك الدولي للنازحين السوريين في العام ٢٠١٦ والمقدرة بين ٦٠٠ و٨٠٠ مليون دولار اميركي.

وانهى وزني بالقول: توجد تشريعات ضرورية واخرى الزامية مع الإشارة الى ان وضع القطاع المصرفي قوي ومتين ونموه كان في عام ٢٠١٥ يفوق الـ٦ في المئة، ويستطيع ان يمول القطاعين العام والخاص ويتمتع بسيولة عالية، والى ان وضع الليرة اللبنانية متين ولا خوف عليها بسبب التدابير والاجراءات واحتياطيات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية والتي تقدر باكثر من ٣٨ مليار دولار اميركي.

واعتبر وزني، رداً على سؤال انه في حال عدم اقرار هذه المشاريع فان الاجراءات والتدابير لا تاتي فورية ولكنها تتعلق بالتحويلات الى لبنان واستعمال «السويفت» كما يؤثر في عمليات التبادل التجاري وتعقيد العمليات التمويلية من لبنان والى الخارج وينعكس لاحقاً على وضعية القطاع المصرفي.

الاقتصاد اللبناني في وضع مقلق والمشكلات الاجتماعية والحياتية الى تفاقم، المؤسسات الدستورية في شلل تام، ومؤسسات التصنيف الدولية تعيد النظر في تقديراتها المستقبل الاقتصادي اللبناني فقد خفضتها من مستقر الى سلبي ما انعكس على التصنيف الائتماني لبعض المصارف الكبرى في لبنان المتكشفة بشكل كبير على الديون السيادية.

ويعتبر العام ٢٠١٥ من اسوأ الاعوام اقتصادياً في العقد المنصرم حيث يشهد اضراراً واضحة لغالبية مقومات النمو الاقتصادي من تراجع الصادرات الصناعية الى تقلص الحركة الاستثمارية الى انخفاض الحركة التجارية والى تراجع الحركة الاستهلاكية نتيجة القلق عند المستهلك في الداخل وغياب المستهلك الآتي من الخارج، والمالية العامة في عجز مستمر والدين العام قارب الـ ٧٠ مليار دولار، والهجرة الى اتساع خصوصاً من قبل الشباب اللبناني، والتضخم يزداد ويكبر...

كل ذلك والسياسيون لاهون، لا يصغون الى نداءات المواطنين ولا يبالون باوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية. فهل يكون اقرار مثل هذه المشاريع مقدمة لـ «نفضة» تعيد الامل في امكانية اذا عود الامور الى اوضاعها، ام نبقى متجهين نحو الانتحار الذي حذر منه رئيس المجلس النيابي؟

الشرق
السبت ٧ تشرين الثاني ٢٠١٥

طربيه عند الجميل محذرا من عدم إقرار القوانين المالية والمصرفية

طربيه

اكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ان «القوانين المطروحة على المجلس النيابي والتي تتناول بصورة خاصة مكافحة تمويل الإرهاب، وعمليات النقد العابرة للحدود، وتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال هي قوانين حيوية معروضة على المجلس النيابي منذ عدة سنوات». موضحا ان «المهل المعطاة للبنان لإقرار هذه القوانين تنتهي في نهاية هذا العام، واذا لم يقرها لبنان، فسيصبح الدولة الوحيدة مع دولة جزر القمر خارج الشرعية المالية الدولية».

وخلال زيارته رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميّل، اشار طربيه الى ان «إذا لم نلتزم بالقواعد المالية المطلوبة لا يمكننا ان نتلقى تحويلات ولا ان نحول تحويلات مالية، بمعنى آخر ستجف السيولة عن لبنان وستنقطع عنه تحويلات المغتربين وسيعجز اللبنانيون عن تمويل نفقات اولادهم في الخارج، وكل هذه الأمور لا يستطيع بلد في العالم تحملها».

مضيفا: «نعرف موقف «الكتائب» المبدئي ونتفهمه ونحترمه خصوصا موضوع الميثاقية بالنسبة للتشريع، والموقف المبدئي القائل بعدم تشريع المجلس النيابي قبل انتخاب رئيس للجمهورية، لكن هناك ضرورة لهذه القوانين ونعرف ايضا انه في القاعدة الشرعية الضرورات تجيز المحظورات».

وطلب طربيه من كل الأفرقاء السياسين ان «يسمحوا لنا بتلك القوانين التي هي ذات تأثير على علاقتنا مع المجتمع الدولي».

L'Orient LE JOUR

Samedi 7 Novembre 2015

Dangers sécuritaires et risques financiers pèsent lourdement sur la conjoncture politique

Fady NOUN

Les risques sécuritaires et, surtout, financiers qui pèsent actuellement sur le Liban devraient infléchir le cours de l'actualité politique dans les prochaines semaines, si tant est que la voix de la raison parvient à se faire entendre, et si l'on sait prendre ses distances à l'égard d'une politique du refus certes intransigeante sur les principes, mais finalement peu créative.

L'attentat-règlement de comptes de jeudi contre des ulémas syriens proches d'al-Nosra régentant le camp de réfugiés syriens d'Ersal, suivi, hier, d'un attentat contre un véhicule de l'armée constituent-ils le début d'une série d'actes militaires qui occuperaient à nouveau le devant de la scène ?

La tournée d'inspection effectuée par Jean Kahwagi à l'Aéroport international Rafic Hariri et les nouvelles assurances d'appui militaire américain à l'armée sont-elles de pures coïncidences ? On peut le penser, mais une lecture plus attentive des événements laisse craindre que des forces tentent à nouveau de bien l'îlot de sécurité dans lequel vit depuis quelques mois le Liban aux foyers de guerre régionaux.

On ne peut s'empêcher non plus de faire le rapport entre la tournée du général Jean Kahwagi à l'aéroport et l'effroyable attentat contre l'Airbus russe qui s'est écrasé dans le Sinaï, samedi dernier.

Le noyautage des services douaniers égyptiens par un militant de l'EI, qui aurait glissé une bombe dans la soute à bagages, n'étant plus exclu par les enquêteurs, on peut à bon droit supposer qu'un incident similaire puisse se produire ailleurs et qu'il est bon de l'anticiper, pour le prévenir.

La gravité de la situation se lit sur les visages du patriarche Raï et de Joseph Torbey, le président de l'Association des banques.

De source militaire, on se veut quand même rassurant. On affirme en particulier que l'armée tient fermement le front de 80 kilomètres séparant Ersal de Ras Baalbeck, sur une profondeur de quelque 20 à 25 kilomètres, et que des incidents sont tout ce qu'il y a de plus prévisible et normal.

L'impasse politique

Le fait que l'on s'inquiète, malgré ces assurances, du premier incident venu est dû à l'impasse politique qui s'éternise et fait craindre le pire. Une impasse que la session législative des 12 et 13 novembre ne fera, d'une certaine façon, que confirmer, puisqu'elle se tiendrait, si rien ne survient d'ici là, en l'absence des trois partis et courants les plus représentatifs de l'électorat chrétien, le Courant patriotique libre, les Kataëb et les Forces libanaises.

Hier, toutefois, le CPL continuait de souffler le chaud et le froid, pariant semble-t-il sur un changement de sentiment de Nabih Berry, qui lui ferait inscrire la question de la loi électorale en tête de l'ordre du jour des séances prévues.

Cependant, et jusqu'à nouvel ordre, on assurait dans les milieux concernés que les trois formations ne répondront pas présent à l'appel, jeudi prochain.

De source informée, on apprenait en outre que la question a été soulevée par le patriarche maronite, le cardinal Raï, avec le chef du courant du Futur, Saad Hariri, dans un appel téléphonique inopiné que ce dernier aurait effectué hier matin.

Que se sont dit les deux hommes ? On ne peut que le deviner. On sait toutefois que le Futur n'est pas insensible, comme M. Berry, au fait que le vote de la Chambre ne se fera qu'avec 23 députés chrétiens sur 64 moins 1, Michel Hélou, décédé, soit 12 députés relevant du courant du Futur, 4 des Marada, 5 indépendants et 2 prosyriens.

Note écrite de Riad Salamé

Pourquoi, dans ce cas, M. Berry fait-il preuve d'autant de détermination ? De source bien informée citée par l'agence al-Markaziya, c'est une note écrite du gouverneur de la Banque du Liban, Riad Salamé, dans laquelle il évoquait les risques d'un recul de la notation du Liban auprès des agences internationales s'il n'honore pas certains engagements financiers internationaux à leur échéance, qui a décidé le président de la Chambre à aller de l'avant.

Ces indications ont été reprises par le président de l'Association des banques, Joseph Torbey, avec le patriarche maronite, qui l'a reçu hier matin. « Ces échéances doivent être honorées avant la fin de l'année, a précisé M. Torbey à l'intention de la presse, à l'issue de son entretien. Y manquer pourrait conduire à l'inscription du Liban sur la liste des États qui ne coopèrent pas à la lutte contre le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme. À son tour, cette inscription conduirait à la suspension des virements de et vers le Liban et étranglerait la vie économique et sociale des Libanais. »

« Face à ce type de danger, a ajouté M. Torbey, les divisions politiques doivent s'effacer. Autrement, elles conduiront à un suicide financier foudroyant. C'est pourquoi nous espérons de la part de toutes les instances politiques qui ont annoncé qu'elles boycotteront la séance législative jeudi prochain de revoir leur décision et d'y participer, contribuant ainsi au sauvetage demandé. »

M. Torbey a annoncé par ailleurs qu'il rendra visite, avec les membres du conseil d'administration de l'Association des banques, aux principales personnalités concernées, « pour expliciter le danger encouru que nul ne saurait raisonnablement ignorer ».

Dans une déclaration hier, le président des organismes économiques, Adnane Kassar, a abondé dans le sens de M. Torbey, affirmant que « le secteur privé ne saurait accepter d'aucune manière que la situation actuelle se prolonge ».

الأنوار
يومية سياسية عربية
السبت ٧ تشرين الثاني ٢٠١٥

طربيه زار الجميّل والراعي داقاً ناقوس الخطر: نخشى أن يصبح لبنان خارج الشرعية المالية الدولية

دقّ رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ناقوس الخطر الاقتصادي بفعل استمرار شلل المؤسسات الدستورية.

وقال: «إن المهل المعطاة للبنان لإقرار بعض القوانين تنتهي في نهاية هذا العام، وإذا لم يقرها، فسيصبح الدولة الوحيدة مع دولة جزر القمر خارج الشرعية المالية الدولية».

زار طربيه على رأس وفد رئيس حزب الكتائب النائب سامي الجميل في مقره في بكفيا، وشارك في اللقاء وزير الاقتصاد آلان حكيم.

وأوضح طربيه بعد اللقاء انه اطلع الجميل على الغاية من الجولة التي نقوم بها على المسؤولين السياسيين والمرجعيات في البلد، في شأن يتعلق بمعيشة اللبنانيين وباستقرار الأوضاع المالية في البلد، وبقاء لبنان غير منعزل عن السوق المالية العالمية، وأعني القوانين المطروحة على المجلس النيابي والتي تتناول بصورة خاصة مكافحة تمويل الإرهاب وعمليات النقد العابرة للحدود، وتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال.

واكد إن «المهل المعطاة للبنان لإقرار هذه القوانين تنتهي في نهاية هذا العام، وإذا لم يقرها لبنان لا سمح الله، فسيصبح الدولة الوحيدة مع دولة جزر القمر خارج الشرعية المالية الدولية».

أضاف: «إذا لم يلتزم القواعد المالية المطلوبة فلا يمكننا ان نتلقى تحويلات ولا ان نجري تحويلات مالية، بمعنى آخر ستجف السيولة عن لبنان وستنقطع عنه تحويلات المغتربين وسيعجز اللبنانيون عن تمويل نفقات اولادهم في الخارج، وكل هذه الأمور لا يستطيع بلد في العالم تحملها، وهذه أقصى عقوبة اقتصادية تقع على بلدان تفرض عليها عقوبات اقتصادية. عرضنا هذا الموضوع على النائب الجميل ونعرف موقفه المبدئي وتفهمه ونحترمه، خصوصا موضوع المبادئة بالنسبة الى التشريع، والموقف المبدئي القائل بعدم التشريع قبل انتخاب رئيس للجمهورية. بالطبع نحن نحترم موقفه منه، ونرى ان هناك ضرورات بالنسبة الى هذه القوانين، ونعرف انه في القاعدة الشرعية الضرورات تجيز المحظورات، ونطلب من كل الأفرقاء السياسيين ان يسمحوا لنا بتلك القوانين التي هي ذات تأثير على علاقتنا مع المجتمع الدولي، لا يمكننا ان نتحمل عدم صدور هذه القوانين قبل آخر السنة».

وزار طربيه للغاية عينها البطريرك الماروني الكاردينال بشارة بطرس الراعي.

وفد جمعية المصارف مع رئيس الكتائب في الصيفي (تصوير: دالاتي ونهرا)

الجمهورية

السبت ٧ تشرين الثاني ٢٠١٥

طربيه في بكركي: الضرورات تجيز المحظورات

تستكمل جمعية المصارف جولتها على المسؤولين، لحضّهم على عقد جلسة تشريعية وإقرار القوانين المالية والمصرفية المطلوبة دولياً، لتجنيب لبنان الوقوع في فخ العزلة المالية الدولية.

البطريرك مستقبلاً طربيه

استقبل البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي في بكركي امس، رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه الذي دق ناقوس الخطر الاقتصادي بفعل استمرار شلل المؤسسات الدستورية.

وعبّر طربيه عن تخوفه من تدهور الوضع الإقتصادي في لبنان بشكل يخسر فيه الجميع من دون استثناء.

وقال: لقد اطلعت غبطته على بعض الإستحقاقات المالية الدولية المتوجبة على لبنان والتي تتناول بصورة خاصة إصدار تشريعات جوهرية مطلوبة من المجتمع الدولي، وتأخّر

"إذا تخلفنا نصبح الدولة الوحيدة مع جزر القمر خارج الشرعية الدولية"

صدورها حتى اليوم. وإنما يقتضي إنجازها قبل نهاية هذا العام لأن عدم إنجازها يؤدي إلى إدراج لبنان على لائحة الدول غير المتعاونة في موضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وهذا أمر يؤدي إلى منع التحويلات المالية من والى لبنان، ويقضي على شرايين حياة اللبنانيين والإقتصاد اللبناني والمجتمع اللبناني.

وأوضح طربيه انه «أمام هذا النوع من الأخطار، لا بدّ من تجنب الإنقسام السياسي الذي سيؤدي حتماً الى انتحار مالي يكون صاعقه. لذلك نأمل من كلّ المرجعيات السياسية التي اعلنت مقاطعتها للجلسة التي سيعقدها مجلس النواب نهار الخميس المقبل، المشاركة وبالتالي المساهمة في عملية الإنقاذ المطلوبة وبالطبع، لنا ومجلس إدارة جمعية مصارف لبنان، سنقوم بزيارة كلّ المرجعيات المقاطعة، لنضعها في حقيقة الصورة الدقيقة، والتي لا يمكن أبداً مقاربتها بغير الإيجابية، لأنها تؤدي الجميع وتشكّل نقطة خطر، لا يمكن لنا جميعاً أن نتحمّل أعباءها».

الجميل

بعد ذلك، زار طربيه على رأس وفد رئيس حزب الكتائب اللبنانية النائب سامي الجميّل في حضور وزير الإقتصاد آلان حكيم.

أطلع طربيه الجميّل على الغاية من الجولة التي يقوم بها على المسؤولين السياسيين والمرجعيات في البلد، في شأن يتعلق بمعيشة اللبنانيين وباستقرار الأوضاع المالية في البلد، وبقاء لبنان غير منعزل عن السوق المالية العالمية. وأعني القوانين المطروحة على المجلس النيابي والتي تتناول بصورة خاصة مكافحة تمويل الإرهاب، وعمليات النقد العابرة للحدود، وتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال».

وأوضح أن «المهل المعطاة للبنان لإقرار هذه القوانين تنتهي في نهاية هذا العام، واذا لم يقرّها لبنان لا سمح الله، سيصبح الدولة الوحيدة مع دولة جزر القمر خارج الشرعية المالية الدولية».

اضاف: نعرف موقف النائب الجميل المبدئي ونتفهمه ونحترمه، خصوصاً موضوع الميثاقية بالنسبة للتشريع، والموقف المبدئي القائل بعدم تشريع المجلس النيابي قبل انتخاب رئيس للجمهورية.

تابع: نرى ان هناك ضرورات بالنسبة لهذه القوانين ونعرف انه في القاعدة الشرعية الضرورات تجيز المحظورات، ونطلب من كل الأفرقاء السياسيين ان يسمحوا لنا بتلك القوانين التي هي ذات تأثير على علاقتنا مع المجتمع الدولي.

وفيما وصف طربيه الحوار مع الجميل بالجيّد والايجابي، قال: نترك له ولكتلته النيابية ان يتخذوا القرار الذي يرونه لمصلحة لبنان، ولكن نحن نرى المصلحة بعدم الوصول لنهاية العام من دون الوصول الى النتيجة التشريعية المطلوبة.

الشرق
الاربعاء ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥- العدد ١٩٩٢٧

الملتقى السنوي لرؤساء وحدات الإلتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

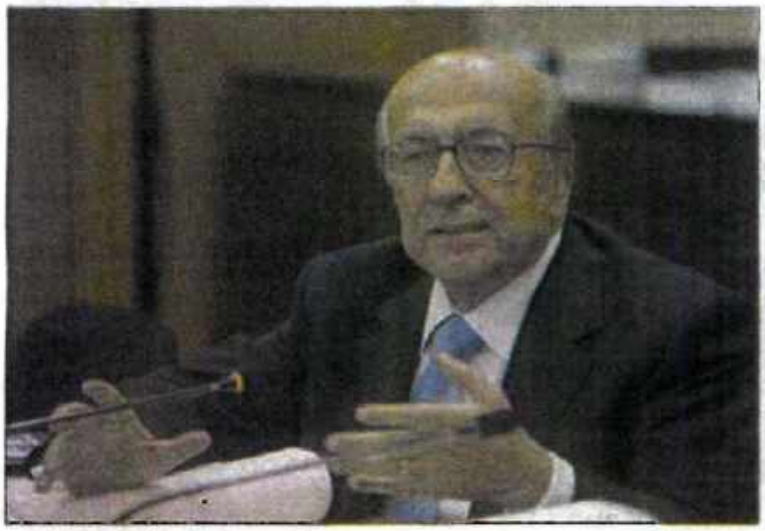

طربية

يفتتح رئيس مجلس إدارة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية المصارف في لبنان، الدكتور جوزف طربيه، ونائب حاكم مصرف لبنان الدكتور محمد بعاصيري، وأمين سر هيئة التحقيق الخاصة في لبنان عبد الحفيظ منصور، والمدير التنفيذي ؟ رئيس وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي المصري محمد ابوموسى، فعاليات «الملتقى السنوي لرؤساء وحدات الإمتثال بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المصارف والمؤسسات المالية العربية» في دورته الخامسة، والذي ينظمه إتحاد المصارف العربية والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب بالتعاون مع هيئة التحقيق الخاصة في لبنان، وذلك يومي 10 و 11 تشرين الثاني/ 2015، في فندق الموفنبيك، بيروت ؟ الجمهورية اللبنانية.

سيشارك في هذا الحدث رؤساء وحدات الإمتثال بمكافحة غسل الاموال في المصارف من عدة دول عربية منها: مصر، قطر، الأردن، السودان، العراق، فلسطين وتونس، للتداول في أخر المستجدات ومناقشة التحديات الجديدة التي تواجه المصارف العربية في تطبيق قوانين مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب، بما فيها تحديات الامتثال للعقوبات الإقتصادية، ومدى تأثيرها على العلاقة مع البنوك المراسلة. كما سوف يتم تناول ومناقشة ظاهرة تجنب المخاطر « DE-Risking» التي تشغل المصارف العربية في وقتنا الحاضر والناجمة عن إحتمال عدم تمكن المصارف من القيام بإجراءات العناية الواجبة والحيطة والحذر Due – diligence Enhance.

هذه المواضيع سوف يتم تناولها على أيدي مجموعة متميزة من الخبراء من هيئة التحقيق الخاصة (SIC) في لبنان ومن السلطات القضائية والأمنية العربية وخبراء دوليين ومن القطاع المصرفي العربي.

الشرق

الاربعاء ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٥ ـ العدد ١٩٩٢١

طربيه لرئيسة المحكمة الدولية: القطاع المصرفي يؤمن الإستقرار

طربيه مجتمعا مع رئيسة المحكمة في حضور باز وصادر

استقبل رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، رئيسة المحكمة الخاصة بلبنان القاضية إيفانا هردليكوفا ونائبها القاضي رالف رياشي، في حضور أمين عام جمعية المصارف مكرم صادر وأمين سر مجلس ادارة الجمعية فريدي باز. وشرحت هردليكوفا مجريات الأمور في المحكمة وأكدت الالتزام الدولي حيال المضي قدماً في أعمالها. ونوّهت بحرفية القضاة والمحامين والمترجمين في المحكمة (اللبنانيين منهم والأجانب)، في التعاطي مع قضية الاغتيال المعقدة والظروف السياسية والأمنية وفي غياب المتّهمين، مشيرة الى الشفافية التي تتعاطى بها المحكمة لجهة نشر المحاكمات أو اعطاء الحق في المعرفة لمن يريد الاطلاع على المعلومات كما ابدت تقديرها للقطاع المصرفي اللبناني واهتمامها بان يكون مطلعا على مجريات الامور.

من جهته، عرض طربيه الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في لبنان عموماً والقطاع المصرفي خصوصاً، الذي يؤمّن الاستقرار المالي والاجتماعي، ويدفع عجلة النمو حيث ان تسليفات المصارف للقطاع الخاص تقارب الناتج الاجمالي المحلي. وهو قطاع يخدم كل اللبنانيين ويلتزم بالقوانين والمعايير الدولية، ما يفسر الثقة الكبيرة التي يضعها فيه اللبنانيون المقيمون والمغتربون على اختلاف مذاهبهم وانتماءاتهم السياسية.

الشرق
الاربعاء ٢٨ تشرين الأول ٢٠١٥- العدد ١٩٩٢١

الهيئات الاقتصادية تطلق «مؤتمر الاقتصاد الاغترابي»: إجماع على دور الجالية اللبنانية في الاقتصاد والتنمية

أركان الهيئات الاقتصادية خلال إطلاق المؤتمر

أعلنت الهيئات المنظمة والمتعاونة لـ«مؤتمر الاقتصاد الاغترابي» انعقاد المؤتمر بعنوان «الاقتصاد الاغترابي... لبنان جسر للتواصل» في فندق «فينيسيا» - بيروت في ١٥ كانون الأول المقبل.

وشارك في المؤتمر الصحافي كل من رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس، رئيس المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات «إيدال» نبيل عيتاني، والرئيس التنفيذي لـ«مجموعة الاقتصاد والأعمال» رؤوف ابو زكي. وتحدث المشاركون عن أهمية الاغتراب اللبناني ودوره في الاقتصاد والتنمية، ونوّهوا بأهمية المؤتمر من حيث أهدافه وتوقيته، وكونه يأتي بعد صدور قانون استعادة الجنسية.

ابو زكي

بداية قال ابو زكي: «رغبنا في أن يتم انعقاد هذا المؤتمر بالتعاون مع جميع الهيئات الاقتصادية اللبنانية لأن المؤسسات المصرفية والاقتصادية عموماً هي في طليعة المتعاملين مع الطاقات الاغترابية ناهيك عن قدرة القطاع الخاص على تفعيل الرساميل الاغترابية والمساهمة في تحويلها إلى استثمارات متنوّعة وإلى ودائع مصرفية مجزية وإلى محرك إضافي للعلاقات الاقتصادية العربية مع بلدان الاغتراب».

القصار

بدوره، تحدث القصار ومما قال: «يهدف المؤتمر إلى ترويج الاستثمار في لبنان وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع المغتربين اللبنانيين في الدول العربية والدولية، وسيستقطب شخصيات اقتصادية اغترابية من البلدان العربية وأفريقيا وأوروبا والأميركية وغيرها، والغاية الأساسية لدينا هي تعزيز التواصل بين لبنان المقيم ولبنان المغترب فالاغتراب اللبناني هو دعامة أساسية من دعائم الاقتصاد اللبناني، بل ابعد من ذلك، ويأتي هذا المؤتمر كرسالة قوية بعد الجريمة الإرهابية التي استهدفت مواطنين لبنانيين أبرياء في برج البراجنة». وأشار إلى أنّ هذا المؤتمر «سيكون بمثابة تحية وفاء للطاقات الاغترابية العظيمة التي لا تزال على العهد مخلصة، وملتزمة، ووفية لأصولها التي تفتخر بها، وتشكل أحد أهم ركائز لبنان الاقتصادية، والحصانة الأساسية له على مدى العصور».

شقير

أما شقير فقال: «يسأل البعض كيف لاقتصاد لبنان أن يصمد ويقاوم كل هذه السنوات في ظل هذا الكمّ الهائل من المشاكل؟ كما يسألون: لماذا حتى الآن لم يحصل انفجار اجتماعي برغم ارتفاع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات قياسية؟ تقول: لولا هذا الاغتراب وخصوصاً اللبنانيين العاملين في دول الخليج العربي، لكانت الكارثة الاقتصادية والاجتماعية حلت منذ زمن. فالاغتراب اللبناني يشكل علامة فارقة لبلدنا وميزة خاصة تعطيه قيمة مضافة كبيرة لا سيما في علاقاته الاقتصادية مع دول عربية شقيقة واجنبية صديقة».

وتابع: «منذ زمن بعيد ونحن في لبنان نتغنى بهذا الاغتراب. لقد آن الأوان لأن نبدأ بوضع استراتيجية واضحة المعالم ومحددة الأهداف لجمع الطاقات اللبنانية في بوتقة منظمة هادفة للإفادة من هذه الإمكانات الهائلة التي تعيد للبنان مجده وموقعه الريادي في منطقتنا والعالم».

طربيه

والقى طربيه كلمة مما قال فيها: «من موقعي، أود التركيز على وقائع أساسية تشكل مرتكزات تواصلية بين لبنانيي الداخل والخارج، وأبرزها:

- أولاً: لبنان بلد مميّز دائم للكفاءات، ولديه تركيبة فريدة من نوعها عالمياً حيث تزيد اعداد المغتربين عن ثلاثة اضعاف أعداد المقيمين.

- ثانياً: يضخ لبنانيو الخارج نحو ٨,٥ مليارات دولار سنوياً في شرايين الاقتصاد الوطني. هذا رقم يوازي نحو ٢٠ في المئة من الناتج المحلي، وهو من المعدلات الأعلى عالمياً.

- ثالثاً: ادركت إدارات المصارف مبكراً اهمية هذه المعادلة، فكانت إلى جانب اول المبادرين لفتح قنوات التواصل مع لبنانيي الخارج.

- رابعاً: يمثل بند ودائع غير المقيمين نحو ٣١ مليار دولار من اجمالي ودائع القطاع البالغة حالياً نحو ١٥٢ مليار دولار.

شماس

ثم تحدث شماس فاشار إلى أن «دور الاقتصاد الاغترابي في دعم الاقتصاد اللبناني ليس حديث العهد بل يعود إلى اكثر من مئة عام، حيث أكد الخبراء أن الاغتراب اللبناني هو «اليد الخفية» التي لطالما دعمت لبنان وحمته في أصعب الظروف ولاسيما في خلال الحرب حين وازت تحويلات اللبنانيين المغتربين نحو ٣٠ في المئة من الناتج المحلي وكانت من المعدلات الأعلى عالمياً».

وقال: «هناك ثلاثة محركات أساسية للمجلة الاقتصادية هي: الاستهلاك والاستثمار والتصدير، والواقع أن لبنان يحتاج إلى أن يتم توظيف أموال المغتربين في مجال الاستثمار لذلك من المهم توطيد العلاقات الاقتصادية مع المغتربين».

عيتاني

من جهته قال عيتاني: «إن انعقاد هذا المؤتمر وتسليطه الضوء على الطاقات الاغترابية اللبنانية المنتشرة في أصقاع الأرض هو من الأهمية بمكان لا سيما أن جميع الدول في العالم تسعى إلى إيجاد سبل ووسائل للتواصل مع مغتربيها في إطار برامج الهجرة والتنمية».

ورأى أن «المطلوب هو تمتين هذه الروابط وزيادتها من خلال الذهاب ابعد من العائدات المالية والتحويلات لتصل إلى نسج رباط اقتصادي متين بين المغتربين ووطنهم الأم، تتجسد في زيادة رغبتهم في الاستثمار في لبنان وتفعيل التبادل التجاري معه وصولاً إلى الاعتماد على خدمات وصناعات لبنانية في مزاولة أعمالهم في الخارج». وقال: إن «إيدال» وفي إطار سعيها إلى تحقيق هذه الأهداف التي تمثل إفادة مزدوجة للمغترب وللبنان على حد سواء، تعمل على وضع مبادرة للربط بين الاغتراب والتنمية المحلية بدعم تقني من برنامج MIEUX.

النهار

الخميس ٢٢ تشرين الأول ٢٠١٥

خليل افتتح مؤتمر "تعزيز القدرات المالية": قوانين القروض لم تعد تحتمل التأجيل

شدد وزير المال علي حسن خليل على أن "الإسراع في إطلاق عمل المؤسسات لا سيما مجلس النواب، مسألة لم تعد ترفا سياسيا، بل حاجة ضرورية للمحافظة على ما تبقى من الدولة وهيبتها ومسؤولياتها"، داعياً إلى "التقاط فرصة العودة إلى مجلس النواب لأنها أصبحت أكثر تيسّراً في هذه اللحظة بعد فشل التسوية لإطلاق عمل الحكومة". ودعا الى إلى التعجيل "في إقرار كل القوانين المتّصلة بالشأن المالي والاقتصادي وبحياة الناس"، منبّهاً إلى أن "القوانين المتعلقة بقبول قروض من البنك الدولي وتلك المتصلة بالقطاع المصرفي والمالي

من اليسار: الوزير علي حسن خليل، الدكتور جوزف طربيه، والمدير العام للتربية فادي يرق.

وزارة المال تحرص بمختلف إداراتها على إجراء إصلاحات في العمل الإداري والتنفيذي

اللبناني تستوجب إقراراً سريعاً لم تعد تحتمل التأجيل".

كلام خليل جاء في خلال افتتاحه "المؤتمر الوطني حول تعزيز القدرات المالية" في فندق "فينيسيا"، الذي نظمته جمعية المصارف بالتعاون مع وزارة التربية ومعهد "باسل فليحان المالي والإقتصادي" بدعم من منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وشارك فيه ممثل وزير التربية والتعليم العالي المدير العام للوزارة فادي يرق، رئيس جمعية المصارف رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، وفعاليات.

اكد خليل في كلمته انه "أصبح من الواجب علينا أن نعمل بجدية لمحو الأميّة على مستوى الشأن المالي، كما سبق أن تمّ محو الأمية على أكثر من صعيد. هذا الأمر تفرضه وقائع التطوّر الذي يشهده العالم، في ضوء اختلاف الأدوات والمعايير والمسؤوليات والحاجة إلى إشراك أوسع قاعدة شعبية في تحمل المسؤولية تجاه التحديات التي تواجه العالم بأسره، وهو أمر فرضه التطور لاتصاله بالقطاعات المالية والإنتاجية والمصرفية وإدارة الشأن المالي، لأن أي جهل في هذا المجال قد يدمّر واقع مجتمعاتنا أو حياتنا الخاصة والعلمية".

وشدد على أن "وزارة المال تحرص بمختلف إداراتها على المبادرة إلى إجراء إصلاحات في العمل الإداري والتنفيذي وإلى معالجة كل الثغر على أسس التزام القوانين المرعية الاجراء، وقوانين الإدارة والرقابة والمحاسبة وتسليط الضوء على الثغر كي تخرج منها، لا الدوران حولها لتستهلكنا مع الوقت وتضعف قدرتنا على إحداث أي تغيير في الغد".

والقى يرق كلمة الوزير بو صعب، فلاحظ أن "العصر الحالي يشهد تسارعاً غير مسبوق في استخدام المنتجات المالية التي تنتجها المصارف والشركات المالية والأسواق الإلكترونية وشاشات البورصة والتعاملات بالأسهم والأوراق المالية، وغالبا ما تكون هذه المنتجات سبباً لخسائر كبيرة لمستخدميها نتيجة الجهل أو قلة الثقافة حول آليات استخدامها وشرح مخاطرها".

أما طربيه فنوّه بـ"قوة القطاع المالي والمصرفي الذي يعمل في ظل مؤشرات اقتصادية متراجعة"، معتبراً أن ذلك يشكّل "جزءاً مما يدفعه الاقتصاد ثمناً للسياسة"، داعياً إلى "تعاون الجميع على تجاوزها والقيام بخطوات مطلوبة، منها التصويت على مشاريع القوانين المالية الموجودة في مجلس النواب والتي تتعلق بوضع لبنان وصورته الدولية". وذكّر بأن "لبنان خرج منذ مدة طويلة من لائحة الدول غير المتعاونة في موضوع تبييض الاموال"، لكنه أشار إلى أنه "لم يصادق تشريعياً على المعاهدات الدولية التي تجاوز عدد الموقعين عليها المئة دولة".

وشدد على أن "المؤسسات المالية ومن بينها المصارف، تخطّت مرحلة التنبيه إلى أهمية اندماج أكبر عدد ممكن من الشرائح الاجتماعية في القطاع المالي، إذ أنشأت بعض المصارف وحدات متخصّصة للاهتمام بتمويل المؤسسات المتناهية الصغر، وكذلك المؤسسات الصغيرة، وأنشئت شركة "كفالات" منذ عام 1999 بهدف مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في لبنان للحصول على تمويل مصرفي".

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday October 22, 2015

Khalil urges quick approval of World Bank loans, grants

Beirut conference discusses action plan to improve economy, financial capabilities

By Dana Halawi
The Daily Star

BEIRUT: Finance Minister Ali Hasan Khalil Wednesday reiterated his call to convene Parliament in order to pass World Bank loans and grants as well as other important bills.

"We should make a quick step in approving all laws that affect the financial and economic situation of the country in addition to those that have direct impact on citizens' lives," he said at a conference at Phoenicia Hotel.

Organized by the Union of Arab banks, the conference aimed at discussing the key elements of a national strategy and an action plan for improving economic and financial capabilities in Lebanon.

Khalil emphasized the need to reactivate the work of Parliament while calling upon the government to assume its responsibilities toward citizens on all levels.

Khalil has warned on numerous occasions that Lebanon might risk losing millions of dollars in foreign loans – the majority from the World Bank – as a result of parliamentary paralysis and its failure to approve on necessary laws to access these loans.

"Speeding up the work of the institutions, especially the parliament, is no longer a political luxury but it is a necessary step to be taken in a bid to preserve the image of the government in the eyes of citizens and the international community," he said.

Khalil added that the activation of Parliament's work would facilitate the implementation of the different strategies in the country.

Khalil also emphasized the need to raise awareness about financial issues in a bid to be more capable to confront challenges facing Lebanon in this arena. "Every ministry has duties and responsibilities to revitalize institutions and this is what the ministry of finance has been doing by committing to laws while adopting transparency and accountability in all its work," he said.

Khalil said an advanced knowledge in financial matters not only protects individuals but also financial institutions and all political leaders.

His comments were echoed by Fadi Yarak, director general of the ministry of education, who said that this era is witnessing an increase in the use of financial products offered by banks, financial markets and stock exchanges and the lack of advanced knowledge about these products and ways to use them lead to huge losses.

"This is why the youths must be encouraged to increase their financial and economic culture to benefit as much as possible from these products without using them in a wrong way," added Yarak, who was representing Education Minister Elias Abou Saab.

Yarak said the Bassil Fuleihan Institute organized training sessions, in cooperation with the Higher Education Ministry to provide high school students with the needed and required knowledge in economy and finance to meet the scientific evolution in these fields.

Likewise, Joseph Torbey, president of the Association of Banks in Lebanon, called on Parliament to convene and approve draft laws to maintain Lebanon's good image with the international community.

Torbey said Lebanon is no longer on the list of noncooperative states in money laundering but it has not yet legislated international treaties already signed by over 100 countries.

"This measure should take place as soon as possible because Lebanon has in the past gone through many difficulties in modifying its financial legislations to gain the trust of the international community," he said.

Khalil looks on as Torbey speaks at the conference in Beirut.

الديار
يومية • سياسية • مستقلة
الاربعاء ٢١ تشرين الاول ٢٠١٥

جمعيّة المصارف: على السياسيين حسم أمرهم القطاع لا يزال قادراً على التمويل

دعا مجلس إدارة جمعية المصارف «القوى السياسية كافة، إلى حسم أمرها وتسهيل بتّ القضايا الإجتماعية والبيئية الملحّة، على نحو يخلق جواً من الإستقرار الضروري في البلاد»، من دون أن يغفل الإشارة إلى أن القطاع المصرفي «لا يزال يسجّل بمجمله نمواً مقبولاً يضاهي ذاك المحقّق في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤، ولاسيما على صعيد إجمالي الموجودات والودائع ومستويَي السيولة والملاءة، ما يساهم في الحفاظ على قدرة القطاع المصرفي على تمويل حاجات القطاعين العام والخاص ويرسّخ دوره في تامين استقرار الوضعين المالي والنقدي».

عقد مجلس إدارة الجمعية اجتماعه الدوري الشهري برئاسة الدكتور جوزف طربيه في مقر الجمعية في منطقة الصيفي، وإلى جانب التداول في جدول أعماله، لاسيما درس مشروع التعميم حول «تسوية إعادة هيكلة الديون» في سياق التشاور المنتظم مع مصرف لبنان، تناول المجلس الأمور الآتية:

١- مشاركة وفد الجمعية في الإجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي عُقدت مؤخراً في ليما - البيرو. وكانت هذه المشاركة منتجة ومفيدة، إذ أتاحت للوفد المالي والمصرفي اللبناني فرصة لعرض تطور الأوضاع المالية والمصرفية الإيجابية في لبنان خلافاً لواقع المؤشرات الإقتصادية العامة التي تغلب عليها السمة السلبية والتي تعرف منذ مدة تراجعاً مقارنة بأدائها في العام الماضي، وذلك تحت وطأة مضاعفات النزوح السوري الكثيف وكلفته الضاغطة على الاقتصاد، ناهيك عن الشلل اللاحق بالمؤسسات الدستورية جرّاء تعطّل انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وتعثر بل توقّف عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية. كما ركّزت محادثات الوفد في اجتماعات ليما على التداول في العلاقات بين القطاع المصرفي اللبناني والمصارف العالمية المراسلة، في إطار استمرار التواصل الدوري الهادف الى تعزيز هذه العلاقات وتطويرها.

٢- أداء القطاع المصرفي في الفصل الثالث من السنة الحالية: فقد لاحظ المجلس بارتياح أن هذا القطاع لا يزال يسجّل بمجمله نمواً مقبولاً يضاهي ذاك المحقّق في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤، ولاسيما على صعيد إجمالي الموجودات والودائع ومستويَي السيولة والملاءة، ما يساهم في الحفاظ على قدرة القطاع المصرفي على تمويل حاجات القطاعين العام والخاص ويرسّخ دوره في تامين استقرار الوضعين المالي والنقدي، بالتكامل مع جهود السلطات النقدية والرقابية.

٣- ارتفاع وتيرة الخلافات السياسية: وعبّر المجلس عن أسفه الشديد لحدّة الخطاب السياسي المستجدّ وانعكاساته على الوضع الاقتصادي والإجتماعي، في ظل الحراك المدني المتنقّل والمتواصل والذي، على أحقيّته، اتخذ أحياناً مظاهر عنفية أدّت الى تعطيل عمل المؤسسات الإقتصادية وتراجع الإنتاج والإنتاجية وتهجير عدد من العمال وتفاقم انعكاسات التباطؤ الإقتصادي على الأجراء والفئات العاملة. كما أبدى المجلس استغرابه للتأخّر المتمادي في معالجة بعض الملفات الإجتماعية والبيئية الملحّة، كمشكلة النفايات، داعياً القوى السياسية كافة، إلى حسم أمرها وتسهيل بتّ هذه القضايا على نحو يخلق جواً من الإستقرار الضروري في البلاد.

السفير

الإثنين ١٢ تشرين الأول ٢٠١٥ – العدد ١٣١٩٣

أقصى التدابير والإجراءات لمنع مرور عمليات مشبوهة

أشار رئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه، في مقابلة مع «السفير»، الى أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة قلق حقيقية، وقال ان «حجم التسليفات للقطاعين العام والخاص وصل إلى ما يقارب 85 مليار دولار، وهو من أعلى النسب عالمياً»، وأوضح ان «تقارير صندوق النقد ومثالاته الى لبنان لهي تظهر جانباً من الهواجس التي تشكل عنصر ضغط على الدولة لتصحيح مسارها»، لافتاً الانتباه الى «خطورة الأوضاع المحيطة بنا والتي هي غير مؤاتية دائماً لنشاطنا الاقتصادي. وهنا تُطل مجموعة أعمال أن تشكل التحديات الخارجية دافعاً لتحصين الأداء الداخلي».

تقارير صندوق النقد تظهر هواجس تشكل ضغطاً على الدولة

مرحلة قلق حقيقي

يقول طربيه رداً على سؤال حول الاقتصاد وما يواجهه من صعوبات: من الواضح أن الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة قلق حقيقية في ظل الفراغ الرئاسي وشبه تعطيل السلطة التشريعية وتعثر العمل الحكومي والتخبط لإدارة ملفات ملحة ومعالجتها، هذا فضلاً عن انكماش النمو وتراكم الصعوبات. وفي وقت لا يزال لبنان واقتصاده يعاني من تراكم انعكاسات عوامل خارجية مؤثرة وبخاصة منها المتعلقة بالأزمة السورية.

[illegible]

التمويل مشروط بسقوف التسليف

[illegible]

الواجبة لهيئات المجتمع المدني

القطاع المصرفي وتمويل الدولة

[illegible]

توقعات لنمو المصارف بين 6 و7%

[illegible]

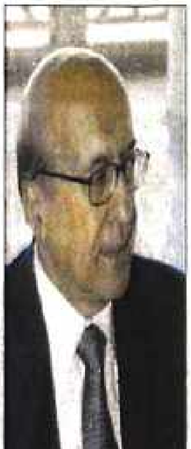

الدكتور جوزف طربيه

العمليات المصرفية والأولويات

[illegible]

«الاعتماد» يطلق منتج «سيدرز»

[illegible]

(التتمة ص 15)

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
الثلثاء ٨ ايلول ٢٠١٥

مؤشرات ودلالات امتداد الأزمة الى القطاع المصرفي : تراجع ميزانيّة المصارف التجاريّة والودائع والتسليفات طربية : تبقى إيجابيّة بالقياس الى حجم المخاطر السياسيّة

جوزف طربيه

جمعية المصارف

ابراهيم عواضة

قاربت الازمات المفتوحة في لبنان، سياسياً واقتصادياً، وازمة المؤسسات الدستورية القطاع المصرفي اللبناني الذي كان صمد بوجه هذه الازمات حتى نهاية العام ٢٠١٤، حيث حافظت مؤشرات القطاع الاساسية على نسب نمو مقبولة حتى انها سجلت خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٢ تحسناً ملحوظاً.

مؤشرات، ودلالات امتداد الازمة الى القطاع المصرفي يمكن لحظها وتالياً رصدها من خلال النتائج الآتية:

١– في ما خصّ الموجودات / المطلوبات الاجمالية والمجمعة للمصارف التجارية – العاملة في لبنان (حزيران ٢٠١٤–حزيران ٢٠١٥):

ازداد اجمالي ميزانية المصارف التجارية الذي يشير الى حجم النشاط المصرفي بنسبة ٢,٥ في المئة في النصف الاول من العام ٢٠١٥ مقابل ارتفاعه بنسبة اعلى بلغت ٢,٩ في المئة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤.

٢– في ما خصّ الودائع الاجمالية في المصارف التجارية:

ارتفعت الودائع الاجمالية بنسبة ٢,٨ في المئة في النصف الاول من العام ٢٠١٥، مقابل ارتفاعها بنسبة ٣,٠ في المئة في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

٣– الودائع الاجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية:

ارتفعت هذه الودائع بنسبة ٢,٤ في المئة من النصف الاول من العام ٢٠١٥، مقابل ارتفاعها بنسبة اعلى بلغت ٣,٧ في المئة في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

٤– الاموال الخاصة:

في نهاية حزيران ٢٠١٥، بلغت الاموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل ٢٤٨٥٥ مليار ليرة (١٦,٥ مليار دولار) مقابل ٢٤٨٢٣ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٢٣٧١٩ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ لـ ٢٢٨٩٨ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠١٤، وشكلت ٩,٢ في المئة من اجمالي الميزانية المجمعة و٣١,٩ في المئة من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الاحوال الخاصة بنسبة ٤,٨ في المئة في النصف الاول من العام ٢٠١٥، مقابل ارتفاعها بنسبة اعلى بلغت ٧,٠ في المئة في الفترة نفسها من العام الذي سبق.

٥– ودائع المصارف لدى مصرف لبنان:

في نهاية حزيران ٢٠١٥، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان الى ما يوازي ١٠١٢٠٠ مليار ليرة مقابل ٩٩٨٤٠ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٩٥٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٤ (٨٧٨٩٧ مليار ليرة في نهاية حزيران ٢٠١٤) وبذلك تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة ٥,٧ في المئة في النصف الاول من العام ٢٠١٥، مقابل ارتفاعها بنسبة ٧,٢ في المئة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤.

٦– التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم:

في نهاية حزيران ٢٠١٥، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم الى ما يوازي ٦٩٧٨٦ مليار ليرة او ما يعادل ٤٦٢٩٢ مليون دولار، مقابل ٤٦٠٤٧ مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و٤٥٣٦٧ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤ (٤٣٦٨٤ مليون دولار في نهاية حزيران ٢٠١٤) وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة ٢,٠ في المئة في النصف الاول من العام ٢٠١٥، مقابل ارتفاعها بنسبة اعلى بلغت ٥,٣ في المئة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤.

٧– التسليفات المصرفية للقطاع العام:

في نهاية حزيران ٢٠١٥، تراجعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام ما يعادل ٥٧٢٠٤ مليارات ليرة، مقابل ٥٧٥٣٦ مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و٥٦٣٠٨ مليارات في نهاية العام ٢٠١٤ (٥٧٢٥٧ مليارات ليرة في نهاية حزيران ٢٠١٤) وازدادت هذه التسليفات بنسبة ١٦ في المئة في النصف الاول من العام ٢٠١٥، علما انها ارتفعت بنسبة ٠,٨ في المئة في الفترة ذاتها من العام ٢٠١٤.

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه قال لـ «الديار» ان مؤشرات القطاع المصرفي اللبناني تبقى ايجابية بالقياس الى حجم المخاطر السياسية في لبنان وفي المنطقة، وان القطاع المصرفي اللبناني اثبت ويثبت عند كل مفصل، وازمة انه قطاع قوي، ثابت قادر على مواجهة الازمات:

ويتابع طربيه: ان نمو القطاع لا يزال بحدود الـ ٦ في المئة. وان ارباح القطاع مقبولة والاهم ان القطاع المصرفي اللبناني يستمر في لعب دور الرافعة للقطاعات الاقتصادية وللاقتصاد اللبناني.

L'Orient LE JOUR

Mardi 8 Septembre 2015

Finance

Blanchiment d'argent : Torbey plaide la cause des banques arabes

Le président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, a affirmé que certaines banques arabes rencontraient de sérieux problèmes avec les banques correspondantes bien qu'elles respectent pleinement toutes les recommandations internationales sur le blanchiment d'argent.

« Malgré tous les efforts déployés, certaines banques arabes ont commencé à rencontrer des difficultés avec les banques correspondantes et font face à un déclin des transactions, voire même une rupture des relations de correspondance », a déclaré Joseph Torbey lors de la conférence « Combattre le financement du terrorisme », à Bruxelles.

« Nos banques s'emploient à promouvoir l'inclusion financière et un développement social et humain dans une région déstabilisée. En sauvegardant notre partenariat avec le reste du monde, nous continuerons à assurer une croissance économique et la prospérité, pour combattre la pauvreté et la violence dans la région », a ajouté M. Torbey, reconnaissant que le financement du terrorisme est devenu l'un des principaux défis auxquels font face les banques.

« Dans notre monde, le blanchiment d'argent et le financement du terrorisme continuent de constituer une menace sérieuse. Ceux qui soutiennent le terrorisme font preuve d'une grande créativité dans la mise en place de plans afin que leurs opérations de blanchiment passent inaperçues », a-t-il dit.

الشرق
السبت ٥ أيلول ٢٠١٥ – العدد ١٩٨٧٩

طربيه في المؤتمر المصرفي العربي – الأوروبي: صعوبات في العلاقات مع المصارف المراسلة الدولية

شدد رئيس جمعية المصارف في لبنان، رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس مجموعة الإعتماد اللبناني المصرفية جوزف طربيه على إدارة المصرفيين العرب في التضامن والإتحاد مع المجتمع الدولي ضد الجريمة المنظمة. واشتكى مما تشهده بعض المصارف العربية بفعل كلفة متطلبات الإمتثال المتزايدة.

كلام طربيه جاء خلال مؤتمر الحوار المصرفي العربي – الأوروبي حول مكافحة تمويل الإرهاب الذي عقد في بروكسل.

وقال في كلمته: «(...) أصبح الإرهاب والتطرف من الأعداء الحقيقيين للمجتمع الدولي ككل وليس فقط للشعوب التي تعاني منها مباشرة، مشيراً إلى أن القطاع المصرفي العالمي يدرك أهمية صون نفسه من تسرب الأموال الوسخة إلى الأسواق المالية العالمية.

أضاف: «لكن منطقتنا ليست كلها مرادفة للعنف والقتال، اذ تعمل المصارف العربية في دول عديدة بعيداً عن أي توتر، وهي تتمتع بنسب سيولة مرتفعة وربحية عالية، وتنشط ضمن مناخات اقتصادية ايجابية. وبالفعل، فإن المصارف العربية تلعب دوراً حيوياً واساسياً في حياة مجتمعاتها: فهي قاطرة النمو والازدهار في بيئة الأعمال التي تشكل أهم عناصر الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة».

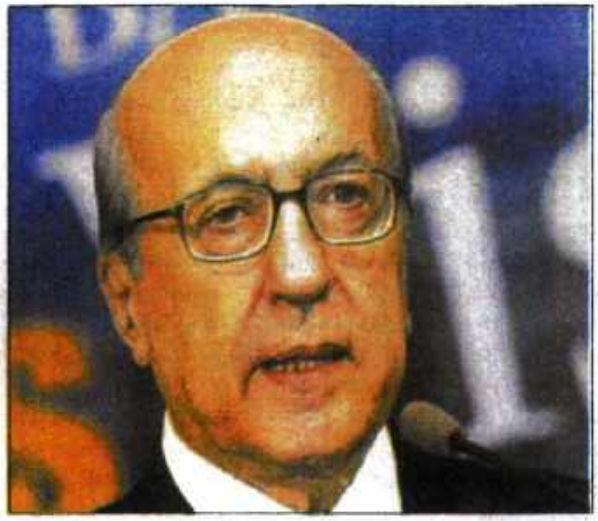
طربيه

وتابع: «وفي العام 2014، بلغت الأصول المجمّعة للمصارف العربية التي يتجاوز عددها 430 مصرفاً في المنطقة عتبة الـ 3 تريليونات دولار أميركي، وبلغت الودائع 2,1 تريليونات، وتعدت التسهيلات التي ضخت في الاقتصاد مبلغ 1,6 تريليونات كما قاربت نسبة نمو القطاع المصرفي العربي ثلاثة أضعاف نسبة نمو الاقتصاد العربي، ما يشير الى المساهمة الكبيرة للصناعة المصرفية العربية في هذا الاقتصاد».

ولفت إلى أنه «بسبب تزايد الأخطار الجيوسياسية المتنامية، ونتيجة تعهد المصارف العربية الصارم في مكافحة الجرائم المالية، تواجه بعضها تحديات في حماية أعمالها تدفعها الى التشدد في قضايا الامتثال وادارة المخاطر وغيرها من متطلبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، و«اعرف عميلك»، الخ...».

وقال: «على الرغم من اعتمادها أفضل الممارسات الدولية في حقل الامتثال ومكافحة تبييض الأموال، تشهد بعض مصارفنا العربية صعوبات في علاقاتها مع المصارف المراسلة الدولية، مصحوباً بتراجع تدريجي في عملياتها المصرفية، وفي بعض الأحيان انهاءً للعلاقات مع المصارف المراسلة، وذلك بفعل كلفة متطلبات الامتثال المتزايدة، ما يؤدي بالطبع الى انهاء خدمات المراسلة لبعض المصارف الصغيرة والمتوسطة ويخرجها من السوق المصرفية وينهي دورها في تقديم خدمات حيوية لمجتمعاتها».

وأكد إن «مصارفنا تلعب دوراً بارزاً في تأمين الخدمات الحيوية لأسواقها واقتصاداتها وتؤمّن التضمين المالي والتطور المجتمعي والانساني المستدام في منطقة يُخشى ان يؤدي تفجر الاضطرابات فيها الى إنتشار العدوى إلى دول أخرى في العالم. ونحن، بصون شراكاتنا مع دول العالم، نستمرّ في دعم النمو والتطور لتأمين الازدهار كوسيلة لمحاربة الفقر وتأمين الاستقرار في المنطقة».

وشدد على» إرادتنا كمصرفيين عرب في التضامن والاتحاد ضد الجريمة المنظمة تحت أشكالها كافة ، وفي تفعيل التعاون بين أوروبا و«مجموع– العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– با لمكافح– غسل الأموال وتمويل ارهاب» (MENAFATF) التي تضم غالبية الدول العربية.

وأمل أن «تفضي مباحثاتنا الى توصيات ومقترحات تدعم الحوار المصرفي العربي الأوروبي في عالمنا المتشابك».

THE DAILY STAR
LEBANON

Friday September 4, 2015

Small Arab lenders troubled by correspondents' mistrust

Regional banking chief Torbey reports gradual decline in transactions

BEIRUT: Joseph Torbey, the president of the Association of Banks in Lebanon and head of the World Union of Arab Banks, said Thursday some Arab banks are still encountering serious problems with international correspondent banks although they have fully complied with all international anti-money laundering requirements.

"Despite all efforts deployed, some of our Arab banks began to encounter difficulties in conducting correspondent banking relationships with the international banks, and are facing gradual decline in transactions, and sometimes even the termination of correspondent relationships, at times due to the complexity of compliance procedures and their presumed de-risking high cost," Torbey told participants at a conference entitled "Combating Financing Terrorism" in Brussels.

He added that some global banks are tightening correspondent banking relations as a result of the rising compliance concerns, and that, of course, threatens the ability of small banks to provide trade finance services, thus putting an end to business activities in their markets and economies.

"As previously mentioned, our banks promote financial inclusion and sustainable human and social development in a destabilized region that is undermined by contaminating turbulences. By safeguarding our partnerships with the rest of the world, we continue to ensure economic growth and prosperity, as a means of fighting poverty and unrest in the region," Torbey explained.

Lebanese and Arab banks have created compliance departments to monitor and check every transaction between banks in the region and across the world. These banks have allocated big funds to tighten banking supervision and train the staff to deal with any suspicious transaction.

But Lebanese banks and specially the large lenders, according to experts, did not encounter such problems with correspondent banks.

However, some small banks are beginning to reel under the high cost of compliance, and for this reason they are contemplating selling majority shares to larger banks.

Torbey acknowledged that terrorism financing has become one of the biggest challenges facing all banks around the world.

"In our interconnected world, money laundering and financing terrorism continue to be a serious global threat, where money launderers and supporters of terrorism demonstrate great creativity in developing complex schemes to hinder the ability of authorities to prevent, detect and prosecute the laundering," he said. He added that some countries in the Middle East and North Africa region continue to stand at a critical juncture amid security conflicts, political turmoil, transitions and large population displacements.

Citing a Union of Arab Banks economic assessment report for the region, Torbey said real GDP growth in the Arab region is expected to drop to 2.4 percent in 2015, down from 7.7 percent in 2012, aggravated by lower oil prices.

"In this context, expectations on the short term predict lower job creation opportunities and increasing challenges in the face of unemployment and soaring poverty levels," Torbey added.

He warned that such underlying problems could encourage extremism, which needs financing to fuel criminal and illicit activities, and that criminals are increasingly exploiting the complexity of the global financial systems, as well as the differences between national AML/CFT laws and jurisdictions.

"Terrorism and extremism have thus become real enemies, not only to the direct populations affected by it, but to the international community as a whole. And the banking sector is very aware of the necessity to defend itself from the infiltration of dirty money into the global financial market," Torbey noted.

Chairman of the Union of Arab Banks Joseph Torbey in Beirut.

الجمعة ٤ أيلول ٢٠١٥ ـ العدد ١٣٣٥

طربيه: المصارف العربية حريصة على الإمتثال

شارك رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه في مؤتمر «الحوار المصرفي العربي الأوروبي حول مكافحة تمويل الارهاب»، الذي عقد في بروكسيل.

وأشار طربيه في كلمة ألقاها للمناسبة الى أنه وفق التقرير الإقتصادي الأخير للمنطقة العربية الذي أعده إتحاد المصارف العربية يتوقع أن يهبط النمو الفعلي للناتج المحلي الاجمالي إلى ٢.٤% في العام ٢٠١٥ من معدل وصل إلى ٧.٧% في العام ٢٠١٢ في ظل انخفاض حاد لأسعار النفط . وتشير التوقعات إلى صعوبة خلق فرص عمل جديدة على المدى القصير، وإلى وجود تحديات أكبر لجهة البطالة ومعدلات الفقر المدقع. ومن شأن هذه المشكلات الأساسية أن تشجّع التطرف الذي يحتاج إلى التمويل للجرائم والنشاطات غير المشروعة، حيث يعوّل المجرمون على التعقيدات في الأنظمة المالية العالمية إضافةً إلى الفوارق في القوانين والتشريعات المحلية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

وأشار طربيه الى انه بسبب تزايد الأخطار الجيوسياسية المتنامية، ونتيجة تعهّد المصارف العربية الصارم في مكافحة الجرائم المالية، تواجه بعضها تحذيرات في حماية أعمالها تدفعها الى التشدد في قضايا الامتثال وادارة المخاطر وغيرها من متطلبات إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الارهاب، و«اعرف عميلك»... أضاف: على الرغم من اعتمادها أفضل الممارسات الدولية في حقل الامتثال ومكافحة تبييض الأموال، تشهد بعض مصارفنا العربية صعوبات في علاقاتها مع المصارف المراسلة الدولية، مصحوباً بتراجع تدريجي في عملياتها المصرفية، وفي بعض الأحيان انهاءً للعلاقات مع المصارف المراسلة، بفعل كلفة متطلبات الامتثال المتزايدة، مما يؤدي بالطبع الى انهاء خدمات المراسلة لبعض المصارف الصغيرة والمتوسطة ويخرجها من السوق المصرفية وينهي دورها في تقديم خدمات حيوية لمجتمعاتها.

النهار

السبت ٢٩ آب ٢٠١٥

بيروت تستضيف اجتماع الأمناء العامين لجمعيات المصارف
طربيه: وضعنا مأساوي وعلى المصارف أن تكون "قاطرة" الدعم

أيّد الامناء العامون لجمعيات المصارف العربية والاقليمية اقتراح رئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه تشكيل "مجلس امناء" للأمناء العامين للمصارف العربية والاقليمية، يكون الرابط والمنسّق بين جمعيات المصارف والمصارف التجارية والمركزية". جاء هذا التوافق انطلاقاً من دعوة طربيه الى التعاون بين المصارف العربية والاقليمية "لجبه الوضع المتأزم في منطقتنا والذي ينعكس على اعمالنا كمصارف التي يجب الا يقتصر دورها على الامور التجارية والربح، لكن على هذا الدور ان يصل الى مستوى الدفاع عن قطاعاتنا المصرفية في وجه الأزمات".

بمبادرة من الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية، استضافت العاصمة بيروت في فندق "فور سيزون" الاجتماع الاول للأمناء العامين لجمعيات المصارف العربية والاقليمية، طاولة حوار مستديرة بمشاركة 26 دولة عربية واجنبية ومؤسسات دولية يتقدمها رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه، والأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام حسن فتّوح.

بحث المجتمعون برئاسة طربيه في مجالات التعاون بين جمعيات المصارف العربية والاقليمية، وتحويل هذا اللقاء الى اجتماع دائم يعقد سنوياً مع تأليف مجلس امناء مهمته متابعة المستجدات المصرفية العربية والتواصل مع المصارف والمصارف المركزية.

واعتبر أن اموراً كثيرة تواجهها اليوم "تنعكس على اعمالنا كمصارف التي يجب الا يقتصر دورها على الامور التجارية والربح، لكن على هذا الدور ان يصل الى مستوى الدفاع عن قطاعاتنا المصرفية في وجه الازمات، وهذا ما نقوم به نحن في لبنان كجمعية مصارف الى جانب السلطة النقدية". وشدّد طربيه على دور جمعيات المصارف في حماية القطاعات المصرفية التي هي قاطرة النهوض والاستقرار في بلداننا، النظام المصرفي في لبنان هو عماد الاستقرار المالي والاقتصادي في البلد.

ثم كانت كلمة لفتّوح عرض خلالها جدول اعمال الاجتماع والاهداف، وقال "امام هذا اللقاء مهمة مناقشة تقريرين رئيسيين: التقرير الذي اعده اتحاد المصارف العربية وصندوق النقد الدولي حول تأثير التشريعات والقوانين الدولية على أداء المصارف العربية وعملياتها المصرفية (De – Risking)، ومستقبل العمل المصرفي في المنطقة العربية. ويتناول الآخر التقرير التقييمي للاقتصاد العربي الذي أعده الاتحاد والمقرر رفعه في ايلول المقبل الى (مجموعة الاعمال B20) للنظر فيه، تمهيداً لرفعه الى القادة في "قمة العشرين" في اجتماعهم المقبل.

الجمهورية

الجمعة ٢٨ آب ٢٠١٥

الملتقى السنوي للموارد البشرية في المصارف العربية

افتتحت أمس في فندق جفينور - بيروتنا - فعاليات الملتقى السنوي للموارد البشرية في المصارف العربية في دورته الرابعة الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب برعاية نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين وحضوره ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه والامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، اضافة الى مسؤولي الموارد البشرية في المصارف اللبنانية والعربية.

بدوره، تحدث فتوح عن دور مجموعة مديري الموارد البشرية في الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، مشدداً على اهمية الوصول الى شراكة استراتيجية لإدارة الموارد البشرية.

شرف الدين: الفساد وراء الأزمات المالية العالمية

ثم كانت كلمة لطربيه قال فيها إن المفهوم الحديث لإدارة الموارد البشرية أخذ أهميته من التحول الذي طرأ على الدور الإستراتيجي والحيوي الذي تلعبه إدارة الموارد البشرية في المؤسسة، مع تطور عمل المصارف وتشعب وظائفها، إضافة إلى الشمول المالي الذي بات يشكل السمة الأساسية والعامة للصناعة المصرفية في العالم المتقدم.

مع تكريمية لشرف الدين

اضاف: من هنا برزت وتعاظمت أهمية الشراكة الإستراتيجية ما بين الإدارة العليا وإدارة الموارد البشرية في المصرف، غير أن هذه الأهمية لا يمكن أن تأخذ أبعادها وتعزز مرجعيتها ما لم تتشكل لدى طرفي المعادلة القناعة الكافية بها، وبالتالي العمل وفقاً للأصول المبنية عليها، ويتطلب ذلك تعزيز ثقافة الشراكة الإستراتيجية من خلال الإقتناع بأهميتها والسعي الى تطويرها، وصولاً الى تحقيق أهداف المصرف المتمثلة بتعزيز ربحيته وتأمين سلامته ضمن مستويات مقبولة من المخاطر، مع الأخذ في الإعتبار الإلتزام بالمتطلبات الرقابية الصادرة عن السلطات الدولية والمحلية.

وتابع: إن أحد أهم أسباب نجاح المصرف هو مدى إرتباط الموظف بمؤسسته وولائه لها وهو بدون أدنى شك المفتاح الذي يؤدي الى طريق النجاح، ولكن المحرك الأساسي لتعزيز ولاء الموظف لمؤسسته وإرتباطه وإنتمائه إليها هو ذلك الرابط ما بين أداء الموظف وتقييم الإدارة لهذا الأداء ومكافأته أو محاسبته.

من هنا تجد إدارة الموارد البشرية نفسها في قلب الحدث (In the trenches) فعليها أن تمارس دورها الذي ترسمه لنفسها من جهة، والذي ترسمه لها الإدارة العليا في البنك من الجهة المقابلة. وهنا تنشأ إشكالية العلاقة الجدلية بين المنظورتين المتقابلتين لهذا الدور، منظور الإدارة العليا ومنظور إدارة الموارد البشرية.

لذلك يجب على طرفي الإنتاج (الإدارة العليا للبنك وإدارة الموارد البشرية) الجلوس على طاولة الحوار وطرح هذه الإشكالية وفق المفهوم العصري للشراكة الإستراتيجية للوصول الى رسم خارطة طريق مشتركة يكون أساسها الفهم والإقتناع المشترك بالدور الجديد للموارد البشرية وأهميته في تحقيق أهداف المؤسسة.

شرف الدين

ثم كانت كلمة لشرف الدين تناول فيها المسألة المطروحة (الكوادر البشرية في القطاع المصرفي) بشكل علمي - اكاديمي معمق، مؤكداً ان الفساد كان وراء كل الأزمات المالية التي عرفها العالم وبخاصة أزمتي العام ٢٠٠١ و٢٠٠٨، وأكد في المقابل عن اهمية الشفافية والسياسات التي تؤدي الى تحقيق العدالة الاجتماعية.

وحذر من أزمات مالية عالمية متوقعة في حال استمرار فقدان الاسواق والمؤسسات الشفافية والتشريعات اضافة طبعا الى الاخلاق، ودعا شرف الدين الى ضرورة ان يقر كل منا بنصيبه من المسؤولية ويتحملها وليس الامر بغريب ان يكون القطاع المصرفي هو المبادر.

وفي الختام قدم الاتحاد درعا تكريمية لشرف الدين.

المستقبل

الجمعة ٢٨ آب ٢٠١٥

افتتاح ملتقى الموارد البشرية في المصارف العربية

شرف الدين: التصدي للفساد لترسيخ العدالة الاجتماعية

اعتبر نائب حاكم مصرف لبنان رائد شرف الدين أن التصدي لآفة الفساد وسوء الإدارة مسألة ملحة لترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية، وذلك لدى رعايته أمس افتتاح «الملتقى السنوي للموارد البشرية في المصارف العربية» في دورته الرابعة»، الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، بحضور مسؤولين في مصارف لبنانية وعربية.

بعد تقديم للأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، رأى شرف الدين أن «المصارف العربية وبعض الشركات النفطية والصناعية وبعض الجامعات والمراكز البحثية، استطاعت تسجيل خرق في الجدار السميك. إلا انه خرق قد يفضي إلى المجهول إذا لم يتحصن بالحاضنة الشعبية ويحظى بشرعيتها ومشاركتها».

وأوضح أن «المجهول هو القنبلة البشرية المخيفة، أي عشرات ملايين الشباب العاطلين عن العمل والممنوعين من الأمل. معظمهم من حملة الشهادات العلمية وبتأهيل ملائم إلى هذه الدرجة أو تلك. إيجاد فرص العمل يحتاج إلى مبادرات القطاع الخاص المطمئنة إلى كفاية التشريعات وملاءمتها وإلى بساطة الإجراءات الإدارية وشفافيتها. ومسيرة القطاع الخاص في حاجة إلى وقود يدفعها قدما تحتاج إلى استثمارات وتسليفات وحاضنات».

بدوره، تحدث رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس ادارة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، قائلاً إن «من المعروف أن الرواتب والأجور وملحقاتها تشكل أكثر من ٨٥ في المئة من النفقات العامة في المصارف والمؤسسات المالية، فلنا أن نتخيل المردود الذي يفترض أن يعود على المساهمين أو المالكين في مقابل ما يتم إنفاقه على العنصر البشري في البنك، أو بكلمة أخرى يفترض أن تعمل الإدارة العليا في المصرف على حسن تثمير العنصر البشري مقابل الكلفة العليا لهذا العنصر المتمثلة بالأجور والرواتب والتعويضات والتقديمات الإجتماعية وملحقاتها».

وتابع أن «من هنا تجد إدارة الموارد البشرية نفسها في قلب الحدث، فعليها أن تمارس دورها الذي ترسمه لنفسها من جهة، والذي ترسمه لها الإدارة العليا في البنك من الجهة المقابلة. وهنا تنشأ إشكالية العلاقة الجدلية بين المنظورتين المتقابلتين لهذا الدور، منظور الإدارة العليا ومنظور إدارة الموارد البشرية».

وانتهى إلى القول «لذلك يجب على طرفي الإنتاج (الإدارة العليا للبنك وإدارة الموارد البشرية) الجلوس الى طاولة الحوار وطرح هذه الإشكالية وفق المفهوم العصري للشراكة الإستراتيجية للوصول الى رسم «خارطة طريق» مشتركة يكون أساسها الفهم والإقتناع المشترك بالدور الجديد للموارد البشرية وأهميته في تحقيق أهداف المؤسسة».

الشرق
الاربعاء ١٢ آب ٢٠١٥ ـ العدد ١٩٨٥٨

وفد من مجلس ادارة جمعية المصارف زار بري: للتعجيل في إصدار القوانين المالية المطلوبة دوليا

بري مجتمعا مع وفد جمعية المصارف

قام وفد من مجلس الإدارة الجديد لجمعية مصارف لبنان برئاسة الدكتور جوزف طربيه بزيارة رئيس مجلس النواب نبيه بري في مقره في عين التينة حيث تم التداول في الأوضاع العامة وخاصة ما يتعلق منها بالأوضاع المالية والاقتصادية التي تهم اللبنانيين عامة والقطاع المصرفي خصوصا.

وأوضح بيان للجمعية أن بري أعرب للوفد في مستهل اللقاء، عن تهانيه بانتخاب مجلس الإدارة الجديد للجمعية «في أجواء توافقية»، مشددا على «دور المصارف في صون استقرار البلد، لا سيما في هذه المرحلة العصيبة والدقيقة من تاريخ لبنان والمنطقة».

وأبدى تنويهه «بمتانة القطاع المصرفي اللبناني»، مشيرا الى «الثقة الداخلية والخارجية به» مثمنا «دور المصارف في خدمة لبنان وإقتصاده».

وأكد، على الصعيد السياسي، «مواصلة مساعيه المبذولة منذ مدة لدى مختلف القوى السياسية في البلاد من أجل ملء الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية في أقرب وقت وإعادة تنشيط وتفعيل عمل المؤسسات الدستورية كافة، وفي طليعتها المجلس النيابي عبر فتح دورة استثنائية يتم فيها إقرار عدد من التشريعات ذات الضرورة القصوى والتي من المفترض أن تكون في صدارة اهتمامات السلطة التشريعية لما لها من انعكاسات إيجابية على مصلحة البلد العليا، وبخاصة على أوضاع الخزينة العامة ومالية الدولة».

من جهته، شكر الوفد رئيس مجلس النواب على «جهوده الدؤوبة في الشأن الوطني العام»، وحرص على التأكيد على «متانة الوضع المصرفي مع إبداء الخشية من أن يؤدي استمرار تعطيل المؤسسات الدستورية الى خفض تصنيف لبنان السيادي من قبل وكالات التصنيف الدولية، ما قد يرفع كلفة استدانة الدولة اللبنانية من أسواق الرساميل الدولية». وركز على أن «تعثر عمل المؤسسات الدستورية ينعكس على عمل الإدارات العامة، ما يمنع أية إجراءات إصلاحية مطلوبة من الفعاليات الإقتصادية اللبنانية ومن قبل صندوق النقد الدولي».

وشدد وفد الجمعية على أهمية «أن يعاود المجلس النيابي عمله التشريعي وأن يعجل في إصدار عدد من القوانين المالية المطلوبة دوليا، وفي مقدمها التعديلات المقترحة على القانون رقم 318 وقانون تبادل المعلومات الضريبية وقانون نقل الأموال عبر الحدود، نظرا لما تؤمنه هذه القوانين من تسهيل وتيسير لتعاملات لبنان مع الأسواق والمصارف الدولية وما تخلفه من أثر إيجابي على مكانة لبنان المالية في الخارج وعلى تقدير دوره في مكافحة الجرائم المالية».

وأخيرا أمل مجلس إدارة الجمعية «في أن تنحسر التجاذبات السياسية التي تسيء إلى الأوضاع الاقتصادية والمالية وأن تتضافر جميع الجهود لتخطي الأوقات الصعبة والحرجة التي تعيشها البلاد».

المستقبل

السبت ٨ آب ٢٠١٥

سفير لبنان في واشنطن يبلغ «المصارف» بالمناخ الأميركي الإيجابي تجاهها

عقد مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان إجتماعا مع سفير لبنان في واشنطن انطوان شديد، بمناسبة زيارته للبنان، وذلك في إطار إجتماعات التشاور التي يجريها المجلس مع المسؤولين في مختلف المواضيع.

وأبلغ شديد مجلس إدارة الجمعية، بـ«المناخ الاميركي الايجابي لدى دوائر القرار في الولايات المتحدة تجاه القطاع المصرفي اللبناني، طالما استمرت المصارف اللبنانية في تطبيق السياسات الحكيمة والمتوافقة مع القرارات الدولية المرعية الإجراء».

وتبادل مجلس إدارة الجمعية الأراء مع شديد، خلال مأدبة غداء أقامها رئيس الجمعية، جوزف طربيه، تكريما للسفير وتقديرا للنشاط الذي يبذله في خدمة لبنان وقطاعه المصرفي.

المستقبل

الجمعة ٧ آب ٢٠١٥

جمعية المصارف زارت خليل: للحفاظ على مقاربات تمكّن الدولة من الاستمرار في إيفاء التزاماتها

أبدت جمعية المصارف قلقها من التعطيل التدريجي للمؤسسات الدستورية، «بدءاً من استمرار الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية الى الشلل اللاحق بالعمل الحكومي كما في عمل المجلس النيابي، والذي يترجم تأخيراً في إصدار عدد من القوانين والتشريعات المهمة بالنسبة إلى القطاعين المصرفي والمالي وإلى تنشيط الحركة الإقتصادية في البلاد».

جاء ذلك خلال زيارة قام بها وفد من مجلس الإدارة الجديد للجمعية برئاسة جوزف طربيه، إلى وزير المالية علي حسن خليل، في إطار الزيارات الدورية على السلطات السياسية والاقتصادية والمالية، وجرى البحث في مستجدات الأوضاع المالية والاقتصادية. وأعرب خليل عن «ارتياح الرأي العام إلى أداء القطاع المصرفي، ونموه المقبول في النصف من السنة الجارية، رغم التباطؤ الاقتصادي السائد في البلاد في ظل الأجواء المحلية المتلبدة والأجواء الإقليمية المضطربة».

بدوره، أبدى الوفد قلقه من التعطيل التدريجي للمؤسسات الدستورية، «بدءاً من إستمرار الفراغ في سدة رئاسة الجمهورية الى الشلل اللاحق بالعمل الحكومي كما في عمل المجلس النيابي، والذي يترجم تأخيراً في إصدار عدد من القوانين والتشريعات المهمة بالنسبة إلى القطاعين المصرفي والمالي، وإلى تنشيط الحركة الإقتصادية في البلاد، وفي طليعتها قانون الموازنة العامة للدولة وتعديلات القوانين المتعلقة بمكافحة الجرائم المالية».

وشدد ممثلو القطاع «على ضرورة الحفاظ على المقاربات الملائمة لتمكين الدولة من الاستمرار في الوفاء بالتزاماتها، لا سيما في ما يخص الإصدارات الجديدة بالعملات الأجنبية في ظل عدم انعقاد المجلس النيابي».

وأملوا «أن تتوقف التجاذبات السياسية التي تسيء إلى الأوضاع الاقتصادية والمالية، في فترة تبدو البلاد بأمس الحاجة الى تضافر جميع الإمكانات لتخطي الأوقات الصعبة والمعقدة، التي تخيم على لبنان والمنطقة بأسرها».

النهار

الاثنين ٢٧ تموز ٢٠١٥

هل تدخل المصارف اللبنانية السوق الإيرانية أم إن الوقت لم يحن بعد؟ طربيه لـ"النهار": مصارفنا مرشّحة لتكون في مقدّم المواكبين للتطوّرات

ينتظر المستثمرون اللبنانيون رفع العقوبات عن إيران لكي يفيدوا من سوقها المتعطّشة للاستثمارات الاجنبية، فهل ستواكب المصارف هذا التوجّه؟

سلوى بعلبكي

شهد النشاط المصرفي في ايران نوعاً من الجمود مع تأميم مصارف القطاع الخاص في اعقاب الثورة وتأسيس الجمهورية الإسلامية. لكن، منذ العام 2001 أعادت الحكومة تخصيص المصارف نظراً الى حاجتها لتنشيط الاقتصاد، الى أن إصطدم النظام المالي بالعقوبات والحصار في العقد الأخير. حالياً، يساهم النظام المصرفي في إعادة وصل الاقتصاد الإيراني بالعالم عبر أبعاد عدة يحددها الخبير الاقتصادي والمصرفي غسان عياش بالآتي:

- تمويل الاقتصاد عبر توسيع قاعدة التسليفات الرأسمالية والتنشيطية للقطاع الخاص بغية رفع معدّلات النمو المتواضعة.
- تمويل إعادة تأهيل الصناعة عبر شراء آلات جديدة، بعدما هرمت منشآت الصناعة أسوة بمنشآت النفط.
- تسهيل التحويلات بما فيها العائدات النفطية وإدخال الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى البلاد، وإعادة تحديث المؤسسات الخاصة.
- تمويل استيراد التجهيزات الجديدة لتحديث منشآت النفط والصناعة ووسائل النقل.

فهل سيكون للمصارف اللبنانية دور في هذه السوق؟ قد يكون مبكراً تقديم اجابات واضحة وفورية في شأن مستقبل التعاملات الاقتصادية اللبنانية - الايرانية عموماً والمصرفية خصوصاً، وفق رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، "فالاتفاق النووي خطوة مهمة في اتجاه العودة الى العالم وأسواقه، لكن ثمة موجبات أمنيّة وقانونية واجرائية وتنفيذية تقرر لاحقاً سرعة هذه العودة ومندرجاتها مع كل تقدم اضافي في هذا الملف الشائك".

ويعتبر طربيه "أن اهتمام العالم بالسوق الايرانية امر بديهي بعد الاتفاق مع مجموعة 5+1 ضمن مسار دولي محدد. ومن الأولى بالاقتصاديين اللبنانيين أن يكونوا في طليعة المهتمين والمتابعين، فهذا بلد ضمن الفضاء الاقليمي للبنان وثمة رصيد مهم من العلاقات الثقافية والدينية المحفزة معه، رغم ان التعاون الاقتصادي السابق كان محدوداً بسبب العقوبات الدولية. فإيران التي عانت العقوبات لم تفقد ميّزاتها الأساسية لا سيما حيال القوة السكانية والعاملة التي هي من الأكبر في المنطقة بعد مصر، واقتصاد هو الثالث اقليمياً بعد تركيا والسعودية، وثروات نفطية وغازية هائلة، وموارد طبيعية، ومرتكزات لقدرات صناعية وزراعية بلا حدود".

كل هذه العوامل، اضافة الى ترقّب النهوض واعادة البناء وتحديث البنى التحتية المتهالكة والمشاريع المجددة والجديدة، ستحفّز تلقائياً انجذاب المصارف والمؤسسات المالية الى السوق الايرانية، وفق طربيه الذي يؤكد أنه "بحكم قوة المراكز المالية للمصارف اللبنانية وخبراتها المتراكمة في التمدّد الناجح الى 33 بلداً خارجياً، فانها مرشحة لتكون من بين أول المصارف التي ستواكب تطورات هذه السوق".

لكن دخول السوق الايرانية، اسوة بأي سوق خارجية، محكوم بموجبات وتحديات أساسية يحددها أبرزها طربيه بالآتي:

- قوانين البلد المستهدف والمدى الذي تسمح فيه بدخول مصارف خارجية وشكل هذا الدخول.
- ضرورة التنسيق والتعاون بين البنك المركزي اللبناني والبنك المركزي في البلد المعني.
- التزام القوانين المالية الدولية، وخصوصاً العقوبات في الحالة الايرانية.
- التوسّع تبعاً لتطور العلاقات الاقتصادية وعمليات التبادل التجاري والاستثماري، اذ يتركز اهتمام المصارف أولاً على خدمة الاقتصاديين والتجار اللبنانيين والجالية العاملة أو الاغترابية في أي بلد، فضلاً عن اهتمامها بخدمة الاقتصاد في البلد المضيف.

ولكن ثمّة تخوّف من أن تتعارض مصالح المصارف اللبنانية في السوق الايرانية مع مصالحها في الخليج، إلاّ أن طربيه لا يجد أسباباً جوهرية لذلك، "نحن ندرك وجود خلافات سياسية بين الأطراف ترتفع حدتها أو تخبو وفقاً لمجرى الأحداث والتطورات، لكنها لم تصل يوماً بينهما الى حدود القطيعة أو ما بعدها. بدليل ان الامارات كانت من أهم منافذ التعاملات التجارية الايرانية في الفترة الماضية، وهي تستضيف جالية ايرانية عاملة وتجارية أسهمت في حركة نشطة بين البلدين. كذلك ثمّة علاقات وعمليات تبادل تجاري متنوعة وبأحجام مختلفة مع سائر دول الخليج".

ويرى طربيه أن "دول الخليج التي وقفت دوماً الى جانب لبنان وشعبه واقتصاده، ستكون متفهّمة ولن تجد ضرراً في أي تعاون اقتصادي مستقبلي بين لبنان وايران، بل ستدعم ما يفيد الاقتصاد اللبناني ويساهم في معالجة مشكلاته. هذه المعادلة نتوقعها في المجال المصرفي والمالي، اذ تتمتع المؤسسات اللبنانية برصيد كبير من الثقة، وهي تستقطب تاريخياً – ولا تزال - شراكات واستثمارات ومساهمات خليجية مهمة، بما يؤهلها مستقبلاً لتكون أحد الجسور والممرات النموذجية لدخول الاستثمارات الخليجية الى السوق الايرانية الواعدة".

ومن المعروف أن الموارد البشرية تمثل أحد مكامن القوة في الجهاز المصرفي اللبناني. فلدى القطاع أكثر من 23 ألف موظف يحمل 72% منهم الاختصاصات الجامعية العالية. وما يوازي ذلك أهمية كذلك انتشار الاف اللبنانيين العاملين في المصارف العربية والمصارف الأوروبية والأميركية في عواصم المال الرئيسية، اذ يكاد لا يخلو مصرف عالمي في إداراته العليا من كفايات لبنانية تدير نشاطات مصرفية واستثمارية وإدارة ثروات وتوفير التعاطي مع الأسواق الخارجية وبخاصة أسواق الشرق الأوسط. هذه القوة بكوادرها ومهنيتها ومشاركتها في تطوير الادارة الرشيدة والحوكمة ومكافحة تبييض الأموال وبمستوياتها الاكاديمية والتدريبيّة، تمنح وفق طربيه، "المؤسسات بعداً استراتيجياً قابلاً للاستثمار ونقل القواعد والمهنية والتجاوب الى أسواق جديدة. وهذا ما حصل ويحصل في معظم الأسواق التي تتمدد اليها المصارف اللبنانية أو تدير معاملات مالية ومصرفية معها. ومن المؤكد أن ايران مقبلة على ورشة اعادة الروابط المالية وتجديدها مع العالم الخارجي بعد الرفع الدهائي للعقوبات. وممة مصارفنا كما غيرها اقليمياً ودولياً، أن تسعى لتكون في قلب تطورات الاقتصاد الايراني بعد نضوج المعطيات والوقائع المستجدة".

وفي سؤال عن إمكان مشاركة المصارف اللبنانية في تمويل مشاريع في ايران واستثماراتها، يقول طربيه: "نحن نواكب الفرص، ولدينا فوائض مالية وازنة قابلة للتوظيف، لكن ضمن الحدود والشروط التي يضعها البنك المركزي للعمليات في الأسواق الخارجية، وضمن توزيعاتنا لمحفظة التسليف الخارجية. لذا، عند توافر الفرصة ومطابقة الشروط، يخضع التمويل حينها للشروط الأساسية، وأبرزها: تصنيف السوق ومخاطرها، جدوى المشروع، ملاءة المستثمر وتصنيفه، التدفقات المالية، والضمانات الحامية للاستثمار والتمويل".

البنك المركزي الإيراني وسط العاصمة طهران.

selwa.baalbaki@annahar.com.lb

المستقبل

الاربعاء ١٥ تموز ٢٠١٥

طربيه بعد لقاء سلام: مجلسنا الجديد نتاج توافق

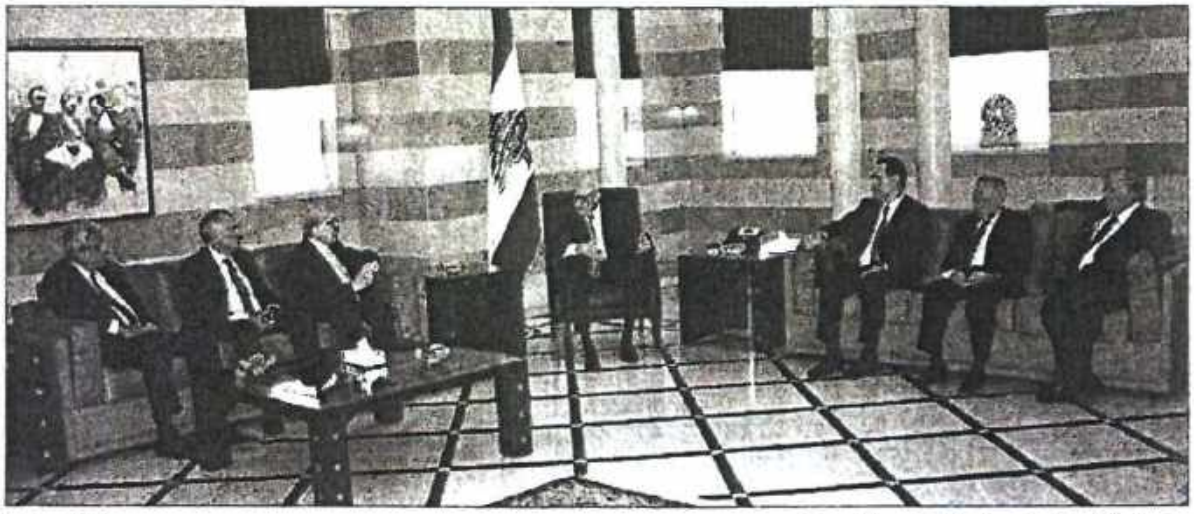

● سلام أثناء لقائه وفد مجلس ادارة جمعية المصارف.

أعلن رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه، أمس، أن مجلس إدارة الجمعية هو «نتاج توافق، وعلى المجتمع السياسي أن تسوده المنافسة في سبيل الأفضل، وفي النتيجة يجب أن يحصل توافق لأن عدمه مضر بلبنان وبأصحابه، ولا يمكن أن يبقى البلد في حال انتظار».

كلام طربيه جاء بعد لقائه على رأس وفد الجمعية، رئيس الحكومة تمام سلام في السراي، وقال: «قدمنا الى سلام مجلس الإدارة الجديد للجمعية الذي جاء نتيجة توافق ضمن إطار الجمعية، وتمنينا أن تحل نعمة التوافق على لبنان وعلى الطبقة السياسية ومجلس الوزراء. وهو بارك لنا هذا الانتخاب، وأطلعنا على الملفات التي هي موضع اهتمام لديه، خصوصاً الملفات الاقتصادية والانطباع الذي يتلقاه من المرجعيات الدولية، وهي أن لدى لبنان خطوطاً حمراً رئيسية يجب المحافظة عليها، وعلى رأسها القطاع المصرفي والأمن، والمجتمع الدولي يعتبر هذين الملفين مكان اهتمام وتأييد وعناية دولية، ونحن مطمئنون إلى سماع مثل هذا الكلام».

(داللاتي ونهرا)

ورداً على سؤال، قال: «نحن نتاج توافق، وعلى المجتمع السياسي أن تسوده المنافسة في سبيل الأفضل، وفي النتيجة يجب أن يحصل توافق لأن عدمه مضر بلبنان وبأصحابه، ولا يمكن أن يبقى البلد في حال انتظار»، لافتاً إلى «اتفاقات استراتيجية تحصل في المنطقة التي هي في حال تغييره».

النهار

الاثنين ١٣ تموز ٢٠١٥

طربيه يُفنّد مفاعيل الأوضاع على الاقتصاد والقطاع المصرفي: تأثير الأزمة محدود بفضل الثقة بالمصارف ومناعة الاقتصاد

لا يحبذ رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه الدخول في تفاصيل انتخابات الجمعية التي أفضت الى فوزه بالتوافق في 29 حزيران المنصرم، معتبراً ان هذه الانتخابات "أصبحت وراءنا، لتبدأ مرحلة العمل لمصلحة لبنان والقطاع المصرفي".

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه.

سلوى بعلبكي

يدرك طربيه أن المهمة ليست سهلة، خصوصا في ظل الاوضاع السياسية والامنية التي تعيشها البلاد، وما لها من أثر سلبي على الاقتصاد عموما والقطاع المصرفي خصوصا. لكنه وضع برنامج عمل لولايته يضم الكثير من المشاريع التي تهم الاقتصاد والقطاع والمستهلكين. وهو يتضمن الشمول المالي (يتيح للمستهلكين الذين يعانون صعوبات الحصول على خطوط ائتمانيّة لتحسين ظروفهم المعيشيّة)، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع القوانين والتشريعات المصرفيّة بالتعاون مع مصرف لبنان بهدف حماية القطاع المصرفي من أي أزمة مفاجئة، اضافة الى تشجيع التعاون بين المصارف، ودعم الإقتصاد، وتوفير التمويل اللازم للقطاعات الإنتاجيّة والمشاريع التي من شأنها أن تحفّز النمو وتحافظ على السمعة الجيّدة للقطاع، محلياً وخارجياً.

ورغم تشخيصه الواقعي للظروف التي يمر فيها الاقتصاد، إلا أن طربيه لا يوافق على أن الوضع اللبناني مهدد. واقتناعه نابع من وقائع يشهدها الاقتصاد اعتباراً من "تحقيق نمو ايجابي، وتدفّق الرساميل من المغتربين التي تقارب الـ7.5 مليارات دولار سنويا، وصولاً إلى متانة القطاع المالي والمصرفي وأدائه المشجّع". ويؤكد ان لبنان يتمتع بمستوى مرتفع للاحتياطات الأجنبية، وباستقرار في سعر صرف الليرة نظراً إلى ربطها بالدولار، وبسياسة مالية ونقدية حذرة وحكيمة، ما يزيد من متانة الإقتصاد وقدرته على استيعاب الصدمات الداخليّة والخارجية. بالتوازي، يساهم مصرف لبنان في تحريك العجلة الإقتصاديّة عبر ابتكار رزم تحفيز وخطوط ائتمان ذات فوائد مدعومة أو منخفضة موجّهة للقطاعات الإنتاجيّة وغيرها من القطاعات، بما يزيد من حركة التسليف ويشجع على الإستثمار ويدعم النمو".

شكلت حصة القطاع المصرفي نحو 55% من إجمالي الدين العام البالغ نحو 70 مليار دولار في نهاية أيار المنصرم، ولكن المصارف وفق طربيه "لديها تحفظات على استمرار التوسع في المديونية العامة وقصور الدولة عن أي برنامج إصلاحي يؤدي الى إصلاح المالية العامة ومعالجة العجز المتراكم، وتطالب بضرورة التعجيل في ملف التنقيب عن النفط والغاز". ويشير الى ان "موقف المصارف من استمرار تمويل الدين العام يتحكم به استمرار تدفق السيولة مما يساعد في توفير التمويل، وتجنب وقوع الدولة في حال عجز عن الإيفاء ما يلحق الاذى بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وينعكس على التصنيف السيادي للبنان. لذا من الضروري أن تلتزم الدولة الإصلاحات الجذريّة التي تعهّدت تطبيقها في مؤتمرات باريس لدعم لبنان".

ورغم بعض نقاط التشابه بين الوضع الإقتصادي الحالي الذي يشهده كلّ من لبنان واليونان، إلا أن ثمة أوجه اختلاف كثيرة تدفع طربيه إلى استبعاد أي تأثير لأزمة اليونان على وضعنا الإقتصادي. فثمة مقوّمات يتمتّع بها لبنان، على عكس الإقتصاد اليوناني، بما يزيد من مناعته عند مقارنته بالأزمة اليونانيّة. وفي التفاصيل التي يوردها طربيه "أنّ نسب السيولة التي يتمتّع بها القطاع المصرفي اللبناني، والبالغة نحو 87%، تُعتبر مرتفعة جداً لدى مقارنتها بالسيولة في القطاع المصرفي اليوناني. وتشكّل الودائع المصرفيّة في لبنان نحو 230,52% من الدين العامّ، مقارنةً بنسبة 65,52% في اليونان، وذلك في ظلّ استمرار تدفّق تحويلات المغتربين اللبنانيين. ورغم مستوى الدين العام المرتفع في لبنان (يشكّل نحو 135% من الناتج المحلّي للبلاد مقابل 177% لليونان)، فإنّ غالبية الدين اللبناني مصدره داخلي (60,74% من الدين معنون بالليرة)، في حين تشكل الديون الخارجية الحصّة الأكبر من الدين العام في اليونان، ومصدرها الإتحاد الأوروبي والبنك الدولي الأوروبي وصندوق النقد. بالتوازي، تشكل إجمالي الإحتياطات في لبنان 71,62% كنسبة من الدين العام الإجمالي مقارنةً بـ 1,61% لليونان، مع التذكير بأنّ سعر صرف الليرة مرتبط بالدولار الاميركي وليس له أيّ ارتباط بالأورو".

ممّا لا شكّ فيه أنّ الأزمة السياسيّة القائمة حاليّاً في لبنان والمنطقة منذ اندلاع سلسلة ثورات ما سمي بـ "الربيع العربي" في مطلع 2011، عرقلت نشاط العديد من القطاعات الإقتصاديّة في البلاد. ولكن رغم ذلك، يتوقع طربيه أن تبقى تداعيات الأزمة السياسيّة على القطاع المصرفي محدودة في ظلّ استمرار ثقة المستثمرين والمودعين بالمصارف اللبنانيّة، وتدفّق تحويلات المغتربين اللبنانيين إلى البلاد، والتزام المصارف اللبنانيّة أفضل معايير إدارة المخاطر والإدارة الرشيدة، إضافة إلى الانتشار الكبير للقطاع خارج الأراضي اللبنانية وهندسته المستمرّة لمنتجات وخدمات مصرفيّة خلّاقة تتناسب مع حاجات العملاء ومتطلباتهم.

قبل مدة فوجئ القطاع المصرفي بأزمة مصرف الشرق الأوسط وأفريقيا MEAB، فهل من تخوّف من أزمة تصيب القطاع؟

لا يبدو لطربيه أن حادثة الرئيس السابق لمصرف MEAB قاسم حجيج قد تناولت المصرف بأي اتهام. إذ يظهر بوضوح أن السلطات الأميركية تجنّبت بدقة أي تعرض للمصرف أو لسمعته، حاصرة مآخذها بالنشاط الخاص للرئيس السابق للمصرف كرجل أعمال. علماً أن المصارف تخضع لرقابة مشددة يمارسها مصرف لبنان في ما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال، إضافة الى الجهد المستمر الذي تقوم به مع جمعية المصارف على هذا الصعيد لتحصين اوضاعها والدفاع عن سمعة القطاع بكامله. من هنا كانت آثار التدابير التي لحقت برئيس MEAB محدودة بالنسبة الى المصرف، ومعدومة تماماً بالنسبة الى القطاع المصرفي.

أخيراً، خلصت الدراسة التي أعدها صندوق النقد الدولي واتحاد المصارف العربيّة، إلى أنّ مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب رتّبت أعباء إضافية على المصارف المراسلة، كما أنّ تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأميركي أضاف تكاليف جديدة على المصارف اللبنانيّة. إلا أن طربيه يرى أن هذه التكاليف تبقى ضئيلة وهامشيّة مقارنةً بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة التي يمكن أن تنجم عن عدم تطبيق القانون.

salwa.baalbaki@annahar.com.lb

L'Orient LE JOUR

Mardi 30 Juin 2015

Torbey à « L'OLJ » : Le secteur bancaire doit préserver la confiance des investisseurs

L'Association des banques du Liban a procédé hier à l'élection d'un nouveau conseil d'administration. Son nouveau président Joseph Torbey, également PDG du Crédit libanais et président de l'Union mondiale des banquiers arabes, livre à « L'Orient-Le Jour » ses recommandations pour maintenir la bonne santé relative du secteur.

Propos recueillis par Céline HADDAD

Vous entamez votre troisième mandat (non consécutif) à la tête de l'ABL, quels seront les axes prioritaires de votre politique ?

J'ai pour ambition de poursuivre la politique menée par mon prédécesseur François Bassil en faveur de la promotion de l'inclusion financière des consommateurs en difficulté – afin qu'ils puissent notamment avoir accès à des lignes de crédit –, du renforcement du partenariat entre les secteurs public et privé, et de la collaboration avec la Banque du Liban pour mettre en place des réglementations protégeant le secteur de crises imprévues.

Les chantiers prioritaires des années à venir restent surtout le renforcement de la coopération interbancaire, l'offre de financements aux secteurs porteurs en termes de croissance, l'amélioration de la performance des banques libanaises à travers des formations et le maintien de l'attractivité du secteur pour les investisseurs et déposants locaux et étrangers.

Comment maintenir la fameuse « résilience » du secteur bancaire face aux crises politiques et économiques régionales ?

Le secteur bancaire libanais a en effet pu surmonter les répercussions des crises qui affectent la région, notamment grâce à son haut niveau de liquidité – il dépasse les 78 % – alimenté par les flux de capitaux de la diaspora libanaise (7,5 milliards de dollars par an environ). Cette bonne santé s'est confirmée sur les quatre premiers mois de l'année 2015, avec une poursuite de la croissance des actifs consolidés des banques libanaises (+ 2,1 %), des crédits au secteur privé (+ 1 %), des dépôts de la clientèle (+ 2,1 %), ainsi que des bénéfices nets des banques alpha (+ 11,7 %).

Pour continuer de résister à la crise, le secteur bancaire libanais doit avant tout préserver le niveau de confiance des investisseurs dans le but d'éviter toute fuite de dépôts. La politique monétaire prudente de la Banque du Liban (BDL) est primordiale à cet égard tandis que l'adoption des normes de Bâle III sur le niveau de capitalisation des banques leur permet de mieux absorber l'impact d'un choc imprévu.

Dans ce contexte, un autre défi réside dans la capacité des banques à identifier des placements lucratifs sur le plan local ou régional afin de rentabiliser leurs hauts niveaux de capitalisation et de liquidité. La BDL a donc accordé environ 4 milliards de dollars de prêts subventionnés aux banques pour stimuler l'octroi de crédits aux secteurs dynamiques, comme la recherche et le développement, le logement ou l'économie verte. De même, la BDL a introduit des certificats de dépôts avec des maturités allant jusqu'à 30 ans et offrant des taux d'intérêt alléchants, ce qui permet aux banques libanaises de renforcer leurs marges d'intérêt nettes.

Enfin, les banques devraient maintenir des politiques de crédit prudentes pour éviter toute détérioration de la qualité de leurs actifs.

La plupart des banques libanaises ont misé sur une stratégie d'expansion régionale. Cette approche devrait-elle être revue à l'aune des crises actuelles ?

Les grandes banques libanaises ont développé une stratégie d'expansion destinée à répondre à la forte concurrence et un manque d'opportunités de placements sur le marché local. Elles se sont notamment tournées vers la Syrie et l'Égypte, où elles ont largement subi l'impact de la crise régionale. Si l'économie égyptienne commence à surmonter cet impact, les banques opérant en Syrie continuent de subir un recul de leur profitabilité et de leurs opérations depuis 2011. Elles continuent cependant à y enregistrer des bénéfices et parient sur un avenir prometteur pour la Syrie.

De manière générale, les prévisions de croissance économique du FMI restent faibles dans les pays de la région (entre 2 % et 3 %), surtout en comparaison avec les pays d'Afrique (entre 5 % et 6 % en moyenne), ce qui explique un fort intérêt des banques pour ce continent.

Joseph Torbey, élu président de l'Association des banques du Liban, avait déjà occupé ce poste de 2001 à 2005, puis en 2009.

Les membres du nouveau conseil d'administration de l'ABL

Suite à l'élection d'hier, les 12 membres siégeant au conseil d'administration de l'ABL sont : Nadim Kassar (Transobank), Saad Azhari (Blom Bank), Abdel Razzak Achour (Fenicia Bank), Semaan F. Bassil (Byblos Bank), Antoun Sehnaoui (SGBL), Mohammad Hariri (BankMed), Salim Sfeir (Bank of Beirut), Marwan Kheireddine (al-Mawarid), Tanal Sabbah (Lebanese Swiss Bank), Joseph Torbey (Crédit libanais), Freddie Baz (Bank Audi SAL) et Walid Raphael (Banque libano-française). Le bureau exécutif est désormais constitué de : Joseph Torbey (président), Saad Azhari (vice-président), Freddie Baz (secrétaire), Tanal Sabbah (trésorier).

اللواء
الإثنين ١٣ تموز ٢٠١٥

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه لـ«اللواء»: «تمويل الضرورة» للدولة مستمر.. بصفر مخاطر

يشكل رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه حالة استثنائية، إيجابية وقيمة مضافة في القطاع المصرفي اللبناني، من القطاع العام إلى نجاح كبير في القطاع الخاص (المصارف) حتى أمسى ركناً محورياً من اركانه.

يحمل طربيه القاباً عديدة، رئيس مجموعة «بنك الاعتماد اللبناني»، رئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، الرئيس السابق لاتحاد المصارف العربية لاكثر من مرّة ورئيس اللجنة التنفيذية في الاتحاد حالياً.

نجح طربيه خلال مسيرته الطويلة في العمل المصرفي في بناء شبكة علاقات مصرفية مالية عابرة للحدود وظفها في مصلحة وخدمة لبنان عموماً وقطاعه المصرفي خاصة.

في ٢٩ حزيران الماضي انتخب طربيه رئيساً لجمعية مصارف لبنان للمرة الثالثة، بالتزكية، وباجماع المصارف وسط أوضاع اقتصادية مالية مأزومة ناجمة عن عدم الاستقرار السياسي المحلي، ومن الوضع المأزوم في المنطقة.

«اللواء» التقت رئيس المصارف جوزف طربيه وحاورته حول أولويات عمل مجلس الإدارة الجديد، تمويل الدولة، الأزمة اليونانية، واوجه الشبه مع الوضع اللبناني وكان الحوار الآتي:

□ ما هي أولويات مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان الجديد.. وهل لديكم خطة عمل تراعي التطورات السياسية والأمنية في الداخل اللبناني وفي المنطقة؟

– بداية من المفيد التذكير مجدداً بأهمية الدور الاقتصادي والمالي الذي يلعبه القطاع المصرفي اللبناني على الساحة الداخلية منذ سنوات، إلى ان اضحى هذا القطاع عامود، واساس الاقتصاد الوطني.

اثبت القطاع المصرفي اللبناني منذ بداية الاحداث في المنطقة العربية انه «ثابت» بوجه كل الاخطار التي تُهدد لبنان، وتالياً وهو الاهم نجح القطاع في تعزيز الثقة بوضعه وبدوره، فحظي على ثقة اللبنانيين، كما حظي بثقة إقليمية ودولية.

ان القطاع المصرفي اللبناني برهن وبرهن عن قدرة غير محدودة في مواجهة المخاطر والتحديات الحارقة، إن على المستوى السياسي او على المستوى الأمني، ان مردود الثقة، وتالياً القوة التي بات يتمتع بها القطاع المصرفي عائد لعدة امور من اهمها:

١– سياسات مصرف لبنان الحكيمة والاستباقية التي حمت القطاع المصرفي في اكثر من محطة مفصلية.

٢– سياسات إدارات المصارف، وهي عموماً سياسات «محافظة» تأخذ بعين الاعتبار اولاً واخيراً مصلحة المودع ومصلحة الاقتصاد الوطني.

اما عن أولويات مجلس إدارة الجمعية الجديد الذي اتولاني شرف رئاسته، فهي تقوم على الاسس التي كان قد باشر بها مجلس الإدارة السابق، والذي عاد بكامله إلى المجلس الجديد، وهذه الاسس تستهدف:

١– متابعة عملية تحصين القطاع المصرفي.

٢– زيادة منسوب الثقة بالقطاع.

ان هذه السياسة والاهداف تتحقق اولاً من خلال متابعة سياسة الانفتاح على مصادر القرار المالي والمصرفي في العالم للتأكيد على انفتاح قطاعنا على العالم والتزامه اعلى معايير العمل المصرفي، وكانت جمعية المصارف (المجلس السابق) قام بعدة زيارات إلى مراكز القرار المالي في العالم خصوصاً إلى الولايات المتحدة في سياق حملة ترويجية للقطاع، وقد حققت هذه الزيارات نتائج جد إيجابية، ونحن لذلك سنتابع ممارسة هذه السياسة، ثانياً توثيق التعاون مع مصرف لبنان في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها المنطقة، وفي ظل تطورات متسارعة تُفهمنا الأوضاع المالية والمصرفية في بلدان مجاورة.

ان التعاون مع مصرف لبنان الذي على سنوات عديدة انه ضروري، فهو الامر استقراراً مالياً ومصرفياً في محيط متفجر، وفي وضع سياسي داخلي متأزم، لذا فإن هذه النقطة، اي زيادة توثيق التعاون مع مصرف لبنان باتت بمثابة «ثابتة» لا رجوع عنها.

نجح القطاع المصرف رغم الصعوبات

□ كيف تقيّمون وضع القطاع المصرفي اللبناني اليوم؟

– من يراقب اداء القطاع المصرفي ونتائج عملياته يتبين له ان القطاع نجح على الرغم من كل الصعوبات، في انجاز الازمات التي مرّ ويمر بها لبنان، وهذا الامر يستدل عليه بوضوح من خلال قراءة ومتابعة تطور ارقام الميزانية المجمعة للمصارف، وتنامي حركة الودائع واخيراً وليس اخراً نسب النمو التي يحققها القطاع.

إن قطاعنا المصرفي هو صمّام الأمان الاقتصاد اللبناني وعموده الفقري، وان المصارف كانت وستبقى مفتاح ضمان الأمن والاستقرار للاقتصاد اللبناني والغيرة اللبنانية.

باختصار إن أداء المصارف جيد إلى حدّ بعيد، وإن ما يُساعد على ذلك هو التعاون الوثيق مع مصرف لبنان الذي يلعب دوراً مركزياً واساسياً في تأمين الاستقرار النقدي والمالي في البلاد.

□ قال صندوق النقد الدولي الأخير حول لبنان «ان ارتباط الدولة والمصارف مصدر الشر الأول على الوضع المالي». ما موقفكم على ذلك؟

– ليست المرة الاولى التي يتحدث فيها الصندوق عن هذه المسألة. تمويل المصارف للدولة – انا اقول اننا «نُجبر بمصطحتنا ومصلحة لبنان» نحن لا نستطيع ان نترك الدولة «تفلس» وما شابه ذلك نحن نقوم ونحن حدود وهوامش وسياسات مدروسة ومنسقة مع مصرف لبنان بما يمكن تسميته بتمويل الضرورة للدولة اللبنانية، وقد اثبتت السياسة

رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه

التي نعتمدها في هذا السياق نجاحها بحيث لم تتأثر المصارف من جراء هذه السياسة، وفي المقابل تؤمّن للدولة التمويل الذي تحتاجه.

نحن نُدرك ونتفهم مخاوف صندوق النقد الدولي، لكن في الوقت عينه لكل بلد خصوصيته وسياساته، وكما يقال: «ان أهل مكة ادرى بشعابها»، اضف إلى ذلك عندما يقول «احد ما عليك ان لا تفعل ذلك... عليه عندها ان يطرح البديل»، وهذا الامر لم نجده في تقرير صندوق النقد الدولي.

وانتهز هذه المناسبة لتأكيد مجدداً على ضرورة معالجة المديونية العامة في إطار سياسة عامة ترسمها الحكومة، وتستهدف إطفاء هذا الدين تدريجياً.

إلى ما تقدّم، نحن نقوم بدعم اصطناعيات مصرف لبنان بالعملات الاجنبية، وهذا الامر جيد وثابت جداً، وهذه العملية تتم بالتنسيق مع المركزي، ومن دون أي مخاطر.

ان مصرف لبنان بات اليوم يملك احتياطياً نقدياً كبيراً، وهذا الاحتياطي هو عنوان ومصدر ثقة بالقطاع المالي وبالاقتصاد اللبناني، فالمصارف المركزية من حولنا تسعى للاستدانة، في حين ان مصرفنا المركزي يملك اعلى احتياط نقدي بالعملات منذ سنوات بعيدة.

.. على العموم اطمئن الجميع على ان سياسة «تمويل الضرورة» التي نتبعها في مسألة تمويل الدولة هي سياسة «صفر مخاطر» ولا تؤثر على سيولتنا المالية ووضعنا العام.

لا مقارنة بين الأزمة اليونانية واللبنانية

□ مع تشعب أزمة الديون اليونانية خرج في لبنان من يتحدث عن اوجه شبه بين لبنان واليونان على المستوى المالي والاقتصادي، إلى أي حدّ ترون ان المقارنة هنا واقعية؟

– لا اعتقد انه من المناسب او من الناحية الواقعية يمكن مقارنة الأزمة اليونانية بالأزمة الاقتصادية التي يشهدها لبنان، ذلك انطلاقاً من جملة من الثوابت ومن اهمها:

١– ان عملة اليونان «اليورو» هي عملة غير وطنية، ما يعني انه ليس بمقدور اليونان ان تعمد إلى طبع العملة لدفع رواتب واجور ومستحقات موظفي الدولة، أو لتغطية مصاريف طارئة للحكومة، عليها ان تلجأ إلى البنك الأوروبي إذا ارادت الحصول على سيولة إضافية، وطبعاً ان الأوّل لا يعطي المال بشكل عشوائي.. إنما على اسس ومعايير وشروط محددة، خاصة وصعبة.

اما في لبنان فإن عملتنا وطنية (الليرة)، وتالياً اذا ما احتاجت الدولة إلى المال فإنها قد تعمد إلى طبع المزيد من الكتلة مع ما لهذا الامر من نتائج تضخمية على قيمة النقد، وطبعاً، ان لبنان لم يصل إلى وضع مماثل حيث السيولة متوافرة، وتقوم الدولة بتأمين الرواتب والاجور ووظائفها بشكل مستدام.

٢– تعاني اليونان من فساد سياسي واقتصادي ومالي ومن أزمة مديونية كبيرة جداً للبنك المركزي الأوروبي، ومن أزمة سيولة في القطاع المالي والمصرفي.

في المقابل ينعم لبنان بوضع سياسي مقبول، وإن لم يكن على المستوى الذي نطمح اليه ويتمتع قطاعه المالي والمصرفي بملاءة كبيرة، ويمتلك هذا القطاع سيولة مرتفعة، يضاف إليها الاحتياطي الكبير الموجود لدى مصرف لبنان بالعملات الصعبة.

الدين العام في لبنان بمعظمه داخلي وليجهات محلية، وهو طبعاً دَيْن كبير من بين اليونان، اضف إلى ذلك ان لبنان لم يتخلف يوماً عن دفع استحقاقات مالية متوجبة عليه.

من غير المنصف تشبيه أزمة اليونان الاقتصادية بأزمة الاقتصاد اللبناني إذ ان الفروقات هنا كبيرة وعميقة وجوهرية، نحن بلد «ملي» مالياً، نواجه أزمة اقتصادية نتيجة الوضع في المنطقة، نعم هذا صحيح.. لكننا لا نزال بألف خير.

ويشير طربيه لمشيراً إلى الدور الكبير الذي يلعبه مصرف لبنان على صعيد دعمه للاقتصاد اللبناني، حيث توجه المصرف في السنوات الأخيرة إلى الدخول بقوة في موضوع الانماء الاقتصادي، وسعى الان يعوض من قصور الاستثمارات وتراجعها في لبنان، كما سعى المركزي إلى طلق سياسات تحوض عن الضمور الحاصل في موضوع الاستثمار الخاص من اجل إعطاء حوافز تشجّع المصارف على التصليف بفوائد معدومة، وتشجع ايضاً المستثمرين على الإفادة من هذه الفرص للدخول في عملية محددة من شأنها زيادة الانتاجية والاستثمار نوعاً وكمية.

إبراهيم عواضة

لا أوجه شبه بين أزمة اليونان والوضع اللبناني

النهار

الثلاثاء ٣٠ حزيران ٢٠١٥

طربيه رئيساً لجمعية مصارف لبنان وتحدّيات مصيرية في الانتظار
خطر اعتبار لبنان دولة غير متعاونة اقترب والمطلوب الإسراع في التشريع

منذ تأسيسها في العام 1959 لعبت جمعية مصارف لبنان دوراً اساسيا في دعم الإستقرار النقدي وحماية القطاع المصرفي بهدف تطوير الإقتصاد ورفع معدلات نموّه.

باسيل يقدم التهاني لطربيه في حضور أزهري. (المصور طوباسي)

هيئة مكتب مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان

الرئيس: جوزف طربيه -	بنك الاعتماد اللبناني
نائب الرئيس: سعد نعمان أزهري -	بنك لبنان والمهجر
أمين السرّ: فريدي باز -	بنك عوده
أمين الصندوق: نتال الصبّاح -	البنك اللبناني السويسري

أعضاء مجلس الادارة

نديم عادل القصار	فرنسبنك للأعمال
عبد الرزاق عاشور	فينيسيا بنك
سمعان فرنسوا باسيل	بنك بيبلوس
انطون صحناوي	بنك سوسيته جنرال في لبنان
محمد الحريري	بنك البحر المتوسط
سليم جورج صفير	بنك بيروت
مروان خير الدين	بنك الموارد
وليد فريد روفايل	البنك اللبناني الفرنسي

موريس متى

واكبت جمعية المصارف التطورات الإقتصادية والسياسية التي عاشها لبنان من تأسيس مصرف لبنان في العام 1964 إلى أزمة بنك إنترا في 1966 وإلى مرحلة الحرب الأهلية وتداعياتها بين1975 - 1991، مروراً بمرحلة إعادة هيكلة القطاع المصرفي ما بعد الحرب، وصولاً الى مرحلة الأزمات السياسية والمالية.

جمعية عمومية عادية سنوية عقدتها الجمعية، جرى خلالها إنتخاب مجلس إدارة جديد من 12 عضواً لمدة سنتين، وهيئة مكتب المجلس برئاسة الدكتور جوزف طربيه، (النتائج ضمن الجدول المرفق) بالاضافة الى مناقشة التقرير السنوي للمجلس لعام 2014 والموافقة عليه. وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة 2014، أبرأت ذمة مجلس الإدارة الحالي ثم ناقشت وأقرّت الموازنة التقديرية لسنة 2016.

التحديات مستمرة

سلسلة تحديات قديمة - جديدة يواجهها المجلس الجديد، ومنها إستمرار التعاون مع مصرف لبنان، ومع المنظمات الدولية في ما يتعلق بإلتزام المصارف الاجراءات والقوانين المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب، وبالعقوبات المفروضة على المؤسسات والافراد، وبالقوانين الدولية، والعمل المستمر على إقناع المسؤولين الماليين والسياسيين الدولية بسلامة القطاع وشفافيته.

وفي هذا السياق، تشير اوساط متابعة الى ان المجلس الجديد سيطلق في الايام المقبلة حملة لحث الكتل النيابية على النزول الى مجلس النواب وإقرار التعديلات المطلوبة على القوانين المتعلقة بمكافحة تبييض الاموال وتمويل الإرهاب. فلبنان، الذي يشارك في أعمال "مجموعة عمل مكافحة تمويل "داعش"، ومشروع مجموعة "إغمونت" لوحدات الإخبار المالي، إضافة الى التزامه بتسريع تبادل المعلومات بين الجهات المختصة في ما يخص القضايا المتعلقة بهذا التنظيم، يبدو أن جميع الخطوات التي إتخذها قد لا تبعده عن خطر إدراج إسمه في الاشهر المقبلة ضمن لائحة الدول غير المتعاونة نتيجة عدم إقرار سلسلة تشريعات ضرورية. ومن هنا قد تلجأ الجمعية للضغط على الطبقة السياسية لاقرار المشاريع الأربعة الموجودة في مجلس النواب، وهي: التعديلات المقترحة على القانون 2001/318 والمتعلقة بقانون مكافحة عمليات تبييض الأموال، ومشاريع القوانين المتعلقة بالتصريح عن المبالغ المحمولة نقداً عند الحدود، وتبادل المعلومات الضريبية والإزدواج الضريبي، وإقرار الإنضمام إلى اتفاق الأمم المتحدة الخاص بمكافحة الإرهاب. وهذه الخطوة من الضروري ان تتم قبل إجتماع لجنة العمل المالي "غافي" في تشرين الاول المقبل، منعاً لإعتبار لبنان دولة غير متعاونة في مجال مكافحة تمويل الارهاب وتبييض الاموال.

التحديات الداخلية

من التحديات الداخلية التي تنتظر المجلس الجديد، ما يتعلق بإجراء تعديلات على النظام الداخلي للجمعية في ما يخص قواعد الترشيح والإنتخابات لمجلس الإدارة. وتشير أوساط الجمعية لوجود مساع لإصدار قانون جديد ينظم الترشح على قاعدة تضمن التجدّد والكفاية والتمثيل النسبي المتوازن. فمنذ إنشاء الجمعية لم يعرف مجلس ادارتها عملية انتخابية تنافسية بامتياز الا في مرات معدودات، فكانت انتخابات مجلس الادارة، وتحديداً رئيس مجلس الادارة تتم بالتوافق. وفي الأعوام الماضية، إرتفعت أصوات داخل الجمعية تعترض على آلية "الانتخابات التوافقية"، مؤكداً ضرورة توفير ضخّ دم جديد في شرايين القطاع عبر آلية جديدة. والجدير ذكره، انه خلال الأعوام الخمسين المنصرمة انتخبت جمعية مصارف لبنان 16 مجلس ادارة تعاقبت على رئاستها 12 شخصية مصرفية: بيار اده، جوزف جعجع، اسعد صوايا، انطوان شادر، عادل القصار، عبدالله الزاخم، جورج عشي، ريمون عوده، فرانسوا باسيل، فريد روفايل وجوزف طربيه.

القطاع المصرفي

ومن التحديات التي تواجه المصارف اللبنانية وجمعية المصارف المحافظة على إستقطاب الودائع التي من شأنها ان تساهم في زيادة الحركة التسليفية وتالياً تفعيل العجلة الاقتصادية، وحثّ المصرف، بالتعاون مع مصرف لبنان على إيجاد تحفيزات جديدة وهندسات مالية تهدف الى تشجيع عمليات الاقتراض، وإيجاد فرص إستثمار جيدة ومرضية مع المصارف المراسلة في ظل التدهور الحاصل للإقتصاد العالمي، بهدف دعم القطاعات الاقتصادية الداخلية.

في هذا السياق، وفي كلمة ألقاها رئيس الجمعية السابق الدكتور فرنسوا باسيل خلال الجمعية العمومية، ولخّص فيها أهم منجزات المجلس، شدّد على أهمية التعاون مع مصرف لبنان لتحقيق إلتزام المصارف معدّلات الملاءة الدولية بنسبة 12% مع نهاية 2015 يقابلة معدّل 10,5% وهو الهدف المحدّد في لجنة بازل، وإعتبر أنّ المخاطر العديدة والعالية المحيطة بنا تبرّر الجهد الترسملي الإضافي الذي إرتضت به المصارف، كما تبرّر معدّلات السيولة العالية بنسبة 63% التي تحتفظ بها قياساً بالمعايير الدولية. وعلى صعيد الإقراض للقطاع الخاص، تعاونت الجمعية مع مصرف لبنان على إطلاق برنامج تحفيزي للاستمرار في القروض الميسّرة ذات المنفعة الإجتماعية، وساندت إنطلاق الشركات الناشئة بحيث بات حجم الإقراض المدعوم للأفراد والمؤسسات يمثّل قرابة 30% من محفظة القروض. وخلال السنتين المنصرمتين وحتى نيسان 2016، زاد حجم القروض للقطاع الخاص 7,4 مليارات دولار، أي بمعدّل 16,7%، وزاد تمويل المصارف للدولة 6 مليارات دولار، وأودعت المصرف المركزي أكثر من 9,3 مليارات دولار بما قوّى احتياطاته خاصةً بالعملات الأجنبية، وانعكس استقراراً في سوق النقد، هذه الزيادة في التوظيفات البالغة 23 مليار دولار خلال العامين الماضيَيْن تمّ تمويلها عبر زيادة ودائع المصارف بـ20 ملياراً وزيادة رساميلها بـ3,2 مليارات، وأبقت موجوداتها الأجنبية عند مستوى فاق 24 ملياراً. وتعكس هذه الزيادة بنسبة 17,3% أي بمعدّل سنوي مقداره 8,63% استمرار الثقة بالقطاع وبمتانته، واستمرار ثقة القطاع بالمؤسسات وبالأسر اللبنانية، وبالدولة. وأكد باسيل ان المصارف اللبنانية طبّقت بنجاح قانون الامتثال الضريبي الأميركي FATCA، ونجحت في تعزيز علاقات المراسلة وضاعفت من جهودها في مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

بدوره، تحدّث الدكتور طربيه، شاكراً باسيل على ما كرّسه من جهد ووقت للجمعية وعلى ما تحقق في ولايته ، مؤكّداً أن الجمعية تمثّل قطاعاً حيوياً يؤدّي دوراً ناشطاً وفعّالاً في دعم الإقتصاد بقطاعيه العام والخاص، ومشدّداً على استمرار التعاون الوثيق مع السلطات النقدية في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها المنطقة، وفي ظلّ تطورات متسارعة تشهدها الأوضاع المالية والمصرفية في بلدان مجاورة، وعلى ضرورة دعم سياسة الحفاظ على الإستقرار النقدي التي ينتهجها المصرف المركزي، في الداخل، ومتابعة التواصل والتعاون مع المرجعيات المالية الإقليمية والدولية، في الخارج.

maurice.matta@annahar.com.lb
Twitter : @mauricematta

الشرق

الثلاثاء ٣٠ حزيران ٢٠١٥ – العدد ١٩٨٢٢

فوز طربيه بالتزكية رئيسا لمجلس إدارة جمعية المصارف: وجهان جديدان فيه... وتعهد باستمرار التعاون مع السلطات النقدية

مجلس الإدارة الجديد

باسيل وأزهري خلال المؤتمر

إنتخب أمس مجلس إدارة جديد لجمعية مصارف لبنان برئاسة جوزف طربيه الذي وصف الجمعية بأنها ركن أساسي في الهيئات الإقتصادية مشدداً على إستمرار التعاون الوثيق مع السلطات النقدية.

التأمت عند الساعة الثانية عشرة من ظهر أمس الجمعية العمومية العادية السنوية لجمعية مصارف لبنان

وناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس لعام 2014 ووافقت عليه وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة 2014 أبرأت ذمة مجلس الإدارة الحالي ثم ناقشت وأقرّت الموازنة التقديرية لسنة 2015.

وعلى الأثر انتقلت الجمعية العمومية الى انتخاب مجلس إدارة جديد من 12 عضواً لمدة سنتين ففاز بالتزكية المرشحون: نديم غازي القصار (فرنسبنك للأعمال ش.م.ل)، سعد نعمان أزهري (بنك لبنان والمهجر ش.م.ل)، عبد الرزاق عاشور (فينيسيا بنك ش.م.ل)، سمعان فرنسوا باسيل (بنك بيبلوس ش.م.ل)، انطون صحناوي (بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل)، محمد الحريري (بنك البحر المتوسط ش.م.ل)، مخيم جورج صقر (بنك بيروت ش.م.ل)، مروان خير الدين (بنك الموارد ش.م.ل)، تنال الصباح (البنك اللبناني السويسري ش.م.ل)، جوزف طربيه (الاعتماد اللبناني ش.م.ل)، فريدي باز (بنك عوده ش.م.ل)، وليد فريد روفايل (البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل).

وعلى إعلان فوز المرشحين الإثني عشر بالتزكية إجتمع مجلس الإدارة المنتخب وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس على الوجه الآتي:

الرئيس جوزف طربيه، نائب الرئيس سعد أزهري، امين السر فريدي باز، امين الصندوق تنال الصباح.

على انتخاب هيئة مكتب مجلس الإدارة تحدث طربيه شاكراً الرئيس السابق باسيل على ما كرّسه من جهد ووقت للجمعية وعلى ما تحقق في ولايته من منجزات تصبّ في مصلحة القطاع، ثم توجه بالشكر الى أعضاء المجلس على الثقة التي أولوه إياها مرحباً بالعضوين الجديدين اللذين انضما الى المجلس سمعان باسيل فريدي باز، ومؤكداً أن الجمعية هي ركن أساسي من الهيئات الإقتصادية اللبنانية تمثل قطاعاً حيوياً يؤدي دوراً ناشطاً وفعّالاً في دعم الإقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص، ومشدداً على استمرار التعاون الوثيق مع السلطات النقدية لا سيما في هذه المرحلة الدقيقة التي تعيشها المنطقة، وفي ظل تطورات متسارعة تشهدها الأوضاع المالية والمصرفية في بلدان مجاورة، وعلى ضرورة دعم سياسة الحفاظ على الإستقرار النقدي التي ينتهجها المصرف المركزي في الداخل، ومتابعة التواصل والتعاون مع المرجعيات المالية الإقليمية والدولية في الخارج.

وكان باسيل قد ألقى كلمة في بداية الجلسة لخص فيها أهم منجزات مجلس الإدارة السابق.

وتوقف أولاً عند «ما تم تحقيقه على صعيد المهنة المصرفية خلال العامين الماضيين لولاية مجلس الإدارة الذي كان لي شرف رئاسته، فقد تعاونا مع مصرف لبنان لتحقيق إلتزام المصارف العاملة في لبنان بمعدلات الملاءة الدولية بنسبة 12% مع نهاية العام 2015 بمقابل معدل 10.5% وهو الهدف المحدد في لجنة بازل للتطبيق ذاته. وإنّ المخاطر العديدة والعالية المحيطة بنا تبرّر الجهد الرسملي الإضافي الذي ارتضيناه، كما تبرّر هذه المخاطر معدلات السيولة العالية بنسبة 60% التي نحتفظ بها قياساً إلى المعايير الدولية مع كامل إدراكنا إنعكاس هذه السيولة العالية على معدل ربحية موجوداتنا».

وقال ان «سلامة أموال مودعينا ومساهمينا تتقدم على أي اعتبار آخر، بما فيه الربحية، ذلك أن الرسملة والسيولة لموقعهما المحوري في سلامة العمل المصرفي وفي متانة الصناعة المصرفية كما بيّنت ذلك الأزمة المالية الدولية».

وتابع: «على الصعيد المهني نتناقش ونتشاور مع اتحاد موظفينا وهم جزء كريم من أسرتنا المصرفية حول تجديد عقد العمل الجماعي، علماً أن الجهد ينصبّ حكماً بشكل أساسي على تطبيق المادة 49 من العقد والتي تنص على نظام الإستشفاء بعد التقاعد مع الإشارة الى أن معظم المصارف باتت توفر حق الخيار CPO إما من خلال شركات التأمين أو من خلال صندوق تعاضد الموظفين، وهو يتمتع بملاءمة جيدة».

وقال: «خلال السنتين المنصرمتين (نيسان 2013 – نيسان 2015) زاد حجم القروض للقطاع الخاص بما يقارب 8.4 مليارات دولار، أي بمعدل 17.6%، وبالفترة ذاتها زاد تمويلنا للدولة بقيمة 6 مليارات دولار، وأودعنا المصرف المركزي أكثر من 8.5 مليارات دولار بما فيه احتياطياته خاصة بالعملات الأجنبية، وبما انعكس استقراراً في سوق النقد. هذه الزيادة في التوظيفات البالغة 23 مليار دولار خلال العامين الماضيين إنما تم تمويلها من خلال زيادة ودائعنا بقيمة 20 مليار دولارات وزيادة رساميلنا بقيمة 3.1 مليار دولار، وأبقينا في الوقت ذاته موجوداتنا الأجنبية على مستوى فاق 34 مليار دولار».

وأضاف: «وفّقت مصارفنا بتجاح قانون الامتثال الضريبي الأميركي (فاتكا) ونجحنا في تعزيز علاقات المراسلة بما يرتّب علينا جميعاً كمصارف مسؤولية في مضاعفة جهود مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في لبنان وفي الأسواق الإقليمية التي نتواجد فيها. فنحن معنيّة بالدرجة الأولى بدافع اللبنانيين وعلاقات لبنان المالية والتجارية مع الخارج، والمطلوب تخصيص موارد مادية وبشرية كافية لذلك وإننا مستمرون على هذا الطريق».

القصار يثمن جهود باسيل: طربيه سيكون على قدر المسؤولية

نوّه رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار [illegible] جمعية المصارف في لبنان [illegible]

وقال: [illegible]

وعلى [illegible]

وختم: [illegible] القطاع المصرفي اللبناني وخدمة لبنان.

السفير

الاربعاء ١٧ حزيران ٢٠١٥ – العدد ١٣٠٩٦

مشاورات في شأن انتخابات جمعية المصارف: توجه لترشيح طربيه تلافياً للمعركة

اسفرت الاتصالات والمشاورات الجارية حول انتخابات جمعية المصارف عما يشبه التوافق على انتخاب الدكتور جوزف طربيه رئيساً بعد تداولات بترشيح فرانسوا باسيل وسليم صفير حيث تم التوافق على تلافي المعركة.

وطرح خلال اللقاء الذي تم أمس أسماء بعض الأعضاء مثل الدكتور فريدي بلزه إلا ان التوجه هو ان يكون رئيس الجمعية على مستوى رؤساء مجالس إدارة المصارف كما طرح البعض الآخر.

وعلمت «السفير» ان باسيل ابدى استعداداً لعدم التمسك بالمركز في رئاسة الجمعية في حال تم التوافق على طربيه في حين كان بعض الأعضاء يؤيدون صفير.

في هذا الوقت، تستمر الاتصالات والمشاورات تحضيراً لانتخابات مجلس إدارة جمعية المصارف المقرر أواخر حزيران الحالي، وسط استمرار رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل بترشيحه لولاية أخرى في مقابل ترشيح رئيس مجلس إدارة بنك بيروت سليم صفير لولاية أولى.

في هذا الوقت، تتواصل اللقاءات، حيث دعا رئيس مجلس إدارة بنك ميد محمد الحويري إلى غداء في مقر المصرف لأعضاء الجمعية للبحث في موضوع الإخراج اللازم مع تفادي إمكانية حصول معركة في القطاع المصرفي واحداث ضجة حول مسار الانتخابات.

وكان عقد اجتماع أمس الأول حضره بعض أعضاء مجلس إدارة الجمعية (حوالي 6 أعضاء تقريبا) خصص للبحث في موضوع انتخاب الرئيس، وأن بعض الأعضاء أبدى معارضته لعودة انتخاب باسيل من دون أن يعلنوا أو يفصحوا عن دعم صفير، حيث بقيت المداولات محصورة بين المصارف المشاركة. وعلمت «السفير» أن بعض أركان جمعية «المصارف يدعمون استمرارية باسيل لولاية جديدة، في حين أن البعض الآخر يرى ضرورة البحث عن تسوية في التغيير من دون إغفال أهمية دور باسيل في الجمعية وفي العمل المصرفي.

مصدر مصرفي فاعل قال لـ «السفير» إن البحث الحالي يتركز حول إخراج انتخاب الجمعية من جو الانقسام والصراع وانجاز الاستحقاق من دون ضجة تؤثر على القطاع المصرفي في ظل الأوضاع السياسية والأمنية الحاصلة في البلاد.

وترجح هذه المصادر العودة إلى اعتماد تدخل العينات الاقتصادية بإقرار حل التسوية والابتعاد بعيداً عن الانقسامات والخلافات العلنية.

وتؤكد هذه المصادر أن هناك من يدعم باسيل وهناك من يدعم ترشيح سليم صفير في إطار الحديث عن إمكانية التغيير في تركيبة رئاسة الجمعية.

وإشارة إلى أن مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان يتألف حالياً من: فرانسوا باسيل، سعد الأزهري، محمد الحويري، ريمون عودة جوزف طربيه، وليد روفايل، نقولا الصباغ، نديم القصار، أنطون صحناوي، سليم صفير، مروان خير الدين، عبد الرزاق عاشور.

عدنان الحاج

المستقبل

الثلاثاء ١٢ ايار ٢٠١٥

جائزتان لبنك عوده من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

● جوزيف طربيه يسلم الجائزة لريمون عوده

في حفل استقبال جرى في فندق كونراد في القاهرة على هامش المؤتمر المصرفي العربي لعام ٢٠١٥ الذي نظّمه اتّحاد المصارف العربيّة تحت عنوان «التمويل من أجل التنمية»، نال بنك عوده جائزتين.

الجائزة الأولى هي «أفضل مصرف في لبنان» من حيث التميّز بين مصارف المنطقة. وقد استلمها معالي السيّد ريمون عوده، رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك عوده، من الدكتور جوزيف طربيه، رئيس مجلس إدارة الاتّحاد الدولي للمصرفيّين العرب.

كما تسلّمت مديرة حلول الدفع الإلكترونيّة وخدمات البطاقات في بنك عوده رندة بحيري، جائزة «أفضل مصرفيّة عربيّة ساهمت في تطوير البطاقات في العالم العربي» لإنجازاتها البارزة في مجال الدفع الإلكتروني.

رعى حفل استقبال توزيع الجوائز الدكتور هشام رامز، حاكم البنك المركزي المصري. وجمع الحفل أكثر من ٧٠٠ شخصيّة بارزة من البلدان العربيّة، بينهم وزراء ماليّة، وحكّام مصارف مركزيّة، ورؤساء مجلس إدارات مصارف، بالإضافة إلى خبراء كبار في حقول المصارف والاقتصاد والمال.

مرّة جديدة، يحتلّ بنك عوده موقعاً بارزاً ويؤكّد دعمه للمبادرات التي تعزّز التعاون العربي وتحقّق النمو المطّرد في المنطقة.

السفير

٢٨ نيسان ٢٠١٥

طربيه: لن يرتفع النمو قبل ارتفاع معدلات الثقة

ذكر رئيس "الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب" رئيس "اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية" جوزف طربيه بأن أحداث المنطقة خلفت إضافة إلى دمار الحجر والبشر، عواقبَ مالية جسيمة ونشوء أزمات تتطلب تمويلا فوريا كأزمات النزوح السكاني، حيث تسبّبت المأساة في سوريا وحدها بتشريد 18 مليون سوري، بينما قدّرت الخسائر الناجمة عن الأزمة في دول منطقة شرق البحر المتوسط بما يتجاوز الـ 35 مليار دولار من إجمالي الدخل، ناهيك عن خفض التدفقات المالية والاستثمارات، والزيادة في عجز الموازنات، وخفض النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم والبطالة، وازدياد المديونية العامة، وخفض قيمة العملة والتصنيف السيادي، داعياً "القادة السياسيين ورجال المال والاقتصاد، إلى مقاربة ما يحصل بكثير من الامل بدور رائد للمصارف العربية تنهض به لمواكبة المستجدات الجديدة في الفضاء الإقليمي العربي". وقال: "ننظر إلى مسألة التمويل من أجل التنمية، بكثير من الاهتمام والترقب، ونطالب بتنفيذ إجراءات إصلاحية تحسّن من مستوى الثقة، إذ لن يرتفع مستوى النمو قبل ارتفاع معدلات الثقة".

كلام طربيه جاء في كلمة ألقاها امس في افتتاح "المؤتمر المصرفي العربي للعام 2015" تحت عنوان "التمويل من أجل التنمية" المنعقد في فندق "كونراد" في القاهرة، برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري المهندس إبراهيم محلب وحضوره إلى جانب محافظ البنك المركزي المصري هشام رامز، وزراء، نواب، رؤساء ومدراء المصارف، ووفود عربية.

المستقبل

الثلاثاء ٢٨ نيسان ٢٠١٥

افتتاح «المؤتمر المصرفي العربي للعام ٢٠١٥» في القاهرة

طربيه: التنمية ليست مسؤولية المصارف وحدها.. والنمو رهن الثقة

اعتبر رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية، جوزف طربيه، أن مسؤولية تمويل التنمية لا تقع على عاتق المصارف وحدها، وأن مستوى النمو الإقتصادي العربي لن يرتفع ما لم ترتفع معدلات الثقة، مشيراً إلى أن أحداث المنطقة خلفت إلى دمار الحجر والبشر، عوائق مالية جسيمة وتشوه أزمات تتطلب تمويلاً فورياً كأزمات النزوح السكاني.

وقال إن المأساة في سوريا وحدها تسببت بتشريد ١٨ مليون سوري، بينما قدّرت الخسائر الناتجة عن الأزمة في دول منطقة شرق البحر المتوسط بما يتجاوز ٣٥ مليار دولار من إجمالي الدخل، ناهيك عن خفض التدفقات المالية والإستثمارات، وفزيادة في عجز الموازنات، وخفض النمو الإقتصادي وإرتفاع التضخم والبطالة، وازدياد المديونية العامة، وخفض قيمة العملة والتصنيف السيادي.

ودعا «القادة السياسيين ورجال العمل والاقتصاد» إلى مقاربة ما يعصل بكثير من الأمل بدور رائد للمصارف العربية تنهض به لمواكبة المستجدات الجديدة في الفضاء الإقليمي العربي»، وقال «ننظر إلى مسألة التمويل من أجل التنمية، بكثير من الإهتمام والترقب، ونطالب بتنفيذ إجراءات إصلاحية تحسّن من مستوى الثقة، إذ لن يرتفع مستوى النمو قبل إرتفاع معدلات الثقة».

كلام طربيه جاء في كلمة ألقاها أمس في إفتتاح «المؤتمر المصرفي العربي للعام ٢٠١٥» تحت عنوان «التمويل من أجل التنمية» المنعقد في فندق «فورتزاده في القاهرة برعاية رئيس مجلس الوزراء المصري إبراهيم محلب وحضور إلى جانب محافظ المصرف المركزي المصري هشام رامز وزراء، نواب ورؤساء ومديري المصارف ووفود عربية.

بداية قال طربيه «إننا لا نعقد مؤتمرنا المصرفي العربي واجتماعنا السنوي للعام ٢٠١٥ على أرض مصر العزيزة تحدّي النمو، والبطالة وفقدان فرص العمل التي نرى فيها مجتمعة سبب كل العلل، والمساعد الذي يفجّر صراعات الشعوب والتسلسل والطوائف».

وأردف قائلاً «إننا أمام كارثة عربية، لكنها ليست نهاية العالم: فتاريخ البشرية حافل بالحروب والمآسي، وكان لها دائماً خاتمة. إن ما يجب أن ندركه أن نظام التوازنات الذي بُني بعد الحرب العالمية الثانية بدأ بتفكك» والمشهد السياسي العربي المالي يرأسس لتوازنات جديدة لم ترتسم ملامحها الذهائية بعد، ونحن الآن نشهد سقوط السياسات الماضية، وتأخر الإصلاحات. لكن إلهاءنا بالتفجيرات الإنية، إضافة الى تعميم الفوضى وهزّ استقرار الأنظمة والإقتصادات، يجب ألا يؤدي الى صرف أنظارنا عن العمل للمستقبل، والغرق في مشاكل الحاضر».

وتابع «نعيش فترة مفصلية تشكل تحدياً لأوطاننا، بسبب الإنعكاسات المدمرة التي تتركها على مستقبل شعوبنا وعلى الدول القريبة والبعيدة بفعل ظاهرة الإرهاب وصراع المصالح الدولية. لذا نمرّ في الزمن الرديء بسبب الثورات والمآسي الحاصلة، إلا أنها تحمل مرحلة غموض مقلقة في ظل انخفاض اسعار النفط وغياب سياسات اقتصادية قوية في غالب الأحيان. وإن انخفاض أسعار النفط الذي تسبب بخسائر قُدّرت فيتنا به ٢١ مليار دولار لدول الخليج، أصاب تلك الدول بدرجات متفاوتة مؤسّى عنه تسارع وتيرة النمو في عدد من قطاعاتها غير النفطية، مقولة معروفة، تؤكد أن مراحل ما بعد الثورة أصعب بكثير من الثورة نفسها، لأنه ستتراكم وقتها الإستحقاقات في السياسة، والإقتصاد، والأمن».

أضاف «وفي المقابل، ليس المشهد العربي مرادفاً بكليته للعنف والقتل: إذ تتمتع دول عربية عديدة بالإستقرار، وتحقق اقتصاداتها معدلات ربحية وسيولة كبيرة. إلا أنها تعيش مرحلة غموض مقلقة في ظل انخفاض اسعار النفط وغياب سياسات اقتصادية قوية في غالب الأحيان. وإن انخفاض أسعار النفط الذي تسبب بخسائر قُدّرت فيتنا به ٢١ مليار دولار لدول الخليج، أصاب تلك الدول بدرجات متفاوتة مؤسّى عنه تسارع وتيرة النمو في عدد من قطاعاتها غير النفطية.

وتلازم في زيادة الإنفاق العام والتنويع الإقتصادي، مع تقديرات نمو بنسبة ٣.٢ في المئة في خلال هذا العام، مقارنة بـ٤.٤ في المئة قبل هبوط أسعار النفط، وفق تقارير صندوق النقد العربي».

ورأى أن التحديات التي تواجه منطقتنا، تصيب المنطقة بكاملها وأعطاها عودة الإستقرار السياسي والأمني في بعض البلدان العربية تضاف اليها انعكاسات الصدمات الخارجية على النمو الإقتصادي للمنطقة. إن مرحلة ما بعد الإضطرابات ستخلق آفاق تعاون اقتصادي واسعة، وفرصاً استثمارية هائلة توفرها مشاريع اعادة الإعمار، حيث يمكن أن تلعب فيها رؤوس الأموال العربية الدور البارز، عن طريق عقد الشراكات الاستراتيجية بين المصارف، وبين القطاعين العام والخاص، بما يساعد على تحفيز النمو وإيجاد فرص عمل جديدة تستوعب موجات البطالة الكبرى الناتجة عن تدمير المؤسسات والتهجير والنزوح السكاني.

وقال «لا يقع على عاتق المصارف العربية وحدها مسؤولية تمويل التنمية المنشودة، إذ نرى الدور الأساسي على هذا الصعيد للحكومات والمنظمات الدولية، والصناديق الإستثمارية العربية، والصناديق السيادية، لأنه يستحيل على المصارف وكذلك على تلك الدول التي تشهد نزاعات حالياً إعادة إعمار ما تهدّم بالإمكانات المتاحة».

وفي المحصلة، قال طربيه «مهما كانت التحديات السياسية في اليوم التالي لنهاية الإحداث، سيبقى النجاح في استعادة محركات التنمية وإعادة تحريك الإقتصاد هو التحدي الحقيقي. إن من يخسر في الإقتصاد، يخسر في السياسة. ونحن ننظر الى مسألة التمويل من أجل التنمية، بكثير من الاهتمام والترقب ونطالب بتنفيذ إجراءات إصلاحية تحسّن من مستوى الثقة، إذ لن يرتفع مستوى النمو قبل إرتفاع معدلات الثقة».

● طربيه متحدثاً في جلسة الافتتاح

الجمهورية
١٨ آذار ٢٠١٥

سلامة: سنُعلن عقوبات هيئة الأسواق لإطلاع الناس على التجاوزات

نظمت شركة "كونفكس إنترناشونال ش.م.ل" بالتعاون مع مصرف لبنان المركزي، منتدى المال والأعمال "مكافحة الفساد: بين القول والعمل"، برعاية رئيس الحكومة تمام سلام، ممثلاً بوزير المالية علي حسن خليل في فندق "فينيسيا" – بيروت.

شارك في جلسة الإفتتاح إلى جانب حسن خليل، كل من حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامه، ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزيف طربيه، ومدير إدارة الشرق الاوسط في البنك الدولي فريد بلحاج، ورئيس الجمعية اللبنانية للجودة (LSQ) فادي صعب، ورئيس مجلس إدارة شركة كونفكس إنترناشونال ش.م.ل، ورئيس الندوة الإقتصادية رفيق زنتوت.

في كلمته، أكد زنتوت أن «المطلوب اليوم خطة واضحة لزيادة الانتاجية ووضع برنامج اقتصادي متكامل بين القطاعين العام والخاص، ناهيك عن موضوع اقرار الموازنة العامة. ثم كانت كلمة لصعب تحدث فيها عن الفساد الذي هو العقبة الأكبر أمام التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بدوره، لفت بلحاج الى دخول «البنك الدولي في تمويل وإنجاز مشاريع كبرى في لبنان، ومنها مشروع سد بسري، الذي وافقت عليه الحكومة، ونحن ننتظر المصادقة عليه من قبل مجلس النواب للشروع في تنفيذه بصفة عاجلة». وأشار إلى ان هذا «المشروع سيتضمن صفقات هامة وكبيرة. كل صفقة من هذه الصفقات ستخضع للقوانين والمساطر التي وضعت من طرف البنك الدولي، ومجلس إدارة البنك الدولي، الذي يلعب فيه لبنان دوراً فاعلاً.

طربيه

من جهته، دعا طربيه الى ورشة وطنية جامعة للقطاعين وشاملة للمجتمع المدني ومؤسساته الناشطة تستهدف استعادة الهوية المؤسسية للبلد وإعادة تفعيلها ضمن نظم المعلوماتية والحداثة»، مضيفاً «من الممكن جمع هذه الجهود ضمن هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد تأخذ على عاتقها وضع خريطة طريق، ونقترح أن يكون من أبرز احداثياتها اعادة الاعتبار للادارات المعنية بتصويب، مهام وأعمال ومصروفات القطاع العام، وفي مقدمها، مجلس الخدمة المدنية، التفتيش المركزي، ديوان المحاسبة، أجهزة الرقابة وحماية المستهلك في الوزارات والادارات.

ولفت إلى ان «لدينا في القطاع المالي تجربة نموذجية للرقابة تطورها وتحدثها باستمرار، بالتعاون والتنسيق مع المصرف المركزي. أضاف درغم

> خليل: نعم هناك تهرّب ضريبي ورشاوى ومخالفات على انواعها

ذلك اعلن أمامكم ان لبنان والقطاع المالي مهددان بعقوبات ولوائح سوداء بسبب التأخير في التشريع الذي نأمل تداركه بإقرار مشاريع قوانين محالة الى المجلس النيابي منذ ربيع العام ٢٠١٢.

سلامه

ثم تحدث سلامه، فطمأن الى «ان القطاع المصرفي والمالي في لبنان بات مجهزا بفضل التعاميم التي صدرت عن مصرف لبنان، بالأدوات والوسائل الكفيلة بتأمين الإدارة الرشيدة والشفافية. وفي هذا السياق، تقوم هيئة التحقيق الخاصة بتعقب الأموال غير الشرعية في القطاع المصرفي والمالي، سواء كانت هذه الأموال متأتية من مصدر غير شرعي أو مستخدمة لتجنب العقوبات. ذلك لا يعفي المصارف والصرافين والمؤسسات المالية ومؤسسات الوساطة من مسؤوليتها ودورها في مكافحة تبييض الأموال بل تبقى هي المسؤولة الأساسية».

وأوضح سلامه ان «هيئة الأسواق المالية تقوم بتطوير بيئة مؤاتية لتضمن أن أعمال الوساطة في الأسواق المالية تتقيّد بالمعايير الدولية، وأن عمليات التداول والمتاجرة تنفذ بنزاهة وإنصاف».

واعلن ان «هيئة الأسواق المالية ستفصح عن العقوبات التي يقررها مجلسها، وذلك لإعلام الجمهور بسوء الممارسات الحاصلة. وقال: نحن في صدد إنشاء وحدة لحماية المستهلك ضمن لجنة الرقابة على المصارف».

خلال جلسة الافتتاح (جوزف بركات)

خليل

في كلمته، قال خليل: لا يمكن أن اتحدث عن انتظام للعمل وعن تجاوز لواقع الفساد، والدولة عاجزة ولا تستطيع بمؤسساتها أن تنجز موازنة عامة منذ الـ١٠ سنوات. وحتى اليوم، اننا في مأزق حقيقي على هذا الصعيد. كل ما نفعله هو نوع من (الترقيع) في ادارة شؤون الدولة حيث لا يمكن أن يكون على جلسة واحدة لمجلس الوزراء (الجلسة الأخيرة)، ٧٣ قراراً نقل اعتماد من الاحتياط وهو امر مستغرب وغير واقعي وغير عملي.

وقال: «نعم هناك تهرب ضريبي وهدر للمال العام، وهناك تفريط بحقوق الدولة عبر الكثير من العقود والامتيازات والمناقصات، التي يشوبها العيوب القانونية، ولا نحتاج الى الكثير من الادلة حول نماذج الاستغلال الوظيفة العامة والرشوة والتهرب والمخالفة على انواعها. اليوم استطيع ان اق ان تجربة قصيرة ومبادرة بسيطة : مستوى عملنا استطاعت ان تحدث ذ من الارباك للمنظومة المتحكمة بعـ المواقع والتي تستفيد على حس الناس وعلى حساب الدولة. لكن ، الأمر لا يكفي، ولا يمكن ان يحدث تد نوعياً الا اذا ما استمرينا، والاستـ يحتاج الى ارادة جماعية ليس من و أو مجموعة وزراء بل من المؤسسات مجلس الوزراء مجتمعاً ومن الاجـ الرقابية ومن القضاء.

وأسف خليل لأن لبنان يخسر فرو ميسرة، والامكانيات لاطلاق مشا مختلفة لأنه لم يستطيع طوال سنة أو ٢ سنوات من اقرار قوانين لاتفاقيـ مع جهات دولية مانحة أو مع جهـ دولية مقرضة على حساب اننا نض الى اصدار سندات خزينة بتكلفة أع لتمويل بعض من هذه المشاريع.

THE DAILY STAR
LEBANON

March 11, 2015

Banking Control Commission members backed by union chief

The Daily Star

BEIRUT: Joseph Torbey, chairman of the World Union Of Arab Bankers, voiced his support Tuesday for the extension of the terms of the Banking Control Commission members, praising their efforts to supervise the activities of the banks over the past few years. Torbey made the remarks during a lunch hosted by him in honor of the commission members.
"Honoring the members of the commission is like honoring the Lebanese banking sector," he said.

He expressed hope that the term of the members of the commission would be extended so they can continue to perform their duties and protect the Lebanese banking sector.

The Cabinet has not included the BCC term extension in its agenda yet.

But there are indications that most ministers will eventually support extending the terms of the existing members to avoid a confrontation among the ministers over the new names.

١٠ آذار ٢٠١٥

اتحاد المصارف العربية أولم تكريما للجنة الرقابة على المصارف

الثلاثاء 10 آذار 2015 الساعة 15:26

- +

وطنية - أقام اتحاد المصارف العربية ممثلا برئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد الدكتور جوزف طربيه والأمين العام للاتحاد وسام فتوح، حفل غداء في فندق "فينيسيا" علي شرف رئيس لجنة الرقابة على المصارف أسامه مكداشي واعضاء اللجنة الدكتور أمين عواد، منير ليان، أحمد صفا وسامي العازار، وفي حضور مستشار الإتحاد بهيج الخطيب، وأمين عام لجنة الرقابة على المصارف

حسن خليفة، لمناسبة انتهاء مدة ولاية اللجنة.

طربيه
وأثنى طربيه على أداء اللجنة خلال فترة ولايتها، مؤكدا انها "تعتبر وبكل فخر من أفضل السلطات الرقابية، إذ قامت بواجباتها على أكمل وجه وفي أحلك الظروف بتوجيه من سعادة حاكم مصرف لبنان الأستاذ رياض سلامة".

واعتبر أن تكريم اللجنة هو "بمثابة تكريم للمهنة المصرفية اللبنانية". وتمنى "التجديد لكافة أعضائها لكي يستمروا في إداء رسالتهم الهادفة إلى حماية وتحصين القطاع المصرفي اللبناني في هذه الظروف الصعبة لأن هذا التجديد يعتبر تجديدا للثقة بالهيئات الرقابية اللبنانية". كذلك، تمنى لكافة الأعضاء "النجاح في مسيرة حياتهم إينما كانوا".

مكداشي
ورد مكداشي شاكرا الاتحاد على "هذه المباردة اللطيفة"، وعرض تجربته في العمل العام من خلال ترؤسه اللجنة خلال السنوات الخمس الماضية، وركز على "المهنية العالية التي تم من خلالها التعاطي مع كل الملفات التي طرحت خلال هذه الفترة، وما أبدته اللجنة من موضوعية وشفافية في ممارسة مهامها ووضع مصلحة القطاع المصرفي وبالتالي الاقتصاد الوطني فوق كل إعتبار".

وركز على "وجوب تغيير المنهجية التي تعتمدها اللجنة في تعاطيها مع المصارف لجهة ضرورة إعطاء الأولوية للمفهوم الجديد للرقابة المصرفية، والاهتمام بالشمول المالي وبالاستقرار المالي على مستوى الوطن".

وختم مكداشي كلمته فأكد "ضرورة الاستمرار في التعاون في ما بين السلطات الرقابية والاتحاد على مختلف الصعد خدمة للمهنة المصرفية اللبنانية والعربية"، مركزا على "أهمية الدور الذي يلعبه الاتحاد في هذا المضمار".

المستقبل

الاربعاء ٢٨ كانون الثاني ٢٠١٥

طربيه: القطاع المصرفي سيحافظ على النموّ المحقق في ٢٠١٤

نبه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه، على ان «لبنان يواجه مطلع العام الجاري استحقاقات عدة تتراكم عليه دفعة واحدة، منها السياسية الداهمة، وفي مقدمها شغور منصب رئاسة الجمهورية الذي يعطي إشارة سلبية للبنانيين وكذلك للمجتمع الدولي بفقدان الإستقرار السياسي، والأخطار الأمنية المتمثلة في المعارك على الحدود الشرقية، إضافة الى التهديدات الاسرائيلية المستمرة باستهداف لبنان عسكرياً، تلي ذلك الإستحقاقات المالية للدين العام التي تستحق آجالها هذا العام وتتطلب إعادة تمويلها بقروض جديدة».

وقال طربيه في حديث لـ«المركزية»، آفاق العام ٢٠١٥ الإقتصادية والمالية في ظل الأوضاع السياسية والأمنية القائمة، لافتاً إلى ان «الإقتصاد اللبناني يتابع مسيرته ولو بتباطؤ، مع توقعات إيجابية بأن يشهد إنعاشاً معتدلاً في خلال العام ٢٠١٥، إذ من المتوقع أن تتحسّن نسبة النمو الإقتصادي في البلاد إلى ٢.٥ في المئة مع نهاية العام، مقارنةً بـ ١.٧٥ في المئة عام ٢٠١٤، و١.٥ في المئة عام ٢٠١٣»، مضيفاً «كما يرتقب صندوق النقد الدولي أن يتقلّص معدل عجز الميزان التجاري من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان إلى ١٢.٣٠ في المئة في العام ٢٠١٥، من ١٢.٧٢ في المئة عام ٢٠١٤، و١٢.٨٨ في المئة في ٢٠١٣. غير أن توقّعات الصندوق تشير إلى ارتفاع محتمل في نسبة الدين العام الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي في البلاد في خلال العام الحالي، إلى ١٤٧.٤١ في المئة، مقارنةً بـ١٤٤.٨٧ في المئة في العام ٢٠١٤ (بحسب إحصاءات الصندوق)».

وتناول وضع المالية العامة، فقال «في ظل استحقاقات العام الجاري من الدين العام، التي تقدّر بنحو مليار دولار من الديون المعنْونة بالعملات الأجنبية، أعرب القطاع المصرفي مجدداً عن نيّته بتمويل احتياجات الدولة في إصدارها الجديد لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (يوروبوندز). كذلك إن انخفاض أسعار النفط الذي يشهده الإقتصاد العالمي، سيرتدّ تراجعاً في العجز في المالية العامة من خلال تدنّي فاتورتي استيراد النفط والتحويلات إلى مؤسسة الكهرباء، التي تشكّل عبئاً على المالية العامة للبلاد، مذكراً بأن هذه التحويلات شكّلت ١٤.٨٦ في المئة من مجمل النفقات الحكومية للعام ٢٠١٣، ونحو ٤.٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتبلّى تأثير انخفاض أسعار النفط في تراجع التحويلات إلى كهرباء لبنان بنسبة ٣٩.١١ في المئة على صعيد سنوي، إلى نحو ٤٥٣ مليون دولار في خلال الفصل الثالث من العام ٢٠١٤، من ٧٤٤ مليوناً في الفصل الثالث من العام ٢٠١٣، الرغم أن تراجع أسعار النفط لم يكن قد أخذ مداه الكامل مع نهاية أيلول».

وبالنسبة إلى تأثير تراجع سعر صرف اليورو مقابل الدولار، لفت إلى توقعات بأن يكون لإنخفاض سعر صرفه أثر إيجابي على الميزان التجاري للبلاد، بحيث أن «واردات لبنان من بلدان منطقة اليورو تشكّل ثلث فاتورة الإستيراد الإجمالية. والجدير ذكره في هذا السياق، أن لبنان لمس فعلياً الأثر الإيجابي لإنخفاض أسعار النفط وتدهور سعر صرف اليورو على فاتورة الإستيراد في الجزء الأخير من العام ٢٠١٤ بحيث بلغت نحو ٣.٠٤ مليارات دولار في خلال الشهرين الأخيرين، مقارنةً بنحو ٣.٥٦ مليارات في الفترة نفسها من العام ٢٠١٣».

أما بالنسبة إلى غلاء المعيشة، فتوقع أن «يبقى مستوى تضخّم الأسعار في لبنان مستقراً نسبياً في ظل استمرار تدهور أسعار النفط عالمياً والحركة الإقتصادية الخجولة على الساحة المحلية. ومن المرتقب أن تبقى معدلات الفائدة في السوق اللبنانية مستقرة نسبياً في خلال العام ٢٠١٥، وذلك في ظل الإمكانات الكبيرة التي يتمتّع بها «مصرف لبنان من جهة، والإتجاه العام للفوائد حول العالم من جهة أخرى. فمن المتوقع ألا تشهد معدلات الفائدة على الدولار الأميركي أي تقلبات حادة في خلال هذا العام».

وأكد في السياق عينه ثقته «بأن القطاع المصرفي سيحافظ على وتيرة النموّ الجيدة التي حققها عام ٢٠١٤، إن لناحية مجموع الموجودات أو التسليفات أو الودائع، رغم الظروف الصعبة التي تواجهها البلاد»، متوقعاً «أن يحافظ القطاع على نسب الربحية الجيدة التي كان حققها في الأعوام السابقة في ظل مستويات السيولة العالية، واستمرار تحويلات المغتربين إلى لبنان والتي تجاوزت الـ٧.٥ مليارات دولار في السنة، إضافة إلى تحفيزات مصرف لبنان وهندساته المالية وسياسته النقدية الحكيمة».

الأنوار
ملحق خاص ٢٠١٥

رئيس جمعية المصارف ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب د. جوزيف طربيه: تحصين القطاع المصرفي أولوية مطلقة

يضع نصب عينيه كرئيس لجمعية مصارف لبنان هدف تحصين القطاع المصرفي اللبناني في ظل الاضطرابات السياسية والأمنية المحلية والإقليمية، وذلك من خلال تعزيز التنسيق مع السلطات الرقابة المحلية ومتابعة التواصل مع مصادر القرار المالي والمصرفي في العالم: إنه جوزيف طربيه رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي حاورته «اللواء» حول «تقييم أداء القطاع المصرفي والإقتصادي عموماً. وجالت معه على ملفات مصرفية واقتصادية عديدة. وهذا نص الحوار:

□ كيف تقيّمون أداء القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٥؟ وما هي الصعوبات التي واجهتها المصارف خلال هذا العام؟

– ممّا لا شكّ فيه أنّ الأزمة السياسيّة والأمنيّة القائمة حاليّاً في لبنان والمنطقة قد أثّرت سلباً على العديد من القطاعات الإقتصاديّة في البلاد، ممّا أدّى إلى تباطؤ نسبيٍّ في وتيرة نموّ حركة التسليفات والودائع لدى المصارف اللبنانيّة. غير أنّ هذا التباطؤ قد بقي محدوداً في ظلّ إستمرار ثقة المستثمرين والمودعين في القطاع المصرفي اللبناني. بالأرقام، إرتفعت الميزانيّة المجمّعة للمصارف التجاريّة العاملة في لبنان بنسبة ٣,٣٧٪ منذ مطلع العام الحالي إلى ١٨١,٦٢ مليار د.أ. مع نهاية شهر آب ٢٠١٥، مع نموٍّ في التسليفات الممنوحة إلى القطاع الخاصّ بنسبة ٣,٩٦٪ خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام إلى ٥٢,٤١ مليار د.أ. وزيادةٍ في ودائع الزبائن، وقد بقيت مستويات السيولة عالية في القطاع المصرفي توافقاً مع تراجع في معدّل الدولرة في ودائع القطاع الخاصّ، وذلك بالرّغم من الصعوبات المختلفة التي واجهها لبنان خلال هذا العام أهمّها إستمرار التشنّجات السياسيّة.

□ كيف تنظر المصارف إلى أداء القطاع الإقتصادي؟ وأيّ دور تلعبه على صعيد دعم القطاع الخاصّ، لا سيّما على ضوء التراجع الكبير في مؤشّرات الإقتصاد؟

– إنّ المصارف اللبنانيّة على يقينٍ من أنّ الإقتصاد اللبناني يمرّ حاليّاً بمرحلة دقيقة في ظلّ الإضطرابات السياسيّة والأمنيّة السائدة على الساحة المحليّة والإقليميّة. لذا، وفي ظلّ الشلل الذي تعاني منه معظم القطاعات الإقتصاديّة في البلاد، برهن القطاع المصرفي كعادته عن جهوزيّته لتنشيط الحركة الإقتصاديّة ومكافحة الركود، أكان من خلال مبادرات البنك المركزي اللبناني المستمرّة أو من خلال مبادرات فرديّة من قبل كلّ مصرفٍ على حدة. فقد إبتكر مصرف لبنان خلال الفترة الأخيرة سلسلة رزمات تحفيزيّة ذات فوائد مدعومة يتم ضخها في القطاع المصرفي لإعادة توظيفها على شكل قروض ميسرة تستفيد منها القطاعات الإنتاجيّة وقطاع البحث والتطوير وقطاع السكن والمشاريع الصديقة للبيئة وغيرها من القطاعات الإقتصاديّة، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من حركة التسليف ويشجّع الإستثمار ويدعم النموّ.

□ هل تستمر المصارف في تمويل الدولة، وضمن أي سقف وكيف تواجه مؤسسات التصنيف الدولية على هذا الصعيد؟

– لا يزال القطاع المصرفي الممّول الرئيسي للدولة اللبنانيّة إذ شكّلت حصّته من الدين العامّ الإجمالي ٥٤,٣٩٪ كما في نهاية شهر آب من العام ٢٠١٥ مقارنة مع ٥٧,٧٥٪ في الفترة نفسها من العام ٢٠١٤.

غير أنّ وكالات التصنيف العالميّة قد حذّرت في مناسبات عدة من مخاطر التعرّض الكبير للمصارف اللبنانيّة للديون السياديّة، مشدّدةً على أنّ أيّ تخفيض للتصنيف السيادي للبنان قد ينعكس سلباً على تصنيف القطاع المصرفي.

يجدر الذكر في هذا الإطار أنّ وكالة ستاندرد أند بورز قد عدّلت في ١١ أيلول ٢٠١٥ النظرة المستقبليّة للبنان من «مستقرّة» إلى «سلبية»، الأمر الذي أدّى لاحقاً إلى تخفيض النظرة المستقبليّة لثلاث مصارف لبنانيّة من «مستقرّة» إلى «سلبيّة» بتاريخ ١٦ أيلول ٢٠١٥ تاسية خطوتها هذه إلى التعرّض الكبير لتلك المصارف للدين السيادي اللبناني، بالرغم من تمكّن تلك المصارف من تخفيض تعرّضها للدين السيادي بالعملات الأجنبيّة. أمّا في ما يختص بالإصدار الجديد لسندات اليوروبوندز الذي أطلقته وزارة المالية لتمويل مستحقات الدولة عن عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، فقد أبدت المصارف من جديد إستعدادها للإكتتاب في هذا الإصدار.

□ ما هي أولويّات عمل مجلس إدارة جمعيّة مصارف لبنان الجديد في العام ٢٠١٦؟

– تتمحور أولويّات عمل مجلس إدارة جمعيّة المصارف بشكل رئيسي حول متابعة تحصين القطاع المصرفي اللبناني من خلال مواصلة التنسيق مع السلطات الرقابيّة المحليّة (مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف) ومتابعة التواصل مع مصادر القرار المالي والمصرفي في العالم والذي حقّق نتائج إيجابيّة حتّى يومنا هذا. كما يهدف مجلس الإدارة الجديد إلى تعزيز الشمول المالي عبر الإتاحة للمستهلكين الذين يواجهون صعوبات إمكانيّة الحصول على خطوط الائتمان لتحسين ظروفهم المعيشية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

بالإضافة إلى ذلك، ستتضمّن أولويّات مجلس الإدارة الجديد خلال السنوات القادمة تشجيع التعاون بين المصارف العاملة في لبنان وتوفير التمويل للقطاعات والمشاريع التي من شأنها تعزيز النموّ الإقتصادي وتطوير أداء المصارف اللبنانية من خلال تحسين مهارات رأس المال البشري العامل في القطاع والحفاظ على الصورة الناصعة والسمعة القويّة للقطاع عند المستثمرين المحليّين والأجانب.

الجمهورية

الاربعاء ٢٩ كانون الثاني ٢٠١٤ – العدد ٨٦٠

مصارف لبنان والإنتربول...

خطت المصارف اللبنانية امس خطوة مهمة باتجاه عقد اتفاق تعاون مع مؤسسة الانتربول الدولية. وخلال حفل غداء تكريمي أقامته جمعية المصارف على شرف رئيس «مؤسسة الانتربول من أجل عالم أكثر أماناً» الياس المر، وأمين عام منظمة الانتربول رونالد نوبل، أعلن فرانسوا باسيل جهوزية المصارف لتكريس هذا التعاون الذي يساعد القطاع المصرفي على الافادة من دائما المعلومات التي تملكها الانتربول.

الطاولة الرئيسية في حفل غداء جمعية المصارف (جوزف برات)

بدأ نشاط وفد الانتربول في بيروت امس، بزيارة قام بها رئيس "مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً" الياس المر، وأمين عام منظمة الإنتربول رونالد نوبل، الى مصرف لبنان حيث استقبلهما الحاكم رياض سلامة.

بعد ذلك انتقل وفد الانتربول الى مقر جمعية مصارف لبنان، وعقد الوفد الدولي مع رئيس الجمعية فرانسوا باسيل وأعضاء مجلس إدارتها وأمينها العام اجتماع عمل تم خلاله استعراض مجالات التعاون الممكنة بين كل من منظمة الإنتربول و"مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً" والقطاع المصرفي اللبناني في سبيل تعزيز مكافحة الجرائم المنظمة، لا سيما

المر: لن تكون أي دولة بعد 2014 مجهزة ومدربة أكثر من لبنان

الجرائم المالية كتبييض الأموال وتمويل عمليات الإرهاب.

عقب الإجتماع، أقامت الجمعية على شرف المر ونوبل مأدبة غداء في حضور النائب ميشال المر، ومشاركة قائد الجيش العماد جان قهوجي، ورؤساء السلطة القضائية، وقادة المؤسسات العسكرية والأمنية وعدد من السفراء المعتمدين في لبنان، الى جانب حشد من الكوادر المصرفية العليا.

وأعلن رئيس مؤسسة الانتربول، الياس المر في كلمته "أن لبنان سيكون الأول في العالم في عقد شراكة مع الانتربول لتطوير وتحصين القطاع المصرفي وتعزيز حمايته من خلال برامج التدريب وتبادل المعلومات الذكية (البطاقة الذهبية)"، مؤكداً على أن "لبنان سيكون مصدّراً ورائداً لهذه التكنولوجيا الحديثة الى كل دول العالم". ووعد "انه لن تكون بعد العام 2014 اي دولة في العالم مجهزة ومدربة أكثر من لبنان وأنا على رأس هذه المؤسسة".

من جهته، اوضح الأمين العام للإنتربول رونالد نوبل ان "المصارف في لبنان ستتلقى عما قريب تنبيهات وتعليمات آنية تساعدها في التصدي للاعتداءات السيبرية التي تستهدف لبنان سنوياً ويصل عددها إلى 7 ملايين اعتداء".

اما رئيس جمعية مصارف لبنان فرانسوا باسيل فقد جدد "استعداد جمعية المصارف وسائر أعضاء الأسرة المصرفية اللبنانية للتعاون مع الرئيس المر ومع منظمة الإنتربول التي تحظى بثقتنا واحترامنا ودعمنا لما تقوم به بمهنية وفعالية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، ولا سيما الجرائم المالية المرتكبة من قبل الأفراد أو الجماعات".

باسيل

في البداية، تحدث باسيل الذي اشار الى "أن قطاعنا المصرفي شديد الإنفتاح على الخارج، فلدينا حالياً شبكة انتشار تغطي 31 بلداً و92 مدينة، ونقيم علاقات مصرفية مع 226 مصرفاً مراسلاً في آسيا وأوروبا وأميركا وافريقيا واوستراليا. فنحن نتواجد حيث يتواجد اللبنانيون، نعبّئ مدّخراتهم ونجري تحويلاتهم ونساهم في تمويل أنشطتهم من خلال 240 فرعاً خارجياً بأشكال قانونية مختلفة".

واوضح انه "في المقابل، يترتب على انتشارنا المصرفي الواسع في العالم موجبات والتزامات هي بدورها كبيرة ومتنوعة، يأتي في مقدمها الإلتزام بالقواعد والمعايير الدولية للصناعة المصرفية العالمية الموضوعة من قبل لجنة "فاق" ولجنة "بازل" والمؤسسات المالية الدولية، وأخيراً من قبل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية. وتغطي هذه المعايير شتى قواعد عمل مصارفنا في مجال الرسملة والسيولة ومخاطر الإقراض الكبرى والإقراض للجهات المقرّبة، وأنظمة الرقابة والدفع، وأخيراً وليس آخراً، مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

وتوجه باسيل الى الرئيس المر قائلاً: "يهمنا أن يزداد في مهمتكم التعاون مع الجهات الدولية المختصة في المجالات التقنية كافة، ولا سيما في حقل تأهيل الموارد البشرية وتنمية قدراتها العلمية والعملية في هذا المضمار. فمساهمة مؤسستكم في تطوير عمل الصناعة المصرفية أساسية بالنسبة إلينا، ونحن نعوّل على ذلك بأمل كبير".

نوبل

بعد ذلك ألقى نوبل كلمة أعرب فيها عن ايمانه بـ "أن على الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون التعاون مع المصارف لتعزيز نزاهتها والإجراءات الوقائية التي تتخذها، وانه يتعين تعزيز قدرات المصارف من قبل الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون لكي تقف في وجه من يحاول، من الأفراد والمجموعات، الاحتيال على زبائنها أو تبييض الأموال أو تمويل أنشطة غير مشروعة".

واعتبر "أن الحل يكمن في اعتبار تبادل المعلومات واجباً مشتركاً إذ لا يجوز لأجهزة إنفاذ القانون والحكومات أن تكتفي بطلب المعلومات من المصارف، بل يجب عليها أيضاً إطلاع المصارف على ما لديها من معلومات".

وفيما لفت نوبل الى انه "يجب على الحكومات وأجهزة إنفاذ القانون والمصارف بناء جسور التعاون اليوم على الصعيد العالمي"، اكد انه "لتحقيق هذا التعاون، لا نستطيع التعويل على النهج الأحادي الجانب الذي اتبعناه في الماضي، هذا الاتجاه الذي يقيس الإنجازات بعدد الغرامات المالية التي تفرض على المصارف أو العقوبات التي تصدر بحقها أو الشكاوى المدنية التي ترفع ضدها. بل علينا استحداث نموذج جديد يجعل العلاقة بيننا قائمة على تبادل المعلومات في الاتجاهين وعلى الحوار والثقة، وهذا هو أحد الأسباب التي دعت إلى إنشاء مؤسسة الإنتربول لجعل العالم أكثر أماناً".

اضاف: "هذه المؤسسة المستقلة عن الإنتربول تمدّ له يد المساعدة في مسعاه لربط أجهزة إنفاذ القانون في العالم مع الجهات المتضررة من الجريمة والإرهاب ومع جهات يحتمل التحالف معها لمكافحتهما. ولكن هذه المؤسسة إذا أريد لها النجاح، وجب أن يقودها شخص فيه من الجرأة والديناميكية ما في فكرة المؤسسة نفسها. وهذا القائد هو حضرة السيد الياس المر، وما رأيناه في الرئيس المر هو السمات القيادية الاستثنائية

نوبل: لدينا أدوات وخدمات كفيلة بمساعدة لبنان ومصارفه

والعزيمة والمسّ التجاري البعيد النظر، ما ساهم في توجيه مسار لبنان في العقود الماضية".

تابع: "الغرض من فتح قناة الحوار مع جمعية مصارف لبنان، وهذا أود أن أشكر رئيس الجمعية فرانسوا باسيل على تيسيره هو سماع صوتكم والوقوف على آرائكم وإطلاق حوار معكم نتوصل في إطاره إلى تبيان النقاط التي تلتقي فيها مصالحنا".

وفيما اوضح نوبل ان "الإنتربول مدرك أن لبنان ومصارفه لا يزالان في مرحلة تنفيذ القوانين واللوائح والنظم التي تستجيب لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب"، قال "إننا نعتقد أن لدى الإنتربول، مع شركاء من قبيل مختبرات "كاسبرسكاي"، الأدوات والخدمات الكفيلة بمساعدة لبنان ومصارفه الآن على مواجهة الجهات الضالعة في عمليات الاحتيال وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب".

اللقاء بين وفد جمعية المصارف ووفد الانتربول (جوزف برات)

النهار

السبت ١٤ ايلول ٢٠١٣

لبنان يتطلّع إلى بناء جسور تعاون مالي مع واشنطن بعد حذر هيل متعاطف وجمعية المصارف متشددة: إجراءات لمكافحة التبييض

واشنطن متفهمة لموقع لبنان في الدائرة الحمراء.

تتطلع مصارف لبنان الى بناء جسر حوار صريح وبناء مع الولايات المتحدة، والهدف تمتين العلاقات المصرفية والمالية على نحو يخدم البلدين.

قد تكون هي القاعدة الجديدة التي يعمل عليها القطاع المصرفي في ظل اعتبارات سياسية لا تزال تحكم العلاقات المشتركة بين لبنان والولايات المتحدة، والتي تبقي الاضطراب سمة ظاهرة بالنسبة الى تعامل الادارة المالية الاميركية مع لبنان. فملف البنك اللبناني الكندي لم يسحب من تداول الذاكرة الجماعية لاهل القطاع، اذ تمثل مفاعيل الصدمة التي احدثها انطلاقا من عنصر المفاجأة الذي رافقه، بدليل ان ما تردد اخيرا عن تعرض بعض المصارف (وأحدها في عداد الخمسة الأول) لضغوط مباشرة من الخزينة الاميركية، اخذ مداه في الاوساط المصرفية والمالية واستلزم نفيا مباشرا من حاكم مصرف لبنان رياض سلامة قبل اسبوعين.

اذاً، هي علاقة محكومة بالحذر ما بين الطرفين لارتباطها الوثيق بالنظرة الى "حزب الله" وانخراطه في الحرب السورية والانشطة التي يقوم بها لدعم موقفه السياسي. لكن، على رغم ذلك، ثمة مسؤولون اميركيون على غرار السفير ديفيد هيل، يؤمنون بدور القطاع في الاقتصاد اللبناني واهمية استقراره كقوة دافعة لهذا الاستقرار. وهذا ما ترجم بوضوح في تحرك هيل الذي استهل مهماته الديبلوماسية بجولة سياسية ضمّنها زيارات الى مسؤولين ماليين واقتصاديين، بينهم حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف، واخرى قريبا الى وزير الاقتصاد والتجارة.

المهم في اللقاء مع جمعية المصارف، تفيد مصادر مصرفية شاركت في الاجتماع، ان الرسالة وصلت: مصارف لبنان اتخذت اجراءات عاجلة لمكافحة الارهاب ومنع تمويله وتطبيق قانون الامتثال الضريبي "فاتكا"، وتأكيد التزام المصارف المعايير الدولية للصناعة. فرأس مال المصارف هو سمعتها، بحسب ما اعلن رئيس الجمعية فرنسوا باسيل امام السفير الاميركي، "ان ثمة اهمية في ان نحافظ على سمعتنا الجيدة جدا، اقليميا ودوليا، عبر التزام اعلى معايير التحقق والادارة الرشيدة في القطاع المالي". ويدعم هذا الكلام، التنسيق المباشر والتعاون الوثيق الذي اعقب حادثة اللبناني الكندي واخذ معظم مصارف لبنان الى واشنطن، معنويا وماديا، تقول المصادر. فعلى مدى عامين متتاليين، بقيت انظار المصرفيين مشدودة على "اللوبيات" الاميركية التي استهدف جعلها اهل القطاع، ساترا مانعا لاي خروق يمكن النفاذ منها لاتخاذ اجراءات عقابية عبر العزل او الاشارة العلنية. وترى ان نجاح المصارف في اقامة علاقات وثيقة مع تلك "اللوبيات"، يؤكد عدم وجود ثغر في الاداء المصرفي المحلي وخصوصا حيال الالتزام التام، وهو الامر الذي ترجمته تلك "اللوبيات" بقبولها حمل لواء المصارف اللبنانية لدى المسؤولين الاميركيين وفي وزارة الخزانة بالدرجة الاولى، وان كان مقابل بدل مادي.

فجمعية المصارف، ووفق باسيل، تنسق مع وزارة الخزانة ومع غيرها من الوكالات المتخصصة مثل مكتب مراقبة الاصول الخارجية وجهاز مكافحة الجرائم المالية، كما تقوم بالتعاون مع شركة تدقيق دولية باعداد كتيب عن سياسات مكافحة تبييض الاموال وقانون "فاتكا"، على ان يوضع قريبا بتصرف المصارف لتمكينها من التأقلم التام مع النظم الاميركية الجديدة.

وبدا ان السفير هيل ليس من خارج تلك الدائرة. فهو الذي اكد في بيان امام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الاميركي في ٣٠ تموز، انه سيعمل مع الاسرة المصرفية اللبنانية على ضمان ان "يبقى القطاع المصرفي اللبناني الذي هو العمود الفقري للاقتصاد، قوة استقرار لهذا الاقتصاد". وتدرك واشنطن الصعوبات التي يواجهها اقتصاد لبنان لوقوعه في الدائرة الحمراء لترددات الازمة السورية، "لكن هذا القطاع الذي تعرّض لفترات من الاضطراب في تاريخه الحديث، اثبت مناعته بخروجه قويا معافى من الحروب والقلاقل السابقة"، بحسب باسيل الذي اكد في اللقاء مع السفير الاميركي اول من امس، ان المصارف اللبنانية ما زالت تسجل معدلات نمو سليمة وربحية جيدة، اضافة الى نسب عالية من الملاءة تتجاوز المتطلبات والمعايير الوطنية والدولية، وابرزها تلك المحددة من لجنة بازل.

باختصار، تتوافق المصادر المصرفية مع تأكيد رئيس الجمعية ان القطاع سيتخطى هذه المرحلة الصعبة ويستمر في المحافظة على ميزانية قوية.

الثلاثاء ١٦ تموز ٢٠١٣- العدد ٧٠٤

طربيه في قبرص لمتابعة وضع المصارف

بدأ رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، جوزيف طربيه يرافقه الامين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح، زيارة عمل رسمية الى قبرص يطلع خلالها على اوضاع المصارف العربية العاملة فيها عموماً واوضاع المصارف اللبنانية وفروعها خصوصاً.

وتتخلل الزيارة اجتماعات عمل يعقدها طربيه مع وزير المال القبرصي وحاكم البنك المركزي القبرصي للاطلاع على "السياسات والإجراءات المالية التي باشرت السلطات القبرصية بتنفيذها لمواجهة الأزمة المالية والمصرفية التي تعرّض لها القطاع المصرفي القبرصي، وانعكاس هذه السياسات على المصارف العربية العاملة في الجزيرة".

وكانت وزارة المال والبنك المركزي القبرصي اتخذا سياسات متشددة .كانت نتيجتها الحد من حرية انتقال الودائع من المصارف العاملة في قبرص الى الخارج وهو امر ازعج المصارف العربية ومنها المصارف اللبنانية العاملة في قبرص. ■

النهار

٦ تموز ٢٠١٣

فرانسوا باسيل رئيساً لجمعية المصارف وأعضاء مجلسها فازوا بالتزكية - طربيه: اعتماد المعايير الدولية ومكافحة التبييض والتزام العقوبات

القطاع المصرفي يرمي الى جذب الاستثمارات والرساميل للبنان. (حسن عسل)

6 تموز ٢٠١٣

كما كان متوقعا، لم تشهد انتخابات جمعية المصارف امس اي معركة وذلك حرصا من القطاع على تجنب الانقسام، فكان التوافق على تسليم الرئاسة الى رئيس مجلس ادارة بنك بيبلوس الدكتور فرانسوا باسيل خلفا للرئيس السابق جوزف طربيه. كذلك انسحب التوافق على عضوية مجلس الادارة بحلول بنك الموارد مكان بنك بيروت والبلاد العربية BBAC في مجلس

الادارة، وذلك عقب اتفاق بين رئيس مجلس ادارة الموارد الوزير مروان خير الدين ورئيس مجلس ادارة BBAC غسان عساف.

عكست الكلمة التي ألقاها طربيه، الواقع الاقتصادي اللبناني والتحديات المحلية والاقليمية والعالمية التي واجهها ويواجهها القطاع المصرفي، والتي تصدى لها بكفاياته والتزامه الثابت القوانين المرعية والمعايير الدولية، بما جعله يجتاز القطوع الذي كان مصحوبا بـــ"حملة اعلامية شرسة استهدفت سمعته الاقليمية والدولية."

وكانت الجمعية العمومية انتخبت مجلس ادارة جديدا من ١٢ عضوا لمدة سنتين. ففاز بالتزكية: نديم القصار: فرنسبنك للأعمال، سعد نعمان ازهري: بنك لبنان والمهجر، عبد الرزاق عاشور: بنك الكويت والعالم العربي (فينيسيا بنك)، فرنسوا باسيل: بنك بيبلوس، انطون صحناوي: بنك سوسيتيه جنرال في لبنان، محمد الحريري: بنك البحر المتوسط، سليم جورج صفير: بنك بيروت، مروان خير الدين: بنك الموارد، تنال الصباح: البنك اللبناني – السويسري، جوزف طربيه: الاعتماد اللبناني، ريمون وديع عوده: بنك عوده، مجموعة عودة – سردار وفريد روفايل: البنك اللبناني – الفرنسي.

عقب اعلان فوز المرشحين بالتزكية، اجتمع مجلس الادارة الجديد، وانتخب هيئة مكتب المجلس على هذا النحو: فرنسوا باسيل رئيسا، سعد ازهري نائبا له، ريمون عودة امينا للسر وتنال الصباح امينا للصندوق.

وعرض طربيه في كلمته الواقع الاقتصادي المحلي في العام ٢٠١٢، مشيرا الى ان معدل نمو الاقتصاد اللبناني راوح بين 1,5%و٢%، وهو معدل متدن بسبب مجموعة من التطورات ومنها داخلية ابرزها استمرار التجذبات السياسية والتقلت الامني في البلاد ومنها خارجية تتعلق الحوادث في المنطقة العربية وخصوصا سوريا.

اما المديونية العامة، فقد شهدت في ٢٠١٢ تطورا سلبيا اذ ارتفع الدين العام بنسبة ٧،٥% قياسا بالعام الذي سبقه بعدما بلغت نسبة هذه الزيادة 2% في ٢٠١١.

وأشار الى ان نسبة نمو الدين العام ناهز معدل النمو الاقتصادي في العام ٢٠١٢ وارتفعت نسبته الى ١٣٦،٨% من الناتج المحلي الاجمالي.

وتحدث عن دور المصارف في دعم الاقتصاد، فلفت الى ان المصارف استمرت في توفير التمويل للاقتصاد بحجم كاف وبكلفة متدنية، ووصل حجم التسليفات للقطاعين العام والخاص الى ما يقارب 74,6مليار دولار في نهاية ٢٠١١.

وفي ما اشار الى مواصلة القطاع المصرفي اعتماد المعايير الدولية في المجالات كافة ومنها خصوصا ما يعود الى مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب والتهرب الضريبي والتزام العقوبات الدولية على بعض دول المنطقة، لفت طربيه الى التحرك الذي قام به القطاع المصرفي لاستنهاض لبنان واقتصاده وجذب الاستثمارات والرساميل اليه.

ودعا الى تجديد دعوة السياسيين الى نقل الحوار حول كل المشكلات من الشارع ومن منابر الاعلام الصاخب الى رحاب المؤسسات الدستورية والقانونية، وكذلك جدد تأييد المصارف دعوة رئيس الجمهورية الى انعقاد هيئة الحوار الوطني التي "تشكل المكان الصالح والمناسب لطرح كل المواضيع الخلافية الاساسية ."ولم ينس الاشارة الى مفاوضات العقد الجماعي مع الموظفين، مؤكدا حرص المصارف على انجاز "صيغة عقد العمل الجماعي الجديد قريبا". مما قاله "يدرك موظفونا اننا نحافظ على المجموعة الواسعة من التقديمات والعطاءات. التي نوفرها لهم، سواء بوجود عقد او بدون عقد."

النهار

السبت ٤ تموز ٢٠١٣

وفد جمعية المصارف زار باريس استكمالاً لجولته على عواصم القرار وسمع ثناءً بأداء إداراته ووعَد بمتابعة موضوع شفافية الضرائب

الجهات الفرنسية تحرص على استقرار لبنان والقطاع المصرفي فيه

بعد الزيارة الى واشنطن ونيويورك والتي استهدفت شرح موقف لبنان من العقوبات الدولية المفروضة على سوريا، قام وفد مصرفي برئاسة رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه بزيارة الى فرنسا استكمالا لتلك الجهود وايضا لتعزيز العلاقات مع عواصم القرار المصرفي والمالي.

شارك في الزيارة أعضاء من مجلس إدارة الجمعية يمثلون المصارف الموجودة في باريس وهم: سعد أزهري نائب رئيس الجمعية ورئيس مجلس الادارة المدير العام "مجموعة بلوم بنك"، المسؤول الرئيسي للمجموعة الشؤون القانونية والتحقق - "مجموعة عوده سرادار"، شحدان جبيلي رئيس مجلس الادارة المدير العام لـ"فرنسبنك انفست" نديم القصار، نائب رئيس مجلس إدارة "مجموعة اللبناني الفرنسي" وليد روفايل، إلى الأمين العام للجمعية الدكتور مكرم صادر. وشملت اللقاءات اللجنة المالية في الجمعية العامة الفرنسية، وبنك فرنسا المركزي، ووزارة المال والاقتصاد واتحاد المصارف الفرنسية FBF .

وأورد بيان لجمعية المصارف أهداف الزيارة كالآتي:

- "شكّلت مناسبة لتقديم القطاع المصرفي اللبناني إلى الجهات الرسمية الفرنسية المعنية بالشأنين المالي والاقتصادي، مع التركيز على أهمية القطاع في استقرار لبنان واستمرار الدولة فيه وأهميته في استقرار المنطقة.

- نجحت في توثيق العلاقات المهنية وعلاقات المراسلة مع المصارف الفرنسية. والمناسبة، أقامت جمعية المصارف الفرنسية FBF غداء عمل في مقرّها، شارك فيه إلى الوفد اللبناني، ممثلون من كبرى المصارف الفرنسية التي تتعامل معها المصارف اللبنانية.

- أتاحت الفرصة لشرح كيفية احترام المصارف اللبنانية وتطبيقها للعقوبات Sanc-tions الدولية والأوروبية، وكيفية التعامل مع مسألة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال الآلية التي أوجدها القانون 318 لسنة 2003.

ووفق البيان، أكدت الجهات الفرنسية حرصها على استقرار لبنان وعلى القطاع المصرفي كأحد أهم الدعائم لهذا الاستقرار، وأبدت تقديرها للمهنية التي أظهرتها إدارته أثناء الأزمات الكبرى الداخلية والعالمية. وأشادت بالتزام المصارف اللبنانية العاملة في باريس معايير عمل الصناعة المصرفية وتعاونها مع السلطات الفرنسية. كذلك، أبدى رئيس لجنة المال والموازنة في الجمعية الوطنية الفرنسية تقديره لاداء المصارف اللبنانية رغم صعوبة الظروف التي تعمل ضمنها. وردا على تساؤله، أوضح الوفد أن المصارف والسلطة النقدية تعملان بحياد عن التجاذبات السياسية في ما يعود إلى تمويل الدولة والاقتصاد.

وأكدت الجهات الرسمية في وزارة المال والاقتصاد ضرورة إبرام معاهدة لتبادل المعلومات الضريبية، بغية تفادي إدراج لبنان مستقبلاً في لوائح الدول غير المتعاونة أو لائحة "الجنات الضريبية" التي تمّ تفاديها أخيرا أخذاً بوجهة نظر وزارة الخارجية.

وشرح الوفد اللبناني دقة الظروف المالية وإحالة الحكومة مشروع قانون بهذا الصدد إلى مجلس النواب، موضحا أن السرية المصرفية ليست عائقاً أمام تبادل المعلومات مع وجود آلية تمر بعملية التحقيق القاضية.

واختتم الوفد زيارته بغداء عمل حضره سفير لبنان في باريس بطرس عساكر، ومستشار وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط دوني بيتون، والقائم الفرنسي من أصل لبناني هنري جبرائيل، التي مديري المصارف اللبنانية في باريس. وتمّ في خلاله تأكيد ضرورة تجديد الحوار في موضوع شفافية الضرائب وتبادلها مع المجتمع الدولي. ووعد الوفد بالمتابعة لإيجاد صيغة مقبولة.

حزيران ٢٠١٣

انتخابات جمعية المصارف في ٥ تموز
اللامعركة قد تزكي باسيل للرئاسة

المركزية- برزت في الآونة الأخيرة عوامل مختلفة على الساحة المصرفية، أظهرت ملامح ترجيح كفة رئيس "مجموعة بيبلوس بنك" الدكتور فرانسوا باسيل في انتخابات رئاسة جمعية المصارف المقررة في ٥ تموز المقبل، إذ أشارت مصادر متابعة لـ"المركزية" إلى أن "تأكيد رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ان لا تغيير في مجلس ادارة الجمعية في الانتخابات المقبلة من جهة، وحفل الغداء التكريمي الذي أقامه باسيل على شرف طربيه لمناسبة انتهاء ولايته الثانية في رئاسة الجمعية، وعدم وجود اي منافس حقيقي لباسيل، كلها عوامل صبّت في خانة تأييد باسيل لرئاسة الجمعية قبل ان تلتئم الجمعية العمومية."

أضافت: ويأتي ترشيح باسيل لرئاسة الجمعية من قبل عقلاء المصارف الذين يشكلون الاكثرية والحجم الاكبر للقطاع المصرفي اللبناني، في ظل غياب أي منافس له، يعطي انطباعاً بإمكان التوصل إلى تزكية مجلس الادارة الحالي برئاسة باسيل، باعتبار ان هذا المجلس برئاسة طربيه تمكن في أحلك الظروف من معالجة الملفات وخصوصاً في ما يتعلق بـ"الهجمة" الدولية على القطاع والعقوبات التي فرضتها الدول الكبرى على سوريا وإيران من جهة، والمحافظة على الثقة التي يتمتع بها ليس في لبنان فحسب بل في كل العالم. وفي ضوء ذلك، يبقى القديم على قِدَمه مع تغيير في رئاسة الجمعية، باعتبار ان طربيه ترأس الجمعية لولايتين ولا يحق له وفق النظام الداخلي، بولاية ثالثة .

اما بالنسبة الى نيابة الرئاسة، فبقيت من نصيب رئيس مجلس ادارة بنك لبنان والمهجر سعد الازهري بعد عزوف منافسه التقليدي نديم القصار وتفضيله الاجماع الحاصل والابقاء على منصب عضوية المجلس. كما ان امانة المال بقيت لرئيس مجلس ادارة البنك اللبناني – السويسري تنال الصباح برغم محاولة رئيس مجلس ادارة بنك "الجمّال" انور الجمال التغيير في بعض المناصب وإدخال دم جديد الى المجلس الجديد بترشيح نفسه ودخول المعركة اذا صحّ التعبير.

من هنا، يبقى كبار المصرفيين مطمئنين الى نتائج انتخابات جمعية المصارف والدليل على ذلك، سفر الدكتور طربيه الى فرنسا على رأس وفد مصرفي على غرار زيارة الوفد الولايات المتحدة الاميركية منذ أشهر، كما أنه سيشارك في تكريم رئيس مجلس إدارة فرنسبنك الوزير السابق عدنان القصار الذي اختير الشخصية المصرفية المميزة للعام ٢٠١٣ الى جانب الدكتور باسيل في القمة المصرفية العربية – الدولية التي ستقام في العاصمة النمسوية فيينا في ٢٧ حزيران الجاري و٢٨ منه.

وأوضحت المصادر ذاتها، أن ما يعزز عامل الإطمئنان عدم حماسة المرشح الدائم لرئاسة الجمعية رئيس مجلس إدارة بنك بيروت سليم صفير لهذه الدورة مع إبقاء ترشحه او عدمه غير محسومين، علماً أنه مرشح منافس قد يشكّل ردة فعل مصرفية معقولة على استمرار المجلس القديم – الجديد.

الجدير ذكره ان المجلس الحالي هو على النحو الآتي: جوزف طربيه (بنك الاعتماد اللبناني) رئيساً، سعد الازهري (بنك لبنان والمهجر) نائباً له، محمد الحريري (بنك البحر المتوسط) فريد روفايل (البنك اللبناني – الفرنسي) تنال الصباح أميناً للمال (البنك اللبناني – السويسري) ريمون عودة (بنك عودة) فرنسوا باسيل (بنك بيبلوس) انطوان صحناوي (سوسيتيه جنرال - لبنان) سليم صفير (بنك بيروت) نديم القصار (فرنسبنك) عبد الرزاق عاشور (فينيسيا بنك) غسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية).

الديار
سياسية • مستقلة
الاحد ٢٣ حزيران ٢٠١٣

لا شيء يُشكل تهديداً للقطاع المصرفي في لبنان، لا الظروف ولا أي حدث

طربيه لـ «الديار»: جمعية المصارف اقامت علاقات مع مراكز القرار المالي العالمي

لن يكون هناك أي تغييرات في مجلس الجمعية للإنتخابات التي ستجري في ٥ تموز

جوزف فرح

في ٥ تموز المقبل ينهي رئيس جمعية المصارف الحالي الدكتور جوزف طربيه ولايته في رئاسة الجمعية ويسلمها الى رئيس جديد من ضمن المجلس الحالي ضمن قناعة راسخة بان القطاع المصرفي اللبناني لايوجد اي شيء يشكل تهديدا له. لا الظروف ولا الاشارات لاي حدث وذلك بفضل حجمه وسيولته وحسن ادارة المصارف ورقابة البنك المركزي على هذا القطاع، وبالتالي فانه محصن ولا خوف عليه حتى في اشد الازمات التي يمر بها البلد، لم يتعرض اي مصرف للتعثر، لم يفقد مودع واحد وديعته. والتجربة اللبنانية كانت سليمة وناجحة بتراكم السنوات والخبرات، ولبنات النتائج والتجارب الاخرى واخرها التجربة القبرصية التي اظهرت ان هناك من خطر على القطاعات المصرفية حتى في اوروبا نتيجة عدم تقيدها بقواعد السلامة التي يسير عليها القطاع المصرفي اللبناني.

ويضيف طربيه: كنا نقول ان قبرص هي في قلب اوروبا ولا يمكن ان تتعرض لاي هزة نتيجة وجود حماية كبيرة لها في الاتحاد الاوروبي والبنك المركزي الاوروبي ومن النظام المالي العالمي حيث تبين ان لا احد بامكانه حمايتك اذا تعرض لاي خطا وبالتالي تدفع ثمن هذا الخطا.

ويؤكد طربيه ان هناك اموراً عدة مجتمعة تحمي القطاع وتؤدي الى تامين خط الحماية الاول الذي هو ثقة المودع بالقطاع من جراء تراكم التجارب والمخاطر التي مر بها لبنان منذ خمسين سنة ولغاية الان.

وحول القرار الذي اصدره مجلس التعاون الخليجي بشان لبنان قال طربيه: نحن نعتبر ان العلاقات بين لبنان والخليج هي علاقات تاريخية كبيرة وعميقة جدا، بالطبع سيكون لهذا القرار بعض التاثيرات على حركة الاشخاص بين لبنان ومنطقة الخليج ولكنني متاكد من حكمة ودراية ومحبة الخليجيين للبنان ولا اعطي حجما او تاثيرا كبيرا لهذا القرار لان الخليجيين مستمرون بالتعاطي مع مصارف لبنان، لهم وجود اقتصادي، لهم عقارات ولهم منازل في قلب كل لبناني.

نحن نعتقد ان ما يحصل هو موجة عابرة وعندما تهدأ النفوس والخواطر ستعود العلاقات كما كانت علاقات ممتازة.

وحول الخوف من سحب الودائع الخليجية من المصارف اللبنانية يقول طربيه: هذا الامر ليس مطروحا لا في لبنان ولا في الخليج اما بالنسبة للتحاويل فلم تتاثر وتشكل حجما كبيرا يقدر بـ٥ مليارات دولار وليست مرتبطة بالعمالة اللبنانية بل ترتبط ايضا بمؤسسات اقتصادية ونشاطات متعددة لرجال اعمال واقتصاديين لديهم اعمال في الخليج.

وقال طربيه: القطاع المصرفي اللبناني لا يمكنه ان يتاثر باي عمل له علاقة بالعمل المصرفي، وما يحدث اليوم هو عمل ظرفي لن يكون له احجام لانني اعرف محدودية هذا القرار بالنسبة للعلاقات العميقة المستمرة بين لبنان والخليج.

واعتقد ان الحكومة الجديدة التي ستشكل ستباشر

طربيه

بتصحيح العلاقة مع الخليج وان تكون هناك جولة لرئيس الحكومة تبدأ من الخليج لان مقياس نجاحه اعادة ربط المصالح العربية بعضها ببعض وخاصة المصلحة اللبنانية مع الخليج.

■ اللوبي المصرفي ■

وحول الدور الذي يلعبه اللوبي المصرفي اللبناني خصوصا بعد الزيارة التي قام بها وفد جمعية المصارف الى الولايات المتحدة الاميركية يعتبر طربيه ان الجمعية اقامت علاقات مع مراكز القرار المالي والسياسي وليس فقط في الولايات المتحدة بل هي تجربة ناجحة على كل مراكز القرار المالي في العالم. ويوم غد ساتراس وفد مصرفي لبناني لزيارة فرنسا للقيام بجولة مماثلة للجولة التي قمنا بها الى الولايات المتحدة، ونحن سنتابع النشاط من اجل حماية القطاع المصرفي اللبناني والتعريف به وبقدراته ودوره كعنصر استقرار وازدهار ليس في لبنان بل في المنطقة.

ويضيف ان التجربة التي حصلت معنا في الولايات المتحدة كانت تجربة ناجحة ونستثمرها دائما حيث تم رفع العلم اللبناني في بورصة نيويورك وفي قلب ساحتها، مما يدل على ان الاسواق المالية الدولية تعترف بالقطاع المصرفي اللبناني ودوره في تقدم لبنان.

ويتحدث عن الزيارة التي قامت بها السفيرة الاميركية لمقر الجمعية فيعتبر ان هناك اناساً تعتقد ان السفيرة اتت الى الجمعية لتبليغنا رسائل نحن كنا المبادرين ودعوناها، عندما ذهبنا الى اميركا لم نذهب لنتحدث مع مرجع واحد، بل تحدثنا مع المراجع التقنية، ومراكز القرار في وزارة الخارجية والكونغرس الاميركي ووزارة الخزانة والتجارة واصحاب الرأي والمنتديات الدولية. لقد اظهرنا قدرات القطاع وحجمه،

واظهار رجاله وبصورة خاصة شبابه مما يدل على ان هذا القطاع هو قطاع شبابي ويمكنه ان يتوجه الى المجتمع الدولي بشكل بارز واننا محاورين مؤسساتيين حيث تعتبر الجمعية كناد موجود للاستقرار في المنطقة، لانه يضم كل الفئات والطوائف ويعمل في لبنان باي مكان دون اي تمييز، واللبنانيون والمتعاملون معه هم على ثقة به وهو خارج السياسة وعنصر حضاري في المنطقة.

■ انتخابات الجمعية ■

وعن انتخابات مجلس ادارة جديد للجمعية والدور الذي سيلعبه بعد تخليه عن رئاسة الجمعية والرابطة المارونية يقول طربيه: انا باق في لبنان على الرغم من مسؤولياتي العربية في الاتحادات المصرفية سواء اكان الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب او اتحاد المصارف العربية وبالنسبة ايضا للمجموعة المالية التي اترأسها والموجودة في دول عدة، انا باق في تمركزي في لبنان وعلى نشاطي العام سواء اكان ذلك في القطاع المصرفي او في الرابطة المارونية التي تشكل اكبر مجموعة نخبوية موجودة بالنسبة للطائفة المارونية.

اما بالنسبة لانتخابات الجمعية التي ستجري في ٥ تموز حتى الان يبدو انه لن يكون هناك تغييرات في مجلس ادارة الجمعية بصورة عامة، لانه لا يوجد احد لديه مشروع يخالف مشروع مجلس الادارة الذي كان لي شرف ترؤسه لدورتين متتاليتين، واذا كان هناك من مشروع آخر فنحن على استعداد لمساعدته، ولكن لا يوجد احد خارج مجلس الادارة الحالي طامح لرئاسة الجمعية لان الموجودين في المجلس هم الذين يمثلون الحجم الاكبر للقطاع المصرفي في لبنان، وبالطبع عملية العضوية في مجلس الادارة هي للخدمة وليست للتنافس.

واعتقد انه لا يوجد اي تشكيك بكل الملفات التي عالجتها الجمعية، وانا اشعر ان القاعدة المصرفية الكبرى هي مع هذا المجلس الذي قاد الجمعية في احلك الظروف ويمكن ان يستمر باركانه الاساسيين لقيادتها في السنوات القادمة.

من ناحية اخرى ويعتبر طربيه ان القروض المدعومة من مصرف لبنان هي اهم عمل اقتصادي في السنوات الاخيرة وحركة ناجحة بلغت مداها، ومصرف لبنان معتز بالدور الجديد الذي يقوم به وهو يختلف عن بقية الادوار العادية التي تقوم بها مصارف مركزية في العالم، وهو راعي النمو المقبول ولو لم يحصل هذا التمويل بهذه الطريقة الجيدة والبناءة لكانت نسبة النمو دون الواحدة في المئة في العام ٢٠١٣ مؤكدا ان القطاع لا يريد توظيف كل سيولته لتغطية العجز المتراكم في الدولة، هناك جزء من السيولة يشكل خط امان لنا لنبقى نحافظ على خط الرجعة، وموقفنا مبني على قناعتنا بسلامة الودائع والسيولة ليست مبنية على اي حسابات سياسية وليس لها اي علاقة باي موقف سياسي، انما السلوك الامني والاقتصادي للسلطات العامة يؤثر على كل الوضع الاقتصادي برمته وليس على التسليف فقط.

الشرق
الخميس ٢٠ حزيران ٢٠١٣ – العدد ١٩٢٢٣

بروتوكول تعاون بين جمعية المصارف وصندوق تعاضد القضاة الشرعيين

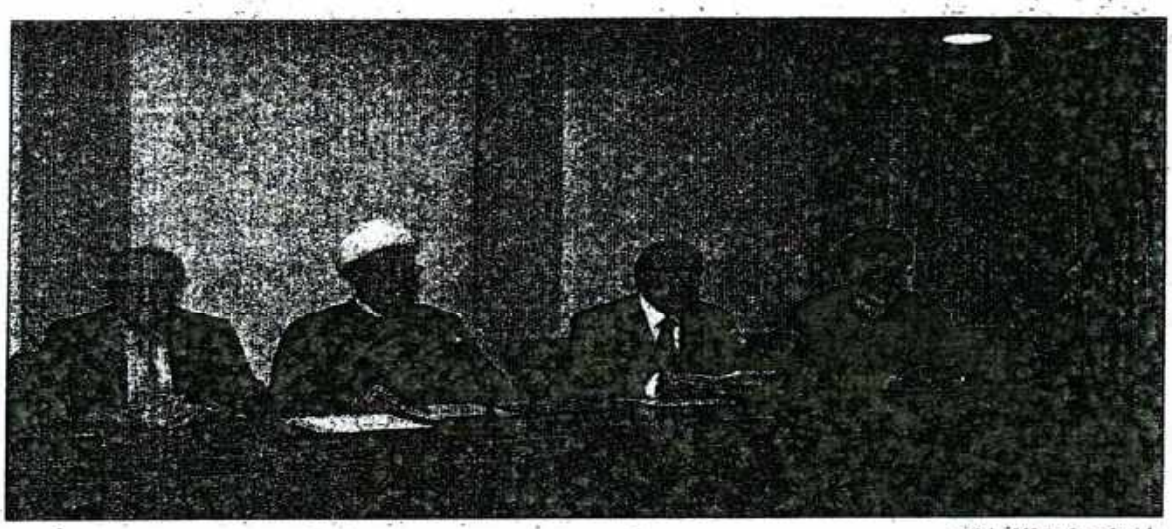

طربيه وصابر وقاقنيا شرح

وقع رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه ورئيس صندوق تعاضد القضاة الشرعيين والمذهبيين القاضي الشيخ حسين عواد بروتوكول تعاون بين الجمعية والصندوق في مقر جمعية المصارف وسط بيروت.

وكانت كلمة لطربيه تحدث فيها عن هدف البروتوكول، مشيرا إلى أنه «يندرج في سياق التأكيد المتجدد على اضطلاع القطاع المصرفي اللبناني بمسؤوليته المدنية والوطنية».

وأكد أن «البروتوكول جاء ليثبت مرة أخرى حرص جمعية المصارف والاسرة المصرفية على تحسين أوضاع القضاة وتعزيز القضاء في آن»، معتبرا أن «توقيع هذا البروتوكول يأتي استكمالا لبروتوكول - التعاون الذي دفعته الجمعية مع صندوق تعاضد القضاة».

وشرح أن «البروتوكول يمنح أعضاء هذا السلك القضائي قروضا مصرفية سكنية بالليرة اللبنانية بكفالة الصندوق المذكور وبفائدة مخفضة لا تتعدى 1.62 ٪.

وأمل أن «يسهم البروتوكول في تخفيف الأعباء الاجتماعية عن كاهل القضاة الشرعيين والمذهبيين وأن يساعدهم على تأمين أحد مقومات الاستقرار الاجتماعي».

أما القاضي الشيخ عواد فشكر لطربيه «موقفه الانساني والوطني الذي يعبر عن ثقافة إيمانية ويرى بالمال شخصية آلية ينظر اليه بما هو رمز للجهد والنشاط».

وبعد أن تحدث عن عقيدة المال وتطبيقاته في السور القرآنية، اعتبر ان «صناعة المال أهم من أنشطة الدولة الرسمية أو المجتمع أو المؤسسات الاهلية».

ولفت إلى أن «التوقيع على البروتوكول تأكيد على ما ورد في الدستور والقوانين»، موضحا أن «التوقيع جاء استنادا الى نفس الأسباب الموجبة التي وردت في البروتوكول الموقع مع صندوق تعاضد القضاة، وهو شكل من أشكال التعاون بين المجتمع والدولة».

وشدد على أن «مؤسسة القضاء واجب تعزيزها على كل قادر لأن تعزيز القضاء هو تعزيز للعدالة والاستقامة»، لافتا الى ان «القطاع المصرفي ظل مبعثا للطمأنينة لدى اللبنانيين والمستثمرين العرب والاجانب».

الأنوار
يومية سياسية عربية
الخميس ٢٠ حزيران ٢٠١٣

طربيه: القطاع المصرفي هو الثروة الحقيقية

الخميس,20 حزيران 2013 الموافق 11 شعبان 1434 هـ

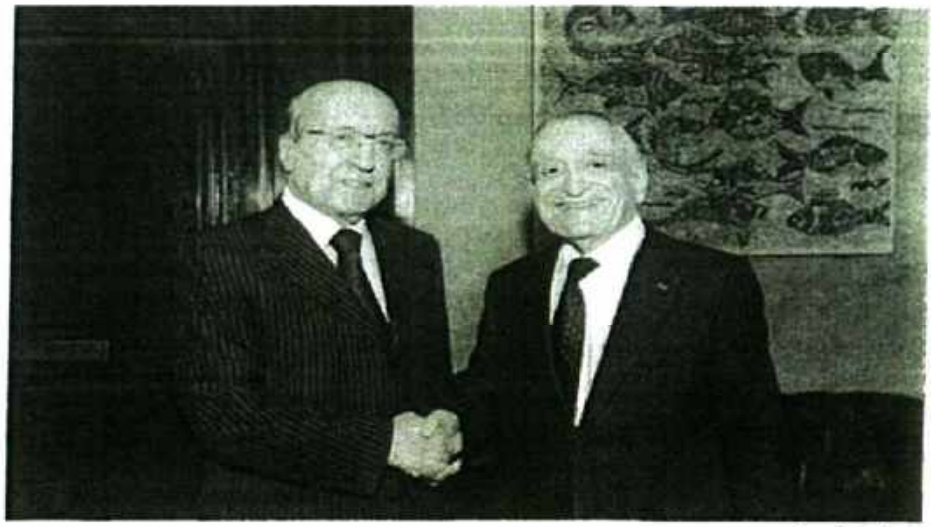

أقام رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك بيبلوس الدكتور فرنسوا باسيل مأدبة غداء تكريمية على شرف رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه وأعضاء مجلس الإدارة، في مطعم «لو مايون» – الأشرفية، شارك فيها الوزير السابق رئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار، ووزير الدولة مروان خير الدين وحشد من رؤساء مجالس إدارة المصارف اللبنانية ومدرائها العامين.

وألقى باسيل كلمة في المناسبة، قال فيها: «نفتخر ونعتزّ بأن جمعية المصارف مثال وقدوة في التلاقي الموضوعي الدائم حول أهداف مشتركة، تصبّ ليس فقط في صالح المساهمين وأصحاب الحقوق، إنما أيضاً وفي المقام الأول في صالح الاقتصاد الوطني، بقطاعيه العام والخاص، من خلال المساهمة في تمويل هذين القطاعين وتنشيط وتيرة النمو، كما من خلال المساهمة في إيجاد فرص عمل لائقة لعدد وافر من شباب لبنان وخريجي جامعاته».

وأضاف: «في ظل مناخ غير مؤاتٍ طوال السنوات الأخيرة، عملت جمعية مصارف لبنان برئاسة الدكتور جوزف طربيه، ونجحت برغم كل الصعاب في العبور بالقطاع وسط حقول من الألغام المزروعة من الداخل والخارج، وذلك أولاً بفضل تكافل أعضاء مجلس إدارة الجمعية وتفاهمهم وتعاونهم الدائمين، وبفضل مساندة الأسرة المصرفية جمعاء لتوجهات الجمعية ومواقفها الواضحة والسليمة ودعم أعمال أمانتها العامة بواسطة اللجان المتخصصة التي تستأهل منا كل ثناء وامتنان، إنما أيضاً وتحديداً بفضل ما يتمتع به الدكتور طربيه من حنكة وحكمة، ومن لباقة ولياقة وكياسة، ومن دماثة خلق، وحرص شديد على جمع الكلمة ورصّ الصفوف، وعلى اتخاذ المبادرات والتحرك الإيجابي كي تكون الجمعية على الدوام في موقع الفعل لا الإنفعال، وفي مراكز التأثير لا التأثر».

طربيه

من جهته، ردّ طربيه شاكراً الدكتور باسيل على مبادرة التكريم، وقال: «مع انتهاء ولايتنا، نحن مطمئنون بقدر ما تسمح به الظروف لأننا أمام قطاع رائد وقوي، هو أفضل ما في لبنان وأكبر من حجم الإقتصاد اللبناني، وهو الثروة الوطنية الحقيقية قبل النفط الموعود لأنه ثروة باليد».

كما تمنى أن تكون نهاية عهده في رئاسة جمعية المصارف «فرصة لتوافق جديد بين أهل القطاع».

النهار
الثلاثاء ٢٨ أيار ٢٠١٣

لا تردّدات مالية أو مصرفية لاهتزاز أمن الضاحية... طربيه: البلاد بحاجة إلى حكومة وإدارة فاعلة

أثار اضطراب الامن في الضاحية الجنوبية صباح الاحد، مخاوف اللبنانيين من تفلّت يطيح الاستقرار العام الذي صمد رغم الخروق المحدودة على الجبهة مع سوريا وانعكاساتها في الداخل. لكن المخاوف طالت ايضا المناخ الاقتصادي الذي بدأت مناعته تضعف تدريجا انسجاما مع طول أمد الازمة الاقليمية. فما هي انعكاسات الاضطراب الامني على المشهد الاقتصادي؟

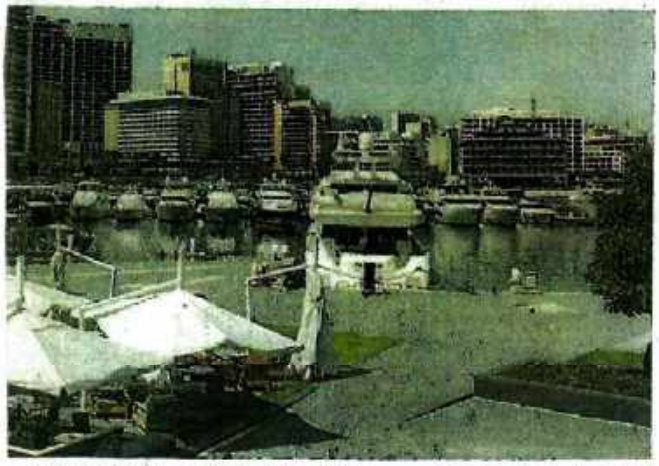

توقعات صندوق النقد بتحقيق نمو بمعدل 2 % في لبنان هذه السنة، متفائلة أكثر من الواقع.

فيوليت البلعة

يبدو واضحا دخول البلاد في حال جمود إثر اهتزاز أمن الضاحية، وخصوصا ان التسوية السياسية الكفيلة بضبط اي انفلات لم تعلن بعد. وعلى باب الموسم الصيفي، يتطلع اللبنانيون بأسف الى موسم يوشك على السقوط في محظور امني مستمر في توتره منذ نحو عام كامل، ولم يستحق بعد رفع قرار المقاطعة السياحية التي تفرضها دول الخليج العربي.

يستحيل الفصل بين السياسة والاقتصاد، وتحديدا بين الامن والاقتصاد. لذا، يعتبر رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه حادث اطلاق الصاروخين بالتطور الاجرامي المكشوف "لاحداث فتنة طائفية لن تحدث مهما تعاظمت المؤامرة، لان اللبنانيين رافضون لها ولا بيئة حاضنة لها". ورغم مأساوية الاوضاع، بقيت الاسواق المالية على استقرارها "مما يشير الى عدم تأثرها بالتطورات السلبية والسباق المحموم بين الامن والسياسة". وقال ان القطاع المصرفي يتابع بواقعية لم تعد تعتريها الدهشة او المفاجأة، التطورات في المشهد السياسي الداخلي الذي تميزه الحركة بلا بركة منذ مدة غير قصيرة، "مما يجرّ البلاد الى تجميد استحقاقات دستورية مهمة منها عدم اجراء الانتخابات النيابية في مواعيدها القانونية وعدم التوافق على قانون انتخابي جديد رغم رفض كل الفرقاء "وفقا لتصاريحهم" قانون الستين الموروث بمساوئه المتمادية". ويضاف الى الجمود في المشهد السياسي، التفجيرات الامنية التي تتصاعد وتيرتها وتنخفض نتيجة مساعي التطويق والتهدئة، بحسب طربيه.

ولان الترابط مباشر بين الاقتصاد والسياسة، أسف رئيس جمعية المصارف على الفرص الاقتصادية الضائعة التي فوّتها لبنان نتيجة الاداء السياسي المتعثر "الذي يتطلب العودة الى تفعيل المؤسسات وتأليف حكومة تمسك بالوضع في وقت نحن بأمس الحاجة الى ادارة فاعلة للبلاد".

الجمهورية
الاربعاء ١٥ ايار ٢٠١٣- العدد ٦٥٢

إطلاق خدمة تسديد الضرائب إلكترونياً

أعلنت وزارة المال وجمعية المصارف انهما ستطلقان قريباً خدمة تسديد الضرائب والرسوم الكترونياً (e-payment) عبر المصارف التجارية في احتفال أقيم في مقر الجمعية، في حضور وزير المال في حكومة تصريف الاعمال محمد الصفدي وعدد من مسؤولي الوزارة ورئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه.

وصف الصفدي إطلاق تسديد الضرائب إلكترونياً عبرَ الإنترنت بالخَطوة السبّاقة، معتبراً أنه قرار إصلاحيّ تحديثي يفتح في جوهره المجال أمام كلّ الإدارات والوزارات والمؤسسات العامة لتخطوَ معنا أولَ خطوة نحو الحكومة الإلكترونية". واشار إلى أن المستفيدين من تسديد الضرائب والرسوم الكترونياً هم "المكلّف والخزينة العامة والمصارف

خلال اللقاء (جوزف براك)

الدفع متاح على مدار الساعة وحتى في ايام العطل الرسمية

اللبنانية على السواء".

وأوضح أن "المصارف اللبنانية التي واكبت الحداثة جاهزة لتنفيذ عمليات التسديد الالكترونية عبر الانترنت، من خلال فتح حساب وحيد لدى كلّ مصرف يرغب في تقديم هذه الخدمة، يُسمّى الحساب التجميعي، حيثُ تتجمّع قيود الرسوم والضرائب التي يَستوفيها من حسابات زبائنه بموجب تحويلات الكترونية لمصلحة وزارة المال".

وأبرز أن "في إمكان المكلّف، من خلال هذه الخدمة، أنْ يسدّد ضرائبه الكترونياً على مدار الساعة وفي كل أيام السنة بما فيها أيام الاعياد". وشدّدَ على أنّ "الأنظمةَ المستعملة لإطلاق هذه الخدمة تُحافظ على سرية المعلومات الالكترونية المتعلقة بها وتمنع أيّ طرفٍ خارجيّ من الإطلاع عليها".

وأعلن الصفدي أن "مذكرة تفاهم ستوقّع مع المصارف الراغبة بتقديم هذه الخدمات لعملائها، لتصبح خدمة الدفع الالكتروني، تتم بطريقتين: إما عبر تحويل مصرفي من الحساب المصرفي الالكتروني للمكلف إلى حساب وزارة المال، أو بالتسديد الكترونياً بواسطة بطاقة الائتمان من خلال الموقع الخاص بوزارة المال: www.finance.gov.lb.

طربيه

من جهته، أثنى طربيه على جهود الوزير الصفدي وفريق عمله في الوزارة "في اتجاه التحديث والتطور، في هذه الظروف الصعبة والدقيقة التي يشهدها وطننا".

ولفت الى انه "في عصر ثورة التواصل التي نشهدها، نرى عميل المصرف يقوم بمعاملاته المصرفية عن بعد، أو من هاتفه الجوال، أو في مطار من مطارات العالم"، مشيراً الى ان "المطلوب منا كمصارف هو مواكبة سريعة للعصر واستحداث اجراءات آمنة وحصينة للعمليات المصرفية المتنوعة. وإنطلاقاً من هذا الواقع، واكبنا في جمعية مصارف لبنان، وزارة المالية في مشروعها المتعلق بعمليات دفع الضرائب والرسوم الكترونياً e-payment".

واوضح انه "بموجب اجراء الدفع الالكتروني هذا، يمكن للمكلّف اللبناني دفع الضرائب المتوجبة عليه بصورة الكترونية، لدى أي من المصارف التي تتعاقد معها وزارة المالية، وذلك على مدار الساعة وكافة ايام السنة، بما فيها الآحاد والعطل الرسمية".

وشرح طربيه آلية الدفع الالكتروني على النحو الآتي "يدخل المكلف إلى حسابه الخاص على صفحة مصرفه الإلكترونية ويختار المعاملة التي يود تأدية ضريبتها إلكترونياً ويتمّ تحويل المبلغ من حسابه الخاص إلى حساب وسيط باسم الخزينة اللبنانية Transit Account وفي نهاية يوم العمل يتمّ تحويل المبالغ المجمعة في هذا الحساب الـ Transit Account إلى حساب الخزينة في مصرف لبنان."

واوضح ان "لهذه الآلية الجديدة فوائد كثيرة أهمها:

– تأمين دخول سريع للضرائب الى الخزينة العامة.

– تخفيف الضغط على موظفي وزارة المالية والادارات العامة في التحصيل الضريبي، وذلك بالانتقال الى الدفع الالكتروني عبر الانترنت.

– تسهيل أمور المكلّفين في حال تواجدهم خارج البلاد في الوقت المتوجب عليهم تأدية الضريبة.

– الحد من إستعمال الورق والبريد وتحسين صورة وزارة المالية في تحصيل الضرائب الكترونياً.

– تسهيل أمور المستثمرين عن طريق تحسين مناخ الأعمال والتعامل مع الدولة في لبنان.

– تعزيز الشفافية والمساءلة في معاملات واجراءات الادارة العامة".■

THE DAILY STAR
LEBANON

May 14, 2013

Lebanese banks tout compliance with money-laundering laws

Head of Bank Association Joseph Torbey, center right, receives U.S. ambassador to Lebanon Maura Connelly in Beirut, Monday, May 13, 2013. (The Daily Star/Hasan Shaaban)

BEIRUT: United States Ambassador to Lebanon Maura Connelly paid a visit Monday to the headquarters of the Association of Banks in Lebanon where she was briefed by her hosts about the measures adopted by Lebanese banks to combat money laundering.

The president of ABL, Joseph Torbey, told Connelly that Lebanese banks were prudently and carefully abiding by all the rules and laws to fight money laundering and have taken appropriate measures to tighten banking supervision.

"Our meeting takes place today in circumstances of great tension in our region, where 'Arab Countries in Transition,' as the IMF calls them, are witnessing significant changes on all levels: political, social, economic and humanitarian. In the neighboring country, Syria, the fiery situation, as you well know, enters every day a more complicated phase," Torbey said.

He added Lebanon was under pressure politically and economically.

"By the same token, our banking sector operates in a challenging environment that requires from us a high degree of professionalism. We are facing these challenges with great insight, wisdom and a strong will to go forward in these times of uncertainty," Torbey explained.

"In all circumstances, our Lebanese banking sector has successfully demonstrated resilience to crisis which has earned us the trust of the international community as being a healthy and safe banking sector."

He indicated that the ABL delegation recently held successful talks in Washington and New York with U.S. officials who were briefed about the measures Lebanese banks have adopted to ensure that no money laundering takes place.

Last month U.S. authorities designated two Lebanese exchange firms, Kassem Rmeiti & Co. For Exchange and Halawi Exchange Co., as money laundering concerns, while the Lebanese Canadian Bank was blacklisted and subsequently dismantled two years ago.

المستقبل

١٤ أيار ٢٠١٣

كونيللي تبلغ المصارف ارتياح واشنطن لالتزامها العقوبات.. وطربيه يدعو لانضباط مالي

من جديد، تلقى القطاع المصرفي اللبناني ثناءً اميركياً على تعاطيه مع العقوبات المفروضة على كل من سوريا وايران والتزامه كل القرارات الصادرة عن مصرف لبنان في هذا الاتجاه. وهو في المقابل، طمأن مجددا الادارة الاميركية التزامه القوي بالامتثال لكل القرارات الدولية، ودعا الحكومة اللبنانية الى ان تظهر انضباطا ماليا وان تعمل على خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة لبلوغ معدلات النمو الطبيعي.

هذا ملخص ما دار في الاجتماع الذي جمع امس رئيس واعضاء جمعية مصارف لبنان بالسفيرة الاميركية مورا كونيللي في مقر الجمعية.

وقالت مصادر مصرفية لـ"المستقبل" ان كونيللي ابلغت الجمعية بان الزيارة التي قام بها وفدها الى الولايات المتحدة في شباط الماضي لقيت صدى طيبا لدى مؤسسات القرار المالي، وجددت ثناء الادارة الاميركية على اداء القطاع المصرفي اللبناني لجهة التزامه العقوبات المفروضة على سوريا وايران، والتزامه كل ما يصدر عن مصرف لبنان.

من جهته، رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ابلغ السفيرة الاميركية بان القطاع المصرفي اللبناني يعمل في ظل بيئة ملبئة بالتحديات التي تتطلب منه درجة عالية من الاحتراف، واكد لها ان القطاع المصرفي اللبناني يواجه هذه التحديات بحكمة وإرادة قويتين للمضي قدما في مرحلة عدم اليقين التي تمر بها المنطقة.

اضاف طربيه: "اجتماعنا اليوم يأتي في ظروف صعبة كثيرا تمر بها منطقتنا، حيث ان الدول العربية التي تمر بمرحلة انتقالية - كما يقول عنها صندوق النقد الدولي - تشهد تغييرات كبيرة على جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية وفي الجوار، فان الوضع في سوريا يدخل كما تعلمون، كل يوم في مرحلة أكثر تعقيدا".

واشار طربيه الى انه "في هذا الاطار، فان بلدنا يواجه ضغوطا سياسية واقتصادية. كما ان القطاع المصرفي يعمل في بيئة ملبئة بالتحديات التي تتطلب منا درجة عالية من الاحتراف"، مؤكدا ان القطاع المصرفي يواجه هذه التحديات بـ"حكمة وإرادة قويتين للمضي قدما في هذه المرحلة من عدم اليقين".

وذكر طربيه كونيللي بان القطاع المصرفي اللبناني اثبت قدرته على مواجهة الأزمات بنجاح "وهو ما مكنه من كسب ثقة المجتمع الدولي باعتباره قطاعا مصرفيا صحيا وآمنا". كما ذكرها بان القطاع المصرفي اللبناني لا يزال يشكل العمود الفقري للاقتصاد ويعمل كشريك استراتيجي من اجل لبنان حر وديموقراطي، وذلك بسبب انفتاحه على العالم وتواجده في اكثر من ٣٢ بلدا وادارته لاكثر من ١٥٨ مليار دولار تمثل ٣،٥ اضعاف الناتج المحلي الاجمالي.

واذ عرض للقاءات التي قام بها وفد من جمعية مصارف لبنان عندما زار الولايات المتحدة في شباط لمناسبة يوم اسواق رأس المال في نيويورك، جدد طربيه لسفيرة الاميركية التزام المصارف القوي بالامتثال لكل القرارات الدولية، وشدد على الدور الاستراتيجي الذي يلعبه القطاع المصرفي في تعزيز علاقات لبنان الاقتصادية بالولايات المتحدة والترويج للاستقرار السياسي والاقتصادي، وسط منطقة غير مستقرة. واوضح لها ان رد فعل المسؤولين الاميركيين على زيارة الوفد اللبناني كانت مشجعة للغاية.

وقال: "في ظل الوضع الراهن في بلدنا وفي المنطقة، والى ان يتسنى لنا الاستمرار في دعم الاقتصاد، لذا نحن نؤيد بقوة التوصيات الواردة من صندوق النقد الدولي مع لبنان - تقرير المادة الرابعة، والتي تحض الحكومة اللبنانية على تنفيذ إصلاحات البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال. يجب على الحكومة اللبنانية أيضا ان تظهر انضباطا ماليا وان تعمل على خفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنوات المقبلة، لبلوغ معدلات النمو الطبيعي".

وتوجه الى كونيللي بالقول: "ان قطاعنا المصرفي يستحق الدعم المستمر من المجتمعات الدولية ومن الولايات المتحدة نظرا للدور المحوري الذي تقوم به مصارفنا في الحياة الاقتصادية والوطنية. استنادا إلى القيم العظيمة التي نتقاسمها والتاريخ الطويل من التعاون والتآزر، نحن نتمنى أن نرى علاقاتنا الى مزيد من التطور لتحقيق المنفعة المتبادلة من لبنان والولايات المتحدة".

النهار

السبت ١١ أيار ٢٠١٣

طربيه والسفير المغربي ناقشا التعاون: القطاع المصرفي مرتاح الى التعامل

تنشط الحركة في اتجاه جمعية المصارف في الفترة الراهنة، إذ في انتظار زيارة السفيرة الأميركية في بيروت مورا كونيللي مقرّ الجمعية، عند الثانية عشرة ظهر الإثنين المقبل، على أن تجتمع برئيس الجمعية جوزف طربيه وأعضاء مجلس الإدارة، بحث طربيه في حضور الامين العام للجمعية مكرم صادر، وسفير المغرب علي اومليل خلال زيارته مقر الجمعية، في سبل تعزيز التعاون المصرفي اللبناني – المغربي، "ولا سيما في القارة الإفريقية التي تضم جاليات لبنانية كبيرة ومؤثرة، مما يشجّع على مزيد من الانتشار المصرفي اللبناني، ويمكن أن يتمّ ذلك عبر مشاركات وتحالفات بين القطاعين المصرفيّين اللبناني والمغربي" وفق بيان اصدرته الجمعية.

كذلك تطرق البحث إلى تبادل الزيارات والخبرات بين المصرفيين اللبنانيين والمغربيين "بما ينشّط التعامل المصرفي بين البلدين واستطراداً التعاون الاقتصادي، باعتبار أن المصارف هي قاطرة النمو وأن توسع أعمالها يخدم رجال الأعمال في البلدين وفي القارة الإفريقية".

واستوضح السفير المغربي من رئيس الجمعية "نتائج الزيارة التي قام بها وفد الجمعية الى الولايات المتحدة حيال التعاون مع القطاع المصرفي الأميركي". وأكد طربيه أن "القطاع المصرفي اللبناني مرتاح الى التعامل في الأسواق الدولية، ولا سيما في السوق الأميركية، كونه ملتزماً جميع الإجراءات الدولية وأصول العمل المصرفي السليم".

من جهة اخرى، يعقد وزير المال محمد الصفدي في حكومة تصريف الاعمال ندوة في مقر الجمعية، الخامسة عصر الثلثاء المقبل، يعرض خلالها قرار وزير المال 432/1 تاريخ 22-3-2013 وتعديلاته في ما يتعلق بعمليات دفع الضرائب والرسوم إلكترونياً، المنشور في الجريدة الرسمية العدد 13 بتاريخ 28-3-2013.

L'Orient LE JOUR

Vendredi, 10 mai 2013

Forum économique arabe : la région doit confronter les défis, selon Mikati

Le Premier ministre sortant, Nagib Mikati, entouré de responsables des organismes économiques. Photo Hassan Assal

« Nous avons la conviction que nos pays respectifs ont maintenant besoin de déclencher un printemps économique arabe, basé sur le renouvellement, la confrontation des défis économiques et la levée des obstacles sur le plan du libre-échange », a affirmé hier le Premier ministre sortant, Nagib Mikati.

Cette déclaration est intervenue à l'occasion de l'inauguration de la 21e édition du Forum économique arabe, qui s'est tenue à l'hôtel Phoenicia, à Beyrouth. Cet événement était organisé par le groupe al-Iktissad wal Aamal, en coopération avec la Banque du Liban (BDL), l'Association des banques (ABL), l'Union des Chambres de commerce (UCCIA) et la Société financière internationale (IFC), un groupe de la Banque mondiale (BM).

Plus de 600 ministres, investisseurs et diplomates en provenance de 23 pays, dont le Liban et les pays arabes, ont assisté à ce rendez-vous, qui se terminera aujourd'hui. Parmi les participants, M. Mikati, le gouverneur de la BDL, Riad Salamé, le président de l'UCCIA, Mohammad Choucair, le PDG d'IDAL, Nabil Itani, ou encore le président de l'ABL, Joseph Torbey.

Dans les détails, le Forum économique arabe s'est penché cette année sur trois grands volets, avec un accent particulier sur les découvertes de pétrole et de gaz au Liban. Le secteur bancaire arabe face aux changements et les défis géopolitiques et économiques auxquels font aujourd'hui face les investisseurs de la région figurent également parmi les principaux sujets traités.

الاقتصاد والاعمال
نيسان/ ايار ٢٠١٣

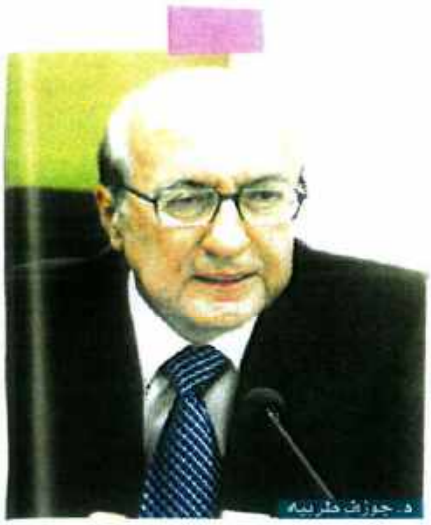
د. جوزف طربيه

رئيس جمعية مصارف لبنان

إنه وقت الحذر وتقوية المراكز المالية

حاوره علي زين الدين

د. جوزف طربيه هو على اطلاع واسع على القطاع المصرفي وما يحيط به من مخاطر في هذه المرحلة من خلال موقعه المثلث الابعاد لبنانياً وعربياً ودولياً. فهو رئيس جمعية مصارف لبنان، ورئيس اللجنة التنفيذية في اتحاد المصارف العربية، ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

ومن خلال قراءته للهوية الإقليمية للقطاع المصرفي اللبناني حرصت "الاقتصاد والأعمال اللبنانية" على محاورة رئيس جمعية المصارف ليتحدث عن المخاطر الداخلية، وليلقي نظرة على الأسواق الخارجية ولاسيما سورية ومصر والعراق وقبرص.

يقول د. **طربيه** إن المنطقة العربية تمّر في حالة إرباك لا سابق لها، تركت انعكاسات مختلفة الأشكال على معظم الدول العربية القريبة والبعيدة، وبخاصة على دول الجوار السوري، لبنان والأردن والعراق، تضاف إلى ذلك عناصر التأزيم الداخلي في لبنان التي تظهره أحياناً وكأنه على حافة التفكك.

الحفاظ على الهوية

> ما تقييمكم للمخاطر العامة التي تتعرّض لها المصارف داخل لبنان وفي دول الانتشار الخارجي ؟

إستطاعت مصارف لبنان تحييد نفسها بنجاح عن محاور الصراع السياسي وكذلك مقاربة التراجع الاقتصادي بحنكة وحذر وإدراك عميق بفن إدارة المخاطر. ويشتد التحدي أمام المصارف اللبنانية بإعتبار ان الوضع اللبناني يقع في عين العاصفة الاقليمية حتى وإن أفلحت الجهود المحلية والدعم الاقليمي والدولي في حفظ الاستقرار النسبي وتحييد ساحته عن الصراع المباشر. بالتأكيد لبنان معني بما يحصل كما هو معني بنتائجه مستقبلاً، وربما يكون من بين الدول الأكثر تأثرا نظراً لاعتبارات جيوسياسية مهمة. فلبنان مشدود ومرتبط بالأزمات المنفجرة حوله، وخصوصاً بالازمة السورية نتيجة عوامل ومصالح مشتركة ومتشابكة ومعقدة من جغرافية وتاريخية وسياسية واقتصادية، فضلاً عن حقيقة واقعة أن لا حدود برية صالحة لبلدنا سوى الحدود السورية كممر اساسي الى الخارج بما فيه التجارة والتصدير والترانزيت وجزء من الحركة السياحية الوافدة.

وفقاً لهذا التوصيف الوجيز، يمكننا مقاربة تقييم الوضعية المصرفية بايجابية واقعية حيث كان الأداء جيداً خلال السنتين السابقتين رغم ارتفاع درجة المخاطر المحيطة بالقطاع. ففي سوقه الرئيسية انحدر متوسط النمو الاقتصادي من متوسط 8 في المئة الى متوسط 2 في المئة بينما نجح القطاع في تسجيل متوسط يزيد على 8 في المئة في كل المؤشرات الأساسية، كذلك نجح في الحفاظ على هويته الاقليمية التي اكتسبها بجهود محترفة مشهودة منحته من جهة هامشاً عريضاً لتنويع اسواقه ومصادر اصوله وأعماله وربحيته، انما وضعته أيضاً من جهة أخرى في قلب أي حدث مؤثر يجري في أي سوق يتواجد ويعمل فيها.

سياسات حذرة

وإذا كانت الأحداث تتسارع حولنا والمشهد يتغير بسرعات قياسية، فهذا الواقع يلزمنا باعتماد سياسات حذرة: ادارة كفوءة ومرنة لجانبي الموجودات والمطلوبات، تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، توجيه التمويل للنشاطات المنتجة والمساهمة بإعادة تشييط المؤسسات المتضررة ولاسيما وأن البنك المركزي يضخ سيولة مهمة لتنشيط الأسواق والقطاعات والحاجات المالية للأفراد، سياسات المصارف يجب أن تكون مدروسة بعناية في هذه الفترة، كما ينبغي تعزيز سياسات التحصين وتقوية المراكز المالية.

لدينا ما يلزم من الكفاءات والخبرات والمهارات لادارة التعامل مع فترة عدم الإستقرار التي يمر بها لبنان والمنطقة، لكننا نحتاج فعلاً الى يد الدولة والسياسيين للتعاضد ومنع تفاقم الاوضاع الداخلية. ولنقل الأمور بصراحة: اذا كان لقبرص واليونان واسبانيا وسواها اتحاد أوروبي ينقذ اقتصاداتها ومصارفها، واذا كان للمؤسسات الاستراتيجية الأميركية ادارة وأكبر اقتصاد في العالم يسعفانها، فليس أمام لبنان سوى قلب المعادلة حيث تشكل المصارف درع الاقتصاد وقاطرة نموه، وهي المصدر شبه الوحيد غالباً لتمويل الدولة والاقتصاد معاً في الأيام العجاف والسمان.

العجز والهدر إلى أين؟

> كيف يمكن للمصارف الاستمرار في تمويل الحاجات المالية للدولة ؟

حسن أننا في فترة تأليف حكومة جديدة لنعيد التأكيد، كجمعية مصارف وكهيئات اقتصادية، ان ادارة الاقتصاد الوطني، والمالية العامة جزء منه، ليست شأناً حكومياً خالصاً بل هي مسؤولية وطنية مشتركة تتفاعل فيها كل أطراف العمل والانتاج. فالأحادية في المعالجة ليست غير مجدية فحسب، بل هي مؤذية في الغالب. هذا ما جربناه في محطات كثيرة كان آخرها مسألة سلسلة الرتب والرواتب، وهذا ما نتكرر تجربته في ادارة الدين العام.

فالمصارف، بوصفها حاملة لجزء وازن من الدين العام ومثلها البنك المركزي معنيان بتوصيف الحالة والمساهمة في اقتراح الدواء الأنسب، ولا يعقل في ظل ما نشهده من تعثر بلدان أكثر استقراراً وبلوغ بعضها حدّ الافلاس أن نتغاضى عن تغييب الموازنة العامة منذ العام 2006، ولا من منطلق يبرر فتح باب الانفاق على مصراعيه ومنح المكرمات وغض البصر عن الفساد والهدر، وفي المقابل نلجأ الحكومة الى زيادة

الأعباء الضريبية على الناس وعلى المؤسسات. هذا وضع شاذ طالما حذّرنا ونحذّر مجدداً من مغبة مواصلته.

نحن كمصارف نقيّم الملف المالي للدولة كأي ملف ائتماني. نحن نستعمل أموال المساهمين والمودعين في التمويل وحين نوجهه الى أي قطاع يجب ان ننظر أولاً في قدرة العميل على الاستخدام الصحيح الذي يؤمن سلامة الاموال وسداد الاقساط والاصول في مواعيدها، وأي انحراف في سلوك العميل يؤثر حكماً في قرارنا التمويلي.

بناء على ما تقدّم، عملنا دائما مع جميع الحريصين على مصلحة الإقتصاد الوطني، من أجل اجتراح الحلول التي تحافظ على متانة الإقتصاد الوطني وعدم تعريضه إلى أي اهتزاز ولاسيّما في الوقت الذي نرى إقتصادات من كبرى الإقتصادات العالمية تواجه خطر السقوط، كما نقوم كقطاع بكل ما يمكن عمله لإنهاض لبنان واقتصاده وجذب الاستثمارات والرساميل إليه، وخلق فرص العمل الجديدة لاستيعاب الأجيال الطالعة، والتخفيف من هجرة الشباب ونزف الأدمغة.

وقد أكدنا، كهيئات اقتصادية، لكل المسؤولين الذين التقيناهم اننا لسنا ضد الحقوق المعالية وضرورة تحسين الظروف المعيشية، لكننا نرفض أي قرارات غير مدروسة على غرار القرار الخاص بسلسلة الرتب الذي اتخذته الحكومة، كونه لا يتوافق مع أي خطط إصلاحية ينبغي على الحكومة القيام بها في العديد من القطاعات التي تشكل أعباءً على الدولة، أو مصدراً للهدر.

قبرص: قصة غير مسبوقة

كيف يتم التعامل مع أزمة قبرص وخطة المعالجة الاوروبية ؟

هذه قصة مؤسفة وغير مسبوقة لا تمس الوضع القائم في الجزيرة فقط ، بل تتعداها الى كافة دول الاتحاد الاوروبي. ما من سابقة في تاريخ اقتصاد حر معاصر ومنفتح تقوم فيه الدولة بمصادرة ودائع الناس لمعالجة فجوة مالية تسببت هي بحدوثها عبر غياب الضبط والرقابة وسوء تطبيق المعايير المحاسبية والرقابية. الوضع أشبه بعمليات التأميم التي جرت في اربعينات وخمسينات القرن الماضي وتسبب بتدمير اقتصادات فاعلة وانهيارات اجتماعية وانغلاق مؤذ على الذات ، وأنتجت بالمحصلة تخلفاً اقتصادياً وتنموياً في البلدان التي حصلت فيها.

الخطورة ليست في الإجراء العقيم وحده ، بل في إمكانية استنساخه مستقبلاً كوصفة للدول الفاشلة. والأخطر، أن مرجعية الخطوة تعود لثاني أكبر اقتصاد عالمي، أي الاتحاد الاوروبي. من هنا فقد سارعنا من موقعنا كرئيس للاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الى تحذير السلطات المعنية في قبرص من المساوىء المترتبة على تطبيق هذه الخطة الاوروبية المثيرة للجدل والقاضية بفرض ضرائب على الودائع المصرفية في جميع المصارف العاملة في الجزيرة. وأكدنا ان تدبير فرض رسم على الودائع من شأنه تدمير مركز قبرص المالي والتسبب بهجرة المصارف العربية والدولية للجزيرة، وربما كنا من بين المساهمين في تفيير محتوى الخطوة في مجلس النواب القبرصي لحصر تحميل الاضرار للمصارف القبرصية المتعثرة وليس للقطاع المصرفي بكامله الناشط في قبرص والذي يضم عشرات المصارف الدولية والعربية واللبنانية.

وأودّ أن أؤكد في هذا المجال أن لا تأثيرات مباشرة حتى الآن على المصارف اللبنانية، انما لا نخفي قلقنا من توجهات المعالجة، لذا فإننا وممثا ادارات فروع المصارف العربية تنظر وتراقب سلوك السلطات القبرصية في هذه المرحلة، وقد طلبنا بصراحة ووضوح عدم شمول هذه الخطة المؤذية الودائع المدرجة في فروع البنوك العربية، باعتبار ان هذه الفروع سليمة من الناحية المصرفية وضامنة لودائع عملائها من جانب مراكزها الرئيسية، ومن غير الجائز تحميلها اعباء اعادة رسملة المصارف القبرصية المتعثرة التي يجب ان تتحملها تلك المصارف والدولة القبرصية.

سورية، مصر، العراق

ما تقييمكم لوضعية انتشار المصارف اللبنانية في الاسواق المضطربة : سورية، مصر، العراق ؟

لا شك ان المخاض الذي تمر به بعض دول المنطقة في ظل حركة التغيير التي طاولت أنظمة ومنظومات سياسية وقانونية واقتصادية، يؤثر على حركة المصارف اللبنانية وأنشطتها. فالمصارف منخرطة في اقتصادات هذه الدول، تؤمن منها مواردها المالية على شكل ودائع واستثمارات وتعيد ضخها قروضاً وتمويلات للأفراد والشركات.

ورغم التشابه في مسارات التغيير، فإننا لا نأخذ الأمور بالجملة. لكل سوق تطوراتها وخصوصياتها، كما ان انتشار مصارفنا يختلف بين سوق وأخرى. نحن نتابع كل التطورات في كل الاسواق، لكننا نولي اهمية خاصة واستثنائية لما يجري في سورية نظراً لهول الاحداث الجارية وحجم الدمار فيها من جهة، ونظراً لتشابك العلاقات الاقتصادية وعمقها وشموليتها من جهة موازية.

المصارف استوعبت تأثيرات الأزمة على وحداتها العاملة في سورية

بالنسبة للمصارف، لا يقتصر تعاملنا مع السوق السورية على الوحدات السبع الموجودة فيها. لدينا شبكة علاقات اقتصادية، ولطالما كان لبنان مستقراً أو ممراً مالياً ومصرفياً لكبار رجال الأعمال والمال السوريين وشركاتهم في الداخل السوري وعبره وخارجه.

حالياً، يمكن التأكيد ان المصارف اللبنانية الأم استوعبت كامل تأثيرات الأزمة على وحداتها العاملة في سورية، وذلك عبر اجراءات علاجية وتحوطية معاً . فقد عملت المصارف، بالتنسيق مع البنك المركزي، على اعادة تقييم كامل محافظها الائتمانية، فأوقفت عمليات التسليف الجديدة الا في حدود ضيقة للغاية واقتطعت مخصصات كافية ناهزت الـ 500 مليون دولار لتغطية العمليات السابقة، علماً أن جزءاً مهماً من هذه العمليات لم يبلغ مرحلة التعثر أو الامتناع عن سداد الأقساط. كما عملت هذه المصارف على تقليص انشطتها وأعمالها بشكل متدرج لتصل الى الحدود الدنيا ما أفضى طبيعياً الى تقلص اصولها المجمعة الى نحو 4 مليارت دولار، أي ما يوازي أقل من 3 في المئة من اجمالي اصول القطاع المصرفي اللبناني، ما يعني انه تم استيعاب المشكلة ولا نتوقع أي تداعيات مستقبلية لا على المصارف المعنية ولا على القطاع ككل، بل يمكن ترقب الأفضل بعد عودة الاستقرار الى هذه السوق المهمة .

أما بالنسبة الى مصر، فإنها لا تزال في مرحلة المخاض ونأمل أن يفضي الى استقرار قائم على دستور جامع وتداول السلطة وفقاً لخيارات الناس. ما يهمنا أيضاً التشريعات المالية في العهد الجديد وتحديد قانوني صريح لطبيعة القطاع المصرفي وأنشطته ودور البنك المركزي والسلطات المالية المعنية. لا نعتقد ان المخاطر مرتفعة في هذه السوق لكن الاستنزاف المتواصل لاحتياطات العملات الصعبة يمكن أن يسبب زيادة في الضغوط على الأسواق المالية والنقدية، ونعتقد ان السلطات المعنية تعي هذا الأمر وتسعى إلى معالجته.

في العراق، الأمور جيدة رغم ملامح عودة الاضطرابات الداخلية. هذا البلد لا يزال في مرحلة تحول كبيرة تحمل أحياناً بعض الأحداث المأساوية، انما الاقتصاد العراقي مؤهل لنهوض قوي بعد تعزيز الاستقرار مدعوماً بثروة نفطية ضخمة. وقد لمسنا من خلال لقاءات متعددة بمسؤولين عراقيين من مستويات مختلفة ترحيبهم بقدوم المصارف اللبنانية ورغبتهم في إرساء تعاون مالي ومصرفي واسعين .

الجمهورية
السبت ٢٧ نيسان ٢٠١٣- العدد ٦٤٠

طربيه : قناعة عالمية بنظافة المصارف اللبنانية

أوضح رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه أن "الإجراءات الأميركية الأخيرة تناولت في اتهامها شركتي صيرفة، لكنها لم تتعرض للقطاع المصرفي اللبناني لا من قريب ولا من بعيد، لأن الموضوع مستقل عن المصارف اللبنانية التي حصّنت نفسها منذ مدة طويلة من خلال اعتماد أفضل التدابير لمكافحة تبييض الأموال، والإبتعاد عن كل العمليات غير الواضحة التي من شأنها إلقاء الشكوك حول العمل المصرفي في لبنان".

وقال طربيه انه "من خلال تعاطينا المستمر مع السلطات المالية الدولية، سواء وزارة الخزانة أو البنك الإحتياطي الفدرالي الأميركي والإتحاد الأوروبي أو المسؤولين الكبار في مراكز المال الدولية التي لها علاقة بعمليات المصارف اللبنانية، أظهرنا الكفاءة التي يتمتّع بها القطاع المصرفي في لبنان، على رغم التحديات التي يواجهها، ولا سيما بالنسبة إلى لوائح العقوبات التي تصدر من وقت إلى آخر من المرجعيات الخارجية. وأصبحت هناك قناعة عامة سائدة في العالم بأن القطاع المصرفي اللبناني نظيف وسليم والتعاطي معه مأمون، لذلك فإن العمليات المالية الخاصة بزبائن المصارف، مسهّلة داخلياً وخارجياً، كما أن قطاعنا المصرفي لديه علاقات مميزة تاريخية مع أهم المصارف العالمية التي تحترم كفاءة أدائه وسلامة أساليبه وطرق عمله".

أما بالنسبة إلى كيفية التعامل مع الإجراءات الأميركية الأخيرة في حق شركتي "رميتي" و"حلاوي" للصيرفة، اوضح طربيه انه "في مقابل الإتهامات المحددة الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية، لا بد من أن يمارس أصحاب هاتين الشركتين الدفاع عن أنفسهم من خلال إجراءات قانونية يتيحها لهم القضاء الأميركي الذي يفسح المجال لكل من له ادّعاء أو دفاع، لإظهار الحقيقة. فاللجوء إلى القضاء هو الأمر المشروع والطريق السليم لدحض أي تهمة".

تعاطي قطاع المصارف مع بيوت الصيرفة محدود جداً

وأشار في المناسبة، إلى أن "التعاطي بين القطاع المصرفي وبيوت الصيرفة في لبنان، أصبح محدوداً جداً، نتيجة الإجراءات التي فرضها لبنان وتلك التي هي قيد الإعداد من خلال مجلس النواب، لجهة العمليات النقدية التي من المفترض أن تخضع لرقابة متشدّدة، لا بد لدور الصيرفة من أن تتبعها بصورة دقيقة حماية لنفسها". ■

طربيه .امام المتهمين القضاء للدفاع عن انفسهم

الثلاثاء ٢٣ نيسان ٢٠١٣

طربيه: الإجراءات الأميركية لم تتعرّض لقطاعنا المصرفي

بعد يومين على اتهام وزارة الخزانة الاميركية شركتي صيرفة لبنانيتين بتبييض أموال لمصلحة "حزب الله"، كان لرئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه توضيح اعقب بيانا صدر عن نقابة الصرافين في لبنان. فأكد طربيه لـ"وكالة الانباء المركزية" أن الإجراءات الأميركية لم تتعرّض للقطاع المصرفي اللبناني لا من قريب ولا من بعيد، "لأن الموضوع مستقل عن المصارف التي حصّنت نفسها منذ مدة طويلة من خلال اعتماد أفضل التدابير لمكافحة تبييض الأموال، والابتعاد من كل العمليات غير الواضحة التي من شأنها إلقاء الشكوك حول العمل المصرفي في لبنان".

وعن كيفية التعامل مع الإجراءات الأميركية الأخيرة في حق شركتي "رميتي" و"حلاوي" للصيرفة، رأى طربيه انه لا بد من أن يمارس أصحاب الشركتين حق الدفاع عن أنفسهم عبر إجراءات قانونية يتيحها القضاء الأميركي الذي يفسح المجال لكل من له ادّعاء أو دفاع، لإظهار الحقيقة. "فاللجوء إلى القضاء هو الأمر المشروع والطريق السليم لدحض أي تهمة". وأشار الى أن التعاطي بين القطاع المصرفي وبيوت الصيرفة في لبنان أصبح محدوداً جداً نتيجة إجراءات فرضها لبنان واخرى قيد الإعداد في مجلس النواب وتتعلق بالعمليات النقدية التي من المفترض أن تخضع لرقابة متشددة. ولا بد لدور الصيرفة من اتباعها بدقة حماية لنفسها".

وقال طربيه إن القطاع المصرفي الذي يعمل ضمن الظروف الدقيقة، "أصبح متمكناً جداً وأفضل من أي قطاع مصرفي آخر، حيال كل الإجراءات والالتزامات التي يفترض بالمصارف متابعتها ومواكبتها لتبقى في مأمن عن أي إشكالات أو ملاحقات". وأشار الى أننا "تابعنا العام الماضي إجراءات متشددة اتخذت في حق مصارف دولية في الغرب، وخصوصاً من السلطات المالية الأميركية، مما يدلّ على وجود تشدد كبير يلحق بالعمل المصرفي والمالي".

الجمهورية
الجمعة ١٩ نيسان ٢٠١٣- العدد ٦٣٣

وفد المصارف عند سلام: التكليف أعطى ثقة للأسواق

سلام مستقبلا وفد جمعية المصارف (داللتي ونهرا)

بعد الهيئات الاقتصادية، جاء دور المصارف لكي تعرب عن دعمها لرئيس الحكومة المكلف، تمام سلام، من خلال زيارة قام بها وفد جمعية المصارف الى المصيطبة برئاسة جوزف طربيه الذي اعلن ان المصارف تمنح الرئيس المكلّف ثقتها الكاملة.

استقبل الرئيس المكلف تمام سلام في دارته في المصيطبة أمس وفد جمعية مصارف لبنان برئاسة جوزف طربيه الذي أكد بعد اللقاء عزم الجمعية على دعم التكليف الذي حصل عليه الرئيس سلام والذي جاء بعدد غير مسبوق من النواب. "كما اننا لمسنا أيضاً التأييد العربي والدولي الذي انعقد على شخص الرئيس سلام".

أضاف طربيه: إن جمعية المصارف والقطاع المصرفي بأكمله يمنح الرئيس المكلّف ثقته الكاملة التي ظهرت في الأسواق المالية منذ اليوم الأول للتكليف.

وإذ أكد طربيه على أن المهمة الأولى للحكومة هي إدارة العملية الإنتخابية، رأى أن أمامها أيضاً مهمة إدارة شؤون البلاد، لأن ليس هناك من وقت ضائع في حياة أي حكومة، وبالتالي، تمنينا على الرئيس سلام أن يحزم أمره ويأتي على رأس تشكيلة تعطي الثقة للبلاد ويعلّق عليها الآمال الكبرى لاسيما وأننا مقبلون على صيف واعد، كما لدينا مشاكل كبرى على صعيد ما يجري في المنطقة، وبالتالي، هذه الحكومة مسؤولة عن إدارة الشأن العام.

طربيه: لحكومة تواكب الصيف الواعد وتتصدى لمشاكل المنطقة

ونقل طربيه عن سلام طمأنته الوفد المصرفي، الى أنه سيكون على رأس تشكيلة تُرضي ضميره وهو غير مقيّد بأي قيود. ورداً على سؤال حول تأثير التأخر في تشكيل الحكومة على الوضع المالي في لبنان، قال طربيه: لن يؤثر ذلك إذا بقي الرئيس سلام يقوم بهذا التأليف لأن الإجماع على تكليفه وعلى شخصه قد أعطى ثقة، علماً أن إجراءات التأليف ستأخذ وقتها، ولكن في النتيجة لابد من أن يؤلف الحكومة لأن عدم التأليف هو المشكلة.

جمعية تجار البناء

ثم التقى سلام وفداً من جمعية تجار البناء برئاسة إيلي صوما الذي أشار إلى أن الزيارة كانت للتهنئة بالتكليف وتمنينا له التوفيق في تشكيل الحكومة، مؤكداً على دعم الجمعية للرئيس المكلّف لاسيما وان تسميته تركت إرتياحاً لافتاً على الوضع الإقتصادي تجلى في حركة العرض والطلب من الداخل والخارج وتحسّن وضع الإستثمار، وذلك كله نتيجة الصدقية التي يتمتع بها الرئيس سلام.

أضاف: تمنينا على الرئيس سلام أن نعقد معه إجتماعات بعد التكليف لنعمل على تسيير العجلة الإقتصادية ونضعه في أجواء مشاكل قطاع البناء.

وتمنّى صوما أن يتمكن الرئيس المكلّف من تأليف حكومة تكون "حكومة أوادم" لتتمكّن من القيام بالمهام التي حدّدها لها الرئيس المكلّف، وتتمكّن من إراحة البلد وتعيد الحياة للعجلة الإقتصادية، لاسيما اننا على أبواب صيف واعد.■

النهار

٢٢ آذار ٢٠١٣

السفير الفرنسي زار جمعية المصارف طربيه: نجحنا في جبه التحدي وتطبيق التدابير

المصارف اللبنانية أمّنت فعلياً استمرارية الدولة. (سامي عياد)

أكّد رئيس مجلس إدارة جمعية المصارف جوزف طربيه اثناء استقبال سفير فرنسا باتريس باولي في مقر الجمعية، "أن القطاع المصرفي نجح في جبه التحدّي بإظهار قدرته على اعتماد جميع التدابير الدولية المطلوبة وتطبيقها".

وقال في أثناء اللقاء: "إن لقاءنا هو تأكيد جديد على الرغبة في دعم القيم الكبرى المشتركة، المعزّزة بقوة العلاقات السياسية الثنائية وبدعم فرنسا المستمرّ للقرارات الدولية المدافعة عن سيادة لبنان. وهو دفاع يتزامن مع المساهمة في التنمية الإقتصادية لبلدنا، التي هي مهمّة تعكف عليها مصارفنا بعناية واهتمام، حرصاً على المساهمة في صنع السلام وترسيخ استقرار لبنان. وهنا يكمن أساس القيم الجوهرية التي تجمع بين لبنان وفرنسا".

ولفت الى أن القطاع المصرفي "ادى طوال تاريخه دوراً حاسماً في حياة البلاد الإقتصادية والسياسية. فعلى الصعيد الوطني، وإبّان الحرب التي عاشها لبنان بين 1975 و1990، أمّنت المصارف اللبنانية فعلياً استمرارية الدولة والسلطة العامة عبر إمداد الحكومة بالأموال اللازمة لمواصلة عملها، فيما كانت جباية الضرائب شبه معدومة. كذلك أمّنت المصارف للقطاع الخاص برامج تمويلية على النطاق الوطني. ثمّ ان القطاع المصرفي بما هو ركيزة حقيقية للإقتصاد الوطني ومحرّك لنموه، ساهم بفاعلية في مشاريع إعادة إعمار البلاد بغية أن تستعيد بيروت شهرتها كجوهرة الشرق الأوسط".

أضاف: "نتيجة انفتاحنا على الخارج ونشاط مصارفنا العاملة في 32 بلداً و111 مدينة عبر العالم، يدير قطاعنا المصرفي اليوم موجودات تزيد على 158 مليار دولار، اي ما يوازي 3,5 مرّات الناتج المحلي الإجمالي للبنان. ومن جرّاء ذلك، يواصل القطاع المصرفي العمل كشريك استراتيجي للدولة والإقتصاد الوطني، مساهماً بذلك في توفير الرفاه الإجتماعي وايجاد مزيد من فرص العمل في أصعب الظروف الدولية والإقليمية".

الجمهورية

الجمعة ٢٢ آذار ٢٠١٣- العدد ٦١١

طربيه: مليارا دولار كلفة «السلسلة»... وقد تُدمّر الإقتصاد

حذّر رئيس جمعية المصارف اللبنانية، جوزف طربيه، من الكلفة المرتفعة لسلسة الرتب والرواتب والتي تقدّر بحوالى مليارَي دولار، معتبرا انها قد تدمّر الاقتصاد. لكنه طمأن في المقابل، الى ان لا خطر من اية انتكاسة على مستوى سعر صرف الليرة.

طربيه وزمكحل خلال الندوة

ذكّر رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه بتحذير الهيئات الاقتصادية "من أي تدبير يدمّر الاقتصاد اللبناني، ولا سيما سلسلة الرتب والرواتب التي تكلّف سنوياً مليارَي دولار، والمصارف لا تستطيع أن تعطي أكثر لأن ربح القطاع في 2013 في حدود مليار و650 مليون دولار، لا تغطي كلفة السلسلة سنوياً ومعدلاتها التي تزداد سنوياً". ولفت إلى أن "المصارف موّلت الاقتصاد بـ44 مليار دولار وهو يتحمّل مخاطر حمل الودائع ومخاطر المؤسسات التي تعمل في ظروف أمنية غير مؤاتية نتيجة الأوضاع المستجدة في سوريا وتنعكس على لبنان".

وطمأن إلى "أننا لسنا معرّضين لأي نكسة نقدية لأن مصرف لبنان ساهر معنا على القطاع"، كما أن "ليس هناك من أزمات كبيرة والحالات الموجودة على صعيد المؤسسات لا تشكّل أي خطورة".

كلام طربيه جاء خلال طاولة مستديرة نظّمها تجمّع رجال الأعمال برئاسة فؤاد زمكحل، تحت عنوان "كيف يمكن للقطاع المصرفي اللبناني مساعدة الشركات في تخطّي الأزمة الاقتصادية؟"، بحضور رئيس جمعية شركات الضمان أسعد بيرزا، الوزير السابق عادل قرطاس، أعضاء الهيئة الإدارية للتجمّع، وحشد من رجال الأعمال ومصرفيين.

وأشار طربيه الى ان "القطاع المصرفي اللبناني أنقذ الاقتصاد الذي هو في أزمة ليست ناتجة عن النقص في التمويل وليس لتراجع قدرة مَن يدير المؤسسات والشركات، إنما بفعل الأداء السياسي الذي أدّى الى فقدان الثقة، وبالتالي الى تراجع الاقتصاد اللبناني. لذلك علينا معالجة كل المشكلات وليس الضغط على المصارف والمطالبة بخفض الفوائد، بل بالضغط على السياسيين للإهتمام بالوضع الاقتصادي، لأن مَن يضر في الاقتصاد يضر في السياسة".

ولفت الى إن "المصارف تلعب دور الوسيط وتدخّل مصرف لبنان لاتخاذ تدابير ووضع تسليفات بقيمة 2200

طلسنا معرّضين لنكسة نقدية لان مصرف لبنان ساهرٌ معنا

مليار ليرة لبنانية بفوائد مدعومة لتغطية مروحة كبيرة من القروض، كل الأخطار يتحمّلها المصرف أما في ما يتعلّق بشمول الدعم للأموال التشغيلية فهذا القرار يعود الى مصرف لبنان الذي يحدّد التوجّهات التي يستعمل بها الدعم". كما اعتبر أن "الأموال التشغيلية ليست مهمة المصارف وبالتالي، التسليف المدعوم ليس لمعالجة حالات التعثر".

وفي الختام، اكد طربيه انه يمكن دراسة ديون القطاع التجاري، كل حالة بحالتها، وشدّد على ان "التفاهم والتنسيق قائمين بين القطاع المصرفي ولجنة الرقابة على المصارف وليس من أزمات كبيرة والحالات الموجودة على صعيد المؤسسات لا تشكّل أي خطورة".

زمكحل

وفيما اعتبر زمكحل أنه يمكن وينبغي على المصارف اللبنانية أن تلعب دوراً حاسماً من أجل مساعدة شركات القطاع الخاص على مواجهة هذه الأزمة، طالبها بـ:

- مساعدة الشركات الخاصة في إعادة هيكلة ديونها على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- تعزيز قروض الأموال التشغيلية والتشجيع عليها، مع معدل فوائد منخفض.
- خفض معدل الفائدة لمساعدة الشركات في التغلب على هذه المحنة.
- إعطاء اهتمام خاص وتأمين دعم قوي للشركات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جداً.
- تقديم عرض واضح وشفاف ومفصل عن جميع الرسوم والعمولات المباشرة وغير المباشرة عند التوقيع على أي عقد أو فتح حساب لتجنّب أي سوء فهم ■

L'Orient
LE JOUR

Jeudi 14 mars 2013

La délégation de l'ABL de retour des États-Unis

jeudi, mars 14, 2013

Une délégation de l'Association des banques du Liban (ABL) est rentrée des États-Unis, où elle s'était rendue la semaine dernière pour participer à plusieurs réunions de travail, a indiqué hier un communiqué.
Menée par le président de l'ABL, Joseph Torbey, la délégation a ainsi participé à l'organisation de la troisième Journée libanaise pour les marchés financiers, qui s'est tenue cette année à New York. Organisé en collaboration avec la banque new-yorkaise BNY Mellon, la Chambre de commerce libano-américaine (AmCham), cet événement, couplé à une conférence, a été marqué par la présence de nombreux représentants des secteurs privé et public, dont notamment le ministre de l'Économie et du Commerce, Nicolas Nahas, et l'ancien ministre des Finances, Jihad Azour.
En parallèle, la délégation a également organisé une réunion avec la participation de M. Torbey, du vice-président de l'ABL, Saad Azhari, de plusieurs hauts responsables du secteur bancaire libanais ainsi que de la Banque fédérale des États-Unis (Fed). Ces derniers se sont penchés sur les relations entre les secteurs bancaires libanais et nord-américain.
La délégation s'est ensuite rendue à Washington où des réunions, des rencontres et des conférences ont été organisées en présence de nombreux officiels américains, dont des membres du Congrès et de plusieurs ministères.

النهار

الخميس ١٤ آذار ٢٠١٣

نتائج إيجابية لزيارة جمعية المصارف إلى الولايات المتحدة طالت الأداء والاقتصاد
سعي للمحافظة على السمعة الجيدة وطلب المستحق من دعم أميركي ودولي

نجحت المصارف اللبنانية في استثارة ارتياح الجهات الرسمية الاميركية لما تبذله من جهود ولمسارها وسط ظروف صعبة تحوط اداءها، مما ينعكس ارتياحا لدى المصارف الدولية المراسلة لها وخصوصا الأميركية منها، "وهذا حيويّ بالنسبة الى العمل المصرفي اللبناني في النطاق الدولي". هذه الخلاصة وردت في بيان لجمعية المصارف صدر امس، عقب عودة وفد الجمعية من زيارة العمل الى الولايات المتحدة الاسبوع الماضي.

اعتبر البيان ان النتيجة الإيجابية للزيارة لا تصبّ في حماية مركز القطاع المصرفي وتدعيمه فحسب، بل تصبّ كذلك في خدمة مصالح الاقتصاد الوطني والبلد ككل نظراً الى الارتباط العضوي بين المصارف من جهة، وتمويل الدولة والمحافظة على مدّخرات اللبنانيّين المقيمين والمغتربين من جهة أخرى. وأورد ان وفد جمعية المصارف شارك في تنظيم "اليوم اللبناني للأسواق المالية في نيويورك" مع "بنك أوف نيويورك ميلون" BNY Mellon وغرفة التجارة اللبنانية الأميركية AmCham، إذ تحدث رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه في الافتتاح الى جانب رئيس الغرفة سليم زعني ووزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، اضافة الى كلمات لوزير المال السابق جهاد أزعور ولممثلي المصارف المصدرة للأوراق اللبنانية في الأسواق المالية العالمية – اي بنك عوده وبلوم بنك وبنك بيبلوس إضافة إلى ممثل شركة "سوليدير".

ولفت البيان الى ان وفد الجمعية الذي ترأسه الرئيس طربيه (الاعتماد اللبناني)، وضم نائب الرئيس سعد أزهري (بنك لبنان والمهجر) وعضوية الوزير السابق سامي حداد (بنك بيبلوس) ونديم القصار (فرنسبنك) وشهدان جبيلي (مجموعة عوده سرادار) ووليد روفايل (البنك اللبناني الفرنسي) إلى الأمين العام للجمعية الدكتور مكرم صادر، عقد اجتماع عمل مع مسؤولي بنك الاحتياطي الفيدرالي - نيويورك تناول في العمق علاقات المصارف اللبنانية مع المصارف الأميركية المراسلة في نيويورك. وبعدها، انتقل وفد الجمعية إلى واشنطن، حيث عُقدت اجتماعات موسّعة تناولت كل جوانب العلاقات المصرفية والمالية اللبنانية الأميركية مع مراكز القرار الفاعلة في وزارة الخزانة الأميركية ووزارة الخارجية الأميركية والكونغرس ومجموعة العمل الأميركية من أجل لبنان، إضافة إلى لقاءات مع شخصيات وزارية ونيابية أميركية مؤثرة بالشأن الاقتصادي والمالي في واشنطن.

وأقام سفير لبنان في واشنطن أنطوان شديد مأدبة عشاء على شرف وفد الجمعية، شارك فيها الوفد اللبناني ووزراء واعضاء في مجلس الشيوخ ومسؤولون في الإدارة الأميركية. ثم عقد جوزف طربيه ندوة في حضور الوفد المصرفي اللبناني في مؤسسة Institute Aspen، وهي من أهم مراكز الدراسات والبحث في العاصمة الأميركية. وتحدث فيها ممثلون عن وزارتي الخارجية والخزانة الأميركية في حضور مهتمّين بالشأن اللبناني وبالمنطقة من مراكز الأبحاث والدراسات ومجموعات الضغط ووسائل الإعلام.

وركز رئيس الجمعية على الدور الاستراتيجي للقطاع المصرفي اللبناني في تدعيم استقرار لبنان ومن ثمَّ استقرار المنطقة. وجاء في معرض الإجابة عن أسئلة المشاركين من الرئيس وأعضاء الوفد أن المصارف هي الممولّ الرئيسي للدولة وللقطاع الخاص في لبنان، "وقد ساهمت بقوة في تمكين مؤسسات الدولة من الاستمرار في أداء عملها ليس حالياً فحسب، إنما ايضاً خلال فترات الحوادث التي مرّت عندما لم يكن للدولة من موارد". واكد الوفد ان المصارف تواصل هذا الدور راهنا، مشيرا الى "ان أهم ما تسعى إليه المصارف اللبنانية هو المحافظة على سمعتها الجيّدة التي تتمتع بها نتيجة أدائها السليم وفق الأصول والمعايير المصرفية العالمية، وخصوصا مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب". وخلص اللقاء الى أن القطاع المصرفي اللبناني يستحقّ كل الدعم من المجتمع الأميركي والدولي للدور المفصلي الذي يؤديه في حياة لبنان الاقتصادية والوطنية.

ورأى البيان انه ظهر خلال الندوة تعاطف واضح مع القطاع المصرفي اللبناني وضرورة المحافظة عليه كعنصر استقرار ونمو في منطقة مضطربة من العالم. واعتبر ان الزيارة ساهمت بنتيجتها الايجابية ليس في تدعيم مركز المصارف اللبنانية بل في خدمة مصالح الاقتصاد اللبناني ككل.

الجمهورية
الخميس ١٤ آذار ٢٠١٣- العدد ٦٠٤

المصارف: زيارة أميركا عزّزت ارتياح البنوك

بعد مشاركتها في تنظيم اليوم اللبناني للأسواق المالية في نيويورك مع بنك أوف نيويورك ميلون BNY Mellon وغرفة التجارة اللبنانية الأميركية (AmCham)، اشارت جمعية مصارف لبنان في بيان امس، الى ان وفد الجمعية برئاسة جوزف طربيه عقد اجتماعات موسعة في الولايات المتحدة تناولت كل جوانب العلاقات المصرفية والمالية اللبنانية الأميركية مع مراكز القرار الفاعلة في وزارة الخزانة الأميركية، ووزارة الخارجية الأميركية والكونغرس الأميركي ومجموعة العمل الأميركية من أجل لبنان، اضافة إلى لقاءات مع شخصيات وزارية ونيابية أميركية مؤثرة بالشأن الاقتصادي والمالي في واشنطن.

وأعلنت جمعية المصارف ان "هذه الزيارة، بما أبرزته من ارتياح لدى الجهات الرسمية الأميركية للجهود التي تبذلها المصارف اللبنانية، وللمسار الذي تسير فيه وسط الظروف الصعبة المحيطة بعملها، ساهمت في تعزيز الارتياح لدى المصارف الدولية المراسلة للمصارف اللبنانية، خصوصا لدى الأميركية منها"، معتبرة ان "هذا الأمر حيوي بالنسبة الى العمل المصرفي اللبناني في النطاق الدولي. وهكذا تصب هذه النتيجة الإيجابية للزيارة ليس فقط في حماية وتدعيم مركز القطاع المصرفي في لبنان بل تصب كذلك في خدمة مصالح الاقتصاد اللبناني والبلد ككل نظرا الى الارتباط العضوي بين المصارف، من جهة، وتمويل الدولة والحفاظ على مدخرات اللبنانيين المقيمين والمغتربين، من جهة ثانية". ■

العلم اللبناني فوق منصة ناسداك

النهار

السبت ٩ آذار ٢٠١٣

زيارة الوفد اللبناني إلى واشنطن فتحت آفاق التنسيق تفهّم أميركي للجهود المصرفية في مكافحة التبييض

واشنطن - سابين عويس

قد لا يشكل لبنان أي أولوية في الوقت الراهن على أجندة السياسة الخارجية الأميركية، إلا انه لا يغيب عن اهتمام إدارتها في الجانب المتعلق بالملف المالي، انطلاقا من الهواجس الدائمة حيال انكشافه وضعوبته الناجمة عن نفوذ "حزب الله" ووجوده كقوة مسيطرة على السلطة المحلية.

الهواجس الأميركية المشار إليها سبب عدة تدفع الأجهزة المعنية الى متابعة الوضع المالي اللبناني عن كثب. وهذا يعود بوفق الأوساط المالية النافذة في واشنطن إلى المشكوك الدائمة من احتمال استعمال القطاع المالي اللبناني مرا لسوريا وإيران ومنفذا للتفلت ن العقوبات الأميركية والدولية، ذلك عبر "حزب الله" وشبكاته في خارج .

فبالنسبة إلى هذه الأوساط ، ثمة تداع يثير أنه إذا أمكن للحزب أن نجح في تهريب السلاح عبر سوريا هو قادر حتما على تهريب الأموال، هذا يتطلب المراقبة الدائمة لحركة أموال التي يتحكم بها في الداخل الخارج على السواء.

لقد ساعدت زيارة وفد من جمعية مصارف إلى كل من نيويورك واشنطن لمشاركة غرفة التجارة "يركية - اللبنانية في يوم أسواق س المال اللبنانية في نيويورك، من ثم اللقاءات مع ممثلي وزارة خزانة في واشنطن والمسؤولين باشرة عن ملف تبييض الأموال لتهريب في تبادل وجهات النظر، شرح وضع المصارف اللبنانية لاستماع إلى سياسة الخزانة "يركية وفهم حيثياتها. فهذه ي المرة الأولى التي يتوجه بها اد مصرفي إلى واشنطن من خارج جتماعات الدورية لصندوق النقد والبنك الدوليين.

كما أنها المرة الأولى التي تتحرك فيها المصارف في اتجاه الولايات المتحدة للدفاع عن مؤسساتها ودحض الحملات التي تداولتها. إذ اقتصرت الحركة في السابق على استضافة المسؤولين الأميركيين والإجابة عن أسئلتهم، فيما كان حاكم المصرف المركزي يتولى هذه المهمة سابقا.

لا شك في أن الزيارة واللقاءات التي واكبتها لم تثمر تغييرا في الموقف الأميركي من المسألة المالية، وهو موقف ينبع وفق الأوساط الأميركية البارزة من التزام حماية المصالح الأميركية والنظام المالي الأميركي، لكنها في الواقع جددت تأكيد المسلمات القائمة:

- لا استهداف مباشرا أو مقصودا للقطاع المصرفي اللبناني وإنما متابعة ومراقبة وتدقيق للحؤول دون حصول أي عمليات من شأنها إيذاء النظام المالي الأميركي.

- تفهم وتنويه بالجهود المبذولة لتطبيق العقوبات وعدم السماح بأي تفلت، وإنما لا تهاون أو تسامح في حال تبين أي خروق محتملة. وهذا يستدرج إلى النقطة الأهم المتفق عليها سابقا وتم التأكيد مجددا على أن أي قرار محتمل في حق أي مصرف سيتحصر بالمؤسسة المعنية وسيتم الكشف عنه مسبقا لمنع ارتداده على القطاع.

- حرص لبناني - أميركي متبادل على توثيق العلاقات بين الجانبين وتعزيز التنسيق لمنع أي خروقات واستدراك مفاعيلها قبل حصولها.

تعي الإدارة المالية الأميركية أن المصارف في لبنان تبذل مجهودا كبيرا في التزامها المعايير الدولية والعقوبات وهي تدرك تماما أنها ستبقى تحت مجهر المراقبة ليس بغية استهدافها ولكن بهدف حماية المصالح الأميركية، وهي عمدت إلى تكليف شركة تسويق ومحاماة لمتابعة مصالحها وعدم تعرضها للاستهداف.

في المقابل، تلقف الجانب الأميركي، الحرص اللبناني الذي عبر عنه ممثلو المصارف في لقاءاتهم في واشنطن.

وشكل العشاء الذي اقامه السفير اللبناني في واشنطن أنطوان شديد تكريما لوفد غرفة التجارة الأميركية – اللبنانية والذي حرص فيه على دعوة مسؤولين بارزين في إدارتي الخزينة والتجارة الخارجية مناسبة للبحث في هذا الموضوع بين وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ومساعد وزير الخزانة لشؤون تمويل الإرهاب داليد كوهين الذي يتولى الملف اللبناني.

السفير شديد متحدثاً وبدا نحاس وكوهين وراي. لحود وطربيه.

sabine.oueiss@annahar.com.lb

L'Orient LE JOUR

Mercredi 6 mars 2013

Mitchell : Le système bancaire libanais, source d'espoir et d'inquiétude

Par Sylviane ZEHIL | mercredi, mars 6, 2013

L'intervention musclée de George Mitchell, ex-sénateur américain et président honoraire de l'Institut Mitchell, constitue le point d'orgue de la troisième édition de la « Journée des marchés des capitaux libanais » (Lebanon Capital Markets Day) qui s'est déroulée lundi à l'hôtel St Regis à New York en présence notamment du ministre de l'Économie et du Commerce, Nicolas Nahas, de l'ambassadeur du Liban à Washington, Antoine Chédid, du président de l'Association des banques du Liban, le Dr Joseph Torbey, du président d'Amcham, Sélim Zeenni, de Bana Azhari, de la Bank of New York, et de David Grayson, de Grayson Auerbach, qui ont parrainé cette conférence. Étaient aussi présents les représentants de haut niveau de Bank Audi, BLOM Bank, Byblos Bank et Solidere. Le Dr Jihad Azour, ex-ministre libanais des Finances et principal associé de la compagnie Booz & Co., a présidé le débat sur l'économie libanaise.

Le message que l'ex-sénateur américain George Mitchell a adressé à la communauté bancaire et financière du Liban est chargé à la fois d'espoir et d'inquiétude. « Votre présence souligne l'importance du système bancaire libanais et des marchés des capitaux, à un moment critique au Moyen-Orient et à un moment important des relations des États-Unis avec le Moyen-Orient. La visite actuelle du secrétaire d'État américain, John Kerry, dans la région indique clairement que la région continue d'être d'une grande importance pour les États-Unis », a-t-il noté. Après avoir relevé « les potentiels du printemps arabe », en dépit de ses turbulences, il a indiqué que le « Liban doit rester en tête de notre ordre du jour ».

Succès ...

Faisant écho aux différents intervenants financiers libanais à la conférence, l'ex-sénateur a indiqué que tout au long de cette turbulente période, le secteur bancaire et financier est encore « robuste ». « Il est resté un pilier de stabilité dans une région souvent instable. »
Pour le sénateur américain, le succès bancaire libanais provient notamment des transferts de fonds de la diaspora libanaise représentant plus de 20 % du GDP du Liban. À cela s'ajoute la composante de « la relation des banques libanaises avec les États-Unis, et plus particulièrement avec le système bancaire américain ». « Le système de paiement international Swift indique que plus d'un tiers des transferts internationaux générés par les banques libanaises le sont par le biais d'institutions financières américaines. Et le système bancaire libanais ne peut fonctionner de manière efficace sans une relation forte avec les correspondants bancaires aux États-Unis », a -t-il laissé entendre.

Blanchiment et préoccupation US

Mais « le système bancaire libanais est à la fois une cause de réconfort et d'inquiétude ». M. Mitchell a exprimé la préoccupation du gouvernement américain à l'égard de « certains groupes qui veulent échapper aux sanctions contre la Syrie et l'Iran, ou faciliter le blanchiment d'argent par le Hezbollah, et qui pourraient abuser du système ». Rappelant la « campagne vigoureuse » menée en 2011 par le gouvernement avec le secteur bancaire libanais pour « s'assurer du strict respect des sanctions américaines et des mesures d'antiblanchiment d'argent et antiterroristes », il a indiqué que cette préoccupation a été relayée aux autorités gouvernementales libanaises, ainsi qu'à la Banque centrale, lors de la visite au Liban du secrétaire adjoint au Trésor pour le financement du terrorisme, Daniel Glaser, et d'un représentant officiel de haut niveau du Trésor américain. « Le système bancaire libanais prend très sérieusement ces questions et travaille avec le gouvernement américain pour les résoudre », a-t-il dit.

Exigences américaines

Dressant la liste des conditions exigées des banques correspondantes aux États-Unis, le sénateur américain a clairement rappelé que le secteur bancaire libanais s'est engagé « à exécuter

seulement les transactions permises par le Trésor américain ; à n'avoir pas de comptes de correspondants avec toute institution financière qui a un lien avec l'Iran et à ne traiter aucun chèque tiré sur une institution financière liée à l'Iran ».
De plus, les banques libanaises travaillent en « coopération étroite » avec les États-Unis pour « s'assurer du respect des sanctions américaines contre la Syrie. Les banques libanaises ont aussi interrompu toutes les transactions avec les agences basées en Syrie », a-t-il dit.
Malgré les résultats positifs de ces mesures, les officiels du Trésor américain restent toutefois « vigilants » et « s'inquiètent de la dépendance d'un grand nombre de transactions en espèces au Liban dont une grande partie se passe en dehors du système bancaire », indique le sénateur américain, invitant ainsi les « régulateurs à traiter » cette question.

Drogue...
Le Liban participe, depuis 1997, à la Convention internationale de lutte contre le blanchiment d'argent lié à la drogue, a rappelé George Mitchell. « Le secteur bancaire libanais est un leader dans la FATF (Financial Action Task Force) pour renforcer le respect des régulations qui s'appliquent aux services financiers internationaux dans la lutte contre le blanchiment d'argent. Les régulations libanaises exigent des banques d'enregistrer les transactions en espèces en gros. Cette législation requiert la divulgation des transactions hors frontières aux autorités douanières. Le respect de ces meilleures pratiques est un signe de bonne citoyenneté et reflète l'intérêt bien compris du système bancaire libanais », a-t-il indiqué.
« Les relations qui lient le système bancaire libanais aux États-Unis ont contribué à l'efficacité des sanctions américaines contre la Syrie et l'Iran », a conclu Mitchell. Ceci confirme l'engagement du secteur bancaire libanais au niveau des organisations internationales qui élaborent les standards comme le MENA FATF. Ceci contribue aussi bien à la stabilité de l'ensemble du système bancaire libanais qu'à celui de l'économie libanaise. Et le sénateur américain de saluer le « rôle important » que joue cette relation dynamique et positive entre les secteurs bancaires libanais et américain. Cette « contribution fait du Liban une place plus sûre, plus stable et plus prospère, et sert en même temps les intérêts vitaux de la sécurité nationale des États-Unis », a-t-il affirmé au final.

النهار

السبت ٦ آذار ٢٠١٣

"الناسداك" تكرّم نحاس والغرفة الأميركية اللبنانية
ميتشل: مضاعفة التزام المصارف لحمايتها من العقوبات

الوفد اللبناني أمام مقر "ناسداك" حيث رفع العلم اللبناني للمرة الأولى.

نيويورك - سابين عويس

ان تلاقي كلمة تنويه بالقطاع المصرفي اللبناني والتقدم الذي أحرزه في مجال التزام تطبيق العقوبات الاميركية والدولية المفروضة على سوريا وإيران وحزب الله من نيويورك، أي من حيث إنطلقت أساسا حملة الاستهداف الإعلامية القطاع قبل أشهر، فهذا كان مؤشرا إيجابيا وداعما فائقاً به السيناتور السابق جورج ميتشل المشاركين في "يوم أسواق رأس المال اللبناني" المنعقد منذ يوم أمس في عاصمة المال والأعمال الأميركية.

فقد وجه ميتشل، الرئيس الفخري لـ"معهد ميتشل" والقريب من وزير الخارجية الأميركية الجديد جون كيري، رسالة دعم قوية إلى القطاع المصرفي اللبناني خلال مأدبة غداء اقيمت أمس للمؤتمرين وكان السيناتور السابق المتحدث الرئيسي فيها. وأهميتها أنها تأتي بعد الاستهداف الذي تعرض له القطاع سابقا وإن يكن خطأ في الوقت نفسه وبالأهمية نفسها تنبيها مبطناً وتحذيراً بدعم المصارف إلى بذل المزيد من الجهود من أجل الاستمرار في التزام تطبيق العقوبات والتشدد في منع أي حالات تفلت من شأنها أن تهدد ما تحقق من تقدم.

وكلام ميتشل لم يأت من فراغ بل يعكس الهواجس والقلق الذي تبديه الأجهزة المالية الأميركية حيال استمرار تسجيل حالات تفلت من العقوبات المفروضة على إيران وسوريا و"حزب الله" وذلك من خلال قنوات سوداء تضم أسماء متهمة بعمليات تنقل النقد أو عبر صفقات تهدد النظام المالي الأميركي. والخطر منه العمليات على المصارف اللبنانية تكمن في كونها تفتح المجال أمام تعرضها لعقوبات لا خلال لها على تحملها نظرا إلى الارتباط والاعتماد الذي توليه المصارف اللبنانية على المصارف الأميركية المراسلة، والاعتماد على الدولار الأميركي عملة تعامل اساسية. ولكن على رغم جرعة الدعم التي وفرها ميتشل للمصارف اللبنانية من خلال تنويهه بأدائها ومناعتها ودورها في تأمين الاستقرار، لم يخف قلق الإدارة الأميركية من جراء حالات التفلت التي لا تزال تسجل، مشيرا الى جماعات تريد التهرب من العقوبات على إيران وسوريا أو تسهيل عمليات غسل الأموال "على غرار ما يفعله حزب الله الذي يحاول إساءة استخدام النظام المصرفي اللبناني.

صحيح أن موقف ميتشل لا يمثل موقفا أميركيا رسميا لكن أهميته تكمن في أنه بموقفه العلني الاول من نوعه بات يشكل صوتا داعما ومحاميا جيدا للمصارف اللبنانية التي ادركت بعد الحملة الأخيرة عليه أنها في حاجة الى صوت اميركي قادر على التحدث الى الادارة الاميركية والرد على أي مغلطات تصدر في حق المصارف بهدف التشهير والاستهداف. وهذا في الواقع ما قام به أيضا المصرف المركزي.

وكانت اجتماعات الوفد اللبناني استكملت امس في نيويورك بإفطار صباحي أقامه "بنك أوف نيويورك ميلون" حضره وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس ورئيس غرفة التجارة الأميركية اللبنانية سليم الزعني ورئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربية والسفير اللبناني في واشنطن أنطون شديد. وبعد ترحيب من رئيس البنك جيرالد ماسل قدم كبير الاقتصاديين في البنك عرضا لواقع الاقتصاد الأميركي وآفاق التوقعات العالمية. ثم توجه الوفد إلى مقر بورصة "ناسداك" حيث أقيم تكريم للوزير نحاس وغرفة التجارة الأميركية اللبنانية، وقدم نائب رئيس الناسداك ديفيد ويكس درعين تسلمهما نحاس والزعني وألقى نحاس كلمة شكر فيها بورصة "ناسداك".

وكانت كلمة لويكس لفت فيها إلى ان مؤشر داو جونز سجل للمفارقة خلال زيارة الوفد اللبناني معدله الأعلى وبلغ 14275 نقطة.

sabine.oueiss@annahar.com.lb

THE DAILY STAR
LEBANON

5 March 2013

Torbey: Banks will maintain profits in 2013

The Daily Star

BEIRUT: The president of the Association of Banks in Lebanon predicted Monday that local banks would continue to maintain steady profits in 2013 despite the difficult environment in the country and the Middle East.

Speaking at the opening of the Lebanon Capital Markets Day in New York, Joseph Torbey said Lebanese banks were still liquid and had huge assets that exceeded the country's GDP.

"Those of you who have observed Lebanon closely over the years know just how big a role the banking sector plays in our country. We are truly the engine of growth, with a balance sheet of $152 billion at the end of 2012, nearing 3.5 times the GDP estimated at $43 billion by the IMF," Torbey said.

The leading banker, who is also the president of the Union of Arab Banks, hailed the Lebanese government decision to implement the long-awaited Capital Market.

"Lebanon Capital Market Day would be a promising opportunity under any circumstances ... an opportunity for us to call attention to how much a free market system has achieved in our country ... and the terrific economic opportunities that lie ahead for both the Lebanese people and for our partners throughout the rest of the world," Torbey said.

The banker touched on the efforts of the Lebanese banks to shore up the economy and help the government finance the public debt.

"Historically speaking, during the 15 years of Civil War in Lebanon between 1975 and 1990, our banking sector consistently provided the government with the necessary funds to ensure the continuity of the public authority, and also provided the private sector with financing schemes that kept the economy going. Following the war, Lebanese banks actively participated in the ambitious reconstruction processes of the country and turned Beirut into the jewel of the Middle East," Torbey said.

He stressed that despite the crisis that plagued Lebanon, all of the Lebanese remained deeply attached to political freedom and a free economic system.

Economy and Trade Minister Nicolas Nahas said Lebanon had successfully weathered the fallout from the regional changes and the effects of the international financial crisis. He added that Lebanon was still a safe haven for foreign investments despite the events taking place in the country and region.

The American Lebanese Chambers of Commerce also made a presentation about the performance of the Lebanese economy in 2012.

"Despite an adverse political environment and difficult regional global conditions, Lebanon's economy has enjoyed, solid and sustainable growth and was able to weather several shocks," the presentation said.

But the report admitted the Lebanese economy had been witnessing a slowdown since 2011, suffering from the regional turmoil and an internal stalemate, and called on all concerned parties to address the challenges and preserve economic and social stability.

"To reactivate the economy, create jobs and attract investments in an increasingly competitive environment, Lebanon is urged to reactivate its "economic growth engines," and focus on supporting high potential growth sectors," the report advised.

It added that these objectives could not be fully achieved without major improvements to the economic infrastructure, the launch of structural reforms and the strengthening of competitiveness. "In this context, Lebanon should identify the main drivers for an inclusive economic growth – and work with the various stakeholders on an approach for developing a "growth agenda" for the future," the report recommended.

النهار

الثلاثاء ٥ آذار ٢٠١٣

إطلاق المعهد العالي للدراسات المصرفية في اليسوعية

شركة تتجدّد بين الجامعة وجمعية المصارف نحو العالمية

دكاش وطربية بعد ازاحة الستارة عن لوحة المعهد.

في المبنى "د" للمعهد العالي للدراسات المصرفية في حرم العلوم الاجتماعية التابع للجامعة اليسوعية في شارع هوفلان، تشير المعلومات الخاصة بالمعهد الجديد الذي هو "ثمرة "شركة بين الجامعة وجمعية مصارف لبنان في أنه يباشر اعتباراً من أول ايلول المقبل تلقي طلبات التسجيل لسنة ٢٠١٣ – ٢٠١٤ في منهاج الإجازة في العلوم المصرفية بينما الدراسة ستكون في الفرع الإنكليزي – العربي وفي الفرع الفرنسي – العربي. ويتم الإعلان في موعد لاحق عن مناهج الماستر

في العلوم المصرفية.

أما متخرجو مركز الدراسات المصرفية الحائزون على الثانوية العامة فتقبل طلباتهم في حال استوفت الشروط الموضوعة لمتابعة الدراسة في المعهد الجديد

هكذا، عززت أمس جامعة القديس يوسف تعاونها مع جمعية مصارف لبنان الذي دام ٤٦ عاماً عبر مركز الدراسات المصرفية معلنين بذلك تجديد الشركة بينهما من خلال إطلاق المعهد العالي للدراسات المصرفية في اليسوعية. هذا الحدث كان أمس محور المؤتمر الصحافي الذي شارك فيه في حرم اليسوعية كل من رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه والأمين العام للجمعية الدكتور مكرم صادر ورئيس الجامعة الأب سليم دكاش اليسوعي ونائب الرئيس للشؤون الأكاديمية الدكتور هنري العويط في حضور مديرة المركز الدكتورة فدوى منصور وعمداء الجامعة وأساتذتها واعضاء مجلس إدارة الجمعية

بداية، شرح طربيه الذي يشغل رئاسة مجلس إدارة المعهد في كلمته أن "جمعية مصارف لبنان أدركت منذ زمن بعيد أهمية الشركة بين القطاعين المهني والتربوي...."، وقال:" إنني على يقين من أن قطاعنا المصرفي اللبناني سيجد فرصة للافادة من هذه الشركة ولن يتوانى عن الاستثمار في تكييف برامج المعهد الجديد مع التطورات الحاصلة أكاديمياً وتقنياً من أجل توفير مخرجات إعداد وتعليم تعود بالنفع على القطاعين."
أما دكاش الذي يشغل منصب نائب رئيس مجلس إدارة المعهد فتوقف عند" برامج التعاون التثقيفي والاكاديمي بين الجامعة وقطاعات مهنية عدة منها جمعية المصارف في اطار مركز الدراسات المصرفية، وبين الجامعة وجمعية شركات التأمين في مركز علوم الضمان، الذي تحول الى المعهد العالي لعلوم الضمان وبين الجامعة ومؤسسة رينو لانشاء الكرسي والماستر في ادارة السلامة المرورية والشركة مع شركة "توتال" لاطلاق الماستر في الغاز التي ستبدأ في ايلول المقبل."
وأكد ان الشركة بين الجمعية والجامعة "تنبع من الجمع بين خبرات الجامعة الاكاديمية والبحثية، ومساهمة جمعية المصارف في تحديد حاجات القطاع، وفي توفير اطر التدريب الميداني، ولاحقا في توفير فرص العمل"، لافتا الى ان هذا التعاون من شأنه "تزويد الطلاب المعارف والمؤهلات والكفايات التي تلبي حاجات القطاع ومن اجل اعداد الكوادر ذات القدرات العالية."

أما في ما يخص البرامج فرأى طربيه أنه "تم تحضير مناهج التعليم في المعهد الجديد استناداً إلى متطلبات العمل المصرفي، من جهة، وإلى المنهجية التعليمية الأكاديمية، من جهة أخرى، بغية إعداد متخرجين من المعهد قادرين على ولوج مضمار العمل المصرفي والمالي". وشدد على "أننا نتطلع إلى اليوم الذي يصبح فيه المعهد العالي للدراسات المصرفية معهداً إقليمياً على صعيد التعليم العالي المصرفي، يتم عبره تبادل المعلومات والدراسات والخبرات بين لبنان وبقية دول منطقة الشرق الأوسط."

أما دكاش فقال: "إننا نريد تعاوناً مثمراً بين المعهد الجديد وبين مجموعة كليات الجامعة ومنها كلية الأعمال والعلم

الإداري، وكلية العلوم الاقتصادية وكلية الحقوق والعلوم السياسية."
ورداً على سؤال عن فرص العمل الذي يمكن أن توفرها الجمعية للمنتسبين الى المعهد أجاب طربيه: "هذه الشركة مع جامعة القديس يوسف ستعد كوادر على مستوى عال وهذا ما يجعلنا على أتم الاستعداد لدعم هذه النوعية من الطلاب".
وفي الانتقال إلى القطاع المصرفي فقد ذكر الرأي العام بأنه أكبر قطاع توظيفي في لبنان" لافتاً بأنه "لدينا ٢٣ ألف كادر في الوظيفة المصرفية وهم من حملة الشهادات الجامعية ويتمايزون بعملهم في القطاع المصرفي ومشتقاته أي المهن المحيطة به ومنها شركات المعلوماتية مثلاً."

أما في ما خص الأقساط الجامعية لهذا التخصص وإمكان توفير منح للراغبين في الانتساب للمعهد، قال دكاش، إن "أقساط المعهد تجاري المجمل العام المرصود لأقساط مجمل تخصصاتنا". وشدد على "أننا نرصد ١٢ مليون دولار كموازنة سنوية للمنح الجامعية وقد نضطر إلى زيادتها لتوفير منح جديدة للمعهد."...

النهار

٢ مارس ٢٠١٣

نيويورك تستضيف للمرة الثالثة "يوم أسواق رأس المال اللبنانية"

تستضيف نيويورك يوم الاثنين المقبل، مؤتمر "يوم أسواق رأس المال اللبنانية" الذي تنظمه غرفة التجارة الاميركية - اللبنانية و"بنك اوف نيويورك - ميلون" وبنك "اورباخ غرايسون" للمرة الثالثة، بالاشتراك مع جمعية المصرفيين العرب في شمال أميركا وجمعية مصارف لبنان.

يتحدث في حفل الافتتاح في فندق "سينت ريجيس" في نيويورك، وزير الإقتصاد والتجارة نقولا نحاس، رئيس الغرفة الاميركية - اللبنانية سليم الزعني، المدير التنفيذي لبنك "اورباخ غرايسون" ديفيد غرايسون ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، ثم تعقد جلسة يعرض خلالها نحاس الأوضاع الإقتصادية والمالية في لبنان.

وسيلقي السناتور الأميركي السابق، وهو الرئيس الفخري لـ"معهد ميتشل"، جورج ميتشل، محاضرة في مأدبة غداء تقام للمؤتمرين.

ويترأس وزير المال السابق جهاد أزعور حلقة نقاشية عن الاقتصاد اللبناني يعرض على أثرها ممثلو أربع شركات ومؤسسات مدرجة في بورصة بيروت، ميزات اسواق لبنان المالية والمصرفية، وهم المدير العام والمدير المالي لبنك عوده فريدي باز، ورئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر مديره العام سعد أزهري، والمدير العام لبنك بيبلوس الوزير السابق سامي حداد، والمدير العام لشركة "سوليدير" مدير الدويدي.

في برنامج الزيارة أيضا، لقاء للوفد اللبناني في مقر "ناسداك" مع ممثلين لمؤسسات وشركات استثمارية اميركية، بغية الاطلاع على الوضع الإقتصادي والمالي والفرص الاستثمارية المتاحة في لبنان، بما يعزز التعاون والتبادل بين لبنان والولايات المتحدة.

ومن نيويورك، ينتقل الوفد اللبناني إلى العاصمة واشنطن، اذ يعقد الخميس اجتماعات مع مسؤولين في وزارتي الخارجية والتجارة، والوكالة الأميركية للتجارة والتنمية، وأعضاء في الكونغرس ومجلس الشيوخ، بينهم ممثلون للجان المال والتجارة والعلاقات الدولية في الكونغرس، ومؤسسة الاستثمار الخارجي الخاص الأميركية OPIC.

ولاحظ الزعني ان المؤتمر "بدأ يفسح المجال بعد النجاح الذي حققه في الدورتين السابقتين، امام المؤسسات اللبنانية والأميركية للتعرّف الى الإمكانات الاستثمارية المشتركة المتاحة"، مؤكدا انه "يصب في سياق متابعة الجهود المبذولة والرامية الى التأكيد على موقع لبنان كمركز مالي في منطقته وبوابة عبور نحو الاسواق الدولية".

وشددت المديرة الاقليمية لمنطقة المشرق وشمال افريقيا في "بنك اوف نيويورك - ميلون" بانا عقاد ازهري، على أن المؤتمر "يوفّر فرصة ممتازة للشركات اللبنانية المدرجة في البورصة للتواصل مع المؤسسات الاستثمارية الأميركية، وللمستثمرين الأميركيين للإطلاع على الإمكانات الاستثمارية المتوافرة في لبنان". ولفتت الى انه "جزء من التزام المصرف بلبنان، وبدعم "الشركات والمؤسسات المدرجة في البورصة، للولوج إلى الأسواق المالية العالمية".

واشار المدير التنفيذي لبنك "اورباخ غرايسون" ديفيد غرايسون الى ان "يوم أسواق رأس المال اللبنانية" يوفر "فرصة لا مثيل لها للمؤسسات الأميركية للإطلاع على فرص الاستثمار في لبنان"، لافتا الى أن بنك "اورباخ غرايسون" يفتخر بأنه "يؤدي دوراً اساسياً في إطلاع المستثمرين على الإمكانات التي تختزنها هذه السوق".

النهار

٢٢ شباط ٢٠١٣

طربيه يدعو المصارف إلى الاستعداد لمرحلة الإعمار بعد الاستقرار

يوسف: حجم القطاع المصرفي العربي 58,2 تريليون دولار

ان أغلى الأصول التي تملكها المصارف العربية هي قياداتها.

- 22-02-2013

- في تكريم رئيس اتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي لمجموعة "البركة المصرفية" عدنان أحمد يوسف لمناسبة انتهاء ولايته، اغتنم رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه المناسبة للإضاءة على كلفة الثورات العربية "التي نعيشها اليوم، من الناحيتين الإقتصادية والإنسانية والتي تتعدّى إمكانات الحكومات والشعوب المعنية". من هنا كانت الدعوة للمصارف العربية لأن تستعد لمرحلة الإعمار بعد عودة الاستقرار، لانه "لا ربيع من دون إعادة إعمار واهتمام بمتطلبات الاقتصاد".
قبل التكريم عقد يوسف مؤتمرا صحافيا عرض فيه نتائج القطاع المصرفي العربي عام 2012 ودوره في دعم الاقتصادات العربية، مشيرا الى حجم الائتمان الذي ضخه القطاع المصرفي العربي في الإقتصاد بلغ حتى نهاية الفصل الثالث من العام 2012 نحو 1.46 تريليون دولار، وهو ما يشكل 58% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. وهذه الأرقام برأيه، تدل على المساهمة الكبيرة التي يقوم بها القطاع المصرفي العربي في تمويل الاقتصاد".

أقامت جمعية المصارف مأدبة غداء تكريماً ليوسف لمناسبة انتهاء ولايته في فندق "فينيسيا"، في حضور وزير المال محمد الصفدي وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة وشخصيات.
في كلمته، اعتبر طربيه ان تكريم يوسف نابع من معرفة بأدائه وتقدير لدوره في خدمة المصارف العربية وخصوصاً خدمة لبنان وقطاعه المصرفي. إنها لفتة صادقة أوجبتها المعرفة بالدور والتقدير للأداء. فهو لم يتردّد يوماً في دعم بنك البركة لبنان وتثبيت موقعه ضمن المجموعة، معتبراً أن وجود المصرف في لبنان هو وجود استراتيجي، وهو لم يتردّد ايضاً في الحضور الى بيروت والتواجد فيها في كل المناسبات، مثبتاً بالحضور والظهور والتألق على المنابر أنه لا خطر على الخليجيين في لبنان بل هم في قرة عين اللبنانيين وافئدتهم".
وقال "ان أغلى الأصول التي تملكها المصارف العربية هي قياداتها، وهذه القيادات تواجه اليوم أكبر التحديات على صعيد اقتصاداتها، وكذلك على الصعيد الخارجي". أضاف: "نعيش حاليا عصر الثورات العربية، ونعيش معها حلم التغيير نحو الافضل الذي انتظرته شعوبنا بكثير من الامل. ولكن الكلفة الاقتصادية والانسانية لهذا التغيير تتعدّى إمكانات الحكومات والشعوب المعنية. وعلى مصارفنا العربية ان تتهيّأ لمرحلة الإعمار بعد عودة الاستقرار لانه لا ربيع من دون إعادة إعمار واهتمام بمتطلبات الاقتصاد، ومَن يتجاهل الاقتصاد يخسر في السياسة".
ورد يوسف، مؤكدا أنه أعطى الاتحاد من وقته ما يستحق و"آمنت برسالته التي تلاقت مع اقتناعي ببناء مستقبل أفضل لقطاعنا المصرفي العربي، والذي يستحقه عن جدارة لأن فيه من القدرات والكفايات والامكانات ما يمكنه من ان يصنع السياسات المصرفية والمالية للعالم. هذه رؤيتي لاتحاد المصارف العربية منذ بداية مسيرتي مع مجلس ادارته، وهذا ما اتوقعه من دور مستقبلي له".
وأشار يوسف في مؤتمره الصحافي الى أن الأصول المجمعة للقطاع المصرفي العربي بلغت في نهاية الفصل الثالث من 2012 نحو 2,58 تريليون دولار، وهو ما يعادل نحو 105% من الناتج المحلي الإجمالي العربي. وبلغت نسبة نمو أصول القطاع المصرفي العربي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2012 نحو 7,5%، في مقابل نسبة نمو للإقتصاد العربي لم تتجاوز 3%.
ونسبة نمو القطاع المصرفي العربي هذه، كانت برأيه نتيجة لنسب نمو عالية حققها معظم القطاعات المصرفية العربية، كالقطاع المصرفي السعودي الذي حقق نسبة نمو 12.3% حتى نهاية 2012، والقطري (18,2% حتى نهاية 2012)، والعماني (12.4% حتى شهر تشرين الثاني 2012)، والموريتاني (24.1% خلال النصف الأول من 2012)، واليمني (28,9% حتى نهاية 2012)".
وفق تقديرات الاتحاد ستبلغ ودائع القطاع المصرفي العربي نحو 1,62 تريليون دولار حتى نهاية الفصل الثالث من 2012، وهو ما يشكل نسبة 65% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وأن رأس مال القطاع المصرفي العربي بلغ نحو 310 مليارات دولار، وهو ما يشكل نسبة 12,4% من حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي. أما فيما يخص رسملة القطاع المصرفي العربي، فقد حقق متوسط نسبة رأسمال إلى الأصول بلغت نحو 12,3% خلال عام 2012.
واعلن أخيرا عن إجتماعات الإتحاد في البحرين يومي 3 نيسان المقبل و4 منه.

الجمهورية

الجمعة ٢٢ شباط ٢٠١٣- العدد ٥٨٧

طربيه: من يتجاهل الإقتصاد يخسر في السياسة

أكد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه إن أغلى الأصول التي تملكها المصارف العربية هي قياداتها، وهذه القيادات اليوم تواجه اكبر التحديات على صعيد اقتصاداتها، وكذلك على الصعيد الخارجي.

كلام طربيه جاء خلال حفل تكريم أقامته جمعية مصارف لبنان لعدنان أحمد يوسف رئيس إتحاد المصارف العربية والرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية، في حضور وزير المال محمد الصفدي وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

وقال طربيه: "نحن نعيش اليوم عصر الثورات العربية، ونعيش معها حلم التغيير نحو الافضل الذي انتظرته شعوبنا بكثير من الأمل. ولكن الكلفة الاقتصادية والانسانية لهذا التغيير تتعدّى امكانات الحكومات والشعوب المعنية. وعلى مصارفنا العربية ان تتهيأ لمرحلة الاعمار بعد عودة الاستقرار لأنه لا ربيع دون إعادة إعمار وإهتمام بمتطلبات الاقتصاد، ومن يتجاهل الاقتصاد يخسر بالسياسة".

بدوره، شكر يوسف جمعية مصارف لبنان على هذه البادرة الكريمة، واعتبر ان "هذا التكريم انما يمنحني العزم والتصميم على المضي في خدمة اتحاد المصارف العربية والعمل بتفان لتحقيق مسيرة القيادة الحكيمة وتطلعاتها وتعزيز صورة هذا الاتحاد الغالي على كل الصعد. اربعون عاما، والمسيرة مستمرة...". ■

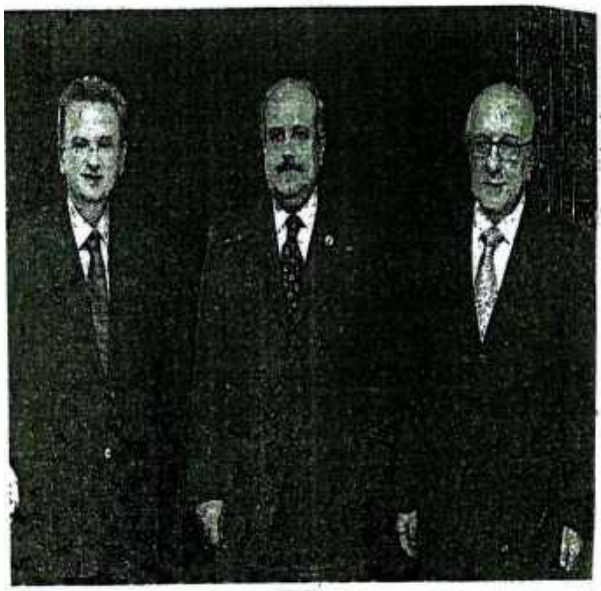

من حفل التكريم

THE DAILY STAR
LEBANON

February 20, 2013

FATCA presents challenges for Lebanon

BEIRUT: The head of Lebanon's banking association warned Tuesday of the challenges facing Lebanon banks due to new U.S. banking regulations on foreign lenders, criticizing the cost of the measure and its potential violation of privacy laws.

The United States' Foreign Account Tax Compliance Act requires foreign banks to disclose the balances, receipts and withdrawals for any American account holders to the U.S. Internal Revenue Service, or be subjected to a 30 percent withholding tax on income from U.S. financial assets held by the banks.

"FATCA has aroused the suspicion and reservations of many banks and financial institutions in several European, Asian and Arab countries," Joseph Torbey, who is also the president of the Union of Arab Banks, said at a banking conference.

"They believe that the execution of this law could be financially costly. This act also violates the banking secrecy which is applied in many countries around the world," he added.

Torbey's comments come after the banker has previously warned local banks that they needed to step up efforts to comply with the rules, pointing out that it was in their interest to do so.

"Arab and Lebanese banks have all the interest in fully applying the act to avert any damage to their [international] reputation," Torbey said at an October 2012 banking forum in Beirut.

"This is also vital to continue dealing normally with the United States and international banks and avoid being subject to fines of up to 30 percent tax cut on transfers from the U.S.," he added.

While banks were originally to work out compliance agreements with the U.S. Treasury by July 31, the deadline was moved back in October, giving the banks an additional six months to come into compliance with the regulations. According to the U.S. Treasury, FATCA does not come into full force until Jan. 1, 2014.

Torbey added that this law had raised many questions about the chances of implementing it, especially since some articles are not clear.

"Furthermore, there is the high cost which banks have to incur whether these institutions opted either to enact this law or not," Torbey explained.

The IRS and U.S. authorities have enacted the law to clamp down on tax evasion by American expatriates.

According to some estimates, there are close to 90,000 Lebanese with U.S. passports residing in Lebanon.

"Irrespective of the goals of this law, this action raises many big challenges and real difficulties for the Arab governments and institutions, especially those which have regional and international operations," Torbey said.

Central Bank Vice Governor Mohammad Baasiri said the Central Bank had issued memorandum 128 that calls for the creation of a tax compliance department in Lebanon:

"Lebanon just like any Arab country has started discussing FATCA with U.S. authorities and had the first contact with the IRS almost a year ago. The decision which was taken is to have direct relations with the IRS through the Central Bank of Lebanon."

"The main purpose for the creation of this department is to ensure that Lebanon complies with international banking regulations and to respect correspondence with other banks," Baasiri added.

He said that the goal was protect the reputation of Lebanon's banks.

الجمهورية
الثلاثاء ١٢ شباط ٢٠١٣- العدد ٥٧٨

الصفدي: الأميركيون يثقون بأداء المصارف اللبنانية

عرض وزير المال محمد الصفدي أمس مع رئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، جوزف طربيه والأمين العام لإتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح، بشكل مفصّل للأوضاع المالية والمصرفية والنقدية في البلاد. وأشار طربيه الى سلامة وضع القطاع المصرفي اللبناني، والى تحقيق القطاع معدلات نمو مقبولة في العام 2012

الصفدي وطربيه خلال اللقاء

طربيه: نتائج مهمة للقطاع المصرفي العربي في 2012

قياساً الى التطورات والأحداث التي تشهدها المنطقة.

وأطلع طربيه الصفدي على نتائج القطاع المصرفي العربي في 2012 إذ بلغ حجم الائتمان الذي ضخه القطاع في الاقتصاد حتى نهاية الفصل الثالث حوالى 1،46 تريليون دولار، وبلغت الأصول المجمعة للقطاع حوالي 2،58 تريليون دولار، وودائع القطاع تقدّر بنحو 1،62 تريليون دولار. ثم عرض طربيه وفتوح لبرنامج عمل الاتحاد والإتحاد الدولي للمصرفيين العرب في العام 2013، ويتضمّن تنظيم مؤتمرات دولية وندوات ومنتديات في معظم الدول العربية وبعض الدول الأوروبية.

الصفدي

من جهته، وضع الصفدي طربيه وفتوح في نتائج الزيارة التي قام بها أخيرا الى الولايات المتحدة الأميركية وقال: "الزيارة كانت ناجحة وإيجابية، حيث أكد المسؤولون الأميركيون وخصوصاً في وزارة الخزانة الأميركية ثقتهم بالإقتصاد اللبناني عامة وبقطاعه المصرفي خاصة، كما لمست الموقف عينه من مسؤولي البنك الدولي الذين نوّهوا بالدور الكبير والرائد الذي يلعبه القطاع المصرفي اللبناني في دعم الإقتصاد الوطني، وأبدوا بالتالي ثقتهم بأن يتمكّن لبنان من تجنّب تداعيات الأحداث المحيطة به وبقدرته على مواجهة التحديات المرفوعة في وجهه.

وختم الصفدي: إننا على ثقة تا بإقتصادنا الوطني وبالدور المؤ والرائد الذي يلعبه القطاع المصر اللبناني في دعم القطاع الخاص وكذلك بدعم القطاع العام.

ونحن نتابع عن كثب النشا والدور الذي يقوم به كل من إتد المصارف العربية والاتحاد الدو للمصرفيين العرب، وهو الدور الا ساهم ويساهم في دعم اقتصاد الدول العربية، لا سيما في الأوة الحرجة. ■

الحياة AL HAYAT

الجمعة ١ فبراير ٢٠١٣

طربيه لـ «الحياة»: 42 بليون دولار التمويل المصرفي للاقتصاد اللبناني

في إطار الهندسات المالية التي يرسمها لحماية الاستقرار النقدي والقطاع المصرفي من أي خضات سياسية وأمنية مفاجئة محلياً هذه السنة، خصوصاً أنهما تجاوزا كل الأزمات التي شهدها لبنان في السنوات الماضية، اتخذ مصرف لبنان المركزي خطوة جديدة بعد الركود المسجل العام الماضي في الاقتصاد، نتيجة التشنّج السياسي والأحداث الأمنية المتنقلة وتداعيات «الربيع العربي» والأحداث في سورية، بهدف تطويق أي أخطار على وتيرة النمو المتراجع أصلاً وسعياً إلى تحريك الركود.

وقضت خطوة المصرف المركزي بضخ 2200 بليون ليرة (نحو 1.467 بليون دولار)، على شكل قروض للمصارف المحلية بفائدة واحد في المئة، لتسلّفها بدورها لتمويل إنشاء المؤسسات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة أو توسيع تلك القائمة، ولقطاع السكن بفائدة مخفوضة تتراوح بين 5 و6 في المئة. مع العلم أن القطاع المصرفي لا يحتاج إلى سيولة، وهي فائضة لديه لتمويل الاقتصاد اللبناني، إذ كشف رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه في حديث إلى «الحياة»، أن «حجم التمويل للقطاع الخاص في لبنان بلغ حتى الآن 42 بليون دولار». وقال «الخطوة تتمثل بإعطاء حوافز للتسليف الواسع والطويل الأجل بفائدة متدنية وبالليرة اللبنانية تحديداً».

وأعلن طربيه، أن الهدف من مساهمة مصرف لبنان المركزي بتمويل ميسّر قيمته 2200 بليون ليرة «بشكل تنشيطاً إضافياً للاقتصاد اللبناني وتسريع وتيرة النمو، عبر تشجيع حركة التسليف، وتحديداً للقطاعات الإنتاجية والسكن والمشاريع الجديدة المتعلقة بالبحوث والطاقة المتجددة والمشاريع الصديقة للبيئة».

وأكد أن ضخ هذا المبلغ «لا يعني افتقار المصارف إلى السيولة»، معتبراً أن «هذه الخطوة تندرج في إطار أهداف المصرف المركزي التي تُضاف إلى الاستقرار النقدي والمساهمة في إدارة الدين العام مع ضبط سعر الصرف والفوائد، وهي سبيل إلى تأمين التسليف الميسّر لتشجيع بعض القطاعات التي نعتبرها استراتيجية للاقتصاد».

وإذا كانت المصارف جهّزت آلية لتواكب عملية الإقراض ضمن المعايير والشروط المحددة في التعميم، لفت طربيه إلى أن المصارف «ستتابع بالآلية ذاتها التي اعتمدتها في عمليات تمويل القروض من الاحتياط الإلزامي لدى «المركزي»، هذه الكتلة النقدية الكبيرة التي كانت محيّدة واستعملناها ضمن السقوف المحددة».

ورأى أن هدف المصرف المركزي من «إقراض المصارف هذا المبلغ، الاستمرار في وتيرة التسليف القائمة سابقاً للاقتصاد بأسعار تشجيعية، بعد استنفاد تسليف الأجزاء المحررة من الاحتياط الإلزامي لدى المصارف لغايات التسليف التحفيزي للاقتصاد. كما اعتبر أن «حجم التسليف المصرفي للقطاع الخاص المنفذ العام الماضي ازداد بنسبة 10 في المئة، وشكل

قاطرة النمو الاقتصادي الذي سجل 2 في المئة، على رغم تراجع بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي، وتحديداً في السياحة، نتيجة الأوضاع في لبنان وتداعيات ما سُمّي بـ «الربيع العربي».

وشدد على أن المصارف «سجلت أداء جيداً وأمّنت السيولة، كما استمرت ثقة المودعين، بدليل تواصل تدفق السيولة في شكل طبيعي، ما أفضى إلى زيادة في الودائع نسبتها 8 في المئة، حيث بلغ مجموعها 125.6 بليون دولار في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2012».

وأعلن طربيه، أن «تدبير مصرف لبنان يهدف الى تأمين موارد متدنية الكلفة يمكن الجهات المستهدفة تحمّلها، وكذلك الاقتصاد»، موضحاً أن أهداف المصرف المركزي «إنمائية وليست تجارية». وأعلن أن المصارف «ستنفّذ عملية التمويل على مسؤوليتها، بمعنى أن أخطار التسليف تقع عليها وليس على المصرف المركزي». وأشار إلى أن «الفوائد التي ستطبقها المصارف مربوطة بنوعية القرض، وفق ما نص التعميم، على ألا يتجاوز معدلها 6 في المئة سنوياً. كما طلب التعميم من المصارف تقديم ضمانات كافية للمركزي، في مقابل هذه التسليفات الميسّرة».

وأشار إلى «تخصيص 80 بليون ليرة (53 مليون دولار) لمصرف الإسكان، من مجموع المبالغ المتعلقة بهذا التعميم، بشرط ألا تتخطى الفوائد والعمولات المحسوبة على القروض السكنية نسبة 3 في المئة. ورفع سقف القرض السكني إلى 800 مليون ليرة (530 ألف دولار)، والمستفيدون هم من أصحاب الدخل المحدود والقطاعات التي تنشط الاقتصاد بسبب انعكاساتها الإيجابية على البيئة والنمو».

وإذا كان يتوقع طلباً على هذه القروض في ظل الركود الاقتصادي، أكد طربيه ثقته في «استعمال هذا التسليف في أسرع وقت، وهو متروك للتنافس بين المصارف»، مشدداً على أن الاقتصاد اللبناني «لا يزال يعمل ولو تعرض لبعض الانكماش، وتحديداً في القطاع السياحي، كما تستمر القطاعات الأخرى في إنتاجها». وأعلن أن القطاع المصرفي «لم يقصّر تجاه أي قطاع في لبنان»، مشيراً إلى أن «حجم التسليف المصرفي للاقتصاد بلغ 42 بليون دولار، أي ما يوازي تقريباً الدخل القومي في لبنان، وهذه النسبة غير مألوفة في بلدان أخرى».

وإذا سُجّل تعثر في التسديد من أي قطاع، طمأن إلى أن النسبة «محدودة وغير مؤثرة على الكتلة التسليفية الكبيرة في السوق».

السوق السورية

وعن انتقال رؤوس أموال سورية إلى المصارف اللبنانية، أوضح طربيه أن «انتقالها يكاد يكون متعذّراً نظراً إلى الوضع النقدي في سورية».

وعن نشاط المصارف السورية التي تساهم فيها مصارف لبنانية، لفت إلى أنها «تعرضت لما تعرض له الاقتصاد السوري»، مشيراً إلى أن «السلطة النقدية اللبنانية طلبت تكوين مؤونات على محفظة التسليف في سورية، فحمى القطاع اللبناني نفسه من ذيول الأضرار في سورية». وأكد أن المصارف اللبنانية «تمكّنت من استيعاب خسائرها في سورية المقدرة بـ 450 مليون دولار، من خلال تكوين المؤونات الآنفة الذكر وإبطاء حركتها التسليفية وخفض جذب الودائع في السوق السورية».

THE DAILY STAR
LEBANON

January 08, 2013

Lebanese banks can weather the repercussions of the Syrian crisis

As the crisis in Syria continues, The Daily Star spoke to the president of the Association of Banks in Lebanon, Joseph Torbey, about its impact on the sector.

Q: What was the impact of the Syrian conflict on the Lebanese economy in general and the banking sector in particular?

A: The wave of revolutionary changes that erupted earlier last year in neighboring Syria has cast its shadow on Lebanon's major macroeconomic indicators, propelling the International Monetary Fund to downwardly revise Lebanon's projected growth for the years 2012 and 2013 to 2 percent and 2.5 percent respectively, down from 3 percent and 4 percent previously. In addition, financial inflows to Lebanon eased to $11.21 billion up to October 2011 and $12.04 billion in the first 10 months of the year 2012, in comparison with a higher $13.98 billion figure up to October 2010 and $16.51 billion in the same period of 2009. Consequently, Lebanon's balance of payments have dipped into the red since 2011 after the healthy surpluses it recorded during the

previous years, with the BOP deficit reaching $2.13 billion in the first 10 months of 2011 and $2.03 billion up to October 2012.

On the banking sector front, the escalating hostilities in Syria have started to take a greater toll on the performance of Syrian affiliates of Lebanese banks, as is mirrored by the sharp 69.42 percent annual drop in net consolidated profits to around SYP 526.14 million ($7.59 million) in the first three quarters of 2012, and this owing to the increasing provisions on loan impairments. Nevertheless, Lebanese banks continue to reaffirm their historically praised immunity despite the local and regional political upheaval, posting a healthy balance sheet annual growth of 7.05 percent to $149.38 billion as at end of October 2012, an increase of 7.77 percent in customer deposits to $125.01 billion, and an expansion of 9.02 percent in its loans' portfolio to $42.76 billion.

Q: What measures have Credit Libanais and the banks in general taken to weather the negative effects of the regional tensions and deep political split in the country? Are these measures sufficient?
A: The Lebanese banking sector, including Credit Libanais, is armed with ample liquidity levels, a strong capitalization and a stringent regulatory framework, which altogether shielded the industry from the negative repercussions of the local and regional political instabilities. Banks operating in Lebanon have been adopting efficient risk management (including Basel I, II and III norms) and corporate governance measures in an endeavor to further strengthen their reputation in the eyes of the international community, while continuously engineering new income-generating products and services to maintain their market shares and healthy profitability levels. In this perspective, the Lebanese Central Bank governor has recently announced that BDL is in the process of engineering an incentive scheme of $1 billion to $1.5 billion in the form of soft loans to Lebanese banks to boost lending activity and fuel economic growth. The year 2012 has also witnessed the launching of structured products that are geared toward the attraction of fresh Lebanese-pound deposits at attractive yields, coupled with the issuance of a new series of preferred shares to respond to the capital adequacy requirements of the Basel committee.

Q: If the crisis persists and Lebanon's political future remains bleak how will it influence the banks in the long run?
A: A prolonged political and economic crisis in the long run would undoubtedly weigh negatively on all economic sectors, with the banking sector being no exception. In fact, and given the unlikelihood of a short-term solution to the current regional bickering, mainly in Syria and Egypt, many banks might be constrained to limit their operations in turbulent markets in an attempt to curb any further possible losses on their books. Nevertheless, we do not expect any worsening economic conditions in 2013 from the aggravation of the Syrian crisis and its spillover on Lebanon given that the Lebanese economy has successfully absorbed the drawbacks of such uprising with resilience, as was translated into lower economic growth which is estimated at around 2 percent for the year 2012. In this context, we do not foresee any further deterioration in Lebanon's GDP growth in 2013.

Q: What can the government do to bolster the economy?
A: The government can tame the crippling public debt and recurrent budget deficits through embarking on public-private partnership schemes, restructuring the struggling public institutions (Electricité du Liban for instance), improving tax collections, supporting local businesses and industries through certain incentives (i.e. tax exemptions, governmental subsidies, etc.), and encouraging tourism activity by means of cutting airline ticket tariffs and hotel rates, and hosting conferences and business forums, only to name a few.

Q: Lebanese banks still hold a major chunk of government treasury bills and Eurobonds. Will the banks review this strategy or reduce their subscription to more bonds?

A: Lebanese banks have always been committed to financing the government's needs through continuously subscribing to new issues and rollovers of treasury bills and Eurobonds. In figures, the share of Lebanese banks of local currency-denominated debt continues to outweigh other lending counterparts, with their share standing at 51.8 percent, compared to 16.1 percent for the nonbanking sector and 32.1 percent for the Central Bank as at September 2012. Nevertheless, Lebanese banks are nowadays more inclined toward shorter-term government securities to address any asset-liability mismatch, given the short-term nature of customer deposits in turbulent financial markets, as was recently reflected by the declining rollover ratio in the latest Eurobond issue to 46 percent, down from 64.3 percent in the November 2011 Eurobond exchange. It is, however, worth noting that Lebanese banks have reached some form of equilibrium between claims on the private sector and those on the public sector, with the ratio of private sector loans to public sector claims surpassing the 140 percent mark.

Q: Do you believe that banks' profits will continue to register high growth and what is your projection for next year?

A: Lebanese banks managed to preserve healthy profitability levels in 2011 and 2012 in spite of the exceptional events that have struck the country and the Arab region since early 2011. More specifically, the Alpha group of banks (top 12 banks) registered a 7.3 percent annual increase in net profits to $1.2 billion over the first three quarters of the year 2012. The robust performance of the banking sector is expected to be sustained during the upcoming challenging year, thanks to banks' continuous engineering of financial solutions and tailoring of customer-specific products that respond to the ever-changing consumer preferences. The role of the Lebanese Central Bank in closely monitoring the banking sector, and promulgation of new directives, laws, incentives and subsidies, is also crucial for the welfare of Lebanese banks amid the unprecedented hostilities in the region. The prospects of the banking sector remain, however, contingent upon a healthy flow of foreign remittances from the Lebanese diaspora and a continued level of confidence in the economy for the attraction of foreign direct investments.

Q: The government proposed a series of taxes such as raising the tax on interest on deposits from 5 percent to 7 percent. The association of banks rejected this proposal. What alternative measures can the government take to boost revenues and reduce spending?

A: All economic sectors in Lebanon are struggling to cope with the prevailing situation, which necessitates a prudent fiscal policy and wise decisions by the concerned authorities. In this context, any additional or increasing taxes would undoubtedly further paralyze the performance of the economy as a whole, and the banking sector in particular. This has prompted the Association of Banks in Lebanon to criticize the government's proposal with regards to the suggested fiscal action, of which raising taxes on interest is the thing which would reduce the sector's appeal and competitiveness vis-à-vis its regional and international peers.

Under the current circumstances, it could be wiser to consider a wider panoply of measures and incentives that can stimulate its revenues and reduce government spending, such as improving its tax collections and tax compliance, restructuring some public institutions, insuring a properly functioning bureaucratic system, increasing efficiency and reducing corruption through partnering with the private sector via PPP schemes, lifting the VAT rate on luxurious products, as well as imposing higher tariffs on selective imported goods, only to name a few.

Q: Can you tell us about the future plans of Credit Libanais? Is the bank considering expanding outside Lebanon?

A: Credit Libanais is keen on further expanding its international foothold and tapping new infant markets, in a quest for potential lucrative investments amid the cutthroat competition and turbulent regional markets. In this context, and after having marked its presence in Cyprus, Bahrain, Canada, Iraq and Senegal, the Group is currently eyeing expansion in non-agitated markets, including sub-Saharan Africa.

إقتصادية شهرية متخصصة
الأولى للأعمال

رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه لـ الاولى للاعمال :

الحكومة مطالبة بالتركيز على الاصلاح المالي والاداري

اكثر من مرة، وضع المصرفيون ثقتهم في خزانة الثقة والحق والاستقامة والعلم والجدية.

اكثر من مرة، ازاح المصرفيون الكرسي الى الوراء ثم اعادوها الى الامام ليجلس عليها في اكثر من ولاية الدكتور جوزف طربيه رئيسا لجمعية المصارف اللبنانية.

هذا خيارهم، والخيار سليم وصحيح، لانهم ادرى الناس بأهل بيتهم المالي الذي اعطى سمعة عالمية طيبة للمصارف اللبنانية وتعاملاتها الادارية والمالية داخل الوطن وعبر الحدود.

الدكتور طربيه، اثبت انه رجل المصلحة العامة المترفعة عن الميل والهوى الشخصي. كما اعطى البرهان تلو البرهان على ايمانه العميق بقدرة وطنه وطاقات ابنائه على الوقوف بوجه العاتيات والنوائب من اين اتت، وحيثما اتت، وفي اي وقت اتت، فهو الثقة بالذات وبالاخرين والصلابة في الموقف الحق حتى ولو كلف الى حين الخسائر من معنوية ومادية، الا انه ولا شك هو المنتصر بالنهاية عملا بقول الكتاب المقدس «اعرفوا الحق والحق يحرركم».

الدكتور جوزف طربيه مرات رئيساً لجمعية المصارف ولاتحاد المصارف العربية والرابطة المارونية، ومثل هذه الرئاسة لا مراد لها عملياً ومعنوياً الا المسؤولية، والمسؤولية هنا مسؤوليات، واحدة لارضاء الوطن، وواحدة لارضاء الذات، وواحدة لارضاء الله في التوجه الخيّر، فإن سقطت واحدة سقطت كلها لانها متداخلة ومتراصة كالعقد المتين ويجمعها خيط واحد هو المال، والمال شيطان رجيم اذا عبدناه، اما اذا طوعناه لفعل الخير تعم السعادة بين الناس، وهذا دأب الدكتور الرئيس.

عصام شلهوب

«الاولى للاعمال» حملت الى الدكتور طربيه جملة من الاسئلة حول الوضع المالي والمصرفي «وكانت الاجوبة الآتية:

• معارضة السلسلة

ما هو سبب معارضتكم لقرار الحكومة باقرار سلسلة الرتب والرواتب، وما هي الحلول البديلة في في ظل التصعيد الحاصل من قبل هيئة التنسيق النقابية ورابطة موظفي الادارات والمؤسسات العامة ؟ وهل صحيح ان اقرار السلسلة سيزيد الضغط على العملة الوطنية، ويرفع التضخم ؟

■ في المبدأ ، نحن لا نتدخل في أي توجهات أو قرارات تتخذها الحكومة بما يخص موظفي القطاع العام الذين يمثلون الجهاز البشري للدولة في كل المؤسسات والأجهزة ، انما ما يعنينا مباشرة هو الوضع المالي للدولة والدين العام لأسباب جوهرية عديدة . فالقطاع العام والخاص شريكان متحدان في الاقتصاد الوطني والناتج المحلي ، ويتأثران معا بأحوالهما نموا وانكماشا ، كما ان المصارف هي الممول الرئيسي للدولة وتحمل جزءا كبيرا من ديونها بالليرة اللبنانية وبالدولار الاميركي ، ولها أن تقيم الملاءة المالية لعميلها وفقا لخصوصياته تماما كما تفعل مع أي عميل عادي .

وفقا لهذه المعادلة نحن لم نرفض موضوع السلسلة ولم نكن معنيين بالمفاوضات التي جرت بين الحكومة والنقابات ، لكن مقاربتنا لهذا الموضوع بدأت من نتائجه المالية بعدما تبين انه سيلقي أعباء اضافية مرتفعة قيمة وتأثيرا على الموازنة العامة الواقعة أصلا في عجز صريح يتم تمويله سنويا من قبل المصارف والبنك المركزي عبر الاكتتاب في سندات الخزينة .

لدينا مجموعة اسئلة طرحناها على الحكومة ، وما زلنا ننتظر أجوبة شافية لها ، وأبرزها :

– من أين ستأتي الحكومة بالمال لتغطية الانفاق المطلوب ، فيما القاعدة السائدة والصحيحة ان لا انفاقا اضافيا بدون موارد اضافية مقابلة ؟

– هل يمكن طرح ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب موجودة في ظل تراجع النمو الاقتصادي من متوسط 9 في المئة الى أقل من 2 في المئة ؟

المصارف لم تعد متحمسة لاستقطاب الودائع، نتيجة العبء الذي تلقيه الأخيرة على موازناتها

هل يمكن طرح ضرائب جديدة أو زيادة ضرائب موجودة في ظل تراجع النمو الاقتصادي من متوسط 9 الى 2 % ؟

– كيف ستحقق الخزينة الواردات المرصودة في الموازنة أصلا في ظل سوء أوضاع السياحة والتجارة وتراجع الانفاق الاستهلاكي وجمود العقارات والتراجع النسبي لأداء القطاع المالي والمصرفي ، فيما أزمات المنطقة تلقي بانعكاسات سلبية على أغلب القطاعات الانتاجية ؟

– من يضمن كبح التضخم المتوقع ، ومن يضمن عدم تأثر الاستقرار النقدي بعد ضخ كتلة نقدية بالليرة بهذا الحجم ؟

– هل يمكن زيادة الضريبة على فوائد الودائع ، فيما تقوم المصارف بجهود مضاعفة لجذب ودائع جديدة تمكنها من تلبية الحاجات المالية للقطاعين العام والخاص على السواء ؟

جوابا لكل هذه الاسئلة ، نحن نعتقد ان السبيل الوحيد الفعال الذي يتوجب على اي حكومة سلوكه يجب أن يركز على الاصلاح المالي والاداري ووقف الهدر واعادة هيكلة الموارد العامة لجهة التنويع وتوسيع دائرة المكلفين وادارة الدين العام بما يضمن عدم عودته للارتفاع قياسا الى الناتج المحلي . ونحن نعتبر ان زيادة الأعباء الضريبية تصيب الإقتصاد بأضرار مباشرة وغير مباشرة ويمكن أن تساهم في زيادة انكماشه فيما الهدف الاستراتيجي لأي خطط نهوض وانقاذ هو تكبير حجم الاقتصاد عبر منح مزيد من الحوافز الضريبية من أجل خلق بنية ملائمة اكثر للنمو المستدام، وإستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد . وهذا ما يساهم في أحداث تحول في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين بلبنان أو لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو- إقتصادية القائمة.

• المفاوضات مع اتحاد الموظفين

• اين وصلت المفاوضات بين جميعة المصارف واتحاد نقابات الموظفين بشأن العقد الجماعي ؟

■ كجمعية مصارف موقفنا صريح وواضح : نريد عقداً يزيد الإنتاجية ولا يعيقها، أي بكلفة قابلة للإحتمال من قبل كل فئات المصارف.. وأيا تكن نتيجة المفاوضات، فليطمئن موظفونا الى أننا سنحافظ على المجموعة الواسعة من التقديمات والعطاءات التي نعتبرها حقوقاً مكتسبة لهم بعقد أو بدون عقد. لذا ، لا نجد الافاضة في تناول هذا الموضوع اعلاميا ، لكننا نستطيع التأكيد بأن ادارات المصارف حريصة تماما على مواردها البشرية ، وهي

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
٢٢ كانون الأول ٢٠١٢

إفتتاح ورشة «الإدارة الرشيدة في المصارف اللبنانية»: سلامة للتشدد في الرقابة ومكافحة تبييض الاموال

افتتحت امس، ورشة العمل عن «الإدارة الرشيدة للاداريين التنفيذيين في المصارف اللبنانية»، التي ينظمها معهد التمويل الدولي بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان، في فندق البريستول في بيروت.

افتتح أعمال الورشة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ومستشار مدير معهد التمويل الدولي لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط الدكتور جورج عبد. وحضر جلسة الافتتاح نخبة من كبار المسؤولين في القطاع المصرفي ورؤساء وأعضاء مجالس إدارات المصارف.

سلامة وطربيه والازهري خلال الورشة

في مداخلته، أوضح سلامة في مداخلته أهم النقاط التي يجب أن تركز عليها المصارف اللبنانية في الإدارة الرشيدة، كالتنظيم الإداري والتشدد في الرقابة من لجان تدقيق ومخاطر متخصصة وفي مكافحة تبييض الأموال وفي درس ملفات الزبائن بتؤدة وملاءمتها لحاجاتهم وقدراتهم على التسديد وخلق المنتجات المصرفية المتناسبة مع متطلبات السوق والمصممة بشفافية.

أما طربيه، فأشاد بدور الجهات الرقابية و«حكمة المصارف اللبنانية في الحفاظ على القطاع المصرفي». وأشار إلى «المبادئ التوجيهية للادارة الرشيدة في المصارف اللبنانية التي أصدرتها جمعية المصارف في ٢٠١١، بالاستناد إلى القوانين والأنظمة اللبنانية المرعية الإجراء وإلى أفضل الممارسات العالمية»، متطرقا إلى أهمية ان يضع كل مصرف نظامه الخاص في ما يتعلق بأسس الإدارة الرشيدة لديه، لا سيما في ما يخص دور مجلس الإدارة، وعلاقة أعضاء هذا المجلس مع إدارته والمساهمين فيه وتعزيز استقلالية إدارة المخاطر والتدقيق، بما يتناسب مع تطبيق المبادئ التوجيهية والقوانين اللبنانية وجميع الأنظمة والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

وسوف تستمر هذه الورشة ثلاثة أيام، تختتم بجلسة نقاش حول «فرص وتحديات تطبيق الإدارة الرشيدة في المصارف اللبنانية»، وتليها مأدبة غداء يلقي خلالها رئيس لجنة الرقابة على المصارف الدكتور أسامة مكداشي كلمة في المناسبة.

الديار
٢٢ كانون الأول ٢٠١٢

كوهين وعد جمعية المصارف بزيارات أخرى لمتابعة تطبيق العقوبات

طربيه لـ «الديار»: أوضحنا له اهتمامنا بمودعينا والثقة التي نتمتع بها والمصارف المراسلة تعي أعمالنا وتفتح لنا الاعتمادات وتتعاون معنا

جوزف فرح

خرج القطاع المصرفي اللبناني مرتاحاً من الاجتماع الذي عقده مع مساعد وزير الخزانة الاميركية لشؤون مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب ديفيد كوهين الذي يزور لبنان للمرة الاولى واعداً بزيارات اخرى باعتبار انه مسؤول عن متابعة العقوبات المفروضة على ايران وسوريا.

وقد انطلق القطاع المصرفي اللبناني في محادثاته مع المسؤول الاميركي الذي سيرفع تقريراً الى وزير ماليته والبيت الابيض حول هذه الزيارة، انطلق من ان القطاع المصرفي اللبناني يهمه في الدرجة الاولى مودعيه والثقة التي يتمتع بها من قبلهم وبالتالي فهذا القطاع لن يفرط بها وبالتالي هو حريص على عدم زعزعة هذه الثقة والالتزام بكل القرارات الدولية والاوروبية، اضافة الى ذلك فان القطاع المصرفي اللبناني لم يعد قطاعاً محلياً فحسب، بل اصبح مركزاً مالياً دولياً واقليمياً ويتواجد في عدد كبير من الدول العربية والاوروبية.

وقد اعتبر القطاع المصرفي اللبناني انه يطبق القواعد الدولية والاوروبية بدليل ان المصارف المراسلة معه في الخارج تعي الدور الذي يقوم به القطاع وهي بالتالي تفتح الاعتمادات المالية له وتطلع على كل اعماله المالية والمصرفية، وبالتالي فهذه المصارف المراسلة التي قد تكون اميركية او اوروبية لا يمكنها الموافقة على اي مخالفة قد يقوم بها هذا القطاع ولذا فهي تستمر في التعاون والتعامل معه على أكمل وجه.

ويقول رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه لـ «الديار» ان مساعد وزير الخزانة الاميركية لشؤون مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب ديفيد كوهين اطلع خلال الاجتماع الذي عقده مع جمعية مصارف لبنان على الواقع المصرفي والارقام المتداولة وقد وضعته الجمعية في الاجواء بالنسبة لتطبيق العقوبات على سوريا وايران والالتزام بها وبكل ما من شانه الحفاظ على سلامة مودعيها واموال مساهميها.

وذكر طربيه ان كوهين كان يريد الاطلاع على التطورات بالنسبة لمصرف صادرات ايران والبنك اللبناني – السوري وقد ذكر ان ارقام هذين

(التتمة صفحة ١٩)

المصرفين ضئيلة ولا يقومان باي نشاط يعبّر عن استعمال اي مسالك تهدد العقوبات المفروضة كما ان حجم التعامل المصرفي بين لبنان وايران ضئيل جداً.

واكد طربيه ان زيارة المسؤول الاميركي تاتي ضمن زيارة شاملة الى المنطقة وهو سيزور الإمارات العربية بعد ان زار الاردن للاطلاع على صرامة تطبيق العقوبات وقد اكدت الجمعية انه تم اتخاذ تدابير قاسية جداً لاقت اعتراضات من قبل الصيارفة في لبنان الذين سجلوا اعتراضاتهم لدى البنك المركزي وسببت لهم خسائر كبيرة وادت الى تراجع اعمالهم.

ويؤكد طربيه لـ «الديار» ان القطاع المصرفي اللبناني خرج من هذا الاجتماع بإيجابية خصوصاً بالنسبة لما سمعه من المسؤول الاميركي عن ان القطاع المصرفي اللبناني متجاوب مع العقوبات المفروضة وانه يتمتع بشفافية وتنظيم كلي يؤهله لكي يبقى مركزاً مالياً مهماً في المنطقة.

وحول العلاقة بين القطاع المصرفي اللبناني والمصارف اللبنانية العاملة في سوريا قال طربيه: لقد اوضحنا للمسؤول الاميركي ان المصارف اللبنانية العاملة في سوريا تراجعت اعمالها الى النصف تقريباً وراسمالها تراجع نتيجة تراجع سعر صرف العملة السورية وهذا ما يؤدي الى ضرر على القطاع وليس الى تحقيق الارباح كما يروج البعض، وان ذلك يضرنا ولا نستفيد منه.

وحول الحديث عن البنك اللبناني – الكندي قال طربيه: لقد حاول فتح الموضوع مع جمعية المصارف ولكننا اكدنا له ان البنك المذكور عالج امره مع السلطة النقدية والقطاع لم يعد له اي علاقة بذلك.

وقد اكد المسؤول الاميركي ان قضية البنك اللبناني – الكندي هي حالة صعبة ومرتبطة بعمليات الكاش.

وقد اعتبر طربيه في رد على سؤال لكوهين ان الدعم المصارف على تمويل المحكمة الدولية هو الجواب الشافي لمدى التزام القطاع المصرفي اللبناني بالقرارات الدولية.

في النهاية اكد المسؤول الاميركي للقطاع المصرفي اللبناني ضرورة الحيطة والحذر بالنسبة للتسهيلات التي يمكن ان تسمح لايران وسوريا باستغلال الساحة اللبنانية للافلات من هذه العقوبات.

الجدير ذكره ان كوهين كان قد التقى رئيس الحكومة نجيب ميقاتي وحاكم مصرف لبنان رياض سلامه اضافة الى جمعية المصارف انتقل بعدها الى بغداد وابو ظبي واعدا بزيارات اخرى الى لبنان والمنطقة لمتابعة تطبيق الاجراءات المتعلقة بالعقوبات المفروضة على ايران وسوريا.

السفير

الثلاثاء ١١ كانون الأول ٢٠١٢ – العدد ١٢٣٥٤

الهيئات الاقتصادية: إقفال تحذيري ثم إضراب «كي يبقى لنا اقتصاد»

القصار: تثقيل التوتر السياسي بات كبيراً في الوضع المالي للقطاع العام

رؤساء «الهيئات الاقتصادية» من اليمين: عويدد، زمكحل، زغلوت، حلو، صالح، شماس، شكير، القصار، طربيه، الرام، الأشقر، البيزري، ميرزا، رحال وأبو حمزة (قادي أبو شقرا)

عقد الهيئات الاقتصادية في مقرّ غرفة بيروت وجبل لبنان في الأشرفية مؤتمراً صحافياً أمس، اتخذ قراراً حاسماً، وهو «الإقفال التحذيري»، لم الإضراب، ردّاً على أداء الحكومة في ما خصّ سلسلة الرتب والرواتب.

بعد الاجتماع الاستثنائي في منزل رئيس «الهيئات الاقتصادية» عدنان القصار، الذي ناقش مسألة «السلسلة»، تمّ التوصل خلاله الى طرح خطاب واحد خلال المؤتمر الصحافي الذي عقد في فندق «فينيسيا» ظهر أمس، أجمع خلاله المتحدثون من رؤساء الهيئات الاقتصادية على ضرورة «كي يبقى لنا اقتصاد»، رافضين الكلفة المالية لـ«السلسلة»، من باب عزوف الحكومة في الكثير من المجالات الاقتصادية والاجتماعية، معلنين بأن يكون النمو أقل استنزافاً ما تبقى من الموة الاقتصادية. تخلّلت الكلمات نهجة انتقادية حادة تمحور حول حالة الشلل الاقتصادي في جميع القطاعات من دون استثناء، والتي حذّر رؤساء قطاعات من الانهيار الشامل.

القصار: زيادة الإنتاج قبل «السلسلة»

وصف رئيس «الهيئات الاقتصادية» عدنان القصار الاقتراح بأنه «فرصة لمراجعة الوضع الاقتصادي في البلاد، وانعكاساته المباشرة على الظروف المعيشية والاجتماعية للبنانيين». مؤكداً «أن القطاع الخاص في لبنان ملتزم بمسؤولياته الاجتماعية بما يتجاوز ما يقع تحت بند المسؤولية الاجتماعية للشركات. وكذلك الدولة ومن باب أولى، كضامن للتوازن الاجتماعي والاقتصادي يفترض أنها ملتزمة مسؤولياتها الاجتماعية. لكن الإرادة هنا تعوزها الوسيلة. شجرة النمو تتراجع لمراعاة والدين العام عاد الى حدود ١٣٦ في المئة الى الناتج. فهل تكون الحلول باستنزاف الشجرة وثمارها أم بزراعتها وإعادة تأهيلها وزيادة طاقتها الانتاجية لتنمو من جديد، خصوصاً أننا نعلم جميعاً أقدرتنا على ذلك».

شقير: لا تدفعوا الناس الى الشارع نتيجة السياسة الخاطئة

وتناول القصار خلفية مولّف الهيئات من السلسلة بالقول: «أي تحسين في رواتب العاملين مع تراجع النمو في الاقتصاد الوطني، وازدياد العجز المالي للدولة لن تفقد الرواتب قيمتها الحقيقية فقط، بل ستؤدي الى أزمة اضافية إلى نتائج سيئة على الاقتصاد الكلي، وقادتنا هي منع الانزلاق الى حالة شبيهة بحال بعض الدول التي لجأت بالإنفاق غير المدروس وبالتالي تواجه عجزاً مالياً في ميزانياتها وحالة انكماش اقتصادي متواصل وبطالة متزايدة مما اضطرها الى اتخاذ اجراءات تقشفية قاسية تشمل في ما تشمل تخفيض الرواتب والأجور في القطاع العام بنسبة ٣٠ في المئة وزيادة ضريبة القيمة المضافة على بعض المنتجات الى ٢٣ في المئة».

ورأى القصار انه «قبل البحث في أية زيادات على سلسلة الرتب والرواتب لا بد من تحقيق زيادات فعلية في الإنتاج والإنتاجية تأتي نتيجة ومواكبة لخطوات وبرامج الإصلاح المعزّز لعجلة النمو الاقتصادي، ولا سيما بالحد من الهدر والفساد واعتماد المعالجة السليمة لأزمة الكهرباء وتوجيه الانفاق العام في الاستثمار المجدي والحفاظ على الاستثمار الضريبي وتوفير الأجواء المؤاتية لاستقطاب السياحة والاستثمارات».

وأشار الى أن «تثقيل التوتر السياسي والأمني في التباطؤ الاقتصادي والمشكلات الاجتماعية والمعيشية، وفي الوضع المالي للقطاع العام بات كبيراً جداً. اما أن يتحول هذا الوضع وسيلة تفجير أمني كما نشهد للأسف في طرابلس الفيحاء، وقوس تشتعل من مكان الى آخر، فيعني ذلك تهديداً خطيراً للسلم الأهلي وما يرتبّ اليه من وهن للدولة ومؤسساتها الشرعية. يعني ذلك اقتصاداً وهمياً، لا استثمارات جديدة لا محلية ولا خارجية. نحن أمام منعطف الطبيعي شديد الخطورة لا يقرر مصير الأشقاء لعقود مقبلة. ولبنان في قلب المنطقة اقتصادياً وسياسياً وأمنياً. وما نود إفهامه للسياسيين، أن مؤسسات القطاع الخاص ومواردها المالية الصلبة الجاهزة لتكون في خدمة الإنتاج والنمو وفرص العمل وتحسين فروف معيشة اللبنانيين، بات تعطيلها بسبب تزوي التصنيف السياسي والأمني للبلد. وهو التصنيف نفسه الذي يرفع كلفة الدين ويمنع الإصلاح المالي والمصرفي للحد من وقع التباطؤ والعجز وبالتالي على الكلفة والعجز وبالتالي على استعجال مشاريع قوانين موجودة في مجلسي الوزراء والنواب لاستئناف مسيرة الاستثمار والنمو.

إقفال تحذيري ثم اضراب

وبرأيه «كل ما قيل في الحكومة وأدائها الاقتصادي والمالي صحيح، وخصوصاً في إصلاح الكهرباء وغيرها من الإصلاحات في القطاع العام، رفع رؤساء غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير وجمعية التجار نقولا شماس، وجمعية الصناعيين اللبنانيين نعمة الرام، من وتيرة انتقاداتهم بوجه الحكومة. وفي إشارته الى السلسلة وتمويلها والأعباء المالية على القطاعات الاقتصادية، قال شقير «لنا كان الهدف الرئيسي للإضراب والتظاهر والغضب الناس، فالحكومة تسير بالاتجاه المعاكس، فيما لنا المزام الى المحطات التي مر بها الاقتصاد مما سمّاه تظاهرة اقتصادية في الثامن الأول للهيئات الاقتصادية في «البيال» الذي رفعنا فيه شعار «حتى يبقى حتى يعمل العمال لنقلوا الاقتصاد». اما شماس فقد أعرب عن الخطوات التي تخيفنا لنا وصلت الحكومة نهجها في تمويل السلسلة على حساب القطاعات الاقتصادية والفئات الشعبية من خلال رفع ضريبة القيمة المضافة وغيرها، وهي «تحركات سياسية تبدأ بإقفال تحذيري، قبل الجميع الى الإضراب».

افرام: حذرنا من مؤشرات مقلقة ومن شبح الانهيار الاقتصادي

في الكلمة الرئيسية التي ألقاها القصار عادت مقدمة بمضمونها العام، لكنه حملها بعض الانتقادات والتساؤلات، بقوله «شجرة النمو لتراجع ثمارها، والدين العام عاد الى حدود ١٣٦ في المئة الى الناتج. فهل تكون الحلول باستنزاف الشجرة وثمارها أم برعايتها وإعادة تأهيلها وزيادة طاقتها الانتاجية لتنمو من جديد؟

شقير: كان النمو ٨٪ واليوم واحد ٪

بعدما وصف شقير قرارات الحكومة بالخاطئة، وأن هذه السلسلة في محل الرد لأنها فإنها ستلقت على منق الاقتصاد وتقضي عليه، هناك تصرير واحد لإصرار على المضي بهذه السلسلة في الوقت الراهن وهو الزيادات السياسية لتسجيل نقاط بسقط بتنجيتها الاقتصاد بالضربة القاضية». وأشار الى ان «الحكومة اليوم مطالبة بإلغاء قرار سلسلة الرتب والرواتب وليدة فوراً بالبحث عن حلول العالة لأزمة الاقتصادية. وإن واجبنا الوطني يحتم علينا أن نحذر الحكومة وإن نتحرك وسنعد منّ تتأكد من أن التهور السياسي لا يودي بالاقتصاد أن ذلك يطال لقمة عيش الناس. لا تدفعوا الناس الى الشارع نتيجة سياسات خاطئة فذلك يهدد الأمن والاستقرار، وإذا انهار الاقتصاد ستعم الفوضى وعندها سيخسر الجميع ولن يكون للمراكز أو المناصب قيمة».

وعرض شقير بعض المؤشرات وقال: «كلما اجتمعنا مع وزير يقول وإذا ترفة للبلد، رغم أن هذه الوزارة تسلمت المال ونسبة النمو أكثر من ٨ في المئة، واليوم نصبة واحد في المئة. كانت الاستثمارات كثيرة وتراجعت، القطاع العقاري كان مزدهراً، واليوم جامد، السياحة كانت في عزها واليوم ٢٠ ساعة، أعطمونا مولد، المالية فاسدة واليوم الأمور المزورة».

وقدم شقير اقتراحا للحوار وصولا الى حلول، لكنه حوار مشروط بإلغاء قرار السلسلة.

افرام: محطات تحذيرية عديدة

اما رئيس جمعية الصناعيين فعدد المحطات التي تحدثت فيها «الهيئات الاقتصادية» بدءاً من مؤتمر «البيال» تحت عنوان «حتى يبقى لنا عمل للعمال انقذوا الاقتصاد في ٢٠ تشرين الأول وطالبنا بوضع خطة لوضع الخطط التنموية وتحفيز القطاعات المنتجة. في ٤ حزيران تماهينا تحت شعار كي يبقى لنا اقتصاد، قلنا ان الشلل العام قائم على الاخضر واليابس، في أول آب ٢٠١٢ حذرنا من مؤشرات مقلقة ومن شبح الانهيار، في ٢٤ ايلول أعلنت القيادات الروحية تأييدها نداء الهيئات وتحذيرها من الانهيار».

شماس: تستعد الحكومة لارتكاب خطيئة ممية من خلال الضرائب

شماس: ٢٠١٢ سنة سوداء

ووصف نقولا شماس العام ٢٠١٢ بالسنة السوداء بعد التقديس بعلق بالزيادة العشوائية التي ارفقت القطاعات الانتاجية، وإقفالها أبكي ان لجنة المؤشر سوف تلتئم مجدداً حول غلاء المعيشة، رفع اشتراكات الضمان الاجتماعي بطريقة ملتوية، انهيار انشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات. في هذا الجو تستعد الحكومة لارتكاب خطيئة اقتصادية مميتة من خلال جزء من الاقتطاعات الضريبية لتمويل السلسلة. إن امكانيات هذه المقادرة بحصر الملاء على الصعد النقدية والمالية والاقتصادية والمعيشية والمالية معروفة. إن الحكومة تتمادى بالسير في نهج الفقر الاقتصادي، إن الهيئات الاقتصادية لا ترضى الفقر بالاقتصاد وذلك تحذر من مغبة شلل الاقتصاد من المحور الى المحيط. إن سوء ذلك غير موبكها ضد القطاع العام وهو الشريك التاريخي للقطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني. فقد آن الاوان لآلة لتعمير الاقتصاد اللبناني ان تتوقف. لم استأذن من القصار ليعلن باسم الهيئات الاقتصادية أنها ستأخذ القرار المناسب وقد تبدأ بالإقفال التحذيري ثم الاضراب.

عدنان حمدان

النهار

١١ تشرين الأول ٢٠١٢

طربيه إلى طوكيو لتنظيم استقبال 500 مصرف: وصول الملف الاجتماعي إلى هذا التشنـج مؤسف

يشارك رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه، على رأس وفد من الجمعية، في إجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ستعقد في طوكيو.

وتقيم الجمعية مساء غد الجمعة في فندق Peninsula في العاصمة اليابانية، حفل استقبال يضم ممثلين عن نحو 500 مصرف دولي وعربي ولبناني، وهي مناسبة يلتقي فيها المصرفيون اللبنانيون مع مراسليهم من المصارف العالمية.

كذلك يشارك حاكم مصرف لبنان رياض سلامه في هذه الإجتماعات على رأس وفد رسمي، ورئيس إتحاد الغرف العربية الوزير السابق عدنان القصار. علما ان سلامه يترأس هذه السنة الوفد العربي لإجتماعات الصندوق الدولي.

وعلّق طربيه اثناء مغادرته مطار بيروت على التحركات المطلبية التي تقوم بها هيئة التنسيق النقابية احتجاجاً على تأخر الحكومة في إحالة سلسلة الرتب والرواتب على مجلس النواب: "من المؤسف أن يصل الملف الاجتماعي في لبنان الى هذا المستوى من التشنج، أو أن يعتبر احد أن الهيئات الاقتصادية ليست مع تحسين وضع الادارة العامة وظروف معيشة الموظفين".

واشار الى ان الملف المطروح شائك "ويثير مخاطر اقتصادية ونقدية حقيقية للبلد تعجز قدرات اي مسؤول عن تحمّل تبعاتها. كذلك الحكومة مسؤولة عن إيجاد تمويل للسلسلة غير مؤذٍ للإقتصاد ومهدّد للإستقرار النقدي، وإن موقف الهيئات يسجل في خانة الإيجابية بتأييدها عقد طاولة حوار مستديرة في السرايا، للتداول في مختلف الشؤون الإقتصادية والإجتماعية وفي مقدمّها سلسلة الرتب والرواتب وكيفية تمويلها، وسلة الإصلاحات الإدارية والمؤسساتية المطلوبة بغية إصلاح وضع الخزينة.

الهواء
يومية سياسية عربية
الجمعة ٢١ أيلول ٢٠١٢

المجانـي في «حديقة اليسوعية»

الجمعة,21 أيلول 2012 الموافق 4 ذو القعدة 1433 هـ

أطلق وزير الإتصالات نقولا صحناوي، خدمة الانترنت المجاني في حديقة اليسوعية، في حضور الاب جان- بول ابو غزالة ممثلاً رئيس اساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر، رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، محافظ بيروت ناصيف قالوش، رئيس مجلس ادارة «ألفا» مروان الحايك، رئيس مجلس ادارة «سوديتيل» باتريك فاراجيان، فادي مبارك من شركة «سيسكو»، الياس حويك من «داتا كونسلت»، ومسعود الاشقر وشخصيات.

بعد إزاحة الستارة عن لوحة تذكارية عند مدخل الحديقة، قال صحناوي: «نحن سعداء بأننا نضع امكانات وزارة الاتصالات في خدمة المواطن».

واضاف: «نطلق خدمة الانترنت المجانية اليوم في حديقة اليسوعية، وهي الثالثة في غضون عام بعد حديقتي الصنائع والسيوفي، وستتبعها في خلال شهر حديقة مار نقول».

وتابع: «أصبحت خدمة الإنترنت في صلب الحياة اليومية للبنانيين في تواصلهم مع العالم. في الوقت نفسه من شأن هذه المبادرة ان تشجع ابناء بيروت على العودة الى الطبيعة من خلال الحدائق التي جهّزناها ونجهّزها تباعاً بخدمة الانترنت المجانية. وحديقة اليسوعية من أجمل الحدائق في بيروت، وبات في امكان مرتادوها ان يتمتعوا بخدمة انترنت مجانية، وهو أمر لم يكن ليحصل لولا جهود فريق العمل في وزارة الاتصالات وجمعية المصارف والشركات الداعمة، وبعون محافظ بيروت ومساعدته ودعمه وبالتنسيق مع البلدية».

وتجدر الاشارة الى ان هذه المبادرة من تنظيم وزارة الاتصالات، بتمويل من جمعية المصارف، ودعم «سوديتيل»، و«ألفا»، و«سيسكو»، و«داتا كونسلت»، وبالتنسيق مع بلدية بيروت.

L'Orient LE JOUR

Vendredi 21 Septembre 2012

L'Internet désormais gratuit dans le jardin public des Jésuites à Rmeil

ministre des Télécommunications, Nicolas Sehnaoui, a lancé hier le service d'Internet gratuit dans le jardin public des Jésuites à Rmeil. Le père Jean-Paul Abou Ghazalé, le président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, et le mohafez de Beyrouth, Nassif Kalouch, étaient présents parmi les invités à la cérémonie de lancement.

« L'Internet fait désormais partie intégrante de notre vie quotidienne et des relations qu'entretiennent les gens avec le reste du monde, et il est de notre devoir de le rendre accessible à tous les citoyens », a indiqué M. Sehnaoui. « Parallèlement, il est important de réconcilier les Libanais avec la nature et les jardins, et c'est pourquoi nous avons lancé ce projet », a-t-il ajouté.

Rappelons qu'un mémorandum d'entente avait été signé en mars 2011 entre le ministère des Télécoms, l'ABL et le fournisseur Sodetel pour offrir le service Internet gratuitement dans onze parcs et jardins publics. À ce jour, seuls les jardins de Sioufi et de Sanayeh sont dotés de ce service. M. Sehnaoui a annoncé que dans un mois, le jardin de Saint-Nicolas sera lui aussi connecté à Internet.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
١٩ ايلول ٢٠١٢

توقيع بروتوكول سكني بين المصارف والأمن العام

ابراهيم شكر الجمعيّة وحاكم مصرف لبنان آملاً أن يكون لكلّ عنصر في الأمن العام منزلاً

طربية وابراهيم خلال التوقيع

اعضاء الجمعية مع ابراهيم وبعض القادة

وقع رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه والمدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم في مقر الجمعية قبل ظهر امس، بروتوكول تعاون لتأمين قروض سكنية لعناصر الأمن العام، في حضور مسؤولين في الامن العام والجمعية.

وفي كلمة للمناسبة، اوضح طربيه ان ما توفره المصارف من قروض وتسليفات للاقتصاد اللبناني بمختلف مكوناته، مؤسسات وافراد هدفها منه المساهمة الفعلية في انماء الاقتصاد وسوق العمل والمساهمة في رفع مستوى الافراد والاسر اللبنانية من خلال دعم استهلاكها وتوفير حاجاتها السكنية والتعليمية والصحية.

ولفت الى ان «محفظة الاقراض السكني التي تخطت ٦,٦ مليارات دولار حاليا، تشكل ١٤ في المئة من اجمالي الاقراض للقطاع الخاص لدى المصارف العاملة في لبنان، وهي تمثل ٥٤ في المئة من محفظة القروض الاستهلاكية والشخصية».

واوضح ان القروض موضوع البروتوكول مع الامن العام هي «لآجال طويلة تصل الى ٢٥ عاما وبفوائد فعلية في حدود ١,٦٣ في المئة، اي ما يعادل نحو متوسط كلفة التشغيل لدى المصارف، وهي قروض بالليرة اللبنانية».

واذ اشار الى «ان المصارف تستعمل في هذه القروض مبالغ محددة من الاحتياطي الالزامي المتوجب على ودائعها بالليرة اللبنانية، شكر لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة تعاونه المنفتح في هذا الشأن».

فلقد تخطت قروضنا للافراد حتى اخر حزيران الفائت ١٢ مليار دولار استفاد منها حوالى ٤٥٤ الف مقترض، بينهم ٨٠ الف مستفيد من قروض اسكانية، ما يشكل ١٣,٥٪ من اجمالي المستفيدين من تسليفات المصارف. وتشكل محفظة الاقراض السكني التي تخطت ٦,٦ مليارات دولار حاليا ١٤٪ من اجمالي الاقراض للقطاع الخاص لدى المصارف العاملة في لبنان.

وهي تمثل ٥٤٪ من محفظة القروض الاستهلاكية والشخصية. فامتلاك مسكن هو حلم كل لبناني. والمسكن عنوان بارز للنجاح والاستقلالية على المستوى الشخصي، وهو كذلك عنوان للارتياح النفسي والاستقرار الإجتماعي، واخيرا احد تجليات الإنماء الوطني.

ان انخراط الجمعية النشط في بلورة هذا النوع من البروتوكولات بدءا بالمؤسسة العامة للاسكان، مرورا بجهاز اسكان العسكريين وبوزارة الزراعة وبصندوق تعاضد القضاة ووزارة المهجرين والمديرية العامة لقوى الامن الداخلي، وصولا الى المديرية العامة للامن العام انما ينبع من قناعات لدينا كمصارف باداء دورنا في مجتمعنا، وبخاصة حيال فئات كريمة تحول مداخيلها دون ولوج سوق السكن بالاجال والشروط التجارية العادية. فكانت آليات الدعم هذه التي نحن بصدد واحدة من اهمها، والتي تسمح لنا بالاقراض المستفيدين لاجال طويلة تصل حتى ٢٥ عاما وبفوائد فعلية بحدود ١,٦٣٪ وهي فائدة تكاد ان تعادل متوسط كلفة التشغيل لدى مصارفنا.

بدوره المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم شكر لـ «الجمعية وحاكم مصرف لبنان مساهمتهما في ولادة هذا البروتوكول بعدما صدر القانون الخاص المتعلق بهذه الخطوة، املا في ان يكون لكل عنصر في الامن العام منزلا.

النهار

الاربعاء ١٩ أيلول ٢٠١٢

الهيئات ترفض سلسلة الرتب والرواتب: لا مصلحة للعمال والموظفين في زيادة وهمية

■ شماس: أُحذّر من جرافة مالية قد تطيح الاقتصاد ■ شقير: على الحكومة اصلاح الخطأ

كان يفترض بالهيئات الاقتصادية أن تخصص دلوتها للبحث في الاصلاح الضريبي والاقتصادي والاجتماعي وتوحيد الرؤية بين القطاعين العام والخاص حول مستقبل لبنان، ولكن مشروع القانون الذي أقره مجلس الوزراء والمتعلق بسلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، فرض نفسه كموضوع معجل مكرر على جدول الاعمال، بما اطاح بالموضوعات الاساسية.

تمويل السلسلة يشكل كارثة موصوفة على كل القطاعات

التصحيح الحاصل

سلوى بعلبكي

فقد جددت الهيئات التي خاطبها في بعبدا وزير الصناعة فريح صادر ونبهت من مخاطر الصفقة قبيح وذلك انطلاقا من نقاط عدة، أبرزها انه "لا مصلحة للعمال والموظفين في هذه الزيادة الوهمية"، التي لن ينتج منها سوى المزيد من الخسارة للمدخل ومصادر الدخل والقوة الشرائية وتضييف لبنان الإنتاجي".

كذلك استغربت "إقدام الحكومة على تمويل السلسلة من فائض الخزينة، في وقت تعاني فيه المالية العامة عجزا كبيرا، وفق ما أكد رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس (النهار)"، "فزيادة الأجور بهذه الطريقة هي مثال صارخ على الموقف الخاطئ مع حلول شهر رمضان الأول شباط 2012 أسوة بالقطاع الخاص، (كلفتها 61 مليار ليرة شهريا)". ولكن المشكلة برأيه هي "الحلقة التي ترتبط بها هذه السلسلة والتي لكلفة 69 مليار ليرة شهرية، وكأننا بذلك نطلب من الدولة أن ترفع الأجور مرتين".

وتعتبر الهيئات أن الظرف غير مؤات أبدا لهذه الزيادات، "إن الأوضاع الاقتصادية هذه السنة هي أسوأ حالا من عام 1996 حين أقرت السلسلة الأخيرة". ويستند شماس في ذلك الى رأي المؤسسات الدولية والتي كان آخرها ما أوردته مؤسسة التمويل الدولية، بأن نسبة النمو في 2012 ستكون 1,2%. عدا عن ذلك، فإن الفوائد بدأت ترتفع على سندات الخزينة.

وكان سبق الغلوة الاقتصادية اجتماع شارك فيه الى جانبهما وزير الاقتصاد والتجارة نقولا شماس، والسيناتور فادي عبود عرضت خلاله الهيئات مواقفها مبينة بالارقام ما قد تسببه هذه الزيادة من ضرر على الاقتصاد الذي لن يتحمل مثل هذه الضغوط التي قد تطيح ما تبقى من مؤسسات تعمل في ظل ظروف أصبحت معروفة لدى الجميع".

وتخلص هبيج، الى أن الهيئات ليست ضد زيادة الأجور للقطاع العام، وفق ما أكد رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس (النهار)"، "فزيادة الأجور بهذه الطريقة هي مثال صارخ على الموقف الخاطئ مع حلول شهر رمضان الأول شباط 2012 أسوة بالقطاع الخاص، (كلفتها 61 مليار ليرة شهريا)". ولكن بدليل أن الدولة بدأت باصدارات بفائدة 6,25% ، من هنا يأتيه أن "الحلقة التي تلفت الكلفة المباشرة التي تقدر بمليار دولار سنويا ثمة كلفة غير منظورة من حيث تدهور النمو الاقتصادي وارتفاع الفوائد المترتب مع انكماشها السلبية على القطاعين العام والخاص".

ومن أجل تمويل السلسلة، طرحت الحكومة سلة من الضرائب التي سبق واعترضت عليها الهيئات، "ليس حيال الضريبة فحسب، بل لانعدام الشكل كارثة موصوفة على كل القطاعات، اما كذلك من حيث الكمية، فالمطروح جباية ضرائب بنحو 4 مليارات دولار أي ما يمثل نمو 10% من الناتج القائم ونمو ما يسمى "الصدمة الضريبية" (Fiscal shock)، وهذا لا يحصل أي اقتصاد في العالم"، وفق شماس.

وإذا كانت الهيئات تدق ناقوس الخطر، فهو ليس حماية لاقتصاد فحسب وانما حماية للمجتمع"، إذ يرى شماس فإن القوى العاملة لا تقتصر على 170 الف ناشط تشملهم السلسلة بل مليون و300 الف يعملون في كل القطاعات.

وستدعو شماس من ملوتة رئيس مجلس النواب "المعدلة الانتخابية"، ليحذر "من الجرافة المالية الآتية التي قد تطيح الاقتصاد، ومبيشا لن يدفع الثمن".

شقير: قد نصل الى الاضرابات

وفيما اعتبر شماس أن الحكومة أمام موقف أو خطأ تاريخي، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية محمد شقير تمنى على رئيس الحكومة القاء البلاد، "أن الموضوع خطير جدا وقد يأخذ لبنان الى المجهول"، موضحا ان المؤشرات التي توفرت خلال الغلوة والأرقام التي عرضت تؤكد ذلك، "وقد شاركنا في مواجهة الوزراء الذين أكدوا ان القرار بزيادة سلسلة الرتب والرواتب امر سليم ولا نعرف كيف ستتحمله".

وردا الحكومة عبر "النهار" الى اصلاح الخطأ الذي بدأ مع تصحيح رواتب القضاة بدل زيادة الأضعاف بسنة ضريبية غير منطقية. "وقد عملنا مع موظفي الهيئات الى مجلس الوزراء، واكدنا ان هذا الموضوع خط احمر، اذ يمكن ان نصل الى اضرابات لان البند 3 يتدخل وبات وضعه اسوأ من وضع أيلولان". واستغرب زيادة رواتب المخلصين 62% الف وتراتبهم، مؤكدا ان النظام التقاعدي قديم ويحتاج الى اعادة درس وتعديل.

وسأل من تحرك بعد غلوة الامس؟

قال شقير ان الهيئات ستنتظر ما ستفضي اليه قرارات مجلس الوزراء لتحدد قرارا سيكون مناسبا لتلافي الانهيار، معتبرا من غير المقبول تصنيف لبنان بعد القرار ذلك السلسلة على قرار خاطىء على حوادث طرابلس، "اذ ثمة مخاوف مالية تتمثل في تكبيد الدولة نحو 2,5 مليار دولار كلفة القرار السلسلة وزيادات المتقاعدين والفوائد، فيما زيادة 2,5 مليار دولار لدعم الكهرباء هذه السنة"، داعيا الى ايجاد حل لمشكلة الكهرباء "اذ لا يعقل ان تكلف كل هذه الاموال".

nahar.kanafani@annahar.com.lb

النهار

الاربعاء ١٢ أيلول ٢٠١٢

وولن وغلايتزر أكدا للسلطات النقدية الحرص على الاستقرار لأنه أساس الإزدهار
طربيه: تنويه بالعلاقة مع المركزي لأنها تحافظ على قطاع بمواكبة المجتمع الدولي

يوم سألت "الاندبندنت" ما اذا كانت المصارف اللبنانية تقوم بغسيل أموال لمصلحة النظام السوري ونقلها الى ايران وفقا لادعاءات منظمة "متحدون ضد إيران نووية"، ردت بيروت بالارقام والوقائع وعبر لقاءات مباشرة مع مسؤولي وزارة الخزانة الاميركية كما بالامس، إذ أفضت جولة الوفد الاميركي في بيروت الى ارتياح للتعاون القائم ولانتظام اداء القطاع المصرفي ضمن القواعد العالمية والتشريعات المحلية.

حرص على القطاع المصرفي لأنه القاعدة الأساس في المجتمع الاقتصادي.

فيوليت البلعة

الوفد الاميركي الذي زار لبنان امس وضم مساعد وزير الخزانة الاميركي دانيال غلايتزر والمسؤول عن مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب دانيال غلايتزر في اطار زيارة ستقوده ايضا الى السعودية وتونس "في محاولة لزيادة الضغط على إيران وسوريا من خلال العقوبات المالية"، وفق بيان لوزارة الخزانة الاميركية صدر في واشنطن مساء امس. وفي جولته السياسية، التقى الوفد الاميركي حاكم مصرف لبنان رياض سلامة واعضاء المجلس المركزي الذي يضم نواب الحاكم الاربعة رائد شرف الدين وسعد عنداري ومحمد بعاصيري وهاروتيون صاموئيليان، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف اسامة مكداشي وامين سر هيئة التحقيق الخاصة عبد منصور والمدير العام لوزارة المال آلان بيفاني.

وعلمت "النهار" ان السلطة النقدية اللبنانية اكدت التدابير والتنظيمات لحماية القطاع المصرفي وعدم تعرضه لمشاكل القوانين ولا سيما التعميم رقم 128 الصادر عن مصرف لبنان في تبيان المناخ، واكد المسؤولون الاميركيون ضرورة عدم السماح باستخدام النظام المصرفي اللبناني للتهرب من العقوبات، خصوصا بالنسبة الى العقوبات والقرار الاميركي. وفي ذلك استمع المسؤولون الى شرح وافٍ عن الاقتصاد اللبناني في ظل الظروف الصعبة التي يشهدها لبنان.

وعصرا، زار الوفد الاميركي مقر جمعية المصارف حيث التقى مجلس ادارة الجمعية برئاسة جوزف طربيه، في حضور السفيرة الاميركية مورا كونيللي والقائم بالاعمال الاميركي.

الاجواء المصرفية بدت مرتاحة لزيارة الامس، "كمن تأتي تحت شعار التعاون مع القطاع المصرفي الذي تعتبره وزارة الخزانة الاميركية القاعدة الاساس للمجتمع الاقتصادي في لبنان، وتعلق اهمية كبيرة على الاستقرار نظرا الى دوره الكبير في المحافظة على الازدهار في لبنان. لذا، كان الاجتماع جيدا"، يقول طربيه لـ"النهار".

ووفق مصادر شاركت في الاجتماعات، فان المسؤولين الاميركيين ابدوا تقديرهم للخطوات التي التزم بها القطاع المصرفي اللبناني من حيث التزام القواعد المطلوبة ومراعاة الموضوعات التي تهم المجتمع الدولي في مجال غسل الاموال والتزوير والفساد وايضا في الموضوع الايراني. واشارت الى ان اعضاء الوفد عبّروا عن ملاحظتهم باستمرار حسن اداء القطاع المصرفي والتزامه، "ويعتبرون ان الحل علاقة هي التي اقترحها الجانب اللبناني، وهي علاقة توافق المصالح. اذ يهم الجانب اللبناني استقرار القطاع المصرفي والمحافظة على سمعته ليبقى جاذبا للاموال والرساميل ويبقى لبنان مركزا ماليا اقليميا، بينما يهم الجانب الاميركي نجاح القطاع المصرفي اللبناني ضمن اطار السلامة والمحافظة على نظافته وحسن ادائه". وقد اشار المسؤولون الاميركيون الى تطور العلاقة مع مصرف لبنان على نحو ايجابي جدا، "ونوّهوا بالعلاقة مع المركزي لانها تساعد وتقضي الى القاعدة الثلاثية القائمة على الاتي: قطاع مصرفي في ظل سلطة نقدية جيدة ومواكبة المجتمع الدولي وخصوصا من خلال المراسلين للمصارف اللبنانية الذين هم ايضا تحت اشراف الادارة الاميركية. وهذا يعني ان الاميركيين يراقبون انظامهم، فيما تراقب السلطة النقدية اللبنانية القطاع المصرفي"، وفق المصادر.

وفيما اكد طربيه ارتياحه لـ"النهار" عقب الاجتماع، اشار الى ان الوفد الاميركي نوّه بدعم المصارف اللبنانية لمشاريع التشريعات التي تضعها الحكومة في مجال العمليات النقدية، ولا سيما نقل المال عبر الحدود بموجب تصريح معلن بما يكفل الشفافية. ولفت الى ان الوفد ابدى استعداد واشنطن للتساهل في موضوع "فاتكا" (قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية للاميركيين)، "اذ اقرّوا بالصعوبات التي تواجه مرحلة تطبيق التشريعات، وتمنوا درس الموضوع بتأن كي لا يلقي بأعباء كبيرة محتملة على القطاع المصرفي، ومؤكدين التزامهم التساهل حيال التزام القطاع المصرفي بتطبيقاتها".

violette.balaa@annahar.com.lb
Twitter:@violettebalaa

النهار

٧ أيلول ٢٠١٢

الهيئات الاقتصادية: نرفض إقرار الرتب والرواتب وستكبّد القطاعين خسائر فادحة وتداعيات

اقرار الرواتب سيكون له عواقب كارثية على الاقتصاد.

07-09-2012

أعلنت الهيئات الاقتصادية رفضها "لأي قرار يصدر عن مجلس الوزراء حيال سلسلة الرتب والرواتب "وخصوصاً ان الارقام المتداولة لكلفتها غير واقعية على الاطلاق وستكبد القطاعين العام والخاص خسائر فادحة ستكون لها عواقب وتداعيات كارثية على خزينة الدولة التي تعاني في الاساس عجزاً مالياً فادحاً، وعلى الاقتصاد والمواطن".

جاء ذلك خلال اجتماع طارئ بحثت فيه الهيئات تداعيات اقرار سلسلة الرتب والرواتب على الاقتصاد، "في ظل الظروف الضاغطة التي يعيشها الاقتصاد الوطني من جراء انعدام النمو ونتيجة الازمة السياسية والامنية من جهة، وانعكاسات الاضطرابات الحاصلة في المنطقة العربية من جهة اخرى".

وحذرت الهيئات من "ان اقرار السلسلة وبغض النظر عن الارقام التي سترد فيه، سيزيد من العجز المالي للدولة، وهذا ما يدفعنا الى التساؤل من اين ستغطي الحكومة مواردها المالية في ظل اقرار السلسلة وهل سيكون ذلك كما في كل مرة على حساب المؤسسات الاقتصادية التي تعلن رفضها لأي حل على حسابها".

ودعت الى "عدم العبث بالامن الاقتصادي الذي بات الحفاظ عليه يضاهي الاستقرار والسلم الاهلي، فبينما تعتمد الدول التي هي في وضع مماثل للبنان وضع برامج اصلاحات اقتصادية وادارية في مقدمها خفض الرواتب والاجور والنفقات الادارية، مطلوب الا تكرر الحكومة سابقة الخطأ الفادح الذي ارتكب عند تصحيح الاجور في القطاع الخاص".

ورأت "ان فرض الحكومة المزيد من الضرائب المباشرة على المؤسسات الاقتصادية والمواطنين سيولد انفجاراً. لذا، فان الحل الاوحد المقبول يكمن في تنفيذ أي زيادة في صورة تدريجية وان تمول عبر وقف الاهدار وعدم تحميل الاقتصاد أي أعباء اضافية".

وشددت الهيئات على انها "لن تبقى مكتوفة الايدي" وقررت الابقاء على اجتماعاتها مفتوحة والتحرك في اتجاه المسؤولين سعياً وراء ايجاد حلول مناسبة للاقتصاد الوطني في ظل الاوضاع الصعبة التي تشهدها البلاد على كل الصعد والمستويات".

النهار

الجمعة ٧ ايلول ٢٠١٢

جوزف طربيه:
تعويض الأضرار باعادة بناء الثقة جدياً

لكل قرار مترتباته. لهذا، تدرس الهيئات الاقتصادية بقلق الآثار التي سيخلفها إقرار سلسلة الرتب والرواتب على الإقتصاد الوطني، وخصوصاً انعكاساتها على مالية الدولة ومفاعيلها على الاستقرار النقدي والدين العام ومعدلات التضخم. لذا، يسأل رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه "كيف تقرّ الحكومة خطوة بهذه الكلفة ولا توفر في الوقت نفسه مصادر تمويل لها مقنعة ومستمرة؟".

فيوليت البلعة
violette.balaa@annahar.com.lb
Twitter:@violettebalaa

• ما برأيكم الحل لـ"مشكلة" سلسلة الرتب والرواتب؟

الدولة، اذا التزمت السلسلة، هي المسؤولة عن ايجاد التمويل اللازم لها، ويجب ان نترك لها المرونة في تمويلها سواء بتجزئة التنفيذ أو التقسيط على ضوء إمكان توفير الموارد لتغطية كلفتها من خارج الضرائب، ودرس انعكاساتها على الاسعار وعلى العمال واصحاب العمل. ثمة آثار تضخمية لها ستظهر في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية.

• هل تأتي السلسلة في توقيتها الصحيح؟

مما لا شك فيه انه يجري فرض السلسلة على الدولة تحت ضغط الحركات المطلبية وفي ظل مناخ متعاطف مع وجوب انصاف العاملين في الخدمة العامة. لكن الامر متوقف على توفير التمويل اللازم من غير الضرائب التي تزيد اعباء اقتصاد يترنح. كما يستحيل اضافة 1,2 مليار دولار هي كلفة الزيادة سنويا على الدين العام. لذلك، يبقى موضوع السلسلة معلقاً على إيجاد صيغة التمويل المقبولة مع التأكيد على ضيق الخيارات المتوافرة.

• ما كانت مستويات ثقة بكركي؟

يخطب الوضع الاقتصادي مؤازرة القوى الحيّة في لبنان، وعلى رأسها المرجعيات الروحية. لذا، كان طلب عقد قمة روحية اقتصادية. ولان خطاب بكركي الاخير جذب الهيئات بمحتواه المفتوح على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بصراحة. وجدت الهيئات في بكركي صوتا صارخا يشبه ما اطلقته قبل اشهر نتيجة تدهور السمعة الاقتصادية لـلبنان بفعل انعكاسات ازمة المنطقة وخصوصا سوريا.

• وهل من توقعات عملية من الخلوات؟

نحن على حوار دائم مع الحكومة ومع المرجعيات لتجنيب البلاد قرارات تتخذ في وقت يسود عدم الاستقرار ويطغى المناخ الانتخابي بما يلقي من اعباء يعجز لبنان عن تحملها، وتستحيل العودة عنها بعد اقرارها وظهور آثارها السلبية على الاقتصاد.

• يتحدث السياسيون... ولكن في اي اتجاه؟

الانقسام السياسي من الثوابت في المشهد الوطني اللبناني. لم يجر في بعض المراحل، استيعاب حجم الأخطار الناتجة من استيراد بعض جوانب أزمة المنطقة. حصلت أضرار كبيرة نتيجة إهتزاز صورة لبنان كمساحة آمنة في منطقة مضطربة. لكن برزت إرادات داخلية للجم الانحدار مما ساعد في تهدئة الأوضاع.

• طار الصيف. ماذا بقي للاقتصاد من نشاط؟

يستحيل تعويض الاضرار فورا، اذ يتطلب اعادة بناء الثقة في الداخل والخارج حيال استعادة الدولة لقدرتها في ادارة الشأن العام السياسي والامني الذي هو المدخل لعودة الاقتصاد للعمل، بما فيها السياحة والتصدير والاستيراد ومجيء الوفود. ويذكر ان لبنان ضعف موقعه كمركز رئيس للمؤتمرات في المنطقة وملجأ للمؤسسات الدولية التي كانت بدأت تعود لاعتماده مقرا اقليميا. ولكن اعادة بناء الثقة جديا وبصدق يستلزم وقتا وجهدا.

• هل من تأثير لعمل لجنة المؤشر على هيكلية الاسعار والفوائد وربما الغلاء المعيشي ايضا؟

نحن مع استمرار عمل لجنة المؤشر، ونطلب حماية الحد الادنى للاجور لاننا نرفض ان يعمل احد من دون الحد الادنى للكرامة الانسانية. لكن ما لا نسلّم به هو فرض زيادات غير المشارع. نؤيد اعادة النظر بالسياسة الضريبية، لكن لا يمكن الاقتصاد في ازمة ان يحتمل زيادة العبء الضريبي. بل يفترض ايجاد حوافز لاعادة جذب الاستثمارات وتوفير فرص عمل جديدة. فعبء الضرائب يعوّق النمو وعودة الحيوية المطلوبة.

• ماذا ينتظر القطاع المصرفي من استحقاقات مهمة؟

يعيش القطاع ضمن اطار السلامة التي رسمها لنفسه. فالتسليفات تبقى ضمن سقوف مدروسة. المصارف مستعدة لتمويل حاجات الدولة، لكن ضمن حدود الإنفاق المجدي.

أما بالنسبة الى الضغوط الخارجية لجهة العقوبات على ايران وسوريا ومكافحة تبييض الاموال الناتجة من المخدرات او الارهاب، نؤكد ان القطاع يحترم هذه القواعد ويسير ضمن متطلباتها، ولا يخشى استهدافه. وهذا لا يعني ان اي خطأ في مصرف لن يوقعه تحت الملاحقة سواء من السلطة النقدية في لبنان او من المرجعيات الدولية التي تتابع اداء المصارف في العالم.

• لكن تشعر ببعض الضغوط...

لكن، لبنان ليس مدرجا في اي لائحة للدول غير المتعاونة في مكافحة تبييض الاموال التي تضم نحو 40 دولة. نؤكد ان مصارفنا متنبهة وواعية لمسؤولياتها اكثر المناطق الواقعة تحت سيف العقوبات.

• اليس انخفاض ربحية المصارف افضل من الخسارة؟

يجب ان يحافظ القطاع على ربحيته لانها الجاذب الاساس للودائع. الربحية هي معيار الثقة بالقطاع، وتاليا من المهم المحافظة على تلك الثقة لتبقى في خدمة لبنان والاقتصاد. فالودائع استقرت هذه السنة ويتوقع ان تزيد في نهايتها بين 7 و8%، بينما يتوقع زيادة التسليفات 12%، مما يعني اذا تحافظ على الثقة بالاقتصاد وبالقطاعات، فضلا عن التأكيد على دور القطاع المحصلي وتقبله اخطار البلاد.

• هذا يعني انكم ستدعمون سقوفا لتمويل الدولة؟

نعم، وقد تضطرت الدولة سابقا للجوء الى مؤتمرات دولية لتوفير التمويل (مؤتمرات باريس). لكن الوضع الداخلي والدولي غير مؤات، وعلينا ان نحتسب لذلك، اي ان لا احد قادر على المساعدة.

• كيف تترجم الضغوط في العمل المصرفي؟

نحن مستمرون في تمويل الاقتصاد كي لا توقع البلد في ازمة. نأمل في ان تكون الفترة الراهنة من غير الاستقرار مؤقتة، ونؤمن باننا جميعا في مركب واحد. يجب العودة الى العقلانية والهدوء ورسم طرق بديلة للإنتاج والتصدير من دون ابطاء، لان كلفة التباطؤ باهظة على الاقتصاد وعلى مؤسساتنا وقولنا العاملة.

السفير

السبت ٢٥ آب ٢٠١٢

اتخذت جمعية مصارف لبنان قراراً بتأليف مجموعة هدفها التعاون مع «لوبي أميركي ـ لبناني» لمواجهة أية حملات تتناول القطاع المصرفي من قبل المجموعات الأميركية الصهيونية التي تتحرك تحت عنوان «مناهضة قيام إيران نووية».

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة الحقيقة في كل دار
٢٤ آب ٢٠١٢

جمعيّة المصارف عاتبة

تبدي جمعية مصارف لبنان عتباً على عدد من وسائل الاعلام المحلية، ازاء ما تسميه باندفاعة وسائل الإعلام هذه بنقل ونشر تقارير خارجية مدفوعة الاجر ومعروفة الاهداف تتعرض للقطاع المصرفي اللبناني.

الشرق
الجمعة ٢٠ تموز ٢٠١٢ – العدد ١٨٩٥٣

« السر المصرفي لا يتناول الأموال الوسخة»

طربيه: المصارف لم تتلق أي طلب لرفع السرية المصرفية عن شخصيات سورية

طمأن رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه إلى أن «لا خطر على القطاع المصرفي من تأثيرات الحوادث الدموية المريرة الجارية في سورية»، لكنه دعا «جميع المتعاطين في الشأن المالي والإقتصادي وخصوصا المصارف، أن يأخذوا في الإعتبار المخاطر التي تواجهها سورية». لافتا الى أن «تأثير هذه الحوادث سلبية على المصارف العاملة هناك».

وأكد أن «المصارف اللبنانية ليست في أي شكل من الأشكال مأوى للأموال الناتجة عن المخدرات أو الجرائم». وكلنا متضامنون حول موقف السلطات اللبنانية والقطاع المصرفي لجهة أن السرّ المصرفي لا يمكن أن يتناول الاموال الوسخة. وأعلن أن «الدفعة الأخيرة من حصة لبنان من المحكمة الدولية جرى تمويلها من دون أي مساهمة أو مشاركة من القطاع المصرفي ولم يتم التعاطي معنا في هذا الموضوع».

كلام طربيه جاء في حديث عن تأثر القطاع المصرفي اللبناني بانفجار دمشق أمس الأول والتطورات السياسية والميدانية في لبنان. وقال: «الوضع المالي ولا سيما الوضع المصرفي في لبنان، يعمل منذ فترة طويلة وبصورة مستقلة ومحايدة عن الأحداث السياسية

طربيه متحدثا

وحالات الإستقرار المترجرج الذي يعيشه لبنان على الصعيدين السياسي والأمني».

أضاف: «تجتاز سورية منذ مدة، مخاطر ظاهرة للعيان ولا بد لكل المتعاطين في الشأن المالي والإقتصادي وخصوصا المصارف، أن يأخذوها في الإعتبار إن تأثير هذه الحوادث سلبي فعلا على المصارف العاملة هناك، لكننا ننظر في النتيجة ليس إلى المصارف اللبنانية في بلد معين فحسب، إنما إلى المجموعة المصرفية بكاملها المنتشرة في بلدان عدة. المصارف الأم الموجودة في لبنان التي لها استثمارات أو فروع في سورية، هي بأحجام كبيرة جدا لا يمكن أن تؤثر عليها توظيفات جزئية في السوق السوري. لذلك لا خطر على المصارف اللبنانية من تأثيرات الحوادث الدموية المريرة الجارية في سورية».

وعما تردد عن إرسال موفدين أميركيين وأوروبيين إلى لبنان لطلب رفع السرية المصرفية عن بعض الشخصيات السورية، نفى طربيه ذلك، مؤكداً أن «الجمعية لم تتلق أي اتصال من هذا النوع، وإذا كان هناك أي طلب برفع السرية، فيُوجّه إلى السلطات المسؤولة أي هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان التي في ضوء قانونية الطلب وصوابيته، تستطيع أن ترفع السرية المصرفية أو عدمه».

وقال: لم يعد هناك سرّ مصرفي مطلق في لبنان، السرية المصرفية هي لحماية المال النظيف المعروفة وجهة تحصيله واستعماله، ومصارفنا ليست في أي شكل من الأشكال مأوى للأموال الناتجة عن المخدرات أو الجرائم. وكلنا متضامنون حول موقف السلطات اللبنانية والقطاع المصرفي لجهة أن السرّ المصرفي لا يمكن أن يتناول الأموال الوسخة».

وعما إذا شاركت المصارف اللبنانية في تمويل الدفعة الأخيرة من حصة لبنان من المحكمة الدولية، أعلن طربيه أن «هذه الدفعة تم سدادها من دون أي مساهمة أو مشاركة من القطاع المصرفي، حتى أن لم يتم التعاطي معنا في هذا الموضوع، ونحن في كل الحالات عندما موّلنا الدفعة الأولى منها، قلنا «لمرة واحدة فقط».

النهار

الجمعة ٢٠ تموز ٢٠١٢

لا خطر على المصارف من الحوادث في سوريا طربيه: قطاعنا ليس مأوى لأموال المخدرات

لبنان يجتاز منذ مدة فترة من الاستقرار الهش المتقطع.

طمأن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه إلى أن "لا خطر على القطاع المصرفي من تأثيرات الحوادث الدموية المريرة الجارية في سوريا"، لكنه دعا "جميع المتعاملين في الشأن المالي والإقتصادي، وخصوصاً المصارف، أن يأخذوا في الإعتبار الاخطار التي تواجهها سوريا"، لافتاً الى أن "تأثير هذه الحوادث سلبي على المصارف العاملة هناك".

وأكد أن "المصارف اللبنانية ليست في أي شكل من الأشكال مأوى للأموال الناجمة عن المخدرات أو الجرائم. وكلنا متضامنون حول موقف السلطات اللبنانية والقطاع المصرفي في شأن السرّ المصرفي الذي لا يمكن أن يتناول الاموال الوسخة". وأعلن أن "الدفعة الأخيرة من حصة لبنان من المحكمة الدولية جرى تمويلها من دون أي مساهمة أو مشاركة من القطاع المصرفي، ولم يتم التعامل معنا في هذا الشأن".

تحدث طربيه عن تأثر القطاع المصرفي المحلي بانفجار دمشق اخيرا والتطورات السياسية والميدانية في لبنان، وقال: "الوضع المالي ولا سيما المصرفي في لبنان يعمل منذ فترة طويلة على نحو مستقل ومحايد عن الحوادث السياسية وحالات الإستقرار "المترجرج" الذي يعيشه الوطن على الصعيدين السياسي والأمني"، لافتا الى اننا "نعيش في منطقة مليئة بالمخاطر، ونحن كقطاع مصرفي نحتسب لها ضمن الوسائل والمبادئ التي تدير بها قيادات المصارف أموالها، آخذة في الاعتبار المخاطر الإقليمية بما فيها المخاطر الأخرى التي قد تتناول العمل المصرفي".

أما بالنسبة إلى المصارف العاملة في سوريا، فقال: "منذ أن بدأت الحوادث هناك، تغيّر وجه الإقتصاد السوري حيال الإنكماش الذي أصاب الودائع المصرفية بطريقة تلقائية، والمصارف عينها لم تعد متحمّسة لاستقطاب الودائع نتيجة العبء الذي تلقيه الأخيرة على موازنات المصارف التي تضطر إلى دفع الفوائد على تلك الودائع، في حين أن إمكانات تنظيف الودائع أصبحت نادرة أو معدومة. في ضوء ذلك، قلّصت المصارف في الأشهر الأخيرة أعمالها وميزانياتها على نحو كبير جداً"، مطمئنا "أن لا خطر على المصارف اللبنانية من تأثيرات الحوادث الدموية المرة الجارية في سوريا". ولفت طربيه إلى أن "لبنان يجتاز منذ مدة فترة من الإستقرار الهش المتقطع، الناجم في جزء منه عن اللعبة السياسية في لبنان واقتراب موسم الإنتخابات، يضاف إلى تأثيرات الوضع السوري والوضع العربي عموماً على الإقتصاد الوطني، لكن المشكلة تكمن في أن اللبنانيين مسؤولون عن النداء السياسي السيئ القائم في البلد"، موضحاً أن "كل مَن يقطع طريقاً أو ساحة عامة أو يحرق إطارات مشوّهاً وجه لبنان بالدخان الاسود، أو يحتل مرفقاً عاماً معطلاً أعمال البلاد ومصالح العباد، يسيء إلى لبنان واقتصاده ويرذله الرأي العام اللبناني".

الحياة

الثلاثاء ١٧ تموز ٢٠١٢ العدد ١٨٠٠١

طربيه: لا أموال مجهولة في مصارفنا

□ بيروت – «الحياة»

■ اكد رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزف طربيه، الحرص على عدم دخول اموال غير معروفة المصدر الى القطاع المصرفي اللبناني، معتبراً أن زيارات المسؤولين الأميركيين والأوروبيين لبنان «طبيعية».

وأشار طربيه خلال زيارته امس وزير الداخلية مروان شربل، الى أن البحث «تناول الشكوى المتعلقة بأمن المصارف بعدما تعرض بعض فروعها لعمليات سلب»، ونقل طمأنة شربل الى ان «هذا الموضوع اصبح تحت السيطرة، وأن لديه خيوطاً ستساعد على كشف الذين قاموا بها، وان التدابير التي اتخذتها الاجهزة الامنية اعطت نتائجها وستعطي نتائج اكثر، مع بعض التعاون الذي طلب من المصارف لجهة اتخاذ بعض الإجراءات». وعزا طربيه سبب ازدياد هذه الظاهرة في الآونة الاخيرة الى الوضع الامني العام المرتبط بصورة خاصة بالأحداث الحاصلة على الحدود وانشغال القوى الامنية بملفات عدة، اضافة الى ان نجاح اول عملية سرقة دفع الى استدراج آخرين للقيام بمثل هذا الامر. وقال: «نحن متأكدون من أنه سيتم القبض على من قاموا بهذه الأعمال وسينالون العقاب الرادع، لأن هناك سوابق في لبنان، إذ لم يستطع ان يفلت مجرم من هذا النوع من يد العدالة ولو بعد حين»، موضحاً ان وزير الداخلية طمأنه الى ان الوزارة اتخذت إجراءات مانعة ورادعة.

وعن التدخلات في القطاع المصرفي من خلال زيارة احد اعضاء الاتحاد الأوروبي لبنان في شان مكافحة الإرهاب، نفى طربيه اعتبار هذه الزيارة تدخلاً، «لأن مواضيع مكافحة تبييض الاموال واموال الجريمة والإرهاب هي قضايا عالمية وليست محصورة في لبنان ولا في مصر ولا في فرنسا، بل هي معركة عالمية ضد تبييض الاموال، إنما في لبنان يتخذ الموضوع ظروفاً أخرى نتيجة وجود هذا البلد على خريطة فيها خصوصية تتعلق بالعقوبات على سورية وبالموضوع النووي الايراني وملاحقة «حزب الله»، وبصورة خاصة شبكات المخدرات في اميركا اللاتينية»، واضاف ان «الحالات التي عرضت علينا تتعلق بعمليات من هذا النوع جارية خارج الأراضي اللبنانية، ونحن لسنا على علاقة بها، انما يجب ان نكون حريصين على ألا تدخل الاموال غير المبررة وغير المعروف مصدرها الى القطاع المصرفي اللبناني، ونحن ساهرون على هذا الموضوع، ونعتبر ان القطاع في ايد امينة نتيجة خبرة المصارف اللبنانية ورغبتها وإرادتها في الحفاظ على سلامتها وسلامة مودعيها».

وعن موقفه من مطالبة الدوائر المالية الاميركية الجهات اللبنانية بملاحقة عدنان تاج الدين، الذي اعلن افلاسه في اميركا، قال: «هذا الموضوع يندرج في إطار العلاقة بين دولتين، بمعنى اننا نستجيب لطلبات السلطة اللبنانية المسؤولة عن رفع السرية المصرفية والملاحقة، وهي برئاسة حاكم مصرف لبنان، والقطاع المصرفي يخضع للقانون الذي يطبق ولكن بإذن السلطة المختصة».

واكد طربيه ان «لبنان ليس مرتعاً للعصابات ولا للمنظمات الارهابية، ونعتقد ان الأمن موجود فيه حالياً ويعتبر انجازاً على صعيد ما هو حاصل في المحيط».

النهار

الخميس ٩ تموز ٢٠١٢

جمعية المصارف ركزت عند ميقاتي على أهمية الوصول إلى موازنة تقشفية

خصص مجلس ادارة جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه زيارته الى الرئيس نجيب ميقاتي للبحث في مختلف المسائل المتعلقة بالمالية العامة والقطاع المصرفي.

وأكد طربيه أنه "تم التركيز خلال الاجتماع على ضرورة الوصول الى موازنة تقشفية تراعي الانكماش الحاصل في الاقتصاد، وان كل نفقات جديدة في الموازنة يجب ان تكون مبنية على توافر الواردات، من دون قمع الاقتصاد عن طريق ضرائب جديدة في ظل الانكماش الاقتصادي، لأن فرض ضغط ضريبي يزيد هذا الانكماش".

وأشار الى ان "ميقاتي بدا متفهما"، مؤكدا "أنه في ظل المفاوضات التي يجريها مع الافرقاء الآخرين، لن تكون ثمة زيادات لا تتوافر لها اعتمادات في الموازنة".

لا لقمع الاقتصاد عبر ضرائب جديدة.

السفير

الجمعة ٦ تموز ٢٠١٢

طربيه: لا علاقة لمصارفنا بشبكة كولومبيا

لفت رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه الى أن ما صدر في وسائل الإعلام الاسبوع الفائت حول شبكة مخدرات موجودة في كولومبيا في أميركا اللاتينية ويشارك فيها ٤ أشخاص لبنانيين، «لا علاقة للقطاع المصرفي اللبناني بها، ولو صودف وجود شخص من هؤلاء المتهمين كان يعمل في مصرف غادره منذ أكثر من سنة»، مشيراً الى أن «هذا المتهم لم يعمد إلى تبييض الأموال لأنه كان يعمل في أحد المصارف»، مشدداً على «عدم الخلط بين الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والإفادة من تنظيمات الأشرار الموجودة في العالم، وأن ندّعي أن ذلك له انعكاسات على العمل المصرفي»، داعياً إلى «الفصل بين هذين الموضوعين لأنهما مستقلان».

وقال طربيه: «كل التحاويل التي تأتي من الخارج تمرّ في مصارف عالمية، إذاً لماذا عندما يصادف أن مرّت عملية يضبطها في غالبية الأحيان مصرف لبنان أو المصرف المختص، يقال إننا أقل حرصاً من الآخرين. في حين أنها مرّت لدى الآخرين، فيما نحن نتيجة الظروف المحيطة بلبنان، أكثر حرصاً وتنبّهاً وأكثر تطبيقاً لكل ما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب».

وعن موضوع المصارف اللبنانية العاملة في دول «الربيع العربي»، قال: «بالطبع إن اقتصادات تلك الدول متراجعة وبالتالي لا بد من أن يتراجع العمل المصرفي فيها، إنما ليس لذلك أي تأثير جوهري على المصارف الأم الموجودة في لبنان».

أضاف: «لبنان سريع الاستيعاب لكل الصدمات، إذ برغم كل ما ذكر، نعتبر أن زيادة النمو المصرفي هذا العام لن تقل عن ٨ في المئة، سواء كان ذلك في الودائع أو في الميزانية المجمعة للمصارف. وهذه النسبة محترمة في ظل الظروف الراهنة وتطمئن كل المتعاملين مع القطاع المصرفي اللبناني، وبالتالي لا خشية ولا خوف إطلاقاً على أن يحصل أي تراجع في وضع القطاع».

النهار

الجمعة ٦ تموز ٢٠١٢

"ستاندرد تشارترد": مؤشرات اقتصادية إيجابية رغم التطورات الإقليمية
طربيه: نعوّل على أداء سياسي "أكثر عقلانية" لتمرير الصيف

المصارف اللبنانية محصنة بكل وسائل السلامة.

الدكتور جوزف طربيه.

توقع "ستاندرد تشارترد" ان يسجل الاقتصاد اللبناني "اداءً سليما" هذه السنة، مع نمو الناتج المحلي 3,5 %، مستنداً الى مؤشرات اقتصادية تشير الى "نهوض" في الاداء، من دون ان يستبعد تباطؤا نسبياً في الفصول المقبلة.

فيوليت البلعة

لم يستغرب رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه هذه التوقعات "لأن مؤشرات القطاع المصرفي الذي هو قاطرة النمو، ايجابية". وقال "كنا نعوّل على اداء سياسي أكثر عقلانية، وخصوصاً مع بدء فصل الصيف، علما ان الوقت لم يفت بعد".

اوضح طربيه لـ"النهار" ان النشاط التسليفي للمصارف يحافظ على نموه بما يساعد في تحقيق معدلات النمو المتوقعة ما بين 3 و4%، "والتي ما كانت لتتحقق لولا اندماج المصارف في الاقتصاد ومساعدتها في توفير فرص عمل عبر تنشيط التسليف، رغم ان الوضع الداخلي والاقليمي والعمل السياسي لا يساعدان في ترجمة آمال الاقتصاديين "بسبب عدم الاستقرار الراهن، وان على نحو متقطع".

الا انه لفت الى ان التقييم الاقتصادي للوضع يؤكد حال الاستقرار، "وهذه التوترات عابرة وليست مؤثرة في الامد المنظور، بدليل انها لم تؤثر في حركة الودائع والتسليفات، ولا في تمويل الاقتصاد، لاننا نعمل وفقا لقواعد ادارة المخاطر، وهي مقبولة، وكان يمكن ان تكون افضل لو كان الاداء السياسي اكثر عقلانية ويراعي مصلحة البلاد، وخصوصاً مع بدء فصل الصيف الذي كنا نعلق عليه آمالا كبيرة. لكن الوقت لم يفتا بعد".

نهوض وأداء قوي

ووفق تقرير "ستاندرد تشارترد"، الذي ورد في النشرة الأسبوعية لبنك عوده Lebanon Weekly Monitor، فإن معظم المؤشرات الاقتصادية يشير إلى نهوض في الأداء والى اداء قوي، وإن بالمقارنة مع قاعدة ضعيفة في الفترة المماثلة من العام السابق. "لكن، يحتمل أن تشهد الفصول المقبلة تباطؤاً نسبياً في الأداء. واشار الى زيادة سنوية في مبيعات سيارات الركاب بنسبة 12% في الثلث الاول من السنة، وزيادة في مبيعات السيارات التجارية الجديدة بنسبة 32% في الفترة عينها. ولفت الى ان حركة النقل البحري التي تعكس نشاط التجارة في لبنان، شهدت زيادة بنسبة 8,4% في حمولة البضائع في مرفأ بيروت خلال الأشهر الخمسة الأولى من السنة، وزيادة بنسبة 5,3% في عدد الحاويات. كذلك، ارتفع عدد الركاب في مطار رفيق الحريري الدولي بنسبة 14,6% في الأشهر الخمسة الأولى من السنة، فيما أظهر الشحن الجوي مؤشرات إيجابية مع ارتفاع البضائع المفرغة بنسبة 9,1%. وفي ما يتعلق بالقطاع المصرفي، شدد على الترابط القوي ما بين التسليفات والودائع المصرفية، فضلا عن الترابط الأقوى ما بين التسليف والنشاط الاقتصادي. في هذا السياق، أشار إلى أن ودائع القطاع الخاص زادت بنسبة 2,6% منذ بداية السنة وحتى نهاية نيسان 2012، وبنسبة 8% مقارنة بنيسان 2011. واشار الى أن الودائع بالليرة اللبنانية نمت بوتيرة أسرع من الودائع بالعملات الأجنبية، وثانيا تراجعت نسبة دولرة الودائع إلى 65,1% في نيسان 2012. في موازاة ذلك، أورد ان المصارف اللبنانية أطلقت موجات جديدة من القروض، وصلت إلى 2,2 مليارى دولار، أي بزيادة نسبتها 5,8% منذ بداية السنة.

بيئة داعمة للسندات

وانطلاقاً من تلك الارقام، اعلن طربيه ان التوقعات لا تزال ترصد نمو الاقتصاد بين 3 و4%، والودائع بنحو 8% والتسليفات 14%.

وماذا عن الارباح؟ استبعد ان تكون هناك تأثيرات مفصلية، مؤكدا ان الرهان حاليا هو على الاستقرار في المؤسسات واستمرار النشاط الاقتصادي والمراهنة على السيولة وتعزيز الجاهز منها "لتبقى المصارف محصنة بكل وسائل السلامة، وفي مقدمها السيولة".

وفي تقرير "ستاندرد تشارترد"، ان هوامش سندات الأوروبوندز اللبنانية ومقايضة المخاطر الائتمانية من فئة خمس سنوات والتي اتسعت نتيجة التطورات الأخيرة، من شأنها أن تتقلص فور تحسن المناخ العام. ورأى ان سندات الدين تفيد من بيئة داعمة للغاية، وخصوصا ان مؤسسات محلية تحمل في شكل كبير ما من شأنه أن يساعد لبنان في التفوق على ديون سيادية أخرى خلال فترات الاضطرابات السوقية. "وطالما أن المصارف اللبنانية لا تزال تتمتع بسيولة مرتفعة وتجذب مزيداً من الودائع، فإن قدرتها على تجديد الديون السيادية ودعم سوق السندات ستكون قوية". ولهذا، حافظ "ستاندرد تشارترد" على نظرة "مستقرة" للآفاق الائتمانية في لبنان. وتعقيباً على عدم اكتتاب المصارف بسندات الخزينة بمليارى دولار أخيراً، اوضح طربيه ان عملية الاستبدال انجزت وفق اتفاق ما بين وزارة المال ومصرف لبنان من دون اي حوار مع القطاع المصرفي لعدم الحاجة، مشيراً الى انها وفرت مصلحة الطرفين وفق الشروط التي تمت فيها، "اذ أعادت هندسة استحقاقات الدين العام والمحفظة بين العملات الأجنبية والليرة، وكذلك اتاحت لمصرف لبنان تحسين محفظته أيضاً".

violetta.balaa@annahar.com.lb
twitter:@violettabalaa

النهار

الجمعة ٢٩ حزيران ٢٠١٢

الهيئات التقت رئيسَي الحكومة ومجلس النواب
ميقاتي: لا ضرائب تزعج القطاعات الاقتصادية والطبقات الكادحة

بعد زيارته رئيس الجمهورية ميشال سليمان في بعبدا، تابع وفد الهيئات الاقتصادية جولته على المسؤولين برئاسة الوزير السابق عدنان القصار، فزار رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ورئيس مجلس النواب نبيه بري. وكان عرض لـ"الوضع الاقتصادي الصعب التي تمر فيه البلاد والوضع الأمني الذي يؤثر في الوضع الاقتصادي وتلياً في الاستثمار والموسم السياحي". وكذلك كان تركيز في مشروع الموازنة وما تضمنه من ضرائب على القطاع الخاص، فكان تأكيد من ميقاتي بأنه "لن تكون ثمة ضريبة تزعج القطاعات الاقتصادية والطبقات الكادحة".

وتابع الوفد مع ميقاتي الحوار الذي بدأه رئيس الحكومة مع المعنيين لمناقشة الخطة الاقتصادية التي أعدّها مع فريقه الاقتصادي. وشارك في اللقاء وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس، وزير الدولة مروان خير الدين والفريق الاستشاري الاقتصادي التابع لرئيس الحكومة.

وقال ميقاتي "أعرف الاسئلة التي تطرحونها ويطرحها الجميع في شأن الوضعين الاقتصادي والاجتماعي والاجراءات الأمنية المطلوبة"، مشيرا الى ان وضع المنطقة صعب جدا وبقدر ما نستطيع تخفيف اضرار هذا الوضع وانعكاساته على لبنان بقدر ما نكون حققنا إنجازا كبيرا".

أما بالنسبة الى ما يشاع عن "التراخي الأمني منذ فترة"، فأكد ميقاتي بأنه "كلام صحيح نسبيا"، ولكنه اعتبر "ان البدائل عن المعالجة الهادئة هي المعالجة القاسية والحازمة، مع ما يرتب ذلك من نزف دموي".

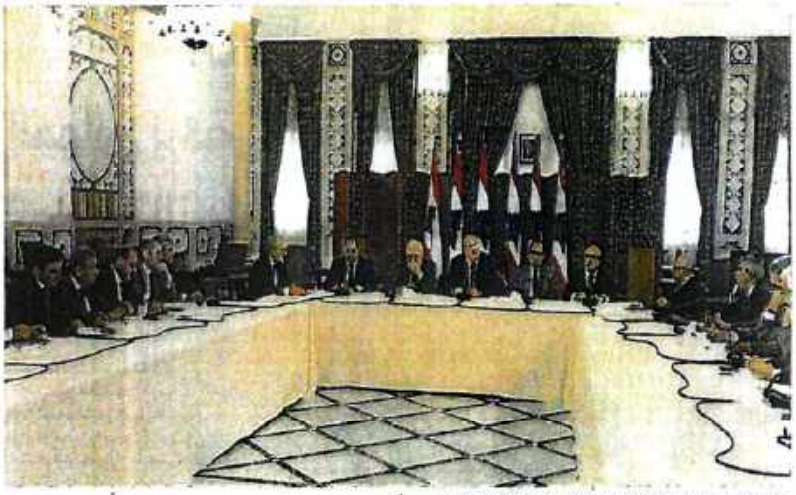

عاينا النظر الى الايجابيات الداخلة وليس التركيز على السلبيات والثغرات.

وتابع "في الموضوع الاقتصادي علينا أن ننظر الى الايجابيات الحاصلة وليس التركيز فحسب، على السلبيات والثغرات ولنقارن وضعنا الاقتصادي بما يحصل في بلدان العالم والدول المحيطة بنا. وقال "في عام 2011 كانت نسبة العجز هي الأقل مقارنة بالاعوام الماضية، وهذا الأمر ترك تأثيرا جيدا على الاقتصاد عموما". وتطرق الى موضوع مشروع قانون الموازنة، فقال "ثمة ضرورة لإيجاد إيرادات معينة للنفقات الواردة في المشروع". وتوجه الى الوفد بالقول "أعرف تماما مواجيعكم، ولكنني أؤكد أنه لن تكون هناك أي ضريبة تزعج القطاعات الاقتصادية والطبقات الكادحة، نحن نبحث عن ضرائب لا تشكل خللا إضافيا في الاقتصاد".

وكشف أنه "حصل توافق في مجلس الوزراء على التعجيل في الموازنة من دون نفقات وواردات إضافية على أن تطرح الاسبوع المقبل بصيغتها الجديدة. أما سلسلة الرتب والرواتب التي ستترتب نفقات اضافية، ستدرسها مع المعنيين، وستبحث في سبل توفير الايرادات اللازمة لها". واعتبر "ان الاوضاع ليست سهلة بالشكل الذي يتم فيه تظهيرها. فالأرقام المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية جيدة، وفي بعض النقاط أفضل من العام الماضي. وكانت مداخلة للقصار أشار فيها الى "ان الموضوع الأمني أساس ولم نعد نستطيع بأي شكل من الأشكال، تحمّل أي تهاون في هذا الموضوع، خصوصا حيال إقفال الطرق وتحديدا طريق المطار".

وأيد كلام ميقاتي من ان الأشهر الستة الأولى من هذه السنة كانت أفضل من العام الماضي، معتبرا ان خفض عجز الموازنة هذا السنة معه، ولكن يجب ان ننتظر الى نهاية السنة لنرى الوضع عموما، لأنه إذا استمر على هذا المنوال من قطع طرق فان الأمور لا تبشر بالخير".

وقال "ما يهمنا قبل أي شيء آخر هو وقف الانحدار والانفلات الأمني وتوفير الاستقرار الضروري لعودة العجلة الاقتصادية وتعزيز الثقة بالاقتصاد، لأن الوضع الأمني ينعكس علينا سلبا في الخارج ويمنع المستثمرين والمصطافين والزوار من المجيء الى لبنان".

من جهته، وصف رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه مشروع الموازنة بـ"ورقة التجار الاقتصاد اللبناني". وإذ أقر بوجود حاجات كبيرة يجب ان تمولها الدولة، وفي الوقت عينه ثمة تراجع في النمو وليس هناك من مجال لزيادة العائدات الضريبية، أمل "أن تأتي زيادة الحصيلة الضريبية من النمو، وليس من زيادة المعدلات الضريبية، لان النتيجة لن تعطي زيادة في الإيرادات، بل على العكس فإنها ستعرقل عملية النمو". وقال "أن النظام الاقتصادي يقوم على ركائز وضعها الآباء المؤسسون ولا تزال مستمرة ويمكن تصحيحها بعض الشيء ولكن ضرب هذه الركيزة يؤدي الى ضرب ركيزة الازدهار التي جعلت لبنان مختلفا، لأن بلدنا قائم على جذب الرساميل واذا وضع أي تشريع يعاقب هذه الرساميل التي تدخل الى لبنان، فإن ذلك يعني اننا منعنا كل المنافع التي يحصل عليها نتيجة وجود السيولة".

ثم عقدت مناقشة عامة شارك فيها ممثلو الهيئات الاقتصادية الذين أبدوا معظم البنود الواردة في الخطة، واتفق على عقد اجتماع لاحق، وشكّلت لجنة من الهيئات لمتابعة درس الخطة الاقتصادية وتقديم الملاحظات عليها.

ثم انتقل وفد الهيئات برئاسة القصار بعد الظهر إلى عين التينة، حيث التقى رئيس مجلس النواب نبيه بري. وقال القصار "استمع بري الى وجهة نظرنا في الوضعين الامني والاقتصادي وكان متجاوبا معنا بضرورة ان تكون الضرائب التي ستفرض مدروسة وان تدرس في مجلس النواب قبل إقرارها.

الجمهورية

الاربعاء ٢٧ حزيران ٢٠١٢- العدد ٣٩٣

طربيه: لن نقبل بالأعباء الضريبية في مشروع الموازنة

اكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه معارضة الهيئات الاقتصادية بشدة للتعديلات الضريبية الواردة في مشروع موازنة العام 2012 والتي تشوّه النظام الضريبي القائم، بحجة تمويل نفقات جارية مستجدة، لافتاً الى انه سيرفع بشأنها مذكرة تفصيلية الى المراجع المسؤولة في الدولة ليتحمل المسؤولون مسؤولياتهم.

ذكّر رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه بأن القطاع المصرفي ساهم في إنهاض لبنان واقتصاده وجذب الاستثمارات والرساميل إليه وخلق فرص العمل الجديدة لاستيعاب الأجيال الطالعة والتخفيف من هجرة الشباب ونزف الأدمغة. كما دعم القطاع المصرفي، الدولة بقوة على أمل ان تجري إصلاحاً اقتصادياً ومالياً حقيقياً ينطلق من معالجة المشاكل المتفاقمة للمالية العامة.

وقال: "بدلاً من تصحيح الاختلالات المزمنة في أداء معظم المؤسسات العامة، طلع علينا مشروع موازنة العام 2012 بسلة كبيرة جداً من التعديلات الضريبية التي تشوّه النظام الضريبي القائم، بحجة واهية ألا وهي تمويل نفقات جارية مستجدة".

ورأى أن لا "طبيعة هذه النفقات ولا الأوضاع الحالية للاقتصاد تبرّر هذه الأعباء الضريبية الجديدة"، مؤكداً معارضتها بقوة كهيئات اقتصادية على ان تُرفع بشأنها مذكرة تفصيلية الى المراجع المسؤولة في الدولة "وليتحمّل المسؤولون مسؤولياتهم".

كلام طربيه جاء خلال الجمعية العمومية السنوية الخمسين لجمعية مصارف لبنان، حيث عرض لانجازات مجلس الإدارة الحالي، وناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس للعام 2011 ووافقت عليه، كما ناقشت وأقرّت الموازنة التقديرية لسنة 2013.

وفي حديثه اشار طربيه الى مساهمة المصارف الفاعلة في الاستقرار النقدي، لافتاً الى ان حجم التسليفات للقطاعين العام والخاص وصل إلى 69 مليار دولار في نهاية العام 2011 موزّعة بنسبة 43 في المئة للقطاع العام و57 في المئة للقطاع الخاص.

ودعا طربيه الى الإسراع في تطبيق القانون رقم 161 المتعلّق بالأسواق المالية والصادر منذ ما يقارب العام، لكي لا يظل تمويل الاقتصاد مقتصراً

سنحافظ على تقديماتنا للموظفين بعقد عمل او من دونه

على المصارف وبخاصة التجارية منها.

على صعيد أنظمة الدفع والتقنيات المرتبطة بها، أمل طربيه في ان ينطلق قريباً العمل بنظام المقاصة الفورية للمبالغ الكبيرة (RTGS)، وان يتكثّف السعي لاعتماد المقاصة الإلكترونية الكاملة Automated Clearing House ACH على نحو يخدم الحدّ من المخاطر النظامية.

كما أمل في ان تنجز الهيئة العامة في المجلس النيابي هذا العام، مشروع قانون المعاملات الإلكترونية الذي تساهم في مناقشته وصياغته جمعية المصارف بما فيه التوقيع الإلكتروني.

من جهة اخرى، اكد ان ادارة المصارف تركز على مواصلة اعتماد المعايير الدولية في كافة المجالات، ومنها بشكل خاص ما يعود الى مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتهرّب الضريبي والتزام العقوبات الدولية على بعض دول المنطقة.

ودعا طربيه في هذا الاطار، السلطة التشريعية الى المسارعة في استكمال مناقشة وإقرار مشاريع القوانين التي تعود اولا الى تنظيم تبادل المعلومات الضريبية مع الدول، وتنظّم ثانياً التصريح عن نقل المبالغ النقدية عبر الحدود، وتعدّل جذرياً القانون رقم 318 لجهة توسيع نطاق الجرائم المالية وتعريفها.

وحول مفاوضات عقد العمل الجماعي مع إتحاد نقابات موظفي المصارف، اكد طربيه ان مواقف الطرفين ما تزال حتى الآن متباعدة لوجود مقاربات متباينة لدى كل من الجمعية والاتحاد. واشار الى ان الجمعية تريد عقداً يزيد الإنتاجية ولا يعيقها، عقداً بكلفة قابلة للاحتمال من قبل كل فئات المصارف، عقداً يكون اطاراً للعلاقة وليس ارقاماً تتضخّم عقداً بعد عقد الى ما لا نهاية.

وطمأن الموظفين الى ان المصارف ستحافظ على المجموعة الواسعة من التقديمات والعطاءات التي تعتبرها حقوقاً مكتسبة لهم، بعقد او من دون عقد. ■

خلال الجمعية العمومية السنوية لجمعية المصارف (ريشار سمور)

الأخبار
al-akhbar
الجمعة ٨ حزيران - العدد ١٧٣٧

مواجهة الأزمة في سوريا وارتداداتها: المصارف غير قلقة

لا شكّ أن الأزمة الأمنية والسياسية في سوريا تفتح الباب واسعاً أمام احتمالات انتقالها إلى لبنان. لكل احتمال نتيجةٌ لها تداعياتها على المسار العام والتفصيلي للوضع المالي والنقدي. بهذه الخلفية تهافتت وكالات التصنيف إلى لبنان لتقويم المخاطر المحتملة: ففيما عدّلت «ستاندر أن بورز» «اتجاه» تصنيف الدين السيادي من «مستقرّ» إلى «سلبي»، تقوم «موديز» حالياً بجولة استطلاعية لتقويم المخاطر السياسية والأمنية وأثرها المالي والاقتصادي، وما يستتبع ذلك من إبقاء أو تعديل اتجاهات التصنيف التي تعدّها، لكن في ظل «مهرجان» هيئات أصحاب العمل الأخير الذي تحدث عن «انهيار» وشيك للاقتصاد الوطني، كيف يبدو المشهد المالي والوضع المصرفي في لبنان؟ كان المراقبون يتوقعون انتقال الأزمة السورية بسرعة وسهولة إلى أكثر من بلد، أبرزها لبنان والأردن، لكن في لبنان لم يرتفع منسوب القلق من هذا الأمر، فبحسب رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه فإن «كل سفراء الدول الكبرى في لبنان يؤكدون أن لبنان بوضعه السياسي والأمني قاوَم الانجرار إلى أتون الأزمة السورية خلافاً لكل توقعاتهم». يعزو طربيه هذا الأمر إلى «أننا مررنا بمخاطر أكبر خلال السنوات الماضية». ففي رأيه، إن حجم المخاطر التي اعتاد لبنان مواجهتها جعل من الأوقات الاستثنائية أمراً اعتيادياً، وخصوصاً أن التعامل معها لم يمسّ بقواعد السوق، مثل «احترام حرية تحويل الأموال من عملة إلى عملة، وترك هذه السوق من دون أي قيود، رغم أن هذا الأمر كان سبباً في السابق لارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار إلى معدلات كبيرة، إلا أن حامل الوديعة سيرى أنه لا حكم قمعياً عليه، وأن له حرية الاختيار في هذا المجال». كلام طربيه يعني أن حجم الأثر على التدفقات النقدية لن يكون كبيراً، فكل ما يحصل حالياً في القطاع مرتقب، بحسب طربيه، ولا سيما لجهة نمو الودائع بمعدل سنوي ٨%، ونمو التسليفات بمعدل ١٤%. ويؤكد أنه «رغم أن هذا النمو متواضع ولا يرضي طموحاتنا وحاجاتنا، لسنا في أزمة». في الواقع مرّت أكثر من سنة على الأزمة في سوريا قبل أن تنتقل إلى شمال لبنان. لذلك، يعتقد طربيه أن المصارف لا تشعر بأنها مستهدفة حتى في ظل سيف العقوبات الأميركية والأوروبية على سوريا، مشيراً إلى أنها «تتصرف بصورة عقلانية فلا تغامر ولا تقامر. فنحن نتبادل الرسائل ونتحاور مع الخارج، الذي لفت انتباهنا إلى أننا نعيش في بحر من المخاطر التي يمكن أن تخترقنا، ويجب أن ننتبه لها». إلا أن المشهد ليس بهذه الطوباوية، فبحسب طربيه، «يمارس القطاع المصرفي أقصى درجات الحذر بلا أي ضغط، فهو جزء من سوق عالمية ولديه تبادل رسائل يومي في مصارف المراسلة التي تستفسر عن العمليات التي يقوم بها، وعليه أن يلتزم وأن ينخرط في القوانين المفروضة من السلطات الأميركية على مصارف المراسلة الأميركية حتى لو لم تكن قوانين محلية، فلهذه المصارف قدرة على وقف التعامل مع المصارف اللبنانية غير الملتزمة، فضلاً عن أنها الوحيدة التي تنفّذ كل العمليات بالدولار لكل مصارف العالم». ويستدل طربيه على ذلك بأن مصارف المراسلة تلقت تعميماً من سلطات بلادها النقدية والمالية بوجوب وقف عمليات تجارة السيارات، التي تجري في لبنان «بعدما تبيّن لهم أن عمليات تبييض الأموال في البنك اللبناني الكندي كانت تجري عبر هذه التجارة». رغم كل ذلك، يكرّر طربيه أن «المصارف لا تشعر بأن هناك مخاطر من الوضع في سوريا حتى في ظل الأنباء التي تتحدث عن أوضاع صعبة». فبحسب بعض المصرفيين فإن المصارف العاملة هناك أوقفت تسليفاتها، وتعيش حالياً على محافظ من العملات الأجنبية التي يرتفع سعرها مقابل سعر صرف الليرة السورية، فيما بدأ بعضها يقفل فروعاً له هناك، أو يعيد الموظفين اللبنانيين إلى بيروت.

الجمهورية
الثلاثاء ٥ حزيران ٢٠١٢ – العدد ٣٧٥

افتتاح مؤتمر «مصارف لبنان تحت اختبارات الضغط»

امل حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في «اجواء سياسية طبيعية لكي يحقق لبنان النمو المرتقب من معظم المؤسسات الدولية»، واعتبر ان «القرار السريع والواضح عنصر اساسي للحفاظ على الثقة». وشدد على ضرورة «ان يواكب الضرائب إن اقرّت، مشاريع يشارك فيها القطاع الخاص لان في غيابها تشكل الضرائب عبئا على الاقتصاد ومحفزا للتضخم».

سلامة وطربيه في المؤتمر (ريشار صعب)

افتتح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة المؤتمر المصرفي السنوي الخامس بعنوان "مصارف لبنان تحت اختبارات الضغط"، الذي نظمته "فيرست بروتوكول" بالتعاون مع بنك عوده – مجموعة عوده مراداه، بحضور الوزيرين فريج صابونجيان ومروان خير الدين، ورجال أعمال وعدد من رؤساء مجالس ادارات المصارف ومديريها.

سلامة: المبادرات الاستباقية تحافظ على الثقة وتجنّب الأزمات

ولفت سلامة الى ان تعديل نظرة "ستاندارد اند بورز" الى سلبي لمستقبل الاقتصاد اللبناني علّلته المؤسسة بعدم الاستقرار السياسي عامة وبالأحداث الأمنية في طرابلس خاصة. واشار الى ان اختبارات الضغط تواكب سياسات مرسومة مسبقا، لمواجهة الحالات المختلفة الممكن أن تستجد، وهذا ما يقوم به باستمرار مصرف لبنان.

ورأى ان المبادرات الاستباقية هي التي تحافظ على الثقة وتجنّب الأزمات في عالم أصبحت فيه إمكانيات الأسواق تفوق إمكانيات المصارف المركزية.

وقال: "سمح قانون الدمج المعجّل بتفادي إفلاس المصارف في لبنان وهذه السياسة المعلنة والمطبقة لعدم إفلاس المصارف واكبها نمو مهم في الودائع المصرفية في لبنان".

وأكد ان مصرف لبنان سيبقى على سياسته المعهودة باتخاذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الثقة والاستقرار".

طربيه

من جهته، نوّه رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه في كلمته بقدرة المصارف اللبنانية على "مجابهة كل الضغوط، سواء كانت ناتجة عن انعكاس أزمة المنطقة على لبنان واقتصاده ومصارفه بما فيها مصارف الإنتشار، أو كانت ضغوط جارية على مصارفنا نتيجة الأزمة المالية الدولية".

وقال: "على الصعيد الداخلي، تعمل مصارف لبنان منذ عقود ضمن مناخ عدم إستقرار له إنعكاساته على الإقتصاد والنمو. وقد برعت مصارفنا في حسن إدارة المخاطر وإجتازت كل الإختبارات بنجاح، وبرهنت وما تزال أن جبه الضغوط والتحدّيات يكسبها المزيد من المناعة والخبرة والثقة بنفسها وبالسياسة العامة التي تنتهجها".

وأكد طربيه ان المصارف اللبنانية تلتزم وتحترم القوانين والأنظمة المعمول بها في الدول التي لها فيها مصارف مراسلة، مشيرا الى أن مجموعة العمل الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب (غافي) وضعت لائحة بأسماء 40 دولة تعالي بطريقة أو بأخرى من نواقص في تطبيق معايير المكافحة، ولبنان غير مدرج فيها.

باز

وفي الجلسة الأولى التي تحمل عنوان "ضغوط وخبرات: خبرة مصارف الانتشار في جبه الضغوط"، تحدث مدير الشؤون المالية والتخطيط الاستراتيجي لمجموعة عوده مراداه فريدي باز الذي قدم "مسحة تفاؤلية" حول الواقع المصرفي خلال عرضه تداعيات التطورات في سوريا ومصر على القطاع المصرفي اللبناني.

وفي معرض شرحه واقع المصارف اللبنانية في سوريا، قال: "منذ اندلاع الحوادث الأمنية في سوريا اتخذت إدارات المصارف الخمسة قرارا قضى بخفض نسبة مخاطرها في سوريا وترجم هذا القرار بعد خمسة عشر شهرا مما أدّى الى تراجع في قاعدة الودائع والمحفظة المالية في حدود 45 في المئة".

ازهري

تناول رئيس مجلس إدارة بنك لبنان والمهجر المدير العام سعد أزهري خبرة المصارف اللبنانية في الخارج وقدرتها على مواجهة الضغوط وقال: "إن البنوك اللبنانية المتواجدة في الخارج، وخصوصاً في البلدان العربية التي تواجه إضطرابات سياسية لديها ما يكفي من الخبرات المصرفية والسياسات الإحترازية لتخفيف حدّة التداعيات السلبية لهذه الإضطرابات على أدائها".

الفضل

في الجلسة الثانية التي تناولت موضوع "تحديات قانون الإمتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ومصير السرية المصرفية في لبنان"، أوضح ممثل شركة "ديلويت أند توش" جوزف الفضل أن قانون فاتكا "يطال حصرا الأفراد الطبيعيين الخاضعين للضريبة في الولايات المتحدة وتأثيره على لبنان هو مشابه لأي دولة أخرى لها مؤسسات مصرفية تعمل كجزء من المنظومة المصرفية العالمية".

خير الدين

أما رئيس مجلس إدارة بنك الموارد الوزير مروان خير الدين فأبدى تفاؤله بـ"وضع المصارف اللبنانية السليم مع استمرار نمو الودائع والتسليف الملحوظ وسط الأزمات الاقليمية". وأكد "أن القطاع المصرفي اللبناني لا يموّل النظام في سوريا ولا في إيران كما تتهم، إذ أنهما لا يحتاجان إلينا ولا نحن قادرون على ذلك". أضاف: "لا يمكن ألا نضع في الحسبان أن قطاعنا المصرفي هدف ولا سيما من قبل إسرائيل". ■

الجمهورية
الثلاثاء ٥ حزيران ٢٠١٢ ـ العدد ٣٧٥

«الهيئات» تُحذّر: لن يبقى بلد إذا لم يتحرّك المسؤولون

اطلقت الهيئات الاقتصادية صرخة وجع على ما يشهده الاقتصاد اللبناني من تراجع في عدد من قطاعاته، على أمل ألا تستمرّ هذه المؤتمرات بالانعقاد عاما بعد عام.

جانب من المؤتمر (ريشار سمور)

عقدت الهيئات الاقتصادية خلال لقاء موسع عقدته امس تحت عنوان "كي يبقى لنا اقتصاد"، الفرقاء السياسيين كافة كي يتلاقوا على ما فيه مصلحة الوطن والذهاب الى الحوار لتحييد الإقتصاد من التجاذبات ولفصل السياسة عن لقمة العيش. واشارت الهيئات الإقتصادية الى ان المخاطر تهدد الواقع الاقتصادي برمته واليس موسم الاصطياف فحسب إضافة إلى تبديد آمال المغتربين بزيارة الوطن.

وأملت عبر تحركها هذا وضع المسؤولين امام واجبهم بالعمل على إحداث صدمة إيجابية للحد من حالة التدهور المستمر وتراجع الثقة مطالبة بالعمل على انتاج "عقد اجتماعي جديد" يؤكد الاهداف ويعزز الانتاجية والقدرة التنافسية ويحقق العدالة الاجتماعية.

القصار: سنبقي اجتماعاتنا مفتوحة لمراقبة التطورات واتخاذ المواقف المناسبة

ورأت ان على الحكومة أن تستنبط في قانون الموازنة العتيد معادلة مالية تراعي الواقع الإنتاجي والحياتي المأزوم، فتعوّل على تحفيز النمو ووقف الهدر ومصر النفقات، وتبتعد عن فرض أية اقتطاعات ضريبية إضافية على المواطنين.

كما دعت إلى البدء فوراً بمسيرة الإصلاحات الجذرية في القطاعات التي تلقي عبئاً على الإقتصاد اللبناني والمالية العامة ولا سيما في مجال الطاقة وسائر البنى التحتية.

القصار

بدوره، دعا رئيس الهيئات الوزير السابق محمد القصار إلى ضرورة إنجاح اجتماعات طاولة الحوار الوطني، قائلا "لا نلمس أن القوى السياسية المختلفة على دراية بالمخاطر التي قد تنجم عن إستمرار أجواء التوتر السياسي والأمني، أكان على المستوى الوطني أو على المستويين الإقتصادي والإجتماعي".

ورأى انه يجب تغليب المصلحة الوطنية على كل العوامل الخارجية القريبة والبعيدة التي باتت مؤثرة في قرار القوى السياسية في لبنان على مختلف انتماءاتها.

واكد ان الهيئات الإقتصادية ستبقي اجتماعاتها مفتوحة لمراقبة التطورات واتخاذ المواقف المناسبة لصيانة الإقتصاد الوطني".

طربيه

"كفى غياباً للدولة".. انطلاقا من هذه العبارة، اعلن رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ان مجتمع الاعمال سيحمي بتضامنه الإقتصاد من الاستمرار في الإنزلاق الى الركود. واشار الى ان الزيادة العشوائية المقترحة حالياً في مشروع الموازنة لمعدلات الضرائب لا تتعلق بأية إستراتيجية ضريبية مربوطة بالنمو.

وتوجه بكلامه الى أهل السياسة قائلا: "البلد أمانة في أعناقكم"، داعيا الى نقل الحوار حول كل المشكلات من الشارع، ومن منابر الإعلام الصاخب، الى رحاب المؤسسات الدستورية والقانونية. مؤيدا دعوة رئيس الجمهورية الى طاولة حوار وطني تطرح أمامها كل المواضيع الخلافية الاساسية.

شقير

بدوره، اعتبر رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في لبنان محمد شقير ان الاقتصاد الوطني يمر بمرحلة حرجة تتطلب من المسؤولين الارتقاء الى مستوى التحدي ومن الرأي العام الوعي الكامل للواقع الحالي. ولفت الى أن الوضع في المنطقة واستمرار الأزمة بدأ يرخي بظلاله الثقيلة على الاقتصاد اللبناني، بحيث أن مؤشرات الاقتصاد تشير الى ان الاقتصاد بحاجة الى العناية الفورية قبل أن يستفحل المرض.

ودعا المسؤولين الى وقف التراشق السياسي واستبدال القلق السائد بتحمّل المسؤولية. لافتاً الى ان الهيئات الاقتصادية وممثلي القطاع الخاص مستعدون ان يشاركوا الحكومة والفعاليات السياسة بالتوصل الى طول

طربيه: إقتراحات عشوائية لزيادة الضرائب غير مرتبطة باستراتيجية للنمو

شرط ان تكون مصلحة الاقتصاد هي الهدف لا تحقيق مكاسب سياسية على حساب مطالب وحقوق الناس. واعتبر ان لقاء اليوم بداية لحملة مستمرة ومكثفة تشمل جميع المسؤولين ووسائل الرأي العام حتى نشعر بأن جهودنا بدأت تثمر جدية من قبل السياسيين يعبر عنها من خلال خطوات حسية تطلق عجلة الاقتصاد.

شماس

من جهته، أكد رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس ان "الوضع صعب جداً، مناشداً ان يبقى لنا وطن، بدل القول ان يبقى لنا اقتصاد". وتوجه الى الاخوان العرب بالقول: قرار حظر السفر إلى لبنان هو بمثابة حكم إعدام لإقتصاد لبنان من دون مرافعة وهذا قرار ظالم.

وأشار الى أننا في الماضي شهدنا هجرة العمال واليوم نشهد هجرة أصحاب العمل وفي ذلك خطورة كبيرة على الإقتصاد.

ثم توجه الى الطبقة السياسية بالقول: "السياسيون يخرقون العقد المعنوي الذي بيننا وبينهم ونرى ان لبنان هو يرمي كل الشظايا ولبنان يكون البلد الاكبر الذي يدفع فاتورة اقتصادية".

اشرام

وأشار رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين نعمة اشرام إلى "أن فشل العقد الوطني والاستزلام للمحاور، كان سبباً للانهيار الاقتصادي – الاجتماعي"، مطالباً السياسيين بإسقاط "التبعية لدول ومحاور إقليمية ودولية".

وتساءل: "هل من حوار أجدى اليوم من الجلوس سوية لنحول المخاطر الاقتصادية – الاجتماعية التي تطال اللبنانيين جميعاً إلى فرصة للتجديد في العقد الوطني وتثبيت رسالة لبنان؟ هذا ما نرجوه من طاولة الحوار بعد الانتهاء من المعضلات المطروحة".

الدشعر

من جهته، قال رئيس اتحاد نقابات الصيانة في لبنان بيار الأشقر: "نحن نائمون" لأن الإستقرار السياسي يؤدي الى الإستقرار الأمني والإقتصادي والإجتماعي. وفي الإستقرار، تنمو السياحة وينمو الإقتصاد. فالإستقرار هو مسؤولية الحاكم. وأعني بذلك الحكومة. نائمون، لأننا ملوك الفرص الضائعة. ■

النهار

الثلاثاء ٥ حزيران ٢٠١٢

"مصارف لبنان تحت اختبارات الضغط" تناول "فاتكا" والسرية ودول الانتشار
سلامة: النمو يتطلّب مناخات سياسيّة طبيعية وسرعة القرار أساس للثقة

الاستقرار السياسي يؤثر إيجاباً في الحركة الاقتصادية (حسن عسل)

"اختبارات الضغط" لم تتناول القطاع المصرفي فحسب، بل شملت الاقتصاد بما يستوجب مناخات سياسية طبيعية "ليحقق لبنان النمو المرتقب"، وفق حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الذي رأى "ان القرار السريع والواضح عنصر أساس للمحافظة على الثقة". أما وزير الدولة مروان خير الدين فتمنى ان يكون القطاع المصرفي اللبناني بمثل النظام في سوريا وفي ايران "كما أنتم، اذ انهما لا يحتاجان الينا ولا نحن قادرون على ذلك".

الكلام كان لمناسبة انعقاد المؤتمر المصرفي السنوي الخامس بعنوان "مصارف لبنان تحت اختبارات الضغط"، الذي نظمته "فيرست بروتوكول" بالتعاون مع بنك عوده - مجموعة عوده سراندار في فندق "فينيسيا انترکونتيننتال"، في حضور الوزير فريج صابونجيان ورؤساء هيئات اقتصادية ومالية ومصرفية ودبلوماسية.

بدءا، تحدثت ممثلة "فيرست بروتوكول" الزميلة فيوليت البلعة عن الضغوط التي تواجه الاقتصاد والقطاع المصرفي، وأملت في استمرار الوعي والتحوّط حفاظا على الثقة، "لان اي اهتزاز سيكون مكلفا في اعادة ترميمها وبنائها من جديد".

بدوره رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه بقدرة المصارف على جبه الضغوط الناجمة عن انعكاس أزمة المنطقة والأزمة الدولية، ولفت الى ان المصارف تعمل ضمن مناخ عدم استقرار له انعكاساته على الاقتصاد والنمو. "وبرعت في حسن ادارة المخاطر واجتازت الاختبارات بنجاح، وبرهنت أن جبه الضغوط والتحديات يكسبها المزيد من المناعة والخبرة والثقة بنفسها". وقال ان المصارف ملتزمة تطبيق معايير الصناعة المصرفية الدولية، موضحا أن الالتزام ينسحب على قانون الامتثال الضريبي FATCA، "لكننا ننتظر اصدار الحكومة الأميركية النصوص التطبيقية التعلقة وآلية التنفيذ". ولفت الى ان السرية المصرفية موجودة لحماية الزبائن لا المصارف "ورفعها لتمكين المصارف من التصريح للغير سيكون بقرار من الزبائن لتقسيم وبإرادتهم".

> ارتفاع السيولة المصرفية يُمكّن لبنان واقتصاده من الاستمرار في تمويل حاجاته

سلامة

ولفت سلامة الى ان لبنان عاش تحت ضغط الأزمات السياسية والأحداث الأمنية وارتفاع العجز في الموازنة، "ولا يزال يعاني من هذه المخاطر"، موضحا ان الاستقرار السياسي يؤثر ايجابا في الحركة الاقتصادية التي يتحقق معظمها بين أيار وتشرين الاول، وأملا في أجواء سياسية طبيعية "كي يحقق لبنان النمو المرتقب من المؤسسات الدولية". واعتبر أن ارتفاع السيولة المصرفية وتحفيز تدفق الودائع نحونا يمكّن لبنان والقطاع من الاستمرار في تمويل حاجاته، "وهي اساس للنمو ولاعادة الانطلاق بسرعة بعد انتهاء الأزمات السياسية والأمنية"، مشيرا الى ان المحافظة على السيولة تتم عبر التمسك بالنموذج المصرفي المحافظ والابتعاد عن المضاربة، "علما ان وجود مصرف لبنان في الأسواق لادارة السيولة، أساس لابقاء الثقة في نظامنا المالي". ولكنه ان القرار السريع والواضح عنصر أساس للمحافظة على الثقة "وغياب القرار هو اهم اسباب ازمة الاورو".

ورأى ان المحافظة على بنية فوائد مناسبة ترتبط بالتحكم والسيطرة على نسبة العجز الى الناتج المحلي، "املا في السيطرة عليها عبر اصلاحات بنيوية ولا سيما في قطاع الطاقة"، "وان يواكب الضرائب اذا اقرت، مشاريع يشارك فيها القطاع الخاص وجهد لتحسين الخدمات، والا، ستشكل الضرائب عبئا على الاقتصاد ومحاذرا للتضخم". وقال ان مصرف لبنان اتخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة على الثقة والاستقرار "وهذا ما شهره السوق. لذا، تحول الى شراء الفيرة والسندات بالفيرة أو بالدولار بفوائد المظلة"، مؤكدا البقاء على السياسات المعمودة "لمردودها الايجابي على الاستقرار النقدي وضبط التضخم".

مصارف الانتشار

وفي الجلسة الأولى بعنوان "ضغوط وخبرات: خبرة مصارف الانتشار في جبه الضغوط"، تحدث مدير الشؤون المالية والتخطيط الاستراتيجي لمجموعة بنك عوده - مجموعة عوده سراندار فريدي باز عن الواقع في سوريا ومصر، فاشار الى تراجع موجودات المصارف الشقيقة للمصارف اللبنانية في سوريا من 5,5 مليارات دولار في كانون الاول 2010 الى 3,3 مليارات والودائع من 4,6 الى 2,5 مليارين والتسليفات من 2,2 الى 1,2 مليار.

وقال رئيس مجلس ادارة بنك لبنان والمهجر سعد أزهري ان المصارف اللبنانية في الخارج قادرة على جبه الضغوط، وخصوصا في البلدان العربية المضطربة سياسيا "اذ لديها ما يكفي من الخبرات المصرفية والسياسات الاحترازية لتخفيف حدّة التداعيات السلبية لتلك الاضطرابات على ادائها".

"فاتكا" والسرية

وفي الجلسة الثانية عرض موضوع "تحديات القانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية (فاتكا) ومصير السرية المصرفية"، عدّد ممثل "ديلويت آند توش" جوزف الخير التحديات بالتزام الاجراءات والمعايير لتطبيق التزامات المؤسسات المالية مع القانون "الذي لا يؤثر في قوانين السرية المصرفية باستثناء ما يتعلق بحسابات الاميركيين الذين عليهم عبر تذلل محضر عن السرية، السماح للمصارف تزويد أرصدة وتفاصيل حساباتهم للادارة الضريبية الاميركية".

أما خير الدين، فرأى ان لبنان قادر على التعاون مع "فاتكا" من دون المس بالسرية المصرفية، موضحا ان المصارف باشرت تهيئة بنيتها الادارية والمعلوماتية للتطبيق، ولا يمكن الزبون الذي يريد التهرب من الضرائب تخبئة أمواله في لبنان". وطمأن الى ان "عدد المعنيين بهذا القانون ليس بكثير، فهو يعني فقط المواطنين الاميركيين ولا يؤثر على الجنسيات الاخرى وخصوصا أن معظم الاميركيين يصرحون اساسا عن كامل لوائهم ومداخيلهم بشكل شفاف". وأكد أن القطاع المصرفي اللبناني "لا يعمل النظام في سوريا ولا في ايران كما أنتم، اذ أنهما لا يحتاجان الينا ولا نحن قادرون على ذلك". وقال "لا يمكن الا نضع في الحسبان أن قطاعنا المصرفي هدف ولا سيما من اسرائيل".

الجمهورية

الاربعاء ٣٠ ايار ٢٠١٢- العدد ٣٧٠

كونيللي في جمعية المصارف اللبنانية: تسأل أو تُجيب؟

تحولت جمعية المصارف اللبنانية الى نقطة جذب للسفراء في الفترة الاخيرة. مزة يقصدها الزوار الاجانب بمبادرة شخصية، ومرة تبادر الجمعية الى دعوة من تعتبر ان من مصلحتها محاورته وجها لوجه، كما هي الحال مع سفيرة الولايات المتحدة الاميركية التي حلّت بالامس ضيفة على الجمعية.

القلم الذي جمع كونيللي مع رئيس واعضاء جمعية المصارف

بدعوة من رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه زارت سفيرة الولايات المتحدة في لبنان مورا كونيللي جمعية المصارف امس، حيث اجتمعت مع مجلس الإدارة. وتناول لقاء العمل العلاقات المصرفية اللبنانية والأميركية واستمرار التعاون على الأصعدة التي تهم الطرفين.

وكانت جمعية المصارف نقطة جذب للسفراء الاجانب في الأشهر الاخيرة، حيث زارها سفير المملكة المتحدة طوم فليتنر في آذار الماضي وشدد ان بلاده تسعى إلى حماية القطاع المصرفي في لبنان من العقوبات ضد سوريا. كما كانت قد سبقتها زيارة للسفير الايراني في بيروت غضنفر ركن أبادي، طالب خلالها المصارف اللبنانية بتعزيز العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية من خلال التفكير في افتتاح فروع للمصارف اللبنانية في ايران، في اطار خطط التوسع التي تقوم بها في المنطقة.

ومع تزايد الضغوط على النظام السوري، إثر طرد الغرب سفراء سوريا امس، تسعى الولايات المتحدة الى تضييق الخناق اكثر على سوريا ومستحرص على ان يلتزم لبنان بالكامل العقوبات الدولية المفروضة على سوريا. وسبق لنائب وزارة الخزانة الاميركية ديفيد كوهين ان طالب

جمعية المصارف تحولت نقطة جذب للسفراء الاجانب

المصارف اللبنانية بتوخي الحذر في التعامل مع القطاع المالي السوري لضمان عدم تهريب اموال تقض النظام عبر المصارف اللبنانية، وفق ما قاله كوهين.

أسئلة عدّة قد تطرحها جمعية المصارف ايضا حول قانون الإمتثال الضريبي الاميركي وآلية تنفيذه دون حصول خرق فاضح للسرية المصرفية عبر ايجاد صيغة ترضي الطرف الأميركي.

علما ان حاكم مصرف لبنان رياض سلامه اكد خلال الاجتماع الشهري بين المصرف المركزي وجمعية المصارف أن تطبيق المصارف لقانون الإمتثال الضريبي الأميركي (FACTA) لن يؤثر على قوانين السرية المصرفية في لبنان.

وقال انه في حال عدم امتثال أحد العملاء من حاملي الجنسية الاميركية مع طلب البنك الحصول على معلومات عنه يمكن التبليغ عنه الى هيئة التحقيق الخاصة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إلا أن لبنان قد لا يكون أولوية لدى بدء تطبيق قانون الإمتثال الضريبي الأميركي بسبب العدد المحدود نسبيا من المواطنين الأميركيين الذين لديهم حسابات في مصارف لبنانية، مقارنة مع دول أخرى مثل سويسرا ولوكسمبورغ والنمسا. ■

THE DAILY STAR
LEBANON

May 14, 2012

Torbey: Lebanon bank deposits set to grow by at least 8 percent

BEIRUT: Deposits in Lebanese banks are set to grow by "no less" than 8 percent, head of the Lebanese Banks Association Joseph Torbey said over the weekend, reiterating the sector's commitment to implementing international sanctions on Syria.

"Depositors should not worry about their funds in Lebanon," Torbey told Future TV station Saturday, adding that "the Lebanese are implementing not only what is being asked from Lebanon [but all international regulations]."

Torbey's comments follow a warning issued by a U.S. Treasury department official urging Lebanese banks to remain vigilant in conducting financial transactions with Syria and foil attempts by the Assad regime to stash funds in Lebanon's banks.

"There is nothing new in the subject," Torbey said, playing down the magnitude of comments by Treasury Undersecretary for Terrorism and Financial Intelligence David Cohen as part of a wide-ranging statement that touched on various issues including the sanctions on Syria.

"The Lebanese market is connected through various common interests with Syrian markets. What is required from the Lebanese banks is to remain watchful and keep implementing the sanctions on Syria," Torbey added.

When asked whether Cohen's visit to Lebanon last March had an impact on the work of the Lebanese banking sector, Torbey reiterated that the Treasury official "did not issue warnings" to Lebanon but discussed the implementation of international sanctions on Syria.

Torbey said Lebanon's banking sector has developed over the years to become an international one with regional and global extensions.

Despite the confidence he expressed in the sector's stability, Torbey warned that regional turmoil, particularly in countries where Lebanese banks operate, as well as the sluggish performance of the international economy, pose risks to the sector.

He also said that the persistence of local political bickering and tense political speech ahead of the 2013 parliamentary elections challenges the sector's strength.

النهار

الاربعاء ٢٥ نيسان ٢٠١٢

Fatca تطارد الأميركيين بحثاً عن إيرادات فائتة بأكثر من 100 مليار دولار سنوياً

■ سلامة: لسنا مقصودين ولا نزال في البداية ■ طربيه: عدد "المصابين" محدود

هل صحيح ان مصارف لبنان مستهدفة بقانون الامتثال الضريبي الذي تفرض الولايات المتحدة تطبيقه على كل مصارف العالم بدءا من الـ2013؟ سؤال تدرك الاوساط المصرفية الاجابة عنه، لكن ثمة من يطرح تساؤلات في غير محلها قبل اكتمال الصورة وتاليا الاجراءات اللازمة. الاكيد ان مصارف لبنان ليست وحدها في الميزان الاميركي، بدليل ان مصرف "يو بي اس" السويسري سدّد غرامة بقيمة 780 مليون دولار لإرتكابه "جرم مساعدة الأميركيين على تهريب الأموال"، وهو الهدف الاساس من قانون FATCA.

الهدف: تحسين جباية الضرائب في الولايات المتحدة

سلامة: ما زلنا في مرحلة الإعداد للقانون

طربيه: لا تأثير على الوضع الاقتصادي

قانون الامتثال الأميركي: تواريخ مهمة

- 18 آذار 2010: إصدار قانون تحفيز التوظيف الذي يتضمن أحكام القانون تطبيق الامتثال الضريبي على الحسابات الخارجية. تطبيق قواعد جديدة على معاملات تسليف الأوراق المالية الأجنبية حيث يكون الغرض منها تخفيف الضرائب أو إلغاءها.
- 27 آب 2010: إصدار المذكرة 2010-60 التي تضمنت التوجيهات الأساسية.
- 1 تشرين الثاني 2010: استحقاق التعليقات على المذكرة 2010-60.
- 8 نيسان 2011: إصدار المذكرة 2011-34، وتضمنت المزيد من التوجيهات عن توثيق الحسابات القائمة قبل صدور القانون، والدفعات الوسيطة وشروط الإبلاغ.
- 7 تموز 2011: التعليقات على المذكرة 2011-34.
- 8 آب 2011: المذكرة 2011-34 فترة ارتياح انتقالية من الاقتطاع على الدفعات إلى المؤسسات المالية الأجنبية بموجب القانون.
- 31 كانون الأول 2011: اللوائح المقترحة للقانون وتتضمن مسودة الاتفاق مع المؤسسات المالية الأجنبية.
- 1 كانون الثاني 2013: تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ.
- 1 تموز 2013: على الاتفاقات مع المؤسسات المالية الأجنبية التي نفّذت قبل 2013/30/6 أن تدخل حيز التنفيذ قبل 2013/1/7 وتنشر الرقم المخصص لها في الوقت اللازم لتفادي الاقتطاع في 2014/1/1.
- 1 كانون الثاني 2014: الاقتطاع من الدفعات إلى المؤسسات المالية الأجنبية والمؤسسات الأجنبية غير المالية تبدأ على الدفعات القابلة للاقتطاع من المصادر السنوية أو الدورية الثابتة أو القابلة للتحديد.
- 1 كانون الثاني 2015: الاقتطاع الوارد في القانون على الدفعات إلى المؤسسات المالية الأجنبية والمؤسسات الأجنبية غير المالية: الدفعات القابلة للاقتطاع للمصادر السنوية أو الدورية الثابتة أو القابلة للتحديد والمتحصلات الإجمالية. لن تخضع الدفعات الوسيطة إلى أحكام القانون قبل 2015/1/1.

فيوليت البلعة

يتحضر لبنان كما سائر دول العالم، لتطبيق الشروط التي يفرضها قانون الامتثال الضريبي FATCA Foreign Account Tax Compliance Act على الانظمة المصرفية، استهدافا منه المواطنين الاميركيين الموزعين في العالم، بغية ضبط التهرب الضريبي الذي يفوّت على الولايات المتحدة ايرادات تعدّ بمليارات الدولارات، اذ يكمن الغرض في ارغام المكلّف دفع ضرائبه، ومنعه من اللجوء الى الودائع او الصناديق او غيرها لاخفاء الاموال، وتاليا التهرب من الضرائب المتوجب دفعها بحسب القانون الاميركي.

سلامة:
لدينا متسع من الوقت

اذاً، القانون يتعلق بالمواطنين الاميركيين دون سواهم، وهذا يعني انه يطول بين 4 و5 آلاف لبناني من حملة الجنسيتين اللبنانية والاميركية.

ويقول حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لـ"النهار" ان لبنان غير مقصود بهذا القانون "لانه إجراء عالمي يطول مواطني الولايات المتحدة وحدهم"، مشيرا الى ان مصرف لبنان لا يزال في طور مرحلة الاعداد "لفتح الباب امام التطبيقات، كي نكون على بيّنة من مراحل التنفيذ وملاءمتها بين النظام المصرفي اللبناني وفق القوانين المرعية وبين المصارف المراسلة". واكد وجود متسع من الوقت لانجاز هذه المراحل "اذ يفترض ان تكون المصارف في كل العالم جاهزة في بداية 2013 للتطبيق".

ووفق قانون Fatca، يفترض بالمؤسسات المالية والمصرفية الإبلاغ عن كمّ كبير من المعلومات، اذ يطلب منها تحديد أصحاب الأسهم الأميركيي الجنسية والإفصاح عنهم، والا تصبح خاضعة للاقتطاع الضريبي بنسبة 30% تفرض على أي دفعة من مدخول أميركي وايرادات بيع الأسهم أو أدوات الدين الأميركية.

وبحسب متطلبات القانون، فان ثمة ورشة ستطرأ على الاداء المصرفي ولا سيما انه يستهدف اخضاع الاصول التي تفوق سقف الـ50 الف دولار وتكون على شكل حساب مالي مودع لدى مؤسسة مالية أجنبية، او حساب مصرفي مودع لدى فرع لمؤسسة مالية أجنبية في الولايات المتحدة، او استثمارات في الأسهم الخاصة الأجنبية أو صناديق التحوط والاسهم أو الأوراق المالية الصادرة من شخص غير أميركي، وأي صك أو عقد مالي ينص على الاستثمار ويكون المصدر أو الطرف الثاني فيه غير أميركي. علما ان القانون قد يطبق على أي مصلحة في كيان اجنبي وعلى معدلات الفائدة واتفاقات الاعتمادات المتقابلة والعقود الآجلة والمشتقات التي يكون كيان أجنبي طرفاً فيها في معزل عما إذا كان الصك يعتبر "أجنبياً". لذا يفترض ان يحدد الاميركي كل الاصول التي قد تكون خاضعة لواجب الإبلاغ عنها بهدف التأكد من المعلومات قيد الإفصاح.

طربيه:
لا تأثيرات على الاقتصاد

وفي هذا السياق، اكد رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه لـ"النهار" ان الولايات المتحدة لا تزال في طور التفاوض مع القطاعات المصرفية في العالم حول القانون الذي يستهدف مواطنيها، مشيرا الى ان سائر مودعي المصارف من الجنسيات الاخرى سيكونون في مأمن "باستثناء الاميركيين وتحديدا الراغبين في عدم التصريح الذين سيرغمون على دفع 30% عن كل ما يأتيهم من الولايات المتحدة من مداخيل".

لكن، ما عبء هذا القانون على المصارف؟

يلفت طربيه الى ان المصارف وبغية حماية مودعيها من غير الاميركيين، ستكون مضطرة الى عقد اتفاقات تقدم بموجبها معلومات عن الاميركيين، "والا ستشمل ادارة الضرائب الاميركية كل التحويلات بنسبة 30% كضريبة".

وفي التأثيرات، قال انها تشمل المواطنين الاميركيين ودافعي الضرائب الذين لا تطول ادارة الضرائب مداخيلهم. "ومن يحمل اكثر من جنسية بينها الاميركية او من لديه اقامة في الولايات المتحدة او حتى اقامة تتجاوز الـ120 يوما سيخضع للقانون الاميركي".

وماذا عن لبنان؟ "المصابون بالقانون" محدودو العدد، ولا يؤثرون بشكل كبير على الوضع الاقتصادي او المالي، "فهذا شأن يتعلق بهم وبدولتهم، وهو تدبير عالمي يطبق على كل العالم من خلال المصارف المراسلة" بحسب تعبيره.

القانون غير محصور ببلد. يطارد الاميركيين خارج الولايات المتحدة بحثا عن ايرادات ضريبية فائتة تقدرها واشنطن بأكثر من 100 مليار دولار سنويا. والهدف تحسين جباية الضرائب في الولايات المتحدة.

violette.balaa@annahar.com.lb

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة

السبت ١٤ نيسان ٢٠١٢

مصرف مركزي عربي

يقول رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه انه آن الاوان لانشاء مصرف مركزي عربي.. ويرى طربيه ان التطورات الحاصلة في العالم على مستوى الاحداث السياسية والمالية والمصرفية باتت تستدعي انشاء مثل هذا المصرف لدرء المخاطر عن المصارف والعملات العربية.

المستقبل

الخميس ٢٢ آذار ٢٠١٢

افتتاح ورشة الإدارة الرشيدة للإداريين في المصارف

سلامة: التنظيم والرقابة هما صلب الإدارة الرشيدة

● من اليسار: رياض سلامة وجوزف طربيه ومدير عام بنك «بلوم» سعد الأزهري

افتتح حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ورئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أمس، أعمال ورشة حول «الإدارة الرشيدة للاداريين التنفيذيين في المصارف اللبنانية»، التي ينظمها معهد التمويل الدولي بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان، في فندق البريستول في بيروت.

وحضر جلسة الافتتاح مستشار مدير معهد التمويل الدولي لمنطقة أفريقيا والشرق الأوسط جورج عبد، ونخبة من كبار المسؤولين في القطاع المصرفي ورؤساء وأعضاء مجالس إدارات المصارف.

وأوضح سلامة في مداخلته أهم النقاط التي يجب أن تركز عليها المصارف اللبنانية في الإدارة الرشيدة، كالتنظيم الإداري والتشدد في الرقابة من لجان تدقيق ومخاطر متخصصة وفي مكافحة تبييض الأموال، وفي درس ملفات الزبائن بتؤدة وملء متها لحاجاتهم وقدراتهم على السداد، وخلق المنتجات المصرفية المتناسبة مع متطلبات السوق والمصممة بشفافية.

وأشاد طربيه بدور الجهات الرقابية وحكمة المصارف اللبنانية في الحفاظ على القطاع المصرفي»، مشيراً إلى «المبادئ التوجيهية للادارة الرشيدة في المصارف اللبنانية التي أصدرتها جمعية المصارف في ٢٠١١، بالاستناد إلى القوانين والأنظمة اللبنانية المرعية الإجراء وإلى أفضل الممارسات العالمية»، متطرقا إلى أهمية أن يضع كل مصرف نظامه الخاص في ما يتعلق بأسس الإدارة الرشيدة لديه، لا سيما في ما يخص دور مجلس الإدارة، وعلاقة أعضاء هذا المجلس مع إدارته والمساهمين فيه، وتعزيز استقلالية إدارة المخاطر والتدقيق، بما يتناسب مع تطبيق المبادئ التوجيهية والقوانين اللبنانية وجميع الأنظمة والتعاميم الصادرة عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف».

وتستمر هذه الورشة ٣ أيام، تختتم بجلسة نقاش حول «فرص وتحديات تطبيق الإدارة الرشيدة في المصارف اللبنانية»، وتليها مأدبة غداء يلقي خلالها رئيس لجنة الرقابة على المصارف أسامة مكداشي كلمة بالمناسبة.

L'Orient LE JOUR

Mercredi 21 mars 2012

Cohen souhaite la transparence du secteur financier au Liban

mercredi, mars 21, 2012

M. Cohen s'entretenant avec le Premier ministre désigné, Najib Mikati, en présence de l'ambassadeur américain, Richard Miltz.

Le respect par les banques libanaises des sanctions américaines contre la Syrie étaient au cœur des réunions de David Cohen, chef des programmes de sanctions du Trésor US, qui est actuellement en visite au Liban.

Le chef des programmes de sanctions du Trésor américain, David Cohen, a entamé hier une visite au Liban. M. Cohen, qui était à Amman, est arrivé en fin de matinée à Beyrouth.

Sous-secrétaire américain au Trésor chargé de la lutte contre le terrorisme et du renseignement financier, M. Cohen a discuté lors de sa tournée beyrouthine de dossiers financiers qui demandent un suivi de la part des États-Unis. Dès son arrivée à Beyrouth, M. Cohen s'est entretenu avec le gouverneur de la Banque du Liban, Riad Salamé. Il s'est ensuite rendu au Grand Sérail où il s'est réuni avec le Premier ministre Nagib Mikati, en présence du chargé d'affaires américain, Richard Miltz. Le chef des programmes de sanctions du Trésor américain s'est aussi entretenu avec le Conseil d'administration de l'Association des banques présidée par Joseph Torbey. Selon des sources américaines, M. Cohen tient à voir de près dans quelle mesure les banques libanaises se conforment aux sanctions occidentales à l'encontre de la Syrie.

Le responsable US suit également le dossier de la Banque libano-canadienne, des procès américains ayant été intentés aux États-Unis à l'encontre de cet établissement. Il a aussi discuté avec les responsables qu'il a rencontrés de la capacité du Liban à signer un accord bilatéral relatif à l'échange d'informations fiscales relatives à la nouvelle loi américaine qui devrait entrer en vigueur au début de l'année prochaine.

Un communiqué publié par l'ambassade des États-Unis a souligné que M. Cohen, dont c'est la première visite à Beyrouth, s'est entretenu avec « les responsables des dispositions que le Liban devrait adopter pour assurer la transparence du secteur financier et ce, dans le but d'accroître la prospérité dans le pays ». « Le chef des programmes de sanctions du Trésor US a appelé les dirigeants à protéger le secteur financier des tentatives visant à contourner les sanctions financières américaines et occidentales contre la Syrie. Il a réaffirmé la position américaine selon laquelle il est nécessaire de faire en sorte que l'instabilité actuelle en Syrie n'influe pas négativement sur le secteur financier au Liban, rappelant que Washington tient à la stabilité, l'indépendance et la sécurité du Liban », souligne le texte.

La visite de M. Cohen à Beyrouth fait suite à celle du représentant spécial du gouvernement américain pour le Moyen-Orient, Frederick Hoff, qui avait rencontré les trois présidents et qui avait proposé une aide américaine, si cela était nécessaire, pour aider le Liban à mettre en œuvre le tracé de ses frontières maritimes afin de lui éviter des problèmes en ce qui concerne le forage pétrolier, dans l'avenir.

النهار

٢١ آذار ٢٠١٢

ماذا حمل الموفد الأميركي إلى القطاع المصرفي: أسئلة أم تعليمات؟
سلامة أجابه: لا مصلحة لنا بتعريض قطاع من أجل حساب أو عملية

كوهين وملفاته: العقوبات على إيران وسوريا ومكافحة تبييض الأموال.

"أكثر من ايجابية وجيّدة". بهذه العبارات أجمعت أوساط مصرفية ومالية على وصف لقاءات نائب وزير الخزانة الأميركية لشؤون مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ديفيد كوهين في بيروت، حيث لا اسئلة ولا تعليمات، بل طلب مشاركة لبنان "شريك المجتمع الدولي" في التزام سياسات مكافحة تبييض الاموال والعقوبات الدولية المفروضة على ايران وسوريا. الجواب اللبناني جاء حاسما "نحرص على قطاعنا المصرفي ونتجنب تعريضه لأي مخاطر".

هذه الخلاصة توجز اليوم الطويل للموفد الاميركي في بيروت، اذ تركز الشق المهم منه في مصرف لبنان وجمعية المصارف، وربما الاهم ما خرج به في المحصلة من ايجابيات لزيارة في المنطقة تشمل الاردن والعراق ولبنان والامارات - حتّمتها التطورات المتسارعة وليست مخصصة للبنان-، استهدفت الترويج للقرارات الاميركية وتأكيد ضرورة التزم العقوبات

الاقتصادية المفروضة على ايران وسوريا، وخصوصا بعد مواكبتها بعقوبات اخرى من المجموعة الاوروبية وجامعة الدول العربية.
وفي لقائه حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونوابه الاربعة، حرص كوهين على الطلب من لبنان تجنب التعامل مع الافراد المشمولين بلائحة العقوبات، ووقف اي عمليات مالية لهم او حتى اي نشاط مالي يرتبط بالنشاط النووي في ايران. واكد ان ما يهم الاميركيين هو استمرار التزام العقوبات في المستقبل، داعيا الى تشديد الرقابة على العمليات.
وعلمت "النهار" ان سلامة شرح لكوهين كيف اقدم القطاع المصرفي اللبناني على تخفيف نشاطه سواء في لبنان او في سوريا حيث يتمثل بخمسة مصارف، بدليل ان العمليات مع السوريين (ودائع وتسليفات) تراجعت نحو 30%، مؤكدا حذر المصارف في التعامل والتزامها تطبيق القرارات. وبالنسبة الى ايران، اوضح ان لبنان لا يرتبط معها تاريخيا باي من انواع النشاط المصرفي او المالي، في ظل انعدام اي تبادل تجاري يحتاج الى خطوط ائتمان او اعتماد.
ورغم قفله نهائيا، أثير في الاجتماع ملف البنك اللبناني الكندي. وسأل كوهين عن الحسابات والقرارات التي اتخذها القضاء. وسمع من سلامة الحرص على متابعة الملف، موضحا ان القضاء اللبناني لا يزال في انتظار ما طلبه من معلومات من وزارة العدل الاميركية. وبالنسبة الى الحسابات التي توزعت ما بين بنك سوسيتيه جنرال ومصارف اخرى، اكد سلامة أنها تراقب عن كثب ليتمّ الابلاغ عما قد يشتبه به. وقال ان لا مصلحة لاي مصرف ان يعرّض قطاعاً بكامله من اجل حساب او عملية، والمصارف تدرك ذلك جيدا.

حرص المصارف

وفي جمعية المصارف، حيث عقد اجتماع الرابعة عصرا مع مجلس ادارة الجمعية برئاسة جوزف طربيه، لم يطلب كوهين امرا محددا "لانه على علم سابق من سلفه بأن القطاع جاد في المحافظة على ما حققه من انجازات، وهو تاليا يلتزم المطلوب منه على صعيد القرارات الدولية"، تقول مصادر شاركت في الاجتماع لـ"النهار".
وفيما اكد المصرفيون عدم وجود روابط تاريخيا مع ايران، لفتوا الى ان الامر مختلف تماما مع سوريا. "لكن القطاع يدرك جيدا ويتابع القرارات المتخذة في الولايات المتحدة واوروبا، ولدينا مصلحة في عدم تعريض مصارفنا انطلاقا من حساسيتنا المفرطة على مصالحنا".
وبالنسبة الى ملف مكافحة تبييض الاموال، اكد المصرفيون ان مصارف لبنان متطورة وتقوم بما يتوجب عليها في هذا الشق.
وسأل كوهين عن الاجراءات المتخذة لسد الثغر التي ظهرت ولا سيما لدى الصرافين، فاجاب المصرفيون بان مصرف لبنان اصدر تعاميم وتشددت المصارف مع هؤلاء الى درجة ان العمليات معهم شبه متوقفة باستثناء الأمن جدا منها. وقال المصرفيون ان المصارف اللبنانية موجودة في دول عدة، لذا تعرف انها تتحلى بالوعي والملاحقة والتشدد في لبنان بخلاف ما هو سائد في دول اخرى.
وفي بيان، لفتت جمعية المصارف الى ان الاجتماع خصص للتداول في موضوعات مهمة سبق وبحثها كوهين مع رئيس الحكومة وحاكم مصرف لبنان، والتي تتعلق بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتزام العقوبات المالية حيال سوريا وايران. "وأكدت التزام المصارف كل ما من شأنه المحافظة على سلامة مودعيها وأموال مساهميها، وساد الاجتماع جو إيجابي جداً".
المهم ان الزيارة انتهت بارتياح اميركي، وان لا تتمة ولا متابعة بما يؤكد ان لا طلب خاصا من لبنان.

النهار

الاربعاء ١٤ آذار ٢٠١٢

فليتشر زار جمعية المصارف وسمع من طربيه التزاماً بالقرارات الدولية

مصارف لبنان تؤكد التزامها العقوبات الدولية.

المصارف اللبنانية في ظل العقوبات الدولية و"الافتراءات" التي تطولها، كانت امس محور الزيارة التي قام بها السفير البريطاني طوم فليتشر الى جمعية المصارف، حيث اعلن رئيس الجمعية جوزف طربيه التزام الانظمة والقرارات الدولية، واكد فليتشر ان بريطانيا تسعى الى حماية القطاع المصرفي في لبنان من العقوبات على سوريا.

خلال اللقاء مع مجلس ادارة جمعية المصارف، اعلن طربيه اعتماد المصارف اللبنانية وتقيدها افضل المعايير العالمية في مجال ادارة المخاطر وتوزيع رأس المال والتعرف الى العميل ومكافحة تبييض الاموال. "نحن كمصرفيين لبنانيين بالتعاون مع السلطات النقدية والرقابية، لا نوفّر جهداً لإبقاء بيروت مركزاً مالياً بارزاً في الشرق الأوسط، ونتطلع بحزم وإصرار إلى تفعيل هذا الدور في المنطقة والعالم". وأكد ان سمعة المصارف اللبنانية وعملائها "تحتّل مرتبة أوّلية في اهتماماتنا"، مشيرا الى ان الجمعية وعبر مندوبها، كانت في عداد المشاركين في الندوة الدولية السنوية في كامبريدج عن الجريمة الاقتصادية والتي يشارك فيها عادة أكثر من 1500 مندوب من أكثر من 90 بلداً.

وأشاد بالعلاقات التجارية مع بريطانيا، لفت الى ان لبنان هو ثاني اكبر شريك تجاري لبريطانيا في المشرق وسابع شريك تجاري في منطقة الشرق الأوسط، استناداً إلى وكالة التجارة والاستثمار الحكومية في بريطانيا. ورأى ان العلاقات الجيدة لا تُقاس بالمبادلات التجارية والمالية فحسب، بل بتقاسم القيم ايضا، مؤكدا دعم أي تعاون لبناني - بريطاني في مجال تطوير الموارد البشرية ومكافحة تبييض الأموال.

وفي رده، اكد فليتشر سعي بريطانيا إلى حماية القطاع المصرفي في لبنان من العقوبات ضدّ سوريا. "وسنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على صدقية هذا القطاع الذي يشكّل الصناعة الأكثر تنظيماً في لبنان بفضل سياسة مصرف لبنان المتشددة في آليات التنظيم". ولفت الى ان تنظيم جمعية المصارف "اليوم المصرفي اللبناني" في لندن في تشرين الثاني 2011 لإعادة موقع لبنان مركزاً مصرفياً في المنطقة والعالم، ترك انطباعاً إيجابياً جداً، متمنيا تطوير التعاون المصرفي القائم.

السفير

الثلاثاء ٣١ كانون الثاني ٢٠١٢ – العدد ١٢٠٩٨

الاتحاد يتهيأ للمواجهة قانونياً وعبر إعلان الإضراب في القطاع

جمعية المصارف توقف مفاوضات العقد الجماعي مع موظفيها

مصر العام ٢٠١١، ولم تنته معه مفاوضات تجديد عقد العمل الجماعي بين اتحاد مستخدمي المصارف وجمعية مصارف لبنان التي بدأت في بدايته. وقد توجا الاتحاد بالقرار الذي اتخذته الجمعية في اجتماع استثنائي، وقاضي بوقف المفاوضات في ٢٤ كانون الثاني الحالي. وتم ابلاغ رئيس الاتحاد جورج حاج بالقرار، كما أبلغت وزارة العمل بالأمر.

يشير الحاج لـ«السفير» الى ان الهدف من مثل هكذا قرار ليل صدور مرسوم تصحيح الأجور، هو الالتفاف على بعض البنود التي يتضمنها العقد، والتي ترتب على المصارف زيادة اضافية على الرواتب بمجرد صدوره يستفيد منها من يتقاضون رواتب تفوق الثلاثين وتصف الثلاثين ليرة، بنسبة ٢٠ في المئة، اضافة الى تعديل المنح المدرسية والجامعية بنسبة مئة في المئة، كما هناك مسألة تعويض الصندوق وسنة الزواج وغيرها. وبالتالي فإن الجمعية بادرت الى ايقاف المفاوضات، في هذا التاريخ، وتقول ان موقفها هذا هو الرد على كتابنا بتاريخ ١٣ كانون الثاني من عام ٢٠١٢ الماضي الى انتهاء المفاوضات قبل نهاية كانون الثاني، لكن شيئا لم نتبينه من الجمعية حتى اليوم، على الرغم من ان مقترحات الاتحاد رفعت الى الجمعية في اذار ٢٠١١.

المقترحات التي قدمها اتحاد الموظفين الى الجمعية تتناول تعديل الزيادات السنوية، المنح المدرسية والجامعية، رواتب شهر منحة عند توقيع العقد، بدل سلامة النقد اضافية بعد انتهاء الدوام الرسمي، حسالة للعمل الاقليمي والمعلة الثلاثي في سلسلة الرتب والرواتب، وغيرها من المطالب.

يقول رئيس الاتحاد جورج حاج انه بعد صدور مرسوم تصحيح الأجور، وما يمكن ان يرتبه من عطاءات للموظفين والمستخدمين، «حسبوا برجع الرأس» فأوقفوا موقف المفاوضات بالعقد الجماعي. ورداً على هذا الموقف، الذي يراه غير مبرر، يلفت حاج الى ان الاتحاد سيسلك الطرق القانونية المتاحة، اولها طلب وساطة وزارة العمل رسمياً بسبب فشل المفاوضات، ثم مواجهة مستخدمين القانونين للبحث بقرار وقف المفاوضات، وبالتالي تعمل المعطيات التي بدأناها بعقد مجتمعات عمومية، وقد عقدنا مجلس النقيبين الأعرض نفسه، للتمثل بوقف المفاوضات. وقد تبيشه بأعلن الخطوات الآيلة الى حفظ حقوق الموظفين، ومنها اعلان الإضراب في القطاع المصرفي.

كتاب الجمعية الى نحاس

يتضمن كتاب جمعية المصارف الى وزير العمل شربل نحاس في ٢٥ كانون الثاني، تقديراً بالجهود الذي بذلتموه من اجل تصحيح الأجور وتعزيز الرؤية الاجتماعية في التعامل بين المؤسسات الاقتصادية والقوى العاملة لديها، مذكرين بتمكن فريقي الإنتاج، ونعرب عن ترحيبنا بهذا التوجه الحديث، بطرقنا أعلاه أن جمعيتنا، وانسجاما مع هذا التوجه الجديد، اتخذت بقرار من الجمعية العمومية الاستثنائية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٢/١/١٤، المفاوضات الجارية التي استغرقت مدة طويلة من الزمن من دون جدوى مع اتحاد نقابات موظفي المصارف والتي كانت ترمي الى الاتفاق على عقد عمل جماعي جديد وقد ابلغت ذلك الى اتحاد نقابات موظفي المصارف». كما قررت الجمعية بعد انتهاء العقد الماثور استمرار المصارف بتوفير المعلومات لموظفيها كما كانت قائمة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١.

اما الكتاب الوصل الى الاتحاد المنتهض «بعد مفاوضات معكم استغرقت مدة زمنية طويلة من دون جدوى في سبيل صياغة عقد عمل جماعي جديد يحل محل العقد المنتهية صلاحيته بتاريخ ٢٠٠٩/١٢/٣١، أي لاكثر من سنتين نتشرف باعلامكم بان الجمعية العمومية الاستثنائية التي انعقدت في ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢ قد قررت بالاجماع انهاء المفاوضات الجارية واعتماد الزيادات التي ستقرر قانونا اسوة

شارع المصارف وسط بيروت (علي لمع)

بكافة القطاعات الاقتصادية». كما قررت بعد انتهاء العقد الماثور استمرار المصارف بتوفير المعلومات لموظفيها كما كانت قائمة بتاريخ ٢٠١١/١٢/٣١». وابدت حضورها الحوار مع الاتحاد إذا فيه اية مصلحة مشروعة لموظفي القطاع.

كتاب الإتحاد الى الجمعية

وفيما تبدي الجمعية حضورها الحوار، يشير الاتحاد في كتابه الى رئيس الجمعية جوزف طربيه في ١٣ كانون الحالي، الى ان المفاوضات «بدأت في ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ وما زالت مستمرة من دون مبرر زمنية، تجدر الاشارة الى ان مجلس الاتحاد قدم مقترحاته لتعديل نصوص العقد في مطلع العام المنصرم وحتى تاريخه لم نتلق من اللجنة الاجتماعية اجوبة نهائية حول مشروعنا التعديلي، بالرغم من اصرارنا على ضرورة الاسراع في انهاء المفاوضات التي اصبحت من دون جدوى علما ان بنود مجلس الادارة الى حسم خياراته بالنسبة الى المطالب المقترحة من قبلنا. ان مجلس الاتحاد امام هذا الواقع الذي من شأنه ان يؤثر سلبا على مسار العلاقة بين جمعية المصارف واتحادنا والتي لامست طوال السنوات الماضية بالايجابية والتفهم والتعاون على مختلف الاصعدة، إذ فيه مصلحة طرفي الانتاج في القطاع المصرفي، نجد من الضروري ايضاف جلسات التفاوض ما لم تبادروا الى ابلاغنا الوقف الرسمي للجمعية من التعديلات التي اقترحناها لتعديل العقد الجماعي الذي اتنا وما زلنا متمسكين باستمراريته إطار تعاقدي بين الادارات المصرفية وموظفيها».

وابدى الاتحاد حرصه على بانهاء المفاوضات من دون تدخل وزارة العمل التي ستضطر الى مراجعتها من نهاية هذا الشهر في حال الاستمرار في عدم امكاننا الرد على مقترحاتنا التي هي مطلب السواد الاعظم من موظفي المصارف. ان مجلس الاتحاد على ثقة بان مجلس الادارة يحكمة اعضائه وتحسسهم لوضاع الاجتماعية وحفاظا على علاقات المودة السائدة بيننا لن يتوانى عن التجاوب مع طلبنا وتحديد موظفه النهائي من المطالب قبل اخر الشهر الحالي. كما اننا نعول على شخصكم الكريم الشهير له ببراعته في معالجة الملفات المصرفية والاقتصادية لن يبخل في مساعدتنا لإنهاء موضوع تجديد العقد الجماعي الذي يعتبر صمام الامان والاستقرار في القطاع المصرفي».

امين عام جمعية المصارف الدكتور مكرم صادر، في اتصال لـ«السفير» معه، لفت الى ان «المفاوضات لم توقفها الجمعية ولا جمدتها، الاتحاد هو من طلب ذلك، وكل القصة هي وضع حد للمفاوضات في عقد انتهى منذ سنتين واكثر، لم نتوصل الى شيء في ما قدموه من اقتراحات، الحوار ينعطف اتجاهه وكل طرف يطرح ما لديه من افكار من جديد».

عدنان حمدان

إتحاد المصارف العربية

كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢

عدا عن الأزمات الداخلية التي يعاني منها لبنان واقتصاده منذ سنوات على وقع الخلافات السياسية الحادة بين مختلف الأطراف، يتعرض اقتصاده عام 2012 إلى ضغوطات إضافية نتيجة ما يجري في المنطقة العربية من أحداث وتحولات، وخاصة ما يجري في سوريا صاحبة التأثير الجغرافي الأكبر، ونتيجة ما يشهده الاقتصاد العالمي من أزمات متتالية آخرها أزمة الديون السيادية في أوروبا.
فما هي آفاق الاقتصاد اللبناني لهذا العام على ضوء كل ذلك؟ وما هي التوقّعات للعام الحالي؟ هذا ما يجيب عنه فيما يلي عدد من المصرفيين والخبراء في الشؤون الاقتصادية اللبنانية:

لبنان قادر على سداد ديونه

جوزف طربيه: المصارف اللبنانية محصّنة وستبقى بمنأى عن التطورات

جدّد رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه ثقته بالقطاع المصرفي اللبناني وتوقّع أن يبقى بمنأى عن التطورات والتوترات الراهنة في المنطقة نظراً لصلابته وحصانته في وجه العوائق والتحديات، وأن يبقى ملاذاً آمناً للمستثمرين ومثالاً يُحتذى به، خاصة بعدما نجح هذا القطاع في درء أية تداعيات لأزمة الديون الأوروبية الحالية وذلك بفضل سياسة مصرف لبنان الحكيمة التي حدّت من مخاطر المصارف من خلال هندسات مالية وتعاميم دورية تقيّد عمليات التوظيف في أدوات مالية وفقاً لمعايير وشروط وتصنيفات محددة.

وأضاف د. طربيه أن القطاع المصرفي اللبناني استطاع أن يواصل أداءه الصلب خلال العام 2011 بالرغم من الاضطرابات السياسية والصدمات المحلية والعالمية التي اندلعت مع ولادة الربيع العربي، ونجح في تحصين نفسه في وجه الأزمات والركود الاقتصادي الإقليمي والدولي بفضل السياسة النقدية الحكيمة المتّبعة من مصرف لبنان وبفضل كفاءة المصارف اللبنانية التي استطاعت أن تحافظ على مستويات مقبولة من الربحية والسيولة من دون المساس بنوعية الأصول، كما واصلت مؤشرات هذه

د. جوزف طربيه
رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان

المصارف ارتفاعها في العام الماضي ولو بوتيرة أقل حيث نمت الميزانية المجمعة بنسبة 7.4 في المئة خلال الأشهر التسعة الأولى وبلغت 138.42 مليار دولار أميركي، وزادت ودائع الزبائن حوالي 6 في المئة وبلغت 115.10 مليار دولار، وتطورت الودائع بوتيرة نمو شهرية بلغت 722 مليون دولار، واستمرت هذه الودائع تشكل مصدر التمويل الرئيسي للاقتصاد اللبناني.

وكرّر د. طربيه مطالبته الحكومة اللبنانية بوضع سقف للمديونية للحفاظ على التصنيف الإئتماني للبنان وتحسينه، مؤكداً أن لبنان برهن دائماً وفي أحلك الظروف عن قدرته على سداد مديونيته بفضل الثقة الكبيرة التي يوليها له المستثمرون المحليون والدوليون.

وعن التحديات التي من المنتظر أن يواجهها القطاع المصرفي اللبناني، قال د. طربيه: لا يمكن غض النظر عن أن التجاذبات السياسية الداخلية في لبنان والشرخ القائم بين مختلف الأطراف اللبنانية، بالإضافة إلى الاضطرابات الإقليمية ولا سيّما في سوريا، لها تداعيات سلبية على الاقتصاد اللبناني وقطاعه المصرفي نظراً إلى الارتباط الوثيق بين لبنان والدول العربية المجاورة على مختلف الأصعدة، وأشار إلى أن المؤشرات الاقتصادية تظهر تباطؤاً ملحوظاً منذ بداية العام 2011 لا سيّما لجهة الرساميل الوافدة إلى لبنان، وانخفاضاً في نسبة نمو الودائع، وإلى أن التحدّي الأكبر يبقى في مقدرة القطاع المصرفي اللبناني على الحفاظ على وتيرة النمو العالية في محفظة التسليفات في ظل تخوّف المستثمرين المحليين والأجانب من الإقدام على المخاطرة في مشاريع توسعية كبيرة.←

النهار

الاربعاء ٢٥ كانون الثاني ٢٠١٢

سلامة يؤكد الجدية في متابعة أي شكوى وعدم إحراج المصارف المراسلة
وطربيه يستغرب استهداف المصارف اللبنانية في سوريا دون سواها

مصرف لبنان باق على سياسة الثبات الليرة. إسامي عياد

"النهار"

تأكيداً لالتزام العقوبات المفروضة على سوريا، جدّد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة حرص لبنان ومصارفه التزام المعايير الدولية للعمل المصرفي الشفاف، مؤكداً ان المصارف لن تقوم بما قد يخرج المصارف المراسلة ويجعلها في حالات مخالفة للانظمة التي ترعى العمل في بلدانها، ومشيراً الى جدية مصرف لبنان في متابعة كل شكوى يتبلغها من الداخل او الخارج "وسيعمل ضمن القانون اللبناني للمحافظة على الثقة والسمعة الطيبة ولن يتأخر في اتخاذ التدابير الضرورية لذلك".

ومعلوم ان المصارف كانت قد اتخذت تدابير مشددة لمراقبة معاملات زبائنها من السوريين والتزمت الحذر في شأن الراغبين منهم في فتح حسابات. ورغم ذلك، لم تسلم من حملة استهدفت قبل يومين وجودها في سوريا، واستوجب، توضيحاً من رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه لـ"النهار"، اكد فيه ان القطاع المصرفي في سوريا لا يقتصر على المساهمات اللبنانية التي تشكل بشراكاتها نحو ثلثي القطاع، "علماً ان المصارف هي سورية وليست لبنانية، وان كانت بمساهمات لبنانية". واستغرب استهداف المصارف اللبنانية دون سواها، بينما هناك 22 مصرفاً في سوريا تشكل القطاع المصرفي. الى ذلك، استبعد تعريض القطاع الخاص في سوريا لأي عقوبات وبينها المصارف، "لا لا علاقة له بالاحداث والتطورات السياسية والامنية، ويتألف هذا القطاع من مستثمرين سوريين واجانب، وتالياً لا علاقة لهم بما يجري". وأكد ان المصارف في سوريا تتقيد بكل ما من شأنه ان يرفع عنها اي خطر قد ينجم عن القرارات الدولية "ولا خوف عليها".

وكانت هذه الحملات قد انعكست سلباً على وضع القطاع المصرفي، اذ اشار سلامة الى تراجع نمو الودائع في لبنان في الـ2011، "نظراً الى ما واجهه من اوضاع سياسية صعبة وشائعات استهدفته، اضافة الى الثورات والتوترات التي عاشتها المنطقة".

افتتاح المؤتمر

كلام سلامة ورد في افتتاح مؤتمر "تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا" الذي نظمه مصرف لبنان بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية IFC والبنك النمسوي للتنمية AD8 في فندق "فينيسيا".

وتحدث مدير مؤسسة التمويل الدولية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا مؤيد مخلوف عن دور المؤسسة التي تساعد الشركات الصغيرة في الحصول على الخدمات المصرفية وتنمية مشروعاتها بما يسهم في توفير فرص عمل جديدة في بلدانها.

وفي كلمته، اكد سلامة ان مصرف لبنان باق على سياسة تثبيت الليرة "لما فيه مصلحة القطاع الخاص الذي زادت موارد تمويله، اضافة الى النتائج الايجابية على استقرار الاسعار والمحافظة على القدرة الشرائية"، معتبراً انها ضرورية لجبه التضخم المرتقب نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة الأجور. وقال ان سياسة الاستقرار ادت الى مزيد من الثقة بالقطاع المصرفي والى تراجع الفوائد وارتفاع السيولة مما حفز التسليف وخصوصاً للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، مشيراً الى ارتفاع التسليف المصرفي بنحو 14% في 2011 مقارنة بـ2010، "تلك منها حصة كبيرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

كذلك، اكد الاستمرار في السياسات التي أرساها لتدعيم القطاع المصرفي وتطويره، موضحاً انه وضع هدفاً لسنة 2015 بالتوصل إلى ملاءة 12% منها 10% في الأموال الخاصة الأساسية، ومستبعداً ان يحدّ هذا الإجراء من التسليف "لانه يرتبط مباشرة بنمو الودائع". وقال "نتطلع إلى مؤشرات أفضل لسنة 2012 مستندين إلى توقعات صندوق النقد".

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

الثلاثاء ٢٠١٢/١/٢٤ العدد ١٢١١٠

حجم التمويل للقطاع الخاص يساوي كامل الناتج المحلي

رئيس جمعية مصارف لبنان يطالب بدور للحكومة في منع تعريض القطاع لأخطار داخلية وخارجية

بيروت: علي زين الدين

في رد غير مباشر على الحملات التي تستهدف المصارف اللبنانية، دعا رئيس جمعية المصارف في لبنان جوزيف طربيه رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى تكثيف العمل داخل الحكومة ومع القوى السياسية لحماية وتحييد القطاع المصرفي عن كل التجاذبات، والنأي به عما يمكن أن يعرض هذه الثروة الوطنية لأي أخطار داخلية أو خارجية.

وقال، في حفل غداء أقامته الجمعية بمشاركة ميقاتي وحاكم البنك المركزي رياض سلامة: «يتعرض القطاع المصرفي منذ فترة لحملة مركزة في بعض الأوساط الصحافية العالمية، وطبعا يستهدفون من خلاله أوضاعا لا تمت إلى القطاع بصلة. والحقيقة أننا نعمل منذ عامين على تحديث العمل المصرفي والمالي في لبنان بتعاون وثيق مع السلطات من خلال اعتماد قواعد الصناعة للمصرفية العالمية. وقد أرسينا أنظمة وآليات تسمح لنا بإبقاء القطاع المصرفي بعيدا عن استعماله للعمليات غير المشروعة، الأمر الذي كان موضع تقدير من المجتمع الدولي، كما نتاج المرأي العام بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح والنشر مطلوباتنا وموجوداتنا ونتائجنا للموقع عليها من أفضل شركات التدقيق العالمية».

مصرف لبنان المركزي («الشرق الأوسط»)

وأشار طربية إلى أن المصارف وفرت التمويل للدولة بما يصل حاليا إلى 50 مليار دولار، 44% منها بالعملات الأجنبية و56% بالليرة أي ما نسبته 77% من الناتج المحلي الإجمالي. أساءنا بذلك في استقلالية القرار السياسي بمنأى عن تدخل المؤسسات المالية الدولية أو المصارف العالمية يوم كان تدخلها وتقييد القرار السيادي للدول (كتركيا وباكستان والبرازيل والمكسيك) هو السمة البارزة لديه. وفي الموازاة تلبي المصارف كامل الاحتياجات التمويلية للقطاع الخاص اللبناني، وقد تعدت التسليفات الإجمالية للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم 41 مليار دولار، أي ما يساوي 100% من الناتج المحلي الإجمالي.

وذكر أن القطاع المصرفي اللبناني استطاع، بما يتمتع به من مصداقية وثقة لدى اللبنانيين، أن يستقطب حجما غير مسبوق وهاما جدا من الدخرات اللبنانية في الداخل وفي المغتربات. فمجموع أصول (موجودات) القطاع تصل إلى 150 مليار دولار بل 168 مليارا إذا ما أضيفت موجودات المصارف الشقيقة والتابعة في الخارج، أما مجموع الودائع في المصارف العاملة في لبنان فقط فتبلغ نحو 121 مليار دولار أميركي!

كما دخلت المصارف شريكة للدولة في البة دعم الفوائد، ومع البنك المركزي في صيغ استعمال أو تخفيض الاحتياطي الإلزامي للقطاعات المنتجة، وكذلك لتوفير مساكن لذوي الدخل المحدود ولفئات خاصة كالقضاة والعسكريين والمهجرين، حيث بلغت المبالغ التي تم ضخها للإقراض المدعوم 8 مليارات دولار، 70% منها بعود لآليات الاحتياطي الإلزامي، و30% لدعم الفوائد. وأوضح «في المجال السكني، تم منح قروض إلى ما يزيد عن 70 ألف وحدة سكنية بمبلغ فاق 5 مليارات دولار، أي بمتوسط بناهز 71 الف دولار للمنزل الواحد. وقد بلغت المساكن الممولة من خلال بروتوكول التعاون مع المؤسسة العامة للإسكان وحدها 50 الف مسكن، وليس ما يمنع التعاون مع الحكومة والبنك المركزي لتمويل ترميم الأبنية المتداعية وتمويل مساكن جديدة أو شراء مساكنهم من قبل المستأجرين في حال اقر قانون عادل للإيجارات».

ولفت طربية إلى ما يحوط لبنان من أوضاع إقليمية ودولية قائل ما يقال فيها إنها تحمل تحديات بل مخاطر كبرى يتداخل فيها السياسي بالأمني والاقتصادي والمالي بالاجتماعي. ويستدعي التصدي لها أو حتى التأقلم معها تكامل وتكاتف الجهود، جهودنا جميعا، وبالكاد قد نتخطاها بنجاح نسبي أو بالحد الأدنى من الخسائر، فكيف إذا تصرفنا إزاءها بتناحر، ومن منطلقات فئوية ضيقة وآنية».

L'Orient LE JOUR

Mardi 24 janvier 2012

Mikati annonce la création d'un fonds réservé aux recettes de l'exploration du pétrole et du gaz

mardi, janvier 24, 2012

Nagib Mikati entouré du gouverneur de la BDL, Riad Salamé, et du président de l'ABL, Joseph Torbey. Photo Dalati et Nohra

Répondant à une invitation de l'Association des banques du Liban (ABL), le Premier ministre Nagib Mikati s'est exprimé hier sur les plus récents développements économiques et financiers du pays, en présence du ministre de l'Économie et du Commerce Nicolas Nahas, du gouverneur de la Banque du Liban (BDL) Riad Salamé et du président de l'ABL Joseph Torbey.

M. Mikati a tout d'abord exposé les principaux axes sur lesquels est fondé le budget. « La priorité est accordée à trois questions : établir un plafond au déficit annuel par rapport au produit national brut, qui devrait être réduit, réaliser un certain équilibre entre la dette interne et la dette externe, et créer un fonds réservé aux recettes de l'exploration du pétrole et du gaz ». Selon le M. Mikati, les revenus de ce fonds seraient uniquement utilisés pour financer les échéances de la dette publique.

Le Premier ministre a également insisté sur l'importance de la préservation de la stabilité du secteur bancaire, « colonne vertébrale de l'économie libanaise et barrière de sécurité pour le pays » a-t-il affirmé. « Face aux pressions économiques internationales, le secteur bancaire dispose de garanties, surtout que la gestion efficace du gouverneur de la BDL a assuré un taux élevé de liquidités dans les banques », a ajouté M. Mikati.

Par ailleurs, le Premier ministre a annoncé que le gouvernement envisageait de lancer des réformes, notamment dans le secteur de l'électricité, de l'enseignement, de la santé et dans la Caisse nationale de Sécurité sociale (CNSS). « J'appelle toutes les parties à coopérer afin d'établir au mieux le chantier des réformes nécessaires », a conclu M. Mikati.

النهار

الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني ٢٠١٢

ميقاتي زار مقر الجمعية وأكد أهمية استقرار تطالب به المصارف وأطلق ورش الإصلاح وتأسيس صندوق للنفط بعائدات مشروطة

لم يكن قرار تقديم 32 مليون دولار سدادا لالتزامات لبنان للمحكمة الدولية، المبادرة الاولى التي تسجل للمصارف في اتجاه المحافظة على الاستقرار العام، في ما يؤكد التقاطها مبادرة حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، الساعية بدورها الى الهدف عينه. لكن ذلك لم يثن المصارف عن المطالبة بتحييدها عن التجاذبات "لان القطاع يجمع مصالح اللبنانيين ويسهر على رعايتها والنأي بها في عملياته عن كل ما يعرّض هذه الثروة الوطنية لاي اخطار داخلية او خارجية".

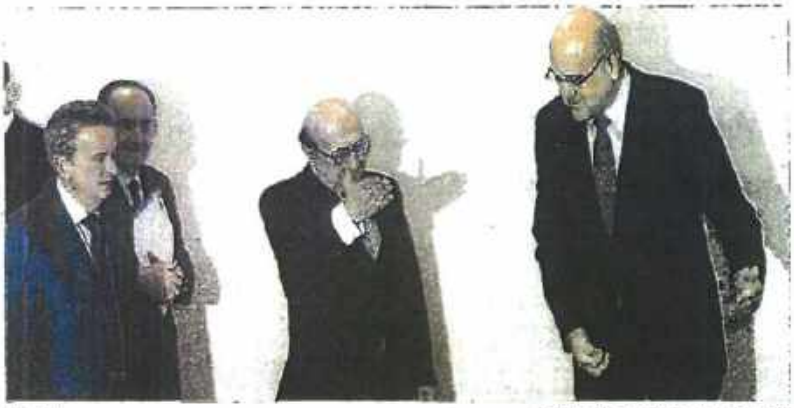

لقاء حواري في سياسة الحكومة ام تقرّب وتقارب؟ (سامي عواد)

لمناسبة زيارته مقر جمعية المصارف، في خطوة هي الثانية لرئيس حكومة بعد الرئيس الشهيد رفيق الحريري، كان كلام للرئيس نجيب ميقاتي عن تأسيس الصندوق السيادي للعائدات النفطية، والذي لن يخصص الا لاستحقاقات الدين، على الا تصرف عائداته قبل تراجع الدين الى 60% من الناتج المحلي، من دون ان يغفل الاشارة الى اهمية الاستقرار "الذي لا يمكن من دونه الحديث عن نمو ولا عن تطوير اقتصادي". الزيارة جاءت تلبية لدعوة من جمعية المصارف الى لقاء حواري تناول مجمل التطورات السياسية والاقتصادية والمالية والامنية، في حضور وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحاس وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة واعضاء مجلس ادارة الجمعية، أعاليه غداء تكريمي.

رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه قدّم، في جردة بالارقام عن التزام القطاع المصرفي تمويل لبنان بقطاعيه العام (30 مليار دولار اي 77% من الناتج المحلي) والخاص مع بلوغ التسليفات اليه من الديون المتعثرة 41 مليار دولار (ما يوازي 100% من الناتج)، مشيرا الى ان حجم الثقة بالقطاع جذب مدخرات لبنانية مقيمة ومغتربة دفعت الودائع لتقارب حاليا نحو 121 مليارا "وهي ثروة اللبنانيين، ونحن نسهر ونحافظ عليها بكل كفاية وامان". واذ اثنى على خروج عملية تصحيح الاجور بتوافق طرفي الانتاج "رغم التجاذبات الحادة احيانا"، رأى انها جاءت عادلة، ما جعله يطالب بتحسين الاوضاع الاجتماعية، وتحديدا الضمان، داعيا الى التعاون ما بين الهيئات والاتحاد العمالي "لانهاء ورشة اصلاح الضمان واقرار مشروع ضمان الشيخوخة".

وعلى المستوى المالي، اعتبر ان الوضع دقيق فعلا، داعيا الى شدّ الاحزمة وضبط النفقات وترشيدها بعيداً من الاعتبارات الضيّقة والفئوية، والامتناع عن أي إجراءات قد تدفع مؤسسات التصنيف العالمية الى خفض درجة لبنان، المنخفضة أصلاً. واذ شدد على ضرورة المحافظة على الاقتصاد الحر والانفتاح على الاسواق العالمية، اكد ضرورة تصحيح الخلل في توزيع المداخيل، "فحصة الأجور لا تُزاد بقرارات إدارية، بل بتوفير فرص عمل جديدة ورفع إنتاجية الاقتصاد والموارد البشرية". ودعا الحكومة الى وضع حد للتوجهات والتفسيرات والتكاليف التي تتسلل الى مشروع الموازنة، تحسبا لاجراءات ستفضي الى خسائر كبيرة واضرار فادحة بالخزينة.

ميقاتي والضمانات

الرئيس ميقاتي تحدث عن ضمانات قوامها احتياطي مصرف لبنان القياسي مقارنة باحتياطات المصارف المركزية، والادارات المصرفية الفاعلة "اذ وصلنا الى ارقام اساسية للسيولة النقدية داخل المصارف"، مبديا اطمئنانه للاستقرار والتوسع المصرفيين. وقال ان الحكومة في صدد مناقشة الموازنة العامة، "وهي ليست ارقاما وحسابات فحسب، بل رؤية تلحظ امورا اساسية"، موضحا انه سيوزع على الوزراء دراسة اعدها مع فريق العمل لكيفية مقاربة الموازنة ترتكز على شمولية الموازنة، "لتتضمن موازنات كل المجالس والادارات في الدولة، لا ان تكون مجزأة"، وعلى سنوية الموازنة "لنعرف سنوياً حجم الانفاق والواردات، فلا تتراكم الارقام من باب الى آخر ومن موازنة الى اخرى"، ومنطقية الارقام "إذ المطلوب ان تكون الارقام منطقية وتعطي الموازنة صدقية". ورأى ضرورة ان يتواكب هذا مع مجموعة من التشريعات والقوانين التي يجب ان تأخذ مجراها القانوني والدستوري.

وفي سلم الاولويات ايضا، حدّد ميقاتي ثلاث مسائل، "أولاها وضع سقف للعجز السنوي في الموازنة قياسا بالناتج، وعلينا خفض السقف الحالي المرتفع الى اقل من 7%، وصولا الى 5% بعد معالجة ملف الكهرباء الذي يبلغ عجزه وحده 4%"، اضافة الى تحقيق توازن ما بين الدين الداخلي والخارجي، "وقد وصلنا الى مرحلة بلغ فيها الدين المحلي 60% في مقابل دين خارجي بنسبة 40% بعدما كانت النسبة معكوسة في السابق"، وانشاء صندوق سيادي يخصص لعائدات التنقيب عن النفط والغاز، "وتكون عائداته لاستحقاقات الدين العام، ولا تصرف منها اي نفقة قبل تراجع الدين الى 60% من الناتج".

ودعا ميقاتي الى التعاون لانجاز ورش العمل الاصلاحية، ولا سيما على صعيد الكهرباء والضمان والتعليم والصحة والقطاعات الانتاجية والتنموية، مؤكدا ان المسألة تهم كل القطاعات وكل اللبنانيين.

المستقبل

٧ كانون الثاني ٢٠١٢

مصارف لبنان توافق على تطبيق اتفاق تصحيح الأجور بين الهيئات الاقتصادية والاتحاد العمالي

21،337 ألف موظف في القطاع المصرفي مجموع رواتبهم 800 مليون دولار سنوياً

أكد رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزيف طربيه تأييده الكامل للهيئات الاقتصادية في مواقفها الصريح والمسؤول من مشكلة زيادة الأجور وانعكاساتها على مختلف قطاعات الاقتصاد اللبناني، مؤكداً استعداد الجمعية الى تطبيق الاتفاق الذي تم بين الهيئات والاتحاد العمالي العام لجهة رفع الحد الأدنى للأجور وتحديد نسب زيادات الشطور الرواتب.

وأوضح طربيه: ان القطاع المصرفي اللبناني، الذي يضم أكثر من عشرين الف موظف يؤمن لهم، باعتراف الجميع، افضل الخدمات والتقديمات المتاحة في سوق العمل اللبنانية، علاوة على أكبر قدر ممكن من الاستقرار الوظيفي، يهمه في هذه الظروف التأكيد على الثوابت التالية:

1 ــ التضامن التام والكامل مع الهيئات الاقتصادية كافة في النظرة الشمولية غير المجتزأة الى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وفي الاحتجاج السلمي، الهادئ والحازم ضد القرارات الأخيرة التي صدرت عن الحكومة لمعالجة التحركات المطلبية للاتحاد العمالي العام، والتي اتسمت مع الأسف بارتجالية واضحة وبضعف التبصر والروية.

2 ــ الحرص الشديد على تعزيز العمالة اللبنانية واستحداث فرص العمل اللائق والكريم للمواطنين اللبنانيين، وعلى صون القوة الشرائية لجميع الأجراء والمستخدمين على ان تأمين هذه الشروط يبقى رهن الحفاظ على ديمومة المؤسسات الاقتصادية، وتعزيز انتاجيتها وضمان استمرارها متعافية داخل دورة الانتاج في أوضاع مالية سليمة.

3 ــ الدعوة الى التكاملية في معالجة مسببات الأزمة الاقتصادية ــ الاجتماعية، بحيث لا تأتي الحلول أو المعالجات على حساب اي طرف من أطراف الانتاج، ولا بخاصة على حساب المصلحة العامة التي تعني الجميع، عمالا ومستخدمين وارباب عمل ومستثمرين؛ والتشديد على ان اي مقاربة للشأن الاجتماعي لا تشتمل على معالجة جذرية لمعضلات الذل المشترك وصندوق الضمان الاجتماعي والتعليم الرسمي تبقى معالجة قاصرة عن تلبية حاجات الناس والاستجابة الفعلية لمتطلباتهم المشروعة.

وانطلاقا من هذه الثوابت، اعلن الدكتور طربيه وقوف القطاع المصرفي الى جانب الهيئات الاقتصادية في اعتراضها على قرار الحكومة الأخير المتعلق بزيادة الأجور، وهو القرار الذي لم يرضِ احداً، لا العمال ولا الهيئات الاقتصادية، وندعو الحكومة الكريمة، ولا سيما الوزراء المختصين، الى رعاية استئناف حوار موضوعي، معمق ورصين، في شأن السبل الناجعة لمعالجة الأوضاع المعيشية والاقتصادية الصعبة التي

الاقتصاد والأعمال
كانون الثاني ٢٠١٢

جمعية المصارف تُغيث الهيئة العليا للإغاثة

جوزيف طربيه

كما أغاثت الهيئة العليا للإغاثة الحكومة لتمويل المحكمة الدولية الخاصة بلبنان، هكذا فعلت جمعية مصارف لبنان.

ففي جلسة انعقدت في 15 الجاري برئاسة د. **جوزيف طربيه**، قررت الجمعية وبالإجماع تغطية المبلغ الذي دفع من قبل الهيئة العليا للإغاثة والذي يناهز الـ 32 مليون دولار، تسديداً للالتزامات المترتبة على لبنان تجاه المحكمة الدولية.

واتخذ المجلس، حسب بيانه، هذا الموقف تعبيراً عن قناعته بضرورة حماية أموال المودعين وتمتين الاستقرار السياسي الداخلي، كونه مهماً لاستمرار المناخ المالي ومناخ الأعمال المشجعين على الاستثمار والتوظيف في لبنان الذي هو أساس كل استقرار اجتماعي وازدهار اقتصادي.

الجمهورية
الثلاثاء ٢٠ كانون الاول ٢٠١١ – العدد ٢٤١

«اللبناني الكندي» تسلّم الدعوى الاميركية وباشر الدفاع

تسلم البنك اللبناني - الكندي الدعوى المدنية الاميركية الموجهة ضده، وهو في طور إعداد الرّد للدفاع عن المصرف وموظفيه والادارة. من جهته اعتبر رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن قضية اللبناني - الكندي منعزلة تماما عن القطاع المصرفي اللبناني.

أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة البنك اللبناني – الكندي جورج زرد أبو جودة أنه في ما يتعلق بالدعوى المدنية الأميركية ضد المصرف، طلب من فريق محامي الدفاع في الولايات المتحدة تسلم الدعوى وإعداد الرّد للدفاع عن المصرف وموظفيه والادارة.

وإذ استغرب أن تكون "التهم الموجهة من الخارج ضدّ البنك اللبناني– الكندي تأخذ حيزاً في الصحافة يفوق بكثير الأجوبة التي رفعها المصرف إلى الخزانة الأميركية"، قال ابو جودة لـ"المركزية": "إنني أؤمن باستقلالية القضاء الأميركي، وبأن المحاكمة ستكون عادلة".

طربيه : القضية منعزلة ولا تأثيرات على القطاع المصرفي

وذكّر في هذا السياق، بأن "عمليات التدقيق التي أجراها مصرف لبنان من خلال هيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وشركات تدقيق دولية، أكدت أن لا عمليات مشبوهة في حسابات "اللبناني– الكندي".

كذلك كرّر تأكيده على عدم وجود أي علاقة مصرفية للمصرف مع "حزب الله".

وتوجه الى "الذين يستعملون الفاظاً لا تليق بهم في ما يخص هذه القضية، وكأنهم يسعون وراء استرضاء الادارة الاميركية"، بالقول ان هذا الكلام غير مجد لأنه لن يؤثر على الادارة لا سلباً ولا ايجاباً، خصوصاً بعدما ارتضى بالاحتكام الى القضاء الاميركي وانه كله ايمان بأنه سيظهر الحقيقة.

طربيه

وكان رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه اعتبر في تصريح صحافي له أن "الادعاء الصادر أمس أمام السلطات القضائية الأميركية قضية "منعزلة تماماً عن القطاع المصرفي اللبناني وتأثيرها معدوم بالكامل عليه".

وأوضح أن قضية "البنك اللبناني – الكندي" يتم تداولها في الإعلام العالمي منذ تسعة أشهر، مع العلم أن المصرف توقف عن العمل المصرفي بعد صفقة بيعه لـ "سوسييتيه جنرال– لبنان"، وخرج نهائياً من لائحة المصارف العاملة في السوق اللبناني الداخلي والخارج.

ولفت الى أن "الادّعاء الصادر أمام السلطات القضائية الأميركية يشكل مرحلة قضائية ضدّ مؤسسة مصرفية لم تعد عاملة كمصرف"، مؤكداً أن هذه القضية "لا ولن تؤثر في القطاع المصرفي اللبناني، وما الإجراءات الصادرة عن مصرف لبنان حول توقف المصرف عن العمل المصرفي نهائياً، إلا دليلاً واضحاً على معالجة هذه المسألة بدراية منذ بدايتها، مما جنّب المصارف اللبنانية الأخرى أي انعكاسات سلبية.

وعن الخطوات المقبلة في ما خص هذا الإدّعاء، قال: "المرحلة ستكون قضائية تتولاها الجهة الأميركية المدّعية والمؤسسة المدّعى عليها".

الجمهورية

السبت ١٧ كانون الأول ٢٠١١

واشنطن تتهم 3 شركات لبنانيّة بتبييض أموال لحزب الله

تقدّمت السلطات الاميركيّة بدعوى مدنيّة تستهدف البنك اللبناني الكندي وشركتي «حسان عياش للصيرفة» و«اليسا هولدينغ» الماليتين بتهمة المساعدة على تبييض 483 مليون دولار لحساب حزب الله عبر الولايات المتحدة وافريقيا في عمليّات مرتبطة بتجارة المخدّرات.

أعلنت السلطات الأميركيّة أنّها تقدّمت بدعوى مدنية بحق مؤسسات مالية لبنانية متهمة بالمساعدة على تبييض 483 مليون دولار لحساب حزب الله عبر الولايات المتحدة وافريقيا في عمليات مرتبطة بتجارة المخدرات.

وتستهدف هذه الدعوى البنك اللبناني الكندي وشركتين ماليتين مقرهما في لبنان هما "حسان عياش للصيرفة" و"اليسا هولدينغ".

واوضح مدعي عام مانهاتن بريت بهارارا في بيان ان الاموال الناتجة عن تجارة المخدرات كانت تحوّل من لبنان الى الولايات المتحدة حيث كانت تستخدم لشراء سيارات تنقل بدورها الى افريقيا خصوصا الى كوتونو في بنين، حيث يتم بيعها في مواقف للسيارات يعود احدها لشركة اليسا هولدينغ.

وأظهرت وثائق المحكمة أن السيارات بيعت هناك وتم تهريب حصيلة البيع إلى لبنان عن طريق أناس يؤدون خدمات تحويل الأموال ويعملون في الغالب لحساب حزب الله.

أضاف المصدر نفسه ان جزءا كبيرا من الاموال النقدية التي يتم جنيها كانت ترسل الى لبنان عبر نظام معقد يسيطر عليه حزب الله ويمر عبر توغو وغانا. ويعود قسم من هذه الاموال لحزب الله مباشرة بحسب السلطات القضائية الاميركية.

واستمرّت هذه التجارة طوال اربع سنوات ما بين مطلع 2007 ومطلع 2011.

وتشير الدعوى الى تورط المدعو اسامة سلهب، وهو مسؤول مفترض في حزب الله مقيم في توغو، وقد ارسل ملايين الدولارات واليورو من بنين الى لبنان.

ويملك سلهب واقرباء له شركة "سيامار" المتخصصة بالنقل، ومقرّها في ميشيغن شمال الولايات المتحدة، واستخدمت الشركة بشكل مستمر لارسال سيارات الى غرب افريقيا بحسب المدعي العام.

وكانت وزارة الخزانة الاميركية قد اكدت في كانون الثاني الماضي، وجود صلة بين شركتي حسان عياش واليسا المشتبه في قيامهما بعمليات تبييض اموال لحساب اللبناني ايمن جمعة المتهم بتجارة المخدرات والمرتبط بحزب الله.

وقال المدّعي العام ان "المشهد المعقد الذي تظهره الدعوى يكشف اساليب الاحتيال التي تستخدمها المنظمات الارهابية لتمويل نفسها ونقل اموالها، ويشير الى الرابط بين تجارة المخدرات والارهاب".

ويسعى القضاء الاميركي من خلال الدعوى المدنية التي رفعها الى مصادرة ممتلكات الشركات الثلاث واسترجاع 483 مليون دولار من الاموال التي تم تبييضها بحسب الادّعاء.

وكانت السلطات الاميركية أعلنت الثلاثاء اتهام اللبناني ايمن جمعة بادارة شبكة دولية لتهريب المخدرات بمشاركة مهربين كولومبيين وعصابة لوس ثيتاس المكسيكية للتهريب، وكان يقوم بتهريب الكوكايين الى الولايات المتحدة.

ابو جودة

من جهته، نفى رئيس مجلس إدارة البنك اللبناني الكندي، جورج زرد أبو جودة لشبكة CNN "أي علاقة للمصرف على الاطلاق مع حزب الله" لافتا إلى أنه "قبل بيع البنك تم فحص جميع الحسابات من خلال ثلاثة من مراجعي حسابات دولية، ولم يكن لديهم أي أدلة تدعم كل هذه الادعاءات" واشار الى ان المصرف لم يكن لديه اي صلة ولم يجر اي تحويلات مالية مرتبطة بالاسماء الموضوعة على اللائحة السوداء".

حلاوي لـ«الجمهورية»: الشركتان المتّهمتان شرعيتان ولا إثباتات

وأعلن ابو جودة لـ"المركزية": "اننا في صدد التحضير لعقد مؤتمر صحافي قريباً لتوضيح كل النقاط الواردة في هذه الدعوى، وبالتالي لا يمكن أن أدلي بأي تصريح، باعتبار أن كل كلمة تقال في هذا الموضوع يجب أن تكون مدروسة ولا لبس فيها".

وعن إمكان وجود مصارف لبنانية اخرى مذكورة في الدعوى، قال: "هذا السؤال يُطرح على شخص آخر، لا أودّ التحدث عن ذلك، لكن ما أستطيع قوله هو اننا حمينا القطاع المصرفي اللبناني من خلال التضحيات التي قدّمناها، وبالتالي ليس الأوان اليوم لنتحدث عن مؤسسات مصرفية أخرى".

وعن ملف البنك اللبناني – الكندي الموجود لدى السلطات النقدية الأميركية"، أضاف أبو جودة: "تابعنا الموضوع مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وكنا في صدد اقفال الدعوى بعد التقارير التفسيرية التي أرسلناها الى هيئة مكافحة تبييض الأموال".

وفيما أثارت الدعوى المدنية ردود فعل شجبت استمرار تعرّض القطاع المصرفي اللبناني لحملات افتراء وتحريض تتوخى ضرب انجازات هذا القطاع التي تحققت خلال السنوات المنصرمة.

استغربت مصادر مصرفية استمرار حملة الافتراء والتحريض على القطاع المصرفي في لبنان، لا سيما أن هذه حسابات اللبناني – الكندي تأكدت صحتها من قبل السلطات النقدية اللبنانية، انطلاقاً من مصرف لبنان مروراً بلجنة الرقابة على المصارف وصولاً الى هيئة مكافحة تبييض الأموال، يضاف الى ذلك اعمال التدقيق التي قامت بها ثلاث مؤسسات عالمية مختصة".

وذكرت مصادر ان "لا علاقة للمصرف المذكور بأي من عمليات تمويل غير مشروعة وأكدت عدم تعاطيه مع أي حسابات تخص "حزب الله" أو غيره في مختلف المراحل التي غطت نشاطات البنك في لبنان". وأوضحت ان "ادارة البنك ما زالت تتعاون مع السلطات المالية المعنية في وزارة الخزانة الأميركية والسلطات النقدية اللبنانية".

وفي المقلب الآخر من القضية، ذكرت مصادر في مصرف لبنان انه كان لدى البنك اللبناني – الكندي 85 ألف حساب 26 منها رفعت الى هيئة التحقيق لمكافحة تبييض الأموال وتتراوح قيمتها بين الـ5 آلاف و300 ألف دولار أميركي، ولغاية تاريخه لم يصدر أي

الدعوى تكشف أساليب الاحتيال والرابط بين المخدّرات والإرهاب

حساب من هذه الحسابات، مشكوك في أمره. وذكرت هذه المصادر أن حساب أيمن جمعة مفتوح منذ 10 سنوات وهو دون الـ600 الف دولار، ولم يتم تحريكه إلا مرة واحدة.

طربيه

من جهته، أكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن لبنان لم يتبلغ بعد أي معلومات عن "إجراءات جرمية" في ملف تصفية المصرف اللبناني – الكندي بعد المعلومات الأميركية عن أساليب استعمال حزب الله للقطاع المصرفي انطلاقاً من قضية المصرف المذكور.

وأعلن طربيه في حديث لصحيفة "الشرق الأوسط" أن الولايات المتحدة وحدها من يعلم حقيقة "التورط الجرمي" في هذا الملف وهي لم تبلغ لبنان أي شيء في هذا الخصوص.

واعتبر طربيه أن لبنان اتخذ كل التدابير بحق البنك اللبناني – الكندي وصولاً إلى "إعدامه"، مشيراً إلى أنه إذا كان هناك من ملاحقات لها طابع جزائي فسوف نتجاوب معها عندما يظهر أي خرق لقوانين جزائية.

حلاوي

من جانبه، أكد محمود حلاوي نقيب الصيارفة لـ"الجمهورية" ان شركتي "حسان عياش للصيرفة" و"اليسا هولدينغ" شرعيتان وتعملان في لبنان ولم تتلقيا اي بلاغ من القضاء اللبناني او مصرف لبنان حول أعمالهما.

أضاف، لم تثبت ادانة الشركتين ودورهما بأي اعمال تبييض اموال، ما لم يبلغ القضاء اللبناني عنهما او يصدر اي قرار بحقهما. ولفت الى ان لجنة الرقابة في مصرف لبنان سبق ان راجعت حسابات الشركتين منذ ان اتهمتا الى جانب البنك اللبناني – الكندي اوائل العام بتورطهما بعمليات تبييض اموال، ولكن لجنة الرقابة لم تجد لغاية الآن، اي إثبات على ادانتهما. رو

المستقبل

الجمعة ١٦ كانون الاول ٢٠١١

تفادياً لعقوبات دولية وحرصاً على تمتين الاستقرار الداخلي

المصارف «تهَب» هيئة الإغاثة ٣٢ مليون دولار لتمويل المحكمة الدولية

حيدر الحسيني

أكدت مصادر جمعية مصارف لبنان بأن تجنيب لبنان عقوبات دولية محتملة كان الدافع الرئيسي لقرار مجلس إدارة الجمعية، أمس، دعم الهيئة العليا للإغاثة بمبلغ ٣٢ مليون دولار، الذي دفعته الهيئة لتغطية تمويل المحكمة الدولية لهذه السنة.

جاء هذا التأكيد في تصريح لـ«المستقبل»، في أعقاب بيان أصدرته جمعية المصارف أمس، وقالت فيه إنه «على أثر انعقاد الجلسة الشهرية الدورية لمجلس الإدارة، أعلن المجلس أنه قرر بالإجماع تغطية قيمة المبلغ الذي دفعته الهيئة العليا للإغاثة، والذي يناهز ٣٢ مليون دولار، سداداً للالتزامات المترتبة على لبنان في قضية المحكمة الدولية».

ولفت المجلس في بيانه إلى أنه «اتخذ هذا الموقف تعبيراً عن قناعته بضرورة حماية أموال المودعين وتمتين الاستقرار السياسي الداخلي، كونه مهماً لاستمرار المناخ المالي ومناخ الأعمال المشجعين على الاستثمار والتوظيف في لبنان، والذي هو أساس كل استقرار اجتماعي وازدهار اقتصادي».

اجتماع في المصرف المركزي

وعلمت «المستقبل» أن قرار مجلس إدارة الجمعية كان، أمس، بنداً رئيسياً في آخر اجتماع شهري لهذه السنة بين المجلس وحاكمية مصرف لبنان، والذي أبلغ خلاله المجلس برئاسة جوزف طربيه حاكم المصرف المركزي رياض سلامة بقرار التبرع لهيئة الإغاثة بالمبلغ المذكور. وفيما بدت هذه المبادرة المصرفية محاولة سريعة لاحتواء «الهجمة» التي يتعرض لها القطاع المصرفي اللبناني، أوضحت مصادر المجتمعين في المصرف المركزي أمس، أن النقاش تطرق إلى التقرير الذي أوردته جريدة «الواشنطن تايمز» الأميركية قبل يومين، وحاولت من خلاله اجترار قضية «البنك اللبناني الكندي» وتعميم الحالة التي تناولها ملفه الذي أصبح بحكم المنتهي، على القطاع المصرفي ككل.

وقالت المصادر المشار إليها آنفاً إن المبلغ الذي تقررت إحالته إلى حساب الهيئة العليا للإغاثة بصفة هبة، وجدت فيه جمعية المصارف تضحية ضرورية من أموال البنوك، وليس من أموال المودعين ولا ضرائب الناس، في ظرف وطني وإقليمي ودولي ضاغط كهذا، خاصة بعدما تبيّن أن سحب الأموال من حساب الهيئة إلى المحكمة الدولية ينطوي على محاذير قانونية.

وعُلم من المصادر إيّاها في هذا السياق أن ثمة إجماعاً سياسياً تحقق بالنسبة لقرار المصارف دعم الهيئة العليا للإغاثة.

وكان سلامة قد استهل الاجتماع الشهري مع مجلس إدارة المصارف بالقول إن المؤشرات المالية والنقدية في لبنان تشهد تحسناً، مؤكداً أن وضع لبنان وقطاعه المصرفي لا يزال أفضل نسبياً على المستوى الإقليمي.

وكان بارزاً في الاجتماع، الذي دام نحو نصف ساعة فقط، تأكيد سلامة أن الفترة الراهنة تتسم بمناخ حذر، وتتطلب من الجميع يقظة دائمة، حرصاً على استقرار البلد في الأجواء العاصفة إقليمياً ودولياً.

طربيه: اقفال ملف التمويل يريح الاقتصاد

أوضح رئيس «جمعية المصارف» جوزف طربيه «أن سبب قيام الجمعية باتخاذ قرار تغطية المبلغ الذي حوله رئيس مجلس الوزراء الى المحكمة الدولية المكلفة النظر في اغتيال رئيس الحكومة السابق رفيق الحريري لتسديد حصة لبنان من تمويل المحكمة للعام ٢٠١١، هو من أجل «أقفال ملف يخلق الكثير من التجاذب السياسي في البلد، ما يؤثر سلباً على الإقتصاد».

واعتبر طربيه في حديث لوكالة «فرانس برس»، أنّ «قضية تمويل المحكمة لم تنته بمجرد التمويل، بل بقيت عالقة داخلياً، مضيفاً، من يتحمل ومن يسدد ومن المسؤول، وبالتالي، فإن الملف كان لا يزال مفتوحاً ومرشحاً لخلق توتر في البلد، قبل أن يقفل اليوم بهذه الطريقة». ورأى في هذا الإطار أن مسألة دفع المبلغ من المال العام «كان سيظل محور تجاذب سياسي».

وإذ أوضح أن «المصارف ستسدد المبلغ من أرباحها»، أضاف: «إن القلق الناتج عن التمويل أو عدم التمويل خلق جواً يؤثر على الاستقرار الاقتصادي والمالي، ما دفع رئاسة الحكومة الى اتخاذ قرار الدفع من الهيئة، على أن ترّدها من مساعدات تأتي من جهات خارجية». وأردف بالقول «بما أن هذه المساعدات قد لا تصل، رأينا من المناسب أن نقطع المبلغ حتى يقفل الموضوع ويسحب من التداول إذ أن حجم الأضرار الناجم عن بقاء هذا الموضوع معلقاً، كان مؤذياً. وإعتبرنا أن اقفاله يريح الإقتصاد».

الأخبار
al-akhbar
الاثنين ٥ كانون الاول ٢٠١١ - العدد ١٥٧٨

فدية المصارف

تتداول الأوساط المصرفية معلومات مفادها أن عدداً من المصرفيين سيتبرعون للهيئة العليا للإغاثة بمبالغ مالية تصل قيمتها إلى المبلغ الذي تم دفعه كحصة لبنان في تمويل المحكمة الدولية. وقالت الأوساط ذاتها إن نية التبرع مرتبطة بقناعة هؤلاء المصرفيين بأن تمويل المحكمة أنقذ القطاع المصرفي اللبناني من عقوبات غربية.

الديار
AD-DIYAR
يومية • سياسية • مستقلة
الجمعة ١١ تشرين الثاني ٢٠١١

المصارف اللبنانية تنجح في اختبار النوايا الأميركية وتخرج مُطمئنة

سلامة: لا حسابات ولا تعاملات مالية مع المصرف المركزي السوري

طربية: نحن لا نغامر ولا نقامر بودائع المودعين و«التسريبات سياسية»

جوزف فرح وابراهيم عواضة

نجح القطاع المصرفي اللبناني، في تجاوز «اختبار النوايا» الاميركي حيال آلية تعامل القطاع على العقوبات الاميركية – الاوروبية ضد سوريا وايران.

وخرج القطاع المصرفي من هذا الاختبار «منتصراً»، مؤكداً مرة جديدة على استقلاله وقدرته على التعامل مع مختلف الازمات وفي كل المواقف.

وجاء اختبار «النوايا» عن طريق نائب وزير الخزانة الاميركية لشؤون تمويل الارهاب دانييل غلانير الذي يزور عدداً من دول المنطقة ومن بينها لبنان لحثّها على التزام العقوبات المالية والمصرفية التي فرضتها السلطات الاميركية والاوروبية على سوريا وايران.

وللغاية المشار اليها اعلاه عقد المسؤول الاميركي جولتين من المباحثات الاولى كانت مع هيئة حاكمية مصرف لبنان برئاسة رياض سلامة ولجنة الرقابة على المصارف برئاسة اسامة بكداش. والجولة الثانية كانت مع مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان برئاسة جوزف طربيه.

وفي الجولة الاولى وضع، وشرح غلانير لطبيعة واسباب واهداف العقوبات المالية والمصرفية الاميركية – الاوروبية ضد ايران وسوريا واكد على اهمية هذه العقوبات على مستوى استقرار السلم والديموقراطية في هذين البلدين، وحتى على مستوى العالم.

واكد غلانير على ان هذه العقوبات مهمة لاميركا ولاوروبا وان التزام الدول الاخرى بهذه العقوبات يعطي دعماً وزخماً لها.

ووصفت مصادر مطلعة شاركت في اللقاء ان غلانير كان «ديبلوماسياً» في عرضه للعقوبات حيث لم يطلب مباشرة من مصرف لبنان، ومن خلاله من المصارف اللبنانية الالتزام بها.

وقالت المصادر ان الرد الذي سمعه من حاكم مصرف لبنان رياض سلامه كان واضحاً ومقنعاً وهو ان لا حسابات ولا معاملات بين مصرف لبنان والمصرف المركزي السوري. كما ان مصرف لبنان لا يحق له توجيه سياسات المصارف بخصوص العقوبات، فهذه المصارف تعرف «مصلحتها جيداً».

مع جمعية المصارف

في الجولة الثانية التي جمعت بعد ظهر امس غلانير مع رئيس واعضاء مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان كرر نائب وزير الخزانة الاميركية ما تحدث عنه في الجولة الاولى، فذكر المصارف اللبنانية بالتدابير والاجراءات الاميركية – الاوروبية ضد سوريا وايران.. وانه لا تساهل في هذا الخصوص، وان مصلحة كل الدول الالتزام بهذه التدابير والاجراءات.

وبعد ان طرح المسؤول الاميركي جملة من الاسئلة عن عمل القطاع المصرفي اللبناني كان ردّ المصارف على الشكل الاتي:

١– ان المصارف اللبنانية على معرفة دقيقة بالتدابير والاجراءات الاميركية – الاوروبية (المالية والمصرفية) وانها تتعامل مع هذه الاجراءات بمسؤولية، حيث ان المصارف اللبنانية لا تجازف بنفسها، لذا هي تتعاطى وتتقيد بالاجراءات الاتفة الذكر بما يتناسب ومصلحة كل مصرف.

٢– ان المصارف اللبنانية لم تتلق اية ودائع سورية على غرار ما تتناقله بعض وسائل الاعلام العالمية، بدليل ان ودائع القطاع المصرفي اللبناني لم تسجل خلال العام ٢٠١١ الحالي اي نمو يذكر، على ان ميزان المدفوعات يعاني حالياً من عجز واضح، وهذه المؤشرات تدحض كل ما يقال وما يشاع عن تهريب ودائع سورية الى القطاع المصرفي اللبناني.

٣– ان معظم المصارف اللبنانية باشرت منذ فترة باتخاذ ترتيبات خاصة تتناسب مع ما فرضته الاجراءات الاميركية – الاوروبية، مثال ذلك ان بعض المصارف عمدت الى منع السوريين من فتح حسابات جديدة بالدولار الاميركي.. اضافة الى خطوات وتدابير اخرى.

واشارت مصادر المجتمعين الى ان المسؤول الاميركي كان راضياً ازاء ما سمعه من اركان القطاع المصرفي اللبناني.

حوار مع طربيه

«الديار» التقت رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه بعد اجتماع جمعية المصارف مع نائب وزير الخزانة الاميركية لشؤون تمويل الارهاب دانييل غلانير فقال: اجتمعت جمعية المصارف مع الوزير الاميركي بحضور طاقم اميركي في البيت الابيض وسفيرة الولايات المتحدة الاميركية في لبنان حيث كان الاجتماع مفتوحاً والزيادة كانت جيدة وناجحة والحوار كان تقنياً حيث تم التطرق الى مواضيع تفصيلية.

وردا على سؤال حول ما يتردد عن دخول اموال سورية الى لبنان قال طربيه: لقد تطرق المسؤول الاميركي الى هذا الموضوع بصورة عابرة، لانه يعلم حقيقة الوضع المصرفي في لبنان من خلال الاحصاءات الموجودة في البنك الدولي بالاضافة الى العجز في ميزان المدفوعات والذي يتجاوز المليار و٢٥٠ مليون دولار اميركي عكس السنوات السابقة حيث سجل الميزان فائضاً، وان ما يتم تسريبه في وسائل الاعلام العالمية غير صحيح وبالتالي فلا داعي لتصحيحها وتدل هذه التسريبات على نوايا سياسية مبيتة تجاه القطاع المصرفي اللبناني بالاضافة الى ذلك فالبنك المركزي السوري يضع قيوداً مشددة على التحويلات الى الخارج.

وردا على سؤال قال طربيه: لا يوجد اي تهمة على القطاع المصرفي اللبناني لان مصرف لبنان اتخذ تدابير رقابية صارمة خصوصاً بالنسبة للمصارف الذين التزموا بهذه القيود، كما ان القطاع المصرفي ملتزم بكل ما يتعلق بالعقوبات المفروضة على سوريا.

واكد طربيه انه يهمنا المحافظة على سلامة ودائعنا فنحن لا نغامر ولا نقامر بهذه الودائع التي تخص المودعين لدينا والذين يعطون ثقة للقطاع مؤكداً اننا نتصرف بصورة قانونية ومنطقية ولا هاجس لدينا الا الحفاظ على ودائع مودعينا.

وعن الهدف من زيادة المسؤول الاميركي قال طربيه «ان الهدف هو جولة في المنطقة للتأكيد على تنفيذ كل القرارات المتعلقة بالعقوبات».

واكد طربيه «نحن على استمرار في الحوار واذا كان هناك من اي اسئلة او استفسارات نحن على استعداد للاجابة».

وخلص طربيه الى القول: ان الاجتماع كان جيداً وخرج القطاع المصرفي اللبناني مطمئناً.

النهار

الجمعة ١١ تشرين الثاني ٢٠١١

وفد مجلس شيوخ بيونس أيريس الأرجنتيني أطلع جمعية المصارف على مجالات التعاون

زار وفد من مجلس شيوخ ولاية بيونس ايريس في الأرجنتين جمعية المصارف، وكان في استقباله رئيس الجمعية جوزف طربيه وعدد من أعضاء مجلس الإدارة والأمين العام مكرم صادر. وضم الوفد السيناتور اسفالدو غويكوتشيا، ورئيس كتلة جبهة النصر السيناتور ألفريدو سيزار ميكيافي، ورئيس كتلة حزب برو البيرونية ونائبه السيناتور أنيبال خوليو عساف، والسيناتور روبرتو اسفالدو فرناندس ورئيس لجنة التجارة الخارجية والمستشارة في مجلس الشيوخ اليسيا ضاهر. ورافق الوفد قنصل الأرجنتين بدرو كزافيه ألشورون.

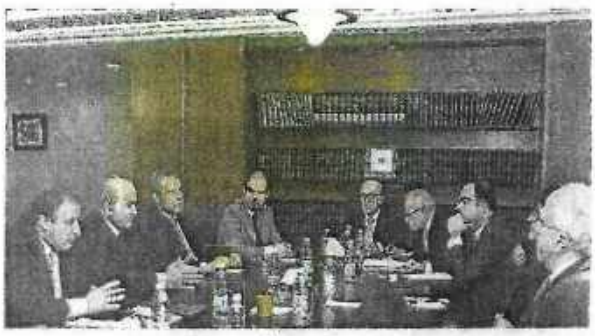

وفد جمعية المصارف برئاسة طربيه مجتمعاً بالوفد الارجنتيني.

وأفادت الجمعية في بيان، ان الوفد شدد على أهمية ولاية بيونس ايريس التي تمثل 40 % من اقتصاد البلاد، والتي تجيز لها اللامركزية المعتمدة صلاحية عقد اتفاقات دولية، موضحا أن هذه الولاية تتيح مجالات استثمار ضخمة في قطاعات الزراعة والري والصناعة والاتصالات وتشكل نافذة واعدة على أميركا اللاتينية. وتمنى الوفد توسيع مجالات التعاون المشتركة، داعيا القطاع المصرفي اللبناني الى إنشاء مصرف لبناني - أرجنتيني وفتح فروع مصرفية في الولاية والتوظيف في سندات ولاية بيونس ايريس المربوطة بتمويل مشاريع البنى التحتية.

من جهته، أشاد طربيه بالعلاقات التاريخية بين لبنان والأرجنتين، واعدا بـ "درس الاقتراحات المقدمة من الجانب الارجنتيني، ومتابعة ملف توسيع العلاقات الثنائية الاقتصادية والمالية عبر القنوات الدبلوماسية والاتصالات اللازمة".

النهار

الجمعة ١١ تشرين الثاني ٢٠١١

وفد جمعية المصارف التقى رئيس الحكومة

طربيه: ينبغي تزويد الاقتصاد منشطات

موضوعات الموازنة العامة وتصاعد الدين العام والعجز في الموازنة كانت امس محور اللقاء بين رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ووفد جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، الذي اوضح على الاثر: "تناولنا موضوعي الموازنة وتصاعد الدين والعجز في الموازنة، فضلا عن مشاريع الضرائب الجديدة التي تنوي الحكومة فرضها عبر الموازنة. كذلك بحثنا في موضوع غلاء المعيشة والمفاوضات الجارية مع الإتحاد العمالي العام والهيئات الإقتصادية بالنسبة الى تحديد الحد الأدنى للمعيشة وزيادة الأجور، اضافة الى بقية الملفات الإقتصادية، وتوقفنا أمام المبادئ الرئيسة ونحن نرى وجوب وضع سقف للعجز في الموازنة".

وأضاف: "إن موضوع تصاعد الديون وعدم ضبط العجز أديا الى إضطرابات إجتماعية ومالية وسياسية في اوروبا، فكيف في بلد كلبنان "اذ يشهد مرحلة صعبة في منطقة دقيقة؟". وقال: "طلبنا من الحكومة أن تتعامل بجدية كبيرة مع موضوع العجز، وخصوصا ان المصارف ليست مهتمة بزيادة الدين إنما تبدي إهتماماً بالإستقرار الإقتصادي، لأن لها ديوناً مع الدولة، ونحن لا نسعى الى زيادة الدين بل نطلب من الدولة وضع سقف للعجز كي تتمكن من إدارة موضوع الموازنة بصورة مقبولة".

الرئيس ميقاتي مجتمعاً بوفد جمعية المصارف برئاسة طربيه.

وعن موضوع الضرائب، اوضح: "بحثنا مع الرئيس ميقاتي ما تشهده الساحة المحلية راهناً من تراجع إقتصادي وتراجع في المؤشرات الإقتصادية. بالعادة في ظل حالات مماثلة يزود الإقتصاد منشطات ولا يزود محبطات تحول دون مجيء ودائع، في الوقت الذي تحتاج فيه الدولة اليها". وقال: "نريد تشجيع ميزان المدفوعات الذي عانى هذه السنة من عجز، ولا نطلب زيادة الضرائب على فوائد الودائع كي لا نهرّب هذه الودائع بدل جذبها".

وختم: "ثمة مجموعة سياسات متعارضة يقتضي بحثها بروية وبعمق ومعرفة خارج الشعبوية والإطارات المسيسة، لأن هذه الموضوعات علمية إقتصادية تستدعي مقاربة جدية كي نتمكن من النهوض في هذا البلد وكي تستمر مسيرة الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي".

إتحاد المصارف العربية

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١١

أكد التضامن مع الهيئات الإقتصادية في لبنان

د. جوزف طربيه: زيادة الأجور غير مدروسة وآثارها السلبية كبيرة

دعا رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه الحكومة اللبنانية إلى رعاية إستئناف حوار داخلي معمّق ورصين لمعالجة الأوضاع المعيشية والإقتصادية الصعبة، وأعلن رفضه لقرار الحكومة الأخير بشأن زيادة الأجور واصفاً إياه بأنه غير مدروس ويُلحق الإهتزاز بالإقتصاد الكلي.

ورأى د. طربيه في كلمة ألقاها في إجتماع عقدته الهيئات الإقتصادية في لبنان تحت عنوان «حتى يبقى عمل للعمال أنقذوا الإقتصاد» أن زيادة الأجور الأخيرة ستكون آثارها السلبية كبيرة على الخزينة العامة ولن يمكن للدولة تغطية كلفة الزيادة إلا عن أحد طريقين: إما زيادة الضرائب أو زيادة المديونية العامة، أو الاثنين معا». وأضاف:

«بالطبع ستطرق الدولة أبواب المصارف لطلب المزيد من الدين بدلا من العمل على تخفيض الدين، مع كل الإنعكاسات السلبية التي يسببها إزدياد المديونية على الاقتصاد اللبناني ومستقبل البلد».

وأعلن د. طربيه التضامن التام والكامل مع الهيئات الإقتصادية كافة في النظرة الشمولية غير المجزأة وغير المجتزأة الى الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في لبنان، وفي الإحتجاج السلمي، الهادىء والحازم ضد القرارات الأخيرة التي صدرت عن الحكومة لمعالجة التحركات المطلبية للاتحاد العمالي العام، والتي اتسمت بارتجالية واضحة وبضعف التبصر والروية.

وشدد على تعزيز العمالة اللبنانية واستحداث فرص العمل اللائق والكريم للمواطنين اللبنانيين، وعلى صون القوة الشرائية لجميع الأجراء والمستخدمين. ودعا الى التكاملية في معالجة مسببات الأزمة الإقتصادية- الإجتماعية، بحيث لا تأتي الحلول أو المعالجات على حساب أي طرف من أطراف الإنتاج، ولا بخاصة على حساب المصلحة العامة التي تعني الجميع، عمالا ومستخدمين وأرباب عمل ومستثمرين.

الديار
الاربعاء ٩ تشرين الثاني ٢٠١١

لائحة القيادات المصرفية

اختارت مؤسسة دولية متخصصة في تقييم اداء المسؤولين ونشاطهم في القطاعات المصرفية رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه ضمن لائحة «القيادات المصرفية الأكثر انتاجاً ونشاطاً في العام ٢٠١٠». وتضمنت اللائحة اسماء ١٠٠ قيادة مصرفية دولية.

السفير

الاربعاء ٢ تشرين الثاني ٢٠١١- ١٢٠٢٨

يوم المصارف اللبنانية في باريس بحضور سلامة

طربيه: يندرج في إطار تعزيز الانفتاح على الأسواق

نظّمت جمعية مصارف لبنان والاتحاد المصرفي الفرنسي «يوم المصارف اللبنانية في باريس» في فندق «وستن باريس فندوم» بحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة ونائبه محمد بعاصيري وعضو لجنة الرقابة على المصارف منير لبّان والنائب الأول لحاكم المصرف المركزي الفرنسي جان بول رودوان وممثل الاتحاد المصرفي الفرنسي نائب رئيس جمعية المصارف الفرنسية كريستيان شريك، ورئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه وبعض أعضاء مجلس إدارتها وأمينها العام مكرم صادر وممثلي المصارف اللبنانية العاملة في العاصمة الفرنسية، ووزير المالية محمد الصفدي ووزير الثقافة غابي ليون ومدير عام المالية آلان بيفاني، إضافة الى سفيري لبنان في فرنسا بطرس عساكر وفي الاونيسكو سيلفي فضل الله، والى سفير فرنسا في لبنان دوني بييتون، وحشد من المصرفيين اللبنانيين والفرنسيين ومن رؤساء الهيئات الاقتصادية اللبنانية ومن مديري صناديق الاستثمار والمؤسسات المالية الدولية ومن مندوبي وسائل الإعلام اللبنانية والعربية والأجنبية بحيث فاق عدد الحضور ١٨٠ شخصاً.

في الافتتاح ، ألقى رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه كلمة قال فيها:

« إن يوم المصارف اللبنانية في فرنسا يندرج في إطار جهودنا الرامية الى تعزيز انفتاحنا على الأسواق المالية الدولية والى إقامة تواصل مباشر مع الفعاليات المشاركة فيه من مصرفيين ومستثمرين ومدراء صناديق بسلطات مالية ونقدية.

من اليسار: فريدي باز، سعد ازهري ووليد روفايل

وإن اجتماعنا هذا يأتي في وقت حاسم من تاريخنا المعاصر حيث تواجه مصارفنا إقليمياً ودولياً تطورات سياسية – اقتصادية معقدة وغير معهودة. وكما تعلمون، فإن لبنان بلد صغير تتجاوز أبعاده الاقتصادية حدوده الجغرافية الضيّقة وموارده الطبيعية النادرة، وقد جعلت منه معطيات التاريخ والجغرافيا نقطة محورية لتلاقي الناس والأفكار، ومركزاً متميّزاً للتبادل بفضل الحرية، التي تبقى خاصيّته الأساسية».

ثم استعرض طربيه أهم خصائص القطاع المصرفي اللبناني «المنفتح على الخارج والذي تعمل مؤسساته في أكثر من ٣٢ بلداً و٩٥ مدينة في العالم»، مضيفاً أن قطاعنا المصرفي «يلتزم تطبيق المعايير والقواعد الدولية المحددة من قبل لجنة غافي ومن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية، بما فيها العقوبات المقررة مؤخراً».

المداخلة الثانية كانت لعضو مجلس إدارة الاتحاد المصرفي الفرنسي نائب رئيس جمعية المصارف الفرنسية كريستيان شريك الذي شدّد على أهمية هذا اللقاء من حيث توقيته في ظل الظروف الإقليمية والدولية وتاثيراتها على العمل المصرفي ومن حيث مساهمته في تمتين العلاقات المصرفية اللبنانية – الفرنسية وتوسيع مجالات التعاون القائمة بين القطاعين منذ أمد بعيد.

ثم كانت كلمة لسعادة حاكم مصرف لبنان رياض سلامة الذي رأى «أن قرار الاتحاد الاوروبي الأخير بخفض ديون اليونان سوف يعزّز ريبة المستثمرين بحيث لن تستطيع الدول الاقتراض من الأسواق بفوائد منخفضة كما كانت الحال في السابق». وراح سلامة يعدد مزايا النظام المصرفي اللبناني المتسم بالتحفظ «والذي مكّننا من اتقاء خضّات تهزّ بلداناً عربية عدة ومن اجتناب عدوى الازمة الأوروبية»، مشيراً الى أن «ثمة قانوناً جديداً أقر في لبنان لتنظيم الأسواق المالية التي ستكون المشاركة في نشاطاتها مقتصرة على مصارف الأعمال والشركات المالية وشركات الوساطة». مؤكّداً أننا «سنستمرّ في ضبط المشتقات المالية التي غالباً ما كانت سبباً لديون كبيرة في المصارف».

بعد ذلك، ألقى النائب الثاني لحاكم المصرف المركزي الفرنسي جان بول رودوان كلمة مفصّلة حول الأزمة المالية الدولية. وبعيد جلسة الافتتاح، توالى على الكلام ممثلو المصارف اللبنانية الخمسة العاملة في العاصمة الفرنسية: الدكتور فريدي باز (بنك عوده) سعد أزهري (بنك لبنان والمهجر) فؤاد طراد (بيبلوس) نبيل قصار (فرنسبنك) ووليد روفايل (البنك اللبناني الفرنسي)، فعرض كل منهم لمنجزات مصرفه وخصائص نشاطه في لبنان والخارج، وأجمعوا على الإشادة بالنظام المصرفي اللبناني وسياسة السلطات النقدية والرقابية وبالإدارات المصرفية الحكيمة والكفوءة التي أكسبت القطاع المصرفي اللبناني سمعته الممتازة والمميّزة في المنطقة والعالم ومكّنته من تحقيق نتائج جيدة في أصعب الظروف المحلية والإقليمية والدولية.

وبعد حوار مع الحضور، ألقى وزير المالية محمد الصفدي كلمة أشاد فيها بتنظيم هذا اليوم المصرفي اللبناني في باريس، وركّز فيها على الخطوط العريضة لسياسة الحكومة اللبنانية في الشأن المالي وفي تشجيع الاستثمارات المحلية والاجنبية.

ختاماً، أقيمت مأدبة عشاء في الفندق ذاته حضرها نحو ٢٣٠ ضيفاً من اللبنانيين والفرنسيين.

اللواء
يومية سياسية عربية
تشرين الأول ٢٠١١

القطاع المصرفي حافظ على تألّقه رغم الظروف السلبية هذا العام

رغم كل الظروف السلبية التي سادت النصف الاول من العام الحالي، فان القطاع المصرفي بموجوداته المحلية البالغة نحو ١٤٠ مليار دولار حالياً اي ما يزيد عن ٣,٥ اضعاف الناتج مرتكزا الى قاعدة ودائع تفوق ١١٣ مليار دولار، وبمساحة انتشاره اقليمياً ودولياً وبمزاياه الخاصة، حافظ على تألقه مستثمرا ما اكتسبه من مرونة فائقة في ادارة التعامل مع احداث طارئة.

بهذه الكلمات اوجز الدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس مجلس إدارة بنك الاعتماد اللبناني حديثه عن اوضاع القطاع المصرفي اللبناني آملاً أن يستعيد الاقتصاد مسار نمو متوازن فترتفع الترقيات مجددا الى ما فوق ٣ في المئة،وهذا يستلزم انتاج صدمة إيجابية في الإقتصاد الوطني». وذهب د.طربيه في تفاؤله لأبعد من ذلك إذ قال: لدينا كل القدرات اللازمة للعودة الى التميز في النمو اذا ما أحسنا ادارة شؤوننا الداخلية، وتمكنا من طرح برامج طموحة لاعادة بناء وتحديث البنى التحتية بالشراكة مع القطاع الخاص، واقرارالقانون الخاص وآلياته للتنقيب عن النفط والغاز. «اللـواء» التقت د. طربيه وكان الحوار الآتي:

□ هل أنتم مرتاحون للاوضاع المالية والنقدية عموماً للعام ٢٠١١ وما هي رؤيتكم للمستقبل؟

– طوال النصف الاول من العام الحالي لم يكن لبنان في وضع سياسي مريح، فالبلاد كانت تعاني شبه فراغ حكومي نتيجة المراوحة الطويلة بين حكومة تصريف أعمال وحكومة متعثرة التأليف، فيما الاوضاع الداخلية والاقليمية كانت تفرض تحديات جسيمة وتغييرات هيكلية يصعب مواكبتها بكفاءة في أوضاع عادية، فكيف يكون الامر مع فراغ مؤسساتي يصاحبه صعود في حدة الانقسامات السياسية ؟ وقد بادرنا كهيئات اقتصادية الى تحركات متتالية، وكان صوتنا عالياً وصريحاً بضرورة الخروج سريعاً من المأزق، خصوصا بعدما أدرك الجميع أن التكلفة ستكون أكثر جسامة وأشد ايلاما في حال المس بسياسات الاستقرار النقدي وتحصين القطاع المالي والمصرفي على خلفية شبح الفراغ في رأس السلطة النقدية. وفق هذا التوصيف الموجز، يمكن القول أن الاقتصاد الوطني – والقطاع المصرفي والمالي جزء اساسي وهام منه – كان في دوامة قلق حقيقية، وكانت الاولوية ادارة التعامل مع التطورات المتلاحقة داخليا واقليميا، وتجاوز صعوبات الوقائع القائمة بما تشمل انحدار ترقيات النمو من متوسط ٩ في المئة المحقق في السنوات الثلاث الاخيرة الى أقل من ٣ في المئة هذا العام وفق التقارير والمتابعات الصادرة عن مؤسسات مالية محلية وخارجية.

□ هل انتم راضون عن تقديرات النمو التي توقعها صندوق النقد الدولي ؟ وكم تتوقعون أن يسجل النمو لهذا العام؟

– مع انتظام العمل الحكومي، يؤمل أن يستعيد الاقتصاد مسار نمو متوازن فترتفع الترقيات مجددا الى ما فوق ٣ في المئة. وهذا يستلزم انتاج صدمة إيجابية في الإقتصاد الوطني، شرط بأن تتصرف الحكومة بسرعة إلى معالجة الملفات الأساسية التي في حوزتها، وأبرزها الملف السياسي عبر العمل الدؤوب للوصول إلى رؤية جديدة تعيد الإستقرار والوحدة الوطنية في أسرع وقت، كذلك ايلاء الاهتمام المطلوب للملف المعيشي.

لقد شهد لنا العالم، بعد الأزمة المالية الدولية، بأننا نموذج إقتصادي وبالاخص مصرفي يحتذى في إدارة التعامل مع ظروف وأوضاع غير مؤاتية

د. جوزيف طربيه

للعمل والانتاج والتقدم. وهذا ما يعزز آمالنا بتبيه السياسيين والفعاليات المحلية الى أهمية الاستثمار في الثقة عبر تصحيح مكامن الخلل في ممارسة السلطة، وفي تعزيز نهوض دولة المؤسسات. ولدينا كل القدرات اللازمة للعودة الى التميز في النمو اذا ما أحسنا ادارة شؤوننا الداخلية، وتمكنا من طرح برامج طموحة لاعادة بناء وتحديث البنى التحتية بالشراكة مع القطاع

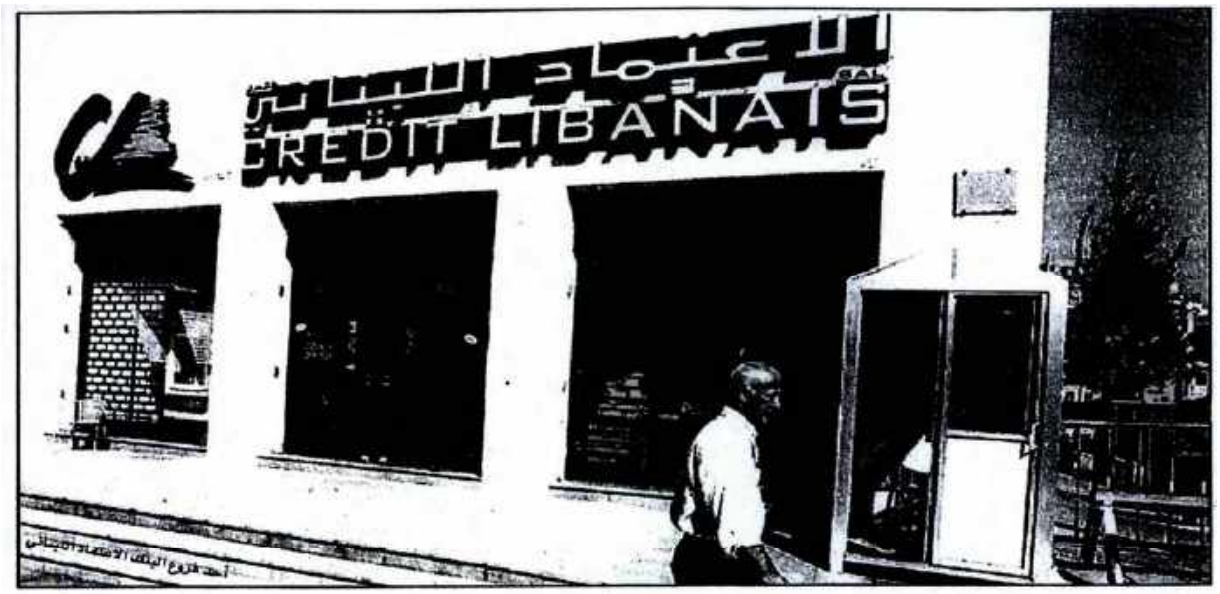

الخاص، واقرار القانون الخاص وآلياته للتنقيب عن النفط والغاز بعدما اظهرت المسوحات العلمية اشارات واعدة في عمق المياه الاقليمية. اننا نعتقد أن تثبيت الإستقرار سياسياً وأمنياً واعادة انتظام عمل مؤسسات الدولة بكل سلطاتها، هي مهمة واجبة وملحة لكل القيادات والفعاليات المحلية خصوصا في ظل الاوضاع الاقليمية المضطربة.

□ كيف تقيمون وضع بنك الاعتماد اللبناني في ظل ما حدث من اضطرابات عربية؟

يحمل بنك الاعتماد اللبناني صفة المجموعة المالية الشاملة وفق أفضل المعايير المهنية والاحتراف، وأضاف اليها منذ سنوات صفة الاقليمية. معززا بذلك موقعه التنافسي القوي ضمن لائحة أكبر المصارف اللبنانية ذات الانتشار الخارجي النوعي. فضلا عن سجل ريادي يشمل مجالات حيوية في النشاط المصرفي وخصوصا في قطاعات الصيرفة بالتجزئة والتمويل المحترف والصيرفة الالكترونية وخطوط الائتمان التجارية وسواها.

وتتميز المجموعة بمقومات متينة معززة بمزايا خاصة ومكتسبة وادارة رشيدة تساهم مجتمعة في وضع المصرف الأم والمصارف والشركات التابعة على مسار نمو مستدام ومدروس بمعانيه الحقيقية. وهذا ما تظهره المؤشرات الاساسية للاداء المالي والاهم فيها الملاء ة المرتفعة ومتانة المركز المالي وسلامة العمليات والاستثمارات. كما يعكسه تفاعل الاسواق والمستهلكين مع مروحة الخدمات والمنتجات التي تلاقي الرواج والاستجابة لدى العملاء كونها مصممة وفق مواصفات وقيم مضافة لتلبية الحاجات الفعلية الراهنة والمستقبلية.

□ ما هي أهم الارقام التي حققها مصرفكم لهذا العام؟ وما هي ابرز الخطط والبرامج المقرر تنفيذها في المستقبل القريب؟

– ضمن هوية المصرف الشامل، تعزز مجموعة الاعتماد اللبناني مخططاتها وأعمالها وفق استراتيجيات تشمل مختلف المجالات المصرفية والمالية. وتطور هذه المخططات وفق حاجات الأسواق والعملاء مع التركيز على التقدم المتواصل في الادارة السليمة لجانبي الميزانية (الموجودات والمطلوبات)، وتعزيز قاعدة الشركات التابعة وتنشيط أعمالها وخدماتها، وتوسيع نطاقها ليشمل خدمات جديدة. وتوسيع قاعدة العملاء عن طريق طرح خدمات ومنتجات جديدة تناسب أوسع الشرائح الاجتماعية، ومن ضمنها الخدمات ذات الطابع التربوي والتعليمي والاجتماعي والبيئي. فضلا عن الاهتمام المستمر بدخول أسواق جديدة في المنطقة وخارجها. وتكرس المؤشرات المالية الاساسية لمجموعة الاعتماد اللبناني مدى النجاح المحقق في تنفيذ مخططات العمل والتوسع، حيث بلغ اجمالي موجودات البنك حوالي ٧ مليارات دولار في نهاية النصف الاول من العام الحالي، فيما تواصل نمو الارباح لتصل الى نحو ٢٨,٩١ مليون دولار كارباح قبل الضريبة لغاية ٢٠١١/٦/٣٠، معظمها محقق من مصادر تتسم بالديمومة. اي ناتج العمليات والملفات الائتمانية السليمة التي تميز مجمل عمليات التمويل والاقراض التي يقوم بها البنك. حيث وصل اجمالي التسليفات الى نحو ١,٨٧ مليار دولار. وهذا ما سينعكس حكماً على متانة مركزنا المالي وعلى مجموع الاموال الخاصة حيث نعمل على ادخال زيادات كبيرة ونوعية تساهم في تسريع خطة التوسع في الاعمال والاسواق. علما ان مجموع حقوق المساهمين يزيد حاليا عن ٥٨٧,٨١ مليون دولار.

□ باتت موجودات المصارف توازي اضعاف حجم الاقتصاد اللبناني برأيكم هل هو امر ايجابي ام سلبي في ظل الظروف الحالية؟ وهل يتم توظيف هذه الاموال بالشكل المطلوب؟

رغم كل الظروف السلبية التي سادت في النصف الاول للعام الحالي، فان القطاع المصرفي بموجوداته المحلية البالغة نحو ١٤٠ مليار دولار حالياً اي ما يزيد عن ٣,٥ اضعاف الناتج مرتكزا الى قاعدة ودائع تفوق ١١٣ مليار دولار، وبمساحة انتشاره اقليمياً ودولياً وبمزاياه الخاصة، حافظ على تألقه مستثمرا ما اكتسبه من مرونة فائقة في ادارة التعامل مع احداث طارئة، وما راكم من خبرات اثبتت جدواها في استيعاب تداعيات حالات متكررة من اختلال الاستقرار الداخلي.ونعتقد اننا نتجه لتحقيق متوسطات نمو تصل الى ١٠ في المئة هذا العام، وهي نسب ايجابية ربطا بالاوضاع السائدة والمناخ السلبي في النصف الاول.

ومن المؤشرات الواعدة لهذا الاداء الجيد، الحفاظ على نسق تنمية عمليات التمويل والاستثمار حيث بلغت نسبة التسليفات المصرفية اللبنانية للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم نحو٤٠ مليار دولار بزيادة نسبتها حوالي ٢٠ في المئة على أساس سنوي، وهي توازي نحو ٩٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت التسليفات للقطاع العام نحو ٢٨,٥ مليار دولار أي حوالي ٧٥ في المئة من الناتج.

ع-ا-ح

الأنوار

٢٠١١/١٠/٢٨

اسبوع لبنان ويوم المصارف في فرنسا

غادر رئيس اتحاد الغرف اللبنانية رئيس غرفة بيروت وجبل لبنان محمد شقير امس الى فرنسا على رأس وفد اقتصادي يمثل مختلف القطاعات، لافتتاح اسبوع لبنان في فرنسا الذي تنظمه غرفة بيروت وجبل لبنان بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة باريس بين 28 و30 تشرين الاول في قصر المؤتمرات - باريس.

ويشارك في هذا المعرض الذي يفتتح في العاشرة قبل ظهر اليوم، بالاضافة الى وزارتي الصناعة والسياحة ومصرف لبنان وسوليدير، عدد كبير من الشركات اللبنانية من قطاعات الصناعة والسياحة والخدمات والمصارف والعقارات وغيرها.

وقال شقير قبيل مغادرته: ان اسبوع لبنان في فرنسا، يهدف الى تسويق المنتجات والخدمات اللبنانية في الاسواق الاوروبية خصوصاً ان باريس تُعتبر العاصمة الاقتصادية لاوروبا وبوابتها الرئيسية، بالاضافة الى الترويج لنمط الحياة اللبنانية، والسياحة في لبنان، والمطبخ اللبناني، فضلاً عن كل الامور التي تتعلق بالثقافة اللبنانية.

وعلى هامش انعقاد معرض اسبوع لبنان في فرنسا من 28 تشرين الاول الجاري الى 30 منه في قصر المؤتمرات في باريس، تنظم جمعية المصارف يوم المصارف اللبنانية في باريس مساء امس 27 تشرين الاول بالتعاون مع اتحاد المصارف الفرنسية، في حضور وزيري المال في لبنان وفرنسا محمد الصفدي وفرنسوا باروان، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، ونائب حاكم مصرف فرنسا المركزي جان- بول رودان.

ويتضمن يوم المصارف اللبنانية خمس جلسات بينها الجلستان الافتتاحية والختامية حيث سيتم عرض نشاطات المصرفين المركزيين اللبناني والفرنسي اضافة الى محاضرات لممثلي خمسة مصارف لبنانية مشاركة هي: عودة - سرادار، بنك لبنان والمهجر، بيبلوس، فرنسبنك، واللبناني - الفرنسي، ثم تطرح سلسلة من الاسئلة عن المصارف اللبنانية والفرنسية.

ويتحدث في الجلسة الافتتاحية رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ورئيس اتحاد المصارف الفرنسية فريدريك اوديا.

اما في الجلسة الختامية، فسيتحدث الوزير الصفدي ووزيرا الاقتصاد والمال الفرنسيان.

نائب رئيس جمعية المصارف سعد الازهري اعتبر ان توقيت هذا الاجتماع طبيعي وتم التحضير له منذ فترة، وتحديداً عقب الاجتماع المصرفي اللبناني الذي انعقد في الولايات المتحدة الاميركية، حيث اتفقنا خلاله على إقامة يوم مصرفي في باريس يهدف الى تمتين العلاقة بين المصارف اللبنانية والفرنسية ومواكبة الانتاج اللبناني المعروض في أسبوع لبنان في باريس، وكذلك من أجل التداول في تطوّر الصيرفة العالمية.

وقال الازهري: المصارف اللبنانية الخمسة التي سيتحدث ممثلوها في المؤتمر، هي التي لها صلات تعاون في العاصمة الفرنسية، وذلك الى جانب حضور مصرفي لبناني لعرض تجربتنا المصرفية وكيفية تطويرها.

وإذ اكد ان اليوم المصرفي في باريس طبيعي وإيجابي بالنسبة الى القطاع المصرفي اللبناني، اعتبر الازهري ان القطاع المصرفي هو العمود الفقري للإقتصاد اللبناني ويوفر الحاجات التمويلية للقطاعين العام والخاص ويساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي.

L'Orient LE JOUR

25 octobre 2011

Journée des banques libanaises à Paris

Par Élie MASBOUNGI | mardi, octobre 25, 2011

En lever de rideau du Salon « Le Liban en France » qui se tiendra au Palais des Congrès de la Porte Maillot du 28 au 30 de ce mois, l'Association des banques du Liban et la Fédération bancaire française organisent, le jeudi 27 au Westin Paris-Vendôme, une « Journée des banques libanaises à Paris » en présence des ministres français et libanais des Finances, François Baroin et Mohammad Safadi, du gouverneur de la Banque du Liban, Riad Salamé, et du premier vice-gouverneur de la Banque de France, Jean-Paul Redouin.

Au programme, cinq séances – dont les cérémonies d'ouverture et de clôture – portant sur les activités des banques centrales des deux pays et des présentations de banques libanaises, notamment le groupe Audi Saradar, la BLOM Bank, la Byblos Bank, la Fransabank et la Banque libano-française.

Une séance de questions-réponses est prévue à l'issue de ces présentations.

Les mots d'ouverture seront prononcés par le président de l'Association des banques du Liban, Joseph Torbey, et le président de la Fédération française des banques, Frédéric Oudéa. Quant au discours de clôture, il sera prononcé par le ministre libanais des Finances, Mohammad Safadi.

Le ministre français de l'Économie, des Finances et de l'Industrie prononcera un discours lors du dîner de clôture.

Le but de ces assises bancaires franco-libanaises est de promouvoir la coopération bilatérale entre les établissements de crédit, notamment le développement des investissements libanais et arabes en France et le renforcement de la présence des banques françaises au Liban et dans la zone du Levant.

Seront également évoquées lors des discussions les questions relatives aux environnements juridiques et techniques des banques françaises et libanaises dans leurs pays respectifs.

السفير

الجمعة ٢١ تشرين الأول ٢٠١١

طالبت بالعودة إلى حوار مفتوح يبرر التهرب من دفع الزيادة

الهيئات الاقتصادية تقذف كرة تحسين الوضع المعيشي للعمال على الدولة!

اتخذ المهرجان الخطابي الذي نظمته الهيئات الاقتصادية، أمس، بحضور أكبر حشد في تاريخ القطاعات الاقتصادية، صورة فتح معركة مفتوحة في وجه قرار تصحيح الأجور، المقرر في مجلس الوزراء. وذلك في دلالة واضحة على رفض التصحيح بالمطلق، وما يتضمنه من تعزيز ولو طفيفاً للقدرة الشرائية للغالبية الساحقة من اللبنانيين. وهو ما وجد تعبيره الفج في غياب أي ممثل للعمال بين المشاركين والحضور على حد سواء.

في الشكل، بدا المتحدثون الأنيقون الذين وصلوا بسياراتهم الفارهة كما لو أنهم ينهيأون للتشمير عن سواعدهم عقا قريب، بعدما أكثروا طوال الفترة السابقة من «التكشير عن أنيابهم» أمام عمالهم ترهيباً وتخويفاً، وذلك إذا لم تتم الاستجابة لمطالبهم على عجل.

فحلف الأغنياء ولد أمس، ولن تقف أمامه أعتى عواصف العقال!

أما في المضمون، فقد تقاطعت كلمات جميع المتحدثين عند نقطة واحدة أساسية، وهي التنصل من مسؤولياتهم تجاه المنتجين العمال، بوصفها حكراً على الدولة، لا عبئاً على صاحب العمل. إذ توجهت كل الانتقادات الى الحكومة التي أخرجت قراراً بالتصحيح، قيل به إنه همايوني وغير مناسب يعرّض السلم الاجتماعي للاهتزاز.

كما تضمنت الكلمات التي ألقيت، تحذيراً للحكومة بأن الزيادة سترفع الاستدانة، ولن تخفض الدين العام، بل ستنعكس ضرائب جديدة لتحصيل ما ينتج منها، ومنبهين الى الانعكاسات السلبية التي يسببها ازدياد المديونية على الاقتصاد اللبناني ومستقبل البلد. ولم يوفر أي من المتحدثين جواباً حول معدلات التضخم غير المسبوقة التي بلغتها أسعار مختلف السلع والخدمات، إذا تراجعت الحكومة عن قرارها في زيادة الاجور، ولم يتقدم أحد منهم بحل من شأنه إعادة المستوى العام للاسعار الى سابق عهده.

ومن أجل المشاركة في القرار الاقتصادي بإشراك القطاع الخاص بالقرارات، دعا المتحدثون الى إعادة إحياء الحوار بعد ان تعمدوا تغييبه لسنوات. وأبدوا ما يشبه المرونة شرط عدم الوصول الى صدور مرسوم التصحيح، ملوحين بالطعن أمام مجلس شورى الدولة، كما حاولوا استمالة الاتحاد العمالي شرط عدم قبوله المطلق بالزيادة. وقررت الهيئات والقطاعات الانتاجية متابعة حملتها الزائفة تحت شعار «ليبقى عمل للعمال»، داعية لمعالجة الموضوع على قاعدة حماية الاقتصاد وحقوق العمال وليس عبر قرارات قصيرة النظر لا تصحح الوضع بل تساهم في تفاقم الازمة. وأوصت الهيئات والفعاليات الاقتصادية بعقد اجتماعات تشاورية من أجل تدارك الانعكاسات السلبية الناجمة عن القرار الحكومي في زيادة الاجور دون الأخذ بالدراسات العلمية وتوصيات الهيئات الاقتصادية والقطاعات الانتاجية.

وأعلنت الهيئات ما يلي:

أولاً: التأكيد على رفض القرار بزيادة الاجور ودعوة الحكومة للرجوع عنه؛

ثانياً: اعتبار القرار غير قانوني والدعوة لعدم تطبيقه؛

ثالثاً: اللجوء الى مجلس الشورى لنقض القرار إذا أصرت الدولة على تطبيقه؛

رابعاً: تأكيد الهيئات الاقتصادية انفتاحها على جميع الفرقاء وتحديداً النقابات والاتحادات العمالية كون الجميع يسعى لحماية الاقتصاد الوطني وتحسين الظروف المعيشية للعمال؛

خامساً: التحذير الشديد من التداعيات السلبية للقرار وقد بدأت بعض المؤشرات السلبية تظهر منذ إعلانه.

لقاء الهيئات الاقتصادية في «بيال» (بلال قبلان)

كلمات المتحدثين

وتناوب على الكلام في المهرجان الخطابي كل من الوزير السابق عدنان القصار، رئيس غرفة بيروت محمد شقير، رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، رئيس جمعية الصناعيين نعمت افرام، ورئيس نقابة أصحاب الفنادق بيار الاشقر ورئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس.

اعتبر القصار اللقاء تظاهرة اقتصادية، مشيراً إلى أن القرار الاخير بزيادة الاجور الذي جاء على نحو غير مدروس لا يستفيد العامل منه بقدر ما يلحق الضرر بأصحاب العمل، ومن هنا كان الرفض المشترك له، فلا العمال راضون عنه، ولا أصحاب العمل راضون ايضاً، ولا غالبية أعضاء الحكومة كذلك. فموضوع النقل العام هو مسؤولية الدولة وموضوع المدارس هو مسؤولية الدولة على غرار كل البلدان الأخرى. فأين هو البلد الذي يتحمل القطاع الخاص فيه مسؤولية النقل والتعليم. وتوجه القصار الى العمال بالقول: ان قرار الزيادة لن يحل هذه المشكلة وان زيادات الأجور ليست هي الحل بل هي نوع من مسكنات يتآكلها ارتفاع الاسعار.

وفي إشارته الى العودة عن قرار التصحيح أكد ان أصحاب العمل على استعداد لقبول زيادة الـ ٢٠ الف ليرة على الحد الادنى للاجور التي تشكل نسبة ٢٠٪ على الحد الادنى المعمول به حالياً، ونحن ندعو إخواننا العمال اليوم قبل الغد إلى إجراء حوار حول المشكلة الاجتماعية. واستحضر القصار ما يجري في اليونان ليقول: ونحن في لبنان لدينا مديونية كبرى يضاف إليها عجز سنوي في ميزانية الدولة بين ٥ و٦ مليارات دولار، فإلى أين نحن ذاهبون؟

شقير

ولم يكشف رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان سراً، اذ قال ان بعض الوزراء داخل الحكومة يؤيدون موقف الهيئات، ولكن لأسباب نجهلها قرروا التزام الصمت. ان عمل الهيئات الاقتصادية لطالما ابتعد عن السلبية. لكن السلبية اليوم هي السكوت على قرار غير منطقي ولا يستند الى دراسات علمية ولا يأخذ بعين الاعتبار لا مصالح العمال، ولا أصحاب العمل ولا حتى الخزينة العامة. وأشار الى ان الترهيب لا يتضح حلولا بل يساهم بتسريع التمادي بالخطأ، فليستبدل منطق التهديد بالاضرابات ونعود لمناقشة الامر على أسس علمية وبروح المسؤولية.

قد يخشى البعض من التحركات العمالية المطلبية، ولكننا نحذر من أن تظاهرات غير العاملين والذين يعانون من البطالة هي أشد وطأة على الامن والاستقرار والسلم الاهلي.

ان هذا القرار لا يعالج مشكلة الاجور بل يؤسس لمشكلة اقتصادية اجتماعية أمنية ستضرب الاقتصاد، الذي أثبت مناعة خلال الازمات والمحن. ان الاطراف المخولة بالتوصل الى حلول هي تلك التي تخلق فرص عمل وتحافظ عليها وايضا تلك التي تمثل مصالح العمال بصدق وتسعى بجد لتحسين ظروف معيشتهم.

طربيه

رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه تناول ما يراه أعباء ستلقى على الكثير من المؤسسات التي تكافح للبقاء على قيد الحياة في ظل ظروف اقتصادية متراجعة نتيجة الانكماش الاقتصادي، كما هو حال القطاع الصناعي والقطاع الفندقي ومعظم القطاع التجاري، أما بالنسبة للدولة، وهي أكبر رب عمل في لبنان، فإن آثار الزيادة على الخزينة العامة كبيرة، ولن يمكن للدولة تغطية كلفة الزيادة إلا عن أحد طريقين: إما زيادة الضرائب أو زيادة المديونية العامة، أو الاثنتان معاً. وبالطبع ستطرق الدولة أبواب المصارف لطلب المزيد من الدين بدلاً من العمل على خفض الدين، مع كل الانعكاسات السلبية التي يسببها ازدياد المديونية على الاقتصاد اللبناني ومستقبل البلد. كما تناول ما سماه عطاءات لأكثر من عشرين ألف موظف، مبدياً تضامنه الكامل مع الهيئات الاقتصادية كافة في النظرة الشمولية غير المجزأة وغير المجتزأة الى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان، وفي الاحتجاج السلمي، الهادئ والحازم ضد القرارات الأخيرة التي صدرت عن الحكومة لمعالجة التحركات المطلبية للاتحاد العمالي العام، والتي اتسمت مع الأسف بارتجالية واضحة وبضعف التيسر والروية.

افرام

حدد رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين نعمت افرام رزمة من العناوين الاصلاحية والمطالب التي يطلب إدراجها واضحة في مشروع موازنة العام ٢٠١٢، وقد شدد على «ان الصناعة والعامل فريق واحد ولا شيء أو أحد بمقدوره تفكيك هذه الشراكة». انتقد «القتال الخلفي» الذي جرى في منتصف الليل والذي أدى الى قرار الحكومة بزيادة الاجور قائلا: «أطلقت رصاصات عشوائية في الظلام بهدف الانسحاب الى الوراء، وكان أن أصابت هذه الرصاصات الطائشة العائلة الصناعية ومعها الهيئات الاقتصادية بكاملها».

وتحدث افرام عن الصناعة اللبنانية منذ العام ٢٠٠٥، مشيرا الى «أنه مع الشهر الأول من العام ٢٠١١، صدمنا بوقفة تحذير بالغة الخطورة أطلقها البنك الدولي، يتوقع فيها أن يكون نمونا الاقتصادي حوالى ١٠٥٠٪، ربما للأسف. وجاءت أرقام المؤشرات الاقتصادية، كنذير شؤم، لتثبت صحة هذا التوقع. فدخلنا عمليا في مرحلة الركود المخيف والاقتصاد النازف، ولن يفعل أحد شيئا أمام هذا الواقع ولم يكن هناك من خطوات لاستدراك الموقف ومعالجته ووضع الخطط الكفيلة لإعادة إطلاق النمو».

وأطلق صرخة – نداء إلى الحكومة، لافتاً إلى أن الصناعة «ليست ضد تحديد علمي وواقعي للحد الأدنى للأجور، فهذا حق ونحن مع هذا الحق، لكن ذلك يجب أن يتم ضمن رؤية شاملة لإطلاق النمو وعبر معالجة بنيوية للاقتصاد الوطني تتضمنها موازنة العام ٢٠١٢ بوضوح»، مبديا الانفتاح الايجابي على المناقشة والقرار لحل الامور وان «الاوان لم يفت للمعالجة لكن الشاملة».

الاشقر

وصف الاشقر قرار الحكومة بأنه همايوني وعشائري وقبلي غير قانوني، يضرب بعرض الحائط علم المال والاقتصاد، ما جعل أعناقنا وأعناق العمال بين السيف والنطع. وقال: إن الهيئات الاقتصادية والعمال من جميع الطوائف والمذاهب موحدون لرفض قرار الحكومة، موحدون لإقرار سياسة اقتصادية اجتماعية متكاملة / غير مقسمة أو مجزأة حتى يبقى عمل للعمال. أما حكومتنا نراها مقسمة الى أجزاء وكل جزء يحسب نفسه أمة. ليت الحكومة تتوحد لمواجهة الاستحقاقات القادمة كي تبعد الويلات عن الأمة وتحاور الجزء الآخر من هذه الأمة، كي توهب الأمة الاستقرار. اذا لم تتوحد فنحن ثائرون. وإذا توحدت وحاورت ووهبتنا الاستقرار فخذوا ما يدهش العالم».

شماس

وحذر شماس من الخطر بسبب سياسة المسؤولين اللبنانيين، لدينا ألف هم قبل الأجور. وألقى باللائمة على الاتحاد العمالي العام الذي خرج من لجنة المؤشر، وقال: رضينا بالهم والهم لم يرض بنا. القرار غير مناسب يعرّض السلم الاجتماعي للخطر، قسّم الجسم العمالي وارتفعت الاجور وانخفضت القدرة الشرائية. نقول للحكومة العودة عن الخطأ فضيلة، فيجب إعادة فتح الملف من جديد. ثم تلا شماس التوصيات.

عدنان حمدان

الشرق
الثلاثاء ١٣ ايلول ٢٠١١ – العدد ١٨٧٠١

طربيه اكد للصفدي استعداد المصارف لدعم مالية الدولة

وزير المال مجتمعا مع وفد جمعية المصارف

تبلّغ وزير المال محمد الصفدي من رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه تأكيد الجمعية «استعداد القطاع المصرفي الدائم لدعم مالية الدولة»، وذلك خلال استقباله امس وفداً من الجمعية برئاسة طربيه الذي قال إنه عرض مع الصفدي «لمعظم القضايا ذات الإهتمام المشترك بين الوزارة والجمعية وخصوصاً موضوع عجز الموازنة والنظام الضريبي والتعديلات الضريبية التي قد تلجأ إليها الحكومة، بالإضافة إلى أسعار الفوائد على الدين العام».

أضاف: أبدينا للوزير الصفدي استعدادنا الدائم لدعم مالية الدولة ضمن إطار المحافظة على سقف للعجز وترشيد الإنفاق وضبط الملفات الحساسة كافة.

وقال: استمعنا إلى رؤية الوزير الصفدي لهذه المسائل، وإلى الإجراءات التي ستتخذها الوزارة في الظروف الراهنة، وخرجنا بتفاهم تام حول معظم المواضيع المطروحة.

من جهة أخرى، التقى الصفدي وفداً من «دويتشه بنك» وبحث معه في الأوضاع المالية العالمية، وفي إمكان لجوء لبنان الى الإقتراض من الأسواق العالمية.

الاقتصاد والأعمال
آب / أيلول ٢٠١٣

جمعية المصارف تستدرك «اللغط» الفرنسي...

لبنان كاد يتحوّل "جنّة" ضريبية

عندما سُئل أحد كبار المصرفيين عن صدقية ودقة الأخبار التي وردت من فرنسا عن وضع لبنان على اللائحة السوداء للجنّات الضريبية، ردّ بأن الأمر كان حقيقياً، لكن الإجراءات التي تقوم بها السلطات الفرنسية في مثل هذه الحالات لم تصل إلى مستوى التنفيذ ولم يتحوّل الأمر إلى خطوة جديّة من شأنها تصنيف لبنان بين الدول الأوروبية على أنه معقل لتبييض الأموال والهاربين من سداد الضرائب في بلدانهم.

تصنيف لبنان على أنه إحدى دول الجنّات الضريبية، يعني ببساطة، أن القوانين التي ترعى عمل المؤسسات المالية في لبنان تتيح لأولئك الأفراد والمؤسسات الساعين إلى التهرّب من سداد الضرائب في بلدانهم بالذهاب إلى لبنان من دون أن تطالهم يد سلطات بلادهم الضريبية. كذلك، يعني هذا الأمر أن لبنان يسمح في إطار سريته المصرفية بتهرّب العملاء الأجانب من الإفصاح والتكليف الضريبي. وعندما يكون التصنيف صادراً من فرنسا، فإن الأمر لم يعد يرتبط فقط بعلاقة بين لبنان وفرنسا، لأن هذه الأخيرة هي دولة أساسية في الاتحاد الأوروبي وقيامها بهذا الأمر سيفتح باباً لباقي الدول الأوروبية للحاق بخطوة كهذه.

ومثل هذه الخطوة قد تكون لها تداعيات سياسية كبيرة وخصوصاً أن توقيت الكشف عنها بين بيروت وباريس تزامن مع قيام الاتحاد الأوروبي بوضع الجناح العسكري في حزب الله على لائحة الارهاب. وبالتالي فإن خطوة من نوع تصنيف لبنان ضمن لائحة الارهاب المالي لا يمكن قراءته بصورة منفصلة عن أي خطوة ثانية.

مهلة 6 أشهر

ليست هذه هي القراءة الوحيدة التي يمكن تقديمها، فالزيارة الأخيرة التي قام بها وفد مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان إلى فرنسا قبل نحو شهرين، فسّرت أبعاد الخطوة الفرنسية. قبل الزيارة، كانت جمعية مصارف لبنان على علم بما قامت به دوائر وزارة المال الفرنسية قبل نحو سنة. فبحسب مصدر في الجمعية قرّرت إحدى المديرات العاملات في وزارة المال الفرنسية والمختصة بشؤون التهرّب الضريبي أن ترسل كتاباً إلى وزارة المال اللبنانية تبلغها فيه أن وزارتها توشك على وضع لبنان ضمن لائحة البلدان التي تعدّ جنة ضريبية وتشجع الهاربين من الضريبة إلى اللجوء إليه. الخطوة جاءت على إثر قيام هذه المديرة بعمل روتيني للدول التي لديها علاقات مع فرنسا لكن لم توقّع معها معاهدة تبادل معلومات وتلافي الازدواج الضريبي، وطلبت هذه المديرة من وزارة المال السعي إلى تحسين وضع لبنان لتجنّب إدراجه على هذه اللائحة، مشيرةً إلى حق فرنسا في الحصول على المعلومات الضريبية عن الأفراد والشركات عملاً بمبدأ التعاون الضريبي، وذلك للتحقق من كون بعضهم يتهرّب من سداد الضرائب المتوجبة عليه في فرنسا وتهريب أمواله إلى لبنان. وأمهلت لبنان فترة 6 أشهر لتقديم إثبات على أنه ليس ضمن البلدان التي تستقبل الأموال الهاربة من دون معرفة مصدرها ومدى شرعيتها.

بطبيعة الحال، تبلّغ مصرف لبنان نص الرسالة وأبلغ مضمونها إلى جمعية مصارف لبنان. لكن إيلاء الرسالة أهمية كان يجب أن يقترن بمؤشرات إضافية وخصوصاً أن الرسالة كان تمّ إرسالها بين وزارة المال الفرنسية ووزارة المال اللبنانية، أي أنها لم تأتِ بالطرق الدبلوماسية المعتادة التي توجب أن تأتي هذه الرسالة عبر وزارتي الخارجية في فرنسا ولبنان، وبالتالي لم يكن ممكناً الردّ عليها بالطرق الدبلوماسية.

وفد لبناني إلى باريس

قبل نحو شهرين انتهت مهلة الستة أشهر التي وردت في رسالة وزارة المال الفرنسية. هذه الأخيرة بدأت تتحرك باتجاه تنفيذ مذكرتها وهو الأمر الذي تناهى إلى مسامع المعنيين في لبنان. عند هذه النقطة جاءت النصيحة من حاكم مصرف لبنان إلى جمعية المصارف بأن يقوم وفد من مجلس إدارة الجمعية بزيارة إلى وزارتي الخارجية والمال الفرنسيتين لتوضيح هذه المسألة. وبحسب المعلومات فإن اتصالات بين حاكمية مصرف لبنان والعاصمة الفرنسية كانت قد سبقت هذه الزيارة ومهدّت لها.

بناء على ذلك، شكّل مجلس إدارة الجمعية وفداً برئاسة د. **جوزف طربيه** للقيام بالزيارة. ضمّ الوفد رئيس مجلس إدارة "بنك لبنان والمهجر"، **سعد الأزهري**، المسؤول الرئيسي للشؤون القانونية والتحقق في "عوده - سرادار" **شهدان جبيلي**؛ رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لـ "فرنسبنك إنفست" **نديم القصار**؛ نائب رئيس مجلس إدارة "البنك اللبناني الفرنسي" **وليد روفايل**؛ الأمين العام لجمعية المصارف **مكرم صادر**.

جدول الزيارة تضمّن اللجنة المالية في الجمعية العامة الفرنسية ومصرف فرنسا المركزي ووزارة المال الفرنسية والاقتصاد

> **إجراء روتيني وخطأ دبلوماسي سبّبا المشكلة**
>
> **خوف فرنسي من تهرّب ضريبي لدى بعض الأثرياء من أصل لبناني**
>
> **الفرنسيون للوفد اللبناني: ليست لنا مصلحة بتصنيف لبنان كبلد غير متعاون**

واتحاد المصارف الفرنسية (FBF) بالإضافة إلى وزارة الخارجية الفرنسية.

طمأنة فرنسية

كان الهدف واضحاً من الزيارة، فالوفد التقى أحد مسؤولي وزارة الخارجية الذي أوضح "أن مسؤولي الوزارة لم يعلموا بالرسالة ولا بمضمونها" بحسب أحد أعضاء الوفد. ويضيف أن "المسؤول في وزارة الخارجية أبلغنا بأن العلاقات الفرنسية اللبنانية لن تشهد أي تغيّرات على المستوى المالي والضريبي حالياً، إذ ليست هناك أي دواع تدفع فرنسا إلى مثل هذا الأمر. أما مسؤولو وزارة المال الفرنسية فقد أوضحوا دوافعهم بالحصول على حق تبادل المعلومات الضريبية مع لبنان واستمعوا من الوفد إلى وجهة النظر اللبنانية في هذا المجال.

ما قاله الوفد كان كافياً لإقناع المسؤولين الفرنسيين. ففي لبنان آلية واضحة للاستعلام الضريبي من قبل الدول التي تشكّ بوجود افراد أو مؤسسات يهرّبون أموالهم إلى لبنان من دون سداد الضريبة المتوجبة عليهم في بلدانهم. على هذه البلدان، سواء كانت فرنسا أو غيرها أن تقدم طلباً رسمياً بخصوص شكوكها، وهذا الطلب يبلغ بواسطة وزارة الخارجية اللبنانية إلى هيئة التحقيق الخاصة في مصرف لبنان التي تحقق بمضمون الرسالة وتضع تحليلاً مفصلاً بالمعلومات الموجودة عن الشخص أو الشركة محط الشكوك وتبلغ النتيجة إلى الجهات المختصة في لبنان على ان لا ترفع السرية المصرفية عن أي حساب من الحسابات المشكوك فيها إلا في حال كانت هناك أسباب مقنعة في هذا الخصوص وتخضع للقوانين المرعية. وهناك طريقة قانونية أخرى إذا كانت الشكوك مقرونة بشبهات قوية، فبإمكان مصرف لبنان أن يكلّف أحد مفوضي المراقبة وفقاً لنصوص قانون النقد والتسليف بالتحقيق بالحساب أو الحسابات المشكوك فيها.

الإفادة من التجربة الأميركية

بالإضافة إلى ذلك، فإن الوفد أبلغ المسؤولين الفرنسيين أن مصرف لبنان عمل خلال الفترة الماضية، وخصوصاً بعد أزمة البنك اللبناني الكندي على التعاون مع المجتمع الدولي بخصوص الاتهامات التي وجهتها الإدارة الأميركية إلى إدارة هذا المصرف عن تبييض أموال حزب الله، وقام بالإجراءات اللازمة التي تزيد عملية ضبط هذه الأعمال غير الشرعية في القطاع

جوزف طربيه

سعد الأزهري

المصرفي سواء لجهة حركة دخول وخروج الأموال النقدية، أو لجهة التعاون مع الولايات المتحدة بخصوص قانون الامتثال الضريبي الأميركي (FATCA)... وقد أوضح الوفد أن هذا التعاون كان مبنياً على أساس مجموعة من الخطوات التي قامت بها السلطات المالية والنقدية في لبنان وأبرزها تعديلات واسعة طاولت قانون مكافحة تبييض الأموال الرقم 318 والصادر في العام 2003 ليصبح متلائماً أكثر مع عمليات مكافحة التبييض، فيما قدّمت هذه السلطات مشروعي قانون إلى مجلس النواب بشأن الحدّ من حركة دخول وخروج الأموال النقدية من وإلى لبنان، ومشروع قانون يتعلق بتطبيق قانون الامتثال الضريبي الأميركي.

وبحسب أحد أعضاء الوفد، فإن الفرنسيين أبلغوا الوفد أن حركة التهرّب الضريبي من فرنسا هي المقصودة بالإجراء الذي قامت به وزارة المال، وخصوصاً أنه تبيّن لها وجود شركات كبرى تتهرب من سداد الضرائب المفروضة عليها من خلال تهريب أموالها إلى البلدان المصنّفة ضمن الجنات الضريبية، بالإضافة إلى أن بعض كبار الأثرياء الفرنسيين يقومون بهذا الأمر أيضاً.

المصارف اللبنانية في أوروبا

على أي حال، فإن المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية قالوا للوفد اللبناني إن "لا مصلحة حيوية لنا بتصنيف لبنان ضمن لائحة الدول غير المتعاونة أو لائحة الجنات الضريبية". هذا التصريح ليس فيه مغالاة، فهناك علاقة قديمة بين البلدين، وخصوصاً أن هناك الكثير من الأفراد اللبنانيي الأصل الذين يحملون الجنسية الفرنسية فيما هناك الكثير من شركات القطاع الخاص التي تعمل بين فرنسا ولبنان، فضلاً عن أن المصارف اللبنانية أسست مصارف تابعة لها هناك. ففي إحصاءات جمعية المصارف، أن للمصارف اللبنانية تواجداً كبيراً في أوروبا؛ هناك 4 مصارف تابعة لها داخل فرنسا، و3 مصارف تابعة في سويسرا، ومصرفان في كل من أرمينيا وقبرص، ومصرف واحد في كل من بلجيكا وموناكو والمملكة المتحدة، ومصرفان شريكان في لوكسمبورغ وبيلاروسيا.

وتشير الجمعية إلى أن مجمل ودائع المصارف اللبنانية في أوروبا يبلغ 4.9 مليارات يورو، وتسليفاتها تبلغ 2.9 مليار يورو، ورأسمالها يبلغ 995 مليوناً وأرباحها 25 مليوناً وإجمالي موجوداتها يبلغ 7.4 مليارات يورو. وتلفت الجمعية إلى مؤشر مهم هو درجة اعتماد المصارف اللبنانية على فروعها في أوروبا، إذ تبلغ نسبة الودائع 65 في المئة من الموجودات، فيما ارتفعت نسبة نمو الأصول تزامناً مع ارتفاع نسبة نمو الودائع خلال السنوات الأربع الماضية بمتوسط سنوي لزيادة الودائع نسبته 5.7 في المئة خلال الفترة المذكورة.

السفير

الإثنين ٢٩ آب ٢٠١١ - ١١٩٧٤

جمعية المصارف: لائحة «أوفاك» لا تشمل أي مصرف لبناني في سوريا

علقت جمعية مصارف لبنان على «لائحة أوفاك المطورة» (OFAC التي نشرتها مؤسسة خاصة تدعى «أكويتي» بتاريخ ٢٣ آب ٢٠١١ استنادا الى عقوبات «أوفاك» الاميركية المتعلقة بسوريا والتي تضمنت أسماء مصارف لبنانية وفروعا لمصارف لبنانية عاملة في سوريا، موضحة أن «أكويتي هي مؤسسة خاصة غير مرتبطة ولا تمثل ولا تنطق باسم أوفاك أو الخزانة الاميركية وليس هناك، حسبما ورد في بيان أكويتي، أي تغيير في ما يخص عقوبات أوفاك على سوريا. وبالتالي، فإن لائحة أوفاك لا تشمل أي مصرف لبناني أو أي فرع لمصرف لبناني عامل في الاراضي السورية».

ولفتت إلى أن «المصارف اللبنانية وفروعها تطبق أعلى معايير الادارة الرشيدة والتحقق وتلتزم كل العقوبات المرتبطة بها والمنبثقة منها، ونحن على يقين بأن المصارف المذكورة في بيان أكويتي ستتخذ من جانبها الاجراءات اللازمة والضرورية لمعالجة الموضوع».

تجدر الاشارة الى أن «أوفاك» هو مكتب مراقبة الاصول الخارجية التابع لوزارة الخزانة الاميركية، والذي يتولى ضمن مهامه إملاء العقوبات الاقتصادية والتجارية.

النهار
الأحد ٢٨ آب ٢٠١١

توضيح لما ورد في "إكويتي" عن مصارف سوريا طربيه لـ"النهار": القطاع اللبناني غير مستهدف

انشغلت الاوساط المصرفية امس بما صدر عن مؤسسة "إكويتي" المتخصصة ببيع خدمات المعلومات المالية والمصرفية، والتي اوحت انها تنقل عن مكتب "أوفاك" لائحة بمصارف عاملة في سوريا ضمنها مصارف لبنانية واقعة في اطار ضغوط العقوبات التي يتعرض لها النظام السوري. وفي الخبر المرفق باللائحة، نصيحة الى زبائن الشركة ودعوة الى التنبه لعدم تسرّب عمليات لا تتلاءم ولائحة العقوبات عبر تلك المصارف لأنها تعمل في دولة معرضة لعقوبات، وخصوصاً مؤسسات الحكم.

وتعقيبا اوضح رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه لـ"النهار" إن القطاع المصرفي اللبناني غير مستهدف بهذه اللائحة التي عددت المصارف الـ22 العاملة في سوريا، مبدياً اطمئنانه الى التزام القطاع المصرفي اللبناني وتقيده بكل القرارات بما يجنبه ومودعيه اي عقوبات. وقال ان اللائحة صادرة عن مؤسسة خاصة "ويجب ألاّ يكون لها اي تأثير، لأنها لم تضف جديداً الى ما هو معلوم من الجميع، ولا سيما حين اشارت الى وجود ضغوط سياسية واقتصادية ومالية على سوريا".

وفي بيان اصدرته امس، اعلنت جمعية المصارف الآتي: "في تاريخ 23 آب 2011، نشرت مؤسسة خاصة تدعى "أكويتي" Accuity ما سمته "لائحة أوفاك المطورة" OFAC Enhancement List استناداً الى عقوبات "اوفاك" الاميركية المتعلقة بسوريا، وضمّنت هذه اللائحة اسماء مصارف لبنانية وفروعاً لمصارف لبنانية عاملة في سوريا. وتعليقاً على ذلك، يهمّ جمعية مصارف لبنان توضيح الآتي:

1- ان "إكويتي" هي مؤسسة خاصة غير مرتبطة ولا تمثل ولا تنطق باسم "أوفاك" او الخزانة الاميركية.

2- ليس هناك، بحسب ما ورد في بيان "إكويتي"، اي تغيير في ما يخص عقوبات "أوفاك" على سوريا. وتالياً، لا تشمل لائحة "أوفاك" اي مصرف لبناني او اي فرع لمصرف لبناني عامل في الاراضي السورية.

الدكتور طربيه. (الأرشيف)

3- ان المصارف اللبنانية وجميع فروعها تطبّق اعلى معايير الادارة الرشيدة والتحقق وتلتزم جميع العقوبات المرتبطة بها والمنبثقة منها.

4- ان جمعية مصارف لبنان على يقين ان المصارف المذكورة في بيان "إكويتي" ستتخذ من جانبها الاجراءات اللازمة والضرورية لمعالجة هذا الموضوع".

ولفت بيان الجمعية الى ان "أوفاك" هو مكتب مراقبة الاصول الخارجية التابع لوزارة الخزانة الاميركية، والذي يتولى ضمن مهماته إملاء العقوبات الاقتصادية والتجارية.

الديار
لبنانية. سياسية. مستقلة ◆ الحقيقة في كل دار
٢٤ آب ٢٠١١

دعم مطلق لسلامة وطربيه في الهجمة ضد القطاع المصرفي

افاد استطلاع رأي جديد لـ «الوكالة العامة للانباء» الوكالة المالية الاقتصادية المتخصصة ان الاكثرية الساحقة من عينة شملهم استطلاع الوكالة للتعبير عن رأيهم بموقف حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وجمعية المصارف بشخص رئيسها جوزف طربية من الهجمات السياسية – الصهيونية التي يتعرض لها القطاع المصرفي اللبناني، بدعم هذا الموقف ودعمه حيث نجح في ضرب اهداف هذه الهجمات.

الأخبار
al-akhbar
الاثنين ٨ آب ٢٠١١ - العدد ١٤٨٢

THE BUSINESS YEAR MEETS WITH THE CHAIRMAN OF THE ASSOCIATION OF BANKS IN LEBANON TO DISCUSS THE SUCCESSES OF PRUDENTIAL PRACTICES

Beirut, July 26th, 2011-Leading international business and consultancy company The Business Year (TBY) and the Chairman of the Association of Banks in Lebanon held a business meeting to discuss the strength and resiliency of the country's financial system. Ms. Gulay Sultan, Country Manager, Mr. Derek Streichman, Country Editor, and Mr. Leland Rice, Regional Editor, met with Dr. Joseph Torbey, Chairman of the Association of Banks in Lebanon and Chairman of Credit Libanais Group.

Dr. Joseph Torbey noted the banking sector experienced year-on-year growth of 3.5% on its balance sheets during the first five months of 2011, with growth for the whole year expected to reach 7%. "Lending grew by 6% during the first five months, with non-resident lending increasing by 18%", said Dr. Torbey, relaying the corollary effect of deposit growth on loan growth. He also noted the role of prudential practices—including robust capitalization, strong liquidity, and proven risk management systems—in buffering the banks against any adverse affects from regional turmoil.

The TBY team is in the process of conducting more than 200 face-to-face interviews with Lebanon's top decision makers to better understand and more accurately reflect the country's business sentiment.
The research will be published under the title The Business Year: Lebanon 2012, one of the most comprehensive reviews of the Lebanese economy published internationally. The target readership of the publication includes top executives, policy makers, and media representatives all around the world.
The initial demand for The Business Year: Lebanon 2012 reflects the deficit of business information on Lebanon.

thebusinessyear

03/08/2011

A Watchful Eye

Joseph Torbey

President, Association of Banks in Lebanon

Joseph Torbey holds a PhD in Law from the University of Lyon, and is a highly distinguished member of the finance sector in Lebanon. He is both Chairman and General Manager of Credit Libanais Group, and Chairman of the Association of Banks in Lebanon (ABL). Furthermore, he is the Chairman of the World Union of Arab Bankers (WUAB) and Head of the Executive Committee of the Union of Arab Banks (UAB).

How is Lebanon's strategy for tackling financial crises different from other countries in the region?

JT: Lebanon's history has been characterized by long periods of political bickering and instabilities to which the Lebanese economy has successfully developed immunity. In fact, sustained remittances from Lebanese expatriates continue to serve as a lifeline to the economy, preventing it from collapsing in the event of unanticipated shocks. Lebanon's strategy for coping with financial crises revolves around the sustainable role of its central banking arm (the Banque du Liban) in strengthening the banking sector's resilience through prudent monetary policy and close supervision. Added to this are the conservative credit policies and strong capitalization levels of the banks, which together have so far succeeded in averting the spillover of any major financial crisis on Lebanon. The live-tested resilience of Lebanon during the various phases of political unrest was the driver behind the attraction of remittances from Lebanese expatriates and capital inflows from international investors eyeing Lebanon as a destination for their investments, particularly during periods of turbulent regional markets. This is measured by increasing FDI levels, which have increased by 3.14% y-o-y to $4.96 billion in 2010, up from $4.80 billion in 2009, with capital inflows to Lebanon nearing $21 billion in 2009 and surpassing the $17 billion mark in 2010. Paradoxically, and when the international economy was suffering from the repercussions of the global financial crisis, the Lebanese economy recorded unprecedented real growth rates of 9.3% in 2008, 8.5% in 2009, and 7.5% in 2010 according to the latest IMF statistics.

What steps are being taken by the banking sector to jumpstart the economy and increase activity?

JT: The Banque du Liban and the Association of Banks in Lebanon (ABL) have continuously strived to foster the private sector's involvement in the economy on the back of its vital contribution to spurring economic growth. More particularly, the banking sector has been multiplying efforts to stimulate its activity and exploit the excess liquidity by engineering products and services designated for the various sectors of the economy, namely the agricultural, civic, and social sectors. In addition, the Banque du Liban has been proactive in promulgating laws and circulars aimed at promoting investments within and by the private sector. In this context, and in an attempt to address the high liquidity overhang at Lebanese banks, the central bank lowered the reserve requirements on LBP credit facilities by 60% during the 2009-2011 period, an aspect which helped fuel LBP lending at commercial banks to unprecedented levels.

Is lending more focused on the private sector or the public sector? Which areas are in the most need?

JT: The Lebanese banking sector has undoubtedly played a major role in smoothing government public finances and alleviating external debt. Lebanese banks remain the major subscriber to Lebanese Eurobonds and other governmental instruments denominated in both domestic and foreign currencies. More recently, Lebanese banks shifted their lending strategy more in favor of the private sector, with the share of loans to the private sector reaching around 57% of the total lending portfolio as of the end of May 2011, and claims on the public sector eased to 43%. Central bank incentives for private sector borrowings include a range of subsidies that could attain 700 basis points on loans extended to the tourism, agricultural, industrial, handicrafts, and IT sectors. It is worth noting that subsidized loans reached $774.73 million in 2010, up from $543.68 million in 2009 and $163.52 million in 2003. In addition, we have seen in recent years new directives by the ABL and the Banque du Liban that foster the growth of SMEs in addition to more favorably weighing micro-financing given their important role in accentuating economic growth. This comes in light of the robust demand for private sector lending, the government's

policy to curb the piling of the public debt burden, and international rating agencies' recommendations for the banking sector to reduce its exposure to the sovereign.

Do you perceive the increase in capital inflows into the country as a sign of increased confidence?

JT: During times of a global recession, waning global investment activity, and squeezed liquidity levels, Lebanon paradoxically succeeded at maintaining unprecedented levels of capital inflows and FDI, which propelled real GDP growth way above regional and international levels. More particularly, capital inflows burgeoned from around $11 billion in 2007, to $16.1 billion in 2008, $20.6 billion in 2009, and $17 billion in 2010. Concurrently, the level of net FDI accelerated from $3.38 billion in 2007 to $4.33 billion in 2008, $4.80 billion in 2009, and $4.96 billion in 2010. Said rosy figures can be mainly attributed to the regained confidence in the economy during the aforementioned period added to the less distressed domestic political scene and the uninterrupted flow of remittances from the Lebanese diaspora living in the Gulf. The recent revolutionary changes in political regimes in the Arab region have obviously hampered Lebanon's prosperous economic realm, to a certain extent, until the recent formation of the new government in June 2011. These factors did not go unnoticed, with capital inflows shedding some $1.65 billion during the first tier of 2011 to $4.15 billion, down from $5.8 billion during the same period last year, and net foreign direct investments dipping by 60% y-o-y to some $1 billion in the first five months of 2011. Nevertheless, remittances from Lebanese expatriates, which constituted a substantial 22% ($8.2 billion) share of Lebanon's 2010 GDP, are expected to sustain healthy levels in the upcoming period, and thus dilute any unfavorable contraction in capital inflows.

What does it mean for the Lebanese to be ahead of countries in the region for Basel III changes/compliance?

JT: The Lebanese banking sector has always been among the pioneers in implementing international norms, reinforcing as such the sector's image and credibility on the international scale. As for compliance with Basel III requirements, Lebanon and China were the first two countries in the world to start adopting the different phases of Basel III, which reiterates the Lebanese banking sector's robust adequacy and capitalization levels. This would unquestionably provide Lebanese banks with a capital buffer that shields them from the repercussions of unexpected shocks or alleged accusations that may put the sector's reputation at risk. The Lebanese banking sector has at present a minimum tier one ratio of 7% (according to Basel III), with expectations to reach 10% in the few coming years, way ahead of the January 2019 deadline set by the Basel committee.

المراقب الإنمائي
AL MORAKEB AL INMAI
العدد ٢٣٦ – تموز (يوليو) ٢٠١١

جمعية المصارف تمول خدمة الانترنت المجاني

دشّن وزير الاتصالات نقولا صحناوي بحضور محافظ مدينة بيروت ناصيف قالوش ووزير العمل شربل نحاس ورئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه خدمة الانترنت المحامي في حديقة السيوفي.

وتعلن جمعية المصارف ان هذا المشروع قد التزمت بالتبرّع بتمويله ضمن توجهاتها الانمائية ودعمها لخطط النهوض الاقتصادي والاجتماعي والتي تمثّلت في مجموعة متلاحقة من الخطوات المعبّرة عن هذا التوجه.

ويأتي تدشين خدمة الانترنت في حديقة السيوفي ضمن إطار مذكرة تفاهم موقّعة بين جمعية مصارف لبنان ووزارة الاتصالات وشركة Sodetel. وتهدف المذكرة الى توفير خدمة الانترنت المجاني في الحدائق العامة في سياق شراكة القطاعين العام والخاص من أجل نشر الاتصال والمعرفة للجمهور اللبناني وردم الفجوة الرقمية.

وهذه المذكرة هي إحدى وسائل المشاركة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التضامن الرقمي المنشود في ما تتضمنه من إمكانية استفادة عدد كبير من المواطنين مجاناً من الفرص التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلتزاماً بالمبادئ المنصوص عليها في الإعلان الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

وقد إتفق فرقاء هذه المذكرة على العمل معاً لتحسين سبل النفاذ المجاني الى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مع التأكيد بأن عملية الولوج المجاني الى الانترنت في الحدائق العامة لا تشكّل فرصاً للوصول الى المعارف فقط، بل فرصاً للتقارب مع الطبيعة وإحترام البيئة وتقديرها في الوقت عينه.

كما تهدف مذكرة التفاهم الى تعزيز مجتمع المعلومات من خلال ربط أكبر عدد من الحدائق العامة وتزويدها خدمة الانترنت مجاناً خلال ساعات الدوام، وهو ما سوف يحصل لاحقاً في عدد آخر من الحدائق العامة.

الجمهورية
الثلاثاء ٢٦ تموز ٢٠١١ – العدد ١٢٢

التجّار والعمال يشكون لوزير الاقتصاد طربيه: جاهزون لتمويل الدولة عبر "الخاص"

شكّلت الأوضاع التجارية والمشكلات التي يعانيها التجار الناتجة من ركود الحركة التجارية، موضوع اللقاء الذي جمع وزير الاقتصاد والتجارة نقولا نحّاس أمس مع وفد من جمعيّة تجّار بيروت برئاسة نقولا شمّاس.

وذكر شمّاس، بعد اللقاء، أنّ البحث تم في مواضيع تهمّ القطاع التجاري، "منها إيجاد بيئة مؤاتية للنمو الاقتصادي وموضوع جوهري بالنسبة إلينا، الفوائد المدعومة على الاستثمار التجاري على غرار القطاعات الاقتصادية الأخرى".

وفي شأن موضوع الساعة، وهو القدرة الشرائية والأجور، ذكر وفد جمعية تجّار بيروت الوزير نحّاس بأنّ البيان الوزاري تضمّن مصطلح العدالة الاقتصادية والاجتماعية، والعدالة الاقتصادية تقتضي بأنّ شركات القطاع الخاص التي عانت الكثير من انخفاض في رقم الأعمال وارتفاعا في الأعباء التشغيلية وانتكاسا في الأوضاع المالية، تتمكن من أن تحافظ على ديمومتها وملاءتها وعلى السيولة لديها. أمّا المقتضى الاجتماعي فهو إعادة القدرة الشرائية وتعزيزها لدى الأسر اللبنانية. وهناك سلّة اقتراحات وردت في البيان الوزاري، كتعزيز المدرسة الرسمية والنقل المشترك وإيجاد برامج مخصّصة للأسر المستورة.

وقد تمّ وضع إمكانات الجمعية في تصرّف الوزير لإجراء دراسة في رعاية الحكومة، تكون الوسيط النزيه بين الاتحاد العمالي العام وأرباب العمل للوصول إلى قواسم مشتركة حول الموضوع الاجتماعي، ومن ضمنه موضوع الأجور.

وأشار شمّاس إلى أن "نحن لسنا بعيدين من بعض، ولدينا كل الاستعداد للحوار شرط أن يكون بخلفية اقتصادية

نحّاس مستقبلاً طربيه (دالاتي ونهرا)

يتفهمها الاتحاد العمالي العام وخلفية اجتماعية يتحسّسها أصحاب العمل".

الاتحاد العمالي

ثم التقى الوزير نحّاس وفدا من الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن، وتم طرح مواضيع متصلة بالصرخة التي يطلقها ذوو الدخل المحدود في شأن غلاء الأسعار وموجة الفلتان الحقيقي للأسعار.

وتمنّى الاتحاد أن تبدأ الوزارة بعملية فعلية لمكافحة الغلاء وفلتان الأسعار والتشدّد في المراقبة، وأكثر من ذلك فرض العقوبات الحاسمة التي تمنع مَن يخالف القوانين أو يعتدي على الأمن الغذائي ويستبيح لقمة عيش المواطن من أجل زيادة أرباحه على حساب الناس.

كما تمّ التطرّق إلى موضوع تصحيح الخلل بين الأجور والأسعار، إذ طالب نحّاس بضرورة الحوار بين جميع الأفرقاء.

وفي شأن كيفية معالجة موضوع الأسعار وضبطها، أشار نحّاس إلى أنّ الوزارة تقوم حاليا بإعداد الدراسات وستنشر فصليا وشهريا وأسبوعيا تطور الأسعار ضمن السلة الغذائية الأساسية، والتي ستبيّن هل هناك من تلاعب في الأسعار، ومن ثم ستنطلق الوزارة إلى معالجة أماكن الاحتكار والتلاعب، إذ سيتم تطبيق القوانين بشكل صارم وهذا من مسؤولية الجميع.

ودعا المواطنين "إلى التعاون مع وزارة الاقتصاد من أجل ضبط المخالفات، عبر الاتصال على الرقم الساخن 1739 والتبليغ عن أي شكوى".

طربيه

والتقى نحّاس رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه، وعرض معه لمعظم الملفات الاقتصادية التي لا بد من أن تباشر الحكومة معالجتها، على حدّ تعبير طربيه الذي قال إن للوزير "لائحة طويلة مفصّلة بالمشكلات الاقتصادية النائمة، والتي استيقظت الآن ولا بد من أن تواجهها الحكومة برؤية شاملة تتناول مختلف المواضيع بدءا من الدين العام والنمو الاقتصادي وفقدان الفائض الأولي في الموازنة، وصولا إلى المحافظة على ميزات لبنان التفضيلية للاستثمار وعلى مقاربة النظام الضريبي بصورة هادئة ومتفهمة لوضع لبنان".

أضاف طربيه أنّ جمعية المصارف ستكون مواكبة لكل مواضيع التمويل التي يحتاج إليها لبنان، على أن يكون هذا التمويل عن طريق القطاع الخاص وليس عبر تمويل الدين العام.

السبت ٢٣ تموز ٢٠١١

طربيه: ما نسلّفه للخارج نقطة في بحر إمكاناتنا

السبت 23 تموز 2011

تابع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الأوضاع المالية مع حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في السراي. والتقى مجلس إدارة جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه الذي أعلن بعد اللقاء نجاح إصدار سندات الخزينة بالعملات الأجنبية بفائدة تعتبر غير موجودة في الأسواق مقارنة بالمخاطر التي تقيم وتصنف بها مختلف البلدان. وقال: تكلمنا عن الاستقرار لجهة التشريع الضريبي وتأمين الميزات التفاضلية للبنان، ودولته أبدى استعداده لمعالجتها، سواء كان ذلك يتعلق بمقاربة العلاقات الدولية، وبصورة خاصة القرارات الدولية، أو ما يتعلق بموضوع الاستقرار الداخلي.

وردًا على سؤال عن خفض تصنيف أربعة مصارف لبنانية في أحد التصنيفات العالمية، قال: مؤسسات التصنيف الدولية تراجع دوريًا التصنيفات التي تعطيها الى الاقتصادات والمصارف. وما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من أحداث، لا بد من أن يترك تأثيراته على الاقتصاد الإقليمي، وكذلك على الاقتصاد اللبناني، ورأينا بدء مؤشراته في موضوع تدني الحركة السياحية في لبنان نتيجة انخفاض السياحة البرية التي تأتي عن طريق سوريا، وبالطبع هذا جزء من التأثيرات التي لحقت بالاقتصاد اللبناني، وكذلك باقتصادات المنطقة. إذن المصارف اللبنانية موجودة في دول عدة في المنطقة، والأحداث المذكورة قد تضع مؤسسات التصنيف في حال ترقب نظرًا إلى انعكاس هذه الأحداث على الوضع المصرفي، وبصورة خاصة التسليف الذي تعطيه المصارف.

وردًا على سؤال، أكّد طربيه انّ لا علاقة للتصنيف بالمسائل السياسية، بل بموضوع التوقعات التي يمكن أن تنتج عن عدم الاستقرار الحاصل، وهذا طبيعي وليس له تأثير أساسي على المصارف اللبنانية التي لحقها هذا التصنيف، لأن ما تسلّفه في الخارج لا يشكّل إلّا نقطة في بحر إمكاناتها في لبنان وعلى الصعيد العالمي. تعرفون أنّ المصارف اللبنانية لا تعمل في بلد واحد، والنظام المصرفي اللبناني أصبح نظاما إقليميًا وعالميًا، وحجمه ومقدراته لا تؤثر عليها أيّ مؤشرات سلبية تحصل في أيّ بلد من البلدان. هناك راحة على الصعيد المصرفي. ونأخذ بالطبع في عين الاعتبار الأحداث الحاصلة في المحيط الخارجي ونقف أمامها بترقّب، وفي الوقت ذاته نستمر في العمل، لأنّ المصارف معتادة على إدارة المخاطر، وخصوصا مصارف لبنان.

السفير

الاربعاء ٢٠ تموز ٢٠١١

بحث وأبو فاعور قضايا مشتركة

طربيه ينفي وجود تحويلات ضخمة

استقبل وزير الشؤون الاجتماعية وائل ابو فاعور في مكتبه في الوزارة، أمس، رئيس جمعية المصارف د. جوزيف طربيه، الذي قال: «بحثنا مع الوزير في قضايا مشتركة، خصوصاً ان وجوده في موقع حساس في وزارة الشؤون الاجتماعية التي لها علاقة بملفات عديدة تهم القطاع المصرفي، ومنها ملف السكن والاسكان. واستمع الوزير الى وجهة نظرنا في بعض القضايا التي تعزز التعاون المشترك، وعرضنا الوضع العام على صعيد مشاريع الحكومة الجديدة، سواء على الصعيد السياسي او على الصعيد الاقتصادي، واتفقنا على ان نتابع هذه الزيارات للتحاور حول كل الملفات التي تهم القطاع المصرفي ووزارة الشؤون».

وعن تدفق ودائع سورية الى المصارف اللبنانية في ظل الوضع السوري القائم حالياً،

قال «لقد نفينا هذا الموضوع مرات عدة، ولم تحصل تحويلات كما طرحها الاعلام، خصوصا الاعلام الخارجي، وما يثبت ذلك ان القطاع المصرفي اللبناني منذ مطلع هذا العام حتى اليوم لم تتجاوز الزيادة في ودائعه ٣ مليارات دولار، وبالتالي لا يمكن ان يكون تلقى عشرات المليارات من الدولارات، لا من القطاع المصرفي السوري ولا من غيره. مع العلم ان الودائع بالعملات الاجنبية في سوريا هي ادنى من هذا المبلغ بكثير، مما يؤكد ان هذا الخبر لا اساس له من الصحة، ونحن نفينا ذلك كما نفاه البنك المركزي اللبناني».

وطمأن الى انه «لا يوجد خوف على أي مصرف لبناني ولا على القطاع المصرفي باكمله، لان هذا القطاع يعمل ضمن الاصول والقواعد الدولية، ونحن مطمئنون اطمئنانا كليا بالنسبة للوضع المصرفي في لبنان».

وعما قاله الامين العام للمجلس الاعلى السوري اللبناني نصري خوري عن تعاون وثيق بين البنك المركزي السوري ومصرف لبنان، علق طربيه «المصارف المركزية تتعاون مع بعضها البعض دائما، هناك علاقات، ليس مع البنك المركزي السوري فقط، انما مع كل البنوك المركزية العربية والدولية. علما ان البنك المركزي السوري ليس موضوعا على اي لائحة عقوبات، وبالتالي التعامل معه يدخل ضمن اطار التعامل العادي الذي يتم مع بقية البنوك المركزية».

السفير

الثلاثاء ١٩ تموز ٢٠١١ – العدد ١١٩٤٠

جمعية المصارف تبحث التطورات مع سلامة

خطوة إيجابية لتعزيز الثقة

أكد رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزيف طربيه ان حكومة الرئيس ميقاتي حققت خطوة إيجابية بطريقة التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وهي رسمت خطاً بيانياً للتعاطي مع الأمور الأساسية المالية والنقدية بدون تجاذبات، وبالتالي الاستمرار بالقواعد التي تثبت الثقة بالاستقرارين النقدي والمالي وسبل التعاطي مع القطاعات.

فالتأييد هنا ليس للسياسات التي قادها حاكم مصرف لبنان فقط وانما التشجيع للاستمرار في نفس النهج المعتمد للإطاحة بالأخطار الإقليمية والدولية على الصعد المختلفة.

وفي المناسبة يؤكد طربيه انه على الحكومة ان ترسم سياسة مالية سليمة تؤدي إلى لجم العجز وتمنع الهدر وتحافظ على ثروات لبنان سواء كانت نفطية او غيرها بما يضمن سلامة القطاعات واستقرار التشريعات، وهذه الأمور الأخيرة مسؤولية الحكومة والمجلس النيابي معاً.

إشارة إلى ان اجتماعا عقد بين جمعية مصارف لبنان وحاكم المصرف المركزي فور التجديد له حيث تم استعراض معظم القضايا المصرفية والأوضاع المالية والنقدية، لا سيما ان خطوة التجديد اعطت إشارات ايجابية للأسواق الخارجية، وقد تم التشديد على اظهار أهمية استقرار القطاع المصرفي، وسط التطورات الحاصلة في المنطقة وانعكاساتها على القضايا الأساسية والحركة الاقتصادية اللبنانية بشكل عام والمالية بشكل خاص.

المستقبل

الاثنين ١٨ تموز ٢٠١١

جمعية المصارف تعقد جلستها في مقر «فينيسيا بنك»

في خطوة لافتة وغير مسبوقة تؤكد تضامن القطاع المصرفي اللبناني، وسياسته الهادفة لتعزيز وضع المصارف واحتضانها، قرر مجلس إدارة جمعية المصارف في لبنان عقد احدى جلساته في المركز الرئيسي الجديد لمصرف فينيسيا بنك ش.م.ل. في شارع فوش ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه ٢٠١١/٧/١٢.

وقد عبّرت إدارة المصرف عن شكرها وتقديرها لهذه المبادرة الرائدة التي سوف تشكل دافعاً إضافياً لتعزيز دور المصرف في خدمة الاقتصاد اللبناني وسائر القطاعات لما فيه رفعة البلد وتقدمه.

وعلى هامش هذه الجلسة أقام مجلس إدارة فينيسيا بنك ش.م.ل. مأدبة غداء على شرف رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية المصارف حضرها رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامون في كافة المصارف تكريماً لهم على إنجازاتهم التي يشهد لها القاصي والداني مما جعل القطاع المصرفي اللبناني قلعة الصمود في وجه المشكلات العديدة التي واجهت لبنان عبر التاريخ.

● طربيه يرأس اجتماع جمعية المصارف

الجمهورية

الخميس ١٤ تموز ٢٠١١

الصفدي التقى السفير الفرنسي ورئيس جمعيّة المصارف

طربيه : نؤيد تطوير النظام الضريبي

بحث وزير المال محمّد الصفدي في الوزارة مع السفير الفرنسي دوني بييتون في التعاون الاقتصادي والمالي بين البلدين. وشكر الصفدي لفرنسا الدعم الذي توفره لوزارة المال اللبنانية، ومساهمتها في تطوير عمل الوزارة وقدراتها البشرية.

بعد اللقاء، أشار بييتون إلى أنه بحث مع الصفدي في "المساندة التي يمكن أن توفرها الحكومة الفرنسية للدولة اللبنانية وخصوصا بالنسبة إلى البنى التحتية ومشكلات الطاقة والنقل". أضاف

الصفدي مستقبلاً طربيه (دالاتي ونهرا)

إهتمام فرنسي بمعالجة مشكلات الطاقة والنقل

"ناقشنا سبل التعاون المالي وخصوصا كيفية تعزيز العلاقة التي تربط المعهد المالي بالسفارة الفرنسية في لبنان ووزارة المالية الفرنسية، والتي هي في الأساس علاقة جيدة جدا". وعن مدى استعداد فرنسا والاتحاد الأوروبي للتعاون مع الحكومة اللبنانية، قال بييتون "لقد أصدرنا بيانا في هذا الصدد، وكذلك فعلت (مسؤولة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي) كاثرين آشتون.

طربيه

ثم التقى الصفدي رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، الذي أبدى بعد اللقاء تفاؤله بما يتعلق بالوضع الاقتصادي في المرحلة المقبلة، وارتياحه إلى الفريق الاقتصادي في الحكومة وإلى كون "مصالح لبنان الاقتصادية تشكل أولوية لدى هذه الحكومة".

أضاف "نعلّق آمالا كبارا على الحكومة ككل، وعلى وزارة المال، لإعادة إنعاش الاقتصاد بعد استعادة لبنان استقراره السياسي". وإذ شدّد على أهمية الاستقرار التشريعي في الحفاظ على الاستقرار المصرفي، أيّد "تطوير النظام الضريبي بما لا يتعارض مع النظام الاقتصادي اللبناني وتميزه في المنطقة".

واتفق طربيه مع الصفدي على أهمية تطوير البنى التحتية، ملاحظا أنّ "تدهور أوضاعها يعوق الحركة الاقتصادية ويحد من آفاق النمو الاقتصادي".

معارض السيارات

ومن زوّار الصفدي أيضا سفير لبنان في الفاتيكان العميد جورج خوري، ووفد نقابة أصحاب معارض السيارات في جبل لبنان برئاسة وليد فرنسيس. وعرض الوفد لواقع القطاع والمشكلات التي يواجهها، فوعد الصفدي باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة بعض ما يمكن حلّه منها فورا.

السفير

الاربعاء ١٣ تموز ٢٠١١ – العدد ١١٩٣٥

كيف سيتعامل القطاع المصرفي مع الحكومة الجديدة وما هي مطالبه؟
طربيه: ننتظر جهوزية الدولة لتنفيذ مشاريع الشراكة مع القطاع الخاص

أكد رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه ان القطاع المصرفي يتأثر بالنمو الاقتصادي لذلك فإن نمو الودائع جاء متوافقاً خلال النصف الأول من السنة، وإن كان مقبولاً على المستوى العالمي.

ويؤكد طربيه ان القطاع المصرفي ينتظر جهوزية الحكومة لتطبيق مشاركة القطاع الخاص في تمويل مشاريع البنى التحتية والمساهمة في إدارتها مما يخفف من نمو الدين العام وكلفته.

ويعتبر طربيه أن أولى الخطوات المطلوبة من الحكومة الجديدة هي تأمين الاستقرار السياسي بما يحافظ على الاستقرار في القطاع المصرفي، سواء على الصعيد التشريعي أو على صعيد السلطة النقدية، انطلاقاً من الخطوة المتمثلة بالتجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

ورداً على سؤال حول أسباب تراجع نمو النشاط المصرفي في العام الحالي مقارنة مع العام الماضي قال طربيه:

القطاع المصرفي يتأثر بدرجة نمو الاقتصاد التي كانت ضعيفة هذا العام، ومع ذلك فالقطاع حقق معدلات نمو متواضعة بلغت نحو 3% خلال الستة أشهر، إلا ان هذه النسبة تعتبر مقبولة بالمقياس الدولي، فالاقتصاد العربي يواجه صعوبات، كذلك الاقتصاد الدولي من أوروبا وأزمة اليونان، وما يحصل في الولايات المتحدة والديون الأميركية التي تصاعدت بشكل باتت تهدد الاقتصاد العالمي وليس الاقتصاد الأميركي.

فالقطاع المصرفي اللبناني الذي اعتاد ان يجتاز المراحل الصعبة بقي هذا العام

متماسكاً ومحتفظاً بمعدلات نمو مقبولة، إضافة إلى مساهمته في تحسين هندسة الدين العام حيث تبلغ مساهمته حالياً نحو 53.5% من قيمة الدين العام البالغ نحو 53 مليار دولار فالمصارف سلفت الدولة نحو 28 مليار دولار، بينما تبلغ تسليفات المصارف للقطاع الخاص نحو 37.5 مليار دولار وبالتالي فهي تلعب دورها المطلوب في الاقتصاد وتفعيل التمويل الذي يقارب حجمه حجم الناتج المحلي أو الدخل القومي، وهذه معادلة شبه فريدة، إشارة إلى ان عدد المقترضين من هذه المبالغ يصل إلى نحو 500 ألف مقترض، وهنا لم نعد نتكلم عن التركيز المطلق وقد عمت منافعه كل الناس وكل المناطق ولكل الأحجام بما فيه التسليف المجهري.

وعن موضوع تبييض الأموال ودخول الأموال إلى لبنان قال طربيه: نحن كمصارف ليست لدينا خشية على القطاع لتقيده بكل القواعد الدولية لا سيما المتعلقة منها بمكافحة تبييض الأموال، خصوصاً ان هذا القطاع أصبحت له امتدادات عالمية وتتعامل معه أكبر المصارف الدولية بمعنى انها تحترم أداءه وترغب به كشريك اقتصادي. وحول مطالب القطاع المصرفي من الحكومة وسبل التعامل معها يؤكد طربيه، ان المصارف تأمل من الحكومة ان تحافظ على الاستقرار الحاصل في القطاع المصرفي سواء كان على الصعيد التشريعي أو على صعيد السلطة النقدية المتمثلة بحاكمية مصرف لبنان، حيث برز البنك المركزي برئاسة الحاكم رياض سلامة كلاعب أساسي ليس في الحقل المصرفي فقط، إنما أيضاً في الحقل الاقتصادي عن طريق إدارة سياسة الدعم للقطاعات الاقتصادية المنتجة. إضافة إلى تأمين الاستقرار النقدي مما حفظ القيمة الشرائية للنقد. يضاف إلى ذلك تعزيز العلاقات الدولية مع عالم المال الخارجي تعزيزاً لوضع القطاع المصرفي ومصداقيته، حيث استطاع القطاع المصرفي خلال الـ30 سنة الماضية تأمين التمويل للاقتصاد اللبناني وكذلك للدولة اللبنانية مما ساعد على بقاء وجود الدولة التي استطاعت بفضل هذا القطاع ان تستمر في تمويل نفقاتها ونفقات أجهزتها الإدارية والأمنية والدبلوماسية.

ورداً على سؤال حول تمويل الدولة قال طربيه: نحن تكلمنا عن الدولة حول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ونحن ما نزال ننتظر ان تصبح الدولة جاهزة لطرح مشاريع من هذا النحو حيث تشكل طريقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص مخرجاً للدولة من زيادة الدين العام لتمويل المشاريع عن طريق المديونية بل عن طريق الشراكة.

السفير

السبت ٩ تموز ٢٠١١ – العدد ١١٩٣٢

نقل عن ميقاتي «التجديد لسلامة في الجلسة الأولى للمجلس»

طربيه: لا تحويلات لأموال من سوريا إلى المصارف اللبنانية

طمأن رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي، في اليوم الأول لدخوله إلى السرأي الكبير بعد نيل حكومته الثقة، رئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف ورئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه، أن التجديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة «سيتم في أول جلسة لمجلس الوزراء»، و«سيعالج هذا الموضوع بالطريقة الايجابية المرجوة».

وأوضح طربيه بعد اللقاء «أن لا صحة للمعلومات الإعلامية المتداولة عن أموال تبلغ قيمتها ٢٠ مليار دولار لأشخاص سوريين، قد تكون أسماؤهم ضمن لائحة المتهمين في القرار الاتهامي، أودعت في المصارف اللبنانية»، مضيفاً «ان هذا الخبر كاذب، وهو خبر سياسي وليس اقتصادياً»، نافياً «نفياً قاطعاً أن يكون هناك أموال دخلت إلى لبنان عن طريق سوريا، فليس هناك من إمكانية لدخول أي تحويلات بصورة رسمية من سوريا إلى لبنان، نظراً للقيود الموضوعة في سوريا على التحويلات الخارجية، لا سيما في هذا الوقت بالذات».

وأفاد «أن المصارف اللبنانية لا تقبل أي مبلغ نقدي يتجاوز العشرة آلاف دولار إلا بأسباب وبيّنات موثقة. وكل ما هو متداول بهذا الشأن لا أساس له من الصحة».

وعن سر هذه المعلومات؟ رأى طربيه «أن منطقة الشرق الأوسط تتعرّض لهجمة سياسية وعالمية يتدخل فيها أفرقاء كثر، وتستعمل فيها كل الأسلحة العادية والمالية والاقتصادية، ومن ضمن الضغوط التي تمارس على لبنان للضغط على القطاع المصرفي»، مجدداً تأكيده «ليست هناك أموال سياسية هاربة أدخلت أو يتم إدخالها إلى لبنان، لأن النظام المصرفي اللبناني شفاف، ويعتمد أعلى المعايير الدولية، وليس مرحباً بهذه الأموال».

وردا على سؤال، قال: «لا نعتقد أن أحدا سيقطع العلاقة مع الحكومة اللبنانية، وقد سمعنا بالأمس الرئيس ميقاتي يعطي تطمينات وتأكيدات بأنه سيتعامل مع العلاقات الدولية بأفضل ما يكون من الايجابية. يجب أن نوقف افتراضات قطع العلاقات مع لبنان، لأنه يتعاطى مع القوارات الدولية ويحترمها، والقطاع المالي والاقتصادي، وخصوصا المصرفي في لبنان، هو في أمان كلي، ونحن لا نخاف عليه».

وعن الموضوع نفسه، قال يوسف: «لو كان هذا الخبر صحيحا، لتأثرت المصارف اللبنانية، فلو دخل ٢٠ مليار دولار، كما تقول المعلومات، إلى السوق، فستزيد من ودائع البنوك، وهذا الأمر لم يحدث». وقال يوسف: «اطلعنا الرئيس ميقاتي على وضع قطاع المصارف العربية واللبنانية، وعلى نمو الودائع والأرباح في المصارف العربية، كما طلبنا منه رعاية المؤتمر العربي في لبنان في تاريخ ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني المقبل، وهذا المؤتمر يعقد سنويا في لبنان، ويحضره عدد كبير من المصرفيين من عدد كبير من الدول العربية والمؤسسات المالية الدولية».

ميقاتي مستقبلا يوسف وطربيه (دالاتي ونهرا)

THE DAILY STAR
LEBANON

Saturday, July 9, 2011

Lebanese banks unaffected by regional turmoil: Torbey

BEIRUT: President of the Lebanese banks association Joseph Torbey said Friday that the Lebanese banking sector is resilient and the regional turmoil did not affect the performance of Lebanese banks in Arab countries. "The size of Lebanese banks in Arab countries is too small compared to their sizes in Lebanon and hence they were not affected by the regional turmoil and particularly the latest Syrian events," he said in a statement to Al-Markazia. Torbey has also denied previous allegations made by the Economist magazine about prominent Syrian figures having deposited over $20 billion in Lebanese banks. "The Lebanese banking sector did not register any remarkable growth in deposits since the beginning of this year, and hence these allegations are not real," he said. Torbey also visited Prime Minister Najib Mikati and the two discussed the financial situation in Lebanon. Torbey urged Mikati to renew the term of Central Bank Governor Riad Salameh "which constitutes a guarantee for the financial stability of Lebanon." – *The Daily Star*

المستقبل

السبت ٩ تموز ٢٠١١

نفى دخول أموال هاربة من الخارج إلى لبنان

طربيه: المصارف تتعرض لضغوط سياسية

قال رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه إن منطقة الشرق الاوسط، تتعرض لهجمة سياسية وعالمية يتدخل فيها أقرقاء كثر وتستعمل فيها كل الاسلحة العادية والمالية والاقتصادية، ومن ضمنها الضغوط التي تمارس على لبنان للضغط على القطاع المصرفي، مؤكداً عدم وجود أموال سياسية هاربة أدخلت أو يتم إدخالها الى لبنان، لأن النظام المصرفي اللبناني شفاف ويعتمد أعلى المعايير الدولية.

جاء ذلك بعدما التقى رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي طربيه ورئيس اتحاد المصارف العربية عدنان يوسف أمس في السرايا الكبيرة، حيث قال طربيه «وجهنا دعوة للرئيس ميقاتي لحضور المؤتمر العربي للمصارف العربية بمشاركة دولية والذي يعقد في لبنان في شهر تشرين الثاني المقبل، وعرضنا معه مجمل التطورات الاقتصادية والمالية بالنسبة للبنان والعالم العربي والمصارف العربية، واكدنا له استقرار الوضع المصرفي في لبنان وتكلمنا في موضوع حاكمية مصرف لبنان، وابلغناه ان هناك مطلبا لتأمين الاستقرار النقدي في لبنان وان حاكم مصرف لبنان رياض سلامة يشكل ضمانة على هذا الصعيد، وطمأننا بأن الامور ستتم في أول جلسة لمجلس الوزراء وسيعالج هذا الموضوع بالطريقة الايجابية المرجوة».

سئل «ما صحة المعلومات الاعلامية المتداولة عن أموال تبلغ قيمتها ٢٠ مليار دولار لاشخاص سوريين قد تكون أسماؤهم ضمن لائحة المتهمين في القرار الاتهامي أودعت في المصارف اللبنانية؟ وكيف يؤثر هذا الموضوع في لبنان؟»، فأجاب بأن «لا أساس لهذا الخبر من الصحة وهو خبر كاذب، وهو خبر سياسي وليس اقتصاديا».

أضاف «نحن ننفي نفيا قاطعا ان يكون هناك اموال دخلت الى لبنان عن طريق سوريا، وليس هناك من امكانية لدخول أي تحويلات بصورة رسمية من سوريا الى لبنان، نظرا للقيود الموضوعة في سوريا على التحويلات الخارجية، لا سيما في هذا الوقت بالذات. كما ان المصارف اللبنانية لا تقبل أي مبلغ نقدي يتجاوز ١٠ آلاف دولار، إلا بأسباب وبيانات موثقة. كل ما هو متداول بهذا الشأن لا أساس له من الصحة».

وهنا قال يوسف «لو كان هذا الخبر صحيحاً لتأثرت المصارف اللبنانية، فلو دخل ٢٠ مليار دولار، كما تقول المعلومات، الى السوق، فستزيد من ودائع المصارف، وهذا الأمر لم يحدث».

سئل «ما هو سر هذه المعلومات إذاً»، فأجاب طربيه «تعلمون ان منطقة الشرق الاوسط، تتعرض الى هجمة سياسية وعالمية يتدخل فيها أقرقاء كثر وتستعمل فيها كل الاسلحة العادية والمالية والاقتصادية، ومن ضمن الضغوط التي تمارس على لبنان للضغط على القطاع المصرفي. ليست هناك اموال سياسية هاربة أدخلت أو يتم إدخالها الى لبنان، لأن النظام المصرفي اللبناني شفاف ويعتمد اعلى المعايير الدولية، وليس مرحبا بهذه الاموال».

ورداً على سؤال، قال طربيه «لا نعتقد أن احد سيقطع العلاقة مع الحكومة اللبنانية، وقد سمعنا الرئيس ميقاتي يعطي تطمينات وتأكيدات بأنه سيتعامل مع العلاقات الدولية بأفضل ما يكون من الايجابية. يجب ان نوقف افتراضات قطع العلاقات مع لبنان لأنه يتعاطر مع القرارات الدولية ويحترمها، والقطاع المالي والاقتصادي وبصورة خاصة المصرفي في لبنان هو بأمان كلي ونحن لا نخاف عليه».

بدوره، قال يوسف «أطلعنا الرئيس ميقاتي على وضع قطاع المصارف العربية واللبنانية، وعلى نمو الودائع والأرباح في المصارف العربية. كما طلبنا منه رعاية المؤتمر العربي في لبنان في تاريخ ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، وهذا المؤتمر يعقد سنوياً في لبنان ويحضره عدد كبير من المصرفيين من عدد كبير من الدول العربية والمؤسسات المالية الدولية».

النهار

الثلاثاء ٥ تموز ٢٠١١

ندوة عن "الإدارة الرشيدة في المصارف اللبنانية"

سلامة: أصدرنا عام 2000 تعاميم لتفعيل أنظمة الرقابة

الدكتور طربيه متحدثا وبدا الحاكم سلامة في مقدم الحضور المصرفي.

انتهز رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه مناسبة انعقاد ندوة "الإدارة الرشيدة في المصارف اللبنانية" التي نظمتها جمعية المصارف بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية "IFC"، لإعلان شروع جمعية المصارف في تنظيم سلسلة لقاءات للإدارات العليا في المصارف تستهلها بورشة عمل صباح اليوم بالتعاون مرة جديدة مع المؤسسة المالية الدولية. والهدف من هذه الورش، وفق طربيه، هو "التعرّف بعمق الى أسس تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة والإفادة من خبرات الهيئات الدولية في هذا المجال وخبرات بعض المصارف التي باشرت فعلياً تطبيق هذه المبادئ، لعلنا نستطيع أن نجد ما يتناسب مع خصائص قطاعنا المصرفي لجهة الحجم والطابع العائلي".

اما حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فأعلن أن "البنك المركزي كان مدركاً لمخاطر غياب قواعد الإدارة الرشيدة، وبادر منذ عام 2000 الى إصدار سلة تعاميم لتفعيل أنظمة الرقابة والإدارة الرشيدة لدى المصارف وتركيب مجالس الإدارة لديها".

وكانت الندوة افتتحت أعمالها في مقر جمعية المصارف، في حضور أعضاء مجلس إدارة الجمعية وشخصيات مصرفية ومالية ومتخصصين. واشار سلامة الى ان "التوجهات الأساسية التي نتمسك بها، ترتكز على دعائم كثيرة، ومنها:

1 - تركيبة مجلس الإدارة اذ نبحث عن التنوّع والمهنية وتمثيل المساهمين الكبار فيه لكي يتحمّلوا مسؤولياتهم مباشرة.

2 - عدم استلاف صاحب المصرف ورئيسه من المصرف الذي يملك أو يدير، كذلك الأمر بالنسبة الى أعضاء مجلس الإدارة.

3 - مراقبة توظيف الأموال الخاصة للمصرف بدقة واعتماد التنوّع وعدم الدخول في الرافعة المالية. وحدّد مصرف لبنان سقف الـ10% لتوظيفه في استثمار واحد وفقط من أمواله الخاصة النقدية، موصيا بالابتعاد عن الخوض في المشتقات والمنتجات المركّبة أو كفالة هذه الأدوات من أمواله الخاصة.

4 - التعرّف الجدي للمصرف على زبائنه، لا يسمح لهم بالاستثمار أو التوظيف أو المضاربة أو الإستلاف بما لا قدرة مالية لهم عليه أو من دون أي إدراك لمخاطر هذا الاستثمار، داعيا المصارف إلى تحديث كشوف حسابات الزبائن وتطويرها، والتأكد من عناوينهم ومن استلامهم لهذه الكشوفات.

5 - التأكيد على تنفيذ الدور الذي يطلبه مصرف لبنان لمدققي الحسابات بالنسبة الى توقيع التقرير المشترك والقيام بأعمالهم بشكل كامل.

6 - التأكد من أن المعايير والتدابير المطلوبة من مصرف لبنان بما يتعلق بمكافحة تبييض الأموال، معمول بها، وضرورة قيام المصرف المعني فوراً بإعلام هيئة التحقيق الخاصة بكل حساب مشكوك في أمره أو أي ممارسة تخالف تعاميم مصرف لبنان.

أما طربيه، فقال "لسنا في القطاع المصرفي اللبناني بعيدين من أجواء الإدارة الرشيدة. لقد لاحظنا، منذ ستة اعوام أي عام 2005، اهتماماً من الإدارات العليا في مصارفنا بالتعرّف الى مكامن القوة والضعف في تطبيق مبادئ الإدارة الرشيدة لديها. وذلك عندما شارك 30 مصرفاً لبنانياً تجارياً من بين 51 (إجمالي عدد المصارف التجارية آنذاك) في الدراسة التي نظمتها جمعية المصارف بالتعاون مع المؤسسة المالية الدولية والتي قامت بتنفيذها مؤسسة Ernest & Young.

ولفت الى ان تعديل قانون التجارة "بات ملحاً ليتماشى مع التشريعات الخارجية التجارية ولمواكبة التطوّر الحاصل في حجم مؤسساتنا وأعمالها، وبعد صدور التعميم الأساسي لمصرف لبنان رقم 106 والتعديلات الأخيرة عليه في شهر نيسان الماضي، وبعد مباشرة التحضيرات الفعلية للتطبيق من مصارفنا وإن كانت متفاوتة حيال جهوزيتها، اصبح من الضروري أن نجلس سوياً، مصارف وسلطات رقابية، لمناقشة ما يدور في أوساط المصارف من هواجس في شأن هذه التحضيرات".

وقدّم المسؤول عن ملف الإدارة الرشيدة في المؤسسة المالية الدولية كريستوفر جيمس رزوق، عرضاً مختصراً عن أهم المحطات التي تستدعي لفت الإدارات العليا في المصارف، قياساً بتجارب البلدان الأخرى.

النهار

الثلاثاء ٢٨ حزيران ٢٠١١

جمعية المصارف أعادت انتخاب طربيه رئيساً لولاية ثانية
الاستقرار السياسي والأمني أساس في إنعاش الاقتصاد

جوزف طربيه يحوطه مجلس ادارة جمعية المصارف الممددة ولايته. (سامي عياد)

بقرار ذاتي يعكس اقتناعا بأهمية الرهان على النجاحات بغية تثميرها في المرحلة المقبلة تعزيزا لمقومات الاقتصاد الوطني المحاصر بعوامل غير محفزة سواء في الداخل او الخارج، ارادت جمعية المصارف تجديد ولاية رئيسها جوزف طربيه، ايمانا منها بحكمة الاداء المصرفي وتوازنه وضبطه على وقع هندسات السلطة النقدية ورعايتها في سبيل مصلحة الزبائن والقطاع ولبنان.

التجديد تمّ امس في الجمعية العمومية السنوية لجمعية المصارف، واستهل بكلمة لطربيه عن انجازات مجلس الادارة، وأعقبتها مناقشة التقرير السنوي للمجلس لعام 2010 والموافقة عليه. وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوّضي المراقبة على حسابات الجمعية العام المالي، أبرئت ذمة مجلس الادارة ونوقشت الموازنة التقديرية لسنة 2012 وأقرّت. وانتقلت الجمعية العمومية الى انتخاب مجلس إدارة جديد من 12 عضواً لمدة سنتين. ففاز بالتزكية المرشحون: نديم قصار (فرنسبنك للأعمال ش. م. ل.)، سعد نعمان أزهري (بنك لبنان والمهجر ش. م. ل.)، عبد الرزاق عاشور (بنك الكويت والعالم العربي ش. م. ل.)، فرنسوا سمعان باسيل (بنك بيبلوس ش. م. ل.)، انطون صحناوي (بنك سوسيته جنرال في لبنان ش. م. ل.)، محمد الحريري (بنك البحر المتوسط ش. م. ل.)، سليم جورج صفير (بنك بيروت ش. م. ل.)، غسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية ش. م. ل.)، تنال الصباح (البنك اللبناني - السويسري ش. م. ل.)، جوزف طربيه (الاعتماد اللبناني ش. م. ل.)، ريمون عوده (بنك عوده ش. م. ل. – مجموعة عوده – سرادار)، فريد روفايل (البنك اللبناني - الفرنسي ش. م. ل.).

وعقب إعلان فوز المرشحين الإثني عشر بالتزكية، اجتمع مجلس الادارة، وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس كالآتي: جوزف طربيه رئيساً، سعد أزهري نائباً له، ريمون عوده أميناً للسرّ وتنال الصباح أميناً للصندوق.

طربيه

وعرض طربيه انجازات الجمعية، معددا المطالب لتحقيق معدلات نمو مستدامة وفي مقدمها الاستقرارين الامني والسياسي اللذين يوفران الثقة بالاقتصاد، مؤكدا ضرورة استمرار النمو في دول المنطقة وخصوصاً الخليجية. ولم يغفل المطالبة بالإصلاحات البنيوية وزيادة الاستثمارات العامة "التي تعتبر متدنية جدّاً مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للدول الأخرى، وذلك في مشاريع البنى التحتية (اتصالات وطاقة ومياه وطرق وغيرها) وتتعلق مباشرة بالنمو. وتتضمّن إصلاح بعض المرافق العامة وخصخصتها بما فيها الطاقة والمياه، وتحسين مناخ العمل، وإقرار قانون تطوير الأسواق المالية، ومشروع قانون الشركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) ووضع خطط إضافية لتنشيط القطاعين الزراعي والصناعي، إلى ما يساعد في النمو عبر زيادة الثقة بالاقتصاد وتراجع مديونية الدولة".

وعن القطاع المصرفي، اشار الى تأثيره الإيجابي في النمو في الاعوام الأخيرة، عبر زيادة التسليفات والقروض التي تجاوزت الـ7 مليارات دولار حتى نيسان 2011 بزيادة 28%، يضاف نحو 1,5 مليار دولار للقطاع الخاص غير المقيم، بينما وصلت التسليفات للقطاعين العام والخاص إلى 64 مليار دولار في 2010 موزّعة بين 46% للقطاع العام و54% للقطاع الخاص. وعزى زيادة التسليفات الممنوحة الى القطاع الخاص في 2010 إلى توافر السيولة لدى المصارف "التي تكوّنت في الـ 2009 أثر الأزمة المالية وتعاميم مصرف لبنان التحفيزية".

وتعقيبا على التطورات الداخلية، رأى طربيه ان عودة الانتعاش الى الاقتصاد مرهونة باستقرار الاوضاع السياسية "التي نأمل في أن تنجح الحكومة الجديدة في تحقيقه، وأن يستطيع الرئيس نجيب ميقاتي أن يعطي الأولوية للملف الاقتصادي والمالي". وتمنى أن تسارع السلطتان التنفيذية والتشريعية الى ترسيخ الاستقرارين السياسي والأمني، وإطلاق ورشة إصلاح مالية واقتصادية واجتماعية "كفيلة بتمكين لبنان من إعادة تنشيط محركات النمو الداخلية والخارجية بما يوفر شروط الازدهار المنشود والمستدام، وما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة اللبنانيين".

L'ORIENT LE JOUR

Mardi 28 juin 2011

Torbey appelle à l'accélération des réformes structurelles pour favoriser la croissance

Par Khalil HATEM

Dans le cadre de sa réélection hier à la tête de l'Association des banques du Liban (ABL), son président Joseph Torbey a souligné l'importance de la stabilité politique et de la mise en place des réformes infrastructurelles pour la croissance au Liban.

Le président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, a tenu hier une conférence de presse en marge de l'assemblée générale de l'ABL qui a eu lieu au siège de l'association, à l'issue de laquelle il a été réélu pour un mandat de deux ans. À cette occasion, M. Torbey s'est dit confiant quant à l'avenir proche, notamment après la formation du nouveau gouvernement. Le vide ministériel avait, selon lui, provoqué une crise de confiance, portant un coup à l'économie nationale, déjà affaiblie par les tensions régionales, et entraînant la révision à la baisse des prévisions de croissance pour l'année en cours.

Le président de l'ABL a souligné à cet égard que l'économie libanaise aurait pu enregistrer un taux de croissance élevé en 2011, dans le sillage des taux historiques enregistrés au cours des dernières années, si le climat politique ne s'était pas autant détérioré à partir du dernier trimestre de l'an dernier.

« Ces taux de croissance n'auraient pas été atteints sans la stabilité politique et sécuritaire qu'a connue le pays du Cèdre depuis mai 2008 et la résilience du secteur bancaire face à la crise financière internationale », a-t-il expliqué. M. Torbey a ainsi insisté sur la vitalité de la stabilité politique, sans laquelle l'activité touristique et les transferts de capitaux – deux principales sources de revenus pour l'économie libanaise – sont largement affectés. « La croissance dans les pays du Golfe est également un facteur-clé pour le Liban étant donné que l'économie de ces pays est étroitement liée à l'économie libanaise », a-t-il souligné.

Le président de l'ABL a, parallèlement, plaidé en faveur d'une mise en route des réformes infrastructurelles, dont l'application traîne depuis plusieurs années, et qui concernent les secteurs des télécoms, de l'énergie, de l'eau et des infrastructures routières. « Plusieurs mesures favorisant la croissance doivent être prises : la privatisation de plusieurs ports, l'adoption du projet de loi sur le partenariat entre les secteurs public et privé (PPP) et la mise en place de nouvelles stratégies pour dynamiser les secteurs agricole et industriel », a-t-il souligné.

الأخبار
al-akhbar
السبت ٢٥ حزيران ٢٠١١- العدد ١٤٤٦

جمعية المصارف تقوم بحملة في واشنطن ونيويورك

سلامة: الأوضاع في أميركا وأوروبا تستدعي الحذر إزاء الفوائد على الدولار

قررت جمعية المصارف الردّ على المقال الذي نشره الصحافي Brett Stephens في «وول ستريت جورنال»، في 14 حزيران الجاري، تحت عنوان «Don›t Bank on Beirut»، وأبلغت حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أنها تدرس إمكان القيام بحملة في واشنطن ونيويورك (ربما في أيلول على هامش الاجتماعات السنوية للبنك وصندوق النقد الدوليين) دفاعاً عن القطاع المصرفي ودحضاً للصورة الخاطئة التي رسمها هذا المقال.

قيل ذلك في اللقاء الشهري بين مصرف لبنان ولجنة الرقابة وجمعية المصارف، الذي عقد في 20 حزيران الجاري، وجرى التوافق على أن ما تضمّنه المقال المشكو منه لا يستند إلى أي معطيات ووقائع، وأن صاحبه يعبر عن رأي وموقف سياسي خاصين به، «علماً بأنه من غلاة مؤيّدي إسرائيل، وكان أصلاً رئيساً لتحرير الصحيفة الإسرائيلية المعروفة «جيروزاليم بوست»، بحسب ما جاء في التعميم الصادر عن وقائع هذا اللقاء والموزّع على رؤساء مجالس إدارات المصارف اللبنانية.

وعبّر المجتمعون عن دهشتهم «لكون بعض وسائل الإعلام اللبنانية راحت تروّج لما كتب وجرى تداوله عبر الإنترنت من دون الانتباه إلى هوية كاتبه».

ونقل سلامة إلى المجتمعين وقائع لقائه الأخير مع رئيس مجلس الاحتياطي الفدرالي الأميركي Bernanke، الذي قال إن التضخم في الولايات المتحدة سيكون بحدود 2%، ويكاد يكون صفراً من دون احتساب أسعار النفط، أي إنه يستبعد أي ارتفاع في معدلات فوائد الدولار في المدى المنظور. ورأى سلامة أن هناك اختلافاً في الرأي بين السلطات المالية في دول الاتحاد الأوروبي والقيّمين على البنك الأوروبي المركزي الذين يفضلون مساعدة اليونان لئلا تمتد الأزمة إلى دول أخرى كالبرتغال وإيرلندا وإسبانيا وإيطاليا. ويولّد هذا التأخير والتجاذب تخوّفاً لدى المصارف.

وقال «إن الأوضاع في أميركا وأوروبا تستدعي حذراً لدى المصارف في لبنان في ما خصّ معدلات الفوائد على الدولار، ولناحية أمان التوظيفات».

وشدد سلامة في اللقاء على استمرار سياسة الاستقرار النقدي لناحية معدلات الفوائد والصرف، وقال «لدى مصرف لبنان إمكانيات كبيرة، والأحجام التي تتحرك ما زالت غير مهمة».

وطرحت الجمعية على مصرف لبنان ضرورة تضمين معدلات الفوائد المرجعية لسوق بيروت BRR، التي تصدرها دورياً، في تعاميم مصرف لبنان ذات العلاقة في ما خصّ العقود المحلية بدلاً من الليبور أو كلفة الموارد Cost of Funds. فالليبور لا يعكس بأي نحو كلفة الأموال بالدولار في سوق بيروت. وقد رحّب سلامة بهذا الطرح، ووعد بأخذه في الاعتبار، وبعرضه لاحقاً على المجلس المركزي.

وأثارت الجمعية مسألة التعديلات على التعميم الأساسي رقم 66، إذ ألغى مصرف لبنان بموجبها السماح للمصارف بإصدار المنتوجات المالية المركّبة Structured Products من دون إذن مسبق منه، متمنية العودة إلى ما كان قائماً، إذ إن هذه التعديلات تعطي ميزة تنافسية للمصارف الأجنبية التي تسوّق هذه الأدوات، كذلك فإنها تحرم المصارف من إحدى أقنية تعبئة الودائع، وخاصة لآجال طويلة. وكرر سلامة موقفه الرافض لهذا الطرح الذي يمكن أن يؤذي مصلحة العملاء في أحيان كثيرة.

(الأخبار)

LA REVUE DU LIBAN

Du 18 au 25 Juin 2011

Président de l'Association des banques du Liban, PDG du Groupe Crédit Libanais S.A.L.

Joseph Torbey: "Les banques libanaises sont considérées aptes à adhérer aux piliers de Bâle III"

Le secteur bancaire libanais est caractérisé par un niveau de capitalisation sain et robuste, avec un ratio de solvabilité de 12%, calculé selon les normes de Bâle II, dépassant de loin le seuil minimal de 8%. Le Dr Joseph Torbey, président de l'Association des banques du Liban et PDG du Crédit Libanais s.a.l. a, par ces propos, expliqué que les banques libanaises sont parmi les pionnières à appliquer les normes de Bâle III depuis le début de l'année en cours. Il a, également, relevé le rôle crucial de la BDL dans la protection et le renforcement du secteur bancaire libanais.

Comment qualifiez-vous la performance des banques libanaises à l'ombre des tensions politico-sécuritaires persistantes sur le double plan local et régional? Comment se sont répercutés les événements survenus dans la région sur l'activité des banques locales?

Dès le mois de janvier 2011 et suite à la chute du gouvernement libanais, les périodes d'instabilité politique ont proliféré sur le plan local, notamment avec l'absence de consentement sur la formation d'un gouvernement d'union nationale. De surcroît, ces instabilités se sont accompagnées de crises politico-sécuritaires sur le plan régional, affectant plusieurs économies arabes, particulièrement la Syrie, l'Egypte, la Libye, la Tunisie et le Bahreïn. Néanmoins, le secteur bancaire libanais a réussi à conserver un taux de croissance positif de l'ordre de 1.02% durant le premier trimestre de l'an 2011 en comparaison avec une croissance de 2.44% durant le premier trimestre de l'année précédente. Le Liban a également perdu à un certain degré l'opportunité de bénéficier des fuites de capitaux des pays arabes théâtre de troubles et ce en raison de l'absence d'un gouvernement. Cependant, l'impact des tensions locales et régionales demeure minime sur l'économie locale ainsi que sur la performance des banques libanaises, notamment grâce à la plate-forme réglementaire et juridique rigoureuse et prudente de la Banque du Liban (BDL), ainsi que son rôle de surveillance efficace et minutieuse. Ceci fut reflété par une croissance annuelle de 10.49% au niveau du bilan consolidé des banques locales

M. Joseph Torbey.

jusqu'à 199,724 milliards de livres libanaises (132.49 milliards de dollars) à la fin du premier trimestre de l'année 2011, en comparaison avec 180,769 milliards de livres libanaises (119.91 milliards de dollars) durant le premier trimestre de l'an 2010. Cette augmentation a été accompagnée d'une hausse saine des prêts octroyés au secteur privé jusqu'à 46,658 milliards de livres libanaises (30.95 milliards de dollars) à la fin du premier trimestre de l'an 2011 en comparaison avec 38,883 milliards de livres libanaises (25.79 milliards de dollars) durant la même période de l'an dernier, enregistrant ainsi un taux de croissance annuelle de 20% et un taux de croissance annuel calculé sur base de moyenne géométrique (compounded annual growth rate) de 11.51% durant la période s'étalant de mars 2005 à mars 2011. Par conséquent, le ratio des prêts octroyés au secteur privé sur les dépôts de la clientèle a progressé annuellement de 220 points de base pour passer de 26.01% fin mars 2010 à 28.21% fin mars 2011. Sur le plan profitabilité, les bénéfices nets consolidés de cinq banques cotées en bourse ont enregistré une augmentation de 13.0% durant le premier trimestre de l'année 2011 malgré les tensions prévalantes sur le double plan local et régional, atteignant ainsi la barre de 234.4 millions de dollars fin mars 2011 en comparaison avec 207.4 millions de dollars durant le premier trimestre de l'an 2010. D'autre part, la performance des banques libanaises opérant à l'échelle régionale demeure satisfaisante malgré les tensions politico-sécuritaires persistantes dans la région arabe, ces dernières n'ayant qu'un effet minime sur l'activité des banques concernées. Cette performance encourageante est attribuée en majeure partie à la conformité des banques libanaises opérant à l'étranger aux différentes réglementations imposées par la BDL, mettant leur performance à l'écart des tensions des marchés régionaux. D'ailleurs, les clients étrangers perçoivent les banques libanaises opérant dans leurs pays comme étant des banques internationales, chose qui a évité une fuite de dépôts au niveau de ces banques. De plus, le Stress-Test de ces banques a révélé des résultats rassurants au niveau des fonds consacrés à la gestion du risque de leurs activités régionales.

Est-ce qu'il y a eu un recul dans les investissements et les flux des capitaux?

Les instabilités politiques prévalant dans la région ont provoqué une fuite de capitaux estimée à 30 milliards de dollars dès le déclenchement de la révolution égyptienne. Sur le plan local, l'absence d'un gouvernement a engendré un coût d'opportunité pour le Liban, qui aurait pu bénéficier au minimum du tiers de cette somme. Ceci a, également, entraîné une chute annuelle de 1.1 milliard de dollars au niveau des flux de capitaux entrant au pays durant le premier trimestre de l'année 2011 pour atteindre la barre de 3.2 milliards de dollars en comparaison avec 4.3 milliards durant les trois premiers mois de l'année 2010. De même et selon le président de la société IDAL (Investment Development Authority of Lebanon) M. Nabil Itani, les investissements directs étrangers au Liban (FDI) ont régressé dès le début de l'année 2011 à comparer avec un taux de croissance annuel moyen d'environ 15% durant les dernières années.

L'AFFAIRE DE LA LCB, UN INCIDENT PARTICULIER

Pensez-vous que la crise survenue suite aux accusations américaines lancées à l'encontre de la LCB qui s'est terminée par le rachat de la banque par la SGBL soit de nature politique? Pourrait-on voir à l'avenir un incident similaire se répéter avec une autre banque?

La trésorerie américaine a affirmé, à maintes reprises, que le cas de la Lebanese Canadian Bank (LCB) n'est pas de nature politique, mais qu'il s'agit d'un incident particulier qui ne peut pas être généralisé au niveau du secteur bancaire entier. En effet, ce dernier a toujours été minutieusement surveillé par la Banque centrale et la Commission de

contrôle des banques, notamment à travers une plate-forme réglementaire et juridique rigoureuse et prudente et un contrôle continu, assurant ainsi la conformité des banques libanaises aux normes internationales, y compris celles relatives au blanchiment d'argent et au concept 'know-your-customer'. Ce contrôle est assuré par différents organismes établis par la BDL, dont la 'Special Investigation Commission' (SIC) fondée en avril 2001 conformément à l'article de loi N° 318, grâce à laquelle le Liban fut éliminé en 2002 de la liste des pays non-coopérants à la lutte contre le blanchiment de capitaux. Suite au cas de la LCB, le gouverneur de la BDL a annoncé la possibilité de modifier les articles de loi portant sur le blanchiment d'argent, particulièrement l'article N° 318, afin d'empêcher les banques locales d'entreprendre des 'opérations suspectes. De surcroît, la BDL a déclaré son intention d'adopter des politiques plus fermes et ce à travers la publication de nouvelles circulaires, dont trois issues récemment concernant l'établissement d'un comité de contrôle (circulaire N° 253) au sein des banques, ainsi qu'un département de contrôle interne (circulaire N° 254) et un dernier spécialisé en la gouvernance des entreprises (circulaire N° 255).

A SITUATION ACTUELLE, TRANSITOIRE

Quel regard le secteur bancaire porte-t-il sur la situation qui prévaut à l'heure actuelle dans le pays?

Le secteur bancaire est confiant que la situation qui prévaut à l'heure actuelle au Liban n'est que transitoire et sera surmontée vu sa résilience face aux différentes périodes de crise politique, économique et sociale. Cette immunité a renforcé la confiance des investisseurs en l'économie libanaise et en son secteur bancaire, d'où les prévisions d'une hausse des dépôts de la clientèle de l'ordre de 7% pour l'année 2011. Cette confiance a été prouvée par le succès du gouvernement libanais à refinancer les obligations souveraines arrivant à échéance le 20 mai 2011. Cette demande de souscription a été deux fois sursouscrite répartie entre investisseurs locaux et étrangers. Le Liban continuera désormais à attirer les capitaux étrangers et les flux des expatriés dans les prochaines années sous condition d'un climat politique et socio-économique favorable, notamment avec la formation d'un nouveau gouvernement, chose qui renforcera davantage l'économie libanaise.

cet égard, le secteur bancaire encourage les différents partis politiques à promouvoir un contexte politique et économique plus stable afin d'assurer le cadre convenable pour une croissance économique soutenue et un environnement favorable pour les investisseurs.

LE EXIGE DES MESURES DE CAPITALISATION US FERMES

s normes et critères définis dans le cadre Bâle III sont-ils suffisants pour éviter mergence d'une nouvelle crise mondiale?

comité de Bâle exige, régulièrement, des mesures capitalisation et de liquidité plus fermes et ce n de protéger les banques davantage de tout choc ou crise imprévue. Dans ce contexte et selon Bâle III, le comité exige un ratio de capitaux propres sur total des actifs (Common Equity/Total Assets) de 2.0% en 2011 pour progresser à 4.0% en 2014 et 4.5% en 2019, tout en imposant une réserve additionnelle de 2.5% du capital (Capital Conservation Buffer) pour le protéger du risque d'érosion. Par conséquent, les banques sont appelées à adhérer à un ratio de capitalisation total (Minimum Common Equity plus Capital Conservation Buffer) de 7% à partir de l'an 2019. De plus, les réformes de Bâle III incluent la hausse du ratio 'Minimum Tier 1 Capital' de 4% à l'heure actuelle jusqu'à 6% en 2019. Ces mesures aident à renforcer les niveaux de capitalisation des banques suivant des phases prédéterminées selon Bâle III, ce qui diminue considérablement le risque d'émergence d'une nouvelle crise.

Quand les banques libanaises commenceront-elles à appliquer les recommandations et réglementations préventives? Et quel est le rôle de la Banque centrale à ce niveau-là?

Les banques libanaises sont considérées aptes à adhérer aux piliers de Bâle III, étant parmi les pionnières à appliquer les normes de Bâle III depuis le début de l'année en cours. En effet, le secteur bancaire libanais est caractérisé par un niveau de capitalisation sain et robuste, avec un ratio de solvabilité (Capital Adequacy Ratio) de 12% calculé selon les normes de Bâle II, dépassant de loin le seuil minimal de 8%. Quant à l'application des normes de Bâle III, la BDL prévoit une hausse du ratio de solvabilité chez les banques libanaises qui est actuellement à 7% pour passer à 10% au cours des prochaines années et ce à comparer avec un ratio de 7% exigé par Bâle III à partir de 2019. Quant aux autres réglementations préventives, la BDL assume un rôle important de limiter toute propagation de crise et chocs régionaux sur le secteur bancaire libanais à travers une plate-forme réglementaire et juridique rigoureuse et prudente, ainsi qu'une gestion de risques efficace adoptée par les banques libanaises et une mise en place des mesures de la gouvernance des entreprises.

POLITIQUE PRUDENTE DE LA BDL

Comment consolider davantage le secteur bancaire local et accroître sa résilience?

Le rôle de la BDL a toujours été crucial à la protection et au renforcement du secteur bancaire libanais. Et ce, à travers sa politique prudente et efficace, ses réglementations rigoureuses et sa supervision continue, d'où l'importance de continuer à promouvoir ce rôle dans les années à venir. L'adhésion aux normes et critères internationaux, y compris ceux des accords de Bâle, est de même essentielle à la solidité de ce secteur et à son image à l'échelle mondiale. Néanmoins, plusieurs mesures pourraient être envisagées afin de consolider davantage le secteur en question et d'améliorer sa résilience. En effet, les banques libanaises sont caractérisées par un niveau de liquidité assez élevé et devraient exploiter davantage cet excès afin d'accroître leurs bilans et par conséquent leurs profits, vu la concurrence féroce sur le marché local. Ceci peut être matérialisé par l'ingénierie et la structuration de nouveaux produits et services bancaires rentables, notamment en produits de banque de détail, financement des petites-à-moyennes entreprises (PMEs), financement des consommateurs, micro-finance et développement des services bancaires électroniques, tout en assurant une bonne qualité du portefeuille des prêts. Ce fut le cas durant l'année 2010, quand l'Association des Banques du Liban (ABL) a signé deux accords, l'un avec le ministère des Déplacés afin de prolonger la durée des prêts octroyés aux déplacés (jusqu'à 25 ans) destinés à la reconstruction de leurs habitats et ceci à des taux très encourageants (intérêt annuel maximum de 1.620%); et l'autre avec le directeur général des Forces de sécurité intérieure (FSI) afin d'octroyer les membres de la FSI des prêts de logement à des intérêts faibles (1.632%).

Les banques libanaises demeurent enthousiastes à étendre leur présence sur l'échelle mondiale afin d'accroître leur bilan et de bénéficier des économies d'échelle. L'expansion géographique des banques libanaises contribue à servir une base de clients plus large, à améliorer leurs états financiers et à diversifier les activités et le risque des banques en question. D'ailleurs, les banques libanaises ont réussi à obtenir des licences dans différents pays de la région du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord, ayant un réseau d'agences s'étalant de l'Algérie à l'Iraq.

Parallèlement et dans une atmosphère de concurrence féroce, les banques libanaises étudient plusieurs possibilités de consolidation, accompagnées par des réformes continues émanant de la BDL concernant les lois et régulations portant sur les activités de fusions et acquisitions. Les banques concernées bénéficieraient ainsi des économies d'échelle, ce qui solidifierait davantage la performance et la résilience du secteur bancaire local. Il est prévu que ses consolidations se prolifèrent entre les grandes banques (groupe Alpha) et celles d'une envergure plus petite (groupe Gamma ou Delta) pour échapper au risque de faillite (too-big-to-fail).

Pourquoi le Liban tarde-t-il à ratifier la convention des Nations unies sur la lutte contre le financement du terrorisme (1999) sachant que les autorités libanaises clament haut et fort qu'elles sont contre le terrorisme sous toutes ses formes?

La ratification de cette convention pose certaines réserves, vu que le Liban considère que la définition du terrorisme doit se faire sur base de la législation libanaise. Cela n'empêche que le Liban a toujours combattu le blanchiment de capitaux ainsi que le financement du terrorisme et ceci grâce à l'effort continu de la 'Special Investigation Commission' (SIC) qui veille sur les activités du secteur bancaire libanais. De même, l'article de loi N° 318 inclut dans sa définition du blanchiment des capitaux les activités de financement du terrorisme. Les autorités libanaises ont récemment déclaré que le financement du terrorisme sera traité et pénalisé plus sévèrement que les cas de blanchiment d'argent. Ceci fut concrétisé par la détection de 14 cas de 'terrorisme et financement du terrorisme' durant les années 2008 et 2009 et 24 cas en 2010. ■

L'Orient LE JOUR

Jeudi 23 juin 2011

Kassar demande le renouvellement des mandats de Torbey et Salamé

Le président des organismes économiques, Adnane Kassar, a appelé hier au renouvellement du mandat du président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, soulignant qu'il était la bonne personne pour faire face aux défis économiques et sociaux que rencontre le pays.
M. Kassar a également appelé au renouvellement du mandat du gouverneur de la Banque du Liban (BDL), Riad Salamé.

النهار

الخميس ٢٣ حزيران ٢٠١١- العدد ٢٤٤٢٧

القصّار: التجديد لطربيه وسلامة يعزّز الثقة بقطاعنا المصرفي

أكد رئيس الهيئات الإقتصادية الوزير السابق عدنان القصار، لمناسبة انتهاء ولاية رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه في نهاية الجاري، "أهمية الدور الريادي الذي قام به طربيه، طوال فترة توليه رئاسة الجمعية، حالياً وسابقاً، لافتاً إلى أن سجله خير شاهد على خبرته الواسعة وخدماته القيمة للجمعية وللمصارف، آملاً في التجديد له بعيداً من أي معارك انتخابية".

واعتبر أن طربيه، بحكم سياسته الرشيدة التي مارسها طوال فترة ولايته، "هو الرجل المناسب لهذه المرحلة الحساسة على الصعيدين السياسي والاقتصادي، في ظل تطورات غير مسبوقة ومتسارعة في عالمنا العربي".

وختم "تبقى مسألة التمديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة نظراً إلى اهمية هذا الأمر على الواقع النقدي والمالي في البلاد، وتالياً تعزيز الثقة بقطاعنا المصرفي وقدرته على متابعة دوره الأساس في نمو وتنمية اقتصادنا الوطني وعلى هذا الصعيد نحن في انتظار التئام الجلسة الأولى لمجلس الوزراء بعد نيل الحكومة الثقة، للبت الايجابي في موضوع التجديد".

THE DAILY STAR
LEBANON

June 23, 2011

Torbey: No impact on banks from Moody's

Association president says lenders can weather report on oulook with no substantial damage

BEIRUT: The president of the Association of Lebanese Banks Joseph Torbey stressed Friday that the banking sector is capable of overcoming Moody's last report on the outlook of four Lebanese banks with "no substantial damage."

Emerging from a meeting with Prime Minister Najib Mikati at the Grand Serail, Torbey said that international rating agencies periodically review the rankings of economies and banks and what took place in the region will no doubt have an effect on the regional and Lebanese economies.

Moody's changed the outlook Wednesday of four leading Lebanese banks from stable to negative due to the tense political situation in Lebanon and turmoil in Syria.

The agency feared that BLOM and Bank Audi, which have presence in Syria and Egypt, may be affected by the events in these countries.

"The negative outlook on the system's two largest banks – Bank Audi and BLOM Bank – also reflects material exposures to Egypt and Syria. Byblos Bank's exposure to countries that have recently experienced political turmoil is more moderate, while Bank of Beirut's is limited," Moody's said in a statement.

Torbey said that Lebanon has seen the effects of the developments in the region in recent months as the number of tourists travelling through Syria falling to drastic levels.

Tourism Minister Fadi Abboud said Thursday the number of tourists travelling by buses and land transportation through Syria has dropped by 65 percent in recent months.

Most of these travelers are from Jordan and Iran.

"These events will put the rating agencies in a state of alert as these incidents could affect the performance of the banking sector. But these report have a technical nature rather than economic," Torbey said.

Responding to a question, the banker, who is also the chairman of the Union of Arab Banks, said Moody's report has no substantial impact on the Lebanese banks which have been labeled by these agencies.

He argued that the loans provided by Lebanese banks in these countries (Syria and Egypt) is nothing more than a drop of an ocean. "As you all know, the Lebanese banks do no operate in one country only. The Lebanese banking sector has become a regional and international banking system."

The director of ABL Makram Sader downplayed Thursday the significance of Moody's report on the Lebanese banking sector.

He noted that the assets of Audi Bank and BLOM in both Syria and Egypt do not represent 10 percent of the total consolidated balance sheets of the entire banking sector in these countries.

Sader was also confident that Lebanese banks have the means and resources to weather any unforeseeable problem in the future.

"Lebanese banks managed to emerge strong from all the risks which they faced whether they were political or economic. Of course these banks will be able to weather the impact of the events in the region without suffering substantial casualties," Torbey told reporters at the Grand Serail.

Despite the economic slowdown and unfolding developments in the region, most Lebanese banks listed on Beirut bourse have recorded impressive net profits in the first six months of 2011. – *The Daily Star*

النهار

الثلاثاء ٢١ حزيران ٢٠١١

"ايكونوميست" تعتبر أن الشلل السياسي يشكل معوقاً كبيراً للاقتصاد

طربيه: ننتظر اداء الحكومة و"وول ستريت" تجافي الواقع

فيوليت البلعة

بعد اسبوع على تأليف حكومة الرئيس نجيب ميقاتي، يبقى لبنان في دائرة القراءات والتحليلات التي تصدرها المؤسسات المالية التي تربط ما بين خلفيات التأليف والتطورات في المنطقة.

فبعد "ميريل لينش" و"جي بي مورغن" و"سيتي بنك"، رأت وحدة الـ"إيكونوميست" Economist Intelligence Unit أن تأليف الحكومة الجديدة "بعد 5 أشهر من إسقاط حكومة الحريري من "حزب الله" وحلفائه، له صلة بالحسابات السياسية الإقليمية الأوسع". ورجحت ان يحاول رئيس الوزراء نجيب ميقاتي ان تكون للحكومة رؤية اقتصادية، "لكن ظروف تأليفها توحي بأنه سيكون ثمة تقدم محدود". واشارت الى أن النظام اللبناني أظهر أنه يمكن أن يعمل من دون حكومة فاعلة او أقله بما يخص إدارة العمليات المالية اليومية، مع ذلك، لاحظت أن الشلل المزمن في النظام السياسي لا يسمح لفرصة حقيقية لصنع السياسات الجدية المتعلقة بقضايا رئيسة مثل الطاقة والمشاريع الكبرى أو هيكلة قطاع الاتصالات وغيره، "مما يشكل معوقا كبيرا للأداء الاقتصادي".

وتعقيبا، رأى رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه انه يترتب على الحكومة مسؤوليات كبيرة انطلاقا من مسؤوليتها عن الاستقرار وعودة النمو والانتعاش الى الاقتصاد، مرجحا ان تقوم بذلك "لان من يخسر في الاقتصاد يخسر ايضا في السياسة". واكد استحالة تقييم توجهات الحكومة قبل صدور البيان الوزاري.

وماذا عن النصف الثاني؟

يقول طربيه لـ"النهار" ان الاقتصاد عانى في النصف الاول بسبب الازمة السياسية والحكومية والمساجلات العنيفة "والتي بلغت حدا غير مقبول، ويلحق في حال استمراره اذى كبيراً بالاقتصاد، فضلا عن انه يوحي باننا على مشارف اخطار كبيرة". ورأى انه من المبكر تقييم اداء الحكومة "علما ان البيان الوزاري سيصدر قريبا، وسنعرف مكوناته". وشدد على اهمية الاداء "الذي يفوق باهميته عناوين البيان الوزاري، لاننا كهيئات نتطلع الى معالجة الشوائب مثل عجز الموازنة والكهرباء والضمان والنفط".

ما يؤذي هو ان يصدق اللبنانيون الحملات غير البريئة.

بين التجديد والحملات

وينتظر القطاع المصرفي قرار التجديد لحاكم مصرف لبنان، في ظل اجماع سياسي عليه، "علما ان رئيس الحكومة قال ان التجديد سيكون اول القرارات، وذلك لتبديد مناخ القلق على الاستقرار النقدي، في ظل دور كبير للحاكم والسياسات التي انتهجها طوال اشغاله منصب الحاكمية".

وماذا عن الحملات التي يوحي بعضهم بانها تستهدف المصارف؟

اكد طربيه ان الاعلام الخارجي الذي يتناول الوضع اللبناني بالسوء له اسبابه الاستراتيجية والسياسية والمصرفية، "علما ان ما يؤذي القطاع هو ان يصدق اللبنانيون الحملات غير البريئة". وشدد على كفاية القطاع المشهود له بانه من الافضل في العالم، ويراعي القواعد الدولية لمكافحة تبييض الاموال ومعالجة مختلف انواع المخاطر. واكد ان الاعلام في الداخل او الخارج "لا يعبّر عن رأي المرجعيات او مؤسسات القرار المالي". ووصف قضية اللبناني الكندي بانها صغيرة في قطاع يعمل فيه 66 مصرفا، مشيرا الى ان السلطات الاميركية والدولية تلاحق يوميا قضايا مماثلة وتقمعها، "وان استمرار هذا الملف العابر لا يتناسب مع سلامة القطاع والعمل المصرفي".

لكن نصحت "وول ستريت جورنال" بعدم توظيف الاموال في لبنان...

"المقال المسيء للبنان، ورد في خانة "الآراء" وليس الاخبار او المواضيع. لذا، هو رأي "بدليل ان العودة الى المدونة الالكترونية تظهر الاجابات التي تلقاها من داخل الولايات المتحدة نفسها، وتدعوه الى عدم الخلط بين مشاعره وبين الواقع. علما ان الصحافي عينه كان قد هاجم الرئيس الاميركي باراك اوباما في وقت سابق". واسف لتهافت بعض الاعلام في الداخل على نقل الاخبار المسيئة بدون معرفة خلفياتها ولا تقييم ضررها. "لذلك نقول ان القطاع المصرفي يدير ثروة اللبنانيين بدون تمييز، وله الحق على الاعلام بالا يصدّق الترهات التي يدلي بها اصحاب رأي لا يعبرون فعلا عن مراجع لها حق بالكلام او بالقرار".

وختم طربيه بابداء تفاؤله بانتعاش سيحل في النصف الثاني، "لاننا نثق بأن اللبنانيين سيحصرون بكثافة هذا الصيف، ولنا ثقة بالقطاع المصرفي الذي هو العمود الفقري للاقتصاد والدولة". ورأى ان الاقتصاد سيستمر في تحقيق معدلات نمو مقبولة لينطلق بقوة اكبر بعد هدوء العاصفة في المنطقة.

violette.balaa@annahar.com.lb

الشرق
الثلاثاء ٢١ حزيران ٢٠١١ – العدد ١٨٦٣٣

إجماع على التمديد لطربيه في رئاسة جمعية المصارف

جوزيف طربيه

يتجه القطاع المصرفي اللبناني إلى اتخاذ قرار بالإجماع يقضي بالتمديد لرئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه لولاية ثانية، بعد أن تنتهي ولايته الحالية في 30 حزيران الحالي.

مصادر مصرفية رفيعة عزت هذا الإجماع إلى «دقة المرحلة التي يمرّ بها لبنان، في ظل الواقع السياسي المأزوم والتوتر الأمني بين الفينة والأخرى إضافة إلى التطورات الإقليمية، والتي تتطلب التوافق على الرئيس الحالي للجمعية وبالتالي تجنيب هذه الاخيرة أي معركة انتخابية هي في غنى عنها حالياً».

كذلك لفتت إلى أن «الهمّ المصرفي الأكبر اليوم، هو مسألة التمديد لحاكم مصرف لبنان رياض سلامة التي تتقدّم كل الملفات في الوقت الراهن، نظراً إلى انعكاس هذا الأمر على الواقع النقدي والمالي في البلد»، مشيرة إلى «انتظار التئام مجلس الوزراء في جلسته الأولى بعد نيل الحكومة الثقة، للبت بموضوع التمديد».

وتعقد جمعية المصارف جمعية عمومية سنوية في الثانية عشرة ظهر الإثنين 27 من الحالي في مقرّها، للبحث في جدول الأعمال الآتي: الإطلاع على تقرير المجلس السنوي للعام 2010 والموافقة عليه ؟ الإطلاع على تقرير مفوّضي المراقبة حول حسابات الجمعية للعام 2010 والموافقة عليه ؟ مناقشة الموازنة التقديرية للعام 2012 وإقرارها والموافقة على سلّم الإشتراكات للسنة المذكورة ؟ إبراء ذمّة مجلس الإدارة ؟ وانتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية.

السفير

الاثنين ٢٠ حزيران ٢٠١١

علّق على مقال «وول ستريت» حول المصارف

طربيه: ظاهره سياسي واضح وهدفه إلحاق الضرر

علق رئيس جمعية المصارف د. جوزيف طربيه على ما ورد في صحيفة «وول ستريت جورنال» بعنوان «لا تتعاملوا مع المصارف اللبنانية»، فأسف أن يكون هذا المقال صدر في صحيفة محترمة، «إذ أن ما ورد فيه ظاهره الازدراء الواضح»، وسأل في تصريح صحافي: كيف تصبح بيروت مركزاً لتبييض الأموال إذا كان هذا الاتهام قد تناول مصرفاً واحداً من أصل القطاع اللبناني ككل الذي يضمّ ٦٥ مصرفاً»، مضيفاً أن المصارف الدولية وخصوصاً الأميركية منها، تمرّ فيها عملية تبييض أموال وتقمعها الإدارة الأميركية كما يقمع لبنان مثل هذه العمليات ويلاحقها القضاء اللبناني المختص.

تابع: من هنا، ما ورد في المقال المذكور ظاهره سياسي واضح، وأبلغ دليل على ذلك أن التعليقات الإلكترونية على موقع كاتب المقال، أشارت في غالبيتها إلى خلط الكاتب بين الشعور السياسي والواقع الفعلي للقطاع المصرفي اللبناني وغيره، لأن الاتهامات التي تطلق عادة في حق العمل المصرفي، تجري الأجهزة المختصة تحقيقات في شأنها تمتد أحياناً لسنوات عدة للبت بصحتها.

وختم طربيه بالقول: أما القطاع المصرفي اللبناني المتقدّم في المنطقة، فلم ينجح إلا لأنه يراعي أهم المقتضيات المطلوبة في موضوع مكافحة تبييض الأموال، إذ لا يمكن للبلد أن يكون جاذباً للرساميل إن لم يكن شفافاً ويراعي مثل هذه الأصول. وشدد على أن «كاتب المقال يقصد إلحاق الضرر بلبنان عن طريق التعرّض لقطاعه المصرفي، كما أنه ليس له أي صفة رسمية وبالتالي لا يعبّر عن موقف بلاده ولا عن المراجع الأميركية المختصة».

البيرق
AL-BAYRAK
السبت ١٨ حزيران ٢٠١١

طربيه دعا السياسيين لعدم هز مناخ الثقة باستقرار لبنان

اقامت الندوة الإقتصادية امس مأدبة غداء تكريمية لرئيس جمعية المصارف جوزف طربيه في مطعم "لو مايون" ٢ الأشرفية، شارك فيها إلى المحتفى به، وزير السياحة فادي عبود، الوزير السابق عدنان القصار، والنائبان جان أوغاسابيان وياسين جابر، وفاعليات اقتصادية ومالية.

وبعد كلمة ترحيبية، ألقى طربيه كلمة جاء فيها: "يطيب لي أن أتوجه بالشكر إلى الأصدقاء في الندوة الإقتصادية وعلى رأسها الأخ رفيق زنتوت لإقامتهم هذا الحفل التكريمي الذي جمعنا بزملاء في العائلة الإقتصادية الكبرى التي نعتز بالإنتساب إليها، والتي هي اليوم عنوان فخر للبنان إذ هي تمثل النجاح اللبناني تحت كل سماء، في وقت يضيق به الخناق على الحياة الإقتصادية في لبنان نتيجة تردي الوضع السياسي فيه، وكذلك نتيجة انعكاسات الأزمة الخطيرة التي تمر بها المنطقة على استقراره وازدهاره.

لسنوات خلت كان للنظام الإقليمي العربي الذي ينتمي إليه لبنان توازنات واضحة المعالم. ونحن اليوم، في غمرة التحولات الكبيرة التي تتمدد تباعاً في العديد من الدول العربية، نشهد اهتزازاً للنظام العربي مما سيترك أثره على كل من أوطاننا. لذلك يبدو الحديث اليوم عن الإقتصاد وشجونه خارج القضايا الساخنة التي تثير الإهتمام مقارنة بما يجري من أحداث جعلت عالمنا العربي يبدو وكأنه نقطة الإشتعال الأخطر في العالم تتدلع في مدنه النار، وتحاصر تخومه الأخطار والأزمات من كل نوع. لكن النظر في عمق ما يجري يفضي إلى استنتاج منطقي بأن الشأن الإقتصادي يقع في صلب الأحداث الجارية، وإن انعدام النمو الإقتصادي وفقدان فرص العمل وانتشار البطالة وتدهور مستويات الحياة البشرية واشتداد الهجرة وانتشار الفساد هي جميعها في صلب الأحداث الجرية.

أعود إلى الوضع في لبنان حيث خرجنا منذ يومين من أزمة وزارية معقدة أنهكت المناخ الإقتصادي وانعكست على توقعات النمو الإقتصادي للعام الحالي، إضافة إلى ظهور مؤشرات تفسّخ في المؤسسات والإدارات. إن أخطر ما هو حاصل، تصاعد موجة الفراغ الإداري في مؤسسات الدولة نتيجة الشغور والإختلاف على التعيينات الإدارية أو تأخيرها. ولعل أكثرها إلحاحاً اليوم تجديد تعيين حاكم مصرف لبنان الذي قاد السلطة النقدية لمدة ١٨ عاماً بنجاح أقره له القريب والبعيد، لذلك لا عجب أن نرى المجتمع الإقتصادي اللبناني الممثل بالهيئات الإقتصادية وبجمعية مصارف لبنان، يطالب بسرعة إنجاز التجديد للحاكم وتقصير فترة الترقب والإنتظار، لأن لها كلمة على النقد والإقتصاد. أعود إلى الوضع الإقتصادي الذي شهد في الفترة الأخيرة تراجعاً لافتاً في مؤشراته، نتيجة انعكاسات الأزمة السياسية والحكومية عليه، وتأخر الإصلاحات المطلوبة محلياً ودولياً، والتأخر في معالجة الملفات الاستراتيجية الأساسية، كملف ازدياد العجز في الموازنة، وفي مؤسسة كهرباء لبنان وبت ملف التنقيب عن النفط وغير ذلك من الملفات الشائكة. إن عودة الإنتعاش إلى الإقتصاد اللبناني مرهون باستقرار الأوضاع السياسية حيث دفع لبنان في الأشهر الماضية ضريبة عدم اليقين، وهو ما أبقى الجميع في حالة ترقب وانتظار إنعكست تراجعاً في الأداء الإقتصادي وفي دور لبنان كمركز التوجه المعتاد للسياحة والـ[illegible] خصوصاً في ظروف التغييرات الجارية في المنطقة. ونأمل من الحكومة الجديدة التي ولدت من رحم الأحداث أن تمسك الملف الإقتصادي بحزم وأن تجري قراءة متأنية لمصالح لبنان التي هي أمانة في عنقها. وستبقى الهيئات الإقتصادية مستنفرة لمتابعة قدرة الحكومة على انتشال لبنان بالسرعة المطلوبة من الأوضاع المتراجعة. وسيقاس نجاحها في مدى عودة مؤشرات النمو إلى الإرتفاع على الوتيرة السابقة.

وفي هذه المناسبة، لا بد من كلمة حول القطاع المصرفي اللبناني، وهو يدير اليوم موجودات تقارب ١٤٠ مليار دولار، ويملك وجوداً مباشراً في غالبية دول المنطقة، وكذلك في أسواق دولية كبرى، حيث تتواجد المؤسسات المصرفية اللبنانية في أكثر من ٢٢ بلداً عربياً وأجنبياً. هذا القطاع يشكل أحد أهم مكامن القوة في الإقتصاد الوطني كما يشكل أهم الجسور للتمدد الإقتصادي الخارجي، ناشراً مؤسساته وفروعه في العالم ومواكباً الجاليات ورجال الأعمال اللبنانيين، مزوداً إياهم بالتمويل، وبشهادات الملاءة، وكتب الضمان، جاذباً ودائعهم، ومثمراً توظيفاتهم. ويجب ألا ننسى دور القطاع المصرفي داخل لبنان أيضاً، إن لجهة تأمين التمويل للقطاع الخاص حيث نما الدخل الوطني بصورة أساسية نتيجة ضخ التمويل المصرفي الميسر في شرايينه، كما ساعدت المصارف في إعادة خلق الطبقة الوسطى في لبنان، عن طريق التمويل السكني لأصحاب الدخل المحدود، وللقضاة وللعسكريين والذي تمتد آجاله لثلاثين عاماً بفوائد تشجيعية لا مثيل لها عالمياً، وكذلك عن طريق التمويل الإنتاجي المضمون من مؤسسة "كفالات"، وتمويل المزارعين وتمويل عودة مهجري الجبل، ويضاف إلى ما تقدم تمويل نفقات الدولة اللبنانية التي لم تكن لتقوم لها قائمة، لولا التمويل المصرفي الذي حصلت عليه، عند تعطل جباية ضرائبها خلال ١٥ عاماً من الحرب الأهلية، وما تلا ذلك من حاجات تمويل لاستمرار إداراتها، وهو ما زال قائماً حتى الآن.

أختم كلمتي بالقول: حرام على أهل السياسة أن يضيعوا هذه الإنجازات بخلافاتهم العميقة المعطلة لمسيرة البلاد، وأن يهزوا مناخ الثقة باستقرار لبنان ومؤسساته السياسية والإدارية، ونحن ندعوهم إلى العودة إلى روح التسوية التي هي في أساس تركيبة لبنان الإجتماعية والوطنية وتعايش عائلاته الروحية المتعددة في ظل دولة القانون التي تحفظ الوفاق الوطني وتتيح للإقتصاد ان يزدهر مما يؤمن الحياة الكريمة لكل اللبنانيين. فلبنان هذا الوطن الجميل، كان وسيبقى وطن التميز على رغم كل المشاكل التي يفرق بها، وسيظل شامخاً معتداً بأبنائه البررة الذين يعملون تحت كل سماء والذين رفعوا إسمه عالياً".

الشرق

الثلاثاء ١٤ حزيران ٢٠١١ ـ العدد ١٨٦٢٧

طربيه: الهيئات الإقتصادية لن تلجأ للإضراب العام

طربيه

قبل ساعات من ولادة الحكومة بعد ظهر أمس كشف رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه» أن الهيئات الإقتصادية لن تلجأ إلى الإضراب العام للضغط على المسؤولين السياسيين للإسراع في التشكيل «، وإذ أعلن أن خطة التحرك «لا تزال قيد الدرس»، أشار إلى إمكان اعتماد التحركات الإعلامية في اتجاه المسؤولين».

وقال طربيه رداً على سؤال: «سئم اللبنانيون أخبار تأليف الحكومة، وتسود الهيئات الإقتصادية بما فيها جمعية المصارف، حال من الإستياء الشديد من التأخر الحاصل في التشكيل والذي أحدث تأثيرات سلبية على الوضع الإقتصادي ورفع منسوب المخاطر المحدقة بالبلد، الأمر الذي سيتسبّب بتراجع أكيد في التصنيف الإئتماني للبنان».

وحذر من ان «التمادي في التأخير يُلقي تبعات على البلد لا يمكن السكوت عنها، وخصوصاً أن الهيئات الإقتصادية في حال استنفار ولن نقبل باستمرار الوضع على ما هو عليه».

وأكد أن التحرّك المقرر أجمعت عليه الهيئات الإقتصادية كافة بما فيها جمعية المصارف، «وبالتالي لا يتفرّد كل قطاع على حدة في هذا الشأن».

THE DAILY STAR
LEBANON
Monday, May 9, 2011

Lebanese banks remain resilient to shocks

Banking sector and economy safeguarded by healthy reserve levels, efficient monitoring

By Joseph Torbey

Lebanon has been witnessing a period of political instability since the beginning of the year 2011, amid the Lebanese government's resignation in January and a lack of consensus since then on the formation of a new government.

Nevertheless, Lebanon maintains unprecedented healthy levels of reserves, with foreign currency reserves attaining the $30.25-billion mark and gold reserves reaching $13.59 billion as of mid-April 2011. Lebanon's total reserves constitute a significant buffer against the mounting public debt, representing around 66.7 percent of net public debt as of the end of February 2011.

Investor confidence and consumer sentiment remain robust, with an absence of deposits fleeing out of Lebanon, thanks to the historically proven immunity of the economy and its banking system, as well as the close monitoring of the Lebanese Central Bank and its Banking Control Commission arm. Efficient monetary policy has succeeded in stabilizing the domestic exchange rate and taming inflation within acceptable bounds.

This is validated by the 9.97 percent annual increase in banking sector consolidated assets to $130.06 billion as of the end of February 2011 and a 10.39 percent rise in customer deposits to $108.35 billion.

Lebanese banks remain resilient to shocks, whether domestic or external, with loans to the private sector paradoxically increasing by 21.58 percent on an annual basis to $30.38 billion as of the end of February 2011, at a time of revolutionary changes in political regimes across the countries of the Arab world.

The bulk of loans to the private sector is channeled toward financing SMEs given their vital role in fostering economic growth and creating job opportunities. As far as the distribution of the loans' portfolio is concerned, the "trade & services" sector continues to account for the largest (around 35 percent) stake, followed by personal loans (23 percent) and loans to the real estate sector (17 percent). The increasing lending activity comes after a set of measures and incentives by the Central Bank (circular number 185) and the Association of Banks in Lebanon that stimulate LBP lending by exploiting liquidity overhang at Lebanese banks through the reduction of reserve requirements.

Notwithstanding the dampening interest rate environment, Lebanese banks have sustained healthy profitability levels with total sector consolidated net profits ending the year 2010 at $1.642 billion, up from $1.192 billion in 2009. This owes to the continuous engineering of fee-driven products and banking services, namely retail, SMEs, consumer and micro finance and state-of-the-art electronic banking platforms, without any deterioration in the asset quality of the loans' portfolio.

More particularly, the Association of Banks in Lebanon signed two agreements in late 2010, the first being with the Ministry of the Displaced pivoting around extending long-term soft loans (up to 25 years) to the displaced to assist them in reconstructing their homes, and at very competitive rates (maximum interest of 1.62 percent per annum). The second revolves around granting ISF members long-term housing loans at encouraging interest rates (1.632 percent) under a protocol signed with the General Director of the Internal Security Forces.

As far as capitalization and compliance with Basel III requirements are concerned, the Lebanese banking sector is considered to be highly capitalized, with the sector enjoying an average Tier 1 capital ratio of 10 percent, exceeding by far the Basel II minimum requirement. The banking sector is well equipped to implement the Basel III pillars and has adopted the appropriate measures thereof in line with the various phasing of required capitalization, capital adequacy and liquidity ratios. More specifically, the average Tier 1 capital ratio of the Lebanese banking sector stands at around 7 percent, according to Basel III standards, with expectations to increase to 10 percent over the next few years, according to a statement by the Central Bank governor.

The consolidated operations of Lebanese banks operating on an interna-

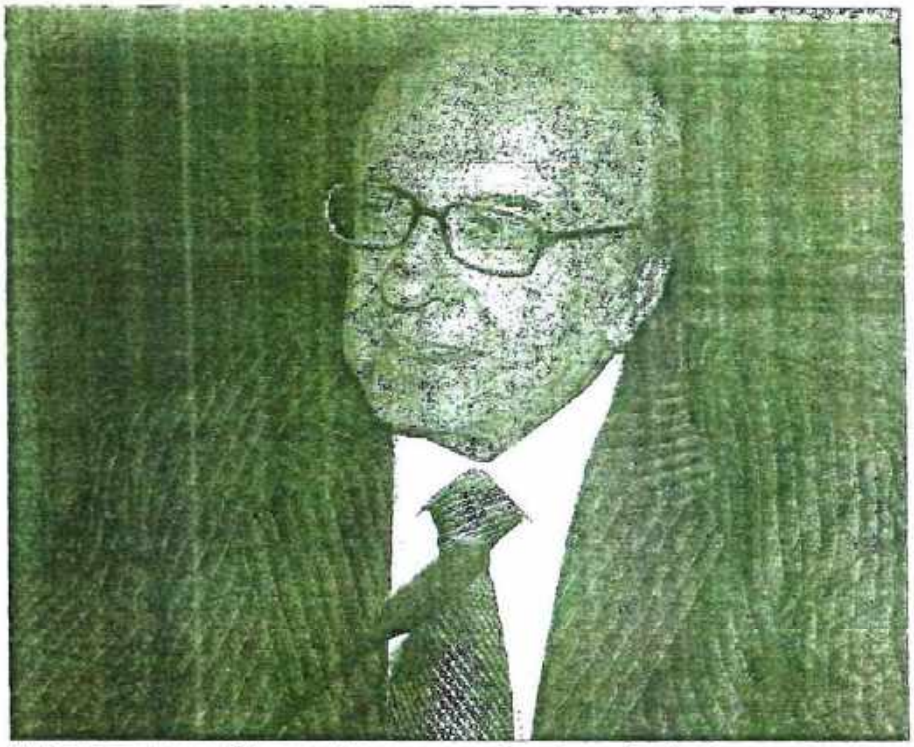

Torbey: Investor confidence and consumer sentiment remain robust.

tional scale remains highly lucrative in spite of the recent unrest in some Arab states, which has had minor effects, if any, on the foreign operations of said banks. This owes to their adherence to a series of strict and stiff regulations enforced on them by their home country regulator, thus isolating Lebanese banks from any propagation of the turbulent regional markets to their balance sheets. Lebanese banks that have a presence in some Arab countries are perceived as international banks in the eyes of domestic investors, and this shields them from any migration of deposits.

As far as expansion is concerned, Lebanese banks are keen on continuing to expand their foothold around the globe in an endeavor to sustain the growth in their balance sheets amid harsh and cutthroat domestic competition. Banks remain focused on emerging and developing markets given their solid economic prospects, with the IMF projecting growth to hit the 6.5 percent rate in 2011 and 2012, outpacing by far the world's estimated growth rate of 4.4 percent for 2011. In particular, the latest expansion transactions included the acquisition by Bank of Beirut in early 2011 of some 85 percent of stakes in the Australian Laiki Bank. Similarly, BLC Bank has acquired 91 percent of the shares of USB Bank PLC in Cyprus in March of 2011.

Joseph Torbey, president of the Association of Banks in Lebanon and chairman of *Credit Libanais*.

L'Orient LE JOUR

Jeudi 24 mars 2011

Connelly : Les accusations contre la LCB ne visent pas le secteur bancaire

Au cours d'un déjeuner hier avec plusieurs banquiers, en présence du président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, l'ambassadrice des États-Unis au Liban, Maura Connelly, a souligné que les mesures prises par le Trésor américain contre la Lebanese Canadian Bank (LCB) « ne visent pas le secteur bancaire libanais », mais la LCB uniquement. « Ces mesures s'inscrivent dans le cadre des efforts menés par le Trésor américain en vue de protéger le secteur financier aux États-Unis contre les activités illicites. »

« La LCB a enfreint l'article 311 du Patriot Act » et a été sanctionnée, a déclaré en substance l'ambassadrice US, qui se voulait rassurante à l'égard des autres établissements bancaires libanais.

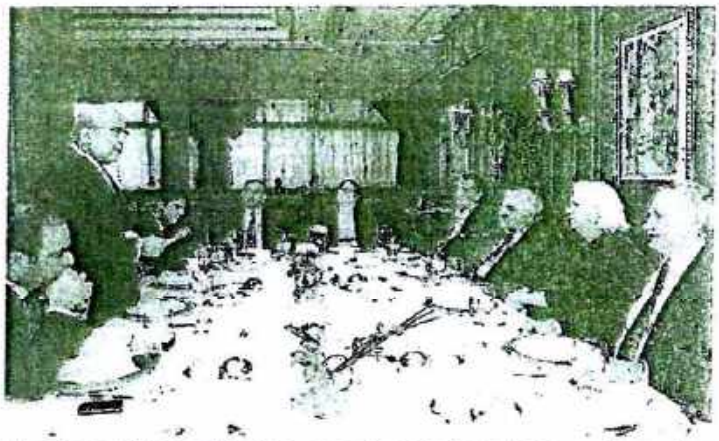

L'ambassadrice américaine, en présence des principaux banquiers du pays, au cours du déjeuner hier. Photo an-Nahar

Rappelons que la LCB avait été accusée le mois dernier par le Trésor américain de blanchiment d'argent au profit du Hezbollah dans le cadre d'un trafic de drogue téléguidé par le parti de Dieu. Début mars, la Banque du Liban (BDL) avait annoncé la fusion entre la Société générale de banque au Liban (SGBL) et la LCB, après plusieurs semaines de tractations au sujet des accusations américaines.

THE DAILY STAR
LEBANON

Thursday, March 24, 2011

Torbey: Lebanese banks fully complying with anti-money laundering laws

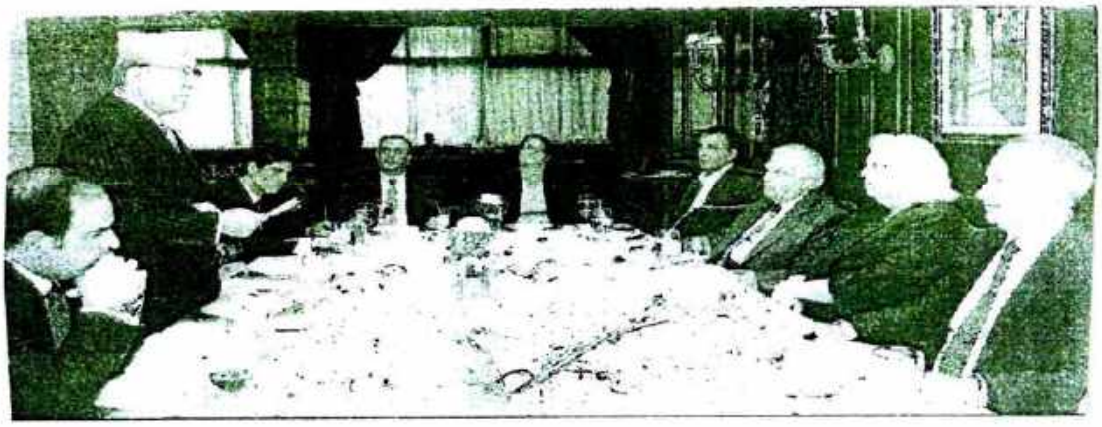

U.S. ambassador says her country is not targeting Lebanon's banking sector

BEIRUT: The head of the Association of Banks in Lebanon (ABL) reassured the U.S. ambassador Wednesday that banks are fully committed to combating money laundering but warned that the continued media campaign against Lebanese banks could have a negative effect on this sector.

"I think you agree with us that any unjust rumors, falsely attributed to the U.S. Treasury, against our banking sector, will directly affect the reputation of Lebanese banks and their health, causing a real threat to the stability of the system, one which will be aggravated by the current domestic and regional conjuncture. The Lebanese banking community wishes to have an official clarification from your side as to the truth of this matter," Joseph Torbey told U.S. ambassador Maura Connelly during a luncheon held in her honor by the association.

Connelly reiterated to the ABL members that the recent action taken by the U.S. Treasury to designate the Lebanese-Canadian Bank (LCB) as a financial institution of primary money laundering concern under Section 311 of the Patriot Act came as a result of a long-running criminal investigation.

She assured the ABL that action taken by the U.S. Treasury was not targeted against the Lebanese banking sector but was instead part of the Treasury's global effort to protect the U.S. financial sector from illicit activities linked to international terrorism, narcotics trafficking and money laundering.

"The Treasury Department is working with the Lebanese Central Bank and other relevant Lebanese authorities to address the concerns brought up by the LCB case," she said.

Despite the repeated assurances from the governor of the Central Bank, ABL and some U.S. officials that no other Lebanese banks will be targeted in the future, some Lebanese and foreign news media continue to claim that Washington intends to accuse other major banks of money laundering and connection to terrorist organizations.

"We stress that the [LCB] case is an isolated one in the Lebanese banking sector. We are not currently in a position to know exactly what happened, since the case is still under investigation by the relevant authorities. However, there has been a campaign, recently launched by local and foreign press, as well as some local politicians against the Lebanese banking sector, promoting the existence of another list of accused banks in the pipeline of the U.S. authorities," Torbey said.

He added that Central Bank Governor Riad Salameh has assured that there are no such targets against Lebanese banks, adding that the banking sector is stringent in implementing international standards, domestic controls and suitable enforcement mechanisms.

"We are resolute on keeping our markets 'clean' and highly defensive against illicit cash," he said.

Torbey emphasized that amid the financial and political turbulences shaking the region and the world today, ABL stresses that the banking sector is performing particularly well, and is showing an impressive resilience to the surrounding turmoil.

"A continuous dialogue and consultation between the regulator and the industry helped create a strong and stable banking sector in Lebanon, one which provides economic and social stability to the country, in times of constant challenges, and revolving national and international crisis," the banker told Connelly.

Torbey added all banks in Lebanon are keen to fully comply with all procedures and regulations set by the Central Bank, noting that Lebanon has taken great steps against money laundering over the past few years. – *The Daily Star*

الأربعاء ٢٤ آذار ٢٠١١ – العدد ٢٢

كوننللي تكرّر: لا لائحة بمصارف لبنانية
طربيه: مصمّمون على إبقاء القطاع نظيفاً

أعادت السفيرة الأميركية في لبنان مورا كونللي التأكيد لأعضاء جمعية مصارف لبنان أنّ "الإجراء الأخير الذي اتخذته وزارة الخزانة الأميركية بتسمية البنك اللبناني – الكندي كمؤسسة مالية متورطة في تبييض الأموال، بموجب المادة 311 من قانون "باتريوت"، جاء نتيجة فترة طويلة من التحقيقات الجنائية". وطمأنت كونللي، كما جاء في بيان صادر عن السفارة الأميركية، الى أن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخزانة الأميركية "لم تكن تستهدف القطاع المصرفي اللبناني. ولكنّها كانت جزءا من الجهود العالمية التي تبذلها وزارة الخزانة الأميركية لحماية القطاع المالي في الولايات المتحدة من الأنشطة غير المشروعة المرتبطة بالإرهاب الدولي والإتجار بالمخدرات وتبييض الأموال". وأشارت إلى ان "وزارة الخزانة تعمل مع البنك المركزي اللبناني وغيره من السلطات اللبنانية المعنية، لمعالجة دواعي القلق التي أثارتها قضية البنك اللبناني – الكندي".

كلام كونيلي جاء بعد مشاركتها في غداء عمل اقامه مجلس إدارة جمعية المصارف في حضور أعضاء المجلس، تم فيه التداول في "العلاقات المصرفية بين لبنان وأميركا. وضرورة دحض الشائعات التي يروّجها بعض وسائل الإعلام والسياسيين المحليين في لبنان، في شأن استهداف أميركي للقطاع المصرفي اللبناني، في ذيول قضية البنك اللبناني – إلكندي الذي تعرّض لاتهامات من وزارة الخزانة الأميركية انتهت بخروجه من السوق المصرفية من خلال دمجه في مصرف آخر"، على حدّ ما ورد في بيان صادر عن الجمعية.

طربيه

في المناسبة، ألقى رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه كلمة، تناول فيها متانة القطاع المصرفي اللبناني ودوره الطليعي. وقال: "إن الحوار المستمر بين السلطات النقدية في لبنان والقطاع المصرفي أنتج قطاعا مصرفيا ناجحا أمّن للبنان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في ظرف تجتاز فيه منطقتنا العربية موجة من الأزمات والاضطرابات". أضاف: "إن المصارف في لبنان تتبع أفضل المعايير الدولية في إدارة المخاطر ومكافحة تبييض الأموال، فلبنان بلد ذو اقتصاد صغير منفتح بشكل واسع على الأسواق الدولية، والمصارف تحترم وتطبق أعلى المعايير المعتمدة في العمل المصرفي، وتستعمل أفضل البرمجيات والنظم الحديثة والكوادر الكفوءة لجبه كل الأخطار في التعامل مع العملاء على اختلاف أنواعهم. إن التحديات التي تواجهها المصارف متنوعة وكبيرة، وحماية قطاعنا المصرفي تأخذ الحيّز الأول من اهتماماتنا". كذلك أشار الى "الجهود الحثيثة التي تبذلها المصارف اللبنانية وجمعية المصارف في لبنان لجهة تدريب الكوادر المصرفية وتطوير مهاراتها، بما مكن الشباب اللبناني من تبوّؤ بعض أهم المواقع المصرفية في المصارف الدولية بفعل مهاراتهم الفنية وحيويتهم ومزاياهم الأخلاقية. كما ان مصارفنا منتشرة عالميا وتحديدا في 31 دولة عربية وأجنبية، وتتعامل مع شبكة مصارف مراسلة في 111 مدينة في العالم". وشدد على ان "القطاع المصرفي، بالتعاون مع مصرف لبنان، مصمّم على إبقاء القطاع نظيفا من أي أموال مبيّضة". وفي الختام أكد طربيه "ضرورة التعاون في هذا المجال"، وتمنى على السفيرة الأميركية إصدار تأكيد رسمي "يضع حدا للشائعات حول الاستهداف الأميركي للقطاع المصرفي في لبنان".

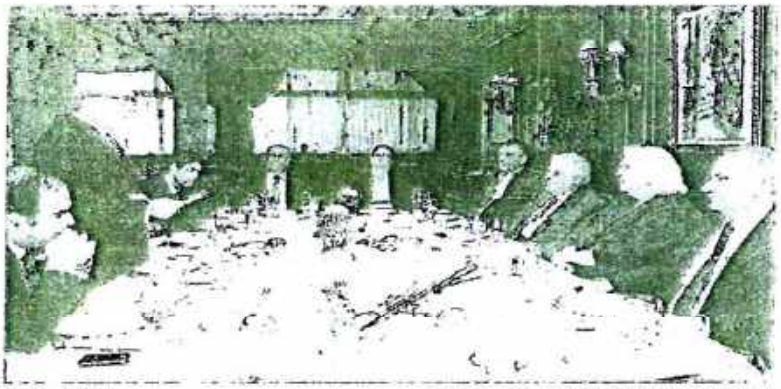

اجتماع جمعية المصارف بحضور كونللي (دالاتي نهرا)

القصّار

في تأكيد اضافي على متانة الوضع المصرفي، جدد وزير الدولة في حكومة تصريف الأعمال عدنان القصار التأكيد، بعد لقائه رئيس "تكتل التغيير والإصلاح" العماد ميشال عون، في منزله في الرابية، ان القطاع المصرفي بخير. وقال: "موضوع المصرف اللبناني – الكندي أصبح وراءنا، ليس هناك اليوم من امور مصرفية أخرى. وإذا أردنا ان نقوم بخدمة هذا القطاع، فيجب ألا نتحدّث عنه. ليس هناك من سبب للبحث في هذا القطاع، فهو قطاع جيّد وليس من لائحة بأسماء مصارف. هذا ليس وارداً. اعتقد ان حاكم مصرف لبنان تحدث في هذا الامر، وقد حُلت مشكلة البنك اللبناني - الكندي"

الأخبار
al-akhbar
آذار ٢٠١١ - العدد ١٣٦٧

جمعيّة المصارف تردّ على عدره: آن للنيابة العامة أن تتحرك

ردّت جمعية مصارف لبنان على مقال جواد عدره المنشور في «الأخبار» بتاريخ 2011/3/16، ومما جاء في الرد:

إن القطاع المصرفي مندمج عضوياً بالاقتصاد والبلد. وإذا سقط فسيسقط لبنان. فهل يرى السيد عدره أن سقوط القطاع المصرفي في أي بلد لا يعرّض اقتصاد البلد واجتماعه الى انعدام الاستقرار وتعذر النمو وتراجع الدورة الانتاجية. وإلا فكيف سارعت دول عريقة كالولايات المتحدة وأوروبا واليابان الى ضخ آلاف عدة من مليارات الدولارات واليورو لمنع مصارفها من السقوط! فليطمئن، إن القطاع المصرفي في لبنان سليم ولديه مناعة ولن يكون بحاجة إلى من يمدّه بالمساعدة. المطلوب فقط أن يكفّ أهل البلد عن حمل المعول لهدم كل ما هو ناجح في بلدهم.

أما الكلام عن ربح القطاع عام 2010 ما مقداره 1640 مليون دولار، فهو أمر طبيعي بكل المقاسات العالمية والإقليمية. فرساميل المصارف التجارية والاستثمارية قاربت في لبنان مع نهاية عام 2010 ما مقداره 12 مليار دولار. وبناءً عليه تكون ربحية رساميلها 14%. كما أن إجمالي موجوداتها تخطى 138 مليار دولار، فتكون ربحية هذه الموجودات أدنى من 1%. وكلاهما ما زال أدنى من المتوسط العالمي.

أما قولكم إن معظم أرباح المصارف تأتي من السندات الحكومية، فقول أيضاً مغلوط، إذ إن المصارف التي تقرض الحكومة والمصرف المركزي أكثر من 55% من توظيفاتها تمثّل حصتها في أرباح المصارف أدنى من النصف.

أما وصفكم الشائن جداً والقبيح جداً للمودعين في المصارف، فهو يمثّل إهانة موصوفة لمئات الآلاف من اللبنانيين الذين هجّرتهم الحروب الكثيرة في البلد الى أصقاع الأرض سعياً وراء رزقهم. وتوصيفك هذا يمثّل إهانة لملايين مودع لدى المصارف، إنهم من أبناء الطبقة الوسطى التي تجهد بعد الحرب إلى إعادة تكوين مدخراتها حماية لمستوى معيشتها الذي تتهدده سياسات وأفعال وأقوال أمثالكم وممّن تدورون في فلكهم.

يتساءل المرء بعجب ليس بعده عجب عن هذه الأقلام التي تمعن في تهشيم صورة كل قطاع ناجح في هذا البلد، فتصفون في مقالكم المرفوض أن الكثير من الودائع لا يمكن وضعها في الخارج، كأنها أموال غير مشروعة، علماً بأنكم تعرفون أن هذه الودائع هي نتاج عمل اللبنانيين المقيمين والمغتربين. ولعلمكم، فإن هذه الودائع عندما تذهب الى الخارج إبّان الأزمات، فإنما تذهب الى أفضل المصارف العالمية في أوروبا وأميركا، وادى العديد من أصحابها حسابات في باريس أو فرانكفورت أو نيويورك أو لندن. إنها أموال جناها اللبنانيون بجهدهم الدؤوب وأن تربطها بالأموال غير المشروعة المرتبطة بالمخدرات والمافيات أمر ليس مستغرباً فحسب، بل هو جريمة بحقهم وحق البلد.

وأما قولكم إذا تعثر مصرف ما نتيجة سوء إدارة أو اختلاس، فعلينا أن نموّله وننفذه، فلمعلوماتكم كل المصارف التي تعثرت نتيجة سوء إدارة أو اختلاس عوقبت وشُطبت عن لائحة المصارف العاملة في لبنان. وفي حالة المصرف الأخير، جرت تصفيته عملياً، وحتماً سيشطب من لائحة المصارف. وهذه أيضاً أقصى عقوبة يمكن المصرف المركزي من خلال الهيئة المصرفية العليا اللجوء إليها. أما القرض الميسّر أو المساعدة التي تقدمها السلطات عادة تطبيقاً للقوانين المعمول بها، فتذهب لحماية المودعين وحقوق العاملين في المصارف التي تتعثر.

إن القطاع المصرفي أمّن للدولة كل احتياجاتها التمويلية مبعداً إياها عن الضغط السياسي الدولي، وإنه يوفّر للمصرف المركزي معظم الاحتياطيات بالعملات الأجنبية بحيث تتكوّن قاعدة متينة للاستقرار النقدي. وينسى الكاتب العظيم أن المصارف توفر ما يقارب 65 ألف قرض سكني بمتوسط 50 ألف دولار للقرض الواحد أسهمت في تمكين الشباب والأسر الفتية من امتلاك مسكن والزواج وتربية عائلة. وينسى الكاتب أيضاً أن المصارف موّلت القطاع الخاص بنحو 35 مليار دولار أسهمت في النمو خلال السنوات الخمس الأخيرة التي أعقبت حرب تموز.

إن هذه الهجمة في بعض الصحف ومن جانب بعض الصحافيّين كأنها تقول بهدم الهيكل على الجميع إذا جرى تنظيفه حفاظاً على مدخرات اللبنانيين المشروعة. مرةً جديدة، حرام هذا الشجنّي المجاني الذي دأبت على إطلاقه بعض الأقلام جهلاً أو بسوء نيّة، وربما آن للنيابة العامة لأن تتحرك!

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الأحد ١٣ آذار ٢٠١١

حادثة اللبناني ـ الكندي «فردية ومنعزلة»

«جمعية المصارف»: لعدم استثمارها في الاصطفاف السياسي

اعتبرت جمعية المصارف ان مسألة البنك اللبناني الكندي «فردية ومنعزلة». واهابت بجميع وسائل الاعلام في منأى عن النزاعات السياسية الداخلية وعن التصورات التحليلية غير المبنية على اي وقائع.

وكانت الجمعية اصدرت امس بيانا جاء فيه:

على الرغم من الاحترام التام الذي تكنّه جمعية مصارف لبنان لحرية التعبير والاعلام في لبنان، لا يسعها الا ان تعلّق على بعض التحليلات التي تطاول القطاع المصرفي في عدد من الصحف اللبنانية، ويهمنا في هذا الاطار ابداء الملاحظات التالية:

– ان حادثة البنك اللبناني الكندي هي حادثة فردية ومنعزلة، بادرت السلطات النقدية وإدارة المصرف المذكور الى معالجتها بسرعة مما جنّب لبنان اية مضاعفات سلبية قد تترتب عن هذه الحالة الطارئة التي أعلن المعنيون بها انه ستتم متابعتها بكافة الطرق المعمول بها دوليا، بما فيها المراجعات القانونية المتاحة.

– ان جمعية مصارف لبنان تؤكد للرأي العام اللبناني، من خلال اتصالاتها الخارجية، ومداولاتها الدورية مع السلطات النقدية المحلية، ان ليس ثمة اي استهداف من اي جهة ضد القطاع المصرفي اللبناني، خلافاً لما تروّج له بعض الجهات الاعلامية من اجل استثماره في معرض الاصطفاف السياسي الحاصل في البلاد. كما ان المؤسسات المالية الدولية تتعامل بتقدير كبير مع المصارف اللبنانية منوّهة بحسن أدائها ومكانتها ومتانتها وخبرتها، وهو ايضا ما اورده صندوق النقد الدولي في تقريره الاخير عن لبنان عملاً بالبند الرابع.

– في ضوء هذه الحقائق، تهيب جمعية مصارف لبنان بمختلف وسائل الاعلام اللبنانية ابقاء القطاع المصرفي اللبناني بمنأى عن النزاعات السياسية الداخلية وعن التصورات التحليلية غير المبنية على أي وقائع، حفاظاً على مصلحة لبنان العليا وعلى مصالح اللبنانيين جميعا، خصوصا وان القطاع المصرفي دأب خاصة في السنوات العشرين الماضية على توفير التمويل الملائم للدولة وللقطاع الخاص في كافة الأنشطة والمناطق بغض النظر عن الهوية السياسية للحكومات والسلطات الدستورية المتعاقبة على الحكم.

الحياة
AL HAYAT
الجمعة ١١ آذار ٢٠١١ العدد ١٧٦٤١

افتتاح 'بيروت هيلليبنك بنك' في أستراليا

رئيس جمعية مصارف لبنان: بنوكنا خط دفاع في وجه الأزمات

□ بيروت - «الحياة»

■ أكد رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، أن القطاع المصرفي اللبناني، «يشكل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين في مواجهة الأزمات التي يتعرض لها». وأعتبر في كلمة خلال حفلة إطلاق المصرف الجديد التابع لـ «بنك بيروت» في أستراليا «بيروت هيلليبنك بنك» أقامها المصرف في فندق «فورسيزنز» أن القطاع يمثل أيضاً «أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط رؤوس الأموال والاستثمارات والائتمان والتمويل والانتشار والتواجد في الأسواق الإقليمية والدولية واكتساب ميزات تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الأسواق». لذا أسف أن «نرى في لبنان أحياناً مَن يتناول هذا القطاع في شكل غير مسؤول سواء للترويج لأخطار غير حقيقية أو لإشاعات غير موثقة، ما يلحق الأذى بسمعة لبنان وقطاعه المصرفي، ويعرّض بالتالي الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لأخطار غير مبررة». ورأى طربيه، أن «نجاح «بنك بيروت» في حيازة مصرف في أستراليا، علامة فارقة في مسيرة القطاع المصرفي اللبناني، الذي تتجاوز موجوداته اليوم ١٣٠ بليون دولار، ويملك وجوداً مباشراً في معظم دول المنطقة وفي أسواق دولية كبرى».

وأعلن رئيس مجلس إدارة «بنك بيروت» مديره العام سليم صفير، أن هذا «الإنجاز الضخم استغرق ١٦ شهراً من المفاوضات الصعبة، مع أصحاب المصرف الذي تملكناه، كما مع الجهة الناظمة في القارة الأسترالية».

وأعلن المدير العام التنفيذي لمصرف «بيروت هيلليبنك بنك» جيمس واكيم، في كلمة بُثّت عبر الفيديو، أن «الموافقة التي مُنحت لـ «بنك بيروت» هي من أولى الموافقات الممنوحة من السلطات الأسترالية لمصرف تجاري شامل خلال السنوات العشر الأخيرة». وأشار إلى أن «لديه شبكة من ١٠ فروع موزعة بين سيدني وميلبورن وأديلايد، ونخطط لافتتاح ٨ فروع أخرى في السنتين أو الثلاث المقبلة».

المستقبل

الخميس ١٠ آذار ٢٠١١

جمعية المصارف تكرّم سمير عساف لتعيينه رئيساً تنفيذياً في «HSBC»

أقام مجلس إدارة جمعية المصارف غداءً تكريمياً في لندق «فينيسيا انتركونتيننتال» لسمير عساف، بمناسبة تعيينه منذ مطلع العام الجاري رئيساً تنفيذياً لأعمال المصارف والأسواق لدى مصرف «HSBC».

وحضر المأدبة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ونائب حاكم مصرف لبنان هاروت سامونيليان ورئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف بالإضافة الى عدد من مصرفيين لدى مصرف «HSBC».

وألقى رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه كلمةً هنّأ فيها عساف على تبوّؤ هذه المسؤولية المصرفية على المستوى العالمي بفضل عمله الدؤوب ومثابرته متمنياً له التوفيق ورحلة مكلّلة دوماً بالنجاح والتقدم.

ورد عساف بكلمة شكر فيها الجمعية على مبادرتها التي أفرت فيه كثيراً. وعزا نجاحه كمصرفي الى العمل الجماعي والى تفاني معاونيه. كما أعاده كلبناني الى روح المبادرة والمرونة والفعالية التي تتّسم بها الكوادر اللبنانية في الخارج.

وتمنى أن يفتح دوماً المصرفيون الابواب للكوادر للكوادر الشابة متذكراً كيف فتح له يوماً أحد المصرفيين (سرادار) باب العمل في باريس في فترة حرجة على الصعيدين الشخصي واللبناني.

وأثنى في الختام على ديناميكية القطاع المصرفي اللبناني، مشيراً على ضوء التطورات الى ضرورة مضاعفة التحوط وتقوية أنظمة العمل الداخلية.

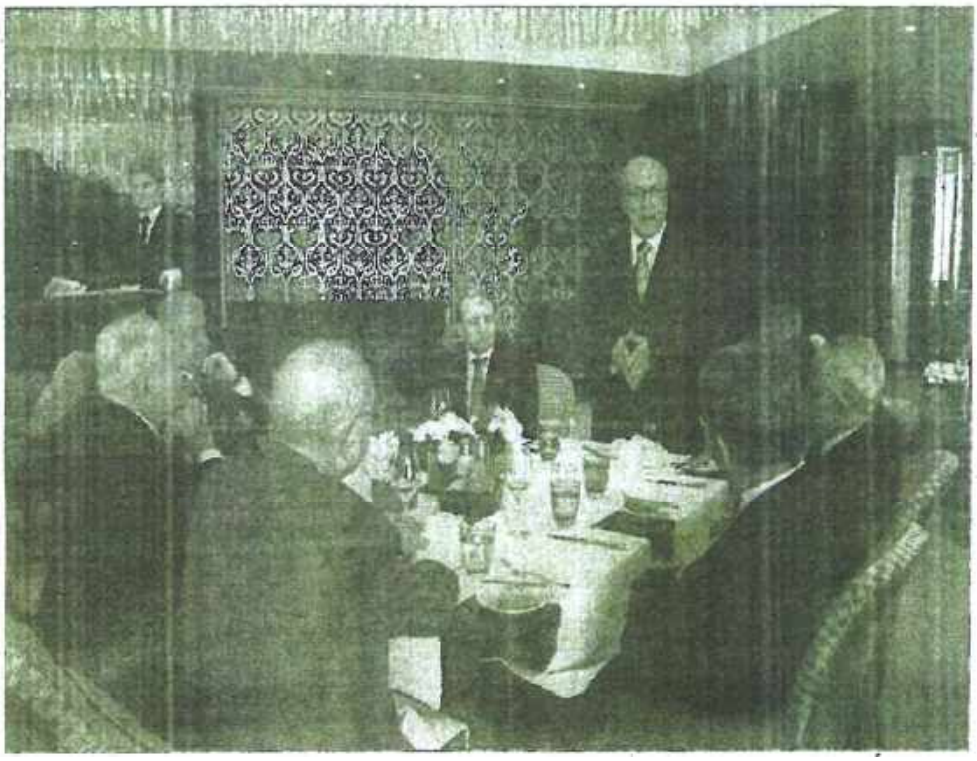

النهار

الثلاثاء ٢٢ شباط ٢٠١١

جمعية المصارف ردت على غسان سلامة

النظام المصرفي بألف خير ونموّه مطرد بكل المعايير

ردت جمعية مصارف لبنان على الوزير السابق غسان سلامة الذي حذر من ثلاثة اخطار يواجهها لبنان ومنها انهيار القطاع المصرفي، كما وردت الى "النهار" اتصالات عدة اعتبر اصحابها انه كلام "سياسي" ولا مقومات اقتصادية او مالية حقيقية له. وجاء في الرد:

ورد في المقابلة التي اجرتها جريدة "النهار" (عدد 2011/2/21) مع معالي الوزير السابق الدكتور غسان سلامة الذي نكن له كل تقدير واحترام ما حرفيته "ان هاجسنا الاول في لبنان ان نخفف حدة انقسامنا على الاقل على المدى القريب لنواجه ثلاثة اخطار: عدوان اسرائيلي جديد، انهيار النظام المصرفي والمالي، وانتقال خلافنا الى حرب اهلية".

واذا كان ليس من اختصاصنا كجمعية مصارف التعليق على آراء محض تحليلية في تطورات مرتقبة على صعيد السياسة المحلية والدولية، مكتفين بمشاطرة الدكتور سلامة الامل بأن يعي اللبنانيون مسؤولياتهم ويوحدوا صفوفهم للحؤول دون تعرض وطنهم لاي عدوان اسرائيلي جديد او لأي حرب اهلية، الا انه لا يسعنا غير استغراب ذكر انهيار النظام المصرفي والمالي في عداد الاخطار التي تتهدد برأيه لبنان، خصوصا وان القطاع المصرفي اللبناني اظهر في السنوات القليلة الماضية مناعة قل نظيرها في مواجهة ازمات داخلية وخارجية جسيمة، كما تضمنته تقارير صندوق النقد الدولي تكراراً في الاعوام الاخيرة. ويعزى ذلك بوجه خاص الى مستوى الاداء المهني السليم واعتماد معايير الصناعة المصرفية العالمية وثقة اللبنانيين المقيمين والمغتربين. ثم ان هذا النظام واجه على مر العقود الخمسة الماضية، وتحديدا منذ ازمة "انترا"، ظروفا بالغة الصعوبة استطاع تجاوزها بكل كفاية وخرج منها بمزيد من الصلابة.

لذا، يهمنا طمأنة الرأي العام الى ان نظامنا المصرفي والمالي بألف خير، ويشهد نموا مطردا بكل المعايير، وان القيمين عليه لن يتوانوا عن معالجة اية مشكلة قد تطرأ داخل هذا النظام فلا تنال من سمعته ومكانته".

الشرق
الثلاثاء ٨ آذار ٢٠١١ – العدد ١٨٥٤٨

طربيه: لا مصارف أخرى على اللائحة الاميركية وهناك رضى دولي على قطاعنا المصرفي

أكد رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه أن المعلومات التي تتحدث عن وجود ثلاثة مصارف على اللائحة الأميركية، هي «ترويج رخيص لقضية غير موجودة». ولفت في مداخلة تلفزيونية الى أن «النظام المصرفي اللبناني مجهز بأفضل الانظمة المعلوماتية وأفضل إمكانات الرقابة، وبالتالي من أصل ٦٤ مصرفا حدثت الحادثة مع مصرف واحد».

وأكد المعلومات التي تنفي وجود أي مصرف آخر على اللائحة الاميركية، مشددا على أن «القطاع المصرفي اللبناني سليم ومعافى ويتعاطى بشكل جيد، وهناك رضى دولي عليه».

من جهة أخرى شارك طربيه في القمة المصرفية الفرنكوفونية للعام 2011 التي انعقدت في باريس والقى كلمة اعتبر فيها: «إن إنشاء تجمع فرنكوفوني مستقبلي سيشكل بالتأكيد ركيزة اساسية لتبادل الخبرات وإقامة الشراكات». وذكر بدور لبنان «البلد العربي والفرنكوفوني الصغير، الذي يفوق حجم اقتصاده مساحة أراضيه وغنى موارده الطبيعية»، لافتا إلى انه «يقع في منطقة نشأت فيها

جوزيف طربيه

الديانات الموحدة الثلاث، منطقة تشكل حاليا أهم خزان لإحتياط النفط العالمي، حيث تنالت الصدمات الجيوسياسية والجيوستراتيجية منذ القدم ولا زالت.

وأوضح ان «الدور الدولي الجديد الذي على المصارف الفرنكوفونية أن تضطلع به دور يحتاج إلى إعادة صياغة، وإننا على ثقة بأن إنشاء إتحاد مصرفي للدول الفرنكوفونية، تكون الغاية منه العمل على الصعيد الدولي مع مختلف المؤسسات والكيانات المالية التي تعالج مسائل تعنى مباشرة بالعالم المصرفي وبمستقبله، سيحقق نجاحا باهرا ويوفر الإمكانات للمصارف الفرنكوفونية الطموحة الراغبة بأن تحظى بتمثيل ملائم في مختلف المحافل الدولية، وحرصا على الشفافية وتبادل المعلومات، قد يكون من الضروري تفعيل مشاركة اللاعبين الفرنكوفونيين في المداولات، أو على الاقل، في صياغة القرارات المهمة المالية والنقدية والإقتصادية الصادرة عن مؤسسات دولية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وعلى الصعيد نفسه، نأمل زيادة التعاون بين مختلف المؤسسات الرقابية الدولية، نذكر منها لجنة بازل للإشراف على المصارف، من أجل وضع استراتيجيات مرنة تتماشى مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للمجتمعات الفرنكوفونية».

واعتبر طربيه أن «على الاتحاد المصرفي للدول الفرنكوفونية المنشود، أن يضطلع أمام غيره من المؤسسات الدولية والإقليمية، بدور المدافع عن تحسين التعاون الدولي وترسيخ الوحدة بين الشعوب، وتفعيل دور المؤسسات في مواجهة أحداث قد تؤثر في مستقبل العالم والإنسانية»، داعيا إلى ان «تفسّر رسالتنا هذه كدعوة إلى المصارف والمؤسسات المالية المشاركة في القمة المصرفية، لحثها على تعبئة جهودها وترجمة هذه الفكرة على أرض الواقع لتعزيز التعاون مستقبلا».

الأنوار
يومية سياسية عربية
الجمعة ١٨ شباط ٢٠١١

طربيه وقع إتفاقية تعاون

مصرفي مع الأردن

طربيه مصافحاً عوض في حضور صادر وقندح

تم في مقر جمعية مصارف لبنان التوقيع على اتفاقية تعاون بين الجمعية ممثلة برئيسها الدكتور جوزيف طربيه وجمعية البنوك في الأردن ممثلة برئيسها مروان عوض في حضور أمين عام جمعية مصارف لبنان د. مكرم صادر وأمين عام جمعية البنوك في الأردن د. عدلي قندح.

وتهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون المصرفي بين لبنان والأردن بما يخدم اقتصاد البلدين وبناء إطار للتعاون المهني بين الجمعيتين.

مجالات التعاون تعنى هذه الاتفاقية مباشرة بـ:

استكشاف مجالات جديدة وتطوير أساليب مناسبة للتقارب الاقتصادي والتعاون المالي بين الفريقين.

إضافة إلى تنظيم اجتماعات أو فرق عمل من الخبراء لتحديد مبادرات ملموسة للتعاون في المجالات المذكورة أعلاه.

إلى جانب التعاون بين الفريقين لتسهيل عملية الدخول الاقتصادي والمالي من قبل الأطراف ذات العلاقة في الأردن ولبنان إلى أسواق الدول المجاورة، وضمن الحد الذي تسمح به القوانين والتشريعات المعمول بها في كلا البلدين.

وتنظيم نشاطات وفعاليات مصرفية مكشتركة.

وتبادل الزيارات على مستوى مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية.

كذلك على صعيد تبادل المعلومات والبيانات الاحصائية حول الاقتصاد الكلي للفريقين بصورة عامة، وحول البنوك لكلا الفريقين بصورة خاصة في الحد الذي تسمح به القوانين في كل من البلدين.

كما يمكن لكل فريق تزويد الفريق الآخر بناء على طلبه بمعلومات غير سرية متاحة لديه بشأن القضايا ذات الصلة بموضوع هذا الاتفاق شريطة أن لا يشكل ذلك مخالفة للقوانين أو مساساً بالأسرار الخاصة بأي طرف ثالث.

وعلى كل فريق أن يبذل قصارى جهده لتقديم مثل هذه المعلومات بناء على طلب الفريق الآخر لكن على شرط عدم الافصاح لطرف ثالث من دون موافقة الفريق الآخر الخطية على مثل هذا الافصاح.

وتبادل الاصدارات والمنشورات والكتيبات والدراسات كافة التي تصدر عن الفريقين.

النهار

الجمعة ١١ شباط ٢٠١١

طربيه: المصارف تملك القدرة الكافية لتطبيقه

افتتاح منتدى "بازل 3 - المقررات الرقابية"

رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه متوسطا المدير العام لوزارة المال آلان

لفت رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه الى ان إصلاحات بازل 3 اكدت تعزيز مسألة السيولة+لحماية المصارف لجبه الأزمات المالية في المستقبل. واشار الى ان الإصلاحات فرضت تنظيم مركزية سوق المشتقات والاستثمارات العالمية المخاطر، ومراقبة عمل وكالات التصنيف الائتماني، ووضع قوانين وتشريعات في المصارف المتعلقة بمنح مكافآت وحوافز للعاملين والمديرين التنفيذيين".

واكد ان القطاع المصرفي الذي يضم حاليا نحو 430 مؤسسة مصرفية، "يمتلك إمكانات مالية ضخمة وبنية تقنية ورأس مال بشريا. وتشير التقديرات الأولية الى ان المصارف العربية تدير نحو 3 تريليون، من الموجودات، وتستند الى قاعدة ودائع تزيد عن 1,5 تريليون دولار، وتعمل وفق قاعدة رأسمالية تفوق 300 مليار دولار، كذلك مولت القطاعين العام والخاص خلال 2010، بنحو 1,1 تريليون دولار".

تحدث طربيه خلال افتتاح اعمال المنتدى السنوي لـ"بازل 3 - المقررات الرقابية الشاملة"، الذي ينظمه "اتحاد المصارف العربية"، في فندق "بريستول"، وشارك فيه المدير العام لوزارة المال آلان بيفاني ممثلا الوزيرة ريا الحسن، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف اسامة مكداشي ومصرفيون وممتمون.

وبعدما أشار الى ان معظم المصارف العربية "تحتفظ حاليا بنسب رسملة ممتازة تمكنها على نحو فوري من تلبية متطلبات الرسملة وكفاية رأس المال الجديدة التي أصدرتها لجنة بازل3، شدد على الدور الرقابي للسلطات النقدية في لبنان، "الذي حال دون انطلاق المصارف الى مستنقع المشتقات المالية المعقدة أو سندات الرهن العقاري، وتاليا تجنبها الدخول في مضاربات ولعبة المشتقات والأدوات المالية الخارجية"، مشيرا الى ان المصارف اللبنانية "باتت في مواجهة معايير جديدة وإصلاحات قد لا يكون لها التأثير الكبير عليها، كونها اكتشفت أسرارها وطبقتها قبل صدورها. وهي تعمل راهنا على تعزيز رساميلها واحتياطاتها وحجم موجودات، ولديها القدرة الكافية والإمكانات الجيدة لتطبيق بازل 3".

واوضح مكداشي "ان المقررات الرقابية الشاملة لـ"بازل 3" ليست بالموضوع الذي يهم دائرة متخصصة فحسب، بل هي في صلب العمل المصرفي والتخطيط الواجب على الادارات المصرفية ان تلم به إلماما كافيا، كي يصبح جزءا اساسيا من استراتيجية المصارف"، مشيرا الى انه "في استطاعة القطاع المصرفي اللبناني ككل، تطبيق معايير "بازل 3" بسهولة، علما انها ستنفذ على مراحل منها في 2015، والبقية حتى 2019، لكن هدف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف التسريع قدر الامكان في تطبيق هذه المعايير.

وقال بيفاني ان "واقعة عدم تغيير تثقيل المخاطر من ضمن "بازل 3" ستجعل المصارف تحمل المزيد من الاموال الخاصة في مقابل موجوداتها المعرضة للمخاطر اكثر من اي وقت مضى".

الأحد ٦ أيلول ٢٠١١

أسماء اقتصادية للحكومة الجديدة

يطرح اكثر من اسم لرئيس هيئة اقتصادية لدخول الحكومة الجديدة وبين ابرز الاسماء المطروحة وزير الدولة في الحكومة المستقيلة عدنان القصار، رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه، رئيس المجلس الاقتصادي الاجتماعي روجيه نسناس وغيرهم.

إتحاد المصارف العربية

كانون الثاني / يناير ٢٠١١

الدكتور جوزف طربيه: الأزمة كانت متوقعة ... والليرة لن تهتزّ

أكد الدكتور جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، أجرته جريدة (الحياة): أن «لا تأثيرات سريعة ومباشرة» للأزمة السياسية في لبنان. ولم يلحظ «تغييراً في حركة الودائع من الداخل والخارج، كما أن الضغط على الليرة اقتصر على أول أيام الاستقالة وكانت التحويلات محدودة جداً». وشدد على أن «ثقة المودعين في لبنان والخارج كبيرة».

وإذ شدد طربيه على تفعيل وزيادة وتيرة نشاطات الاتحاد العربية والدولية، منوّهاً بالدور الذي يتولاه رئيس الاتحاد عدنان أحمد يوسف والأمين العام وسام حسن فتوح، أوضح أثناء لقائه الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسنام حسن فتوح ومدراء الإدارات المختصة في الاتحاد، أن الأزمة الحكومية «كانت منتظرة»، لافتاً إلى أن القضية «وصلت إلى مرحلة مفصلية مع صدور القرار الظني وتشعباته». وإذ لم ينفِ تأثير عدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد، الذي «يدفع إلى ترقّب المستثمرين»، رأى أن ذلك «لا يعني توقف الاستثمارات قيد التنفيذ، أو تباطؤ الاقتصاد لأنه يعمل بقوة».

واعتبر أن «المستثمرين الذين يعرفون لبنان، يدركون أنهم يتعاطون مع بلد يتمتع بقوة ومناعة، على رغم عدم استقرار الحياة السياسية التي يشهدها لبنان منذ سنوات طويلة».

وأشار إلى أن لبنان «يبقى الملاذ المفضل للمستثمرين المحلّيين والأجانب والوجهة السياحيّة الأكثر إقبالاً في المنطقة، إذ نجح الموسم السياحي العام الماضي، بعكس الإشاعات عن تراجعه بسبب التوّترات السياسيّة». لكنه لم يستبعد «بروز تأثيرات الأزمة على قطاع السياحة

د. جوزف طربيه، رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب

لأنه حساس».

وعن انعكاس الأزمة على الوضع النقدي والقطاع المصرفي، أكد أن «الطبقة السياسية على تنوّع تياراتها متفقة على أنه القطاع الاستراتيجي الأول، ويجب عدم مسّه أو التعرض له والتدخل فيه»، مؤكداً «حياد القطاع وأهله عن السياسة»، لذلك توجد «ثقة كبيرة من المودعين في لبنان وخارجه، كما يتمتع بحماية ذاتية أيضاً يحززها الأطراف السياسيون».

وأشار طربيه إلى أن احتياطات مصرف لبنان «هي الأعلى في تاريخه، وتبلغ 31 بليون دولار، يُضاف إليها الذهب الذي يوازي حجمه 14 بليون دولار، فضلاً عن الاحتياطات المصرفية لدى المراسلين في الخارج والبالغة 15 بليون دولار، تشكّل حماية للليرة». وجزم أن «لا إمكان لتعرّضها لأي اهتزاز، كما أن معدل الفائدة ثابت الآن».

وقوّم التطورات المالية والمصرفية، لافتاً إلى «تحسّن المالية»، والمؤشر الأبرز «يتمثل في معدل الدين العام الإجمالي نسبةً إلى الناتج المحلي، الذي تجمع التوّقعات على انخفاضه إلى 140 في المئة العام الماضي في مقابل 148 في المئة عام 2009».

وأكد د. طربيه أن القطاع المصرفيّ «كان ولا يزال المموّل الرئيس للدولة منذ الحرب، ومع اقتراح الحكومة مفهوم الشراكة بين القطاعين العامّ والخاصّ، أبدت المصارف استعدادها لتكون الملاذ الأوّل لتمويل احتياجات الدولة من خلال تمويل الشركات التي سيفوّضها القطاع العام لتنفيذ مشاريع الشراكة وإدارتها». إلاّ أنّ المصارف «لم تضع مشاريع التمويل ضمن أولويّاتها، لارتباطها الوثيق بالتوافق السياسي وارتباط نجاح تطبيقها بجوّ من الاستقرار السياسي». لذلك «لن يكون لعدم إقرار الموازنة وبالتالي تأجيل بتّ هذه المشاريع أي أثر مباشر على المصارف وربحيّتها » ، لافتاً إلى أن المعضلة الكبرى التي يمكن أن تواجه المصارف في مشاريع مماثلة كما ورد في ملاحظات عدد من المسؤولين والمصرفيين «تكمن في إمكانيّة كلّ مشروع توليد تدفّقات نقديّة كافية لتسديد القرض الممنوح من المصرف حسب الجدول المتّفق عليه، إضافة إلى عدم التوافق بين موارد التمويل القصيرة الأجل وهي بجزء كبير منها ودائع الزبائن والقروض الممنوحة بهدف تمويل مشاريع الشراكة، وهي طويلة الأجل بمعظمها بحيث يمكن أن تتخطّى 10 سنوات».

وعن تفاعل القطاع مع معايير «بازل– 3»، أعلن أن المصارف «تتحضّر لتطبيق هذه المعايير في شكل معتدل وتدريجي وبالتنسيق مع السلطات المعنية». وأكد «قدرته على التقيّد بها، لأنه برهن عن التزامه القواعد الدوليّة». لافتاً إلى أن «نسبة الملاءة لديه تتخطى ويفارق كبير الحدّ الأدنى من نسبة الملاءة المفروضة عالمياً بحسب مقرّرات لجنة «بازل – 2».

الأنوار
يومية سياسية عربية
الاربعاء ١٩ كانون الثاني ٢٠١١

طربيه خلال مأدبة غداء تكريما المحسن:

للإسراع في تشكيل الحكومة تجنباً لأزمة حكم

طربيه يلقي كلمته في حضور الحسن و سلامة

طالب رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه بضرورة الإسراع في تشكيل حكومة جديدة لكي لا تدخل البلاد، في أزمة حكم مديدة، مكرّرا التأكيد على أن <المطلوب في بلد يعاني من انعدام الاستقرار السياسي، سواء في الداخل أو في محيطه الإقليمي، الحرص على استمرارية إستقرار الحوافز الضريبية الرامية الى جذب الودائع والإستثمارات الى لبنان>.

كلام طربيه جاء خلال مأدبة غداء أقامها مجلس إدارة جمعية المصارف تكريما لوزيرة المال في حكومة تصريف الأعمال ريّا الحسن في مطعم EAU DE VIE في فندق <فينيسيا إنتركونتيننتال>، حيث ألقى طربيه كلمة اكد فيها: <ان مجلس إدارة جمعية المصارف اشاء اقامة هذا الغداء لكي يعبّر لك عن أصدق مشاعر الشكر والتقدير للجهود الكبيرة التي بذلتها أثناء توليك مهام وزارة المال بكل جدية وجدارة، خصوصاً أن الوزارة أنجزت في عهدك إعداد موازنتي 2010 و 2011 والتهيئة لمعالجة واقعية لمشكلة قطع الحسابات عن عدد من السنوات السابقة، والناجمة عن ظروف سياسية وأمنية غير طبيعية. كما أن في رصيدك كوزيرة للمال متابعة تطوير وتحسين أداء عدد من الدوائر والمصالح التابعة للوزارة، كمصلحة الضريبة على القيمة المضافة والشؤون العقارية ودوائر المساحة وغيرها، إضافة الى مواصلة إصدار سلسلة الحسابات الوطنية التي لا يمكن الاستغناء عنها في كل تخطيط إنمائي علمي ومدروس>.

وقال نكرّر التأكيد على أن المطلوب في بلد يعاني من انعدام الاستقرار السياسي، سواء في الداخل أو في محيطه الإقليمي، الحرص على استمرارية إستقرار الحوافز الضريبية الرامية الى جذب الودائع والإستثمارات الى لبنان، والتي تشكل مرتكزات للنمو الإقتصادي، لذا كنا نأمل، من جهة، عدم المساس بأنظمة ضريبية أساسية كنظام الـ <هولدنغ> والـ <أوف شور>، وعدم إدخال ضريبة الـ 1% على الإيرادات الناتجة عن تفرّغ الأشخاص الطبيعيين عن الأصول غير المرتبطة بأعمالهم. ثم أننا ما زلنا نأمل من معاليك إجراء مراجعة في العمق على مشروع ضريبة الدخل الجديد، وخصوصاً لجهة الحفاظ على مبدأ إقليمية الضريبة الذي هو من الأهمية بمكان بالنسبة الى مجمل النظام الضريبي في بلد صغير الحجم كلبنان، حيث يأتي جزء كبير من مداخيل وثروات أبنائه من الخارج، وله مصلحة أكيدة في استقطابها.

و ختم قائلا: <أياً يكن الاختلاف في بعض وجهات النظر، فهذا لا يقلّل مطلقاً من التقدير والاحترام الكبيرين اللذين يكنّهما لشخصك الكريم أعضاء الأسرة المصرفية اللبنانية ومجلس إدارة جمعيتنا التي ترحب بك اليوم ضيفة عزيزة، شاكرين لك تلبية دعوتنا الى هذه المأدبة المتواضعة، متمنّين لك دوام العطاء والتوفيق، في أي موقع كنت، في القطاعين العام والخاص>.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الاحد ١٧ كانون الثاني ٢٠١١

«احتياط مصرف لبنان بخير لا يمكن ان يجف»

طربيه لـ «الديار»: الاقتصاد اللبناني عصيّ على الأزمات والتوترات

رولا ابراهيم

اثارت التطورات السياسية المتسارعة، لا سيما اسقاط المعارضة للحكومة، خوفا في أسواق المال وهلعا لدى المستثمرين الذين بدأوا يعيدون حساباتهم مع دخول لبنان في أزمة سياسية مجهولة الامد، ومع توقعات الاقتصاديين انقسم بأن عدم ايجاد مخارج حلول لما يجري وغياب الاستقرار سينعكس سلبا وجمودا على الحركة الاقتصادية والواقع الاقتصادي من كل الجوانب سواء على الصعيد الاستثماري او السياحي وكذلك المعيشي.

ومجددا، عاد الاقتصاد اللبناني اسيرا للتعطيل السياسي وسقط ضحية التجاذبات والاختلافات بين فريقي السلطة، فتذبذبت اسواق المال وعُلقت الاستثمارات ريثما تتضح الصورة السياسية في البلد.

وكانت الأزمة الحكومية المستجدة قد أثرت سلباً، منذ اللحظات الاولى لشيوع نبأ الاستقالة، على السوق المالية وسوق الاسهم في بورصة بيروت، كما سُجّل زيادة الطلب على الدولار الاميركي ما استدعى تدخل مصرف لبنان بائعا الدولار (١٥١٤ الليرة) بكميات تخطت ١٠٠ مليون دولار يوميا وبما يفوق الـ٣٠٠ مليون دولار خلال الأيام الاخيرة للمحافظة على استقرار السوق.

لا خوف على الليرة

رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه فسّر زيادة الطلب على الدولار بالامر الطبيعي، اذ انه «ومن المنطقي ان يتخوف جمهور من الناس غير الضالعين بالامور النقدية من الأزمة السياسية المستجدة ويتهافتوا على العملات الاجنبية، الا ان هذا الامر محدود في الكمية والزمان. فبالاجمال الوضع قوي جدا ولا إمكانية لدخول مودعين بالليرة الى الدولار لان اللاعبين الكبار يعرفون جيدا اصول اللعبة وأن الفائدة على الليرة ستبقى مرتفعة وثابتة مهما طالت الازمة».

وطمأن طربيه الى ان «لا خوف على الليرة اللبنانية لان الوضع المصرفي واحتياطات المصرف المركزي كبيرة جدا بالعملات الاجنبية والذهب وأن اي توتر لا يمكن ان يهزها، فالسيولة الموجودة بالليرة بمثابة بحر لا يمكن ان يجفه».

وأربف طربيه ان «القطاع المصرفي تمكن من الخروج من الازمة المالية العالمية التي ادت الى إفلاس للمصارف الاميركية الكبرى من دون ان يتأثر، وبالتالي هذه المرحلة الوقتية لن تؤثر عليه ايضا، فلبنان استطاع دائما ان يفصل في زمن التوترات بين الوضع السياسي والوضع الاقتصادي. وعلى الرغم من ان استقالة الحكومة كانت بمثابة حدث سياسي كبير نتيجة الاسباب التي كانت وراء الاستقالة، الا ان الاقتصاد اللبناني لا يمكن ان يموت او ينهار فهو عصيّ على جميع الازمات والتوترات».

وتمنى طربيه ان يكون الشلل الحاصل حدثا موقتا وانعكاساته محدودة علماً ان لبنان مرّ بظروف اقسى من استقالة الحكومة وبقي اقتصاده ثابتا بسبب مقوماته التي تتمثل برجال اعمال لبنانيين اقوياء وبسبب تشعبات الاقتصاد اللبناني والعمل المصرفي في الخارج.

وختم: «فالاسف الوضع الحالي يؤدي الى اضاعة فرص كبيرة نظرا لعدم الاستقرار الذي يبعد المستثمرين ولو موقتا، وأملنا في ان تنحسر الازمة في وقت محدود».

الاستثمارات الأكثر تضررا

من جهته رأى الخبير الاقتصادي نقولا صبيح ان «التوتر السياسي يؤثر مباشرة على حركة الاستثمار والاستهلاك خصوصاً في الشهرين الاولين للازمة (إذا طالت)، وفي حال عدم حصول اي توتر امني ستعود حركة الاستهلاك طبيعية كما حصل عامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦».

اما القطاع الاكثر تضررا، بحسب صبيح، فهو قطاع الاستثمارات ما عدا الاستثمارات في القطاع العقاري، اذ اثبتت التجارب انها لا تتاثر سلبا مهما كانت نوع الاشكالات في البلد بل ان مسارها تصاعدي دائما.

ويشارك صبيح طربيه الرؤية حول استقرار سعر الليرة نظرا لاحتياطات مصرف لبنان الكافية وعدم وجود نية لدى المودعين بالاقبال على الدولار بشكل كبير، اذ انهم ينعمون بالطمأنينة فيما خص استقرار سعر الليرة.

اما على الصعيد المصرفي، فيرى صبيح ان وتيرة الودائع في المصارف ستنخفض حتما الله في الوقت الحالي بسبب التخوف من مشاكل امنية، ما سيبطئ نمو الودائع.

وحول الاسهم المتداولة في بورصة بيروت، أكد انها عرضة للتاثر اكثر من غيرها، «كما رأينا ما حصل امس، لانها مرتبطة بالوضع السياسي اذ ترتفع مع اولى علامات الانفراج وتنخفض بشكل مباشر وقوي مع ظهور اي توترات. الا ان هذ الانخفاض في اسعار الاسهم سيستفيد منه البعض عبر شرا اسهم سوليدير واسهم المصارف بسعر منخفض الآن وبيعها لاحقا عندما يعود السوق الى طبيعته، علما ان اسعار الاسه حاليا وكما كانت في الاسبوع الماضي دون قيمتها الفعلية والحقيقية. اما البعض الآخر فسيتاثر حكما بالوضع المتأز، وبفضل الحفاظ على السيولة بين يديه والابتعاد عن حرك البورصة المتقلبة».

النهار

السبت ١٥ كانون الثاني ٢٠١١- العدد ٢٤٠٩٦

الأزمات... عادة لبنانية سيئة ؟

الخوف ليس على الذقد بل على البلد. أصاب رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه في تعليقه رداً على مخاوف أثيرت مع "إسقاط حكومة الوفاق الوطني" بضربة لم يأمل في أن تكون قاضية. وهو استند في تصلبه الى عناد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في الدفاع عن الليرة واستقرارها. فالوسائل متاحة بوفرة، والهندسات جاهزة أو قيد التحضير، إذ لكل أزمة مقاساتها الخاصة... وما أكثرها وتعددها في لبنان.

فور نعي الوفاق بين أهل الحكومة، دارت الرؤوس نحو المال لارتباطه بلقمة العيش. هو الكنز الثمين في أوقات الأزمات. هكذا يقال. أوليس القلق في مكانه؟ قد يجوز مع طاقم سياسي تحوّلت مهمته إلى تصدير الأزمات. في الداخل، هيكل حكومي فارغ المضمون ويدور حول انقساماته، اتهامات بفساد وإفساد، ومحاسبة بدون أصول أو عقاب. وفي الخارج، تواصل وتناغم الى حد الارتهان رغم شعارات السيادة والاستقلال والقرار الحر.

الجميع يتظاهرون بالحرص على المصير الاقتصادي والنقدي في ظاهرة لا سابق لها، لا في جوار ذات صلة أو في بعيد مراقب. والحلقة الأضعف: مال الناس ومعيشتهم وحياتهم. فهل ثمة مصادفة أن يسأل فجأة ويهتمّ قلقاً، من نكل بالحقوق وأضاعها بين "حانا ومانا"؟ ويُنبّه "الساهرون" من المسّ بها حفاظاً عليها !

لا خوف على أحوال النقد. فالمستثمرون والمتعاملون حضروا المسرحية وباتوا يعرفون الخواتيم. أداروا ظهورهم. لن يكترثوا الا في ما يعني شؤونهم وأعمالهم. هم الذين حذّروا وطالبوا بالتفاتة وان خجولة نحو مصالحهم. قالوا على مدى أعوام "نحن هنا، فارحمونا"، ولم يسمعوا سوى صدى. لكنهم بقوا وحدهم في الساح حين انسحب الجميع، لأنهم لم يفقدوا ثقتهم بالبلاد. وسيبقون طالما سيلجأ المستثمرون الأجانب الى "الحذر" حتى حين انقشاع الرؤية الداخلية.

ليس هؤلاء وحدهم من يقيس الازمات. فالمجتمع المالي في الخارج بات بما يختلطه من مشاعر، من أهل البيت. تقارير مصارف الاستثمار ووكالات التصنيف علقت على تطوّر المسار: اقتصاد لبنان أثبت مناعته في جبه التحديات. والأزمات في لبنان باتت أمراً شائعاً ودخلت في قاموس "العادات اللبنانية التقليدية". هكذا قالوا مبررين الاتجاهات المتحوّلة نحو الانحراف من الايجابية الى حافة السلبية. وهم يدركون ايضاً بأن الشمل سيلتئم مجدداً، وبسحر ساحر...

لم تفاجئ الاستقالة أحداً في لبنان. فالحكومة مشلولة منذ أشهر عن الاجتماع، ومشلولة منذ أعوام عن معالجة مشكلات المجتمع. لذا، الكل يقدّر الموقف ويبرّر الاتجاهات. لكن، هل تكفي التطمينات لتبدد الشكوك وعلامات الاستفهام؟ وأي دور للثقة المغفلة في وسط الغبار السياسي؟

مصرف لبنان، يقول الحاكم سلامة، سيكون موجوداً لتأمين السيولة بالليرة والعملات الأجنبية من دون أي مشكلة. فاحتياطه الأجنبي فاق الـ 31 مليار دولار، يضاف اليه 15 ملياراً قيمة الذهب، و15 ملياراً ايداعات المصارف اللبنانية في مصارف خارجية، عدا عن الـ 127 ملياراً التي ترفع حجم القطاع المصرفي الى ما بفوق 3,5 مرات حجم الناتج المحلي الاجمالي. وفي تقديرات النمو 7% علامة لمستوى المناعة في جبه التحديات.

لا داعي للخوف، فالأزمات الحكومية ليست بدعة محلية. لكن تحوّلها "عادة سيئة" في لبنان، يستوجب التبصّر في خلفية المشهد لقراءة ما هو آتٍ. ولا شك في أنه لن يكون أعظم.

فيوليت البلعة

النهار

السبت ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ - العدد ٢٤٠٩٦

طربيه: الاستقرار السياسي تفادياً لخفض التصنيف السيادي

أكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ان "السلطات النقدية ستكون جاهزة لاحتواء أي تطورات قد تستجد". وطمأن إلى الوضع النقدي في البلاد رغم المستجدات السياسية الطارئة، معتبرا أن "ثمة حاجة إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي يشكل معضلة استراتيجية للقطاع المصرفي والاقتصاد على السواء، تفادياً لخفض تصنيف البلد السيادي وتراجع ثقة المستثمرين، وإمكان عودة ارتفاع معدلات الفائدة". ورأى أنه في حال طال أمد التشنج السياسي وتدهورت الأوضاع، "فسيكون ثمة تأثير سلبي على الاقتصاد"، متوقعا "أن يدخل عدد من القطاعات في حال الجمود".

ولفت إلى أن "النشاط المصرفي سجل نموا جيداً عام 2010، اذ ارتفع إجمالي موجودات/ مطلوبات المصارف التجارية العاملة نحو 11% في الأشهر الـ11 الأولى، لتبلغ نحو 128 مليار دولار في نهاية تشرين الثاني 2010. وتُعتبر نسبة الزيادة جيدة رغم أنها جاءت أقل مما كانت عليه في الفترة عينها من عام 2009 الذي كان استثنائياً على صعيد التدفقات المالية من الخارج التي بلغت 20,5%".

وذكر بأنّ الودائع تشكل المورد الرئيسي للقطاع المصرفي، إذ بلغت قيمة الودائع الإجمالية في المصارف التجارية العاملة ما يوازي 106 مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني 2010، مسجّلة نموا نسبته نحو 10 % في الأشهر الـ11 الأولى من 2010، مشيراً إلى أن "ما تحقق في هذا العام كان جيداً مقارنة بنتائج دول المنطقة، وكان لبنان من أبرز الدول المستقطبة للودائع". ولفت الى أن "القطاع المصرفي تجاوز أزمات عدة في الاعوام الأخيرة وبرهن عن صلابة ومتانة، اذ تمتّع بمؤشرات مالية سليمة بفضل السياسة المحافظة التي يتبعها"، موضحاً أن "عمل المصارف لم يعد يتأثر بما يجري في لبنان فحسب، بل بنشاطها في الخارج عبر توسّع شبكة انتشارها على نحو ملحوظ، اذ توزع 16 مصرفاً لبنانياً على 32 بلداً".

وقال القصار "ان حجم القطاع المصرفي يعد كبيراً قياساً بحجم الاقتصاد الوطني، إذ يشكل 3,4 مرات الناتج المحلي الإجمالي، لكن لا يمكن تسجيل معدلات نمو استثنائية في النشاط المصرفي عام 2011 إذا بقيت الأوضاع على ما هي عليه. أما في حال ساءت الأوضاع، فمن المرجّح أن تتراجع وتيرة نمو النشاط المصرفي". وأكد أن القطاع المصرفي استطاع بالتعاون الوثيق مع السلطات النقدية، تجاوز أزمات كبيرة في الاعوام السابقة.

السفير

السبت ١٥ كانون الثاني ٢٠١١ - العدد ١١٧٨٩

برغم طمأنته بتدخل السلطات النقدية لاحتواء المستجدات

طربيه: إطالة أمد التشنج يجمد القطاعات

رأى رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه أن «ثمة حاجة إلى الاستقرار السياسي والأمني، الذي يشكل معضلة استراتيجية للقطاع المصرفي والاقتصاد على السواء، تفادياً لخفض تصنيف البلد السيادي وتراجع ثقة المستثمرين، وإمكانية عودة ارتفاع معدلات الفائدة»، مؤكداً في الوقت نفسه لـ«المركزية» أن «السلطات النقدية ستكون جاهزة لاحتواء أي تطورات قد تستجد»، وذلك في ضوء المستجدات السياسية الطارئة.

إلا أن طربيه اعتبر أنه في حال طال أمد التشنج السياسي وتدهورت الأوضاع، «فسيكون هناك تأثير سلبي على الاقتصاد، حيث من المتوقع أن يدخل عدد من القطاعات في حال الجمود، ما ينعكس على نوعية التسليفات المصرفية وحركتها، من جهة، وعلى حركة التدفقات من الخارج، من جهة أخرى».

وفي قراءة للوضع المصرفي في لبنان، قيّم فيها تطورات القطاع خلال العام ٢٠١٠ مع توقعاته للعام الجاري، قال: «سجل النشاط المصرفي نمواً جيداً في العام ٢٠١٠، حيث ارتفع إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان بنحو ١١ في المئة في الأشهر الـ١١ الأولى، لتبلغ نحو ١٢٨ مليار دولار في نهاية تشرين الثاني. وتُعتبر نسبة الزيادة جيدة رغم أنها جاءت أقل مما كانت عليه في الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٩ الذي كان استثنائياً على صعيد التدفقات المالية من الخارج حيث بلغت ٥٠٠٢ في المئة».

وذكّر بأن الودائع تشكل المورد الرئيسي للقطاع المصرفي، إذ بلغت قيمة الودائع الإجمالية في المصارف التجارية العاملة ما يوازي ١٠٦ مليارات دولار في نهاية تشرين الثاني، مسجلة نمواً نسبته نحو ١٠ في المئة في الأشهر الـ١١ الأولى من العام ٢٠١٠، مشيراً إلى أن «ما تحقّق في العام ٢٠١٠ كان جيداً مقارنة بنتائج دول المنطقة، وكان لبنان من أبرز الدول المستقطبة للودائع».

ولافت في العام ٢٠١٠، بحسب طربيه، هو زيادة التسليفات للقطاع الخاص بنسبة ملحوظة بلغت ٢٣ في المئة في الأشهر الـ١١ من العام المذكور (وهي أعلى نسبة نمو في المنطقة)، حيث ارتفعت من ٢٨.٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠٠٩ إلى ٣٤.٩ ملياراً في نهاية تشرين الثاني ٢٠١٠. ورأى أن «هذه الزيادة ترتبط بتوافر السيولة لدى المصارف وتراجع معدلات الفائدة، وبحوافز مصرف لبنان والإعفاءات من الاحتياطي الإلزامي، وتشمل هذه الحوافز القروض الممنوحة للقطاعات الإنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة، وإلى السكن والتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة»، مؤكداً أن لهذه التسليفات أثراً إيجابياً على الاقتصاد «لأنها تساهم في تحريك عجلته وفي تحقيق معدلات النمو المرتقبة وخلق فرص عمل».

ولم يغفل طربيه الإشارة إلى «الارتفاع الطفيف في معدل دولرة الودائع الذي سجل في الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام ٢٠١٠، نتيجة التخوّف من عدم الاستقرار السياسي».

وفي حال استمرار هذا التشنج، قال: سيكون له من دون أي شك، انعكاس على معدلات النمو الاقتصادي ونشاط القطاع المصرفي.

وأوضح أن «عمل المصارف لم يعد يتأثر فقط بما يجري في لبنان، بل بنشاطها في الخارج عبر توسع شبكة انتشارها بشكل ملحوظ، حيث بات ١٦ مصرفاً لبنانياً يتواجد في ٣٢ بلداً».

وعن توقعاته للعام ٢٠١١، مصرفياً، نقدياً مالياً واقتصادياً، اعتبر أنه «من الصعب توقع ما ستكون عليه نتائج العام ٢٠١١ على الصعيد الاقتصادي والمالي، على اعتبار أن ذلك رهن إلى حدّ كبير، بالتطورات السياسية في البلاد، وهذا أمر أساسي للمرحلة المقبلة».

السفير

الجمعة ١٤ كانون الثاني ٢٠١١- العدد ١١٧٨٨

أزمة استقالة الحكومة تخيف الأسواق المالية وتضعف التحرك المطلبي

سلامة لـ«السفير»: مستمرون في الاستقرار النقدي.. ولا وجود للهلع

طربيه: الاحتياطات ٤٥ مليار دولار والخوف على البلد وليس على النقد

انعكست التطورات السياسية الأخيرة، وتحديداً بعد استقالة وزراء المعارضة وسقوط الحكومة سريعاً على الأوضاع الاقتصادية والمالية، التي شهدت حالاً غير مسبوق من الحذر والتخوف من امتداد الأزمة من سياسية الى أمنية.

أما على صعيد الأزمة المعيشية فإن استقالة الحكومة قطعت الطريق على التحرك العمالي المطلبي، بعدما باتت الحكومة لتصريف الأعمال بانتظار الحكومة الجديدة.

ففي سوق القطع شهدت الأسواق تزايداً في الطلب على الدولار، وعند الهامش الاعلى أي على سعر ١٥١٤ ليرة للدولار، مما اضطر مصرف لبنان الى التدخل بائعاً، ولو بكميات محدودة، قدرها البعض بأنها تخطت الـ ١٥ مليون دولار، بما يعني ان مصرف لبنان تدخل بحوالى ٥٠ مليون دولار خلال أسبوع تقريباً. هذا مع الاشارة الى ان الانعكاسات على القطاعات الاقتصادية وحركة الرساميل الوافدة ستكون اكبر من الفصل الاخير من السنة الماضية.

حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أكد لـ«السفير» أن الوضع السياسي هو الطاغي على الأسواق، وان الانقسامات تؤثر على نفسية الناس والمتعاملين، ومع ذلك لم يصل الحذر الى حالة هلع في الاسواق، وبالتالي لا خوف على الاوضاع المالية والنقدية. وقال إن الطلب على الدولار هو ردة فعل طبيعية مع كل تصعيد سياسي أو خلافات، متمنياً ان لا تطول هذه الازمة، مستبعداً الحديث عن توقعات النتائج للعام ٢٠١١.

وقال سلامة رداً على سؤال آخر: ان مصرف لبنان باق على نفس السياسة، بمعنى ان الليرة ستبقى مستقرة، وكذلك اسعار الفوائد على الليرة ستكون مستقرة، واننا سنكون موجودين لتأمين السيولة بالليرة والعملات الأجنبية من دون أية مشكلة.

ورداً على سؤال حول تأثير استفحال الازمة السياسية والانقسامات على الاوراق اللبنانية في الخارج وسندات اليوروبوند، أكد سلامة ان معظم الاوراق اللبنانية في الخارج محمولة من قبل المتعاملين الذين يعرفون طبيعة لبنان وأزماته السياسية في مختلف المحطات السابقة التي مررنا بها، وبالتالي فإن التأثير سيكون محدوداً على أسعار هذه الاوراق عامة. أضاف سلامة انه حتى التقارير الصادرة من المؤسسات المالية العالمية اشارت الى حراجة الموقف في لبنان، الا أنها اكدت ان المسؤولين في لبنان عن السياسات يعرفون كيف يتعاملون مع هذه الظروف الحرجة ولديهم تجارب في هذا الامر.

رئيس جمعية المصارف

من جهته، اعتبر رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه لـ«السفير» ان تأثيرات الوضع السياسي القائم سيئة على الاقتصاد ككل ومعرقلة للنمو، الا أنها ستكون محدودة على القطاع المالي والمصرفي، على اعتبار ان السوق المالية والمصرفية وكذلك سوق القطع ما زالت بحالة ثبات منذ ١٩ سنة وهي تملك الامكانات والقوة لمواجهة أية تطورات وخلافات سياسية.

وأضاف رداً على سؤال آخر ان القطاع المصرفي يملك احتياطات كبيرة من العملات بما في ذلك مصرف لبنان، مشيراً الى أن احتياطيات مصرف لبنان تقدر بحوالى ٣٠ مليار دولار إضافة الى حوالى ١٥ مليار دولار لدى المصارف مودعة في مصارف خارجية. وهذا يعني ان الوضع النقدي متين ومتماسك جداً، وبالتالي لا خوف على الاستقرار النقدي. وقال: ما نخاف عليه هو البلد وليس على الاستقرار النقدي نتيجة الظروف السياسية القائمة. أما عن استقالة الحكومة وأثرها على الوضع العام فقال طربيه: بالنسبة للحكومة فهي كانت معطلة منذ اشهر وكانت شبه مشلولة وما الحاصل اليوم سوى نتيجة لشللها السابق، بمعنى ان البلاد كانت تنتظر حدثاً معيناً فحصل، ولكن تأثيراته ستكون محدودة ومؤقتة على الوضع النقدي. في المحصلة اننا نضيع الفرص على صعيد تحسين اقتصادياتنا والإفادة من السيولة والظروف المؤاتية لاستعادة دورنا في المنطقة.

غصن: «التحرك ماشي»

أكد رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن لـ«السفير» ان التحرك المقرر من قبله، سيستمر، ولن يلغى او يعلق، وهو بهدف الضغط على وزراء حكومة تصريف الأعمال، لاتخاذ القرارات المناسبة لرفع الغبن عن المواطن، إذ ان موضوع خفض أسعار المحروقات يخضع لسلطة وزارة المال، والقرارات المتعلقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية وسائر السلع الاستهلاكية، وسقوف الأرباح يتعلق بوزارة الاقتصاد. وتساءل: هل امام حكومة تصريف الاعمال ما هو أهم من تصريف اعمال المواطنين؟ فضلا عن ان تحرك الاتحاد يهدف ايضا الى التعجيل بتشكيل حكومة، تعالج ما استنكفت عن معالجته الحكومة المستقيلة، لذلك ما زلنا «ماشيين» بالتحرك، لان المواطنين لم يعد باستطاعتهم انتظار مناورات التشكيل في ظل العطش وانقطاع التيار الكهربائي، والتحرك هو إنذار مبكر لمعالجة المطالب.

عدنان الحاج

إتحاد المصارف العربية

كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٠

رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزف طربيه:

الاقتصاد اللبناني متين وملتزمون بتطبيق "بازل-3"

- التحويلات بلغت 13.3 مليار دولار والتدفقات المالية 28.4
- القطاع المصرفي قدّم أداءً مميزاً خلال الأزمة المالية العالمية

أكد رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه متانة الاقتصاد اللبنانية بالرغم من الأزمات التي تعصف به، كما أكد على التزام البنوك اللبنانية "بتطبيق توصيات لجنة بازل-3"، بالتعاون مع السلطات التشريعية والرقابية. وأشار طربيه في كلمة ألقاها في افتتاح "اليوم المصرفي اللبناني" في لندن، بحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وعدد من رؤساء المصارف اللبنانية وممثلين عن إتحاد المصارف العربية إلى أن الثقة الإقليمية والدولية بلبنان جعلت صافي التحويلات الواردة منذ العام 2007 يتجاوز 13.3 مليار دولار، وبلغ صافي التدفقات المالية أكثر من 28.4 مليار دولار وهذا ما خول لبنان تمويل العجز الحالي المتفاقم البالغ 13 مليار دولار في الفترة نفسها، وأظهر فائضاً مهما في ميزان المدفوعات بلغت قيمته 16 مليار دولار، مما أدى إلى ارتفاع موازٍ في الموجودات الأجنبية الصافية في لبنان. وأعلن أن الإحتياط بالعملة الأجنبية لمصرف لبنان والمصارف التجارية كافٍ بشكل عام ويغطي 43 بالمئة من الكتلة النقدية Broad Money و70 بالمئة من مجمل الودائع بالعملة الأجنبية وأكثر من 86% من الدين الخارجي القصير الأمد للبنان. وتلعب المصارف الدور الأهم في تسهيل هذه التحويلات بشكل سريع ودقيق ومحدود الكلفة بفضل شبكة فروع منتشرة داخل لبنان وخارجه تعتمد على أنظمة دفع آمنة وحديثة.

أضاف د. طربيه أنه "من المعروف أن القطاع المالي في لبنان يتمحور حول المصارف التي تشكل العمود الفقري للاقتصاد، إذا ما قارناه بأسواق الأسهم والسندات. وقد بلغت الميزانية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان لغاية 30/6/2010، 133 مليار دولار أي ما يقارب 3.5 اضعاف الناتج المحلي الذي قدّره صندوق النقد الدولي بـ38 مليار دولار، إضافة إلى أن المصارف اللبنانية موجودة في أهم المدن في العالم وتحديداً في 31 مدينة عربية وعالمية، وتتعامل مع شبكة مراسلين في 111 مدينة في العالم". ولفت إلى أن "القطاع المصرفي شهد تنوعا في هيكلية المساهمين وهو عنصر جاذب للمستثمرين العرب والأجانب". كما شدد على "أنه خلافاً للأزمة المالية العالمية وإنعكاساتها السلبية، فقد شهد القطاع المصرفي اللبناني أداءً مميزاً لجهة صلابته، وهو يسجل حاليا إستمرارا في النمو ومعدلات سيولة وملاءة مشجعة". واعتبر أن "مرد هذه الصلابة أيضا إلى النظام التشريعي الذي وضعه مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف إضافة إلى الحوار المفتوح والدائم مع جمعية المصارف في لبنان، وهذا التعاون الدائم بين السلطات والقطاع المصرفي أنتج قطاعا مصرفيا متينا يتمتع بهيكلية متوازنة بين الموجودات والمطلوبات ويرتكز على قاعدة ودائع متنوعة ومتينة، إضافة إلى الموارد البشرية الكفوءة. وشكل قرار السلطات بتطبيق بازل 1 و2 منحى إيجابيا نحو تطوير القطاع وتمتينه لجهة إدارة المخاطر وتشغيل رأس المال".

L'Orient LE JOUR

Vendredi 10 decembre 2010

Projets hydrauliques d'envergure : la loi sur le PPP se fait attendre

Par Dalal MEDAWAR | vendredi, décembre 10, 2010

De g. à dr., le président de l'ABL, Joseph Torbey, le ministre de l'Énergie, Gebran Bassil, [illegible] de l'Énergie, Wadi Gemayel. Photo Dalati et Nohra

Dans un pays où les ressources hydrauliques sont sous-exploitées et où le risque de sécheresse se confirme jour après jour, la mise en route de grands projets hydrauliques, dont la construction de barrages, s'avère cruciale. La concrétisation de ces initiatives, notamment pour ce qui a trait au financement bancaire, reste toutefois tributaire de l'existence d'un cadre légal sur le partenariat public-privé.

L'Association des banques du Liban (ABL) et le ministère de l'Énergie et des Ressources hydrauliques ont organisé hier une conférence axée sur la participation du secteur privé aux projets d'infrastructure hydraulique au Liban. L'un des objectifs principaux de cette réunion, qui a rassemblé le ministre de l'Énergie, Gebran Bassil, le président de l'ABL, Joseph Torbey, et de nombreux experts et représentants du secteur bancaire, était de faire le point sur la situation des projets hydrauliques du pays et d'examiner les possibilités de financement par les banques de projets infrastructurels s'inscrivant dans le cadre du partenariat public-privé (PPP).

À cette occasion, le secrétaire général du Haut Conseil de la privatisation (HCP), Ziad Hayek, a mis l'accent sur l'urgence d'accélérer le processus d'adoption de la loi sur le PPP, avant d'évoquer une éventuelle participation du secteur bancaire à des projets d'envergure. « Il est inutile de débattre, pour le moment, des questions relatives au financement de projets dont la concrétisation ne pourrait avoir lieu sans un feu vert légal (...) », a-t-il martelé. Il convient de rappeler que la loi sur le PPP, qui a été soumise au Parlement en 2007, puis à nouveau au Conseil des ministres en avril dernier dans une version révisée, n'a toujours pas été adoptée.

M. Hayek a souligné à cet égard l'importance de cette forme de partenariat qui permettrait de multiplier les investissements infrastructurels, indispensables au développement économique du pays et à l'amélioration de l'infrastructure, dont l'infrastructure hydraulique.

Paris III : où sont passés les investissements infrastructurels ?
« Les accords de Paris III stipulent d'ailleurs que l'État libanais se doit d'investir dans l'infrastructure - dont les projets hydrauliques. Mais sur quelque 3,5 milliards de dollars prévus à cette fin, seuls 1 382 millions de dollars ont fait l'objet de contrats entre l'État et les bailleurs, dont 265 millions de dollars débloqués jusque-là par le gouvernement », a déploré de son côté le président de l'ABL, Joseph Torbey.
M. Torbey a mis l'accent, en parallèle, sur la capacité du secteur bancaire à financer d'éventuels grands projets d'infrastructure. « Inutile de rappeler que les banques constituent aujourd'hui le plus grand financier de l'État et du secteur privé (...). Celles-ci ont déjà accordé des prêts d'une valeur totale de 63 milliards de dollars, dont 45 % au secteur public (à travers notamment le financement du déficit) et 55 % au secteur privé », a-t-il indiqué.
« Le retard pris dans la réalisation des projets hydrauliques, dont notamment la construction de barrages, se répercute négativement sur notre économie ainsi que sur nos réserves en eau, et par conséquent sur la qualité de vie de nos citoyens », a ajouté, pour sa part, le ministre Gebran Bassil.

Manque d'organisation, de moyens, de cohérence
À ce sujet, le ministre a souligné la nécessité pour l'État de redoubler d'efforts, dénonçant toutefois l'existence de nombreux obstacles ralentissant ou bloquant, sur le terrain, l'action de son ministère, dont notamment le problème du manque de ressources financières et de capital humain. Autre obstacle de taille : le faible taux de collecte des factures d'eau. « Aujourd'hui, 21 % de la population paie ses factures », a-t-il ainsi indiqué.
« Mais les citoyens ne sont pas les seuls réfractaires... Certains organismes publics, eux aussi, ne règlent pas leurs factures », a ajouté Sarra Touzi, du réseau international du Partenariat mondial de l'eau - Méditerranée (« Global Water Partnership - Mediterranean » ou GWP - Med). L'experte a en outre dévoilé aux participants les résultats d'une étude conduite sous sa direction, et portant sur la participation du secteur privé aux projets d'infrastructure hydraulique au Liban. Mme Touzi a particulièrement mis l'accent sur les nombreuses lacunes et contraintes observées dans le cadre de ces projets ; la lenteur de la mise en place des réformes, le manque de fonds, la performance « médiocre » des offices régionaux des eaux, le manque de coordination entre les différentes administrations, et l'instabilité politique.
Sans parler de la viabilité commerciale peu évidente pour les investisseurs potentiels, a ajouté Sarra Touzi, qui a souligné à cet égard les risques élevés associés à d'éventuels projets pris en charge par le secteur privé.
Mais le ministre de l'Énergie a assuré hier la détermination de l'État à ne pas répéter les erreurs commises par le passé. « Nous n'allons pas tomber dans le piège habituel des projets incomplets ou inachevés. Les barrages seront réalisés l'un après l'autre, de A à Z », a-t-il insisté. « Le barrage de Besri est vital, et n'oublions pas Jourd el-Awwali, ou encore celui du Litani », a-t-il poursuivi, affirmant que les barrages et les stations d'assainissement des eaux représentent, somme toute, une affaire rentable pour les investisseurs, « qui pourront réaliser des bénéfices substantiels grâce au barrage en soi, à la génération de l'énergie hydraulique ou encore à l'exploitation touristique du site ».
À titre de rappel, une stratégie décennale (2000-2010), élaborée au début du nouveau millénaire par le ministère de l'Énergie et des Ressources hydrauliques, avait prévu la construction d'une trentaine de barrages et lacs collinaires, d'une capacité d'emmagasinement de 800 millions de mètres cubes. Ce plan ambitieux est resté lettre morte faute de financement et de consensus politique. Seul un barrage fut en effet érigé en 2007 dans la région de Chabrouh. D'une capacité de huit millions de mètres cubes, ce barrage, dédié notamment à l'irrigation et l'approvisionnement en eau potable, n'a pas la capacité suffisante pour générer de l'électricité...

الشرق
الجمعة ١٠ كانون الأول ٢٠١٠ – العدد ١٨٤٧٩

ندوة لوزارة الطاقة وجمعية المصارف

باسيل يرى في السدود أولوية وطربيه في البنى التحتية عائقاً

من اليمين: قمير، باسيل، طربيه وصادر

أعلن وزير الطاقة والمياه جبران باسيل ان موضوع السدود في لبنان، يجب ان يشكل اولوية النقاش في الوقت الراهن. من جهته، أكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه أن بعض البنى التحتية في لبنان اضحت عائقاً أساسياً أمام النمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص مشدداً على "ان لا مفر من تطويرها وتحديثها إذا اردنا معدلات نمو منتظمة لا ترتبط فقط بتقلب الطلب الإجمالي". كلام باسيل وطربيه جاء خلال ندوة نظمتها وزارة الطاقة والمياه بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان في مقر الجمعية تحت عنوان "مشاركة القطاع الخاص في تأهيل البنى التحتية للمياه في لبنان" دور القطاع المصرفي، في حضور رئيس وأعضاء جمعية المصارف، المدير العام للموارد المالية والكهربائية فادي قمير، الأمين العام لجمعية المصارف مكرم صادر ورئيس المجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، وكبار المصرفيين ومستشارين واختصاصيين في قطاع المياه.

واعتبر باسيل في كلمة القاها ان " لا قيام لمؤسسات المياه في لبنان، ولا إصلاح لقطاع المياه إذا لم يدفع الشعب اللبناني بنسبة تتعدى الـ ٢١ في المئة من المياه إذ اننا نجد فقط ٢١٪ من اللبنانيين يدفعون متوجبات المياه وهي مشكلة كبيرة ويجب إيجاد السُبل الآيلة للحلول، مع العلم أن الجباية قد ارتفعت في الفترة الماضية لكنها تبقى غير كافية، وأن حجة الناس بوجود نقص في المياه هي صحيحة لكنها غير كافية ولا تبرر هذا التقصير الحاصل من قبلهم".

وتابع: إذا أبدى أي مصرف من المصارف اللبنانية نتيجة دراسة أعدها استعداده لتمويل سد معين فإن الأمر سيساهم بشكل كبير في حل مشكلة المياه في لبنان في حال تم تمويل سد أو إثنين أو ثلاثة، لكن في حال لم يتم هذا الأمر، فإنه لا يعفينا نحن من مسؤولية إنشاء هذه المنشآت المالية الكبيرة التي أصبح الإقتصاد اليوم في حاجة ماسة إليها وهذه الحاجة في حال أمن جانباً منها القطاع المصرفي اللبناني، يبقى تأمين الجانب الأكبر منه على الحكومة اللبنانية".

ثم كانت كلمة لطربيه لفت فيها الى أن وزارة الطاقة هي الوزارة الأولى التي تم التعاون معها وقال:"أن بعض البنى التحتية في لبنان اضحت عائقاً أساسياً أمام النمو الاقتصادي واستثمارات القطاع الخاص وانه لا مفر من تطويرها وتحديثها إذا اردنا معدلات نمو منتظمة لا ترتبط فقط بتقلب الطلب الإجمالي".

واشار الى أن "جمعية المصارف تعتبر آلية الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية مطلوبة ومرغوبة، علماً أن وضعها موضع التنفيذ يستدعي دولة قوية وقادرة تتوازن ما تقدمه في مشروع الشراكة مع ما يقدمه القطاع الخاص لجهة المخاطر والمنافع على حد سواء".

السفير

السبت ٤ كانون الاول ٢٠١٠ – العدد ١١٧٥٨

جمعية المصارف اللبنانية تكرم نظيرتها التركية

طربيه: العائدات المحققة وحدها تخضع للضرائب

طربيه والقصار واوزنيس خلال حفل الغداء (علي علوش)

زارقبل ظهر امس وفد من جمعية المصارف في تركيا جمعية مصارف لبنان، حيث جرى عرض للواقع المصرفي والاقتصادي في كل من لبنان وتركيا وآفاق التعاون الممكنة بين القطاعين المصرفيين. كما وقّع الدكتور جوزف طربيه ونظيره التركي إرسين اوزنيس بروتوكول تعاون مصرفيا بين الجمعيتين.

وأقامت جمعية مصارف لبنان مأدبة غداء تكريمية على شرف الوفد التركي في فندق البريستول، حضرها وزير الدولة عدنان قصار وسفير تركيا في لبنان سليمان اوزيلديز، وعضو لجنة الرقابة على المصارف منير ليان وحشد من المصرفيين اللبنانيين.

القى طربيه كلمة في مأدبة الغداء شدد فيها على ان التعاون اللبناني التركي القوي يترجم في الزيارات المتعددة لرئيس وزرائنا سعد الحريري إلى تركيا، على رأس وفود اقتصادية لبنانية مميزة، بهدف المزيد من تعزيز العلاقات اللبنانية التركية. قد يكون لبنان بلداً صغيراً من حيث المساحة الجغرافية، لكن الأبعاد المصرفية فيه تتخطى حدوده الضيقة وندرة موارده الطبيعية.

وبعدما تناول سياسات الحكومة الاقتصادية والتسهيلات الضريبية، قال: بالنسبة إلى المستثمرين، فوحدها الأرباح المحققة في لبنان تخضع للضرائب، بصرف النظر عما إذا كان مسدَّد الضريبة مواطناً مقيماً أم لا. ويعفي مبدأ «الإقليمية» المكلَّفين من دفع الضرائب على العائدات المحققة في الخارج. وميزة النظام الضريبي اللبناني أنه لا ينصّ على ضريبة عامة على إجمالي الدخل الفردي. لقد كان من شأن هذه الخصائص الاقتصادية والقانونية والمالية المعززة بالانفتاح التقليدي والسرية المصرفية الفريدة، أن تؤمّن بيئة مؤاتية وجاذبة للمستثمرين. ففي زمن الاستقرار كما في الأزمات، كانت الأسواق تكافئنا.

اضاف: بفضل عودة الثقة الإقليمية والعالمية بلبنان، تخطى صافي التحويلات الجارية إلى لبنان ١٣.٣ مليار دولار أميركي؛ وبلغ صافي تدفقات رأس المال والتدفقات المالية ما يزيد على ٢٨.٤ مليار دولار أميركي متيحاً للبلاد تمويل العجز الكبير في الحساب الجاري الذي وصل إلى ١٢ مليار دولار في الفترة نفسها، ما حقق فائضاً في ميزان المدفوعات بقيمة ١٦ مليار دولار أميركي وارتفاعاً بالقيمة عينها في صافي الموجودات الخارجية. وتُعتبر الموجودات الخارجية لدى مصرف لبنان والمصارف أكثر من كافية. ولا يغيب عنكم أن القطاع المالي اللبناني يتمحور حول المصارف بالمقارنة مع سوقي الأسهم والسندات.

واشار طربيه الى متانة القطاع المصرفي اللبناني، مما جعله ينأى عن تداعيات الازمة المالية العالمية، وتعزى هذه المرونة أيضاً إلى الإطار الرقابي المتشدد والفعال الذي أرساه البنك المركزي في لبنان والسلطة الرقابية المتمثلة بلجنة الرقابة على المصارف، إلى جانب الحوار المفتوح والتنسيق الدائم مع جمعية مصارف لبنان.

النهار

الخميس ١١ تشرين الثاني ٢٠١٠ – العدد ٢٤٢٢٠

في افتتاح "يوم المصارف اللبنانية في لندن"
طربيه: اقتصادنا متين رغم الأزمات

شدد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه على متانة الاقتصاد رغم الأزمات التي عصفت به، مشيرا الى انه بفضل الثقة الاقليمية والدولية بلبنان، تجاوزت التحويلات 13,3 مليار دولار منذ 2007، فيما فاقت التدفقات المالية الـ28,4 ملياراً، "وهذا ما خوّل لبنان تمويل العجز المتفاقم والبالغ 13 مليار دولار في الفترة عينها، وتحقيق فائض مهم في ميزان المدفوعات بلغ 16 ملياراً، مما أدى إلى ارتفاع مواز في الموجودات الأجنبية الصافية في لبنان".

وقال في افتتاح "يوم المصارف اللبنانية في لندن"، ان احتياط مصرف لبنان والمصارف بالعملة الأجنبية كافٍ عموما ويغطي 43% من الكتلة النقدية Broad Money ، و70% من مجمل الودائع بالعملة الأجنبية، وأكثر من 86% من الدين الخارجي القصير الأمد للبنان. "وتؤدي مصارفنا الدور الأهم في تسهيل هذه التحاويل بشكل سريع ودقيق ومحدود الكلفة بفضل شبكة فروع منتشرة داخل لبنان وخارجه تعتمد على أنظمة دفع آمنة وحديثة". ولفت الى ان الميزانية المجمعة للمصارف بلغت في النصف الاول من 2010 نحو 133 مليار دولار "أي نحو 3.5 اضعاف الناتج المحلي الذي قدّره صندوق النقد بـ38 ملياراً". واكد صلابة القطاع المصرفي خلافا للازمة العالمية "ويسجل حاليا استمرارا في النمو ومعدلات سيولة وملاءة مشجعة بفضل النظام التشريعي الذي وضعه مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف، إضافة إلى الحوار المفتوح والدائم مع جمعية المصارف". واعلن طربيه التزام مصارف لبنان تطبيق توصيات بازل 3 بالتعاون الوثيق مع السلطات التشريعية والرقابية.

حضر المؤتمر عمدة مدينة لندن اللورد ألدرمان ذيك أنستي، ورئيسة جمعية المصارف البريطانية أنجيلا نايت، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف أسامة مكدامشي وحشد من رؤساء المصارف اللبنانية، وممثلون عن جمعيتي مصارف لبنان والمصارف العربية.

THE DAILY STAR
LEBANON

1 October 2010

Home security Rifi signs deal with banks association for low-interest ISF housing loans

Photo by Mahmoud Khier

BEIRUT: Lebanon's Internal Security Forces (ISF) Chief General, Ashraf Rifi, signed a protocol of cooperation on Thursday with the president of the banks' association Joseph Torbey aimed at securing housing loans at low interest rates for the Lebanese ISF. Rifi said that this initiative is essential because members of the ISF will be more productive when their social situation is improved. He praised the role of the banks' association in cooperating with the government for the improvement of the security forces' living conditions. In his turn, Torbey said that the loans provided will extend to 25 years at an interest rate of 1.63 percent. "This would not have been possible without the support of the central bank by exempting banks from obligatory reserves," he said. – *The Daily Star*

L'Orient LE JOUR

Vendredi 1 Octobre 2010

Lancement d'un prêt pour contribuer au retour des déplacés...

vendredi, octobre 1, 2010

Le président de l'Association des banques au Liban (ABL), Joseph Torbey, et le directeur général des Forces de sécurité intérieure (FSI), le général Achraf Rifi, ont signé hier un protocole d'entente qui devrait permettre aux agents des FSI de bénéficier d'un prêt logement remboursable sur une période allant jusqu'à 25 ans à un taux d'intérêt de 1,63 %.
Toujours dans le cadre de la politique visant à doper l'activité d'emprunt, à la lumière de l'excès de liquidités sur le marché, et afin de soutenir certaines tranches sociales, M. Torbey et le ministre des Déplacés, Akram Chehayeb, avaient lancé mercredi « le prêt du déplacé », au cours de la signature d'un protocole d'entente similaire. Ce prêt, également remboursable sur 25 ans et assorti d'un taux de 1,62 %, concerne les personnes qui ont été déplacées avant 1990 et qui souhaitent procéder à des travaux de réhabilitation ou de reconstruction. Selon M. Torbey, ce protocole vise à « résoudre une situation socio-économique pénible qui dure depuis trop longtemps ».
De son côté, le ministre Chehayeb a souligné à cette occasion que le retour des déplacés dépendait de deux facteurs vitaux : la mise en route effective des travaux de (re)construction d'une part, mais aussi le lancement d'un plan de développement durable, qui permettrait aux déplacés de constituer une force productive dans leurs villages d'origine.
Rappelons que l'État avait débloqué quelque 1,6 milliard de dollars pour le retour des déplacés depuis 1993. Selon certaines estimations, seuls 17 % des déplacés sont toutefois retournés effectivement dans leurs villages.

السفير

٢٠١٠/١٠/١

قروض سكنية بفوائد 1,632% لعناصر قوى الأمن

طربيه: نستعمل مبالغ محددة من الاحتياطي الإلزامي

ريفي وطربيه بعد توقيع البروتوكول (علي علوش)

وقع المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء أشرف ريفي، ورئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه بروتوكول تعاون سكني، يقضي بإقراض عناصر قوى الأمن الداخلي لشراء مساكن، بفائدة ١,٦٣٢ في المئة، لفترة ٢٥ عاما. وجرى حفل التوقيع في مقر جمعية المصارف.

أشار رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه الى ان المصارف تجهد «لاستقطاب مدخرات اللبنانيين وتنميتها والحفاظ عليها، من المقيمين وغير المقيمين. وبالمقابل نؤمن توظيفاً آمناً ومجدياً لهذه الأموال المؤتمنين عليها. ومن منطلق التوظيف الآمن والمجدي ما نوفره من قروض وتسليفات للاقتصاد اللبناني بكل مكوناته مؤسسات وأفراداً، قطاعاً عاماً وخاصاً، عاصمة ومناطق. فالمصارف تؤدي وظيفتها في الوساطة المالية بشكل منتظم ومتوازن ومجد وهدفنا المساهمة الفعلية في إنماء الاقتصاد وسوق العمل والمساهمة في رفع مستوى الأفراد والأسر اللبنانية من خلال دعم استهلاكها وتوفير حاجياتها السكنية والتعليمية والصحية.»

وقدر طربيه القروض للأفراد حالياً بثمانية مليارات دولار استفاد منها ما يقارب ٣٨٠ ألف مقترض ومن ضمنها ٦٤ ألف مستفيد من قروض إسكانية، ما يشكل ١٣% من إجمالي المستفيدين من تسليفات المصارف. وتشكل محفظة الإقراض السكني التي تخطّت ٣,٦ مليارات دولار حالياً ١٠% من إجمالي الإقراض للقطاع الخاص لدى المصارف العاملة في لبنان. وتكاد أن تمثل ٥٠% من محفظة القروض الاستهلاكية والشخصية. فامتلاك مسكن هو حلم كل لبناني. فالمسكن عنوان بارز للنجاح والاستقلالية على المستوى الشخصي وللاستقرار الاجتماعي وللانتماء الوطني.

أضاف رئيس جمعية المصارف «ان انخراط الجمعية النشيط في بلورة هذه الاتفاقات بدءاً بالمؤسسة العامة للإسكان ومروراً بجهاز إسكان العسكريين وبوزارة الزراعة وبصندوق تعاضد القضاة وبوزارة المهجرين وصولاً اليوم إلى المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي إنما ينبع من قناعات بأداء دورنا في محيطنا ومجتمعنا خاصة باتجاه فئات عزيزة وكريمة تحول مداخيلها دون ولوج سوق السكن بالآجال والشروط التجارية العادية. فكانت آليات الدعم هذه التي نحن بصدد واحدة هامة منها والتي تسمح لنا بإقراضها لآجال طويلة حتى ٢٥ عاماً وبفوائد فعلية بحدود ١,٦٣% وتكاد أن تعادل متوسط كلفة التشغيل لدى مصارفنا.»

وقال ريفي «في سبيل المسعى المستمر لتحسين الوضع الاجتماعي للعناصر، وذلك اقتناعاً منا بأن الاستقرار الاجتماعي للعنصر يولد استقراراً نفسياً له وبالتالي زيادة في قدراته الإنتاجية، أنجزت هذه المديرية العامة، بدعم خاص من وزير الداخلية والبلديات ومؤازرة مشكورة من وزيرة المال وبموافقة الحكومة اللبنانية، بروتوكول تعاون مع جمعية المصارف لتسهيل تأمين قروض بفوائد تفاضلية لعناصر قوى الأمن الداخلي وذلك لأغراض الإسكان. ولم يكن لهذا البروتوكول أن يبصر النور لولا مساعدة حاكمية مصرف لبنان من خلال إعطاء المصارف حق استعمال الاحتياطي الإلزامي بما يتيح خفض كلفة القروض الممنوحة. أما جمعية المصارف، شريكنا في هذا البروتوكول، فقد كان دورها أساسياً وسيبقى في المساهمة مع الحكومة في تعزيز مستوى معيشة عناصر قوى الأمن الداخلي واستقرارهم الاجتماعي. ومن جهة ثانية المساهمة في سياسة تعزيز الاستقرار النقدي التي ينتهجها مصرف لبنان من خلال تشجيع استعمال الليرة اللبنانية في الدورة الاقتصادية.»

السفير

الخميس ٣٠ أيلول ٢٠١٠ – العدد ١١٧٠٥

شهيب يوقع ورئيس جمعية المصارف «قرض المهجر» طربيه: يمنحه أو أحد فروعه قرضاً بفائدة ١،٦٢٪

وقع وزير المهجرين أكرم شهيب ورئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، بروتوكول «قرض المهجر»، صباح امس في مقر جمعية المصارف، بحضور نائب حاكم مصرف لبنان سعد العنداري، مدير التسليفات في المصرف وائل حمدان، المدير العام لوزارة المهجرين المهندس احمد محمود، رئيس هيئة الصندوق المركزي للمهجرين المهندس فادي عرموني، وأعضاء مجلس ادارة جمعية المصارف وأمينها العام الدكتور مكرم صادر.

استهل المؤتمر بكلمة للدكتور طربيه قال فيها: «ان هذا البروتوكول، وهو الثالث من نوعه في غضون شهر، بعدما سبقه توقيع بروتوكول للتسليف الزراعي مع وزارة الزراعة وآخر للاقراض السكني مع صندوق تعاضد القضاة، يندرج في سياق التأكيد المتجدد لاضطلاع القطاع المصرفي اللبناني بمسؤوليته المدنية والوطنية الى جانب مسؤولياته المهنية».

وأضاف: يثبت توقيع بروتوكول التسليف السكني الخاص بالمهجرين، مرة أخرى، حرص جمعيتنا والاسرة المصرفية جمعاء على مساندة خطة الدولة الرامية الى إقفال هذا الملف الاجتماعي الاليم والى وقف هذه المعاناة الذي أصابت جزءا من الوطن والمواطنين والتي ما زالت تشكل احد همومنا الوطنية الكبرى.

وقال: «بناء على ما تقدم، يطيب لنا ان نوقع اليوم بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان ووزارة المهجرين ممثلة بالوزير أكرم شهيب، وهو بروتوكول ينص على منح المهجر او احد فروعه قرضا لترميم منزله او لاعادة بنائه او لاستكمال عملية ترميم سابقة غير منجزة او تحسينها بسبب عدم كفاية التعويضات المدفوعة من وزارة المهجرين. ان هذه القروض التي ينبغي ان تستعمل في احدى القرى التي أصابها التهجير قبل العام ١٩٩٠ سوف تعطى لمدة أقصاها ٢٥ سنة وبفائدة مخفضة جدا لا تتعدى ١،٦٢ في المئة».

وألقى الوزير شهيب كلمة مما جاء فيها: ان تثبيت العودة يحتاج الى إنجازين لازمين: أولهما استكمال إعادة البناء والترميم ليستقر العائد والمقيم، وثانيهما إطلاق خطة تنمية متكاملة تضمن الاقامة المنتجة لأهلنا في بلداتهم.

وأضاف: «اذا كانت وزارة المهجرين قد بدأت الاعداد لخطة التنمية بالتعاون مع الوزارات والادارات المعنية والهيئات الأهلية والسلطات المحلية والهيئات والدول المانحة، فإنها تؤمن بأن التنمية المنشودة لتحصين العودة تبدأ بتوفير الاقامة المنتجة، والاقامة المنتجة تبدأ بتأمين مسكن عبر استكمال اعادة البناء والترميم. ولتأمين الاموال اللازمة لاعادة البناء والترميم، كان لا بد من التعاون مع القطاع المصرفي: مصرف لبنان وجمعية المصارف اللبنانية لتوفير قروض طويلة الأجل بفائدة لا تتعدى ١،٦٢ في المئة، والتي تكاد تشكل كلفة تشغيل الملف من قبل المصارف».

وتابع: «وللامانة، فإن بروتوكول التعاون، وبالتالي إمكان توفير القروض للبناء والاقامة، لم يكن ليتم لولا تبني حاكم مصرف لبنان رياض سلامة لمبدأ التعاون واتخاذ الاجراءات المالية اللازمة التي تسمح للمصارف بالانخراط في هذه الشراكة».

شهيب وطربيه يوقعان البروتوكول (علي لمع)

THE DAILY STAR
LEBANON
Thursday, September 30, 2010

Lebanese banks to offer 'Loan of the Displaced'

By The Daily Star

Thursday, September 30, 2010

BEIRUT: Minister of the Displaced Akram Shuhayeb signed on Wednesday with the president of the Banks Association, Joseph Torbey, the "Loan of the Displaced" protocol, in the presence of deputy Central Bank governor, Saad al-Andari, and other officials, at the headquarter of the association. The loan is significant as it gives those displaced by the Civil War a loan for a 25-year period, at a reduced rate of interest, not exceeding 1.62 percent, allowing them to rebuild their houses. Torbey said the protocol indicates that the banking sector in Lebanon not only serves the country at the professional level but also aims at fulfilling its national and civil responsibilities. "The Lebanese banking sector is once again proving its keenness to provide support to all segments of society and especially to those who are in a great need of financial assistance," he said. Shuhayeb said that two objectives of the ministry are to ensure the reconstruction of the villages that were destroyed by the war and the launching of a development strategy that guarantees a productive life for people living in these areas. **– The Daily Star**

السفير

الاربعاء ٢٩ أيلول ٢٠١٠ – العدد ١١٧٠٤

«العبرة ليست في جذب التمويل إنما أيضاً في كيفية توظيفه»

طربيه: ليس وارداً أن يقوم القطاع المصرفي بمنع تمويل عن الدولة

اعتبر رئيس جمعية مصارف لبنان رئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الاعتماد اللبناني جوزيف طربيه أن «القطاع المصرفي كان القاطرة الرئيسية للنمو الذي شهده لبنان في السنوات الثلاث الفائتة، لأنه لا نمو من دون تمويل، ولا تمويل من دون فرص استثمارية موجودة في البلد. أي ان هذه العناصر مجتمعة أمنت استمرارية النمو. فلا فائدة من نمو متقطع، على النمو أن يكون مستداماً، ما من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من حجم الدخل القومي، وهو ما حصل في السنوات الثلاث الفائتة».

وأوضح طربيه أن «تصور القطاع المصرفي للشراكة بين القطاعين العام والخاص يقوم على الإتيان بمشغلين استراتيجيين لينهضوا بقطاعات معينة فيدخلوا وسائل عمل القطاع الخاص في طرق تفكيرها وتمويلها وإدارتها ومساءلتها لفترات معينة تغطي ما هو مطلوب من استرداد للتمويل المطلوب وتترك ربحاً للمستثمر. وفي نهاية المطاف تؤدي إلى تقديم خدمات جديدة أو تحسين الخدمات القائمة بحيث يكون القطاع الخاص قد قدم ما يستطيع تقديمه للدولة من دون أن يتعرض لملكية الأصول والموجودات التي تملكها الدولة».

وفي ما يلي نص الحوار:

● بداية، هل تعتقد أن أداء القطاع المصرفي يخضع للتقييم من وقت إلى آخر، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى عمليات نمو الودائع مقارنة مع السنة الماضية فسنجد أنها أقل، كذلك الأمر بالنسبة للموجودات، فيما الأرباح أفضل بقليل؟ وما هو العامل الأبرز في التأثير على حركة الودائع إلى لبنان؟

○ القطاع المصرفي قطاع قائد في الاقتصاد اللبناني، وأداؤه مرتبط بأداء هذا الاقتصاد. بمعنى ان الاقتصاد المزدهر يدفع إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في معظم القطاعات، وبصورة خاصة في القطاع المصرفي اللبناني. وقد شهدنا في السنوات الثلاث الفائتة نمواً اقتصادياً لافتاً في لبنان، والقاطرة الرئيسية له كانت القطاع المصرفي. لأنه لا نمو من دون تمويل، ولا تمويل من دون فرص استثمارية موجودة في البلد. أي أن هذه العناصر مجتمعة أمنت استمرارية النمو. فلا فائدة من نمو متقطع، على النمو أن يكون مستداماً، الذي من شأنه أن يخلق فرص عمل جديدة ويزيد من حجم الدخل القومي، وهو ما حصل في السنوات الثلاث الفائتة.

بالطبع، الأزمة العالمية لم يكن لها تأثيرات مباشرة على لبنان. لكنها تركت تأثيرات غير مباشرة على الاقتصاد الكلي في العالم برمته. في ظل المؤشرات الخارجية نعتبر أن لبنان استطاع اجتياز الأزمة العالمية من دون أضرار تذكر، الاقتصاد اللبناني ظل مستمراً وفاعلاً وحائزاً ثقة

جوزيف طربيه

المستثمرين. وفي الوقت ذاته حافظ القطاع المصرفي على قدرته على جذب التمويل والسيولة والى هذا الاقتصاد.

أما السؤال عن العام ٢٠١٠ واختلاف مؤشرات هذا العام عن الأعوام السابقة، فيجب تسجيل ما يلي: ان مؤشرات هذا العام ايجابية وجيدة، نمو الودائع بنسبة ٩ إلى ١٠ في المئة تعتبر بالمقياس العالمي معدلات جيدة. ثانياً، القطاع المصرفي الجاذب للودائع والتمويل، يجذب الانتباه الى ان العبرة ليست في جذب التمويل انما أيضاً في كيفية توظيفه. فإذا كانت الفرص الاقتصادية في الوقت الحالي لا تسمح بنمو التوظيفات بصورة مستدامة كالتي حدثت في الأعوام الماضي، فمعنى ذلك أن القطاع المصرفي يعمل بصورة صحية، أي أن هناك توازنا بين الموارد والاستعمالات. وهذا التوازن تؤثر فيه أسعار الفوائد وقد انخفضت في السوق المحلية، وتؤثر فيه أيضاً فرص الاستثمار، وهي في لبنان وان كانت متوفرة، لكنها تعرضت في السنة الماضية والحالية لـ«مخانق» اقتصادية طاردة للازدهار، لكونها متركزة في البنية التحتية، وثمة مشاكل في الكهرباء والمياه والطرق والبيئة إلى ما هنالك من مؤشرات مزعجة للمقيم فكيف للزائر الذي يريد أن يمر في لبنان في سبيل الاستجمام أو الراحة. لذا نقول ان القطاع المصرفي عرض خدماته للدولة بالنسبة لموضوع الشراكة. وأيضاً بالنسبة إلى المساهمة في موضوع تمويل البنية التحتية لكونها حاضنة للاقتصاد. فإذا كانت هذه البنية متراجعة ولا تحقق نمواً فسيؤدي ذلك إلى خلق كوابح، على الرغم من أن جزءاً كبيراً من البنية التحتية أصبح مخصخصاً (المولدات الخاصة وغيرها). إذاً، الدولة يتراجع احتكارها للخدمات العامة بسبب تراجع الخدمات التي تؤديها، بينما تحل محلها خدمات بديلة ليست بالكفاءة المطلوبة لكنها تمنع الانهيار الكامل للخدمات، وبصورة خاصة في موضوع الكهرباء والمياه.

● في موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص المطروح، كانت لديكم ملاحظات على نص المشروع. هل يمكن للقطاع المصرفي أن يلعب دوراً في تمويل الدولة مباشرة؟ وما هي شروطه للقيام بهذا الدور؟

○ القطاع المصرفي يمول مشغلي الخدمات العامة أو البنية التحتية التي يمكن أن يؤدي إليها مشروع الشراكة. تصورنا للشراكة يقوم على الإتيان بمشغلين استراتيجيين لينهضوا بقطاعات معينة فيدخلوا وسائل عمل القطاع الخاص في طرق تفكيرها وتمويلها وإدارتها ومساءلتها لفترات معينة تغطي ما هو مطلوب من استرداد للتمويل المطلوب وتترك ربحاً للمستثمر. وفي نهاية المطاف تؤدي إلى تقديم خدمات جديدة أو تحسين الخدمات القائمة بحيث يكون القطاع الخاص قد قدم ما يستطيع تقديمه للدولة من دون أن يتعرض لملكية الأصول والموجودات التي تملكها الدولة، إنما يكون قد مر في فترة تشغيلية مقبولة تساعد على إعادة إنهاض البنية التحتية وإجراء تغييرات جذرية فيها واسترداد الكلفة من طريق مستهلكي هذه الخدمات، فهي خصخصة موقتة تنتهي بتملك الدولة، وذلك لتجنب الجدل السياسي والاقتصادي الذي كان قائماً حول مشاريع الخصخصة في السابق.

فالقطاع المصرفي يده متمكنة من الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية. فعندما يكون هناك تمويل طويل المدى لا بد من أن نحصل على موارد طويلة المدى. وكما استطعنا في السابق أن نمول الدين العام بإصدارات طويلة المدى حصلنا على قسم كبير منها من الأسواق الدولية، فباستطاعتنا أيضاً في حال بروز مشاريع ذات جدوى مع إمكانيات استرداد كلفتها من المستثمر وفقاً لدفاتر شروط نظامية لها طابع قانوني جيد، في هذه الحال يمكن للقطاع المصرفي أن يؤمن التمويل. وفي غالب الأحيان يأتي المستثمرون ومعهم مصادر تمويلهم. المهم أن تكون إمكانية استرداد الكلفة مضمونة وضمانة الدولة لحسن سير المرفق العام، ولتسديد المستحقات.

● هل سيستمر القطاع المصرفي بتمويل عجز الموازنة؟ وهل له مطالب محددة؟ وهل لديكم ملاحظات محددة على الإصلاحات المطروحة؟

○ نحن كقطاع مصرفي منذ سنوات طالبنا بإجراء الإصلاحات المفصلية على الإدارة وعلى مالية الدولة وعلى المرافق العامة، وكنا جزءاً من مؤتمر باريس. مؤتمر باريس الذي دفع إليه إحجام القطاع المصرفي عن الاستمرار في التمويل في وقت أن الدين العام تخطى السقوف التي كان يراها القطاع، بحيث أصبح بشكل خطراً على البلد، ما يتطلب اللجوء الى مصادر تمويل مختلفة ما دفع بالحكومة اللبنانية في ذلك الوقت إلى الدعوة إلى مؤتمر دولي يساعد لبنان على الخروج

(التتمة ص ١٧)

الشرق

السبت ٤ أيلول ٢٠١٠ – العدد ١٨٤٠١

طربيه خلال لقائه السفير الإيراني: المصارف تلتزم بقرارات الأمم المتحدة

قام سفير ايران غضنفر ركن ابادي بزيارة جمعية المصارف يرافقه احد معاونيه واجتمع خلالها برئيس الجمعية جوزف طربيه في حضور الأمين العام مكرم صادر.

وقال بيان صادر عن الجمعية: إن السفير قدم عرضاً مسهباً حول امكانات وقدرات الاقتصاد الإيراني، مستعرضاً العلاقات الاقتصادية بين لبنان وايران ومركزاً خصوصاً على حركة السياحة الإيرانية الناشطة في اتجاه لبنان، كما جرى التوقف خلال اللقاء عند ضعف حجم التبادل التجاري وكذلك الحركة المصرفية بين لبنان وايران، إذ لا يوجد اي مصرف لبناني على الأراضي الإيرانية بينما يوجد في لبنان فرع واحد لمصرف ايراني. وأكد طربيه ان المصارف اللبنانية تلتزم القرارات الاقتصادية والمالية الصادرة عن الأمم المتحدة انطلاقا من حرصها الدائم على حماية القطاع المصرفي اللبناني من أية مخاطر قد يتعرض لها، وان بنك صادرات إيران هو مصرف عامل في لبنان ذو حصة صغيرة جداً من السوق، وان التعامل معه يتم بحسب القوانين والأنظمة الموضوعة من قبل السلطات النقدية والرقابية.

ووجه السفير دعوة لرئيس الجمعية لزيارة ايران على رأس وفد مصرفي فشكر له بادرته مشيراً الى انه سينقل هذه الدعوة الى اعضاء مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان.

THE DAILY STAR
LEBANON
Wednesday September 1, 2010

Agreement grants low interest housing loans to judges

BEIRUT: Head of the Lebanese Banks' Association Joseph Torbey signed on Tuesday an agreement protocol with the president of the judges' pension fund Abdullatif al-Husseini aimed at providing judiciary members with housing loans in Lebanese Lira at low interest rates that do not exceed 1.628 percent.

Torbey said that the new agreement reflects the seriousness of the Lebanese banking sector in assuming its national and professional responsibilities. "We are keen on providing all the necessary support to a variety of sectors and levels in the Lebanese society starting with the neediest people and small and medium enterprises through 'Kafalat loans,' in addition to huge development projects," he said.

This agreement, he continued, also reflects the will of the banking sector to improve the conditions of judges. "Judges constitute a very important segment of society as they work on securing for Lebanese citizens a fair and capable country based on a solid legal authority where human rights are highly respected," he said. "Hence, improving the conditions of judges is essential for maintaining the stability of the judiciary body in Lebanon in addition to strengthening its independence."

He underlined the importance of the judiciary authority in securing the necessary conditions for facilitating and turning the activities of the business community into successful ones. "This authority has also the capability of enhancing confidence in the Lebanese business community which will help in increasing foreign investments in the country and creating more job opportunities in addition to boosting economic and social development," he added.

Torbey said that it was possible to sign the agreement at such a low interest rate due to the support provided by the Central Bank which previously exempted commercial banks from obligatory reserves. "This agreement also helps in reinforcing the Central Bank's orientation in strengthening the use of the Lebanese Lira as a main lending currency in order to decrease the dollarization of the Lebanese economy," he said.

For his part, Husseini emphasized the role of the banks' association "which is very well known for its key role in financing the activities of the different Lebanese sectors ... It also played a great role in preserving the national economy and maintaining a stable financial situation during the most difficult times." He said that Lebanese judges deserve additional support especially with the hike in the prices of residential apartments and the absence of a comprehensive housing policy.

The head of the supreme judicial council, Judge Ghaleb Ghanem, considered the new agreement to be a gift from the banks' association to the judiciary body and hoped that the latter works hard in return to solve the issues that are still pending in the courts. – *The Daily Star*

المستقبل

الاربعاء ١ ايلول ٢٠١٠

«تعاضد القضاة» يوقع بروتوكولاً للتسليف السكني مع المصارف

طربيه: القطاع المصرفي يوفر الدعم للمجتمع اللبناني بتنوعاته

وقع صندوق تعاضد القضاة ممثلاً برئيسه القاضي عبد اللطيف الحسيني وجمعية المصارف ممثلة برئيسها جوزف طربيه بروتوكول تعاون للتسليف السكني، يقضي بمنح أعضاء السلك القضائي قروضاً مصرفية سكنية بالليرة، بكفالة الصندوق المذكور وبفائدة مخفضة لا تتعدى ١.٦٢٨٪، انطلاقا من سعي صندوق تعاضد القضاة الى تخفيف أعباء التسليف السكني المتاح للسلك القضائي في لبنان وتوفير أفضل شروط السكن الممكنة للقضاة».

وحضر حفل التوقيع بالاضافة إلى الحسيني وطربيه، وزير العدل ابراهيم نجار، رئيس مجلس القضاء الأعلى غالب غانم، عضو مجلس ادارة الصندوق ناصيف ناصيف ممثلاً رئيس ديوان المحاسبة، مدعي عام التمييز سعيد ميرزا، أعضاء مجلس إدارة الجمعية وأمينها العام كرم صادر.

طربيه

بداية تحدث طربيه فقال «هذا البروتوكول الذي يعقب زمنياً التوقيع على بروتوكول التسليف الزراعي مع وزارة الزراعة في الأسبوع الماضي، يندرج في سياق التأكيد المتجدّد على اضطلاع القطاع المصرفي اللبناني بمسؤوليته المدنية والوطنية، الى جانب مسؤولياته المهنية، وذلك عبر توفير كل مقوّمات الدعم الممكنة لقطاعات وفئات متنوعة من المجتمع اللبناني».

واضاف «يأتي التوقيع على بروتوكول التسليف السكني الخاص بالسلك القضائي ليُثبت مرة أخرى، حرص جمعيتنا والأسرة المصرفية جمعاء على تحسين أوضاع القضاة وتعزيز القضاء في آن. من البديهي أن تأمين ظروف العيش الكريم واللائق للقاضي واجب على المجتمع والدولة، وشرط أولي لمساعدة القاضي في أداء واجبه المهني على الوجه الأفضل».

وأعرب طربيه عن سروره لتوقيع البروتوكول، مشيرا الى ان الشروط الميسرة التي يتضمنها البروتوكول تحققت بفضل موافقة المصرف المركزي على تنزيل المبالغ الموظفة من قبل المصارف وفق أحكام هذا البروتوكول من موجب الإحتياط الإلزامي.

واعلن ان الجمعية تبحث مع مجلس القضاء الأعلى ومعهد القضاء، في مشروع إقامة برنامج تدريبي خاص بالقضاة العاملين في الحقلين المالي والاقتصادي، نظراً إلى الحاجة الوطنية الماسّة على هذا الصعيد، وضرورة مواكبة التطورات الحديثة في التشريعات المالية والمصرفية التي ترعى عمل هذا القطاع الحيوي في لبنان».

غانم

من جهته، اعتبر غانم البروتوكول «هدية يقدمها المجتمع المدني للمؤسسات المصرفية في لبنان للقضاء»، آملاً في أن يقدم القضاء بدوره هدية مماثلة للمجتمع المدني من خلال ترسيخ مفهوم العدالة، إطلاق مسيرة الإصلاح والإسراع في بت القضايا العالقة لدى المحاكم».

وقال «إن القضاة في لبنان، وفي ظل دولة القانون التي يتوقون اليها وبدعم من أركان الدولة والوزير نجار، يأملون في ألا تكون هذه الخطوة يتيمة في دعم القضاة لأن مسيرة الاصلاح لا يمكن ان تتم إلا بالتركيز على الجانب المادي الداعم للجانب المعنوي».

وشكر غانم حاكم مصرف لبنان رياض سلامة على «مساهمته في تسهيل هذه الآلية، كما شكر جمعية المصارف والمصارف «على تحسّسها بالشأن القضائي والاجتماعي في آن»، وشكر أيضاً مصرف الإسكان «تجاوبه مع الآلية الجديدة وإعادة النظر في الفوائد التي تترتب على قروض كان القضاة قد حصلوا منه عليها».

وعن موضوع القروض السكنية الملحوظ في نظام تقديمات صندوق تعاضد القضاة، لفت الحسيني الى أن «التسليفات للقضاة والإفادة منها، لا تزال متواضعة بل هي في حدّها الأدنى نتيجة غياب سياسة إسكانية شاملة وارتفاع أسعار السكن وتدني رواتب القضاة. في وقت يستحق فيه قضاة لبنان المزيد من الاهتمام والمساندة».

نجار

وتحدث الوزير نجار فقال «هذا التوقيع يأتي في ظرف مؤاتٍ. فالثلاثاء المقبل سنشارك في إطار اللجنة النيابية للمال والموازنة في إقرار موازنة وزارة العدل وسيحظى صندوق تعاضد القضاة بموازنة تقارب الـ ٩ مليارات ليرة، وسيكون لكل القروض التي ستمنحها المصارف للقضاة الضمانات الكافية.

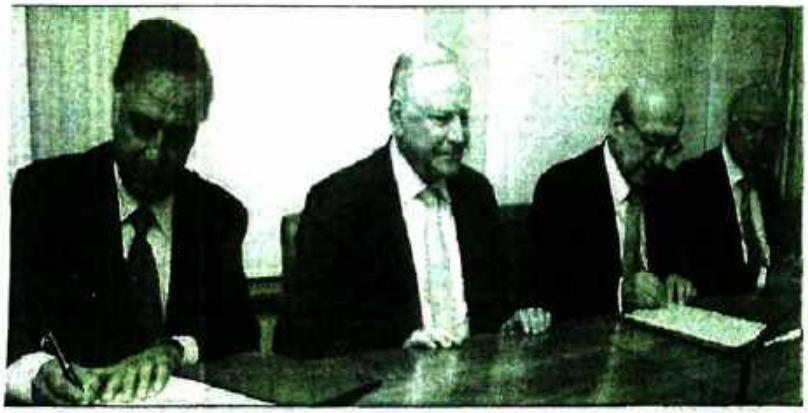

● توقيع البروتوكول (أحمد عزاقير)

وأضاف «ما سمعته عن إعطاء فوائد منخفضة وتدخل مصرف لبنان في إعفاء المصارف من الإحتياط الإلزامي في هذا الصدد لتشجيع القروض أمر يطمئن المصرفيين إلى أن كل القروض التي ستمنح للقضاة ستكون مضمونة بالكامل وتالياً الاتفاق الموقع اليوم لمصلحة المصرفيين والقضاة على السواء».

واعتبر ان «الإتفاق مؤاتٍ أيضاً لأننا في صدد إقرار قانون الأسواق المالية في لبنان، وقد أنجز إعداده وسيُعرض على الهيئة العامة لمجلس النواب في أول فرصة وسيكون القضاء تالياً مؤازراً فاعلاً في تنظيم تلك الأسواق، وقد لحظ المشروع إطاراً قضائياً يمكن أن يؤدي الى طمأنة المستثمرين». ورأى نجار «أن توقيع الاتفاق مؤاتٍ أيضاً لأننا في صدد تسريع المحاكمات والأحكام لأن الأساس بالنسبة الى المصرفيين هو أن يكون للتنفيذ صدقية، إن لجهة الفاعلية أو الجدوى من التنفيذ، ومؤاتٍ أيضاً لأننا نعزز محاسبي صندوق تعاضد القضاة الذي هو جزء لا يتجزأ من الضمانات الإجتماعية أو الراتب الذي يستحقه القاضي ليكون معززاً»، مشيراً الى «الاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري على إعادة النظر في سلسلة الرتب والرواتب التي ستُعرض على مجلس الوزراء لإقرارها».

وأعرب عن سروره «لمشاركة المصارف في تعزيز أوضاع القضاة إذ لا يمكن للبنان أن يقوم وأن يكون دولة مؤسسات، إذا لم يكن القاضي مكرّماً ومعززاً وإذا لم يستقل مادياً وأدبياً ومعنوياً عن كل القوى والتدخلات التي تحاول الإمعان في ترتيب ما يطيب لها من الأجواء السياسية من خلال أداء القاضي لمهماته».

السفير

الخميس ٢٦ آب ٢٠١٠ – العدد ١١٦٧٦

يمنح المستثمرين الزراعيين تسليفات ميسرة بالليرة وبفائدة مخفضة

توقيع اتفاق تعاون بين وزارة الزراعة وجمعية المصارف

وقع رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ووزير الزراعة حسين الحاج حسن بروتوكول تعاون للتسليف الزراعي، بهدف تفعيل تمويل مشروعات القطاع الزراعي الخاص في لبنان، من اجل مساعدة المجموعات الاقتصادية والاجتماعية ورواد الاعمال من ذوي الدخل المتوسط والصغير على تكوين وتقوية قدرات مالية ذاتية للقيام بأعمال وانشطة ومشاريع تجارية في مجال الزراعة والصناعة والخدمات والاعمال ذات الصلة.

اشار طربيه، في مؤتمر صحافي في مقر الجمعية، الى ان القطاع الزراعي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة تراوح بين ٥ و٦٪، استناداً الى حسابات لبنان الاقتصادية لعام ٢٠٠٨، ويستخدم حوالى ٧,٥٪ من القوى العاملة اللبنانية، وعلى الرغم من تحسّن الصادرات من منتجات المملكة النباتية ومنتجات المملكة الحيوانية بالقيم المطلقة، بارتفاعه من ٨٦ مليون دولار في العام ٢٠٠٥ الى ١٣٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٩، مع بقاء حصتها من إجمالي الصادرات السلعية دون الـ ٥٪، فإن القطاع الزراعي يظل قطاعاً إنتاجياً حيوياً للتوازن السكاني والاجتماعي كما للأمن الغذائي الوطني.

اضاف: أما على صعيد التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الزراعي، ونظراً لخصوصيّة الإقراض المصرفي لهذا القطاع في لبنان وفي سائر بلدان العالم، فانها لا تزال متواضعة، مع أن قيمتها ارتفعت من ٣٤٤ مليار ليرة في العام ٢٠٠٥ الى ٤٢١ مليار ليرة في العام ٢٠٠٩. علماً أن التسليفات الممنوحة للزراعة والمدعومة فوائدها بلغت ٤٠٤ مليارات ليرة، أي ما نسبته ٩,٤٪ من مجموع التسليفات المدعومة فوائدها في فترة ١٩٩٧-٢٠٠٩، وأن عدد الكفالات التي منحتها شركة « كفالات » للقطاع الزراعي، عبر المصارف، بلغ ٤٤٧ من أصل ١٠٥٠ كفالة ممنوحة في العام ٢٠٠٩، أي ما يقارب ٤٣٪ من المجموع. وهذه علامات إيجابية بالمقارنة مع حصة القطاع الزراعي من الاقتصاد الوطني.

وشدد طربيه على ان القطاع الزراعي اللبناني يستحق المزيد من الاهتمام والمساندة، وفق خطة استراتيجية تطال جميع مقوّمات الاستثمار في هذا القطاع، بحيث تشمل الريّ والآليات التكنولوجية والإرشاد الزراعي على أنماط الزراعة الحديثة وشروط التوضيب والجودة والأسمدة والأدوية والوقاية من الأمراض، وصولاً الى إمكانيات تأمين التمويل اللازم لمساعدة هذا القطاع على التطور والنمو.

الحاج حسن يتبادل الاتفاق مع طربيه بعد توقيعه ويبدو سعد الازهري (بلال قبلان)

وابدى طربيه سروره بتوقيع بروتوكول تعاون بين جمعية مصارف لبنان ووزارة الزراعة من أجل منح المستثمرين والناشطين في القطاع الزراعي تسليفات ميسّرة بالعملة اللبنانية لمشاريع متوسطة وصغيرة الحجم تراوح بين ٣ ملايين و٢٥ مليون ليرة ولمدة تصل الى أربع سنوات بفائدة مخفضة، مع إمكانية تجديد هذه القروض لفترة مماثلة فور سدادها من قبل المستفيدين. وحدد بعض شروط هذه القروض بأن تكون طلبات الحصول عليها مصحوبة بدراسة جدوى فنية – اقتصادية مقبولة من الوزارة المختصّة والمصرف المقرض. ونحن نأمل أن يسهم هذا البروتوكول في تأمين حجم أكبر من التمويل المتاح للقطاع الأول، وأن يُحسن المستثمرون الزراعيّون والمزارعون الإفادة من شروطه الملائمة ومن التسهيلات التي ينطوي عليه.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الاربعاء ٤ آب ٢٠١٠

الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما تزال قيد التداول وصوغ الاقتراحات

طربية: السيولة الاضافية كانت السند الذي حمى لبنان واقتصاده من انعكاسات الازمة المالية العالمية

اعلن رئيس جمعية مصارف لبنان ورئيس مجلس ادارة «بنك الاعتماد اللبناني» الدكتور جوزف طربية ان السيولة هي مفتاح المعالجة وتقلصها هو العائق الابرز الذي يحبط خططا واعدة لإعادة الانتظام والانتعاش الى الاسواق المالية.

واعتبر طربيه ان وفرة السيولة في المصارف اللبنانية كان السند الاهم الذي حمى لبنان واقتصاده من انعكاسات الازمة التي طالت اهم الاقتصادات واقواها.

واكد طربية ان ما يتم تداوله في شان الشراكة لا يزال قيد النقاش والتداول وصوغ الاقتراحات التي يمكن ان ترد في مشروع القانون الذي تتم مناقشته في مجلس النواب والاهم توافقه مع القواعد الدولية للتمويل.

جاء ذلك في حديث طربية لـ «الديار» على النحو الآتي:

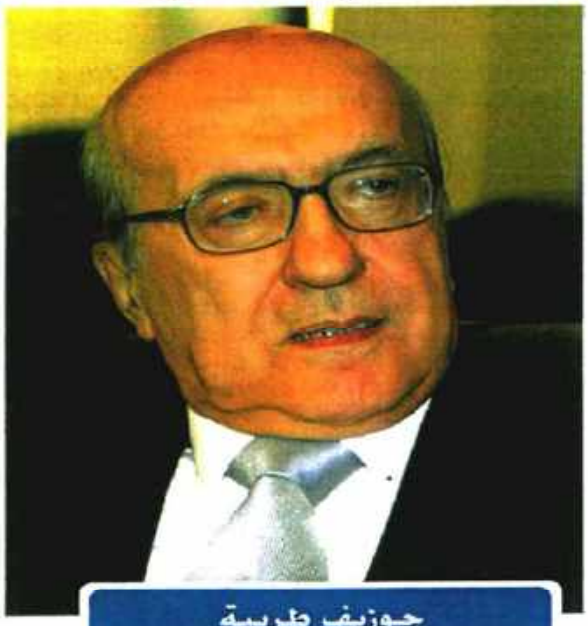

جوزيف طربية

■ السيولة الاضافية في القطاع المصرفي اللبناني هل هي نعمة او نقمة؟

كيف تترجم السيولة لدى القطاع في العمل المصرفي الحالي من خلال القروض والتسليفات وغيرها ؟

□ لقد اثبتت الازمة المالية ، التي عصفت بالاسواق الدولية قبل عامين ولا تزال تداعياتها تتوالد في مناطق متعددة متخذة اشكالا ووجوها جديدة، ان السيولة هي مفتاح المعالجة وان تقلصها هو العائق الابرز الذي احبط خططا واعدة لاعادة الانتظام والانتعاش الى الاسواق المالية وحتى الى الدول التي بلغت شفير الافلاس .

وعلى الاساس ذاته، يمكننا التأكيد بان وفرة السيولة في المصارف اللبنانية كان السند الاهم الذي حمى لبنان واقتصاده من انعكاسات الازمة التي طالت اعتى الاقتصادات واقواها . وان هذه السيولة الآن هي محط اهتمام مؤسسات عملاقة وكبيرة سعت الى استقطاب جزء منها.

وقد اظهرت التجربة اللبنانية اهمية التكامل بين دور البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف من جهة، و خبرات المصرفيين وتمرسهم بالادارة من جهة مقابلة، في التنبه لخطورة التوظيف في أدوات ومشتقات مركبة، وهذا ما ساهم في تحييد لبنان واقتصاده نسبياً عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية الدولية، فيما نأمل أن ننجح أيضاً بالحد من الاضرار غير المباشرة وإنعكاسها على معدلات النمو الإقتصادي التي تخشى مؤسسات دولية تراجعها في لبنان.

وهذه « النعمة» اي السيولة — التي ادركنا مسبقا اهميتها في احتواء تطورات غير محسوبة درجنا على معايشتها في لبنان، اتاحت للجهاز المصرفي اللبناني، رغم الظروف الشائكة في عمليات الائتمان على المستوى الدولي وتقلب الاوضاع الداخلية، ان يوفر التمويل اللازم للاقتصاد بمؤسساته وافراده ، وكذلك للقطاع العام، مساهما بتنشيط الاقتصاد وحفظ مقومات نموه من جهة ، ومتوليا لدور وقائي محوري في تغطية نفقات الدولة وإداراتها. والمصارف تتولى هذا الدور المزدوج مع الاشارة الى ان استمرار تمويلها للدولة شكّل في بعض الاوقات درجة مخاطر عالية، ولكنها عرفت كيف تضع سقوفاً لتسليف الدولة كما القطاع الخاص.

والدور التمويلي للقطاعين الخاص والعام منح البنك المركزي والمصارف دوراً في الحوار الاقتصادي الستراتيجي حول الإصلاحات المطلوبة وإعادة تفعيل جباية الضرائب ومحاربة الفساد الإداري والاقتصادي. كما ان دورها فاعل في تنشيط الاعمال وتمكين اغلب الشرائح الاجتماعية من الحصول على التسهيلات باكلاف مناسبة وفي الوقت ذاته تتعاون المصارف مع البنك المركزي في الادارة السليمة للاموال والمدخرات. وضمن هذه المعادلة الواضحة تقع البرامج الميسرة الخاصة بالسكن والتعليم والبيئة، واي برامج لاحقة بما فيها تلك الموجهة الى الشركات والقطاعات.

ومع النمو الكبير في جذب الدخرات الى المصارف الذي ساهم في الارتفاع القياسي لاحتياطات البنك المركزي، والتراجع

طربية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص ما تزال قيد التداول وصوع ..(بقيه)

(تتمة الصفحة ١)

النسبي في الحاجات التمويلية للدولة .وما نامله من حفظ مقومات الاستقرار الداخلي في المرحلة المقبلة، فقد تراجعت منظومة الفوائد في السوق اللبنانية بما يزيد عن ٣٠٠ نقطة اساس (٣٪). وهامايحفز تنمية الطلب على القروض والتسهيلات من قبل الشركات والافراد. وقد عمدت جمعية المصارف الى تعميم مرجعية محلية للفوائد تاخذ في الاعتبار العوامل المؤثرة كافة.

الشراكة بين القطاعين العام والخاص هل يعني ذلك انتقال العلاقة بين دائن ومدين الى شريك يمول المشاريع في القطاع العام.

بداية اود الاشارة الى ان ما يتم تداوله في شأن الشراكة لا يزال قيد النقاش والتداول وصوغ الاقتراحات التي يمكن ان ترد في مشروع القانون الذي تتم مناقشته في مجلس النواب. والاهم ، بالنسبة الينا توافق مشروع الشراكة مع القطاع الخاص مع القواعد الدولية للتمويل، لان المصارف ستساعد في التمويل إذا تمت مراعاة هذه القواعد، كونها ستستدرج تمويلا طويل الاجل من الخارج، كما ستسعى لتوفر ضمانة للتسديد من مؤسسة ميغا التابعة لمجموعة البنك الدولي.

ان استعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية واهتمامها بموضوع الشراكة بين القطاعين، اقترن بانشاء لجنة لديها لدراسة مشروع القانون المتعلق بها، كي يأتي بالفعل مساعدا لإمكان الحصول على التمويل، ولا يبقى حرفا ميتا، فنحن نريده مشروعا حيويا لانه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ويساعد الدولة على أن تنزع عن كتفيها أثقالا كبيرة جدا ناتجة عن حاجتها الملحة إلى إعادة إنهاض البنية التحتية وخصوصا الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق والمواصلات.

وليس من داعي للتذكير بان الاوضاع العامة والداخلية السابقة حالت دون طرح العديد من مشاريع القوانين منذ العام ٢٠٠٥, وهذا ما يمنح العمل التشريعي اهمية خاصة كرسالة للاسواق الداخلية والخارجية، وكعامل داعم للثقة والاطمئنان، بعدما شكل إنطلاق الحكومة على قاعدة التوافق السياسي عاملاً إيجابياً، فحقق لبنان، خلال العامين الماضيين، أعلى نسب النمو الإقتصادي في المنطقة، وكان من بين دول قليلة تخطت باضعاف متوسطات النمو الاقليمي والدولي، وتدل الإحصاءات والارقام على ذلك وتؤكده .

لكن الاهم في دورة الاقتصاد الوطني هو القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير حاليا موجودات محلية تفوق ١٢٣ مليار دولار، ويملك وجودا مباشرا في اغلب دول المنطقة وفي اسواق دولية كبرى. وهو ايضا احد اهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والانتشار والتواجد في الاسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الاسواق.

وفي المقابل، يجب أن لا نغفل السلبيات والمتمثلة في إستمرار مشاكل لبنان الاساسية. فنمو الناتج الوطني، على أهميته، لا يمثل مؤشراً كافياً للتنمية الشاملة، بل يلزم أن يترافق مع إعادة بناء الثقة الداخلية والخارجية وإدخال تحسينات مطردة في حياة الناس والتقديمات الصحية والاجتماعية ورفع مستويات التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الاسر والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة بما يفضي الى تكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وفي إنتاج مناخ إستثماري حقيقي.

■ ما هي الخطة الاستراتيجية التي يطبقها مصرفكم من اجل التوسع والانتشار؟

يتخذ بنك الاعتماد اللبناني، الذي يتموضع بثبات ضمن لائحة اكبر المصارف اللبنانية، مبدأ التميز في الاداء شعارا ستراتيجيا له وهدفا رئيسيا لحصيلة اعماله وانشطته داخل لبنان وخارجه. بعدما استكمل، قبل سنوات، عملية هيكلة بنيوية حولته الى مجموعة مالية . مصرفية شاملة، يقودها البنك الام وتتجمع تحت لوائها مصارف ذات هويات تجارية واستثمارية واسلامية، تحوز حصصا سوقية وازنة في السوق اللبناني، ووحدات مصرفية تحمل هويات مستقلة في الخليج وافريقيا، ووجود مصرفي تاريخي في قبرص يمثل ذراعا للتواصل مع الاسواق الاوروبية، فضلا عن ذراع مصرفية في اميركا عبر مكتب البنك في كندا، ومصرفاً تابعاً في السنغال يشمل الترخيص المعطى له بالتمدد الى ٨ دول افريقية تقع تحت سلطة بنك مركزي واحد.

ويدعم هذه الاستراتيجية وهذه البنية مجموعة شركات تابعة وناشطة في حقول التأمين والصيرفة الالكترونية والتطوير العقاري والتمويل التأجيري والتحصيل والخدمات السياحية وسواها، بما يدعم هوية « السوبر ماركت» المالي الذي يوفر للمستهلكين اوسع مروحة من المنتجات القائمة على التميز والابتكار في تلبية حاجات العملاء، سواء لجهة صيرفة الشركات والمؤسسات او لجهة الصيرفة بالتجزئة، حيث تحوز المجموعة واحدة من اكبر الشبكات الخاصة بالزبائن واكثرها تنوعا في شمولها لمختلف الشرائح الاجتماعية، وواحدة من اكبر شبكات الفروع المنتشرة في كل المدن ومعظم البلدات اللبنانية.

وكرس تاسيس المصرف التابع: بنك الاعتماد الدولي، واطلاقه رسميا، منتصف هذا العام، في السنغال انطلاقة واعدة لدخول بنك الاعتماد اللبناني الى السوق الافريقية. كما مثلت هذه الخطوة انجازا نوعيا جديدا في مسيرة مجموعة الاعتماد اللبناني. وسيكون حكما ، رافدا جديدا من روافد تزخيم النمو النوعي في الاعمال والنتائج المالية والانتشار وشبكة الشركات التابعة والعلاقات الداخلية والخارجية، وهي مجالات حيوية اكسبت البنك، خلال السنوات الماضية، انجازات ونجاحات مشهودة في اكتساب صفة المصرف الشامل.

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة
الأحد ٢٥ تموز ٢٠١٠

القطاع المصرفي وتمويل فرص التنمية

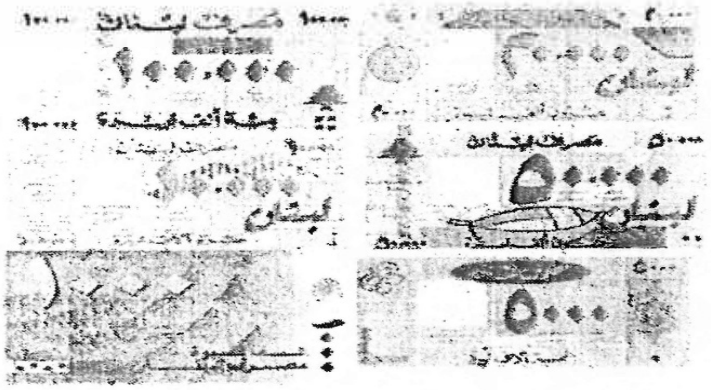

اكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه استعداد القطاع المصرفي لتمويل كل فرص التنمية الموجودة في القطاع الخاص، لكنه شدد على ضرورة ان توفر الدولة الاطمئنان والمناخ الجيد لجذب الاستثمارات بحيث تتم معالجة الدين من طريق تكبير الاقتصاد وليس من طريق فرض الضرائب، معتبراً ان الامور سائرة بشكل طبيعي بما يشجع دخول الاستثمارات الى البلد ويؤدي تالياً الى توسيع الاقتصاد.

الاقتصاد والأعمال

تموز / يوليو ٢٠١٠

رئيس جمعية المصارف:
التشدد في سياسة الإقراض

اعتبر رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزف طربيه أن التشدد في سياسة الإقراض أيام الفورة والزيادة الهائلة في الودائع هما القاعدة الذهبية لتفادي المديونيات غير العاملة في زمن الركود الاقتصادي والأزمات. وهذا ما يعرف بالسلوك المعاكس للدورة الاقتصادية (Anticyclique).

جاء ذلك في كلمة **طربيه** التي ألقاها في الجمعية العمومية السنوية لجمعية المصارف، حيث نوّه بمعدلات النمو التي يحققها الاقتصاد اللبناني، لافتاً إلى أن إدارة التدفقات المالية الضخمة لم تكن بالأمر السهل. ومما جاء في كلمة **طربيه**: "ما كانت معدلات النمو هذه في لبنان ممكنة بهذا المستوى الذي يقارب أفضل المعدلات المسجّلة في الاقتصادات الناشئة لولا الزيادات المهمة في القروض والتسليفات التي وفّرتها مصارفنا لمختلف فعاليات وأنشطة الاقتصاد اللبناني، فيما كان الائتمان في معظم دول العالم في تراجع أو توقف أو ضمور".

ولم يكن سهلاً كذلك إدارة التدفقات المالية الضخمة التي شهدها لبنان وما زال منذ عامين ونيّف بوتيرة وحجم غير اعتياديين وبتحوّل كثيف الى الليرة غير معهود بدوره. فقد جهدت السلطة النقدية لتحييد آثارها التضخمية من خلال سياسة واعية للسيولة تمثلت بإصدارات كبيرة لشهادات الإيداع وبتوسّع الحوافز للإقراض بالليرة. كما واكبت ادارات مصارفنا هذه السياسة بتخفيض بنية الفوائد على نحو متدرّج ومنتظم فأفادت الاقتصاد والخزينة، وتعزّز الاستقرار النقدي وباتت احتياطيّات العملات الصعبة الصافية من ودائعنا لدى مصرف لبنان ايجابية وبمستوى جيد قياساً بالعقدين الماضيين.

ومن العدل والانصاف أن نسجّل للسلطات المالية التراجع في معدل الدين الى الناتج، والذي كان ممكناً بتضافر ثلاثة عوامل: **أولاً** معدلات النمو المرتفعة للاقتصاد اللبناني التي تخطّت بالقيمة الإسمية معدلات زيادة المديونية العامة؛ **وثانياً** ارتفاع مداخيل الدولة بوتيرة أعلى من وتيرة الإنفاق العام؛ **وثالثاً** انخفاض معدلات الفوائد خلال العامين الماضيَيْن مما جعل خدمة الدين الى الناتج تتراجع بدورها مما يقارب الـ 13 في المئة الى 8.5 في المئة.

طبعاً، وفي المقابل، ارتفع عبء الضرائب والرسوم على الناس، أفراداً ومؤسسات. وطبعاً، تراجع إنفاق الدولة في مجال الاستثمار. والمطلوب اليوم سياسة مالية تراعي، من جهة، قدرة أصحاب المداخيل المحدودة والمؤسسات على دفع المزيد من الضرائب وتضاعف، من جهة ثانية، الإنفاق على البنى التحتية.

وليس ذلك مستحيلاً أو من باب تربيع الدوائر بل هو ممكن، من جهة، من خلال سياسة ضريبية مدروسة ومتوازنة تطاول مطارح تكليف لا تنعكس على الأسعار أو على القدرة الشرائية للأجور أو على أرباح المؤسسات في القطاعات الانتاجية ... وهو ممكن، من جهة ثانية وفي ما يخصّ مشروعات البنى التحتية، من خلال تطوير أطر الشراكة مع القطاع الخاص. وكما أعلنّا ذلك مراراً، نحن على استعداد لتوفير التمويل الملائم حجماً وشروطاً إن في مشروع الموازنة الذي أرسلته الحكومة منذ أسبوع الى المجلس النيابي توجّهات في الطريق المطلوب. ونأمل، كما وعدت الحكومة، أن تتأكّد هذه التوجّهات بشكل قاطع في موازنة العام 2011.

د. جوزف طربيه

على صعيد القطاع المصرفي، وإزاء التوسّع الذي نشهده بمعدلات غير معهودة حيث بات القطاع المصرفي التجاري وغير التجاري مع نهاية الثلث الأول من العام الجاري يناهز الـ 130 مليار دولار من دون احتساب الفروع الخارجية أو المؤسسات التابعة، فإن ذلك يتطلّب منا إدارة ترتكز على الأسس السليمة كما العادة. ويمكن تلخيصها **أولاً** بالاستمرار كالسابق في سياسات التوظيف المحافظة بمعنى العمل المصرفي السليم، أي ذي المخاطر المفهومة والمقبولة، وأهم هذه المخاطر هي مخاطر الإقراض. وواجبنا أن ننبّه الى ضرورة مقاومة إغراء التوسّع فيه للمقيمين ولغير المقيمين بوتيرة يصعب معها مراعاة قواعد وأصول التسليف السليم. **وثانياً** أن نحافظ كالعادة على توظيفات سيولتنا بالعملات الأجنبية بمنتهى الحرص على قِصَر آجالها وملاءة الجهات المقابلة. وأخيراً يجب الحفاظ في إقراض الدولة على مبدأين اثنين: من جهة ألاّ يتخطّى إقراضنا للدولة بالعملات الأجنبية مُضاعفاً معيّناً لأموالنا الخاصة، ومن جهة ثانية، ألاّ يتخطّى إقراضنا للدولة قدرة الدولة على خدمة مديونيتها العامة، علماً أن نسبة خدمة الدين الى الإيرادات أو الى النفقات العامة الإجمالية أخذت منحىً تراجعياً خلال السنوات الماضية. فظهرت مجدداً الفوائض الأولية وتعزّزت قدرة الدولة على خدمة مديونيتها.

النمو وارتفاع مداخيل الدولة وإنخفاض الفوائد ساهمت في تراجع معدل الدين إلى الناتج

الشرق

١٢ تموز ٢٠١٠

المصارف تبحث في وزارة الطاقة صيغ التعاون والمشاريع المشتركة

القصار ووفد جمعية المصارف لدى زيارتهم باسيل

عقد وزير الطاقة والمياه جبران باسيل في الوزارة الإجتماع الأول لفريق العمل المشترك بين جمعية المصارف ووزارة الطاقة والمياه، حيث تمت مناقشة صيغ التعاون، وبلورتها فيما خص المشاريع التي وضعتها الوزارة في مجالات الطاقة والمياه والنفط.

وأعرب باسيل عن أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، كاشفاً عن مشاريع قوانين لدى الوزارة في هذا الصدد. ولفت إلى إستعداد المصارف للإستثمار بأموالها في القطاع العام، مؤكداً "أهمية الأمر لكن مع التركيز على ضرورة بقاء الفوائد والتكاليف متدنية ومقبولة على الإقتصاد والمواطن على حدٍ سواء من دون أعباء إضافية، وهي المعادلة الصحيحة للشراكة الحقيقية من دون هيمنة لطرفٍ على آخر".

ورأى باسيل انه "لا يجوز التحدث في موضوع الحقوق الفلسطينية وطرحه بهذا الشكل المعجّل في أربعة مشاريع قوانين، والكلام عن التأخير في هذا الصدد، وكذلك المطالبة بجلسات عامة سريعة وأن الوقت يداهمنا، لأن موضوعاً في هذه الأهمية لا يجوز الإسراع في بتّه ووضع سقوف زمنية له، كما أن إقراره لا يجوز أن يحصل على هذا الشكل لأسباب عدة، منها كونه يعني وزارات عدة كما أنه يدخل من ضمن الخطة التي من المفترض أن تضعها الحكومة اللبنانية كي يتحمّل في البداية المجتمع الدولي مسؤوليته لناحية أعباء هذه القضية التي نريد لها أن تنتصر وتنجح من محبتنا لها ولأبنائها الفلسطينيين".

ولفت الى "أن تراكم الضغط السياسي والدبلوماسي على لبنان يجب أن يتحمله أيضاً المجتمع الدولي"، مشيراً الى وجوب إعطاء اللبنانيين حقوقاً في المياه والكهرباء والعمل والضمان والإجتماعي وخلق فرص عمل لهم، ليتم النظر بعد ذلك في كيفية تأمين هذه الفرص لشعب أخ وصديق وشقيق".

وقال "لا يتم إعطاء المياه للشعب اللبناني ولا الكهرباء مجاناً فيما منذ العام ٢٠٠٣ حتى ٢٠٠٩ بلغت فاتورة الكهرباء المستحقة على المخيمات الفلسطينية ١٤٩ مليار ليرة، وما قبلها فاتورة قيمتها ١٥٠ مليار ليرة، بما يعادل ٣٠٠ مليار ليرة أي ٢٠٠ مليون دولار، دفعت عن هذه المخيمات وهي متوجبة على "الأونروا" كما ينطبق هذا الأمر على مستحقات المياه".

وتساءل عن "مسؤولية الدول التي تحمّلنا هذا العبء، فيما تظهر غير قادرة على دفع فاتورة كهرباء عن هذه المخيمات، ونحن لا نستطيع إقفال عجزنا بما خصّ الكهرباء، ولا يجوز بعد ذلك القول أن لبنان لا يتحمل مسؤولياته".

البيرق
AL-BAYRAK
الخميس ١ تموز ٢٠١٠- العدد ٢٠٠٩١

عون تناول وطربيه مواضيع اقتصادية

• العماد عون مستقبلا طربيه.

استقبل النائب العماد ميشال عون في دارته في الرابية امس رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه وتم البحث في الامور الاقتصادية.

اثر اللقاء قال طربيه: بحثت مع العماد عون في موضوع الموازنة والتعاون بين القطاع الخاص والقطاع العام وللمناسبة انشأنا لجنة بين وزارة الطاقة وجمعية المصارف مهمتها دراسة المشاريع التي تحتاج لها الدولة بحيث يكون تمويل الاستثمارات والبنى التحتية ستتم في المرحلة المقبلة من خلال التمويل المباشر المصرفي وليس من خلال الدين العام.

وقال: تعرفون ان العماد عون هو رئيس كتلة كبيرة ويهمنا دائما ان نكون متمادين معه لما له تأثير على الساحة السياسية في لبنان.

ثم التقى العماد عون المجلس البلدي لبلدة كفرزبد برئاسة عمر الخطيب والمجلس البلدي لبلدة عزة في قضاء النبطية برئاسة شربل رومانا وعلي شحادة.

الشرق
الثلاثاء ٢٩ حزيران ٢٠١٠ – العدد ١٨٣٤٥

طربيه في "العمومية" العادية لجمعية المصارف: 60 ألفا تطالهم قروضنا الاسكانية

طربيه متوسطاً أزهري وصادر (محمد سلمان)

رجح رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه ان يحقق الاقتصاد اللبناني معدلات نمو جيدة في المرحلة المقبلة واشار الى ان القطاع المصرفي يناهز ١٣٠ مليار دولار من دون احتساب الفروع الخارجية واعلن ان محفظة القروض الاسكانية للمصارف باتت تطال ٦٠ الف مواطن من ذوي المداخيل المتوسطة والمدنية.

التأمت الجمعية العمومية العادية السنوية لجمعية مصارف لبنان، قبل ظهر امس وفي مستهل الجلسة، القى رئيس الجمعية كلمة لخص فيها اهم منجزات مجلس الادارة الحالي.

ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس حزيران (٢٠٠٩ – حزيران ٢٠١٠) ووافقت عليه. وبعد الاطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠٠٩، ابرات ذمة مجلس الادارة الحالي ثم ناقشت واقرت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١١. واكد طربيه في كلمته ان جمعية المصارف "ما زالت تعمل في سبيل تعزيز المهنة المصرفية وتطوير النشاط المصرفي كما في سبيل خدمة الاقتصاد الوطني ولبنان".

واعلن ان من المرجح ان يستمر الاقتصاد اللبناني في المرحلة المقبلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة بسبب توقعات نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام بمعدلات تتخطى ٤,٥٪ للعامين المقبلين وبسبب التوقعات الايجابية بشكل خاص لمنطقة الشرق الاوسط ومنها منطقة الخليج العربي.

ولفت الى انه "على صعيد القطاع المصرفي، وازاء التوسع الذي نشهده بمعدلات غير معهودة حيث بات القطاع المصرفي التجاري وغير التجاري مع نهاية الثلث الاول من العام الحالي يناهز ١٣٠ مليار دولار من دون احتساب الفروع الخارجية او المؤسسات التابعة، فإن ذلك يتطلب منا ادارة تتركز على الاسس السليمة كما العادة، ويمكن تلخيصها اولا بالاستمرار كالسابق في سياسات التوظيف المحافظة بمعنى العمل المصرفي السليم، اي ذي المخاطر المضمونة والمقبولة، واهم هذه المخاطر هي مخاطر الاقراض، وواجبنا ان ننبه الى ضرورة مقاومة اغراء التوسع فيه للمقيمين ولغير المقيمين بوتيرة يصعب معها مراعاة قواعد واصول التسليف السليم، وثانيا ان نحافظ كالعادة على توظيفات سيولتنا بالعملات الاجنبية بمنتهى الحرص على قصر آجالها وملاءة الجهات المقابلة، واخيرا يجب الحفاظ في اقراض الدولة على مبدأين اثنين: من جهة الا يتخطى اقراضنا للدولة قدرة الدولة على خدمة مديونيتها العامة، علما ان نسبة خدمة الدين الى الايرادات او الى النفقات العامة الاجمالية اخذت منحى تراجعيا خلال السنوات الماضية. فظهرت مجددا الفوائض الاولية وتعززت قدرة الدولة على خدمة مديونيتها".

واشار طربيه الى ان "محفظة قروضنا الاسكانية باتت تطال ٦٠ الف مواطن من ذوي المداخيل الوسطى والمتدنية، وبقيمة تفوق ٣ مليارات دولار، وانجزنا كذلك رقم الهوية المصرفية IBAN، وتقدمنا في ميادين مهنية اخرى، منها العمل على استمرارية التشغيل في الحالات الطارئة BCF، والمقاصة المحلية لبطاقات الائتمان وتطوير نظام المدفوعات، وواجبي اخيرا ان الفت نظر زملائي المصرفيين جميعا الى ضرورة ترشيد سوق الفوائد، ففجوة الآجال تتسع والهوامش تضيق، والفوائد العالية

المستقبل

الثلاثاء ٢٩ حزيران ٢٠١٠

جمعية مصارف لبنان تناقش تقريرها السنوي ٢٠٠٩/٢٠١٠

طربيه يدعو للاستفادة من الاستقرار لتعظيم فرص النمو

● طربيه متحدثاً في الجمعية أمس

أمل رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه أن يُحسن القيّمون على الشأن العام الإستفادة من مناخ الارتياح الداخلي والخارجي، لترسيخ الاستقرار السياسي والأمني وتعظيم فرص النمو الاقتصادي، بما ينعكس إيجاباً على مستوى معيشة اللبنانيّين، ورأى أن المطلوب اليوم سياسة مالية تراعي قدرة أصحاب المداخيل المحدودة والمؤسسات على دفع المزيد من الضرائب، وتضاعف الإنفاق على البنى التحتية.

وأوضح أن ذلك ممكن «من خلال سياسة ضريبية مدروسة ومتوازنة تطاول مطارح تكليف لا تنعكس على الأسعار او على القدرة الشرائية للأجور او على أرباح المؤسسات في القطاعات الانتاجية.. وهو ممكن، من جهة ثانية وفي ما يخص مشروعات البنى التحتية، من خلال تطوير أطر الشراكة مع القطاع الخاص. وكما أعلنّا ذلك مراراً، نحن على استعداد لتوفير التمويل الملائم حجماً وشروطاً. إن في مشروع الموازنة الذي أرسلته الحكومة منذ أسبوع الى المجلس النيابي توجّهات في الطريق المطلوب. ونأمل، كما وعدت الحكومة، أن تتأكّد هذه التوجّهات بشكل قاطع في موازنة عام ٢٠١١».

وكان طربيه يتحدث في الجمعية العموميّة السنويّة العاديّة لجمعية المصارف، التي التأمت أمس، حيث لخص أهم منجزات مجلس الإدارة الحالي. ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس (حزيران/يونيو ٢٠٠٩ – حزيران/يونيو ٢٠١٠) ووافقت عليه. وبعد الإطلاع والموافقة على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠٠٩، أبرأت ذمة مجلس الإدارة الحالي، ثم أقرت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١١.

وقال طربيه في كلمته «من الملفت بل والمميّز أن يواصل الاقتصاد اللبناني في العام ٢٠١٠ مسيرة نموه القوي الذي يشهده منذ سنوات عدة، وأن يحقّق نمواً حقيقياً بنسبة ٨ بالمئة بحسب توقّعات صندوق النقد الدولي، بعد ارتفاعه بنسب استثنائية بلغت أكثر من ٩ بالمئة في العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. ومن المرجّح أن يستمر الاقتصاد اللبناني في المرحلة المقبلة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيّدة بسبب توقعات نمو الاقتصاد العالمي بشكل عام، بمعدلات تتخطّى ٤,٥ بالمئة للعامَيْن القادمين، وبسبب التوقعات الإيجابية بشكل خاص لمنطقة الشرق الأوسط ومنها منطقة الخليج العربي، بمعدلات ستفوق الـ٥ بالمئة للأعوام القادمة، وهذه منطقة نحن معها في اندماج وتبادل كثيف للسياحة والتحويلات والاستثمارات والتوظيفات».

واعتبر أنه «ما كانت معدلات النمو هذه في لبنان ممكنة بهذا المستوى الذي يقارب أفضل المعدلات المسجّلة في الاقتصادات الناشئة لولا الزيادات العامة في القروض والتسليفات التي وفّرتها مصارفنا لمختلف فعاليات نشاطات الاقتصاد اللبناني، فيما كان الائتمان في معظم دول العالم في تراجع او توقف او ضمور. كما لم يكن سهلاً كذلك إدارة التدفقات المالية الضخمة التي شهدها لبنان وما زال منذ عامين ونيّف بوتيرة وحجم غير اعتياديّين وبتحوّل كثيف الى الليرة غير معهود بدوره. فقد جهدت السلطة النقدية لتحييد آثارها التضخمية من خلال سياسة واعية للسيولة تمثلت بإصدارات كبيرة لشهادات الإيداع وبتوسيع الحوافز للإقراض بالليرة. كما واكبت ادارات مصارفنا هذه السياسة بتخفيض بنية الفوائد على نحو متدرّج ومنتظم. فأفادت الاقتصاد والخزينة. وتعزّز الاستقرار النقدي وبالت احتياطات العملات الصعبة الصافية من ودائعنا لدى مصرف لبنان ايجابية وبمستوى جيد قياساً على العقدين الماضيين».

وقال «من العدل أن نسجّل للسلطات المالية التراجع في معدل الدين الى الناتج، والذي كان ممكناً بتضافر ثلاثة عوامل: أولاً معدلات النمو المرتفعة للاقتصاد اللبناني التي تخطّت بالقيمة الإسمية معدلات زيادة المديونية العامة؛ وثانياً ارتفاع مداخيل الدولة بوتيرة أعلى من وتيرة الإنفاق العام؛ وثالثاً انخفاض معدلات الفوائد خلال العامين الماضيَيْن مما جعل خدمة الدين الى الناتج تتراجع بدورها مما يقارب ١٣ بالمئة الى ٨,٥ بالمئة. طبعاً، وفي المقابل، ارتفع عبء الضرائب والرسوم على الناس، أفراداً ومؤسسات. وطبعاً، تراجع إنفاق الدولة في مجال الاستثمار».

على صعيد القطاع المصرفي، قال طربيه «إزاء التوسع الذي نشهده بمعدلات غير معهودة حيث بات القطاع المصرفي التجاري وغير التجاري مع نهاية الثلث الأول من العام الجاري يناهز ١٣٠ مليار دولار بدون احتساب الفروع الخارجية او المؤسسات التابعة، فإن ذلك يتطلّب منا إدارة ترتكز على الأسس السليمة كما العادة. ويمكن تلخيصها أولاً بالاستمرار كالسابق في سياسات التوظيف المحافظة بمعنى العمل المصرفي السليم، أي ذي المخاطر المفهومة والمقبولة».

وأوضح أن «أهم هذه المخاطر هي مخاطر الإقراض. وواجبنا أن ننبّه الى ضرورة مقاومة إغراء التوسع فيه للمقيمين ولغير المقيمين بوتيرة يصعب معها مراعاة قواعد وأصول التسليف السليم. وثانياً أن نحافظ كالعادة على توظيفات سيولتنا بالعملات الأجنبية بمنتهى الحرص على قِصَر آجالها وملاءة الجهات المقابلة. وأخيراً يجب الحفاظ في إقراض الدولة على مبدأين اثنين: من جهة ألاّ يتخطّى إقراضنا للدولة بالعملات الأجنبية مَضاعِفاً معيّناً لأموالنا الخاصة، ومن جهة ثانية، ألاّ يتخطّى إقراضنا للدولة قدرة الدولة على خدمة مديونيتها العامة. علماً أن نسبة خدمة الدين الى الإيرادات أو الى النفقات العامة الإجمالية أخذت منحى تراجعياً خلال السنوات الماضية. فظهرت مجدداً الفوائض الأولية وتعزّزت قدرة الدولة على خدمة مديونيتها».

المراقب الإقتصادي

حزيران ٢٠١٠، عدد ٢٧٢

ندوة حول ضمان وتمويل الصادرات والاستثمار

طربيه: إرتفاع سيولة المصارف مؤشر لسلامة القطاع

استضافت جمعية مصارف لبنان الاربعاء في مقرّها الرئيسي أعمال الندوة الخاصة «بضمان وتمويل الصادرات والاستثمار» وذلك بحضور رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانية نعمة افرام والمدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار ممثلاً بمحمد شواري، إضافة الى عدد كبير من ممثلي المصارف والصناعيين.

استهلت أعمال الندوة بكلمة لرئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه مما جاء فيها:

شهد لبنان تدفقات استثمارية اجنبية مباشرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة مقارنة بحجم ناتجنا المحلي الاجمالي حيث استقرت هذه النسبة في السنتين الأخيرتين بحدود ١٢,٥٪، ولقد عرف بالتالي قطاعنا المصرفي خلال هذه الفترة نمواً بارزاً حتى وصل حجم الودائع الى ٩٩ مليار دولار.

أضاف: بالنسبة لتوظيفات المصارف، فقد بلغ حجم القروض والتسليفات ٦٠ مليار دولار موزعة بالتساوي بين القطاعين العام والخاص، وازدادت نسبة تدفقات الاستثمار اللبناني المباشر الى الخارج وخاصة الى بعض الدول العربية كمصر وسوريا والأردن والخليج وباتت نسبها من الناتج المحلي الاجمالي بحدود ٣,٥٪ خلال السنتين الأخيرتين.

ومن المؤكد أن سيولة المصارف الاجمالية التي تقارب ٦٠٪، ورغم اعتبارها مؤشراً لسلامة القطاع، ومرحّباً بها من قبل المودعين، فهي ليست غاية المصارف بحد ذاتها، وإنما هي دليل إضافي عن إمكانيات مصارفنا الواسعة في التوظيف وعن سعيها في تحيّن الفرص السانحة لتوظيفات سليمة وآمنة في الدورة الاقتصادية.

وتابع: لقد توسع التبادل التجاري العالمي بشكل كبير في العقد الأخير ونأمل أن نكون قد تخطينا مخاطر الأزمة المالية الاخيرة وتراجع التبادل التجاري الناتج عنها.

افرام

ثم كانت كلمة لرئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين نعمة افرام الذي شدد على أهمية هذه الندوة.. من خلال جميع الأطراف المعنية مباشرة بهذه العملية أي جمعية المصارف والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والصناعيين.

وقال: إننا في جمعية الصناعيين نشجّع التفاعل بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وبين الصناعيين اللبنانيين، وهي مناسبة للصناعيين لتلمّس إمكانية الاستفادة من تقديمات هذه المؤسسة من خلال شرح شامل لخدمتها، ومن خلال عرض الموارد المتاحة لضمان الاستثمار والمخاطر المغطاة، وتعزيز موارد المؤسسة من خلال مساهمة مدروسة للمصارف من ناحية وتخفيض الكلفة على الصناعيين.

وكانت الكلمة الأخيرة لممثل المدير العام لمؤسسة ضمان الاستثمار وائتمان الصادرات محمد شواري الذي عرض لواقع ونشاط وتطلعات المؤسسة منوّهاً بالتعاون الايجابي القائم بينها وبين لبنان.

بعد ذلك تمت مناقشة بعض المواضيع الخاصة بالمؤسسة العربية (النظام العربي لضمان الاستثمار، النظام العربي لضمان ائتمان الاستثمار والتجربة العملية للمؤسسة). أعقب ذلك حوار مفتوح مع المشاركين.

النهار

الثلاثاء ١٥ حزيران ٢٠١٠

هل يصل مشروع قانون الشركات PPP إلى مجلس النواب ؟

طربيه: انخفاض كلفة التمويل عامل مساعد لجذب الاستثمارات

كتبت فيوليت البلعة:

في نهاية نيسان الماضي، أنهى مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص Private Public Partnership PPP جولته على الأقطاب، بعدما اخضع لنقاشات أولية قبل منحه "البركة" السياسية. وكان يؤمل ان يحمل النائب علي حسن خليل الصياغة الأولية التي أعدها الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك وخبراء، الى مجلس النواب تمهيداً لاقرارها قانوناً بآليات جديدة تنظم العلاقة ما بين القطاعين، ولا سيما بعد الملاحظات التي رفعها كل من الحايك وجمعية المصارف الى المعنيين، وخلصت في معظمها الى موقف ايجابي من المفهوم المبدئي المطروح للشراكة.

لكن، من حينه، دخل مشروع القانون في غيبوبة الانتخابات البلدية والاختيارية ومن بعدها مشروع موازنة 2010 ليصبح مجهول الاقامة، رغم الحاجة الى اعادة اطلاق ورشة النهوض انطلاقا من أهمية ما تمثله آلية الشراكة كأحد الخيارات الاستراتيجية الفضلى لتمويل مشاريع البنى التحتية وتوفير آلاف فرص العمل الجديدة، ومذا ما تحتاج إليه الموازنة لتعزيز ابواب التمويل للانفاق الاستثماري المتزايد الهادف الى دعم الاقتصاد في المديين المتوسط والبعيد.

صحيح أن القانون لم يصدر بعد، لكنه سيلحق بمراسيم تطبيقية. ولا يكفي الاطلاع على اطار عام لأي مشروع لتحديد نجاحه او فشله، إذ إن الغاية منه وفق رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، هي دعم البنية التحتية التي باتت معوّقة للاقتصاد والنمو من دون تضخيم الدين لتقوم الدولة مباشرة بالانفاق على مشاريع البنية التحتية. الهدف إذاً عدم زيادة المديونية مع دعوة القطاع الخاص الى تنفيذ تلك المشاريع عبر الشراكة ولفترة معينة، "بما يدخل الى الدولة وسائل الادارة الحديثة المعتمدة من القطاع الخاص المبنية على الانتاجية والكفاية ومبدأ المحاسبة ودراسات الجدوى، على ان يبقى للدولة دورها كناظمة لكل الانشطة وخصوصاً ان مشاريع البنى التحتية منتجة ويجب ان تحدد الدولة ايراداتها مع ملتزم الخدمات ومستملكيها". الى ذلك، يؤكد ضرورة وجود الدولة "ليس كهيئة ناظمة فحسب، بل

رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه متحدثا الى "النهار". (ميشال صايغ)

لمراقبة حسن تنفيذ الخدمات وايصالها الى المستهلكين مع توافق مسبق على طرق التسعير، اذ يفترض ان تكون الدولة موافقة مسبقاً على التسعير والجباية".

ماذا عن دور القطاع الخاص؟

يقول طربيه ان القطاع المصرفي سيكون الشريك في هذه العملية "اذ يتحمل مخاطر التمويل ودرسها ومراقبة الاداء (التحصيل) وفقاً للعمل المصرفي العادي، لأننا لن نكون الجهة التي ستدير او تستثمر". وشدد على ضرورة درس مخاطر المشاريع، "لأن الفشل ينجم عن عدم دراسة الجدوى جدياً وعدم نجاح الادارة، أو لاسباب خارجية قاهرة تتعلق بالمخاطر الجيوسياسية وبالكلفة وبمخاطر التحصيل من المستهلكين". ونصح بأن يكون المشغّلون من اصحاب الخبرات الذين يدركون في اي قطاعات استراتيجية يستثمرون ويبادرون الى درس المخاطر.

● وهل ستضع المصارف سقفاً محدداً لتمويل مشاريع البنية

التحتية عبر قانون الشراكة؟

قال طربيه ان تلك المشاريع تتطلب تمويلاً متوسطاً وطويل الأمد، ولدى المصارف القدرة على جذب تمويل مماثل في ضوء ما سيطرح من مشاريع. "هذا لا يعني اننا سنستخدم مواردنا القصيرة لتوظيفات طويلة الأمد بما لا يتوافق مع مفهوم الـMismatching، بل لدينا قدرة على جذب تمويل طويل الأمد سواء عبر أسهم تفضيلية او عبر ديون مرؤوسة. الامكانات قائمة مالياً، وقد تكون من الداخل او الخارج طالما أن الاقتصاد مفتوح".

واكد ان المصارف ملتزمة مع الدولة والمجتمع. "لقد واكبنا الفترة السابقة وموّلناها، بدليل ان حجم التمويل المصرفي للدولة يقارب حجم الدخل القومي، وهي نسبة فريدة". وفي مسألة الفوائد، اوضح في لبنان مرّ بظروف تفضيلية نتيجة خفض معدلات الفوائد عالمياً "بما انعكس ايجاباً على التمويل المصرفي للقطاعين العام والخاص. علماً أن التمويل الداخلي أقل كلفة من سواه، إذ تستدين الدولة بأسعار تفضيلية مقارنة بتصنيفها السيادي، اي إن الفوائد المحددة على خمس سنوات لا تتجاوز 6,50 في المئة في مقابل 40 في المئة في السابق حين كان الدين العام أقل".

وأكد أن انخفاض كلفة التمويل عامل مساعد، موضحاً ان الفائدة تتعلق بالمخاطر "علماً ان المودعين هم من الذين تربطهم علاقة بالبلد وممن يثقون بالقطاع المصرفي وبرقابة السلطات النقدية الجيدة عليه". واكد انه بسمعة لبنان الجيدة، يسهل على القطاع المصرفي جذب رساميل تساعد على انجاح مشروع الشراكة ولا سيما اذا ما استهدف التمويل مشروعاً اقتصادياً مجدياً.

مشروع القانون في طريقه الى مجلس النواب، حيث سيخضع لدرس شامل يفضي الى تحديد مصلحة الدولة والمستهلك والممول، "فالقانون يفشل اذا لم يؤمن مصالح كل الفرقاء المعنيين"، لافتاً الى أن الوزارات ستعد مشاريعها لاستدراج عروض "وقد بادرت جمعية المصارف مع وزارة الطاقة الى تأليف لجنتين تتوليان وضع دراسات مشتركة والاطلاع على برنامج الوزارة بالنسبة الى مشاريع البنية التحتية ودرس موضوع التمويل على أساس الشراكة".

البنك والمستثمر
ايار/مايو ٢٠١٠

قبول المصارف المركزية العربية العملات كجزء من الإحتياطي لديها

العملة العربية الموحدة مشروع مؤجل للتكامل الاقتصادي

"العملة العربية الموحدة ليست خيارا شكليا، بل هي مشروع إقتصادي تمليه مصلحة دولنا العربية حتى تضمن مكانا بين التكتلات النقدية العالمية"، هذا ما أكده المشاركون في المؤتمر المصرفي السنوي الثالث بعنوان "النقد العربي الموحد، حلم أم واقع"، والذي نظمته في بيروت شركة "فرست بروتوكول" برعاية مصرف لبنان وبالتعاون مع بنك عوده.

أما حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، فرأى أن الخطوة الأولى، وقبل التوصل إلى العملة الموحدة، ربما تكون قبول المصارف المركزية في العالم العربي عملات بعضها البعض وقبولها الاحتفاظ بهذه العملات كجزء من الاحتياطي لديها.

الرغبة والارادة السياسية

وإذا كانت العملة العربية الموحدة تتطلب إرادة سياسية مدعومة بقبول قوي من مجتمع الأعمال ومن الرأي العام، فإن افتتاح المؤتمر سلط الضوء على نقطة مفصلية تطرقت اليها مديرة الشركة المنظمة الزميلة فيوليت البلعة، حين اعتبرت ان تداعيات الأزمة المالية العالمية دفعت رغبة دول الخليج في توحيد العملة رغم المطبات التي لا تزال تعترض اعلانها. ورأت "ان العملة الموحدة تساعد الدول على انقاذ اوضاعها بضبع عملتها والتحكم بالسيولة، بينما تعجز الدول الاخرى عن جبه الازمات الا بما تملكه من احتياطات بالعملات الاجنبية".

من جهته، قال رئيس جمعية المصارف اللبنانية ورئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه، "ان النقد الموحد بمفهومه الشامل كمرآة لاقتصادات متداخلة ضمن منطقة جغرافية تقيم عليها شعوب ذات ثقافة ولغة وتاريخ ومصالح مشتركة هو التعبير الامثل للتكامل الإقتصادي". واذ رأى ان هذا الهدف ليس سهل المنال في الواقع العربي المشتت، "الذي يفرض التحرك لإزالة المعوقات أمام العمل الإقتصادي العربي البيني. اذ ان الحلم العربي بقيام عملة موحدة على غرار الإتحاد الأوروبي يراودنا جميعا رغم العقبات".

وأكد طربيه، "ان مقاربة المشروع تبدأ بتفعيل التجارة البينية، لتأتي بعدها الخطوات الأخرى من التهيئة لسوق عربية مشتركة وسوق مالي موحد، من عناصره بنك مركزي عربي مشترك وعملة موحدة". ودعا طربيه الملوك والامراء والرؤساء العرب الى وضع موضوع التكامل الإقتصادي وصولا الى إصدار عملة موحدة في رأس

من اليسار، رياض سلامة، عدنان القصار، جوزف طربيه والزميلة فيوليت البلعة

اهتماماتهم الإستراتيجية.

بدوره، رئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار، دعا الى البناء على ما تحقق من خطوات على المستوى العربي الشامل، وعلى المستوى الإقليمي الخليجي، ومعتبرا ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى "تشكل القاعدة الأساس للانطلاق قدما في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي".

وإذ أمل في ان يكون اعتماد العملة الخليجية الموحدة التي ستبصر النور قريبا نقطة انطلاق لعملة عربية موحدة، رأى "ان الأزمة المالية العالمية تفرض علينا أن نطور تعاونا أعمق في السياسات المالية العربية بكل فروعها"، معتبرا ان "التوصل الى عملة عربية موحدة يشكل صمام أمان في حال الأزمات الكبيرة، لان امتلاك الحجم المالي والقدرة الملائية والإبرائية العالمية يحد من التعرض للأزمات، ويعزز القدرة على الحركة والتحكم بالسيولة لجبه الأزمات الداخلية والخارجية".

وقال ان مسألة توحيد العملة تتطلب تأهيل الأرضية، "ولا سيما في مجال المزيد من التقارب في السياسات الاقتصادية، وإلغاء الحدود التجارية والحواجز غير الجمركية وتحرير حركة رأس المال بين الدول العربية، بالتزامن مع تحرير حركة انتقال رجال الأعمال والأفراد بهدف تعزيز فرص الاستثمار واستقطاب الكفاءات والمؤهلات إلى فرص العمل المجدية".

L'Orient LE JOUR

13 mai 2010

13/5/2010

L'ABL organise un forum sur les exportations et les investissements

L'Association des banques du Liban (ABL) a organisé hier un forum sur la sécurité et le financement des exportations et des investissements, en collaboration avec l'Organisation arabe pour la sécurité de l'investissement et la garantie des exportations et l'Association des industriels libanais (AIL). Ont notamment pris part à cette rencontre le président de l'ABL, Joseph Torbey, ainsi que le président de l'AIL, Neemat Frem.

المستقبل

الخميس ١٣ ايار ٢٠١٠

ندوة لضمان وتمويل الصادرات والاستثمار في جمعية المصارف

طربيه: الاستثمارات حيوية للنمو وفرص العمل

أكد المشاركون في «ندوة ضمان وتمويل الصادرات والاستثمار» بجمعية مصارف لبنان، أمس، ضرورة تسريع خطى تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يتيح للمصارف فرصاً جديدة لتوظيف الكتلة النقدية التي بحوزتها الآن، فيما ركز رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه على أهمية الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وإيجاد صيغ تعاون جديدة معها.

عقدت الندوة في مقر الجمعية، وتحدث فيها طربيه ورئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين نعمة افرام، إضافة محمد شواري ممثلاً المدير العام للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات فهد راشد الإبراهيم، وشارك فيها الأمين العام لجمعية المصارف أكرم صادر، بحضور ممثلين عن المصارف والصناعيين.

● صادر وافرام وطربيه وشواري في الندوة (أحمد عزاقير)

طربيه

وقال طربيه «لقد شهد لبنان تدفقات استثمارية أجنبية مباشرة كبيرة خلال السنوات الأخيرة مقارنة بحجم ناتجنا المحلي المجمل، حيث استقرت هذه النسبة في السنتين الأخيرتين بحدود ١٢,٥٪، ولقد عرف بالتالي قطاعنا المصرفي خلال هذه الفترة نمواً بارزاً حتى وصل حجم الودائع الى ٩٩ مليار دولار، والآن تجاوزت ١٠٠ مليار دولار».

أضاف: «نبحث عن فرص استثمارية للكتلة النقدية الكبيرة التي لدينا. أما بالنسبة لتوظيف المصارف، فلقد بلغ حجم القروض والتسليفات ٦٠ مليار دولار موزعة بالتساوي بين القطاعين العام والخاص. وازدادت نسبة تدفقات الإستثمار اللبناني المباشر الى الخارج وخاصة الى بعض الدول العربية كمصر وسوريا والأردن والخليج، وبلغت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي بحدود ٥,٣٪ خلال السنتين الأخيرتين. وعندما نتوجه الى الخارج كمصارف، نتبع رجال الأعمال اللبنانيين. ومن المؤكد أن سيولة المصارف الاجمالية التي تقارب ٦٠٪، ورغم اعتبارها مؤشراً لسلامة القطاع، ومرحباً بها من قبل المودعين، فهي ليست غاية المصارف بحد ذاتها، وانما هي دليل اضافي عن إمكانات مصارفنا الواسعة في التوظيف وعن سعيها في تحيّن الفرص السانحة لتوظيفات سليمة وآمنة في الدورة الاقتصادية».

ونوّه طربيه «بالتعاون القائم بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من جهة والمؤسسات الصناعية والتجارية والمصارف اللبنانية من جهة أخرى، مما يوفر لمؤسساتنا جميعاً الضمانات لتلافي آثار المخاطر السياسية والتجارية على أعمالنا والتزاماتنا، ومما يسمح لنا بزيادة حجم أعمالنا ويتعميم هذه الفائدة على كافة شرائح المجتمع اللبناني».

افرام

أما افرام فأشار إلى أن العلاقة بين المصارف والصناعة تتسم بالتكامل، واعتبر أن الوضع القائم يتيح تحقيق قفزة نوعية عبر تنمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقال «ننتظر تنظيم هذه العملية لندخل في مشاريع أكبر، وأولوية القطاع الصناعي اليوم هي الأرض الصناعية، إذ إن الصناعيين يحتاجون إلى مدن صناعية جديدة مجهزة لاستيعاب رؤوس الأموال المطلوبة للصناعة، ولذلك سنبدأ قريباً العمل على هذا الموضوع مع المراجع الرسمية والمصارف والصناعيين لإحداث الديناميكية المطلوبة».

وقال «اننا في جمعية الصناعيين نشجع التفاعل بين المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وبين الصناعيين اللبنانيين. وهي مناسبة للصناعيين لتلمس إمكانية الاستفادة من تقديمات هذه المؤسسة، من خلال شرح شامل لخدماتها في المحور الاول من هذه الندوة. ومن خلال عرض الموارد المتاحة لضمان الإستثمار والمخاطر المغطاة في المحور الثاني، يهمنا في جمعية الصناعيين توسيع المروحة على صعيدين: تعزيز موارد المؤسسة من خلال مساهمة مدروسة للمصارف وخفض التكلفة على الصناعيين، وتغطية أشمل للمخاطر المغطاة من قبل المؤسسة العربية لضمان الاستثمار».

ورأى أن «من المناسبة توسيع سلة المحفّزات من قبل المؤسسة. ولعل التوجه بعروض تشجيعية نحو الصناعات الوطنية بشكل عام، والصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، تضمن إقبالاً أكبر من قبل الصناعيين على ضمان الاستثمار وتغطية المخاطر».

وتابع «أما في المحور الثالث المتعلق بضمان ائتمان الصادرات، فهو شأن عزيز على الصناعيين، لأنه يساهم مباشرة في تنمية صادراتنا الوطنية».

شواري

ثم تحدث شواري، وعرض النظام العربي لضمان الاستثمار، معرّفاً بالمؤسسة ونشاطاتها الرئيسية، والموارد المتاحة لها، والمخاطر المغطاة وشروط صلاحية الضمان وأنواع العقود وإجراء الضمان ودور ضمان الاستثمار في تنمية الاستثمارات الواردة. كما تناول نظام ضمان ائتمان الصادرات، ودوره في تنمية الصادرات الوطنية، متطرقاً إلى التجربة العملية للمؤسسة، لا سيما العمليات المبرمة وتقسيمها بحسب النشاط والدول المستفيدة، والعمليات المضمونة من قبل المؤسسة والمبرمة لفائدة السودان.

ثم جرى حوار مفتوح بين المتحدثين والمشاركين في الندوة.

المراقب الإقتصادي

نيسان ٢٠١٠، عدد ٢٧٠

المؤسسة المالية الدولية عقدت مؤتمرها الأول في بيروت

طربيه: الإدارة الحكيمة للمخاطر تشكل ركيزة العمل بقطاعي المصارف والمال

راى رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه ان «الوقت هو وقت التحديات الكبرى، ولكنه ايضاً وقت الفرص الكبيرة للمضي قدماً في ظل مراحل التغيير الحاصلة على الساحة الدولية». واوضح ان «وضع إطار لإدارة المخاطر في المصارف، لا يتوقف فقط على التحقق التشريعي، انما هو ثقافة تمتد على كل المستويات في اي مؤسسة». معتبراً ان «الادارة الحكيمة للمخاطر تشكل ركيزة العمل في قطاعي المصارف والمال وهي ايضاً الاساس المتين لكل تطور واستقرار وتنمية مستدامة في المصارف والاقتصادات».

جاء كلام طربيه في المؤتمر الذي عقدته المؤسسة المالية الدولية Institute of International Finance IIF، بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان حول إدارة المخاطر.

وقد تمثلت ١٢ دولة في عداد المؤتمر الذي افتتحه طربيه، مدير دائرة إفريقيا والشرق الأوسط في المؤسسة المالية الدولية الحاكم السابق للبنك المركزي الفلسطيني الدكتور جورج عبد، والامين العام لجمعية المصارف الدكتور مكرم صادر.

وقال طربيه لقد «اظهرت تداعيات الازمة المالية الحاجة الملحة الى ابتكار تقنيات جديدة للرقابة وإدارة المخاطر، ترعى المؤسسات الكبرى الناشطة على الساحة العالمية لا سيما تلك التي كانت مسؤولة مباشرة عن اندلاع الازمة المالية العالمية».

ان السبب الحقيقي لانفجار الازمة المالية، ليس مردّه فقط الى نقص او خلل في التشريعات وسياسات المراقبة، فالمسؤولية كبيرة جداً على عاتق «صانعي الأسواق» او «اللاعبين» الذين تهافتوا وراء الربح السريع، بعدما تخلوا من دون مبرر عن الأسس والمعايير والأخلاقيات التي تضبط مسار الأعمال في النظام الاقتصادي الحر، وافتقدوا الى الرؤية الواضحة للتطور والتنمية المستدامة. وقد دخل اولئك اللاعبون في مضاربات شرسة سعياً وراء تسجيل الأرباح متناسين مصالح المساهمين. وهذا ما ادى الى الفوضى المالية التي لا يزال العالم يتخبط بها اليوم. وشكلت هذه التداعيات موجة «دومينو» من الإفلاسات في مصارف دولية، والدروس التي تعلمناها ستبقى متبعة في ممارسات ادارة المخاطر الى سنين مقبلة عديدة. وما زاد فجيعتنا ليس الخسائر الفريبيونية في الثروات، وانما فقدان ملايين الأشخاص في العالم لأعمالهم وطرد الملايين من منازلهم، وخسارة مداخيلهم، ومدخراتهم لتعلم اولادهم او تقاعدهم وقد امضوا حياتهم كلها في جنيها.

وقد زاد من الخلل في الاطر الرقابية في الأسواق المالية، ما يعرف بالرفع المالي وغياب الشفافية. إلا ان الرفع المالي المفرط ليس السبب الوحيد وراء انفجار الأزمة المالية. فبالنظر الى معدلات الملاءة وفق ما نصت عليه اتفاقية بازل ٢ نجد ان بعض المصارف التي أفلست كانت من اكثر المصارف ملاءة في العالم. إلا انه قياساً بالرفع المالي البسيط فإن المصارف نفسها وجدت من بين الأسوأ ملاءة. فالواضح اذاً انه يجب إيلاء الرفع المالي المفرط وادارة المخاطر الضعيفة، العناية الفائقة التي تتطلبها.

وتابع: ان هيكلية المكافآت الضخمة التي يحصل عليها بعض العاملين في المصارف والمؤسسات المالية، كانت ايضاً من الأسباب التي ادت الى تفاقم الاضرار في الاقتصاد العالمي والتي ساهمت بدورها في افلاس الكثير من الشركات حيث يعلمون. ان سياسات المكافآت المشروطة بارباح مرتفعة يجب ان تاخذ بعين الاعتبار المخاطر المتعلقة بها ومصلحة المساهمين على حد سواء. وهذا ما يجب ان ترمي اليه اي سياسة حوكمة رشيدة. وقد تبيّن ان اي هيكلية للحوكمة الرشيدة واي سياسة للمكافآت لا تاخذ بعين الاعتبار مراقبة المخاطر، هي حكماً غير مجدية واضاف: ان كان ثمة درس تستخلصه من الأزمة المالية العالمية الاخيرة، فهو ان الرقابة الفاعلة يجب أن تكون في سلّم الأولويات في مؤسساتنا المصرفية، وعلى السلطات الرقابية ان تنهج نهجاً حذراً وصارماً. ففي لبنان مثلاً، وعلى الرغم من تشابك الأسواق المالية في العالم، تجاوز الاقتصاد اللبناني الأزمة الاقتصادية بنجاح على عكس تيار الأزمة، بفضل السياسة النقدية الحذرة المتبعة من قبل مصرف لبنان، ولجنة الرقابة على المصارف، اضافة الى الحوار المفتوح مع قيادات القطاع المصرفي من خلال جمعية مصارف لبنان. وقد تضافرت الجهود جميعها، للتصدي لمخاطر الاستثمارات في الادوات المالية المركّبة في القطاع العقاري. فقد حظّر المصرف المركزي المصارف التجارية من الاستدانة المفرطة، حيث انه فرض عليها الابقاء على ٣٠٪ من الأصول على شكل سيولة. يحظّر على المصارف التجارية الاستثمار في ادوات دين خطرة تركية. وجعل المصرف المركزي المصارف التجارية الصغيرة على الدمج مع مصارف كبيرة تفادياً تعثرها. وهكذا لم تتاثر المصارف اللبنانية بالاصول السامة المنتشرة عالمياً. وكان على المصارف الحصول على موافقة مصرف لبنان للاستثمار في الأدوات المالية المركبة، مما حدّ من شهيّة المصارف على الاستثمار فيها. كذلك حظّر المصرف المركزي المصارف التجارية من الاستثمار في الأدوات المركبة إلى ما نسبته ٥٪ من الأموال الخاصة. وحظّر ايضاً منذ العام ٢٠٠٤، المصارف التجارية من الاستثمار في ادوات الـ subprime.

وقال: شكّل قرار سلطاتنا النقدية تنفيذ مقررات لجنة بازل ٢ دعامة قوة في قطاعنا المصرفي. وفي ورشة التحضير لتنفيذ بازل ٢ اصدر مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف سلسلة تعاميم وتوجيهات شكّلت المظلة التشريعية لتنفيذ برنامج ادارة مخاطر فاعلة تشمل دعائم بازل ٢، بما يتناسب مع حجم وتطور كل مؤسسة مالية.

وتجدر الاشارة الى ان نظام لبنان الحالي صُنّف من قبل الهيئات الدولية كنظام منيع اجتاز بنجاح الوان كثيرة من التجارب القاسية وسيناريوهات الضغط الداخلية منها والحروب الخارجية وعدم الاستقرار السياسي. وقد شهد العالم باننا مثال اقتصادي يحتذى به، والأهم اننا نموذج مصرفي في ما خص ادارة الازمات، والتطور في ظل التحديات. لا شك ان الوقت هو وقت التحديات الكبرى، ولكنه ايضاً وقت الفرص الكبيرة للمضي قدماً في ظل مراحل التغيير الحاصلة على الساحة الدولية. ان وضع اطار لإدارة المخاطر في المصارف لا يتوقف فقط على التحقق التشريعي، انما هو ثقافة تمتد على كل المستويات في اي مؤسسة.

تسمية طربيه في المجلس الجديد لاتحاد المصارف العربية

اعادت المصارف اللبنانية المنضمة الى إتحاد المصارف العربية، تسمية الدكتور جوزف طربيه رئيس مجموعة «الاعتماد اللبناني» ورئيس جمعية مصارف لبنان، لتمثيلها في مجلس ادارة اتحاد المصارف العربية الذي ستبدا ولايته في اول شهر أيار المقبل وتنتهي في ٣٠ نيسان ٢٠١٣.

وقد سبق لطربيه ان شغل رئاسة مجلس ادارة الاتحاد المذكور لولايتين متتاليتين، تم خلالهما اعتماد لبنان كمقر رئيسي للاتحاد، وتشييد بناء له في بيروت تدار من خلاله نشاطات الاتحاد الاقليمية والدولية.

السفير

السبت ١٧ نيسان ٢٠١٠ - العدد ١١٥٦٨

طربيه: لمراعاة القواعد الدولية في شراكة «العام» و«الخاص»

الحسن والقصار يبحثان والمصارف تمويل البنى التحتية

عقد وزير الدولة عدنان القصار ووزيرة المال ريّا الحسن أمس، اجتماعاً في وزارة المال مع مكتب مجلس جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، بحضور الأمين العام للمجلس الأعلى للخصخصة زياد حايك، تناول موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واستعداد المصارف للمشاركة في تمويل مشاريع البنية التحتية.

وقال طربيه إن «هذا الاجتماع هو جزء من سلسلة اجتماعات ستعقدها جمعية المصارف مع المختصين والمسؤولين للبحث في خطط الدولة لإنهاض البنية التحتية، بما يساعد على تكبير الاقتصاد وخلق فرص عمل وإعادة الحيوية إلى الاقتصاد اللبناني».

وأكد أن «جمعية المصارف مهتمة بموضوع الشراكة بين القطاعين وأنشأت لجنة لديها لدرس مشروع القانون المتعلق بها، والذي ستدرسه أيضا اللجنة القانونية». وشدد على ضرورة «أن يأتي هذا المشروع ملبياً للقواعد الدولية للتمويل، لأن المصارف ستساعد في التمويل اذا تمت مراعاة هذه القواعد، إذ أنها ستستدرج تمويلاً طويل الأجل من الخارج». وأوضح أن «هذا لا يعني أن المصارف ستحجم عن توظيف السيولة المتوافرة لديها، لكن هذه السيولة تأتي من موارد قصيرة الأجل، في حين أن المشاريع المطلوب تمويلها طويلة الأجل وتحتاج إلى تمويل طويل ومتوسط الأجل ستسعى المصارف إلى استجلابه من الأسواق الدولية».

واعتبر طربيه أن «مشروع الشراكة بين القطاعين الذي يجري بحثه الآن والذي لا بد من أن تبحثه اللجان النيابية، يجب أن يأتي بالفعل مساعداً لإمكان الحصول على التمويل، حتى لا يبقى حرفاً ميتاً، فنحن نريده مشروعاً حيوياً لأنه كفيل بخدمة الاقتصاد اللبناني ومعالجة موضوع الدين العام، ويساعد الدولة على أن تنزع عن كتفيها أثقالاً كبيرة جداً ناتجة من حاجتها الملحة إلى إعادة إنهاض البنية التحتية وخصوصاً الكهرباء والماء والاتصالات والهاتف والطرق».

وأضاف «ثمة حاجة حيوية إلى التوظيف في هذه الحقول، وخصوصاً بعد عودة الازدهار والنمو، إذ باتت البنية التحتية لا تلبي حاجات الازدهار، ويجب أن تواكبها إعادة تحديث لهذه البنية، ولذلك نحن نعتبر أن هذا المشروع حيوي للبنان ولمستقبله».

ورداً على سؤال، قال طربيه «اطلعنا على الخطوط الكبرى لمشروع الموازنة، والانجاز الأول أنه ستكون لدينا موازنة بعد سنوات عدة من عدم إمكان إصدار موازنة». وأضاف: «ما يهمنا هو أن ينخفض العجز في الموازنة، وهذا الانخفاض يجب أن يأتي من جهتين، الأولى ضبط الإنفاق والحد من الإهدار، والثانية تحسين الموارد الضريبية، ليس بالضرورة عن طريق زيادة معدلات الضرائب، ولكن من خلال تحسين الجباية وتفعيلها وجعلها بالفعل تغطي كل فئات المجتمع في لبنان، بما يساعد على إيجاد حلول تدريجية لموضوع المديونية العامة».

النهار

الأربعاء ١٤ نيسان ٢٠١٠

جمعية المصارف كرّمت لجنة الرقابة

طربيه: استطعنا تجاوز أزمات ومصاعب

كرمت جمعية المصارف لجنة الرقابة على المصارف في حفل غداء اقامته في فندق "فينيسيا" شاركت فيه وزيرة المال ريا الحسن، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وفاعليات اقتصادية ومصرفية ومالية.

واعتبر رئيس الجمعية جوزف طربيه انه "بفضل الاداء المتميز، استطاع قطاعنا ان يتجاوز العديد من المصاعب والازمات السياسية والاقتصادية والامنية، المحلية والدولية، وان يحقق في الوقت ذاته نموا قياسيا على صعيد كل مؤشراته، بحيث فاقت موجودات المصارف في شباط الـ 118 مليار دولار وقاربت ودائعها الـ 99 مليارا وتسليفاتها الـ 60 مليارا موزعة مناصفة بين القطاعين العام والخاص، فيما بلغ معدل ملاءة القطاع 12,5 في المئة وفق معايير بازل 2، في حين لامست نسبة السيولة بمختلف العملات الـ 60 في المئة.

وشدد على "ضرورة التعجيل في اقرار مشروع قانون الشراكة الموجود حاليا في مجلس النواب، لتصنع الدولة لائحة اولويات للمشاريع ذات الانعكاس المباشر على النمو الاقتصادي، وفي طليعتها مشاريع المياه والكهرباء والسدود والطرق والاتصالات".

وفي ما يتعلق بالرقابة المصرفية، اشار طربيه الى ان جمعية المصارف كانت حريصة دائما على مبدأين اساسيين، هما استقلالية الوظيفة الرقابية، والتزام الرقابة المصرفية في لبنان افضل ممارسات الرقابة المصرفية العالمية وقواعدها. اما رئيس لجنة الرقابة على المصارف اسامة مكداشي، فلفت الى ان توجهات اللجنة بالنسبة الى الاولويات هي:

- اعادة النظر في الرقابة الميدانية بهدف زيادة تفعيلها والقيام بالرقابة الدورية في فترات متقاربة، واختصار المدة التي تمضيها فرق الرقابة الميدانية في المصرف وانجاز التقارير في فترات قصيرة.
- الافادة وزيادة الاعتماد على مفوضي المراقبة المعتمدين من المصارف والمؤسسات المالية.
- مراجعة اهم التعاميم المصرفية النافذة بالتعاون مع مصرف لبنان بغية تبسيطها وتسهيل تطبيقها.
- تطبيق الآليات المعتمدة من بازل وخصوصا في ما يتعلق بالرسملة، السيولة، والحكومة، لتجنب اي مخاطر مستقبلية.
- مراجعة نشاطات المصارف في الاسواق الخارجية للتأكد من سلامة استثماراتها وتوسعها فيها".

L'Orient LE JOUR

Mardi 16 mars 2010

Torbey : Le secteur bancaire libanais sert désormais de modèle en matière de gestion des risques

mardi, mars 16, 2010

Au cours de l'inauguration hier d'un séminaire organisé à Beyrouth par l'Institut de la finance internationale (ou Institute of International Finance, IIF en anglais) portant sur la gestion des risques, le président de l'Association des banques au Liban (ABL), Joseph Torbey, a mis l'accent sur la résilience dont a fait preuve l'économie libanaise face à la crise internationale, soulignant, par ailleurs, que le temps est aujourd'hui aux grands défis mais aussi aux grandes opportunités à l'échelle mondiale. Au cours de son allocution, qu'il a prononcée devant les représentants de 12 pays venus se pencher sur la question primordiale du lien entre la gestion des risques et la crise financière, M. Torbey a déploré le manque de vigilance des responsables des marchés et l'avidité des « joueurs », soulignant que ces deux facteurs majeurs ont abouti à l'éclatement de la bulle financière l'an dernier et par conséquent à la pire récession économique dans le monde depuis 1929. « La plus grande responsabilité incombe en effet à ces personnes qui ont cherché le profit rapide, sans tenir compte des principes et des normes qui régissent l'activité financière au sein du régime économique libéral. Ils ont eu recours aux spéculations les plus agressives, mettant derrière eux les intérêts des actionnaires (...) et créant un effet domino sur le marché, lequel effet a mené à l'évaporation de milliers de milliards de dollars, et surtout à la suppression de millions d'emplois (...). La structure des compensations, notamment les bonus astronomiques reversés aux dirigeants des grands groupes mondiaux, a contribué en parallèle à la faillite de nombreuses compagnies et à l'aggravation des retombées négatives sur l'économie mondiale (...) », a ainsi souligné le président de l'ABL. Selon lui, il est plus que nécessaire aujourd'hui de redéfinir les règles du jeu et de mettre en place de nouvelles techniques de contrôle des marchés financiers.

À ce sujet, M. Torbey s'est félicité de la politique conservatrice suivie par la Banque du Liban (BDL), soulignant que les directives et les circulaires imposées par la Banque centrale ont évité à l'économie locale les répercussions de la débâcle mondiale. « La BDL a en effet émis au cours des dernières années une série de directives empêchant d'une part les banques commerciales d'investir dans les subprimes ou d'autres produits structurés, et leur imposant d'autre part de maintenir 30 % de leurs actifs sous forme de liquidités (...). Grâce à cette politique, le Liban est sorti indemne de cette crise », a-t-il indiqué, ajoutant que le secteur bancaire libanais sert désormais de modèle en matière de gestion des risques.

Notons enfin que le séminaire, qui se déroulera jusqu'au 18 mars, est le premier séminaire organisé par l'Institut de la finance internationale au Liban.

السفير

١٦ آذار ٢٠١٠ - العدد ١١٥٤٢

معهد التمويل الدولي يعقد مؤتمره في بيروت

طربيه: إنه وقت التحديات الكبرى والفرص الكبيرة

لفت رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه الى ان «الوقت هو وقت التحديات الكبرى، ولكنه أيضاً وقت الفرص الكبيرة للمضي قدماً في ظل مراحل التغيير الحاصلة على الساحة الدولية»، وأوضح ان «وضع إطار لإدارة المخاطر في المصارف، لا يتوقف فقط على التحقق التشريعي، انما هو ثقافة تمتد على كل المستويات في أي مؤسسة .«واعتبر أن «الادارة الحكيمة للمخاطر تشكل ركيزة العمل في قطاعي المصارف والمال، وهي أيضاً الأساس المتين لكل تطوّر واستقرار وتنمية مستدامة في المصارف والاقتصادات .

عقد المعهد الدولي للتمويل ، امس، للمرة الاولى، بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان، مؤتمرها حول إدارة المخاطر، في فندق «موفنبيك» - بيروت، وتستمر أعماله حتى 18 آذار الجاري. وقد تمثلت 12 دولة في عداد المؤتمر الذي افتتحه طربيه، مدير دائرة إفريقيا والشرق الأوسط في المؤسسة المالية الدولية الحاكم السابق للبنك المركزي الفلسطيني الدكتور جورج عبد، والأمين العام لجمعية المصارف الدكتور مكرم صادر .

وألقى طربيه كلمة افتتاحية مما جاء فيها: «أظهرت تداعيات الأزمة المالية الحاجة الملحة الى ابتكار تقنيات جديدة للرقابة وإدارة المخاطر، ترعى المؤسسات الكبرى الناشطة على الساحة العالمية لا سيما تلك التي كانت مسؤولة مباشرة عن اندلاع الأزمة المالية العالمية

لا شك بان الوقت هو وقت التحديات الكبرى، ولكنه أيضاً وقت الفرص الكبيرة للمضي قدماً في ظل مراحل التغيير الحاصلة على الساحة الدولية. ان وضع اطار لإدارة المخاطر في المصارف لا يتوقف فقط على التحقق التشريعي، انما هو ثقافة تمتد على كل المستويات في أي مؤسسة .

ويمكن تلخيص الدروس التي استنتجناها، بحاجة المجتمع الدولي الى: ـ وضع نظام جديد من المستلزمات يلزم المصارف على التحوّط بنسب سيولة كافية. ـ وضع قوانين جديدة تخضع مؤسسات التصنيف للرقابة الالزامية، بهدف تحسين الشفافية والتقليل من تضارب المصالح في عملية تصنيف الشركات. ـ تطوير ادوات قياس المخاطر الائتمانية للغير. ـ تجنب الأزمات عن طريق نشر ثقافة ادارة مخاطر فاعلة، والابلاغ عن المخاطر الى الادارة العليا وهيئات المخاطر ومجالس الادارة بطريقة فاعلة وسريعة. ـ تطوير المستلزمات الحالية لمخاطر رأس المال المثقلة من خلال ما يعرف بمعدّل الرفع المالي البسيط، وهو أمرٍ مهم جداً لأنه يشكل صمام الأمان في وجه ثغرات مستلزمات المخاطر المثقلة. وهو يؤمن حداً ادنى من رأس المال في أيام الازدهار لحماية المصارف من الخسائر غير المتوقعة أو من المخاطر التي لم يتم تقييمها بشكل جيد.

المستقبل

الثلاثاء ٩ آذار ٢٠١٠

التقى مجلس غرفة التجارة الدولية الجديد برئاسة البزري

الحريري يتابع مع المصارف الأوضاع المالية والضريبية

التقى رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري، أمس في السراي الكبير، مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان برئاسة رئيس الجمعية جوزف طربيه، بحضور وزيرة المال ريا الحسن وحاكم مصرف لبنان رياض سلامة.

بعد الاجتماع، قال طربيه «الغاية من الاجتماع البدء في حلقات تنسيق مستمرة لمناسبة الموازنة وبعد الموازنة أيضاً، لأن الموضوع المالي في لبنان مهم جدا ويتطلب مشاركة كل الفاعلين على الساحة المالية، وخصوصاً جمعية مصارف لبنان، وتكلمنا في السياسة الضريبية الجديدة التي تطرحها الحكومة، وفي الضريبة على القيمة المضافة وعلى الفوائد وموضوع التضخم والتمويل الاستثماري في ما يتعلق بالكهرباء وغير ذلك من اهتمامات الشعب اللبناني».

وعما إذا كان القطاع المصرفي في لبنان يمكن أن يتأثر بالمضاربات العقارية، فأجاب أن «القطاع المصرفي هو خارج موضوع المضاربات العقارية، والمصارف اليوم، ضمن إطار السياسة الرشيدة التي تقوم بها، وضمن إطار التعليمات المقررة من قبل مصرف لبنان، غير معنية بأي مضاربة عقارية. من يشتري العقارات يشتريها بأمواله الخاصة».

أضاف «هناك دفق من السيولة يأتي الى لبنان ليس فقط عن طريق المصارف، بل أيضاً عن طريق المستثمرين، والقطاع المصرفي مهتم بصورة خاصة بالنسبة للتمويل العقاري بتمويل السكن الشعبي، والتمويل عن طريق المؤسسة العامة للإسكان وتمويل العسكريين عن طريق إداراتهم. إذا التسليف العقاري الذي يشجعه ويقوم به القطاع المصرفي يتناول بصورة خاصة إعادة إحياء الطبقة الوسطى، عن طريق إعطاء التمويل للسكن فقط».

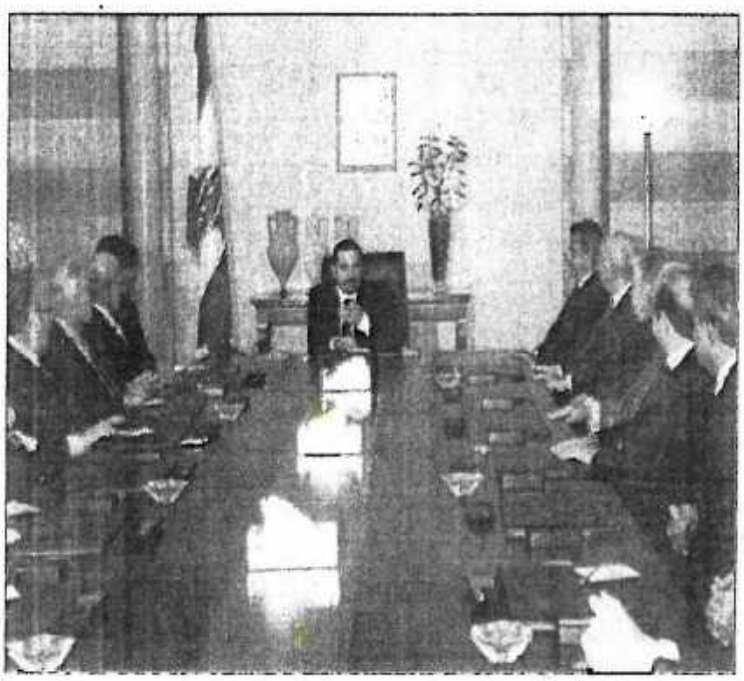

• وفد جمعية المصارف في السراي (دالاتي ونعرا)

المستقبل

السبت ٦آذار ٢٠١٠ – العدد ٣٥٨٦

رئيس جمعية المصارف يرحب بتعيين لجنة الرقابة

المستقبل - السبت 6 آذار 2010 - العدد 3586 -

رحب رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه بتعيين لجنة الرقابة على المصارف، ونوه بـ "الشخصيات التي اختيرت لرئاسة وعضوية اللجنة، وكلها شخصيات تتمتع بالعلم والاهلية وتجمع بين الخبرة في الاسواق المالية الخارجية والخبرة في السوق اللبنانية، مما يعطي اشارات ايجابية تنعكس على القطاع المصرفي اللبناني وتتناغم مع ادائه المميز وسمعته الدولية".

وسجل طربيه للدولة "احترامها الدقيق لآلية التعيين الذي نص عليها قانون النقد والتسليف، والتي تقضي بأن تسمي جمعية المصارف ممثلها في اللجنة، وكذلك مؤسسة ضمان الودائع ما يعطي للجنة الرقابة شرعيتها القانونية بما يؤهلها للعب الدور الدقيق المنوط بها".

الشرق

الثلاثاء ٦ آذار ٢٠١٠ – العدد ١٨٢٥٩

بيروت تستضيف مؤتمرا ماليا دوليا

طربيه: المطلوب رقابة فاعلة في مصارفنا

اكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه مجددا تجاوز الاقتصاد اللبناني الازمة الاقتصادية بنجاح بفضل السياسة النقدية الحذرة المتبعة من قبل مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف اضافة الى الحوار المفتوح مع قيادات القطاع المصرفي من خلال جمعية المصارف وقال ان «الرقابة الفاعلة يجب ان تكون في سلّم الاولويات في مؤسساتنا المصرفية، داعيا السلطات الرقابية الى ان تنهج نهجا حذرا وصارما.

للمرة الاولى، عقدت المؤسّسة الماليّة الدولية Institute of International Finance IIF امس، بالتعاون مع جمعية مصارف لبنان، مؤتمرها حول ادارة المخاطر، في فندق «موفنبيك» في بيروت، وتستمر اعماله حتى ١٨ آذار الحالي. وقد تمثلت ١٢ دولة في المؤتمر الذي افتتحه طربيه ومدير دائرة افريقيا والشرق الاوسط في المؤسسة المالية الدولية الحاكم السابق للبنك المركزي الفلسطيني جورج عبد، والامين العام لجمعية المصارف مكرم صادر.

والقى طربيه كلمة لفت فيها الى ان الدرس الذي يستخلص من الازمة المالية العالمية الاخيرة هو ان «الرقابة الفاعلة يجب ان تكون في سلّم الاولويات في مؤسساتنا المصرفية، وعلى السلطات الرقابية ان تنهج نهجا حذرا وصارما، وقال: «في لبنان مثلا، وعلى الرغم من تشابك الاسواق المالية في العالم، تجاوز الاقتصاد اللبناني الازمة الاقتصادية بنجاح على عكس تيار الازمة، بفضل السياسة النقدية الحذرة المتبعة من قبل مصرف لبنان، ولجنة الرقابة على المصارف، اضافة الى الحوار المفتوح مع قيادات القطاع المصرفي من خلال جمعية مصارف لبنان. وقد تضافرت الجهود جميعها، للتصدي لمخاطر الاستثمارات في الادوات المالية المركبة في القطاع العقاري (...).

واشار الى «ان نظام لبنان الحالي صنّف من قبل الهيئات الدولية كنظام منيع اجتاز بنجاح الوانا كثيرة من التجارب القاسية وسيناريوهات الضغط، الداخلية منها والحروب الخارجية وعدم الاستقرار السياسي. وقد شهد العالم بأننا مثال اقتصادي يحتذى به، والاهم اننا نموذج مصرفي في ما خص ادارة الازمات، والتطور في ظل التحديات».

واكد ان الوقت هو وقت التحديات الكبرى، ولكنه ايضا وقت الفرص الكبيرة للمضي قدما في ظل مراحل التغيير الحاصلة على الساحة الدولية وشدد على ان وضع اطار لادارة المخاطر في المصارف لا يتوقف فقط

طربيه

على التحقق التشريعي، انما هو ثقافة تمتد على كل المستويات في اي مؤسسة.

وقال انه يمكن تلخيص الدروس التي استنتجناها، بحاجة المجتمع الدولي الى:

- وضع نظام جديد من المستلزمات يلزم المصارف على التحوط بنسب سيولة كافية.
- وضع قوانين جديدة تخضع مؤسسات التصنيف للرقابة الالزامية، بهدف تحسين الشفافية والتقليل من تضارب المصالح في عملية تصنيف الشركات.
- تنفيذ الوزنتين الاستشاريتين الصادرتين عن بازل - ٢ واللتين تضمان اقتراحات من شأنها ان تعزز القوانين التي ترعى الراسمال والسيولة، من اجل توفير قطاع مصرفي اكثر تحصنا وصلابة.
- تطوير ادوات قياس المخاطر الائتمانية للغير.
- تجنب الازمات عن طريق نشر ثقافة ادارة مخاطر فاعلة، والابلاغ عن المخاطر الى الادارة العليا وهيئات المخاطر ومجالس الادارة بطريقة فاعلة وسريعة.
- تطوير المستلزمات الحالية لمخاطر راس المال المثقلة من خلال ما يعرف بمعدل الرفع المالي البسيط.

وأكد ان الادارة الحكيمة للمخاطر تشكل ركيزة العمل في قطاعي المصارف والمال، وهي ايضا الاساس المتين لكل تطور واستقرار وتنمية مستدامة في المصارف والاقتصادات.

THE DAILY STAR
LEBANON
Feb 13, 2010

Lebanese banks ready to finance development

BEIRUT: Head of the Association of Banks in Lebanon (ABL) Joseph Torbey said Friday Lebanese banks were willing to finance all development opportunities in the private sector.

Torbey made these remarks after meeting with Finance Minister Raya Haffar Hassan to discuss the financial situation of the government and efforts to reduce the budget deficit.

"We are ready to finance all the development projects of the private sector. But the state must secure stability and guarantee proper climate to draw funds from investors," Torbey said.

He told Hassan the ABL was deeply concerned by the delay in naming the candidates for the vacant positions in the Banking Control Commission, stressing that the commission was very important to supervise bank operations in Lebanon.

Torbey said he discussed with Hassan the prospects of financing the state's public debt.

"It is imperative to increase the size of the Lebanese economy as this move would increase the country's GDP. If this happens then the debt-to-GDP [ratio] will fall," Torbey said.

At present, Lebanon's debt-to-GDP ratio is 155 percent.

Torbey said banks were also ready to finance some state projects on the basis of Build, Operate and Transfer contracts.

He added that all Arab and international financial institutions are willing to provide grants and soft loans to Lebanon to finance development projects. – *The Daily Star*

L'Orient LE JOUR

Samedi 13 février 2010

L'ABL s'inquiète des vacances au niveau de la CCB

Le président de l'Association des banques (ABL), Joseph Torbey, a exprimé hier, devant la ministre des Finances Raya el-Hassan, « l'inquiétude » de son organisme face aux vacances au niveau de la Commission de contrôle des banques (CCB). Il a en outre affirmé que le secteur bancaire est « prêt à financer tous les projets de développement que pourrait conduire le secteur privé, à condition que l'État puisse garantir un climat propice aux investissements ».
Joseph Torbey a également déclaré que le problème de la dette devrait être réglé par la croissance reposant sur les investissements et « non par l'alourdissement de la fiscalité ».

المستقبل

السبت ١٣ شباط ٢٠١٠

أبدى لوزيرة المال القلق من تأخير تعيينات لجنة الرقابة

طربيه: القطاع المصرفي مستعد لتمويل التنمية

أكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه «استعداد القطاع المصرفي لتمويل كل فرص التنمية الموجودة في القطاع الخاص»، لكنه شدد على ضرورة ان توفر الدولة «الاطمئنان» و«المناخ الجيد» لجذب الاستثمارات، بحيث تتم معالجة الدين «من طريق تكبير الاقتصاد وليس من طريق فرض الضرائب».

واثر لقائه وزيرة المال ريا الحسن، أمس، قال طربيه «بحثنا مواضيع عدة على رأسها موضوع لجنة الرقابة على المصارف، ونقلنا الى الوزيرة الحسن قلق القطاع المصرفي من التأخير في تعيينات اللجنة، علماً أن آلية تعيينها موجودة في القانون، وبالتالي نأمل ان يتم تعيين هذه اللجنة في اسرع وقت لكي تتولى ادارة شؤون الرقابة المصرفية، اذ أن من عناصر النجاح الاساسية للقطاع المصرفي ان تكون الرقابة موجودة ضمن اطارها القانوني، وتمارس اعمالها بشكل طبيعي».

وأضاف «ناقشنا ايضا موضوع تمويل الدولة لسنة ٢٠١٠ واستعداد القطاع المصرفي لتمويل كل فرص التنمية الموجودة في القطاع الخاص، على اساس ان تؤمن الدولة المناخ الاستثماري الجيد، وأن تنطلق بشكل يعطي الاطمئنان الى ان الامور سائرة بشكل طبيعي، بما يشجع دخول الاستثمارات الى البلد ويؤدي تالياً الى توسيع الاقتصاد، وهذا ما يقلص نسبة الدين الى حجم الدخل القومي، مما يساعد لبنان على الخروج تدريجيا من نفق المديونية العامة الكبيرة، فنكون قد عالجناها من طريق تكبير الاقتصاد وليس من طريق فرض الضرائب».

● الحسن مستقبلة طربيه (دالاتي ونهرا)

ورداً على سؤال، شدد طربيه على أن الانفاق الاضافي المتوقع في مشروع موازنة ٢٠١٠ «يفترض ان يكون انفاقا استثماريا، واذا كان استثماريا يمكن ان يتم تمويله من طريق الـBOT او التمويل والتشغيل». وأضاف «بحسب اطلاعنا ومعرفتنا، فان كل المؤسسات الدولية والصناديق العربية والدول المانحة جاهزة للمساعدة في التمويل الانمائي والاستثماري، ولمساعدة لبنان على تجاوز كل الصعوبات الاقتصادية على اساس ان تؤمن الدولة اللبنانية المناخ وتوفر جو اطمئنان للمستثمر وتكون لديها مشاريع تستطيع تقديمها للحصول على التمويل المرجو لها».

من جهة أخرى، استقبلت الحسن وفداً من شركة «مورغان ستانلي»، وبحثت معه في الوضع الاقتصادي اللبناني وآفاقه للمرحلة المقبلة.

الأنوار
الأربعاء ٢٠١٠/١/١٤

الصفدي ممثلا الحريري في افتتاح «منتدى المال والاعمال»: قدرتنا على مواجهة الازمات تؤكد جاذبية الاقتصاد اللبناني

اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي ان الاداء السياسي والاقتصادي خلال الأعوام الماضية لم يكن بالأمر السهل، ونتائجه لم تكن قليلة إذا أخذنا في الاعتبار الأزمات الشديدة والمتتالية التي كان علينا مواجهتها تباعاً، وان دل هذا على شيء، فعلى طاقتنا الكبيرة في مواجهة هذه الأزمات والصعاب وقدرتنا على تخطيها ما يثبت ويؤكد وجود جاذبية أساسية للاقتصاد اللبناني، وطرح مشروعين أساسيين في مجال البنية التحتية البشرية والمادية يكفلان دفع لبنان الى مسار اقتصادي جديد أكثر انتاجية، وأكثر تنوعا وانتشارا، أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية.

كلام الصفدي هذا جاء في افتتاح اعمال منتدى المال والاعمال آفاق الاقتصادي اللبناني وجاذبيته الذي تنظمه «كونفكس» في فندق انتركونتيننتال فينيسيا الذي مثل فيه الصفدي رئيس الحكومة سعد الحريري.

حضر جلسة الافتتاح وزير الصناعة ابراهام دده يان، وزير الدولة جان اوغاسبيان، والنواب: عاطف مجدلاني، ياسين جابر، عبد اللطيف الزين، نبيل دي فريج، علي عمارو علي عسيران، السفير المصري أحمد البديوي، السفير الاردني زياد المجالي، سفير عمان محمد بن خليل الجزمي، ممثل قائد الجيش العقيد انطوان هيدموس، ورؤساء الهيئات الاقتصادية والتجارية في لبنان.

بعد النشيد الوطني، ألقى رئيس مجلس إدارة كونفكس انترناشيونال رفيق زنتوت كلمة اعتبر فيها أن هذه التظاهرة الاقتصادية تهدف الى وضع لبنان على المسار الصحيح وفي مصاف الدول الواعدة التي تسير قدما في خططها وانجازاتها، لافتاً الى أن أعمال المنتدى تتركز على العمل من أجل التأسيس لمجتمع أعمال ناجح وتشجيع الاستثمارات من خلال تطوير القطاعات وتفعيل دور المصارف في تنمية الإقتصاد.

من جهته، لفت أمين سر الندوة الاقتصادية فادي صعب الى أن تسجيل أرقام المؤشرات المالية والاقتصادية معدلات نمو عالية، يؤكد على الفرص الكبرى أمام لبنان القوي الموحد والمستقر، محذراً من خطورة هدر المزيد من الوقت.

طربيه

ثم القى طربيه كلمة أمل فيها أن تستعيد بيروت كامل جهوزيتها كعاصمة لمجتمع المال والاعمال العربي، ويعود معها لبنان مقصداً مفضلاً للسياحة والاصطياف والاستثمار والتوظيف والتعليم والاستشفاء والتدريب وغير ذلك من عوامل الجذب والاستقطاب التي طالما ميزت البلد وأهله.

وقال: ونحن نعتقد أن تثبيت الإستقرار سياسياً وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق وإستثمار الاجواء الاقليمية والدولية المؤاتية هي المهمة الواجبة الاولى لحكومة الوحدة الوطنية والمطلوب من كل القيادات والقطاعات المحلية دعمها وإزالة ما يعترضها من معوقات.

وأشار طربيه الى أن لبنان حقق ثاني أعلى نسبة نمو إقتصادي في المنطقة بعد قطر، وكان من بين دول قليلة تخطت بأضعاف متوسطات النمو الاقليمي والدولي. وشهد لنا العالم بأننا نموذج إقتصادي، وبالأخص مصرفي، يحتذى في إدارة التعامل مع ظروف وأوضاع غير مؤاتية للعمل والانتاج والتقدم.

وقال: وما أقوله ليس فيه شيء من المباهاة او المغالاة، فالاحصاءات والأرقام المنجزة او التي في طور الانجاز والاعلان تدل على ذلك وتؤكده، ومنها ما يتعلق بفائض ميزان المدفوعات والتراكم القياسي في إحتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي رغم أزمة السيولة العالمية، وكذلك إرتفاع موجودات المصارف ومؤشراتها الاساسية وثبات حجم التحويلات الواردة من اللبنانيين العاملين في الخارج والمغتربين، وتحسن الصادرات اللبنانية نوعاً ونتالجا، وإزدياد حركة السياحة بكل قطاعاتها الى مستويات قياسية غير مسبوقة، وإنخفاض الفوائد ذات التأثير الايجابي المباشر على الديون الحكومية، والمحفزة لتوسيع عمليات الائتمان للمؤسسات والافراد، وغير ذلك من المؤشرات الإيجابية الواعدة.

لكن هذه الإيجابيات لا تشكل وحدها ضماناً لمستقبل واعد للبنان في ظل إستمرار مشاكل لبنان الاساسية. فنمو الناتج الوطني، على أهميته، لا يمثل مؤشراً كافياً للتنمية الشاملة، بل يلزم أن يترافق مع إعادة بناء الثقة الداخلية والخارجية وإدخال تحسينات مضطردة في حياة الناس والتقديمات الصحية والاجتماعية ورفع مستويات التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الاسر والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة وإعادة الاعتبار جدياً لدولة المؤسسات والقانون بما يفضي الى تكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وفي إنتاج مناخ إستثماري حقيقي. وهذا ما يستدعي من الدولة واصحاب القرار وفاعليات مجتمعنا المدني إرساء رؤية وبرنامج متكاملين تصب كل الجهود في إطارهما.

كما ينبغي التنبه الى إن دقة الأوضاع المالية لا تتيح الكثير من المعالجات التي يبدو بعضها متعارضا.

وطالب الحكومة الجديدة بأن تكون أولى إهتماماتها إستئناف تنفيذ لائحة الإصلاحات التي إلتزمت بها في مؤتمر باريس -٣ ومعالجة الإختلالات المزمنة في بعض المؤسسات العامة، وتحسين المناخ الإستثماري وبنية الإقتصاد اللبناني التي بدأت تفقد الكثير من مميزاتها التفاضلية بفعل ضعف التشريع الذي يحفز النشاط الإقتصادي.

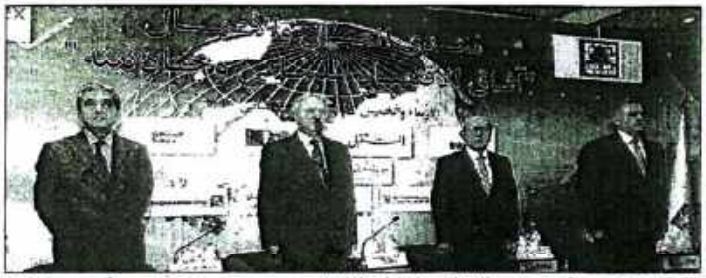

الوزير الصفدي وطربيه يتوسطان المتحدثين في الافتتاح (محمد عزاقير)

الصفدي

ثم تحدث الوزير الصفدي مشيرا الى المراحل التي مر بها المسار الاقتصادي في لبنان منذ اوائل العام ٢٠٠٥ ولغاية اليوم.

وقال: إننا نرى بنية الاقتصاد اللبناني تتحول تدريجيا الى بنية اقتصاد حديث قادر على انتاج نمو اقتصادي قوي وباستمرار لسنوات عديدة، على ان يطاول هذا الاداء بشكل لافت مختلف النشاطات الاقتصادية في كل مناطق لبنان وهذا هو الأساس.

لقد عانى لبنان منذ الاستقلال، تركز النشاط الاقتصادي والنمو والتطور في بيروت ومحيطها، فبدل ان تكون مساحة بلادنا الصغيرة عنصرا مسهلا لانتشار الاستثمارات، أصبحت دليلا على عجزنا في دفع النمو والتطور الى كل أطراف الوطن.

كما ان الفورة الاقتصادية الحالية تقوم على نشاط عقاري وسياحي في رقعة ضيقة في وسط لبنان، في حين ان غالبية المناطق لا تعرف من هذه الفورة إلا القليل، لذا علينا اختراق هذه الدائرة الضيقة من النشاط الاقتصادي.

واضاف: وفي هذا الاطار، نرى ان مشروعين اساسيين يكفلان دفع لبنان الى مسار اقتصادي جديد أكثر انتاجية، وأكثر تنوعا وانتشارا، مما يجعل لبنان اكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية بشكل أقوى بكثير مما عرفه في الماضي.

هذان المشروعان هما في مجال البنية التحتية البشرية والمادية. ففي مجال البنية التحتية المادية، علينا تحديث شبكة المواصلات الموجودة وإنشاء شبكة مواصلات حديثة تشمل كل الأراضي اللبنانية، على ان تنطلق بإنشاء خط سريع للسكة الحديدية، على امتداد الساحل اللبناني، وهو مشروع سبق أن أقره مجلس الوزراء ومن منافعه: تسهيل الانتقال والاتصال بين مختلف المناطق، وبالأخص في مرحلة أولية بين منطقة الشمال والوسط والجنوب، على ان يتبع هذا المشروع تحديث شبكة الطرقات الرئيسة في المناطق الأخرى كالهرمل وعكار، مما يعزز حوافز السكن والعمل خارج بيروت.

ويساهم المشروع بإنشاء مؤسسات صغيرة كما يشجع الشركات الكبرى على نقل جزء من أعمالها خارج بيروت والوسط وتزداد الاستثمارات في المناطق وترتفع أسعار الأراضي، مما يزيد من الرساميل لدى الناس.

بمعنى آخر، يخلق مشروع سكة الحديد الحديثة والسريعة ديناميكية اقتصادية جديدة، إذ تصبح مساحة لبنان تقريبا سوقا واحدة سهلة التنقل والتبادل.

السفير

الاربعاء ١٣ كانون الثاني ٢٠١٠ – العدد ١١٤٩١

جمعية المصارف تكرّم القصار في حفل غداء

طربيه: كرس جهده ووقته للاقتصاد الوطني

من حفل تكريم القصار (حسن عبد الله)

توجه رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه الى الوزير عدنان القصار خلال حفل الغداء الذي أقامته جمعية المصارف في فندق «فينيسيا» – بيروت، تكريماً له، بالقول «نحن نعتمد عليك أيها الوزير الصديق ومع رفاقك في الحكومة للعمل يداً واحدة على استغلال الفرصة السانحة التي قد لا تتكرر والتي توفرها المؤشرات الاقتصادية والسياسية الايجابية الحالية، لتحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد والسياسة معاً».

حضر حفل التكريم الوزراء: فادي عبود، ريا الحسن، محمد الصفدي، شربل نحاس، بطرس حرب، والوزراء السابقون: سامي حداد، موريس صحناوي، فريد روفايل، ريمون عودة، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، رئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين، وأعضاء اللجنة، رؤساء الهيئات الاقتصادية، رؤساء مجالس إدارات المصارف، ونائب حاكم مصرف لبنان هاروتيون صاموئيليان، وفاعليات مالية ومصرفية.

ألقى طربيه كلمة شكر فيها القصار على «ما كرّسه من وقت وجهد لخدمة الاقتصاد الوطني عموماً، والهيئات الاقتصادية والقطاع المصرفي بوجه خاص، من خلال رئاسته الفاعلة والحكيمة، على مدى سنوات طويلة، لتجمع الهيئات الاقتصادية في لبنان، بعدما تولى مرات متتالية رئاسة غرفة التجارة والزراعة والصناعة في بيروت وجبل لبنان ورئاسة اتحاد الغرف اللبنانية واتحاد الغرف العربية وصولاً إلى غرفة التجارة الدولية التي عرفت برئاسته أول رئيس عربي. لقد برهن القصار في مختلف المواقع البارزة التي شغلها أنه يتمتع بخصال قيادية وبمزايا شخصية، ليس أقلها الرصانة والحكمة والاعتدال ووضوح الرؤية وحس المسؤولية، فكان خير ممثل للأسرة الاقتصادية اللبنانية، بمختلف مكوناتها، وخير حريص على مصالح لبنان العليا وعلى مصالح شركاء الانتاج جميعاً، بلا تمييز».

ثم ردّ القصار بالقول: أعتبر ان كل ما قمت به وكل ما أنجزته خلال مسيرتي المهنية والعامة، ما كان ليحصل لولاكم ولولا اني عملت من خلال جسم الهيئات الاقتصادية ووحدة مواقفها بكل قطاعاتها، والجسم المصرفي في الطليعة.

وكما أشار عزيزي الرئيس طربيه فقد مررنا بمراحل صعبة على الصعيدين الوطني والاقتصادي، وكثيراً ما كان لبنان يتعرض لهزات كبيرة ومصيرية، وتمكنا معا كل في مجاله من التغلب على الصعاب. وتعرفون كم كان حجمها في العقود الثلاثة الأخيرة. ان انضمامي الى حكومة الوحدة الوطنية مستنداً الى ثقة فخامة الرئيس ميشال سليمان والرئيس سعد الحريري، انما أعتبره فرصة كبيرة لي لكي أسهم مع زملائي في الحكومة في إنهاء حال اللاستقرار التي سادت الفترة المنصرمة.

النهار

الاربعاء ١٣ كانون الثاني ٢٠١٠

افتتاح "آفاق الاقتصاد اللبناني وجاذبيته"
الصفدي: لدينا مشروعان يدفعان لبنان الى مسار جديد
طربيه: لتعزّز الحكومة منتدى الاستقرار السياسي والأمني

طرح وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي في افتتاح "منتدى المال والاعمال"، مشروعين في مجال البنية التحتية البشرية والمادية "يكفلان دفع لبنان الى مسار اقتصادي جديد أكثر انتاجية تنوعا وانتشارا، وأكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية"، فيما حدد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه "المهمة الواجبة" للحكومة بتثبيت الإستقرار السياسي والأمني، داعياً القيادات والقطاعات الى دعمها وإزالة ما يعوقها.
افتتاح المنتدى امس في فندق "فينيسيا" كان بعنوان "آفاق الاقتصاد اللبناني وجاذبيته"، وتنظمه "كونفكس" ليومين. وشارك الصفدي ممثلا رئيس الحكومة، وحضر الوزيران ابراهام دده يان وجان اوغاسبيان، والنواب عاطف مجدلاني وياسين جابر وعبد اللطيف الزين ونبيل دي فريج وعلي عمار وعلي عسيران، والسفراء المصري أحمد البديوي والاردني زياد المجالي والعماني محمد بن خليل الجزمي، ورؤساء الهيئات الاقتصادية.
بعد النشيد الوطني، قال رئيس مجلس إدارة "كونفكس انترناشيونال" رفيق زنتوت، ان المنتدى يهدف "الى التأسيس لمجتمع أعمال ناجح وتشجيع الاستثمارات عبر تطوير القطاعات وتفعيل دور المصارف في تنمية الإقتصاد".
وأشار أمين سر الندوة الاقتصادية فادي صعب الى فرص كبرى أمام لبنان، داعيا الى "التعجيل في اتخاذ الاجراءات الاصلاحية الادارية والمالية المطلوبة".

طربيه

وفي كلمته، رأى طربيه ان تثبيت الإستقرار سياسياً وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق وإستثمار الاجواء الاقليمية والدولية المؤاتية "هي المهمة الواجبة الاولى للحكومة. والمطلوب من القيادات المحلية دعمها وإزالة ما يعترضها من معوقات". واذ عرض الايجابيات في الاقتصاد الوطني، اكد انها لا تشكل وحدها ضمانا لمستقبل واعد للبنان في ظل إستمرار مشكلات لبنان الاساسية. "فنمو الناتج الوطني لا يمثل مؤشراً كافياً للتنمية الشاملة، بل يفترض أن يتزامن مع إعادة بناء الثقة وإدخال تحسينات مطردة في الاحوال المعيشية والتقديمات الصحية والاجتماعية ورفع مستوى التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الاسر والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة، وإعادة الاعتبار جدياً لدولة المؤسسات والقانون بما يفضي الى تكامل في التنمية وفي إنتاج مناخ إستثماري حقيقي". واعتبر ان كل ذلك يستدعي من الدولة وأصحاب القرار إرساء رؤية وبرنامج متكاملين.
ونبه الى ان دقة الأوضاع المالية "لا تتيح الكثير من المعالجات التي يبدو بعضها متعارضاً"، مشيرا الى استحالة جبه ارتفاع الدين رغم تقلصه الى الناتج، بزيادة الأعباء الضريبية. ودعا الى منح المزيد من الحوافز الضريبية "لتوفير بنية ملائمة أكثر للنمو المستدام، وإستحداث فرص عمل في الامدين المتوسط والبعيد بما يساهم في أحداث تحول في المسار الاقتصادي العام، سواء حيال تعميق ثقة المستثمرين وتطويرها أو المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو- إقتصادية القائمة".

الصفدي

ولم يشأ الوزير الصفدي التركيز على حجم المشكلات الاقتصادية التي يعانيها لبنان، فتوقف عند الفرص وقوة الاقتصاد الفعلية "وهي حقيقة ستتجلى في المستقبل القريب". ولفت الى "ان الاداء السياسي والاقتصادي في الأعوام الماضية لم يكن بالأمر السهل، ونتائجه لم تكن قليلة إذا لحظنا الأزمات المتتالية"، معتبرا ان ذلك يدل على طاقة لبنان الكبيرة في جبه الازمات والصعاب وقدرته على تخطيها "بما يؤكد وجود جاذبية أساسية للاقتصاد".
وانطلاقا من تحوّل البنية الاقتصادية نحو الحداثة، طرح الصفدي مشروعين "يكفلان دفع لبنان الى مسار اقتصادي جديد أكثر انتاجية، وأكثر تنوعا وانتشارا، مما يجعله أكثر جاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية"، موضحا انهما في مجال البنية التحتية البشرية والمادية. وفي الاول، اكد ضرورة تحديث شبكة المواصلات وإنشاء شبكة حديثة تشمل كل لبنان، "على أن تنطلق بإنشاء خط سريع للسكة الحديدية على امتداد الساحل اللبناني، وهو مشروع أقره مجلس الوزراء، على أن يتبعه تحديث شبكة الطرق الرئيسة في

المناطق الأخرى كالهرمل وعكار، مما يعزز حوافز السكن والعمل خارج بيروت". وفي الثاني، لفت الى حاجة نوعية التعليم الرسمي الى إصلاحات جذرية "بما يؤدي الى قفزة مهمة في انتاجية العمال ومسار النمو".

الجلسات

انعقدت الجلسة الأولى بعنوان "ايجابيات الاقتصاد اللبناني". وتحدث فيها وزير السياحة فادي عبود فاعتبر ان مناعة الاقتصاد "مكنت لبنان من جني ايجابيات واضحة من جراء توجه الأموال والرساميل نحوه نظرا الى تقلص آفاق الاستثمار في الأسواق الاوروبية والاميركية بعد الأزمة العالمية". وتطرق الى حقوق المستثمرين والروتين الاداري والابتزاز واعدا بالعمل للقضاء على هذه "الظاهرة". واكد سعي وزارة السياحة الى تطبيق خطة "للارتقاء بالسياحة الوطنية وجذب الاستثمارات"

وتحدث في الجلسة كل من رئيس مجلس الادارة لشركة "السلام العالمية" عيسى عبد السلام أبو عيسى، ورئيس مجلس ادارة شركة M I F ايلي واكيم، ورئيس مجلس ادارة "مجموعة الزيدان القابضة" عمرو فريد زيدان ورئيس مجلس ادارة شركة "ثروات العقارية" صلاح الميال.

ترأس الجلسة الثانية "الفرص الاستثمارية المتاحة" النائب ياسين جابر، وتحدث فيها رئيس مجلس الادارة للبنك اللبناني الكندي جورج زرد أبو جودة عن ثلاثة محاور: "نقاط الضعف والقوة الخارجة عن طبيعتنا، ونقاط الضعف والقوة نتيجة أدائنا والخطوات المقترحة". وتحدث ايضا كل من رئيس مجلس مجلس الانماء والاعمار نبيل الجسر عن برنامج الاستثمار والانفاق العام الذي وضعه المجلس، ورئيس مجلس ادارة مجموعة "بروموسفن" أكرم مكناس ورئيس مجلس ادارة Inkript هشام عيتاني.

L'Orient LE JOUR

Mercredi 13 Janvier 2010

Safadi : L'euphorie touristique et immobilière ne touche qu'une partie de Beyrouth et non l'ensemble du Liban

Le ministre de l'Économie a appelé à la réforme de l'éducation et des transports pour moderniser l'économie.

Le ministre de l'Économie, Mohammad Safadi, a estimé que « la modernisation de l'économie libanaise ainsi que la consolidation de sa productivité et de son attractivité pour les investissements locaux ou étrangers passent par la réforme de l'éducation et la création d'un nouveau réseau de transport ».

« L'euphorie économique actuelle repose sur une activité touristique et immobilière qui se concentre sur un périmètre étroit à Beyrouth alors que la plupart des régions libanaises demeurent étrangères à la prospérité, a-t-il noté. En conséquence, il faudrait œuvrer pour le développement de la totalité des régions. Il faudrait appliquer le projet de création d'un réseau de transport ferroviaire qui a été d'ores et déjà adopté par le Conseil des ministres, parallèlement à la modernisation du réseau routier en province, notamment au Hermel et au Akkar. Un tel chantier encouragera le développement des petites et moyennes entreprises (PME) et incitera les grandes sociétés à s'établir en dehors de Beyrouth, ce qui favorisera le développement des différentes régions du pays et réduira les pressions démographiques dans la capitale. »

« En matière de développement humain, il faudrait procéder à une réforme radicale de l'enseignement public afin d'améliorer son niveau et d'offrir à chacun un accès gratuit à l'éducation », a-t-il ajouté.

Le ministre de l'Économie a tenu ces propos lors de l'inauguration de la conférence du Forum des

affaires et de la finance sur « les perspectives de l'économie libanaise ». Il a également noté devant les participants que la dette publique s'élève à quelque 51 milliards de dollars jusqu'à fin décembre 2009, soit plus de 155 % du produit intérieur brut (PIB) du pays. « Aux côtés de l'explosion de sa dette souveraine, le Liban souffre d'un ensemble de problèmes économiques, dont le rationnement du courant, le déficit de l'Électricité du Liban, l'archaïsme de l'administration, a-t-il souligné. Mais le pays a devant lui une véritable opportunité de croissance. (...) En effet, en dépit de toutes les crises politiques et sécuritaires, le pays a enregistré un taux de croissance de 7,5 % par an au cours des trois dernières années et sa balance des paiements a accusé un excédent cumulé de plus de 12 milliards de dollars au cours de cette période. D'où l'amélioration de sa notation par la plupart des agences de rating. »

Abboud, Torbey et Jisr

De son côté, dans une allocution au cours de la même rencontre, le ministre du Tourisme Fadi Abboud a promis d'œuvrer pour « le respect des droits des investisseurs et la fin de la routine administrative et du chantage dont ils sont victimes ». « Le secteur touristique local recèle de très grandes opportunités d'investissement. Le ministère du Tourisme œuvrera donc pour la dynamisation du tourisme tout au long des quatre saisons et dans toutes les régions du pays. »
Pour sa part, le président de l'Association des banques du Liban (ABL), Joseph Torbey, a estimé que « la croissance du PIN n'est pas le seul indicateur du développement ». « La croissance doit se conjuguer avec la consolidation de la croissance et l'amélioration du niveau de vie de la population à travers les services sociaux, les soins de santé, l'éducation, la modernisation de l'infrastructure et l'édification d'un État de droit, a-t-il ajouté. De plus, l'assainissement des finances publiques ne saurait passer par un alourdissement de la fiscalité. Au contraire, il faudrait stimuler la croissance et la création d'emplois à travers des incitations fiscales qui permettront de régler les déséquilibres macroéconomiques. »
Enfin, le président du Conseil du développement et de la reconstruction, Nabil el-Jisr, a appelé à la poursuite du projet Élissar, au développement des rives de la rivière de Beyrouth, à la réorganisation de l'urbanisme entre Khaldé et Damour et à l'amélioration du réseau des transports.

السفير

السفير ٢٤ كانون الأول ٢٠٠٩

بحثت وجمعية المصارف تمويل مشاريع إنتاجية

الحسن: توقيعي القرض الفرنسي قانوني ودستوري

أكدت وزيرة المال ريا الحسن أن توقيعها الاتفاق مع وزيرة الاقتصاد الفرنسية كريستين لاغارد في شأن قرض فرنسي للبنان بقيمة ٣٧٥ مليون يورو، «كان قانونياً ودستورياً»، مشيرة إلى أنها وقعت بموجب تفويض مسبق من رئيسي الجمهورية والحكومة، نظراً إلى ضيق الوقت قبل زيارة لاغارد.

وشددت على أن هذا التمديد «هو فقط لإمكان الاستفادة من الأموال، ولا يرتب على لبنان أي شروط»، موضحة في المقابل أن أي قرار في شأن الاستفادة من القرض واستيفاء الشروط المحددة لذلك، يجب أن يعرض سلفاً على مجلسي الوزراء والنواب.

وقالت الحسن، على اثر استقبالها في مكتبها وفد الهيئة الإدارية لجمعية المصارف، برئاسة جوزف طربيه، إنه جرى مناقشة سبل التعاون مع القطاع المصرفي الذي «ساند الحكومة في أوقات كثيرة، ولا يزال يساندها ونحن نسعى الى تفعيل دوره أكثر، لأن ثمة مجالات ربما لمشاركته في تمويل بعض القطاعات الإنتاجية التي تبني البنى التحتية وتخلق فرص عمل».

وذكّرت الحسن أن الشريحة الأولى من القرض الفرنسي، وقيمتها ١٥٠ مليون يورو، سددت بناء على قانون صدر في العام ٢٠٠٢ وأعطى مجلس

الحسن متحدثة مع وفد جمعية المصارف (علي علوش)

النواب بموجبه موافقة مسبقة للحكومة على أن تستبدل بعض الديون مرتفعة الفوائد بديون أخرى بفوائد منخفضة».

ثم تحدث طربيه الذي أشار إلى أن الوفد بحث مع الحسن في الشأنين المالي والاقتصادي، وكيفية تثمير القوة التي يتمتع بها القطاع المصرفي في سبيل خدمة الاقتصاد، «خصوصاً أننا ننطلق بعهد جديد وبامل كبير في ان تكون الدولة اللبنانية قادرة على ان تستدرك تراكمات المشكلات الاقتصادية والحياتية وإيجاد المعالجة لها». وأكد أن «القطاع المصرفي حاضر للمساهمة في كل المشاريع والتمويل اللازم لكل ما من شانه ان يوسع القاعدة الاقتصادية للبنان».

وقال: «نحن في وضع افضل بكثير مما هو حاصل على الصعيد العالمي وهذا يعود بالفعل الى الاداء الجيد للقطاع وسلطة الرقابة المتمثلة بحاكم المصرف المركزي».

وعن قانونية الاتفاقيات الموقعة في باريس ٣، أجاب طربيه أن «هذا الموضوع يتطلب بالفعل معالجة، ليس في الإعلام إنما من خلال الجلوس إلى الطاولة ومراجعة النصوص ودراسة التفاصيل».

ثم زار وفد جمعية المصارف وزير العمل بطرس حرب في مكتبه في مقر مجلس الوزراء ـ بدارو. وجرى بحث في أوضاع صندوق الضمان الاجتماعي وضرورة إصلاحه.

الديار
يومية • سياسية • مستقلة
الخميس ١٠ كانون الأول ٢٠٠٩

سليمان اطلع من جمعية المصارف على قبولها حق المرأة بفتح حساب ائتماني لولدها القاصر

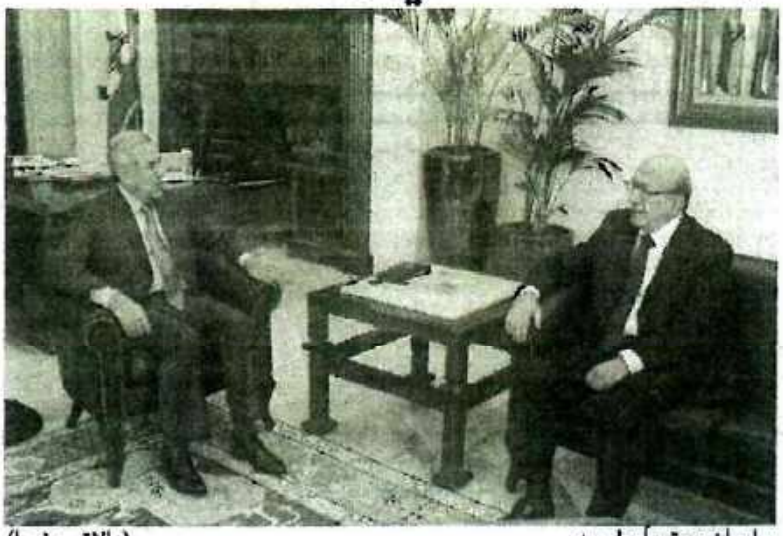

سليمان مجتمعاً بطربيه (دالاتي ونهرا)

استقبل رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه، اطلع سليمان منه على اجواء المساعي الهادفة الى المصالحة المسيحية، وعلى الأوضاع النقدية والتوصية التي أصدرتها جمعية مصارف لبنان الى المصارف وتقضي بقبول فتح الام حسابات مصرفية باسم ولدها القاصر (ذكر اوانثى» بحيث يمكنه التملك النهائي للحساب عند بلوغه سن الثامنة عشرة. وقد بنت الجمعية موافقتها استناداً الى صيغة البنود الائتمانية المنصوص عليها في القانون اللبناني. وكان هذا الموضوع مطلباً من الهيئة الوطنية لشؤون المرأة بحيث تعتبر هذه التوصية حلاً قانونياً لموضوع كان عالقاً منذ فترة طويلة.

وفي هذا الاطار، رحبت الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية بصدور تعميم عن جمعية المصارف في لبنان يمكّن الوالدة من فتح حساب ائتماني لصالح ولدها القاصر، وهنأت المجتمع والحركة النسائية في لبنان بهذه الخطوة كما شكرت جمعية المصارف لتجاوبها مع طلبها في هذا الشان.

أتت مبادرة جمعية المصارف، التي تلبي مطلباً نسائياً بارزاً، بعد سلسلة من تحركات قامت بها الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في هذا السبيل. وتبلّغت الهيئة من أمين عام الجمعية، د. مكرم صادر، نسخة عن هذا التعميم الذي صدر بعد مناقشات معمّقة تناولت الموضوع من كافة جوانبه القانونية، وقد جاء في نص التوصية الموجهة الى المصارف انه «لا مانع ان تنشئ الوالدة ذمة ائتمانية لدى مصرف ما وان تعين فيها ولدها القاصر كمستفيد من هذه الذمة مع إمكانية اعطاء البنك المؤتمن تعليمات بإرجاء اعلام المستفيد الى حين بلوغه سن الرشد».

وتاتي هذه الموافقة بناء على الدراسة القانونية التي قدمها رئيس مؤسسة جوستيسيا المحامي الدكتور بول مرقص بتكليف من الاتحاد النسائي التقدمي وبدعم من برنامج اميديست.

الأخبار الخميس 17 كانون الأول 2009 العدد 999

ما زال الرئيس الحريري يناقش مناقشة الأسماء المرشّحة مع شركائه «المفترضين» في اتخاذ القرار (أرشيف ـ بلال جاويش)

إتحاد المصارف العربية

تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩

رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزف طربيه:

•المؤشرات الاقتصادية اللبنانية.. تسير عكس تداعيات الأزمة العالمية

اعتبر رئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الدكتور جوزف طربيه، أن تحييد لبنان عن حدة الأزمة المالية الدولية وتداعياتها المتواصلة على كافة الأصعدة، هو إنجاز باهر يضاف إلى سلسلة الإنجازات الأخرى التي يحققها الاقتصاد اللبناني في وجه تطورات غير محسوبة، مدعوما من القطاع المصرفي والمالي والبنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف، حيث تم التنبه مبكراً لخطورة التوظيف في أدوات ومشتقات مركبة، فيما نأمل أن ننجح أيضاً بالحد من الأضرار غير المباشرة للأزمة العالمية وإنعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادي في مختلف أقطار العالم. ويقول الدكتور طربيه، إن تثبيت إستقرار لبنان سياسياً وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق وإنجاز الاستحقاقات الدستورية بهدوء وسلام هي المهمة الواجبة المطلوب دعمها من كل القيادات والقطاعات، مما يشكل شرطاً أساسياً لدرء التداعيات وعودة الاقتصاد الوطني سريعاً ليحتل موقعاً متقدماً على لائحة المستثمرين والممولين والمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية، مستنداً إلى إدارات مصرفية متمرسة أثبتت قدرتها على التخطيط والتنفيذ بآفاق واسعة ومهارتها في تخطي الصعاب وإدارة التعامل مع أدق الظروف الأمنية والسياسية والاقتصادية وتوجيه إهتمامها مبكراً للاستثمار في التكنولوجيا وتنمية الموارد وإعتماد أحدث التقنيات والتطورات في الصناعة المصرفية الدولية وحسن إدارة فائض إمكاناتها من خلال الانتشار الخارجي إقليمياً ودولياً.

ويرى رئيس جمعية مصارف لبنان أن المؤشرات الاقتصادية، حتى الآن، تسير عكس تداعيات الأزمة العالمية، والأرقام تدل على ذلك سواء كان ذلك يتعلق بفائض ميزان المدفوعات، والتراكم القياسي في احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، رغم أزمة السيولة العالمية، وكذلك إرتفاع موجودات المصارف ومؤشراتها الأساسية، وتحسن أرقام الصادرات اللبنانية، وإزدياد حركة السياحة، وغيرها من المؤشرات الإيجابية. لكن هذه الايجابيات لا تشكل وحدها ضماناً لمستقبل واعد للبنان في ظل إستمرار مشاكل لبنان الأساسية والتي تتمثل بالتجاذبات السياسية ذات الانعكاسات الأمنية، والدين العام الذي هو مستمر بالارتفاع عاماً بعد عام، مما يستدعي من الدولة وكافة أصحاب القرار وفعاليات مجتمعنا الحي إرساء رؤية وبرنامج متكامل بغية تحصين الوضع المالي والنقدي في وجه استمرار ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة.

إن دقة الأوضاع المالية لا تتيح الكثير من المعالجات التي يبدو بعضها متعارضاً، فإرتفاع حجم الدين العام لا يمكن مواجهته بزيادة الأعباء الضريبية في وقت يستدعي الركود الاقتصادي المزيد من الحوافز

الضريبية من أجل خلق بنية ملائمة للنمو المستدام واستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد، مما يساهم في إحداث تحول في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين في لبنان أو لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو – إقتصادية القائمة.

وأكد الدكتور جوزف طربيه تعليقاً على ادراج تسعة مصارف لبنانية في لائحة 100 مصرف عربي للعام 2008، أن النمو الذي حققه قطاع المصارف اللبنانية أكسبه طابعاً إقليمياً "لأنه يعمل منتشراً في معظم الدول العربية المحيطة وفي عدد من دول العالم، وتالياً يستقطب ثروات لبنانية وغير لبنانية بفضل المرونة التي يتمتع بها، اضافة إلى حسن الأداء". واعتبر أن هذا الواقع يدل إلى تقدم أكثر لدى القطاع اللبناني، "لأن عدد المصارف كبير، قياساً بحجمه إلى قطاعات مصرفية في دول أخرى، بما يدل إلى التقدم في الخدمات والأحجام والنشاطات التي تتنوع ما بين مصرف تجاري وآخر استثماري ومصرف أعمال".

ورأى د. طربيه أن الانتشار يمنح القطاع المصرفي اللبناني حجما اكبر "فيما تلعب الثقة دوراً اساسياً، بدليل بقائه خارج أزمة المال"، وإذ استشهد بالأرقام الواردة في جدول تصنيفات اتحاد المصارف العربية، قال إن النمو المتواصل هو الذي يؤكد حسن الأداء "لانه ليس ظرفيا بل مستداما".

وعن التقارب في الترتيب بين لبنان (9 مصارف) والامارات (16 مصرفا)، لفت د. طربيه إلى ان هذه الأرقام صادرة وفقا لميزانيات المصارف، وهي تعبر عن أرقام فعلية موجودة، تلحظ حجم الانتشار الداخلي اضافة إلى الحجم الداخلي للمصارف، ورأى أن موقع لبنان قابل للتحسن في المستقبل قياساً بموقع القطاع المصرفي العربي، "إذ يرجح أن يبلغ معدل نمو ميزانيات المصارف اللبنانية لهذه السنة نحو 20 في المئة، وهي نسبة كبيرة بالنسبة إلى القطاعات المصرفية العربية، وهذا سيساعد المصارف اللبنانية على إدراجها ضمن لائحة الـ100 مصرف"، وأشار إلى احتمال دخول مصارف لبنانية جديدة إلى اللائحة في السنة المقبلة بفضل التحسن المستمر في النمو والأداء. وبالنسبة إلى اعتماد التصنيف قياس الموجودات المصرفية، أوضح د. طربيه أن هناك مقاييس عدة للتصنيفات، مثل احتساب الموجودات والودائع والرساميل والانتشار والربحية. "إلا أن أهمية قياس الموجودات تكمن في إشارتها إلى حجم المصرف"، وإذ استبعد أن تؤثر تداعيات الأزمة المالية العالمية في لائحة المصارف العربية المئة في شكل عام "لأن المصارف كلها تعمل في المناخ السلبي عينه"، إلا أنه لفت إلى احتمالات تقدم المصارف اللبنانية وفق المراتب، فضلاً عن دخول مصارف جديدة إلى اللائحة السنة المقبلة.□

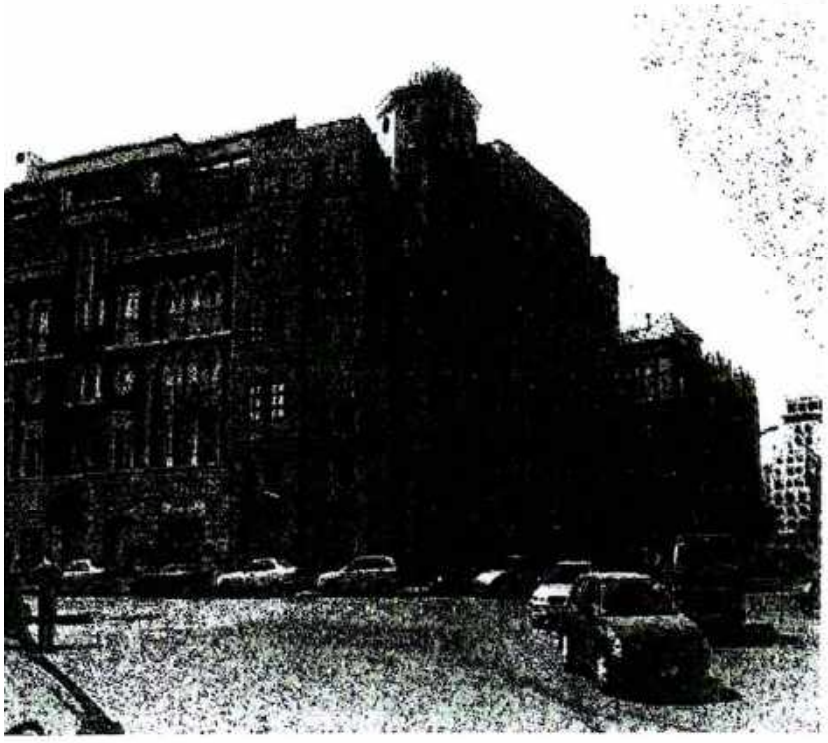

المراقب الإنمائي
AL MORAQEB AL INMAI
تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩ – العدد ٢١٦

مؤتمر الاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية
سلامة: الاقتصاد اللبناني مدولر وسنبقي على ربط الليرة بالعملة الأميركية
طربيه: الثقة بالقطاع المصرفي تنعكس من خلال المؤشرات الاقتصادية المحلية

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن "الاقتصاد اللبناني اقتصاد مدولر، فالدولار لا يزال العملة المفضلة في أسواقنا. والواقع أن ٧٥ في المئة من المبادلات الاقتصادية تنفّذ بالدولار، وأن ٦٦ في المئة من مجموع الودائع موجود بالعملات الأجنبية، منها ٨٨,٩ في المئة بالدولار الأميركي. لذلك، سيُبقي مصرف لبنان على ربط الليرة اللبنانية بالدولار، ويستبعد بالتالي حصول أي تغيير إلا إذا قام المودعون بمحض إرادتهم بتحويل ودائعهم المصرفية إلى عملة أجنبية أخرى".

سلامة وميالة وطربيه والجنيني في المؤتمر

كلام سلامة جاء خلال افتتاح الاتحاد العربي للمتداولين في الأسواق المالية مؤتمره الـ٣٥، الذي تنظمه جمعية الأسواق المالية في لبنان، في فندق فنيسيا، برعاية حاكم مصرف لبنان رياض سلامة وحضوره، وبمشاركة رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار وعدد كبير من المصرفيين وأعضاء الأسواق المالية في لبنان والدول العربية.

بداية، ألقى رئيس الاتحاد الدولي للمتداولين في الأسواق المالية **عمر الجنهي** كلمة أشار فيها إلى انه "منذ تأسيس الاتحاد قبل ٣٧ عاماً في بيروت، تم تدريب ١٧٠ كادراً مصرفياً عربياً"، مؤكداً "الاستعداد لاستقبال المزيد من الكوادر المصرفية لتدريبها على نفقة الاتحاد الخاصة". وأعلن أنه "سيتم خلال هذا المؤتمر اختيار لجنة جديدة للاتحاد لمدة ٣ سنوات".

ثم ألقى رئيس جمعية المصارف **جوزف طربيه**، كلمة قال فيها: "نعيش اليوم في عالم مترابط ومتواصل، شهد واحدة من أقسى الأزمات المالية الدولية، ولا يزال يحاول درء تداعياتها التي هزت أقوى الكيانات الاقتصادية، وضربت، في ما ضربت، مقومات ومؤسسات طالما اعتقدنا أن متانتها أقوى من أي خضات، وقوتها أفعل في جبه اهتزازات مفاجئة أو غير محسوبة. فدخلنا بذلك مرحلة عالمية جديدة في عالم الاستثمارات والأنظمة المالية، حيث أن كل السياسات التي دعت في الماضي القريب إلى تحرير التجارة والانفتاح على الأسواق المالية العالمية، أصبحت تنادي اليوم بتدخل الدولة لإنقاذ الاقتصاد المتعثر ووضع أطر قانونية ورقابية أشد صرامة لها". معتبراً "أن الأزمة المالية العالمية أظهرت أن فكرة العولمة التي روجت على أنها نعمة، لم تكن بالحقيقة سوى نقمة".

واعتبر طربيه: "أنه استناداً إلى الدروس المستخلصة من الأزمة العالمية، على النظام المالي العالمي أن يعود إلى الأساسيات واعتناق مبادئ الحوكمة الرشيدة والشفافية والأخلاقيات المهنية والقيم الأساسية والقواعد السليمة في إدارة المخاطر والسيولة وتطبيق مبادئ معرفة العميل ومكافحة الجرائم المالية وتطبيق مقررات مجموعة الدول الـ ٢٠، ومقاومة إغراءات الإثراء السريع ووضع أنظمة وأطر تمنع المزورين والمتهورين من التسبب بأضرار عالمية فادحة".

ولفت إلى انه "في ما يختص بالمصارف العربية، فقد كان أداؤها جيداً نسبياً في خضم هذه الأزمة، إذ إننا لم نشهد إفلاس أي مصرف عربي، وهذا بحد ذاته أمر مهم جداً بالنسبة إلى المصارف العربية وإلى حكوماتها التي دعمتها، باعتبار أن سقوط أي مؤسسة مالية سيسبب كارثة ويضرم النار في أتون الأزمة المستعرة".

وتحدث طربيه عن "التجربة اللبنانية المميزة لجهة دور البنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف فضلا عن خبرات المصرفيين في التنبه لخطورة التوظيف في أدوات ومشتقات مركبة، وهذا ما ساهم في تحييد لبنان واقتصاده نسبيا عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية الدولية". وقال: "تنعكس الثقة في القطاع المصرفي اللبناني على الرغم من الأزمات العاصفة في الداخل والخارج، من خلال المؤشرات الاقتصادية المطمئنة التي تسير حتى الآن، عكس تداعيات الأزمة العالمية، والأرقام تدل على ذلك، سواء كان ذلك يتعلق بفائض ميزان المدفوعات والتراكم القياسي في احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، رغم أزمة السيولة العالمية وكذلك ارتفاع موجودات المصارف ومؤشراته الأساسية وتحسن أرقام الصادرات اللبنانية وازدياد حركة السياحة وغيرها".

بعدها، تحدث الحاكم **رياض سلامة** مرحباً بالمشاركين في المؤتمر "وباستضافة هذا الحدث البالغ الأهمية في بيروت، نظراً لكفاءة المشاركين فيه وخبراتهم". وقال: "يشير التقرير الاقتصادي العالمي الأخير إلى أن الأزمة المالية قد ولّت وأنه مع استئناف حركة التسليف، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي في سنة ٢٠١٠، وأن تأتي البلدان الناشئة مثل الصين والهند والبرازيل وتركيا ودول الخليج في الطليعة".

أضاف سلامة "بالرغم من عودة روح المخاطرة إلى الأسواق، فثمة قضايا عديدة ينبغي التطرق إليها، منها مستقبل الدولار الأميركي كعملة تداول في حركة التجارة العالمية. صحيح أن احتياطات البنوك المركزية في العالم هي بنسبة ٦٠ في المئة بالدولار الأميركي، إلا أن الإحصاءات الحديثة قد أظهرت أن هذه المصارف المركزية بالذات باتت تحتفظ بـ٣٠ في المئة فقط من احتياطاتها الحديثة التكوين بالعملة الأميركية. فضلا عن ذلك، إن قلق الأسواق على القيمة المستقبلية للدولار يتسبب بتقلبات في أسواق الصرف العالمية ويؤثر سلباً في التجارة العالمية".

"وتابع: "إن انخفاض قيمة الدولار عزز القدرة التنافسية للقطاعات اللبنانية المتعاملة مع الأسواق الخارجية، دون أن يؤدي الأمر إلى أي تضخم. ومنذ شهر كانون الثاني/يناير حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، سجل ميزان المدفوعات فائضاً تراكمياً بلغ ٤,٨ مليارات دولار، ومن المقدر أن تبقى نسبة التضخم ما دون ٣ في المئة. ويعتبر هذا الفائض قياسياً إذ لم يسبق لميزان المدفوعات أن سجل فائضاً مماثلاً في الأشهر التسعة الأولى من أي سنة. كما أنه يتزامن مع تحسن في قاعدة ودائع القطاع المصرفي التي تسجل نمواً سنوياً بنسبة ٢٠ في المئة، دون أن يقابل هذا التحسن أداء رديء للقطاعات الخارجية، الأمر الذي يعزى جزئياً إلى ضعف الدولار".

وقال: "على صعيد آخر، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد لبنان هذا العام نمواً حقيقياً بنسبة ٧ في المئة، فضلا عن تراجع نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥٠ في المئة، مقابل ١٨٠ في المئة منذ بضع سنوات. وهذه التطورات الإيجابية، المقرونة بميزانية المصرف المركزي

وآخر للرئيس طربيه

درع للحاكم سلامة

القوية وبقطاع مصرفي سليم، تلعب دوراً هاماً في تعزيز الثقة. نتيجة لذلك، تم تقييم تكلفة التأمين ضد المخاطر لـ٥ سنوات على سندات اليوروبوند بأقل من ٣ في المئة.

أضف إلى ذلك أن تصنيف الأسواق لمخاطر لبنان جاء مماثلاً لتصنيفها البلدان التي منحت درجة استثمار، مما يناقض تقييم وكالات التصنيف للمخاطر اللبنانية. أما معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية أو على الدولار الأميركي، فمن المتوقع أن تستقر أو أن تتراجع تدريجياً في المستقبل القريب.

ومن المفترض أن يستمر هذا التوجه الديناميكي الإيجابي على الصعيدين المالي والاقتصادي، ما لم تتدهور الأوضاع السياسية والأمنية. إلا أننا سنحافظ في جميع الأحوال على استقرار الليرة ونحن نملك الوسائل الكفيلة بتأمين هذا الاستقرار".

ولفت سلامة إلى "أن تفاعل لبنان مع الأزمة المالية العالمية جاء مختلفاً كلياً عما جرى في البلدان الأخرى، إذ ان الاقتصاد اللبناني كان يتحسن، فيما كانت الدورة الاقتصادية العالمية تشهد ركوداً، فلبنان اليوم يقطف ثمار تطبيق نموذج مصرفي قائم على معايير محافظة واحترازية. وهذه المعايير بالذات هي اليوم موضع بحث سعياً لاعتمادها عالمياً، مثل خفض الرافعة المالية وفرض ضوابط تنظيمية على المشتقات والمنتجات المركبة وتعزيز سيولة المصارف وقيام المصارف المركزية بالإشراف على جميع الفاعلين في الأسواق المالية والحؤول دون تعثر أي مصرف، باعتبار أن هذا الخطر يهدد استقرار القطاع المصرفي ككل. من هنا، نستبعد حصول أية تغييرات جذرية أو حتى أي تبدل في النظام الرقابي الذي يرعى قطاعنا المالي".

الاقتصاد والأعمال
تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩

جمعية المصارف تُطلق الشهادة المصرفية الأوروبية

تمّ إطلاق الشهادة المصرفية الأوروبية (EFCB) من مركز الدراسات المصرفية الكائن في جامعة القديس يوسف – حرم العلوم الاجتماعية.
وكان دعا إلى هذا الحفل رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزف طربيه، ورئيس جامعة القديس يوسف البروفسور رينيه شاموسي، للإعلان عن هذه الشهادة التي ستجري ولأول مرة في حزيران 2010.
وقدمت مديرة مركز الدراسات المصرفية فدوى منصور عرضاً حول محتوى هذه الشهادة وكيفية التقدم إلى الامتحان النهائي.
وشهادة (EFCB) تعتبر مميزة وتؤدي إلى خلق مستوى موحّد للكفاءة المصرفية، إذ توفّر مؤهلات أساسية تتسم ببرنامج حديث وعملي ومستقبلي، وتستهدف هذه الشهادة موظفي المصارف ذوي المستوى القانوني على الأقل مع خبرة لا تقل عن 3 سنوات، على أن يكونوا على قدرٍ كافٍ من معرفة اللغة الإنكليزية.
يذكر أن التسجيل لهذه الشهادة متاح حتى 20 كانون الأول الجاري.

طربيه متوسطاً منصور ود. مكرم صادر

السفير

السفير ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩

طربيه وشاموسي أطلقا «الشهادة المصرفية الأوروبية»

طربيه وشاموسي وصادر في مقدمة الحضور

أطلق رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه ورئيس جامعة القديس يوسف البروفسور رينيه شاموسي «الشهادة المصرفية الاوروبية» في مركز الدراسات المصرفية الكائن في حرم العلوم الاجتماعية ـ جامعة القديس يوسف. وقدمت مديرة المركز فدوى منصور عرضا عن محتوى هذه الشهادة وكيفية التقدم الى الامتحان النهائي للحصول عليها، مشيرة الى ان اول امتحان سيجري في منتصف حزيران ٢٠١٠.

وفي نهاية الحفل، رفع نخب الانجاز بالنسبة لمركز الدراسات المصرفية الذي منح حق إجراء امتحان هذه الشهادة الاوروبية في كانون الثاني من عام ٢٠٠٩.

المستقبل

الخميس ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٩ - العدد ٣٤٨١

جمعية المصارف تحتفل بيوبيلها الذهبي بحضور السنيورة
طربيه: مرتاحون لثقة المودعين في الداخل والخارج بالقطاع المصرفي

احتفاءً بيوبيلها الذهبي، أقامت جمعية مصارف لبنان حفل عشاء في فندق فينيسيا انتركونتيننتال حضره الرئيس فؤاد السنيورة ممثلاً رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان والنائب ياسين جابر ممثلاً رئيس مجلس النواب وعددٌ من الوزراء والنواب وحاكمُ مصرف لبنان ونوابه ورئيس وأعضاء لجنة الرقابة على المصارف إضافة الى رؤساء الهيئات القضائية والاقتصادية وحشدٍ من المسؤولين المصرفيين.

وقد ألقى رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه كلمة أبرز فيها دور الجمعية والقطاع المصرفي في خدمة لبنان والاقتصاد الوطني على مدى العقود الخمسة الماضية، لا سيّما في الأزمنة الصعبة، معرباً عن الارتياح الكبير الى ثقة المودعين والمستثمرين في الداخل والخارج بمتانة القطاع المصرفي اللبناني وحيويته وكفايته، مؤكداً استمرار الجمعية في تعزيز موقعها المرجعي في الحياة الاقتصادية اللبنانية، وفي نهج التشاور الدؤوب مع السلطات النقدية والرقابية والمالية.

وقال: منذ وقف الحرب وبتنسيق كامل مع السلطات النقدية والمالية، واكبنا كجمعية وكمصارفَ، مسيرة إعادة تأهيل الاقتصاد وإعادة الإعمار. ووفّرنا للدولة خلال العقدين الماضيين معظم احتياجاتها التمويلية بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية. فأبقينا، وربما من حيث لا يدري الكثيرون، على استقلالية القرار السياسي، بعيداً عن سلطة وتدخل المؤسسات المالية الدولية أو المصارف العالمية كما حدث في دولٍ نامية عديدة (تركيا، وباكستان والبرازيل والمكسيك...) اضطرّت أن ترهن في وقت من الأوقات جزءاً كبيراً من قرارها السيادي الاقتصادي والمالي، للحصول على تمويل بالعملة الصعبة، لتغطية عجوزات موازينها الجارية.

وتوجه بالتحية الى حاكم مصرف لبنان رياض سلامه الذي قاد سياسة إستقلال القرار المالي اللبناني في أحلك الظروف، ورفض إملاءات صندوق النقد الدولي التي كانت تتعارض مع سياسة الإستقرار النقدي، ولم يهلع أمام الهجمات العنيفة ضده من جهات عدة. لقد صمدتَ أيها الحاكم في خياراتك النقدية واليوم يفرح اللبنانيون جميعاً لنجاح هذه الخيارات. إن ميزانية البنك المركزي وميزانية المصارف بلغتا اليوم أرقاماً تاريخية، وإن الإحتياطيّات الكبيرة في العملات الأجنبية وفي الذهب إحتياطيّات طاردة للأزمات. والإستثمار بالليرة أصبح ملاذاً آمناً في ظل الإستقرار في سعر الصرف. والإستقرار النقدي يولّد مجموعة من الإستقرارات الأخرى التي تنتج عنه، من إقتصادية وإجتماعية وحتى سياسية؛ حتى صحَّ القول إذا كان لبنان، في السياسة هو بلد المذاهب، فإنه في المصارف بلد المواهب. وإن توافر هذه الإحتياطيّات الكبيرة يعطي فسحة زمن للدولة للبحث عن معالجات أساسية يحتاجها لبنان لدينه العام وإقتصاده وإصلاحه الإداري.

واضاف: خمسون عاماً في خدمة القطاع الخاص أيضاً. في السلم وفي الحرب، في السنوات السمان والعِجاف، حافظنا على مدّخرات اللبنانيّين المقيمين والمغتربين. ووفّرنا دوماً للقطاع الخاص مؤسساتٍ وأفراداً، التمويل بالآجال والشروط الملائمة رُغم قِصَر آجال مواردنا. وشكّلنا للدعم الذي قرّرته السلطات الرسمية للقطاعات المنتجة، شركاء فاعلين. وشكّلنا كذلك للدعم الدولي المقرَّر للقطاع الخاص من قبل المؤسسة المالية الدولية، والبنك الأوروبي للاستثمار، والصناديق العربية، وغيرها شريكاً فاعلاً. وفي الحالتين دعم الدولة والدعم الدولي كانت مصارفنا لا تدير فقط، تحت رقابة مصرف لبنان، الآليات والصيغ التمويلية، بل تتحمّل وحدَها، من دون الدولة أو الجهة الدولية، المخاطر التجارية ومخاطر السوق. وإننا مستمرّون في الوقوف إلى جانب رجال الأعمال في مختلف أنشطتهم ومشاريعهم، نلعب دور المموّل ودور مقدّم المشورة، وأخيراً دور المساعد في اجتذاب المستثمرين إليهم. فسلامة مَحافظ قروضنا من سلامة وقوة عملائنا.

ونحن اليوم نعلن تكراراً إستعداد جمعيتنا لمواصلة تأثيرها وتعزيز موقعها المرجعي في الحياة الإقتصادية اللبنانية، وسنستمرّ في نهج التشاور والعمل الدؤوب خدمة لمصالح القطاع والإقتصاد.

وجمعيتنا لا تزال تطالب بأن يجري القطاع العام التصحيح المالي المطلوب، وفي طليعته معالجة مشكلة المالية العامة للدولة. إننا نطالب الحكومة الجديدة بأن يكون في أول إهتماماتها إكمال تطبيق لائحة الإصلاحات التي التزمت بها في مؤتمر باريس، والتي دعمها المجتمع الدولي ومصرف لبنان، ودعمناها نحن كقطاع مصرفي بقوة وتضحيات غير مسبوقة. إن المطلوب اليوم إصلاح إقتصادي ومالي حقيقي يتخطّى مقولة زيادة الإيرادات وضبط النفقات العامة ومعالجة الإختلالات المزمنة في بعض المؤسسات العامة. إننا نطالب بتفعيل موجودات الدولة، وهو عنوان أوسع من عملية الخصخصة التي تعني مجرّد بيع موجودات، حيث أن تفعيل موجودات

الدولة يشمل تحريك طاقات جامدة تملكها الدولة، مثل إستثمار الثروات الجوفية المائية والنفطية والأراضي الأميرية الشاسعة، وامكانات البلد السياحية.
في كل المجالات المطلوبة، ساهمنا في إدخال أنظمة إدارة وتقنياتِ عمل تؤدّي أفضل الخدمات للمتعاملين مع المصارف وتسمح في آنٍ معاً بالضبط والرقابة الفاعلة والمرنة داخلياً ومن قبل السلطات. قاربنا التدريب والتأهيل كمسألة محورية وحاسمة في المنافسة والكفاءَة في الأسواق الإقليمية والدولية، وأنشأنا مركزاً

للدراسات المصرفية بالشراكة مع الجامعة اليسوعية، الذي أهّل أجيالاً من المصرفيين المتخصّصين رفعوا اسم القطاع المصرفي اللبناني عالياً. كما توجّهنا إلى توسيع قاعدة رساميلنا بمستثمرين جدد وبإعادة تدوير معظم الأرباح. فأكسبتنا كل هذه السياسات والتوجهات مناعة وثقة كبيرتين، وهي تُساعدُنا في انطلاقة واعدة اليوم لتصدير خدماتنا المصرفية الى مناطق متعددة من العالم.

السفير

٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩

جمعية المصارف تكرّم الإعلاميين في يوبيلها الذهبي

طربيه: القطاع المصرفي يساهم بـ٥٪ من الناتج المحلي

(حسن عبد الله)

الطاولة الرئيسية في حفل الغداء

لفت رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه إلى «اضطلاع القطاع المصرفي المحلي بمهمة إمداد شرايين اقتصادنا الوطني بالدم الذي يُبقيه نابضاً بالحياة، صامداً في وجه المحن، قادراً على جبه التحديات وقابلاً للنمو والتطور»، موضحاً أنه «لم تعد مناعة مؤسساتنا المصرفية اللبنانية وجدارة إداراتها وكفاية كوادرها وموظفيها وثقة الداخل والخارج بها، مسائل مطروحة للنقاش أو التشكيك، بل أضحت على العكس موضع إجماع المراقبين والمحللين اللبنانيين وغير اللبنانيين، وهذا هو رأسمالنا الأبقى والأغلى: إنساننا، وثقة الغير بناء».

وأعلن أن «القطاع المصرفي الذي بات يضمّ اليوم ٦٥ مصرفاً عاملاً ويستخدم نحو ١٩ ألف موظف، أي ما يقل عن ٢ في المئة من القوى العاملة الإجمالية في لبنان، يساهم بنسبة تزيد على ٥ في المئة من تكوين إجمالي الناتج المحلي، ويوزع تسليفاته بفعالية على مختلف القطاعات الإنتاجية والخدماتية، من دون أن يتخلى عن دعم مالية الدولة التي تعاني منذ ثلاثة عقود صعوبات لا يستهان بها، ومن غير أن يتوانى في الوقت نفسه عن اللحاق بالانتشار اللبناني في دنيا الاغتراب».

كلام طربيه جاء في مأدبة الغداء التي أقامتها جمعية المصارف أمس، لمناسبة يوبيلها الذهبي، تكريماً للإعلاميين في مطعم «لو مايون» الأشرفية، بحضور أعضاء مجلس الإدارة ونقيب المحررين ملحم كرم.

وأكد طربيه أن «الأوساط الإعلامية اللبنانية، بما تمثله من حسّ نقدي موضوعي ومن أدوات تواصل مع الرأي العام المحلي والعربي والأجنبي، لعبت ولا تزال دوراً حيوياً في إعطاء هذه الصورة الناصعة المشرقة عن واقع القطاع المصرفي اللبناني وإسهاماته المتنوعة في تعزيز صمود لبنان الدولة والوطن أيام العسر، وفي ترسيخ البحبوحة والرخاء أيام اليسر».

وإذ ذكّر بأن الجمعية وضعت في يوبيلها الذهبي، برنامجاً يشتمل على مجموعة أنشطة ومبادرات، علماً بأن هذه المناسبة تحل في وقت يعيش القطاع المصرفي «عصره الذهبي»، حيث اكتسب «من النضج والخبرة والمناعة ما جعله أحد أبرز سمات لبنان وعلاماته الفارقة حتى أن سمعة الصناعة المصرفية اللبنانية باتت تضاهي اليوم سمعة «المطبخ اللبناني» الذي يصنّف في عداد أفضل سبعة مطابخ في هذا الفن».

وختم بالقول: «حين يجري الحديث في مختلف المحافل ووسائل الإعلام العربية والأجنبية عن الأزمة المالية العالمية الراهنة، يأتي لبنان وقطاعه المصرفي والمالي في طليعة الاستثناءات، بين الدول لم تصب مؤسساتها المصرفية بشظايا هذه الأزمة الحادة».

الديار
بلدية • سياسية • مستقلة
الاربعاء ٢٣ أيلول ٢٠٠٩

طربيه : موجودات القطاع المصرفي اللبناني ١٠٠ مليار دولار تحيد لبنان عن الأزمة العالمية انجاز باهر

ورد في عنوان حديث رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه في «ملحق المصارف» ان موجودات القطاع المصرفي اللبناني بلغت ١٠٠ مليون دولار، بينما الواقع هو ١٠٠ مليار دولار كما ورد في حديثه، فاقتضى التوضيح والتصحيح.

اذ قال في حديثه: ان القطاع المصرفي والمالي جزء اساسي وحيوي من الاقتصاد الوطني وهو يساهم بنحو ٥ في المئة من الناتج المحلي، ويتفاعل حكما مع معطيات البلد واحداثه، لكنه بموجوداته المحلية البالغة نحو ١٠٠ مليار دولار حاليا اي ما يزيد عن ٣,٥ اضعاف الناتج وبمساحة انتشاره اقليميا ودوليا وبمزاياه الخاصة اكتسب مرونة فائقة في اطار التعامل مع احداث طارئة.

ووصف رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه في حديث الى مجلة «اتحاد المصارف العربية»، تحييد لبنان عن الازمة المالية العالمية وتداعياتها المتواصلة على كل الصعد بانه «إنجاز باهر يضاف الى سلسلة الانجازات الاخرى التي يحققها الاقتصاد اللبناني في وجه مختلف الصعوبات والتطورات المحلية والاقليمية والدولية».

الدكتور جوزف طربيه

وقال: «إن تثبيت استقرار لبنان سياسيا وأمنيا وتعزيز مسيرة الوفاق وإنجاز الاستحقاقات الدستورية بهدوء وسلام هي المهمة الواجبة المطلوب دعمها من كل القيادات والقطاعات، مما يشكل شرطا اساسيا لدرء التداعيات وعودة الاقتصاد الوطني سريعا ليحتل موقعا متقدما على لائحة المستثمرين والمموّلين والمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية».

ورأى طربيه «أن المؤشرات الاقتصادية في لبنان حتى الآن تسير عكس تداعيات الازمة العالمية، والارقام تدل على ذلك». وأضاف: «أن القطاع المصرفي اللبناني أصبح بموجوداته المحلية البالغة نحو ١٠٧ مليارات دولار، يتمتع بمرونة فائقة في إدارة التعامل مع أحداث طارئة». وجدد التأكيد «أن القطاع المصرفي اللبناني يزخر بإمكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية تشكل احد اهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني، وخط الدفاع الحصين في مواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها على اختلاف انواعها، كما تشكل احد اهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطى استقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار في الاسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الاسواق».

واوضح «أن المصارف اللبنانية تلتزم في شكل صارم الادارة السليمة لمجمل اموالها، اي إدارة موجوداتها ومطلوباتها، والمهنية العالية والتمرس بإدارة الاموال والمخاطر، وهذا ما يبدو جليا في المؤشرات الاساسية المتعلقة بنسبة الملاءة ونسب السيولة، ويمكن الجزم بان المصارف اللبنانية سليمة ومتينة وتمتلك القدرات الكافية لمواجهة اي تطورات محسوبة وغير محسوبة».

المستقبل

الأربعاء ٢ أيلول ٢٠٠٩ - العدد ٣٤١١

تلقى دعوة لرعاية اليوبيل الذهبي لجمعيتها
سليمان: المصارف ركن من أركان الاقتصاد

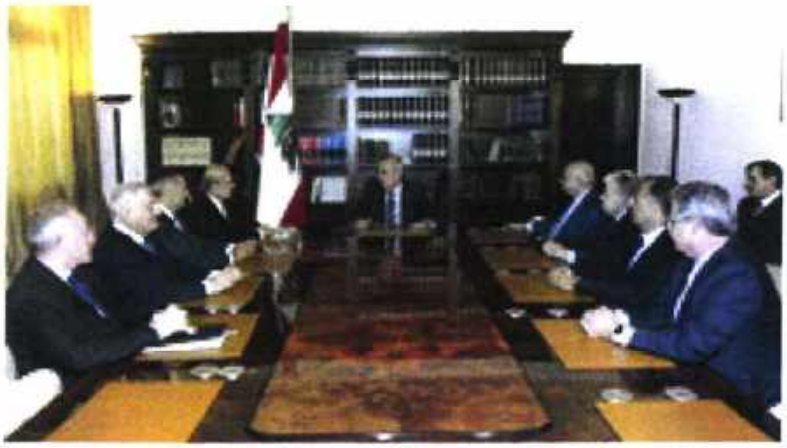

تلقى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان دعوة من مكتب مجلس جمعية مصارف لبنان برئاسة جوزف طربيه، الى رعاية الاحتفالات التي تقيمها الجمعية في مناسبة يوبيلها الذهبي، خصوصاً أنها الجمعية الاولى التي تأسست في الوطن العربي.

وهنأ سليمان الجمعية، منوهاً بدور المصارف في إنعاش الاقتصاد، لافتاً الى «أن النظام المصرفي اللبناني أثبت امتلاكه القدرة التي جعلت منه ركناً من أركان الاقتصاد، وأعادت لبنان مصرف العرب كما كان سابقا»، متمنياً «المزيد من النجاح والعطاء لدعم القطاعين الاقتصادي والنقدي».

وقد تأسست جمعية مصارف لبنان سنة ١٩٥٩ بموجب قرار رقم ١٦٤٣ تاريخ ١٩٥٩/١٠/٦، وكان أعضاء الهيئة التأسيسية بيار إده رئيساً، وجان ابوجوده وانيس البيبي وفؤاد الدحداح وجوليوس تومسون اعضاء.

وتهدف جمعية المصارف الى توثيق أواصر التعاون ودعم الروابط وتنسيق النشاطات بين أعضائها، كما تسعى الى ايجاد الأنظمة وسنّ التشريعات المتعلقة بتطوير المهنة المصرفية او أية تشريعات تتعلق بالشؤون المالية والمصرفية.

كذلك، تتولى الجمعية تنسيق جهود المصارف في ما يخص مصالحها المشتركة: توحيد قواعد وشروط العمليات والخدمات المصرفية المفاوضات مع اتحاد نقابات الموظفين حول عقد العمل الجماعي تحديث لأنظمة الدفع والإتصالات.

ويحق لكل مصرف مدرج في لائحة المصارف التي يضعها مصرف لبنان أن ينضمّ، بناء على طلبه، الى الجمعية كعضو عامل فيها، كما يمكن لمكاتب التمثيل التابعة لمصارف أجنبية أن تنضمّ الى الجمعية كأعضاء منتسبين.

الهيكل التنظيمي

وقد تعاقب على رئاسة الجمعية منذ تأسيسها حتى اليوم: بيار إده (١٩٥٩ - ١٩٦٧)، أنيس البيبي بالنيابة (١٩٦٨)، جوزيف جعجع (١٩٦٩-١٩٧٧)، أسعد صوايا (١٩٧٨-١٩٨٣)، انطوان شادر (١٩٨٣-١٩٨٥)، عادل القصار بالنيابة (١٩٨٥-١٩٨٧)، عبد الله الزاخم (١٩٨٨-١٩٨٩)، جورج عشي (١٩٨٩-١٩٩٣)، ريمون عوده (١٩٩٣-١٩٩٤)، فرنسوا باسيل (١٩٩٤-١٩٩٧)، وفريد روفايل (١٩٩٧-٢٠٠١)، جوزف طربيه (٢٠٠١-٢٠٠٥)، فرنسوا باسيل (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وجوزف طربيه (٢٠٠٩ وحتى تاريخه).

وللجمعية أمانة عامة تضمّ عدة مديريات: الدراسات والإحصاء، التدريب والتأهيل، الإعلام والنشر، إضافة الى الشؤون المالية والإدارية.

وقد تعاقب على منصب الأمانة العامة: ميشال شار (١٩٦٣-١٩٧٠)، بيار نصر الله (١٩٧٠-١٩٨٠) مجيد جنبلاط (مساعد ١٩٨٠-١٩٨٤)، أنطوان عبيد (مساعد ١٩٨٠-١٩٩١)، ومكرم صادر (أيلول/سبتمبر ١٩٩١ حتى تاريخه).

وتساعد مجلس الجمعية في مختلف نشاطاته ٧ لجان منبثقة من الكادرات المصرفية هي: لجنة الموارد البشرية والشؤون الاجتماعية، لجنة التنظيم والمقاييس والمعلوماتية، لجنة الدراسات، اللجنة القانونية، لجنة المخاطر المصرفية، لجنة مكافحة تبيض الأموال، لجنة الشروط والاستثمار المصرفي ولجنة المصارف الاسلامية.

كما تدير جمعية المصارف، بالتعاون مع جامعة القديس يوسف في بيروت، مركز الدراسات المصرفية، حيث يتابع فريق من موظفي المصارف دراساتهم المتخصّصة في الشؤون المصرفية، حسب برنامج يمتدّ على سنوات عدة وفق مستويين من التحصيل الاكاديمي.

وفي مطلع الستينيات، اتخذت الجمعية مقراً لها في بناية ثابت في زقاق البلاط، ثم انتقلت سنة ١٩٨٢ الى سنتر مقري الكائن على اوتوستراد برج حمود-الدورة. وفي بداية تموز (يوليو) ٢٠٠١، انتقلت الى مقرّها الجديد في منطقة الصيفي، عند تقاطع شارعي غورو وجورج حداد، وهو مبنى مؤلف من ٤ طبقات فوق الأرض و٤ طبقات سفلية، إضافة الى الطابق الأرضي والميزانين. وتبلغ مساحته المبنية المجملة ٤٢٢٧ متراً مربعاً، وحصة المكاتب منها ٢٤٥٦ متراً مربعاً. أما التكلفة المجملة للمقرّ بما فيه التجهيز والأثاث ، فقد ناهزت ٦ ملايين دولار.

إتحاد المصارف العربية

آب/ أغسطس ٢٠٠٩

جمعية المصارف كرّمت باسيل

د. طربيه: لبنان في السياسة بلد المذاهب وفي المصارف بلد المواهب

كرمت جمعية المصارف في لبنان الرئيس السابق د. فرانسوا باسيل في حفل حضره وزير المال محمد شطح، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامه ونوابه رائد شرف الدين وسعد عنداري ومحمد بعاصيري وهاروتيون ساموئيليان، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين، ورئيس جمعية الصناعيين فادي عبود، ورئيس نقابة المقاولين فؤاد الخازن، ورئيس اتحاد الغرف أحمد الزعتري، ورئيس نقابة المؤسسات السياحية بيار الأشقر وفاعليات.

وفي كلمته، تحدث الرئيس الجديد د. جوزف طربيه عن الأوضاع الصعبة التي واجهتها المصارف اللبنانية بدءاً من عامي 2005 و2006 وانعكاسها السلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وصولاً إلى أزمة المال العالمية في ظل انقسامات سياسية مستمرة في الداخل، مؤكداً "أن أغلى ما ربحه لبنان في هذه الظروف الصعبة هو تعزيز الثقة بمصارفه"، ومشيراً إلى أن القطاع استطاع بفضل حكمة وبصيرة سلطاته المالية وحاكمية مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وحسن أداء الادارات المصرفية الكفية أن يظل في منأى عن الأزمات. وقال "هكذا، أصبحت المصارف اللبنانية موضع اعتزاز القيمين عليها ومحط ثقة الداخل والخارج، حتى صح القول إذا كان لبنان في السياسة هو بلد المذاهب، فهو في المصارف بلد المواهب".

ولفت د. طربيه إلى أن جمعية المصارف بذلت في تلك الفترات العصيبة، "مساعي حثيثة للتحذير من مغبة الوقوع في الفوضى والسقوط في دوامة العنف، ومن خطر الانزلاق إلى فتنة داخلية، داعية جميع الأطراف إلى التشبث بالحوار والتوافق سبيلاً اوحد لتسوية الخلافات السياسية وإعادة الموضوع الاقتصادي والحياتي إلى واجهة الاهتمامات الوطنية، وخصوصاً بعدما لاحت في الأفق فرصة ثمينة تمثلت في انعقاد مؤتمر باريس-3".

وتطرق إلى الأجواء التفاؤلية التي شاعت بعد اتفاق الدوحة "بما انعكس إيجاباً على أداء المصارف ونشاطها، فعمدت إلى زيادة رساميلها ومواردها المتوسطة والطويلة الأمد، الأمر الذي صب في مصلحة تعزيز حجم الإقراض لقطاع المؤسسات العاملة في الداخل والخارج وشروطه".

وختم د. طربيه معدداً صفات

د. فرنسوا باسيل،
الرئيس السابق
لجمعية مصارف لبنان

جمعية المصارف في لبنان "هي الاولى والاعرق في العالم العربي، وأحد اهم الهيئات الاقتصادية واكثرها المكرم "الذي كرس حيزاً كبيراً من وقته وجهده للاهتمام بمصالح القطاع المصرفي في موازاة متابعته اليومية لشؤون بنك بيبلوس الذي ما انفك يشهد نمواً متواصلاً"، مؤكداً أنه لم يبخل على الجمعية بجهد أو سعي يرمي إلى تطوير المهنة المصرفية وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع السلطات الرسمية وخصوصاً السلطتين النقدية والرقابية.

باسيل

وتحدث د. باسيل فاعتبر أن حضوراً وحيوية على الساح المحلية"، مشيراً إلى مشاركتها في صنع القرار السياسي– الاقتصادي عبر ضم جهودها إلى جهود سائر الهيئات الاقتصادية لتعزيز التشاور والتنسيق مع الدولة وشركاء الانتاج "ومساهمتها بقوة في مبادرات المجتمع المدني الرامية إلى الخير العام". وإذ شكر مجلس إدارة جمعية المصارف على الانجازات التي لا تعود إلى الرئاسة وحدها، أثنى على أداء السلطات التشريعية والتنفيذية والنقدية والرقابية "لما أبدته من اهتمام بشؤون المهنة المصرفية، وسعيها الدؤوب لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز منعته ومناعته بما أكسبه ثقة راسخة محلياً وإقليمياً ودولياً".¤

[من اليمين] د. جوزف طربيه، حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، الوزير محمد شطح والدكتور فرنسوا باسيل

السفير

الاربعاء ٢٢ تموز ٢٠٠٩ – العدد ١١٣٤٩

جمعية المصارف تكرّم رئيسها السابق

باسيل: آمل نقل الوفاق المصرفي إلى السياسيين

كرّمت جمعية مصارف لبنان رئيسها السابق فرنسوا باسيل في حفل غداء أقامته في فندق فينيسيا حضره وزير المال محمد شطح، حاكم مصرف لبنان رياض سلامه ونوابه رائد شوف الدين، سعد عنداري، محمد بعاصيري، رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، رئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين، رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود، رئيس نقابة المتاولين فؤاد الخازن، رئيس اتحاد الغرف اللبنانية أحمد زعتري ورئيس نقابة المؤسسات السياحية بيار الأشقر، وفاعليات اقتصادية.

بداية، ألقى طربيه كلمة جاء فيها: «تعلمون جميعاً مدى صعوبة بل خطورة الأحداث الأمنية والسياسية التي عاشها لبنان إبّان عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وكيف انعكست تلك الأحداث سلباً على أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية. ولا يسعنا أن ننسى حرب تموز وويلاتها وخسائرها البشرية والمادية ثم الأزمة السياسية الداخلية التي أعقبتها بحيث ساد التشنّج في المواقف وتعطلت لغة الحوار بين مختلف القوى السياسية».

وتابع طربيه «وفي سياق معالجة تداعيات الحرب، حرصت جمعية المصارف بالتنسيق مع السلطات المختصة، على مساعدة زبائن المصارف، من الأفراد والمؤسسات، على تخطي المصاعب المالية الناتجة من أضرار الحرب المباشرة وغير المباشرة، بغية تسهيل استئناف نشاطهم طبيعياً».

مضيفاً «وبعد ثلاث سنوات صعبة للغاية، شهدت البلاد انبعاث أجواء تفاؤلية أشاعها توقيع اتفاق الدوحة، ما ولّد انتعاشاً لمسه اللبنانيون جميعاً وانعكس إيجابا على أداء المصارف ونشاطها».

طربيه والى جانبه باسيل (حسن عبد الله)

ولفت إلى انه في سياق هذا المناخ المحلي الإيجابي، نشطت في ربيع العام الماضي أزمة مالية عالمية غير مسبوقة، أدخلت الاقتصادين الإقليمي والعالمي في حالة كساد وأصابت ارتداداتها العديدة من المؤسسات المالية والمصرفية». وأشار إلى انه «في مواجهة هذه الأزمة الخطيرة وغيرها، وفي ظل انقسامات سياسية مستمرة كادت تودي أحياناً بالبلاد، حافظت مصارفنا على الالتزام بأصول العمل المصرفي السليم، وعلى مستوى عال من السيولة وعلى سلامة أموال المودعين وحقوق المساهمين، مع الاستمرار في تأمين التمويل الملائم للاقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص».

ثم تحدث طربيه عن باسيل فقال: «في مثل هذه الأوضاع البالغة التعقيد والمخاطر، تولى الدكتور فرنسوا باسيل رئاسة جمعية مصارف لبنان منذ مطلع العام ٢٠٠٦ لغاية حزيران ٢٠٠٩، بعدما كان قد اضطلع بالمهمة ذاتها منذ أواخر ١٩٩٤ حتى نهاية العام ١٩٩٧. وخلال هاتين الحقبتين، كرس الدكتور باسيل حيزاً كبيراً من وقته وجهده للاهتمام بمصالح القطاع المصرفي، في موازاة متابعته اليومية لشؤون بنك بيبلوس الذي ما انفك يشهد نمواً متواصلاً».

مضيفاً «لم يبخل الدكتور باسيل يوماً على هذه الجمعية بأي جهد او سعي يرمي الى إعلاء شأنها، والى تطوير المهنة المصرفية، وتمتين علاقات التعاضد والتكافل بين إدارات المصارف، وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع السلطات الرسمية كلها، لا سيما السلطتين النقدية والرقابية».

ثم كانت كلمة لباسيل اعتبر فيها «أن تولّي رئاسة جمعية مصارف لبنان هو تشريف وتكليف في آن. أما التشريف، فلأن جمعيتنا هي أول وأعرق جمعية مصارف في العالم العربي، وواحدة من أهم الهيئات الاقتصادية وأكثرها حضوراً وحيوية على الساحة اللبنانية. وأثبتت هذه الجمعية جدواها وجدارتها وفرضت صفتها المرجعية كممثل لقطاع ناجح جداً يضم اليوم ٦٤ مؤسسة مصرفية متعددة الخدمات والنشاطات في الداخل والخارج، تُعيل زهاء ١٩ ألف موظف، تؤمن لهم ظروفاً معيشية لائقة، وتُسهم بفاعلية في تكوين وإعادة تكوين الطبقة الوسطى، عماد النمو الاقتصادي، وفي توفير مقومات التنمية البشرية بمختلف مضامينها الاجتماعية والاقتصادية».

وتابع «أما التكليف، فلأن عمل جمعية المصارف يتناول العديد من الملفات والشؤون المهنية التي تتطلب الدرس والمتابعة والملاحقة، سواء داخل مجلس الإدارة أو اللجان المتخصصة أو مع السلطات والجهات المعنية».

وقال «إني أغتنم هذه المناسبة أيضاً لأعرب، باسمي وباسم هؤلاء الزملاء، عن خالص التقدير للسلطات التشريعية والتنفيذية والنقدية والرقابية على ما أبدته من اهتمام بشؤون المهنة المصرفية وشجونها، ومن سعي دؤوب لتطوير القطاع المصرفي اللبناني وتعزيز منعته ومناعته، ما أكسبه ثقة راسخة محلياً وإقليمياً ودولياً. ثم وجه باسيل شكراً خاصاً إلى الحاكم رياض سلامة ونوابه ورئيس لجنة الرقابة الدكتور وليد علم الدين وزملائه أعضاء اللجنة المذكورة، وتابع بالقول: «مرة أخرى، تُثبت الأسرة المصرفية اللبنانية قدرتها على التماسك والتوافق. وما انتخابات مجلس الإدارة الجديد سوى دليل إضافي على هذه الروح الوفاقية التي تسود بيننا، والتي نأمل أن تنتقل عدواها إلى سوانا، ولا سيما إلى القيادات السياسية في البلاد».

السفير
الاربعاء ٢٢ تموز ٢٠٠٩ – العدد ١١٣٤٩

منتدى المال والأعمال «دور الشباب في تحديد مستقبل لبنان»

بارود: دولة لا تستثمر طاقات شبابها تبقى متعبة

طربيه: ثروة لبنان البشرية تفوق النفطية

أكد وزير الداخلية والبلديات زياد بارود أن «الدولة التي لا تستثمر طاقات شبابها تبقى دولة متعبة، منهكة وعقيمة». فيما اعتبر رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ان ثروة لبنان الفعلية هي في شبابه، وان هذه الثروة البشرية تفوق على المدى الطويل الثروة النفطية، وهي التي تجعل من لبنان موقعا متقدما للعلم والثقافة والفن والأعمال والمصارف وغيرها.

كلام بارود وطربيه جاء خلال افتتاح منتدى المال والأعمال «دور الشباب في تحديد مستقبل لبنان» الذي نظمته «كونفكس» في فندق «موفنبيك»، بحضور وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي ممثلا رئيس الجمهورية ميشال سليمان، النائب ياسين جابر ممثلا رئيس مجلس النواب نبيه بري، الوزير جان أوغاسبيان ممثلا رئيس حكومة تصريف الأعمال فؤاد السنيورة، النائب غازي يوسف ممثلا رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، ورؤساء بعثات دبلوماسية وهيئات اقتصادية.

زينتوت: دور الشباب في النمو

بعد النشيد الوطني، ألقى رئيس مجلس إدارة شركة «كونفكس انترناشيونال» رفيق زينتوت كلمة أشار فيها الى التحولات القائمة في العالم، مشددا على الدور الذي يلعبه الشباب في نمو وازدهار المجتمع عموما والاقتصاد خاصة. فهم المواكبون الاوائل للعولمة والسباقون في ادخال التطور العلمي على مستوى الانشطة العملية. ان شباب وشابات الاعمال هم ركيزة النهضة الاقتصادية وهم ايضا الناشطون الرواد وراء تطور القطاعات الإجتماعية والانتاجية.

ثم شرح الاهداف المتوخاة من المنتدى.

صعب: الشباب ليس للاعتراض

تطرق أمين سر الندوة الاقتصادية فادي صعب الى ان حوالى ثلث المجتمع اللبناني هو من الشباب والشابات ما بين ١٥ و٢٥ سنة. فالشباب ليس للاعتراض على شؤون اجتماعية واقتصادية، أو للعمل على نظافة بيئة، أو للسعي نحو اقتصاد المعرفة وغيرها من الشؤون التي تعنيهم.

طربيه: بناء المستقبل

وألقى الدكتور طربيه كلمة لفت فيها أن «الشباب هم عماد الوطن وعليهم يتوقف بناء المستقبل وتحديد موقع لبنان بين الشعوب والأمم». كما عايشت شباب لبنان كمحاضر في عدة جامعات، وخبرت آمالهم وطموحاتهم، وكان يقيني العميق بأن المستقبل يبنى ضمن حرم الجامعات، ولن ينجح طلابنا وينجح وطنهم معهم إلا بالتميّز، والمدارس والجامعات هي المكان الذي يصنع فيه هذا التميّز. كما عايشت شباب لبنان في الحياة العملية سواء كان ذلك في لبنان أو في الاغتراب، وأكبرت فيهم روح الإقدام والمبادرة والمثابرة حتى النجاح».

وتوجه طربيه بالقول للشباب: إن هذه المرحلة مليئة بالتحديات وكذلك بالفرص. إن أبواب العمل مفتوحة أمامكم وساحات النزال ليست لبنان فقط. إن لبوطنكم الأولوية للإفادة من سواعدكم وإختصاصاتكم، ولكن العالم العربي متعطش لذكائكم وقدراتكم ومعارفكم التي تشكل مزايا تنافسية في المنطقة. تذكروا أنكم لبنانيون، وكلبنانيين أنتم معتادون على النجاح. إنكم تدخلون حلبة المنافسة في عصر العولمة حيث البقاء للأخفّ والأسرع. ومن هذا المنطلق أقول لكم مهما كانت المهنة التي اخترتموها أو توافرت لكم، أدّوها على أفضل وجه».

وتابع طربيه: «لا تنسوا بلدكم لبنان، فهو بلد يستحق التعلق به والعمل على إعلاء شأنه، على الرغم من الصعوبات الحالية. كما أن قوة لبنان هي أيضاً في هذه الروح المبادرة والمغامرة التي نشرت بنيه في مختلف أنحاء العالم، وأعطتهم تأثيراً في مختلف مواقع القرار الدولي بفعل هذا الإنتشار ونوعيته. هذا الانتشار الذي لم يعد انتشاراً للسواعد والأدمغة اللبنانية فقط، بل تعدى ذلك الى الانتشار القوي للمؤسسات اللبنانية خارج لبنان من مصارف وشركات تأمين ومصانع وشركات تعهدات ودور الهندسة ومكاتب الأزياء وكلها عبرت الحدود للتفرع والتمدد في الخارج ناقلة معها خبرات اللبنانيين الى الأسواق الخارجية وفاتحة الطريق أمام الألوف من الشباب اللبناني للعمل في أسواق المنطقة والعالم في وقت يضيق فيه الخناق على الحياة الإقتصادية في لبنان نتيجة الظروف السياسية القاسية التي مر بها لبنان منذ السبعينيات من القرن الماضي».

وإذ سأل: «ما فائدة اللبنانيين إذا ربحوا العالم كله وخسروا لبنان؟»، قال: «التحدي الاساسي الذي يواجهه الحكم في لبنان هو وقف الهجرة الجماعية للقدرات الشابة الى الخارج نتيجة تضاؤل فرص العمل في لبنان؛ كذلك الهجرة من الأرياف بسبب حجم المشكلة الإنمائية، إضافة الى جو عدم الاستقرار السياسي السائد. إن أهم واجبات الحكومات في لبنان هي خلق الظروف المناسبة لتنمية الاقتصاد وبالتالي خلق فرص العمل لعشرات الألوف من القدرات الشابة التي تدخل سوق العمل سنوياً. وإني أريد في هذه المناسبة أن ألفت الشباب المتعلم الى فرص العمل التي يوفرها كذلك سنوياً القطاع العام لمتخرجي الجامعات، وهي وفيرة ولا

بارود يتحدث ويبدو صعب، طربيه وزنتوت (حسن عبد الله)

تلاقي اهتماماً كبيراً من متخرجي الجامعات الكبرى بالقدر الذي يلاقيه البحث عن فرص العمل في القطاع الخاص».

بارود: حطب الثورة

أما الوزير بارود فقال: «لم يكن بالامكان أن يكون توقيت هذه الندوة أكثر مناسبة وملاءمة، ونحن على أبواب تشكيل حكومة رئيسها المكلف شاب، وهو أصغر رؤساء مجالس الوزراء سنا في تاريخ لبنان. لقد كان الشباب اللبناني على الدوام «حطب الثورة»، توقد به التظاهرات وترسم بأجساده حدود الاصطفافات وتخاض بدمه وروحه حروب لبنان. أما في زمن السلم والبنيان فلا اعتبار للشباب الذين يشكلون، في أفضل الأحوال، فئة يكثر الكلام عنها في زمن الانتخابات، مع وعود كلامية باقتراع من بلغ الرشد المدني منهم. أما الرشد السياسي، فحدث ولا حرج، في رؤوس هرمت ولا تدري ما اقترعت، بل ما اقترفت!

أضاف بارود: المشكلة ليست في تداول السلطة والدور، بقدر ما هي مشكلة الاعداد لذلك الدور. دور الشباب في تحديد مستقبل لبنان يعبر إلزاميا من خلال التحضير له، عبر تأمين المناخ المؤاتي لتظهير صورة شابة مواكبة لسياساتنا العامة ولوميات ممارساتنا الادارية والمالية والاقتصادية والاجتماعية. هل نريد الشباب مجرد حالة مواكبة لمسارات تجرف طاقاتها وتتجاهلها، أو تستغلها في أفضل حال؟ أم نريد إشراكا حقيقيا لتلك الطاقات في الصياغة وفي التنفيذ؟ هل راكمنا في اتجاه تمكين الشباب بمعنى Empowerment الجواب بالنفي، طبعا، لأن هؤلاء ما زالوا وقودا للمحرك الذي يأتمر بسائق هرم. ان الدولة التي لا تستثمر طاقات شبابها تبقى دولة متعبة، منهكة وعقيمة. أما أن ينتظر الشباب الدولة العلية لكي تشركهم في صياغة رؤاها - إن وجدت - فانتظار لقطار لن يأتي. عليهم أن يبادروا، هم، بمعزل عن انتماءاتهم الطائفية والحزبية، عليهم ألا يكتفوا برفض الواقع بل يذهبوا في اتجاه اقتراح البدائل العملية التي يخرقون بها الجمود وحائط المراوحة. وهنا دور منظمات المجتمع المدني التي غالبا ما قدمت بدائل وأفكارا خضت جمود اللحظة الخاملة.

وكالة الأنباء اللبنانية
Lebanese News Agency
سياسية مستقلة - تصدر عن العربية للأصال والتسويق ش.م.م

٢٢ تموز ٢٠٠٩

جمعية المصارف كرّمت باسيل

طربيه: لبنان في السياسة بلد المذاهب وفي المصارف بلد المواهب

كرمت جمعية مصارف لبنان رئيسها السابق فرنسوا باسيل في حفل غداء في فندق "فينيسيا"، حضره وزير المال محمد شطح، وحاكم مصرف لبنان رياض سلامه ونوابه رائد شرف الدين وسعد عنداري ومحمد بعاصيري وهاروتيون صامونيليان، ورئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين، ورئيس جمعية الصناعيين فادي عبود، ورئيس نقابة المقاولين فؤاد الخازن، ورئيس اتحاد الغرف أحمد زعتري، ورئيس نقابة المؤسسات السياحية بيار الأشقر وفاعليات.

وفي كلمته، تحدث طربيه عن الاوضاع الصعبة التي واجهتها المصارف اللبنانية بدءا من عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وانعكاسها السلبي على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وصولاً الى ازمة المال العالمية في ظل انقسامات سياسية مستمرة في الداخل، مؤكداً "ان اغلى ما ربحه لبنان في هذه الظروف الصعبة هو تعزيز الثقة بمصارفه"، ومشيراً الى ان القطاع استطاع بفضل حكمة وبصيرة سلطاته المالية وحاكمية مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف وحسن اداء الادارات المصرفية الكفية ان يظل في منأى عن الازمات. وقال "هكذا، اصبحت المصارف اللبنانية موضع اعتزاز القيمين عليها ومحط ثقة الداخل والخارج، حتى صحّ القول اذا كان لبنان في السياسة هو بلد المذاهب، فهو في المصارف بلد المواهب".

ولفت طربيه الى ان جمعية المصارف بذلت في تلك الفترات العصيبة، "مساعي حثيثة للتحذير من مغبة الوقوع في الفوضى والسقوط في دوّامة العنف، ومن خطر الانزلاق الى فتنة داخلية، داعية جميع الأطراف الى التشبّث بالحوار والتوافق سبيلاً اوحد لتسوية الخلافات السياسية وإعادة الموضوع الاقتصادي والحياتي الى واجهة الاهتمامات الوطنية، وخصوصاً بعدما لاحت في الأفق فرصة ثمينة تمثلت في انعقاد مؤتمر باريس ٣".

وتطرق الى الاجواء التفاؤلية التي شاعت بعد اتفاق الدوحة "بما انعكس ايجاباً على اداء المصارف ونشاطها، فعمدت الى زيادة رساميلها ومواردها المتوسطة والطويلة الأمد، الأمر الذي صبّ في مصلحة تعزيز حجم الإقراض لقطاع المؤسسات العاملة في الداخل والخارج وشروطه".

وختم طربيه معدداً صفات المكرّم "الذي كرس حيزاً كبيراً من وقته وجهده للاهتمام بمصالح القطاع المصرفي في موازاة متابعته اليومية لشؤون بنك بيبلوس الذي ما انفك يشهد نمواً متواصلاً"، مؤكداً انه لم يبخل على الجمعية بجهد او سعي يرمي الى تطوير المهنة المصرفية وتعزيز علاقات التعاون والتنسيق مع السلطات الرسمية وخصوصاً السلطتين النقدية والرقابية.

باسيل

وتحدث باسيل عن جمعية المصارف "وهي الاولى والاعرق في العالم العربي، وأحد اهم الهيئات الاقتصادية واكثرها حضوراً وحيوية على الساح المحلية"، مشيرا الى مشاركتها في صنع القرار السياسي- الاقتصادي عبر ضمّ جهودها الى جهود سائر الهيئات الاقتصادية لتعزيز التشاور والتنسيق مع الدولة وشركاء الانتاج "ومساهمتها بقوة في مبادرات المجتمع المدني الرامية الى الخير العام". واذ شكر مجلس ادارة جمعية المصارف على الانجازات التي لا تعود الى الرئاسة وحدها، اثنى على اداء السلطات التشريعية والتنفيذية والنقدية والرقابية "لما ابدته من اهتمام بشؤون المهنة المصرفية، وسعيها الدؤوب لتطوير القطاع المصرفي وتعزيز منعته ومناعته بما اكسبه ثقة راسخة محلياً واقليمياً ودولياً".

الاقتصاد والأعمال
تموز/ يوليو ٢٠٠٩
العودة إلى جمعية المصارف
جوزف طرب
ضرورة قياد

لو كان نظامها يسمح بتمديد الولاية لأكثر من مرة واحدة، لكان د. جوزف طربيه مرشحاً دائماً لرئاسة جمعية مصارف لبنان التي عاد إليها، والأصح عادت إليه، في انتخابات التزكية التي جرت خلال الشهر الماضي، وجاءت نتائجها طبقاً لما كان متوقعاً منذ أشهر.

فالدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس إدارة مدير عام مجموعة بنك الاعتماد اللبناني، هو رجل الإجماع بامتياز، ورجل التزكية الدائم، الذي اجتمعت في شخصه صفات ومزايا عدة. شخصيته على قدر كبير من الاعتدال والاتزان، يمتلك الكثير من الحكمة والحنكة والدراية المرتكزة على قناعات شخصية ثابتة وعلى خبرات طويلة ومتنوعة في مجالات الشأن العام.

غير أن اعتداله لا يلغي جرأته، واتزانه لا يمحو مواقفه. لكنه يعرف كيف يمارس الجرأة بدبلوماسية، ويتقن فن إعلان المواقف بمرونة وبلغة منتقاة تصيب الهدف المنشود دون سواه ولا تترك وراءها سلبيات جانبية.

اختياره رئيساً لجمعية مصارف لبنان في هذا الظرف الذي يعاني من الاصطفاف في مختلف أطيافه، إنما جاء لأن الرجل قريب من الجميع، بل، وبحسب تعبيره، قريب من كل الأحجام المصرفية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. واختياره جاء لأنه الرجل الذي يتقن كيف يقرّب المسافات ويردم الفجوات، لأنه الرجل الذي يؤمن بالإيجابيات، ولأنه الرجل المتمرس في التفاوض وإدارة الحوار والوصول إلى القواسم المشتركة.

جوزف طربيه، هادئ الطبع، لا يستفز (بفتح الياء) أحداً، ولا أحد قادر على استفزازه. وهو أيضاً، متواضع، ويتقن فن التواصل، ويملك شبكة واسعة من العلاقات لبنانياً وعربياً ودولياً.

المعروف عنه، قدرته على تنظيم الوقت، وتولي المسؤوليات المتعددة في آن. يحمل 6 ألقاب من "وزن" الرئيس: رئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس اللجنة التنفيذية لاتحاد المصارف العربية، رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس مجموعة بنك الاعتماد اللبناني، رئيس شبكة الدفع المصرفية IPN، وإلى ذلك رئيس الرابطة المارونية.

وعلى الرغم من تعدد الرئاسات، تراه دائماً مرتاحاً، لأنه يتقن فن تنظيم الوقت. د. جوزف طربيه يعود إلى رئاسة جمعية مصارف لبنان، وفي جعبته أفكار واضحة حول كيفية تفعيل نشاط الجمعية، واحتواء "نقمة" المصارف الكبيرة والمصارف الصغيرة التي تثار عند كل انتخابات ساخنة، كما أعلن، إلى تحقيق أوسع مشاركة ولكن ليس بصورة احتفالية أو احتوائية، بل بهدف تحقيق تعاون بين الجميع.

انطلاقاً من موقعه القديم – المتجدد كان الحوار مع رئيس جمعية المصارف، حول الجمعية وما يعتزم إضافته إليها، وحول القطاع المصرفي بصورة عامة وهنا الحوار:

تعودون إلى رئاسة الجمعية، والقطاع المصرفي باتت أصوله تتجاوز الـ 100 مليار دولار. ماذا يعني لكم هذا الرقم؟ وماذا ترتب عليكم هذه المسؤولية؟

جمعية المصارف مركز مرجعي للاقتصاد اللبناني، وتجسد الدور الكبير الذي لعبته المصارف اقتصادياً ووطنياً. فعلى امتداد 30 عاماً وفّرت المصارف التمويل للاقتصاد وللقطاع العام في ظل ظروف سياسية وأمنية حالت دون جباية الضرائب والرسوم، ما اضطرها إلى تمويل نفقاتها عبر المصارف.

ولولا هذا التمويل لعجزت الدولة عن تغطية نفقات إداراتها ووزاراتها وحتى سفاراتها، الأمر الذي أبقى لبنان حياً على خريطة السياسة الدولية.

والمصارف اضطلعت بهذا الدور من دون أن تلحق بها أضرار جرّاء استمرار تمويلها للدولة الذي شكّل في بعض الأوقات درجة مخاطر عالية، وهي عرفت كيف تضع سقوفاً لتسليف الدولة كما القطاع الخاص، وكل ذلك نتيجة الحجم الكبير لميزانية المصارف المجمعة المستمرة في النمو حيث تجاوزت ثلاثة أضعاف حجم الاقتصاد الوطني.

والدور التمويلي للقطاع العام أعطى البنك المركزي والمصارف دوراً في الحوار الاقتصادي الستراتيجي حول الإصلاحات المطلوبة وإعادة تفعيل جباية الضرائب ومحاربة الفساد الإداري والاقتصادي ولا أقول السياسي لأن هذا الأخير موضوع شائك وفيه لاعبون متعددون.

كيف لعبتم هذا الدور الحيوي وبقيتم بمنأى عن تأثيرات سلبية؟

استطاعت المصارف ممارسة هذا الدور الذي تعتز به بفضل ثقة اللبنانيين والمودعين العرب والمؤسسات الدولية. وتعززت هذه الثقة لأن لبنان، وبصورة خاصة مصارفه لم تتعثر يوماً في تسديد متوجباتها للمصارف الدولية، ما شكّل مأثرة في حياة لبنان الاقتصادية رغم الأزمات السياسية والاقتصادية، ورغم أزمات العالم كما حصل أواخر العام الماضي. وإذا عرفنا أن الإحصاءات لغاية الأسبوع الماضي تشير إلى أن الولايات المتحدة شهدت توقف 52 مصرفاً عن الدفع نتيجة الأزمة المالية، أدركنا كم هي متينة المصارف في لبنان التي اجتازت الأزمة من دون أن يتعثر مصرف أو يفقد مودع وديعته.

وهذا الأداء الجيد لم يكن صدفة أو قدراً بل نتيجة عمل دؤوب وكفاءات طورتها المصارف سواء في مواردها البشرية أو في برمجياتها ما جعلت القطاع المصرفي قطاعاً مرناً وصاحب خبرة طويلة في التعامل مع الظروف غير المناسبة، واكسبته سمعة كبيرة جرى اختبارها في أقسى الظروف. فمن حرب على مدى 15 عاماً إلى أحداث كبرى كاغتيال الرئيس الشهيد **رفيق الحريري**، إلى حرب تموز 2006. واستطاع القطاع رغم ذلك مواجهة الأزمات والمحافظة على ودائعه نتيجة مخزون الثقة الذي راكمه على مدى سنوات، وهنا يقتضي التنويه بدور مصرف لبنان ولجنة الرقابة وقيادات

المصارف. وهؤلاء الأفرقاء الثلاثة وبسياسة التعاون والتشاور في ما بينهم تمكنوا من تجنيب القطاع كل هذه المطبات.

في ظل هذه الأهمية المتزايدة للقطاع المصرفي، ماذا يعني لكم تسلّم قيادة جمعية المصارف؟

تسلّم قيادة جمعية المصارف في لبنان ينبغي أن يختزل كل هذا التاريخ من الإنجازات ما يساعد على استمرار التطوير ومواجهة الظروف الدولية المستجدة على القطاعين المصرفي والمالي والتي امتدت انعكاساتها على كل الأسواق.

ونحن في لبنان استطعنا تجاوز الأزمة بقدرات كبيرة لأنها أزمة مستوردة. وكان الجسم سليماً والأداء صحيحاً والسيولة كبيرة، وسار الاقتصاد والقطاع المصرفي عكس الاتجاه في الخارج. وهذه مأثرة ستساعدنا على استثمارها كميزة تفاضلية بدأنا نشعر منذ مدة بفوائدها.

وضمن إطار جمعية المصارف التي هي من أقدم جمعيات المصارف في العالم العربي، هناك قيادات مصرفية – أطال الله بعمرها – لا تزال على رأس مصارفها، وهؤلاء المصرفيون هم عماد الجمعية ليس بأشخاصهم، بل بحجم حصصهم السوقية. ولكي تكون الجمعية فاعلة وفعّالة في دورها لا بدّ أن يكون مجلس إدارتها معبراً عن أكبر حصة سوقية. ولا نتصور جمعية لا تعبر عن أكبر قدر ممكن من مصالح المصارف، ولا يمكن تصور أي قيادة لهذه الجمعية لا تكون مدعومة من الأحجام الكبرى، ولذا ليس ثمة تنافس بين مصارف كبرى ومصارف صغرى، والقطاع يعتز بكل الأحجام حيث لكل حجم مزاياه والحاجة إليه، فضلاً عن عملائه وحصته. وهناك عملاء كثر يفضلون التعامل مع المصارف الوسطى والصغرى لأنهم يجدون لديها تفهماً أكبر ووقتاً أكثر".

كيف ستتعاملون مع هذه الأحجام كرئيس للجمعية؟

من الطبيعي أن تكون هناك أوسع مشاركة ممكنة في إدارة الجمعية والتعاطي مع الشأن العام المصرفي. وهناك مصلحة في اشتراك القيادات المصرفية بمختلف أوزانها السوقية. وهذا ما رميت إليه عندما فوتحت بموضوع رئاسة الجمعية. وأنا أدرك هذا الأمر من خلال تجربتي السابقة والتجاوب الذي لقيته من الزملاء حول هذه الأفكار سواء من داخل المجلس أم من خارجه، ما أدى إلى توافق على تجنّب المعارك الانتخابية داخل الجمعية لأن ذخيرة المعركة غير متوفّرة، ولأن التركيبة الحالية للقطاع لا تتيح المجال لأي تنافس من خارج المجموعة الفاعلة من حيث أوزانها.

وانطلاقاً من ذلك، بدأنا العمل على إشراك رؤساء مصارف من خارج مجلس الإدارة لتولي رئاسة اللجان القائمة والتي تقوم بالتحضير لكل القرارات التي تتخذها الجمعية وبرأينا، إنه من المناسب استحداث لجان جديدة مثل: لجنة الإدارة الرشيدة في ضوء التشريعات الحديثة ،لجنة فروع المصارف الأجنبية، لجنة المصارف الإسلامية التي بات لها وجود وخصائص، ولجنة مصارف الاستثمار والتسليف متوسط وطويل الأجل. وهكذا ستكون هناك إحاطة شاملة لكل أنواع النشاط المصرفي عبر هذه اللجان وإتاحة رئاستها بزملاء لديهم الرغبة والخبرة، الأمر الذي يفعل دور الجمعية ويتيح للزملاء المشاركة في مجلس الإدارة كمستشارين يوجهون ويساعدون في مشاريع القرارات، بحيث تتحول الجمعية بالفعل إلى خلية نحل.

وهذا التوجّه يقوم على مبدأي المشاركة والديموقراطية لأن الجمعية لم تتخذ مرة قرارات بالتصويت الأكثري، بل تخرج دائماً بقرارات توافقية جماعية. وإذا كان الشرف بأن دعيت لهذه القيادة في هذا الظرف فلذلك أسباب عدة منها قربي من كل الزملاء ونشاطي في التجمعات المصرفية العربية والدولية، فضلاً عن خبرتي السابقة في إدارة الجمعية.

ألا تتطلب هذه المشاركة وهذه اللجان تدعيماً للجهاز الإداري في الجمعية على الرغم من كفاءته؟

في الجمعية جهاز كفوء وهناك دائرة دراسات وأبحاث. وإذا كان هناك من ضرورة لزيادة الجهاز فلا مانع. وبالطبع هذه اللجان لا بدّ أن يكون فيها مقررون وأمناء سر لضبط المحاضر ومتابعة التوصيات. فالعملية ليست احتوائية ولا تجميلية بل هي عملية تفعيل لا بدّ من توفير متطلباتها إذا لزم الأمر.

وأعود، وأشدد على أن تفعيل اللجان القائمة واستحداث اللجان الجديدة من شأنه أن يوفّر الإحاطة بكل النشاطات المصرفية وأن يفتح نوافذ تعاون وتواصل مع الخارج سواء لجهة لجنة فروع المصارف الأجنبية، أو لجهة المصارف الإسلامية. ومن خلال هذه النوافذ يكون القطاع المصرفي على تواصل وثيق مع المصارف الخارجية، خصوصاً وأن هناك اليوم الكثير من الاهتمامات الدولية سواء في الإدارة الرشيدة أو في مكافحة تبييض الأموال.

ساهمتم في فترة سابقة بتأسيس جمعية المصرفيين اللبنانيين في العالم LIBA، لكن هذه الجمعية لم يتم تفعيلها حتى الآن، ما هو تصوركم لدورها وقد كنتم "العراب" لها؟

موضوع جمعية المصرفيين اللبنانيين في العالم هي فكرة كان لي شرف إطلاقها منذ 5 أعوام، وتأسست الجمعية فعلاً ولها مجلس إدارتها ومكتبها الخاص إنما لم تأخذ المنحى الكبير الذي يفترض أن تأخذه نتيجة عدم وجود راعٍ أساسي لها أو داعم أساسي لها. لقد كانت لي تجربة ولا تزال مستمرة، مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الذي يضم بالفعل القسم الأكبر من رؤساء المصارف في العالم العربي. وهذه الجمعية الدولية نشأت تقريباً في الوقت نفسه الذي جرى فيه تأسيس الجمعية اللبنانية للمصرفيين الدوليين. الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب نجح نجاحاً باهراً لأنه لقي راعياً له وهو اتحاد المصارف العربية، وجرى تمثيل اتحاد المصارف العربية في 4 أعضاء حكميين في مجلس إدارة الاتحاد الدولي. فإذاً لا يمكن أن يتم تنشيط اتحاد أفراد إذا لم يكن مدعوماً من مؤسسات. فهذا الموضوع سيجري درسه في حينه ونرى كيفية إعادة تفعيل هذه الجمعية التي هي بحدّ ذاتها فكرة جيدة وإيجابية خاصة وأن الموارد البشرية المصرفية اللبنانية العاملة في الخارج هي عناصر متفوقة وتحتلّ مراكز مهمة على الساحة المصرفية العربية والدولية. إن ضمها ورعاية شؤونها من خلال اتحاد يهتم بها ويخلق روابط في ما بين أفرادها هو عمل ستراتيجي ومهم جداً للبنان، خاصة في هذه الظروف التي يفقد فيها رجال المصارف في الخارج وظائفهم وأعمالهم ولا بدّ من تقديم يد المساعدة لهم من خلال مؤسسة ترعى شؤونهم. وبالطبع مسؤولية القطاع المصرفي في لبنان ليست فقط في إدارة ميزانيته ونشاطه إنما أيضاً في إدارة الموارد البشرية المصرفية اللبنانية على الساحة الداخلية والخارجية لأن المهنة المصرفية لا تقوم فقط على المباني والتجهيزات بل تقوم أساساً على الإنسان الذي هو الثروة الفعلية فيها.

بالعودة إلى الشأن الاقتصادي ومن ضمنه الشأن المصرفي، هل تجاوز لبنان تأثيرات الأزمة المالية، أم أن ثمة ارتدادات لا تزال مؤجلة؟

أداء القطاع في الأشهر الستة الماضية كان تحت المجهر، لأن التوقعات في نهاية العام 2008 وبصورة خاصة توقعات المحللين الخارجيين كانت تشير الى الأضرار الكبيرة التي ستلحق بمعظم الدول العربية ومنها لبنان، وبصورة خاصة احتمال انخفاض حجم التحويلات اليه. ونحن نعلم أن الاقتصاد اللبناني يعيش بقدر كبير على هذه التحويلات، والتوقع كان يقوم على أنه سيفقد الألوف من اللبنانيين وظائفهم في الخارج وسيؤدي ذلك الى حصول موجة بطالة كبيرة سترتد على لبنان ليس فقط في انخفاض التحويلات، إنما أيضاً في العودة الكثيفة للبنانيين الفاقدين أعمالهم في الخارج، مما سيشكل أيضاً مشكلة اجتماعية في قلب لبنان. إذاً كان الموضوع ذا شقين انخفاض التحويلات وبالتالي إفقار الاقتصاد اللبناني، وثانياً خلق إنكسار اجتماعي ناتج عن حشود البطالة والعاطلين عن العمل. كل هذه التوقعات لم تحصل إطلاقاً. وما حصل بالفعل أننا لم نرَ موجات هجرة الى لبنان نتيجة الانهزام في الخارج وفقدان العمل. الحالات التي سمعنا بها هي حالات قليلة ونادرة.

من جهة أخرى، هناك فائض هذا العام في الأشهر الستة الأولى من العام بحجم ميزان المدفوعات الذي جاء أفضل من العام الماضي، وهناك زيادة في احتياطيات مصرف لبنان وزيادة في ميزانية المصارف. اجتزنا الشهر الماضي الميزانية المجمعة التي تجاوزت موجوداتها الـ 100 مليار دولار في لبنان، وهناك أيضاً نحو 20 مليار دولار في الموجودات الخارجية في القطاع المصرفي اللبناني. وبالتالي أصبحنا أمام ميزانية تعبر مالياً عن بلد قطاعه المصرفي كبير وفاعل يضاف الى أن السيولة الموجودة في القطاع المصرفي اللبناني لا تزال باستطاعتها أن تؤمن نمو الاقتصاد وإعطاء التمويل اللازم للبلاد عكس ما هو حاصل في بلدان معروفة بوفرة سيولتها، حيث نرى بأن هناك شحاً في السيولة عالمياً وحتى في بعض البلدان العربية، بينما في لبنان المصارف تتبارى في ما بينها لبيع المنتجات التسليفية والتوجه إلى أكبر قاعدة من الجمهور. وهذه مأثرة اقتصادية لأنها ستساعد على استمرار حركة النمو المستدام في لبنان كما ستساعد على خلق فرص عمل.

ولكن أليست هناك بعض الارتدادات؟

هناك ارتدادات للأزمة. فلا يمكن أن نكون باقتصاد منفتح وهو جزء من الاقتصاد الدولي بنتيجة انفتاحه على الأسواق وانكشافه على حركات الرساميل، توجد ارتدادات للأزمة ظهرت بصورة خاصة على السوق المالية في بيروت كما هي أيضاً ظاهرة على حركة الاستثمار، فنحن لدينا قطاع مصرفي لم يتأثر بالأزمة، لكن هناك تأثيرات ملموسة بالنسبة إلى حركة الاستثمار فمعظم المشاريع الاستثمارية الكبرى التي كان مخططاً لها في مطلع العام 2008 توقفت بعد الأزمة ولا نرى حتى الآن عودة سريعة للمشاريع الكبيرة وهذا عائد الى شح السيولة في الأسواق الأخرى بصورة خاصة نتيجة للخسائر التي لحقت بالمستثمرين العرب في توظيفاتهم الخارجية والعالمية. هذا تأثير ظاهر للعيان. ولكن كل التوقعات تشير الى أن هذه الأزمة لن تكون أزمة بنيوية مستمرة بل هي أزمة بدأ العالم في تخطيها وسيتخطاها العالم العربي خاصة بعد عودة سعر النفط الى مستويات مقبولة وأيضاً إلى عودة المشاريع في بعض الدول العربية الى استكمالها والى تنشيطها من جديد. وأمّا بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي فالتوقعات تدلّ على أنه في العام 2010 ومن نصف السنة وصاعداً ستعود الاقتصادات الى النهوض بشكل يختلف بين اقتصاد وآخر، ولكن الحركة تشير إلى الصعود وليس الى تفاقم الأزمة.

في ظل الظروف السائدة عربياً ودولياً، كيف تتوقعون اتجاهات الانتشار المصرفي اللبناني خارج لبنان؟

الظاهرة التي حصلت خلال السنوات الماضية هي ظاهرة خيّرة لأنها دلت على أن الاقتصاد اللبناني وليس فقط القطاع المصرفي هو اقتصاد

المستقبل

الاربعاء ٨ تموز ٢٠٠٩

سليمان يدعو المصارف لدعم الاستثمار عبر تسليف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

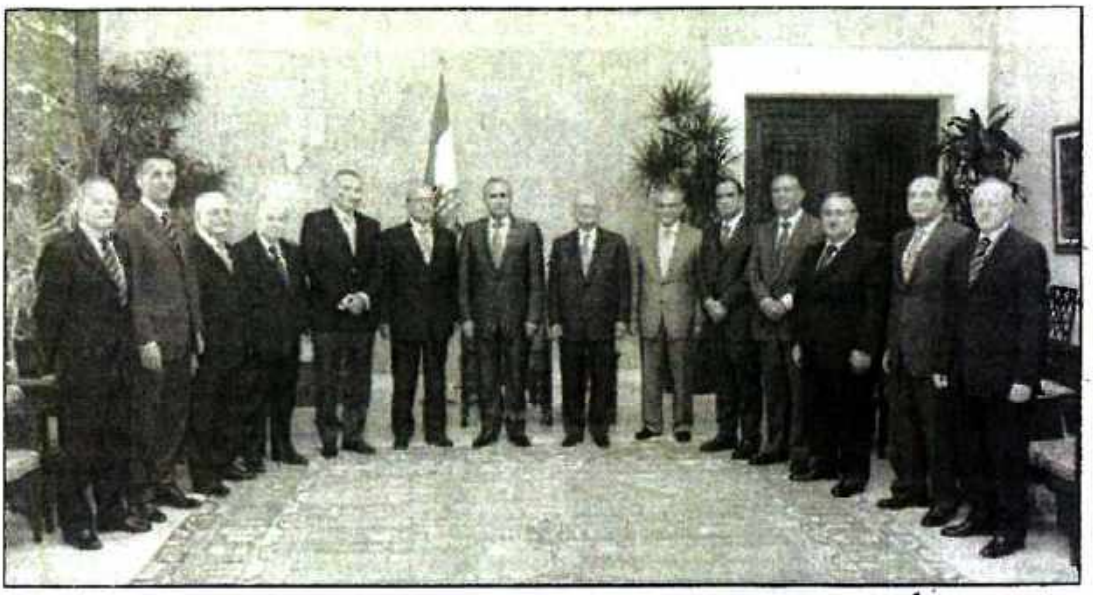

● سليمان مستقبلاً وفد الجمعية في بعبدا (دالاتي ونهرا)

التقى رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان المجلس الجديد لجمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه، الذي أطلعه على الوضع النقدي والمصرفي «الذي لم يتأثر بالأزمة المالية العالمية، حيث استمرت المصارف اللبنانية بوتيرة التسليف نفسها»، مشيراً الى «التحسن الملموس على صعيد الودائع حيث يشكل لبنان ملاذاً آمناً للودائع النقدية».

وهنأ سليمان المجلس الجديد للجمعية، منوهاً بالجهود التي يبذلها القطاع المصرفي في دعم الاقتصاد اللبناني، ومشجعاً على «الاستمرار في تسليف المواطنين للمساعدة في الاستثمار، خصوصاً على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي تسهيل أمورهم الحياتية والاجتماعية».

السفير

السبت ٤ تموز ٢٠٠٩

الهيئات الاقتصادية تنوه في لقائها مع الحريري بخطابه المنفتح : لحكومة تضم كل الأطراف وتكون قادرة على مواكبة الظروف الإيجابية

استقبل رئيس الحكومة المكلف سعد الحريري، بعد ظهر امس، في قريطم، وفد الهيئات الاقتصادية برئاسة عدنان القصار الذي قال بعد اللقاء: لقد ترك تكليف الرئيس سعد الحريري رئاسة الحكومة الجديدة ارتياحا كبيراً وشاملاً لدى الهيئات الاقتصادية وكل طبقات المجتمع، كما انعكس ذلك إيجاباً على الاسواق وعلى المناخات الاستثمارية كافة.

وقد أعربنا خلال لقائنا معه، عن املنا ورغبتنا بان يعمل الجميع على تسهيل مهمته في تشكيل الحكومة بأسرع وقت ممكن، اذ يجب ان تكون هناك حكومة تجمع الأطراف السياسية كافة، لتواكب الموجة الإيجابية التي نراها في المجتمع اللبناني.

اضاف القصار: كما أكدنا على ارتياحنا للخطاب المنفتح والشامل الذي صدر عن الرئيس المكلف، والذي ترك ارتياحاً كبيراً خاصة بعد الأحداث الأمنية الأخيرة، والتي كان من الضروري استيعابها وهذا ما قام به دولة الرئيس. ما يهمنا هو أن يبقى الوضع الأمني مضبوطاً، ومطلوب من القوى الأمنية المتواجدة على الساحة ان تضبط الأمن لما لهذا الأمر من انعكاس جيد على الوضعين السياسي والاجتماعي.

يجب أن يعمل الجميع على تسهيل مهمة الرئيس المكلف، ومن الضروري أن تتشكل حكومة تضم كل الاطراف وتكون قادرة على العمل ومواكبة الظروف الإيجابية التي نمر بها، والهيئات الاقتصادية تضع نفسها بتصرف الرئيس المكلف وهي مستعدة، لأن تتجند للعمل لمصلحة لبنان.

سئل: هل سترفعون ورقة عمل للرئيس المكلف؟

أجاب: طبعاً، لقد تكلمنا في هذا الأمر وبناء على اتفاق تم معه، سنعد مذكرة حول رؤيتنا للبنان المستقبل، وكيف يمكن له ان يستعيد دوره كما كان في السابق ويعود مركزاً

الحريري مع وفد الهيئات الاقتصادية

اقتصادياً مالياً وسياحياً.

كما التقى الرئيس الحريري وزير الخارجية والزراعة الفرنسي السابق، عضو البرلمان الأوروبي ميشال بارنييه في حضور السفير الفرنسي في لبنان اندريه پاران ونادر الحريري والمستشار هاني حمود، بعد الاجتماع تحدث بارنييه فقال: لقد جئت الى بيروت لمناسبة انعقاد الاجتماع الجديد للمجلس الاستراتيجي لجامعة القديس يوسف والذي انا عضو فيه منذ عشرة اعوام، الامر الذي يمنحني الفرصة لأتابع الصداقة التي تجمع لبنان بفرنسا.

لقد اغتنمت هذه الفرصة لأقوم بزيارة صداقة الى الرئيس سعد الحريري، بعد ايام على توليه مهامه الجديدة كرئيس مكلف للحكومة اللبنانية بعد انتخابات ٧ حزيران.

لقد سررت جداً برؤيته في هذا المنزل، الذي التقيت فيه في وقت سابق والده الرئيس رفيق الحريري من خلال المهام التي توليتها كوزير للخارجية والزراعة في فرنسا ومبعوث أوروبي.

اضاف: لقد اطلعت رئيس الحكومة المكلف على الانطباع القوي الذي تركته في فرنسا نتائج انتخابات السابع من حزيران، وتنظيم هذه الانتخابات والنتائج التي أدت الى توليه مهامه الجديدة. وهي مسؤولية مهمة جداً، ونحن نأمل ان تستمر الامور في السير نحو التقدم وأن يتمكن الرئيس الحريري في الأيام المقبلة من تشكيل حكومة تمثل التنوع في لبنان. وهذا ما يمثل حاجة للبنان. كما اننا نتمنى ان تكون هذه الحكومة فعالة وان تتمكن من الحكم لما فيه مصلحة البلد، وهذا امر يعود الى السلطات اللبنانية.

وبصفتي عضواً في البرلمان الاوروبي وعلى علاقة بمؤسسات الاتحاد الاوروبي اضع نفسي بتصرفه دائماً لمتابعة وتعزيز العلاقات بين لبنان والاتحاد الاوروبي.

ثم استقبل الرئيس الحريري الرئيس التنفيذي الجديد للبنك الدولي في لبنان ميرزا حسن والوفد المرافق في حضور نادر الحريري والمستشار مازن حنا، في زيارة بروتوكولية لمناسبة تولي حسن مهامه الجديدة في لبنان.

كما التقى الرئيس المكلف وفداً من حزب الرمفافار برئاسة النائب السابق ماغوب قصارجيان وجرى عرض لآخر التطورات.

وكان الحريري قد استقبل ظهر امس في قريطم منسقة برنامج الأمم المتحدة للشؤون الإنمائية في لبنان مارتا رويداس التي هنأته لمناسبة تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة، وعرضت معه شؤوناً اقتصادية.

كما استقبل سفير اريتريا في لبنان والمقيم في السعودية محمد عمر محمود وعرض معه العلاقات الثنائية بين البلدين.

من ناحية أخرى تلقى الرئيس الحريري برقيات تهنئة لمناسبة تكليفه بتشكيل الحكومة، من كل من: الرئيس المصري حسني مبارك وامير الكويت الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح ومن رئيس الوزراء الايطالي سيلفيو بيرلوسكوني ورئيس مجلس الشعب المصري الدكتور احمد فتحي سرور، رئيس الاتحاد الاوروبي خوسيه مانويل باروسو ومن عضو لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الاوروبي بينيتا فيريرو فالدنر.

(داالاتي ونهرا)

السفير

الاربعاء ١ تموز ٢٠٠٩ ـ العدد ١١٣٣٢

طربيه رئيساً لجمعية المصارف بالتزكية وأزهري نائباً له

باسيل: وضع المالية العامة مكمن الداء الأساسي لنظامنا المالي

انتخبت الجمعية العمومية العادية لجمعية مصارف لبنان، أمس، مجلس ادارة بالتزكية. انتخب بدوره، هيئة المكتب المؤلفة من: الدكتور جوزيف طربيه رئيسا (خلفا لفرنسوا باسيل)، سعد الأزهري نائبا للرئيس، جورج عشي أمينا للسر وتنال الصباح أمينا للصندوق، بحضور ممثلين عن ٥٥ مصرفا من اصل ٦٤ مصرفا مسجلا في الجمعية. وجاءت عملية الانتخابات بمثابة تجديد لجميع اعضاء مجلس الادارة مع تغيير وحيد متفق عليه هو المناوبة بين مروان خير الدين (بنك الموارد) وغسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية).

هيئة المكتب الجديدة لجمعية المصارف (علي لمع)

باسيل: المالية العامة مكمن الداء

وفي بداية الجلسة، ألقى باسيل كلمة عدد فيها أهم منجزات مجلس الإدارة، وأبرز التطورات التي رافقت عملنا، والمنجزات التي حققتها جمعيتنا خلال الفترة الأخيرة المنقضية من ولاية مجلس إدارتنا، وقال: تعلمون أن الاقتصاد العالمي لا يزال يعاني ركودا حادا جراء الأزمة المالية غير المسبوقة التي نشبت في ربيع العام ٢٠٠٨، والتي أدخلت الاقتصادين العالمي والاقليمي في حالة كساد استوجبت تعبئة طاقات وجهود الدول الكبرى لاتخاذ اجراءات وخطوات حازمة على مستوى السياسات المالية والنقدية، بغية استعادة صحة النظام المالي، وإعادة الثقة والاستقرار الى الأسواق ودعم التعافي التدريجي. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا الوضع على اقتصاد منطقتنا، لا سيما اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعيش الآن حالة تباطؤ شديد.

أما على صعيد الاقتصاد اللبناني الذي هو وثيق الارتباط باقتصادات المنطقة العربية عموماً والخليجية بوجه خاص، فمن المحتمل أن يتجاوز معدل نموه الحقيقي في العام الجاري ٤٪ أو حتى ٦٪ بحسب آخر التوقعات، وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع ما هو متوقع في الدول الأخرى. كما أنه من المقدر أن يقارب معدل التضخم عندنا ٤٪ في العام ٢٠٠٩، انسجاماً مع انخفاض الأسعار العالمية.

أضاف: ان السلطات اللبنانية التنفيذية والنقدية، رغم الظروف السياسية البالغة الصعوبة، سعت الى اتخاذ اجراءات نقدية ومالية واقتصادية للمحافظة على التقدم الذي أحرز في العام الماضي ولحماية لبنان من انعكاسات الأزمة المحتملة على اقتصاده او تحضيره لمواجهة مفاعيل الانكماش العالمي والاقليمي. ومن أهم هذه الإجراءات في المجال النقدي، توسيع آلية دعم الفوائد لتسهيل تسليف الشركات بالليرة، والتشديد على إشراك القطاع الخاص في الإنماء الاقتصادي، وتطوير عمل شركة «كفالات» ودورها في مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما أقرت الحكومة خطة لإنماء المناطق اللبنانية وإعادة إحياء مشاريع البنى التحتية بقيمة ٢.٥ مليار دولار نأمل أن تنطلق بها الحكومة الجديدة.

ورأى باسيل «أن وضع المالية العامة هو مكمن الداء الأساسي في بنية نظامنا المالي والاقتصادي. ففي الفصل الأول من العام ٢٠٠٩، سجلت المالية العامة عجزاً أولياً يوازي الفائض الأولي للفصل ذاته من العام الماضي. وثمة احتمال في أن يتواصل تراجع اداء المالية العامة نتيجة توقع نمو متفاوت لمقبوضات الدولة ومدفوعاتها. وبالرغم من قدرة الأسواق ولا سيما المصارف، على تأمين تمويل العجز والدين العام، بفضل النمو المطرد للودائع المصرفية وحجم الرساميل الوافدة المستمرة منذ مطلع العام، فإننا نؤكد دعوتنا المتكررة منذ سنوات إلى وجوب معالجة المالية العامة بكل الجدية المطلوبة. فتحصين الاستقرار النقدي الذي حظي به لبنان، والذي تمثل بزيادة الاحتياطي الإجمالي من العملات الصعبة لدى مصرف لبنان إلى مستويات غير معهودة، يمر حكماً بتحفيز الاقتصاد وبمعالجة المالية العامة».

وأشار الى أن الميزانية المجمعة للمصارف زادت في الثلث الأول من العام ٢٠٠٩ بحدود ٦٪ وقاربت ١٠٠ مليار دولار، وذلك من دون احتساب شبكة مصارفنا الخارجية. هذا الحجم من الموجودات والمطلوبات يرتب علينا مسؤولية إدارته بكفاءة وبدون تعريضه لأي مخاطر غير محسوبة، كما حدث مؤخراً في العالم. لذا نهجنا في إدارة مصارفنا القائم على السيولة العالية والربحية المعتدلة، وعلى احترام قواعد ومعايير الصناعة المصرفية العالمية. وسنستمر في الحفاظ على سلامة أموال مودعينا وعلى توفير التمويل الملائم لاقتصادنا في آن واحد.

على الصعيد المهني الصرف، تواصلت اهتمامات الجمعية بالشؤون التنظيمية والتشريعية من خلال التنسيق مع السلطات المعنية، ولا سيما بصدد تطبيق اتفاقية «بازل ٢» للرقابة والمخاطر المصرفية، وتنفيذ التعاميم الجديدة الرامية الى تفعيل الإقراض بالليرة للقطاع الخاص، كما بصدد تطبيق عدد من التعاميم المتعلقة ببعض الجوانب التقنية للعمل المصرفي. وكما تعلمون، بدأت الجمعية بوضع وتعميم معدل الفائدة المرجعية في سوق بيروت تعبيراً عن الكلفة لدينا.

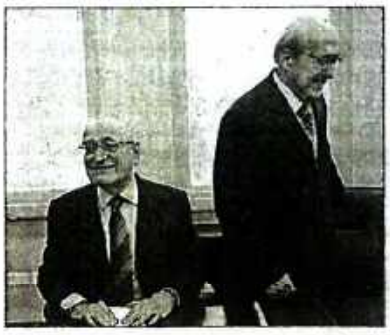

طربيه وباسيل (علي لمع)

وقال عن العلاقة مع موظفي القطاع: فقد توصلت جهود اللجان الثنائية الى إقرار صيغة مقبولة لتجديد هذا العقد، كان من أبرز مستجداتها إقرار نظام جديد للموظفين يربط الراتب بالوظائف وبالمهارات. وستواكب المصارف في وضعه موضع التنفيذ تدريجياً وبتوازن يحفظ المكتسبات للعاملين ويوفر لمؤسساتنا مقومات التقدم والمنافسة.

وأبدى باسيل سروره من كون لبنان قد اجتاز استحقاق الانتخابات النيابية بكل هدوء وديموقراطية، وفي ظل فعالية غير مسبوقة للدولة وتنظيم ناجح في يوم واحد، ورقابة محلية وعربية ودولية. ولقد أعطى هذا الاستحقاق صورة مضيئة عن الشعب اللبناني، كما أوجد مناخاً من الارتياح الداخلي والخارجي عقب اعتراف جميع القوى السياسية بنتائج هذا الاقتراع العام. وإننا نعوّل الآن على حكمة فخامة رئيس الجمهورية ومختلف القيادات السياسية اللبنانية لتمرير الاستحقاقات الباقية بالروحية ذاتها بغية الانطلاق معاً، وبمساعدة سائر القوى الحية في المجتمع اللبناني وأشقائنا العرب وأصدقائنا في العالم، في ورشة الإصلاح والنهوض التي تستدعي تضافر جهود الجميع وتمسكهم بالاستقرار السياسي والأمني، وحرصهم على نمو الاقتصاد وخلق فرص عمل لجيل الشباب. وستكون كقطاع مصرفي وكالعادة، في طليعة مسيرة إنهاض الاقتصاد وإنماء البلد.

انتخاب مجلس الإدارة

ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس ٢٠٠٨ ووافقت عليه. وبعد الاطلاع على تقرير مفوضي المراقبة ديلويت آندتوش عن حسابات الجمعية لسنة ٢٠٠٨، أبرأت ذمة مجلس الإدارة الحالي ثم ناقشت وأقرت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٠.

وعلى الأثر، انتقلت الجمعية العمومية الى انتخاب مجلس ادارة جديد من ١٢ عضواً لمدة سنتين. ففاز بالتزكية المرشحون:

١- نديم القصار: فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.
٢- سعد نعمان أزهري: بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
٣- عبد الرزاق عاشور: بنك الكويت والعالم العربي ش.م.ل.
٤- فرنسوا سمعان باسيل: بنك بيبلوس ش.م.ل.
٥- انطون صحناوي: بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
٦- محمد الحريري: بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
٧- سليم جورج صفير: بنك بيروت ش.م.ل.
٨- غسان عساف: بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل.
٩- تنال الصباح: البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
١٠- جوزف طربيه: الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
١١- جورج عشي: بنك عوده ش.م.ل. - مجموعة عوده-سرادار
١٢- فريد روفايل: البنك اللبناني الفرنسي ش.م.ل.

وعقب إعلان فوز المرشحين بالتزكية، اجتمع مجلس الإدارة المنتخب وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس على النحو الآتي: طربيه رئيساً، سعد الأزهري نائباً للرئيس، جورج عشي أميناً للسر، وتنال الصباح أميناً للصندوق.

طربيه: منحى جديد

بعد انتخابه رئيسا للجمعية، ادلى طربيه بتصريح قال فيه: توجهت لزملائي اعضاء الجمعية العمومية بمنحى جديد في ما خص تنشيط دور رؤساء المصارف في عمل الجمعية، بحيث لا تقتصر المسؤولية فقط على اعضاء المجلس، بل يكون القطاع بشخص رؤساء مجالس ادارة المصارف مساهمين في المجالات التي يستطيعون العطاء فيها، وما طرحته لاقى ترحيبا وتشجيعا كبيرين من القاعدة المصرفية لانها ستمكن الجمعية من ان تنجز خطوات ايجابية في حقل تنشيط دورها في القطاع، وكذلك بالنسبة الى دور المصارف على الساحتين الاقليمية والدولية.

اضاف: القطاع المصرفي لم يعد قطاعا لبنانيا فقط، بل اصبح له دوره الاقليمي المهم، بفضل انتشار المصارف على الساحتين العربية والدولية، وكذلك انتشار الموارد المصرفية اللبنانية التي هي نتاج النظام التعليمي اللبناني المتفوق، هذه العناصر اصبحت لاعبا اساسيا داخل المصارف العربية والدولية. ان هذا الحجم المالي للمصارف والحجم البشري لرجال المصارف يجعلان من هذا القطاع الرافعة الاساس لحياة لبنان الاقتصادية وكذلك لاستمرار الدولة اللبنانية طيلة الفترة الطويلة من عدم الاستقرار التي مر بها لبنان والتي استطاع فيها القطاع بامكاناته الكبيرة وجاذبيته للمستثمرين ان يجذب السيولة الى الاقتصاد اللبناني فبقيت المصارف الداعم لهذا الاقتصاد، حيث لعبت ولا تزال دورا مركزيا اساسيا، وبصورة خاصة في حقل التسليف الاجتماعي، والتسليف السكني لاصحاب الدخل المحدود والتسلف التنموي كتمويل المشاريع المدعومة من كفالات، وكذلك تمويل التعليم، حيث صدرت تعاميم عن مصرف لبنان تشجع على صعيد الفوائد قطاعات استراتيجية مثل قطاع التعليم، اضافة الى القطاعات التنموية الاخرى.

وتابع طربيه: القطاع المصرفي يواجه فعلا تحديات تنمية الاقتصاد اللبناني، الاستمرار في دعم مالية الدولة وتجديد الفرص لها لاجراء الاصلاحات ومكافحة الهدر، بحيث يأتي الوقت وتستغني فيه عن ضرورة التسليف المصرفي، كما ان القطاع مسؤول عن حماية نفسه من كل التحديات الدولية التي تواجه المصارف، سواء كان ذلك من لزوم التقيد بالمعايير الدولية في العمل المصرفي، وكذلك مكافحة تبييض الاموال وحماية موجوداته من المنتجات السامة.

وختم طربيه تصريحه بالقول: يجب ان لا ننسى ايضا موضوع التنوع المصرفي في لبنان ووجود مجموعة مصرفية اجنبية لا تزال تعمل في لبنان، وكذلك مجموعة مصارف عربية، ومصارف اسلامية، كل هذه المجموعات تتطلب رعاية من مجلس ادارة الجمعية واشراكها في المستجدات والاهتمامات المتعلقة بالجمعية وسيجري ذلك من ضمن اطار عمل اللجان في الجمعية ومشاركة رؤساء هذه اللجان عند الضرورة في اجتماعات مجلس الادارة والحوار مع السلطات النقدية والمالية، ما يعني خلق حركة تشاور ضمن المصارف العاملة في لبنان، بما يؤدي الى ان يلعب القطاع دوره بمزيد من الفعالية المالية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان.

L'Orient LE JOUR

Mercredi, 1 juillet 2009

Élections

Torbey : Les banques doivent se protéger des produits toxiques

Comme prévu, Joseph Torbey a été élu hier d'office président de l'Association des banques au Liban (ABL). Il a été porté à la tête de l'association sur une base consensuelle.

Les onze autres membres du conseil d'administration de l'ABL sont MM. Saad Azhari, Nadim Kassar, Abdel Razzak Achour, François Bassil, Antoine Sehnaoui, Mohammad Hariri, Sélim Sfeir, Ghassan Assaf, Tanal Sabah, Georges Achi et Farid Raphaël.

Dans un mot de circonstance, Joseph Torbey a estimé que le secteur bancaire a à relever plusieurs défis d'ordre interne et externe. Il a ainsi évoqué le défi de soutenir la croissance économique dans le pays et de soutenir aussi les finances publiques. Il a aussi mentionné la nécessité pour le secteur de se protéger contre les défis internationaux que ce soit au niveau de sa conformité aux critères internationaux ou la protection de ses avoirs des produits toxiques.

THE DAILY STAR
LEBANON

Wednesday July 1st, 2009

Newly elected New president of Lebanese banks' association chairs assembly

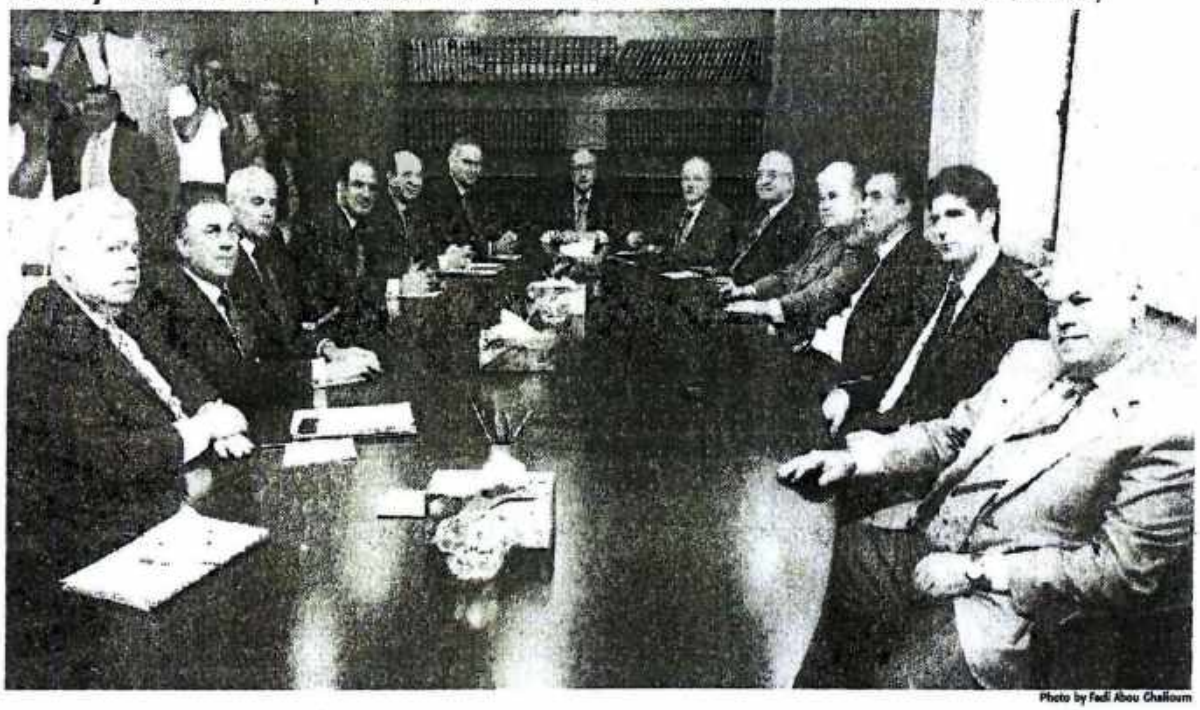

Photo by Fadi Abou Chalioum

Joseph Torbey sits at the head of the general assembly of the Lebanese banks' association after his election on Tuesday as the new president of the association. Former President Francois Bassil gave a speech during the meeting and said that the asset size of the consolidated balance sheet of the banking sector increased by 6 percent in the first quarter of 2009 to reach $100 billion, not to mention the network size of Lebanese banks available outside Lebanon. "This huge amount of assets requires from us good management to prevent it from being exposed to dangers," he said. Bassil added that the growth rate of the Lebanese economy is expected to exceed 6 percent in 2009. – *The Daily Star*

المستقبل

الثلاثاء ٣٠ حزيران ٢٠٠٩

تزكية طربيه رئيساً وحلول عساف مكان خيرالدين

انتخاب مجلس إدارة جمعية المصارف اليوم

تنتخب جمعية المصارف اليوم مجلسها الجديد برئاسة رئيس مجلس إدارة «بنك الاعتماد اللبناني» جوزف طربيه بالتزكية، بعد توافق أركان القطاع المصرفي على تجنيب القطاع أي معركة في هذه الظروف السياسية الصعبة وتداعيات الأزمة المالية العالمية ومفاعيلها الاقتصادية التي لا توفر بلداً.

وأفادت معلومات «المركزية» أنه تمّ تزكية لائحة أعضاء مجلس الإدارة السابق باستثناء حلول رئيس مجلس إدارة «بنك بيروت والبلاد العربية» غسان عساف مكان رئيس مجلس إدارة «بنك الموارد» مروان خيرالدين.

أما الأعضاء الباقون فهم: سعد أزهري، فرانسوا باسيل، جوزيف طربيه، فريد روفايل، نديم القصار، سليم صفير، أنطون صحناوي، تنال صباح، جورج عشي، محمد الحريري، وعبد الرزاق عاشور.

وكانت الاتصالات التي أجراها طربيه في الفترة الأخيرة، أفضت إلى الإجماع المصرفي على لائحته وتزكيته لمنصب رئاسة الجمعية، لا سيما بعد اجتماعين عقدهما مع رئيس مجلس إدارة «بنك بيروت» سليم صفير، الذي بادر إلى سحب ترشيحه لمصلحة طربيه، تجنباً لأي معركة القطاع المصرفي بغنى عنها في هذه المرحلة.

أما بالنسبة إلى أعضاء الجمعية العمومية الباقين الذين كانوا يتحفظون عن مبدأ التزكية ويطالبون بمداورة التمثيل، فتوافقوا مع طربيه على إشراكهم في عمل مجلس الإدارة الجديد عن طريق إنشاء لجان متخصصة للمصارف الإسلامية والاستثمارية، من أجل تجميع كل القوى المصرفية ضمن إطار المجلس الجديد الذي سيجتمع في أول جلسة له بعد انتخابه، لاتخاذ قرار إنشاء هذه اللجان التي ستكون برئاسة رئيس مجلس إدارة المصرف أو مديره العام.

الجدير ذكره أن الجمعية العمومية للمصارف اللبنانية ستنعقد في الثانية عشرة ظهر اليوم في مقر الجمعية في الصيفي لانتخاب مجلس الإدارة الجديد، وإقرار تقرير مجلس الإدارة السابق وإبراء ذمته، إلى جانب أمور إدارية ومالية أخرى.

الأنوار

الجمعة ٢٦ حزيران ٢٠٠٩- العدد ١٧١٨٢

فرانسوا باسيل: مجلس جمعية المصارف هو استمرارية وما لم أستطع القيام به سأسلّمه الى خلفي

عشية الجمعية العمومية لجمعية المصارف المحددة في ٣٠ حزيران الجاري، أعلن رئيس الجمعية الدكتور فرانسوا باسيل في حديث إلى «وكالة الأنباء المركزية» أن أركان القطاع المصرفي توافقوا على تجنيب استحقاق انتخابات مجلس الإدارة أي معركة لأن الجمعية ممثلة بمصارف وليس بأشخاص، علماً أن هناك مداورة بالأشخاص ضمن المصارف، لافتاً إلى وجود لجان ليترأسها رؤساء مجالس إدارة ومدراء عامين للمصارف الراغبة في الإشتراك في أعمال الجمعية، وعندما ترغب أي منها في تقديم أي طرح في أي وقت ترتأيه، فتقصد مجلس الإدارة كأنها أحد أعضائه.

وعن التحدي الذي قد يواجهه مجلس الجمعية الجديد في المستقبل، قال باسيل: إن مجلس الجمعية هو استمرارية في إدارة القطاع المصرفي ليس إلا، أما التحديات الإقتصادية والمالية التي يواجهها البلد لاسيما الإنماء الذي سيم إنجازه في المستقبل، فهي منوطة بالوضع السياسي لجهة التوافق بين السياسيين والفئة الحاكمة.

التركة المصرفية

وعشية انتهاء ولايته آخر الشهر الجاري، أكد باسيل رداً على سؤال عما يتركه للدكتور طربيه من إنجاز من الضروري إتمامه لمصلحة القطاع، أنه في القطاع المصرفي لا يوجد ما يسمّى «إنجاز» في عهد أي من رؤساء الجمعية، إنما هناك استمرارية. فنحن نأمل في الإستمرار في الدفاع عن مصالح القطاع المصرفي الذي لا يتردد إطلاقاً في الدفاع عن المصالح الوطنية ووضع خطة عمل اقتصادية - اجتماعية شاملة تستفيد منها كل القطاعات المنتجة العاملة على الأراضي اللبنانية، ومنها القطاع المصرفي. من هنا، إن ما لم أستطع القيام به أنا وسأسلمه إلى خلفي، هو ما يتعلق بالوضع الإقتصادي والإجتماعي الوطني. أما بالنسبة إلى المهنة المصرفية فنحن على تعاون وثيق ومستمر مع القطاع النقدي المتمثل بمصرف لبنان، وكذلك مع لجنة الرقابة على المصارف، وذلك قائم خلال ولايتي وولاية مَن سبقني ومع الرئيس الجديد.

أضاف: قد يكون على الدكتور طربيه في المرحلة المقبلة، تكريس مبدأ مشاركة رؤساء اللجان المذكورة في الإجتماعات الموسعة لمجلس إدارة الجمعية، من خلال قرار سيتخذه في مجلس الإدارة، على أن يترأس اللجان رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام للمصارف العاملة في لبنان كالمصارف الإسلامية والأجنبية كما المصارف الإستثمارية.

وتابع باسيل في هذا السياق: من الممكن أن يكون للدكتور طربيه أفكار جديدة، لأن من المعروف عنه أنه يملك آفاقاً واسعة وأفكاراً خلاقة نؤيدها. واعتقد أنه من خلال علاقاته العربية المستمرة يستطيع أن يأتي بقيمة مضافة جديدة إلى الجمعية.

من جهة أخرى، قال باسيل رداً على سؤال عما إذا كان لدى القطاع المصرفي أي اقتراحات على الحكومة الجديدة لإدراجها في بيانها الوزاري وبالتالي في برنامج عملها للسنوات المقبلة: من الأهمية بمكان تشكيل حكومة متوافق عليها من الجميع، بمعنى أن تضم كل الفئات اللبنانية وتتمكن بالتالي الحكم لمصلحة هذا البلد، وإعطاء الأولوية للوضع الإقتصادي والمالي وكذلك النقدي. إذ صحيح أننا في منأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، لكننا لسنا في عزلة عما ترتب من هذه الأزمة التي تسببت بتراجع معدل النمو في كل اقتصادات العالم حيث بدأت ملامح أزمة اقتصادية تلوح في كل البلدان. وبما أننا لسنا في عزلة، فلبنان سيتأثر بها. من هنا من المفترض اتخاذ كل الإجراءات التي تم التعهد بها في باريس- ٣ وتطبيقها إلى جانب ورقة العمل المتعلقة بالخطة الإستباقية التي تقدم بها رئيس الحكومة فؤاد السنيورة والتي تم التوافق عليها ولم يطبق إلا القليل من بنودها كونها تتطلب قرارات من مجلس النواب. إضافة إلى أمور أخرى لا تزال موضع جدل كملف الكهرباء التي يجب إيجاد الحل الجذري لها، وملف الإتصالات، الأمر الذي يتطلب قراراً سياسياً حاسماً بإجماع كل الجهات.

تزكية مجلس الإدارة

وتجدر الإشارة إلى أن أركان القطاع المصرفي كانوا قد توصلوا الأسبوع الفائت إلى التوافق على تزكية رئيس مجلس إدارة بنك الإعتماد اللبناني الدكتور جوزيف طربيه لرئاسة مجلس إدارة الجمعية للولاية المقبلة في ضوء انسحاب رئيس مجلس إدارة بنك بيروت سليم صفير بعد مشاورات أجراها الجانبان في ما بينهما، إضافة إلى تزكية أعضاء مجلس الإدارة الإثني عشر وهم: سعد الأزهري، فرانسوا باسيل، جوزيف طربيه، فريد روفايل، نديم القصار، سليم صفير، أنطون صحناوي، غسان عساف، تنال صباح، جورج عشي، محمد الحريري، وعبدالرزاق عاشور.

الشرق

الاربعاء ٢٤ حزيران ٢٠٠٩- العدد ١٨٠٤٣

"عمومية" جمعية المصارف تنعقد الثلاثاء وطربيه يخلف باسيل كرئيس توافقي

من المقرران تنعقد الجمعية العمومية لجمعية مصارف لبنان ظهر يوم الثلاثاء المقبل في مقر الجمعية في الصيفي وعلى جدول اعمالها الاطلاع على تقرير المجلس السنوي ٢٠٠٨ والموافقة عليه، والإطلاع على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠٠٨ والموافقة عليه، ومناقشة واقرار الموازنة التقديرية لسنة ٢٠١٠ والموافقة على سلم الإشتراكات للسنة المذكورة وابراء ذمة مجلس الإدارة وانتخاب مجلس الإدارة.

وعلمت "الشرق" انه تم التوافق على عودة الدكتور جوزف طربية الى رئاسة الجمعية بعد الاتصالات والمشاورات التي جرت خلال اليومين الماضيين، واللقاء الذي حصل بين طربيه ورئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير.

وقالت المصادر لن يطرأ اي تعديل على تركيبة مجلس الادارة باستثناء خروج عضو المجلس مروان خير الدين "بنك الموارد" وحلول غسان عساف رئيس مجلس ادارة بنك بيروت والبلاد العربية مكانه.

وكشفت المصادر ان طربيه سيطرح بعد انتخابه خطة عمل متكاملة من اجل تفعيل دور جميع لجان الجمعية، خصوصاً وان المرحلة المقبلة تتطلب ذلك في ظل الازمة المالية والاقتصادية التي تعم دول العالم اجمع.

النهار

الاربعاء ٢٤ حزيران ٢٠٠٩

انتخابات جمعية المصارف الثلثاء المقبل

مع انتهاء المهلة المحددة عصر أمس، أقفل باب الترشّح الى انتخابات جمعية المصارف المقررة في 30 الجاري ولم يسجل اي ترشيح اضافي على ترشيحات الاعضاء الـ 12 الحاليين في مجلس الادارة باستثناء ترشح رئيس مجلس ادارة بنك بيروت والبلاد العربية غسان عساف الذي يحل محل رئيس مجلس ادارة بنك الموارد مروان خير الدين.

ومع عدم تسجيل اي ترشيحات من خارج عدد مقاعد العضوية، بات فوز المجلس بالتزكية مؤكداً على ان يتم انتخاب هيئة المكتب والرئاسة على قاعدة التوافق الذي انتهت اليه المشاورات المصرفية، على رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه.

وكان طربيه قد استكمل عقد التوافق على توليه رئاسة الجمعية في لقاء جمعه مع رئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير في مكتب هذا الاخير نهاية الاسبوع الماضي (كما اشارت "النهار" في حينه) والذي اعرب عن مباركته للتوافق المصرفي والاستمرار ضمن مجلس الادارة بما يخدم مصلحة القطاع المصرفي.

وكانت جمعية المصارف قد دعت الى عقد جمعية عمومية سنوية عند الثانية عشرة ظهر الثلثاء المقبل في مقرها لانتخاب مجلس ادارة جديد، وذلك في ترجمة للتوافق المصرفي الذي تمّ التوصل اليه نهاية الاسبوع الماضي على اختيار الدكتور طربيه رئيسا لها.

وفي بيان صدر امس، حددت الجمعية جدول اعمال الاجتماع بالبنود الآتية:

"- الاطلاع على تقرير المجلس السنوي 2008 والموافقة عليه.

- الاطلاع على تقرير مفوضي المراقبة "ديلويت آند توش" عن حسابات الجمعية لعام 2008 والموافقة عليه.

- مناقشة الموازنة العامة التقديرية لسنة 2010 واقرارها والموافقة على سلم الاشتراكات للسنة المذكورة.

- إبراء ذمة مجلس الادارة.

- انتخاب مجلس ادارة جديد".

النهار

السبت ٢٠ حزيران ٢٠٠٩

طربيه زار سليم صفير "صديقاً عزيزاً"

الترشيح لانتخابات المصارف يفتح اليوم

تنعقد هيئة مكتب مجلس ادارة جمعية المصارف اليوم في آخر اجتماع لها قبل انتهاء ولاية المجلس الحالي في 30 من الشهر الجاري موعد انعقاد الجمعية العمومية التي ستنتخب مجلس ادارة جديداً.

وبحسب النظام الداخلي للجمعية، فان باب الترشح يفتح اليوم ليقفل يوم الثلثاء المقبل أي قبل اسبوع من موعد الجمعية العمومية.

وفيما كل الاجواء تشير الى ان الجمعية تتجه نحو اجواء توافقية تؤدي الى تزكية المجلس الحالي مع تغيير متوافق عليه في شأن انسحاب رئيس مجلس ادارة بنك الموارد مروان خير الدين ليحل محله رئيس مجلس ادارة بنك بيروت والبلاد العربية غسان عساف، فإن التوافق لا يعني عدم السير بالاجراءات التي يفرضها النظام الداخلي خصوصا اذا سجل اي ترشح للعضوية مما يستدعي اجراء الانتخابات والا اذا بقيت الترشيحات ضمن الاعضاء الاثني عشر فان الفوز يتم بالتزكية.

اما في شأن رئاسة الجمعية، فان كل الاتصالات والمشاورات التي سبقت، ظلت في اطار المواقف الصادرة عن بعض الاعضاء من دون اعلان اي موقف رسمي لأي مرشح.

وكانت الزيارة التي قام بها رئيس اتحاد المصرفيين العرب رئيس الرابطة المارونية جوزف طربيه الى رئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير في مكتبه. وفي حين لم يرشح اي معلومات عن الزيارة اكتفى طربيه بوصفها ردا على سؤال "النهار" بأنها "زيارة لصديق عزيز نعتز بصداقته التي تعود لأكثر من 30 عاما".

النهار

الخميس ٤ حزيران ٢٠٠٩

قبل أقل من شهر على الانتخابات

المصارف الكبرى توافقت على طربيه وفوّضت إليه المعالجة مع صفير

قبل أقل من شهر على انتخابات جمعية المصارف المحددة في 30 من الجاري، تتواصل المشاورات داخل القطاع استعداداً لهذا الاستحقاق.

وفي ظل رغبة رئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير الترشح لرئاسة الجمعية ووجود رغبة مقابلة للتوافق على تزكية رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه لهذا المنصب، بعد فشل اتصالات سابقة لاقناع صفير بالعدول عن الترشح لمصلحة التوافق الاكثري، عقد عصر أمس اجتماع تشاوري – ليس الاول – بين عدد من ممثلين المصارف الكبرى في مكتب طربيه في المصارف، وخلص الى ابلاغه رغبة اكثرية المصرفيين في ترشيحه لمنصب الرئاسة وفوّض إليه الاتصال بصفير لمعالجة الموضوع بينهما.

وعلمت "النهار" ان الاجتماع الذي عقد الخامسة عصر أمس ضمّ، إلى طربيه، كلاً من رئيس الجمعية الحالي الدكتور فرنسوا باسيل (بنك بيبلوس)، ونائب الرئيس سعد الازهري، والدكتور نعمان الازهري (بنك لبنان والمهجر)، والوزير ريمون عودة والدكتور جورج عشي (بنك عودة)، وعادل نديم القصار (فرنسبنك)، وفريد روفايل (البنك اللبناني الفرنسي)، وفؤاد سعد (بنك البحر المتوسط)، وغسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية) وتنال صباح (البنك اللبناني السويسري).

وقد انتهى الاجتماع بتأكيد توافق غالبية المصارف على انتخاب طربيه رئيساً للجمعية، آخذين في الاعتبار حساسية المرحلة المقبلة التي يشهدها لبنان، سواء بالنسبة الى الوضع الداخلي العام او الوضع الاقتصادي الواقع تحت تأثير ترددات الازمة المالية العالمية.

وطلب المجتمعون من طربيه اجراء اتصال مباشر بصفير للتفاهم معه على خلفية قرار المصارف الكبرى ومعظم المصارف المتوسطة والصغيرة اختيار الرئيس الذي تراه مناسباً لهذه المرحلة وترجمت ذلك بالتوافق على طربيه.

ف. ب.

الديار
الاربعاء ٣ حزيران ٢٠٠٩

المصارف الكبيرة تعاود ترتيب البيت المصرفي لانتخابات جمعية المصارف

هل اصبحت الطريق سالكة أمام طربيه للرئاسة؟

ابراهيم عواضة

سقطت «هدنة» التهدئة على جبهة انتخابات مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان بفعل «نيران» اعلامية مجهولة المصدر استدعت في اقل من ٤٨ ساعة رداً من نيران مجهولة المصدر ايضاً ما أدى الى تزعزع الهدنة، وبالتالي الى تدخل مباشر من القيادات المصرفية «لفضّ» الاشتباك واعادة الامور الى طبيعتها والتهدئة الى جبهة المصارف الى ما بعد الانتخابات النيابية حيث ان انتخابات مجلس ادارة جمعية المصارف موعدها في الثلاثين من حزيران الحالي.

وكانت معركة انتخابات المصارف فتحت هذه السنة في وقتٍ مبكر في شهر نيسان الماضي ما استدعى تدخل قيادات القطاع لفرض «تهدئة» تفسح في المجال لإجراء اتصالات هادئة مع مختلف الاطراف المعنية في الجسم المصرفي تؤدي بالنتيجة، وكما ترغب القيادات المصرفية الكبرى الى انتخابات تزكية، كون هذه القيادات تتجنّب ولا تحبّذ حصول معركة قد يكون لها تداعياتها على الجسم المصرفي.

وبحسب مصادر مصرفية رفيعة المستوى على علاقة مباشرة بترتيب العملية الانتخابية فان «الكبار» اي المصارف الكبرى ترغب وتصرّ على حصول انتخابات تزكية تأتي برئيس خبير ومجرّب وموثوق لرئاسة الجمعية في المرحلة المقبلة، وهي مرحلة وبحسب هذه المصادر مرحلة صعبة وحرجة تتطلب قيادة صائبة وموثوقة صاحبة رؤية وتجربة لتتمكن من مواكبة المرحلة باجماع مصرفي عام.

وتبعاً لهذه المصادر فان المصارف الكبرى رسا خيارها على رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس مجموعة الاعتماد اللبناني جوزف طربيه لرئاسة مجلس الادارة المقبل وذلك انطلاقاً من جملة من الثوابت منها على سبيل المثال لا الحصر:

١- تجربة جوزف طربيه الناجحة في قيادة جمعية المصارف لولايتين متتاليتين.

٢- تجربة طربيه الناجحة في رئاسة اتحاد المصارف العربية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وفي مجموعة بنك الاعتماد اللبناني.

٣- شبكة العلاقات الواسعة والوطيدة التي نجح طربيه في بنائها خلال سنوات طويلة من عمله المصرفي، وهي شبكة لها امتداداتها العربية والدولية.

٤- الثقة والإجماع حول شخص طربيه من قبل اركان القطاع المصرفي.

وتضيف المصادر بالقول: ان ترشيح المصارف الكبرى لجوزف طربيه لرئاسة مجلس ادارة جمعية المصارف الجديد لا يعني، ابداً انتقاصاً من كفاءة او مؤهلات قيادات مصرفية اخرى طامحة ومناسبة لقيادة الجمعية على غرار شخص رئيس بنك بيروت سليم صفير الذي حقق في مسيرته المهنية نجاحات كبرى.

الا ان المصادر تقول ان المرحلة كما الجسم المصرفي لا يحتملان معركة انتخابية او تجربة «منقوصة» وغير مضمونة، سيما وان شخص طربيه يجنّب الجسم المصرفي الدخول في مثل هذه المغامرة كونه موضع إجماع وثقة.

وتؤكد المصادر المصرفية ان المباحثات التي جرت مع طربيه لترؤسه مجلس ادارة الجمعية المقبل كانت ناجحة ومثمرة، وان طربيه وافق من حيث المبدأ على هذا الطرح شرط ان يتم ذلك بالإجماع وبالتزكية كونه يرفض الدخول في معارك مع احد من الجسم المصرفي اللبناني.

هذا وعلمت «الديار» ان اجتماعاً للمصارف العشرة الأولى سيعقد بعد الانتخابات النيابية لحسم ملف انتخابات المصارف على قاعدة التزكية والإجماع لصالح طربيه الذي يبقى حاجة ملحة لقيادة الجمعية في المرحلة المقبلة، كما ان اجتماعا سيعقد اليوم للمصارف السبعة الكبرى لتدارس آخر مراحل هذه الانتخابات.

وعلم ايضا ان المصارف الكبرى والتي منها بنك بيروت ممثلاً برئيسه سليم صفير ستعمل على إقناع الاخير بالتزكية والإجماع، وهو امر متوقع انجازه انطلاقاً من حرص صفير على وحدة الجسم المصرفي، مع التأكيد على حقه في خوض انتخابات الرئاسة طالما انه يملك المواصفات المطلوبة، خصوصاً بعد اعلان مدير عام بيت التمويل العربي الدكتور فؤاد مطرجي تأييده لطربيه لرئاسة الجمعية وهو كان يشكل مع بعض المصارف الصغيرة والمتوسطة والمتخصصة «حجر عثرة» امام قيام التزكية.

لكن رغم تأييد مطرجي لطربيه، فان بعض المصارف المعترضة ما تزال تصرّ على ضرورة تمثيلها في المجلس الجديد وهي تشكل حالة اعتراضية اضافة الى اصرار صفير على استمراره في معركة انتخابات جمعية المصارف.

الشرق

السبت ٣٠ أيار ٢٠٠٩- العدد ١٨٠٢٢

مطرجي: نؤيد طربيه لرئاسة جمعية المصارف لأنه يشكل محوراً توافقياً من الجميع

قبيل مغادرته الى واشنطن لإلقاء محاضرة في المؤتمر الدولي المالي السنوي الذي ينظمه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاحتياطي الفيدرالي الأميركي، بصفته المحاضر الوحيد عن المصارف الاسلامية في هذا المؤتمر الذي يشارك فيه حكام المصارف المركزية في العالم اعتبر المدير العام وعضو مجلس ادارة بيت التمويل العربي الدكتور فؤاد مطرجي انه سيقوم بواجبه مجدداً في نشر واعطاء المزيد من الايضاح عن هذه الصيرفة الواعدة في المحافل الدولية لتسليط الضوء عليها اثر انهزام النظام المالي الرأسمالي وتداعياته المستمرة حيث برزت الصيرفة الاسلامية كبديل محتمل للنظام المالي القائم نظراً لما تتمتع به من شفافية التعامل والوضوح في الرؤية. وعن انتخابات جمعية المصارف اشار الدكتور مطرجي الى ان هذه الانتخابات يجب ان تأخذ منحى تفاهمي توحيدي يجنب هذا الكيان اي خضة من الخضات التي ممكن ان تنعكس سلباً على هذا القطاع، من هنا كان تأييدنا لاستلام الدكتور جوزيف طربيه، رئاسة جمعية المصارف اللبنانية الذي هو من اكثر الاشخاص تفهماً لواقع المصارف اللبنانية، وهو المرشح الوحيد لتولي هذا المنصب نظراً للإجماع المصرفي على اختياره والثقة التي اكتسبها من خلال المناصب المصرفية التي تولاها محلياً وعربياً ودولياً وقدرته على تليين المواقف المتشنجة التي لا تصب ايجاباً في مصلحة القطاع المصرفي والخبرة الطويلة التي جمعها في هذا القطاع اضف الى ذلك تفهمه للواقع المصرفي نظراً لخبرته الطويلة ومسؤولياته الجسام في الحقلين العام والخاص، وتفهمه لطبيعة عمل المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ومصارف الأعمال والمصارف المتخصصة.

وتشكل شخصيته محوراً توافقياً من الجميع، وتشكل عامل ثقة اضافي لهذا القطاع الحساس في هذا الوقت بالذات، خصوصاً لكون شبكة علاقاته الممتدة في العالمين العربي والغربي بصفته رئيس للإتحاد الدولي للمصرفيين العرب وعلاقاته المميزة بالدوائر المالية في الولايات المتحدة واوروبا... ونحن اذ ننوه بالدور البناء الذي قام به الدكتور فرنسوا باسيل خلال ترؤسه لهذه الجمعية في السنتين الماضيتين خصوصاً بالنسبة للأزمة المالية العالمية التي جنبت القطاع المصرفي ولبنان اية خضات سلبية على الاقتصاد نؤكد مجدداً الإصرار على ان يتولى شخص مثل الدكتور طربيه تولي رئاسة جمعية المصارف اما بالنسبة الى تحركنا الذي قمنا به كان يهدف اصلاً الى التوافق والى الطلب من جمعية المصارف اللبنانية تفهم واقع المصارف الإسلامية، وستشهد جمعية المصارف في حال كان التوجه لأي شخصية مصرفية اخرى معركة الانتخابية.

السفير

الجمعة ٢٩ أيار ٢٠٠٩- العدد ١١٣٠٤

مصادر مصرفية تثمّن الهدوء في معالجة انتخابات الجمعية

أبدت أوساط اقتصادية ومصرفية مراقبة لانتخابات جمعية المصارف المقررة في ٣٠ حزيران المقبل، إعجابها بالهدوء والاتزان اللذين تحلت بهما أركان الجمعية في معالجة هذا الاستحقاق.

وبرغم هذين العاملين، فإن رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الرئيس السابق لجمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه يواجه منافساً قوياً يتمثل برئيس مجلس إدارة بنك بيروت سليم صفير الذي أبدى رغبته في الترشح لرئاسة الجمعية ويحظى بدعم مصرفي واسع. لكنه لم يعلن أي موقف رسمي بهذا الشأن في انتظار استكمال مشاوراته. في وقت تسعى فيه جهات مصرفية إلى تأمين وصول طربيه إلى رئاسة الجمعية، حيث أشارت مصادر في الجمعية إلى دعم مصارف رئيسية هذا التوجه. لكن من دون إغفال ما تراه بعض المصارف الأخرى بوجوب إحداث تغيير في تحمل هذه المسؤولية.

ونقلت هذه المصادر عن طربيه اعتزازه بمخزون الثقة التي منحه إياها القطاع المصرفي اللبناني لتمثيله في الرئاسات المصرفية المختلفة التي يشغلها في الخارج، ولا سيما في العالم العربي. ولفتت إلى أنه لم يتلكأ مرة في قبول المهام الملقاة على عاتقه والمتعلقة بخدمة القطاع المصرفي اللبناني محلياً وعربياً ودولياً.

وأمام هذه الأجواء أمل صفير أن يتم التعاطي مع هذا الملف بتروٍ وبروح المسؤولية التي تفرضها الظروف الراهنة، داعياً إلى أن تبقى الانتخابات ضمن إطارها المهني بما يحفظ المصلحة العامة للقطاع المصرفي ولجمعية المصارف خاصة.

الشرق

٢٩ أيار ٢٠٠٩- العدد ١٨٠٢١

المصارف الوازنة تلتف حول طربيه وصفير سيحدد موقفه بعد المشاورات

تبدي اوساط اقتصادية ومصرفية مراقبة للإنتخابات في جمعية المصارف التي حدد موعدها في ٣٠ حزيران ٢٠٠٩ اعجابها بالهدوء والاتزان اللذين عالج بهما اركان الجمعية هذا الاستحقاق.

وتشير مصادر الجمعية الى اجماع المصارف الرئيسية التي تشكل وزنا انتخابياً يقارب الاكثرية المطلوبة للنجاح، التفافها حول تزكية رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس جمعية المصارف السابق جوزف طربية.

ونقل عن طربية، انه يعتز بمخزون الثقة التي منحه اياها القطاع المصرفي اللبناني لتمثيله في مختلف الرئاسات المصرفية التي يشغلها في العالم العربي وفي الخارج. وهو لم يتلكأ مرة في قبول المهام العامة الملقاة على عاتقه التي تتعلق بخدمة القطاع المصرفي اللبناني محلياً وعربياً ودولياً.

في المقابل ذكرت وكالة الأنباء المركزية انه على رغم عاملي الهدوء والإتزان فإن طربيه يواجه منافساً قوياً يتمثل برئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير الذي ابدى رغبته في الترشح لرئاسة الجمعية ويحظى بدعم مصرفي واسع، لكنه لم يعلن اي موقف رسمي بهذا الشأن في انتظار استكمال مشاوراته، في وقت تسعى فيه جهات مصرفية الى تأمين وصول طربيه الى رئاسة الجمعية، حيث اشارت مصادر في الجمعية لـ «المركزية» الى دعم مصارف رئيسية هذا التوجه، لكن من دون اغفال ما تراه بعض المصارف الاخرى بوجوب احداث تغيير في تحمل هذه المسؤولية.

وبحسب الوكالة ذاتها فقد امل صفير في ان يتم التعاطي مع هذا الملف بتروي وروح المسؤولية التي تفرضها الظروف الراهنة، داعيا الى ان تبقى الانتخابات ضمن اطارها المهني بما يحفظ المصلحة العامة للقطاع المصرفي ولجمعية المصارف بشكل خاص.

المستقبل

الجمعة ٢٩ ايار ٢٠٠٩

التحضيرات مستمرة لإنتخابات جمعية المصارف

تبدي أوساط اقتصادية ومصرفية مراقبة للانتخابات في جمعية مصارف لبنان المقررة في ٣٠ حزيران (يونيو) ٢٠٠٩ إعجابها بالهدوء والاتزان، اللذين يتحلى بهما أركان الجمعية في معالجة هذا الإستحقاق.

وأشارت مصادر الجمعية إلى تأييد المصارف الرئيسية تزكية رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب رئيس الجمعية السابق جوزف طربيه، وهي تزكية تصطدم برغبة رئيس مجلس إدارة «بنك بيروت» سليم صفير في الترشح لرئاسة الجمعية.

وفيما لم يعلن صفير أي موقف رسمي بهذا الشأن في انتظار استكمال مشاوراته، نقلت المصادر عن طربيه اعتزازه بمخزون الثقة التي منحه إياها القطاع المصرفي اللبناني لتمثيله في الرئاسات المصرفية المختلفة التي يشغلها في الخارج، لا سيما في العالم العربي، مشيرة إلى أنه لم يتلكأ مرة في قبول المهام الملقاة على عاتقه والمتعلقة بخدمة القطاع المصرفي اللبناني محلياً وعربياً ودولياً.

٢٨ أيار ٢٠٠٩

مصادر مصرفية تثمّن الهدوء والإتزان في معالجة انتخابات جمعية المصارف

المركزية- أبدت أوساط اقتصادية ومصرفية مراقبة لانتخابات جمعية المصارف المقررة في ٣٠ حزيران المقبل، إعجابها بالهدوء والإتزان اللذين تحلت بهما أركان الجمعية في معالجة هذا الإستحقاق.

ورغم هذين العاملين فان رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب الرئيس السابق لجمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه يواجه منافسا قويا يتمثل برئيس مجلس إدارة بنك بيروت سليم صفير الذي أبدى رغبته في الترشح لرئاسة الجمعية ويحظى بدعم مصرفي واسع، لكنه لم يعلن أي موقف رسمي بهذا الشأن في انتظار استكمال مشاوراته. في وقت تسعى فيه جهات مصرفية إلى تأمين وصول طربيه إلى رئاسة الجمعية، حيث أشارت مصادر في الجمعية لـ"المركزية" إلى دعم مصارف رئيسية هذا التوجه. لكن من دون إغفال ما تراه بعض المصارف الأخرى بوجوب إحداث تغيير في تحمل هذه المسؤولية.

ونقلت هذه المصادر عن طربيه اعتزازه بمخزون الثقة التي منحه إياها القطاع المصرفي اللبناني لتمثيله في الرئاسات المصرفية المختلفة التي يشغلها في الخارج ولاسيما في العالم العربي. ولفتت إلى أنه لم يتلكأ مرة في قبول المهام الملقاة على عاتقه والمتعلقة بخدمة القطاع المصرفي اللبناني محلياً وعربياً ودولياً.

وأمام هذه الأجواء أمل صفير في أن يتم التعاطي مع هذا الملف بتروي وروح المسؤولية التي تفرضها الظروف الراهنة، داعياً إلى أن تبقى الإنتخابات ضمن إطارها المهني بما يحفظ المصلحة العامة للقطاع المصرفي ولجمعية المصارف بشكل خاص.

٢٧ أيار ٢٠٠٩

مصادر مصرفية تستغرب الإجتماعات الهادفة إلى سحب مرشحين لرئاسة جمعية المصارف لمصلحة طربيه

المركزية- استغربت مصادر مصرفية مطلعة لـ "المركزية" ما تم التداول به في الفترة الأخيرة عن اجتماعات مصرفية عقدت للبحث في إمكان سحب مرشحين لرئاسة جمعية المصارف لمصلحة رئيس الرابطة المارونية الدكتور جوزيف طربيه وفوزه برئاسة الجمعية بالتزكية.

وأوضحت المصادر ذاتها "أن هذه الأجواء لا تعكس موقف طربيه الذي كشف أمام زائريه عن عدم رغبته في الترشح لهذا المنصب، نظراً إلى المسؤوليات الكبيرة التي يشغلها في الوقت الراهن، إن في ترؤسه مهام الرابطة المارونية أو رئاسة الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب، أم رئاسة اتحاد المصرفيين من أصل لبناني في العالم".

المراقب الاقتصادي

نيسان ٢٠٠٩ - العدد ٢٥٨

حماوة انتخابات جمعية المصارف تصل الى الذروة
طربيه لم يعلن موقفه بانتظار التوافق

تستمر الاتصالات بين اركان القطاع المصرفي استعداداً لانتخابات جمعية المصارف في حزيران المقبل. وتتركز هذه الاتصالات على امكان الوصول الى صيغة تساعد على الاتيان برئيس توافقي يتولى مجلس ادارة جمعية المصارف لولاية جديدة.

والمعلومات المتوافرة في الاوساط المصرفية تشير الى ان عضو مجلس ادارة الجمعية ورئيس الرابطة المارونية الدكتور جوزف طربيه مطروح للقيام بهذه المهمة، مع العلم ان الدكتور طربيه لم يعلن حتى الآن ترشحه ربما لانه يسعى الى ان يأتي رئيساً للجمعية توافقياً وبدون معركة انتخابية.

اجتماعا حصل بين اقطاب مصرفيين (٧ اقطاب) جرى خلاله التداول في ملف انتخابات جمعية مصارف لبنان المقررة في شهر حزيران المقبل.

وفي حين لم تفصح المصادر عن مكان الاجتماع او عن التمثيل الذي تجسد فيه، فإن معلومات ذكرت ان الاجتماع عقد في مكتب قيادي مصرفي وضم اركان المصارف الخمسة الاوائل في لبنان.

وقالت المعلومات ان المجتمعين سجلوا خلال اللقاء الآتي:

١ - تحفظهم على فتح ملف الانتخابات بصورة مبكرة.

٢ - رفضهم تسييس الانتخابات ووضع الاستحقاق في خانة الاستحقاق المهني الصرف.

٣ - التأكيد على مشاركة كل المصارف الاعضاء من الاستحقاق الانتخابي (تشاوراً وترشيداً

٤ - السعي الى تامين اجماع وتوافق في الانتخابات المقبلة، على غرار تاريخ الجمعية في هذا الشان، وذلك تأكيداً على وحدة الصف المصرفي والاخذ بعين الاعتبار حسب التمثيل ومصلحة العمل المصرفي.

والى ما تقدم علم ان المجتمعين توافقوا على عقد لقاءات دورية لمتابعة تفاصيل الملف الانتخابي على ضوء الاتصالات التي سيقدمون عليها مع الجسم المصرفي، على ان تعقد هذه الاجتماعات مداورة في مكاتب المصارف المعنية.

وحدد موعد مكان الاجتماع المقبل مع مكتب رئيس البنك اللبناني الفرنسي فريد روفايل.

وقام صفير في الايام الماضية بزيارة الى رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل، والى رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، رئيس الجمعية السابق جوزف طربيه ويبدو ان تحرك صفير ازعج البعض، الامر الذي يفسر اجتماع المصارف الكبرى الخمسة خوفاً من خروج الامر من ايديهم.

هذا وشارك في اجتماع كل من: ريمون عودة عن بنك عودة، نعمان سعد الازهري عن بنك لبنان والمهجر، جوزف طربيه عن بنك الاعتماد اللبناني، نديم القصار عن فرنسبنك، نعمة صباغ عن بنك البحر المتوسط، جمال منصور عن البنك اللبناني الفرنسي، كما شارك بتلجبيلوس.

الاقتصاد والأعمال
نيسان/ ابريل ٢٠٠٩

انتخابات جمعية المصارف

التوافق هو المرجح والكلمة مع الكبار

د. فرنسوا باسيل، عرّاب الخلاف

د. جوزيف طربيه، رئيس بالتوافق

سليم سفير، طموح مشروع

يحاذر أركان القطاع المصرفي والمالي، على الدوام، دخول ميدان السياسة من كل أبوابها وشبابيكها. فالمنطلقات مختلفة تماماً وقواعد العمل تبلغ حد التناقض، بين التكتم الذي يشكّل السمة الجامعة للتفكير والانتاج في الميدان المصرفي، والتصريح الذي يشكّل لغة السياسي في نشاطه اليومي. فالأول يحاكي مسؤولية حفظ مدخرات المواطنين أو حاجاتهم المالية، أما الثاني فمهمته مخاطبة الأهواء حيناً والغرائز أحياناً لكسب الود والتأييد والتحزب. مناسبة هذا الكلام مزدوجة: الأولى، تتعلق باستحقاق انتخاب مجلس ادارة جمعية المصارف ورئيسه الجديد، خلفاً لـ د.فرنسوا باسيل الذي تنتهي ولايته الثانية نهاية شهر حزيران المقبل. والثانية، الخشية من محاولات، ما زالت محصورة حتى الآن، قد تفضي إلى توريط القطاع المصرفي في السجالات السياسية الداخلية تحت وطأة حماوة استحقاق الانتخابات النيابية التي تكسر عادة القواعد المألوفة للخطابات المتقابلة بين الاطراف المتنازعة.

الرئيس العتيد

لا تزال القيادات المصرفية تقارب انتخاباتها الداخلية واختيار الرئيس الجديد ببرودة ظاهرة، على الرغم من التحريك المسبق لهذا الملف وطرحه في الإعلام. فالمألوف أن المصارف تنجز هذا النوع من الاستحقاقات قبيل موعدها على قاعدة التفاهم والتوافق. وليس سراً أن اللاعبين الكبار يأخذون الموضوع على عاتقهم. ويتولون إعداد الصيغة الأمثل التي يرونها في مصلحة المهنة والقطاع، مع الأخذ في الاعتبار حسن التمثيل لكل المواقع والمراتب، ومع مراعاة البعد الطائفي وتوزعه. وتصرّ القيادات المصرفية على إبعاد أي تدخل من خارج ناديها في مقاربتها ومعالجتها لكل ملفات المهنة، وهي تدرك جيداً أن هذا المبدأ كان وسيبقى أحد المقومات المهمة لتميزها وانسجامها، وهو أحد العوامل الحاسمة في اكتساب الحصانة الحامية حيال التحرك المتواصل لرمال السياسة اللبنانية التي تبلغ أحياناً قوة العواصف المدمرة.

وعلى الرغم مما يثار أحياناً من اتهامات بالتحكم، فإن كبار القطاع لا يوفرون جهداً في إدارة الاستحقاق الانتخابي وفق منظومة القيم وقواعد السلوك (غير المكتوبة) المعتمدة. فالأصل أن القرار بيد المصرفيين وحدهم واللغة هي التواصل بين القيادات. أما الهدف فهو مصلحة المهنة من مدخل التوافق دون غيره. وعلى هذا أبكر الكبار في عقد اللقاءات التنسيقية وسيواصلونها طبعاً بهدف تظهير الاستحقاق ونتيجته ضمن المسار المألوف.

وليس سراً أن هذه اللقاءات تفضي عادة إلى تحديد شخصية الرئيس العتيد ضمن الخيارات المتاحة، وهي محدودة أصلاً تبعاً لاحترام قاعدة التوزيع الطائفي، ثم تزداد ضيقاً مع اعتماد قاعدة الاستبعاد الطوعي التي تخرج بعض المرشحين المحتملين. والمبدأ أن يقع الاختيار على الأنسب لتولي المسؤولية وليس المنصب. أما الفيصل في ذلك فهي مجموعة معايير مهنية أبرزها: الامكانات الشخصية، الخبرة، منح الوقت اللازم، القدرة على القيادة والتحرك، تمثيل القطاع شخصياً في الاجتماعات واللقاءات المهمة داخل لبنان وخارجه، على غرار اللقاءات الدورية مع حاكمية البنك المركزي والهيئات الاقتصادية والهيئات المصرفية والمالية العربية والدولية، وبالأخص الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين، فضلاً عن قيادة تحركات القطاع ومتابعة قضاياه ومطالبه مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والنيابية المعنية، إضافة طبعاً إلى شؤون الجمعية وأمانتها العامة وما يتعلق بهما من مهام وأعمال.

ومن الواضح أن هذه المعايير تحسم إلى

حد كبير شخصية المرشح المناسب، وقد تمّ التداول فعلاً باسم محدد هو د. **جوزف طربيه**، صاحب التجربة الناجحة المتكررة في هذا الموقع، مع تقييم جامع بأن موقع رئاسة الرابطة المارونية هو موقع وطني عام وليس سياسياً. ومع الأخذ في الاعتبار أن المرشح ذاته يصرّ على أسبقية التوافق وبأنه سيدعم أي مرشح آخر يكون عنواناً لهذا التوافق.

وأبدت المداولات بين الكبار احترامها لرغبة المصرفي **سليم صفير** في تحمّل المسؤولية، على أن يتم ملاقاة هذه الرغبة بتواصل مباشر لوضع الأمور في نصابها الصحيح لجهة متطلبات المسؤولية ومعاييرها. فالمعروف أن **صفير** صاحب تجربة رائدة في قيادة بنك بيروت، أظهر خلالها الاحتراف والبراعة في تحويل البنك إلى مؤسسة مصرفية مالية شاملة ذات موقع متقدم بين أكبر المصارف اللبنانية (المرتبة السابعة)، وذات انتشار إقليمي ودولي متميز وواعد. وهذا النجاح المشهود حجز له الموقع المناسب بين كبار أهل المهنة، لكن مسؤولية رئاسة الجمعية تتطلب التزامات موازية للمواصفات المتفق عليها.

ولا يتردد الكبار في السعي لاستبعاد المعركة الانتخابية بمعناها المعروف على الرغم من امتلاكهم للأكثرية حجماً وعدداً، فهم يمثلون (أول 6 بنوك) نحو 70 في المئة من حجم القطاع بأكمله، ولدى كل مجموعة مصارف تابعة كمصارف شقيقة وأعمال وإسلامية، فضلاً عن قدراتها الواسعة في الاستقطاب، وحافزهم لذلك حماية القطاع وصون مصالحه بعيداً عن أي تباعد في الرؤى والمواقف بين أهل المهنة وقياداتها بعد أن أثبتوا تضامنهم وتكاتفهم في أصعب الظروف، ونجحوا في إبعاد جمعيتهم عن أي تأثيرات أو تجاذبات خارجية.

ووفقاً لهذه المداولات والمعادلات، يمكن القول أن استحقاق الانتخابات المصرفية سيبقى ضمن مساره المألوف وضمن الغرف المغلقة بانتظار التوافق الشامل، ولن يكون حسم الترشيحات صعباً في ظل الاستجابة الظاهرة من قبل الجميع، حتى الآن، بتفويض مجلس الكبار بتحضير الصيغة المناسبة وجمع التوافق حولها من دون الإخلال بمنظومة القيم والمبادىء المعتمدة في إنجاز هذا النوع من الاستحقاقات. وعندها سيكون اسم الرئيس العتيد موضع إجماع ويحظى بتأييد ودعم كل القيادات المصرفية، سواء كان هذا الاسم من اللائحة المتداولة وهذا الاتجاه الغالب، أو من خارجها. •

السفير

الاربعاء ٢٢ نيسان ٢٠٠٩ ـ العدد ١١٢٧٥

افتتح ورشة عمل «مصارف لبنان: تحديات النجاح»

سلامة: متمسكون بالمعايير الدولية.. لنأخذ المخاطر المتزايدة بجدية

سلامة متوسطاً طربيه وبلعة (حسن عبد الله)

أكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أن لبنان «سيواصل اتباع السياسات المصرفية والمالية المعتمدة، وهو مستعد لتبني المبادرات التي خرج بها اجتماع مجموعة دول العشرين في لندن، إذ حافظ على علاقة جيّدة مع صندوق النقد الدولي متمسكاً بمصلحة لبنان من خلال هذه العلاقة».

وقال: «سنبقى من ناحية أخرى متمسكين بتطبيق المعايير الدولية، ولا سيّما مقرّرات بازل ـ ٢ ومكافحة تبييض الأموال. وعلينا على الصعيدين الوطني والمصرفي، أن نأخذ بجدية المخاطر المتزايدة، لإضافة مقررات تدفع نحو مزيد من الحماية إقليميا ودوليا بغية تخفيف وطأتها على لبنان من دون أن ننجر إلى هذه الممارسات».

كلام سلامة جاء خلال افتتاحه أمس، ورشة عمل «مصارف لبنان: تحديات النجاح» التي تنظمها شركة «فيرست بروتوكول» برعاية مصرف لبنان وبالتعاون مع بنك عوده، في فندق «البريستول» على مدى يومين، بحضور نواب الحاكم: رائد شرف الدين، محمد بعاصيري، وهاروت صامويليان، وزير الاقتصاد والتجارة السوري السابق غسان الرفاعي، مدير منطقة الشرق الأوسط في «ميريل لينش» مكرم زكور وفعاليات مصرفية ومالية.

بداية، رأت ممثلة شركة «فيرست بروتوكول» الزميلة فيوليت غزال البلعة أنه «يصعب معرفة مدة بلوغ الأزمة المالية إلى القعر لاحتساب تأثيراتها»، مشيرة الى «أننا بدأنا نتلمس التأثيرات المباشرة للأزمة، سواء على صعيد فرص العمل أو على صعيد حركة التحويلات أو على صعيد إيقاع النمو في الداخل».

ثم أكد رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه «ضرورة تزخيم التحركات العربية بهدف تبادل الافكار والخبرات وتنسيق الجهود الآيلة إلى إبعاد الأضرار ودرء ما أمكن من انعكاساتها، فنكون بالتالي مشاركين في معالجة ما يعنينا من الأزمة وتداعياتها بدلاً من أن نصبح من ضحاياها أو كبش فداء لدول أو تجمعات تسعى الى تحميل الآخرين أوزار تهور وتلاعب أفراد ومؤسسات».

وتطرق الى التجربة اللبنانية و«الدور الحاسم للمصرف المركزي ولجنة الرقابة على المصارف، فضلاً عن خبرات المصرفيين في التنبه لخطورة التوظيف في أدوات ومشتقات مركبة، بما ساهم في تحييد لبنان واقتصاده عن التداعيات المباشرة للأزمة المالية إصلاحية يلزمها تفاهم داخلي وتوافق وطني.

سلامة

أما سلامة فقال: «في هذه المرحلة ورغم النتائج الإيجابية في الولايات المتحدة الأميركية لا يزال الخوف موجودا نتيجة العامل النفسي والبنود الاستهلاكية التي تتطلب مؤونات إضافية»، مضيفا «ان مصرف لبنان يتابع هذه التطورات وما جرى أخيرا في لندن خلال اجتماع مجموعة العشرين» فتوقف عند ٥ نقاط، أولا: الهندسات التي أقرت واعتمدت على إعادة الاعتبار لصندوق النقد الدولي لأن يكون فاعلا، لكن الهدف الرئيس هو لدعم أوروبا الشرقية لأن انهيارها يمكن أن يشكل خطرا على استقرار النظام المالي العالمي، ثانيا: مطالبة منتدى الاستقرار المالي بتنظيم لقاءات مع أكبر عدد من الدول لإعادة النظر في تنظيم القطاع المالي، ثالثا: مطالبة البنك الدولي بتسريع منحه القروض لتفعيل أكبر عدد ممكن من المشاريع وبالأخص في الدول الناشئة، رابعا: الطلب من منظمة التجارة الدولية مكافحة التدابير التي يمكن للدول أن تتخذها للحماية، خامسا: اعتماد لائحة وضعتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للجنات الضريبية والاتفاق على ممارسة الضغط عليها».

وأشار إلى أن لبنان «فتح المجال في الماضي إما للمساعدة في نضوج السندات الموجودة في المصارف، إما أن تكون من سوق الى سوق وإما أن تتحول الى قروض. وفي الحالات الاستثنائية كان البنك المركزي يحدد على مرحلة أو اثنتين، تاريخا معينا لتسعير هذه الأصول، لكننا لن ندخل في عملية وضع نموذج لكل مصرف لتسعير هذا النوع من الأصول مع مراقبة البنك المركزي».

وبعد الافتتاح، انعقدت الجلسة الاولى بعنوان «مواجهة التداعيات المستقبلية للأزمة»، وتحدث فيها عضو لجنة الرقابة على المصارف أمين عواد، فتطرق الى الدروس المستنتجة من الأزمة والخطوات اللازمة للمعالجة.

ولفت المدير العام والمسؤول الرئيسي للشؤون المالية والتخطيط الاستراتيجي لمجموعة بنك عوده سراداز فريدي باز الى مجموعة من التدابير الاحترازية التي يجب أن ينفذها لبنان للتخفيف من التداعيات، معتبراً أن تحقيق نسبة ٥ في المئة من النمو في الناتج المحلي على مدى السنوات الثلاث المقبلة، غير مستحيلة إطلاقا، من دون الاعتماد على المساعدات الخارجية.

وأخيراً، تحدث المدير الشريك في شركة «ديلوت آند توش» جو الفضل عن خلفية أزمة الائتمان وعن الوضع الحالي.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الثلاثاء ١٤ نيسان ٢٠٠٩

هدوء على جبهة انتخابات جمعية المصارف بانتظار انتهاء الاعياد صيغ متداولة لتجنب القطاع المصرفي اية خضات ليس اوانها

جوزف فرح

في الاجتماع الاخير الذي عقدته المصارف السبعة الكبيرة اتفق اركانها على تهدئة المناخ الانتخابي لجمعية المصارف وتمضية اعياد الفصح بعيداً عن التجاذبات خصوصاً ان «ضجيج» الانتخابات النيابية علا على ما عداه بحيث لم يعد اي صوت يعلو على صوت الانتخابات النيابية المحددة في ٧ حزيران المقبل.

الا ان رئيس جمعية مصارف لبنان فرنسوا باسيل المنصرف الى قيادة معركته الانتخابية بعد ان ترشح عن المقعد الماروني في بلاد جبيل، أبى الا ان يضع النقاط على الحروف رغم انه رفض في البدء الحديث عن انتخابات جمعية المصارف، فاكد ان المصارف السبعة الكبيرة توافقت على رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني جوزف طربيه لرئاسة الجمعية، وعلى رئيس مجلس ادارة بنك لبنان والمهجر سعد الازهري نائباً للرئيس خصوصاً ان هذه المصارف تمثل ٨٠ في المئة من السوق المصرفية وانها تضم ٢١ صوتاً في انتخابات الجمعية. واعتبر باسيل ان الباب مفتوح امام دخول العناصر الشابة والدم الجديد الى مجلس ادارة الجمعية وتمثيل كل اطياف المجتمع المصرفي في لبنان.

وعلى الرغم من هذا التصريح فان المعنيين الكبار بالشأن المصرفي خصوصاً بانتخابات جمعية المصارف يتداولون بعيداً عن الاعلام في ما يمكن ان يجنب هذا القطاع اية «هزة» خصوصاً وانه خرج من الازمة المالية العالمية اقوى وأمتن واستوعب المزيد من الودائع الاجنبية الهاربة من المصارف العالمية المتعثرة والتي عانت الامرين بسبب هذه الازمة، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي طبقها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة، وبسبب السياسة التي يتبعها رؤساء مجالس ادارات المصارف اللبنانية.

ولذلك فان هؤلاء يعكفون على بلورة الصيغ المقبولة التي يمكن ان تجري الانتخابات في جمعية المصارف بعيداً عن اي تشنج او معركة هم بغنى عنها في هذه الظروف، ويتم التداول حالياً في امكانية توسيع قاعدة المصارف السبعة الكبيرة وضم عدد آخر من المصارف الفاعلة في العملية الانتخابية للخروج بنتائج ترضي جميع الاطراف، كما يتم التداول في امكانية تجنب المعركة على رئاسة الجمعية عبر جمع المرشحين لها او البحث بامكانية تأمين مرشح يرضي كل الاطراف.

هذه الصيغ المتداولة يتم تداولها بصمت ودون ضجيج ويتوقع ان تستانف المصارف السبعة الكبيرة اجتماعاتها بعد اعياد الفصح للاتفاق، خصوصاً وان نيابة رئاسة الجمعية قد حسم خيارها بابقائها مع سعد الازهري (بنك لبنان والمهجر).

اما بالنسبة لادخال عناصر جديدة الى مجلس الادارة تتمتع بحب العمل في هذه الجمعية ومستعدة لتحديثها وتطورها وتفعيلها بشكل اكبر، فان التركيز هو على الخروج «بحزمة» واحدة الرئاسة ونيابة الرئاسة والاعضاء حيث ستراعي المصارف الكبيرة ادخال دم جديد من ممثلي المصارف الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى امكانية تمثيل المصارف الاسلامية المعنية مباشرة بالصيرفة الاسلامية، وفي هذا المجال يصرّ مدير عام «بيت التمويل العربي» فؤاد مطرجي على هذا التمثيل للمصارف الاسلامية خصوصاً بعد ان اثبتت حضورها في القطاع المصرفي اللبناني، وقد ايقن ان هذه الصيرفة تجد اذاناً صاغية لدى مختلف ممثلي القطاع المصرفي اللبناني.

من ناحية اخرى، فان حفل التكريم الذي يقيمه رئيس مجلس ادارة بنك بيروت والبلاد العربية غسان عساف اليوم لسعد عنداري لمناسبة تعيينه نائباً ثانياً لحاكم مصرف لبنان دعا اليه عدداً كبيراً من المصرفيين لا بد ان يتطرق الى انتخابات جمعية مصارف لبنان وما آلت اليه الاتصالات الجارية بهذا الخصوص.

على اية حال، فان الهدوء ما زال مسيطراً على التحركات حتى بعد انتهاء الاعياد، حيث يتوقع ان تتكثف تجنباً لمعركة مصرفية ليس اوانها في هذه الظروف الصعبة.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الاثنين ٣٠ آذار ٢٠٠٩

تسييس انتخابات جمعية المصارف ... ووجود عودة

ريمون عودة

المصارف الستة الكبيرة التي تواصل اجتماعاتها للاتفاق على مرشح لرئاسة جمعية المصارف المحددة في شهر حزيران المقبل رفضت محاولات تسييس هذه الانتخابات عبر الجولات التي قام بها رئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير لرئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان وللبطريرك الماروني مار نصرالله بطرس صفير.

احد المتابعين لملف انتخابات جمعية المصارف أيّد المصارف الستة الكبيرة في عدم تسييس هذه الانتخابات لكنه تساءل عن سبب وجود وزير المهجرين ريمون عودة في اجتماعات المصارف الستة وهو الذي تخلى عن رئاسة مجلس ادارة بنك عودة للسيد جورج عشي عند تعيينه وزيراً في الحكومة الجديدة.

وقال المتابع لملف الانتخابات المصرفية: وجود عودة سياسي ويمثل الحكومة، ام وجوده مصرفي؟؟؟

اللواء
يومية سياسية عربية
الاربعاء ٢٥ آذار ٢٠٠٩

المصارف الكبرى تواصل مشاوراتها لتجنّب المعركة الانتخابية

سلك ملف التعيينات الخاص بنواب حاكم مصرف لبنان طريقه الى الإنجاز بعد أن تم تذليل العقبات السياسية التي أحاطت بهذا الملف منذ انتهاء ولاية نواب الحاكم السابقين الإربعة في شهر تموز الماضي 2008. وتبعاً للمعلومات المتوافرة في السياق المشار اليه اعلاه فقد حسم أمر الأسماء وسيكون موضوع التعيين على جدول اعمال جلسة مجلس الوزراء المقبلة، بعد أن يتم ابلاغ حاكم مصرف لبنان رياض سلامة بالاسماء التي تم التوافق عليها من قبل المرجعيات السياسية الطائفية على اعتبار ان نواب الحاكم يتوزعون طائفياً ومذهبياً بين السنة والشيعة، الدروز والارمن.

وفي معلومات خاصة بالـ "اللواء" فإن نائب الحاكم السني الذي اتفق على اسمه نهائياً هو رئيس لجنة الرقابة على المصارف السابق، امين سر هيئة التحقيق المصرفية محمد بعاصيري، اما الاسم الارمني الذي رسا عليه اسم التوافق فهو للسيدة سوزي سمرجيان، اما اسم المرشح الدرزي فعلم أن النائب وليد جنبلاط سمى اسمين هما: حاكم مصرف لبنان السابق غسان عياش، والثاني للدكتور الجامعي سعد عنداري، مع ارجحية للاسم الاول. اما في ما خص اسم المرشح الشيعي لنيابة الحاكمية فقالت المعلومات ان الرئيس نبيه بري طرح اكثر من اسم تعود لكل من: احمد صفا، محمد الحسيني ورائد شرف الدين، مع ارجحية للاسم الاخير. من جهة ثانية، وفي ما خص انتخابات جمعية المصارف المقررة في حزيران المقبل فقد عقدت الاثنين المصارف السبعة الاولى في لبنان، عودة، لبنان والمهجر، البحر المتوسط، بيبلوس، فرنسبنك، الاعتماد اللبناني، والبنك اللبناني الفرنسي جولة ثانية من المشاورات في ما بينها جرى خلالها "جوجلة" للاسماء المرشحة لرئاسة الجمعية، ولعضوية المجلس وجدد المجتمعون التأكيد على ضرورة أن يراعي الاستحقاق المقبل وحده مصلحة الجسم المصرفي، لا سيما في الظروف المالية والمصرفية الدولية المأزومة، ما يستدعي وجود مجلس إدارة متجانس يحظى بدعم كل القطاع المصرفي.

السفير

الاربعاء ٢٥ مارس ٢٠٠٩

لقاء مصرفي تشاوري يبحث الانتخابات

تكليف مصرفيين الاتصال بصفير

عقد أمس لقاء تشاوري خصص للبحث في انتخابات جمعية مصارف لبنان في ضوء الحديث عن ترشيحات لمنصب الرئاسة خلفا للدكتور فرانسوا باسيل الذي تنتهي ولايته في نهاية حزيران المقبل.

وكان التركيز في اللقاء على إعلان عضو مجلس الادارة سليم صفير ترشيحه لمنصب الرئاسة إضافة الى ترشيح الدكتور جوزف طربيه من قبل بعض المصرفيين. وتقرر اثر اللقاء الذي تخلله غداء عمل، والذي حضره كل من الدكتور فرانسوا باسيل وفريد روفايل وريمون عودة وسعد الازهري ومحمد الحريري وعادل القصار وجوزف طربيه، تكليف بعض الاعضاء إجراء مباحثات مع سليم صفير في محاولة للخروج بصيغة تسوية تحول دون إجراء مواجهات داخل الجمعية، وعلم انه تم تكليف كل من عادل القصار وفريد روفايل للقيام بالمهمة خلال الايام المقبلة.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الثلاثاء ١٧ آذار ٢٠٠٩

في ظل اصدار طربيه على تجنيب المصارف خضات صفير يبدأ تحركه نحو رئاسة جمعية المصارف في مؤتمر صحافي يعقده قريباً لاطلاق برنامجه

يبدو ان الحماوة الانتخابية بدأت تصل الى الساحة المصرفية ولو على وقع متناغم بعيداً من الأضواء الإعلامية، متزامنة مع ضراوة التحضيرات الجارية للانتخابات النيابية، في تاريخ مشترك يجمع الاستحقاقين وهو حزيران ٢٠٠٩. واستعداداً للاستحقاق الأول، تستمر الاتصالات بين أركان القطاع المصرفي لبلورة صيغة توافقية تفضي الى رئيس توافقي يتولى مجلس ادارة جمعية المصارف لولاية جديدة تتميز ربما عن سواها، بانها تاتي في خضم زلزال مالي لا يزال يضرب الساحة المالية الدولية وما خلفه من ازمة اقتصادية تطاول اقتصادات الدول ولو بنسب متفاوتة.

وتأتي هذه المشاورات، في اطار معلومات تردّدت في الأوساط المصرفية والتي برزت على الواجهة الاعلامية، اشارت الى طرح الرئيس الراهن لمجلس ادارة الجمعية الدكتور فرنسوا باسيل اسم رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني عضو مجلس ادارة الجمعية ورئيس الرابطة المارونية الدكتور جوزف طربيه للرئاسة والذي لم يترشح بعد حتى الآن في انتظار نتائج المفاوضات الجارية، فيما يبرز جدياً اسم المرشح رئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير عضو مجلس الادارة، والذي يمكن القول في شأنه وبحسب مصادر متابعة لهذه العملية، انه بدأ فعلياً تحركه الجدي نحو رئاسة جمعية المصارف.

وفي حين لم يظهر بعد الى الآن ترشيحات رسمية، افادت مصادر مطلعة لـ«المركزية» ان صفير سيعلن ترشيحه رسمياً لرئاسة الجمعية خلال مؤتمر صحافي يعقده قريباً حيث سيطلق ايضاً برنامجه الانتخابي الذي سيخوض الانتخابات على اساسه».

ولفتت المصادر الى ان صفير سبق وأعلن ترشيحه ثلاث مرات لهذا المنصب، وكان في كل مرة يسحب ترشيحه تجاوباً مع الاطراف التي كانت تطلب منه ذلك، انطلاقاً من الظروف الاستثنائية التي كانت سائدة آنذاك ومنها استشهاد الرئيس رفيق الحريري، الاوضاع السياسية الاستثنائية، ثم انسحابه منذ عامين لمصلحة باسيل لتجنيب القطاع اي معركة تبعده عن روح التوافق الذي يتّسم به القطاع في كل استحقاق انتخابي.

وأوضحت ان صفير سيعلن ترشيحه النهائي بناء على وعود سابقة توفر له حظوظاً اكبر بالنجاح في هذا الاستحقاق، لا سيما انه يشغل منصب عضو في جمعية المصارف لثلاث ولايات متتالية الى جانب كون مصرفه من ضمن لائحة المصارف العشرة الأولى، في وقت لم ترشح فيه المعلومات عن إقدام اي من أسماء المصرفيين التي يتم التداول بها، على إعلان ترشحه رسمياً وبشكل نهائي.

وكشفت المصادر ذاتها ان صفير يعقد لقاءات متواصلة مع جميع اعضاء مجلس ادارة الجمعية، بعدما كان التقى نهاية الاسبوع الفائت باسيل وطربيه كلاً على حدة، وذلك بهدف التوصل الى تحقيق عاملي التوافق والإجماع كما في كل مرة من استحقاق انتخابات جمعية المصارف حيث يأتي الرئيس دائماً توافقياً لتجنيب القطاع معارك انتخابية.

واذا كانت الأضواء تتركز على رئاسة الجمعية، فان مصادر مصرفية مطلعة ان اي رئيس سيواجه مشاكل جمّة لتأليف لائحته خصوصاً في ظل الاصدار على إدخال دم جديد الى الجمعية وتمثيل المصارف الصغيرة والمتوسطة، اضافة الى المصارف الاسلامية التي تطالب بحقها في التمثيل بعد ان اثبتت حضوراً مميزاً وفاعلاً في القطاع.

يقوّم حملة تمثيل المصارف الاسلامية مدير عام بيت التمويل العربي فؤاد مطرجي الذي يؤكد أحقية هذه الصيرفة بالتمثيل كونها اثبتت فعاليتها في العالم في ظل الأزمة المالية العالمية، واثبتت وجودها في القطاع المصرفي اللبناني.

الأخبار
al-akhbar
الخميس ١٢ آذار ٢٠٠٩ ـ ٧٦٨

نُقل عن رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل تمنّيه على المصارف انتخاب الرئيس السابق للجمعية ورئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه بالتزكية... وقالت وكالة الأنباء المركزية إن هذا الموضوع كان مدار بحث بين باسيل وطربيه خلال سفرهما إلى العراق في اليومين الأخيرين، مع وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي.

◆ ◆ ◆

تجري انتخابات مجلس إدارة جمعية المصارف في حزيران المقبل، وقد يكون من المبكر الحديث عنها، إلا أن الأجواء حتى الآن توحي أن «المسرحية» هي نفسها ستتكرّر كما في كل الانتخابات في هذا «الكارتيل» المخيف والمقلق... فالعرّابون الخمسة الكبار هم الذين يقرّرون من يترشح ومن ينسحب، من يربح ومن يخسر، وإذا ترشح فلان أو علان من خارج النادي المعروف، فإن الأمر لا يتجاوز حدود «الفولكلور» الديموقراطي، فكيف إذا كانت المصارف اليوم في أمسّ الحاجة إلى زيادة درجة تكتّلها من أجل حماية مصالحها، بل وزيادة درجة تحكّمها في القرار في لبنان عموماً.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الجمعة ٦ آذار ٢٠٠٩

انتخابات جمعية المصارف على نار هادئة بانتظار حزيران

أسماء مطروحة وعودة يرحب بتمثيل المصارف الصغيرة والمتوسطة

جوزف فرح

في الوقت الذي لم يشر فيه رئيس مجلس ادارة البنك اللبناني – الكندي جورج زرد ابو جودة الى نيّته الترشح لرئاسة جمعية مصارف لبنان، وفي الوقت الذي يؤكد فيه رئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير نيّته معاودة الترشح لرئاسة الجمعية، فان الاتصالات التي تجري بعيداً عن الأضواء تعمل على امكانية اجراء هذه الانتخابات بهدوء ودون اية معركة.

وفي هذا الاطار، تتحدث الاتصالات عن امكانية ترشيح رئيس جمعية المصارف السابق جوزف طربيه كمرشح تزكية بعد ان اكد رفضه الترشح على أساس معركة، نظراً للدور التوافقي الذي يقوم به سياسياً والدور المصرفي العربي المتجدد عبر الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، ولقرب الانتخابات النيابية التي ستجري في التاريخ ذاته لانتخابات جمعية المصارف.

واذا كان الدكتور طربيه يحظى اليوم باحترام وتأييد مصرفي كبير، فان ملامح هذه الانتخابات لم تتبلور بعد باعتبار ان اغلبية المعنيين بملف انتخابات جمعية المصارف يرفضون الخوض في هذا الملف او فتحه خوفاً من حصول ما لا يتوقعونه او تتسرب اليه التجاذبات السياسية التي تنعكس سلباً على القطاع برمّته، باستثناء ما قاله رئيس جمعية المصارف الحالي فرنسوا باسيل منذ فترة بأنه يتمنى انتخاب طربيه رئيساً للجمعية بالتزكية.

لكن خلال دردشة مع وزير المهجرين ريمون عودة ابان إطلاقه «تسوق واربح مع بنك عودة» بالتعاون مع وزارة السياحة، أكد انه لم يتم البحث في انتخابات جمعية المصارف حتى الآن لكن هناك أسماء يتم التداول بها كجوزيف طربيه، جورج زرد ابو جودة وسليم صفير.

ورداً على سؤال حول حصر الرئاسة بالمصارف الأربعة الكبيرة، أكد عودة انه لا مانع عنده، بل يشجع المصارف المتوسطة والصغيرة لتبوء رئاسة الجمعية شرط ان تكون المصارف الكبيرة في مجلس الجمعية.

وأكد عودة ان المفروض ان تجري هذه الانتخابات بكل روح ديموقراطية وبالتزكية في ظل الأوضاع السياسية وقرب الانتخابات النيابية بعد ان أثبت القطاع المصرفي قوته ومناعته وكان بمنأى من تداعيات الأزمة المالية العالمية.

بالنسبة لأعضاء مجلس ادارة الجمعية، فالتركيز على إدخال دم جديد يتولى مهمات في الجمعية بعد ان أثبت حضوره في المصرف الذي يترأسه او ينتمي اليه، وعلى إدخال عنصر الشباب كما يطالب البعض. لكن كل ذلك يتعلق بهوية رئيس الجمعية، وهل يكون مرشح تزكية او مرشح معركة؟

ما يمكن تأكيده ان رئيس مجلس ادارة بنك الموارد مروان خير الدين أعلن انه لن يترشح لمجلس الادارة، هذه الدورة ضمن الاتفاق الذي تم سابقاً، مع رئيس مجلس ادارة بنك بيروت والبلاد العربية غسان غسان، ولكن تبقى الخلافات حول نيابة الرئاسة ومطالبة المصارف الاسلامية بضرورة تمثيلها في المجلس، وادخال عنصر الشباب الى الادارة كفؤاد مطوجي، ورفعت النمور وطارق خليفة...

وبحسب مصادر مصرفية، فان القيادات المصرفية «صاحبة القرار» في توجيه مسار الانتخابات ترى انه من الأفضل ومن الضروري ترتيب الأوضاع ورسم خارطة طريق تمهّد لإجراء انتخابات هادئة وبالتزكية.

واستناداً الى هذه المصادر، فان القيادات المصرفية النافذة باشرت استعراض أسماء المرشحين المحتملين لرئاسة الجمعية وهم كثر وصولاً الى اختيار المرشح الذي يمكنه ان يؤمن إجماعاً حوله مع التأكيد على ضرورة ان يكون الرئيس الجديد صاحب رؤية متطورة، وذكرت المصادر ان أكثر من اسم يتم التداول به لرئاسة الجمعية وفي مقدمة هؤلاء يبقى اسم رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربيه الذي يرفض المجيء ضمن معركة بل بالتوافق. لكنه يعتبر ان الوقت ما زال مبكراً لهذه الانتخابات، وهناك سليم صفير رئيس مجلس ادارة بنك بيروت الذي ترشح في المرة السابقة لكنه تراجع لمصلحة التوافق، وجورج زرد ابو جودة رئيس مجلس ادارة البنك اللبناني – الكندي الذي لم يتخذ اي قرار بعد بهذا الخصوص.

وعلم في هذا الأطار، ان اجتماعات غير معلنة بدأت بين بعض المصرفيين للبحث في هذا الملف ان لناحية رئيس الجمعية العتيد او بالنسبة لنيابة الرئاسة او الأعضاء الجدد.

وتعول المصادر المصرفية اهمية كبرى على انتخابات جمعية المصارف في حزيران المقبل، نظراً للتداعيات التي سببتها الأزمة المالية العالمية على مختلف القطاعات في كثير من الدول، وخروج القطاع المصرفي اللبناني من هذه التداعيات قوياً، يتمتع بثقة المودعين اللبنانيين والعرب، لا بل ازدادت التحاويل والاستثمارات في هذا القطاع بعد ان اعتبروه الملجأ الآمن للاستثمار في هذه الظروف التي يعيشها العالم.

كما يمكن للقطاع المصرفي اللبناني ان يلعب الدور المطلوب منه، على صعيد تحقيق الاصلاحات الموعودة وتحقيق النمو وتخفيض نسب التضخم والدور الذي يمكن ان يلعبه على صعيد استمراره في ان يكون الرافعة الحقيقية لمختلف القطاعات اللبنانية وخصوصاً الممول الحقيقي للدولة اللبنانية.

من اجل ذلك، يريد القطاع المصرفي اللبناني تجنّب اي حضارات قد يتعرض لها خصوصا بالنسبة للانتخابات المصرفية في حزيران، وهو من اجل ذلك، يحاول تأمين التزكية لهذه الانتخابات بعد ان يتم الرضى «على الرئيس ونائبه وضرورة تمثيل مختلف شرائح القطاع المصرفي».

الديار
وطنية • سياسية • مستقلة

السبت ٢١ شباط ٢٠٠٩

السنيورة بحث في الورقة الاقتصادية والاجراءات الواجب اتخاذها

السنيورة مع وفد الهيئات الاقتصادية

استقبل رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق عدنان القصار ورئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل ورئيس اتحاد المصارف العربية جوزف طربيه ورئيس جمعية الصناعيين فادي عبود وجورج عشي وبحث معهم في الورقة الاقتصادية للحكومة والاجراءات الواجب اتخاذها للتخفيف من تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

الديار
يومية • سياسية • مستقلة
الاثنين ١٦ شباط ٢٠٠٩

انتخابات جمعية المصارف على نار هادئة حتى شهر حزيران

هل يكون طربية رئيساً جديداً للجمعية بعد تمنيات أركان القطاع؟

المعركة ستنحصر على نيابة الرئاسة والعضوية وتمثيل المصارف الاسلامية

جوزف فرح

يجري مطبّاخو جمعية مصارف لبنان مراجعة هادئة وموضوعية للانتخابات التي ستجري مبدئياً في شهر حزيران المقبل مرتكزين على إمكانية ان تأتي انتخابات الجمعية بشكل توافقي بحيث تنعدم اي معركة وتفوز اللائحة الواحدة بالتزكية.

وانا كانت انتخابات جمعية المصارف تتطبخ بين أربعة مصارف كبيرة او خمسة على بُعد تقدير، فان الطبّاخين لهذه الانتخابات يريدون ان تمر بهدوء ودون اي ضجيج، اولاً لكي يبرهن هؤلاء انهم لا يُخرقون ولا يمكن ان تكون هناك اي معركة دون رضاهم، اضافة الى انهم يفضّلون هدوء المعركة في ظل التضجيج الكبير الذي ستحدثه الانتخابات النيابية التي ستجري في شهر حزيران ايضا.

وانا كان رئيس جمعية المصارف فرنسوا باسيل، وهو احد الطبّاخين الأساسيين، قد أعلن عن تمنياته بانتخاب رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني ورئيس الرابطة المارونية جوزف طربية رئيساً للجمعية، فان تمنياته ستلاقي قبولاً لدى مختلف الأطراف في القطاع المصرفي نظراً لما يتمتع به من قدرة على ادارة هذا القطاع في ظل هذه الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة، ومن سمعة ومصداقية اكتسبها من خلال ترؤسه لاتحاد المصارف العربية سابقاً والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب حالياً، اضافة الى اقتناع منافسيه بعدم جدية معركة مصرفية في ظل المعركة الانتخابية الحالية.

ولا يخفي القطب المصرفي سليم صفير طموحه في بلوغ رئاسة الجمعية، لكنه ان يعمد الى معركة اذا كانت المصارف الكبيرة غير راغبة في إحداث أي تغيير.

والى صفير، هناك اسماء اخرى مطروحة وفي مقدمها رئيس البنك اللبناني – الكندي جورج زرد ابو جوده المبتعد منذ فترة عن الاعلام والكثير من لسانه، كما يتم تداول اسمه كاحد المرشحين في منطقة الشق...

وانا كان اسم رئيس الجمعية لا يشكل اية مفاجأة للقطاع المصرفي، فان الطبّاخين سيعمدون الى معالجة بعض المشاكل التي اعترضت [illegible] كانت رئاسة فرنسوا باسيل منذ سنتين، ومنها

فرنسوا باسيل

جوزف طربية

فؤاد مطرجي

سعد الازهري

الصراع الذي سيدور على منصب نيابة الرئاسة وهي ستكون محصورة بين نديم القصار من فرنسبنك وسعد الازهري من بنك لبنان والمهجر، والصراع على عضوية مجلس الادارة ومنه بين غسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية) ومروان خير الدين (بنك الوارد) اضافة الى ضرورة تمثيل المصارف الصغيرة والمتوسطة وإدخال عنصر الشباب في التركيبة الجديدة.

وهناك مشكلة تتعلق في إصرار مدير عام بيت التمويل العربي فؤاد مطرجي على ضرورة تمثيل المصارف الاسلامية في المجلس الجديد، معتبراً أن تمثيل بعض الاعضاء للمصارف الاسلامية غير موجود لانهم يمثلون مصارفهم التقليدية والتجارية للعرفة وليس الاسلامية.

وانا كانت الصيرفة الاسلامية مطرّية العوده في لبنان، فان مطرجي يعتبر ان بيت التمويل العربي هو الأسرع نمواً بين المصارف الاسلامية والتجارية وحقق قفزة نوعية مكّنته من فرض حضوره ليس فقط على الصعيد الاعلامي، بل على صعيد حصته من السوق الاسلامية والعالمية... وفي هذا الاطار، يعتبر مطبّاخو الانتخابات ان مطرجي هو احد الوجوه الشابة التي اثبتت حضورها ومرجعيتها على صعيد الصيرفة الاسلامية وان للعالجة ستتم بهدوء خصوصا ان الوقت ما زال مبكراً لموعد الانتخابات.

ويقول قطب مصرفي كبير ولاعب اساسي في جميع انتخابات الجمعية ان الهدف من التحركات الجارية لتأمين الانتخابات في اجواء ايجابية وبالإجماع ان امكن، وهذا ما نعمل عليه، حيث انه من الضروري ان يظهر القطاع المصرفي بمظهر الموحد، خصوصا في هذه المرحلة التي يواجه فيها العالم تحديات اقتصادية ومالية خطيرة.

ويقول القطب المصرفي اننا نتطلع الى انتخابات جامعة تؤمن مصلحة القطاع ومصلحة الاقتصاد اللبناني، لذا سنعمل على تذليل كل المصاعب والتحديات التي يمكن ان لا تحقق الهدف المذكور اعلاه.

ويتابع القطب بالقول: ان من حق الجميع ان يسعى الى رئاسة الجمعية، وكل أركان القطاع مؤهلون لهذه الخطوة انما علينا، وكما سبق ان اشرت اليه ان نأخذ بالاعتبار مصلحة القطاع، مما يعني ان على الجميع ان يعمل بهذا الاتجاه بعيداً عن الحسابات الشخصية. ويضيف القطب المصرفي بالقول: ان المرشحين لمنصب رئاسة مجلس ادارة الجمعية كثر وهذا حق من حقوقهم، الا اننا وكما قلت نريد وصول الشخص القادر على ادارة الجمعية في هذا الوقت الصعب والقادر على ان يكون موضع إجماع. ويتحدث المصدر هذا، وبوضوح عن رئيس الجمعية السابق رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب جوزف طربية ويقول المصدر بهذا الخصوص: ان طربية كان له تجربة مصرفية شخصية ناجحة ومميّزة، اضف الى المركز الكبير الذي يشغله في رئاسة الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

ويتابع القطب المصرفي بالقول: ان طربية هو الشخص المطلوب في هذه المرحلة لادارة القرار المصرفي على رأس مجلس ادارة متجانس وهو القادر على توحيد القطاع وتوفير كل فرص وامكانات الدعم له.

ويختم القطب المصرفي بالقول: على العموم ان الوقت ما زال متاحاً لإجراء المزيد من الاتصالات واللقاءات بين أركان الجسم المصرفي، تأمين لانتخابات هادئة، جامعة، تحفظ وحدة القطاع وتضمن حمايته وتعزز موقعه. الجدير ذكره، ان القطاع المصرفي اللبناني يلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الوطني، فهو بالإضافة الى انه يشكل الرافعة لمختلف القطاعات الاقتصادية في البلد، فانه يقرض الدولة عبر سندات الخزينة بكثير من ٦٠ في المئة من مجموع الاقتراض الذي تقوم به الدولة.

كما ان القطاع المصرفي اللبناني لعب دوراً مميزاً في مؤتمرات باريس ١- وباريس ٢- وباريس ٣- لمساعدة الدولة، وكان يسأى عن تداعيات الأزمة المالية العالمية حتى انه اعتبر الملاذ الآمن لمختلف الاستثمارات الاغترابية والعربية.

على اية حال، يبقى للانتخابات المصرفية طابع الهدوء حتى و احتدمت المعركة فيها.

النهار

الثلاثاء ٧ تشرين الاول ٢٠٠٨

الهيئات الاقتصادية وشطح في بعبدا لطمأنة سليمان إلى الوضع المصرفي

الرئيس سليمان مجتمعا امس في قصر بعبدا بوفد الهيئات الاقتصادية. (دالاتي ونهرا)

طمأن وفد من الهيئات الاقتصادية والمصرفية رئيس الجمهورية ميشال سليمان، الى ان الوضع الاقتصادي والمصرفي في لبنان سليم رغم الازمة المالية العالمية.

فقد استقبل سليمان امس، في حضور وزير المال محمد شطح، وفداً ضم الوزير السابق عدنان القصار وجوزف طربيه، ومكرم صادر، وامين عواد، وشادي كرم وعرض معهم الاوضاع الاقتصادية في البلاد، والاجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة الازمة العالمية.

وطمأن الوفد رئيس الجمهورية الى ان "لا خوف على الاطلاق من الازمة المالية العالمية الراهنة، بل على العكس، اذ تشير التوقعات الى تدفق الاموال على المصارف اللبنانية".

ثم اجتمع سليمان بشطح الذي قال بعد اللقاء: "في الواقع عقد اجتماعان: الاول في حضور القيمين على القطاع المصرفي حيث بحثنا مع فخامته في الوضع المصرفي والمالي في لبنان على خلفية ما يحصل في اوروبا والولايات المتحدة، في بعض نواحي القطاع المصرفي".

واضاف: "كانت فرصة لطمأنة فخامة الرئيس سليمان شخصياً الى سلامة وضع النقد والقطاع المصرفي، وودائع اللبنانيين وغير اللبنانيين في لبنان، وجميعنا نعرف ان في لبنان قطاعاً مصرفياً كبيراً جداً، واذا قسناه بحجم الاقتصاد اللبناني نستطيع القول انه من اكبر القطاعات المصرفية في العالم اذا لم يكن الاكبر. وحجمه اليوم ثلاثة اضعاف الدخل القومي السنوي في لبنان".

وقال: "ان حجم الزيادة في الودائع حتى آخر ايلول 2008، بلغ اكثر من 7 مليارات دولار، وهذا رقم ضخم اذا قسناه بحجم الاقتصاد اللبناني".

واكد شطح ان سلامة الوضع المصرفي تجعل الناس تزيد ودائعها وهذا "نابع من ادارة جيدة ويقظة لدى مصرف لبنان".

ورداً على سؤال عن القرار زيادة الرواتب، قال شطح "بالنسبة الى القطاع العام، بدأت وزارة المال دفع هذه الزيادات، وفي القطاع الخاص ينتظر صدور المرسوم عن مجلس الوزراء في اقرب فرصة".

واستقبل سليمان وفداً نيابياً ايرلندياً وممثلي احزاب برئاسة النائب الكس الوود، في حضور سفيرة بريطانيا فرنسيس غاي.

وتناول الاجتماع الاوضاع في لبنان في ما يتعلق بالناحية الامنية والحوار الوطني والمصالحة. واشار رئيس الجمهورية الى ان الحوار "سيؤدي حتماً الى الاستراتيجية الوطنية" وكرر ان حل قضية اللاجئين الفلسطينيين يكون بالاعتراف بحقهم في العودة.

والتقى سليمان وفداً من "المنتدى الاقتصادي العربي – الايراني" ضم النائب السابق ناصر قنديل وحسين عادلي ومحمد صادق الحسيني.

ثم استقبل النائب السابق عبد المجيد الرافعي، وعرض معه الاوضاع وخصوصاً في منطقة طرابلس، فالنائب السابق زاهر الخطيب والنائب السابق نجاح واكيم ومعه وفد من "التجمع العلماني الوطني".

المستقبل

الاثنين ٥ أيار ٢٠٠٨

لتمويل التجارة الخارجية للبنان

٤ اتفاقيات خطوط ائتمان مع مصارف لبنانية

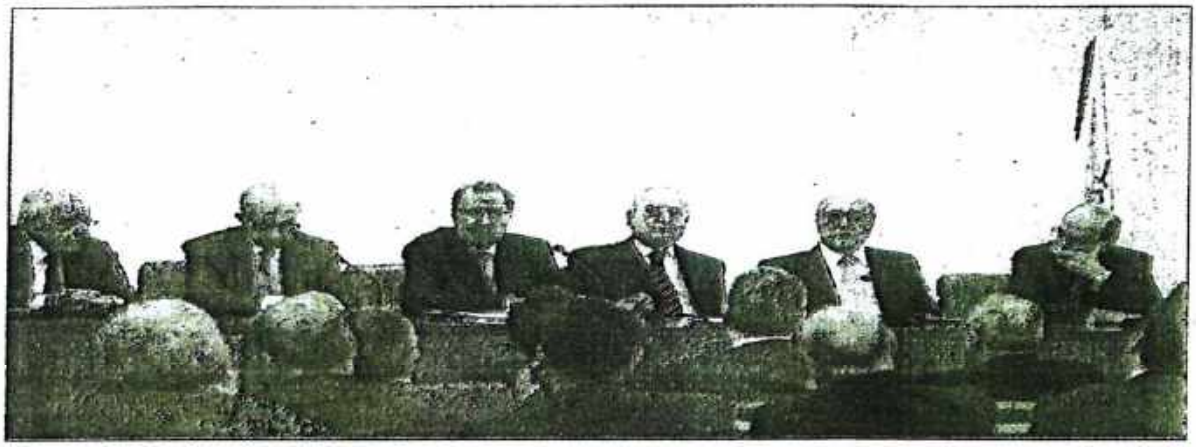

● من اليمين: سباغ، طربيه، ياسيل، المناعي، روفايل والقسار (أحمد عزاقير)

تم في مقر جمعية المصارف اللبنانية وخلال حفل مشترك التوقيع على ٤ اتفاقيات خطوط ائتمان بين برنامج تمويل التجارة العربية ومقره مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وكل من بنك الاعتماد اللبناني وفرنسبنك والبنك اللبناني الفرنسي وبنك البحر المتوسط، وذلك في حضور رئيس جمعية المصارف اللبنانية الدكتور فرنسوا باسيل وعدد من كبار المسؤولين والعاملين في القطاع المصرفي.

ووقع الاتفاقيات الأربع الرئيس التنفيذي رئيس مجلس إدارة برنامج تمويل التجارة العربية الدكتور جاسم المناعي، ورئيس مجلس الإدارة المدير العام لبنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه، رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك اللبناني الفرنسي الأستاذ فريد روفائيل، ونائب رئيس مجلس إدارة فرنسبنك الأستاذ عادل القسار، المدير العام التنفيذي لبنك البحر المتوسط الأستاذ نعمة صباغ.

وتبلغ قيمة هذه الاتفاقيات الأربع (٥٧) مليون دولار أميركي وستستخدام في تمويل التجارة الخارجية لجمهورية اللبنانية، ليصل بذلك إجمالي المبالغ التي وفرها البرنامج حتى الآن للمصارف اللبنانية في إطار تعهداته التي التزم بها في مؤتمر «باريس-٣» إلى ما يزيد عن ٢١٤ مليون دولار أميركي.

ياسيل

وبهذه المناسبة ألقى الدكتور ياسيل، كلمة المصارف اللبنانية، مشيراً من خلالها إلى أهمية الدور الذي يقوم به برنامج تمويل التجارة العربية من خلال التسهيلات والخدمات التي يوفرها، لما في ذلك من أثر إيجابي في دفع مسيرة التنمية الاقتصادية، وفي رفع القدرات التنافسية للمنتجين والمصدرين العرب، لافتاً إلى أن المصارف اللبنانية من خلال شبكة فروعها المنتشرة ستعزز عن طريق ذلك من تعميم الاستفادة على المنتجين والمصدرين اللبنانيين، مشيداً باسم المصارف مجتمعة بالتفهم والتعاون الذي تلقاه تلك المصارف من إدارة البرنامج.

المناعي

وألقى الدكتور جاسم المناعي كلمة بهذه المناسبة أشاد فيها بدور الوكالات الوطنية في توفير التسهيلات التي تحصل عليها من البرنامج لإتاحتها للمنتجين والمصدرين اللبنانيين في قطاعات اقتصادية مختلفة. وأوضح أن البرنامج قد وفر، منذ بداية تعامله مع الوكالات الوطنية في الجمهورية اللبنانية، ما يزيد عن ١٠٠٠ مليون دولار متضمناً ما التزم به البرنامج في مؤتمر «باريس-٣» الداعم للبنان. ونوه الدكتور المناعي بالتعاون القائم مع الوكالات الوطنية التي من خلالها يوفر البرنامج تسهيلات ائتمانية بشروط ميسرة داعياً إلى تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التسهيلات وكذلك من الخدمات التجارية الأخرى المتعلقة بمعلومات التجارة العربية والترويج للتجارة من خلال عقد لقاءات للمصدرين والمستوردين في قطاعات إنتاجية متنوعة وذلك للإسهام في دفع مسيرة البناء والتنمية الاقتصادية.

طربيه

وأثنى الدكتور جوزف طربيه على عمل برنامج تمويل التجارة العربية، وأشار الى أن البرنامج حقق خطوة ايجابية في مجال توفير المعلومات حول أنشطة التجارة العربية وتقديم التمويل للمبادلات التجارية بين الدول العربية، من خلال خطوط إئتمان، معززاً القدرات الانتاجية والتنافسية للمنتج والمصدر العربي.

وقال: إن برنامج تمويل التجارة العربية يأتي اليوم ليؤكد مرة أخرى استمرار الثقة بالقطاع المصرفي اللبناني.

روفايل

ثم كانت كلمة للدكتور فريد روفايل شدد فيها على النجاح الذي حققه برنامج التمويل التجارة العربية، وهو نجاح تمثل في ثلاث محطات أساسية تعرفنا عليها في لبنان وهي:

١- مبادرة رئيس البرنامج الدكتور جاسم المناعي للانتقال من طرح الوكالة الوطنية الواحدة لتعذرها في نشأتها الى مفهوم الوكالات الوطنية المتعددة الذي انتج حركة تنافسية مشهودة في التسهيلات وخدمات البرنامج.

٢- مبادرة الدكتور مناعي في السماح للبرنامج بتقديم تسهيلاته وخدماته لعمليات التصدير ذات المنشأ العربي الى دول ومناطق غير عربية.

٣- مبادرة الدكتور مناعي في السماح للبرنامج بالمساهمة في مخاطر العمليات التي تستفيد من تسهيلاته.

صباغ

وكانت الكلمة الأخيرة لنعمة صباغ الذي قال: إن توفر خطوط الائتمان من برنامج تمويل التجارة العربية ساعد بشكل ملحوظ على تحسين نسبة النمو الاقتصادي وعلى زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدان العربية، كما أن وجود هذه الخطوة حسنت القيمة التنافسية للمراكز الصناعية في الإجمال، وللمصدرين اللبنانيين بشكل خاص.

الأخبار
al-akhbar
الاثنين ٨ تشرين الأول ٢٠٠٧ العدد ٣٤٨

معركة أم تجديد في انتخابات المصارف؟

يعقد مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان غداً الثلاثاء جلسة على جدول أعمالها تحديد موعد انعقاد الجمعية العمومية لانتخاب مجلس إدارة جديد للجمعية والمصادقة على التقرير المالي للمجلس الحالي.

وكان مجلس الإدارة قد تداول في اجتماعه السابق بموعد أوّلي هو في مطلع كانون الأول، إلا أن بعض الأعضاء يحاولون تقريب الموعد الى مطلع تشرين الثاني، بغية الاستفادة من الأوضاع السياسية المازومة وتبرير الدعوات الى التجديد للمجلس الحالي وتفادي معركة انتخابية.

وقالت مصادر مصرفية مطّلعة لـ «الأخبار» إن غالبية الأعضاء سيرفضون تقديم الموعد، وسيصرّون على إجراء الانتخابات للإتيان بمجلس جديد يعكس بعض المتغيّرات في وزن وقوة مصارف معيّنة.

وبات من المعروف أن رئيس الجمعية الحالي فرنسوا باسيل يدعم الاتجاه نحو التجديد للمجلس الحالي وتفادي حصول معركة انتخابية، إلا أن أوساطه تؤكد أنه مستعد لخوض المعركة إذا حصلت، للفوز بولاية ثانية على رأس الجمعية.

في المقابل يستعد رئيس مجلس الإدارة ـ المدير العام لبنك بيروت سليم صفير لخوض المعركة على الرئاسة، وتدعمه في ذلك مجموعة من المصارف التي تسعى الى تحسين مواقعها وقدرتها على التأثير في قارات الجمعية وإدارتها.

ونقلت وكالة الإنباء المركزية عن أوساط مصرفية أن المدير العام لبيت التمويل العربي فؤاد مطرجي يتجه للترشح الى مجلس الجمعية لتأمين تمثيل المصارف الإسلامية في مجلس الإدارة، مستنداً إلى تأييد المصارف الإسلامية لهذا التوجه.

وكان قد تم الاتفاق، في الانتخابات الأخيرة، بين رئيس مجلس إدارة بنك بيروت والبلاد العربية غسان عساف والأعضاء الحاليين في الجمعية على أن يحلّ عساف بدلاً من رئيس مجلس إدارة بنك الموارد مروان خيرالدين، لكن الشائعات تتحدث عن خرق للاتفاق لمصلحة بعض الأسماء الأخرى.

(الأخبار)

بعض اركان جمعية المصارف (أرشيف)

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
تموز ٢٠٠٧ ـ العدد ٤٢٨

مليونا دولار من جمعية مصارف لبنان لصالح شهداء الجيش في حربه مع فتح الاسلام

قام مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان برئاسة الدكتور فرنسوا باسيل، بزيارة قائدة الجيش العماد ميشال سليمان في اليرزة في ٢٠٠٧/٦/١٣، وسلمه شكا بقيمة مليوني دولار اميركي، هو عبارة عن هبة مالية مقدمة من القطاع المصرفي اللبناني، لصالح شهداء الجيش والمعوقين، الذين سقطوا واصيبوا في المواجهات الاخيرة، وعلى اثر الزيارة، صرح الدكتور باسيل:

العماد ميشال سليمان يتسلم الشيك من رئيس واعضاء جمعية المصارف

«ان جمعية مصارف لبنان تلتقي مع الاجماع الوطني الذي تجلى في مواقف مختلف القوى السياسية والهيئات الاقتصادية تعبيرا عن دعم الجيش اللبناني، رمز سيادة الدولة اللبنانية وحامي الوحدة الوطنية والسلم الاهلي. وفي هذه الظروف الصعبة التي يعيشها لبنان، نرى وجوب تأكيد مساندتنا للمؤسسة العسكرية الوطنية ولقيادتها الحكيمة وسائر ضباطها وعناصرها في المعركة الشرسة التي يخوضها الجيش في مواجهة التنظيمات الارهابية المعتدية التي تهدد أمن لبنان وسلامه واستقراره، ولا يسعنا غير تجديد موقفنا الداعي الى حصر السلاح في أيدي الجيش والقوى الأمنية النظامية الشرعية دون سواها، والى توفير كل المتطلبات اللازمة لتعزيز قدرات المؤسسات العسكرية والأمنية اللبنانية التي تترتب عليها مسؤوليات جسام».

وختم الدكتور باسيل: «اننا نحيي اداء الجيش وننحني إجلالا امام ارواح شهدائه الذين سقطوا في ساحة الدفاع عن سيادة الدولة اللبنانية وعزّة اللبنانيين وكرامتهم وهناء عيشهم، ونعرب عن تمنياتنا بالشفاء العاجل لجميع الجرحى والمصابين، وكعربون وفاء ودعم، قدم القطاع المصرفي تبرّعا بقيمة مليوني دولار اميركي لصالح صندوق الشهداء والمعوقين في الجيش اللبناني».

L'Orient
LE JOUR

Vendredi, 11 mai 2007

Premier directoire de l'Association des banquiers libanais dans le monde

L'Association des banquiers libanais dans le monde a tenu hier sa première assemblée générale et a élu son directoire. Celui-ci est formé de MM. Adnane Kassar, Joseph Torbey, Tanal Sabbah, Georges Achi, Makram Zaccour, Paul Raphaël, Abbas Halabi, Marwan Iskandar, Anouar Jammal, Habid Rahal, Hani Houssami et Nabil Khairallah. Par la suite, le directoire a élu MM. Makram Zaccour, président, Hani Houssami, secrétaire, Nabil Khairallah, trésorier. Le doyen Sami Nseiri a été désigné secrétaire général de l'Association. L'Association a pour principaux objectifs d'établir des liens entre les banquiers libanais et d'origine libanaise opérant à l'étranger, afin d'instaurer une coopération de complémentarité ainsi qu'un réseau de relations entre des professionnels des différents métiers de la banque visant à faire du Liban un important centre financier.

السفير

الجمعة ١١ أيار ٢٠٠٧- العدد ١٠٦٩٥

هيئة إدارية لجمعية المصرفيين اللبنانيين في العالم

التزام القواعد المصرفية الدولية ومكافحة التبييض

عقدت اللجنة التأسيسية لجمعية المصرفيين اللبنانيين في العالم LIBA والمؤلفة من: الوزير السابق عدنان القصار، الدكتور جوزف طربيه، الدكتور تنال الصباح، الدكتور جورج عشي، مكرم زكور وبول روفايل أول جمعية عمومية برئاسة عدنان القصار في مقر ممثل الجمعية لدى الحكومة الدكتور جوزف طربيه وانتخبت أول هيئة إدارية.

وتشكلت الهيئة الادارية من: عدنان القصار، الدكتور جوزف طربيه، الدكتور تنال الصباح، الدكتور جورج عشي، مكرم زكور، بول روفايل، الدكتور عباس الحلبي، الدكتور مروان اسكندر، انور الجمال، حبيب رحال، هاني حسامي، نبيل خير الله. ثم انتخبت الهيئة: مكرم زكور رئيسا، هاني حسامي امينا للسر، نبيل خير الله امينا للصندوق. كما تم تعيين العميد سامي نصيري امينا عاما للجمعية.

وتشتمل أهداف الجمعية على: «إقامة الروابط بين المصرفيين اللبنانيين أو المتحدرين من أصل لبناني، العاملين خارج لبنان في مؤسسات مالية ومصرفية، وتنسيق الجهود وتحقيق التعاون والتكامل بينهم وبين مصرفيي لبنان وقطاعه المصرفي والمالي، من أجل تفعيل وتطوير المصارف المشتركة».

كما تضمنت الاهداف: «نسج شبكة علاقات بين أصحاب المهن المصرفية في لبنان والخارج تهدف الى خدمة مصالح أعضاء الجمعية وتعزيز موقع لبنان كمركز مالي إقليمي، دعم قدرات المصرفيين اللبنانيين أو المتحدرين من أصل لبنان العاملين في الخارج وإعطاؤهم عمقا استراتيجيا من خلال التواصل في ما بينهم ومع زملائهم في الوطن والبناء على نجاحهم في أعمالهم وعلى النجاحات المحققة للقطاع المصرفي اللبناني، وذلك لتعزيز سمعة المصرفيين اللبنانيين في كل أقطار العالم».

وشددت الاهداف على: إبراز التزام الاعضاء بالقواعد المصرفية الدولية ومكافحة تبييض الاموال وقواعد الحكم الرشيد في المؤسسات، والسعي الى نشر ثقافة حسن الاداء في المصارف والمؤسسات المالية، تكريم المصرفيين المتميزين من أصل لبناني في العالم، دعم برامج التعاون بين الجمعية وجمعية المصارف في لبنان واتحاد مستخدمي المصارف في لبنان والجمعيات المصرفية في بلاد الاغتراب، إنشاء مركز توثيق يتناول انتشار المصرفيين من أصل لبناني في العالم، تبادل الوفود والبعثات وتطوير التعاون من خلال عقد مؤتمرات وزيارات دراسية واستضافة ندوات متخصصة والعمل في كل ما من شأنه تحقيق أهداف الجمعية.

وقد اتخذت الجمعية مقرا لها في الطابق ١٢ من مبنى ليبرتي تاور- الحمراء، شارع روما. كما أنشأت موقعا الكترونيا www.liba.org.lb وعنوانا بريديا الكترونيا: info@liba.org.lb .

الاقتصاد اللبناني والعرب

نيسان ٢٠٠٧ العدد ٤٩٨

مصارف لبنان في مواجهة ما بعد حرب تموز:
قدرة وثقة.. ونتائج إيجابية

سلامه:
القطاع المصرفي تجاوز تداعيات حرب تموز

باسيل:
المصارف ستساهم بباريس-٣ حسب ما تراه مناسباً

نجح القطاع المصرفي اللبناني في مواجهة تداعيات حرب تموز ٢٠٠٦، وأثبت هذا القطاع مرة أخرى قدرته على مواجهة الصدمات والتعامل معها بثبات وقوة، وذلك انطلاقاً من القدرات التي يختزنها القطاع والثقة التي يحظى بها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

وهكذا برهن القطاع المصرفي اللبناني خلال، وبعد حرب تموز عن متانة وقدرة على تجاوز الأزمات الكبيرة والتعامل معها بواقعية مقرونة بصرامة مطلقة مدعوماً من بنك مركزي رائد سخر ويسخر إمكاناته لخدمة القطاع المصرفي والمالي وحمايته.

وبحسب جمعية مصارف لبنان فان خسائر القطاع المصرفي اللبناني من جراء حرب تموز لم تتجاوز ال ٨٠ مليون دولار أي ما يمثل ٨ بالمئة من الناتج المصرفي الصافي و ١٥ بالمئة من الأرباح الصافية، وهذه الخسارة تبقى مقبولة إلى حد كبير بالقياس إلى قوة الحرب التدميرية التي شنّت على لبنان.

ويتابع القطاع المصرفي اليوم وبعد أن تجاوز «قطوع» الحرب دوره في خدمة الاقتصادي الوطني فهو كان ولا يزال يشكل مصدر التمويل الرئيسي للاقتصاد الوطني بقطاعيه العام والخاص، وهو يؤمن حجماً من التمويل في حدود ٧٥ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر بـ ٢٢ مليار دولار أميركي، ٨٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص و ٩١ بالمئة للقطاع العام، ويبلغ متوسط تكلفة التسليف للاقتصاد بالليرة، وبالعملات الأجنبية ٨,٥ بالمئة.

كما تعوّل الحكومة على القطاع المصرفي في دعم مؤتمر باريس-٣، وهو الذي كان الداعم الأول والأكبر لمؤتمر باريس-٢ (٤ مليارات دولار سندات خزينة بفائدة صفر بالمئة).

ويؤكد رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور فرنسوا باسيل على ان القطاع المصرفي اللبناني سيعود له تحديد حجم المساهمة في مؤتمر باريس-٣ إذ يمكن أن تلعب المصارف دوراً مهماً في تسهيل وتسريع وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال مشاركتها في آليات وصيغ وخصخصة بعض المرافق العامة.

ويؤكد رئيس الجمعية على سلامة القطاع المصرفي اللبناني وعلى الثقة التي يتمتع بها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، ويرى ان القطاع نجح في تجاوز تداعيات حرب تموز وهو اليوم على أتم الاستعداد للمساهمة في عملية دعم الاقتصاد الوطني سيما وان الجهات الدولية المانحة في مؤتمر باريس-٣ قررت تخصيص مبلغ ١,٧ مليار دولار لدعم الاقتصاد اللبناني وهذا المبلغ سيوزع عن طريق مصارف لبنانية تم اختيارها من قبل الجهات المانحة، وهذا ما يؤكد على ثقة المجتمع الدولي بالقطاع المصرفي اللبناني

بدوره يؤكد حاكم مصرف لبنان على نجاح

المصارف في مواجهة سلبيات حرب تموز الأخيرة ويقول ان القطاع خرج بأقل الخسائر الممكنة التي لم تشكل أية تداعيات على وضع القطاع. كما ان المصارف اللبنانية يعوّل عليها في لعب دور أساسي في دعم مؤتمر باريس-٣ من خلال آليات تدرس حالياً بين مصرف لبنان وجمعية المصارف، وان هذا الدعم سيكون له مردوده الايجابي والمباشر على الاقتصاد اللبناني. وتؤكد نتائج القطاع المصرفي في نهاية العام ٢٠٠٦ على نجاح القطاع في تجاوز تداعيات حرب تموز، حيث ازداد إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف التجارية بنسبة ٨,٣ بالمئة مقابل زيادة أقل نسبتها ٣,٧ بالمئة في العام ٢٠٠٥. وبلغت موجودات المصارف التجارية ١١٤٨٤٠ مليار ليرة (٧٦,٢ مليار دولار).

وفي العام ٢٠٠٦ ازدادت الودائع الإجمالية بنسبة ٦,٢ بالمئة إذ بلغت ٩٣٠٧٣ مليار ليرة (أي ما يوازي ٦١,٧ مليار دولار). وسجلت الأموال الخاصة ارتفاعاً ملحوظاً في الفترة الممتدة من نهاية العام ٢٠٠٤ حتى نهاية العام ٢٠٠٦، وبلغت قيمتها ٨٧١٨ مليار ليرة (٥٧٨٣ مليون دولار) في نهاية العام ٢٠٠٦ مقابل ٦٤١١ مليار ليرة (٤٢٥٣ مليون دولار) في نهاية العام ٢٠٠٥. وبذلك تكون الأموال الخاصة قد ازدادت بنسبة ملحوظة بلغت ٣٦,٠ بالمئة في العام ٢٠٠٦.

وفي نهاية العام ٢٠٠٦ ارتفعت التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي ١٧٣٠٠ مليون دولار مسجلة بذلك زيادة نسبتها ٦ بالمئة في العام ٢٠٠٦.

أما في ما يتعلق بطبيعة التسليفات الممنوحة من قبل القطاع المالي فان الجزء الأكبر منها يأخذ شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثقة بضمانات، إذ شكلت حصة هذه القروض حوالي ٣١,٤ بالمئة من مجموع التسهيلات المستعملة في نهاية آذار ٢٠٠٦.

ولغي ما خصّ توزع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، تبقى التسليفات مركزة بشكل واضح في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من تراجع حصة هذا القطاع إلى ٤٢,٣ بالمئة مقابل ٤٤,٢ بالمئة في نهاية العام ٢٠٠٤.

واستمر القطاع المصرفي بعد حرب تموز في تمويل القطاع العام بشكل شبه متواصل وارتفعت حصة هذا التمويل إلى ٢٧,٢ بالمئة من إجمالي توظيفات المصارف التجارية في نهاية العام ٢٠٠٦ مقابل ٥٢,٢ بالمئة في نهاية العام ٢٠٠٥.

وفي العام ٢٠٠٦ ارتفعت التسليفات المصرفية للقطاع العام بنسبة ملحوظة بلغت ١٦,٨ بالمئة ووصلت إلى ما يوازي ٣١١٩٣ مليار ليرة (٢٠,٧ مليار دولار).

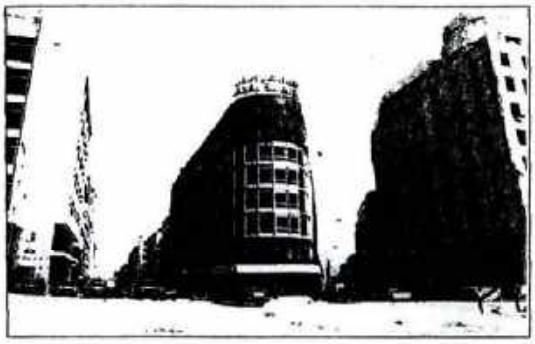

.. وبالمحصلة فقد نجح القطاع المصرفي اللبناني في تجاوز تداعيات حرب تموز وخرج من هذه الحرب سالماً معافياً على حد قول رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه الذي قال ان موجودات المصارف التجارية ازدادت بنسبة ٨,٣ بالمئة في العام ٢٠٠٦، بالمقارنة مع ٣,٧ بالمئة في العام ٢٠٠٥، علماً بان معدل النمو كان بنسبة ١٢,٨ بالمئة في العام ٢٠٠٤.

ورأى الدكتور طربيه ان حجم القطاع المصرفي اللبناني أصبح مرتفعاً بالمقارنة مع حجم الاقتصاد اللبناني فقد قارب إجمالي موجودات هذا القطاع ٣٥٠ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠٠٦، وهي من أعلى النسب على الصعيدين الاقليمي والعالمي.

خسائر الحرب ٨٠ مليون دولار ما نسبته ٨ بالمئة من الناتج المصرفي الصافي

وأعلن طربيه ان المصارف اللبنانية حققت أرباحاً اجمالية قدرها ٦٦٩ مليون دولار في العام ٢٠٠٦ مقابل ٥٢٣ مليوناً في العام ٢٠٠٥ أي بزيادة سنوية نسبتها ٥,٧ بالمئة عن العام ٢٠٠٥، وذلك بسبب زيادة القروض والاستثمارات.

وبعد.. كيف تعاملت مصارف لبنان مع حرب تموز وما حجم الأضرار التي لحقت بها، واستطراداً ما هو الدور المرتقب للمصارف في دعم مؤتمر باريس-٣؟

هذه الأسئلة نقلتها مجلة الاقتصاد اللبناني والعربي إلى عدد من قيادات المصارف وكانت الردود التالية:

الحرائد

٢٠٠٧/١/١٩

القصار يراه ضرورة وطربيه يرفض تأجيله

طربيه

القصار

صوتان اقتصاديان اساسيان ابديا دعما قويا لانعقاد «مؤتمر باريس ٣» في مواجهة اصوات عمالية ونقابية وسياسية هاجمت المؤتمر ودعت الى اسقاطه.

فقد شدد رئيس الهيئات الاقتصادية عدنان القصار على ضرورة انعقاد مؤتمر باريس ٣ في موعده المحدد، معتبرا ان المساعدات التي قد يحصل عليها لبنان في المؤتمر، ستعطي اشارة ايجابية للمستثمرين العرب والاجانب، وستساعد على مواجهة الدين العام الذي تجاوز نهاية العام ٢٠٠٦ الـ ٤٠ مليار دولار اي ما نسبته ١٩٠٪ من الدخل القومي فيما ستقفز خدمته الى ما يوازي ثلثي موارد الدولة.

واشار الى ان المصارف لا يمكن ان تكرر ما فعلته في باريس ٢ عندما منحت الدولة قرضا بفائدة صفر في المئة لان الاحوال تغيرت اليوم بعد تراجع العائدات على رؤوس الاموال والمداخيل. بدوره رأى رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربية ان باريس ٣ مؤتمر طال انتظاره وهو يأتي اليوم في احوال سياسية داخلية غير مؤاتية لان دراسة اي مؤتمر من هذا النوع تستدعي وجود خطط اقتصادية وقرار سياسي والتزامات لا بد للدولة اللبنانية من ان تلتزم بها كالاصلاحات الاقتصادية وترشيد الانفاق ووضع خطط مستقبلية لموضوع الدين العام والمالية العامة. وحذر طربيه من ان تأجيل المؤتمر او عدم نجاحه يلقي بأوزاره على الوضع الاقتصادي بمجمله وتاليا على معيشة اللبنانيين، وقال اذا هناك توقيت دقيق يجب الافادة منه ان امكن.. اما موضوع الاصلاحات فهو موضوع دقيق وضروري للبنان والورقة المطروحة ستكون موضع ملاحظات لكن ذلك لا يعني انه يجب تأخير المؤتمر فالمصارف العربية والعالم العربي متشوقون لمساعدة لبنان وهم متألمون ومدركون للاوضاع الدقيقة التي يمر بها لبنان وللحاجة الملحة الى تقديم الدعم.

البيان
كانون الثاني (يناير) ٢٠٠٦- العدد ٤١٠

فاز د. فرنسوا باسيل برئاسة جمعية مصارف لبنان مع لائحته بالتزكية

د. جوزف طربيه: يخطئ اللبنانيون اذا قاربوا الدعم الدولي والاصلاح بذهنية اقتسام المغانم والمكاسب كما قاربوا في الماضي القريب اعادة الاعمار

كما توقعت «البيان» في العدد السابق، فقد فاز الدكتور فرنسوا باسيل، رئيس مجلس ادارة بنك بيبلوس، برئاسة جمعية المصارف مع كامل اعضاء المجلس بالتزكية نتيجة اتفاق مسبق بين المصرفيين على تجنب المعارك الانتخابية في وقت تشهد البلاد انقساما سياسيا حول التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

جرى الانتخاب في ٦ كانون الثاني بحضور ممثلين عن ٤٤ مصرفا من اصل ٦٤ مصرفا مسجلة كأعضاء في الجمعية.

التبديل الوحيد الذي حصل في مجلس ادارة الجمعية هو في حلول مروان خير الدين (بنك الموارد) مكان غسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية) تنفيذا لاتفاق بينهما يقضي بالتناوب في كل دورة انتخابية على المقعد المخصص للطائفة الدرزية.

مجلس الادارة

د. فرنسوا باسيل: سندعم الاصلاحات ومعالجة الدين العام والفساد والعجز في الموازنة

من اليسار: موريس صحناوي، د. فرنسوا باسيل، غسان عساف، سليم حبيب وايلي شمعون

من اليسار: فادي عسيران، سميح سعاده، مكرم زكور وفي الصف الثاني من اليسار: فادي ابو دياب، ألبير عازار وشفيق معرم

كلمة د. طربيه

في مستهل الجلسة، ألقى الرئيس السابق للجمعية د. جوزف طربيه كلمة لخص فيها اهم منجزات مجلس الادارة الذي رأسه لدورتين متتاليتين.

ومما جاء في كلمته امام الجمعية العمومية، بعد موافقتها على حسابات العام ٢٠٠٥ وتبرئتها لذمة مجلس الادارة وإقرارها الموازنة التقديرية لسنة ٢٠٠٦:

«لقد حال التنسيق الوثيق بين السلطات النقدية والرقابية والجمعية وادارات المصارف، من جهة، والثقة المتواصلة بمتانة قطاعنا المالي والمصرفي، من جهة اخرى، دون تفاقم الازمة التي نشأت بفعل الاحداث المذكورة، وسمحا باستيعاب تداعياتها الخطيرة والمفاجئة.

ان الادارة الهادئة والحكيمة للأزمة من قبل حاكمية مصرف لبنان وتجاوب ادارات مصارفنا السريع والكامل معها اعادا الاستقرار النقدي والمالي الى البلد، ولو بكلفة عالية.

فكان التعاون والتنسيق بديلا فعالاً عن الاجراءات الادارية، ما جعل الاوساط المالية الدولية تسجل اعجابها وتقديرها لمتانة القطاع المصرفي اللبناني ومرونته. وليس أدل على نجاح هذه المقاربة في التعامل من محدودية الاموال التي خرجت ومن سرعة عودتها، بحيث امكن اعادة التوازن الى مدفوعاتنا الخارجية والنمو الايجابي الى ميزانيات مصارفنا.

ايها السادة، ان استيعابنا للأزمة، وأكثر بكلفة عالية، لا يعفي الدولة، بل على العكس يجب ان يحفزها وجميع اصحاب القرار وفاعليات مجتمعنا الحي على ارساء رؤية وبرنامج متكامل للاصلاحات المطلوبة بغية تحصين الوضع المالي والنقدي في وجه استمرار ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة، من جهة، ومن اجل خلق بنية ملائمة للنمو المستدام واستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد، من جهة ثانية.

ونرجو في هذا الاطار ان يشكل مؤتمر بيروت، بدعم دولي لجهود الاصلاح في لبنان، تحولاً في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين بلبنان او لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو-اقتصادية القائمة. ونحن على يقين من ان دور الجهات الداعمة هو دور متمم ومساعد للدور اللبناني، وان اي خطة اصلاحية، كي تكون شاملة وموثوقة، يجب ان تحظى بتفاهم داخلي وتوافق وطني. ويخطئ اللبنانيون اذا قاربوا الدعم الدولي والإصلاح بذهنية اقتسام المغانم والمكاسب كما قاربوا في الماضي القريب اعادة الاعمار، فضخموا كلفتها وحدّوا من مفاعيلها.

انه زمن التضحيات وشد الاحزمة لسنوات طويا مقبلة لكي ننضم الاقتصاد على «سكة» النمو».

وبعدما اتى على دور القطاع المصرفي ونشاط جمعية المصارف التي امنت اوسع تضامن مهني دفاعا عن مصالح القطاع والاقتصاد، ختم:

«حرصنا، على صعيد التشاور الداخلي، كرئاسة وكمجلس ادارة، على توسيع وتكثيف التشاور المتواصل مع ادارات المصارف سعيا وراء اوسع تضامن مهني دفاعا عن مصالح القطاع والاقتصاد. وعقد مجلس ادارتنا الحالي ٣٥ اجتماعا عاديا واستثنائيا في السنتين الماضيتين، وواكبت اعماله اللجان السبع التي تضم ٩٨ عضوا يقدمون له سندا كبيرا في تأدية مهامه، ولاسيما في بلورة العديد من المواقف حيال النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعني القطاع بطريقة مباشرة او غير مباشرة. فالى رؤساء هذه اللجان واعضائها جميعا كل الشكر والامتنان، وكذلك تقديري الى جميع زملائي اعضاء مجلس الادارة الذين شكلوا فريق عمل واحدا ومتجانسا، وكرسوا مشكورين الكثير من جهدهم ووقتهم في خدمة الأسرة المصرفية بكاملها. كما أنوه، باسم المجلس وباسمكم جميعا، اذا سمحتم، بالأمين العام وسائر موظفي الأمانة العامة، الذين مكنا تفانيهم المهني من

من اليمين: نديم قصار وهاني الحسامي وفي الصف الثاني: سامر عيتاني، مروان خير الدين، خضر تمساح، ميشال صاروفيم وجوزف ساسين

من اليمين: عادل جبر، ولتر سيوفي، جو الفضل وفي الصف الثاني: انطوان المسن وطارق خليفة

منير كرم، طارق المير وموسى عبدالله

من اليمين: د. فرنسوا باسيل، موريس صحناوي وفي الصف الثاني: جمال منصور، هادي النفي ونقولا صحناوي

من اليمين: نبيل قصار، سمعان باسيل وزاهي الزين

تأدية مهامنا على المستوى المطلوب.

أرجو ان اعبر كرئيس لمجلس ادارة هذه الجمعية لولايتين متتاليتين، عن عميق شكري الى جميع افراد الأسرة المصرفية الذين محضوني ثقتهم الغالية في ظروف هي الاصعب التي مرت بها البلاد، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي او الاقتصادي. لقد بذلت افضل ما في وسعي وسعدت بمحاولة ذلك. واني من رحاب هذا الصرح المتألق، ومن على منبره الراقي، يسعدني ان اسلّم رئاسة الجمعية الى زميل نأمل ان تقدم له كل الدعم، كما سأبقى عاملا معكم في خدمة قطاعنا المصرفي، من خلال جمعيتنا العوقرة، وكذلك من خلال اتحاد المصارف العربية الذي اتشرف برئاسة مجلس ادارته، والذي لم يتوان يوما عن تجييش الدعم العربي للبنان وقطاعه المصرفي».

كلمة الرئيس الجديد

بعد تسلمه رئاسة الجمعية، ألقى د. فرنسوا باسيل كلمة شكر فيها زملاءه على ثقتهم وتحقيق الفوز له ولائحته بكاملها بالتزكية وقال:

«نتابع المسيرة التي كانت تتبعها الجمعية ورئيسها الذين قاموا بجهود جمة للحفاظ على القطاع المصرفي ومؤازرة مصرف لبنان للحفاظ على الليرة اللبنانية والوضع الاقتصادي والمالي في البلد».

واكد الاستمرار في هذه السياسة، مضيفا «نحن ستدعم الاصلاحات التي كانت ملحوظة في «باريس-٢»، والتي ستكرر في المستقبل القريب للقيام بتعديلات في القوانين للقيام بالاصلاحات اللازمة، خصوصا في الادارة، وتشجيع الاستثمارات في البلد ومعالجة الدين العام والفساد والعجز في الموازنة وغيرها».

اسماء اعضاء مجلس الادارة والمصارف التي يمثلونها:

١- نديم القصار
٢- سعد نعمان أزهري
٣- عبد الرزاق عاشور
٤- الدكتور فرنسوا سمعان باسيل
٥- موريس صحناوي
٦- محمد الحريري
٧- سليم جورج صفير
٨- مروان خير الدين
٩- الدكتور تنال الصباح
١٠- الدكتور جوزف طربيه
١١- ريمون وديع عوده
١٢- فريد روفايل

فرنسبنك للأعمال ش.م.ل.
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل.
بنك الكويت والعالم العربي ش.م.ل.
بنك بيبلوس ش.م.ل.
بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل.
بنك البحر المتوسط ش.م.ل.
بنك بيروت ش.م.ل.
بنك الموارد ش.م.ل.
البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
الاعتماد اللبناني ش.م.ل.
بنك عوده ش.م.ل. – مجموعة عوده – سرادار
البنك اللبناني الفرنسي

هيئة مكتب المجلس

بعد اعلان فوز اللائحة بالتزكية جرى انتخاب هيئة المجلس كما يلي:

الرئيس	نائب الرئيس	امين السر	امين الصندوق
د. فرنسوا سمعان باسيل	سعد أزهري	ريمون عوده	د. تنال الصباح

نذكر ان امين عام المجلس هو د. مكرم صادر.

من اليمين: جورج نصر، ياسر مرتضى وموسى عبدالله

من اليسار: سليم حبيب، ايلي شمعون وفي الصف الثاني من اليمين: جورج غشي، جورج كركبي ونجيب سمعان

٩ كانون الأول ٢٠٠٥

القصار يشيد بجهود طربيه ومواقفه ويبدي ثقته بالرئيس الجديد لجمعية المصارف

أشاد رئيس اتحاد الغرف اللبنانية عدنان القصار بجهود الرئيس السابق لجمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ومواقفه، وقال: للمرة الأولى اجتمعت رئاستا اتحاد المصارف العربية وجمعية مصارف لبنان في شخص الدكتور طربيه، وهذا كان دليل ثقة بالرجل وبقدراته. ولم يغفل الإشارة الى التعاون المصرفي بقيادة طربيه مع السلطة النقدية إبّان الظروف الدقيقة الناتجة عن حادثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري. وأبدى ثقته بجرأة الرئيس الجديد للجمعية الدكتور فرنسوا باسيل وإقدامه.

لمناسبة انتقال رئاسة جمعية مصارف لبنان من الدكتور طربيه الى الدكتور باسيل، أدلى القصار بالتصريح الآتي: لقد اتسمت رئاسة الدكتور طربيه طيلة أربع سنوات بالحكمة والعقلانية والاعتدال، سواء في التعاطي على الصعيد المصرفي، أم على صعيد الهيئات الاقتصادية حيث كان له دور ايجابي فاعل ومؤثر، وكانت له مواقف تتحلى دائماً بالاتزان والموضوعية.

أضاف: لقد لعبت جمعية المصارف برئاسة الدكتور طربيه دوراً مهماً في استصدار مجموعة من القوانين لا سيما قانون المصارف الإسلامية وقانون الديون المتعثرة، فضلاً عن المبادرات التي قامت بها الجمعية من أجل التخفيف عن كاهل المتضررين من التجار والصناعيين من جراء التفجيرات التي حصلت في خلال هذا العام. كما لا ننسى التعاون المصرفي بقيادة الدكتور طربيه مع السلطة النقدية إبّان الظروف الدقيقة التي نتجت عن حادثة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وهذا التعاون مكّن القطاع المصرفي من احتواء الصدمة ومواجهة الضغوطات مما انعكس ايجاباً على الاستقرار النقدي وعلى حماية المدخرات.

ونوّه القصار بالمواقف العامة للرئيس السابق لجمعية مصارف لبنان الذي لم يتردد، وفي غير مناسبة، في رفع الصوت عالياً في وجه السياسيين وتجاذباتهم وبضرورة التعجيل في الإصلاح الاقتصادي والمالي.

كذلك نوّه بالحضور الدائم للدكتور طربيه في كل اللقاءات والمؤتمرات العربية والدولية وقال: للمرة الأولى اجتمعت رئاستا اتحاد المصارف العربية وجمعية مصارف لبنان في شخص الدكتور جوزف طربيه، وهذا كان دليل ثقة بالرجل وبقدراته حيث تمكن في جمعية مصارف لبنان من الحفاظ على الوجه العربي، وأكد في اتحاد المصارف العربية ولا يزال على الدور اللبناني.

وختم بالقول: في الوقت نفسه لا يسعنا أيضاً الا الترحيب بالرئيس الجديد لجمعية مصارف لبنان الصديق الدكتور فرنسوا باسيل وهو ليس جديداً في هذا الموقع، ونحن على ثقة بأن الدكتور باسيل وبما عُرف عنه من جرأة وإقدام، سيتابع النهج نفسه في جمعية المصارف التي لعبت وتلعب دوراً حيوياً يتخطى حدود قطاعها ليشمل الاقتصاد اللبناني ككل.

الأنوار

٨ كانون الأول ٢٠٠٥

عبود وعاصي اشادا بانجازات طربيه على الصعيدين الاقتصادي والمصرفي

رأى رئيس جمعية الصناعيين اللبنانيين فادي عبود ان ما حققه الرئيس السابق لجمعية المصارف في لبنان ورئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه من انجازات على الصعيد المصرفي والعربي وعلى الصعيد الاقتصادي العام، اسس مهمة جداً ستكون دعائم للقطاع المصرفي على مدى طويل، خصوصاً وانه استطاع تحصين هذا القطاع بمنهجية عمل ناجحة ابعدته عن التجاذبات والمشكلات الطارئة.

وقال عبود في تصريح له امس: الدكتور طربيه استطاع ان يخرج القطاع المصرفي اللبناني الى رحاب المصارف العربية وأعطاله دوراً اساسياً ومهماً على هذا الصعيد.

اضاف: في المناسبة، نبارك لرئيس الجمعية الجديد الدكتور فرنسوا باسيل بنجاحه بالتزكية ونعتبر ذلك دليل ثقة بنهجه وبنشاطه، متمنين له النجاح والتوفيق بمهامه الجديدة وأن تستمر جمعية المصارف في أداء دورها الرائد.

عاصي

بدوره اشاد رئيس جمعية تجار بيروت نديم عاصي بمزايا ونشاط الدكتور جوزف طربيه، وقال في تصريح له امس: ان الدكتور طربيه قدم الكثير للقطاع المصرفي اللبناني والعربي، وكانت له قرارات مهمة وناجحة على هذا الصعيد، كما انه ترك في جمعية المصارف وفي القطاع المصرفي بصمات ثابتة تعتبر فخراً لهذا القطاع.

وقال: من جهة ثانية، نعتبر نجاح الدكتور فرنسوا باسيل برئاسة جمعية المصارف بالتزكية، خطوة مهمة على صعيد الاستمرار في وحدة القطاع المصرفي، والاستمرار في نجاح آدائها. والدكتور باسيل نجح كثيراً في مصرفه الخاص ولا بد من ان يكون نجاحه في ادارة الجمعية استكمالاً لهذا النجاح، وندعو له بالتوفيق.

السفير

الاربعاء ٧ كانون الاول ٢٠٠٥ ـ العدد ١٠٢٦٥

جمعية المصارف انتخبت باسيل رئيساً وهيئة إدارية بالتزكية

طربيه: إنه زمن التضحيات كي نضع الاقتصاد على سكة النمو

باسيل: سندعم الإصلاحات لتشجيع الاستثمارات ومعالجة الدين

انتخبت، ظهر امس، الجمعية العمومية لجمعية المصارف في لبنان، في حضور ممثلين عن ٤٤ مصرفا من اصل ٦٤ مسجلة في الجمعية وباشراف مندوب من وزارة الداخلية، مجلس ادارة جديدا من ١٢ عضوا لمدة سنتين، فاز بالتزكية المرشحون: نديم القصار (فرنسبنك للاعمال)، سعد نعمان ازهري (بنك لبنان والمهجر)، عبد الرزاق عاشور (بنك الكويت والعالم العربي)، الدكتور فرنسوا سمعان باسيل (بنك بيبلوس)، موريس صحناوي (بنك سوسيتيه جنرال في لبنان)، محمد الحويري (بنك البحر المتوسط)، سليم جورج سفير (بنك بيروت)، مروان خير الدين (بنك الموارد)، الدكتور تنال الصباح (البنك اللبناني السويسري)، الدكتور جوزف طربيه (الاعتماد اللبناني)، ريمون وديع عوده (بنك عوده) وفريد روفايل (البنك اللبناني الفرنسي).

وعقب اعلان فوز المرشحين الاثني عشر بالتزكية، اجتمع مجلس الادارة المنتخب وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس كالآتي: الدكتور فرنسوا سمعان باسيل رئيسا، سعد ازهري نائبا للرئيس، ريمون عوده امينا للسر، الدكتور تنال الصباح امينا للصندوق.

طربيه

في مستهل الجلسة، القى الدكتور طربيه كلمة مما جاء فيها: «تنعقد الجمعية هذا العام وقد افقدتنا الجريمة النكراء مصرفيا كبيرا كما افقدت الوطن رجلا كبيرا من رجالات استقلاله وبناة اقتصاده، هو دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري الذي ادعوكم للوقوف دقيقة صمت لذكراه». ثم توقف عند ابرز التطورات التي ميزت عمل الجمعية في الفترة السابقة. فأشار الى ان الاقتصاد اللبناني «سجل في العام ٢٠٠٤ تحسنا ملحوظا، فوصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى حدود ٦ في المئة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بينما بقي التضخم مضبوطا بحدود ٣ في المئة، وتندرج هذه المعدلات في المستويات التي يسجلها الاقتصاد العالمي وكذلك منطقة الشرق الاوسط للعام ذاته».

وقال: «غير ان هذا المنحى كما تعلمون انعكس بوضوح في العام ٢٠٠٥ ولا سيما في النصف الاول منه تحت تأثير الاحداث الامنية والسياسية الجسيمة التي عاشتها البلاد. وعلى الرغم من التحسن البطيء الذي بدأت ترتسم ملامحه في النصف الثاني من السنة الجارية، الا ان توقعات نمو الناتج الاجمالي لسنة ٢٠٠٥ قد تظل بحدود الصفر في المئة والتضخم دون ٣ في المئة. وقد حال التنسيق الوثيق بين السلطات النقدية والرقابية والجمعية وإدارات المصارف، من جهة، والثقة المتواصلة بمتانة قطاعنا المالي والمصرفي، من جهة اخرى، دون تفاقم الازمة التي نشأت بفعل الاحداث المذكورة، وسمح باستيعاب تداعياتها الخطيرة والمفاجئة. ان الادارة الهادئة والحكيمة للازمة من قبل حاكمية مصرف لبنان وتجاوب إدارات مصارفنا السريع والكامل معها اعادت الاستقرار النقدي والمالي الى البلد، ولو بكلفة عالية».

اضاف: «ان استيعابنا للازمة واكرر بكلفة عالية، لا يعفي الدولة بل على العكس يجب ان يحفزها وكافة اصحاب القرار وفعاليات مجتمعنا الحي على ارساء رؤية وبرنامج متكامل للاصلاحات المطلوبة بغية تحصين الوضع المالي والنقدي في وجه استمرار ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة، من جهة ومن اجل خلق بنية ملائمة للنمو المستدام واستحداث فرص العمل على المدين المتوسط والبعيد، من جهة ثانية، ونرجو في هذا الاطار ان يشكل مؤتمر بيروت بدعم دولي لجهود الاصلاح في لبنان تحولا في المسار الاقتصادي العام، سواء لناحية تعميق وتطوير ثقة المستثمرين بلبنان او لناحية المعالجة الجذرية للاختلالات الماكرو ـ اقتصادية القائمة، ونحن على يقين من ان دور الجهات الداعمة هو دور متمم ومساعد للدور اللبناني، وان اي خطة اصلاحية، كي تكون شاملة وموثوقة، يجب ان تحظى بتفاهم داخلي وتوافق وطني ويخطىء اللبنانيون اذا قاربوا الدعم الدولي والاصلاح بذهنية اقتسام المغانم والمكاسب كما قاربوا في الماضي القريب اعادة الاعمار، فضخموا كلفتها وحدوا من مفاعليها».

وتابع: «انه زمن التضحيات وشد الاحزمة لسنوات طويلة قادمة لكي نضع الاقتصاد على «سكة» النمو. انه زمن توزع الاعباء، والمهم ان تجري العملية بجعلها بعدالة وبحماية للانشطة وللفئات الاكثر انكشافا في مجتمعاتنا واقتصادنا. ويعادل في اعتقادنا التوافق الوطني في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي التوافق المطلوب في المجال السياسي ـ الامني، بل ان النجاح في الثاني غير ممكن دون اطلاق جدي للاول، فكلاهما من المقومات الاساسية لأي دولة تستحق هذه التسمية». وتطرق الى قدرة القطاع المصرفي على الاندماج في الاقتصاد الوطني، لافتا الى ان «تمويل المصارف للدولة بدون مصرف لبنان يفوق حاليا ١٧ مليار دولار، ما يشكل تقريبا ٤٧ في المئة من مديونيتها، وبكلفة متدنية وبحدود ٧،٥ في المتوسط. فشيرا الى تمويل يقترب في حجمه وكلفته يعطى للقطاع الخاص.

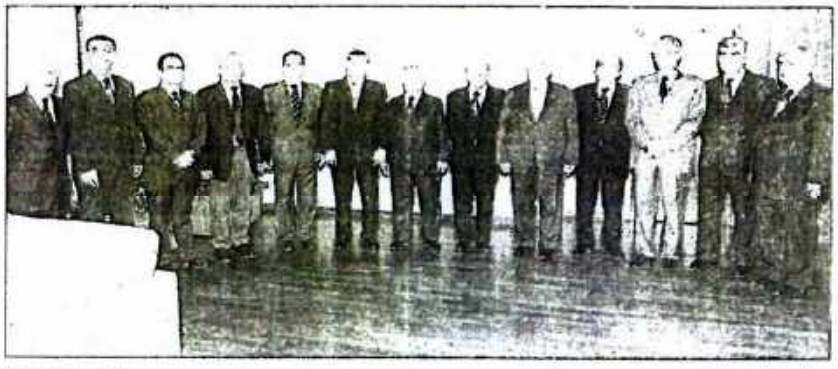

مجلس الادارة الجديد (حسن عبد الله)

وقال: «بيد ان استمرارنا في هذه الشروط للتمويل رهن مستقبلا بالاصلاح الاقتصادي والمالي الذي ستنتهجه الدولة، وكذلك قطاع المؤسسات لناحية الرسملة. كما سيكون رهنا بحفاظنا كإدارات مصارف وضمن المنافسة الصحيحة والصحية على مستويات لمعدلات الفوائد الدائنة بالعملات الاجنبية قريبة من المعدلات السائدة عالميا. واخيرا، سيكون رهنا بالحفاظ في ما يخص الليرة اللبنانية على معدلات تأخذ في الاعتبار، من جهة اولى، مردود سندات الخزينة، وهي اداة التوظيف الرئيسية للعملة الوطنية، ومن جهة ثانية، الكلفة الفعلية للاستثمار المصرفي، فلا تكون الهوامش سالبة او معدومة».

ثم تحدث عن نشاطات الجمعية خاتما بشكر افراد الاسرة المصرفية الذين منحوه ثقتهم «في ظروف هي الأصعب التي مرت بها البلاد، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي او الاقتصادي». وقال: «بذلت افضل ما في وسعي وسعدت بمحاولة ذلك، وأني من رحاب هذا الصرح المتألق، ومن على منبره الراقي، يسعدني ان اسلم بعد قليل رئاسة الجمعية الى زميل نأمل ان نقدم له كل الدعم، كما سأبقى عاملا معكم في خدمة قطاعنا المصرفي، من خلال جمعيتنا الموقرة، وكذلك من خلال اتحاد المصارف العربية الذي أتشرف برئاسة مجلس ادارته، والذي لم يتوان يوما على تجييش الدعم العربي للبنان وقطاعه المصرفي».

التقرير السنوي

ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس حتى ايلول ٢٠٠٥ ووافقت عليه. وبعد الاطلاع على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠٠٤ ابرأت ذمة مجلس الادارة الحالي ثم ناقشت واقرت الموازنة التقديرية لسنة ٢٠٠٦.

وتناول تقرير مجلس الادارة في القسم الاول من التطورات الاقتصادية العامة، الاقتصاد العالمي، الاقتصاد اللبناني، المصارف وتمويل الاقتصاد. والقسم الثاني تضمن مضمون بعض اهم التعاميم والقوانين التي صدرت خلال تشرين الاول ٢٠٠٤ وايلول ٢٠٠٥، بعض القضايا المهنية المتعلقة بالفوائد وبعقد العمل الجماعي وغيرها، وحضور الجمعية وتعاونها مع سائر الهيئات والفعاليات الاقتصادية. اما القسم الثالث فتناول العمالة المصرفية في لبنان ٢٠٠٤، نشاطات مديرية التدريب والتاهيل ونشاط مركز الدراسات المصرفية. واخيرا القسم الرابع وفيه نشاط القطاع المصرفي وأداؤه، خصائص القطاع المصرفي اللبناني، النشاط المصرفي، المصارف وإدارة المخاطر والاداء المصرفي.

باسيل

ثم القى الدكتور باسيل كلمة جاء فيها: «سنتابع المسيرة التي كانت تتبعها الجمعية ورئيسها الذين قاموا بجهود جمة للحفاظ على القطاع المصرفي ومؤازرة مصرف لبنان للحفاظ على الليرة اللبنانية والوضع الاقتصادي والمالي في البلد».

أضاف: «نحن سنستمر في هذه السياسة واعتقد ان كل القطاع المصرفي يقدر الجهد الذي قام به رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه، والتعاون الوثيق مع السلطات النقدية والحكومية، ونحن سندعم الاصلاحات التي كانت ملحوظة في باريس - ٢ والتي ستقر في المستقبل القريب للقيام بتعديلات في القوانين للقيام بالاصلاحات اللازمة خصوصا في الادارة وتشجيع الاستثمارات في البلد، ومعالجة الدين العام والفساد والعجز في الموازنة وغيرها».

طربية يهنئ باسيل

نقاش حول نائب الرئيس يعكر التزكية

اكتملت التزكية بانتخابات مجلس ادارة جمعية المصارف، إلا انها كادت تعطل انتخابات هيئة مكتب المجلس وتحديدا على منصب نائب الرئيس عندما طلب نديم القصار (فرنسبنك) الكلام واعلن ترشيح نفسه لمنصب نائب الرئيس الذي كان متفقا عليه بأن يكون لسعد الأزهري الذي يشغل اصلا هذا المنصب طوال فترة رئاسة الدكتور جوزف طربيه وحتى قبل ذلك.

وأشار نديم القصار الذي طلب الكلام خلال انعقاد جلسة المجلس لاختيار هيئة المكتب ان اللائحة التوافقية هي لاختيار اعضاء مجلس الإدارة وبالتالي فإن هيئة المكتب يفترض ان تشهد تغييرا.

وجوبه موقف القصار بموقف غالبية الاعضاء وليس جميعهم بأنه من غير الجائز اجراء التغيير لا سيما ان الاتفاق يقول بإبقاء الوضع كما هو بالنسبة لهيئة المكتب، وكما ذكرت «السفير» بأن يكون سعد الأزهري نائبا للرئيس وريمون عودة أمينا للسر وتنال الصياح أمينا للصندوق.

عندها اقترح نديم القصار أن يكون هناك تعهد له من الأزهري بأن يتولى نيابة الرئاسة بعد سنتين اي بعد انتهاء ولاية المجلس الا ان الأزهري رفض المبدأ باعتبار انه من الممكن ان تكون هناك انتخابات بعد سنتين وبالتالي قد يكون هناك أكثر من مرشح لمنصب نائب الرئيس في حال تغيرت الظروف.

واستخدم القصار كمثال موضوع المناوبة الذي يتم بين مروان خير الدين (بنك الموارد) وغسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية) حيث يتناوبان على العضوية مع كل ولاية. فكان الجواب ان الوضع بالنسبة للتمثيل الدرزي يختلف عنه بالنسبة للتمثيل السني حيث يوجد مصرفان للدروز بينما الاعضاء السنة هم أكثر من ذلك بالتالي فإن الصورة تختلف.

واشتهى النقاش الوحيد الذي ساد الجلسة الأولى للمجلس الجديد لجمعية المصارف بعدم حصول القصار على جواب بالنسبة للتعهد، وسارت التزكية بسلام ولو مرحليا ومراعاة للوضع القائم.

السفير

٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥

طربيه: للقصار تجربة مهمة في الاتحاد

رحب رئيس مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان ورئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزف طربيه بتسلم الوزير السابق عدنان القصار رئاسة اتحاد الغرف العربية لمدة عامين، واعتبر ان هذا الاختيار <<يشكل فرصة لتعزيز دور اتحاد الغرف العربية في الاقتصادات العربية>>.

وقال الدكتور طربيه: <<ان الوزير القصار يتمتع بثقة ومصداقية كبيرة في الوسط الاقتصادي لبنانيا وعربيا ودوليا، اضافة الى علاقاته الكثيرة والمتنوعة التي تمتد وتنتشر عبر بقاع العالم. وكان له دور كبير في مجال دفع خطى العمل الاقتصادي العربي المشترك وبلورة الافكار والطروحات العملية التي تدعم التكامل الاقتصادي العربي>>.

كما نوه بأن القصار <<أثبت خلال تسلمه رئاسة غرفة التجارة الدولية عام 1999، عن قدرات وإمكانات في قيادة الغرفة، فوسع من انشطتها الدولية وزاد دورها وحضورها في الاقتصاد العالمي، وعزز مساهمة القطاع الخاص العالمي في الاقتصاد الدولي>>. وقال: <<كما كان للقصار تجربة مهمة ومتميزة في الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية من خلال رئاسته لهذا الاتحاد لمدة سنتين استطاع خلالها ان يعزز دور هذا الاتحاد وساعد في اختيار لبنان كمقر له ووضع الحجر الاساس لبناء هذا المقر في بيروت تحت اسم <<بيت الاقتصاد العربي>> وذلك على نفقته الخاصة>>.

وأكد طربيه على <<ضرورة ان يكون لاتحاد الغرف دور اساسي في عملية دعم التعاون الاقتصادي بكل جوانبه بين الدول العربية، وتنسيق المواقف مع المنظمات التي تخدم العمل الاقتصادي العربي المشترك>>. ولفت اخيرا الى ان <<اختيار القصار لرئاسة اتحاد الغرف العربية هو تأكيد لوجود لبنان المميز على الساحة الاقتصادية العربية والدولية ممثلا بأحد ابرز الرموز الاقتصادية في لبنان>>.

٩ تشرين الثاني ٢٠٠٥

رحّب بتسلم القصار رئاسة اتحاد الغرف

طربيه: لبنان يؤكد وجود عربيا ودوليا

تعليقا على تسلم رئيس اتحاد الغرف العربية عدنان القصار مهماته في منصب الرئاسة لمدة سنتين، اعتبر رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه ان الاختيار يشكل فرصة لتعز يز دور الاتحاد في الاقتصادات العربية "ولا سيما ان الوزير القصار يتمتع بثقة وبصدقية كبيرة في الوسط الاقتصادي لبنانيا وعربيا ودوليا، فضلا عن علاقاته المتنوعة التي تمتد عبر بقاع العالم". واشاد طربيه في بيان ترحيبي اصدره امس بما اثبته القصار خلال تسلمه رئاسة غرفة التجارة الدولية عام 1999 حيال القدرات والامكانات المميزة في قيادة الغر فة "قبادر الى توسيع نشاطها الدولي وزاد دورها وحضورها في الاقتصاد العالمي وعزّز مساهمة القطاع الخاص العالمي في الاقتصاد الدولي". ولفت الى تجربة القصار المميزة في اتحاد الغرف العربية الذي ترأسه مدة عامين "وا ستطاع عبرها تعزيز دور الاتحاد والمساهمة في اختيار لبنان مقرا له، وقد وضع الحجر الاساس لبناء هذا المقر في بيروت تحت اسم "بيت الاقتصاد العربي" على نفقته الخاصة". وشدد على ضرورة ان يكون لاتحاد الغرف دور اساسي في دعم التعاون الاقتصادي بكل جوانبه بين الدول العربية، داعيا الى عدم اغفال ان اختيار القصار لرئاسة الاتحاد هو تأكيد على "وجود لبنان المميز على الساحة الاقتصادية العربية والدولية ممثلا باحد ابرز الرموز الاقتصادية في لبنان".

النهار

السبت ٢٢ تشرين الأول ٢٠٠٥

في حفل إفطار أعلن فيه تأييد المصارف للتوجّهات الإصلاحية

طربيه: الدعم الدولي فرصة ذهبية علينا انتهازها

أعلن رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه دعم القطاع المصرفي وتأييده التوجهات الاصلاحية للحكومة على كل الاصعدة الاقتصادية، معتبراً ان امام لبنان فرصة ذهبية جديدة تتمثل في الدعم الدولي للاصلاحات التي تعهد القيام بها و"علينا انتهاز هذه الفرصة وعدم تفويتها كما في السابق".

اقام اتحاد المصارف العربية حفل افطار مساء امس في فندق حبتور غراند اوتيل حضره الرئيس حسين الحسيني ورئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين، ورئيس شركة انترا للاستثمار محمد شعيب، ورئيس لجنة بورصة بيروت فادي خلف، وحشد من المصرفيين ورجال المال والاعمال الكبار يتقدمهم نعمان الازهري وفرنسوا باسيل.

وفي كلمته، تحدث طربيه عن اتحاد المصارف الذي يضم 324 مؤسسة مصرفية وبات يعتبر الممثل الحقيقي للقطاع العربي "اولى قضايا لبنان الاقتصادية والمصرفية اقصى اهتماماته منذ تأسيسه، وهو يسجل اعجابه بالدور الرائد الذي اداه القطاع المصرفي في تاريخ لبنان الاقتصادي"، مشيراً الى ان الاتحاد وجه انظار المصارف العربية دوماً نحو لبنان كملجأ آمن للاستثمار اضافة الى مبادرته الى عقد المؤتمرات المصرفية والاستثمارية العربية على لبنان"، "ونجحت مصارف

طربيه يلقي كلمته. (ابرهيم الطويل)

لبنان بدورها في جذب الرساميل والاستثمارات العربية اذ تجاوز حجم القطاع ثلاثة اضعاف ونصف ضعف الناتج الوطني، وهي نسبة لا مثيل لها في المنطقة العربية". وبالنسبة الى الوضع اللبناني، قال طربيه ان هذه السنة كانت قاسية على اللبنانيين وعلى المنطقة والعالم، "اذ فقد لبنان احد رواد الاصلاح والانماء المالي والاقتصادي في عمل تفجيري ارادوا منه تفجير لبنان واعادة عقارب الساعة الى الوراء"، مشيراً تالياً الى عمليات التفجير التي شملت مراكز اقتصادية وتجارية وسكنية. ولفت الى ان القطاع المصرفي ساهم كما المؤسسات الاقتصادية والتجارية في لملمة جراح الضحايا في خطوة ساهمت في تعزيز وحدة اللبنانيين وتماسكهم "لاننا اليوم في امسّ الحاجة الى هذه الوحدة وهذا التماسك ليبقى لبنان منيعاً وصامداً ضد كل المؤامرات التي تود النيل من امنه واستقراره".

واعتبر ان هذا الدور الذي اتخذته المؤسسات المصرفية على عاتقها "سيشكل مستقبلاً احد اسس التعاون والتآزر بين اللبنانيين لكي لا تجد المؤامرات التي تحاك ضد لبنان منفذاً لاغتياله كما في السابق".

وفي هذا السياق، اكد رئيس اتحاد المصارف دعم القطاع المصرفي وتأييده للتوجهات الاصلاحية للحكومة على كل الصعد الاقتصادية، مشدداً على اهمية سعيها الى ترسيخ الاستقرار الامني والسياسي "لانه يشكل صمام الامان لاي نهوض وتنمية اقتصادية ومالية واجتماعية مرتقبة". واعتبر ان لبنان امام فرصة ذهبية جديدة وهي الدعم الدولي للبنان في اصلاحاته التي تعهدت بها الحكومة و"علينا كلبنانيين في القطاعين العام والخاص ان ننتهز هذه الفرصة وعدم تفويتها كما فاتتنا فرص كثيرة في السابق".

وأعلن طربيه انطلاق اعمال تشييد المقر الجديد للاتحاد، آملاً في انتهائه ضمن المهلة المحددة "ليكون بمثابة البيت المصرفي العربي الذي يؤمل أن يجد فيه كل مصرفي عربي خدمات ذات نوعية رفيعة وقيمة ومكانة تساهم في اغناء الصناعة المصرفية العربية".

المستقبل

الخميس ٨ أيلول ٢٠٠٥

«علينا الاستفادة من السيولة العربية التي أحدثها النفط»

طربيه: التمويل مؤمّن ولا عوائق أمام إصدارات اليوروبوند

أكد رئيس «جمعية مصارف لبنان» الدكتور جوزف طربيه أن لا عوائق اليوم أمام قيام وزارة المال بإصدار جديد من سندات اليوروبوند، مطمئنا إلى أن حاجات الدولة التمويلية على المدى القصير مؤمّنة من خلال أي إصدارات ترتئي الوزارة إطلاقها، لا سيما أن المخاطر الاقتصادية في لبنان لا تزال مقبولة على الصعيد التمويلي.

ودعا طربيه إلى بذل الجهود التي تجعل لبنان قادرا على الاستفادة من السيولة الكبيرة الموجودة في الأسواق العربية الآن نتيجة الارتفاع المذهل لأسعار النفط، خصوصا أن هذه السيولة تبحث عن توظيفات جيدة أو مقبولة المخاطر.

كذلك دعا طربيه، أصحاب القرار الاقتصادي والمالي إلى الأخذ في الاعتبار حاجات التمويل لعامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ معا، ملاحظا ضرورة تحديد سقف لموازنة ٢٠٠٥ لا يتجاوز موازنة ٢٠٠٤، لأن الصرف على أساس القاعدة الإثني عشرية يشجع قيودا على الدولة بأن لا تنفق أكثر من العام السابق، معتبرا في ذلك إشارة لضبط في الإنفاق.

وقال لا بد في المستقبل المنظور من حدوث اندماجات مصرفية لأن العمل المصرفي أصبح مكلفا، لا سيما أن هذا التوجه يقوّي مواقع المصارف في السوق، لكنه اعتبر أن هذا الموضوع يعود إقراره إلى قيادات المصارف.

وفي ما يلي نصّ الحوار الذي أجرته «المستقبل» مع طربيه على هامش اجتماعات الدورة ٢٩ لمجلس محافي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في بيروت الإثنين الماضي:

● في ظل الأجواء الحالية التي تعيشها البلاد، هل تنصح جمعية المصارف وزارة المال بالتريّث في إصدار سندات يوروبوند جديدة؟

- لا علاقة للوضع السياسي بالقرارات المالية، ومنذ زمن بعيد حصل تحييد الوضع المالي والاقتصادي عن الوضع السياسي. وزارة المال تتخذ قراراتها على ضوء إدارتها للسيولة بالنسبة إلى حاجاتها التمويلية، وليس هناك من عوائق في الوقت الحاضر تتناول موضوع نجاح إصدارات أو عدم نجاحها.

نعتقد أنه بتوافر السيولة في القطاع المصرفي اللبناني ممكن أن تكون حاجات الدولة التمويلية على المدى القصير مؤمّنة من خلال أي إصدارات ترتئي وزارة المال أن تعدّها. والدليل على ذلك أن المصارف تقوم بإصدارات في الأسواق الدولية، وتلاقي إقبالا على الاكتتابات، وهكذا فإن المخاطر الاقتصادية في لبنان لا تزال تعتبر مقبولة على الصعيد التمويلي.

● يُقال إن إصدار سندات يوروبوند جديدة ترتّب عليها فائدة أعلى في الظروف الراهنة داخل البلد؟

- لا أعتقد ذلك، لأن الفوائد الدولية على ارتفاع. نحن نمر بمرحلة ارتفاع في الفوائد الدولية، وخصوصا على الدولار، والتوقعات القصيرة المدى لا تشير إلى انخفاض في الفوائد الدولية، وهذه الفوائد تؤثر في سعر الفائدة اللبنانية بدون شك، وبالتالي فإن التوقيت يُقرّر في ضوء إدارة السيولة والتكلفة في الوقت الحاضر، وليس هناك عوائق بالفعل لتغطية اكتتابات الآن.

● ماذا تتوقعون أن تتضمن توصيتكم المقبلة إلى المصارف بالنسبة لموضوع الفائدة في لبنان في المرحلة المقبلة؟

- جمعية المصارف متجاوبة مع حاجات المجتمع اللبناني، سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو العام، وإن كان لنا مطالبنا بالإصلاح الاقتصادي وضبط الإنفاق ووقف الهدر والإصلاحات الاقتصادية والإدارية المطلوبة، لكننا ملتزمون بالاقتصاد اللبناني، وبالتالي ملتزمون بالتمويل، لأن للمجتمع اللبناني مصلحة في ذلك.

أقول إنه لا يمكن تجفيف التمويل عن اقتصاد يعمل، ونحن نعتبر أن الاقتصاد اللبناني يعمل، وقد أحرز في العام الماضي نموا نسبته ٥ في المئة، وهو نمو جيّد بالمقاييس الدولية. وهذا العام نتيجة الأحداث الخطيرة التي يشهدها لبنان ابتداء من اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري والأحداث الأمنية التي تبعته، حصل تعثر في النمو لكن لا بد للاقتصاد من أن يعود فورا مع هدوء الأحوال إلى إعادة الإنتاج وإعادة النمو لأن الأساسيات في الاقتصاد اللبناني متوافرة، حيث أن البنية التحتية تعمل، والمؤسسات الاقتصادية ما أن ترفع عنها غبار التفجيرات حتى تعود للعمل بفعل إرادة اللبنانيين الحاسمة في الاستمرار في الحياة والانتاج.

● إذا كانت الفائدة عالميا تتجه للارتفاع، فكيف ستكون عليه حالها في لبنان؟

- الفائدة في سوق لبنان بصورة عامة ليست تماما انعاكسا لما يحدث في الأسواق الدولية بدليل أن الفوائد التي تدفع اليوم على المديونيات اللبنانية، سواء كانت خاصة أو للقطاع العام، هي أدنى مما كانت عليه قبل ٣ سنوات أو ٤ بالرغم من أن الفائدة الدولية في ذلك الوقت كانت أقل من نصف ما هي عليه الآن.

لا بد من أن يكون هناك رابط بين السوق الدولية والسوق المحلية، لكن في كل الأحوال، توصل لبنان في السنتين الأخيرتين إلى تخفيض في معدلات الفوائد على المديونية بحيث أن الفوارق بين الفائدة في لبنان على الدولار الأميركي والفائدة في الأسواق الدولية أصبحت قريبة جدا، وهذا مؤشر جيد في ما إذا بني عليه لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية لإعادة ثقة الأسواق بالأداء الاقتصادي في لبنان.

● نرصد تثبيت الفائدة في أوروبا مقابل رفعها في الولايات المتحدة، وهما السوقان الدوليتان الكبريان. من تتبع السوق المحلية عادة، وكيف تتأثر بسياسة الفائدة الدولية؟

● طربيه (جورج فرح)

- في المحصلة اقتصادنا مدولر، ونتأثر بمنطقة الدولار أكثر من تأثرنا بمنطقة اليورو أو أوروبا، ما دامت المديونية هي بالدولار، ينبغي دائما النظر إلى الدولار لا إلى العملات الاخرى، لكن هناك عمق بالسيولة في المنطقة العربية، بمعنى أن السيولة كبيرة جدا الآن في المنطقة العربية نتيجة ارتفاع النفط إلى مستويات مذهلة، ما انعكس في بعض مؤشراته ارتفاعا في السيولة الجاهزة في الأسواق العربية.

ولا بد للبنان من أن يستفيد من هذه السيولة لأنها سيولة تبحث عن توظيفات جيدة أو مقبولة المخاطر، ولا يزال لبنان يعتبر حتى اليوم بلدا مقبول المخاطر على الصعيد المالي.

● نلاحظ في الفصل الرابع من كل عام أن بعض المصارف، خصوصا الكبيرة، يلجأ إلى رفع الفائدة إلى مستويات تنافسية عالية لتكبير حجم ميزانيته في النتائج السنوية. كيف تعلق على هذه الظاهرة، خصوصا أن رفع الفوائد غالبا ما يتناقض مع توصيات جمعية المصارف؟

- التنافس على الودائع والموارد في القطاع المصرفي هو تقليد قديم، إذ أن المصارف تتنافس على أصول أو حصة سوقية تكبر عاما بعد عام، وهذه ظاهرة صحية وهي في مصلحة القطاع المصرفي ومصلحة لبنان، لأنها تجذب إليه موارد من السيولة لم تكن لتتوفر لو كانت أسعار الفائدة في لبنان موازية لأسعار الفائدة الدولية، لأن من المعروف أن مخاطر لبنان أعلى من المخاطر في الأسواق الأوروبية، وفي بعض الأسواق العربية.

وبالتالي فإن هذا التنافس الذي يحصل في آخر العام يساعد على تكبير ميزانيات المصارف، ويجتذب إليها موارد جديدة، لكنه لا يؤثر دائما في سعر الفائدة المدينة في لبنان لأن الغاية من هذا التنافس تكبير الحصة السوقية وتكبير الأحجام ويتحملها عادة المصرف كنفقات للتوسع أكثر مما يعتبرها نفقات آنية يعكسها على تسعير منتجاته.

● لكن ألا توافق على أن هذا التنافس بين الكبار يأتي على حساب المصارف الصغيرة التي لا تستطيع تحمّل تبعات منافسة من هذا النوع؟

- المصارف الصغيرة لها ميدان عملها، وهي عموما لها أسواقها وزبائنها ولها نوعية خدماتها، ونعتبر عموما أن القطاع المصرفي في لبنان يحتاج إلى وحدات كبيرة واخرى صغيرة، إذ ليس في العالم قطاع مصرفي يكون بأحجام متوازية لوحداته المصرفية، هناك دائما مجال لأحجام مختلفة في القطاع المصرفي وهي تقدم خدمات مختلفة نتيجة مراهنتها على شطور مختلفة من الزبائن والمنتجات.

● ما هي معلومات جمعية المصارف عن حاجات الدولة التمويلية لبقية العام الجاري والعام المقبل؟

- حاجات الدولة التمويلية تلحظها الموازنة، وبالطبع لم تصدر بعد موازنة ٢٠٠٥، ونحن ننتظرها حتى لو قارب الوقت نهاية العام، لأن الموازنة تؤشر إلى سياسة الدولة المالية في ما يتعلق بالواردات والنفقات، وهي تشكل برنامج عمل، وسيترافق هذا العام إنجاز موازنة ٢٠٠٥ مع تحضير موازنة ٢٠٠٦، وبالتالي لا بد لأصحاب القرار الاقتصادي والمالي في البلد من الأخذ في الاعتبار السنتين معا لأننا اقتربنا من موعد تحضير موازنة العام القادم.

● ما أهمية الربط بين الموازنتين في حين أن موازنة ٢٠٠٥ ستقتصر على لحظ الإيرادات والنفقات، بينما ستكون موازنة ٢٠٠٦ إصلاحية؟

- قطعنا لغاية اليوم معظم العام الجاري، وبما أن الدولة كانت تصرف على القاعدة الإثني عشرية، لا بد من أن يكون هناك سقف لموازنة ٢٠٠٥ لا يتجاوز موازنة ٢٠٠٤، لأن الصرف على أساس القاعدة الإثني عشرية يضع قيودا على الدولة بأن لا تنفق أكثر من العام السابق. وهذه إشارة لضبط في الإنفاق.

● هل أصبح ضبط الإنفاق ممكناً؟

- طبعا ممكن. نحن نقول إن في إمكان الدولة أن تخفض الإنفاق لا أن تحتفظ بنفس المستوى منه.

● ماذا عن مستحقات المصارف مع الدولة؟

- في هذا الموضوع نحن ننظر إلى الاكتتابات الأسبوعية التي نقوم بها نتيجة استحقاقات سندات الخزينة التي تحصل أسبوعيا. ونحن ضمن الأفق المنظور، نتابع تمويل هذه الاستحقاقات، ونعتبر أن السيولة الموجودة لدى القطاع كافية لتغطية الاستحقاقات القريبة الأجل.

بالطبع نحن لا نرصد كل سيولتنا للاكتتاب في سندات الخزينة، لأن حجم القطاع أكبر من حاجة الدولة الحالية، لذلك نرى أيضا أن المصارف تبحث عن فرص استثمار في الخارج نتيجة نجاح القطاع المصرفي في جذب موارد تتعدى حاجة الاقتصاد اللبناني وتسمح له بالانتشار وفتح وحدات مصرفية في الخارج وبتمويل عمليات خارجية خارج السوق اللبنانية.

● يتجه القطاع المصرفي نحو الخارج، بينما نرى مصارف لبنانية أغلقت فروعا خارجية في الآونة الأخيرة؟

- أنا أتكلم عن اتجاه عام لا عن أسواق معينة أو مصارف معينة، لكن إذا أخذنا الظاهرة في القطاع المصرفي بمجمله نرى أن الظاهرة تنحو باتجاه التوسع وهناك إمكانيات لهذا التوسع، وسُجلت نجاحات في التوسع الذي حصل حتى اليوم.

● كلما اقترب موعد التطبيق الكامل لاتفاق «بازل - ٢» تزداد الحاجة لعمليات دمج مصرفية. هل من محادثات في هذا الإطار؟

- نحن مؤيدون لأي دمج يتم بين وحدات مصرفية سواء في لبنان أو في الوطن العربي، لأن حجم القطاع المصرفي العربي واللبناني بالرغم من نجاحاته في بعض الاقتصادات لا يشكل نقطة في بحر القطاعات المصرفية الدولية، ويتألف القطاع المصرفي العربي من عدة وحدات معظمها صغير أو وسط، وليس هناك وحدات مصرفية كبيرة في الوطن العربي إذا اعتمدنا المقياس الدولي.

موضوع الدمج مطروح دائما على المصارف العربية، لكن نعتبر أن هذا الموضوع يعود إقراره إلى قيادات المصارف، ونعرف أن في لبنان قانونا ينشط الدمج المصرفي ويقدم تسهيلات لهذا الدمج في حال وجود إرادة لحصوله، ولا بد في المستقبل المنظور من أن تحدث اندماجات على الطريق لأن العمل المصرفي أصبح مكلفا، وقد ترى مصارف عديدة أن هناك وفراً في التكاليف إذا حققت اندماجات لأنها تؤدي إلى تقوية مواقعها في السوق وتعطيها إمكانيات تنافسية أكبر.

النهار
الاربعاء ٧ ايلول ٢٠٠٥

اللجنة المصرفية الخاصة تجمّد حسابات الضباط الأربعة والقضاء يبتّها

طربيه: السرية المصرفية في لبنان لا يمكن أن تحمي الجرائم

وافقت لجنة الرقابة على المصارف على طلب لجنة التحقيق الدولية برفع السرية المصرفية عن حسابات كل من العميد مصطفى حمدان واللواء جميل السيد واللواء علي الحاج والعميد ريمون عازار، واحيل طلب اللجنة على هيئة التحقيق المصرفية الخاصة حيث يتبع آلية واجراءات خاصة قبل الشروع في التنفيذ، علما ان مجلس الوزراء لم يبحث في موضوع رفع السرية المصرفية على اعتبار انه من اختصاص المجلس المركزي لمصرف لبنان.

وفي هذا السياق، اوضح رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه آلية رفع السرية المصرفية عن القادة الامنيين السابقين الموقوفين، مشيرا الى وجود الهيئة الخاصة التي يترأسها حاكم مصرف لبنان رياض سلامة والتي يعود لها ان تقرر رفع السرية المصرفية حصرا بعد درس الاحالات الموجهة اليها.

واذ نفى علمه برفع السرية المصرفية عن حسابات مودعة في ستة مصارف لبنانية، قال ان ليس لديه معلومات، لأن ما يجري هو تحقيق قضائي جنائي ومجريات التحقيق تتم بصورة سرية عندما يكون هناك جرم يمكن رفع السرية المصرفية بعدما جهز لبنان نفسه باليات قانونية على هذا الصعيد.

واذا كان رفع السرية المصرفية عن حسابات اشخاص يمكن ان يمتد ليؤثر على المصرف المعني، اوضح طربيه لـ"النهار" ان طلب رفع السرية يحدد بحسابات اشخاص محددين، ويعود للمصرف المعني ان يبلغ هيئة التحقيق بالامر، فتتخذ قرارها في هذا الشأن وتبلغه الى المصرف ليجيز كشف الحسابات المعنية.

ولاحظ ان المشتبه بحساباتهم هم موظفون في الدولة يقبضون رواتبهم تاليا عبر المصارف بعدما اعتمدت الدولة توطين رواتب الموظفين. واي مبالغ لا تتطابق مع النشاط الاقتصادي، تخضع لمعايير واجراءات مصرفية اجازها قانون مكافحة تبييض الاموال، وكل مبلغ لا يتطابق مع نشاط صاحبه او غير مبرر يخضع للتدقيق في مصدر المال. وتاليا فان المصارف غير معنية بهذا الموضوع ما دام اصحاب الودائع يتقيدون بالقوانين المرعية.

ونفى طربيه ان يكون لهذا الامر اي تأثير على القطاع لأنه يتناول حالات قضائية محددة وفردية خاضعة لحكم القضاء، وقد وضعت القوانين لهذه الغاية والمصارف متعاونة قضائيا لما فيه حماية المصلحة الوطنية العامة.

واشار الى ان لبنان هو بلد السرية المصرفية، ولكن السرية المصرفية لا يمكن ان تحمي الجرائم والحالات التي يطلب فيها القضاء وغيره من المراجع الاطلاع على حركة حساب المتهمين. وقال: في هذه الحال بالطبع ثمة آلية تتم عبر هيئة خاصة يترأسها حاكم مصرف لبنان تطلع على الطلب وتنظر فيه. ونرى اذا كان ثمة ظنون بارتكاب جرم عبر حساب مصرفي فترفع السرية عن هذا الحساب حصرا، ويجري ابلاغه الى الهيئة التي تضم قاضيا وكل الاجراءات القانونية التي تحمي المتهم وتحمي ايضا السرية المصرفية.

اضاف: في حال وجود شبهة ترفع السرية المصرفية عن الحساب المذكور حيث يمكن ان يخضع الحساب لتمحيص القضاء، وفي ضوء هذا التمحيص يقرر ما يجري في شأن هذا الحساب.

وعما اذا كانت هناك مهلة محددة لرفع هذه السرية، قال طربيه: "اولا تأخذ هيئة التحقيق الخاصة برئاسة حاكم مصرف لبنان قرارا بتجميد حركة الحساب حتى يصبح من غير الممكن استعماله في الفترة المشبوهة التي يجري فيها التحقيق، ويُرفع الامر الى القضاء الذي يحق له الدخول على الحساب بعدما تكون الهيئة قد جمدته، وبالطبع يعود القرار النهائي الى القضاء. واوضح ان اللجنة المصرفية اتخذت قرارها بالقبول، مما يعني انها استجابت الى طلب المشروع وكانت الشبهة المبينة بالنسبة الى الحساب واضحة وتاليا تساعد الهيئة في هذه الحال لتجميد الحساب ورفع السرية المصرفية عنه.

وعن الحديث عن ستة مصارف، وعما اذا كانت هناك معلومات عن مصارف اخرى قال: "ان الآلية تبلغ الى كل المصارف وقد تكون هناك حسابات في مصارف اخرى لأن هؤلاء المتهمين هم متهمون فقط، وقبل مذكرة الاتهام كانوا عملاء عاديين للمصارف. ونحن نعرف ان كل موظفي الدولة لهم حسابات مصرفية لأن الدولة تدفع رواتب الموظفين ومستحقاتهم من طريق المصارف. لذا من الطبيعي ان تكون لديهم حسابات في المصارف، ولكن المطلوب في التحقيق القضائي ان يجري النظر في مندرجات الحساب لمعرفة ماذا كانت هناك حركة غير طبيعية في الحساب غير العمليات المصرفية العادية لتقويمها والنظر في ما اذا كان لها علاقة بأي جريمة معينة".

السفير

الجمعة ١٠ حزيران ٢٠٠٥ ـ العدد ١٠١١٤

جمعية المصارف توافق على تجديد عقد العمل الجماعي

عقدت جمعية مصارف لبنان جمعية عمومية استثنائية مخصصة لبحث طلب مجلس الادارة الموافقة النهائية على تجديد عقد العمل الجماعي لسنتي ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ بالصيغة الراهنة التي سبق ان تم التوقيع عليها بالأحرف الاولى مع اتحاد نقابات موظفي المصارف.

ولفت رئيس الجمعية جوزف طربيه الى «أن اكلاف التشغيل في القطاع ما زالت مرتفعة جدا بما فيها كلفة العاملين، ومنها ملاحق الاجور التي تضمنها عقد العمل الجماعي. وتمثل أكلاف التشغيل ثلثي الناتج المصرفي، وهي نسبة عالية بمقاييس الصناعة المصرفية العالمية. ولذلك نعتقد ان هذا العقد وصل في ما يخص العطاءات والتعويضات الى حدوده، ولا بد من تطوير نوعي له مستقبلا بحيث يغدو اكثر مرونة واكثر تلاؤما مع ضرورات العمل والانتاجية في المصارف».

وأضاف: «في موازاة اكلاف التشغيل المطلوب تخفيضها كنسبة من الدخل، يفترض بنا كإدارات مصارف ان نولي المكوّن الثاني من المعادلة، اي موضوع الدخل المصرفي انتباها واهتماما خاصين. فالدخل المصرفي المتأتي في لبنان بنسبة ٨٠٪ من الهوامش بدأ يتآكل بفعل الفوائد الدائنة القائمة في السوق دون اي مبرر منذ اواخر العام ٢٠٠٤، وخاصة إثر الجريمة النكراء التي أودت بحياة الرئيس الحريري».

وبعدما وافقت الجمعية العمومية على تجديد عقد العمل الجماعي، ناقشت موضوع الفوائد الدائنة المرتفعة على الودائع بالليرة التي تدفعها بعض المصارف والتي ترفع كلفة التشغيل على نحو قد ينال من ربحية المصارف، فكان ان أقرت الجمعية بالاجماع توصية مرفوعة الى مجلس الادارة للتمني على عموم المصارف الالتزام بسقف اعلى للفوائد الدائنة بالليرة يكون متناسبا مع العائد الفعلي للتوظيفات بالعملة اللبنانية، ومع آخر التعاميم الصادرة عن جمعية المصارف بهذا الصدد.

السفير

الجمعة ١٠ حزيران ٢٠٠٥ – العدد ١٠١١٤

توقيع اتفاق تعاون بين المالية وجمعية المصارف

قطار: لا نهوض إلا بعودة القطاع الخاص ركيزة

طربيه: المصارف تساهم بتعزيز الثقة بالاقتصاد

وقع امس، وزير المال والاقتصاد والتجارة دميانوس قطار ممثلا المعهد المالي التابع للوزارة، ورئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه ممثلا مركز الدراسات المصرفية، اتفاق تعاون في المعهد المالي، في حضور المدير العام لوزارة المال ألان بيفاني، رئيس المعهد الوطني للادارة الدكتور ايلي عساف، المدير العام للمعهد وليد الخطيب، رئيس المجلس الاعلى للجمارك اسعد غانم، المدير العام اكرم شديد، رئيس بورصة بيروت فادي خلف وعدد من المسؤولين والمعنيين.

طربية

بعد كلمة ترحيب وتعريف لمديرة المعهد المالي لميا مبيض بساط، تحدث الدكتور طربيه موضحا «ان المركز يدرب نحو ٢٠٠٠ شخص سنويا ايمانا منه بان عملية البناء لا تتم من دون بناء الموارد البشرية ويصح ذلك على القطاعين العام والخاص بالرغم من وجود فوارق بينهما، ولكنها تزول شيئا فشيئا، فلم يعد الاهتمام بالمردود الاقتصادي والحرص على النتائج الملموسة حكرا على القطاع الخاص بل سبقه اليه القطاع العام».

أضاف: «من المعروف ان القطاع العام في كل بلدان العالم يعي بجدية، ولا يمكن ان يشكل لبنان استثناء عنها، اهمية عصر النفقات، وتوخي المردودية من المشاريع التي يقوم بها

قطار وطربيه يوقعان الاتفاق (علي علوش)

والسهر على الانتاجية العامة من قبل موظفيه، من دون ان نغفل اهمية محاربة الفساد فيه التي باتت من علامات الحكم الجيد ومقياسا لرقي البلاد، ولم يعد مقبولا في المقاييس ذاتها ان تكون المصلحة العامة هاجس القطاع العام دون الخاص».

وأكد طربيه «ان جمعية مصارف لبنان ساهمت في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي عبر تمويل خزينة الدولة واعادة هيكلة الدين العام، ناهيك عن تعاونها مع المصرف المركزي ومساهمتها في استقرار النقد الوطني»، مشددا على استعداد الجمعية «للتعاون مع المعهد المالي لما فيه دعم امكاناتهما المشتركة».

قطار

والقى الوزير قطار كلمة قال فيها: «ربما هذه الزيارة الاولى لي الى المعهد المالي، وكنت انتظر حدثا معينا حتى اقدم على الزيارة، وانا اعرف ان الحدث الذي صنع المعهد المالي كمبادرة اغتيل في ١٤ شباط، واعني به الشهيد بأسيل فليحان، فمن الصعب ان ندخل المعهد ونجول في المكتبة من دون حدث، واعتقد ان الاتفاق الذي وقعناه اليوم ليس مهما في مضمونه فحسب بل هو اساسي لمفهوم الشراكة، وقد تحدث الدكتور طربيه عن هذا التعاون الوثيق، وانا كاحد اركان السلطة المالية المؤقتة اؤكد على اهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ولا نهوض للاقتصاد اللبناني الا عندما يعود القطاع الخاص ركيزة استراتيجية في الاستدانة وفي الانتاج لانه اذا بقيت اربا حنا مركزة فقط على الاوراق المالية ستكون هناك صعوبة في تخطي الازمة الاقتصادية اللبنانية».

اضاف: «المعهد الحالي استراتيجي في العقل وفي المعلومات، واذكر ان «بيل غيتس» الف كتابا عام ١٩٩٩ وذكر في مقدمته عبارة يقول فيها: «انا لا اعرف من سيملك المعلومة في المستقبل، ومن سيدير هذه المعلومة، ولكن الاكيد ان من يملك المعلومة والذي يجيد ادارتها هو من سيملك ويدير المستقبل، من هنا من مكتبة المعهد المالي اؤكد على ان الشراكة مع القطاع الخاص وتحديدا القطاع المصرفي، هي شراكة استراتيجية بالنسبة للدولة، واهميتها ليست في ودائعها، بل اهميتها في كفاءاتها، ومن هنا ادعو الى التشديد على هذا التعاون المهم استراتيجيا بالنسبة لوزارة المال والمصارف وللاقتصاد اللبناني ونأمل بمستقبل افضل».

منصور

بدورها اكدت مديرة المركز فدوى منصور الحرص على الاستمرار في اداء المهمة التي انشئ المركز من اجلها، وهي تنمية قدرات ومؤهلات العاملين في القطاع المصرفي.

النهار

الثلاثاء ٧ حزيران ٢٠٠٥

ميقاتي: النهوض يتطلب إجراءات جذرية وإلا واجهنا أوضاعاً أكثر صعوبة

ميقاتي مجتمعا بوفد جمعية المصارف برئاسة طربيه. (دالاتي ونهرا)

اعتبر رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي ان الاولوية المطلوبة حاليا هي وضع رؤية اقتصادية شاملة مع تحديد كل مفاصل الاصلاح والنمو، ولا سيما ضبط الانفاق وحجم القطاع العام واطلاق حركة القطاع الخاص ومنحه الحوافز اللازمة لقيام المنافسة داخل قطاعاته مما يزيد حركة النمو والاستثمار في البلد.

وشدد خلال استقباله امس وفدا من جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه على أن "ورشة النهوض الاقتصادي تتطلب اجراءات جذرية، لا بد من تعاون الجميع لتحقيقها".

ورأى ميقاتي انه اذا لم يحصل هذا الامر بالسرعة المطلوبة فاننا سنكون امام أوضاع اقتصادية أكثر صعوبة ترتد سلبا على مجمل الوضع اللبناني.

ولفت الى "أن الرؤية الاقتصادية تشكل الاولوية لكي نتمكن من التوجه الى الهيئات الدولية الفاعلة لطلب دعمها ومساعدتها"، مشيرا الى "ان التوافق الداخلي مسألة اساسية لنجاح خطة النمو والنهوض الاقتصادي". وقال رئيس الحكومة: "ان ما تقوم به الحكومة حاليا هو التأسيس للمرحلة المقبلة واعداد الخطط الاصلاحية اللازمة لتكون في متناول الحكومة الجديدة التي ستتألف بعد الانتخابات النيابية".

كما شدد على الدور الايجابي والبناء الذي تؤديه الجمعية بالتعاون مع مصرف لبنان للمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي في البلاد.

طربيه

واثر الاجتماع قال طربيه: "تناول الحوار المستجدات وما أنجزته الحكومة حتى اليوم وخصوصا ما تعهدت به في بيانها الوزاري، وبالطبع فان الحكومة هي حكومة موقتة ولها فترة محدودة ولكنها لم تترك الشأن الاقتصادي جانبا وهذا هو الموضوع الذي يهمنا. وقد تجاوبت الاسواق المالية مع الحكومة في هذه الفترة حيث استقر سعر صرف الليرة وحصلت اكتتابات مهمة جدا في سندات الخزينة مما أمّن استمرار التمويل اللازم للدولة، وهذه كلها مؤشرات على ان السوق منحت الحكومة الثقة".

سئل: هل أثرت جريمة اغتيال الصحافي سمير قصير على الوضع المالي؟

أجاب: "ان موضوع اغتيال الشهيد الصحافي الدكتور سمير قصير بحثناه مع الرئيس ميقاتي وقد استنكرنا بشدة هذه الجريمة، وأفادنا دولة الرئيس ان أجهزة الامن جاهزة لكشف المجرمين، ليس في هذه الحادثة فحسب انما في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري.

اضاف: ان اغتيال الصحافي ورجل الكلمة له تأثيره دائما، وكان للقضية تأثير في الاسواق، ولكن في ظل سرعة المعالجة التي ظهرت من الاجهزة المختصة ومن الدولة اللبنانية بدأ ان ثمة نفَسا جديدا على هذا الصعيد".

النهار

السبت ٢٩ نيسان ٢٠٠٥

"الوكالة العامة للأنباء": طربيه الأكثر إنتاجاً عام 2004

أجرت "الوكالة العامة للانباء" الاقتصادية المالية والمصرفية المتخصصة، استطلاعا للرأي عن الشخصية الاقتصادية اللبنانية الاكثر انتاجا وديناميةً خلال عام 2004، شمل 600 مشارك من فئات اجتماعية مهنية وعمرية من مناطق مختلفة، أسفر عن حصول رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه، على المرتبة الاولى، ولقب رجل عام 2004.

وقال 65 في المئة من الذين شملهم الاستطلاع "ان طربيه قام بجهد ونشاط ملحوظين خلال عام 2004 على المستوى المصرفي اللبناني والعربي، وساهم في تفعيل أداء المصارف اللبنانية والعربية ونشاطها، والتعريف عنها على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية".

وفي هذا السياق، حلّ في المرتبة الثانية في الاستطلاع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي روجيه نسناس، وتقاسم المرتبة الثالثة كل من رئيس مجلس ادارة "البنك اللبناني للتجارة" شادي كرم، ورئيس البنك اللبناني الكندي جورج زرد ابو جودة.

وكان وزير الاقتصاد السابق رئيس اتحاد الغرف عدنان القصار قد احتل المرتبة الاولى في استطلاع عام 2003.

يشار الى ان طربيه الذي يشغل منصب رئيس مجلس ادارة المدير العام لمصرف "الاعتماد اللبناني"، ترأس خلال عام 2004 اكثر من 30 مؤتمرا في لبنان والخارج، او شارك فيها.

وزار اكثر من 20 دولة عربية واجنبية، وساهم في عدد كبير من القرارات السياسية المصرفية المحلية والعربية والدولية.

النهار

الخميس ١٧ آذار ٢٠٠٥

بعد الاطمئنان إلى تحييد القطاع المصرفي عن أي ضغوط أو عقوبات

السلطات النقدية تحذّر من تفاقم الشلل الاقتصادي ومواجهة أزمة اجتماعية

طربيه لـ"النهار": المصارف قادرة على الصمود بسبب الثقة المحلية والخارجية

كتبت فيوليت البلعة:

فيما ينشغل أهل السياسة في ايجاد السيناريوهات المناسبة لاخراج البلاد من حال الـ"ستاتيكو" إثر فشل الرئيس المكلف عمر كرامي في التوصل الى تأليف الحكومة العتيدة، في ظل تمسك المعارضة بتنفيذ مطالبها قبل المشاركة في أي حكومة، واصرار الموالاة على تظهير صورة الوفاق الحكومي تخفيفاً للضغوط الدولية التي تمارس على لبنان وسوريا بغية تطبيق القرار 1559، تتسع كرة المخاوف من الهمّ الاقتصادي الذي احتل الواجهة الداخلية بعد تراجع أسهم الوضع النقدي والمصرفي اثر دخوله دائرة الأمان والتحييد.

وما الكلام الذي نقله حاكم مصرف لبنان رياض سلامة أول من أمس الى المصرفيين في اللقاء الشهري، سوى صورة طبق الأصل عن شبه ضمانات دولية حصل عليها في خلال جولته الأخيرة في الخارج، تؤكد القناعة التامة باستقلال القطاع المصرفي عن الحياة السياسية بكل أشكالها.

إلا ان خطورة الوضع الذي بلغه الاقتصاد الوطني تفوق ما تعرض له الوضع النقدي بأشواط كبيرة، ولا سيما أن الأول يفتقر الى ضابط ايقاع يحوزن حركته وخطواته على نحو مدروس ومسؤول على خلاف ما ينعم به الثاني في ظل الحركة التوافقية القائمة بين حاكمية مصرف لبنان وجمعية المصارف ولجنة الرقابة على المصارف من أجل حماية القطاع المصرفي والنقد الوطني، الامر الذي يدفع معظم المسؤولين في السلطتين النقدية والمصرفية الى تتبع التطورات السياسية بكل مفاصلها على أمل استشفاف مؤشرات ايجابية يمكن استغلالها وتوظيفها في مصلحة الاقتصاد.

أخرار قطاعية

ووفق المراصد المصرفية، فان عجلة الاقتصاد التي أصيبت بشبه شلل منذ جريمة اغتيال الرئيس رفيق الحريري قبل شهر، تحتاج الى جرعات سياسية تحدث صدمة ايجابية تكفل تالياً اعادة عجلة النشاط والنمو الى الدوران في معظم قطاعات الانتاج الوطنية، بما يبعد شبح امتداد الازمة وتوسّعها من الاطار الاقتصادي الى الاطار الاجتماعي، وهو الأخطر تقليدياً، والذي سيكون في مقدم المفاعيل السلبية والتداعيات المرتقبة في حال تأخر وصول الحل السياسي.

وتخوفاً من الأكلاف الباهظة، لا ينفك أهل السلطتين النقدية والمصرفية عن الاتصال بالمرجعيات السياسية المسؤولة وابلاغها بضرورة عدم التمادي في المناورات السياسية واعادة الحياة الدستورية بما يشكل الضمانة للأمن والاقتصاد معاً، وذلك على خلفية ضيق هامش القدرة على التحمّل والاستمرار أقله في المجال الاجتماعي الضيق، من دون أن يغفلوا الاشارة الى ان الاستعداد لموسم سياحي ناجح في الصيف المقبل يفترض إحلال أجواء الاستقرار والتهدئة في المناخ السياسي منذ اليوم، كي لا تفوت على لبنان الفرصة الذهبية التي جهد سنوات من أجل التقاطها.

فالى القطاع السياحي، ثمة قطاعات انتاجية لا تقل أهمية من حيث حصتها في الناتج المحلي، اصيبت بشلل شبه تام ولا سيما منها قطاعات التجارة (الداخلية والخارجية) والبناء والصناعة بفعل مناخات التوتر السياسي المخيمة وعدم بروز أي أفق لحل الأزمة المستجدة بعد اغتيال الرئيس الحريري، كذلك، لا تقل الأضرار في القطاع التعليمي نسبة وحجماً، حيث يشكو المعلمون المتعاقدون ظاهرة تعليق الدروس من أجل المشاركة في التظاهرات الشعبية.

طربيه ومقومات القطاع

واذا كان التحذير ينحصر في الهمّ الاقتصادي، فما الذي جعل الوضع النقدي والمصرفي في منأى عن التفاعل مباشرة مع التداعيات المحتملة للمناخ السياسي؟

صحيح ان الأوضاع المصرفية ممسوكة، لكن تجميد النشاط الاقتصادي سيترك مفاعيل سلبية على اوضاع القطاعات عموماً، بما فيها القطاع المصرفي. بهذه الصورة يسعى رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه الى نقل الهموم من خانة "الفردية" في محاولة لتعميمها عبر استنشاط دركات الوعي والوطنية لدى المسؤولين.

ويقول ان هذه الهموم تصدرت مناقشات اللقاء الشهري مع حاكمية مصرف لبنان مطلع الاسبوع، "اذ تدارسنا تحديدا تأثير الاحداث السياسية على السوق لانها ستفضي الى تباطؤ حركة السداد ونشوء حالات تعثر جديدة، فضلا عن تباطؤ النشاط الاقتصادي عموما، مما يعني ان كل القطاعات ستتأثر في معزل عن القطاع السياحي".

وفي مقومات القطاع المصرفي، يتحدث طربيه عن محورين أساسيين ساهما في تعزيز مناعته وحصانته حيال الصراع السياسي القائم في البلاد وهما:

1 – تحييده في الداخل لعدم انغماسه في الانقسامات السياسية، واصراره على الوقوف مع مصلحة البلاد العليا نظرا الى موقعه كقوة واحتياط استراتيجي للبنان.

2 – تحييده عن أي عقوبات خارجية قد تفضي اليها الاوضاع المستجدة. وهذا ما تلمسه الحاكم رياض سلامة من جولته الاخيرة بما يطمئن الى مستقبل القطاع المصرفي.

تدابير توافقية

هل تستطيع المصارف تلقف اليات مالية جديدة يعتزم مصرف لبنان اطلاقها حفاظا على الاستقرار النقدي، ومنها عمليات "سواب" بالليرة التي اقترحها في اللقاء الشهري الثلثاء الماضي؟. يجيب طربيه ان الهندسات التي اعتمدها مصرف لبنان تمت بالتوافق مع المصارف وهي لمصلحة الليرة والاقتصاد الوطني، "وغايتها الامساك بالوضع النقدي في ظل التوترات المالية. علما انها اثبتت نجاحها حتى الان ولا سيما حيال طمأنة الاسواق، بدليل اننا لم نعد نسمع في الاعلام اي كلام عن خطر بتهدد الليرة".

ويوضح ان تلك الآليات مبنية على تعاون كامل بين المصرف المركزي والمصارف وليس فرضية "وهي التي حافظت على الاوضاع".

من هنا، يؤكد طربيه ان الهندسات المالية المتعمدة تستهدف ارساء الاستقرار النقدي في الفترة الاستثنائية التي تمر فيها البلاد، سواء كانت عمليات "سواب" بالليرة، او تسويق شهادات ايداع بالليرة، او هندسة توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان وحتى رفع

معدلات الفوائد على الليرة، "وهي كلها تدابير توافقية من اجل تلبية السوق وتأمين الاستقرار النقدي بدليل أن الهدوء بات السمة الملازمة وان كانت السلبية لا تزال مسيطرة".

"صك الأمان"

لكن التساؤلات لا تنفك تدور حول قدرة مصرف لبنان والقطاع المصرفي على الصمود في مواجهة الضبابية السياسية، ولاسيما ان الكلام يزيد على تكلفة اكبر كلما تأخرت الحلول في الوصول. الا ان رئيس جمعية المصارف يجزم في الاجابة عن هذه التساؤلات بتأكيد قدرة القطاع على الصمود، سواء داخليا او خارجيا ودوليا "بدليل انه لم يسجل أي سحوبات او تحويل لودائع من القطاع المصرفي الى الخارج، وهو مؤشر ايجابي يدل على ان الثقة بلبنان لا تزال موجودة، الامر الذي ترجم في احجام الاموال عن هجرته". ويرى ان هذا الواقع اتاح للقطاع المصرفي انجاز الهندسات مع مصرف لبنان من دون تأثيرات جانبية على ملاءته تحديدا. من هنا، يعول اهل القطاع على عامل الثقة في ارساء دعائم الاستقرار المالي والنقدي.

وفي السياق عينه، تقول مصادر مطلعة أن "صك الامان" الذي حصل عليه القطاع المصرفي من المجتمع الدولي يعود الى استقلاله التام داخليا وخارجيا على خلاف القطاعات المصرفية في دول اخرى والتي تستخدم كأدوات سياسية تشارك في الصراعات القائمة. وتشير الى ان "القطاع المصرفي اللبناني غير متورط في الحياة السياسية بل يتفاعل مع تأثيراتها، وتاليا لا يمكن استخدامه وسيلة ضغط على اي طرف"، معتبرة ان المجتمع الدولي ادرك هذا الواقع وتعامل معه على اساس معادلة "لا انخراط، لا رسائل".

من هنا، لا تبدي تلك المصادر اي مخاوف على المدى القريب كما البعيد من خطر يتهدد القطاع المصرفي، "فلا فراغ يسوده بل حركة نشطة ومستمرة، يجهد القيمون عليها في سبيل تحصين مناعته حيال اي مؤثرات مباشرة للمناخ السياسي الطارئ"، مبدية في المقابل ارتياحها لتحييده كليا بما يعزز قوته وصدقية المسؤولين والقيمين عليه.

السفير

الاربعاء ٢٣ شباط ٢٠٠٥ – العدد ١٠٠٢٦

السوق المالية تحافظ على تأثرها بكارثة اغتيال الحريري

تراجع الضغوط... و١،٢ مليار دولار حجم التدخل في ٣ أيام

القصار يستنفر الهيئات الاقتصادية ويلتقي جمعية المصارف لتدارك الانعكاسات

طربيه

برغم سياسة الانفتاح والمرونة التي اعتمدتها المصارف في التعامل مع السوق المالية لتلبية احتياجات المودعين والتحويل من الليرة الى الدولار، فإن الطلب استمر بشكل ملحوظ لليوم الثالث على التوالي، ولكن بوتيرة أقل من يومي الاثنين والجمعة الماضيين من حيث حجم تدخل مصرف لبنان، الذي بلغ امس حوالى ٣٠٠ مليون دولار لدفع اجمالي تدخلات مصرف لبنان الى اكثر من مليار و٢٠٠ مليون دولار تقريبا في ثلاثة ايام من التعامل.

فقد استمر حجم كارثة اغتيال الرئيس رفيق الحريري يلقي بثقله الاقتصادي والسياسي في السوق النقدية برغم بعض التدابير المسكنة من تحديد جلسة للمجلس النيابي لمناقشة الحكومة في محاولة لتحديد المسؤوليات، قبل الانتقال مجددا لمناقشة قانون الانتخابات مما اعتبره المتعاملون مسكنات تحتاج لمعالجات وعملية حوارية في الاساس لوقف حال التوتر والقلق عند المواطنين.

العنصر الايجابي في الامر هو ان التحويلات الى الخارج بقيت محدودة جدا ولا تذكر قياسا الى النشاط المصرفي اليومي.

وقد شعر بعض الوزراء المعنيين، بحجم الانعكاسات الاقتصادية لكارثة الاغتيال، حيث بادر وزير الاقتصاد والتجارة عدنان القصار الى عقد اجتماعات مع مجلس ادارة جمعية المصارف برئاسة جوزف طربيه للاطلاع على الخطوات التي تقوم بها المصارف لاستيعاب التداعيات. كما عقد القصار لقاءات تشاورية مصغرة مع اركان الهيئات الاقتصادية لتحديد الاطر الواجب التحرك ضمنها لتدارك النتائج المقبلة لما خلفته حالة الاداء السياسي في مرحلة ما بعد الاغتيال. وعلم ان القصار بدأ تحركا سريعا باتجاه البطريرك نصر الله صفير وسيلتقي الامين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، اضافة الى لقاءات بدأها مع رئيس الجمهورية العماد اميل لحود وستتابع مع النائب وليد جنبلاط وبعض اركان المعارضة، ورئيس الوزراء عمر كرامي، لوضعهم في حقيقة الوضع الاقتصادي والتطورات الحاصلة وانعكاساتها على القطاعات الاقتصادية ككل، ولا سيما حول الوضع المالي الذي يتعرض لضغوط كبيرة.

وعلم ان القصار سيبقي على اجتماعات الهيئات الاقتصادية مفتوحة بعد جلسة اليوم ليصار الى اتخاذ الخطوات اللازمة مع بعض المسؤولين لمعالجة المشكلات التي قد تبرز خلال الفترات المقبلة.

وسيرفع القصار توجهات الهيئات الاقتصادية ليعرضها امام الحكومة نظرا لحال الخوف والحذر التي تولدت في صفوف القطاعات الاقتصادية والتي تحتاج الى حركة لتطمين المستثمرين في لبنان والخارج.

ويبقى القطاع المصرفي هو الاكثر تواجدا في حركة السوق وهو المؤشر الوحيد المباشر الذي يعكس حجم الكارثة السياسية المتمثلة باغتيال الرئيس الحريري، حيث استمر الطلب على الدولار امس بشكل اقل من اليومين الماضيين، باعتبار ان الطلب على تحويلات الودائع من الليرة الى الدولار بلغ امس حوالى ٣٥٠ الى ٣٢٠ مليون دولار كانت كلها من نصيب مصرف لبنان بائعا على سعر ١٥١٤ ليرة للدولار علما ان التداول بين المصارف بلغ ١٥١٤ و١٥١٦ ليرة قبل ان يقفله مصرف لبنان عند سعر ١٥٠٧،٥ ليرات.

رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه اعتبر ان الضغوط بدأت تتراجع، وان حال التوتر والعروض في السوق قيد الاحتواء، متوقعا ان تخف وتيرة الطلب الظرفية نتيجة ردة الفعل التي اظهرتها المصارف في المرونة مع المودعين لتلبية حركة السوق مهما كانت. وهذا الاداء من قبل القطاع المصرفي تم بالتعاون مع مصرف لبنان الذي انتهج سياسة تأمين السيولة للتدليل على ثقة وصلابة الوضع المصرفي اللبناني.

وأكد طربيه ان تقرير ستاندرد اند بورز الذي صدر امس اكد ان لبنان ليس على شفير ازمة مالية ومصرفية على المدى المنظور.

وقال طربيه ان التحويلات من الليرة الى الدولار بقيت ضمن المتوقع من قبل المصارف، مؤكدا انه لا توجد تحويلات تذكر من لبنان الى الخارج، وان ما حصل على هذا الصعيد ما يزال دون المرتقب نتيجة سلامة اداء القطاع المصرفي. وخلص طربيه الى القول ان المحاولات القائمة حاليا تصب باتجاه التخفيف من الاعباء السياسية وتأثيرها على الوضع المالي والمصرفي وبالتالي على الاوضاع الاقتصادية بشكل عام، وهذا ما بدأت تشهده السوق. وقال: نحن نحاول تحييد السوق المصرفية بعدما اعتاد المودعون على ان حجم السوق يستطيع احتواء قلقهم السياسي بسبب الاداء المفتوح ودون قيود.

الحياة AL HAYAT

الجمعة ١٨ شباط ٢٠٠٥ العدد ١٥٢٩٨

الهيئات الاقتصادية والمالية تدعو الى 'عقلنة' الخطاب السياسي

مصرف لبنان المركزي وجمعية المصارف يؤكدان استقرار سعر الصرف وفوائد الحسم وتلبية السوق

□ بيروت – *دانيال الضاهر*

■ أكد حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة أن «الاستقرار في سعر صرف الليرة مستمر ومتواصل، وأن فوائد الحسم ستبقى على ما هي عليه». وأعلن أن المصرف المركزي «موجود في الاسواق ليؤمن السيولة بكل العملات».

وشدد سلامة خلال اجتماع عقده امس مع وفد من جمعية مصارف لبنان برئاسة جوزف طربيه ضم اركان القطاع المصرفي اللبناني في حضور نوابه ولجنة الرقابة على المصارف على «استمرار التنسيق والتعاون بين المصرف المركزي والجمعية والتزام القواعد والاصول المصرفية المعمول بها». كما استنكر «الجريمة الكبرى التي أودت بحياة الرئيس رفيق الحريري»، واصفاً اياه بـ«رجل الاعتدال والانفتاح والبناء».

وقال رئيس جمعية مصارف لبنان جوزف طربيه لـ«الحياة» ان «أجواء الاجتماع كانت مريحة، وكان تأكيد على أن ليس من شأن التوترات الظرفية إحداث تغييرات اساسية في اتجاه السوق خصوصاً أن معظم الودائع مدولرة». وأكد على «الامكانات الكبيرة التي يملكها مصرف لبنان والمصارف من الاحتياطات بالعملات وعلى وجود قرار حاسم بتلبية السوق من العملات مهما بلغت قيمتها، مما يعني أن الوضع تحت السيطرة».

وكشف طربيه عن «اتصالات تلقيناها من بعض أكبر المراكز المالية العربية والمؤسسات المالية التي لها علاقات مصرفية القطاع الايجابي واستمرار التعامل بثقة كاملة مع المصارف».

ونفى طربيه «خطر حصول سحوبات لودائع غير المقيمين»، مشيراً الى أن «المصارف جاهزة لتلبية أي طلبات نتيجة فائض السيولة الكبير الذي تتمتع به»، لافتاً الى أن «الموجودات تخطت ٦٧ بليون دولار منها ٧٠ في المئة بالعملات».

وبالنسبة الى استئناف النشاط الاستثماري والسياحي، رأى طربيه أن «لا بد من اعتدال الحوار السياسي، وان كانت هناك صعوبة لمثل هذا الامر في هذه الفترة الانتخابية التي ستطول حتى مطلع حزيران (يونيو) المقبل». واعتبر أن «السوق المصرفية والمستثمرين التقليديين يعرفون الواقع واعتادوا التعاطي معه»، مذكراً بما حصل العام الماضي من تجاذبات والذي «لم يحل دون زيادة الموجودات والودائع بنسبة فاقت ١٣ في المئة سنوياً».

وأكدت جمعية المصارف بعد اجتماع برئاسة طربيه على «ثبات الوضع النقدي ومتانة الوضع المصرفي واستمرار آليات عمل السوق قائمة كما في السابق، وان المصارف مرتاحة الى وضعها وستتابع مسيرتها من دون سلبيات».

ودعت الهيئات الاقتصادية والمالية في بيان امس الى «اعتماد لغة الحوار والعقل والمنطق في الخطاب السياسي لمصلحة الاقتصاد الوطني»، معربة عن خشيتها على الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية والنقدية والسياحية مع استشهاد «رائد مسيرة الاعمار والبناء». وشددت الهيئات على «قدرة لبنان على تجاوز هذه المرحلة الصعبة في حال التضامن والتفاهم الوطني». ودعت المصرف المركزي الى «حسن التصرف للحفاظ على ثبات الليرة والاستقرار النقدي».

كما دعت جمعية المؤسسات المالية اللبنانية بعد اجتماع امس اللبنانيين الى «عدم الانجرار وراء الاشاعات الخبيثة التي بدأت تُبث حول الوضعين الاقتصادي والمالي واستغلال الظرف الراهن لاحداث بلبلة في الاسواق المالية». وذكرت بأن المصرف المركزي «محصن بالقدرة والخبرة الكافيتين اللتين تخولانه التعامل مع الوضع الراهن»، معتبراً أن «السياسة الحكيمة التي طالما اتبعتها السلطة النقدية أثبتت ذلك بالوقائع». واستنكرت «العمل الاجرامي الذي أودى بحياة الرئيس الحريري».

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية
الجمعة ١٨/٢/٢٠٠٥ العدد ٩٥٧٩

رئيس جمعية مصارف لبنان لـ «الشرق الأوسط»

تعاطف قوي من المؤسسات المالية الخارجية والوضع النقدي تحت السيطرة ولا حاجة لتدابير خاصة

بيروت: علي زين الدين

قال رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه ان المصارف والمؤسسات المالية اللبنانية «لمست تعاطفاً قوياً من المؤسسات المالية والاستثمارية الخارجية وبالأخص منها العربية، مما سيدعم موقف البنك المركزي والمصارف في استيعاب «صدمة الاسواق» الناجمة عن حادثة اغتيال رئيس مجلس الوزراء السابق رفيق الحريري».

واكد الدكتور طربيه في اتصال مع «الشرق الأوسط»، «ان البنك المركزي والمصارف متفقان تماماً على عدم اتخاذ اي تدابير استثنائية لمواجهة المستجدات المحتملة في سوق القطع التي سيغلب عليها طابع رد الفعل النفسي، باعتبار ان الامكانات والاحتياطات الكبيرة المتوافرة لديهما كفيلة بالحفاظ على الاستقرار النقدي وتلبية اي زيادة في الطلب على الدولار».

واعتبر طربيه «انه بالرغم من فداحة الحدث الذي اودى بحياة الرئيس الحريري، فإن حجم القطاع المصرفي الذي تشكل مجموعة الحريري احد اعمدته الاساسية،

جوزف طربيه

والتحالفات والعلاقات الحيوية والوثيقة التي تربط المصارف بالمؤسسات العربية والدولية، تشكل بذاتها ضمانة اساسية لهدوء الاسواق وادارة التعامل الكفوء مع المستجدات، وقد اثبتت كل التجارب السابقة والمستمرة، ان البنك المركزي والقطاع تعاملا بمهنية عالية مع تفاقم التشنجات السياسية الداخلية ومع العوامل الناجمة عن ضغوط خارجية، وبالأخص إبان الاعتداءات الاسرائيلية قبل العام 2000».

وقال طربيه: «لقد شهدنا في الاشهر الاخيرة تصاعداً في وتيرة التجاذبات السياسية الداخلية وتغيرات جوهرية في التحالفات قبيل الانتخابات المقررة بعد شهرين. ومع ذلك حققت المؤشرات المصرفية نمواً عالياً فاق ثلاثة اضعاف النمو الاقتصادي. وارتفع اجمالي ميزانية المصارف الى 67 مليار دولار بنهاية العام 2004 اي ما يفوق 3,5 اضعاف الناتج المحلي. كما يفوز القطاع على ودائع تناهز 55 مليار دولار، وهذا ما يمنح الاستقرار المالي والنقدي مكامن قوة غير عادية، تضاف إلى احتياطات البنك المركزي البالغة نحو 12 مليار دولار».

واعاد طربيه التاكيد بان الوضع النقدي ممسوك بشكل حاسم والاسواق تحت السيطرة التامة لتعاون البنك المركزي والمصارف»، مؤكداً وجود تنسيق تام لسياسات ادارة العمليات في سوق القطع، من دون الحاجة لأي تدابير خاصة، لافتاً الى «ان الطلب على الدولار سيتم تلبيته فوراً ودون اي تردد وليس من الوارد او من المتوقع حصول اي تغيير في اسعار الصرف. ونحن حريصون على عكس اشارات ايجابية للاسواق الداخلية والخارجية على حد سواء».

L'Orient LE JOUR

Mercredi 9 février 2005

L'Association des banques honore Adnane Kassar et Maurice Sehnaoui

Torbey appelle le gouvernement à amorcer processus de réformes fiscales par petites doses

L'Association des banques au Liban (ABL) a offert hier un déjeuner à l'hôtel *Bristol* en l'honneur des banquiers Adnane Kassar et Maurice Sehnaoui, respectivement ministre de l'Économie et du Commerce, et ministre de l'Énergie et de l'Eau.

Dans un mot de circonstance, le président de l'ABL, Joseph Torbey, s'est félicité du fait que le Liban ait renoué avec la croissance économique en 2004 et que cette tendance va se poursuivre en 2005, appelant « *le gouvernement à conforter celle-ci par des politiques économique et financière appropriées alors que tout le monde est conscient de la difficulté de les mettre en place* ». « *Jeter aujourd'hui les fondements de telles politiques est moins coûteux que d'attendre ou de reporter les échéances, quel que soit le temps de vie de l'actuel gouvernement* », a-t-il renchéri. Le président de l'ABL a insisté sur « *l'importance d'une réelle réforme économique et financière qui ne se résumerait plus à augmenter les revenus et à comprimer les dépenses. Nous ne demandons pas au gouvernement de nous trouver une solution globale aux problèmes des finances publiques mais de nous avancer par petites doses des mesures, des décisions et des projets de lois qui montrent sa ferme intention d'entamer un processus de réformes financières susceptibles de juguler le gaspillage, d'endiguer le déficit budgétaire et de doper l'économie* ». C'est que le PDG du Crédit libanais a estimé « *qu'il est difficile à présent de s'attendre à des flux d'aides internationales à l'ombre de la 1559 tout comme il est difficile d'abaisser encore plus le service de la dette à l'ombre des changements sur le plan international ou d'augmenter de la pression fiscale sur le contribuable qui est déjà passée de 19 à 25 %* ».

Joseph Torbey a souligné que la restructuration radicale de la dette publique, entreprise il y a deux ans, a constitué un prélude à la réforme financière, insistant sur « *le rôle crucial joué par les banques à ce niveau en raison du volume et de la constance de leur participation* ».

Il a réaffirmé que les banques continueront à jouer ce rôle auprès de l'actuel gouvernement, à travers le renouvellement des dettes arrivées à échéance et à travers les opérations de swap en livres et en devises ainsi qu'à travers les nouvelles souscriptions aux titres émis par le gouvernement tant sur le marché local que sur le marché international.

Le volume du financement et du refinancement du Trésor au cours des trois derniers mois et des trois prochains mois dépasse huit milliards de dollars sans calculer les flux de fonds transmis à la Banque centrale qui confortent ses réserves en devises et rendent par la suite la stabilité monétaire possible. « *Notre coopération avec le Trésor et la BDL émane d'un intérêt commun* », a-t-il dit.

Le président de l'Association a rappelé que la restructuration de la dette publique a permis de diminuer le service de la dette, de prolonger son échéance et d'améliorer surtout sa structure, en stabilisant la proportion de la dette par rapport au PIB, soit 180 % alors que le service de la dette baissait de 46 à 37 % par rapport aux dépenses et de 80 à 50 % par rapport aux revenus. « *Cette évolution a dépassé tous les pronostics du FMI* », a-t-il ajouté. Prenant la parole à son tour en son nom et au nom de son collègue Maurice Sehnaoui, Adnane Kassar a souligné l'importance pour l'État (dont il fait partie aujourd'hui) d'apporter un soutien permanent au secteur bancaire afin que ce dernier puisse être en mesure de jouer son rôle au service du développement de l'économie.

Le ministre de l'Économie a souligné le climat sain de coopération qui existe aujourd'hui entre l'Association des banques, le gouvernorat de la Banque centrale et la commission de contrôle bancaire.

Liliane MOKBEL

البيرق
AL-BAYRAK
الاثنين ٣ كانون الثاني ٢٠٠٥- العدد ١٨٤٥٦

طربيه: المطلوب رؤية شاملة للاقتصاد بعد الانتخابات النيابية

شهد العام المنصرم استحقاقات كبيرة على الصعيد الاقتصادية، الاجتماعية والمالية، لم تكن السياسة بعيدة عنها في بعض المحطات. وكانت هناك إخفاقات الى جانب الإنجازات التي ظهرت. أما الإخفاقات فتمثلت بعدم الوصول الى الإصلاحات المالية المرتجاة واحتواء عجز الموازنة وإجراء إصلاح هيكلي على المالية العامة.

وأبرز ما يمكن تسجيله من إيجابيات حسب رئيس جمعية المصارف: تحقيق لبنان نمواً يقارب الـ ٥٪ وهو معدّل جيّد الى جانب إنجاز عملية الـ Swap بنجاح.

تمكّن لبنان من الحصول على فسحة تمويل جديدة تساعده على اجتياز مصاعبه. وقال رئيس جمعية المصارف جوزيف طربيه: «استطاع لبنان أن يعيد هيكلة الدّين العام، وانخفضت معدلات الفوائد على محفظة الدّين العام مما يقارب ١٢٪ قبل باريس -٢- الى معدل حوالى هو ٧٪.

وإذا أخذنا فرق الفائدة الذي يبلغ ٥٪ على محفظة هي بـ ٣٥ مليار دولار، ندرك أهمية هذا الإنجاز الذي ما نزال نقطف ثماره حتى اليوم، إذ إن الدولة في الإصدارات الأخيرة استطاعت أن تحصل على مديونية أو على تجديد مديونية بفوائد تعتبر هي الأدنى في تاريخ المديونية اللبنانية».

وأضاف: إذا كان المطلوب حالياً جرعة من الإصلاحات تساعد على احتواء الوضع، فالمطلوب بعد الانتخابات رؤية شاملة للاقتصاد تستفيد من فسحة التمويل الذي ما يزال القطاع المصرفي يوفرها وصولاً الى وجود حلول جذرية للمديونية، وتراكم المشاكل الاقتصادية الى معالجة موضوع النمو.

وأوضح طربيه في هذا الإطار، أن موضوع النمو هو الموضوع الاساسي للبنان في الحقبة القادمة، وهذا النمو هو بالفعل المفتاح الأساسي لمعالجة العجز، لأننا مهما قمنا بهندسات مالية فإن الهندسة الناجحة الأساسية هي خلق الفوائض في الاقتصاد عن طريق النمو.

الدولة ستواجه تسديد مستحقات في العام ٢٠٠٥ تقارب الـ ٩ مليار دولار، وهذا رقم كبير جداً بمقياس لبناني، ولكنه رقم مقبول بمقياس القطاع المصرفي اللبناني الذي سيستطيع أن يؤمّن للدولة هذه المستحقات في العام ٢٠٠٥. لكن هذا ليس ضماناً للمستقبل البعيد.

وسئل عن صورة العام ٢٠٠٥ على الصعيد المالي في لبنان كيف يتوقعها؟

فأجاب: «نحن نقول بأننا لا نتوقع أي أزمات في المدى القصير أو المتوسط». وبالتالي لا يقتضي كتف اليدين وانتظار التوقعات. هو الكسول الذي لا يعمل، إنما من يتحمّل المسؤولية إن كان قطاع الدولة أو قطاع خاص كالقطاع المصرفي، فيجب بالفعل العمل على خلق صورة المستقبل القريب.

وطبعاً دور الدولة هنا رئيسي في تحسين المناخ الاستثماري وفي تخفيض وتيرة التوترات السياسية وفي الخروج بقانون انتخاب جيّد وتحقيق الهدوء على الساحة السياسية. وهذا ما يساعد على احتواء التوترات الاقتصادية».

وشدد طربيه على أن القطاع المصرفي سيبقى الرافعة التي أسهمت بإعادة الثقة للاستثمار في لبنان، لأنه استطاع أن يبقى جاذباً للتمويل من الداخل والخارج، وهذا القطاع حليف للاقتصاد اللبناني ولن يتخلى عن دوره في أي وقت من الأوقات.

المراقب الإقتصادي

كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٤، عدد ٢٠٧

رئيس جمعية مصارف لبنان يطالب الحكومة بقرارات مطمئنة للسوق المالية وتحرك عجلة الاقتصاد

تتركز انظار المراقبين الاقتصاديين في لبنان والخارج، ومنهم الفريق الخاص بلبنان لدى صندوق النقد الدولي، على رصد التوجهات الفعلية للحكومة الجديدة برئاسة عمر كرامي، في مقاربتها لأزمة الدين العام وادارة الموازنة. وفيما خلا البيان الوزاري للحكومة، الذي حازت ثقة المجلس النيابي على اساسه، من اشارات محددة بشأن مشروع موازنة العام المقبل، كما تجنب وزير المال الجديد الدكتور الياس سابا، حتى الآن، الخوض في الموضوع مباشرة بانتظار اكتمال الصورة لديه.

وكان لافتاً في هذا المجال، ما صدر عن رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه خلال حفل افطار اقامه للمصرفيين ورؤساء الهيئات الاقتصادية وبحضور وزير المال، حيث قال: «اننا لا نطلب من هذه الحكومة، وخلال الفترة المحدودة لحكمها، ان تاتي بحل شامل لمشاكل لبنان المالية، انما نطلب منها ان تاتينا بجرعات متوالية من التدابير والقرارات ومشاريع القوانين المطمئنة للسوق المالية،

رئيس جمعية المصارف في لبنان اثناء حديثه في حفل افطار المصرفيين والاقتصاديين.

والتي تظهر وجود نية نهائية لاعتماد اصلاحات مالية واقتصادية تقضي الى وقف الهدر المتمادي ومكافحة الفساد المستشري وخفض عجز الموازنة، وتحريك عجلة الاقتصاد».

وتوجه طربيه للمسؤولين بالقول: «امطرونا بوابل من التدابير المالية والاقتصادية، يقابلكم السوق المالي بالايجابية التي تنشدون. واعملوا على احتواء الانقسام السياسي وتخفيض التوترات السياسية، لانها تؤدي حتماً الى توترات نقدية واقتصادية».

النهار

٣ كانون الأول ٢٠٠٤

في الجمعية العمومية السنوية لجمعية المصارف

طربيه: زيادة مخاطر الدولة على المصارف لها حدود

الدعم الذي جدده القطاع المصرفي أمس على لسان رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه للدولة ولتمويل دينها العام لم يكنه عن التحفظ الذي يبديه هذا القطاع حيال موقف الدولة منه. فمقابل الجهد الاستثنائي للقطاع لم تجر الدولة أي ضبط للانفاق خلافاً لالتزاماتها تجاه باريس – 2 التي استفدت مفاعيله من دون ان ترسي الدولة الاصلاحات المالية المطلوبة. واذ أبدى طربيه خشيته من استمرار المنحى الانفاقي للدولة، جدد دعوته لها لتنفيذ هذه الاصلاحات لان الوضع الوحيد الذي يشكو منه الاقتصاد هو عجز الموازنة وتنامي الدين العام.

إلتأمت الجمعية العمومية السنوية العادية لجمعية المصارف ظهر أمس، في حضور ممثلي 37 مصرفاً من اصل 63، والزميل انطوان شدياق ممثلاً نقيبي الصحافة والمحررين محمد بعلبكي وملحم كرم.

طربيه

بداية، ألقى رئيس الجمعية الدكتور جوزف طربيه كلمة أشار فيها الى ان سنة 2004 "شهدت احداثاً سياسية واقتصادية مهمة على المستويين الدولي والاقليمي، تأثرنا بها لشدة إلتصاقنا على، العالم وارتباطنا بمنطقتنا. ففي الأشهر التسعة الاولى من السنة سجل الاقتصاد العالمي نمواً يتوقع صندوق النقد الدولي ان يصل معدله الى 5 في المئة مع نهاية السنة، وهو أعلى مستوى له منذ ثلاثة عقود. وتندرج معدلات النمو في منطقة الشرق الاوسط ضمن مستويات النمو العالمي، اذ من المتوقع ان تزيد قليلا في السنة الجارية متأثرة بارتفاع أسعار النفط، وترتبط بهذا الارتفاع، بالنسبة الينا في لبنان، آثار سلبية وايجابية. فمن جهة، يضغط لتضخم في فاتورة المحروقات على مدفوعاتنا الخارجية ويقابله ازدياد محسوس في النفقات المالية الوافدة باشكال مختلفة، مما يساهم في حركة الاقتصاد وفي تقوية احتياط العملات الصعبة".

أضاف: "أما داخلياً، فقد شهد النشاط الاقتصادي العام تحسناً ملحوظاً بحيث يتوقع ان يصل معدل نمو الناتج الاجمالي الى حدود الـ 5 في المئة في نهاية السنة وفق توقعات صندوق النقد الدولي. وجاء تحسن وتيرة النمو نتيجة لارتفاع الطلب الداخلي والخارجي على السلع والخدمات اللبنانية وزيادة الاستثمار في عدد من القطاعات والانشطة. وبغض الطرف عن معدل النمو، فان عودة الاقتصاد الى النمو بعد سنوات من الركود يشكل بحدّ ذاته تطوراً ايجابياً طال انتظاره".

دور محوري

وعلى صعيد السياسة المالية العامة، اعتبر طربيه ان الدولة افادت من مفاعيل مؤتمر باريس – 2 الاستثنائية، وتجاوبت الاسواق المالية المحلية والعالمية مع هذه المفاعيل، فحصل لبنان بفعلها على دعم مالي وخارجي وداخلي كبير وغير معهود، ادى الى خفض تكلفة الدين العام واطالة آماده وتحسين هيكلته، فانجمت مع اعادة الهيكلة هذه نسبة الدين العام على الناتج المحلي الى الاستقرار على مستوى 178% بدل 190%؛ وتراجعت خدمة الدين العام جذرياً كنسبة من اجمالي الايرادات والنفقات العامة، فاستقرت تباعاً عند 51% و37% بدل 80% و46% عشية باريس – 2.

وتابع: "كان لنا كقطاع مصرفي في عملية التثبيت هذه دور محوري، ان عبر مساهمتنا المباشرة بما يقارب الـ 4 مليارات دولار بصفر في المئة اوعبر تجديد واستبدال ما يزيد على 80% من محافظ سندات الخزينة لدينا بفوائد جديدة مخفضة جداً قياساً بما كان قائماً. وأخيراً عبر الاكتتابات الجديدة التي تمت أيضاً بفوائد متدنية قياساً بالسنوات الماضية، وكان آخرها أول اصدار للحكومة الجديدة بقيمة 1375 مليون دولار اذ تعدت حصة المصارف منه 80%. ومع الأسف، في مقابل هذا الجهد الاستثنائي للقطاع المصرفي، لم تجر الدولة ضبطاً للنفقات الاجمالية او الاولية. فقد زادت النفقات خارج خدمة الدين منذ نهاية عام 2002 وحتى الآن من 5000 الى 6000 مليار ليرة، اي بمعدل 20% وذلك خلافاً لالتزامات باريس – 2. لما وقد استفدت مفاعيل باريس – 2 من دون ان ترسي الدولة اصلاح المالية العامة فنحن نخشى ان يستمر هذا المنحى الانفاقي".

دعم الدولة

وأكد طربيه "استمرار المصارف في دعم الدولة، بغض الطرف عن التجاذبات السياسية الداخلية او الخارجية"، داعياً الى "خفض النفقات الأولية كمدخل وحيد متوافر حالياً لضبط العجز ونسبة الدين الى الناتج عند مستويات مقبولة، ذلك ان العبء الضريبي ارتفع في السنوات الاخيرة في شكل كبير يصعب تخطيه ومعدلات الفوائد العالمية الى ارتفاع يصعب معه خفض خدمة الدين". ونبه الى ان "اهدار الوقت يعني تعريضاً للاستقرار النقدي ولقدرة الدولة على توفير حاجاتها التمويلية، محذراً من ان حيّز التعايش بين سياسة الليرة القوية وهذه المستويات العالية من العجز الفعلي في المالية العامة آخذ في التقلص عاماً بعد عام كما ان زيادة مخاطر الدولة على دفاتر المصارف لها حدود". وعلى صعيد نشاط القطاع المصرفي، قال ان "الجمعية واصلت التعاون والتشاور مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة في دراسة مضامين أهم التعاميم والقوانين التي صدرت السنة الماضية، ولا سيما تلك المتعلقة بمتطلبات لجنة "بازل – 2" الجديدة للرقابة والمخاطر المصرفية.

واضاف: "ان الجمعية واكبت مراحل تشريع الصيرفة الاسلامية وتنظيمها بحيث تستكمل معها بنية الوساطة المالية في السوق اللبنانية، فتلبي حاجات تمويلية كنا نفتقر اليها ونساهم في اجتذاب مزيد من الرساميل التي لا بد ان تساهم بدورها في تنمية الانشطة الاقتصادية المختلفة.

وأبدى حرص الجمعية والقطاع على توفير التمويل الضروري للانشطة الاقتصادية كافة، وبأفضل الشروط التي تسمح بها معطيات البلد والسوق، وقد تخطت تسليفاتنا للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يعادل الـ 16350 مليون دولار مع نهاية ايلول سنة 2004.

وأخيراً عدد طربيه انجازات الجمعية على الصعيدين المعني والاجتماعي للعاملين في المصارف.

ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي حتى ايلول 2004 ووافقت عليه وبرأت ذمة مجلس الادارة واقرت موازنة بعد مناقشتها.

حوار

وفي حوار مع الصحافيين أكد طربيه "ان القطاع المصرفي هو الرافعة الاقتصادية للبنان حيث كان يلبي دائماً الحاجات المالية الوطنية سواء حاجات الاقتصاد او حاجات الحكومة، وهو يعتبر نفسه مسؤولاً عن سلامة الوضع الاقتصادي لانه لا يجوز تحويل الاقتصادات المنتجة وفي اطار العمل المصرفي السليم، وكنا نركز دائماً على موضوع الاصلاحات المالية".

وقال: "ان الاقتصاد اللبناني دقيق، لكنه يضم كل مقومات النمو، فيما تلحظ المؤشرات الاقتصادية تحسناً في نموه، كذلك فإن نمو القطاع المصرفي متواصل". وأضاف: "ان معدلات الفوائد على الديون تتراجع في لبنان فيما تسجل ارتفاعاً في الخارج وهذا مؤشر صحة.

وعن اكتتاب المصارف في الاصدار الاخير للأوروبوند الذي بلغت قيمته 1.375 مليار دولار، قال طربيه: "اردنا ان يكون امام الحكومة والبلد متنفس من الوقت لتتمكن من مراجعة الملفات الاقتصادية" مشيداً بالخطاب الاصلاحي للحكومة" و"املاً في ان ينفذ "لأن في ذلك خدمة للبنان ولاقتصاده ولدوره الرائد اقتصادياً وحضارياً في المنطقة".

وقال رداً على سؤال "ان الدولة تلجأ الى القطاع المصرفي لتطلب جرعات متتالية من التمويل"، مشدداً في المقابل على ان "تنفذ الدولة جرعات اصلاحية متتالية لأن الوضع الوحيد الذي يشكو منه الاقتصاد هو عجز الموازنة وازدياد الدين العام، ونحن نعطي الدولة الفرصة للقيام بالاصلاحات عبر التمويل الذي نقدمه". وأوضح ان الشكوى "ليست من الدين العام فكل الدول مديونة، لكننا نشكو تنامي هذا الدين ومن وتيرته".

صادر، طربيه والازهري. (ميشال صايغ)

السفير

الجمعة ٣ كانون الأول ٢٠٠٤ – العدد ٩٩٦١

جمعية المصارف تعقد جمعيتها العمومية السنوية

طربيه: نموّل الدولة مقابل تنفيذها إجراءات إصلاحية

شدد رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه على قيام الدولة بالاصلاحات المطلوبة، واذ لفت الى لجوئها الى القطاع المصرفي لتطلب جرعات متتالية من التمويل، شدد في المقابل على ان تنفذ الدولة جرعات اصلاحية متتالية، موضحاً ان المصارف من خلال تمويلها الدولة، توفر لها الفرصة للقيام بهذه الاصلاحات.

كلام طربيه جاء في مؤتمر صحافي عقده بعد ظهر امس في مقر جمعية المصارف بحضور اعضاء مجلس الادارة والامين العام للجمعية الدكتور مكرم صادر، وذلك على اثر انتهاء الجمعية العمومية السنوية الـ٤٢ لجمعية المصارف التي التأمت ظهراً، حيث القى في خلالها طربيه كلمة جاء فيها: على الصعيد الاقتصادي العام، شهدت سنة ٢٠٠٤ على المستويين الدولي والاقليمي احداثا سياسية واقتصادية مهمة، تأثرنا بها لشدة انفتاحنا على العالم وارتباطنا بمنطقتنا. ففي الاشهر التسعة الاولى من السنة، سجل الاقتصاد العالمي نمواً يتوقع صندوق النقد الدولي ان يصل معدله الى ٥٪ مع نهاية العام، وهو اعلى مستوى له منذ ثلاثة عقود. وتندرج معدلات النمو في منطقة الشرق الاوسط ضمن مستويات النمو العالمي، اذ من المتوقع ان تزيد قليلا عن ٥٪ في السنة الجارية متأثرة بارتفاع اسعار النفط. وترتبط بهذا الارتفاع بالنسبة الينا في لبنان آثار سلبية وايجابية. فمن جهة، تضخم في فاتورة المحروقات يضغط على مدفوعاتنا الخارجية يقابله بالعكس ازدياد محسوس في التدفقات المالية الوافدة، وبأشكال مختلفة، يساهم في حركة الاقتصاد وفي تقوية احتياطي العملات الصعبة.

اضاف طربيه: لقد شهد النشاط الاقتصادي العام لدينا تحسنا ملحوظاً بحيث يتوقع ان يصل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الى حدود ٥٪ في نهاية العام الحالي حسب توقعات صندوق النقد الدولي. وقد جاء تحسن وتيرة النمو نتيجة لارتفاع الطلب الداخلي والخارجي على السلع والخدمات اللبنانية وزيادة الاستثمار في بعض القطاعات والانشطة. وبغض النظر عن معدل النمو، فان عودة الاقتصاد الى النمو بعد سنوات من الركود يشكل بحد ذاته تطورا ايجابيا طال انتظاره. على صعيد السياسة والمالية العامة، استفادت الدولة من مفاعيل مؤتمر باريس ـ٢ الاستثنائية، وتجاوبت الاسواق المالية المحلية والعالمية مع هذه المفاعيل، فحصل لبنان بفعلها على دعم مالي خارجي وداخلي كبير وغير معهود، ادى الى خفض كلفة الدين العام واطالة آماده وتحسين هيكليته. فاتجهت، مع اعادة الهيكلة هذه، نسبة الدين العام على الناتج المحلي الى الاستقرار على مستوى ١٧٨ بدل ١٩٠. وتراجعت جذريا خدمة الدين العام كنسبة من اجمالي الايرادات والنفقات العامة، فاستقرت تباعا عند ٥١ و٣٧ بدل ٨٠ و٤٦ عشية باريس ـ٢. ومع الاسف، وفي مقابل هذا الجهد الاستثنائي للقطاع المصرفي، لم تجر الدولة ضبطا للنفقات الاجمالية او الاولية.

وقال طربيه: ان العبء الضريبي ارتفع في السنوات الاخيرة بشكل كبير يصعب تخطيه ومعدلات الفوائد العالمية الى ارتفاع يصعب معه تخفيض خدمة الدين. الوقت اذن من اجل تنفيذ الاصلاح، وهدر الوقت يعني تعريضا للاستقرار النقدي ولقدرة الدولة على توفير احتياجاتها التمويلية. وليعلم الجميع ان حيز التعايش بين سياسة الليرة القوية وهذه المستويات العالية من العجز الفعلي في المالية العامة آخذ في التقلص عاما بعد عام. كما ان زيادة مخاطر الدولة على دفاتر المصارف لها حدود.

طربيه في المؤتمر الصحافي (حسن عبد الله)

وتابع يقول: كما نأمل بالرغم من اقرار قانون تقسيط الديون مؤخرا اعادة النظر بمبدأ التقسيط لعشرين سنة دون فائدة، لان في ذلك تفريطا في حقوق الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الذي يعاني من عجوزات قد تهدد تعويضات نهاية الخدمة، فيتأذى من جرائها العمال والمؤسسات على حد سواء.

حوار

وفي حوار مع الصحافيين أكد طربيه ان القطاع المصرفي هو الرافعة الاقتصادية للبنان وكان دائما يلبي الاحتياجات المالية الوطنية سواء متطلبات الاقتصاد او الحكومة، وهو يعتبر نفسه مسؤولا عن سلامة الوضع الاقتصادي لانه لا يجوز تمويل الا الاقتصادات المنتجة، وفي اطار العمل المصرفي السليم، وكنا نركز دائما على موضوع الاصلاحات المالية. واذ لفت الى دقة وضع الاقتصاد الوطني، أكد احتواءه على مقومات النمو، مشيرا الى «ان المؤشرات الاقتصادية تلحظ تحسنا لافتا في نموه، من دون ان يغفل نمو القطاع المصرفي المتواصل.

وعن معدلات الفوائد، لفت طربيه الى «تراجع معدلات الفوائد المدينة، في مقابل ارتفاعها في الخارج، وهذا دليل عافية».

اما عن اكتتاب المصارف في الاصدار اليوروبوند الاخير والبالغ ٣٧٥،١ مليار دولار، قال طربيه «اردنا ان يكون امام الحكومة والبلد متسع من الوقت لتتمكن من مراجعة الملفات الاقتصادية، مشيدا بالخطاب الاخلاقي للحكومة». أملا في ان «ينفذ لان في ذلك خدمة للبنان ولاقتصاده ولدوره الرائد اقتصاديا وحضاريا، في المنطقة».

وقال ردا على سؤال «ان الدولة تلجأ الى القطاع المصرفي لتطلب جرعات متتالية من التمويل». مشددا في المقابل «على ان تنفذ الدولة جرعات اصلاحية متتالية لان الوضع الوحيد الذي يشكو منه الاقتصاد هو عجز الموازنة وازدياد الدين العام. ونحن بالتمويل الذي نعطيه للدولة نوفر لها الفرصة للقيام بالاصلاحات»، موضحا ان الشكوى ليست من الدين العام، فكل الدول مديونة، لكننا نشكو من تنامي هذا الدين ومن وتيرته».

النهار

الجمعة ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٤

طربيه يعلن موافقة المصارف على الاكتتاب في إصدار الأوروبوند

في موقف ارادته استجابة لطلب الدولة، اعلنت المصارف موافقتها على تأمين اكتتاب بالعملة الاجنبية لمصلحة الدولة سيجري انجازه هذا الاسبوع. لكن رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه الذي اعلن الموقف المصرفي، لم يتوان عن التحذير من تأخر الاصلاحات التي التزمتها الحكومة الكرامية امام مجلس النواب وصندوق النقد الدولي، معتبرا ان هذا الالتزام يترتب على الحكومة من خلال مشروع الموازنة عبر الاجراءات الاصلاحية الاخرى التي وجدت فيها.

طربيه تحدث اول من امس في حفل العشاء التكريمي للاعلاميين الذي اقامته الزميلة اندريه طربيه مخايل بالتعاون مع بنك الاعتماد اللبناني في فندق موفنبيك. وقد حضره ممثل رئيس الجمهورية مستشاره الاعلامي رفيق شلالا، وممثل رئيس مجلس الوزراء عثمان المجذوب، والمدير العام لوزارة الاعلام حسان فلحة ممثلاً وزير الاعلام، والمدير العام للبلديات خليل الحجل ممثلاً وزير الداخلية والبلديات، ونقيب المحررين ملحم كرم، وفؤاد الحركة ممثلا نقيب الصحافة محمد بعلبكي، ومحافظ الشمال ناصيف قالوش، ومدير التوجيه في الجيش العميد الياس فرحات، ورئيس اتحاد المصارف العربية وجمعية المصارف ومجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني جوزف طربيه، ومدير اذاعة لبنان فؤاد حمدان وممثلو عدد من المؤسسات الاعلامية.

بعد كلمة ترحيبية للزميلة مخايل نوهت فيها بالدور الريادي التي تقوم به "الصحافة اللبنانية في اعطاء الصورة الحقيقية عن الواقع وحرية الرأي فيه"، اشاد النقيب كرم بدور هذه الصحافة "التي هي مدماك الصحافة العربية والمدافع الأساسي عن حرية الرأي والتعبير والكلمة". وأكد أن "الصحافيين اللبنانيين لا يخضعون لا لضغوط ولا لمداراة أو صحبة مقنعة"، مشيرا الى ان لبنان "أعطى أهم المميزات التي يعتز بها أمام العالم وهي الكلمة الحرة".

طربيه

وفي كلمته، اشاد طربيه بالدور البنّاء للاعلام وبالذين "جعلوا من لبنان وحرية الرأي صنوين، فاصبح لبنان بلد الحريات والتعايش والأديان والحضارات".

وتطرق الى الوضع الاقتصادي والمالي الذي شهده لبنان في الشهرين الماضيين، وتحديدا لجهة "ضغوط على السوق النقدية التي تمثلت في حصول بعض الطلب على العملة الاجنبية جرى احتواؤه وتلبيته من المصارف ومن مصرف لبنان". ولفت الى ان جمعية المصارف تسعى كي يبقى الوضع النقدي مستقرا وممسوكا "عبر العمل على تهدئة السوق في زمن التوترات الظرفية من سياسية وغيرها، ومن خلال الاستمرار في تأمين حاجات التمويل للقطاعين العام والخاص"، معلناً ان المصارف استجابت لطلب الحكومة الجديدة بالموافقة على تأمين اكتتاب كبير بالعملة الأجنبية لمصلحة الدولة سيتم انجازه في خلال هذا الأسبوع.

ولم يشأ طربيه الا ان يشير الى ان استمرار المصارف في تمويل العجز للمالية العامة "يرمي الى اخراج لبنان من ازمته عبر أعطاء الوقت للحكومة لتنفيذ اجراءات اصلاحية صارمة، وهو ما التزمته الحكومة الجديدة امام مجلس النواب وصندوق النقد الدولي، ويترتب عليها تنفيذ هذا الالتزام عبر مشروع الموازنة والاجراءات الاصلاحية الاخرى التي وعدت بها".

بعد ذلك تحدث حمدان عن الاعلامية طربيه، واصفا اياها بالاذاعة المتنقلة "اذ تعمل بحركتها اذاعة لبنان التي تكاد تكون منسية من المسؤولين قبل المواطنين"، متمنيا للاعلام اللبناني التقدم والازدهار وعودة الاذاعة اللبنانية الى سابق عهدها.

ثم منحت طربيه دروعاً تقديرية الى النقيبين كرم والبعلبكي والدكتور طربيه والعميد سامي نصيري.

الأمكار
أسبوعية سياسية
الاثنين ٢٧ ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٤ ـ العدد ١١٥٤

جوزف طربيه: التوسع المصرفي عبر الحدود سيتناول واحداً من أهم المواضيع

رئيس جمعية المصارف اللبنانية جوزيف طربيه:

أي خوف على الليرة اللبنانية، واحتياطي البنك المركزي بلغ ١٢ مليار دولار؟

هل صحيح أن الاستحقاقات الإنتخابية تفوق بأهميتها فاقدان المناعة الإقتصادية الذي لا ينفك المجتمع المالي الدولي ينبه لبنان الى ضرورة معالجته في مدد زمنية قريبة؟ وهل بلغ خيار التجاذب حول ملفات اجتماعية ومعيشية لتحقيق مكاسب سياسية في موقعه الصحيح، في مقابل إغفال الإحتكام الى المنطوق الإقتصادي الذي تهدد إيقاعاته المتفلتة بإنخفال البلاد في مأزق تسببها استحقاقات مالية مقبلة؟ في عز الإنشغال السياسي الذي يرافق التمديد لرئيس الجمهورية كان لا بدّ للأفكار، من أن تقف مع المرشح للحقيبة الوزارية رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزيف طربيه الذي يعد أحد صانعي القرار المالي في لبنان، عند مكامن الوجع الإقتصادي لاسيما وأن محفظة المديونية العامة باتت تتخطى سقف الـ ١٩٠ في المئة من الناتج المحلي فطرحنا عليه السؤال الآتي:

■ ما هو واقع المصارف بشكل عام وهل يمكن ان يتأثر وضعها بالمستجدات السياسية؟

- لا يزال القطاع المصرفي يعتبر المكان الأول لتحفيز المدخرات والإستثمارات وقد تمكن من استقطاب ودائع ضمن الميزانية بحوالي ٥١ مليار دولار، وهذا ما حصل منتصف العام الجاري دون احتساب الودائع الإئتمانية خارج الميزانية والتي يزداد حجمها بإضطراد. كما استطاع القطاع المصرفي من خلال إصداراته في الداخل والخارج لسندات وأسهم وأدوات مالية مختلفة استقطاب المزيد من الإدخارات والإستثمارات لآجال متوسطة وطويلة تدعم أمواله الدائمة وتشكل سنداً له للدخول في عمليات التمويل المتخصص، التي هي طويلة الأجل بطبيعتها.

وأضاف:

- تسعى المصارف في لبنان الى التأقلم مع التطورات العامة سواء منها السياسية او الإقتصادية الداخلية من جهة والخارجية المحيطة بها من جهة أخرى. وهي تقوم بالتعامل بمهنية عالية مع المخاطر العامة والخاصة التي تواجهها وتستمر بزيادة أموالها الخاصة والإبقاء على نسبة عالية للسيولة الدولية لديها حيث تبين المعطيات الإحصائية أن معدل الملاءة الحالي، بحسب معايير مؤتمر «بازل» في سويسرا، يفوق الـ ١٩ بالمئة وهو أعلى من الحد الأدنى المفروض من قبل السلطات النقدية ١٢ بالمئة والحد الأدنى وفقاً للمعايير الدولية ٨ بالمئة.

الضغوط على الليرة!

■ ما هي خلفية الهجمة على العملة الوطنية التي تتعرض الى ضغوط وهل من إنعكاسات سلبية تترتب على ذلك؟ وهل العملة الوطنية بخير أم هناك من مضاربات عليها؟

- في الواقع لم نلاحظ من خلال العمليات اليومية لسوق القطع والأسواق المالية ما يشير الى وجود هجمة على العملة الوطنية. كما لم تحصل اي تطورات ذات أهمية من شأنها التأثير على الإستقرار النقدي، سواء على صعيد حجم العمليات أو على صعيد اتجاهها، وهذا ما يمكن متابعته وتدقيقه من خلال حركة العرض والطلب ومن خلال نسبة دولرة الودائع كذلك من خلال مؤشر الرساميل الوافدة فكلها مستقرة نسبياً وتتحرك ضمن الهوامش المعتادة والمألوفة، ولعل الإستنتاج الأفضل الذي نعتقده في هذا المجال انه ما دام الوضع الإقتصادي طبيعياً ولا يشهد تطوراً دراماتيكياً فإن السوق يكتسب مناعة تزداد عمقاً وقوة حيال التطورات السياسية، وقد شهد لبنان كما تعلمين موجات عديدة من التجاذبات السياسية خلال السنوات الماضية لم تهدد الإستقرار النقدي الذي بات أحد عناوين الإستقرار والنمو الإقتصادي ويشكل قناعة مشتركة للسياسيين وللإقتصاديين. أما بشأن المضاربات التي تنشأ بين الحين والآخر نتيجة الإرباك السياسي، فمعظمها يقوم على عوامل نفسية مؤقتة تلعب فيها الشائعات والأقاويل دوراً حاسماً بمنأى عن أي تحليلات موضوعية لحركة السوق وإتجاهاتها، وهذا النوع من المضاربات يخبو سريعاً بذات الوتيرة التي يرتفع بها.

فوائد سندات الخزينة

■ هل هناك نية في تغيير بنية الفوائد على سندات الخزينة؟

- إن بنية الفوائد على سندات الخزينة ترتبط أساساً بالوضع المالي للدولة وبقدرتها على التحكم بالعجز في الموازنة وخدمة الدين العام، من دون إغفال العوامل السوقية المتمثلة بتوفر السيولة وكلفة المدخرات وحاجات القطاعات الخاصة التمويلية، إضافة الى العوامل الخارجية المؤثرة في سندات الدين بالعملات الأجنبية. وعلى هذا فإن أي تغيير في بنية الفوائد تقرره الأسواق بنسبة كبيرة وفق سلة من المؤشرات تتداخل فيها العوامل المذكورة عبر توزيع «مدروس لثقل كل مؤشر. ولا مجال في هذا المضمار للقرارات الكيفية، فالدولة تقرر حاجتها للإقتراض وتترك للسوق أن يحدد مدى الإستجابة والكلفة المؤاتية، وعادة ما تلعب المنافسة دوراً هاماً في تحديد المعدلات الأنسب للفوائد، تماماً كما تجري عمليات الإقراض والتمويل للقطاع الخاص والأفراد.

■ ما هو حجم الإحتياط لدى المصارف وما هو حجم لحتياط للمصرف المركزي، وهل هو قادر على السيطرة على الكتلة النقدية المتوافرة في السوق؟

- كما تعلمين فإن البنك المركزي يطّلع دورياً عن ميزانيته وحجم الإحتياط من العملات الأجنبية المتوافرة لديه والذي بلغ مستويات قياسية هذا العام بعدما تجاوز عتبة الـ ١٢ مليار دولار. وهو حجم كافٍ لتغطية معظم مكونات الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية سواء منها السائلة «الكاش» أو المودعة في البنوك حيث أن الودائع بالليرة توازي حوالي ٣٣ بالمئة فقط من مجموع الودائع.

واستطرد:

- أما بالنسبة للمصارف فإن احتياطاتها بالعملات الأجنبية لدى المراسلين في الخارج تتجاوز ١٠ مليارات دولار اميركية، إضافة الى ودائعها السائلة لدى مصرف لبنان، وتوظيفاتها في أدوات السيولة الأخرى. مع الإشارة الى أن الميزات التي تفاخر بها في المصارف اللبنانية، هي المهنية العالية والنفس بإدارة الأموال والمخاطر وهذا ما يبدو جلياً في المؤشرات الأساسية المتعلقة بنسبة الملاءة ونسب السيولة والتقليل المستمر لمخاطر التوظيف والإستثمار واحتجاز المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها او الصعبة. وبهذا يمكن الجزم بأن المصارف اللبنانية سليمة ومتينة وتمتلك القدرات الكافية لمواجهة أي تطورات.

■ المؤتمر السنوي لإتحاد المصارف العربية المنوي انعقاده الشهر المقبل سيتناول واحداً من أهم المواضيع المصرفية الشائكة والشيقة في آن معاً وهو موضوع التوسع المصرفي عبر الحدود في خدمة

الاستثمار. فهل ضاقت الساحة المحلية بالقطاع المصرفي اللبناني وماذا يتطلب العمل عبر الحدود للمصارف العربية واللبنانية؟

- إن اختيارنا للتوسع المصرفي عبر الحدود عنواناً لمؤتمرنا المصرفي العربي الذي تستضيفه بيروت الشهر المقبل، يقع في صلب مهامنا كاتحاد مصارف عربية، لمواكبة تطلعات مؤسساتنا المصرفية من جهة وتجيير هذه التطلعات في خدمة أهدافنا لتنمية انفتاح الاسواق وتعزيز التبادل البيني على مختلف الأصعدة وصولاً الى التكامل الإقتصادي وتحقيق منطقة تجارية عربية حرة دون قيود ولوائح سلبية. وفي الواقع، فإن النمو القوي الذي تحققه المصارف في بعض البلدان العربية يجعلها، تبلغ مرحلة متقدمة من النضج والقوة بما يفوق احتياجات أسواقها المحلية التي تشهد نوعاً من التشبيع في بلدان مثل لبنان والسعودية والكويت والإمارات وقطر وغيرها من البلدان التي كونت قطاعات مصرفية ناشطة انسجاماً مع نظامها الإقتصادي الحر والمنفتح.

وأضاف الدكتور طربيه:

- في حالة لبنان خصوصاً فإنه وقياساً على تنامي قوة وقدرات القطاع المصرفي مضافاً إليه الإنتشار اللبناني في الإغتراب وحجمه الكبير ونظراً لضيق السوق الداخلي في استيعاب القدرات المتنامية للمصارف، جاء تطلع القطاع الى الأسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والإستثمار، ليحقق تعزيزاً للإنتشار الخارجي السابق مركزاً بشكل خاص على أفضلية الإنتشار في الاسواق العربية التي تشكل امتداداً طبيعياً للإقتصاد اللبناني وعلى تعزيز شبكة العلاقات المتنامية مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي وهي أيضاً شبكة تاريخية تشمل أوجه التعاون المختلفة من الشراكة والرسملة الى التوظيف والإستثمار والحضور المباشر، وعلى تنمية الإنتشار المصرفي اللبناني في الدول والاسواق التي تستضيف جاليات لبنانية عاملة او مغتربة ويقع في هذا النطاق الإنتشار في الاسواق الأميركية الشمالية (كندا) والجنوبية (البرازيل) إضافة الى أوروبا (فرنسا، وسويسرا) وافريقيا. هذا فضلاً عن تطوير البنية الإلكترونية وتحديثها بشكل مستمر وفق أرقى المواصفات العالمية، مما يتيح للبنوك اللبنانية فتح نوافذ افتراضية في كل أنحاء العالم، وزيادة حجم التعاملات وإصدارات الأوراق اللبنانية في الاسواق الدولية، حيث حاز لبنان مركز الصدارة في المنطقة بحجم إصداراته العامة والخاصة وقد اكتسبت مؤسساته خبرات إضافية في التعامل مع هذه الأسواق، تؤهلها لإدارة وتسويق إصدارات مماثلة لدول ومؤسسات في المنطقة.

المصارف وعهد لحود ٢

■ ما هو الحل الإقتصادي الذي تتطلعون إليه مع بدء عهد رئاسي جديد؟

- لا بدّ من التأكيد بدايةً أن الحكم استمرار والدولة لا تنتقل من حال الى حال بالمعنى المطلق أثناء مواكبة وإنجاز الإستحقاقات السياسية سواء منها المتعلقة بالإنتخابات او بتشكيل الحكومات، لكن خصوصية الأوضاع القائمة في العالم وفي المنطقة وتصاعد التوتر بعد أحداث ١١ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ ربما أضفى على بعض المحطات السياسية أبعاداً جديدة لم نشهدها من قبل ونأمل أن تبقى محدودة في حجمها وفي تأثيرها. كما نتوسم كل الخير في القيادات السياسية وحكمتها في التعامل مع المستجدات بما يسهم في تعزيز مسيرة الإستقرار السياسي والأمني وفي تدعيم النمو الإقتصادي ومعالجة المشكلات القائمة.

وأردف:

- مع تحييد العوامل السياسية المستجدة فإنه على الرغم من تباين التقييمات الخاصة بالإقتصاد اللبناني، بحسب مصادرها، بين متفائلة ترصد التصاعد الإيجابي لمؤشرات القطاعات المنتجة مع ترقب زيادة نوعية في مؤشر النمو الإقتصادي ليبلغ حدود ٥ بالمئة هذا العام وبين متشائمة ترصد النمو «السلبي» للدين العام مع بلوغه مستويات قياسية جديدة توازي ١٩٠ بالمئة من الناتج المحلي، فإن الكل متفق بأن الإقتصاد الوطني يملك قدرات ومزايا تنافسية متزايدة تضعه على طريق التعافي بل على طريق الإزدهار في حال تمكنت الحكومة، وهو افتراض قابل للتحقق، من احتواء ومعالجة الحلقة المفرغة بين ثقل الدين العام وكلفته وعجز الموازنة العامة. ومن المؤكد أن لبنان لا يمكن أن يخسر معركة الإصلاح المالي والإقتصادي إلا إذا أحجم او تأخر عن خوضها، علماً أن التأخير الحاصل حتى الآن على هذا الصعيد يلقي بأخطاره على الوضع برمته، كما يجعل الإستدانة من قبل الدولة أصعب شروطاً وبالأخص لجهة سعر الفوائد الذي يحدده السوق والذي تأخذ بعين الإعتبار المؤشرات الإقتصادية للبلد، وبالتالي درجة تصنيفه الإئتماني. وبرأيي حتى ولو كانت هناك عقبات فعلية تحول دون تنفيذ إعادة هيكلة شاملة للإقتصاد غير ان إبدال تلك بإصلاحات جزئية وخطوات أصغر يبدو ممكناً ومفيداً وقد أصبحت هذه المعالجات الجزئية معروفة.

> نخطط للإنتشار في الأميركيتين وصولاً الى فتح نوافذ افتراضية في كل أنحاء العالم.

■ ما هي الآلية الخاصة لانجاز عملية «السواب» وكيف يشترك القطاع المصرفي فيها وهل تعتبر هي الحل لمشكلة الدين؟

- في اعتقادنا أن السواب او سواه من أدوات الهندسة المالية التي تستخدمها الحكومات والمؤسسات الخاصة على حد سواء، يقع ضمن المهام التقنية لإدارة المال وإعادة هيكلة الدين، ويتم اللجوء إليها عادة للإستفادة من عامل الوقت في تأجيل سداد أو حسم سندات مستحقة والإستفادة من عوامل موضوعية مؤاتية أبرزها استجابة الأسواق وانخفاض معدلات الفوائد وتجنب مضاعفات استحقاق السندات في توقيت غير ملائم وسوى ذلك من عوامل مهمة للغاية في اتخاذ القرار النهائي.

أخرجوا «السواب» من دائرة السجالات!

وأضاف:

- على العموم، وبخلاف ما حاول البعض ترويجه فإن جمعية المصارف كانت حاسمة بمطالبتها بإخراج قضية «السواب» من دائرة السجالات والتصعيد الإعلامي، ولم يكن ذلك تهرباً لموقفها بقدر ما كان تأكيداً لقناعتها بأن المؤسسات هي المكان الأنسب للمعالجة وليس الإصطفاف خلف مواقف انفعالية تبتعد عن جوهر المشكلة لتصب في قضايا أخرى لا علاقة للإقتصاد الوطني ولا للمصارف بها.

وختم الدكتور طربيه قائلاً:

- بالمناسبة ومع انتهاء عملية «السواب» التي جرت إدارتها وتسويقها من قبل مؤسستين دوليتين مرموقتين فإننا نعيد التأكيد بأن المصارف اللبنانية التي التزمت بشكل صريح وثابت بتمويل الإقتصاد اللبناني بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين وهذا التعامل يقوم على مرتكزات أساسية أهمها الحرص الشديد على أموال المودعين لدى المصارف التي تتولى إدارة هذه الأموال وفق اقصى التدابير الإحترازية التي تمليها معايير الإدارة الرشيدة وأصول العمل المصرفي السليم. وأيضاً التعامل بإيجابية مع كل ما يتعلق بتوفير التمويل اللازم للدولة والإقتصاد الوطني في سياق النهج الثابت القائم على التواصل الدائم والحوار الموضوعي البناء، هذا فضلاً عن ضرورة احترام الدولة اللبنانية التزاماتها إزاء الإصدارات السابقة التي تمت في أسواق دولية بإدارة مؤسسات دولية ووفق شروط وآجال محددة. فثمة أنظمة وعقود ترعى هذه الإصدارات لا يمكن تجاوز شروطها أو الإخلال بها، إذ يقتضي التثبت من تضمن هذه العقود حق الجانب اللبناني في السداد المسبق لهذه الإصدارات. هذا مع احترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصرف وسيولتها لاسيما بالعملات الأجنبية، وفي ضوء تقييم مخاطر البلد من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.□

أحداث ١١ أيلول تركت بصماتها حتى على القطاع المالي والمصرفي، ولا بد من تحييد العوامل السياسية!

سناء الغزي الطويل

الاقتصاد والأعمال

حزيران / يونيو ٢٠٠٤

رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزيف طربيه:

[illegible] للمصارف اللبنانية [illegible] من استراتيجياتها

أكّد رئيس جمعية مصارف لبنان د. جوزيف طربيه "أنّ موقف الجمعية من موضوع الـ"سواب" ربط بشكل صريح بين اهتمامها بتحصين الوضع الاقتصادي وقلقها من تأخير تنفيذ الدولة للإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها..."، وأشار طربيه إلى أنّ المطلوب معالجة موضوعية للقضايا "وليس الإصطفاف خلف مواقف إنفعالية".

وأوضح رئيس جمعية المصارف أنّ نموّ موجودات القطاع المصرفي إلى ما يزيد على 3 أضعاف الناتج المحلي ينطوي على مكاسب كبيرة للاقتصاد سواء لجهة تمويل القطاعين العام والخاص أو لجهة استقطاب الإستثمارات.

قال طربيه في حواره مع "الاقتصاد والأعمال" أنّ التوسّع المصرفي نحو الخارج أمر طبيعي بحكم ما للقطاع من كفاءة ومهنية وخبرة، وهو دعا إلى الإسراع في استصدار قانون جديد للدمج يأخذ في الإعتبار التجربة السابقة وما تفرضه من تعديلات. وهنا الحوار:

تأكيداً وليس تهريباً

□شغل موضوع الـ"سواب" حيّزاً من اهتمام الوسطين السياسي والمصرفي؛ ما كان موقف الجمعية من هذا الموضوع ومن الطريقة التي اعتمدت في إثارته؟ وهل تعتقدون أنّ موقف الجمعية ساهم في إخراج الموضوع من التداول السياسي؟ واستطرداً ذكّرتم الحكومة بالبرنامج الاصلاحي الذي تعهدت به أمام "باريس2"، الى أيّ مدى تعلقون آمالاً على تنفيذ هذا البرنامج؟ وهل أنّ اجراء الـ"سواب" يعطل فلسفة وأهداف "باريس 2"؟

□ في غمرة احتدام السجال السياسي والاعلامي الأخير حول فكرة مقايضة سندات الخزينة التي ستستحق على الدولة اللبنانية في العامين المقبلين بسندات لآجال أطول، وفق التقنية المعروفة باسم "سواب" (Swap)، كان لجمعية المصارف مواقف صريحة ربطت فيها بشكل مباشر بين اهتمامها بتحصين الوضع الاقتصادي التي هي جزء منه، وقلقها من تأخير تنفيذ الدولة للإصلاحات الاقتصادية التي التزمت بها، والتي ثابرت الهيئات الاقتصادية على المطالبة بتنفيذها في كلّ المناسبات.

وكما هو معلوم، فقد وقفت المصارف دائماً الى جانب الدولة ومصرف لبنان، وعملت بما لديها من صدقية محلية ودولية على استقطاب مدّخرات اللبنانيين المقيمين والمغتربين، وأعادت ضخّها في السوق اللبنانية، إمّا تمويلاً للقطاعين العام والخاص وإمّا دعماً لاحتياطي القطع الأجنبي لدى المصرف المركزي، وقد بلغ حجم الدعم الذي قدمه القطاع المصرفي للاقتصاد اللبناني حدوداً متقدمة جداً، والأرقام خير دليل على ذلك، إذ يبلغ حجم التسليفات المصرفية للقطاعين العام والخاص حالياً ما يقارب 30 مليار دولار، وشكّلت هذه التسليفات نحو 160 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، فيما توزّعت مناصفة بين القطاعين العام والخاص.

كما أنّ القطاع المصرفي لم يكن محايداً في إنجاز المكتسبات التي حقّقها انعقاد مؤتمر باريس 2، بل تميّز بلعب دور أساسي وحيوي في آلية تخفيض خدمة الدين العام، وذلك إمّا بطريقة مباشرة عبر الاكتتاب بسندات خزينة بمبلغ يقارب 4 مليارات دولار بفائدة صفر في المئة، وهو مبلغ فاق إجمالي مساهمات البلدان الصديقة والشقيقة معاً، وإمّا بطريقة غير مباشرة، عبر الإسهام في خفض معدلات الفوائد بشكل ملموس في الأسواق وبالأخص على سندات الخزينة اللبنانية.

وبخلاف ما حاول البعض ترويجه، فإنّ مطالبة جمعية المصارف بإخراج قضية الـ"سواب" من دائرة السجالات والتصعيد الاعلامي لم يكن تهريباً لموقفها بقدر ما كان تأكيداً لقناعتها بأنّ المؤسسات هي المكان الأنسب للمعالجة وليس الاصطفاف خلف مواقف انفعالية تبتعد عن جوهر المشكلة لتصب في قضايا أخرى لا علاقة للاقتصاد الوطني ولا للمصارف بها.

وبالمناسبة فإننا نعيد التأكيد، بأنّ المصارف اللبنانية التي تقوم بتمويل الاقتصاد اللبناني بقطاعيه العام والخاص، تتعامل مع الدولة كعميل مدين وهذا التعامل يقوم على مرتكزات أساسية أهمها:

1 – الحرص الشديد على أموال المودعين لدى المصارف التي تتولى إدارة هذه الأموال وفق أقصى التدابير الاحترازية التي تُمليها معايير الادارة الرشيدة وأصول العمل المصرفي السليم.

2 – التعامل بإيجابية مع كل ما يتعلق

بتوفير التمويل اللازم للدولة والاقتصاد الوطني، في سياق النهج الثابت القائم على التواصل الدائم والحوار الموضوعي البنّاء.

3 – ضرورة احترام الدولة اللبنانية إلتزاماتها إزاء الاصدارات السابقة التي تمّت في أسواق دولية بإدارة مؤسسات دولية ووفق شروط وآجال محدّدة. فثمة أنظمة وعقود ترعى هذه الاصدارات لا يمكن تجاوز شروطها أو الإخلال بها، إذ يقتضي التثبت من تضمّن هذه العقود حق الجانب اللبناني في السداد المسبق لهذه الاصدارات.

4 – إحترام معطيات السوق المحلية والدولية وتلك المتعلقة بموارد المصرف وسيولتها، لاسيما بالعملات الأجنبية، وفي ضوء تقييم مخاطر البلد السيادية Sovereign Risk من قبل مؤسسات التصنيف الدولية.

النموّ في خدمة الاقتصاد

□ تتحدّثون باستمرار عن نموّ القطاع المصرفي وعن مضاعفاته بالنسبة الى الناتج المحلي. ما هي إيجابيات وسلبيات هذه الظاهرة؟

□ يعتبر القطاع المصرفي اللبناني مندمجاً الى حَدٍ كبير في الاقتصاد الوطني. فهو يساهم بنحو 4،5 في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي حسب التقديرات المتوافرة، ويؤمن أكثر من 15400 فرصة عمل مباشرة أي نحو 1،2 في المئة من العمالة الإجمالية المقدّرة في لبنان. ويشير ذلك الى الإنتاجية المرتفعة في القطاع مقارنة مع الإنتاجية المتوسّطة في القطاعات الأخرى. ويأتي ذلك كنتيجة طبيعية للجهود الكثيفة التي قامت بها المصارف في تدريب وتأهيل كوادرها وفي تحديث وتنظيم أسس العمل وإعادة هيكلة المؤسسات بشكل عام.

ولا يزال القطاع المصرفي يعتبر المكان الأول لتحفيز المدّخرات والاستثمارات وقد تمكّن من استقطاب ودائع ضمن الميزانية بنحو 50 مليار دولار، كما في نهاية آذار/ مارس 2004 من دون احتساب الودائع الائتمانية خارج الميزانية والتي يزداد حجمها باطّراد. كما استطاع القطاع المصرفي من خلال إصداراته في الداخل والخارج لسندات وأسهم وأدوات مالية مختلفة، استقطاب المزيد من الادّخارات والاستثمارات لآجال متوسّطة وطويلة تدعم

أمواله الدائمة وتشكّل سنداً له للدخول في عمليات التمويل المتخصّص، التي هي طويلة الأجل بطبيعتها.

وتسعى المصارف في لبنان الى التأقلم مع التطوّرات الاقتصادية الداخلية والخارجية المحيطة بها. وهي تقوم بتخفيف المخاطر التي تواجهها من خلال زيادة أموالها الخاصة والإبقاء على نسبة عالية للسيولة الدولية لديها. وتبيّن المعطيات الاحصائية أنّ معدل الملاءة، بحسب معايير بازل الحالية يفوق 19 في المئة، وهو أعلى من الحد الأدنى المفروض من قبل السلطات النقدية 12 في المئة والحد الأدنى وفقاً للمعايير الدولية (8 في المئة).

وتعترف وكالات التصنيف العالمية وصندوق النقد الدولي بأنّ إدارات المصارف في لبنان تتّبع سياسات تحصّن القطاع وتعززاستقراره، ويحوز القطاع عموماً تصنيفاً جيداً ومتقدّماً أحياناً على رغم تأثره بالتصنيف السيادي الذي تتحكم به المديونية العامة والعجز في الموازنة وفقاً للقاعدة المتبعة دولياً في التصنيف.

وكما تعلمون شهد القطاع المصرفي خلال العقد الماضي عملية إعادة هيكلة استهدفت انشاء بُنية متطوّرة لنظام مصرفي سليم ومواكب للمعايير والمواصفات الدولية

القطاع المصرفي لم يكن محايداً في إنجاز مكتسبات "باريس 2"

وكانت كفيلة بعودة القطاع، في فترة قياسية، لاحتلال مكانته المعهودة في الاقتصاد الوطني وليكتسب ما يلزم من قدرات ومميّزات تنافسية تؤهله لتعزيز دوره الاقليمي والخارجي ولمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الأسواق. ومن أهم مؤشرات هذه العملية:

– حيازة القطاع المصرفي حالياً على موجودات تزيد عن 62 مليار دولار، أي ما يزيد على 3 أضعاف إجمالي الناتج المحلي، وما يضاهي موجودات القطاعات المصرفية في بلدان اقليمية غنية بمواردها النفطية فيما تخطت الودائع سقف الـ 50 مليار دولار.

– لعب دور أساسي ومحوري في تمويل احتياجات القطاعين العام والخاص بما يزيد عن 30 مليار دولار.

– وجود بنية قانونية متطوّرة، عمادها نظام السريّة المصرفية الذي يكاد ينفرد به لبنان ليس في المنطقة فحسب، بل مع دول معدودة في العالم، من دون الإخلال بالمعايير الدولية الحديثة في الافصاح والشفافية ومكافحة الأموال غير المشروعة عبر القانون رقم 318/ 2001 وإنشاء هيئة التحقيق الخاصة.

– إستقطاب القطاع المصرفي لمهارات وكفاءات دولية في مجال الأعمال المصرفية والمالية والاستثمارية، سواء من جيل الشباب الذين يحملون شهادات عالية من جامعات مرموقة، أو من ذوي الخبرات في العمل المصرفي والمالي الحديث وجلّهم من اللبنانيين الذين تمرسوا العمل بمؤسسات دولية.

– تطوير شامل لبيئة الأعمال والوسائل المستخدمة بما يتوافق مع تطلعات المتموّلين

والمستثمرين واحتياجات الأسواق، وبشكل خاص بالنسبة للخدمات والمنتجات المرتبطة بالعمل المصرفي الحديث.

– استقدام واستخدام التكنولوجيا المصرفية الحديثة ومواكبة الجديد منها على الصعيد العالمي، سواء بالنسبة للكفاءات البشرية أو بالنسبة للأجهزة والمعدات، حيث يمكننا التأكيد، بأنّ الاستثمار في التكنولوجيا يشكّل أحد أهم أبواب الانفاق لدى المصارف اللبنانية.

ما وراء الحدود

□ إنطلاقاً من نموّ القطاع المصرفي المطّرد، ثمة توجّه حثيث ومتزايد من قبل المصارف اللبنانية نحو التوسّع إقليمياً. كيف تنظرون الى هذا التوجّه؟

□ قياساً على تنامي قوة وقدرات القطاع المصرفي اللبناني مضافاً إليه الطبيعة الديموغرافية الفريدة للبنانيين لجهة وجود جاليات عاملة أو مغتربة في الخارج يفوق تعدادها أربعة أضعاف المقيمين، ونظراً لضيق السوق الداخلية في استيعاب القدرات المتنامية للمصارف، جاء تطلع القطاع الى الأسواق الخارجية بحثاً عن منافذ جديدة للعمل والاستثمار، ليحقق تعزيزاً للتواجد الخارجي السابق واختراقات نوعية وأكثر شمولاً للأسواق الدولية، ويستمر دور المصارف اللبنانية، ضمن هذا السياق، مركزاً بشكل خاص على الآتي:

– التعامل بمهنية واحتراف مع الفرص المعروضة أو الموجودة في الأسواق القريبة التي تشكّل امتداداً طبيعياً وتاريخياً للاقتصاد اللبناني، والأخص في سورية والأردن، وربما العراق بعد تحوّل اقتصاده الى مفهوم اقتصاد السوق.

– تعزيز شبكة العلاقات المتنامية مع مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، وهي أيضاً شبكة تاريخية تشمل أوجه التعاون المختلفة من الشراكة والوسملة الى التوظيف والاستثمار والتواجد المباشر.

– تنمية الانتشار المصرفي اللبناني في الدول والأسواق التي تستضيف جاليات لبنانية عاملة أو مغتربة، ويقع في هذا النطاق، التواجد في الأسواق الأميركية الشمالية (كندا) والجنوبية (البرازيل). إضافة إلى أوروبا (فرنسا وسويسرا) وأفريقيا.

– تطوير البنية الالكترونية وتحديثها

بشكل مستمر وفق أرقى المواصفات العالمية، ما يتيح للبنوك اللبنانية فتح نوافذ افتراضية في كلّ أنحاء العالم.

– زيادة حجم التعاملات وإصدارات الأوراق اللبنانية في الأسواق الدولية، حيث حاز لبنان مركز الصدارة في المنطقة بحجم إصداراته العامة والخاصة، وقد اكتسبت مؤسساته خبرات اضافية في التعامل مع هذه الاسواق، تؤهّلها لادارة وتسويق إصدارات مماثلة لدول ومؤسسات في المنطقة.

ووفقاً لذلك ومع وجود مقومات إضافية تتعلق بطبيعة النظام الاقتصادي القائم في لبنان منذ الاستقلال، نحن نعتقد أن الهوية الاقليمية والدولية للمصارف اللبنانية هي جزء من ستراتيجياتها ومخططاتها، وبات لديها من الكفاءة والمهنية والخبرة ما يكفي لوضع خطوطها وتنمية أعمالها في هذا الاطار، ضمن المعايير المطلوبة والرشيدة لادارة المخاطر والتعامل مع واقع الأسواق المستهدفة، وهذا ما يكسبها أيضاً مزايا تنافسية لادارة التعامل بكفاءة عالية مع متطلبات العولمة وانفتاح الأسواق وفي جذب الاستثمارات الآمنة والمربحة الى لبنان.

جاء في وقته

□ أجاز مصرف لبنان مؤخراً للمصارف التوظيف في الخارج ضمن نسب معينة وشروط محددة ما رأيكم؟ وهل ثمة مخاطر ينبغي التنبّه لها؟

□ طبقاً لما ذكرناه عن تنامي قدرات القطاع المصرفي وبما يفوق احتياجات السوق المحلية، دعم مصرف لبنان التوجّه الإقليمي والخارجي للمصارف وسمح لها بالتسليف أو بالاستثمار والتوظيف بأوراق مالية خارجية ضمن مواصفات محددة أولاً لجهة تصنيف المؤسسة الخارجية الذي يجب أن لا يقل عن درجة BBB، وثانياً لجهة الحجم الكلي للاستثمار أو التوظيف الذي لا يجب أن يتجاوز 25 في المئة من رأس مال المصرف.

ومن الواضح، أنّ منح المصارف اللبنانية هامش حركة التوظيف في الأسواق الخارجية يتكامل تماماً مع توسّع وجودها المباشر وغير المباشر في الأسواق الاقليمية والدولية، كما يسمح بتوزيع محفظتها الاستثمارية بشكل أشمل وأكثر مراعاة للمعايير الدولية سواء منها المتطلبات الجديدة للجنة بازل أو ما يتعلق بمؤسسات التصنيف الدولية، حيث أن الاستثمار في الأسواق الخارجية يساعد المصارف اللبنانية على تخطي التصنيف السيادي للدولة خصوصاً مع وجود فروع أو مكاتب تمثيل أو وحدات مستقلة تابعة قائمة في الأسواق الخارجية.

أمّا بشأن المخاطر، فإنّ تعميم مصرف لبنان كان حاسماً في تحديد تصنيف المؤسسات الخارجية، كما أنّ المصارف اللبنانية تمتلك ادارات ناجحة أثبتت قدرتها وكفاءتها في التعامل مع الأسواق وإدارة موجوداتها وفق أرقى المعايير الدولية.

آفاق "أوربة" قبرص

□ كيف تنظرون الى تأثيرات "أوربة" قبرص على الأوفشور اللبناني في الجزيرة؟

□ يمثّل دخول قبرص الى مجموعة الاتحاد الأوروبي قيمة مضافة للاقتصاد اللبناني عموماً وللمصارف بشكل خاص، بالنظر أولاً الى القرب الجغرافي لقبرص وثانياً الى اتفاقية الشراكة المعقودة بين لبنان والمجموعة الأوروبية، إضافة الى

التواجد المصرفي اللبناني في الجزيرة.

ونحن سعداء بالتحويل المرن والسلس الذي أجرته الوحدات المصرفية اللبنانية في قبرص للتعامل مع الواقع الجديد والتأقلم تباعاً مع مقتضيات البنك المركزي الأوروبي والانفتاح التام لسوق الجزيرة مع ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهذا ينسجم تماماً مع ما ذكرناه عن التوجهات الاقليمية والدولية للمصارف اللبنانية.

بسبب "بازل 2"

□ خروج المساهمة الفرنسية مؤخراً من البنك اللبناني الفرنسي يشكّل استكمالاً لخروج المصارف الدولية من الأسواق النامية بسبب المخاطر السيادية. ما هي تأثيرات هذا الخروج على القطاع المصرفي في لبنان؟

□ بانتظار أن نطّلع رسمياً على معطيات تحولات الملكية في البنك اللبناني الفرنسي، فإننا نعتقد عموماً، بأنّ خروج الوحدات المصرفية من الاسواق الناشئة يرتبط باستراتيجيتها الخاصة وبتقديراتها لجدوى تواجدها الذي يؤثر حكماً في تصنيفاتها، وبالأخص بعد المباشرة بتطبيق التوجهات الجديدة للجنة بازل.

لكن رغم اقتناعنا بهذا الدافع يجب عدم إغفال عوامل اضافية نعتقد أنها تلعب دوراً في تنفيذ هذه التوجهات في سوق لبنان. فالمصارف اللبنانية تحوز على الحصة الاعظم من السوق ولديها مزايا تنافسية عالية في التعامل مع متغيرات السوق. كما أجادت المصارف المحلية مكننة أعمالها واستخدام أحدث التكنولوجيات والتقنيات في الصناعة المصرفية ما جعلها على مستوى واحد مع المؤسسات القادمة من دول متقدمة، وهذا ما أتاح للمصارف المحلية تنمية حصتها السوقية باستمرار وغالباً على حساب حصص المؤسسات الوافدة التي تقيّد نفسها بسقوف وضعتها لها ادارتها الخارجية ليتحوّل كل ذلك الى عامل إضافي لاتخاذ القرار بالخروج من هذه السوق.

أمّا بشأن التأثير على القطاع المصرفي اللبناني، فإننا ننظر اليه من زاوية قدرة المصارف المحلية على الاستمرار بتطوير هيكلياتها وخدماتها والاستثمار في التكنولوجيا الحديثة والالتزام الصارم

بأرقى المواصفات والمعايير الدولية للصناعة المصرفية، وكل هذا يتم بشكل جيد بل ممتاز بالتعاون مع السلطة النقدية والهيئات الرقابية، وهذا ما يؤهّل القطاع، ليس لتغطية خروج الوحدات الأجنبية فحسب، بل لمجاراة وإجادة التعامل مع تنامي تحرر التجارة الدولية وانفتاح الأسواق وهو الاستحقاق الأهم الذي يواجه مؤسسات العمل والانتاج في جميع الاقتصادات الوطنية.

نعم لقانون الدمج

□ هل يحق مجدداً السؤال عن مشروع قانون الدمج الجديد؟ وفي أي درج ينام؟

□ يمثل الدمج أحد الخيارات الستراتيجية للقطاع المصرفي اللبناني في إطار إعادة هيكلية بنيته وتعزيز قدراته ومزاياه التنافسية لحيازة الحصة الاكبر من السوق المحلية وتعزيز دور بيروت كمركز مالي في المنطقة. كذلك الأمر بالنسبة للانتشار والتواجد خارج لبنان وتولي دور متقدم في القطاع المصرفي العربي وفي الأسواق الاقليمية.

وجاء اعتماد هذا الخيار خلال العقد الماضي وبشكل متواصل بعد العام 1992، كواحد من الحلول الأساسية الناجعة لتجميع الوحدات المصرفية حيث زاد عدد المصارف حينها عن 90 مصرفاً معظمها برساميل صغيرة لا تؤهلها، لمواجهة تحديات التوسّع والنمو واستخدام التقنيات الحديثة ذات الكلفة العالية، وقد واكبت السلطات التنفيذية والتشريعية والنقدية هذا الخيار، فأصدرت في العام 1994 قانون تسهيل اندماج المصارف ثمّ مددت مفاعيله لمدة 5 سنوات إضافية، فشكّل مع متطلبات الاسواق واحتياجات الرسملة وضخ الاموال الاضافية للتحديث ومواكبة التكنولوجيا المصرفية، عوامل حاسمة ومحفزة لاتمام 25 عملية دمج وتملّك خلال فترة تطبيق القانون لعشر سنوات، فيما تكفلت المصارف القوية والناشطة بحيازة الوحدات المصرفية الاجنبية التي اختارت الخروج من لبنان لأسباب تتعلق باستراتيجياتها الخاصة التي فرضت عليها الانسحاب من معظم الاسواق الناشئة.

ومع تحقق هذه الانجازات وتحقيق المصارف العاملة لمعدلات نمو قياسية خلال كل السنوات الماضية مقارنة بالمعدلات المحققة في الاسواق الخارجية، امتلكت الوحدات المصرفية قدرات وإمكانات أكبر لتوسيع نطاق أعمالها وعملياتها في الاسواق المحلية والخارجية. فاندفعت أكثر لتعزيز رساميلها وأموالها الخاصة وتكبير كياناتها بما يتناسب مع توجهاتها الستراتيجية لتقوية تمركزها المحلي ودورها في النهوض بالاقتصاد الوطني وتمويل احتياجات الدولة. ولتعزيز حضورها ودورها في الاسواق الخارجية وبالأخص الأسواق العربية ودول الاغتراب اللبناني، اضافة الى اعادة هيكلة انتشارها التاريخي في أسواق المال الرئيسية (فرنسا، بريطانيا، سويسرا، أميركا).

ونحن نعتقد، بأنّ ما أُثير حول وجود ثغرات في تطبيق القانون يجب أن لا تشكل عائقاً أمام الاستمرار بمفاعيله الايجابية بعد إدخال التعديلات المطلوبة عليه باعتباره محفزاً مهماً لمزيد من عمليات الدمج التي تؤهل المصارف لاكتساب المزيد من المزايا التنافسية وتطوير دورها في الأسواق المحلية والخارجية. ■

البيرق
AL-BAYRAK
الخميس ١٢ شباط ٢٠٠٤- العدد ١٨١٩٠

لقاء مع رئيس جمعيه المصارف في نقابه المحررين

كرم: التبعات التي يتحملها هي على قياسه ومؤهل لتولي الشأن الصعب فيها
طربيه: الملاءة في المصارف تفوق المطلوب عالمياً

• كرم وطربيه •

استقبل الأستاذ ملحم كرم نقيب المحررين قبل ظهر اليوم في دار النقابة الدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف ورئيس اتحاد المصارف العربية بحضور أعضاء مجلس النقابة والمستشارين.

استهل النقيب كرم اللقاء فقال: الترحيب بالدكتور جوزف طربيه نافل، لأنه واقع في موقع الأخوّة وهو من أصدقاء الصحافيين ومن أحسن الذين تعاملوا وإياهم بمحبة وبفهم وبطرح ذكي وعالم لشؤون الساعة وحلولها، لنصل بها الى الخواتيم التي تضمن للوطن سلامته وتحصن تصدّيه لأزمات يحيكها ضده متآمرون لا يريدون أن يتعافى هذا البلد وأن تكون له حُرمة عزيزة.

الدكتور جوزف طربيه عرفناه جميعاً، علم كيف يرتقي السلم درجة درجة الى قمة الهرم. فهو رئيس جمعية المصارف في لبنان ورئيس اتحاد المصارف العربية، ناهيك بأنه الخبير المالي والاقتصادي من خلال تمرسه وتحمله التبعات الكبيرة منذ زمن طويل في المجالات المالية والاقتصادية بوجهيها العام والخاص.

وأضاف كرم: التبعات التي يتولاها هو على قياسها وله كفايات تؤهله لأن يتولى الشأن الصعب فيها.

ولذلك أحبّه الصحافيون وتعاملوا معه من موقع ثقة، لأن القضايا المالية بلا ثقة وبلا علم وبلا معرفة تكون هباء منثوراً إن لم تكن خراباً للوطن ولاقتصاده.

وقال كرم: جوزف طربيه مؤمن ومحصّن ضد الأخطاء. هذا ما استشعرناه دائماً وأعطى هو أدلة عليه طوال تمرسه بالتبعات الكبيرة.

ونحن اليوم سعداء بأن يكون بيننا الدكتور المثلث الرئاسات الذي يتحمل التبعات بمشقة وبمعاناة ليصل بها الى النتائج التي يريدها كل المخلصين للبنان وللمستقبل لبنان.

وختم كرم: وأن أرحب به بإسمكم، أترك الكلمة للدكتور جوزف طربيه.

الدكتور طربيه

ورد الدكتور طربيه بكلمة جاء فيها: أشكر النقيب كرم على هذا الترحيب الحار وعلى الصفات الكبيرة التي وهبها لشخصي المتواضع. أنا بالفعل رجل عامل في الحقلين العام والخاص في لبنان والعالم العربي. على رأس جمعية مصارف لبنان، ومصارف لبنان، كما تعرفون، إنها اليوم هي عنوان نهضة وعنوان عنفوان لبنان. نتطلع الى أمور كثيرة بخشية ولكن عندما نتطلع الى القطاع المصرفي نشعر بالثقة وبالنجاح ويكبر هذا القطاع الذي يضم ثروات اللبنانيين وغير اللبنانيين. القطاع المصرفي اللبناني في هذا العصر، عصر التحديات الكبرى نهض وأنهض لبنان معه. وحجم هذا القطاع اليوم يتأكد عاماً بعد عام إنه حجم يتخطى مساحة لبنان، هو قطاع مالي لبناني إقليمي دولي بفعل انتشار المصارف اللبنانية في لبنان والخارج، بفعل كفاءتها وبفعل حداثة الصناعة المصرفية اللبنانية التي حملت على منكبيها ليس فقط تمويل الدولة اللبنانية، إنما أيضاً تمويل الاقتصاد اللبناني وتمويل الاستهلاك والاستثمار وتركيز الأنظار على لبنان كموقع للاستثمار وموقع تتوجه اليه الرساميل بالرغم من كل المؤشرات الاقتصادية الأخرى التي من شأنها أن تضعف من هذا التوجه. ولكن بلغ القطاع حجماً وقوة بحيث إنه تخطى مخاطر البلد وأصبحت مؤسسات التصنيف الدولية بالفعل تنظر اليه من خارج المخاطر الإقليمية والمخاطر العائدة من المشاكل الاقتصادية الموجودة في لبنان.

ونحن عاماً بعد عام وبحجم النمو الذي يحققه هذا القطاع وخصوصاً عام ٢٠٠٣ الذي انتهى بمعدل نمو تجاوز الـ ١٤ بالمئة إننا بالفعل نوسع الطاقات بحيث إن ما يرتبط به القطاع المصرفي اللبناني تجاه مديونية الدولة اللبنانية أصبح يشكل أقل من ربع موجوداته. القطاع المصرفي اللبناني بتمويله الكبير للدولة اللبنانية لا يتجاوز بالفعل ٢٣ بالمئة من موجوداته.

وهذه نسبة بالفعل، تشكل، قيمة نمو سنة ونصف أو سنتين لسرعة المسيرة التي يسير فيها هذا القطاع.

القطاع المصرفي اللبناني هو موقع استراتيجي للبنان، هو ضمانة للاستقرار الاقتصادي في لبنان. وتعرفون أنه لا استقرار سياسي من دون استقرار اقتصادي، الاقتصاد اليوم هو الذي يحرك السياسة وهو الذي يحرك الحروب بين الأمم، والاقتصاد هو الذي يؤمن التحالفات وكل ما يدور على مساحة السياسة الدولية.

وعلى هذا الصعيد نعتبر أن قطاعنا المصرفي هو ركن ركين من حماية مقومات لبنان ووجوده على الساحة الدولية.

اسئلة واجوبة

ثم دار حوار مع طربيه الذي قال ردا على سؤال حول بازل-٢: «معايير بازل-٢ تطرح تحديات امام القطاعات المصرفية الدولية والعربية واللبنانية، ليس من شأن خاص للمصارف اللبنانية بالنسبة الى البازل. ولقد تخطى القطاع المصرفي اللبناني معدلات

السفير

الجمعة ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٤ – العدد ٩٦٩٨

بري يستقبل جمعية المصارف

طربيه ينتقد غياب قانون الدمج

اكد رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه سلامة الوضع المصرفي، ونقل عن رئيس المجلس النيابي نبيه بري ان الموضوع الاقتصادي والمالي موضع معالجة من المسؤولين.

استقبل رئيس مجلس النواب نبيه بري امس، في عين التينة وفد جمعية المصارف برئاسة طربيه الذي قال بعد اللقاء: «تشرفنا بمقابلة رئيس مجلس النواب بصفة مجلس ادارة جمعية المصارف وطمأننا الرئيس الى ان الموضوع الاقتصادي والمالي هو موضع معالجة من المسؤولين على كافة المستويات، وخصوصا المجلس النيابي، حيث سيكون للمجلس المصالحات اللازمة عند مناقشة الموازنة العامة للدولة».

وعن الوضع المصرفي واذا كان بأمان بعد قضية بنك المدينة؟ قال «لقد اقفلت ميزانية جمعية المصارف في نهاية العام على قرابة ٦٢ مليار دولار، وهي نسبة وحجم لا مثيل له لا على الصعيد العربي ولا على الصعيد الدولي بالنسبة لحجم الدخل القومي للبنان، وبالنسبة الى عدد الشعب اللبناني. وبالطبع هذه الميزانية تعبر عن ثقة المجتمع اللبناني والمجتمع الدولي لملاءة وسلامة العمل المصرفي في لبنان، لان جزء من هذه الودائع هو بالفعل يأتي من الخارج من المقيمين ومن غير المقيمين الذين لديهم اسواق عديدة يستطيعون وضع ودائعهم فيها، وعندما يتوجهون الى لبنان، فيكون تقييمهم لهذا البلد ايجابيا، ونحن نؤكد ان الوضع المصرفي ثابت وسليم، اما قضية بنك المدينة فهي هامشية صغيرة لا تشكل نموذجا ولا معيارا للعمل المصرفي في لبنان، لان كل ما حصل فيها هو خارج عن مصداقية ومسار العمل المصرفي السائد في المصارف اللبنانية».

وعن الودائع العراقية في لبنان قال: «الودائع العراقية موضوع تقليدي واصبح معروفا ان هذه الودائع هي ملك للعراق وخصوصا للبنك المركزي العراقي الذي اودعها في لبنان، وهي موضوع معالجات مبنية على ما تطلبه حول هوية من يحرك هذه الودائع وهي بالفعل قضية موضع معالجة وليس هناك من اشكالات في نهايتها المقبلة.

الاقتصاد والأعمال

كانون الأول ٢٠٠٣

مجلس إدارة جمعية المصارف: تمديد وتزكية

المجلس الجديد

عرفت جمعية مصارف لبنان كيف تتعاطى مع الظروف الراهنة محلياً وإقليمياً، فاختارت التزكية منهجاً للتجديد لمجلس إدارتها لمدة سنتين، ومن دون إدخال أي تعديل على تركيبة المجلس السابق الذي يضمّ 10 من المصارف الأولى إضافة إلى مصرفين متوسطين.

وفي جمعية عمومية حضرها ممثلون عن 48 مصرفاً من أصل 60 تمّ اختيار مجلس الإدارة الذي اجتمع على الفور وانتخب هيئة مكتبه كالآتي:

د. **جوزيف طربيه** (الاعتماد اللبناني) رئيساً، **سعد الأزهري** (لبنان والمهجر) نائباً للرئيس، **ريمون عوده** (بنك عوده) أميناً للسر، د. **تنال الصبّاح** (اللبناني السويسري) أميناً للصندوق، والأعضاء: د. **مصطفى رازيان** (البحر المتوسط)، **فريد روفايل** (اللبناني الفرنسي)، **نديم عادل القصار** (فرنسبنك)، **سليم صفير** (بيروت)، **غسان عساف** (بيروت والبلاد العربية)، **سمعان فرنسوا باسيل** (بيبلوس)، **موريس صحناوي** (سوسيتيه جنرال – لبنان)، **عبدالرزاق عاشور** (الكويت والعالم العربي).

وكانت معالم التزكية قد تأكّدت منذ بدء التحضير للانتخابات حيث قوبلت بالبرودة محاولات محدودة حاولت إدخال بعض التعديلات على تركيبة مجلس الإدارة.

وقد أجمع الجسم المصرفي في ظل الظروف الراهنة على تجنّب معركة انتخابية على رغم أنه في تاريخ الجمعية العديد من المعارك التنافسية التي جرت بروح رياضية وبعيداً عن التشنجات. أمّا الموشح الثالث عشر **مروان خير الدين**، مدير عام بنك الموارد فقد آثر الانسحاب بعدما وجد أنّ الأجواء كلها تدعوه إلى مثل هذا الموقف.

طربيه

وكان رئيس جمعية مصارف لبنان د. **جوزيف طربيه** ألقى كلمة في مستهل الجمعية العمومية تناول خلالها أبرز التطوّرات التي رافقت عمل الجمعية والمنجزات التي حققتها أبّان السنة الثانية من ولاية مجلس الإدارة.

وأشار **طربيه** أنّ الحرب على العراق أدّت إلى تباطؤ الإنتاج العالمي كما التجارة والسياحة الدولية فاستمرت الدول الكبرى في سياسات الفوائد المنخفضة لإعادة إطلاق عجلة اقتصاداتها، الأمر الذي ساعد لبنان على اجتذاب المزيد من الاستثمارات والسيّاح.

ولفت إلى أنّ معظم مكوّنات الطلب الداخلي حتى نهاية أيلول/سبتمبر 2003 أظهرت تطوّراً إيجابياً يؤشر إلى نشاط اقتصادي أفضل حيث ارتفعت قيمة الشيكات المتقاصة والتسليفات المصرفية لأفراد ورخص البناء وكميات الإسمنت.

وبعد أن استعرض **طربيه** تطوّرات السياستين المالية والنقدية، أشار على الصعيد المصرفي إلى إنجاز الجمعية بالتعاون مع مصرف لبنان ولجنة الرقابة "إطاراً مؤاتياً لتسوية المديونيات التجارية الصعبة".

وفي مؤتمره الصحفي عقب انتخابه رئيساً لولاية ثانية تحدّث **طربيه** عن معدلات الفائدة فأشار إلى أنها بلغت 18 في المئة قبل مؤتمر باريس 2، هي اليوم 8,75 في المئة ولمدة 3 سنوات، مشيراً إلى أن المصارف تتنافس حالياً على عرض الفوائد المدينة، ولافتاً إلى أنه إذا قامت الدولة بالتزاماتها إزاء التصحيح المالي فإنّ الانخفاض يستمر ومعه ترتفع الملاءة الائتمانية.

وتناول موضوع "بنك المدينة" فرأى أنّ هذه القضية لم تلقِ بظلال تأثيراتها وانعكاساتها على القطاع المصرفي، لأنّ البنك المذكور كان معزولاً وقد أوقفت المصارف التعامل معه منذ فترة بسبب ممارساته الشاذة.

وأكّد **طربيه** حرص المصارف على متابعة عملية التطوير والتحديث مشيراً إلى "تركيز اهتمامنا على التوسّع ضمن مداها الطبيعي" وعلى المستجدات المهنية والتحوّلات الجيوستراتيجية في المنطقة. ■

المؤتمر الصحفي بعد الانتخابات ويبدو د. جوزيف طربيه متوسطاً نائب رئيس الجمعية سعد الأزهري (اليسار) وأمينها العام د. مكرم صادر

الاقتصاد والاعمال

تشرين الثاني ٢٠٠٣

من اليمين: رياض سلامة، ريمون عوده، د. مروان النصولي وآلان باليان

جمعية المصارف كرّمت نواب الحاكم

التصحيح المالي مدخل المعالجة الاقتصادية

لم يخرج الإحتفال بالنواب الجدد لحاكم مصرف لبنان عن الاطار التكريمي والبروتوكولي، لكن تزامنه مع حماة المناقشات "العبثية" لمشروع الموازنة العامة او ما اصطلح على تسميته "حرب الموازنات"، أعطى للمناسبة نكهة خاصة، فأطلقت جمعية مصارف لبنان، على لسان رئيسها د. جوزف طربيه، صرخة مكررة لإعادة الإعتبار لبرنامج التصحيح المالي، كسبيل لمنع إستنزاف نتائج "باريس 2" وملحقاته المحلية، وفتح الطريق أمام مشروع إنقاذي إقتصادي متكامل.

وقد أقامت الجمعية يوم 24 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، حفل غداء تكريماً لنواب الحاكم الذين تم تعيينهم قبل شهرين وهم: د. أحمد الجشي، مجيد جنبلاط، د. مروان النصولي وآلان باليان، بحضور الحاكم رياض سلامة ورئيس لجنة الرقابة على المصارف وليد علم الدين وأعضاء اللجنة وحشد من كبار المسؤولين في المؤسسات المصرفية والمالية.

وأكّد سلامة خلال الحفل، "أن مصرف لبنان سيستمر في الأساليب والتوجّهات

د. جوزف طربيه

ذاتها التي كان يسير عليها لتحقيق مصلحة الاقتصاد ومنها ثبات سعر صرف العملة الوطنية"، مشيراً إلى "أن ميزان المدفوعات حقق خلال الأشهر الثمانية الاولى من هذا العام فائضاً قياسياً تجاوز 3,2 مليارات دولار، كما نمت الودائع لدى القطاع المصرفي بين 11 و13 في المئة، وهذا يعني أن الوضع النقدي سيبقى مستقراً".

وقال سلامة: "بالطبع هناك أمور جدّية يستند عليها مصرف لبنان ومنها المحافظة على بنية فوائد منخفضة معلناً أن الدولة ستعاود إصدار سندات الخزينة ضمن توجّهات السوق. إضافة إلى أن المصرف المركزي سيعمل على خفض فوائد الحسابات المدينة للقطاع الخاص لتحرير عدد كبير من العملاء، وقد عمد إلى إصدار تعميم بهذا المعنى لحلّ مشكلات القروض المتعثّرة".

من جهته قال طربيه: "نعلن استعدادنا التام لتحمّل التبعات التي يفرضها علينا موقعنا الريادي والمحوري في الحياة الإقتصادية اللبنانية، لكننا نؤكد، في الوقت عينه، بأن القطاع المصرفي لا يمكن أن يحمل وحده أعباء خسائر القطاع العام وعجوزات القطاع الخاص... وإننا نطالب بأن تكمل الدولة لائحة الإصلاحات التي التزمت بها في مؤتمر "باريس 2"، والتي دعمها المجتمع الدولي والمصرف المركزي، ودعمناها، كقطاع مصرفي، بقوة وزخم غير مسبوقين، بقرض من دون فائدة بلغ 3,6 مليارات دولار".

واعتبر طربيه: "إن عدم ترجمة برنامج

من اليمين: د. نقال الصباح، مجيد جنبلاط، د. احمد الجشي

من اليسار: سليم صفير، امين عواد وفاروق محفوظ

من اليسار: فريد روفايل، وليد علم الدين وسعد الأزهري

من اليمين: د. شادي كرم، جورج زرد ابو جوده وعمر سلطاني

التصحيح المالي في مختلف أبعاده وتفرعاته، قد يؤدي مستقبلاً إلى انعكاسات سلبية وسؤلة تطاول جميع شرائح المجتمع اللبناني. وان الإستمرار في انتفاخ القطاع العام بينما يتقلّص القطاع الخاص يؤدي إلى منحى خطر نحذّر من عواقبه وسندفع ثمنه جميعاً... لأجل ذلك، تضمّ الجمعية صوتها إلى أصوات سائر الهيئات الاقتصادية في الدعوة إلى ضرورة العودة إلى تنفيذ الالتزام ببرنامج التصحيح المالي وترجمة ذلك أولاً ولا سيما من خلال مشروع الموازنة. فالموازنة في الديمقراطيات هي التعبير الأكثر شمولية عن التوجّهات العامة للسلطة السياسية في المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، كما أن الايفاء بالالتزامات سمة بالغة الأهمية، وهي التي يسّرت، على سبيل المثال، شطب إسم لبنان نهائياً عن لائحة البلدان قيد المتابعة والمراقبة من مجموعة "غافي" لمكافحة عمليات تبييض الأموال.

أضاف طربيه: "على صعيد آخر، وإذ نؤكد حرصنا الكامل على أموال المودعين وعلى سلامة القطاع المصرفي في ظلّ المتطلبات المتزايدة التي تفرضها معايير الصناعة المصرفية الدولية، نعلن استعدادنا الصادق للتعاون معكم، يا سعادة الحاكم ومع لجنة الرقابة، وصولاً إلى رؤية موحّدة للتعامل مع الديون التجارية غير المنتجة، من جهة؛ للإسراع في تسوية هذه الديون على قاعدة التعميم الذي صدر أخيراً والتعديلات التي نأمل إدخالها عليه تطبيقاً للمعايير المحاسبية الدولي، ومن جهة ثانية، للإسراع في تنقية ميزانيات المصارف من هذه الديون. ونأمل نجاح مبادرتكم هذه بحيث تسمح ليس فقط بمجرّد تسوية الديون وتنقية الميزانيات على أهمية هذين الهدفين، وبإعطاء فرصة جديدة للمؤسسات المعنية لإعادة هيكلية ماليتها وإدارتها، بل تساهم مجدداً في النمو وفي توفير فرص العمل والمداخيل الحقيقية. انه لتحدّ لنا جميعاً، كسلطات نقدية ورقابيّة وكإدارات مصرفية وقطاعات اقتصادية، ونرجو أن تتكلل هذه المبادرة بالنجاح".

وختم طربيه مشيراً إلى تطلعات القطاع المصرفي المتمثّلة بالآتي: "المحافظة على استقلال المصرف المركزي، وتدعيم متانة الجهاز المصرفي وسلامته، وإرساء سياسة نقدية مؤاتية للنمو، وتوفير أفضل الشروط لتمويل القطاعين العام والخاص من القطاع المصرفي" معتبراً أن مستقبل لبنان بات مرتبطاً عضوياً بسلامة قطاعه المالي وحسن أداء مصرفه المركزي. ■

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
ايلول (سبتمبر) ٢٠٠٣

طربيه في تكريم نواب الحاكم الذين انتهت ولايتهم:
مستقبل لبنان مرتهن بسلامة قطاعه وحسن اداء مصرفه المركزي

د. جوزف طربيه
رئيس جمعية المصارف

كرّمت جمعية مصارف لبنان نواب الحاكم الذين انتهت ولايتهم وهم: د. ناصر السعيدي، فهيم معضاد وهاروت سامونليان ومروان النصولي الذي لم تنته ولايته بعد، وذلك بحضور حاكم مصرف لبنان رياض سلامه ونوابه الجدد د. احمد الجشي، مجيد جنبلاط وألان باليان ورئيس واعضاء لجنة الرقابة على المصارف.

رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه القى كلمة اشاد فيها بعمل نواب الحاكم وحيثما عملوا كفريق عمل واحد متطور ومنتج وفعّال، وقال: «لقد عملنا معكم مجتمعين ومنفردين على ملفات عديدة كان الغرض منها تنقية القطاع المصرفي من الشوائب التي لحقت به خلال سنوات الحرب، وتطوير هذا القطاع وتنميته وتحصينه، والسعي الى الارتقاء به لمواكبة المقاييس العالمية، وبصورة خاصة في مجال الملاءة وكفاية الرساميل. كما عملنا معا على تحديد الوسائل التي تشجع على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة وعلى العديد من الاجراءات والتدابير التي ساهمت في انتقال العمل المصرفي في لبنان الى منحى جديد من حيث الاداء والكفاءة. ولمسنا في اثناء عملنا معكم العلم والخبرة والجدارة، التي شكلت مكونات اساسية لنجاح السياسات التي اعتمدتها ونفذتها السلطات النقدية والرقابية في السنوات الاخيرة».

وختم طربيه: «واغتنمها اخيرا مناسبة لنعرب عن تهانينا الصادقة والحارة للسادة نواب الحاكم الجدد الدكتور احمد الجشي والسيدين مجيد جنبلاط وألان باليان، والذين نعرب لهم عن تطلعنا الى مواصلة التعاون معهم، في اطار هيئة الحاكمية الجديدة برئاسة سعادة الحاكم رياض سلامة ولجنة الرقابة على المصارف برئاسة السيد وليد علم الدين من اجل النجاح في تحقيق المهام الجليلة الآتية والمتمثلة اختصارا في اربع: الحفاظ على استقلالية البنك المركزي، وتدعيم متانة وسلامة الجهاز المصرفي، وارساء سياسة نقدية مؤاتية للنمو الاقتصادي، وتوفير افضل الشروط لتمويل القطاعين العام والخاص من قبل القطاع المصرفي. فمستقبل لبنان مرتهن بسلامة قطاعه المالي وحسن اداء مصرفه المركزي، هذا الصرح المتألق الذي نشهد فيه انتقال الأمانة من يد الى يد ضمن الاطر المؤسساتية الراقية. ونحن على ثقة بأن الأيادي الجديدة التي تسلمت الأمانة ستنهض بالمسيرة بكل العلم والعزم، فمن اعطاهم ثقته اثقل ظهرهم بالمسؤولية. اخذ الله بيدهم وقواهم، فنحن واياهم في طريق الحق والعدل، خناصر معقودة، وأيد متشابكة، في خدمة لبنان».

المستقبل

الخميس ٢٥ أيلول ٢٠٠٣

طربيه: الاستعلام لا يعني رفع السرّية

أعرب رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه عن اسفه لانفجار موضوع «حماس» بشكل مدوٍّ في بيروت في وقت كان يتم فيه البحث في ملف لبنان المالي في دبي، ورداً على سؤال عما اذا كان طلب معرفة ما اذا كان لحماس حسابات في مصارف لبنانية، يعني بأي شكل من الأشكال رفع السرية عنها أو تجميدها قال: الجواب بالطبع لا، لأن القانون رقم ٣١٣ المتعلق بمكافحة تبييض الأموال يقضي في حالات رفع السرية ان يكون ذلك فقط لصالح المرجع القضائي المختص، والهيئة المصرفية العليا في مصرف لبنان على ان يبلغ صاحب الحساب برفع السرية عن حسابه وكذلك المصرف المعني والجهة الخارجية أو الداخلية طالبة التجميد وهذه الأمور كلها لم تحصل اطلاقاً في هذه القضية.

وعما إذا كان بإمكان الهيئة إتخاذ هكذا قرار من دون موافقة السلطات المعنية قال لـ«المؤسسة اللبنانية للإرسال» هناك من يجب ان يبلغ هيئة التحقيق الخاصة بالمعلومات او من المصرف المعني إذا كانت لديه شكوك بوجود حسابات لعملاء مشكوك بهم لديه.

أضاف: هيئة التحقيق ليس لديها واجب التقييم السياسي ولكنها تعمل تحت السقف السياسي للدولة وهي لم تقم بأي إجراءات تدل على اتجاهات تتعلق بتجميد حسابات ورفع السرية عنها، ودعا الى ابعاد القطاع المصرفي عن التجاذبات السياسية وقال لا حسابات وجدت ولا سرية رفعت ولا أموال جمّدت وكل ما نرجوه ان تتفرغ السلطة النقدية مجدداً لمسؤوليتها الجسيمة وان يجري تحييد القطاع المصرفي حتى يبقى حاملاً الهموم الاقتصادية في البلد وعاملا على إنقاذ البلد.

البيان الاقتصادية
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
حزيران (يونيو) ٢٠٠٣

المؤتمر الصحافي الذي أجهض مطلب تقسيط الديون

د. جوزف طربيه: ملتزمون بالاقتصاد وقد مولناه في أصعب الظروف ولكننا ان نقف مكتوفي الأيدي امام اي طرح سيئ

من اليمين: د. مكرم صادر، ريمون عوده، د. جوزف طربيه وسعد الازهري

رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه قال ان التوافق بين جمعية المصارف واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة جاء «تفاديا لتفاقم الديون وتداركا لوصول الملفات الى القضاء، فثمة رغبة لدى القطاع المصرفي في تجنيب السوق ظاهرة الأزمة لدى القطاع الخاص وتمويله، وانطلاقا ساهم في انمائه والتزم تاليا السير بجانبه من اجل تحقيق نمو اقتصادي».

ويوضح د. طربيه: «يتيح الاتفاق لاي تاجر او صناعي او زراعي، كما لاي مصرف يرغب في تدارك نزاع محتمل او حل في شأن دين متفق عليه مع الطرف الآخر، اللجوء الى «هيئة الوساطة» على ان يقدم طلبا في هذا الشأن الى الامانة العامة لجمعية المصارف التي تبلّغ صورة عنه الى الطرف الآخر، وتمهله شهراً لاتخاذ الموقف المناسب منه. وفي حال عدم ورود اي جواب ضمن هذه المهلة يعتبر ذلك بمثابة رفض لطلب الوساطة، كما يفترض بالأمانة العامة للجمعية ابلاغ طالب الوساطة بوجود رفض صريح او ضمني، اذا وجد. اما في حال الموافقة على طلب الوساطة، فتطلب الامانة العامة من رئيس جمعية المصارف واتحاد الغرف تعيين هيئة مؤلفة من وسيطين، يعين احدهما رئيس الاتحاد والآخر رئيس الجمعية، على ان يكون احدهما من التجار او الصناعيين او الزراعيين والآخر من المصرفيين السابقين او القضاة السابقين او رجال القانون المستقلين».

وعن كيفية اتمام الوساطة يشرح د. طربيه: «فور قبول الوسيطين المهمة، تضع الهيئة يدها على الملف وتستمع الى وجهة نظر كل طرف في حضور الطرف الآخر او في غيابه، على ان قبول الوساطة يؤدي حكما الى رفع السرية المصرفية من جانب الزبون لمصلحة الهيئة، ومن قد تستعين بهم، عن حساباته المصرفية كلها».

وعن المعوقات التي تعترض توافق الاطراف على الاتفاق قال: «يبدو ان روح التسوية التي اظهرها مجلس ادارة جمعيتنا لم يرض بعض الفئات التي تضغط على الهيئات الاقتصادية. وقد فوجئت جمعيتنا بالحملة التي تقوم بها بعض التجمعات والمنادية بجدولة عامة للديون، ووقف دعاوى الافلاس امام المحاكم، وشطب جزء من الفوائد المتراكمة، الى ما هنالك من مطالب تصلح لهز البنية الائتمانية للبنان وتشويه سمعته الاقتصادية من خلال التشكيك بملاءة مؤسساته الاقتصادية، وقدرتها على تسديد تسليفات المصارف، مما يؤدي بالتبعية الى التشكيك بملاءة المصارف نفسها من جراء وصف ديونها للقطاعات الاقتصادية بالهالكة والمتعثرة، وينعكس بالتالي على ثقة المودعين والمتعاملين».

ودعا طربيه الرأي العام اللبناني والمسؤولين «الى الحذر من هذا الطرح لجدولة الديون الذي يتوسل اصحابه التهرب من دفع الديون المتوجبة عليهم للمصارف، وتعطيل الآليات القضائية التي نص عليها القانون اللبناني بحق المتخلفين عن الدفع. وخلافا لما تحاول ترويجه بعض الاوساط بشأن عدد الدعاوى والاحكام الافلاسية، فان نسبة هذه الاخيرة متدنية جدا قياسا الى عدد ملفات التسليف. وبالرغم من تدني نسبة الملفات التي تصل الى المحاكم، فان ادارات المصارف تحرص كل الحرص على استنفاد سبل تسوية النزاع كافة مع العميل قبل الوصول به الى المحاكم. وحتى اثناء فترة مراجعة المحاكم نستمر في بذل كل المساعي لحل المسائل حبيًا، والوصول الى تسويات معقولة ومقبولة للطرفين. ان التقاضي مع العملاء هو اكره الحلال لدى المصارف».

وتابع د. طربيه: ان آلية الوساطة والمراجعة، وكذلك موقفنا الرافض جملة وتفصيلا لفكرة الجدولة الجماعية، هما موضع تشاور وتوافق مع السلطات النقدية، كون الطرح الرامي الى جدولة عامة للديون يوحي وكأن لبنان او بعض قطاعاته الاقتصادية هما في حالة افلاس، لاسمح الله، علما ان الجدولة الشاملة لاتبرر الا في حالات الانهيار الاقتصادي الشامل الناتج عن حروب مدمرة، وتخلف الدولة عن السداد وانهيار النقد الوطني، وهي حالات لا يواجهها لبنان اطلاقا.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
ايار (مايو) ٢٠٠٣ - العدد ٣٧٨

جمعية المصارف تقدم مشروعا باعفاء ودائع غير المقيمين من الضريبة على الفوائد

الرئيس اميل لحود متوسطا رئيس واعضاء جمعية المصارف

رفعت جمعية المصارف الى رئيسي الجمهورية والحكومة مشروع قانون جديدا يرمي الى استمرار العمل في الاعفاءات من الضريبة على دخل رؤوس الاموال المنقولة المقررة بموجب الاحكام القانونية لتطوير السوق المالية في لبنان، والتي كانت الغتها المادة ٥١ من قانون موازنة العام ٢٠٠٣ المتعلقة بضريبة الخمسة في المئة على الفوائد.

وارفقت الصيغة بالاسباب الموجبة، حيث تمنى الوفد على الرئيس لحود ايلاء هذا الموضوع اهتمامه، حفاظا على تنافسية سوق بيروت المالية، والتي وضعت تشريعاتها على امتداد عقود من السنين.

مشروع القانون

ورد جاء في المادة الاولى من مشروع القانون:

خلافا لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٤٩٧ تاريخ ٢٠٠٣/١/٣٠ (قانون الموازنة العام لعام ٢٠٠٣) التي قضت بفرض ضريبة الدخل - الباب الثالث، بمعدل ٥ في المئة على فوائد رؤوس الاموال المنقولة وعائداتها وايراداتها، تبقى سارية المفعول الاعفاءات من هذه الضريبة المقررة بموجب النصوص التالية:

- الفقرة أ من المادة الاولى من المرسوم رقم ٢٩ تاريخ ١٩٧٧/٢/٥ (اعفاء الودائع وسائر الالتزامات المصرفية بالعملات الاجنبية العائدة الى غير المقيمين من بعض الضرائب والرسوم) الصادر تنفيذا للمادة الاولى من مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٩٩٧٦ تاريخ ١٩٧٥ (ايجاد منطقة مصرفية حرة ضمن المصارف).

- المادة الاولى والفقرة الثانية من المادة ٣ من القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٥٤٣٩ تاريخ ١٩٨٢/٩/٢٠ (اقرار اعفاءات ضريبية واحكام ترمي الى تطوير السوق المالية في لبنان).

- المادة ١٨ من قانون رقم ٥٢٠ تاريخ ١٩٩٦/٦/٦ (تطوير السوق المالية والعقود الائتمانية).

- المادة ٣ من القانون رقم ٢٣٤ تاريخ ٢٠٠٠/٦/١٠ (تنظيم مهنة الوساطة المالية).

ترأس الوفد الذي زار الرئيسين د. جوزف طربيه وقد تألف من السادة: فريد روفايل، د. فرنسوا باسيل، سعد الازهري، د. مصطفى رازيان، غسان عساف، نديم القصار، موسى مقصود، جورج عشي، جورج صفا، عبد الرزاق عاشور والامين العام للجمعية د. مكرم صادر.

وفي توضيح حول المشروع وما اذا كان يهدف الى الغاء الضريبة على الفوائد، قال رئيس جمعية المصارف: نحن لا نطالب بالغاء الضريبة على الفائدة، بل طلبنا محصور باعادة التشريعات التي كانت تعطي لسوق بيروت المالية ميزاتها التنافسية وهي اليوم موجودة في كل الاسواق المجاورة وفي الاسواق العالمية، وبصورة خاصة موضوع ادارة المحافظ، يعني محافظ التوظيفات، حيث ان بيروت يجب ان تستعيد دورها بادارة المحافظ من دون ان تكون محافظ التوظيف خاضعة لضريبة على الفوائد، شأنها في ذلك شأن الاسواق الدولية الاخرى، بما يحول بالفعل دون هجرة هذه المحافظ من بيروت وعودتها الى بيروت فيما اذا كانت تركت.

البيان
مجلة مالية اقتصادية اجتماعية
شباط (فبراير) ٢٠٠٣ - العدد ٣٧٥

لم ينفع تحذير المصرفيين فصُدّقت ضريبة الـ ٥ في المئة بدون تعديل

د. جوزف طربيه: ليس هناك من دولة تفرض ضرائب على فوائد غير المقيمين

أوساط مصرفية: يصفون لبنان بـ«الجنة الضريبية»، والضرائب تستحدث على مدار السنة!

من اليمين: د. مكرم صادر، د. جورج عطية، د. جوزف طربيه وسعد الازهري

لم تتحقق وعود المسؤولين لجمعية المصارف بألا تشمل ضريبة الـ ٥ في المئة على الفوائد وذائع غير المقيمين، اذ وافق المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في ٢٨/١/٢٠٠٣ على القانون كما تم وضعه قبل موافقة الحكومة على استثناء المنطقة المصرفية الحرة والاوراق المالية منها، اي انه وافق على ان تشمل الضريبة وذائع المقيمين وغير المقيمين. ولم ينفع امس الرئيس الحريري شخصيا على ضرورة تعديل القانون لجهة استثناء وذائع غير المقيمين.

نعود هنا الى المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس جمعية مصارف لبنان الدكتور جوزف طربيه في مقر الجمعية بحضور اعضاء مجلس الادارة وأمينها العام الدكتور مكرم صادر، حيث تلا بيانا تضمن: المؤشرات الاقتصادية، المعدل السنوي للنمو، ميزان المدفوعات، المالية العامة للدولة، السياسة النقدية، الودائع المصرفية، مؤتمر باريس، اتفاق المصارف، ٤ مليارات دولار لمدة سنتين بدون فائدة... الى ان وصل الى بيت القصيد وهو الضريبة على فوائد الودائع لدى المصارف بنسبة ٥ في المئة.

ملاحظات المصارف

أبدى الدكتور طربية ملاحظات جمعية المصارف على هذه الضريبة وهي التالية:

أ- ان هذه الضريبة، في حال اعتمادها دون قيود، وبالتالي شمولها ودائع غير المقيمين وادوات السوق المالية، ستلغي مجموعة هامة من التشريعات القائمة التي تمت بلورتها في العقود الثلاثة الماضية، والتي جعلت من السوق المصرفية في لبنان، بالحجم الحالي الذي بلغته، سوقا مالية اقليمية. ومن اجل المحافظة على هذه السوق، تلفت جمعيتنا النظر الى وجوب التمسك بالتشريعات الاساسية اللازمة لاستمرارها ونموها، والى ضرورة استثنائها من مفاعيل الضريبة المقترحة. وهذه التشريعات هي التالية:

– قانون المنطقة الحرة المصرفية، الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٩٩٧٦ تاريخ ١/٤/١٩٧٥. وهو يعفي من ضريبة الدخل على الفوائد، الودائع وسائر الالتزامات المصرفية بالعملات الاجنبية العائدة لغير المقيمين في لبنان. كما يتيح هذا القانون للجنة الرقابة على المصارف التثبت من توفر شروط الاعفاء.

– قانون تطوير السوق المالية في لبنان، الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ٥٤٣٩ تاريخ ٢٠/٩/١٩٨٢، وهو يعفي شهادات الايداع التي تصدرها المصارف، وسندات الدين التي تصدرها الشركات المقفلة، من الضريبة على الفائدة، ولكنه يخضعها للضريبة على الارباح، عندما يكون المستفيد منها مؤسسات مصرفية ومالية او تجارية اخرى.

ب – اننا ندرك ان الضريبة المقترحة على الفوائد ليست الخيار الاول او الافضل للحكومة. وهي لو كانت كذلك لاعتمدتها الحكومة ضمن حزمة التدابير الضريبية التي ادرجتها في مشروع الموازنة. فالضريبة على الفوائد اذا تدبير طارئ املته ضرورات تأمين ايرادات بديلة عن تلك التي جرى حذفها من مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ من اجل ابقاء نسبة العجز ضمن المستويات الواردة في الورقة التي قدمتها الحكومة الى مؤتمر باريس-٢.

ان جمعية المصارف تدعم بقوة التقيد بكافة الالتزامات التي وردت في ورقة باريس-٢، واولها الالتزام بنسبة العجز في الموازنة. ويهمنا التذكير بأن المصارف ساهمت في خدمة هذا الهدف ببادرة غير مسبوقة عبر تقديم قروض للدولة تفوق ٦٠٠٠ مليار ليرة لبنانية لمدة سنتين بفائدة صفر، كما ساعدت بقوة على خفض الفوائد في السوق اللبنانية مما ينعكس ايضا خفضا اضافيا لخدمة الدين العام. غير ان قدرة المصارف على الدعم لا يتبقى تحجيمها بفعل اية معوقات ضريبية تؤدي الى اعاقة جذب الودائع من الخارج، لان الحد من تدفق الودائع الخارجية الى لبنان يلحق الاذى بالاقتصاد الوطني بكليته، بقدر ما يلحقه بالمصارف والسوق المالية، خصوصا وان فرض الضريبة على فوائد وذائع غير المقيمين ليس تدبيرا مألوفا دوليا، بدليل ان القطاع المصرفي اللبناني المقيم يوظف ما يوازي ١٠ مليارات دولار لدى المصارف المراسلة في الخارج، دون ان تخضع هذه الفوائد في الخارج لاية ضريبة.

لذلك، تتمسك جمعية المصارف بابقاء قانون المنطقة الحرة المصرفية، وقانون تطوير السوق المالية في لبنان، المشار اليهما اعلاه، ساريي المفعول لجهة استمرار استثناء الفوائد المستوفاة في ظلها من الضريبة المقترحة على الفائدة.

الاسئلة والاجوبة

ردا على سؤال حول وجود اقتراح بديل لضريبة الـ ٥ في المئة قال طربيه: بالنسبة للقطاع المصرفي نقول انه يجب ألا تعتمد اية قواعد بالنسبة لهذا القطاع تحول دون ورود الودائع من الخارج، اي من غير المقيمين في لبنان وتشكل ظاهرة لنجاح القطاع المصرفي في لبنان ونجاح لبنان في استعادة دوره كمركز مالي ومستقبلي. ونقول انه في ظل وجود ضريبة على الفوائد ووضع قانونين هامين هما المنطقة المصرفية الحرة وقانون تطوير السوق النقدية، يجب على الدولة والمجلس النيابي تأرير ما اذا كان يجب فرض ضريبة على الفائدة ام لا. اننا القطاع المصرفي، وضمن مسؤوليتنا نريده ان يبقى محصنا ضد اية شوائب ليست موجودة في اسواق اخرى، نحن موجودون في منطقة الشرق الاوسط وليس هناك من دولة تفرض ضرائب على فوائد غير المقيمين، ونحن موجودون ايضا في اسواق مالية نتعاطى معها وتوظف فيها ما يوازي ١٠ مليارات دولار ولا تفرض اي ضريبة على الفوائد التي نتقاضاها من الخارج، فلا يمكننا بالتالي ان نبادل الاسواق الخارجية بأية تدابير لا تنسجم مع ما هو متعارف عليه.

وحول امكانية ان تكون هذه الضريبة سابقة لحكومات اخرى تفرض المزيد من الضرائب على القطاع المصرفي قال: ان قانون الضريبة من صلاحية المشرع الذي هو مجلس النواب وهو ممثل الشعب وبالتالي نحن لسنا قيمين على الشعب ولا على التشريع، هناك السلطات التشريعية التي يفترض ان تقرر ما فيه مصلحة البلد.

وحول التخوف من هروب الودائع المحلية قال طربيه: نحن لا ننظر بالفعل الى التشريع الضريبي كتشريع ظرفي، اننا ننظر اليه كاطار في العمل الاقتصادي في لبنان، وهذا الاطار كان في السابق ضمن اطار العمل الاقتصادي في لبنان وهذا كان في السابق ضمن اطار الاعفاءات التي اشرنا اليها. الاسواق الخارجية لا تزال الفوائد فيها متدنية، والفوائد في لبنان لا تزال مرتفعة، خشيتنا ليست آنية بل خشيتنا للمستقبل، ونحن نقول ان هناك ظرفا خاصا ولكن هذا لا يعني ان الاوضاع ستبقى على ما هي عليه، نحن نراهن على تحسن الوضع الاقتصادي، ونراهن على خفض معدلات الفوائد وتساعد الدولة على خفضها لتصل الى مستوى المعدلات المتداولة في الخارج.

ماذا بعد؟

ما ان اذيع خبر موافقة المجلس النيابي على قانون الضريبة بدون اي تعديل، حتى جرت اتصالات بين المصرفيين لتحديد موقفهم مرة اخرى ويشكل اكثر تشددا، اذ يخشى ان يسحب كبار المودعين الخارجيين ودائعهم من لبنان احتجاجا على هذه الضريبة.

وقال لنا مصدر مصرفي يعرف عنه الاعتدال في مواقفه: طالما ان فارق الفائدة في لبنان مقارنة بجميع البلدان ما زال كبيرا نسبيا، فلا يعقل ان يسحب المودعون الخارجيون ودائعهم، علما ان نسبة الـ ٥ في المئة ان تخفض كثيرا من ارباحهم.

واضاف: انما المؤسف في مواقف المسؤولين هو انهم يدعون المستثمرين للاستثمار في لبنان، باعتباره «جنة ضريبية»، ثم يفاجئونهم باستحداث الضرائب على مدار السنة!

النهار

الثلاثاء ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٣

دعا إلى عدم اضعاف دعم المصارف بضرائب معوّقة لجذب الودائع

طربيه: متمسكون بقانوني المنطقة المصرفية وتطوير السوق المالية والقرار الاخير للسلطات في استثنائهما من ضريبة الـ٥ في المئة

اكد رئيس جمعية المصارف الدكتور جوزف طربيه ضرورة ان تُستثنى من ضريبة الـ٥ في المئة على الفوائد المصرفية ودائع غير المقيمين والاوراق المصرفية "نظراً الى وجود قانونين ينظمان اعفاء فوائدهما"، معتبرا ان الحكومة ستتمكن، رغم الاستثناء، من تحصيل وفر الـ١٠٠ مليار ليرة المستهدف من إحداث هذه الضريبة، علما ان حجم الودائع غير المقيمة لا يتعدى نسبة الـ٢٠ في المئة من اجمالي الودائع المصرفية.

ولفت الى ان جمعية المصارف تسعى لدى المسؤولين لتأكيد تمسكها بابقاء قانوني المنطقة الحرة المصرفية وتطوير السوق المالية "ليعود الى مجلس النواب والحكومة قرار شمولهما بالضريبة او استثنائهما منها"، لكنه اكد ضرورة "ابقاء القطاع محصنا ضد اي شوائب ليست موجودة في اسواق اخرى".

وكان وفد من مجلس ادارة الجمعية التقى امس رئيس مجلس النواب نبيه بري، وسيزور لاحقا هذا الاسبوع، رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وسائر المعنيين، مستعجلاً ادخال هذا التعديل قبل إقرار مشروع قانون موازنة ٢٠٠٣، في جلسة الهيئة العامة لمجلس النواب المقررة غدا وبعد غد.

وقال طربيه ان الاتصالات التي تجريها الجمعية تهدف الى "إقناع المسؤولين بما نعتبره يصب في مصلحة الاقتصاد الوطني من خلال ابقاء القطاع جاذبا للودائع ومركزا ماليا مهما في المنطقة، لكننا في النهاية سنبقى تحت سقف القانون ويعود القرار الى اهل السلطة".

واكد عدم جدوى طرح الضريبة على شطور الفوائد "لان المودعين سيبادرون في هذه الحال الى تجزئة ودائعهم في المصارف الـ٦٣ العاملة في البلاد"، معتبرا بالتالي استحالة جعل الضريبة "عادلة وشخصية" الا ضمن "نظام ضريبة عامة على الدخل وليس ضريبة جزئية او فردية على نوع معين من الدخل".

تحفظات عن الضريبة

مواقف طربيه جاءت على هامش المؤتمر الصحافي الذي عقده امس في جمعية المصارف وحضره نائب الرئيس سعد الازهري، والامين العام الدكتور مكرم صادر، ورئيس مجلس ادارة البنك اللبناني السويسري نائل صباح، والمستشار في بنك عودة الدكتور جورج عشي.

وقد عدد طربيه ملاحظات الجمعية على ضريبة الـ٥ في المئة في حال فرضت على فوائد الودائع المصرفية، كالآتي:

١- إلغاء مجموعة مهمة من التشريعات القائمة التي تمت بلورتها في العقود الثلاثة والتي جعلت من السوق المصرفية، بالحجم الذي بلغته، سوقا مالية اقليمية. لذا، ثمة ضرورة للتمسك بالتشريعات الاساسية اللازمة لاستمرارها ونموها، ولضرورة استثنائها من مفاعيل الضريبة المقترحة. ومن هذه التشريعات:

• قانون المنطقة الحرة المصرفية الذي يعفي من ضريبة الدخل على الفوائد كل الودائع وسائر الالتزامات المصرفية بالعملات الاجنبية العائدة الى غير المقيمين، ويتيح للجنة الرقابة على المصارف التثبت من توافر شروط الاعفاء.

• قانون تطوير السوق المالية في لبنان الذي يعفي شهادات الايداع التي تصدرها المصارف وسندات الدين المصدرة من الشركات المغفلة من الضريبة على الفائدة، لكنه يخضعها للضريبة على الارباح عندما يكون المستفيد منها مؤسسات مصرفية ومالية او تجارية اخرى.

٢- الضريبة المستحدثة ليست سوى تدبير طارئ، املته ضرورات تأمين ايرادات بديلة عن تلك التي جرى حذفها من مشروع موازنة ٢٠٠٣ من اجل ابقاء نسبة العجز ضمن المستويات الواردة في ورقة لبنان الى باريس-٢.

واذ اكد دعم جمعية المصارف للالتزامات الواردة في ورقة باريس-٢، واولها التزام نسبة العجز في الموازنة، مذكّراً بمساهمة المصارف غير المسبوقة لاقراض الدولة نحو ٦٠٠ مليار ليرة لمدة سنتين وبفائدة صفر، ومساعدتها في خفض الفوائد - لفت الى ضرورة عدم اضعاف قدرة المصارف على الدعم بفعل اي معوقات ضريبية تؤدي الى اعاقة جذب الودائع من الخارج "لان الحد من تدفق الودائع الخارجية يلحق الاذى بالاقتصاد الكلي، بمقدار ما يلحقه بالمصارف والسوق المالية، وخصوصا ان فرض الضريبة على فوائد ودائع غير المقيمين ليس تدبيرا مألوفا دوليا، بدليل ان القطاع المصرفي المقيم يوظف ما يوازي ١٠ مليارات دولار لدى المصارف المراسلة في الخارج من دون تقاضي فوائدها لاي ضريبة".

تطورات اقتصادية

وعرض رئيس جمعية المصارف في البيان الذي تلاه في المؤتمر، لحصيلة النشاط الاقتصادي والمصرفي عام ٢٠٠٢، فأشار، استنادا الى توقعات وزارة المال، الى ان المعدل السنوي لنمو الناتج المحلي بلغ ٢ في المئة، بينما سجّل ميزان المدفوعات فائضا مقداره مليار و٥٦٤ مليون دولار في مقابل عجز مقداره مليار و١٦٩ مليون دولار عام ٢٠٠١، وانخفاض العجز في الميزان التجاري.

وفي المالية العامة، أورد ان العجز تراجع من ٤٢.٤ في المئة من اجمالي المدفوعات في الاشهر الاحد عشر الاولى من ٢٠٠٢، مقارنة بنسبة ٤٨.٧ في المئة للفترة عينها من ٢٠٠١. واعتبر ان السياسة النقدية المتبعة سمحت باحتواء ارتفاع الاسعار الذي قاربت نسبته ٤ في المئة عام ٢٠٠٢، رغم تطبيق الضريبة على القيمة المضافة. ولفت الى تسارع وتيرة نمو الودائع المصرفية في النصف الثاني من ٢٠٠٢ "وهو مؤشر الى نمو المدخرات" فزاد بنسبة ٦.٣ في المئة للعام بكامله، وتراجع معدل دولرتها الى ٦٩.٤ في المئة (٧٢.٥ في المئة نهاية ٢٠٠١).

وفي النشاط المصرفي، اعلن عن انخفاض عدد المصارف العاملة من ٦٨ الى ٦٢، موزعة على ٥١ مصرفا لبنانيا و١٢ عربيا واجنبيا "مما يؤكد استمرار إعادة هيكلة القطاع". وقال ان للمصارف ٧٩٠ فرعا في الداخل، وانتشاراً في ٤٦ بلدا على شكل وحدات قانونية مختلفة. اما التوظيفات فتطول اكثر من ١٥ الف شخص يتميزون بتعليم عال (شهادات جامعية) وبعنصر الشباب.

وقال طربيه ان إجمالي الميزانية المجمعة للمصارف التجارية بلغ ٧٩ الفا و١١٨ مليار ليرة (٥٢.٤ مليار دولار) بزيادة ١٠.١ في المئة مقارنة بنسبة ٥.٨ في المئة قبل عام. ولفت الى ان حجم القطاع المصرفي اللبناني يوازي حجم نظيره الكويتي والاماراتي، علما انه يفوق حجمه بمعدل ثلاث مرات حجم الناتج المحلي الاجمالي "وهذه ظاهرة ليس فقط على الصعيد العربي بل العالمي ايضا". اما التسليفات، فبلغت ١٥.١ مليار دولار للقطاع الخاص و١٧.٦ مليار دولار للقطاع العام.

واعتبر ان القطاع يشكّل اهم مركز ادخاري في البلاد في ظل ضعف السوق المالية المحلية. مشيرا الى ان اجمالي الودائع بلغ ٤٣ مليار دولار، بزيادة نسبتها ٦.٣ في المئة، بينما ادت عودة الثقة بالليرة الى تراجع معدل دولرة ودائع القطاع الخاص من ٧٢.٥ الى ٦٩.٤ في المئة.

وفي الربحية، قال طربيه ان الارقام والاحجام التي تم تداولها اخيرا عن ارباح المصارف "مبالغ فيها كثيرا، ولعلها تنطوي على بعض التجني". وابدى استعداد القطاع للحد نسبيا من ارباحه وتوفير سيولة اكبر في مقابل المحافظة على سلامة القطاع ومتانته "اذ تتقيد المصارف بالمعايير الدولية لجهة السيولة والملاءة وقواعد المحاسبة".

واعلن ان الاموال الخاصة بالمصارف بلغت ٣.٣ مليارات دولار وزادت بنسبة ١٢.٦ في المئة في عام واحد، وقارب معدل الملاءة ١٥ في المئة، علما ان المعدل المطلوب محليا هو ١٢ في المئة وبحسب اتفاق بال الاول ٨ في المئة. وذكر ان الاتجاه السائد هو في اتجاه زيادة رساميل المصارف لمواجهة متطلبات اتفاق بال الجديد. موضحا ان معدل السيولة الدولية بلغ نحو ٤٠ في المئة، وهي مرتفعة قياسا بالمعايير الدولية.

اما هامش الفوائد بين متوسط تكلفة مطلوبات المصارف المدفوعة للغير ومتوسط مردود المصارف على توظيفاتها في الاعوام الخمسة الماضية، فراوح بين ١.٧٠ حدا ادنى و٣.٠٨ في المئة حدا اقصى، ليبلغ متوسطها حالياً ٢.٢ في المئة "اي ادنى من المتوسطات المماثلة في العالم، مما يجعل العائد على متوسط موجودات المصارف في حدود ٠.٥٦ في المئة والعائد على متوسط حقوق المساهمين ١٠ في المئة في مقابل ١.٥٢ في المئة و١٦.٦٣ في المئة على التوالي في العالم العربي.

طربيه متوسطاً الازهري وصباح (الى يمينه) والعشي وصادر. (ابرهيم الطويل)

المستقبل

الجمعة ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٢

المجلس المركزي لمصرف لبنان بحث مسودة الاتفاق مع المصارف

طربيه: سنواكب التزامات الدولة في السنتين المقبلتين

عقد المجلس المركزي لمصرف لبنان أمس اجتماعاً برئاسة الحاكم رياض سلامة وبحث في مسودة التعميم الذي من المتوقع ان يصدره مصرف لبنان الاسبوع المقبل الى المصارف، حول اتفاق مصرف لبنان وجمعية المصارف المتعلق بدعم القطاع المصرفي لخزينة الدولة، من خلال اكتتاب المصارف بسندات خزينة بنحو ٤ مليارات دولار (بما يوازي ١٠ في المئة من اجمالي الودائع) في مدى سنتين وبفائدة صفر في المئة.

وعند انجاز التعميم واصداره، سيكون جاهزاً للتطبيق اعتباراً من مطلع سنة ٢٠٠٣، حيث يفترض ان تكتتب المصارف بما يوازي ٨٠٠ مليون دولار شهرياً، على ان تنجز عمليات الاكتتاب في خلال خمسة اشهر من تاريخه.

رئيس جمعية المصارف في لبنان الدكتور جوزف طربيه اوضح من جهته «ان مبادرة المصارف في الوقت الراهن تأتي على خلفية اهتمام القطاع المصرفي بسلامة الأوضاع الاقتصادية والمالية في لبنان، لانها تنعكس عليه سلباً او ايجاباً».

وقال في حديث لتلفزيون «المستقبل»: «كان من البديهي ان تكون فرصة نجاح مؤتمر باريس ٢ سانحة لكي يفعل القطاع المصرفي النتائج المنتظرة من المؤتمر، فكانت مساهمة هذا القطاع مضاعفة لما اتى به «باريس - ٢» وستكون لهذه المساهمة انعكاسات متدرجة متصاعدة لتحصين الوضع المالي والاقتصادي، من ضمن ما اتت به الورقة الاصلاحية، حيث اننا نصر على تنفيذ الالتزامات الواردة فيها بحذافيرها، لان دعمنا مشروط، اذ حددنا ان الاكتتابات بالسندات بالليرة اللبنانية ستكون لمدة ٦ اشهر قابلة للتجديد لمدة سنتين، لماذا ٦ اشهر؟ لان المصارف تريد ايضا ان تواكب الالتزامات الاخرى التي اخذتها الدولة على عاتقها».

اضاف: «لدينا رؤية مستقبلية تتجاوز موضوع الارباح الآنية والخسائر الآنية. نحن نوظف في مستقبل الاقتصاد اللبناني، هذا المستقبل مهدد في حال بقاء المديونية في تصاعد وعدم نجاح الدولة في عكس دينامية الدين العام. رأينا ان هناك فرصة للخروج من هذه الدينامية المضرة والمؤذية لاستمرار استقرار الاقتصاد اللبناني. واعتبرنا ان مساهمتنا هي رئيسية وضرورية لهذا النجاح، وهذا هو التوظيف المستقبلي لمصلحة المصارف ومصلحة الاقتصاد».

ترحيب نيابي

توالت امس ردود الفعل المرحبة بالقرار الصادر عن مصارف لبنان، والآيل الى وضع ٤ مليارات دولار بتصرف الدولة، على مدى سنتين من دون فوائد.

وفي هذا الاطار، رحب النائب عاطف مجدلاني بالاتفاق الذي تم بين الحكومة والمصارف ووصفه بأنه «اهم خطوة ايجابية تستأهل منا الثناء والتقدير للمصارف التي اثبتت مرة أخرى انها تتحلى بالمسؤولية الوطنية العالية».

اضاف النائب مجدلاني في بيان صدر عنه امس: «مما لا شك فيه ان مؤتمر باريس ٢ وما حققه من موجة ثقة عالمية بالاجراءات المالية التي تقوم بها الحكومة انعكس تطورا ايجابيا مميزا في السوق المالية اللبنانية مما ادى الى تحقيق الاتفاق الذي قام به مصرف لبنان مع المصارف الوطنية، التي امنت ٤ مليارات دولار بدون فائدة لمدة سنتين، بالاضافة الى اربعة مليارات أخرى من مصرف لبنان ستؤمن انخفاضا مهما في الدين العام وخدمته، والذي سيتأتى عنه انخفاض تدريجي بارز في عجز الموازنة».

ونوه النائب محمد يحيى من جهته، بخطوة مصارف لبنان في دعم خدمة الدين العام، وقال ان ذلك يؤكد ان رحلة معافاة لبنان قد بدأت فعلياً.

نديم القصار: المصارف معنية بدعم الإصلاحات

وصف عضو مجلس ادارة جمعية المصارف نديم القصار الاتفاق الذي تم بين مصرف لبنان والمصارف بأنه «خطوة اساسية للخروج من الوضع الراهن باتجاه المعالجة الفعلية للخلل الهيكلي الحاصل في المالية العامة»، واعتبر في اتصال مع «المستقبل» ان القطاع المصرفي «معني بشكل اساسي بدعم جهود الدولة لتحقيق ما التزمت به في باريس ٢، من اصلاحات ادارية وتدابير اقتصادية».

وأكد القصار «ضرورة التزام الدولة خطة المعالجة كما وردت في الورقة الرسمية المقدمة الى مؤتمر باريس ٢، لاسيما ما يتعلق منها باحترام تام معايير التخصيص وشفافية التدابير الآيلة الى ذلك مع ضبط الهدر والانفاق». وشدد على أهمية المرحلة ودقتها وكذلك على اهمية القطاع المصرفي واستعداده الكامل للمساهمة في تحقيق ما وعدت به الدولة في باريس - ٢.

ودعا الى «تضافر جميع الجهود على كل المستويات لترسيخ الثقة التي اعطاها المجتمع الدولي الى لبنان للبناء عليها وصولا الى معالجة نهائية وفاعلة لأوضاع لبنان الاقتصادية وليستعيد بلدنا دوره الاقتصادي في المنطقة».

السفير

السبت ٣٠ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ـ العدد ٩٣٦٥

انعقاد الجمعية العمومية العادية لجمعية المصارف

طربيه: خفض الفوائد مرتبط بفائض السيولة

الجمعية العمومية للمصارف (مصطفى جمال الدين)

ابدى رئيس جمعية مصارف لبنان، الدكتور جوزف طربيه، ايجابية القطاع المصرفي مع قرارات باريس ـ٢، من خلال افادة الدولة من خفض في الفوائد التي اعلن انها مرتبطة بفائض السيولة، وخاضعة لقواعد السوق، اي العرض والطلب.

التأمت الجمعية العمومية العادية السنوية لجمعية مصارف لبنان ظهر امس بحضور ممثلي ٤٧ مصرفا من اصلا ٦٢ مصرفا مسجلة في الجمعية. وألقى طربيه كلمة ركز فيها على ابرز التطورات التي رافقت عمل الجمعية والمنجزات التي حققتها خلال السنة الاولى من ولاية مجلس الادارة الحالي.

واشار طربيه الى محطات سياسية اقتصادية هامة شهدها عام ٢٠٠٢، فقد استضاف لبنان مؤتمر القمة العربية، ثم منظمة الدول الفرنكوفونية، وقبل ايام انعقاد مؤتمر باريس ـ٢، الذي هو بحق «اهم حدث مالي دولي من اجل لبنان منذ عقود عدة، وستكون له نتائج كبرى سنتفاعل معها بقوة خلال السنوات القليلة المقبلة».

ولفت طربيه الى بوادر التحسن في النشاط الاقتصادي ومواكبة السلطات الرسمية هذه التطورات بإعداد برنامج زمني للتصحيح المالي، وقال: في هذه الاثناء، حافظ القطاع المصرفي على حيويته المعهودة. وقد بلغت حصته في الناتج المحلي الاجمالي ٥٠٪ علما انه يستخدم ٢،١٪ فقط من العمالة اللبنانية. ولا تزال المصارف تلعب دورا رئيسيا في تمويل القطاعين العام والخاص، اذ تجاوزت التسليفات المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص المقيم حتى نهاية ايلول الماضي ٢٢ مليار ليرة (ما يعادل ١٥ مليار دولار) مقابل مبلغ مساو تقريبا للعام ٢٠٠١ بكامله، اي ان المصارف وفرت للاقتصاد، افرادا ومؤسسات، تمويلا اضافيا بنسبة ٣٪، اي ما يزيد عن ضعف معدل النمو الاقتصادي في غياب التضخم، كما يبقى القطاع المصرفي الممول الابرز لعجز القطاع العام بالليرة وبالعملات الاجنبية، اذ وفرت المصارف للدولة خلال الاشهر العشرة الاولى من السنة الجارية اكثر من ٢٤٠٠ مليار ليرة، اي تمويلا اضافيا بنسبة ٩،٥٪ ليصبح مجموع هذه التسليفات نحو ٢٥،٣ مليار ليرة (ما يقارب ١٦،٨ مليار دولار).

أداء الجمعية

وتحدث طربيه عن أداء الجمعية واجتماعات مجلس الادارة وأعمال اللجان، وتأكيد حضورها في الحياة الاقتصادية، ومشروع تحديث وتطوير موقعها على شبكة الانترنت، اما عن الشؤون المهنية فتحدث عن سلسلة التعاميم المصرفية، والنماذج المعيارية لأنظمة السبعة استنادا الى الأعراف الدولية، وإنجاز دراسة بناء شبكة الاتصالات المصرفية الآمنة، وتوسيع مفهوم تبييض الاموال.

واشار طربيه الى تعاون المصارف مع القطاع العام في مثل تحصيل بعض المقبوضات من ضرائب ورسوم، وتوطين الرواتب، والتوافق حول آلية لجباية فواتير الهاتف من خلال شبابيك المصارف.

باريس ـ ٢

وقال طربيه: منذ ايام، حظي لبنان بفرصة جديدة للانطلاق في مسيرة الخروج من أزمته المالية المتعادية منذ سنوات، اذ اسفر مؤتمر باريس ـ٢، كما تعلمون، عن التزامات تجاه لبنان من قبل حكومات اوروبية وعربية وصناديق ومؤسسات عربية ودولية، تفوق اربعة مليارات دولار. ولئن كانت هذه الالتزامات تعبر عن حرص المجتمع الدولي على استقرار لبنان الداخلي ودوره الاقليمي، فإن ذلك لا يعفي اللبنانيين انفسهم، ولا سيما السلطات والقوى السياسية، من واجب استكمال عملية الاصلاح بمختلف ابعاده السياسية والادارية والقضائية والاقتصادية، على نحو يكفل التفاعل الايجابي المتعدد بين الاجراءات الخارجية والاجراءات الداخلية، مما ينعكس عندئذ تحسنا اكيدا في تصنيف لبنان الائتماني وانخفاضا تدريجيا في معدلات الفوائد، وبالتالي تنشيطا للاقتصاد الوطني وضمانا لنمو اقتصادي مطرد.

ان مؤتمر باريس ـ٢ يشكل، ايها السادة، مدخلا لحلقة مالية اقتصادية فضلى، وأملنا ان يساهم الجميع، كل من موقعه، في صنع هذه الحلقة. وأكرر اننا في القطاع، وكلاعبين اساسيين، لن نتوانى عن أداء دورنا كاملا. ففيه مصلحة للوطن ومصلحة للاقتصاد ومصلحة للأسرة المصرفية.

في الختام، يهمني التأكيد ان مكانة قطاعنا المصرفي، وحضور جمعيتنا، محليا ودوليا، رهن بوحدة مواقفنا وتضافر جهودنا وفاعلية تعاوننا مع السلطات النقدية والمالية والتشريعية. ولا يسعني، اخيرا، الا ان اوجه تحية تقدير الى جميع زملائي اعضاء الجمعية العمومية، الذين واكبوا نشاط مجلس إدارتنا وأمدوه بالدعم اللازم والمتواصل، كما انوه باسم المجلس وباسمكم جميعا، اذا سمحتم، بالأمين العام وسائر موظفي الأمانة العامة، الذين مكننا تفانيهم المهني من تأدية مهامنا على المستوى المطلوب.

ثم عقدت جلسة مغلقة ناقشت الجمعية فيها التقرير السنوي للمجلس حتى ايلول ٢٠٠٢ ووافقت عليه. وبعد الاطلاع على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ٢٠٠١، ابرأت ذمة مجلس الادارة الحالي ثم ناقشت وأقرت الموازنة لسنة ٢٠٠٣.

بيان

بعدها تلا الدكتور طربيه بيانا جاء فيه: لقد عقدت جمعية مصارف لبنان جمعيتها العمومية السنوية العادية، وتداولت في البنود المدرجة على جدول اعمالها متخذة بشأنها القرارات المناسبة. ومن الطبيعي ان ينتهز السادة الزملاء فرصة انعقاد جمعيتهم العمومية هذه، للتباحث في المستجدات الحاصلة اخيرا ولا سيما انعقاد «مؤتمر باريس ـ٢» الذي يعتبر بحق انجازا وطنيا ماليا تحقق بفعل اقناع المجتمع الدولي بضرورة مساعدة لبنان على حل مشكلاته المالية والاقتصادية، وتتويجا للجهود التي بذلتها السلطات اللبنانية حتى الآن في مسيرة الاصلاح والتصحيح، ما جعلنا نستحق دعم الاصدقاء والاشقاء.

لقد حظي لبنان بهذه الفرصة القيمة استنادا الى برنامج اصلاحي متكامل يضع صدقيته على المحك ويجعل اداءه المالي والاقتصادي تحت مجهر مرجعيات دولية حريصة على مواكبة تقدمه في تنفيذ التزاماته. ومن البديهي ان استكمال نجاح «باريس ـ٢» ومضاعفة المكاسب والمنافع المتوقعة منه رهن بمزيد من الانجازات المنتظرة على الساحة الداخلية، وأهمها:

ـ التنفيذ التام بنسبة العجز المحظوظة في مشروع موازنة العام ٢٠٠٣ وعدم تجاوزها اطلاقا.

ـ تنفيذ مشاريع الخصخصة المقررة في جو من الشفافية التامة، وعلى نحو يخدم مصلحة الخزينة العامة والمستهلك اللبناني في الدرجة الاولى.

ـ متابعة تنفيذ الاصلاحات الادارية والهيكلية التي يوشر بها منذ مدة، وتذليل مختلف العقبات التي قد تعيق ذلك.

ـ تحريك بل تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق النمو المطرد والمستدام الذي يبقى الغاية النهائية لكل سياسة، كونه يؤمن رفاهية الفرد والمجتمع على السواء.

حوار

حول خفض الفوائد اشار طربيه الى ان الموضوع لا يزال في مرحلة التشاور والتحاور، وقال: مصرف لبنان والمصارف في صف واحد للبناء على ايجابيات باريس ـ٢ التي لا تكفي وحدها، اذا لم تترافق مع اجراءات وواجبات من قبل الحكومة وكل الهيئات الاقتصادية والعمالية، والقطاعين العام والخاص بهدف تفعيل الحدث الايجابي. فالمطلوب من كل الفئات الحية في المجتمع اللبناني ان تقدم الدعم، والقطاع المصرفي هو الرافعة الاقتصادية المهمة، وهو الذي حافظ على لبنان ومكنه من الوصول الى باريس ـ٢، وتحمل خلال سنوات العبء الرئيسي لتمويل القطاعين العام والخاص.

السفير

الثلاثاء ١٩ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ـ العدد ٩٣٥٧

باريس ـ ٢: البحث عن المعالجات.. وسيناريو الإفادة من الدعم

■ طربيه: ٢٪ للنمو نسبة عقلانية

د. جوزف طربيه

لا شك في ان محطة باريس ـ ٢ تشكل عنصرا أساسيا في امكانية البحث عن معالجات لوضعية المديونية العامة او على الأكثر بالنسبة لوقف نمو كلفة الدين العام، وهي من هذا المنظور جزء بسيط من حزمة معالجات يفترض أن تتخذها الحكومة اللبنانية.

فمؤتمر باريس ـ ٢، من هذه الناحية، يحمل ايجابية تحويل جزء من الدين القائم حالياً بفوائد مرتفعة، واستبداله بدين جديد بفوائد أقل، وبمهل زمنية أطول من تلك القائمة.

فمؤتمر (باريس ـ ٢) حسب المواقف المعلنة والورقة المقدمة من الدولة اللبنانية يهدف الى تحقيق عنصرين أساسيين:

١ ـ العنصر الأول إعطاء لبنان فرصة دولية جديدة تؤكد قدراته على الخروج من أزمته بتدابير ضرائبية ومالية جديدة.

٢ ـ تأمين قروض طويلة وميسرة بفائدة ٦ الى ٧ في المئة توفر ما يزيد عن ٥٠٠ مليار ليرة سنوياً من كلفة الدين من اكتساب مهلة طويلة للسداد.

وهذا الدعم المطلوب سيكون اما بشكل سندات خزينة، او على شاكلة ودائع لدى مصرف لبنان او كفالات وضمانات قروض ميسرة.

لذلك جاءت الورقة اللبنانية الى الدول المشاركة وإلى المسؤولين في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتضع سيناريو الافادة من دعم باريس ـ ٢ ولتقدر عائدات الخصخصة والتسنيد بحوالى ٥ مليارات دولار.

كما جاءت الورقة اللبنانية لترسم بعض التوجهات لملامح معالجة أزمة المديونية العامة بالوصول تدريجيا بالدين الى ما يوازي ٩٢ في المئة من الناتج المحلي، وهو حالياً يشكل أكثر من ١٧٣ في المئة.

طبيعي جداً أن تختلف الآراء حول التقديرات الواردة في الورقة والتي تشير الى نمو بنسبة ٢ في المئة في حال عدم توافر الدعم الخارجي والى حوالى ٣ الى ٤ في المئة في حال توافر الدعم بين الأعوام ٢٠٠٣ و٢٠٠٧.

وطبيعي ان يُمسار الحديث حول الانعكاسات الداخلية لنتائج باريس ـ ٢ حول الوضع الاقتصادي والمالي وسياسة الفوائد المقبلة.

«السفير» حملت بعض الأسئلة حول الورقة ومضمونها وطرحتها على عدد من الخبراء ورؤساء غرف التجارة والمصرفيين في محاولة لتحديد نظرة هؤلاء الفرقاء الى الورقة اللبنانية والمرتقب منها.

وهذا أسئلة «السفير» التي طرحت على بعض الخبراء والفاعليات الاقتصادية:

١) ما هو رأيكم بمضمون الورقة اللبنانية الى باريس ـ ٢، وامكانية تطبيق التوجهات الواردة فيها؟

٢) ما هي انعكاسات النجاح الكلي او الجزئي لباريس ـ ٢ على القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وتحديداً على الوضع المالي والمصرفي؟

٣) هل بالإمكان التوصل الى خفض المديونية العامة الى النسبة الواردة في الورقة مع حلول العام ٢٠٠٧ الى ٩٢ في المئة من الناتج المحلي؟

٤) ما هي الآثار او الأعباء المنتظرة للتدابير المقترحة على الصعيدين الاجتماعي والمعيشي؟ وهل يحتمل المجتمع اللبناني كل هذه الضرائب الجديدة؟

«السفير» استفتت آراء بعض المصرفيين الكبار، وأولهم رئيس جمعية المصارف د. جوزيف طربيه الذي يصف الورقة اللبنانية المقدمة الى المؤتمر المنتظر بأنها ذات شقين: شق يبقى في يد الدولة من حيث الموازنة بين النفقات والايرادات، وشق آخر يتعلق بردة فعل الأسواق على أداء الحكومة وخطتها الاقتصادية، وخصوصا ما يرتبط منها بمعدلات الفائدة.

«ان موضوع خفض الفائدة مرتبط بردة فعل المودعين والسوق بشكل عام، وذلك باتجاه تحسين التصنيف الائتماني لديون الدولة»، يقول طربيه. «بمعنى ان الدولة لا تستفيد فقط من الوفر الذي قد يحققه باريس ـ ٢، فتحسين التصنيف الائتماني يجعل المخاطر تستقر قبل أن تبدأ بالتراجع، ثم تنخفض الفوائد في السوق المصرفية، وهذا ينعكس بالفائدة على القطاعين العام والخاص معاً، إذ سيكون من الممكن الحصول على ودائع وموارد بأسعار أدنى من الأسعار الحالية». ويضيف طربيه ان «الغاية من الورقة اللبنانية هو استبدال القروض قصيرة الأجل بأخرى طويلة الأجل وبفوائد أقل، مما يعني انه عندما تواجه الدولة استحقاقاتها المالية فلن تشعر انها في خطر، وسينعكس الأمر وفراً على مجموع خدمة الدين وتناقصاً في سرعة زيادته».

فهل يعتبر كل ما يُقال عن خفض المديونية العامة الى النسبة الواردة في الورقة، أي الى ٩٢ في المئة من الناتج المحلي مع حلول العام ٢٠٠٧، مستقبلا وقابلا للتحقيق؟ يقول طربيه ان تلك التوقعات ربما تنجح بنسبة كبيرة، او حتى جزئيا، «لكن المؤكد انها ستحسن الصورة المالية العامة بالنسبة الى لبنان. فالدولة اللبنانية قدمت، مع مشاركتها في «باريس ـ ٢» التزامات بشروط مالية معينة، ومنها خفض العجز وتنفيذ الخصخصة بحيث تعيد التوازن الجزئي الى المالية العامة. بالإضافة الى ان هناك معدلات نمو لا بد من ان يحققها الاقتصاد نتيجة الأجواء الجديدة التي رأيناها أوائل الصيف الماضي». واعتبر طربيه ان نسبة ٢ في المئة للنمو المتوقع «هي نسبة عملية وعقلانية، ففي التسعينات بلغ النمو معدل ٦ الى ٧ في المئة. أما بالنسبة الى الوصول للتوازن ما بين الواردات والنفقات، فهذا أمر يتطلب جهدا من الدولة».

ـ ٥ ـ

المستقبل

السبت ٢٢ حزيران ٢٠٠٢

في حوار نظمته جمعية المصارف

الحريري: قرار «غافي» إشارة ثقة دولية بلبنان لن نخفض سعر صرف الليرة ما دمت رئيساً للحكومة

رأى رئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري ان قرار مجموعة العمل الدولية عن تبييض الأموال (غافي) شعب اسم لبنان عن لائحتها السوداء التي تضم دولاً تعدها غير متعاونة في مجال مكافحة تبييض الأموال، إشارة ثقة دولية بلبنان لم تكن ممكنة لولا الجهود والقرارات التي اتخذها مصرف لبنان، وهيئة التحقيق الخاصة بمكافحة تبييض الأموال، والتعاون بين المصارف والحكومة والقضاء.

وشدد على ثبات سعر صرف الليرة، وقال: «لن ينخفض سعر الليرة ما دمت رئيساً للحكومة».

وأشار إلى انه بعد هجوم ١١ أيلول صدرت جملة خطوات وقوانين تضيّق مجال تنقل الأموال غير المعروفة المصدر. وقال ان هذه الخطوة مهمة، ولكن الأهم هو الأخلاق، والحكومة تطلب من المصارف بإلحاح أن تحافظ على هذه الثقة التي أعطانا إياها المجتمع الدولي لأن فيها مصلحة الجميع.

قال الرئيس الحريري هذا خلال حوار نظمته جمعية المصارف بعد ظهر أمس في مقرها في وسط بيروت بحضور رئيس الجمعية جوزف طربيه وأعضائها ورؤساء مجالس إدارة المصارف العاملة في لبنان.

طربيه

في بداية الاجتماع تحدث طربيه فقال ان غرض هذا اللقاء هو «حوار صريح ومفيد بين السلطة التنفيذية من جهة، والقيادات المصرفية من جهة ثانية».

وأمل أن يكون الاجتماع بأكورة سلسلة نقاءات دورية مع كبار المسؤولين في مختلف السلطات المعنية بشؤون البلاد.

ولفت إلى ان القطاع المصرفي لعب وما زال يلعب دوراً رائداً في تاريخ لبنان المعاصر، بصفته مركز الثقل في حياة البلاد الاقتصادية.

وأشار إلى قاعدة القطاع الواسعة وانتشاره بفضل شبكة بلغت نحو ٧٨٠ فرعاً في جميع أرجاء البلاد، وهو على الصعيد «الم بمجتمع العمال والأعمال في الخارج وبالاغتراب اللبناني على نحو «جعل المصرفيين اللبنانيين يواجهون باستمرار التعقيد من الأسئلة عن مواجس اللبنانيين، مقيمين وغير مقيمين، وعن فصول الأشقاء والأصدقاء من المستثمرين المحتملين الذين يدرج لبنان في لائحة اهتمامهم».

وأضاف: «ولكن يهمنا أيضاً في هذا اللقاء ان نطرح أمامكم هواجس المصارف، وهي صورة لهواجس السوق، التي أوجزها بالنقاط التالية: عودة لبنان مع المجتمع الدولي والمالية العامة، واحتياط القطع الأجنبي والتجاذب السياسي».

الحريري

ووصف الرئيس الحريري في مستهل كلامه المصاعب التي يواجهها لبنان بأنها تحديات، وقال: «إن البعض ينظر بأزمة والبعض يحب أن تلمع والبعض يعمل لمصلحته. أما نحن فإننا نتطلع إلى ما نحن عليه بأنه جزء من التحديات التي يواجهها البلد».

وأضاف: «ان هناك فكرة كان البعض في لبنان يدفع باتجاهها وهي اعادة النظر بسعر صرف الليرة، لكن موقفنا منها واضح، ان خسائر الليد جراء خطوة كهذه، أكبر بكثير من حسناتها. وجهة نظرنا هي ان ما يعرض علينا هدفه الأساسي خفض حجم الدين، لأ ان ٧٠ في المئة من الدين العام بالليرة اللبنانية، وإذا خفضنا سعر صرفها تكون قد خفضنا هذا الدين وبطريقة أو بأخرى هذا يعني ان تسلب الناس أموالهم. نحن مقتنعون في الحكومة، وفي فريق العمل الاقتصادي فيها، بأن هذه الخطوة تصيب صدقية الدولة والاقتصاد والثقة بهما، وأن أي مبالغ نوفرها ستكون تكلفتها أكبر بكثير مما يمكن أن نكسبه. وأضاف: «كلهم يعرفون الرد ذلك في المصارف والمدخرين والقراء وأصحاب

● الحريري في حواره مع المصرفيين وإلى يمينه طربيه

(علي محمد)

الرواتب المحدودة. وأريد منكم أن تسمعوها مني شخصياً: لن نتخذ هذا القرار ولن نقبل أن يتخذ وأنا ملتزم أمامكم هذا الكلام، لن نخفض سعر صرف الليرة ما دمت رئيساً للحكومة».

وسأل الرئيس الحريري قائلاً: ما الذي نفعله لإزاء الوضع القائم؟ وأجاب: ان هناك سلبيات، منها الخلافات السياسية. واليوم سمعتم ما أعلنه الرئيس عدنان القصار من تصور، وأرى لكم بصراحة كبيرة نشأت هذه الفكرة. كان هناك كلام باستمرار بين رئيس الجمهورية وبيني عن مجموعة من الاقتصاديين والخبراء الذين يقولون له أموراً مختلفة عما تقوله الحكومة ويصورون ان هناك معالجات افضل من معالجتها. لماذا اقترحت عليه ان يتبنى الرئيس القصار الموضوع، وهو رجل معتزم ويعرف الأسواق والبلد، على ان يبحث الأمر مع الخبراء الذين عند الرئيس لحود ويخرجوا ببرنامج، وقد وافق الرئيس لحود وتكلم مع الاستاذ قصار الذي حكى بدوره مع الخبيات والخبراء ووضعوا البرنامج الذي اعلن اليوم. وقد رفضت ان اشترك الحكومة في وضعه، حتى لا يقال ان انا تأثيرا فيما سيصدر، وأنتم شاركتم في هذا البرنامج، ولن اعتب عليه الا اني لم أر فيه اي امر يخرج على البرنامج الذي تسير فيه الحكومة. وهذا يدفع الى الارتياح، اذ كفانا خبراء يقولون ان قرنا يعرف وقرنا لا يعرف وقرنا عبقري وقبره غير كفؤ. نحن في الحكومة ذهبنا بمجموعة الخطوات التي اتخذناها الى ابعد ما ورد في البرنامج الذي اعلن اليوم، فنحن من يأكل العصي لا من يعطيها.

وتابع: «ان الحكومة تريد خفض المصاريف وحجم الدولة ووقف الهدر، والجميع يريد ذلك، لكن المهم هو التطبيق والتنفيذ».

وقال الرئيس الحريري: انا مرتاح جداً للبرنامج الذي صدر اليوم وان شاء الله يكون بداية تعاون مع كل ارکان الدولة والقطاعين العام والخاص.

وأضاف ان برنامج التخصيص يقترض ان يسير قدماً، وقانون التشييد قد اقر، وفيه جانب آخر هو الامر ان الحكومة واي حكومة اخرى تأتي ملزمة ان تضع اي ايراد من التخصيص او التشييد مباشرة في حساب خاص لإدارة الدين العام.

وأوضح ان الحكومة في اطار خطتها لمعالجة الدين العام وخدمته تتجه خلال هذه السنة والسنة المقبلة وبداية السنة التالية الى تخصيص ثلاثة قطاعات اساسية، هي الاتصال بجانبيه الثابت والخلوي، اضافة الى الكهرباء والمياه.

وأشار الى ان هناك قرار لخفض الانفاق في العام المقبل بنسبة عشرة في المئة، بعدما التزمنا الانفاق تماما كما ورد على موازنة العام الجاري، بينما هناك زيادة في الايراد اساسها ضريبة القيمة المضافة، وتوسيع قاعدة المكلفين. والاتصال قائم لعقد مؤتمر باريس ٢ خلال هذه السنة حيث اقتراحنا هو ان يتم اقراضنا مبالغ تساوي تلك التي نجنيها من الخصخصة والتسييد. وهذا يعني ان اوضح اننا لسنا بصدد طلب هبات ولا قروض ميسرة معها فترات سماح، بل هي سجره استبدال الدين قصيرة الامد ومرتفعة الفائدة بقروض لا يقل امدها عن عشرة اعوام وبفوائد تجارية عادية ورائجة. ان هدفنا ليس مفاوضة الدائنين والمصارف بل سداد ما يترتب علينا واحترام تعهداتنا. ان هدفنا الرئيسي الحفاظ على الثقة بالبلد ومصداقيته. ومن المعلوم ان خفض متوسط الفائدة على المديونية سيخفض بدوره متوسط الفائدة على الليرة والعملات مما ينشط الحركة الاقتصادية والاستثمارية».

وقال الرئيس الحريري: «قد يتبادر للبعض ان هذا البرنامج سهب التحقيق، وهو كذلك، لكن الجميع يشعر ان هناك صلة بالسير في هذا الاتجاه وبالتالي فان امكانية الخربطة محدودة. وأضاف: هناك تجاذبات سياسية ان تتوقف لكنها لن تؤثر على هذه المسيرة، وليس هناك متاريس كما يدلو البعض ان يصوره. لقد تم اقرار مجموعة كبيرة من القوانين وتنفيذ مجموعة كبيرة من القرارات التي كان لها الر ايجابي على البلد لكن المؤسف ان غبار المشاغل القائمة او المفتعلة يغطي على هذه الايجابيات.

وأكد ان الحكومة حريصة على القطاع المصرفي والتعاون معه بشكل متواصل وعلى نموه وزيادة قدراته.

وردا على جواب حول خفض النفقات، قال ان الاولوية الرئيسية هي التأتية من خدمة الدين وبالتالي فإن واجب الحكومة الأساسي هو التركيز على خفض حجم الدين وخدمته. أما الأمن والتعليم، فهما سلب جميع اللبنانيين.

وأضاف الرئيس الحريري: لا أريد أن أقول ان الادارة هي من دون مشاكل لكن وضعها أفضل من سائر دول المنطقة وما زالت تتطور.

وعن قرار منع التأشيرات للسياح على المطار، قال الرئيس الحريري ان ضوابط سيتم وضعها في جلسة مجلس الوزراء المقبلة لتنظيم هذه الخطوة لتعطي مفعولها الكامل، وتوقع أن يصبح القرار نافذاً بعد هذه الجلسة.

وسئل عن برنامج الخطوات الحكومية فقال ان ممثلي وكالات التصنيف الدولية سيأتون الى لبنان في الشهر المقبل، وان قانوني الاتصالات والكهرباء سيقران في الشهر نفسه أيضاً، وهما قانونان رئيسيان بعد قانون النفوي الذي صدر مؤخراً. كما أن عمليات التصفيد لعدد من الإيرادات ستبدأ في القريب العاجل، وماريس ٢ متوقع عقده في هذه السنة.

ووصف الرئيس الحريري ما يقال عن انفجار متوقع على الحدود الجنوبية بأنه «فيلم». وقال: لقد جاءني السفير الأميركي يستفسر مني بالقول: أخبرني ماذا يحصل. ان الأزمة في لبنان هي أن اسرائيل تقوم بحركات للضغط على الرئيس الأميركي جورج بوش لأنه على وشك القاء خطاب برسم سياسته في الشرق الأوسط. لكن على أرض الواقع لا حزب الله زاد من نشاطه ولا أحد يقوم بشيء غير اعتيادي. لقد أبلغت السفير الأميركي بذلك، وما يحدث ان هناك مشكلة بين اسرائيل والفلسطينيين ولقد بدأت الانتقادات الشديدة في الصحف الاسرائيلية لشارون وتغيرات لدى الرأي العام الإسرائيلي مع تزايد الكلام عن ضرورة الحلول السياسية.

وأكد الرئيس الحريري ان الحرب في المنطقة مستبعدة جداً، فلا اسرائيل تريدها ولا الغرب يريدونها، لكن المشكلة مع الفلسطينيين مستمرة ما دام الأميركيون لم يشترطوا بكل قواهم في الحل. وأنا لا أرى أنهم سيفعلون ذلك. ان الأمور لن تنفجر في المنطقة، وفي الوقت نفسه لا أرى السلام قريباً. ربما لبعض في الداخل حسابات خاطئة، وينصحني ان تضبط معه هذه الحرة وتتحقق أمنيته في أن يضرب الاقتصاد، انما نحن كلبنانيين عموماً نحب الفولكلور من وقت الى آخر، لكنه يبقى في النهاية فولكلوراً.

وأضاف ان من سوء حظنا ربما ان يكون لنا جار هو اسرائيل، لكن الدول العظمى في الوقت نفسه ترى ان لا مصلحة لها في حدوث عدم استقرار في المنطقة وفي بلادنا، وهم عندما نسألهم عن ذلك يقولون لنا: نحن مع استقراركم وقولوا لنا ماذا يجب ان نساعد.

ورداً على سؤال حول احتمال تسييل الموجودات الذهبية، قال الرئيس الحريري ان طرح الموضوع في ظروفنا من شأنها ان يولد هلعاً فندفع ثمن بيع الذهب قبل أن نبيعه. ولذلك فإن موقفنا الثابت كحكومة هو عدم البحث في موضوع الذهب على الإطلاق.

وختم الرئيس الحريري حواره مع المصرفيين بالقول ان في البلاد امكانات كبيرة غير مستغلة، والتجاذب السياسي يضعف قوتنا. وأضاف أنا أعتقد بصدق أن التحديات يمكن التغلب عليها والصعوبات التي نواجهها غير مستحيلة الحل. ان النية السياسية لدينا غير محدودة وعلينا ان نواقن على أنفسنا وتعاوننا. وكحكومة نعرفون اننا غير مقامرين ولكننا لسنا متقاعسين، وقد اتخذنا الكثير من القرارات الجريئة، يجب الإنخداع من التجاذب السياسي الذي لن ينتهي ولكن لا فعالية له في تغيير المسار الأساسي، هذا هو واقعنا تماماً.

وأضاف الرئيس الحريري: نحن جاهزون للتعاون معكم ولا نريد التدخل في عملكم، ولا سن بصفة الدولة واللغة فيها ولا مسّ بالليرة ونحن ضد أي توجه للمسّ بالاستقرار النقدي وهناك إجماع في المجتمع اللبناني على هذه السياسة. لقد مارست في حياتي الخاصة والعملية الإلتزام الأخلاقي واحترام كلمة الشرف، وكلمة الشرف هي الأساس وهي أهم من كل الإتفاقات المعقودة أو المكتوبة.

L'Orient LE JOUR

Mercredi 5 juin 2002

DÉJEUNER-DÉBAT – Pas de risque de défaut de paiement de l'État libanais

Torbey : Aucune comparaison possible entre les banques libanaises et argentines

Le Liban ferait-il face à une crise économique structurelle imminente qui pourrait entraîner un défaut de paiement ? Le système bancaire libanais serait-il menacé si une telle crise survenait ?

À ces deux questions, Joseph Torbey, président de l'Association des banques au Liban, a répondu par la négative.

M. Torbey est bien placé pour rassurer les Libanais puisqu'il avait été, rappelle-t-on, désigné dans les années quatre-vingt par le gouverneur de la Banque centrale pour redresser le Crédit Libanais, qui faisait face à des difficultés. Et il avait réussi à relever le défi.

Les rumeurs alarmantes, qui circulent sur la situation des banques au Liban, sont justifiées par deux argumentations :

- Le secteur bancaire est un créancier de l'État en livres libanaises et en devises étrangères et tout défaut de paiement du Trésor aurait sur lui des répercussions négatives.

- Le secteur bancaire est un créancier du secteur privé et toute crise économique se répercutera, dans une première phase, sur la solvabilité de certains des emprunteurs des établissements de crédit.

Au cours du déjeuner-débat organisé hier à l'hôtel *Bristol*, par la Chambre internationale de commerce (CIC) représentée par son président Adnan Kassar, son vice-président Assaad Sawaya, et son secrétaire général Louis Hobeika, M. Torbey a affirmé que le secteur bancaire bénéficie des plus hautes normes de sécurité pour faire face à toute perte qu'il pourrait subir du fait de développements économiques négatifs, et ce en raison de son poids par rapport au volume du PNB ou du budget général ou de sa part de la dette publique, de son niveau de capitalisation, de son ratio de solvabilité supérieur à celui exigé par le Comité de Bâle, en plus de sa liquidité et de sa bonne gestion.

« Tous ces éléments importants ont reflété la confiance des déposants et des instances internationales. Celles-ci se sont montrées inquiètes quant à la situation de l'économie nationale, ont réaffirmé la solidité du secteur bancaire et sa bonne gestion des risques des secteurs tant public que privé », a-t-il dit.

5 566 milliards de $ au Trésor

Les avances du secteur bancaire au Trésor en devises étrangères se sont élevées jusqu'en mars 2002 à 5 566 milliards de dollars, soit 14 % de la totalité des dépôts et 19 % de ceux en devises étrangères. *« Partant de là, la mise en doute de la solidité des banques, du fait de sa part de la dette publique, paraît artificielle, sa part étant limitée par rapport à sa dimension et au volume de la dollarisation de ses dépôts »*, a soutenu le PDG du Crédit Libanais.

Cette dette, même si elle est financée par des banques opérant au Liban, a un caractère international, étant souscrite à travers les marchés financiers internationaux et listée sur les Bourses internationales. Elle produit tous les effets des emprunts internationaux, y compris celui de la possibilité d'exécuter sur les avoirs extérieurs et internes de l'État emprunteur.

« En plus, fait remarquer l'orateur, *par le passé, le Liban a toujours honoré ses engagements. En tant qu'ancien centre financier de la région et ambitionnant de retrouver ce rôle, le Liban a un intérêt certain à respecter les échéances internationales de paiement afin de demeurer attractif pour les capitaux. Sinon, le mouvement de transfert de capitaux de l'étranger, vital pour le pays, s'arrêterait. »*

Pour ce qui est des avances du secteur bancaire en livres libanaises, elles s'élèvent à près de 13 900 milliards de LL et ne constituent pas un danger, compte tenu du fait que l'État n'est pas menacé d'un défaut de paiement en monnaie nationale.

15 milliards de $ au secteur privé

Fin mars dernier, les emprunts des banques au secteur privé ont atteint 15 milliards de dollars, soit 43,5 % des dépôts en devises étrangères et les avances en LL représentent 3 000 milliards, soit 19 % des dépôts en monnaie nationale. Les provisions pour l'ensemble des avances se sont élevées à 8 % du portefeuille et couvrent 75 % des créances douteuses. Cette proportion est considérée comme l'une des meilleures par rapport aux créances hypothécaires.

Le secteur bancaire bénéficie d'une liquidité en devises étrangères de près de 44 % des dépôts et d'avoirs extérieurs en devises auprès de ses correspondants étrangers de 8,5 milliards de dollars en plus de liquidité en devises déposée à la BDL et s'élevant à 15 % de la valeur des dépôts en devises.

« Les banques libanaises ont réussi à préserver des ratios élevés de liquidité, de solvabilité et de réserves qui font qu'il n'y a aucune comparaison à établir entre les banques libanaises et les banques turques et argentines qui ont été ébranlées suite à la crise financière qui a secoué les deux pays. Les crises turque et argentine semblent intéressantes dans la mesure où elles constituent des exemples de mise en garde contre les dangers qu'encourent tout pays qui néglige de procéder aux réformes structurelles nécessaires », a souligné M. Torbey.

En réponse à une question, le président de l'Association des banques au Liban a affirmé que, dans le pire des scénarios, l'État ne sera pas déclaré en cessation de paiements. *« Les banques seront prêtes, à l'échéance des eurobons, à renouveler les emprunts et ne demanderont jamais à l'État de solder ses comptes »*, a-t-il dit.

Les établissements de crédit n'ont cessé d'enregistrer des taux de croissance soutenue qui se sont répercutés sur leur bilan consolidé qui s'élève à présent à trois fois le PIB.

Les banques sauront faire face à toutes les difficultés économiques que pourrait connaître le pays de la même manière qu'elles l'ont fait pendant les années de guerre. Et aujourd'hui cela est plus que jamais vrai, grâce aux techniques et aux moyens modernes dont elles disposent.

Liliane MOKBEL

الحوادث
٢٠٠٢/٥/١٠

د. جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف اللبنانية ورئيس اتحاد المصارف العربية لـ «الحوادث»:

القطاع المصرفي اللبناني اداؤه جيّد ويحافظ على صدقيته على رغم كل المخاطر

مهتمون بقضية تحرير تجارة الخدمات نظراً لبُعدها العربي

اكد الدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف اللبنانية ورئيس اتحاد المصارف العربية، ان القطاع المصرفي اللبناني كان جيّد الاداء خلال السنوات الماضية والسنة الحالية، وهو يتابع مسيرته أخذاً بعين الاعتبار كل المخاطر التي تحيط بلبنان. وقال ان المصارف اللبنانية استطاعت ان تحافظ على صدقيتها، على الرغم من انغماس المصارف الدولية في الاسواق الخارجية بخسائر كبيرة، ناتجة عن هبوط البورصات وعن الأزمة الاقتصادية العالمية.

كلام الدكتور طربيه جاء من خلال الحديث التالي الذي ادلى به الى «الحوادث»:

«الحوادث»: كيف تقيّمون اداء القطاع المصرفي اللبناني في الظروف الحالية؟

د. جوزف طربيه: ان القطاع المصرفي اللبناني كان جيد الاداء خلال السنوات الماضية وفي السنة الحالية، وهو يتابع مسيرته أخذا بعين الاعتبار كل المخاطر التي تحيط بلبنان والمناطق الاخرى، ويتميز بالمهنية العالية وانفتاحه على الأسواق المالية العالمية واحترام هذه الاسواق للتعاطي معه، اضافة الى احترام موضوع السرية المصرفية التي يعتبرها لبنان من تراثه الاصيل، والتي ستبقى من اعمدة القطاع المصرفي اللبناني.

ونحن نقول ان المصارف اللبنانية استطاعت ان تحافظ على صدقيتها بالرغم من انغماس المصارف الدولية في الاسواق الخارجية بخسائر كبيرة ناتجة عن هبوط البورصات وعن الأزمة الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد العالمي.

ان الازمات الاقتصادية التي تجتاح العالم وتجتاح لبنان ايضا هي موضوع نسبي وتتقيد نتائجه بحجم الخسائر اللاحقة في القطاعات. نحن نقول ان النظام المصرفي اللبناني حفظ ودائع المودعين، وان الاوراق المالية اللبنانية حتى اليوم لم تعرض حامليها لخسائر بل قبضوا ايراداتها في الوقت المناسب وتلك خلافا لما حصل في الاسواق الناشئة كالارجنتين وتركيا وشرق اسيا. لذلك نقول ان الوضع الاقتصادي اللبناني مقبول ولا نقول ان الوضع جيد، لأن عندنا مشاكلنا ولكن المشاكل مختلفة عن غيرنا وهي محدودة في الخسائر.

«الحوادث»: ما هو واقع قانون مكافحة تبييض الاموال الصادر في لبنان وانعكاساته على موضوع السرية المصرفية؟

د. جوزف طربيه: بالنسبة للقانون الذي صدر في لبنان وموضوعه تبييض الاموال: اولا، هذا القانون مثل سائر القوانين، هو لبناني ويطبق في لبنان بلا شك، ولكن هذا القانون كان موضع تفاوض دولي، فلبنان عندما وضع هذا القانون كان على تفاوض مستمر مع مجموعة دول الـGAFI التي قبلت بكل بنوده، بما فيها الآلية الخاصة بلبنان بالنسبة الى موضوع رفع السرية المصرفية، كما كان لبنان على توافق مع المجموعة بالنسبة الى ٢٥ معياراً وضعتها لكي يتم شطب اي ادراج في لائحة الدول غير المتعاونة، نتيجة خلو تشريعاته من معايير عدة نصت عليها لائحة المجموعة. عندئذ تجاوب لبنان تشريعيا بموجب نصوص عدة، بالتفاوض مع المجموعة، حتى توصل الى تشريعات ارضت GAFI التي نوّهت بها في آخر اجتماع لها، وقالت ان لبنان أبقى على اللائحة مع عدم اتخاذ اي تدبير في حقه للتثبت من ان الآليات التي وضعت قد اصبحت موضع التنفيذ، وان الاجهزة التي نص عليها القانون اصبحت موجودة وفاعلة، ونفذت ما هو مطلوب منها على الصعيد التشريعي. اذا، القانون ارضى الجهات الدولية، ولبنان يأمل بالفعل، في الاجتماع المقبل للمجموعة اذا كان التنفيذ مرضيا، في ان يجري شطب اسمه من لائحة الدول غير المتعاونة.

اما بالنسبة الى مندرجات القانون، بما فيها موضوع الارهاب، فان لبنان، مثله مثل كل دولة، يستند الى مبدأ التشريع وفقا لفلسفتها التشريعية ووفقا للبيئة القانونية الداخلية، فقد نص القانون على مكافحة تبييض الاموال الناتجة من عمليات عصابات الاشرار، ونشاط هذه العصابات ليس في الداخل فقط بل في الخارج ايضا. اي من منطق الاجرام والاعتداء على الغير. فمن يطلب من لبنان تجميد حساب معين لا يتوجه الى المصرف، وليست له علاقة بالمصرف، حتى القضاء ليست له مثل هذه العلاقة، يقتضي ان يمر الطلب من خلال الهيئة الخاصة التي انشاها القانون، وهذه الهيئة التي يترأسها حاكم مصرف لبنان، تنظر في ما اذا كان الطلب يتمتع بالمواصفات التي سيراها في ضوء تشريعاته انها تشكل حالا مشكوكا فيها بالنسبة الى التبييض، اي ان الهيئة لا تحكم ما اذا كان هناك تبييض او عدم تبييض، انها تنظر في واقع الحال ما اذا كان الموضوع المطروح امامها فيه شبهة تبييض. فاذا وافقت على اعتبار ان هناك شبهة تبييض تعطي الاذن لكي يستطيع القضاء التدخل. اذاً، كل دولة تمارس سيادتها بالنسبة الى توصيف الأمر، ولا تعالج الموضوع هذا من ناحية سياسية، بل من ناحية قانونية! اعطت النظام المصرفي اللبناني والسرية المصرفية في لبنان حماية قانونية من طريق هيئة تنظر قبل رفع السر المصرفي في ما اذا كانت هناك حال تبييض مشكوك فيها، بحيث تعطي الاذن برفع السرية. اذا، لا القضاء تدخل، ولا اي هيئة دولية او محلية تستطيع ان تدخل حرم المصرف، الا اذا قامت هذه الهيئة باعطاء الاذن بعد التحقيقات التي تجريها.

«الحوادث»: بصفتكم رئيسا لاتحاد المصارف العربية، كيف تنظرون الى موضوع تحرير تجارة الخدمات في الوطن العربي؟

د. جوزف طربيه: الارتباط الوثيق بتهيئة الدول العربية للانخراط الاقتصادي الجديد، عربيا ودوليا وذلك من خلال دفع خطوات العمل الاقتصادي البيني العربي، وايضا من خلال دعوة الدول العربية الى الانفتاح المنضبط والمدروس على الاقتصاد العربي، وفي هذا الاطار، اود الاشارة الى الدعوات التي اطلقها اتحاد المصارف العربية باتجاه الدول العربية، منذ بداية عقد التسعينات من أجل اجراء الاصلاحات الاقتصادية والمصرفية، والترويج للتجارة بين الدول العربية، تحت شعار «لنتكلم باللغات العربية اليوم قبل اللغات الدولية غداً» حتى شهدنا انطلاقة عملية اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. كما بدأ الاتحاد مؤخرا دعوته الجديدة، لالحاق قطاع الخدمات بالتجارة، ضمن اتفاقية منطق التجارة الحرة العربية، بحيث تزول الحواجز العربية بين صناعات الصيرفة والتامين والسياحة والنقل والتشييد والاتصالات وغيرها.

ونحن مهتمون بقضية تحرير تجارة الخدمات نظرا لبعدها العربي، حيث تحرص غالبية الدول العربية على الاندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي الدخول في النظام التجاري الدولي الجديد، حيث وقعت عدة دول عربية على اتفاقية الغات، هذا في الوقت الذي تواصل فيه الدول العربية بناء منطقة التجارة الحرة المشتركة، وان تحرير تجارة الخدمات يحمل في طياته منفعة اكيدة لدولنا نظرا لتمتع بعض الدول العربية بميزات نسبية عالية ومحتملة في خدمات معينة، خلافا لما هو حاصل في تجارة السلع، حيث تتشابه المنتجات المتبادلة بين دولنا، مما يضعف حركة التبادل التجاري فيما بينها. هذا مع ملاحظة ان قطاع الخدمات يشكل ما نسبته ٢٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي و٢٥٪ من التجارة الخارجية للمنطقة العربية. فيما تجارة السلع البينية تشكل اكثر من ١٠٪ من التجارة الخارجية للدول العربية. فمستقبل التعاون الاقتصادي العربي مرتهن ا

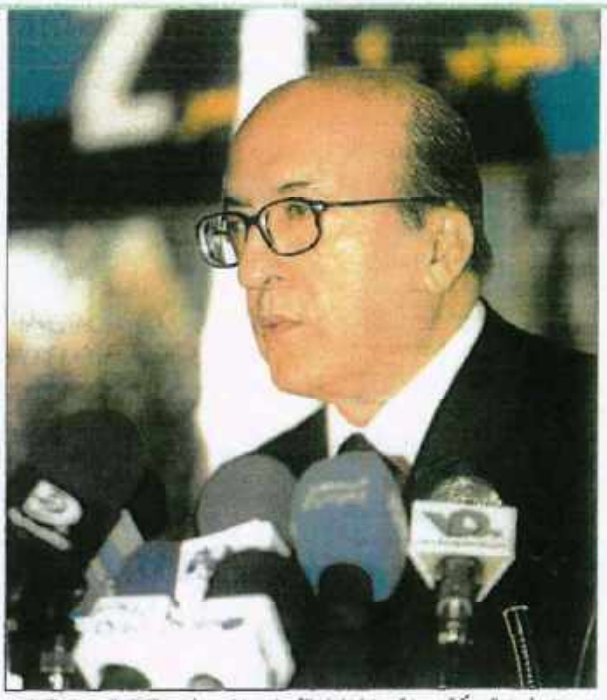

د. جوزف طربيه: المرأة المصرفية من تراث لبنان الأصيل وستبقى من أعمدة القطاع المصرفي اللبناني

بزيادة التبادل في حقل الخدمات بمختلف انواعها، كالمصارف والتامين والبورصات والمقاولات والصيانة والعمالة والاستشارات الطبية والهندسة والسياحة والاتصالات والاعلان والتسويق والترويج، والخدمات الاخرى المساندة للتجارة، كالتعبئة والتغليف والتخزين والنقل، وحيث يمكن لدول عربية تقديم بعض هذه الخدمات لدول عربية اخرى بكفاءة وبتكلفة مناسبة.

ونعتبر ان الوصول الى تحرير التجارة العربية للخدمات، الى جانب استكمال تحرير التجارة البينية للسلع في اطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، سيسهم في تعظيم المكاسب التجارية المرتقبة من اقامة هذه المنطقة. ومن هنا فان الدول العربية مدعوة الى منح حق التواجد التجاري للشركات العربية وفتح القطاعات الخدمية المحتكرة سواء من قبل القطاع العام او القطاع الخاص للمنافسة العربية. كما لا بد من الاسراع بتحرير التعامل المصرفي والمالي، عبر الدول العربية بحيث يكون التحرك باتجاه خلق سوق مالي عربي حقيقي، فضلا عن منح حق التواجد على اسس المعاملة بالمثل وتسهيل اجراءات الاستثمار المتعلقة بهذا التواجد وانشاء الربط بين اسواق الاوراق المالية، والسماح لمواطني الدول العربية بتملك الاوراق المالية المطروحة في الاسواق العربية، وهو العلاج الامثل لضعف سيولة بعض الاسواق، ولا يجب ان يفوتنا هنا اهمية السياحة وهي اهم الخدمات المتبادلة عربيا، ويمكن مضاعفتها اضعافا عدة لو ازيلت الحواجز والعقبات التنفيذية والتشريعية، لتكون السياحة مدخلا حقيقيا للاقتراب الاقتصادي العربي. كما انه من الاهمية بمكان تسهيل عمليات النقل والترانزيت بين الدول العربية، والتي تشكل عنصرا اساسيا داعماً لحركة التبادل التجاري والاقتصادي عموما بين هذه الدول، علما بان ثمة اتفاقيات معقودة بين الدول العربية في هذا المجال لا بد من تطبيقها كاملة وتفعيل دورها في تامين حركة نقل وترانزيت نشطة بين دولنا.

وحتى تؤتي الجهود والمساعي العربية ثمارها بالنسبة للاندماج اقليميا ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في مجالي السلع والخدمات، وايضا بالنسبة للاندماج في النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف برعاية منظمة التجارة العالمية، فان العالم العربي الذي دخل مرحلة اصلاحات جذرية لبنيانه الاقتصادي والاستثماري والتجاري والمالي، مدعو اليوم الى مواصلة هذه الاصلاحات وباتجاه:

- زيادة درجة الانفتاح على الاقتصاد العالمي.
- تقليص دور الدولة الاقتصادي وتوسيع دور القطاع الخاص، من خلال برامج خصخصة هادئة.
- تحرير النشاط الاقتصادي بكل مكوناته وادخال مفهوم اقتصاد السوق والمبادرة الخاصة.
- ثم هناك التعاون الاقليمي المتنامي بين الدول العربية، والذي يبرز حاليا في الجهود المنصبة على اقامة منطقة للتبادل التجاري الحر.

هذا التعاون، المطلوب زيادة نطاقه اليوم، تفرضه الظروف التي استجدت في العالم، والتغيرات المتوقعة التي ستصاحبها وعلى كافة الصعد. والتهديدات التي تحملها هذه التغيرات، ليس لبعض دولنا فقط بل لعموم منطقتنا العربية. ومن نافل القول ان العالم بعد ١١ سبتمبر الماضي ليس هو ذاته الذي كان قبل هذا التاريخ وان ما يجري على الساحة الدولية من تطورات امنية وسياسية واقتصادية قد ساهم في دفع العديد من العرب المغتربين الى التوجه مجددا بانظارهم نحو اوطانهم الام. ومن الطبيعي ان تكون منطقتنا العربية مركزا لجذب المزيد من الودائع العربية المغتربة، والمزيد من اهتمام المستثمرين الدوليين في اقتصادات بلداننا، خاصة بعد بروز مؤشرات تحسن قوية في هذه الاقتصادات، تصاحب برامج الاصلاح الاقتصادي، والتحسن في البيئة السياسية العامة، والمناخ الاقتصادي العام.

لذا، من المهم ان تواصل حكومات بلداننا ترسيخ عناصر الجذب في مناخ الاستثمار، وتشجيع انفتاح اسواقنا المحلية على بعضها البعض، وتشجيع العمل الاقتصادي بين الدول العربية، كذلك من المهم السعي، كرجال مصارف عرب، الى زيادة نطاق الفرص الاقتصادية والاستثمارية المشتركة بيننا، وعلى كافة مساحة العالم العربي، لنساهم من موقعنا الاقتصادي المتنامي الاهمية، في عملية التنمية في اقتصادات دولنا وعملية التعاون بينها.

«الحوادث»: ما هو موقف اتحاد المصارف العربية من انشاء مؤسسة عربية للتصنيف الائتماني؟

د. جوزف طربيه: التصنيف الائتماني بهم المصارف والدول كما بهم المؤسسات الاقتصادية العربية، وعندما نتكلم عن مؤسسات تصنيف ائتمانية عربية، تبرز الحاجة الماسة في عالمنا العربي لرفع المهنة المصرفية بحيث تعمل معتمدة على قواعد التصنيف ليس للمصارف وحسب بل لزبائنها ايضا. وهذه التوجهات هي من ضمن توجهات لجنة بازل اذ ان التقييم الائتماني لعملاء المصارف امر حيوي بحيث يكون هناك مجتمع اقتصادي متطور يقابله مجتمع مصرفي متطور. التصنيف اذا هو ضرورة للمصارف وللعملاء ولا ارى ان السوق العربية اخذت حقها من قبل مؤسسات التصنيف الدولية، ولا اقصد بذلك حماية التصنيف نفسه سواء للمصارف او للاقتصادات، انما ما قصدته ان حجم النشاط التصنيفي في العالم العربي لا يزال ضعيفا وهذا الحجم يكاد يكون معدوما في بعض الدول.

بالطبع هناك دور كبير لاتـ
المصارف العربية خصوصا بعد
الشبكة المصرفية العربية الـ
ستشكل كنزا كبيرا للمعلومات س
للمصارف او للاقتصاديات العر
ومن باب تكامل النشاطات، هـ
امكانية لان يرعى الاتحاد انش
مؤسسة ائتمان عربية قد تكون ف
مشاركة دولية، على ان تكون وجه
الاساسية العالم العربي ومؤسس
فتسد فراغا كبيرا في السوق وتس
على رفع كفاءة العمل المصر
العربي من خلال اليات علمية اثب
جدواها في اقتصادات عدة. وبالتـ
فان موضوع خلق مؤسسة التصنـ
لا ينبع من حاجة تجارية، بل به
اعتبارها من ضمن استراتيجية تق
العمل المصرفي والسير به قدما بـ
تجري فيه معالجة وادارة المخاطر
خلال اليات متعارف عليها دوليا.
ان حجم المعلومات التي جمع
والتي سيجمعها والتي ستكـ
موضع استثمار الشبكة المصر
العربية، ستساعد في الوقت نف
للوصول الى خلق مؤسسة تصنـ
لديها اكبر حجم من المعلـوم
المتعلقة بالمصارف العرب
وبعملائها.

«الحوادث»: ماذا عن موضوع ق
الشبكة المصرفية العربية للصرف الآلـ

د. جوزف طربيه: دراستنا
اتحاد المصارف العربية لتحـ
الخيارات على المستوى التقـ
المشروع هو ربط للشبكات القا
وليس خلق شبكة جديدة او الـ
تختلف عن الاليات المعهودة
الاسواق المصرفية للدول المتقد
والحاصل اليوم ان هناك شبكـ
صرف عربية مربوطة مباشـ
بالشبكات الدولية وتتعاطى في
بينها عن طريق مراكز تسـ
المدفوعات الدولية. الموضو
تبقى هذه الشبكات مربوطة مبا
بالشبكات الدولية وتتعاطى في
بينها عن طريق مراكز تسـ
المدفوعات الدولية، انما عندما يـ
الامر بتسوية مدفوعات بين المص
العربية وبين حملة البطاقات الص
عن مصارف عربية، تجري تسوية
المدفوعات داخليا، اي داخل الـ
العربي، اضافة الى معالجة اذ
المدفوعات كافة لتكون ضمن ن
مدفوعات متكامل موجود حاليا
الارض لكنه يعمل من دون ان يأخـ
الاعتبار الروابط البينية العربية
تشكل شبكة واحدة ونظاما وا
اننا نتناول مشروعا ضمن الاط
والمقاييس الدولية المعروفة، و
نريد ان نجعل من المنطقة العر
منطقة مدفوعات واحدة، وهـ
اهداف استراتيجية واقتصادية
لهذا المشروع كما ان قابلية تنفيذ
المشروع متوافرة.■

المستقبل

الاثنين ٨ نيسان ٢٠٠٢

رئيس جمعية المصارف جوزف طربيه لـ «المستقبل»:

حساب إدارة الدَيْن خطوة لتقليصه وتوفير موارد جديدة حجم الموازنة لم يعد مناسباً والخطوة الأهم خفض الإنفاق

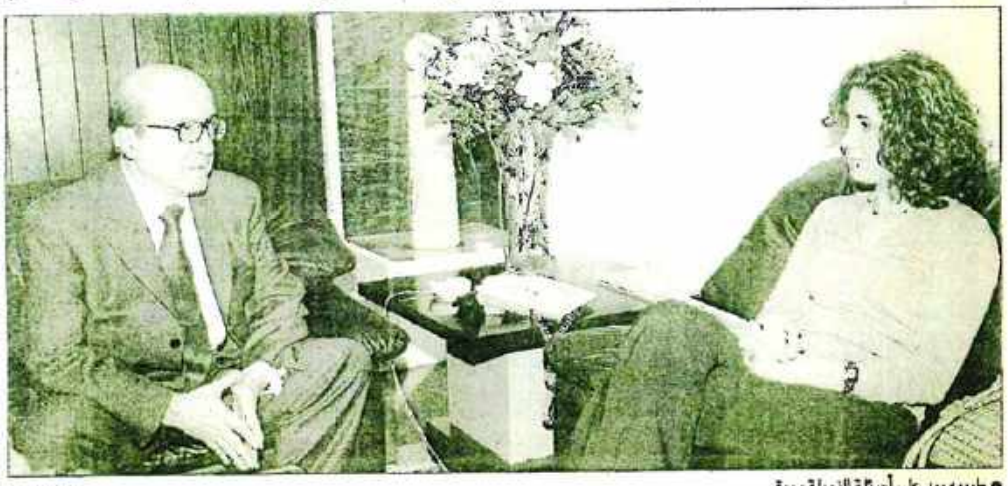

● طربيه يرد على أسئلة الزميلة مروة.

(جورج فرح)

في أول حديث بعد انتخاب رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه رئيساً لجمعية المصارف اللبنانية، عرض رئيس الجمعية أوضاع القطاع المصرفي في لبنان والوضع الاقتصادي والخطوات التي يمكن اتخاذها للخروج من الازمة.

وأكد ان هناك ثقة بالاقتصاد اللبناني، على الرغم من المصاعب التي تواجهه، ولم تحدث منذ سنوات اي من المراهنات التي يطلقها البعض عن انهيار الوضع في لبنان، ورأى انه اذا ما اتبعت الحكومة خطوات التصحيح المطلوبة، ولا سيما خفض نفقات الموازنة وترشيد الانفاق وادارة الدين العام بكفاية اكبر، فستتمكن من اجتياز المرحلة الصعبة.

وقال ان الخطوة الاهم هي خفض انفاق الدولة لأن حجم موازنة لبنان لم يعد مناسبا لوضعه او قدرته.

واشار الى ان انشاء حساب خاص لادارة الدين في مصرف لبنان خطوة جيدة لتقليص الدين وتوفير اموال لاستقطاب دين جديد اي اقترانه بمفهوم التسنيد.

وعن قدرة المصارف اللبنانية على الاستمرار في تمويل الدولة، قال طربيه ان المصارف تقوم بذلك منذ ٢٥ عاما، وكل مصرف يقرر بنفسه تمويل الدولة او لا، وفقا لامكاناته ورغبته في تحمل هذه المخاطر، التي «هي اقل بكثير من مخاطر تسليف القطاع الخاص» لأن الدول لا تفلس.

وشدد على ان القطاع المصرفي يحافظ على قواعد سلامة التسليف.

ورأى ان حجم المخاطر التي تواجه الاقتصاد أحدثت وعياً وصحوة لدى المسؤولين، وبات الوضع الاقتصادي ضاغطا على كل القرارات السياسية في الحكومة، وأصبح هاجسا يوميا.

وأشار الى ان حجم القطاع المصرفي اكبر بكثير من حجم الاقتصاد اللبناني، اذ ان موجوداته تقارب نحو ٥ مليار دولار، في مقابل دخل قومي مجمل يقارب نحو ١٦ مليارا، وهذه نسبة فريدة من نوعها في العالم، ونجاح مبني على عنصر الثقة الذي يجب ان نظهره في الاقتصاد كله.

● ● ●

الاقتصاد والأعمال

كانون الأول ٢٠٠١

انتخابات جمعية المصارف:
اتفاق على عدم الاختلاف

جرياً على العادة في العديد من الدورات السابقة، انتصر التوافق في انتخابات مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان، بعد أن استطاعت المصارف الرئيسية تفادي المعركة التنافسية، وبعد أن أبدى المعترضون تفهّماً وتلقوا وعوداً بمعالجة ثغرة التمثيل للفروع العربية والأجنبية في الدورة المقبلة.

فبعد بروز ملامح منافسة شديدة بين مرشحين لرئاسة الجمعية هما د. **فرنسوا ياسيل** رئيس مجلس إدارة مدير عام بنك بيبلوس، و**سليم صفير** رئيس مجلس إدارة مدير عام بنك بيروت (كلاهما من المصارف العشرة الأولى)، انطلقت جهود سريعة ومكثّفة، وعلى مستويات مختلفة، من أجل تفادي هذه المعركة لاسيما في هذه الظروف، والاتفاق على صيغة توافقية. وبالفعل، أفلحت هذه الجهود في تحقيق المبتغى، لاعتبارات عدّة، من بينها حرص د. **فرنسوا ياسيل** على الحفاظ على الأجواء التوافقية باعتباره مرشّحاً تاريخياً لرئاسة الجمعية، وحرص **سليم صفير** من جهة أخرى، على الاكتفاء بتسجيل اسمه ضمن نادي المرشحين لرئاسة جمعية المصارف. وعليه، تمّت تسمية د. **جوزيف طربيه** رئيس مجلس إدارة مدير عام بنك الاعتماد اللبناني رئيساً للجمعية ليجمع مع ذلك رئاسته، وبالإجماع أيضاً، لاتحاد المصارف العربية.

وفي الجمعية العمومية التي انعقدت بحضور ممثلين عن 61 مصرفاً من أصل 67، أمكن تأمين الإجماع لفوز اللائحة التوافقية بالتزكية، بعد أن سحب المرشحون ترشيحاتهم من دون أن يسحبوا اعتراضاتهم.

ومن أبرز المعترضين كان د. **هشام البساط** المدير الإقليمي لـ البنك العربي، وهو البنك الذي كان من ثوابت كل مجالس الإدارة السابقة وربما باستثناءات قليلة جداً. وقد قال **البساط**: "فوجئنا بتأليف لائحة راعت التوازن الطائفي وأغفلت تمثيل مجموعات المصارف العربية والأجنبية، علماً بأنه كان لها دور في تطوير القطاع المصرفي. ويدفعنا حرصنا على الجمعية إلى

مجلس الإدارة الجديد وقد غاب عن الصورة التذكارية موريس صحناوي (سوسيتيه جنرال) ويبدا إلى اقصى اليسار سمعان فرنسوا ياسيل

تجاوز المشكلات والاعتذارات، فنحن "أم الصبي" وليس المصارف العشرة الكبيرة".

أمّا **رفيق عرموني** مدير عام البنك الأهلي الدولي فقال: "أصرّ على كل كلمة قلتها سابقاً في ما يتعلّق بصحة التمثيل"، لكنه شدّد على أنه لن يكون "حجر عثرة أمام اللائحة"، داعياً إلى معالجة المشكلة في الانتخابات المقبلة.

وأمل **أنور الجمال** نائب رئيس مجلس إدارة "جمّال تراست" من اللائحة الائتلافية أن تأخذ في الحسبان آراء الـ 67 مصرفاً، كما دعا إلى تعديل نظام الجمعية الأساسي وتبديل ثلث أعضاء المجلس مع كل ولاية جديدة.

وعليه، فقد تشكّل مجلس الإدارة الجديد لجمعية مصارف لبنان على النحو الآتي:

د. **جوزيف طربيه** (بنك الاعتماد اللبناني) رئيساً، **سعد نعمان الأزهري** (لبنان والمهجر) نائباً للرئيس، **ريمون عوده** (بنك عوده) أميناً للسر، د. **تنال الصباح** (البنك اللبناني السويسري) أميناً للصندوق، والأعضاء: **سليم صفير** (بنك بيروت)، **عبد الرزاق عاشور** (الكويت والعالم العربي)، د. **فرنسوا ياسيل** (بنك بيبلوس)، **موريس صحناوي** (سوسيتيه

الجمعية العمومية

الصياد
١٤ كانون الأول ٢٠٠١ ــ عدد ٢٩٨٠

رئيس جمعية المصارف في حوار الاقتصاد والمال و... السياسة

الدكتور جوزف طربيه: سياسة الاستقرار النقدي مفيدة وضريبة القيمة المضافة مطلوبة

كتسب الحوار مع الدكتور جوزف طربيه رئيس جمعية المصارف، ورئيس مجلس ادارة بنك عتماد اللبناني، بالاضافة الى مهام ومناصب مالية عدة، اهمية استثنائية في ظل التحولات والتطورات المالية الكثيرة التي يمر بها لبنان، بتأثير من الخارج او من الداخل. يمتلق الخبير والمجرب والعالم، يتصدى الدكتور طربيه للملفات الاقتصادية والمالية كافة، وبكل تشعباتها السياسية، وهو يقف بين التفاؤل والتشاؤم وقفة الوسط باطلالات واسعة على واقعنا الاقتصادي ومستقبله. وهنا نص الحوار مع الدكتور جوزف طربيه:

● كيف تقيمون الوضع المصرفي اللبناني في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم وهل صحيح ما يحكى عن ان القطاع المصرفي هو وحده المزدهر حاليا؟

وكقطاع مصرفي كيف ترون السبل الآيلة الى الخروج من النفق الاقتصادي من خلال لجم العجز والمديونية؟؟

– لا شك في ان الاقتصاد اللبناني يعاني من مشكلات بنيوية اساسية تسببت بحصول انكماش متزايد خلال السنوات الماضية وتراجع مقلق في معدلات النمو اسباب بانعكاساته اقلعت القطاعات الاقتصادية والانتاجية، ودفع بالكثير من المؤسسات الى اجراء تعديلات وتصويبات في سياساتها وعملياتها بما يتماشى مع الوضع القائم ومحاذيره.

ومن الواضح ان مشكلتي الدين العام والعجز في المالية العامة تتصدران الاسباب الرئيسية للأزمة الاقتصادية التي تزداد عمقا وتأثيرا مع ازدياد تفاقم هاتين المشكلتين وترابطهما مما في حلقة مفرغة تشكل بذاتها سدا يصعب تجاوزه لاستعادة النشاط الاقتصادي والنمو المستدام.

انعكاسات الازمة المالية العالمية

وتبعا لذلك، فان القطاعات والمؤسسات الانتاجية كافة تتعرض بشكل مباشر وغير مباشر لتداعيات وانعكاسات ازمة المالية العامة ومؤشرها الأهم تجاوز حجم الدين العام بنسبة ١٦٠ بالمئة من اجمالي الناتج المحلي، لكن طبيعة وحجم الاضرار تختلف من قطاع الى آخر، تبعا لدى اقتراب القطاع من مصدر المشكلة، وايضا بمدى القدرة على التحول والتغير في السياسات انسجاما مع المستجدات. وهنا تبرز أهمية القطاع المصرفي الذي يمتلك دينامية وقدرة عالية على التأقلم مع ظروف العمل الجديدة بأقل قدر ممكن من الأضرار، على الرغم من دوره المحوري في تمويل احتياجات الدولة عبر سندات الخزينة المحلية والخارجية، وقد نجحت المصارف اللبنانية، وبشهادات معلنة وموثقة من مؤسسات دولية مرموقة، ان تتعامل بكفاءة مع مرحلة التباطؤ الاقتصادي وتراجع النمو وانعدامه في بعض السنوات، وذلك عبر التنويع والتوزيع في سياسة التوظيفات واستغنام الموارد المالية والحفاظ على معدلات ملاءة مرتفعة وتنمية قدراتها في تمويل احتياجات القطاعين العام والخاص وفق سياسات مدانية ومناسبة للأوضاع القائمة مع الحفاظ دائما وبحرص متميز على مصالح وحقوق العملاء.

ووفقا لهذه المعادلة، فان معدلات النمو في النشاط المصرفي لا تزال ايجابية قياسا باستمرار تراجع النمو الاقتصادي، والاحصاءات المصرفية المتوفرة حتى الآن تشير الى نمو اجمالي موجودات القطاع بمعدل بين ٦ و٧ بالمئة هذا العام مقابل نسبة بين ١ و٢ بالمئة للنمو الاقتصادي العام. ولا يزال العائد على متوسط الموجودات والاموال الخاصة مجديا ومقبولا قياسا بالاسواق الناشئة المشابهة خصوصا بعد تراجع عائدات التوظيفات الخارجية في جميع الاسواق الدولية بسبب احداث ايلول في اميركا وما تلاها من تطورات عسكرية واقتصادية، عصفت انعكاساتها بأسواق المال والبورصات وادت ايضا الى تراجع معدلات الفوائد من ٦,٥ الى ٣ بالمئة للدولار الاميركي من ٤,٧ الى ٣,٥ بالمئة لليورو والاوروبي.

من هنا فاننا كقطاعات خاصة ايدينا تجاريا كاملا مع الخطط الحكومية، لكننا نعتبر ان عمق الازمة وخطورتها يتطلبان تفعيل وزيادة الجهود الحكومية والتنسيق مع السلطة النقدية المتمثلة بمصرف لبنان بهدف تسريع المعالجات التي باشرتها الحكومة قبل اشهر وبشكل خاص ما يتعلق بزيادة الايرادات العامة وتحسين الجباية وتوسيع قاعدة المكلفين مقابل خفض الانفاق العام وترشيده واجراء تقويم وتحديد لدور الدولة وحجم الادارة العامة واطلاق الاصلاح الاداري، مع التركيز على الشروع بتنفيذ مشاريع الخصخصة بعد اتمام عمليات اعادة تنظيم وتصويب اوضاع المؤسسات واستخدام الموارد الناشئة لاطفاء اجزاء من الدين العام.

سياسة الاستقرار النقدي

● هل صحيح ان الاقتصاد اللبناني اصبح مدولرا مئة في المئة وان هناك اتجاها لرفع الدعم عن الليرة، وبالتالي ما هو مستقبل الليرة في رأيكم؟

– ان مسألة الدولرة في لبنان والمقصود بها بشكل خاص هيكلة الودائع والتوظيفات لدى المصارف العاملة وعمليات سوق الاستهلاك، ليست مسألة طارئة، سواء لجهة معدلاتها المرتفعة التي بلغت اخيرا حدود ٧٠ بالمئة في مجال الودائع بفعل موجات تلقي ظرفية على العملات الصعبة او لجهة المعاملات التجارية والاستهلاكية، فالنظام الاقتصادي الذي ارتضاه اللبنانيون منذ الاستقلال هو نظام ليبرالي حر ومنفتح يتميز بالديناميكية والمرونة المالية، وقد اثبت على الدوام اهميته كأحد ابرز المقومات الوطنية ونجاحه في استيعاب الصدمات الطارئة تماما كقدرته على تأمين البيئة المناسبة للعمل والانتاج والاستثمار وتأمين العيش الكريم للمواطنين.

اما لجهة تأثير الدولرة على سعر صرف الليرة، فاننا نعتقد ان التوجه الامثل يكون بمعالجة اسباب المشكلة وليس نتائجها، واكرر في هذا السياق ما سبق الاشارة اليه بان معالجة ازمة المالية العامة ستكون كفيلة باعادة التوازن

الى سوق القطع والى تراجع معدلات الدولرة خصوصا وان العامل النفسي لا يزال مؤثرا وطاغيا في توجيه حركة الاسواق.

ومن المهم في هذا السياق التأكيد بان سياسة الاستقرار النقدي المتبعة منذ سنوات اثبتت فعاليتها في تأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وهي ايضا احد العوامل الهامة التي يتم الاعتماد عليها لاعادة تنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو. وهذه السياسة لا تعمل في مضمونها كلمة الدعم بالمعنى المعروف، بقدر ما هي عملية ربط وتوازن بين العملة الوطنية وعملة او سلة عملات دولية. وهي من السياسات التنافسية للقطاع الخاص والمؤسسات الانتاجية بهدف زيادة الانتاج وزيادة التصدير ويؤدي بالتالي الى تنشيط الاقتصاد والنمو وزيادة الموارد من العملات الصعبة.

مسألة تبييض الاموال

● ما صحة ما يشاع عن ان رؤوس اموال عربية اتجهت الى لبنان بعد الازمة التي ضربت السوق المالية الاميركية والاوروبية اثر احداث ١١ ايلول؟ وماذا عن المطالب الاميركية بتجميد بعض الاموال التابعة لبعض الاحزاب والافراد في لبنان وكيف تنظرون الى هذه القضية من الناحية المصرفية؟ وهل من تنسيق بين المصارف اللبنانية والمصارف العربية بما يختص بتبييض الاموال؟

– ان الذي حصل في ١١ ايلول الماضي ترك انعكاسات سلبية على جميع بلدان العالم، ولا يمكن ان يقال ان هناك فائدة من الاحداث التي زعزعت العمل الاقتصادي والامن العالمين، ونحن اليوم نواجه تداعيات ليست محصورة بالاقتصاد اللبناني او العربي، بل الاقتصاد العالمي ككل، وهي ناتجة عن القلق والخوف اللذين لحقا باجهزة الامن في مختلف بلدان العالم، حيث اصبحت هذه الاجهزة في حالة ترقب ومتابعة دائمة لامور كثيرة ولحسابات الافراد والمؤسسات على السواء، وذلك لا بد من ان يترك انعكاسا على حركة الاموال وحركة الاقتصاد الدولي لان المطالبات تتناول في جزء منها اسماء معروفة ومرتبطة بالاحداث. وفي جزء آخر هناك شكوك تتناول مؤسسات وافراد وجمعيات، وبالطبع هذا الامر يلقي بثقل كبير على النظام المصرفي في كل البلدان بما فيها لبنان من اجل متابعة ما يجري لتجنب اضراره. وفي الوقت نفسه لتفعيل الاليات ضمن المصارف للتعرف الى العملاء.

فنحن نعلم ان المبدأ الاول بالنسبة للعمل المصرفي هو التعرف الى العميل ونحن في لبنان، وكذلك في معظم البلدان العربية، وعلى ضوء ما حدث عالميا في السنوات الاخيرة اتجهة موضوع مكافحة تبييض الاموال الذي كنا نقوم به في ذلك الوقت وكأنه مخصص للاعمال الناتجة عن الاتجار بالمخدرات الى حد بعيد. علما بان المواضيع الاجرامية الاخرى لحظتها مختلف التشريعات والقوانين.

اما اليوم فتعمل القطاعات المصرفية في العالم ضمن اطار ليس من الحذر وانما من القلق، وذلك بعد ان فهمنا ان الحرب ليست حربا عسكرية فحسب بل ستجري ايضا ضمن الحسابات المصرفية، حيث ان ميدان الحرب الحالية هو ضد اشباح وليس هناك عدو ظاهري مستهدف على صعيد الكرة الارضية، اذا ما استثنينا افغانستان والمرتبطين بها.

وهذا ينقي بعبء على المؤسسات الاقتصادية عامة ومنها القطاع المصرفي. فموضوع الملاحقة لا يتناول القطاع المصرفي فقط بل المؤسسات التي تتعامل في النشاطات الاقتصادية كافة.

أما بالنسبة لاستفادة لبنان من هذا الموضوع، فانا لا اعتقد ان هناك فائدة مباشرة للبنان مما حصل، وانما اعتقد ان الازمة العالمية الحالية تعيد تأكيد اهمية المراكز المالية الاقليمية في العالم. وعلى هذه المراكز ان تحمي نفسها ويكون ذلك عبر الارتقاء بالعمل المالي والمصرفي الى المستويات الدولية المعروفة والموحدة بحيث تعطي طمأنينة للمتعامل سواء كان ذلك من داخل الاقتصاد نفسه او من خارجه.

ونحن في لبنان، نتيجة التقاليد المصرفية العريقة التي يتمتع بها لبنان في هذه المنطقة، ونتيجة للتشريعات والآليات الحديثة التي اعتمدها لبنان، ليس بعد صدور قانون مكافحة تبييض الاموال فقط، انما ايضا نتيجة الآليات التي وضعتها المصارف من خلال جمعية المصارف والاتفاقية التي عرفت باسم اتفاقية الحيطة والحذر، كل هذه المؤشرات تدل على ان القطاع المصرفي اللبناني يدير اعماله بمسؤولية وضمن احترام قواعد اللعبة الدولية التي تلحق الضرر بأي قطاع مالي او مصرفي لا تعترف اجراءاته بما هو مطلوب منه.

وفي المحصلة لا اعتقد ان لبنان سيكون مقصدا لهذا المال، لانه يفعل تعاونه مع مجموعة العمل الدولية لمكافحة التبييض قد التزم والزم نظامه المصرفي بالقواعد الاجرائية كافة التي تحفظ سمعة القطاع المالي اللبناني والمصرفي، بحيث تبقى المصارف هيكلا للمال النظيف. ولا نعتقد انه في ظل ما يجري حاليا على الصعيد الدولي ستكون هناك هجرة اموال مشكوك بامرها الى لبنان، بل ما ستراه هو ان لبنان سيعود مقصدا للسياحة العربية ومختلف الخدمات التي كان يقدمها في السابق، والتي عادت وظهرت اهميتها على ضوء ما حصل من ترو عالمي سواء كان ذلك على صعيد الاقامة او السفر او الاعمال او التعليم بحيث تعود الجامعات اللبنانية الى ما لها من تراث عريق وسمعة طيبة في العالم العربي والشرق الاوسطي.

ضريبة القيمة المضافة

● مجلس النواب اقر الاسبوع الماضي قانون الضريبة على القيمة المضافة، برايك هل هذه الضريبة ستؤثر على الوضع الاقتصادي المالي؟

– هذه الضريبة هي من جملة المطلوب لتحديث النظام الاقتصادي والنظام الضريبي في لبنان ولبنان هو الدولة الـ ١٢٦ التي اعتمدت هذه الضريبة، وهذا يعني ان لبنان كان متأخرا عن هذا الموضوع ولسنا في مجال البحث في موجبات هذه الضريبة او عدم موجباتها.

لا بد للنظام الضريبي في لبنان من ان يخطي في المستقبل المنظور حاجات الدولة بالنسبة لتوازن الموازنة، فاما ان ندفع الضريبة وفقا للقواعد والمبادىء التي يرعاها العلم الضريبي الحديث، واما ان نتعرض للانعكاسات المالية السلبية على صعيد سعر النقد وعلى صعيد التضخم وعلى صعيد العمالة وعلى صعيد النمو الاقتصادي.

الاقتطاع بواسطة الضريبة هو من حيث المبدأ اقتطاع موزون ومتزن وممسوك من الدولة، بينما عدم اجراء المعالجات الضريبية المتأنية يؤدي الى اقتطاع غير ممسوك وغير متزن وغير مبرمج عن طريق التضخم والتدهور النقدي، الذي يعتبر في الواقع ضريبة غير مباشرة تطال موجودات كل المدخرين بصورة غير عادلة، وبصورة مضرة باصحاب الرساميل وبالاقتصاد، موضوع اعتماد الضريبة على القيمة المضافة هو نبأ جيد على الصعيد الاقتصادي تعتبره في مصلحة الاقتصاد اللبناني، وفي مصلحة اصحاب المدخرات وبصورة خاصة اصحاب الدخل المحدود الذين يتقاضون رواتبهم بالعملة اللبنانية رغم في كل الاحوال ليس لديهم وفورات ولا احتياطيات وبالتالي فان اي مس بسعر العملة الوطنية، لا سمح الله، يؤدي الى الحاق اكبر الاذى والضرر بينما هذا الاقتطاع الضريبي هو قطاع محدود، وانعكاسه محدود على هذه الفئة من الناس وبالتالي لا بد من ان ننظر اليه بايجابية، بخاصة ان هذه الضريبة في جزء منها ستكون بديلا مرحليا عن الرسم الجمركي... نحن في كل الاحوال ندفع ما يوازي هذه الضريبة... الضريبة على القيمة المضافة عن طريق الاقتطاع الجمركي، وهذه الضريبة هي مرحلة متقدمة للخروج من الرسم الضريبي... نحن نعرف ان لبنان هو في مجال الدخول في الشراكة الاوروبية ومنطقة التجارة الدولية ولبنان هو جزء من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، كل هذه التجمعات الاقتصادية تزول القيود الجمركية في ما بينها، فلا بد ان يكون هناك بديل عن الرسم الجمركي من خلال ضريبة من نوع الضريبة على القيمة المضافة، التي في كانت موضع توسية من كل المرجعيات الدولية المالية التي تعاطت مع لبنان بما فيها صندوق النقد الدولي الذي طالب بادخالها الى لبنان منذ عدة سنوات. لقد تأخرنا في ادخالها ولكن ان نتأخر افضل من ان لا نأتي ابدا على تحديث التشريع الضريبي.

حاوره – منير نجار

الدكتور طربيه في حواره مع «الصياد»

لبنان التزم بالقواعد الاجرائية كافة التي تحفظ سمعة قطاعه المالي

THE DAILY STAR
LEBANON

Wednesday November 28, 2001

Torbey elected president of Lebanese Banking association

But wide approval is marred by accusations of confessionalism

Osama Habib
Daily Star staff

The soft-spoken and respected Joseph Torbey was unanimously elected Tuesday as the new president of the Association of Banks in Lebanon.

Torbey, chairman of Credit Libanais, is highly regarded in banking circles due to his extensive experience and strong connections with Arab and foreign banks.

But the election of Torbey and nine other board members did not pass without criticism from two of the three candidates who dropped out of the election during the general assembly meeting at ABL's new headquarters in Beirut Central District.

After Farid Rouphael, the outgoing president of ABL, read a statement outlining his administration's accomplishments, Rafik Ammouni of International Al-Ahli Bank and Anwar Jammal of Jammal Trust Bank announced to the assembly their withdrawal from the race.

"I am withdrawing my candidacy because I want to preserve the unity of the association," Ammouni said, adding that he still held the view that small- and medium-size banks should be represented on the board.

Apart from Lebanese-Swiss Bank's Tanal Sabbah, the remaining newly elected board members represent the nine leading banks in the county, banks that control more than 60 percent of the market share.

Echoing a similar view, Jammal urged Torbey to amend a number of articles in the election law to allow broader representation on the board.

Bankers from small Lebanese banks were not the only ones with reservations about the elections mechanism.

Photo by Mohamad Azakir

Post-election euphoria? A banker congratulates Torbey on his victory

Arab Bank's Hisham Shaar said that for the first time, Arab and foreign banks had not submitted candidates for the elections because "regrettably" the board was formed along confessional lines.

But both the incoming and the outgoing presidents vehemently denied these allegations, stressing that association was open to all banks.

Torbey added that some of the banks represented on the new board were owned in part by foreign banks.

Talking to reporters after the election, Torbey said ABL would defend the interests of all banks in Lebanon.

ABL, founded in 1959, currently counts as members 67 Lebanese and foreign banks operating in the country.

It coordinates with the Central Bank and also proposes suggestions to strengthen the banking sector.

ABL played an active part in drafting the Money-Laundry Law that Parliament approved late last year.

Commenting on the effects of the economic recession and the public debt on the banking sector, Torbey said local banks have survived much turbulence in the past.

"Our assets and deposits have increased over the past few years despite economic difficulties and public debt," he said.

He added that the association would continue supporting the government, provided that economic and financial measures were immediately taken to reduce public debt.

L'Orient LE JOUR

Mercredi 28 novembre 2001

ASSOCIATION DES BANQUES - « Logique de dialogue avec l'État », affirme le successeur de Farid Raphaël

Joseph Torbey, candidat du consensus, est élu président

Joseph Torbey a été élu hier, sans surprise, président de l'Association des banques. Il remplace Farid Raphaël qui a représenté le secteur pendant deux mandats consécutifs de deux ans. *«Je suis heureux d'avoir été élu dans ces conditions, en tant qu'homme de consensus»*, a déclaré le nouveau président à la presse, à l'issue du vote qui s'est déroulé dans le nouveau siège de l'association, dans le centre-ville.

La réunion de la quarantième assemblée générale de l'association, la plus ancienne organisation professionnelle du pays, s'est déroulée sans surprise, les principales banques s'étant par avance mises d'accord sur une liste unifiée destinée à représenter au mieux le secteur alors que le pays traverse une période difficile au plan économique et financier. Le «poids» des banques a été privilégié, selon l'expression du nouveau président, et le nouveau conseil d'administration compte les dix plus grandes banques de la place de Beyrouth.

Cette volonté de représentativité économique s'est faite au détriment d'autres critères, comme la nationalité des établissements, provoquant un mouvement de contestation au sein des banques étrangères ou arabes installées au Liban. Trois banquiers avaient même annoncé qu'ils se présentaient indépendamment de la liste unifiée. Mais ils ont finalement annoncé le retrait de leur candidature après avoir reçu l'assurance que leur «oubli» n'était pas intentionnel et que d'autres priorités avaient présidé au choix du nouveau conseil. Le président sortant, Farid Raphaël, a par ailleurs souligné que plusieurs banques élues au conseil représentaient aussi des intérêts étrangers : la Libano-Française et la Société générale ont des capitaux français, tandis que le Crédit libanais a des capitaux séoudiens.

«L'atmosphère consensuelle» – l'expression a été employée maintes fois hier – a donc prévalu au lieu d'une campagne contradictoire qui était initialement censée opposer deux candidats : François Bassile, PDG de la Byblos Bank, et Sélim Sfeir, PDG de la Bank of Beirut.

«Personne n'ignore les défis auxquels l'économie libanaise est confrontée et en particulier le problème de la dette», a déclaré Joseph Torbey en guise de justification. *«Etant donné les circonstances, le secteur se doit de faire preuve de solidarité et d'avoir une vision claire de la situation»*, a ajouté M. Torbey qui est également président de l'Union des banques arabes.

Interrogé sur le risque que représente pour le secteur bancaire l'endettement excessif de l'État, dont les banques sont les principales créancières, le nouveau président a dit que le secteur bancaire libanais gérait les risques de façon saine et a rappelé qu'il avait surmonté des difficultés plus grandes encore pendant la période de la guerre. *«Nous sommes dans une logique de dialogue avec l'État, pas de confrontation»*, a-t-il poursuivi.

Concernant les *«pressions extérieures»* exercées sur le Liban, M. Torbey a déclaré *qu'«il s'agit de questions politiques qui n'ont rien à voir avec le secteur bancaire»*. Celui-ci *«n'est visé d'aucune manière»*, a-t-il dit, ajoutant que les banques libanaises ont fait le nécessaire dès 1993, par une convention interne, pour mettre en place les moyens de lutte contre le blanchiment d'argent. Elles ont également participé activement à l'élaboration de la loi sur le blanchiment adoptée dès avril dernier par le Liban.

Sibylle RIZK

Le nouveau conseil d'administration

Joseph Torbey (Crédit libanais), président
Saad el-Azhari (Blom), vice-président
Raymond Audi (Banque Audi), secrétaire général
Tanal Sabah (Libano-Suisse), trésorier
Farid Raphaël (Libano-Française)
Selim Sfeir (Bank of Beirut)
François Bassile (Byblos)
Ghassan Assaf (BBAC)
Nadim Kassar (Fransabank)
Abdel Razzak Achour (Bank of Kuwait and the Arab Countries)
Maurice Sehnaoui (Société générale)
Moustapha Razzane (Méditerranée).

المال والعالم
AL-MAL WAL ALAM

الدكتور جوزيف طربيه رئيس جمعية مصارف لبنان:

العالم العربي أمام صحوة اقتصادية جديدة

يتميز الدكتور جوزيف طربيه، رئيس إتحاد المصارف العربية الذي انتخب اخيرا رئيسا لجمعية مصارف لبنان، بخبرة واسعة في عالم المصارف ناتجة عن سلسلة تجارب في حياته العملية جعلت منه واحداً من أهم الخبراء الماليين اللبنانيين والعرب الذين لهم رأي ثاقب في الأحداث والتطورات والعوامل التي تؤثر على حركة الاقتصاد المحلي والاقليمي والعالمي.

ففي مجموعة مواقف أطلقها الشهر الفائت، وفي مناسبات عدة، يؤكد طربيه الثقة بالاقتصاد اللبناني ويقول أن هذه الثقة نابعة من ودائع المصارف اللبنانية المقدرة باربعين مليار دولار، والتي تفوق الدخل القومي اللبناني بما يوازي مرتين ونصف (١٦ مليارا)، وهذه الودائع كانت وما زالت في نمو دائم، وعلى الرغم من سنوات الحرب الأهلية، ظلت المصارف اللبنانية تحظى بثقة المستثمرين اللبنانيين والعرب ولم يحدث ولو مرة واحدة أن تراجع معدل نمو الودائع في المصارف اللبنانية، بل كان دائما إلى ارتفاع ولو بنسب متفاوتة.

وفي معرض تقييمه لأحداث ١١ ايلول (سبتمبر) الأميركية يرى د. طربيه أن هذه الأحداث وما سبقها من أزمات ادت إلى خسائر مالية كبيرة في الاستثمارات العربية في العالم قدّرها البعض بحوالي نصف قيمة الاستثمارات، وإلى جانب ذلك هناك التداعيات السياسية لأحداث ١١ ايلول (سبتمبر) التي ادت إلى تقييد حركة المستثمرين العرب وإعاقة اعمالهم، مما يعني أن السنوات المقبلة ستشهد عودة الرساميل العربية إلى الأسواق العربية، شرط أن تتوفر لها البيئة المناسبة لاستقبال الرساميل. ومن هنا لا بد أن يستفيد لبنان من هذه الرساميل نظرا لتوفر المناخ والأرضية المناسبة لذلك.

ويتوقع أن يكون العالم العربي أمام صحوة جديدة أبرزها، عودة السياحة البينية العربية إلى العالم العربي، وعودة الطلاب العرب إلى الدراسة في الجامعات العربية، وبالتالي عودة الرساميل العربية تدريجا إلى أسواقها الأم، ولكن كل ذلك يستوجب توفير المناخات الملائمة لخلق فرص الاستثمار، ومن خلال تفعيل المنطقة العربية الحرة الكبرى والوصول إلى الحد المطلوب من التكامل الاقتصادي وعلى الأخص بالنسبة للسلع المنتجة.

الدكتور جوزف طربيه: ثقة بالاقتصاد اللبناني

النهار

الاربعاء ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠١، عدد ٢١١١٧

فاز التوافق في جمعية المصارف والمعترضون تفهّموا

طربيه: لبنان هيكل المال النظيف ونحن جزء من النظام المالي العالمي

في اجواء هادئة وحضور كثيف شاركت فيه فروع المصارف العربية والأجنبية – وان بتحفظ لجمة التعهد المصرفي بتصحيح التمثيل في الانتخابات المقبلة – اختارت المصارف امس مجلس ادارة جديداً لجمعيتها بتزكية اللائحة الائتلافية التي توافقت عليها المصارف الكبرى برئاسة رئيس مجلس ادارة الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه الذي يترأس كذلك اتحاد المصارف العربية.

وضمت هيئة مكتب المجلس الجديد، الى طربيه، كلاً من نائب رئيس مجلس ادارة بنك لبنان والمعجر سعد نعمان الزمر نائباً للرئيس، ورئيس مجلس ادارة بنك عودة ريمون عودة اميناً للسر، ورئيس مجلس ادارة البنك اللبناني السويسري تنال صباح اميناً للصندوق.

وفي الكلمة التي القاها فور انتخابه لامس طربيه المواضيع الساخنة ورد على المخاوف المطروحة في شكل ضغوط اقتصادية محتملة على لبنان وقطاعه المصرفي، مطمئناً الجميع الى ان القطاع المصرفي اللبناني ليس مستهدفاً وان الموضوع كما هو مطروح قضية سياسية ذات بعد لبناني واقليمي ودولي. وقال: "ان المصارف اللبنانية هي هيكل المال النظيف".

اما بالنسبة الى مخاطر المديونية فأكد "ان ما تمر به يمكن المصارف ادارته والاحاطة به ومعالجته، والحوار قائم مع الدولة وما هو حاصل اليوم يشكل ادارة ضغط لتصحيح المسيرة الاقتصادية".

الوقائع

التأمت الجمعية العمومية السنوية للجمعية ظهر امس في مقرها الجديد بالوسط التجاري في حضور ممثلين عن ٦١ مصرفاً من اصل ٦٧ مصرفاً مسجلة في الجمعية ومندوب وزارة الداخلية شربل خوري.

افتتح رئيس الجمعية فريد روفايل الجلسة بكلمة تناول فيها اداء الجمعية والانجازات التي حققتها. ونوّه بتضافر الجهود بين اعضاء مجلس الادارة وعمل اللجان الست التي عبّرت عن سياسة الشورى التي اعتمدها المجلس لبلورة الكثير من المواقف حيال النصوص التشريعية والتنظيمية التي تعني القطاع. كما اشار الى تكثيف الجمعية حضورها نظراً الى موقعها المرجعي كاحدى العينات الاقتصادية الاساسية.

ومن الانجازات عدد روفايل: تجديد عقد العمل الجماعي وتحسين بعض التقديمات الاضافية، اصدار الجمعية دليل "توصيف الوظائف والمهارات"، و"كيفية التعامل مع المصارف" بالتعاون مع مركز التجارة الدولي في جنيف، اقرار قانون اصدار اسهم المصارف وتداولها، واقرار قانون مكافحة تبييض الاموال الذي يعتبر تشريعاً متقدماً وفريداً يضمن آلية محكمة للمراقبة والتعاون المطلوب مع الجهات الدولية مع المحافظة على السرية المصرفية. وقال: "لقد اثبتت الاحداث بعد ١١ ايلول بُعد النظر لدى الاطراف اللبنانيين المعنيين وصواب التوجهات المشتركة للسلطات اللبنانية ولمصرف لبنان ولجمعية المصارف".

واضاف: "ومن الانجازات ايضا تكليف شركة تدقيق عالمية تعزيز الرقابة الداخلية واقرار نظام الشبكة المصرفية الآمنة".

اما بالنسبة الى التعاون مع القطاع العام فابدى روفايل حرص الجمعية على دعم الدولة في جهودها لتنشيط الحركة الاقتصادية "وفي هذا السياق يندرج تفعيل الآلية الجديدة للقروض المدعومة فوائدها، وانشاء "كفالات"، وتفعيل البروتوكول مع المؤسسة العامة للاسكان وبلورة آلية الافادة من الفرقين الموقعين بين الدولة والبنك الاوروبي للاستثمار. كما سلمت المصارف في تسهيل جباية الرسوم والضرائب لمصلحة الخزينة، وسيطول ذلك قريبا استيفاء الضريبة على القيمة المضافة".

اما بالنسبة الى دعم الاقتصاد الوطني فنوّه روفايل بـ"دور الجمعية ومشاركتها الفاعلة في الهيئات الاقتصادية وفي بلورة السياسات الواجب اتباعها لتنشيط الحركة الاقتصادية في البلاد".

وختم: "ان قوة القطاع المصرفي وحضور الجمعية محليا ودوليا مستمدان من وحدة المواقف وتضافر الجهود وصدقية السلطات النقدية وتعاونه معها"، وقال: "ان الحس بالمسؤولية الوطنية الذي يسود العمل كفيل بتحصين متانة القطاع المتميزة. وقد تجلى ذلك في التوصل الى لائحة توافقية لانتخاب المجلس المقبل".

وابدى روفايل اسفه "لعدم تمثيل فروع المصارف العربية والاجنبية في التشكيلة التوافقية" مبديا الحرص على "تدارك هذه الثغرة مستقبلا حفاظا على هذا التقليد المتبع منذ انشاء الجمعية".

الجمال

وبعدما اعلن روفايل اسماء المرشحين لعضوية المجلس وعددهم ١٥ وانسحاب المرشح رياض عجي، طلب المرشح انور الجمال الكلام لاعلان سحب ترشيحه لمصلحة اللائحة التوافقية لافتا الى انه كان يأمل من اللائحة "اخذ رأي المصارف الاخرى وليس فقط المصارف العشرة الكبرى" لأن الجمعية تضم ٦٧ مصرفا وليس ١٠ فقط.

وتقدم الجمال باقتراح لتغيير نظام الجمعية بما يتيح تغيير ثلث اعضاء المجلس مع كل مجلس جديد.

ثم تحدث المرشح رفيق عرموني فاعلن تمسكه بموقفه من موضوع التمثيل في مجلس الجمعية مؤكدا في الوقت ذاته انه لن يكون حجر عثرة امام التزكية واضعا ترشيحه في تصرف الدكتور طربيه، الذي رد بكلمة شكر فيه المرشحين الذين انسحبوا لمصلحة التوافق.

ثم طلب الدكتور هشام الهساط التحدث باسم مجموعة المصارف العربية والاجنبية ليسجل موقفها من "الظاهرة القطيرة التي حصلت من خلال نسيان تمثيل المجموعة التي كانت لها مساهمتها في تطوير القطاع المصرفي وانفتاحه على المنطقة"، مبديا اسفه "لان يكون هذا النسيان على حساب المحافظة على التوازن الطائفي والمذهبي"، ليعود اخيرا الى التأكيد "ان مساهمتنا هذه تدفعنا الى تجاوز هذه العقبة في ضوء الاعتذارات التي قدمت الينا".

ورد روفايل بكلمة لفت فيها الى انه "لم تكن هناك نية لتجاهل المصارف العربية والاجنبية وخصوصا ان التمثيل العربي والاجنبي موجود في اللائحة التوافقية من خلال مصارف عدة". مبديا امله "في ان يكون هذا التمثيل اوسع في المستقبل من خلال الفروع العربية والاجنبية العاملة في لبنان".

المستقبل

الاربعاء ٢٨ تشرين الثاني ٢٠٠١ـ عدد ٨٣٤

«لائحة الأقطاب» لجمعية المصارف تفوز بالتزكية

طربيه: تحديات القطاع ومخاطره يمكن معالجتها وضغوط ما بعد ١١ أيلول سياسية وليست مصرفية

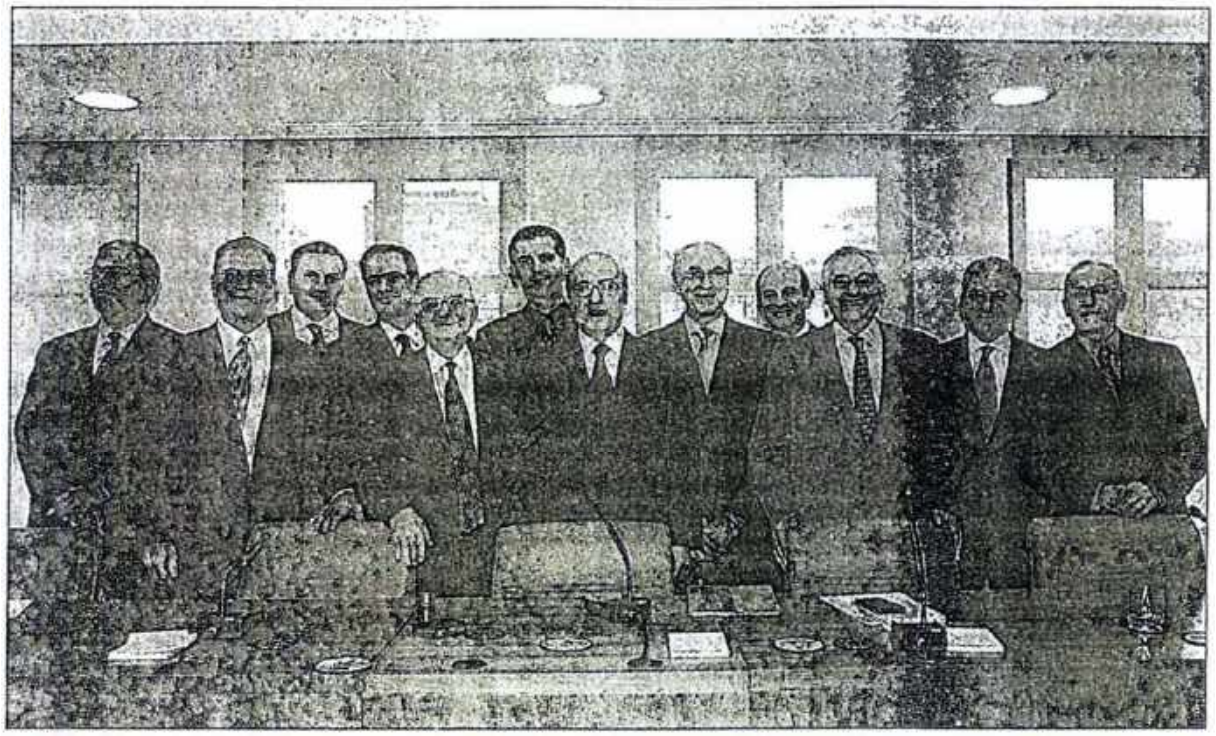

فازت اللائحة الائتلافية التوافقية في انتخاب جمعية المصارف بالتزكية امس كما كان متوقعاً، بعد سحب المرشحين الثلاثة المنفردين ترشحهم.

وانتخب مجلس الإدارة الجديد رئيس مجلس إدارة مصرف الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه رئيساً، ورئيس مجلس ادارة مصرف لبنان والمهجر سعد نعمان الأزهري نائباً للرئيس، ورئيس مجلس ادارة بنك عودة ريمون عودة امينا للسر، ورئيس مجلس ادارة المصرف اللبناني السويسري تنال صباح امينا للصندوق.

وأعلن الرئيس الجديد بعد فوزه ان القطاع يواجه تحديات، ولا تنحصر مخاطره بالقطاع العام فقط، وانما في القطاع الخاص ايضاً، وقال: «لا اعتقد ان ما تمر به المصارف الان لا يمكن ادارته والاحاطة به ومعالجته». وشدد على ان ضغوط ما بعد ١١ ايلول سياسية.

وكانت الجمعية العمومية السنوية الأربعين لجمعية المصارف قد عقدت ظهر امس في مقر الجمعية بحضور ممثلين لواحد وستين مصرفاً من ٦٧ مصرفاً، مسجلاً في الجمعية، ومندوب وزارة الداخلية شربل خوري.

وتألفت اللائحة الفائزة من:

سليم جورج صفير (بيروت) عبد الرزاق محمود عاشور (الكويت والعالم العربي) والدكتور فرنسوا باسيل (بيبلوس) موريس صحناوي (سوسيته جنرال) وغسان عساف (بيروت والبلاد العربية) تنال صباح (اللبناني السويسري) وسعد نعمان ازهري (لبنان والمهجر) والدكتور مصطفى حسن رازيان (البحر المتوسط) والدكتور جوزيف طربيه (الاعتماد اللبناني) وريمون وديع عودة (بنك عودة) ونديم عادل قصار (فرنسبنك) وفريد روفايل (اللبناني الفرنسي)، ٤ منهم فقط اعضاء جدد في المجلس.

في البداية تحدث رئيس جمعية المصارف السابق فريد روفايل، فعرض لنشاطات الجمعية خلال السنوات الماضية والمنجزات التي احرزتها على صعيد أداء الجمعية والشؤون المهنية والتعاون مع القطاع العام ودعم الاقتصاد الوطني.

وأشار روفايل، على صعيد الاداء الى ان الجمعية عززت موقعها المرجعي بصفتها احدى الهيئات الاقتصادية الأساسية على الساحة اللبنانية.

ولفت الى ضرورة انشاء مقر خاص للجمعية تتوافر فيه جميع الشروط الضرورية من حيث البناء والموقع.

وأشار الى التعاون مع جامعة القديس يوسف لانشاء مقر جديد لمركز الدراسات المصرفية وتجهيزه، لتطوير خدماته وزيادة قدرته على الاستيعاب، لا سيما ان المركز خطا في السنين الاخيرة خطوة نوعية على مستوى تحديث المناهج التعليمية واستحداث شهادات قابلة للاعتراف بها دولياً.

اما على صعيد الشؤون المهنية، فرأى روفايل ان اهم ما تحقق هو اولاً إقرار قانون إصدار اسهم المصارف وتداولها، وهو يلبي تلبية افضل الحاجة الآن وفي المستقبل، لدى المصارف العاملة في لبنان، من دون اي تمييز غير مسوغ بين حاملي اسهمها. وثانياً اقرار قانون لمكافحة تبييض الاموال، يضمن أداة محكمة للمراقبة والتعاون اللذين تطلبهما الجهات الدولية، والحفاظ في الوقت نفسه على السرية المصرفية.

وأضاف: «اثبتت الحوادث التي شهدها العالم بعد ١١ ايلول الماضي، بعد النظر لدى الاطراف اللبنانية المعنية وصواب التوجهات المشتركة لدى السلطات اللبنانية ومصرف لبنان وجمعية المصارف».

ورأى ان قرار الجمعية تكليف شركة تدقيق عالمية اعداد نماذج موحدة لمختلف الانظمة المنصوص عليها في تعميم مصرف لبنان المتعلق بتعزيز الرقابة الداخلية لدى المصارف يدرج في الاطار نفسه. وشأن ذلك ان يتيح تقاسم التكلفة على نحو متناسب مع حجم كل مصرف.

وأضاف أن التدبير ذاته سيشمل نظام الشبكة المصرفية الآمنة لتبادل المعلومات بين مصرف لبنان والمصارف.

وفي التعاون مع القطاع العام، تحدث روفايل عن تحريك الاداة الجديدة للقروض المدعومة فوائدها وانشاء شركة «كفالات» لتعزيز فرص الاستثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تنشيط تفاهم التعاون مع المؤسسة العامة للاسكان.

وأشار الى مشاركة الجمعية ايضا في بلورة اسلوب الاستفادة من القرضين الموقعين بين الدولة والصرف الأوروبي للاستثمار، لصلحة المؤسسات السياحية خارج بيروت والقطاع الصناعي. ولفت الى ان الجانب الأوروبي وافق اخيراً على تجديد العقد مع تخفيف بعض الشروط الصعبة المدرجة على هذين الإتفاقين.

وتطرق الى موضوع اسهام المصارف في تسهيل جباية الرسوم والضرائب لمصلحة الخزينة، وقال إن ذلك سيطال في المستقبل القريب استيفاء ضريبة القيمة المضافة.

ثم تحدث روفايل عن دور الجمعية في دعم الاقتصاد الوطني من خلال المشاركة في كل اجتماعات الهيئات الاقتصادية اللبنانية وفي بلورة السياسة الواجب اتباعها لتنشيط الحركة الإقتصادية. كذلك تعاونت مع اللجان النيابية المختصة في صوغ العديد من نصوص التشريع والتنظيم ذات الاثر المهم في الحياة الاقتصادية.

وختم بالاشارة الى حس المسؤولية الوطني في عمل المصارف وقد تجلى بالتوصل الى لائحة توافق لانتخاب مجلس الادارة الجديد. وأعرب عن اسفه لعدم تمثيل فروع المصارف العربية والاجنبية في تشكيلة التوافق، وشدد على وجوب الحرص على تدارك هذه الثغرة في المستقبل، حفاظاً على هذا التقليد المتبع منذ إنشاء الجمعية.

وبعد الإطلاع على تقرير المجلس السنوي للجمعية وتقرير مفوضي المراقبة عن حسابات الجمعية لسنة ٢٠٠٠ والموافقة عليهما أقرت الموازنة التقديرية لسنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ ثم إبراء ذمة مجلس الادارة.

وأعلن روفايل وجود اربعة عشر مرشحاً بعد اعلان المدير العام في المصرف الاوروبي للشرق الاوسط (بيمو) رياض عبجي ترشحه اول من امس.

وتوالى على الكلام المرشحون رئيس مجلس ادارة جمال ترست، انور الجمال، والمدير العام في المصرف الاهلي رفيق عرموني قبل ان يعلنا سحب ترشحهما.

وأمل الجمال من اللائحة الائتلافية ان تأخذ في الحسبان آراء السبعة والستين مصرفاً، لا العشرة فقط، كذلك دعا الى تغيير نظام الجمعية الاساسي، وتبديل ثلث اعضاء المجلس مع كل ولاية جديدة.

اما عرموني فقال «أصر على كل كلمة قلتها سابقاً في ما يتعلق بصحة التمثيل» ورأى ان هذه المشكلة يجب ان تعالج في الانتخابات المقبلة، ولكنه شدد على انه لن يكون الآن «حجر عثرة امام اللائحة». وأعلن سحب ترشحه لمصلحة طربيه.

● جوزيف طربيه يلقي كلمته

وشكر طربيه من جهته المرشحين الثلاثة لسحب ترشحهم ورأى انهم من ذوي الخبرة والكفاية لعضوية مجلس الادارة. ولفت الى ضرورة اخذ كلامهم في الحسبان في الانتخابات المقبلة.

وكانت كلمة لرئيس مجلس ادارة البنك العربي هشام بساط عن المصارف العربية والاجنبية، فقال «فوجئنا بتأليف لائحة توزعت فيها المناصب فحافظوا على التوازن الطائفي. ويؤسفنا اغفال مجموعات المصارف العربية والاجنبية، علماً بأن لها دور في تطوير القطاع المصرفي في لبنان، ويدفعنا حرصنا على الجمعية الى تجاوز المشكلات والاعتذارات، ونحن أم للصبي لا المصارف العشرة الكبيرة فقط».

وردّ روفايل بأن المصارف العربية والاجنبية ممثلة في الجمعية، وليس ثمة رفض لمشاركتها. وأعلن فوز اللائحة الائتلافية بالتزكية، ثم انتخب المجلس الجديد هيئة مكتبه.

طربيه

وعقد طربيه مؤتمراً صحافياً قال فيه انه تسلم مهمات رئاسة جمعية المصارف في جو توافق صادقت عليه الجمعية العمومية، «ووفقنا بأن يكون لدينا مجلس ادارة يمثل الثقل المصرفي في لبنان».

ورأى ان امام الجميع ظروفاً مقبلة تتطلب التضامن والرؤية لتبقى المصارف والنظام المصرفي الرافعة التي تدفع بالاقتصاد اللبناني دوماً الى الأمام.

ولفت الى ان المصارف تقوم بواجبات كبيرة تجاه الاقتصاد الوطني، وقامت وتقوم بواجبات اخرى لتمويل النظام العام.

وشدد، رداً على سؤال، على ان المصارف الاجنبية والعربية لم تستبعد، بل هي ممثلة بعدة مصارف معظم رأس مالها اجنبي. لكن كان هناك تقليد ان تمثل فروع المصارف الاجنبية ضمن اطار الجمعية.

ولفت الى ان جو التوافق كان يمكن تعديله وتطويره في ضوء اجتماع المصارف اول من امس. وإنما كانت مهلة الترشح انقضت، وأشار الى ان الجمعية العمومية تعهدت تقريباً، احترام هذا التقليد في المستقبل، لأنه توافق وليس نظاماً.

وعن سؤال اذا وزعت اللائحة الائتلافية توزيعاً طائفياً لفت الى ان الجمعية مهنية وأبعد ما تكون عن التوزيع الطائفي، لكن المجتمع المصرفي في لبنان موزع هكذا.

وعن خطة عمل المجلس الجديد للمرحلة المقبلة، قال طربيه إن البرنامج يضعه مجلس الادارة بمشاركة الأمانة العامة.

ورأى ان القطاع أمام تحديات جديدة، ويواجه الاقتصاد اللبناني تحديات كثيرة، منها على الأخص الديون.

وقال: «المهم ان نعالج هذه الصعوبات ولا نقف امامها ونرفع الايدي. نحن المصارف، لنا بالطبع تقويمنا لما يحدث على الصعيد الاقتصادي، وموقفنا من المخاطر التي يتحملها المصرف ليست على صعيد القطاع العام فقط بل ايضاً على صعيد القطاع الخاص، ونؤكد ان المصارف تعمل ضمن اطار السلامة وإدارتها للمخاطر».

واضاف ان المصارف واجهت في السابق ظروفاً صعبة، لا سيما خلال الحوادث التي مر بها لبنان، من العام ١٩٧٥، وخرجت اقوى وأفضل ترسملاً وسيولة. وقال: «لا اعتقد ان ما نمر به الآن لا يمكن للمصارف ادارته والإحاطة به ومعالجته».

وأكد ان المصارف ستنقل رأيها الى الحكومة «لأننا في حوار معها، لا في تصادم، والقطاع أداة ضغط لتصحيح المسيرة الاقتصادية». وشدد على ان المطلب هو سرعة العمل، لتكون المعالجة في الوقت الصحيح والسريع.

وعن موضوع الضغوط الاقتصادية التي يتعرض لها لبنان بعد حوادث ١١ ايلول رأى طربيه ان هذا الأمر سياسي وليس مصرفياً، وله بعد لبناني وإقليمي ودولي. ودعا الى وقف الإثارة الإعلامية فيه.

وشدد على ان المصارف تعمل ضمن اطار نظام قانوني، وقد أقامت اداة لمكافحة تبييض الاموال، والمصارف متعاونة الى اقصى الحدود. وهي تبحث عن المال النظيف البعيد من اي شبهة، وفي هذا مصلحة للبنان وللقطاع المصرفي.

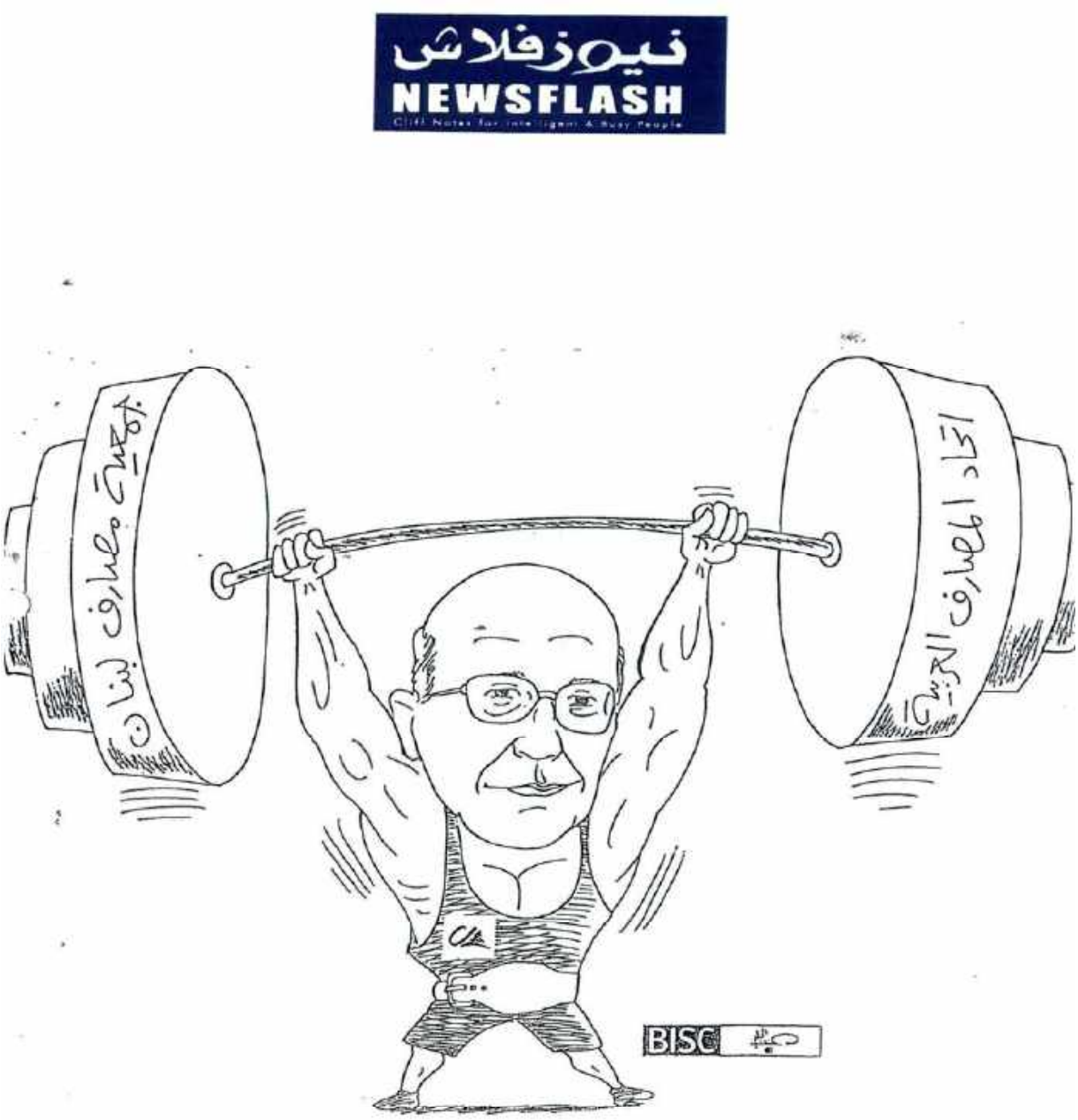
نيوزفلاش
NEWSFLASH
BISC

LEADER PRESS
26 November 2001 . No. 486

LES BANQUES DANS DE BONNES MAINS

La bataille pour les élections du nouveau président de l'*Association des Banques* a été tranchée avant même d'être livrée : En effet, les banquiers ont été unanimes pour que le Dr Joseph TORBEY, président de *l'Union des Banques Arabes*, soit aussi le président de *l'Association des Banques Libanaises*.

Ce consensus auquel on est parvenu à la suite des contacts intensifs, menés par des banquiers jaloux des intérêts du secteur bancaire, a évité une bataille entre les banques, bataille que l'on prévoyait devoir être chaude.

Le président sortant de *l'Association des Banques*, M. Farid RAPHAEL, P.D.G de la *Banque Libano –Française*, a paru satisfait de ce consensus auquel il a œuvré en premier en plus d'autres responsables bancaires, notamment M. Adnan KASSAR, P.D.G de la *Fransabank*. Car c'est au bureau personnel de M. KASSAR qu'a été tenue la dernière réunion à l'issue de laquelle le consensus a été annoncé.

Il est notoire que nombre de banquiers étaient candidats pour la présidence de l'*Association*, alors qu'au contraire, M. TORBEY refusait de se porter candidat et répétait à ceux qui s'adressaient à lui à ce sujet qu'il ne désirait point, dans la conjoncture actuelle, mener une campagne électorale entre les banques. Il n'accepterait par conséquent de prendre en charge cette responsabilité que si tous étaient unanimes pour son élection, ce qui s'est en effet produit.

Certains grands banquiers considèrent que l'arrivée de TORBEY est une quasi–garantie pour les banques, car l'homme, un banquier chevronné, connaît de près toutes les données du secteur bancaire. De même, son titre de président de *l'U.B.A*, lui permettra d'agir plus aisément pour le service des banques libanaises qui font face à des échéances importantes à la suite des décisions internationales prises en conséquence des attentats du 11 septembre.

La liste consensuelle a été formée comme suit : Joseph TORBEY (*Crédit Libanais*) : Président; Samer El – AZHARI (*BLOM Bank*) :vice président; Raymond AUDI (*Banque AUDI*) :secrétaire général ; *Membres* :Farid RAPHAEL (*Libano – Française*) ; Moustapha RAZIAN (*Méditerranée*); Sélim SFEIR (*Bank of Beirut*) ; Adel KASSAR (*Fransabank*) ; François BASSIL (*Byblos*) ; Ghassan ASSAF (*B.B.A.C*) ; Maurice SEHNAOUI (*Société Générale*) ; Abdel - Razzak ACHOUR (*Koweit & Arab Countries*) ; Tamal SABBAH (*Libano – Suisse*).

LEADER PRESS N°486 P. 9

اللواء
الاثنين ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠٩

عشية انتخاب مجلس إدارة جمعية المصارف

طربيه لـ «اللواء»: القطاع المصرفي موحّد واللائحة تمثل كل المصارف

تلتئم الجمعية العمومية للمصارف غدا الثلاثاء لانتخاب مجلس ادارة جديد للجمعية خلفا لمجلس الادارة الحالي الذي يترأسه رئيس مجلس ادارة البنك اللبناني الفرنسي الوزير السابق فريد روفايل.

ووفق ما أصبح معروفا، على اساس ما اتفق عليه بين المصارف الكبرى فان انتخابات مجلس الادارة ستجري «بالتزكية» بوجود لائحة ائتلافية برئاسة رئيس اتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس ادارة الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه الذي سيخلف روفايل في رئاسة الجمعية.

ولا يبدو ان اعتراض المصارف الاجنبية على تركيبة اللائحة الائتلافية وبالتالي على تمثيل هذه المصارف في مجلس الادارة الجديد بالامر الذي قد يعرقل عملية «التزكية» التي يوافق عليها الكبار، كما ان ترشيح رئيق عرموني عضو مجلس ادارة الجمعية الراهن لانتخابات المجلس الجديد ومن خارج اللائحة الائتلافية لن يعيق، ايضا التزكية حيث من الممكن ان يقدم عرموني على سحب ترشيحه في الربع الساعة الاخير.

وعلمت «اللواء» ان الرئيس المرشح لرئاسة الجمعية الدكتور جوزف طربيه اجرى في نهاية عطلة الاسبوع الماضي اتصالا بممثلي المصارف الاجنبية الذين سجلوا اعتراضا على عدم تمثيلهم بشكل صحيح في مجلس الادارة الجديد لتذليل مخاوفهم وضمهم، بالتالي الى خيار الائتلاف والتزكية. كما أجرى الدكتور طربيه اتصالا مماثلا بعرموني.

ويشهد اليوم الاثنين المزيد من الاتصالات والمشاورات بين الجسم المصرفي لضمان الائتلاف والتزكية في الانتخابات.

وعشية الانتخابات قال المرشح لرئاسة جمعية مصارف لبنان رئيس اتحاد المصارف العربية الدكتور جوزيف طربيه لـ «اللواء» ان القطاع المصرفي اللبناني هو جسم واحد وموحد وان اي مجلس ادارة يصل الى رئاسة الجمعية هو ضمانة لهذا القطاع ويمثل كل المصارف دون استثناء.

وقال الدكتور طربيه «ان اللائحة الائتلافية التي تم التوافق عليها جاءت ممثلة لكل القطاع المصرفي ورسالتها خدمة القطاع وخدمة الاقتصاد اللبناني ولن نسمح، بالتالي بحصول اي خلاف بين ابناء الجسم الواحد، وبالاصل فان القطاع، نفسه يحرص على ذلك».

وتابع الدكتور طربيه بالقول: «ان المسؤولية التي شرفني الزملاء ومنحوني اياها هي مسؤولية كبرى تلقى على اكتافي وساعمل واجهد لاكون على مستوى المسؤولية التي منحت لي».

وقال: «ان المهام والتحديات المطروحة امام القطاع المصرفي اللبناني، وبالتالي امام مجلس ادارة الجمعية الجديد كبيرة وعديدة وستعمل في مجلس الادارة على مواجهة هذه التحديات بالتعاون التام مع القطاع المصرفي والمصرف المركزي والسلطات المختصة لتجاوزها».

واكد الدكتور طربيه على قوة ومتانة القطاع المصرفي اللبناني موضحا ان وجوده على رأس هرم القرار في اتحاد موظفي المصارف لن يشغله عن مهامه كرئيس لجمعية مصارف لبنان انما العكس هو الصحيح اذ ان وجوده في الاتحاد سيكون داعما للقطاع المصرفي اللبناني.

هذا والجدير ذكره ان اللائحة الائتلافية التي ستخوض انتخابات مجلس ادارة الجمعية غدا الثلاثاء هي برئاسة الدكتور طربيه وتضم كلا من السادة: فرنسوا باسيل (بنك بيبلوس)، موريس الصحناوي (سوسيته جنرال)، مصطفى رزيان (البحر المتوسط)، فريد روفايل او من يمثله (اللبناني الفرنسي)، سعد الأزهري (بنك لبنان والمهجر)، ذو الفقار عاشور (الكويت والعالم العربي)، نديم القصار (فرنسبنك)، ريمون عودة (بنك عودة)، تنال الصباح (السويسري اللبناني)، غسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربية).

أ. ع.

الديار
لبنانية • سياسية • مستقلة
الاثنين ٢٦ تشرين الثاني ٢٠٠١

اللائحة الائتلافية لانتخابات جمعية المصارف تواجه عقبات

١٠ مصارف عربية واجنبية تقرر المقاطعة

اللائحة الائتلافية التي شكلتها المصارف العشرة برئاسة الدكتور جوزف طربية يبدو انها بدات تواجه بعض العقبات.

فقد قرر ممثلو عشرة مصارف عربية واجنبية في لبنان، مقاطعة الجمعية العمومية المئوي عقدها في ٢٧ الشهر الجاري لانتخاب مجلس ادارة جديد لجمعية المصارف بسبب ما وصفوه «تغييب تمثيل مجموعتهم في اللائحة الائتلافية المقترحة».

وكان ممثلو هذه المصارف قد اجتمعوا امس في مقر بنك ABN-AMRO لمناقشة ما وصف «بقضية الخروج عن العرف المتبع في تمثيل المصارف العربية والاجنبية في مجلس ادارة الجمعية»، واصدروا في نهاية الاجتماع البيان الآتي: «لقد تميز القطاع المصرفي في لبنان منذ نشاته بانفتاحه على محيطه العربي والدولي، سواء على صعيد فروع المصارف العربية والاجنبية في لبنان، ام بالنسبة لوصول بعض المصارف اللبنانية الى الاسواق المالية العربية والدولية.

ومنذ نشأة جمعية المصارف اللبنانية عام ١٩٥٩، شاركت المصارف العربية والاجنبية في مجالس ادارتها على الدوام وبدون انقطاع، ونتيجة لما ورد في الصحف بتاريخ ٢٠/١١/٢٠٠١ عن خبر تاليف لائحة توافق من مصارف لبنانية فقط شملت توزيع المناصب الرئيسية، مستثنية في ذلك لاول مرة منذ تاسيس الجمعية اي تمثيل للمصارف العربية والاجنبية في لبنان.

لذلك تداعى ممثلو غالبية المصارف العربية والاجنبية الى اجتماع في مقر بنك ABN - AMRO لمناقشة قضية الخروج عن العرف المتبع بتمثيل المصارف العربية والاجنبية في مجلس ادارة الجمعية.

ونتيجة المداولات، قرر المجتمعون رفض الوضع الناتج عن تغييب تمثيل مجموعتهم مما خلق وضعا جديداً لا يمكن التسليم به، والتوجه الى مقاطعة الجمعية العمومية المئوي عقدها في ٢٧/١١/٢٠٠١.

وحضر الاجتماع المذكور ممثلون عن المصارف الآتية «BNPIA» «بنك دي روما» «سيتي بنك» «HSBC» «ABN AMRO» «البنك العربي» «البنك الوطني الكندي» «بنك القاهرة عمان» «البنك الافريقي الدولي» «حبيب بنك».

وفي هذا الاطار قالت مصادر مصرفية مطلعة «انها تتوقع اعلان المجلس التنفيذي لجمعية مصارف لبنان، في خلال الجمعية العمومية المقرر انعقادها ظهر يوم الثلثاء المقبل في مقر الجمعية في بيروت. وذلك بعد ان يعلن آخر المرشحين للعضوية سحب ترشيحه، تمهيداً لاعلان فوز رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس مجلس ادارة بنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه رئيساً للجمعية، وكذلك اعلان اللائحة التوافقية بالتزكية، والتي تضم الى طربيه: فريد روفايل (اللبناني - الفرنسي)، ريمون عوده (عودة)، فرانسوا باسيل (بيبلوس)، سليم صفير (بيروت)، موريس صحناوي (سوسييتيه جنرال)، نديم القصار نجل عادل القصار (فرنسبنك)، سعد الازهري نجل الدكتور نعمان الازهري (لبنان والمهجر)، مصطفى رزيان (البحر المتوسط)، غسان عساف (بيروت والبلاد العربية)، عبدد الرزاق عاشور (الكويت والعالم العربي)، تنال الصباح (اللبناني - السويسري).

ويرى مراقبون اقتصاديون ان مجلس الجمعية الجديد مؤلف من اقطاب المصارف اللبنانية، ويتوقعون ان يضع المجلس في اجتماعه الاول استراتيجية عمل لمواجهة المرحلة المقبلة التي يمر بها لبنان والقطاع المصرفي، والمتاثرة بصورة مباشرة بالاوضاع الاقليمية والدولية.

كذلك اعتبر المراقبون عينهم، ان المستوى الرفيع الذي يتمتع به المجلس الجديد لجمعية المصارف يؤهله القيام بمسؤولياته، خصوصا وان هذا المجلس يرئسه رئيس اتحاد المصارف العربية، وان هيكليته تضم الرئيس الحالي لجمعية المصارف ورؤساء سابقين للجمعية فضلا عن كبار المصرفيين المؤهلين للقيام بهذه المهمة.

النهار

الخميس ١٥ تشرين الثاني ٢٠٠١

طربيه، باسيل، صفير يتقدمون للرئاسة

البحث في لائحة ائتلافية للمجلس الجديد لجمعية المصارف

يعقد مجلس ادارة جمعية المصارف ظهر اليوم اجتماعه الشهري الذي كان مقررا الثلثاء الماضي وتأجل الى الخميس بسبب توقع مشاركة عدد من اعضائه في مؤتمر رجال الاعمال والمستثمرين العرب الذي انعقد اخيرا في دبي.

وسيوجه المجلس الدعوة الى الجمعية العمومية السنوية التي ستعقد في ٢٧ الجاري وينتخب خلالها مجلس ادارة جديداً للجمعية. كما سيناقش المجلس التقرير السنوي الذي سيرفع الى الجمعية.

وبحسب النظام الداخلي للجمعية تجري الانتخابات لدورة واحدة لانتخاب ١٢ عضوا لمجلس الادارة.

ويفتح باب الترشيح اعتبارا من تاريخ تبلغ المصارف كتاب الدعوة الى الجمعية العمومية.

ورغم ان الفترة الفاصلة عن موعد الانتخاب لا تتعدى الاسبوعين، فان الاتصالات بين المصرفيين الراغبين في الترشح، سواء لعضوية المجلس او للرئاسة، لا تزال في بداياتها وخصوصا ان ثمة اقتناعا يسود الاوساط المصرفية بضرورة التوصل الى لائحة توافقية تأخذ في الاعتبار الظروف الراهنة.

وتتوزع الاسماء المطروحة لرئاسة الجمعية بين رئيس اتحاد المصارف العربية رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه والرئيس السابق للجمعية رئيس مجلس ادارة بنك بيبلوس الدكتور فرنسوا باسيل، ورئيس مجلس ادارة بنك بيروت سليم صفير.

وتوقعت مصادر مصرفية ان تتكثف الاتصالات اعتبارا من الاسبوع المقبل بين ممثلي المصارف الكبرى تمهيدا للتوصل الى لائحة ائتلافية بدأت ملامحها في الظهور امس من خلال الاتصالات التي جرت بين مجموعة من هذه المصارف ومنها بنك بيبلوس، وفرنسبنك، وبنك الكويت والعالم العربي، والبنك اللبناني السويسري، وسوسيتيه جنرال، ولبنان والمهجر، وبيروت والبلاد العربية وسرادار وعودة.

ويقيم باسيل اليوم حفل غداء تكريميا لرئيس مجلس ادارة انترا المصرفيين واعضائه، وستكون مناسبة لتداول التحضيرات الجارية للائحة الائتلافية.

النهار

الاثنين ٢٨ شباط ٢٠٠٠ ـ عدد ٢٠٥٨٩

القطاع المصرفي في مواجهة الاستحقاقات الداخلية والاقليميه

الأزهري : التهديدات الاسرائيلية لم تنعكس هروباً للرساميل

طربيه: دورنا في الترويج لاصدارات الدولة قبل الاكتتاب بها

كتبت فيوليت البلعة:

خرج مشروع تعديل ملكية اسهم المصارف من مصرف لبنان معدلا بامتياز ليدخل في دائرة الدرس مجددا لدى جمعية المصارف، صاحبة الاقتراح، حيث توحي اجواء القطاع المصرفي وجود شبه اجماع على ما ورد فيه من اضافات، من شأنها تحديث بنية العمل المصرفي وتعزيز الرقابة الوقائية لأي تطورات سلبية قبل وقوعها.

ويبدو أن الاستحقاقات التي تواجه القطاع المصرفي لا تقف عند هذا الحد، حيث للتهديدات الاسرائيلية بضرب البنى التحتية في لبنان بعد اعتداءات كانون الثاني الماضي، آثار سلبية على الاقتصاد الوطني يخشى ان تمتد مفاعيلها الى داخل القطاع المصرفي الذي استطاع حتى الان البقاء في منأى عنها بفعل متانته وقوته، فيما السياسات الرقابية تعنى في التشديد على ملاءة القطاع وسيولته وحسن ادارته تفاديا لأي محاولات تشويه مقصودة لسمعته بعدما بات محط تقدير وتنويه من كبرى المؤسسات المصرفية والمالية العالمية.

انطلاقا من هذه المحاور طرحت "النهار" اربعة عناوين - استحقاقات على رئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك لبنان والمهجر الدكتور نعمان الازهري، ورئيس مجلس الادارة المدير العام لبنك الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه الذي يشغل ايضا منصب امين سر مجلس ادارة جمعية المصارف ورئيس اللجنة القانونية فيها، وتدور العناوين حول الاتي:

تأثير الاعتداءات الاسرائيلية والتهديدات المتكررة على القطاع المصرفي اللبناني وعلى اصدارات لبنان في الاسواق الخارجية، الى مشروع تعديل ملكية الاسهم المصرفية، وعلاقة التنسيق مع اللجنة الجديدة الرقابة على المصارف.

الاجابات كانت متقاربة، لجهة محدودية تأثير الممارسات الاسرائيلية، وخصوصا ان القطاع استطاع تجاوز مراحل مماثلة في اوقات سابقة، وجذب دائما اموال المودعين التي تجاوزت سقف الـ ٦ مليارات وهي ذات طابع استمراري. وكان اقتراح بتنزيل ضريبة الدخل ليس فقط المؤونات لقاء مخاطر بل ايضا المؤونات الاحتياطية العامة بما يعادل ٨ في المئة من مجموع تسليفاتها، فيما قرار مصرف لبنان يحدد معدل احتياط المخاطر المصرفية بما بين ٠,٣ و٠,٢ في المئة سنويا، وترتفع هذه النسبة تدريجا لتصل الى ٢ في المئة في نهاية السنة المالية العشرين.

كذلك كانت اشارة الى اتجاه عدد من المصارف الى اصدار سندات قابلة للتحويل الى اسهم في مؤسسات تستثمرها الخصخصة مستقبلا، مما يشجع في رأي المصرفيين المستثمرين على المشاركة في مشروع الخصخصة، فضلا عن المطالبة بخفض الفائدة على السندات وجعلها متحركة على كل اصدار يتعدى الثلاث سنوات. وكان تأكيد على ان دور القطاع المصرفي في الاصدارات المقبلة يجب ان يكون في الترويج للاصدارات الحكومية ليأتي الاكتتاب في مرحلة ثانية وليس اولى. وخصوصا ان القطاع ادى دورا بارزا في جذب المستثمرين الى الاكتتاب في الاصدارات السابقة.

كيف جاءت مواقف المصرفيين من العناوين المطروحة؟

تأثير التهديدات الاسرائيلية

في المحور الاول، لم يجد المصرفيان ما يقلق لجهة التأثيرات المباشرة لهذه التهديدات وخصوصا ان لبنان بلد غير مستقر، الامر الذي يعرفه المستثمرون على نحو بعيد.

وقال الازهري "ان الاعتداءات الاخيرة لم تؤثر على سوق القطع، اذ انخفض سعر صرف الدولار الى ادنى مستوياته، فيما التأثير ينعكس جمودا على الوضع الاقتصادي نتيجة عدم وضوح الرؤية والتخوف من هربات جديدة". الا انه توقع تحسن الوضع الاقتصادي تدريجا وبدء افادة لبنان من تدفق رؤوس الاموال والاستثمارات مع عودة المفاوضات على المسارات اللبنانية والسورية والاسرائيلية.

الدكتور نعمان الازهري.

الدكتور جوزف طربيه. (وسام موسى)

وبالنسبة الى القطاع المصرفي، قال انه معني اولا باستقرار النقد الوطني الذي اثبت صلابته حتى خلال الضربات، لكنه لفت الى ضرورة الاخذ في الاعتبار انعكاسات الجمود الاقتصادي على سلامة التوظيفات المصرفية، لذا لا بد للمصارف من الاستمرار في تكوين مؤونات وافية على محفظة ديونها، علما ان سويسرا التي تتمتع باستقرار سياسي من اكثر من ٣٠٠ سنة، تسمح للمصارف بالتنزيل من ضريبة الدخل ليس فقط المؤونات لقاء مخاطر معينة بل ايضا المؤونات الاحتياطية العامة، بما يعادل ٨ في المئة من مجموع تسليفاتها، ونعلم هنا ان وزارة المال لن تكون متحمسة لكل اجراء يخفض من التحصيل الضريبي، الا ان القطاع المصرفي هو اكثر القطاعات مساهمة في ضريبة الدخل مباشرة، ولا بد من اعطاء الاولوية لتحصينه لقاء كل المخاطر". بدوره، أكد طربيه ان للاعتداءات الاسرائيلية تأثيرات على عملية السلام في المنطقة كما على لبنان. الا انه نفى حصول أي هرب في "القطاع المصرفي المحصن جيداً حيال المخاطر وصاحب الخبرة في التعاطي والمصاعب"، اذ ان ما يحصل، في رأيه، "يدخل ضمن توقعات المخاطر التي تجري على اساسها ادارة القطاع المالي والمصرفي في لبنان".

وقال "ان القطاع ليس قلقاً في هذه الفترة، فهو يعيش في بلد فيه مخاطر، سواء أكانت ظاهرة أم مرتقبة، الا انه استطاع التغلب عليها كما في السابق، بفضل الاستراتيجيا التي يعتمدها والقائمة على الاحتفاظ بمعدلات سيولة كبيرة وربحية جيدة وملاءة فرضتها تعاميم مصرف لبنان أخيراً وعززت من مكانة القطاع وجعلته قادراً على مواجهة الصعاب".

ولفت الى "ان القطاع المصرفي كان دائماً جاذباً لأموال المودعين في الخارج الذين لا يتوقفون عند تجربة واحدة او حدث واحد"، مشيراً الى "ان المصارف استطاعت جذب اكثر من ٦٠ مليار دولار من الودائع غير المقيمة وهي تزيد سنة بعد سنة، وذلك بفضل استقرار الوضع المصرفي

والنقدي، وتحسّن سعر صرف الليرة، والعائدات المرتفعة حتى على تلك الممنوحة في أوروبا أو في الولايات المتحدة على الرساميل سواء أكانت بالعملات الأجنبية أم بالليرة".

الاصدارات الحكومية

وفي المحور الثاني، كانت اقتراحات مفيدة لجعل عملية الاصدارات فاعلة اكثر وخصوصاً لجعة توسيع اطار تحرك المعنيين بها على نحو يرتد ايجاباً على مشاركتهم فيها.

وفي هذا السياق، قال الازهري "ان اصدارات الدولة بالعملات الاجنبية غير ضرورية في الوقت الراهن، نظراً الى أهمية احتياط مصرف لبنان من العملات الاجنبية"، الا انه أشار الى "الوفر الممكن للخزينة من جراء الاستدانة بالعملة الاجنبية، لا سيما بالين الياباني نظراً الى خفض الفوائد عليه"، لافتاً الى ان مصارف دولية عدة باشرت تهيئة عروض لاصدارات جديدة. وقال: "كما ان بعض المصارف يدرس افكاراً جديدة منها اصدار سندات قابلة للتحويل الى أسهم في مؤسسات ستشملها الخصخصة وفي طليعتها الهاتف، وهذا التوجه يساعد على جذب المستثمرين في مشروعات الخصخصة وخفض الفائدة على السندات، الا ان من الضروري ان تكون فائدة كل إصدار يتعدى الثلاث سنوات، متحركة، اذ لا يجوز تمويل المصارف اللبنانية التي تغطي القسم الاكبر من الاصدارات من مخاطر ارتفاع الفوائد على مختلف العملات الاجنبية".

الا ان طربيه سعى الى اقتراح طرح جديد انطلاقاً من طبيعة العمل المصرفي ودوره في انجاح هذه الاصدارات، فقال "ان القطاع ساهم سابقاً في انجاح الاصدارات الدولية التي لجأت اليها الدولة لتمويل العجز، وأدى دوراً أساسياً في جذب الثقة الدولية التي تبلورت تجاوباً مع الاكتتاب بناء على آلية القطاع المصرفي وتأثيرها الايجابي". ورأى ان "للقطاع واجباً ومصلحة في أداء هذا الدور الذي يؤكد الثقة بالوضع اللبناني ككل وتنعكس ايجاباً على المصارف والاقتصاد الوطني" من هنا أكد ضرورة التقليل من شأن المساهمة المصرفية في نجاح الاصدارات الحكومية، سواء أكانت عبر المساهمة المباشرة، اي الاكتتاب، أم عبر جذب المكتتبين، او دعم المصارف الدولية التي تقوم بهذه العمليات.

واعتبر "أن الدور المستقبلي للقطاع المصرفي هو في الترويج لهذه الاصدارات اكثر منه في الاكتتاب المباشر، لان المصارف الرائدة في هذا المجال أدت دوراً كبيراً في السابق، تركز على الاكتتاب المباشر أولاً ثم المساعدة في الترويج، الامر الذي لا بد من العكاسه لجهة تراتبيته، اي ما يعني تركيز الدور الأساسي في الترويج وفي الدرجة الثانية الاكتتاب". كذلك رأى ضرورة برمجة هذه الاصدارات، لجهة توقيتها المناسب وتحديد أسعار مناسبة لفوائدها، "مما يضمن لها النجاح عبر المساهمة في ايجاد الآلية والجذب الناجح لغيرة المستثمرين، وخصوصاً المؤسساتيين منهم الذي يقدمون على الاكتتاب لاقتناعهم بالميزة التفاضلية على صعيد العائدات والثقة بالبلد صاحب الاصدارات".

ملكية الاسهم

وتجلى الاجماع المصرفي في المحور الثالث، وتحديداً لجهة أهمية مشروع تحديث ملكية أسهم القطاع وتعزيز دور الرقابة الوقائية لمصرف لبنان، بقية تجنيبه هزات يمكن تفادي آثارها السلبية مسبقاً.

وأكد الازهري ان دراسة مشروع اسهم المصارف "حققت خطوات متقدمة، اذ اخذ مصرف لبنان باقتراحات جمعية المصارف وأضاف اليها بنوداً جديداً تجعل المشروع النهائي متكاملاً وعصرياً". وحدد ميزات المشروع بالآتي:

"– توحيد اسهم المصارف "أ" و"ب" و"ج" لتصبح فئة واحدة تكون قابلة للتداول.

– اخضاع الاكتتاب والتداول بأسهم المصارف اللبنانية لموافقة مسبقة من المجلس المركزي لمصرف لبنان فقط، في حال تعدت عملية البيع او الشراء الـ ٥٠ في المئة من مجموع اسهم المصارف.

– اعتبار المصارف اللبنانية العاملة في لبنان مئة شركات لبنانية بالنسبة الى تملكها الابنية التي تنوي تخصيصها لمراكزها الرئيسية ولفروعها على ان يبقى التملك خاضعاً لترخيص المجلس المركزي لمصرف لبنان.

– استحداث نوعين جديدين من الادوات المالية يخضع اصدارهما لموافقة المجلس المركزي وهما:

(– الاسهم التفضيلية التي تتمتع بامتيازات معينة، ولكن لا يحق لحامليها ممارسة حق التصويت او المشاركة في مجلس الادارة. ومن حسنات هذه الاسهم انها تشجع المصارف على زيادة رؤوس اموالها من دون تغيير التوازنات الداخلية في حقوق التصويت.

٢– حقوق خيار قابلة للتحويل الى اسهم تمنح للموظفين والقائمين على ادارة المصرف اما مجاناً او بثمن متدن من دون ان يتوجب في شأنها دفع اي عبء ضريبي. ولهذه "الحقوق" فائدة كبيرة في تحفيز الكوادر والموظفين والمحافظة على ولائهم للمصرف".

وقال ان المشروع يعطي مصرف لبنان حق الاعتراض على كل انتقال للاسهم يؤدي الى فقدان اي مساهم واي مجموعة اقتصادية السيطرة الفعلية، وان نسبياً، على ادارة المصرف او على حقوق التصويت فيه، معتبراً ان البعض قد يتوقف عند الحق الممنوح من المشروع لمصرف لبنان بالاعتراض على انتخاب رئيس او اي عضو في مجالس ادارة المصارف اللبنانية"، لكنه اكد "ضرورة هذا التعديل لابعاد من لا يتمتعون بالكفاية والاهلية اللازمتين عن ادارة المصارف".

اما طربيه فانطلق من شمولية اهمية المشروع الجديد لملكية الاسهم الذي قبلته جمعية المصارف ومصرف لبنان بصورة مشتركة، وقال ان الغاية منه هي "تحديث البنية القانونية والمؤسساتية لتملك المساهمات المصرفية وتعزيز القدرة الرقابية لمصرف لبنان على مساهمي المصارف وخصوصاً على باب الدخول الى المساهمة في المصارف، انطلاقاً من طبيعة عملها المختلفة عن عمل الشركات الخاصة التجارية، اذ ان الثقة اساسية في عمل المصارف لانها لا تدير اموالها الخاصة فقط، بل اموال الغير، وتالياً يرتب ذلك على مصرف لبنان التأكد من أن غالبية الثقة بالنسبة الى حسن ادارة هذا القطاع الحساس وتجنيبه اي مسالك مضرة، من هنا تضمن المشروع، وفق طربيه، محورين اساسيين هما:

"– تحديث الاسهم بحيث يعاد النظر في تعدديتها من اجل تبسيط العملية وعدم ايجاد فوارق كبيرة في انواعها.

– تمكين مصرف لبنان من ممارسة حقه في الاعتراض والرفض على التملك، لجهة وصول عناصر غير كفية الى ادارات المصارف، سواء على صعيد مجلس الادارة او على صعيد رئاستها".

ورأى ان المشروع "يصب في خانة تعزيز احاطة مصرف لبنان برقابته على المصارف وادارتها، من خلال ممارسة رقابة وقائية وليس علاجية لكل طارئ".

لجنة الرقابة على المصارف

واظهر المحور الرابع الاهمية التي يعلقها القطاع المصرفي على دور لجنة الرقابة على المصارف، وترحيبه بالفريق الجديد الذي يضم خبرات في مجالات متعددة مما يعطيها هامش تحرك اوسع.

وفي هذا الاطار، قال الازهري ان لجنة الرقابة تضطلع بدور فاعل في تأمين سلامة القطاع المصرفي، وقد اعلنت اللجنة الجديدة، بلسان رئيسها، عن تصور شامل لمهمتها ولا سيما في ظل ظروف العولمة، عبر تركيزها على المقومات الاساسية للعمل المصرفي لجهة كفاية رأس المال والسيولة وحسن الادارة وتقوية انظمة الرقابة الوقائية.

واضاف ان اللجنة ابدت رغبتها في التعاون الوثيق مع المصارف بصورة فردية او عبر الجمعية، بهدف تطوير القطاع المصرفي وتحديثه، لافتاً الى ان "لدى مصرف لبنان ولجنة الرقابة القدرة على تدعيم الثقة بالقطاع وتطويره ليتمكن من جذب رؤوس الاموال والاستثمارات، وخصوصاً بعد حلول السلام".

واشاد طربيه بتعدد اختصاصات اعضاء اللجنة الجديدة للرقابة على المصارف وتجاربهم والرؤية التي يحملون، "مما يغني عملها الذي لا ينحصر فقط بالشق الرقابي بل بمواكبة آخر التطلعات المصرفية في العالم"، معتقداً ان "اللجنة ستستطيع مواكبة القطاع المصرفي على مدخل الالفية الثالثة بكفاية ونجاح وقريباً من القطاع".

واكد التواصل القائم بين اللجنة وجمعية المصارف "التي لها دور اساسي في انجاح عمل اللجنة، اذ ان المصارف تمارس هي الاخرى رقابة ذاتية ضمن اطارات محددة وعبر آليات معينة، للحؤول دون حصول ما يسيء الى القطاع مثل تبييض الاموال او غيرها من الممارسات التي لا تزال بعيدة اليوم عن القطاع المحلي، الا ان الجمعية باشرت استعداداتها لابعاد اي خطر قد ينجم عن ممارسات قد تأتي بعد حلول السلام لوسم القطاع المصرفي اللبناني باحتراء وتشويه متعمد". من هنا، قال طربيه "ان التعاون بين الجمعية واللجنة يتركز على ابتهاج دور لبنان المستقبلي كموقع مالي في شرق المتوسط، ولاعب اساسي ضمن المواقع الاخرى التي نشأت في المنطقة العربية والتي تتعاون في سبيل اعادة جذب الرساميل العربية والاجنبية لتفيد من الفرص التي يوفرها الاقتصاد العربي واللبناني".

الشرق

"لا خطر على السرية المصرفية"

روفايل يعود رئيساً لجمعية المصارف
٨ مرشحين ينسحبون لصالح اللائحة التوافقية

خلال انعقاد الجمعية العمومية

هيئة المجلس مجتمعة

لقطة تذكارية للمجلس الجديد (ندى فارس)

فازت اللائحة الائتلافية المرشحة لانتخابات مجلس ادارة جديد لجمعية مصارف لبنان بالتزكية بعد ان اعلن كل من غسان عساف، سليم حبيب، هاني الحسامي، هنري ثيان، ماريو سرادار، حبيب ابو فاضل، فؤاد الخازن وجوزف اللاتي سحب ترشيحاتهم. وفاز فريد روفايل بولاية جديدة على رأس الجمعية وجاء نجل الدكتور نعمان الازهري سامر الازهري نائباً للرئيس والدكتور جوزف طربيه اميناً للسر وتنال صبّاح امينا للصندوق.

وكانت الجمعية العمومية السنوية لجمعية مصارف لبنان قد التأمت في العاشرة من قبل ظهر اول امس بحضور ممثلين عن ٦٣ مصرفاً من اصل ٧٠ مصرفاً مسجلاً في الجمعية.

والقى روفايل في مستهل الجلسة كلمة لخص فيها اعمال مجلس الادارة ونشاط الجمعية التي قال انها تركزت على المشاركة بفاعلية في جميع الاجتماعات والاتصالات التي مهدت لصدور عدد من النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالشؤون المصرفية، ودور الجمعية في تحفيز المصارف على الاستعداد اللازم لمواجهة مشكلة العام ٢٠٠٠ وتوقيع الجمعية بروتوكول تعاون مع المؤسسة العامة للاسكان، وتفعيل الاقراض بالليرة اللبنانية، الى جانب المساهمة في انشاء "شركة الكفالات ش.م.ل" لكفالة قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشراء مقر خاص لجمعية مصارف لبنان في وسط بيروت.

ثم ناقشت الجمعية العمومية التقرير السنوي لمجلس الادارة حتى ايلول ووافقت عليه، وهو يتضمن اربعة اقسام: التطورات الاقتصادية العامة، نشاط جمعية المصارف، الموارد البشرية في المصارف ونشاط واداء القطاع المصرفي.

وبعد الاطلاع على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ١٩٩٨، ابرات ذمة مجلس الادارة ثم ناقشت واقرت الموازنة التقديرية لسنتي ١٩٩٩ و٢٠٠٠.

وانتقلت الجمعية العمومية بعد ذلك الى انتخاب مجلس ادارة جديد من اثني عشر عضواً لمدة سنتين. وبعدما اعلن كل من غسان عساف (بنك بيروت والبلاد العربي)، سليم حبيب (بنك انترکونتيننتال - لبنان)، هاني الحسامي (البنك الاهلي التجاري السعودي)، هنري ثيان (بنك ناسيونال دي باريس انترکونتيننتال)، ماريو سارادار (بنك سرادار)، حبيب ابو فاضل (البنك المتحد للاعمال)، فؤاد الخازن (بنك الصناعة والعمل)، وجوزف اللاتي (بنك اللاتي) سحب ترشيحاتهم لصالح لائحة توافقية اعلن فوز المرشحين الباقين بالتزكية وهم: فريد روفايل، سامر الازهري، جوزف طربيه، تنال صبّاح، فرنسوا باسيل، مصطفى رازيان، موريس صحناوي، عبد الرزاق عاشور، يوسف بكري، رفيق عرموني، اندره بولس ومروان خير الدين.

واجتمع مجلس الادارة المنتخب، وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس فجاء فريد روفايل رئيساً، سامر الازهري نائباً للرئيس، جوزف طربيه اميناً للسر وتنال صبّاح اميناً للصندوق.

وبعد الاجتماع اعلن روفايل ان الانتخاب بالتزكية جرى بفضل مؤازرة جميع المرشحين. واكد ان المجلس يمثل بصورة دائمة كامل اعضاء الجمعية فلا نستغرب ان تكون سياسة الجمعية دائماً هي المحافظة على القطاع المصرفي والاهتمام بالاقتصاد اللبناني.

وقال روفايل: نحن على اتصال دائم مع المسؤولين لمناقشة السياسة الحكومية واطلاعهم على حقيقة الاوضاع المالية والاقتصادية ونعرض عليهم بعض التدابير.

واشار الى ان الوضع الاقتصادي صعب اذ ان الاقتصاد سجل نمواً خفيفا جداً في العام ١٩٩٩. وقال: نامل في العام المقبل وبعد درس الموازنة ان نرى الامكانيات الضرورية لتنشيط الاقتصاد.

واشار من جهة ثانية الى التفاهم مع نقابة موظفي المصارف موضحاً ان المفاوضات التي كانت تحصل بين النقابة والجمعية كانت تواجهها بعض الصعوبات لكن كان يصل الجانبان الى تفاهم دائماً. وينتهي العقد الجماعي آخر السنة ونحن لا نعلم بعد ما هي المطالب لكنهم مطلعون كما نحن على وضع السوق وعلى الوضع الاقتصادي.

اما عن موضوع السرية المصرفية فاكد روفايل ان التفاهم موجود لدى جميع المسؤولين والراي العام في البلد على ضرورة المحافظة على السرية المصرفية. ولفت الى ان هناك بعض مشاريع القوانين يمكن ان تعطي فكرة حول المس بالسرية المصرفية، وان جمعية المصارف متيقظة لهذا الموضوع وهي تشارك في المناقشات وكنا نصل دائماً الى تفاهم والى تجنب هذا الموضوع. ولا اعتقد ان هناك اي خطر على السرية المصرفية في لبنان.

تغطية: ايلان غطاس وجوليان خوري

الديار
AD-DIYAR
لبنانية • سياسية • مستقلة
الجمعة ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٩

لائحة ائتلافية برئاسة روفايل ومشاركة باسيل تجنب جمعية المصارف انتخابات تنافسية لمجلسها

ابراهيم عواضة

تجاوزت جمعية المصارف عبء انتخابات تنافسية جرى تداركها في اجتماع «الوقت الضائع» الذي عقد امس بين الرئيس الحالي للجمعية فريد روفايل وبين سلفه فرنسوا باسيل اللذين كانا يشكلان قطبي التنافس.

وجرى التوافق مبدئيا على لائحة توافقية يرأسها روفايل وتضم نعمان الازهري لمنصب نائب الرئيس، والاعضاء جوزف طربيه، نقال الصباح، فرنسوا باسيل، رفيق عرموني، يوسف بكري، مروان خير الدين، موريس صحناوي، مصطفى رزيان، عبد الرزاق عاشور واندريه بولس. مع الاشارة الى ان روفايل وباسيل عقدا اجتماعا مساء امس للاتفاق النهائي على اللائحة التوافقية التي ظهرت بعد ضم باسيل ورفيق عرموني ويوسف بكري ومروان خير الدين واندريه بولس كأعضاء جدد في مجلس ادارة الجمعية.

وكان سبق التوافق المسائي اجتماعات ماراتونية طوال يوم امس بين اركان الجسم المصرفي لتجاوز نقاط خلافية كانت تنذر بعدم التوافق والتوجه نحو معركة انتخابية يوم غد السبت. وقد ظهرت معالم هذه المعركة امس من خلال الحديث عن لائحتين اولاهما مكتملة برئاسة روفايل والثانية غير مكتملة برئاسة باسيل.

وقد اقفلت الترشيحات لانتخابات مجلس ادارة جمعية المصارف على المرشحين الآتية اسماؤهم:

فرنسوا باسيل، بنك بيبلوس، عبد الرزاق عاشور بنك الكويت والعالم العربي، غسان عساف بنك بيروت والبلاد العربية، جوزف طربيه الاعتماد اللبناني، سليم حبيب بنك انتركونتيننتال لبنان، نقال صباح البنك اللبناني السويسري، يوسف بكري بنك HSBC الشرق الأوسط، هاني الحسامي، البنك الأهلي التجاري السعودي، رفيق عرموني البنك الاهلي الاردني، فريد روفايل البنك اللبناني الفرنسي، موريس صحناوي الشركة العامة اللبنانية الاوروبية المصرفية، مصطفى رازيان بنك البحر المتوسط، نعمان الازهري بنك لبنان والمهجر، هنري تيان بنك ناسيونال دي باريس انتركونتيننتال، اندره بولس الشركة المصرفية اللبنانية، ماريو سرادار بنك سرادار، حبيب ابو فاضل البنك المتحد للأعمال، مروان خير الدين بنك الموارد، فؤاد الخازن بنك الصناعة والعمل، جوزف اللاتي بنك اللاتي.

النهار

٢٩ تشرين الأول ١٩٩٧

استمرار التجاذب داخل جمعية المصارف

باسيل على موقفه وطربيه يحذّر من التفكك

روفايل: سأحاول تأليف لائحة توافقية

لم تحرز الاتصالات التي تمت امس في شأن انتخابات مجلس جمعية مصارف لبنان المقرر اجراؤها في ١٥ تشرين الثاني المقبل اي تقدم يذكر في اتجاه حلحلة العقد التي تواجهها لا على صعيد تراجع رئيس الجمعية الدكتور فرنسوا باسيل عن موقفه من ضرورة تعديل نظام الجمعية الاساسي بغية الترشح لولاية ثالثة ولا على صعيد ترشيح عضو مجلس الجمعية فريد روفايل كعامل تسوية يرضى به الجميع.

ففي حين تخلف باسيل عن الاجتماع الذي كان مقررا ان يعقده مع رئيس مجلس ادارة فرنسبنك عدنان القصار من اجل الاطلاع على وجهة نظر الفريق المعارض لتعديل نظام الجمعية الاساسي والذي يمثل مجموعة المصارف الكبيرة، جدد موقفه من وجوب تعديل النظام وان قبل بترشيح روفايل لرئاسة الجمعية.

باسيل

وقال باسيل ردا على سؤال لـ"النهار" هل صرف النظر عن تعديل النظام بعد ترشيح روفايل: "اذا رشح روفايل نفسه قبل موعد الجمعية العمومية غير العادية (في ٥ تشرين الثاني) فلا مانع عندي. فانا اؤيد روفايل لكني اصر على تعديل نظام الجمعية واعلن انسحابي كمرشح لرئاستها".

وحين سئل عن اسباب اصراره على تعديل النظام ما دام المستفيد منه هو سينسحب لمصلحة روفايل، اجاب: "لاؤكد ان الاكثرية معنا، وانني لا اسعى من وراء التعديل الى التجديد لنفسي ولاية ثالثة، بل لمن سيأتي من بعدي (...)".

وقلل من شأن الاتجاه السائد لدى مجموعة المصارف الكبيرة للانسحاب من الجمعية وتأسيس تجمع خاص بها اذا ما اصر هو على تعديل النظام، واضاف: "ليؤسسوا تجمعا، فهذا امر يعنيهم وحدهم. فنظام الجمعية فيه ثغر ويجب ان يعدل".

وهل لا يزال على موقفه من ضرورة ان تشمل لائحة التسوية المفترضة ٧ من فريقه من اصل ١٢ عضوا في مجلس الجمعية قال: "تشمل ٦ والسابع روفايل لان الاخير مرشح الفريقين، ويجب ان يؤخذ ميزان القوى الحقيقي في الاعتبار لدى تركيب اللائحة".

اما لماذا تخلف عن الاجتماع مع القصار، اجاب: "بعدما قرأت الجريدة ("النهار" امس) لانني لست مستعدا لابتلاع قرارات".

وعلم، ان باسيل زار امس عضو مجلس الجمعية مصطفى رازيان (من مجموعة المصارف الكبيرة) وعرض عليه الترشح على لائحته كنائب رئيس الجمعية، فرفض العرض واصر على عدم تعديل النظام وعلى قرار مجموعة المصارف الكبيرة الذي صدر اول من امس. لكن باسيل نفى ان يكون قد بحث في موضوع الانتخابات مع رازيان.

واوفد امس عضوي مجلس الجمعية رامي النمر والدكتور تنال صباح فاجتمعا بروفايل وابلغاه موقف رئيس الجمعية من اللائحة التوافقية برئاسته. كذلك اجتمع روفايل بنائب رئيس مجلس ادارة فرنسبنك عادل القصار واستمع منه الى موقف مجموعة المصارف الكبيرة من ترشيحه وفاقيا.

طربية يحذر

عضو مجلس الجمعية الدكتور جوزف طربيه انتقد في تصريح لـ"النهار"، موضوع طلب تعديل نظام الجمعية وقال انه يهدد الجمعية بالتفكك".

واضاف: "ان محاولة تعديل النظام الاساسي لجمعية المصارف من اجل تأمين ولاية جديدة لرئيسها خطوة غير حكيمة ومن شأنها الاضرار بالجسم المصرفي كلا، اذ انها تصيب الجمعية بجرثومة التفكك وتؤدي حتما الى ما بدأنا نسمع عنه في اليومين الاخيرين من خطر نشوء تجمعات مصرفية خارج الجمعية الامر الذي يضعف وضع جمعية المصارف ويهمش دورها نتيجة انفكاك المصارف الرئيسية عنها مما يلحق الاذى بصدقية تمثيلها المهنة، وبالتالي فان همنا الرئيسي اليوم لم يعد الهم الانتخابي انما ضرورة المحافظة على دستور المؤسسة، ودعوة الجسم المصرفي الى التنبه الى اي تملكة قد تجرنا محاولة تعديل النظام الاساسي. ومي محاولة لن يكتب لها النجاح في اي حال.

ولهذه المناسبة اناشد جميع الزملاء المصرفيين ان يقولوا رأيهم جهرا امام دعاة مشروع التعديل فلعلنا بمزيد من المصارحة نجنب جمعية المصارف ارتشاف الكأس المرة. فالمصارف هي واجهة لبنان الاقتصادية ورجال المصارف هم نخبة البلد، والكل مسؤول، عن الحفاظ على انظمة الجمعية حتى تبقى قدوة بين الهيئات الاقتصادية".

ومن المقرر ان تستكمل الاتصالات اليوم، وتعرض على اجتماع مجموعة المصارف الكبيرة في لقاء يعقد مساء في مكتب عضو مجلس الجمعية الدكتور نعمان الازهري وقد دعي روفايل لحضوره.

ولم تستبعد مصادر الازهري ان يطلب روفايل مهلة لتأليف اللائحة التوافقية قبل ان تعلن المجموعة موقفها النهائي.

وقال روفايل ردا على سؤال: "اسعى الى حل يرضي الجميع. ولا اركض وراء الرئاسة، ولا اقبل بالشروط المسبقة".

وردا على سؤال آخر حول كيفية توفيقه بين مطالب فريقي جمعية المصارف قال: "سأحاول تأليف لائحة تضم الجميع اذا ما دعم الفريقان ترشيحي. انما لن اعدو وراء الترشيح".

وسئل موقفه من تعديل نظام الجمعية الاساسي. فأجاب: "اعارض تعديل النظام. ويمكننا ان نتفاهم في النهاية. لننتظر يوم غد (اليوم).

الأنوار

الاثنين ٦ تشرين الاول ١٩٩٧

انتخابات جمعية المصارف: معركة قاسية مثل ١٩٩٣ او شبه اجماع مثل ١٩٩٥

لائحة «الاقطاب» رشحت طربيه للرئاسة ولم تحدد بعد نائب الرئيس

محاولات لاقناع الزاخم بالانسحاب مقابل انتخاب ابو فاضل امينا عاما

اللائحة الاولى التي ستخوض انتخابات مجلس ادارة جمعية مصارف لبنان تألفت مبدئيا برئاسة الدكتور جوزف طربيه. وثمة مشروع لتأليف لائحة ثانية برئاسة المهندس عبدالله الزاخم. لكن هناك محاولات يقوم بها عديدون من الرسميين ومن المصرفيين لاقناع الزاخم بعدم خوض المعركة، مقابل دخوله شخصيا او دخول مدير عام مصرفه السيد حبيب ابو فاضل في اللائحة التي يرئسها الدكتور طربيه، لتجري الانتخابات في ١١ تشرين الثاني المقبل بما يشبه الاجماع.

وفيما يلي التفاصيل:

المصارف العاملة حاليا في لبنان مجموعها حوالى ٨٢ مصرفا. وكلها تنتسب الى جمعية مصارف لبنان التي هي جمعية اصحاب عمل ومن فئة «السنديكا» مثلها مثل جمعية الصناعيين وجمعية التجار ونقابة الفنادق.. أي ان الانتساب اليها اختياري، ولا تستطيع الجمعية اتخاذ قرارات ملزمة لاعضائها تحت طائلة وقف المخالف عن ممارسة العمل. وليست جمعية المصارف طبعا مثل نقابات المحامين والاطباء والمهندسين والصحفيين المنشأة بقانون والتي هي من فئة «الاوردر» والانتساب اليها الزامي، وتستطيع منع المخالف لقراراتها من ممارسة المهنة على الاراضي اللبنانية.

بحسب نظام جمعية المصارف النافذ منذ عشرات السنوات يتألف مجلس ادارتها من ١٢ عضوا. والجمعية العمومية المؤلفة من جميع المنتسبين الى الجمعية هي التي تنتخب هؤلاء الاعضاء الـ١٢، ويفوز بعضوية المجلس من ينال اصوات اكثرية المقترعين. ولكل مصرف منتسب للجمعية صوت واحد فقط في الانتخابات، مهما كان حجمه كبيرا او متوسطا او صغيرا، وايا كانت جنسيته لبنانيا او عربيا او اجنبيا.

حق الاقتراع في الانتخابات محصور برئيس مجلس ادارة المصرف. ولكن يحق لرئيس مجلس الادارة اذا شاء ان يفوض رسميا المدير العام لمصرفه او احد اعضاء مجلس ادارة مصرفه بالاقتراع في الانتخابات نيابة عنه.

وعضوية مجلس ادارة الجمعية محصورة كذلك برؤساء مجالس ادارة المصارف. ولكن في الحالات الاستثنائية يحق لرئيس مجلس الادارة ان «ينيب» عنه مدير عام مصرفه ليترشح لانتخابات عضوية مجلس ادارة الجمعية.

المهندس عبد الله الزاخم

التجديد للرئيس مرة واحدة

اعادة انتخاب اعضاء مجلس ادارة الجمعية وهو ما يعرف بالتجديد، مسموحة لمرات عديدة دون تحديد. ولكن اعادة انتخاب رئيس الجمعية مسموحة لمرة واحدة فقط. بمعنى ان رئيس الجمعية الذي ولايته حسب النظام سنتان، يجوز اعادة انتخابه لولاية ثانية فقط مدتها سنتان، وقد اجاز نظام الجمعية التجديد لمرة وحيدة قصدا وعمدا، بقصد منع استمرار الرئيس اكثر من ٤ سنوات متتالية.

وحسب العرف والعادة منذ تأسيس الجمعية في اواسط الخمسينات حيث كان المرحوم بيار اده اول رئيس لها، هناك اصطلاح غير منصوص عليه في نظام الجمعية يقضي بان يكون الرئيس من الطوائف المسيحية وبان يكون نائب الرئيس من الطوائف الاسلامية. ولم «يخرق» هذا العرف الا مرة وحيدة وذلك في اواخر الثمانينات حين استقال السيد انطوان جوزف شادر من رئاسة الجمعية لاسباب سياسية واقتصادية معروفة.. فتولى نائب الرئيس يومذاك السيد عادل القصار (مدير عام فرنسبنك) مهام الرئيس بالوكالة لفترة غير قصيرة الى حين جرى انتخاب الدكتور جورج عشي رئيسا، حيث دامت رئاسته ٤ سنوات.

الدكتور جوزف طربيه

ومثل كل الجمعيات والنقابات المهنية من فئة «السنديكا» فان الجمعية العمومية للمصارف المؤلفة من مجموعة الاعضاء المنتسبين هي التي تنتخب اعضاء مجلس الادارة الـ١٢. والمجلس المنتخب بدوره هو الذي ينتخب رئيس الجمعية ونائب الرئيس والامين العام وامين الصندوق من بين اعضاء المجلس الاثني عشر.

معركة انتخابات خريف ١٩٩٣

في خريف ١٩٩٣ دارت معركة انتخابية قاسية بين لائحة من ١٢ عضوا برئاسة السيد ريمون عودة رئيس مجلس ادارة بنك عودة وبين لائحة ثانية من ١٢ عضوا برئاسة الدكتور فرنسوا باسيل رئيس مجلس ادارة بنك بيبلوس. وقد اسفرت تلك الانتخابات عن فوز ستة اعضاء من لائحة عودة وستة اعضاء من لائحة باسيل.

وبما ان مجلس الادارة المنتخب هو الذي ينتخب رئيس الجمعية ونائبه والامين العام وامين الصندوق، فقد تعذر على كل من السيدين باسيل وعودة تأمين اكثرية سبعة اصوات تضمن فوزه بالرئاسة. وبعد مفاوضات صعبة وقتذاك جرى اتفاق حبي بين الاعضاء الستة المؤيدين لعودة والاعضاء الستة المؤيدين لباسيل بان تكون رئاسة الجمعية بين كانون الاول ١٩٩٣ وكانون الاول ١٩٩٥ مداورة بين عودة وباسيل

فوز باسيل بإنتخابات ١٩٩٥

في تشرين الثاني ١٩٩٥ جرت انتخابات الاعضاء الاثنى عشر الجدد في مجلس جمعية

المصارف، وفازت اللائحة المكتملة التي كان يرئسها الدكتور فرنسوا باسيل بكامل اعضائها وباكثرية كبيرة... ثم انتخب المجلس الجديد هيئته الجديدة ففاز السادة: فرنسوا باسيل رئيسا للجمعية، هشام البساط المدير العام للبنك العربي في لبنان نائبا لرئيس الجمعية، جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني امينا عاما للجمعية، تنال صباح رئيس مجلس ادارة البنك اللبناني - السويسري امينا للصندوق، فيلكس جان ابو جودة نائب رئيس مجلس ادارة البنك اللبناني للتجارة ونعمان الازهري رئيس مجلس ادارة «بنك لبنان والمهجر» وفريد روفايل رئيس مجلس ادارة «البنك اللبناني الفرنسي» وماريو جو سرادار رئيس مجلس ادارة «بنك سرادار» وطوني شويري مدير عام «بنك لبنان والكويت» وغسان توفيق عساف مدير عام «بنك بيروت والبلاد العربية» وريمون عودة مدير عام «بنك عودة» ورامي النمر نائب رئيس مجلس ادارة «بنك بيروت للتجارة» اعضاء.

اللجان الاستشارية الست

ومجلس الجمعية المنتخب في ١٤ تشرين الثاني ١٩٩٥ عين ست لجان اختصاصية تعمل الى جانب مجلس الادارة وتبدي رايها الاستشاري الى المجلس في القضايا التقنية وسميت هذه اللجان الست كما يلي:

- لجنة الشروط والاستثمار المصرفي برئاسة السيد هنري تيان وعضوية السادة: حبيب ابو فاضل، نعمان الازهري، يوسف بكري، اندره بولس، كونراد بيترسن، عبده جيفي، سمير حنا، رمزي صليبا، فريد روفايل، غبريال شحاده، جورج صفير، غابي قسيس، منصور بطيش.
- لجنة الدراسات برئاسة السيد طوني شويري وعضوية السادة: جان فيلكس ابو جودة، خاطر ابي حبيب، محمد شعيب، فريدي باز، سمير حمود، مروان خير الدين، هاني السباعي، جمال منصور، فادي عسيران، محمد ضاهر، سمير معوض، شربل نحاس، اديب ميلاد.
- اللجنة الاجتماعية برئاسة السيد فيلكس جان ابو جودة وعضوية السادة: روجيه حاج، جورج حداد، ميشال خديج، فوزي موسى، نبيل خيرالله، البير عازار، ابراهيم كساب، فواز كيال، حسان حسين منصور.
- اللجنة القانونية برئاسة الدكتور جوزف طربيه وعضوية السادة: عصام حرب، عباس الحلبي، شكري الخوري، صلاح الدين دباغ، سامي صادر، جوزف دمر، سليم طيارة، جورج عشي، ادغار فاخوري، نديم مخيبر، سليم المعوشي، ناجي نعيم، جوزف نعيم.
- لجنة الموارد البشرية برئاسة السيد رامي النمر، وعضوية السادة: انور ابو جودة، الياس ابي شاهين، جورج بحلق، علي بدران، جورج جريس، جو حكيميان، نقولا خيرالله، كميل شدياق، نبيل عبود، عدنان العريضي، احمد عيسى، جان فياض، جان كلود صايغ.
- لجنة التنظيم والمعلوماتية برئاسة غسان عساف وعضوية السادة: سامية ابو عزة، بيار بو سبيك، جان داود حنا، نصري الخوري، انطوان رعد، ريتا الزين، عماد سهيل الزين، جوزف دميان، ماريو سرادار، جورج صايغ، تنال صباح، ايلي صوايا، ايليان طنوس، شارل عنداري، نقولا نعمة.

تألفت نواة لائحة طربيه

اما الآن وقبل شهر ونيف من نهاية ولاية مجلس الادارة الحالي المنتخب في ١٩٩٥/١١/١٤، وقبل حوالي شهرين من انتهاء ولاية اللجان الاختصاصية الاستشارية الست المعينة في ٢١ كانون الاول ١٩٩٥ فانه يتوجب اجراء انتخابات وربما يحدد موعد الانتخابات يوم الثلاثاء ١١/ ١٩٩٧/١١ وستنعقد الجمعية العمومية الانتخابية في مقر جمعية المصارف الشاسع المساحة والحديث التجهيز الكائن في بناية مقري على كورنش بيروت - الدورة. ولن تنعقد الجمعية العمومية طبعا في احد الفنادق الكبرى كما كان الحال قبل سنوات، حين كان مقر الجمعية ضيقا ولا يتسع لاجتماع ممثلي ٨٢ مصرفا.

الامر الاكيد ان نواة لائحة اولى من ١٢ عضوا قد تالفت وراء الكواليس برئاسة الدكتور جوزف طربيه رئيس مجلس ادارة «بنك الاعتماد اللبناني» الذي كان منذ سنة ١٩٨٨ ولغاية مطلع خريف ١٩٩٧ ملكا للبنك المركزي اللبناني، والذي جرت «خصخصته» مؤخرا وصار ملكا لمجموعة مصرفية سعودية - لبنانية على راسها رجل الاعمال السعودي الشيخ خالد بن محفوظ رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي التجاري السعودي.

وهذه اللائحة لم تعلن بعد رسميا، ولكنها تحظى بدعم من كبار المصرفيين مثل السادة: عدنان وعادل القصار رئيس ومدير عام «فرنسبنك» نعمان الازهري رئيس بنك لبنان والمهجر، فريد روفايل رئيس «البنك اللبناني - الفرنسي» ريمون عودة رئيس «بنك عودة» هشام البساط مدير عام «البنك العربي» هنري تيان رئيس «بنك ناسيونال دي باري» مصطفى رزيان رئيس «بنك البحر المتوسط» ماريو سرادار رئيس بنك «سرادار» موريس صحناوي رئيس «الشركة العامة اللبنانية الاوروبية» رامي النمر رئيس «بنك بيروت للتجارة» فيلكس جان ابو جودة رئيس «البنك اللبناني للتجارة» فرنسوا باسيل رئيس «بنك بيبلوس» وجوزف طربيه.

وقد التقى هؤلاء المصرفيون على تاييد جوزف طربيه لمنصب رئيس الجمعية، لان فرنسوا باسيل لا يحق له قانونيا ترشيح نفسه لولاية ثالثة. ولان فريد روفايل وزير المالية الاسبق اعلن عدم رغبته بترشيح نفسه. ولان ريمون عودة اعلن كذلك انه غير راغب بالرئاسة. وبالتالي لان الدكتور طربيه قد شكل حلا وسطا بين المصارف الكبرى التي مجموعها حوالى ٢٠ وبين المصارف الصغرى والوسطى التي مجموعها حوالى ٦٢. واستطرادا لان حاكمية البنك المركزي اللبناني قد تتعاطف مع طربيه وتعتبره بانه الانسب في هذه الظروف، ولحاكمية البنك المركزي دور مؤثر في الانتخابات حتى في ارقى دول العالم ولم يحصل اتفاق بعد على توزيع باقي المناصب القيادية في الجمعية. ولكن هناك اشاعات بان اللائحة التي يرئسها الدكتور طربية قد ترشح كل من السادة:

- مصطفى رزيان او هشام البساط او نعمان الازهري لنيابة رئاسة الجمعية.
- طوني شويري او ماريو سرادار للامانة العامة للجمعية.
- تنال صباح او حسان حسين منصور لامانة صندوق الجمعية.

لائحة ثانية برئاسة الزاخم

وعلى صعيد اللائحة الثانية، يبدو حتى الآن ان المهندس عبدالله الزاخم رئيس جمعية المصارف الاسبق الذي تولى رئاسة الجمعية في اواخر الثمانينات بعد انطوان شادر وقبل جورج عشي، يحاول تاليف لائحة ثانية تخوض الانتخابات ضد لائحة جوزف طربيه، وعلى اساس ان عبدالله الزاخم هو المرشح لرئاسة جمعية المصارف.

ويرى المهندس الزاخم ان اللائحة التي ستكون برئاسة طربيه، سيكون معظم اعضائها من ممثلي المصارف الكبرى العشرين في لبنان، وان المصارف المتوسطة والصغرى الـ٦٢ لن تمثل تمثيلا عادلا في هذه اللائحة... بينما حسب راي الزاخم يفترض ان تتمثل المصارف الصغرى والمتوسطة باكثرية اعضاء مجلس الجمعية. وبرايه ان رئاسة الجمعية كانت في اغلب المرات تسند الى ممثل عن المصارف الصغرى او المتوسطة؟

واستطرادا فان انصار الزاخم يدعون بان جوزف طربيه صار يرئس مصرفا سعوديا ضخما مالكه الاساسي هو الشيخ خالد بن محفوظ رئيس البنك الاهلي التجاري السعودي، ولم يعد اللبنانيون يملكون في هذا المصرف سوى ثلث مجموع الاسهم وتجري الآن مساع حثيثة من مصرفيين ورسميين لاقناع المهندس عبدالله الزاخم بعدم تاليف لائحة، لتجري الانتخابات بالتذكية او بشبه اجماع كما حصل تقريبا في انتخابات تشرين الثاني ١٩٩٥. ويعرض الوسطاء على الزاخم ان يدخل في لائحة طربيه، وان تسند اليه مثلا الامانة العامة للجمعية. وحتى ان الوسطاء يعرضون على الزاخم اذا كان يستصعب «النزول» من مركز رئيس سابق للجمعية الى مركز عضو في المجلس او مركز امين عام للمجلس، ان يرشح المدير العام للبنك المتحد للاعمال السيد حبيب ابو فاضل. باعتبار ان الزاخم هو رئيس مجلس ادارة البنك المتحد للاعمال ومساهم رئيسي فيه.

١٧أيلول ١٩٩٧

١٤ مصرفياً يؤيدون طربيه لرئاسة الجمعية
باسيل : لست مرشحاً ونأمل اجتناب معركة

قطع موضوع انتخابات مجلس جمعية مصارف لبنان المقرر اجراؤها في تشرين الثاني المقبل شوطاً كبيراً امس بالاتفاق الذي حصل على ترشيح عضو مجلس الجمعية الحالي ورئيس مجلس ادارة مصرف الاعتماد اللبناني الدكتور جوزف طربيه لرئاسة المجلس. وقد عقد لقاء موسع ظهر امس حول مائدة غداء في فندق بريستول دعا اليه رئيس الجمعية الدكتور فرنسوا باسيل بعدما حضر له بالتفاهم مع عدد من اركان الجمعية، حضره ١٢ مصرفيا هم: عدنان القصار، الدكتور نعمان الازمري، فريد روفايل، ريمون عودة، عادل القصار، الدكتور هشام البساط، هنري تيان، الدكتور مصطفى رازيان، ماريو سردار، موريس صحناوي، رامي النمر، فيليكس ابو جودة الى الدكتور طربيه واتفق فيه بالاجماع على دعم ترشيح الاخير لرئاسة الجمعية.

وعلم، ان باسيل استهل اللقاء باعلانه عدم رغبته في ترشيح نفسه مجددا، "لانني لا اريد تعديل النظام من اجلي كمسألة مبدئية ولرغبتي في تولي زملائي المسؤولية مما يخدم القطاع المصرفي". وحرص المجتمعون اولا على معرفة موقف روفايل وما اذا كان مرشحا ام لا. فسارع الاخير الى تأكيد عدم ترشيحه.

وابلغ باسيل الى "النهار" بعد اللقاء، ان التأييد كان اجماعيا للدكتور طربيه، وبعدها بعدما اكد زميلنا روفايل عزوفه عن ترشيح نفسه لرئاسة الجمعية. ونأمل ان يأتي مجلس منسجم مع اهداف الجمعية لتطوير القطاع المصرفي واستكمال المرحلة التي بدأناها لخدمة الاقتصاد اللبناني".

وردا على سؤال قال: اعتقد اننا باختيارنا الدكتور طربيه سنساهم في تفادي معركة انتخابية لا طائل منها، وخصوصا ان المرشح يحظى بتأييد عدد كبير من زملائه في المصارف المتوسطة الحجم والصغيرة ويرتبط معهم بعلاقات جيدة (...) وهذا لا يعني ان الباب قد اقفل بل نتوخى الديموقراطية اسلوبا لعملنا بقدر ما نتوخى الخير للقطاع المصرفي ونعمل من اجل ذلك". واكد روفايل: "ابلغت الى زملائي انني لست مرشحا واؤيد ترشيح الدكتور طربيه. والمهم الاتيان بفريق عمل متجانس يأخذ في اعتباره المهمات المطلوبة من جميعة المصارف في المرحلة المقبلة، وبالتالي المهمات المطلوبة من القطاع المصرفي على مستوى تعزيز امكاناته ومساهمته في اعمار البلاد وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني".

ومعلوم ان "طبخة" انتخابات جمعية المصارف تعد في ايلول كل سنتين، اثناء حضور المصرفيين اجتماعات صندوق النقد والبنك الدوليين. ويلاحظ، ان عددا بارزا منهم (الخبر في مكان آخر) لن يشارك هذه السنة في الاجتماعات.

السفير

١٥ تشرين الأول ١٩٩٥

المصارف: باسيل رئيساً، البساط نائباً للرئيس، وطربيه أميناً للسر
صباح وسردار يخترقان «لائحة الكبار».. والزاخم ينسحب

انتخب الدكتور فرنسوا باسيل مجددا رئيسا لجمعية مصارف لبنان والدكتور هشام البساط نائبا للرئيس والدكتور جوزف طربيه امينا للسر والدكتور تنال صباح امينا للصندوق وكل من: الدكتور نعمان الازهري، ريمون عودة، طوني شويري، فريد روفايل، رامي النمر، غسان عساف، ماريو سردار وفيليكس ابو جودة اعضاء.

وكانت الجمعية العمومية لجمعية مصارف لبنان انعقدت ظهر امس في جلسة انتخابية في حضور ٧٨ من اصل ٧٩ مصرفاً مسجلاً في الجمعية وانتخبت مجلس الجمعية حيث سجل كل من صباح وسردار اختراقين لـ «لائحة التضامن المصرفي» برئاسة باسيل وفقا لما توقعت «السفير» امس على حساب كل من عضوي اللائحة عبد الرزاق عاشور وحسان منصور.

ولوحظ ان صباح اخترق وسط اللائحة بـ ٥١ صوتا وسردار بـ ٤٨ صوتا، في حين لم يحالف الحظ المرشحين الثلاثة الآخرين الحلفاء لصباح وسردار في اللائحة مروان خير الدين وانطوان الغصن وعصام حرب. اما المرشح المنفرد الوحيد المهندس عبد الله الزاخم فسحب ترشيحه داخل الجمعية العمومية قبل المباشرة في الانتخابات.. والقى كلمة تمنى لو تألفت لائحة وفاقية واحدة («السفير» امس).

والافت للانتباه ان المصرفي العتيد فريد روفايل جاء اخيرا في اللائحة بـ ٤٦ صوتا وبفارق اصوات ثلاثة فقط عن عاشور. اما النسبة الأعلى من الاصوات فنالها باسيل (٦٥ صوتا) طربيه (٦٤ صوتا).

بعد الجمعية العمومية انعقد المجلس المنتخب برئاسة الازهري اكبر الاعضاء سنا، وانتخب بالاجماع هيئة مكتبه على النحو المذكور. واعتذر عودة عن عدم رغبته في الاستمرار كامين للسر «بسبب مشاغلي وضيق الوقت»، فسمي طربيه للمركز وانتخب بالاجماع. وهكذا كانت الحال بالنسبة لصباح الذي خلف عاشور كامين للصندوق.

ويمثل نصف اعضاء مجلس جمعية المصارف المنتخب مصارف ستة كبيرة من بين المصارف العشرة الاولى في لبنان.

المصارف الستة وهي تسلسلا حسب ورودها في لائحة المصارف العشرة وممثلوها:

١ ـ مصرف لبنان والمهجر (الدكتور نعمان الازهري).
٣ ـ اللبناني الفرنسي (فريد روفايل).
٤ ـ عودة (ريمون عودة).
٨ ـ بيبلوس (الدكتور فرنسوا باسيل).
٩ ـ العربي المحدود (الدكتور هشام البساط).
١٠ ـ الاعتماد اللبناني (الدكتور جوزف طربيه).

وهناك مصارف اربعة متوسطة الحجم وهي تسلسلا حسب اللائحة الاشمل مع ممثليها:

١١ ـ بيروت والبلاد العربية (غسان عساف).
١٤ ـ سردار (ماريو سردار).
١٦ ـ اللبناني للتجارة (فيليكس ابو جودة).
١٧ ـ بيروت للتجارة (رامي النمر).

اما المصرفان الصغيران فهما (تسلسلا في اللائحة ايضا) مع ممثليهما الاثنين:

٤٢ ـ اللبناني السويسري (الدكتور تنال صباح).
٦١ ـ لبنان والكويت (طوني شويري).

مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان المنتخب: جلوساً (من اليمين): الدكتور نعمان الازهري، الدكتور جوزف طربيه، الدكتور فرنسوا باسيل، فريد روفايل، الدكتور هشام البساط وريمون عودة. وفي الصف الثاني (من اليمين): الدكتور مكرم صادر (أمين عام الجمعية) الدكتور تنال صباح، رامي النمر، طوني شويري، ماريو سردار، غسان عساف وفيليكس ابو جودة (علي علوش)

البيان الرسمي

وصدر عن مجلس جمعية مصارف لبنان بعد انتخاب هيئة مكتب المجلس البيان الآتي نصه:

عند الساعة الثانية عشرة من ظهر الثلاثاء الواقع فيه ١٤ تشرين الثاني، التأمت الجمعية العمومية السنوية لجمعية مصارف لبنان بحضور ممثلين عن ٧٨ مصرفا من أصل ٧٩ مصرفاً مسجلا في الجمعية.

في مستهل الجلسة، القى رئيس الجمعية الدكتور فرنسوا باسيل كلمة لخص فيها اهم منجزات مجلس الادارة الحالي. ثم ناقشت الجمعية التقرير السنوي للمجلس حتى اوائل ١٩٩٥ ووافقت عليه. وبعد الاطلاع على تقرير مفوضي المراقبة حول حسابات الجمعية لسنة ١٩٩٤، ابرأت ذمة مجلس الادارة الحالي. ثم ناقشت واقرت الموازنة التقديرية لسنتي ١٩٩٥ و١٩٩٦.

وعلى الاثر، انتقلت الجمعية العمومية الى انتخاب مجلس ادارة جديد لمدة سنتين، من اصل ١٨ مرشحا كانوا قد تقدموا بترشيحاتهم ضمن المهلة القانونية، عندئذ، القى عبد الله الزاخم كلمة شدد فيها على الوفاق داخل الجمعية وعلى وحدة الجسم المصرفي ثم اعلن سحب ترشيحه متمنيا التوفيق للمجلس الجديد. وبعد اجراء عملية الاقتراع، جاءت النتيجة كالآتي:

فرنسوا باسيل ٦٥ صوتا، جوزف طربيه ٦٤ صوتا، طوني شويري ٥٦ صوتا، رامي النمر ٥٤ صوتا، غسان عساف ٥٤ صوتا، نعمان الازهري ٥٤ صوتا، هشام بساط ٥٢ صوتا، تنال صباح ٥١ صوتا، ريمون عودة ٤٩ صوتا، ماريو سردار ٤٨ صوتا، فيليكس ابو جودة ٤٧ صوتا، فريد روفايل ٤٦ صوتا، عبد الرزاق عاشور ٤٣ صوتا، حسان منصور ٣٧ صوتا، مروان خير الدين ٣٣ صوتا، انطوان الغصن ٢٦ صوتا، عصام حرب ٢١ صوتا.

وفور اعلان فوز المرشحين الاثني عشر الذين نالوا العدد الاكبر من الاصوات، اجتمع مجلس الادارة المنتخب، وانتخب بدوره هيئة مكتب المجلس على الوجه الآتي:

فرنسوا باسيل رئيسا.
هشام بساط نائبا للرئيس.
جوزف طربيه امينا للسر.
تنال صباح امينا للصندوق.

التقرير

في مستهل الجمعية العمومية تلا باسيل التقرير بين الجمعيتين العموميتين نقتطف منه ايجازا الآتي:

على صعيد المساهمة في تحريك العجلة الاقتصادية لاحظوا معي ان حجم تسليفاتنا وقروضنا للدولة كما للقطاع الخاص تخطى في نهاية شهر ايلول عتبة ما يعادل عشرة مليارات من الدولارات مما يعني زيادة قاربت ٩٠٠ مليون دولار في مدى الاشهر التسعة الاولى من العام. ولم يكن هذا التمويل للاقتصاد ممكنا لولا الجهد المميز الذي بذلته ادارات مصارفنا لزيادة الودائع والتي فاقت للفترة نفسها ما يعادل ملياري دولار. ولا يخفى عن بالنا المبادرات التي اقدمت عليها مصارفنا بدءا بإدارة قروض المؤسسة المالية الدولية مرورا بالمساهمة في رأس مال مصرف الاسكان وبالمشاركة في قرضي سندات اليورودولار التي اصدرتها الخزينة.

على صعيد القطاع المصرفي صبت جهودنا جميعا في الجمعية، ايها الزملاء، على تعزيز المؤسسات المصرفية كي تستمر في خدمة الاقتصاد بكفاءة وكي تقدر على المنافسة بتكافؤ. والوقوف، تدليلا على هذه الجهود المنسقة التي بذلناها، عند اربعة مجالات: النظم والتشريعات، تطوير القوى البشرية، الشروط والاستثمار المصرفي والتقنيات المصرفية.

لقد ساهمنا اولا في وضع او تحديث كل التشريعات والنظم التي تعني القطاع المصرفي والمالي. فعملنا ونعمل بمسؤولية ومن منطلق المصلحة العامة مع اللجان النيابية المتخصصة او المشتركة. وشاركنا ونشارك بفاعلية في لجنة تطوير وتحديث القوانين التي شكلها مصرف لبنان وفي لجنة تطوير وتحديث القوانين التي تشكلت في اطار وزارة العدل. وتعاونا من المنطلق ذاته والى اقصى الحدود مع السلطات النقدية والمالية في بلورة التعاميم التنظيمية ومشاريع القوانين التي تخص المهنة المصرفية.

وساهمنا ثانيا في تطوير الموارد البشرية انطلاقا من ايماننا الكلي باهميتها الاستراتيجية. فاولينا تاهيل الكوادر العناية التي تستحق. ويتم ذلك استنادا الى دراسات علمية ومن خلال الدورات التدريبية ومركز الدراسات المصرفية.